المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون التصفية رقم 07.25 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

(الجزء الثاني)

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود اكناو

مساعد مقرر اللجنة

السيدة مينة حمداني

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية 2024-2025

دورة أبريل 2025

الجزء الثاني: ملـحـق:

وثائق المجلس الأعلى للحسابات:

*مذكرة حول التصديق على حسابات الدولة؛

* تقرير حول التصريح العام بالمطابقة للحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 ؛

* تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 أهم الخلاصات والتوصيات؛

* تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2023

وثائق وزارة الاقتصاد والمالية:

* التقرير السنوي حول نجاعة الأداء للسنة المالية 2023؛

*تقرير المفتشية العامة للمالية حول افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023؛

* تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية؛

* الحصيلة المحاسبية والبيانات المالية الأخرى وبتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية برسم سنة 2023؛

* ملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة برسم السنة المالية 2023 (مرفقا بالإثباتات الضرورية)

وثائق المجلس الأعلى للحسابات:

*مذكرة حول التصديق على حسابات الدولة؛

* تقرير حول التصريح العام بالمطابقة للحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 ؛

* تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 أهم الخلاصات والتوصيات؛

* تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2023

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات

مذكرة

حول التصديق على حسابات الدولة

ماي 2025

مذكرة
حول التصديق على حسابات الدولة

تهدف هذه المذكرة، التي أعدها المجلس الأعلى للحسابات، إلى رصد وضعية تقدم تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية لسنة 2015 المتعلقة باعتماد المحاسبة العامة للدولة وممارسة اختصاص التصديق على البيانات المالية المتعلقة بها. وتتناول المحاور التالية:

- الإطار القانوني؛
- المراحل التي قطعها مسلسل التصديق؛
- أهم الإكراهات التي اعترضت إنجاز أشغال التدقيق؛
- أهم الملاحظات الناتجة عن تدقيق حسابات سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية؛
- المراحل المقبلة.

1. الإطار القانوني

تنص المادتين 31 و69 من القانون التنظيمي لقانون المالية سالف الذكر على أن المجلس الأعلى للحسابات يقوم بالتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها ابتداء من فاتح يناير 2020. وبموجب المادة 66 من نفس القانون التنظيمي، يتم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بمجموعة من الوثائق منها الحساب العام للدولة، مدعما بالحصيلة المحاسبية والبيانات المالية الأخرى وبتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية.

وللتذكير، فقد شكل القانون التنظيمي لقانون المالية نقطة تحول هامة في تدبير المالية العمومية ببلادنا من خلال اعتماد المحاسبة العامة للدولة ثم التصديق على حسابات الدولة، نظرا لإسهامه الكبير في شفافية ومصداقية حسابات الدولة بالإضافة إلى ما يتيحه من معلومات وبيانات مفيدة للارتقاء بجودة المعطيات المتاحة حول التدبير العمومي. ويقتضي تنزيل مقتضيات هذا القانون التنظيمي التصديق على حسابات الدولة برسم السنوات المالية 2020، و2021، و2022 و2023 بالإضافة إلى الأرصدة الافتتاحية التي تتكون أساسًا من الأصول الثابتة والمستحقات والديون والأصول والتدفقات النقدية. ويكتسي تدقيق هذه

الأرصدة، وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، أهمية خاصة لما له من تأثير على جودة الحسابات المتعلقة بالسنوات الموالية.

وقد سبق للمجلس أن توصل بالحسابات المذكورة أعلاه من طرف الخزينة العامة للمملكة، تباعا بتاريخ 28 ماي 2022، و23 فبراير 2023، و21 مارس 2024 و6 مارس 2025.

2. المراحل التي قطعها مسلسل التصديق

مرت أشغال التصديق على حسابات الدولة بمرحلتين رئيسيتين. فقد انصبت المرحلة الأولى على الأعمال التحضيرية من خلال إنجاز بعض مهمات مراقبة التسيير المتعلقة بمدى جاهزية مختلف مصالح الدولة لاعتماد نظام المحاسبة العامة، وإعداد أدوات التدقيق، كما تم تشكيل فريق للتدقيق وعقد عدة لقاءات مع مصالح الخزينة العامة للمملكة من أجل الإلمام بالتنظيم المحاسبي وطرق اشتغاله.

كما اتسمت هذه المرحلة بتكوين لجنة للقيادة برئاسة السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية. وقد عهد لهذه اللجنة التتبع الاستراتيجي لهذا المشروع بالإضافة إلى تباحث النقاط المهمة المتعلقة بالمحاسبة العامة والتصديق على حساباتها. كما تم تشكيل لجنة تقنية بين المجلس الأعلى للحسابات والخزينة العامة للمملكة من أجل تدليل العقبات التقنية والعملية من أجل الشروع في أشغال التدقيق.

أما المرحلة الثانية فتمثلت في الشروع الفعلي في عملية التدقيق بتاريخ 13 دجنبر 2023 حول حسابات سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، وذلك بعد التوصل ببعض البيانات المحاسبية الأساسية التكميلية خصوصا دفتر الأستاذ (grand livre) بتاريخ 5 شتنبر 2023.

3. أهم الإكراهات التي اعترضت إنجاز أشغال التدقيق

بعد الشروع في مهمة التصديق، طلب المجلس الاعلى للحسابات من الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 22 دجنبر 2023 الإدلاء بمجموعة من الوثائق تهم كل دورة محاسبية، إلا أن وتيرة توفير الوثائق المطلوبة لم تمكن فريق التصديق من المضي قدما في أشغال التدقيق داخل الآجال المتوقعة، حيث لم تتجاوز نسبة الإدلاء 17% إلى غاية شهر يوليوز 2024 أي ما مجموعه 31 بيانا ووثيقة تم الإدلاء بها من 185 تم طلبها.

وفي المرحلة الموالية ومن خلال الاجتماعات التي عقدتها فرق تدقيق الدورات المحاسبية مع بعض مصالح الخزينة العامة للمملكة وبعض المحاسبين العموميين لم يتوصل المجلس بالوثائق المطلوبة التالية:

الدورة المحاسبية/المصلحة	عدد الوثائق المطلوبة غير المتوصل بها
قسم التدقيق الداخلي والتفتيش بالخزينة العامة للمملكة	8
قسم الرقابة الداخلية بالخزينة العامة للمملكة	9
دورة "الموارد"	32
دورة "الدين الداخلي والخارجي"	9
دورة "نفقات الأجور"	12
دورة "الخزينة والأصول المالية"	23
دورة "التحملات"	2
المجموع	**95**

وتشكل جل هذه الوثائق قائمة أولية تهم على الخصوص معلومات عامة حول نظام الرقابة الداخلية والتنظيم المحاسبي للدولة، يجري عادة تحليلها ودراستها، من أجل الانتقال إلى طلب وثائق ومعلومات تفصيلية تتعلق بالعمليات المحاسبية، بصفة تدريجية مع تقدم المهمة.

وفي هذا الصدد، عقدت عدة اجتماعات مع المصالح المعنية وتمت إثارة الانتباه إلى تأثير بطء وتيرة تقديم الوثائق والمستندات والمعلومات على السير العادي لعملية التصديق برمتها. وخلال اللقاء المنعقد بتاريخ 13 فبراير 2024 التزمت الخزينة العامة للمملكة بتسريع وتيرة تقديم العناصر المطلوبة المتوفرة لديها وتقديم بعض الوثائق في آجال متفق عليها مع فريق التصديق وإعداد الباقي خلال المراحل القادمة.

ومن جهة أخرى، ورغم ما تقتضيه طبيعة أشغال التدقيق في إطار التصديق على الحسابات من تواصل ولقاءات عديدة في آجال معقولة، فقد تم تسجيل تأخر ملحوظ في عقد اللقاءات المطلوبة وفي مقابلة الأشخاص المعنيين خاصة في ما يتعلق ببعض المصالح المركزية للخزينة العامة للمملكة. وهو ما حد من التقدم في أشغال التدقيق بوتيرة مناسبة قصد إنجاز مهمة التصديق في آجال تراعي معايير التدقيق المعتمدة دوليا.

ويعزى البطء المذكور في جزء منه إلى الصعوبات التي تعترض مصالح الخزينة العامة للمملكة وقدرتها على استخراج وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة وفق الحجم والشكل المطلوبين من طرف فريق التدقيق وفي آجال معقولة.

4. أهم الملاحظات الناتجة عن تدقيق حسابات سنتي 2020 و2021

عقب الانتهاء من إجراءات التدقيق، أعد المجلس تقريرا بملاحظات أولية حول حسابات سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، تم إرساله إلى الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 20 نونبر 2024، من أجل الإدلاء بأجوبتها وتعقيباتها تفعيلا للمسطرة التواجهية. وتوصل المجلس بأجوبة الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 17 فبراير 2025، حيث أكدت من خلالها أغلب الملاحظات التي خلص إليها المجلس كما عبرت عن استعدادها وانخراطها في مجموعة من الأوراش والإجراءات من أجل تجاوز النقائص المسجلة.

وتتعلق ملاحظات المجلس في مجملها بمحدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها من أجل تبرير الأرصدة الافتتاحية وبتوفير الوثائق المطلوبة وكذا بعقد مقابلات في آجال معقولة مع الجهات المعنية. كما أثار المجلس، طبقا للتنظيم الذي اعتمده لإنجاز مهمة التدقيق، عدة ملاحظات متعلقة بالرقابة الداخلية وبأنظمة المعلومات وأخرى متعلقة بالدورات المحاسبية. ويمكن إجمال أهم هذه الملاحظات في ما يلي:

➢ الملاحظات المتعلقة بالإكراهات التي واجهت عملية التدقيق

تمثلت أساسا في صعوبات الولوج إلى الوثائق ومقابلة الأشخاص وكذلك عدم تقديم المعلومات التفصيلية للأرصدة الافتتاحية. ففي ما يتعلق بالوثائق المطلوبة من طرف المجلس للخزينة العامة للمملكة وبعض المحاسبين العموميين، فقد كانت نسبة الولوج إليها محدودة وهو ما بررته الخزينة العامة للمملكة بعدة عوامل من أهمها ضعف الإعداد من طرف المتدخلين في المحاسبة العامة والإكراهات المتعلقة بضغط التدبير اليومي لأشغال الإدارة.

أما بخصوص مقابلة الأشخاص، فلم يتم عقد الاجتماعات المقترحة والمبرمجة من طرف المجلس مع مختلف المتدخلين في المحاسبة العامة للدولة في آجال معقولة، خصوصا المصالح المركزية للخزينة والمحاسبين العموميين التابعين لها حيث لا يتأتى ذلك في بعض الحالات إلا بعد مرور أشهر. ومن جهة أخرى، لا يتوصل المجلس بأغلب الوثائق التي يطلبها خلال الاجتماعات.

وفي ما يخص المعلومات التفصيلية للأرصدة الافتتاحية والتي يعتبر تدقيقها مهما للغاية اعتبارا لعلاقتها بجودة وصدقية حسابات السنوات الموالية، فباستثناء بعض المحاسبين العموميين (محاسبو إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة) وبعض الإدارات (مديرية الخزينة والمالية الخارجية، ومديرية المنشآت العامة والخوصصة) التي تفاعلت إيجابا مع المجلس بتقديمها لوثائق تفصل، ولو بصفة جزئية، الأرصدة الافتتاحية، لم يتم تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة من طرف باقي المتدخلين من أجل تمكين فريق التدقيق من إنجاز الإجراءات الأولية لتدقيق الأرصدة الافتتاحية في الوقت المناسب.

➢ الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات

تتلخص أهم الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية على الخصوص في قصور الرقابة الداخلية المحاسبية والتي تعتبر من مسؤولية الخزينة العامة للمملكة من أجل الإعداد لبيانات مالية سليمة، حيث يعهد إليها بإعداد تصور لهاته الرقابة والعمل على تنزيلها بتنسيق مع كل المتدخلين في السلسلة المحاسبية من آمرين بالصرف ومحاسبين عموميين وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 33 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

كما تم تسجيل غياب تقرير للرقابة الداخلية الذي يرصد نقاط الضعف التي تطال نظام الرقابة الداخلية على مستوى كل المتدخلين. فقد تم تسجيل العديد من خلال المخاطر التي لم تتم بعد معالجتها وإعداد برنامج عمل للحد منها، بالإضافة إلى نقائص تتعلق بالمساطر المحاسبية التي تعتبر جزءا من المرجعية المحاسبية للدولة.

أما في ما يخص أنظمة المعلومات المرتبطة بالنظام المحاسبي، فقد لوحظ أنها لا زال يطغى عليها منطق المحاسبة على الأساس النقدي وتحتاج إلى تطويرها لكي تستجيب بشكل كاف لمتطلبات المحاسبة العامة المؤسسة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات كما هو منصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي السالف الذكر.

➢ الملاحظات ذات الصبغة المحاسبية

بالإضافة إلى الملاحظات المتعلقة بالإكراهات والرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات، خلص المجلس الأعلى للحسابات إلى مجموعة من الملاحظات ذات صبغة محاسبية من أهمها:

- عدم مسك المحاسبة العامة للدولة على أساس مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات نظرا لمحدودية إشراك الآمرين بالصرف كمتدخلين أساسيين في السلسلة المحاسبية حيث يعتبرون مصدر معظم عمليات تحملات وموارد الدولة قبل وصولها لمرحلة الأداء أو الاستخلاص لدى المحاسب العمومي؛
- عدم التقيد ببعض المقتضيات المرجعية المحاسبية للدولة والمبادئ المحاسبية كمبدأ تخصص السنوات المالية في جل التحملات والموارد كنفقات الأجور على سبيل المثال التي يمكن أن تؤثر على حسابات الدولة نظرا لأهمية مبالغها؛
- الجرد غير الشامل لبعض عناصر أصول وخصوم جدول الوضعية الصافية خاصة التثبيتات غير العينية، والتثبيتات العينية، والتثبيتات المالية، والمؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف؛
- التقييم غير المعلل أو غير المطابق أحيانا لمقتضيات المرجعية المحاسبية للدولة بخصوص التثبيتات المالية على سبيل المثال، التي تم اعتمادها في بعض الحالات على بيانات مالية غير مدققة من طرف مراقب حسابات لتقييم مساهمات الدولة في الشركات أو المؤسسات العمومية؛
- قصور في المعلومات التكميلية من حيث الشكل والمضمون والتي تعتبر جزءا من القوائم المالية من أجل توفير معلومات تفصيلية وتوضيحية لها؛
- تغيير البيانات المالية دون الاعتماد على معيار محاسبي يؤطرها؛
- قصور في المرجعية المحاسبية للدولة التي لا تحتوي على بعض المعايير، من أهمها معيار التغييرات المحاسبية وإصلاح الأخطاء ومعيار الأحداث اللاحقة؛

- وجود فروق بالأرصدة المرحلة وأرصدة مدينة أو دائنة غير طبيعية وفروق بين المستندات المحاسبية بالإضافة إلى عدم إعداد ملف اختتام السنة المحاسبية وملف للمراجعة.

5. المراحل المقبلة

➢ المصادقة على التقرير النهائي للملاحظات بشأن حسابات سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية وإبداء الرأي بشأنها

بعد المراحل التي قطعها مسلسل التصديق على حسابات الدولة، يعتزم المجلس، خلال شهر يونيو، المصادقة على تقرير نهائي للملاحظات بشأن حسابات سنتي 2020 و2021 بالإضافة إلى الأرصدة الافتتاحية. ويتضمن هذا التقرير أيضا التوصيات الرامية إلى تحسين جودة حسابات الدولة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وخاصة الخزينة العامة للمملكة. كما ينكب المجلس ينكب حاليا على إعداد رأيه بشأن الحسابات المذكورة في إطار التشاور المسبق مع جميع الأطراف المعنية قبل أن يتم اعتماده من قبل هيآت المجلس وإبلاغه إلى البرلمان ورئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية. ويستند المجلس في هذه الأشغال إلى المعايير الدولية للتدقيق ولا سيما المعيارين رقم ISA 700 وISA 705 بالنظر إلى النتائج التي أسفرت عنها عمليات الافتحاص التي باشرتها فرق التدقيق بشأن مختلف الدورات المحاسبية المذكورة أعلاه، وذلك بناء على المعلومات والبيانات التي تم التوصل بها واللقاءات التي تمكن فريق التدقيق من عقدها.

➢ الشروع في أشغال التدقيق حول حسابات سنتي 2022 و2023

موازاة مع الأشغال النهائية المتعلقة بالتصديق على حسابات الدولة برسم السنتين الماليتين 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، يقوم المجلس حاليا بإنجاز الأشغال التحضيرية المتعلقة بالتصديق على حسابات السنتين الماليتين 2022 و2023.

فبعد توصله بالعناصر الأولية للحسابين العامين للدولة برسم هاتين السنتين، على التوالي، بتاريخ 20 مارس 2024 و6 مارس 2025، شرع المجلس في أولى إجراءات التدقيق من تحليل أولي للبيانات وإجراء بعض الاجتماعات التحضيرية المتعلقة ببعض الدورات المحاسبية. وفي هذا الصدد قرر المجلس تدقيق حسابي السنتين الماليتين 2022 و2023 بصفة موازية وذلك من أجل تقليص الفارق الزمني بين السنة المالية موضوع الافتحاص والسنة التي يتم خلالها هذا الأخير.

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات

التصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023

ماي 2025

الفهرس

مقدمة 5
1. المنهجية المعتمدة في عملية إعداد التصريح العام بالمطابقة..... 6
2. التحديات المترتبة عن اعتماد المحاسبة العامة للدولة في علاقتها بإعداد التصريح العام بالمطابقة 6
3. نتائج مقارنة الحساب العام للمملكة مع الحسابات المركزية للخازن العام للمملكة..... 9
4. نتائج عملية مطابقة الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة..... 10
الملحقات 13

لائحة الجداول

جدول 1 : وضعية تقديم الوثائق المحاسبية المعنية بالتصريح العام بالمطابقة للمجلس 8
جدول 2 : مقارنة بين الحساب العام للمملكة والحسابات المركزية للخازن العام للمملكة..... 9
جدول 3 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (حسب الأصناف) والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)..... 10
جدول 4: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (حسب الأصناف) والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة)..... 11
جدول 5 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (حسب الأصناف) والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة)..... 11
جدول 6: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين لدى المؤسسات الدستورية والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)..... 14
جدول 7: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف خزنة الوزارات والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الميزانية العامة) 15
جدول 8: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف خزنة الوزارات والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة) 16
جدول 9 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف خزنة الوزارات والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة)..... 17
جدول 10 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة طرف الخزنة الإقليميين وخزنة العمالات والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)..... 18
جدول 11: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الخزنة الإقليميين وخزنة العمالات ونتائج الحسابات المركزية للخازن العام (مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة) 21
جدول 12: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الخزنة الإقليميين وخزنة العمالات ونتائج الحسابات المركزية للخازن العام (مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة) 24
جدول 13: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف قباض إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والحساب العام للمملكة (مداخيل الميزانية العامة)..... 27
جدول 14: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف قباض إدارة الضرائب والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل الميزانية العامة) 28
جدول 15 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين الملحقين لدى البعثات الدبلوماسية بالخارج والحساب العام للمملكة (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)..... 31
جدول 16 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين الملحقين لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج والحساب العام للمملكة (نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة)..... 40
جدول 17: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين الملحقين لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج والحساب العام للمملكة (نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة) 41

مداولة غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات بشأن المصادقة على التصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية المقدمة إلى المجلس من طرف المحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023

بناء على القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، لا سيما أحكام المواد 22 و24 و92 و94 منه؛

وتبعا لإعداد مشروع التصريح العام بالمطابقة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة إلى المجلس من طرف المحاسبين العموميين والحساب العام للمملكة المتعلق بالسنة المالية 2023؛

وبعد اعتماده من طرف لجنة البرامج والتقارير في اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 ماي 2025، برئاسة السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات الأستاذة زينب العدوي؛

وبعد انعقاد اجتماع غرفة المشورة بتاريخ 26 ماي 2025 قصد المداولة في مشروع التصريح العام بالمطابقة المذكور؛

وبعد المناقشة والتداول، صادقت الغرفة المذكورة على التصريح العام بالمطابقة بين الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023.

وكانت الهيئة مكونة كما يلي:

ذة. زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛

ذ. محمد كمال الداودي، رئيس غرفة تنسيق أعمال المحاكم المالية، المقرر العام للمجلس، عضوا؛

ذ. عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية ، عضوا؛

ذ. ياسين الناصري بن الصغير، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية ، عضوا؛

ذ. سعيد لمرابطي، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة ، عضوا؛

ذ. محمد دير، رئيس الغرفة المكلفة بالقطاعات الإنتاجية ، عضوا؛

ذ. رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة المكلفة بالقطاعات الاجتماعية ، عضوا؛

ذة. فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛

ذة. سمية السباعي، رئيسة غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات، عضوا؛

ذ. أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛

ذة. فاطمة زراد، أقدم مستشارة بالغرفة المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية ، عضوا؛

ذ. إسماعيل لغباري، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية ، عضوا؛

ذ. عبد الهادي كربوش، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة ، عضوا؛

ذ. محمد بلحاج، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بالقطاعات الإنتاجية، عضوا؛

ذ. عبد الله بومية، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بالقطاعات الاجتماعية ، عضوا؛

ذ. علي الطلحاوي، أقدم مستشار بغرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛

ذ. محمد بلحسن، أقدم مستشار بغرفة التصريح الإجباري بالممتلكات، عضوا؛

ذ. عبد الرزاق حنفي، أقدم مستشار بغرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا.

وحرر بالرباط بتاريخ 26 ماي 2025

مقرر المصادقة على التصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023

إن المجلس الأعلى للحسابات؛

بناء على أحكام الفصول 76 و147 و148 من الدستور؛

وبناء على المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-62 الصادر في 14 من شعبان 1436 الموافق ل 2 يونيو 2015 (المشار إليه بعده بالقانون التنظيمي لقانون المالية)

وبناء على المادتين 92 و94 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.124 الصادر في فاتح ربيع الآخر 1423الموافق ل 13 يونيو 2002 كما وقع تغييره وتتميمه (المشار إليه بعده بالقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية)

وبعد التدقيق في الوثائق المدلى بها من قبل السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بتاريخ 19 فبراير 2025، من أجل إعداد التقرير حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة لسنة 2023؛

وبعد فحص مضمون الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 الموضوع طبقا للفصل127 من المرسوم الملكي رقم 330.66 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية (المشار اليه بعده بالمرسوم الملكي بسن نظام عام للمحاسبة العمومية)، المرفق لمشروع قانون التصفية لنفس السنة والمدلى به بتاريخ 6 مارس 2025؛

وبعد تحليل المعطيات المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023 المدلى بها من قبل السيد الخازن العام للمملكة بتاريخ 11 مارس 2025؛

وبعد تحليل حصيلة الحسابات الفردية المقدمة إلى المجلس الأعلى للحسابات والمعنية بالتصريح العام بالمطابقة من لدن المحاسبين العموميين والتي بلغ عددها 371 حسابا برسم السنة المالية 2023؛

وبعد مقارنة حصيلة الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين مع نتائج الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 وتسجيل تطابق بينهما؛

وحيث قامت لجنة البرامج والتقارير بإعداد مشروع التصريح العام بالمطابقة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين ونتائج الحساب العام للمملكة المتعلق بالسنة المالية 2023، بتاريخ 22 ماي 2025؛

وبعد تداول غرفة المشورة بتاريخ 26 ماي 2025 بشأن التصريح العام بالمطابقة، طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

قرر ما يلي:

مادة فريدة:

يصادق على التصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023.

مقدمة

1. يتولى المجلس الأعلى للحسابات طبقا لمقتضيات الفصلين 147 و148 من الدستور، ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويقدم مساعدته كذلك للحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.
2. وتعرض الحكومة سنويا على البرلمان، كما هو منصوص عليه في الفصل 76 من الدستور، مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية وذلك خلال السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ هذا القانون .
3. وقد نصت المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أن المجلس الأعلى للحسابات يقوم بإحالة التقرير حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة بين الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين والحساب العام للمملكة على البرلمان، مع توجيه نسخة منهما للحكومة.
4. يتم إعداد التصريح العام بالمطابقة، حسب المادة 94 من القانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية، على أساس إجراء مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة إلى المجلس من قبل المحاسبين العموميين ونتائج الحساب العام للمملكة، الذي يعده الوزير المكلف بالمالية ويقدمه إلى المجلس.
5. وعلى هذا الأساس، أعد المجلس الأعلى للحسابات التصريح العام بالمطابقة برسم السنة المالية 2023 بالاعتماد على الحساب العام للمملكة الذي تم الإدلاء به بتاريخ 6 مارس 2025 والحسابات الفردية المقدمة للمجلس من قبل المحاسبين العموميين برسم السنة المالية 2023.
6. واستند المجلس على البيانات الصادرة عن قسم مركزة الحسابات التابع للخزينة العامة للمملكة، والتي توصل بها بتاريخ 5 مارس 2025 لإجراء مقارنات بين المعطيات الواردة في الحساب العام للمملكة وتلك الواردة في الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين برسم السنة المالية 2023.

1. المنهجية المعتمدة في عملية إعداد التصريح العام بالمطابقة

7. يتولى الخازن العام للمملكة، بصفته محاسبا ساميا، مركزة جميع العمليات التي قام بها المحاسبون العموميون في بياناته ويحدد نتيجة تنفيذ قانون المالية طبقا للفصل 122 من المرسوم الملكي بسن نظام للمحاسبة العمومية.

8. ويقوم المجلس بتدقيق ومقارنة الحسابات الإدارية المتعلقة بالآمرين بالصرف والحسابات المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، والحساب العام للمملكة الذي يقدم وفق نظام البند الميزانياتي (par rubrique budgétaire) على الشكل التالي:

-مداخيل ونفقات (التسيير، الاستثمار وخدمة الدين العمومي) المتعلقة بالميزانية العامة؛

-مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة؛

-مداخيل ونفقات (الاستغلال والاستثمار) المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

9. ويضع الوزير المكلف بالمالية الحساب العام للمملكة طبقا للفصل127 من المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه والحسابات الفردية المقدمة من طرف مختلف المحاسبين العموميين وفق نظام المركز المحاسبي (par poste comptable)، التي يتوصل بها المجلس سنويا طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

10. وبعد الاطلاع على الحسابات الإدارية للآمرين بالصرف والحساب الموضوع من طرف المحاسب العمومي، يضع وزير المالية الحساب العام للمملكة المنصوص عليه في الفصل 127 من المرسوم الملكي السالف الذكر. ويتضمن هذا الحساب كلا من مداخيل ونفقات الميزانية العامة (التسيير، الاستثمار وخدمة الدين العمومي)، ومداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ومداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (الاستغلال والاستثمار) وفق نظام البند الميزانياتي (par budgétaire rubrique) في حين، يتوصل المجلس الأعلى للحسابات، سنويا بالحسابات الفردية المقدمة من طرف مختلف المحاسبين العموميين وفق نظام المركز المحاسبي (par poste comptable).

11. ويتم إعداد التصريح العام بالمطابقة اعتمادا على الحساب العام للمملكة والحسابات الفردية المدلى بها من طرف المحاسبين، وعلى المعلومات المحاسبية التي يدلي بها قسم المركزة المحاسبية بالخزينة العامة للمملكة .

12. ويعتمد المجلس لإعداد التصريح العام بالمطابقة كذلك، على المعطيات التي يتوصل بها من قسم المركزة المحاسبية التابعة للخزينة العامة للمملكة، والتي تهم على الخصوص قائمة مختلف المراكز المحاسبية موضوع المطابقة، والجداول التفصيلية التي ترصد مجموع المبالغ المدرجة من طرف كل مركز محاسبي في التبويب المالي الخاص به .

13. وهكذا، يتم إعداد التصريح العام بالمطابقة عبر مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تتمثل في التحقق من مدى مطابقة مجاميع الحساب العام للمملكة، حسب نوع الميزانية، مع المجاميع الواردة في جداول قسم المركزة المحاسبية.

المرحلة الثانية: تتعلق بالتأكد من تطابق نتائج حسابات الأجهزة المقدمة من طرف المحاسبين العموميين مع تلك المدرجة في جداول قسم المركزة المحاسبية.

2. التحديات المترتبة عن اعتماد المحاسبة العامة للدولة في علاقتها بإعداد التصريح العام بالمطابقة

14. في إطار التفعيل التدريجي لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، شرعت مرافق الدولة ابتداء من سنة 2020، في مسك محاسبة عامة لمجموع عملياتها بدل الاقتصار على مسك محاسبة ميزانياتية التي كان معمولا بها سابقا قبل دخول القانون التنظيمي المذكور حيز التنفيذ.
15. وتقوم المحاسبة العامة للدولة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات (الاستحقاق). وتدرج العمليات في حسابات السنة المالية التي ترتبط بها بغض النظر عن تاريخ القبض أو الأداء.
16. كما عرف ورش رقمنة الحسابات تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. فقد شرع المحاسبون التابعون لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في تقديم حساباتهم بصيغة مرقمنة منذ سنة 2019، كما بدأ خزنة الوزارات وخزنة العمالات والأقاليم بتقديم الوثائق المثبتة اعتبارًا من سنة 2022، أما فيما يخص محصلي إدارة الضرائب والأعوان المحاسبين لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج فسيشرعون بالإدلاء بحساباتهم بشكل لا مادي ابتداءً من سنة 2024، فيما يتواصل ورش رقمنة الحسابات المدلى بها للمجلس من طرف باقي فئات المحاسبين(الأعوان المحاسبون الملحقون لدى المؤسسات الدستورية وقباض الخزينة العامة للمملكة).
17. ويطرح اعتماد تبني المحاسبة العامة و رقمنة الحسابات تحديات جديدة فيما يخص إعداد التصريح العام بالمطابقة، وذلك بالنظر لحدوث تغييرات جذرية على مستوى الوثائق العامة المدلى بها للمجلس الأعلى للحسابات، إذ سابقا، كان يتم الاعتماد، في عملية المطابقة بين الحساب العام للمملكة ونتائج الحسابات الفردية المقدمة للمجلس من قبل المحاسبين العموميين، على الميزان العام المستخرج من المحاسبة الميزانياتية. بيد أن هذا الأمر لم يعد ممكنا باستخدام الميزان العام المستخرج من المحاسبة العامة المدلى به للمجلس ضمن حسابات المحاسبين العموميين. وأمام هذا المعطى، توصل المجلس بوضعيات ميزانياتية إضافية من طرف قسم مركزة حسابات الدولة والجماعات الترابية التابع للخزينة العامة للمملكة، التي تبين بوضوح مجموع المداخيل والنفقات المتعلقة بكل مركز محاسبي (E018[1] وE024[2]).

[1] وضعيات ميزانياتية متعلقة بالمداخيل وتتضمن رمز البند/الفقرة أو الفصل، بيان المداخيل، مداخيل الشهر المعني ومجموع مداخيل السنة المالية.

[2] وضعيات ميزانياتية متعلقة بالنفقات وتتضمن رمز البند/الفقرة أو الفصل، بيان النفقة، الإصدارات السابقة، إصدارات الشهر المعني ومجموع إصدارات السنة المالية.

18. وشملت عمليات المقارنة، حسابات محصلي إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، وحسابات قباض إدارة الضرائب، وحسابات الخزنة الوزاريين، وحسابات الأعوان المحاسبين لدى المؤسسات الدستورية، وحسابات خزنة العمالات والأقاليم، وحسابات المحاسبين الملحقين بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج.

19. وقد نتج عن هذه المقارنات تطابق بين الحسابات الفردية المقدمة من طرف هؤلاء المحاسبين (E018 وE024) والحساب العام للمملكة، ويعزى هذا التطابق بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة إلى المجلس من طرف المحاسبين العموميين ونتائج الحساب العام للمملكة إلى تطوير الخزينة العامة للمملكة لنظام معلوماتي (نظام المخطط المحاسبي للدولة[3]) الذي مكن من تجميع جميع الحسابات على مستوى قاعدة بيانات موحدة، مما تنتفي معه إمكانية وجود أي فروق بين الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين والحساب العام للمملكة .

جدول 1 : وضعية تقديم الوثائق المحاسبية المعنية بالتصريح العام بالمطابقة للمجلس حسب أصناف المحاسبين برسم السنة المالية 2023

أصناف المحاسبين	العدد الإجمالي للمراكز المحاسبية المعنية بالتصريح	الوثائق المحاسبية المقدمة		الوثائق المحاسبية غير المقدمة	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
المحاسب المكلف بأداء نفقات الموظفين (مديرية نفقات الموظفين)	1	1	%100	0	%0
المحاسب المكلف بالعمليات المتعلقة بالدين العمومي (مديرية المالية العمومية)	1	1			
العون المحاسبي لدى البرلمان	1	1			
العون المحاسبي لدى المجلس الأعلى للحسابات	1	1			
العون المحاسبي لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية	1	1			
العون المحاسبي لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	1			
العون المحاسبي لدى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	1	1			
العون المحاسبي لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان	1	1			
خزنة الوزارات	17	17			
محصلو إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	27	27			
خزنة العمالات والأقاليم	56	56			
محصلو إدارة الضرائب	91	91			
الأعوان المحاسبون لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج	172	171	%99,42	1	%0,58
المجموع العام	**371**	**370**	**%99,73**	**1**	**%0,27**

20. بلغ عدد المراكز المحاسبية المعنية بالتصريح العام بالمطابقة 371 مركزا، فيما وصل عدد المراكز التي قدمت الوثائق المحاسبية المعنية بالتصريح العام بالمطابقة 370 مركزا محاسبيا برسم السنة المالية 2023.

[3] SI-PCE (Système d'Information-Plan Comptable de l'Etat)

21. ووجه المجلس ملاحظة بهذا الخصوص إلى الخزينة العامة للمملكة، بشأن المركز المحاسبي الذي لم يستوف إلزامية تقديم الوثائق المحاسبية ويخص وكالة من الوكالات المحاسبية الملحقة لدى البعثات الديبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج كما هو موضح في الجدول أعلاه.

22. وجوابا على هذه الملاحظة، أوضحت الخزينة العامة للمملكة، أن الوكالة المحاسبية التابعة لسفارة المملكة المغربية بالجزائر العاصمة لم تدل بالوثائق المحاسبية المتعلقة بالتصريح العام بالمطابقة برسم السنة المالية 2023. ويُعزى هذا الأمر إلى إنهاء مهام سفير صاحب الجلالة لدى الجمهورية الجزائرية، ما ترتب عنه توقف العون المحاسب بهذه الوكالة عن تنفيذ أي عملية متعلقة بالمداخيل أو النفقات الخاصة بالسفارة خلال سنة 2023.

23. واستنادًا إلى هذه التوضيحات، وبعد إدلاء الخزينة العامة للمملكة للمجلس بنتائج حساب الوكالة المحاسبية سالفة الذكر (E018 وE024) يظهر عدم تنفيذ العون المحاسبي لأي عملية متعلقة بنفقات ومداخيل سفارة المملكة المغربية بالجزائر العاصمة، فإن ذلك يعتبر بمثابة إيداع الوثائق المحاسبية الخاصة بالتصريح العام بالمطابقة لدى المجلس برسم سنة 2023 مستوفية لهذه الإلزامية.

3. نتائج مقارنة الحساب العام للمملكة مع تلك المقدمة من طرف الخازن العام للمملكة

24. أسفرت عملية مقارنة المعطيات الواردة في الحساب العام للمملكة مع تلك المقدمة من قبل الخزينة العامة للمملكة (قسم مركزة الحسابات) عن تطابق كل مكوناتها من مداخيل ونفقات على صعيد الميزانية العامة للدولة والحسابات الخصوصية للخزينة وكذا مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول 2 : مقارنة بين الحساب العام للمملكة والحسابات المركزية للخازن العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم

نوع الميزانية		الحساب العام للمملكة	الخازن العام للمملكة	الفرق
الميزانية العامة	المداخيل	485.216.908.242,80	485.216.908.242,80	0,00
	نفقات التسيير	291.369.417.282,88	291.369.417.282,88	
	نفقات الاستثمار	119.180.385.140,02	119.180.385.140,02	
	نفقات الدين العمومي	122.379.522.397,15	122.379.522.397,15	
الحسابات الخصوصية للخزينة	المداخيل	181.580.601.851,55	181.580.601.851,55	
	النفقات	151.670.561.517,24	151.670.561.517,24	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	مداخيل الاستغلال	5.088.677.424,49	5.088.677.424,49	
	مداخيل الاستثمار	1.421.040.296,17	1.421.040.296,17	
	نفقات الاستغلال	2.334.695.778,80	2.334.695.778,80	
	نفقات الاستثمار	317.611.971,75	317.611.971,75	

25. بناء على ذلك، تم التحقق من مطابقة الحساب العام للمملكة للحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين عبر التأكد من مطابقة نتائج هذه الأخيرة للبيانات على مستوى الخزينة العامة

للمملكة (قسم مركزة الحسابات) باعتبار أن هذه الأخيرة مطابقة في نتائجها للحساب العام للمملكة ومقدمة بنفس التبويب الذي قدمت به الحسابات الفردية.

4. نتائج عملية مقارنة الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة

26. شملت عملية التأكد من مدى مطابقة الحسابات الفردية للحساب العام للمملكة جميع حسابات مرافق الدولة المقدمة للمجلس الأعلى للحسابات من قبل مختلف فئات المحاسبين العموميين المكلفين بتنفيذ النفقات واستخلاص المداخيل، المرتبطة بمختلف الميزانيات (الميزانية العامة للدولة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة).

27. وقد قام المجلس بإعداد جداول تركيبية ملخصة لعمليات المقارنة التي أنجزها بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين مصنفين حسب فئاتهم والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالاعتماد على الجداول التفصيلية التي أدلى بها قسم المركزة المحاسبية المحددة لمجموع المبالغ المدرجة من طرف كل مركز محاسبي في التبويب المالي الخاص به مع تقديم المعلومات التفصيلية بالملحق أدناه.

28. وقد مكن التبويب المالي للميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المجلس من تفصيل المداخيل والنفقات حسب نوع الميزانية وحسب نوع العمليات حسب أصناف المحاسبين الذين تكلفوا بتنفيذها.

29. وقد أسفرت المقارنة بين الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين مصنفين حسب الفئات والحساب العام للمملكة عن وجود تطابق بين هذه الحسابات كما يتبين ذلك من الجداول أسفله:

جدول 3 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (حسب الأصناف) والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	أصناف المحاسبين	الخازن العام للمملكة (قسم مركزة الحسابات)	المحاسبين العموميين نتائج الحسابات[4]	الفرق
الميزانية العامة	المداخيل	الأعوان المحاسبون الملحقون لدى المؤسسات الدستورية	1.612.084,12	1.612.084,12	0,00
		خزنة الوزارات	58.658.081.185,69	58.658.081.185,69	
		قباض إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	48.933.684.103,57	48.933.684.103,57	
		قباض إدارة الضرائب	21.248.958.232,22	21.248.958.232,22	
		خزنة العمالات والأقاليم	539.878.565,57	539.878.565,57	
		الأعوان المحاسبون الملحقون لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج	412.202.477,12	412.202.477,12	

[4] حسب المعطيات الواردة في:
E018: وضعيات ميزانياتية متعلقة بالمداخيل وتتضمن رمز البند/الفقرة أو الفصل، بيان المداخيل، مداخيل الشهر المعني ومجموع مداخيل السنة المالية.
E024 : وضعيات ميزانياتية متعلقة بالنفقات وتتضمن رمز البند/الفقرة أو الفصل، بيان النفقة، الإصدارات السابقة، إصدارات الشهر المعني ومجموع إصدارات السنة المالية

نوع الميزانية	نوع العمليات	أصناف المحاسبين	الخازن العام للمملكة (قسم مركزة الحسابات)	المحاسبين العموميين نتائج الحسابات[4]	الفرق
	النفقات	الأعوان المحاسبون لدى المؤسسات الدستورية	4.826.118.885,85	4.826.118.885,85	
		خزنة الوزارات	258.694.788.958,05	258.694.788.958,05	
		خزنة العمالات والأقاليم	17.433.426.799,78	17.433.426.799,78	
		الأعوان المحاسبون لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية	1.550.206.322,19	1.550.206.322,19	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه في ما يتعلق بمداخيل ونفقات الميزانية العامة تطابق بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (مصنفين حسب الفئات) والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023.

جدول 4: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (حسب الأصناف) والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة)

نوع الميزانية	نوع العملية	أصناف المحاسبين	الخازن العام للمملكة (قسم مركزة الحسابات)	المحاسبين العموميين (نتائج الحسابات)	الفرق
الحسابات الخصوصية للخزينة	المداخيل	خزنة الوزارات	180.662.514.117,36	180.662.514.117,36	0,00
		خزنة العمالات والأقاليم	918.087.734,19	918.087.734,19	
	النفقات	خزنة الوزارات	139.219.961.592,51	139.219.961.592,51	
		خزنة العمالات والأقاليم	12.340.065.523,77	12.340.065.523,77	
		الأعوان المحاسبون الملحقون لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية	110.534.400,96	110.534.400,96	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه في ما يتعلق بمداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة تطابق بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (مصنفين حسب الفئات) والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023.

جدول 5 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (حسب الأصناف) والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة)

نوع الميزانية	نوع العملية	أصناف المحاسبين	الخازن العام للمملكة (قسم مركزة الحسابات)	المحاسبين العموميين (نتائج الحسابات)	الفرق
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المداخيل	خزنة الوزارات	2.425.272.766,24	2.425.272.766,24	0,00
		خزنة العمالات والأقاليم	4.084.444.954,42	4.084.444.954,42	
	النفقات	خزنة الوزارات	637.171.040,14	637.171.040,14	
		خزنة العمالات والأقاليم	1.976.759.774,09	1.976.759.774,09	
		الأعوان المحاسبون الملحقون لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية	38.376.936,32	38.376.936,32	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه في ما يتعلق بمداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تطابق بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين (مصنفين حسب الفئات) والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023.

التصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة

برسم السنة المالية 2023

نتائج المقارنة

تطابق نتائج الحسابات الفردية المقدمة إلى المجلس من طرف المحاسبين العموميين مع نتائج الحساب العام للمملكة

نتائج الحسابات الفردية

نتائج الحساب العام للمملكة

الميزانية العامة

الحسابات الخصوصية للخزينة

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تطابق على مستوى المداخيل والنفقات

نطاق عملية المطابقة

- محصلو إدارة الضرائب
- محصلو إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
- خزنة العمالات والأقاليم
- خزنة الوزارات
- المحاسبون الملحقون لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج
- المحاسبون الملحقون لدى المؤسسات الدستورية

المنهجية المعتمدة

نظام المخطط المحاسبي للدولة (الخزينة العامة للمملكة)

نتائج الحساب العام للمملكة

نتائج الحسابات الفردية

بيانات المداخيل

بيانات النفقات

مقارنة

النتائج

النتائج

الإطار القانوني

- المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛
- المادة 94 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

السياق العام

اعتماد المحاسبة العامة للدولة

الانتقال منذ سنة 2020، من مسك محاسبة ميزانياتية مبنية على محاسبة الخزينة، إلى محاسبة عامة للدولة تقوم على مبدأ الاستحقاق.

ورش رقمنة الحسابات المقدمة للمجلس

- المحاسبون التابعون لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة منذ سنة 2019؛
- خزنة الوزارات وخزنة العمالات والأقاليم منذ سنة 2022 (الوثائق المثبتة)؛
- محصلو إدارة الضرائب ابتداء من سنة 2024؛
- مواصلة الورش لدى باقي فئات المحاسبين.

الملحقات: جداول تفصيلية مرافقة للتصريح العام بالمطابقة برسم السنة المالية 2023

الملحق رقم 1 :

جدول 6: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين لدى المؤسسات الدستورية والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	1082	الوكالة المحاسبية لدى البرلمان	424.342,81	424.342,81	0,00
		1084	الوكالة المحاسبية لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية	1.176.495,47	1.176.495,47	
		1603	الوكالة المحاسبية لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان	11.245,84	11.245,84	
	النفقات	1081	الوكالة المحاسبية لدى المجلس الأعلى للحسابات	522.583.524,53	522.583.524,53	
		1082	الوكالة المحاسبية لدى البرلمان	1.234.080.378,04	1.234.080.378,04	
		1083	الوكالة المحاسبية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	95.825.083,13	95.825.083,13	
		1084	الوكالة المحاسبية لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية	2.732.168.287,47	2.732.168.287,47	
		1603	الوكالة المحاسبية لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان	136.429.259,39	136.429.259,39	
		1605	الوكالة المحاسبية لدى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	105.032.353,29	105.032.353,29	

الملحق رقم 2 :

جدول 7: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف خزنة الوزارات والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم
(مداخيل ونفقات الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	1060	الخزينة الوزارية - الفلاحة	299.448.808,40	299.448.808,40	0,00
		1061	الخزينة الوزارية - المالية	57.720.092.767,67	57.720.092.767,67	
		1062	الخزينة الوزارية - الصحة	35.024.982,76	35.024.982,76	
		1063	الخزينة الوزارية - الداخلية	15.869.893,06	15.869.893,06	
		1064	الخزينة الوزارية - البلاط الملكي	3.578.583,40	3.578.583,40	
		1065	الخزينة الوزارية - العدل	275.916.191,77	275.916.191,77	
		1066	الخزينة الوزارية - التربية الوطنية	109.782,50	109.782,50	
		1067	الخزينة الوزارية - السكنى	201.016,55	201.016,55	
		1068	الخزينة الوزارية - الدفاع الوطني	6.695.888,01	6.695.888,01	
		1069	الخزينة الوزارية - التجهيز	159.014.313,40	159.014.313,40	
		1070	الخزينة الوزارية- الطاقة	21.632.530,36	21.632.530,36	
		1071	الخزينة الوزارية - الصناعة	12.497.362,84	12.497.362,84	
		1072	الخزينة الوزارية - العلاقات مع البرلمان	148.087,04	148.087,04	
		1074	الخزينة الوزارية - الشغل	335.196,74	335.196,74	
		1076	الخزينة الوزارية - الثقافة	2.228.405,76	2.228.405,76	
		1080	الخزينة الوزارية - الشؤون الخارجية	105.287.375,43	105.287.375,43	
	النفقات	1060	الخزينة الوزارية - الفلاحة	14.054.405.212,59	14.054.405.212,59	
		1061	الخزينة الوزارية - المالية	126.384.746.858,96	126.384.746.858,96	
		1062	الخزينة الوزارية - الصحة	8.691.775.182,05	8.691.775.182,05	
		1063	الخزينة الوزارية - الداخلية	11.992.562.464,11	11.992.562.464,11	
		1064	الخزينة الوزارية - البلاط الملكي	9.129.701.032,04	9.129.701.032,04	
		1065	الخزينة الوزارية - العدل	1.629.323.973,30	1.629.323.973,30	
		1066	الخزينة الوزارية - التربية الوطنية	32.250.470.626,26	32.250.470.626,26	
		1067	الخزينة الوزارية - السكنى	1.784.292.909,31	1.784.292.909,31	
		1068	الخزينة الوزارية - الدفاع الوطني	26.428.916.207,95	26.428.916.207,95	
		1069	الخزينة الوزارية - التجهيز	12.686.978.526,49	12.686.978.526,49	
		1070	الخزينة الوزارية- الطاقة	457.460.574,34	457.460.574,34	
		1071	الخزينة الوزارية - الصناعة	2.874.182.998,82	2.874.182.998,82	
		1072	الخزينة الوزارية - العلاقات مع البرلمان	1.521.566.131,35	1.521.566.131,35	
		1073	الخزينة الوزارية - السياحة	1.072.681.677,10	1.072.681.677,10	
		1074	الخزينة الوزارية - الشغل	2.364.011.674,84	2.364.011.674,84	
		1076	الخزينة الوزارية - الثقافة	3.399.222.106,59	3.399.222.106,59	
		1080	الخزينة الوزارية - الشؤون الخارجية	1.972.490.801,95	1.972.490.801,95	

الملحق رقم 3 :

جدول 8: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف خزنة الوزارات والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم
(مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الحسابات الخصوصية للخزينة	المداخيل	1060	الخزينة الوزارية - الفلاحة	10.132.174.871,07	10.132.174.871,07	0,00
		1061	الخزينة الوزارية - المالية	68.201.929.680,86	68.201.929.680,86	
		1062	الخزينة الوزارية - الصحة	2.587.483.640,84	2.587.483.640,84	
		1063	الخزينة الوزارية - الداخلية	59.070.407.296,68	59.070.407.296,68	
		1064	الخزينة الوزارية - البلاط الملكي	6.289.112.020,64	6.289.112.020,64	
		1065	الخزينة الوزارية - العدل	1.662.276.512,66	1.662.276.512,66	
		1066	الخزينة الوزارية - التربية الوطنية	4.658.607.620,66	4.658.607.620,66	
		1067	الخزينة الوزارية - السكنى	2.645.178.367,77	2.645.178.367,77	
		1068	الخزينة الوزارية - الدفاع الوطني	16.613.663.532,55	16.613.663.532,55	
		1069	الخزينة الوزارية - التجهيز	3.586.330.085,43	3.586.330.085,43	
		1070	الخزينة الوزارية- الطاقة	281.892.549,37	281.892.549,37	
		1072	الخزينة الوزارية - العلاقات مع البرلمان	1.179.500.000,00	1.179.500.000,00	
		1074	الخزينة الوزارية - الشغل	2.673.810.160,81	2.673.810.160,81	
		1076	الخزينة الوزارية - الثقافة	1.055.147.778,02	1.055.147.778,02	
		1080	الخزينة الوزارية - الشؤون الخارجية	25.000.000,00	25.000.000,00	
	النفقات	1060	الخزينة الوزارية - الفلاحة	5.339.280.424,13	5.339.280.424,13	
		1061	الخزينة الوزارية - المالية	54.544.555.587,07	54.544.555.587,07	
		1062	الخزينة الوزارية - الصحة	1.591.533.954,25	1.591.533.954,25	
		1063	الخزينة الوزارية - الداخلية	47.241.428.189,44	47.241.428.189,44	
		1064	الخزينة الوزارية - البلاط الملكي	344.375.482,82	344.375.482,82	
		1065	الخزينة الوزارية - العدل	1.769.842.015,92	1.769.842.015,92	
		1066	الخزينة الوزارية - التربية الوطنية	4.038.691.058,73	4.038.691.058,73	
		1067	الخزينة الوزارية - السكنى	2.763.908.966,06	2.763.908.966,06	
		1068	الخزينة الوزارية - الدفاع الوطني	15.118.707.397,14	15.118.707.397,14	
		1069	الخزينة الوزارية - التجهيز	1.746.562.342,60	1.746.562.342,60	
		1070	الخزينة الوزارية- الطاقة	671.815.252,00	671.815.252,00	
		1071	الخزينة الوزارية - الصناعة	876.053.965,22	876.053.965,22	
		1072	الخزينة الوزارية - العلاقات مع البرلمان	357.004.774,41	357.004.774,41	
		1074	الخزينة الوزارية - الشغل	1.720.648.993,93	1.720.648.993,93	
		1076	الخزينة الوزارية - الثقافة	1.079.219.680,79	1.079.219.680,79	
		1080	الخزينة الوزارية - الشؤون الخارجية	16.333.508,00	16.333.508,00	

الملحق رقم 4 :

جدول 9 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف خزنة الوزارات والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم

(مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المداخيل	1060	الخزينة الوزارية - الفلاحة	83.160.735,98	83.160.735,98	0,00
		1061	الخزينة الوزارية - المالية	445.783.037,47	445.783.037,47	
		1062	الخزينة الوزارية - الصحة	362.183.327,41	362.183.327,41	
		1063	الخزينة الوزارية - الداخلية	89.489.237,12	89.489.237,12	
		1064	الخزينة الوزارية - البلاط الملكي	419.077.396,35	419.077.396,35	
		1065	الخزينة الوزارية - العدل	14.087.434,45	14.087.434,45	
		1066	الخزينة الوزارية - التربية الوطنية	48.935.950,48	48.935.950,48	
		1067	الخزينة الوزارية - السكنى	110.088.457,11	110.088.457,11	
		1068	الخزينة الوزارية - الدفاع الوطني	292.076.339,18	292.076.339,18	
		1069	الخزينة الوزارية - التجهيز	293.534.282,77	293.534.282,77	
		1070	الخزينة الوزارية- الطاقة	3.464.432,06	3.464.432,06	
		1074	الخزينة الوزارية - الشغل	886.879,04	886.879,04	
		1076	الخزينة الوزارية - الثقافة	135.173.627,40	135.173.627,40	
		1080	الخزينة الوزارية - الشؤون الخارجية	127.331.629,42	127.331.629,42	
	النفقات	1060	الخزينة الوزارية - الفلاحة	21.942.785,95	21.942.785,95	
		1061	الخزينة الوزارية - المالية	202.180.710,34	202.180.710,34	
		1062	الخزينة الوزارية - الصحة	114.055.182,60	114.055.182,60	
		1063	الخزينة الوزارية - الداخلية	27.879.155,81	27.879.155,81	
		1064	الخزينة الوزارية - البلاط الملكي	65.130.723,09	65.130.723,09	
		1065	الخزينة الوزارية - العدل	698.868,00	698.868,00	
		1066	الخزينة الوزارية - التربية الوطنية	21.673.888,43	21.673.888,43	
		1067	الخزينة الوزارية - السكنى	29.997.760,75	29.997.760,75	
		1068	الخزينة الوزارية - الدفاع الوطني	20.022.302,83	20.022.302,83	
		1069	الخزينة الوزارية - التجهيز	90.389.792,87	90.389.792,87	
		1070	الخزينة الوزارية- الطاقة	1.289.571,87	1.289.571,87	
		1076	الخزينة الوزارية - الثقافة	26.031.115,95	26.031.115,95	
		1080	الخزينة الوزارية - الشؤون الخارجية	15.879.181,65	15.879.181,65	

الملحق رقم 5 :

جدول 10 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة طرف الخزنة الإقليميين وخزنة العمالات والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	1001	خزينة عمالة أكادير	14.575.032,36	14.575.032,36	0,00
		1002	خزينة إقليم بني ملال	17.444.634,26	17.444.634,26	
		1003	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الغرب	10.423.059,66	10.423.059,66	
		1004	خزينة إقليم الجديدة	11.273.878,41	11.273.878,41	
		1005	خزينة عمالة فاس	11.770.816,53	11.770.816,53	
		1006	خزينة إقليم القنيطرة	45.627.469,13	45.627.469,13	
		1007	خزينة إقليم خريبكة	2.082.590,76	2.082.590,76	
		1008	خزينة إقليم الرشيدية	2.649.404,20	2.649.404,20	
		1009	خزينة عمالة مراكش	26.681.225,23	26.681.225,23	
		1010	خزينة عمالة مكناس	17.944.775,15	17.944.775,15	
		1011	خزينة إقليم الناضور	2.493.691,11	2.493.691,11	
		1012	خزينة إقليم ورزازات	5.349.937,20	5.349.937,20	
		1013	خزينة عمالة وجدة	5.589.110,07	5.589.110,07	
		1014	خزينة عمالة الرباط	19.334.321,85	19.334.321,85	
		1015	خزينة إقليم آسفي	2.627.508,27	2.627.508,27	
		1016	خزينة إقليم سطات	10.312.792,76	10.312.792,76	
		1017	خزينة عمالة طنجة	24.849.908,16	24.849.908,16	
		1018	خزينة إقليم تازة	9.335.447,36	9.335.447,36	
		1019	خزينة إقليم تطوان	7.020.244,71	7.020.244,71	
		1020	خزينة إقليم تاوريرت	2.184.291,89	2.184.291,89	
		1021	خزينة إقليم الحسيمة	3.498.301,51	3.498.301,51	
		1022	خزينة إقليم العيون	14.605.571,41	14.605.571,41	
		1023	خزينة إقليم خنيفرة	4.897.561,77	4.897.561,77	
		1024	خزينة إقليم بوعرفة	780.865,05	780.865,05	
		1025	خزينة إقليم تيزنيت	1.850.845,53	1.850.845,53	
		1026	خزينة إقليم الخميسات	22.801.704,52	22.801.704,52	
		1027	خزينة إقليم طانطان	1.408.388,74	1.408.388,74	
		1028	خزينة إقليم أزيلال	1.943.854,68	1.943.854,68	
		1029	خزينة إقليم شفشاون	5.278.513,85	5.278.513,85	
		1030	خزينة إقليم قلعة السراغنة	7.905.956,82	7.905.956,82	
		1031	خزينة إقليم الصويرة	4.071.597,68	4.071.597,68	
		1032	خزينة إقليم الداخلة	11.802.252,32	11.802.252,32	
		1033	خزينة إقليم السمارة	1.258.273,00	1.258.273,00	
		1034	خزينة إقليم بنسليمان	20.541.404,41	20.541.404,41	
		1035	خزينة إقليم بوجدور	1.158.746,00	1.158.746,00	
		1037	خزينة إقليم كلميم	2.945.445,01	2.945.445,01	
		1038	خزينة إقليم تارودانت	10.476.501,98	10.476.501,98	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	1039	خزينة عمالة تمارة	7.144.932,98	7.144.932,98	0,00
		1041	خزينة عمالة سلا	1.707.126,56	1.707.126,56	
		1043	خزينة عمالة المحمدية	1.714.824,20	1.714.824,20	
		1044	خزينة إقليم طاطا	437.993,01	437.993,01	
		1046	خزينة إقليم العرائش	15.747.401,53	15.747.401,53	
		1047	خزينة إقليم ميسور	2.867.913,16	2.867.913,16	
		1048	خزينة إقليم سيدي قاسم	29.667.123,24	29.667.123,24	
		1049	خزينة إقليم إفران	3.614.457,04	3.614.457,04	
		1050	خزينة إقليم آسا الزاك	135.570,00	135.570,00	
		1051	خزينة إقليم تاونات	6.770.083,88	6.770.083,88	
		1053	خزينة إقليم الحاجب	32.968.519,79	32.968.519,79	
		1055	خزينة إقليم صفرو	2.404.791,06	2.404.791,06	
		1056	خزينة إقليم بركان	40.240.427,84	40.240.427,84	
		1057	خزينة إقليم شيشاوة	6.530.194,47	6.530.194,47	
		1058	خزينة عمالة الدار البيضاء الشمال	3.872.817,85	3.872.817,85	
		1059	خزينة عمالة الدار البيضاء الجنوب	11.328.925,40	11.328.925,40	
		1075	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الشرق	1.101.990,07	1.101.990,07	
		1530	خزينة عمالة انزكان	3.623.940,07	3.623.940,07	
		1531	خزينة عمالة مديونة	1.203.610,07	1.203.610,07	
	النفقات	1001	خزينة عمالة أكادير	1.123.896.772,92	1.123.896.772,92	
		1002	خزينة إقليم بني ملال	646.899.199,01	646.899.199,01	
		1003	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الغرب	842.022.948,17	842.022.948,17	
		1004	خزينة إقليم الجديدة	239.714.981,09	239.714.981,09	
		1005	خزينة عمالة فاس	2.528.388.478,23	2.528.388.478,23	
		1006	خزينة إقليم القنيطرة	469.315.293,46	469.315.293,46	
		1007	خزينة إقليم خريبكة	137.820.943,89	137.820.943,89	
		1008	خزينة إقليم الرشيدية	314.418.826,63	314.418.826,63	
		1009	خزينة عمالة مراكش	545.167.405,09	545.167.405,09	
		1010	خزينة عمالة مكناس	274.511.397,11	274.511.397,11	
		1011	خزينة إقليم الناضور	654.503.840,16	654.503.840,16	
		1012	خزينة إقليم ورزازات	383.973.491,64	383.973.491,64	
		1013	خزينة عمالة وجدة	465.028.324,37	465.028.324,37	
		1014	خزينة عمالة الرباط	936.974.681,51	936.974.681,51	
		1015	خزينة إقليم آسفي	159.182.177,23	159.182.177,23	
		1016	خزينة إقليم سطات	209.503.217,49	209.503.217,49	
		1017	خزينة عمالة طنجة	875.057.625,35	875.057.625,35	
		1018	خزينة إقليم تازة	280.376.487,70	280.376.487,70	
		1019	خزينة إقليم تطوان	465.808.377,74	465.808.377,74	
		1020	خزينة إقليم تاوريرت	197.249.295,89	197.249.295,89	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	النفقات	1021	خزينة إقليم الحسيمة	256.255.702,48	256.255.702,48	0,00
		1022	خزينة إقليم العيون	780.682.496,23	780.682.496,23	
		1023	خزينة إقليم خنيفرة	206.573.306,58	206.573.306,58	
		1024	خزينة إقليم بوعرفة	169.829.075,34	169.829.075,34	
		1025	خزينة إقليم تيزنيت	189.138.792,16	189.138.792,16	
		1026	خزينة إقليم الخميسات	137.516.110,55	137.516.110,55	
		1027	خزينة إقليم طانطان	38.421.662,98	38.421.662,98	
		1028	خزينة إقليم أزيلال	149.739.758,39	149.739.758,39	
		1029	خزينة إقليم شفشاون	481.944.509,94	481.944.509,94	
		1030	خزينة إقليم قلعة السراغنة	181.000.751,58	181.000.751,58	
		1031	خزينة إقليم الصويرة	106.039.151,19	106.039.151,19	
		1032	خزينة إقليم الداخلة	242.910.648,94	242.910.648,94	
		1033	خزينة إقليم السمارة	58.513.711,52	58.513.711,52	
		1034	خزينة إقليم بنسليمان	189.477.519,35	189.477.519,35	
		1035	خزينة إقليم بوجدور	60.958.189,42	60.958.189,42	
		1037	خزينة إقليم كلميم	271.673.848,51	271.673.848,51	
		1038	خزينة إقليم تارودانت	121.310.756,65	121.310.756,65	
		1039	خزينة عمالة تمارة	79.475.431,31	79.475.431,31	
		1041	خزينة عمالة سلا	159.231.412,86	159.231.412,86	
		1043	خزينة عمالة المحمدية	57.009.055,69	57.009.055,69	
		1044	خزينة إقليم طاطا	75.408.947,01	75.408.947,01	
		1046	خزينة إقليم العرائش	104.999.387,31	104.999.387,31	
		1047	خزينة إقليم ميسور	93.335.982,04	93.335.982,04	
		1048	خزينة إقليم سيدي قاسم	98.771.798,19	98.771.798,19	
		1049	خزينة إقليم إفران	104.437.667,64	104.437.667,64	
		1050	خزينة إقليم آسا الزاك	78.773.701,01	78.773.701,01	
		1051	خزينة إقليم تاونات	165.540.899,71	165.540.899,71	
		1053	خزينة إقليم الحاجب	45.285.865,49	45.285.865,49	
		1055	خزينة إقليم صفرو	99.506.031,71	99.506.031,71	
		1056	خزينة إقليم بركان	162.005.041,05	162.005.041,05	
		1057	خزينة إقليم شيشاوة	78.741.438,70	78.741.438,70	
		1058	خزينة عمالة الدار البيضاء الشمال	207.797.103,54	207.797.103,54	
		1059	خزينة عمالة الدار البيضاء الجنوب	233.178.817,02	233.178.817,02	
		1075	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الشرق	54.142.872,73	54.142.872,73	
		1530	خزينة عمالة انزكان	113.251.121,34	113.251.121,34	
		1531	خزينة عمالة مديونة	30.734.468,94	30.734.468,94	

الملحق رقم 6 :

جدول 11: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الخزنة الإقليميين وخزنة العمالات ونتائج الحسابات المركزية للخازن العام برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الحسابات الخصوصية للخزينة	المداخيل	1001	خزينة عمالة أكادير	17.810.747,61	17.810.747,61	0,00
		1002	خزينة إقليم بني ملال	23.009.426,97	23.009.426,97	
		1003	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الغرب	2.702.545,43	2.702.545,43	
		1004	خزينة إقليم الجديدة	28.004.608,70	28.004.608,70	
		1005	خزينة عمالة فاس	8.702.062,03	8.702.062,03	
		1006	خزينة إقليم القنيطرة	11.027.705,68	11.027.705,68	
		1007	خزينة إقليم خريبكة	5.974.367,46	5.974.367,46	
		1008	خزينة إقليم الرشيدية	4.618.460,23	4.618.460,23	
		1009	خزينة عمالة مراكش	98.005.881,85	98.005.881,85	
		1010	خزينة عمالة مكناس	9.225.343,06	9.225.343,06	
		1011	خزينة إقليم الناضور	6.478.302,08	6.478.302,08	
		1012	خزينة إقليم ورزازات	3.873.057,62	3.873.057,62	
		1013	خزينة عمالة وجدة	2.754.289,23	2.754.289,23	
		1014	خزينة عمالة الرباط	10.317.241,82	10.317.241,82	
		1015	خزينة إقليم آسفي	47.247.985,22	47.247.985,22	
		1016	خزينة إقليم سطات	10.852.384,92	10.852.384,92	
		1017	خزينة عمالة طنجة	66.398.241,77	66.398.241,77	
		1018	خزينة إقليم تازة	1.718.029,65	1.718.029,65	
		1019	خزينة إقليم تطوان	12.490.751,42	12.490.751,42	
		1020	خزينة إقليم تاوريرت	5.455.724,11	5.455.724,11	
		1021	خزينة إقليم الحسيمة	11.180.097,73	11.180.097,73	
		1022	خزينة إقليم العيون	51.588.979,88	51.588.979,88	
		1023	خزينة إقليم خنيفرة	5.713.734,92	5.713.734,92	
		1024	خزينة إقليم بوعرفة	1.496.633,65	1.496.633,65	
		1025	خزينة إقليم تيزنيت	3.109.456,42	3.109.456,42	
		1026	خزينة إقليم الخميسات	1.882.333,90	1.882.333,90	
		1027	خزينة إقليم طانطان	4.675.031,77	4.675.031,77	
		1028	خزينة إقليم أزيلال	2.438.232,14	2.438.232,14	
		1029	خزينة إقليم شفشاون	4.802.968,01	4.802.968,01	
		1030	خزينة إقليم قلعة السراغنة	19.004.877,66	19.004.877,66	
		1031	خزينة إقليم الصويرة	13.044.354,84	13.044.354,84	
		1032	خزينة إقليم الداخلة	70.811.063,99	70.811.063,99	
		1033	خزينة إقليم السمارة	2.951.626,00	2.951.626,00	
		1034	خزينة إقليم بنسليمان	65.849.664,72	65.849.664,72	
		1035	خزينة إقليم بوجدور	4.524.901,00	4.524.901,00	
		1037	خزينة إقليم كلميم	3.590.424,14	3.590.424,14	
		1038	خزينة إقليم تارودانت	2.385.649,86	2.385.649,86	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الحسابات الخصوصية للخزينة	المداخيل	1039	خزينة عمالة تمارة	3.047.338,18	3.047.338,18	0,00
		1041	خزينة عمالة سلا	165.854.751,61	165.854.751,61	
		1043	خزينة عمالة المحمدية	533.092,88	533.092,88	
		1044	خزينة إقليم طاطا	987.020,93	987.020,93	
		1046	خزينة إقليم العرائش	3.099.323,14	3.099.323,14	
		1047	خزينة إقليم ميسور	2.396.439,61	2.396.439,61	
		1048	خزينة إقليم سيدي قاسم	922.394,94	922.394,94	
		1049	خزينة إقليم إفران	1.279.331,34	1.279.331,34	
		1050	خزينة إقليم آسا الزاك	1.680.424,00	1.680.424,00	
		1051	خزينة إقليم تاونات	1.840.252,38	1.840.252,38	
		1053	خزينة إقليم الحاجب	829.102,60	829.102,60	
		1055	خزينة إقليم صفرو	631.844,80	631.844,80	
		1056	خزينة إقليم بركان	2.025.979,89	2.025.979,89	
		1057	خزينة إقليم شيشاوة	692.788,94	692.788,94	
		1058	خزينة عمالة الدار البيضاء الشمال	1.299.422,21	1.299.422,21	
		1059	خزينة عمالة الدار البيضاء الجنوب	82.559.885,49	82.559.885,49	
		1075	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الشرق	536.132,49	536.132,49	
		1530	خزينة عمالة انزكان	213.664,27	213.664,27	
		1531	خزينة عمالة مديونة	1.941.357,00	1.941.357,00	
	النفقات	1001	خزينة عمالة أكادير	402.086.320,90	402.086.320,90	
		1002	خزينة إقليم بني ملال	269.115.617,33	269.115.617,33	
		1003	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الغرب	163.422.232,73	163.422.232,73	
		1004	خزينة إقليم الجديدة	246.965.781,43	246.965.781,43	
		1005	خزينة عمالة فاس	256.574.593,44	256.574.593,44	
		1006	خزينة إقليم القنيطرة	347.086.448,95	347.086.448,95	
		1007	خزينة إقليم خريبكة	107.616.989,99	107.616.989,99	
		1008	خزينة إقليم الرشيدية	245.641.732,75	245.641.732,75	
		1009	خزينة عمالة مراكش	592.804.277,42	592.804.277,42	
		1010	خزينة عمالة مكناس	217.834.262,83	217.834.262,83	
		1011	خزينة إقليم الناضور	212.428.460,10	212.428.460,10	
		1012	خزينة إقليم ورزازات	537.487.167,37	537.487.167,37	
		1013	خزينة عمالة وجدة	246.965.281,14	246.965.281,14	
		1014	خزينة عمالة الرباط	838.002.257,34	838.002.257,34	
		1015	خزينة إقليم آسفي	385.394.273,72	385.394.273,72	
		1016	خزينة إقليم سطات	358.480.558,13	358.480.558,13	
		1017	خزينة عمالة طنجة	693.227.773,21	693.227.773,21	
		1018	خزينة إقليم تازة	242.919.144,64	242.919.144,64	
		1019	خزينة إقليم تطوان	259.759.985,32	259.759.985,32	
		1020	خزينة إقليم تاوريرت	236.565.788,29	236.565.788,29	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الحسابات الخصوصية للخزينة	النفقات	1021	خزينة إقليم الحسيمة	171.473.460,32	171.473.460,32	0,00
		1022	خزينة إقليم العيون	519.788.387,64	519.788.387,64	
		1023	خزينة إقليم خنيفرة	257.384.510,93	257.384.510,93	
		1024	خزينة إقليم بوعرفة	115.340.823,66	115.340.823,66	
		1025	خزينة إقليم تيزنيت	112.178.729,49	112.178.729,49	
		1026	خزينة إقليم الخميسات	163.401.106,16	163.401.106,16	
		1027	خزينة إقليم طانطان	75.925.224,31	75.925.224,31	
		1028	خزينة إقليم أزيلال	231.324.742,84	231.324.742,84	
		1029	خزينة إقليم شفشاون	250.949.365,08	250.949.365,08	
		1030	خزينة إقليم قلعة السراغنة	208.829.882,38	208.829.882,38	
		1031	خزينة إقليم الصويرة	262.681.258,46	262.681.258,46	
		1032	خزينة إقليم الداخلة	293.104.660,33	293.104.660,33	
		1033	خزينة إقليم السمارة	161.363.099,58	161.363.099,58	
		1034	خزينة إقليم بنسليمان	80.178.198,80	80.178.198,80	
		1035	خزينة إقليم بوجدور	128.591.023,45	128.591.023,45	
		1037	خزينة إقليم كلميم	241.330.991,38	241.330.991,38	
		1038	خزينة إقليم تارودانت	161.239.807,37	161.239.807,37	
		1039	خزينة عمالة تمارة	58.544.300,44	58.544.300,44	
		1041	خزينة عمالة سلا	118.123.254,32	118.123.254,32	
		1043	خزينة عمالة المحمدية	49.204.281,99	49.204.281,99	
		1044	خزينة إقليم طاطا	93.927.526,89	93.927.526,89	
		1046	خزينة إقليم العرائش	135.123.734,44	135.123.734,44	
		1047	خزينة إقليم ميسور	100.611.666,47	100.611.666,47	
		1048	خزينة إقليم سيدي قاسم	171.481.802,38	171.481.802,38	
		1049	خزينة إقليم إفران	77.144.917,50	77.144.917,50	
		1050	خزينة إقليم آسا الزاك	73.262.284,29	73.262.284,29	
		1051	خزينة إقليم تاونات	288.586.488,48	288.586.488,48	
		1053	خزينة إقليم الحاجب	51.465.824,83	51.465.824,83	
		1055	خزينة إقليم صفرو	83.263.049,48	83.263.049,48	
		1056	خزينة إقليم بركان	113.670.924,76	113.670.924,76	
		1057	خزينة إقليم شيشاوة	129.026.927,42	129.026.927,42	
		1058	خزينة عمالة الدار البيضاء الشمال	120.289.546,58	120.289.546,58	
		1059	خزينة عمالة الدار البيضاء الجنوب	143.899.573,94	143.899.573,94	
		1075	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الشرق	33.465.880,44	33.465.880,44	
		1530	خزينة عمالة انزكان	177.091.518,90	177.091.518,90	
		1531	خزينة عمالة مديونة	26.417.801,01	26.417.801,01	

الملحق رقم 7 :

جدول 12: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الخزنة الإقليميين وخزنة العمالات ونتائج الحسابات المركزية للخازن العام برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المداخيل	1001	خزينة عمالة أكادير	130.817.671,53	130.817.671,53	0,00
		1002	خزينة إقليم بني ملال	87.726.913,88	87.726.913,88	
		1003	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الغرب	344.065.338,74	344.065.338,74	
		1004	خزينة إقليم الجديدة	40.114.619,65	40.114.619,65	
		1005	خزينة عمالة فاس	124.297.938,35	124.297.938,35	
		1006	خزينة إقليم القنيطرة	78.553.816,67	78.553.816,67	
		1007	خزينة إقليم خريبكة	29.858.977,94	29.858.977,94	
		1008	خزينة إقليم الرشيدية	55.606.657,16	55.606.657,16	
		1009	خزينة عمالة مراكش	295.483.079,14	295.483.079,14	
		1010	خزينة عمالة مكناس	240.926.333,84	240.926.333,84	
		1011	خزينة إقليم الناضور	31.446.631,73	31.446.631,73	
		1012	خزينة إقليم ورزازات	53.437.829,68	53.437.829,68	
		1013	خزينة عمالة وجدة	152.364.517,65	152.364.517,65	
		1014	خزينة عمالة الرباط	392.590.579,64	392.590.579,64	
		1015	خزينة إقليم آسفي	50.719.236,77	50.719.236,77	
		1016	خزينة إقليم سطات	43.458.477,32	43.458.477,32	
		1017	خزينة عمالة طنجة	149.503.788,64	149.503.788,64	
		1018	خزينة إقليم تازة	28.018.472,26	28.018.472,26	
		1019	خزينة إقليم تطوان	58.027.092,41	58.027.092,41	
		1020	خزينة إقليم تاوريرت	31.667.865,96	31.667.865,96	
		1021	خزينة إقليم الحسيمة	47.731.779,35	47.731.779,35	
		1022	خزينة إقليم العيون	110.715.881,72	110.715.881,72	
		1023	خزينة إقليم خنيفرة	30.564.553,52	30.564.553,52	
		1024	خزينة إقليم بوعرفة	9.510.497,68	9.510.497,68	
		1025	خزينة إقليم تيزنيت	31.183.388,99	31.183.388,99	
		1026	خزينة إقليم الخميسات	18.129.057,03	18.129.057,03	
		1027	خزينة إقليم طانطان	15.774.606,39	15.774.606,39	
		1028	خزينة إقليم أزيلال	14.844.228,37	14.844.228,37	
		1029	خزينة إقليم شفشاون	30.409.598,67	30.409.598,67	
		1030	خزينة إقليم قلعة السراغنة	30.045.917,43	30.045.917,43	
		1031	خزينة إقليم الصويرة	20.114.809,95	20.114.809,95	
		1032	خزينة إقليم الداخلة	38.417.024,28	38.417.024,28	
		1033	خزينة إقليم السمارة	21.247.869,45	21.247.869,45	
		1034	خزينة إقليم بنسليمان	36.829.889,28	36.829.889,28	
		1035	خزينة إقليم بوجدور	7.427.332,12	7.427.332,12	
		1037	خزينة إقليم كلميم	80.242.176,95	80.242.176,95	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	المداخيل	1038	خزينة إقليم تارودانت	22.963.661,94	22.963.661,94	0,00
		1039	خزينة عمالة تمارة	39.845.360,32	39.845.360,32	
		1041	خزينة عمالة سلا	61.668.079,77	61.668.079,77	
		1043	خزينة عمالة المحمدية	17.160.882,92	17.160.882,92	
		1044	خزينة إقليم طاطا	7.763.741,97	7.763.741,97	
		1046	خزينة إقليم العرائش	25.993.089,93	25.993.089,93	
		1047	خزينة إقليم ميسور	10.494.723,04	10.494.723,04	
		1048	خزينة إقليم سيدي قاسم	20.695.384,74	20.695.384,74	
		1049	خزينة إقليم إفران	10.804.256,01	10.804.256,01	
		1050	خزينة إقليم آسا الزاك	9.237.083,98	9.237.083,98	
		1051	خزينة إقليم تاونات	14.972.181,01	14.972.181,01	
		1053	خزينة إقليم الحاجب	7.565.117,48	7.565.117,48	
		1055	خزينة إقليم صفرو	10.839.995,20	10.839.995,20	
		1056	خزينة إقليم بركان	15.053.355,89	15.053.355,89	
		1057	خزينة إقليم شيشاوة	10.697.873,65	10.697.873,65	
		1058	خزينة عمالة الدار البيضاء الشمال	91.722.355,83	91.722.355,83	
		1059	خزينة عمالة الدار البيضاء الجنوب	539.962.076,50	539.962.076,50	
		1075	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الشرق	18.693.779,91	18.693.779,91	
		1530	خزينة عمالة انزكان	168.309.885,35	168.309.885,35	
		1531	خزينة عمالة مديونة	18.127.618,84	18.127.618,84	
	النفقات	1001	خزينة عمالة أكادير	84.869.047,47	84.869.047,47	
		1002	خزينة إقليم بني ملال	40.941.672,72	40.941.672,72	
		1003	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الغرب	182.634.170,93	182.634.170,93	
		1004	خزينة إقليم الجديدة	23.325.434,29	23.325.434,29	
		1005	خزينة عمالة فاس	64.816.334,99	64.816.334,99	
		1006	خزينة إقليم القنيطرة	31.744.597,54	31.744.597,54	
		1007	خزينة إقليم خريبكة	17.557.055,18	17.557.055,18	
		1008	خزينة إقليم الرشيدية	30.951.467,58	30.951.467,58	
		1009	خزينة عمالة مراكش	151.220.030,30	151.220.030,30	
		1010	خزينة عمالة مكناس	112.496.742,06	112.496.742,06	
		1011	خزينة إقليم الناضور	23.261.091,90	23.261.091,90	
		1012	خزينة إقليم ورزازات	30.720.933,24	30.720.933,24	
		1013	خزينة عمالة وجدة	78.300.422,41	78.300.422,41	
		1014	خزينة عمالة الرباط	203.375.044,52	203.375.044,52	
		1015	خزينة إقليم آسفي	25.510.390,34	25.510.390,34	
		1016	خزينة إقليم سطات	22.862.050,24	22.862.050,24	
		1017	خزينة عمالة طنجة	50.038.853,59	50.038.853,59	
		1018	خزينة إقليم تازة	13.520.367,74	13.520.367,74	
		1019	خزينة إقليم تطوان	34.968.131,96	34.968.131,96	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	النفقات	1020	خزينة إقليم تاوريرت	17.024.772,80	17.024.772,80	0,00
		1021	خزينة إقليم الحسيمة	28.496.368,43	28.496.368,43	
		1022	خزينة إقليم العيون	45.960.587,78	45.960.587,78	
		1023	خزينة إقليم خنيفرة	19.692.505,03	19.692.505,03	
		1024	خزينة إقليم بوعرفة	5.902.187,82	5.902.187,82	
		1025	خزينة إقليم تيزنيت	18.509.624,73	18.509.624,73	
		1026	خزينة إقليم الخميسات	15.874.361,88	15.874.361,88	
		1027	خزينة إقليم طانطان	11.527.966,82	11.527.966,82	
		1028	خزينة إقليم أزيلال	8.784.142,91	8.784.142,91	
		1029	خزينة إقليم شفشاون	17.050.134,08	17.050.134,08	
		1030	خزينة إقليم قلعة السراغنة	19.823.349,76	19.823.349,76	
		1031	خزينة إقليم الصويرة	8.159.352,32	8.159.352,32	
		1032	خزينة إقليم الداخلة	26.565.399,34	26.565.399,34	
		1033	خزينة إقليم السمارة	9.205.096,56	9.205.096,56	
		1034	خزينة إقليم بنسليمان	17.537.011,31	17.537.011,31	
		1035	خزينة إقليم بوجدور	5.923.045,96	5.923.045,96	
		1037	خزينة إقليم كلميم	46.874.603,81	46.874.603,81	
		1038	خزينة إقليم تارودانت	13.418.742,70	13.418.742,70	
		1039	خزينة عمالة تمارة	22.074.902,36	22.074.902,36	
		1041	خزينة عمالة سلا	40.202.595,92	40.202.595,92	
		1043	خزينة عمالة المحمدية	8.969.429,89	8.969.429,89	
		1044	خزينة إقليم طاطا	3.666.209,57	3.666.209,57	
		1046	خزينة إقليم العرائش	18.848.384,45	18.848.384,45	
		1047	خزينة إقليم ميسور	7.248.865,84	7.248.865,84	
		1048	خزينة إقليم سيدي قاسم	15.006.694,66	15.006.694,66	
		1049	خزينة إقليم إفران	6.005.565,59	6.005.565,59	
		1050	خزينة إقليم آسا الزاك	4.972.498,86	4.972.498,86	
		1051	خزينة إقليم تاونات	8.794.133,89	8.794.133,89	
		1053	خزينة إقليم الحاجب	6.084.594,40	6.084.594,40	
		1055	خزينة إقليم صفرو	5.681.552,42	5.681.552,42	
		1056	خزينة إقليم بركان	8.620.808,31	8.620.808,31	
		1057	خزينة إقليم شيشاوة	6.164.777,83	6.164.777,83	
		1058	خزينة عمالة الدار البيضاء الشمال	51.719.172,17	51.719.172,17	
		1059	خزينة عمالة الدار البيضاء الجنوب	112.615.704,56	112.615.704,56	
		1075	خزينة عمالة الدار البيضاء الوسط الشرق	13.575.324,34	13.575.324,34	
		1530	خزينة عمالة انزكان	70.325.386,30	70.325.386,30	
		1531	خزينة عمالة مديونة	6.740.079,69	6.740.079,69	

الملحق رقم 8 :

جدول 13: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف قباض إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	4001	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أكادير المدينة	918.392.258,54	918.392.258,54	0,00
		4002	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الحسيمة	13.531.207,00	13.531.207,00	
		4004	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الناضور بني أنصار	1.122.015.523,95	1.122.015.523,95	
		4006	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الدار البيضاء الشمال (مياد)	4.942.391.408,82	4.942.391.408,82	
		4007	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الدار البيضاء النواصر	815.962.655,43	815.962.655,43	
		4008	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الدار البيضاء الميناء	9.469.057.388,47	9.469.057.388,47	
		4010	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الصويرة	1.627.549,08	1.627.549,08	
		4011	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة فاس المدينة	56.967.280,97	56.967.280,97	
		4012	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة القنيطرة	58.974.447,36	58.974.447,36	
		4013	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة العرائش	2.895.490,00	2.895.490,00	
		4014	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مراكش المدينة	67.623.680,01	67.623.680,01	
		4015	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مكناس	80.640.575,83	80.640.575,83	
		4016	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة المحمدية	6.864.223.879,65	6.864.223.879,65	
		4017	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وجدة المدينة	59.605.187,38	59.605.187,38	
		4020	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة آسفي	6.320.178.352,86	6.320.178.352,86	
		4021	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سلا (مطار الرباط-سلا)	135.481.453,15	135.481.453,15	
		4025	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تطوان المدينة	127.744.080,78	127.744.080,78	
		4028	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة العيون	71.711.993,00	71.711.993,00	
		4030	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الداخلة	315.513.680,75	315.513.680,75	
		4032	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة ورزازات	2.780.292,80	2.780.292,80	
		4033	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة طانطان	6.018.642,50	6.018.642,50	
		4036	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سطات	22.807.367,21	22.807.367,21	
		4039	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة طنجة المدينة	279.094.277,27	279.094.277,27	
		4040	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تازة	2.758.141,45	2.758.141,45	
		4042	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة الدار البيضاء الخارجية	7.945.180.527,44	7.945.180.527,44	
		4043	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة طنجة المتوسط	9.222.451.532,30	9.222.451.532,30	
		4046	قباضة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة أحفير	8.055.229,57	8.055.229,57	

الملحق رقم 9 :

جدول 14: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف قباض إدارة الضرائب والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023
بالدرهم (مداخيل الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	3001	قباضة الإدارة الجبائية أكادير المدينة الجديدة	402.041.918,33	402.041.918,33	0,00
		3002	قباضة الإدارة الجبائية الحسيمة	49.224.695,46	49.224.695,46	
		3003	قباضة الإدارة الجبائية أزرو	21.779.564,20	21.779.564,20	
		3004	قباضة الإدارة الجبائية بني ملال	159.435.805,29	159.435.805,29	
		3011	قباضة الإدارة الجبائية شفشاون	13.493.203,65	13.493.203,65	
		3013	قباضة الإدارة الجبائية الجديدة	224.424.016,40	224.424.016,40	
		3014	قباضة الإدارة الجبائية قلعة السراغنة	40.014.560,55	40.014.560,55	
		3015	قباضة الإدارة الجبائية الصويرة	60.897.319,09	60.897.319,09	
		3018	قباضة الإدارة الجبائية فاس التفويتات	423.363.388,69	423.363.388,69	
		3020	قباضة الإدارة الجبائية القنيطرة الاستقلال	439.280,31	439.280,31	
		3021	قباضة الإدارة الجبائية الخميسات	32.940.438,52	32.940.438,52	
		3022	قباضة الإدارة الجبائية خنيفرة	43.462.269,47	43.462.269,47	
		3023	قباضة الإدارة الجبائية خريبكة	74.874.114,74	74.874.114,74	
		3024	قباضة الإدارة الجبائية الرشيدية	30.352.686,73	30.352.686,73	
		3025	قباضة الإدارة الجبائية العرائش	35.990.968,20	35.990.968,20	
		3026	قباضة الإدارة الجبائية مراكش علال الفاسي	9.481.407,93	9.481.407,93	
		3027	قباضة الإدارة الجبائية مكناس التفويتات	306.236.232,06	306.236.232,06	
		3029	قباضة الإدارة الجبائية ميدلت	15.513.142,51	15.513.142,51	
		3030	قباضة الإدارة الجبائية المحمدية	290.060.530,62	290.060.530,62	
		3031	قباضة الإدارة الجبائية الناظور	172.784.741,72	172.784.741,72	
		3032	قباضة الإدارة الجبائية ورزازات	25.791.741,21	25.791.741,21	
		3033	قباضة الإدارة الجبائية واد زم	14.515.830,97	14.515.830,97	
		3034	قباضة الإدارة الجبائية وزان	10.853.678,41	10.853.678,41	
		3035	قباضة الإدارة الجبائية وجدة التفويتات	197.179.997,42	197.179.997,42	
		3036	قباضة الإدارة الجبائية الرباط تشاد 1(التحصيل التلقائي -الأشخاص المعنويين)	7.816.330,50	7.816.330,50	
		3038	قباضة الإدارة الجبائية الرباط (التحصيل التلقائي -الأشخاص الذاتيين)	26.385.256,20	26.385.256,20	
		3039	قباضة الإدارة الجبائية الرماني	4.827.244,38	4.827.244,38	
		3040	قباضة الإدارة الجبائية اسفي	90.841.792,73	90.841.792,73	
		3041	قباضة الإدارة الجبائية سلا	340.241.412,53	340.241.412,53	
		3042	قباضة الإدارة الجبائية سطات	95.281.719,34	95.281.719,34	
		3044	قباضة الإدارة الجبائية سوق الاربعاء	11.530.985,55	11.530.985,55	
		3045	قباضة الإدارة الجبائية طنجة التفويتات	663.870.043,93	663.870.043,93	
		3046	قباضة الإدارة الجبائية تاوريرت	9.394.650,59	9.394.650,59	
		3049	قباضة الإدارة الجبائية تارودانت	57.014.319,57	57.014.319,57	
		3050	قباضة الإدارة الجبائية تازة	49.987.721,45	49.987.721,45	
		3051	قباضة الإدارة الجبائية تطوان	260.466.562,20	260.466.562,20	
		3052	قباضة الإدارة الجبائية تيزنيت	41.625.744,61	41.625.744,61	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	3054	قباضة الإدارة الجبائية الدار البيضاء الحي المحمدي-عين السبع	216.778.502,26	216.778.502,26	0,00
		3058	قباضة الإدارة الجبائية العيون	31.348.996,85	31.348.996,85	
		3059	قباضة الإدارة الجبائية الدار البيضاء بنمسيك سيدي عثمان	150.032.960,34	150.032.960,34	
		3061	قباضة الإدارة الجبائية الرباط تشاد 2(التحصيل الجبري للأشخاص الذاتيين)	1.194.997.140,23	1.194.997.140,23	
		3066	قباضة الإدارة الجبائية بركان	82.816.399,39	82.816.399,39	
		3067	قباضة الإدارة الجبائية بن سليمان	142.076.073,23	142.076.073,23	
		3071	قباضة الإدارة الجبائية تاونات	11.695.965,37	11.695.965,37	
		3072	قباضة الإدارة الجبائية كلميم	20.943.059,05	20.943.059,05	
		3073	قباضة الإدارة الجبائية القصر الكبير	18.055.227,47	18.055.227,47	
		3074	قباضة الإدارة الجبائية الصخيرات-تمارة	396.036.890,24	396.036.890,24	
		3075	قباضة الإدارة الجبائية الفداء-المعاريف الدار البيضاء الشرق	1.186.599.488,30	1.186.599.488,30	
		3076	قباضة الإدارة الجبائية للأشخاص المعنويين الدار البيضاء الشمال	360.913.590,38	360.913.590,38	
		3077	قباضة الإدارة الجبائية الدار البيضاء عين الشق الحي الحسني	851.531.333,19	851.531.333,19	
		3078	قباضة الإدارة الجبائية الدار البيضاء أنفا	1.281.999,43	1.281.999,43	
		3079	قباضة الإدارة الجبائية بوعرفة	2.554.291,54	2.554.291,54	
		3081	قباضة الإدارة الجبائية صفرو	39.282.078,33	39.282.078,33	
		3082	قباضة الإدارة الجبائية برشيد	249.670.527,03	249.670.527,03	
		3083	قباضة الإدارة الجبائية مراكش تاركا	1.030.258.065,84	1.030.258.065,84	
		3084	قباضة الإدارة الجبائية سيدي قاسم	25.190.779,02	25.190.779,02	
		3085	قباضة الإدارة الجبائية جرادة	2.454.408,50	2.454.408,50	
		3086	قباضة الإدارة الجبائية أزيلال	7.091.808,85	7.091.808,85	
		3087	قباضة الإدارة الجبائية الدريوش	13.950.194,79	13.950.194,79	
		3088	قباضة الإدارة الجبائية الداخلة	13.120.838,40	13.120.838,40	
		3089	قباضة الإدارة الجبائية سيدي بنور	22.931.933,87	22.931.933,87	
		3090	قباضة الإدارة الجبائية سيدي سليمان	21.217.672,11	21.217.672,11	
		3091	قباضة الإدارة الجبائية الفقيه بن صالح	32.669.802,36	32.669.802,36	
		3092	قباضة الإدارة الجبائية أبي الجعد	6.068.042,95	6.068.042,95	
		3094	قباضة الإدارة الجبائية السمارة	2.244.049,35	2.244.049,35	
		3099	قباضة الإدارة الجبائية الدار البيضاء للأشخاص المعنويين الدار البيضاء الوسط	1.187.481.553,69	1.187.481.553,69	
		3101	قباضة الإدارة الجبائية الرباط لاوس (التحصيل الجبري للأشخاص المعنويين)	5.521.552,00	5.521.552,00	
		3102	قباضة الإدارة الجبائية طنجة الطبري	35.286,40	35.286,40	
		3104	قباضة الإدارة الجبائية مكناس الإسماعيلية	5,00	[5]5,00	
		3105	قباضة الإدارة الجبائية سيدي زيان وجدة	2.200,00	2.200,00	
		3106	قباضة الإدارة الجبائية فاس دار الدبيغ	12.910.520,57	12.910.520,57	
		3107	قباضة الإدارة الجبائية القنيطرة المعمورة	301.556.050,94	301.556.050,94	
		3109	قباضة الإدارة الجبائية تيفلت	46.794.099,26	46.794.099,26	
		3110	قباضة الإدارة الجبائية أصيلة	26.966.720,83	26.966.720,83	
		3111	قباضة الإدارة الجبائية إنزكان ايت ملول	75.693.160,04	75.693.160,04	
		3112	قباضة الإدارة الجبائية بيوكرى	24.097.763,13	24.097.763,13	

[5] طبقا لجواب الخزينة العامة للمملكة، أصبح قباض إدارة الضرائب، بعد عمليات إعادة التنظيم التي باشرتها مؤخرا المديرية العامة للضرائب مكلفين بالتحصيل فقط، بينما يتكلف الخازن العام للمملكة حصريا بصفته محاسبا ساميا للدولة بتوزيع و إدراج المبالغ المستخلصة من طرف المحاسبين التابعين لهذه المديرية ضمن التبويبات المخصصة لها في الميزانية العامة، مما يفسر المبلغ المحصل الضئيل لهذا المركز.

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	3113	قباضة الإدارة الجبائية الحاجب	30.297.747,31	30.297.747,31	0,00
		3114	قباضة الإدارة الجبائية ابن جرير	22.632.501,58	22.632.501,58	
		3115	قباضة الإدارة الجبائية قرية با محمد	3.273.842,40	3.273.842,40	
		3116	قباضة الإدارة الجبائية للأشخاص المعنويين الدار البيضاء الجنوب	60,00	[6]60,00	
		3119	قباضة الإدارة الجبائية طاطا	1.452.720,47	1.452.720,47	
		3120	قباضة الإدارة الجبائية المضيق-الفنيدق-مارتيل	20.355.005,64	20.355.005,64	
		3121	قباضة الإدارة الجبائية جرسيف	19.032.388,63	19.032.388,63	
		3122	القباضة الجبائية المركزية	8.991.062.140,10	8.991.062.140,10	
		3123	قباضة الإدارة الجبائية ميسور	2.349.775,79	2.349.775,79	
		3124	قباضة الإدارة الجبائية سوق السبت أولاد النمة	14.543.097,00	14.543.097,00	
		3125	قباضة الإدارة الجبائية قصبة تادلة	9.006.290,99	9.006.290,99	
		3126	قباضة الإدارة الجبائية تنغير	4.465.148,08	4.465.148,08	
		3128	قباضة الإدارة الجبائية تارجيست	1.181.167,64	1.181.167,64	

[6] أصبح قباض إدارة الضرائب، بعد عمليات إعادة التنظيم التي باشرتها مؤخرا المديرية العامة للضرائب مكلفين بالتحصيل فقط، بينما يتكلف الخازن العام للمملكة حصريا بصفته محاسبا ساميا للدولة بتوزيع وإدراج المبالغ المستخلصة من طرف المحاسبين التابعين لهذه المديرية ضمن التبويبات المخصصة لها في الميزانية العامة، مما يفسر المبلغ الضئيل المحصل بهذا المركز.

الملحق رقم 10 :

جدول 15 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين الملحقين لدى البعثات الدبلوماسية بالخارج والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (مداخيل ونفقات الميزانية العامة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	2011	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزائر العاصمة (الجزائر)	465.450,00	465.450,00	0,00
		2012	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بوهران (الجزائر)	716.140,00	716.140,00	
		2013	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بسيدي بلعباس(الجزائر)	785.170,00	785.170,00	
		2020	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالرياض (المملكة العربية السعودية)	3.353.980,14	3.353.980,14	
		2021	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بجدة (المملكة العربية السعودية)	3.378.661,95	3.378.661,95	
		2030	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببوينس ايرس (الارجنتين)	255.603,34	255.603,34	
		2040	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بفيينا (النمسا)	553.539,47	553.539,47	
		2050	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببروكسيل (بلجيكا)	151.122,64	151.122,64	
		2051	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأنتويرب(بلجيكا)	6.192.774,06	6.192.774,06	
		2052	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببروكسيل(بلجيكا)	9.908.331,09	9.908.331,09	
		2053	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلييج(بلجيكا)	3.811.122,08	3.811.122,08	
		2054	الوكالة المحاسبية لدى البعثة الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي (بروكسيل)	134.317,17	134.317,17	
		2060	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرازيليا (البرازيل)	336.374,81	336.374,81	
		2070	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بصوفيا (بلغاريا)	162.110,81	162.110,81	
		2080	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بياوندي (الكامرون)	526.080,00	526.080,00	
		2090	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأوطاوا (كندا)	226.322,86	226.322,86	
		2091	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة المملكة المغربية بمونتريال (كندا)	6.039.687,05	6.039.687,05	
		2093	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتورونتو (كندا)	1.327.792,04	1.327.792,04	
		2100	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببكين (الصين)	582.019,83	582.019,83	
		2110	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأبيدجان (ساحل العاج)	457.709,81	457.709,81	
		2140	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوبنهاجن (الدانمارك)	777.863,01	777.863,01	
		2150	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالقاهرة (مصر)	3.194.567,14	3.194.567,14	
		2160	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)	5.867.670,00	5.867.670,00	
		2161	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدبي (الإمارات العربية	7.313.797,94	7.313.797,94	
		2170	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بواشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)	914.784,70	914.784,70	
		2171	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)	3.364.396,50	3.364.396,50	
		2172	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك	27.064,16	27.064,16	
		2180	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأديس أبابا (إثيوبيا)	129.340,00	129.340,00	
		2186	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببلباو(اسبانيا)	9.411.822,78	9.411.822,78	
		2187	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببالما دي مايوركا(اسبانيا)	3.965.881,33	3.965.881,33	
		2188	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتاراغونا(اسبانيا)	11.349.416,40	11.349.416,40	
		2189	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بخيرونا (اسبانيا)	5.948.163,36	5.948.163,36	
		2190	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمدريد(اسبانيا)	5.863,10	5.863,10	
		2191	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلاس بالماس(اسبانيا)	2.518.550,77	2.518.550,77	
		2192	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببرشلونة (اسبانيا)	19.593.849,27	19.593.849,27	
		2193	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمدريد(اسبانيا)	15.391.364,44	15.391.364,44	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	2195	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء (اسبانيا)	6.033.740,00	6.033.740,00	0,00
		2196	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بإشبيلية (اسبانيا)	5.577.134,55	5.577.134,55	
		2197	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بألميريا(اسبانيا)	11.644.862,13	11.644.862,13	
		2198	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفالنسيا (اسبانيا)	11.319.808,39	11.319.808,39	
		2199	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمورسيا (اسبانيا)	10.249.380,33	10.249.380,33	
		2200	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباريس (فرنسا)	598.089,98	598.089,98	
		2201	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباريس (فرنسا)	5.674.000,00	5.674.000,00	
		2203	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيل مومبل (فرنسا)	8.404.430,00	8.404.430,00	
		2204	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببوردو (فرنسا)	5.552.730,95	5.552.730,95	
		2205	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليل (فرنسا)	7.287.890,97	7.287.890,97	
		2206	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليون (فرنسا)	8.205.343,76	8.205.343,76	
		2207	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمرسيليا (فرنسا)	9.983.942,20	9.983.942,20	
		2208	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمونبلييه(فرنسا)	8.289.960,00	8.289.960,00	
		2209	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بكولومب (فرنسا)	7.451.110,00	7.451.110,00	
		2210	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية برين (فرنسا)	4.308.071,01	4.308.071,01	
		2211	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بستراسبورغ (فرنسا)	5.063.674,17	5.063.674,17	
		2212	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباستيا (فرنسا)	1.403.138,21	1.403.138,21	
		2213	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بديجون (فرنسا)	3.501.420,00	3.501.420,00	
		2214	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباريس بونتواز (فرنسا)	13.252.480,00	13.252.480,00	
		2215	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتولوز(فرنسا)	5.570.430,00	5.570.430,00	
		2216	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية باورليان (فرنسا)	3.872.110,00	3.872.110,00	
		2217	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأورلي (فرنسا)	9.295.270,00	9.295.270,00	
		2230	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بليبروفيل (الغابون)	199.760,00	199.760,00	
		2240	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلندن (بريطانيا)	264.065,65	264.065,65	
		2241	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلندن (بريطانيا)	3.295.750,00	3.295.750,00	
		2250	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأثينا (اليونان)	224.930,00	224.930,00	
		2260	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوناكري (غينيا)	77.560,00	77.560,00	
		2270	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنيودلهي (الهند)	2.011.980,00	2.011.980,00	
		2285	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباكو (أذربيجان)	94.028,17	94.028,17	
		2290	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببغداد (العراق)	51.075,47	51.075,47	
		2301	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بميلانو (ايطاليا)	11.781.618,66	11.781.618,66	
		2302	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بروما(ايطاليا)	4.191.952,04	4.191.952,04	
		2303	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببولونيا (ايطاليا)	11.547.937,14	11.547.937,14	
		2304	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية في الفاتيكان (الفاتيكان)	956,47	956,47	
		2305	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بطورينو (إيطاليا)	8.230.479,66	8.230.479,66	
		2307	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيرونا (إيطاليا)	7.633.850,64	7.633.850,64	
		2308	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنابولي(ايطاليا)	6.415.760,59	6.415.760,59	
		2309	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباليرمو (ايطاليا)	1.673.664,71	1.673.664,71	
		2310	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بطوكيو (اليابان)	145.810,00	145.810,00	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	2320	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بعمان (الأردن)	369.790,00	369.790,00	0,00
		2330	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنيروبي (كينيا)	366.890,26	366.890,26	
		2335	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بغيتيغا (جمهورية بوروندي)	68.240,00	68.240,00	
		2340	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالكويت (الكويت)	1.077.690,00	1.077.690,00	
		2350	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببيروت (لبنان)	464.610,00	464.610,00	
		2370	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بطرابلس (ليبيا)	15.604,69	15.604,69	
		2371	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بطرابلس(ليبيا)	773,62	773,62	
		2374	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببنغازي(ليبيا)	2,11	2,11	
		2380	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباماكو (مالي)	55.530,00	55.530,00	
		2390	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنواكشوط (موريتانيا)	9.359.630,00	9.359.630,00	
		2391	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنواذيبو (موريتانيا)	1.417.108,75	1.417.108,75	
		2400	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأبوجا (نيجيريا)	1.350.535,69	1.350.535,69	
		2410	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية باسلام أباد (باكستان)	667.321,09	667.321,09	
		2420	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلاهاي (هولندا)	431.964,64	431.964,64	
		2421	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بروتردام(اسبانيا)	3.843.923,31	3.843.923,31	
		2422	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأمستردام (هولندا)	3.911.020,01	3.911.020,01	
		2423	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدين بوش (هولندا)	2.338.574,94	2.338.574,94	
		2424	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأوترخت(هولندا)	1.877.554,68	1.877.554,68	
		2430	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بوارسو (بولونيا)	415.785,60	415.785,60	
		2440	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلشبونة (البرتغال)	2.117.215,77	2.117.215,77	
		2450	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالدوحة (قطر)	3.901.770,00	3.901.770,00	
		2460	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرلين (ألمانيا)	2.063.016,70	2.063.016,70	
		2461	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدوسلدورف (ألمانيا)	7.225.747,48	7.225.747,48	
		2462	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفرانكفورت (ألمانيا)	6.408.737,83	6.408.737,83	
		2470	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدكار (السنغال)	409.650,00	409.650,00	
		2475	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببنجول (غامبيا)	4.210,67	4.210,67	
		2480	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالخرطوم (السودان)	78.458,61	78.458,61	
		2490	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدمشق (سوريا)	135.577,64	135.577,64	
		2500	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بستوكهولم (السويد)	1.898.374,98	1.898.374,98	
		2510	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرن (سويسرا)	1.573.713,00	1.573.713,00	
		2511	الوكالة المحاسبية لدى البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة بجنيف (سويسرا)	19.964,13	19.964,13	
		2520	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بتونس (تونس)	114.443,30	114.443,30	
		2521	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتونس (تونس)	1.894.662,12	1.894.662,12	
		2530	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأنقرة (تركيا)	720.620,00	720.620,00	
		2531	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بإسطنبول (تركيا)	2.103.320,43	2.103.320,43	
		2540	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بموسكو (روسيا)	689.390,00	689.390,00	
		2550	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بصنعاء (اليمن)	24.466,03	24.466,03	
		2560	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببلغراد (صربيا)	917.798,43	917.798,43	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	2570	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكينشاسا (الكونغو)	433.759,84	433.759,84	0,00
		2580	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببوخاريست (رومانيا)	318.384,62	318.384,62	
		2590	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمسقط (سلطنة عمان)	856.230,00	856.230,00	
		2600	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنيامي (النيجر)	59.873,61	59.873,61	
		2610	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببانغي (إفريقيا الوسطى)	123.080,00	123.080,00	
		2620	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بليما (البيرو)	77.351,52	77.351,52	
		2630	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببراغ (التشيك)	65.936,62	65.936,62	
		2640	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببوكوتا (كولومبيا)	109.030,00	109.030,00	
		2650	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلواندا (انغولا)	94.158,04	94.158,04	
		2672	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسان دومينيك (الدومينيكان)	30.971,21	30.971,21	
		2680	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بجاكرتا (اندونيسيا)	110.514,33	110.514,33	
		2690	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببودابست (المجر)	294.339,42	294.339,42	
		2700	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدكا (البنغلاديش)	115.500,00	115.500,00	
		2710	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوالالمبور (ماليزيا)	108.421,22	108.421,22	
		2720	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالمنامة (البحرين)	709.320,46	709.320,46	
		2730	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسيول (كوريا الجنوبية)	266.881,74	266.881,74	
		2740	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بميكسيكو (المكسيك)	56.280,00	56.280,00	
		2750	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببريتوريا (جنوب افريقيا)	1.105.653,93	1.105.653,93	
		2760	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدبلن (أيرلندا)	145.588,34	145.588,34	
		2770	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأوسلو (النرويج)	628.014,87	628.014,87	
		2780	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببانكوك (تايلاند)	99.549,10	99.549,10	
		2790	الوكالة المحاسبية لدى مكتب الاتصال بتل ابيب	1.586.980,80	1.586.980,80	
		2800	الوكالة المحاسبية لدى المكتب التمثيلي للمملكة المغربية برام الله (فلسطين)	346.357,04	346.357,04	
		2810	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بهلسينكي (فنلندا)	339.926,87	339.926,87	
		2820	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسانتياجو (الشيلي)	33.298,42	33.298,42	
		2830	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمالابو (غينيا الاستوائية)	273.366,40	273.366,40	
		2860	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأكرا (غانا)	357.506,30	357.506,30	
		2865	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلومي (جمهورية الطوغو)	17.872,76	17.872,76	
		2868	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بليلونجوي (مالاوي)	2.022,77	2.022,77	
		2870	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بواغادوغو (بوركينافاسو)	38.320,00	38.320,00	
		2880	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكانبيرا (أستراليا)	258.450,72	258.450,72	
		2890	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بهانوي (فيتنام)	577.972,82	577.972,82	
		2900	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بغواتيمالا (غواتيمالا)	85.700,00	85.700,00	
		2910	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنجامينا (تشاد)	327.994,34	327.994,34	
		2920	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بزغرب (كرواتيا)	204.791,81	204.791,81	
		2926	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوتونو (البنين)	359.940,00	359.940,00	
		2928	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكيغالي (رواندا)	405.882,77	405.882,77	
		2932	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدار السلام (تانزانيا)	159.850,00	159.850,00	
		2934	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمابوتو (الموزمبيق)	62.803,18	62.803,18	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	المداخيل	2936	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمانيلا (الفلبين)	23.637,48	23.637,48	0,00
		2938	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية أستانا (كزاخستان)	384.552,01	384.552,01	
		2940	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببنما(بنما)	44.250,97	44.250,97	
		2942	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأسونسيون (باراغواي)	54.890,00	54.890,00	
		2946	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكاستريس (سانت لوسيا)	900	900	
		2948	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بهافانا (كوبا)	9.800,00	9.800,00	
		2950	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلوساكا (زامبيا)	14.320,00	14.320,00	
		2952	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرازافيل (الكونغو)	49.690,00	49.690,00	
		2953	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدجيبوتي (دجيبوتي)	135.360,00	135.360,00	
		2954	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأنتاناناريفو (مدغشقر)	206.718,53	206.718,53	
		2956	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببيساو (غينيا بيساو)	65.232,93	65.232,93	
		2958	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسان سلفادور (السلفادور)	40.650,00	40.650,00	
		2970	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بموروني (الاتحاد القمري)	72.012,92	72.012,92	
	النفقات	2011	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزائر العاصمة (الجزائر)	4.829.044,16	4.829.044,16	
		2012	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بوهران (الجزائر)	3.091.828,87	3.091.828,87	
		2013	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بسيدي بلعباس(الجزائر)	2.152.472,38	2.152.472,38	
		2020	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالرياض (المملكة العربية السعودية)	16.491.196,98	16.491.196,98	
		2021	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بجدة (المملكة العربية السعودية)	6.678.557,83	6.678.557,83	
		2030	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببوينس ايرس (الارجنتين)	4.902.339,30	4.902.339,30	
		2040	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بفيينا (النمسا)	15.195.152,86	15.195.152,86	
		2050	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببروكسيل (بلجيكا)	12.867.068,74	12.867.068,74	
		2051	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأنتويرب(بلجيكا)	10.776.208,35	10.776.208,35	
		2052	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببروكسيل(بلجيكا)	13.337.254,77	13.337.254,77	
		2053	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلييج(بلجيكا)	8.460.891,83	8.460.891,83	
		2054	الوكالة المحاسبية لدى البعثة الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي (بروكسيل)	13.288.817,36	13.288.817,36	
		2060	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرازيليا (البرازيل)	6.830.109,31	6.830.109,31	
		2070	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بصوفيا (بلغاريا)	4.101.824,41	4.101.824,41	
		2080	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بياوندي (الكامرون)	3.433.427,94	3.433.427,94	
		2090	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأوطاوا (كندا)	6.796.448,94	6.796.448,94	
		2091	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة المملكة المغربية بمونتريال (كندا)	7.802.171,57	7.802.171,57	
		2092	الوكالة المحاسبية لدى المركز الثقافي المغربي (دار المغرب) بمونتريال (كندا)	6.240.101,23	6.240.101,23	
		2093	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتورونتو (كندا)	7.270.535,10	7.270.535,10	
		2100	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببكين (الصين)	17.651.886,33	17.651.886,33	
		2110	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأبيدجان (ساحل العاج)	8.067.112,87	8.067.112,87	
		2140	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوبنهاجن (الدانمارك)	8.368.887,05	8.368.887,05	
		2150	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالقاهرة (مصر)	8.882.371,12	8.882.371,12	
		2160	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)	8.784.459,25	8.784.459,25	
		2161	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدبي (الإمارات العربية المتحدة)	7.725.103,85	7.725.103,85	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	النفقات	2170	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بواشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)	73.472.959,06	73.472.959,06	0,00
		2171	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنيوورك (الولايات المتحدة الأمريكية)	29.569.946,88	29.569.946,88	
		2172	الوكالة المحاسبية لدى البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك	36.348.084,52	36.348.084,52	
		2180	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأديس أبابا (إثيوبيا)	12.491.387,62	12.491.387,62	
		2181	الوكالة المحاسبية لدى البعثة الدائمة لدى الاتحاد الإفريقي (إثيوبيا)	12.882.021,40	12.882.021,40	
		2186	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببلباو(اسبانيا)	9.161.907,78	9.161.907,78	
		2187	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببالما دي مايوركا(اسبانيا)	6.051.381,27	6.051.381,27	
		2188	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتاراغونا(اسبانيا)	8.854.071,73	8.854.071,73	
		2189	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بخيرونا (اسبانيا)	5.503.596,77	5.503.596,77	
		2190	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمدريد(اسبانيا)	32.317.137,86	32.317.137,86	
		2191	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلاس بالماس(اسبانيا)	6.159.955,83	6.159.955,83	
		2192	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببرشلونة (اسبانيا)	13.742.785,90	13.742.785,90	
		2193	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمدريد(اسبانيا)	15.183.076,46	15.183.076,46	
		2195	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء (اسبانيا)	10.856.375,87	10.856.375,87	
		2196	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بإشبيلية (اسبانيا)	7.708.639,39	7.708.639,39	
		2197	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بألميريا(اسبانيا)	8.502.719,22	8.502.719,22	
		2198	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفالنسيا (اسبانيا)	8.290.888,57	8.290.888,57	
		2199	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمورسيا (اسبانيا)	8.925.498,85	8.925.498,85	
		2200	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباريس (فرنسا)	41.082.652,02	41.082.652,02	
		2201	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباريس (فرنسا)	23.701.446,52	23.701.446,52	
		2203	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيل مومبل (فرنسا)	10.744.025,39	10.744.025,39	
		2204	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بوردو (فرنسا)	8.797.102,63	8.797.102,63	
		2205	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليل (فرنسا)	10.197.970,63	10.197.970,63	
		2206	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليون (فرنسا)	9.785.088,02	9.785.088,02	
		2207	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمرسيليا (فرنسا)	12.171.906,77	12.171.906,77	
		2208	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمونبلييه(فرنسا)	10.281.922,32	10.281.922,32	
		2209	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بكولومب (فرنسا)	8.563.236,57	8.563.236,57	
		2210	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية برين (فرنسا)	7.837.990,21	7.837.990,21	
		2211	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بستراسبورغ (فرنسا)	9.652.265,96	9.652.265,96	
		2212	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباستيا (فرنسا)	6.286.839,46	6.286.839,46	
		2213	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بديجون (فرنسا)	7.961.508,83	7.961.508,83	
		2214	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباريس بونتواز (فرنسا)	11.670.376,08	11.670.376,08	
		2215	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتولوز(فرنسا)	9.085.868,52	9.085.868,52	
		2216	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية باورليان (فرنسا)	7.871.122,71	7.871.122,71	
		2217	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأورلي (فرنسا)	8.444.904,90	8.444.904,90	
		2218	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمانت لا جولي (فرنسا)	1.123.334,44	1.123.334,44	
		2230	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بليبروفيل (الغابون)	7.807.635,10	7.807.635,10	
		2240	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلندن (بريطانيا)	29.130.820,33	29.130.820,33	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	النفقات	2241	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلندن (بريطانيا)	11.439.850,77	11.439.850,77	0,00
		2250	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأثينا (اليونان)	10.724.373,32	10.724.373,32	
		2260	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوناكري (غينيا)	7.328.792,88	7.328.792,88	
		2270	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنيودلهي (الهند)	10.251.373,77	10.251.373,77	
		2285	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباكو (أذربيجان)	5.154.575,40	5.154.575,40	
		2290	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببغداد (العراق)	4.373.878,63	4.373.878,63	
		2300	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بروما (إيطاليا)	17.267.218,37	17.267.218,37	
		2301	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بميلانو (ايطاليا)	10.464.775,52	10.464.775,52	
		2302	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بروما(ايطاليا)	10.453.824,91	10.453.824,91	
		2303	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببولونيا (ايطاليا)	9.978.577,83	9.978.577,83	
		2304	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالفاتيكان (الفاتيكان)	7.524.829,29	7.524.829,29	
		2305	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بطورينو (إيطاليا)	10.957.857,98	10.957.857,98	
		2307	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيرونا (إيطاليا)	6.974.232,45	6.974.232,45	
		2308	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنابولي(ايطاليا)	7.529.790,48	7.529.790,48	
		2309	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباليرمو (ايطاليا)	5.686.394,54	5.686.394,54	
		2310	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بطوكيو (اليابان)	14.592.885,13	14.592.885,13	
		2320	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بعمان (الأردن)	5.064.109,73	5.064.109,73	
		2330	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنيروبي (كينيا)	4.663.994,00	4.663.994,00	
		2335	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بغيتيغا (جمهورية بوروندي)	2.137.453,41	2.137.453,41	
		2340	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالكويت (الكويت)	7.039.331,63	7.039.331,63	
		2350	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببيروت (لبنان)	6.419.410,24	6.419.410,24	
		2370	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بطرابلس (ليبيا)	429.614,44	429.614,44	
		2371	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بطرابلس(ليبيا)	1.466.553,84	1.466.553,84	
		2374	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببنغازي(ليبيا)	963.821,62	963.821,62	
		2380	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباماكو (مالي)	5.586.215,34	5.586.215,34	
		2390	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنواكشوط (موريتانيا)	9.763.130,74	9.763.130,74	
		2391	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنواذيبو (موريتانيا)	2.892.674,42	2.892.674,42	
		2400	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأبوجا (نيجيريا)	8.793.406,94	8.793.406,94	
		2410	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية باسلام أباد (باكستان)	2.413.270,19	2.413.270,19	
		2420	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلاهاي (هولندا)	22.478.293,67	22.478.293,67	
		2421	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بروتردام(اسبانيا)	10.486.657,48	10.486.657,48	
		2422	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأمستردام (هولندا)	11.465.308,02	11.465.308,02	
		2423	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدين بوش (هولندا)	8.316.897,95	8.316.897,95	
		2424	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأوترخت(هولندا)	8.044.033,70	8.044.033,70	
		2430	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بوارسو (بولونيا)	3.847.610,78	3.847.610,78	
		2440	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلشبونة (البرتغال)	10.234.265,48	10.234.265,48	
		2450	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالدوحة (قطر)	10.539.186,71	10.539.186,71	
		2460	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرلين (ألمانيا)	18.222.700,24	18.222.700,24	
		2461	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدوسلدورف (ألمانيا)	10.718.928,17	10.718.928,17	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	النفقات	2462	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفرانكفورت (ألمانيا)	12.166.048,16	12.166.048,16	0,00
		2470	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدكار (السنغال)	12.921.800,63	12.921.800,63	
		2475	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببنجول (غامبيا)	2.902.671,20	2.902.671,20	
		2480	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالخرطوم (السودان)	3.904.998,06	3.904.998,06	
		2490	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدمشق (سوريا)	3.840.208,39	3.840.208,39	
		2500	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بستوكهولم (السويد)	8.451.545,41	8.451.545,41	
		2510	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرن (سويسرا)	14.086.388,36	14.086.388,36	
		2511	الوكالة المحاسبية لدى البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة بجنيف (سويسرا)	18.371.286,69	18.371.286,69	
		2520	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بتونس (تونس)	6.151.382,00	6.151.382,00	
		2521	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتونس (تونس)	4.550.833,72	4.550.833,72	
		2530	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأنقرة (تركيا)	9.626.784,88	9.626.784,88	
		2531	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بإسطنبول (تركيا)	6.713.128,25	6.713.128,25	
		2540	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بموسكو (روسيا)	9.296.700,39	9.296.700,39	
		2550	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بصنعاء (اليمن)	3.374.474,92	3.374.474,92	
		2560	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببلغراد (صربيا)	5.734.669,10	5.734.669,10	
		2570	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكينشاسا (الكونغو)	5.160.203,94	5.160.203,94	
		2580	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببوخاريست (رومانيا)	7.840.932,93	7.840.932,93	
		2590	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمسقط (سلطنة عمان)	6.295.005,46	6.295.005,46	
		2600	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنيامي (النيجر)	12.501.805,82	12.501.805,82	
		2610	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببانغي (إفريقيا الوسطى)	3.572.069,76	3.572.069,76	
		2620	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بليما (البيرو)	5.571.151,03	5.571.151,03	
		2630	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببراغ (التشيك)	8.564.785,51	8.564.785,51	
		2640	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببوكوتا (كولومبيا)	4.469.902,66	4.469.902,66	
		2650	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلواندا (انغولا)	6.648.907,77	6.648.907,77	
		2672	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسان دومينيك (الدومينيكان)	7.070.527,29	7.070.527,29	
		2680	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بجاكرتا (اندونيسيا)	6.004.089,19	6.004.089,19	
		2690	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببودابست (المجر)	6.762.950,29	6.762.950,29	
		2700	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدكا (البنغلاديش)	2.919.732,35	2.919.732,35	
		2710	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوالالمبور (ماليزيا)	4.067.962,43	4.067.962,43	
		2720	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالمنامة (البحرين)	43.590.222,29	43.590.222,29	
		2730	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسيول (كوريا الجنوبية)	10.760.315,48	10.760.315,48	
		2740	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بميكسيكو (المكسيك)	7.002.332,32	7.002.332,32	
		2750	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بريتوريا (جنوب افريقيا)	4.701.923,39	4.701.923,39	
		2760	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدبلن (أيرلندا)	8.124.458,58	8.124.458,58	
		2770	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأوسلو (النرويج)	8.226.932,96	8.226.932,96	
		2780	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببانكوك (تايلاند)	6.659.058,67	6.659.058,67	
		2790	الوكالة المحاسبية لدى مكتب الاتصال بتل ابيب	9.837.490,42	9.837.490,42	
		2800	الوكالة المحاسبية لدى المكتب التمثيلي للمملكة المغربية برام الله (فلسطين)	6.507.777,89	6.507.777,89	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
الميزانية العامة	النفقات	2810	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بهلسينكي (فنلندا)	7.238.089,99	7.238.089,99	0,00
		2820	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسانتياجو (الشيلي)	5.986.265,23	5.986.265,23	
		2830	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمالابو (غينيا الاستوائية)	4.286.324,99	4.286.324,99	
		2840	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية لدى اليونسكو (فرنسا)	8.034.128,90	8.034.128,90	
		2850	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكييف (أكرانيا)	2.604.204,12	2.604.204,12	
		2860	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأكرا (غانا)	6.184.910,57	6.184.910,57	
		2865	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلومي (جمهورية الطوغو)	2.728.656,34	2.728.656,34	
		2868	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بليلونجوي (مالاوي)	1.808.355,96	1.808.355,96	
		2870	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بواغادوغو (بوركينافاسو)	7.816.246,00	7.816.246,00	
		2880	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكانبيرا (أستراليا)	6.517.040,02	6.517.040,02	
		2890	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بهانوي (فيتنام)	4.961.979,44	4.961.979,44	
		2900	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بغواتيمالا (غواتيمالا)	4.095.325,70	4.095.325,70	
		2910	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنجامينا (تشاد)	4.771.024,78	4.771.024,78	
		2920	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بزغرب (كرواتيا)	6.598.527,54	6.598.527,54	
		2926	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوتونو (البنين)	4.750.795,92	4.750.795,92	
		2928	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكيغالي (رواندا)	5.132.755,89	5.132.755,89	
		2932	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدار السلام (تانزانيا)	6.365.051,16	6.365.051,16	
		2934	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمابوتو (الموزمبيق)	4.604.949,53	4.604.949,53	
		2936	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمانيلا (الفلبين)	6.939.648,80	6.939.648,80	
		2938	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية أستانا (كزاخستان)	5.241.111,56	5.241.111,56	
		2940	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببنما(بنما)	5.112.284,37	5.112.284,37	
		2942	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأسونسيون (باراغواي)	4.402.453,31	4.402.453,31	
		2946	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكاستريس (سانت لوسيا)	5.299.856,78	5.299.856,78	
		2948	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بهافانا (كوبا)	6.083.889,33	6.083.889,33	
		2950	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بلوساكا (زامبيا)	2.601.721,89	2.601.721,89	
		2952	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرازافيل (الكونغو)	3.807.396,77	3.807.396,77	
		2953	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بدجيبوتي (دجيبوتي)	2.812.977,93	2.812.977,93	
		2954	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأنتاناناريفو (مدغشقر)	5.948.463,99	5.948.463,99	
		2956	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببيساو (غينيا بيساو)	2.579.946,98	2.579.946,98	
		2958	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بسان سلفادور (السلفادور)	2.412.026,20	2.412.026,20	
		2970	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بموروني (الاتحاد القمري)	2.590.628,81	2.590.628,81	

الملحق رقم 11 :

جدول 16 : مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين الملحقين لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام (قسم مركزة الحسابات)	المحاسب العمومي (نتائج الحسابات)	الفرق
		الرمز	التسمية			
الحسابات الخصوصية للخزينة	النفقات	2050	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببروكسيل (بلجيكا)	117.507,05	117.507,05	0,00
		2092	الوكالة المحاسبية لدى المركز الثقافي المغربي (دار المغرب) بمونتريال (كندا)	3.725.251,95	3.725.251,95	
		2195	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء (اسبانيا)	19.395,66	19.395,66	
		2198	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفالنسيا (اسبانيا)	19.903,08	19.903,08	
		2200	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباريس (فرنسا)	2.253.466,19	2.253.466,19	
		2203	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيل مومبل (فرنسا)	172.916,93	172.916,93	
		2205	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليل (فرنسا)	19.984,89	19.984,89	
		2208	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمونبلييه(فرنسا)	19.999,91	19.999,91	
		2210	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية برين (فرنسا)	19.978,42	19.978,42	
		2211	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بستراسبورغ (فرنسا)	19.993,20	19.993,20	
		2215	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتولوز(فرنسا)	19.997,45	19.997,45	
		2260	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوناكري (غينيا)	31.145,06	31.145,06	
		2390	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بنواكشوط (موريتانيا)	266.277,54	266.277,54	
		2422	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأمستردام (هولندا)	2.417.533,25	2.417.533,25	
		2790	الوكالة المحاسبية لدى مكتب الاتصال بتل ابيب	101.411.050,38	101.411.050,38	

الملحق رقم 12 :

جدول 17: مقارنة بين نتائج الحسابات الفردية المقدمة من طرف الأعوان المحاسبين الملحقين لدى البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية بالخارج والحساب العام للمملكة برسم السنة المالية 2023 بالدرهم (نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة)

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	النفقات	2011	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزائر العاصمة (الجزائر)	136.003,65	136.003,65	0,00
		2012	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بوهران (الجزائر)	151.807,29	151.807,29	
		2013	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بسيدي بلعباس(الجزائر)	187.412,84	187.412,84	
		2020	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالرياض (المملكة العربية السعودية)	7.492,94	7.492,94	
		2021	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بجدة (المملكة العربية السعودية)	249.052,29	249.052,29	
		2051	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأنتويرب(بلجيكا)	975.267,75	975.267,75	
		2052	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببروكسيل(بلجيكا)	888.913,86	888.913,86	
		2053	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليبج(بلجيكا)	851.557,95	851.557,95	
		2091	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة المملكة المغربية بمونتريال (كندا)	756.169,46	756.169,46	
		2093	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتورونتو (كندا)	279.548,84	279.548,84	
		2140	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بكوبنهاجن (الدانمارك)	42.972,00	42.972,00	
		2161	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدبي (الإمارات العربية المتحدة)	441.729,03	441.729,03	
		2171	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)	1.863.949,86	1.863.949,86	
		2186	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببلباو(اسبانيا)	610.334,56	610.334,56	
		2187	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببالما دي مايوركا(اسبانيا)	445.978,60	445.978,60	
		2188	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتاراغونا(اسبانيا)	768.089,44	768.089,44	
		2189	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بخيرونا (اسبانيا)	853.050,81	853.050,81	
		2191	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلاس بالماس(اسبانيا)	811.852,50	811.852,50	
		2192	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببرشلونة (اسبانيا)	1.418.442,25	1.418.442,25	
		2193	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمدريد(اسبانيا)	916.864,49	916.864,49	
		2195	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بالجزيرة الخضراء (اسبانيا)	779.595,11	779.595,11	
		2196	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بإشبيلية (اسبانيا)	450.564,65	450.564,65	
		2197	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بألميريا(اسبانيا)	622.902,74	622.902,74	
		2198	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفالنسيا (اسبانيا)	672.346,72	672.346,72	
		2199	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمورسيا (اسبانيا)	654.446,80	654.446,80	
		2200	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بباريس (فرنسا)	727.214,85	727.214,85	
		2201	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباريس (فرنسا)	327.685,35	327.685,35	
		2203	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيل مومبل (فرنسا)	1.326.097,09	1.326.097,09	
		2204	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببوردو (فرنسا)	771.051,19	771.051,19	
		2205	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليل (فرنسا)	548.242,11	548.242,11	
		2206	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بليون (فرنسا)	531.034,69	531.034,69	
		2207	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمرسيليا (فرنسا)	494.537,05	494.537,05	
		2208	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمونبلييه(فرنسا)	579.850,67	579.850,67	
		2209	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بكولومب (فرنسا)	642.558,00	642.558,00	
		2210	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية برين (فرنسا)	542.034,29	542.034,29	

نوع الميزانية	نوع العمليات	المركز المحاسبي		الخازن العام	المحاسب العمومي	الفرق
		الرمز	التسمية	(قسم مركزة الحسابات)	(نتائج الحسابات)	
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	النفقات	2211	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بستراسبورغ (فرنسا)	704.891,11	704.891,11	0,00
		2212	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباستيا (فرنسا)	582.753,41	582.753,41	
		2213	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بديجون (فرنسا)	698.155,46	698.155,46	
		2214	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباريس بونتواز (فرنسا)	788.137,97	788.137,97	
		2215	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتولوز(فرنسا)	489.116,13	489.116,13	
		2216	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية باورليان (فرنسا)	585.905,14	585.905,14	
		2217	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأورلي (فرنسا)	339.210,02	339.210,02	
		2218	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بمانت لا جولي (فرنسا)	18.614,78	18.614,78	
		2241	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بلندن (بريطانيا)	726.737,28	726.737,28	
		2301	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بميلانو (ايطاليا)	1.223.739,86	1.223.739,86	
		2302	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بروما(ايطاليا)	549.542,40	549.542,40	
		2303	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببولونيا (ايطاليا)	733.188,09	733.188,09	
		2305	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بطورينو (ايطاليا)	636.037,89	636.037,89	
		2307	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفيرونا (إيطاليا)	341.251,91	341.251,91	
		2308	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنابولي(ايطاليا)	864.357,91	864.357,91	
		2309	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بباليرمو (ايطاليا)	324.149,87	324.149,87	
		2371	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بطرابلس(ليبيا)	369.958,30	369.958,30	
		2374	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية ببنغازي(ليبيا)	282.607,03	282.607,03	
		2391	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بنواذيبو (موريتانيا)	108.527,17	108.527,17	
		2421	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بروتردام(اسبانيا)	638.244,16	638.244,16	
		2422	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بأمستردام (هولندا)	743.498,53	743.498,53	
		2423	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدين بوش (هولندا)	868.521,14	868.521,14	
		2424	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بأوترخت(هولندا)	729.340,03	729.340,03	
		2461	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بدوسلدورف (ألمانيا)	753.053,46	753.053,46	
		2462	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بفرانكفورت (ألمانيا)	1.162.721,86	1.162.721,86	
		2500	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بستوكهولم (السويد)	12.099,36	12.099,36	
		2510	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببرن (سويسرا)	35.021,82	35.021,82	
		2521	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بتونس (تونس)	137.732,53	137.732,53	
		2531	الوكالة المحاسبية لدى القنصلية العامة للمملكة المغربية بإسطنبول (تركيا)	453.252,64	453.252,64	
		2560	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية ببلغراد (صربيا)	17.309,15	17.309,15	
		2720	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بالمنامة (البحرين)	43.359,96	43.359,96	
		2830	الوكالة المحاسبية لدى سفارة المملكة المغربية بمالابو (غينيا الاستوائية)	89.248,23	89.248,23	

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات

تقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023

أهم الخلاصات والتوصيات

ماي 2025

فهرس

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 3
- تراجع عجز الميزانية من 5,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 إلى 4,4 % سنة 2023 3
- استمرار ارتفاع دين الخزينة مع تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام 4
- ارتفاع مهم لمداخيل الميزانية العامة مقارنة بالتقديرات وبسنة 2022 4
- ارتفاع مهم لنفقات الميزانية العامة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار 5
  - ارتفاع مختلف مكونات نفقات التسيير باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة التي حافظت على مستواها المرتفع المسجل سنة 2022..... 6
  - ارتفاع نفقات الاستثمار 6
- استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وتراكم أرصدتها 7
- انخفاض طفيف في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة واستمرار تركيزها على قطاعي الصحة والتعليم 8

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تفعيل منهجية مقاربة الأداء في تدبير الشأن العام 8

ثالثا. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة 9

أهم التوصيات 10
- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة** 10

-مواصلة تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية 10

-مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها 10
- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية** 10

-إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية 10

-ضرورة العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 10
- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة** 10

-مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافقها 10

-إنجاز دراسة من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 10

-اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 10
- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء** 10

-اعتماد إطار رسمي وواضح يؤطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية 10

-تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج 11

-تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية 11

-التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير 11
- **بخصوص الاستثمار العمومي** 11

-وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي 11

-العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي 11

-العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي 11

-تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي 11

-تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج 11

نتائج تنفيذ قانون المالية

ظروف التنفيذ

55 مليون قنطاراً

547 دولار للطن

نمو الاقتصاد الوطني
% 3,4

نمو الاقتصاد العالمي
% 3,2

نتائج تنفيذ ميزانية 2023

عجز الميزانية
4,4 % من الناتج الداخلي الخام
(64,2 مليار درهم)

مقابل توقعات بلغت 4.5 % وعجز بلغ 5.4 % في 2022

نسبة المديونية
69.5 % من الناتج الداخلي الخام
1016.6 مليار درهم (الدين الداخلي : 763,04 مليار درهم
والدين الخارجي : 253,6 مليار درهم)

مقابل نسبة بلغت 71.5 % برسم سنة 2022

الإنجازات مقارنة بسنة 2022

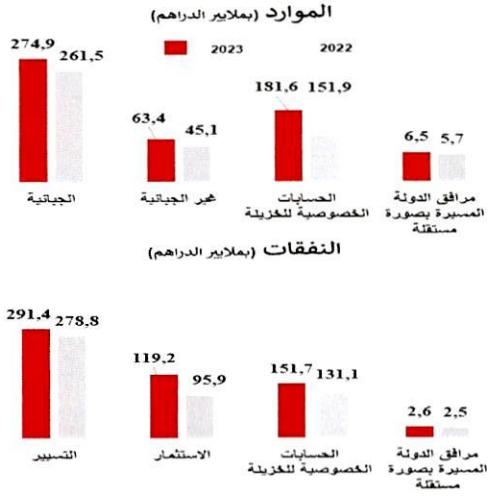

تتبع ورش نجاعة الأداء

تطور عدد البرامج المعنية بورش نجاعة الأداء

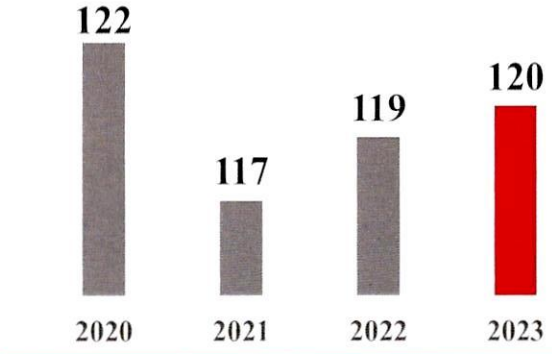

تطور عدد المؤشرات والأهداف حسب البرامج

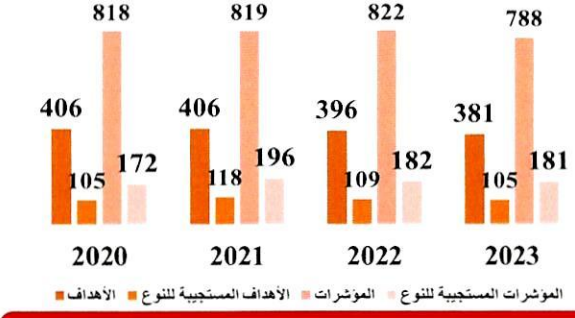

مؤشرات مرتبطة بورش نجاعة الأداء

تحليل منظومة الاستثمار العمومي

الاستثمارات العمومية المبرمجة برسم سنة 2023

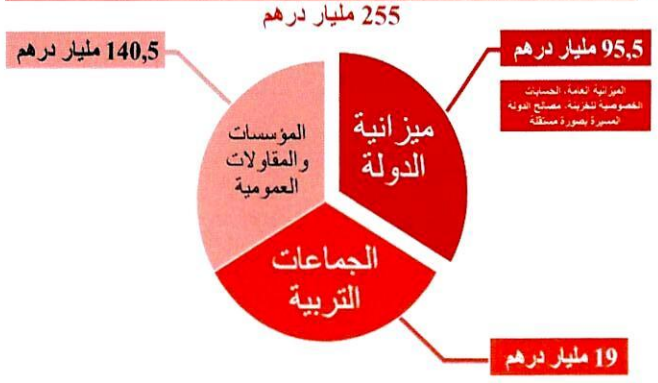

الاستثمارات العمومية المنجزة برسم سنة 2023

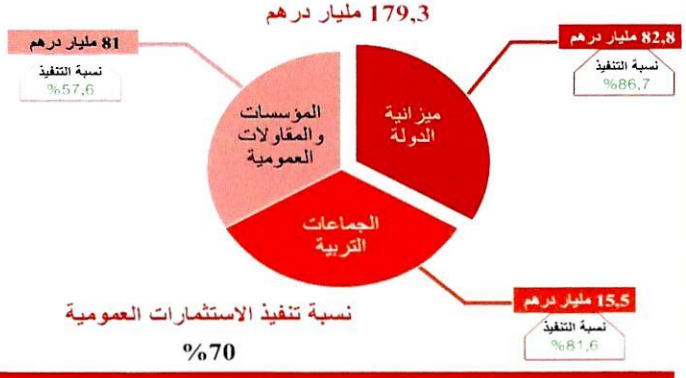

أبرز الخلاصات الناتجة عن تحليل منظومة تدبير الاستثمار العمومي

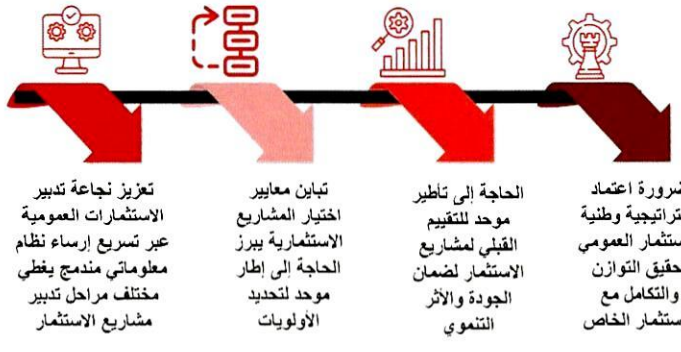

أهم الخلاصات والتوصيات

بعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد الدولي، ومعه الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022، عرفت دينامية الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 تحسناً نسبياً، مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وتحسن أداء الأنشطة الخدماتية خصوصا المتعلقة بالسياحة. وعلى الرغم من الوضعية المتقلبة للاقتصاد الدولي خلال سنة 2023، نتيجة التوترات الجيوسياسية، واستمرار ظاهرة الجفاف على الصعيد الوطني، إلى جانب بعض التداعيات المرتبطة بزلزال الحوز، فقد عادت نسبة نمو الاقتصاد الوطني إلى مستوى قريب من المتوسط، رغم أنه ظل دون التوقعات.

وفي ضل هذا السياق، يتناول المجلس، من خلال تقريره المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023، تحليلاً مفصلاً للنتائج النهائية لهذه السنة المالية، ويُقيّم المحاور الرئيسية المتعلقة بنجاعة الأداء، والتي تم اعتمادها منذ سنة 2018 في إطار الإصلاحات التي عرفتها المالية العمومية.

وكما دأب على ذلك خلال السنوات الأخيرة، وبعد أن تناولت تقارير المجلس خلال سنوات 2020 و2021 و2022، على التوالي، التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، ثم تدبير الدين العمومي، يولي هذا التقرير حيزا خاصا لموضوع الاستثمار العمومي الذي أصبح يستأثر باهتمام كافة الفاعلين العموميين والخواص، بالنظر لما يكتسيه من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر لحجم الاعتمادات المخصصة له، ولدوره البنيوي في المسار التنموي برمته. كما يتضمن التقرير ملاحظات المجلس حول التقدم في تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة.

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2023

بناء على مشروع قانون التصفية رقم 07.25 المقدم من طرف رئيس الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 6 مارس 2025، يورد المجلس أبرز نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023، إلى جانب التوصيات ذات الصلة:

- **تراجع عجز الميزانية من 5,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 إلى 4,4 % سنة 2023**

أدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 إلى تحقيق عجز في الميزانية قدره 64,2 مليار درهم، أي ما يمثل 4,4 % من الناتج الداخلي الخام[1]. وقد شكل هذا العجز مستوى أدنى بقليل من توقعات قانون المالية (4,5%) وتحسنا بالمقارنة مع عجز الميزانية برسم سنة 2022، الذي بلغ مستوى ناهز 71,5 مليار درهم، بنسبة 5,4 % من الناتج الداخلي الخام. ويرجع التحسن المسجل على مستوى عجز الميزانية في سنة 2023 بالأساس إلى ارتفاع المداخيل، سواء الضريبية أو غير الضريبية، وإلى فائض الحسابات الخصوصية للخزينة الناتج عن ارتفاع مداخيلها، بالإضافة إلى استمرار اللجوء إلى "التمويلات المبتكرة" بمبلغ ناهز 25,4 مليار درهم برسم نفس السنة.

[1] وضعية التحملات وموارد الخزينة لشهر دجنبر 2024.

- **استمرار ارتفاع دين الخزينة مع تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام**

بلغ إجمالي الديون المستحقة على الخزينة عند نهاية سنة 2023، ما قدره 1.016,6 مليار درهم، بزيادة بلغت 64,9 مليار درهم (أو زائد 6,8 %)، مقابل زيادة قدرها 66,4 مليار درهم (أو زائد 7,5 %) عند متم سنة 2022. وبالرغم من هذا الارتفاع، فقد سجلت نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام تراجعا، حيث انخفضت إلى 69,5 % مقابل 71,6 % عند متم سنة 2022.

وفيما يخص توزيع الدين حسب مصدره، فلا يزال الدين الداخلي سائداً، حيث بلغت حصته 75 % من مجموع الدين في متم سنة 2023 مقابل 25 % بالنسبة للدين الخارجي، وهو ما يتماشى مع أهداف المحفظة المعيارية التي تعتمدها وزارة المالية بشأن توزيع حجم الدين في نطاق يتراوح ما بين 70 % إلى 80 % بالنسبة للدين الداخلي و20 % إلى 30 % بالنسبة للدين الخارجي. وبذلك، فقد بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة ما مجموعه 763 مليار درهم في نهاية سنة 2023، بزيادة قدرها 40,1 مليار درهم (أو زائد 5,6 %) مقارنة بسنة 2022 التي سجلت دينا داخليا قدره 722,9 مليار درهم. في مقابل ذلك، بلغ الدين الخارجي للخزينة ما مجموعه 253,6 مليار درهم في نهاية سنة 2023، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت قيمته 24,7 مليار درهم (أو زائد 10,8 %) مقارنة بسنة السابقة.

- **ارتفاع مهم لمداخيل الميزانية العامة مقارنة بالتقديرات وبسنة 2022**

بلغت الموارد المحصلة خلال سنة 2023 ما مجموعه 485,2 مليار درهم، أي بنسبة تحصيل ناهزت 114% مقارنة بتقديرات قانون المالية. وشكلت الموارد العادية للميزانية العامة منها ما مجموعه 338,3 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا فاقت نسبته 10% مقارنة مع سنة 2022، ونسبة تحصيل إيجابية مقارنة مع توقعات قانون المالية ناهزت 115%[2]. ويعزى هذا الارتفاع، مقارنة بسنة 2022، إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية خصوصا، بنسب بلغت على التوالي 5% و41%. وقد ساهمت الموارد الجبائية خلال سنة 2023، في خزينة الدولة، بما مجموعه 274,9 مليار درهم، وهو ما يمثل81% من مجموع الموارد العادية. وقد شمل ارتفاع الموارد الجبائية، مقارنة مع سنة 2022، والذي فاق 13,3 مليار درهم، معظم فئات الضرائب.

وسجلت الموارد المتأتية من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ارتفاعا ناهز 5,3 مليار درهم، يعزى بالأساس إلى ارتفاع الضريبة على الدخل (زائد 2,8 مليار درهم) ولمداخيل الضريبة على الشركات (زائد 1,9 مليار درهم)، كما عرفت مداخيل الضرائب غير المباشرة، في متم سنة 2023، ارتفاعاً بلغ 4,3 مليار درهم، والذي يرجع أساساً للزيادة التي شهدتها عائدات الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بما قدره 4,1 مليار درهم، وكذا الرسوم المفروضة على التبغ، بمداخيل إضافية قدرها 1,1 مليار درهم، وكذا للإيرادات المتعلقة بالرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (زائد 451 مليون درهم). وقد شهدت مداخيل

[2] بنسب بلغت بالنسبة لرسوم التسجيل والتمبر (زائد 24,8%) وللرسوم الجمركية (زائد 3,9 %) وللضرائب المباشرة (زائد 3,4 %) وللضرائب غير المباشرة (زائد 1,3 %)، مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023. فيما سجل تحصيل المداخيل غير الجبائية سنة 2022 نسبة بلغت 213%، مقارنة بتوقعات قانون المالية.

رسوم التسجيل والتمبر والرسوم الجمركية نفس المنحى التصاعدي، بزيادات بلغت على التوالي حوالي 2 و1,8 مليار درهم.

ويعزى إجمالا التطور الإيجابي الذي عرفته الموارد الجبائية في سنة 2023 لبعض التدابير التي تم اتخاذها على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الداخلية على الاستهلاك، كتطبيق الخصم من المصدر، ومراجعة نظام فرض الضرائب على الإيرادات العقارية، والنظام الضريبي الجديد على عقود التأمينات التقاعدية. ومن جهة أخرى، تعزى الزيادة التي عرفتها مداخيل الضريبة على القيمة المضافة إلى نمو الاستهلاك المحلي والتحسن النسبي للنشاط الاقتصادي. كما أن ارتفاع مداخيل رسوم التسجيل يرجع بالأساس إلى العمليات المنجزة برسم التمويلات المبتكرة.

أما المداخيل غير الجبائية المحصلة، فقد سجلت برسم سنة 2023، ما مجموعه 63,4 مليار درهم، وهو ما يشكل نسبة 18,7% من مجموع الموارد العادية (بزيادة قدرها 18,3 مليار درهم مقارنة مع سنة 2022). وإذا ما تم استثناء المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (المقدرة في مبلغ 36,9 مليار درهم)، فإن الموارد غير الجبائية استقرت في حدود 26,5 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 30,8% مقارنة بسنة 2022 (زائد 6,2 مليار درهم).

ويعزى ارتفاع هذه الموارد، مقارنة مع سنة 2022، بالأساس إلى المداخيل المتأتية من تفويت حصة الدولة في فندق المامونية، بمبلغ 1,6 مليار درهم في سنة 2023، وكذا للارتفاع الذي سجلته المداخيل المختلفة والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية.

- **ارتفاع مهم لنفقات الميزانية العامة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار**

بلغت الاعتمادات النهائية للنفقات الميزانية العامة، برسم سنة 2023، ما مجموعه 547,8 مليار درهم مقابل 486,4 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة، أي بارتفاع نسبته 12,6%. فبالإضافة للتغييرات الاعتيادية التي تعرفها المخصصات، شهدت سنة 2023 رصد اعتمادات إضافية بموجب المرسوم رقم 2.23.431 بتاريخ 17 ماي 2023 الذي تم من خلاله تخصيص اعتمادات إضافية بما يناهز 10 مليار درهم للبرامج والعمليات التالية:

- مواجهة تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر، بمبلغ ناهز 3,4 مليار درهم؛
- دعم أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بمبلغ ناهز 4 مليار درهم؛
- تعزيز المجهود الاستثماري للدولة، خاصة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، بمخصصات إضافية بلغت 1,5 مليار درهم؛
- مواصلة تنزيل البرامج المدرجة على خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، باعتمادات إضافية بلغت 1,1 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتنفيذ هذه النفقات، فقد سجلت سنة 2023 إنجاز ما مجموعه 532,9 مليار درهم مقابل 462,4 مليار درهم سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 15,2%. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المسجل على مستوى كل

مكونات نفقات الميزانية العامة، لا سيما نفقات الاستثمار ونفقات خدمة دين الخزينة. وتتوزع النفقات المنجزة بين نفقات الموظفين والأعوان بنسبة 28,5% وخدمة دين بنسبة 23% (بمبلغ 122,4 مليار درهم موزعة بين تسديد استهلاكات الدين بمبلغ 88,9 مليار درهم ونفقات الفوائد والعمولات بمبلغ 33,4 مليار درهم)، والاستثمار بنسبة 22,3% ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 12,5% والتكاليف المشتركة للتسيير بنسبة 11,1%.

- **ارتفاع مختلف مكونات نفقات التسيير باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة التي حافظت على مستواها المرتفع المسجل سنة 2022**

عرفت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2023 إنفاق ما قدره 291,4 مليار درهم، مقابل 294,2 مليار درهم كاعتمادات نهائية. ومقارنة بسنة 2022، فقد ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 4,5%، بفعل ارتفاع كل مكوناتها بنسب متفاوتة، باستثناء فصل التسيير للتكاليف المشتركة.

حيث سجلت نفقات الموظفين والأعوان مبلغ 151,8 مليار درهم، خلال سنة 2023، مُقابل 147,7 مليار درهم سنة 2022، أي بزيادة نسبتها 2,7% (ما يعادل 4 مليار درهم). ويعزى ذلك، بالأساس، إلى ارتفاع مختلف مكونات كتلة الأجور. ومقارنة بالناتج الداخلي الخام، فقدت شكلت هذه النفقات نسبة 10,6% مقابل 11,1 % سنة 2022 مسجلة بذلك انخفاضا نسبيا في نسبتها رغم ارتفاع حجمها.

في حين بلغ مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة ما قدره 66,8 مليار درهم، مقابل 58,2 مليار درهم في سنة 2022، أي بزيادة قدرها 8,5 مليار درهم، ومجموع الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بما قدره 1,9 مليار درهم. فيما تم الأمر بصرف ما مجموعه 59,2 مليار درهم برسم نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة، مقابل 59,7 مليار درهم برسم سنة 2022، وهو ما يشكل انخفاضاً بلغ 493,9 مليون درهم. ويُظهر تحليل بنية هذه النفقات أن الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، المضمنة في بند دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، تُشكل، على غرار سنة 2022، الحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل، حيث بلغت هذه الإعانات في سنة 2023 ما مجموعه 36,6 مليار درهم، أي ما يعادل 61,8% من إجمالي نفقات الفصل المذكور.

- **ارتفاع نفقات الاستثمار**

بلغ إجمالي الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار برسم سنة 2023 ما مجموعه 144,3 مليار درهم، فيما بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها ما مجموعه 119,2 مليار درهم مقابل 96 مليار درهم خلال سنة 2022، مسجلة بذلك ارتفاعًا قدره 24,1% (زائد 23,2 مليار درهم). وقد شكلت نفقات التكاليف المشتركة للاستثمار حوالي 53 مليار درهم من مجموع نفقات الاستثمار التي تم تنفيذها.

وقد سجلت السنة المالية 2023 تنفيذا لنفقات الاستثمار بنسبة بلغت 82,5%، وذلك باحتساب نفقات فصل التكاليف المشتركة للاستثمار، التي يتم تنفيذها مباشرة عبر تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية

للخزينة[3] وإلى المؤسسات العمومية[4]، غير أن هذا المعدل يتراجع إلى 72,5% عند استثناء نفقات هذا الفصل. وتبقى هذه النسبة فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية الاستثمار دون الأهداف المتوخاة، بسبب وجود العديد من النقائص التدبيرية والتقنية والمالية التي تواجه البرامج والمشاريع الاستثمارية أثناء تنفيذها. وفي هذا السياق، تم تسجيل مستويات تنفيذ متوسطة لبرامج بعض القطاعات الوزارية، خاصة تلك المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، والتي استفادت من زيادة ملحوظة في اعتماداتها الأولية. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، ببرنامج الشباب، والطفولة والمرأة (47,3%)، وبرنامج تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية (46,8 %)، وبرنامج الارتقاء بجودة التربية والتكوين (63,1%).

تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص ترحيل الاعتمادات، ومنذ دخول مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2018، والتي تنص على أن السقف المحدد في 30% لترحيل الاعتمادات يمكن تخفيضه بموجب قانون مالية، لم يتم إدراج أي أحكام ضمن قوانين المالية المتعاقبة تهدف إلى تقليص هذا السقف. ومن شأن اعتماد التخفيض التدريجي لهذا السقف أن يشكل أداة محفزة لتشجيع المدبرين العمومين على الرفع من وتيرة تنفيذ الاستثمارات العمومية وكذا تسريع انخراط القطاعات الوزارية في تحسين قدراتها التدبيرية، خصوصًا فيما يتعلق ببرمجة المشاريع وتتبع تنفيذها.

- **استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وتراكم أرصدتها**

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا نسبيا خلال العقد الأخير ليستقر في 69 حسابا عند نهاية سنة 2023 مقابل 76 حسابا سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن السنة المالية 2023 قد شهدت زيادة في عدد هذه الحسابات بعد إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

وبلغت المداخيل الإجمالية المحصلة للحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023 ما مجموعه 181,6 مليار درهم، مقارنة بالتوقعات التي قدرها قانون المالية في حدود 110,4 مليار درهم، ليصل معدل التنفيذ إلى 165%. فيما ارتفعت نفقات هذه الحسابات من 131,2 مليار درهم سنة 2022 إلى 151,7 مليار درهم برسم السنة المالية 2023، بنسبة ارتفاع قدرها 15,6 %. وبلغ بذلك الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة في متم سنة 2023 ما مقداره 194,8 مليار درهم، مسجلاً ارتفاعًا نسبته 18,1% مقارنة بسنة 2022. ويعزى هذا التراكم بالأساس إلى تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقات هذه الحسابات، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم التناسب بين المداخيل والنفقات المرتبطة بها، وإلى نمط التسيير المقرّر لها وفقاً للنصوص التي تنظمها.

[3] صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وصندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، والصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، وصندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، وحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، وصندوق التضامن بين الجهات.

[4] بند تحويلات مختلفة.

- **انخفاض طفيف في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة واستمرار تركيزها على قطاعي الصحة والتعليم**

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2023، 171 مرفقا مقابل 173 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف مرفقين ابتداء من فاتح يناير 2023. ويتعلق الأمر بمصلحة تقييم المنتوجات الغابوية والمنتزه الوطني لسوس ماسة. وتمثل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في المجال الاجتماعي النسبة الأكبر، حيث ناهزت 83% من العدد الإجمالي، مع تمثيلية مهمة بالخصوص للمرافق المعنية بمجال الصحة (91 مرفق) ومجال التعليم والتكوين (44).

وقد بلغت مداخيل هذه المرافق برسم سنة 2023 ما يناهز 6,5 مليار درهم، في حين ارتفعت نفقاتها إلى 2,6 مليار درهم، منها 2,3 مليار درهم كنفقات استغلال و317,6 مليون درهم كنفقات استثمار، بمعدلات تنفيذ للاعتمادات النهائية بلغت على التوالي 57% و24%. وتبقى هذه النسب، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، غير كافية، وتتطلب تعزيزا للقدرات التدبيرية لمسيريها وكذا إصلاحات تروم ضبط توقعاتها ونمط تسيرها بما في ذلك اللجوء، إذا اقتضى الأمر، إلى تسقيف مواردها الذاتية بما يتوافق مع برامجها.

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تفعيل منهجية مقاربة الأداء في تدبير الشأن العام

قام المجلس الأعلى للحسابات، من خلال التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية، منذ دخول ورش نجاعة الأداء حيز التنفيذ سنة 2018، بتقييم الإنجازات المحرزة في هذا المجال. كما قام المجلس بإنجاز مهمة رقابية لتقييم مدى تنزيل ورش نجاعة الأداء لدى وزارة الاقتصاد والمالية، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هذه الأخيرة في مواكبة باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات لتنزيل هذا الورش.

في إطار هذا التقرير، حرص المجلس على تقييم تطبيق منهجية الأداء داخل مختلف القطاعات الوزارية. وقد اعتمد المجلس في تقييمه على دراسة مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المدلى بها من طرف القطاعات والمؤسسات الوزارية برسم السنة المالية 2023 والتقرير السنوي لنجاعة الأداء، الذي تعده وزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة بتقرير افتحاص نجاعة الأداء الذي تعده المفتشية العامة للمالية. ويتطرق المجلس في هذا التقرير إلى تقييم مدى التقدم الحاصل في تنزيل ورش نجاعة الأداء من خلال استعراض تطور نطاق تطبيق منهجيتها وتنزيل مضامينها، وكذا مستوى إرساء وتفعيل آليات القيادة والتتبع.

وقد أبان تقييم تفعيل المنهجية المذكورة أنها لا تزال، بوجه عام، في طور الترسيخ العملي في مجال التدبير العمومي. إذ تبين أن المنظومة المعتمدة، كما تبرزها تقارير نجاعة الأداء التي تقدمها القطاعات الوزارية ما زالت تستلزم المزيد من التحسين على عدة مستويات. وجدد المجلس من خلال هذا التقرير، تأكيده على أبرز الملاحظات المرتبطة بهذه المنهجية والتي تقترن بالتملك الفعلي لها وبقيادة البرامج، وبتفعيل منظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير.

ثالثا. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة

يشكل التصديق على حسابات الدولة، إصلاحاً هيكلياً في مسار تحديث المالية العمومية وتكريسا لأحكام الدستور في مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية التي تم تضمينها على مستوى القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13. ومن شأن هذا المسار أن يساهم في تدعيم صدقية وشفافية حسابات الدولة ومصداقيتها.

وقد تواصلت على مستوى جميع المتدخلين في مسك المحاسبة العامة، من جهة، وعلى مستوى المجلس الأعلى للحسابات، من جهة أخرى، المجهودات المرتبطة بعمليات انطلاق التصديق على حسابات الدولة. وقد سبق للمجلس التذكير، في تقاريره السنوية والتقارير المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية، بالمبادرات التي باشرها منذ سنة 2017، وكذا الأشغال التي أنجزها بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من أجل التمكن من إنجاز عملية التصديق في ظروف مواتية تستجيب للمعايير المهنية وفي آجال معقولة.

وقد تم الشروع، ابتداء من دجنبر 2023، في أشغال تدقيق حسابات الدولة، عقب الاجتماع الافتتاحي للمهمة الذي انعقد مع الخزينة العامة للمملكة، حيث أعطيت الانطلاقة العملية للتصديق على الأرصدة الافتتاحية وحسابي سنتي 2020 و2021.

ونتيجة لعمليات التدقيق، أعد المجلس تقريرا بملاحظات أولية تم إرساله إلى الخزينة العامة للمملكة، بتاريخ 20 نونبر 2024، من أجل الإدلاء بأجوبتها وتعقيباتها تفعيلا للمسطرة التواجهية. وتوصل المجلس بأجوبة الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 17 فبراير 2025، حيث تم من خلالها تأكيد أغلب الملاحظات التي خلص إليها المجلس والتي تتعلق في مجملها بمحدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها من أجل تبرير الأرصدة الافتتاحية وبتوفير الوثائق المطلوبة وكذا بعقد مقابلات في آجال معقولة مع الجهات المعنية. كما أثار المجلس، طبقا للتنظيم الذي اعتمده لإنجاز مهمة التدقيق، عدة ملاحظات متعلقة بالرقابة الداخلية وبأنظمة المعلومات وبالدورات المحاسبية.

وبناء على ذلك، يعتزم المجلس المصادقة، خلال شهر يونيو، على تقرير نهائي للملاحظات بشأن حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، يتضمن أيضا التوصيات الرامية إلى تحسين جودة حسابات الدولة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وخاصة الخزينة العامة للمملكة. كما أن المجلس يعد حاليا رأيا حول حسابات الدولة بناء على نتائج التدقيق. وسيتم التشاور بشأن هذا الرأي مسبقًا مع جميع الأطراف المعنية قبل أن يتم اعتماده من قبل هيآت المجلس وإبلاغه إلى البرلمان ورئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية.

أهم التوصيات:

يجدد المجلس الأعلى للحسابات تذكير وزارة الاقتصاد والمالية بتوصياته السابقة المتعلقة بما يلي:

- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة:**

- مواصلة تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية، في ظل الفوارق التي أصبحت تسجَّل فيما يتعلق ببعضها، لا سيما ما يرتبط منها بحصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وبعائدات أملاك الدولة، وكذا بالضريبة على الشركات؛

- مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها، من خلال المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية

- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

- إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛

- ضرورة العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات المتعلقة بالموظفين التي تكتسي طابعا اعتياديا وشبه نظامي.

- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

- مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛

- إنجاز دراسة، سبق إصدار توصية بشأنها، من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تسجل مداخيل تفوق حاجياتها؛

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:**

- اعتماد إطار رسمي وواضح يؤطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية، ووضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والاستراتيجيات القطاعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تمكين قوانين المالية من أن تضطلع بدورها كآلية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة؛

- تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عملية التتبع والتقييم وبلوغ الغايات المنشودة من اعتماد منهجية الأداء؛

- تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية على غرار منظومة مراقبة التدبير، وإيلاء تفعيل جميع مكونات آليات قيادة البرامج أهمية خاصة، وخصوصا ما يتعلق منها بأنظمة المعلومات ومراقبة التدبير والمراقبة الداخلية.

- التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء.

- **بخصوص الاستثمار العمومي يوصي المجلس الأعلى للحسابات الحكومة بما يلي:**

- العمل على وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي تحدد الأولويات الوطنية في مجال الاستثمار العمومي، وتحقق التكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وتعزز الالتقائية والتنسيق فيما بينهم؛

- العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي وتفصيل مختلف مكوناته وتحسين تخصيص وتصنيف نفقاته على مستوى الوثائق والبيانات الميزانياتية؛

- العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي عبر اعتماد معايير موحدة ومحددة ودراسات تقييم قبلي تضمن استهدافا دقيقا للبرامج والمشاريع العمومية ذات الأثر المرتفع؛

- تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي يشمل إعداد مساطر ودلائل عملية تسهل عمليات التقييم القبلي واختيار المشاريع وتتبع تنفيذها؛

- تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج يغطي جميع مراحل تدبير مشاريع الاستثمار العمومي وكذا جميع الأجهزة العمومية المعنية مع السهر على ضبط جودة معطياته.

المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات

تقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2023

ماي 2025

مداولة غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات للمصادقة على التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023

بناء على القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، لاسيما أحكام المواد 22 و24 و93 منه؛

وتبعًا لإعداد مشروع التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023، واعتماده من طرف لجنة البرامج والتقارير تحت رئاسة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات الأستاذة زينب العدوي؛

وبعد انعقاد اجتماع غرفة المشورة بتاريخ 26 ماي 2024 قصد المداولة في مشروع التقرير المذكور؛

وبعد المناقشة والتداول، صادقت الغرفة المذكورة على التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023.

وكانت الهيئة مكونة كما يلي:

- ذة. زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- ذ. محمد كمال الداودي، رئيس غرفة تنسيق أعمال المحاكم المالية، المقرر العام للمجلس، عضوا؛
- ذ. عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية، عضوا؛
- ذ. ياسين الناصري بن الصغير، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية، عضوا؛
- ذ. سعيد لمرابطي، رئيس الغرفة المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة، عضوا؛
- ذ. محمد دير، رئيس الغرفة المكلفة بالقطاعات الإنتاجية، عضوا؛
- ذ. رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة المكلفة بالقطاعات الاجتماعية، عضوا؛
- ذة. فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذة. سمية السباعي، رئيسة غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات، عضوا؛
- ذ. أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛
- ذة. فاطمة زراد، أقدم مستشارة بالغرفة المكلفة بقطاعات السيادة والقطاعات الإدارية، عضوا؛
- ذ. إسماعيل لغباري، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية، عضوا؛
- ذ. عبد الهادي كربوش، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة، عضوا؛
- ذ. محمد بلحاج، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بالقطاعات الإنتاجية، عضوا؛
- ذ. عبد الله بومية، أقدم مستشار بالغرفة المكلفة بالقطاعات الاجتماعية، عضوا؛
- ذ. علي الطلحاوي، أقدم مستشار بغرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. محمد بلحسن، أقدم مستشار بغرفة التصريح الإجباري بالممتلكات، عضوا؛
- ذ. عبد الرزاق حنفي، أقدم مستشار بغرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا.

وحرر بالرباط بتاريخ 26 ماي 2025

توجيهات هامة

يعرض هذا التقرير نتائج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023، بالإضافة إلى بعض جوانب تدبير ميزانية الدولة وتوصيات رامية إلى مواصلة تحسين تدبيرها.

ويشتمل هذا التقرير على باب خاص بالنتائج الإجمالية لتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023 بالإضافة إلى باب يعرض معطيات وتحليل تنفيذ الميزانية العامة للدولة بشقيها المتعلقين بالموارد والنفقات. كما يقدم بابا يتعلق بتغيير مخصصات الميزانية وبابين آخرين يقدمان تحليلا لكل من الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وعلى غرار السنوات السابقة، ومند دخول ورش نجاعة الأداء حيز التنفيذ سنة 2018، يقدم التقرير بابا حول تنزيل هذا الورش بالإضافة إلى باب مخصص للاستثمار العمومي كمحور مميز لتقرير سنة 2023.

وقد تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى المعطيات المدلى بها من طرف رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والخزينة العامة للمملكة وكذا بعض المعطيات المستقاة من بعض القطاعات الحكومية. كما يتضمن هذا التقرير أجوبة وتعليقات وزارة الاقتصاد والمالية على صيغته التمهيدية التي تمت موافاتها بها في إطار المسطرة التواجهية.

وللإشارة، فإن بعض عناصر الإجابة يتم حذفها إذا تم أخذها بالاعتبار في صياغة التقرير النهائي أو يتم إدراجها بتصرف حيث يتم الاحتفاظ بعناصرها التي تتعلق بتحليلات أو ملاحظات المجلس بطريقة مباشرة.

وقد اعتمدت التحليلات الواردة في هذا التقرير على مقارنة الإنجازات مع توقعات قانون المالية لسنة 2023 والتغييرات التي تطرأ عليها خلال السنة بالإضافة إلى مقارنة إنجازات سنة 2023 مع سنة 2022. وعند الاقتضاء، يتم بناء التحليل على فترة زمنية أطول من أجل رصد تطور بعض المؤشرات وذلك بهدف إعطاء نظرة أشمل على تطورها الزمني.

إن القراءة المتوازنة لخلاصات هذا التقرير من طرف مستعمليه، تقتضي أخذ العناصر الواردة في الأجوبة المتوصل بها بعين الاعتبار.

الفهرس

لائحة الجداول..... 7
لائحة الرسوم البيانية 9
أهم الخلاصات والتوصيات..... 10
تـقـديـم (يتضمن التقدم في ورش التصديق على حسابات الدولة) 19
I. النتائج الإجمالية لتنفيذ الميزانية..... 25
1. تراجع عجز الميزانية مقارنة مع سنة 2022 26
2. استمرار ارتفاع دين الخزينة مقابل تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام 28
II. تحليل مكونات الميزانية العامة..... 32
1. الموارد 33
1.1 ارتفاع ملحوظ في المداخيل الجبائية 33
2.1 ارتفاع المداخيل غير الجبائية مقارنة بسنة 2022 38
3.1 ارتفاع تكلفة النفقات الجبائية مع استمرار تركيزها على بعض القطاعات والضرائب..... 41
2. النفقات 45
1.2 نفقات التسيير 46
1.1.2 نفقات الموظفين والأعوان في تزايد..... 47
2.1.2 ارتفاع مستمر لنفقات المعدات والنفقات المختلفة..... 48
3.1.2 استقرار نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير مقارنة بسنة 2022..... 52
4.1.2 تراجع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية 54
2.2. نـفقـات الاستثمار..... 56
1.2.2 تزايد اعتمادات الاستثمار المفتوحة..... 58
2.2.2 استقرار مستمر لمعدل تنفيذ نفقات الاستثمار..... 60
3.2.2 استمرار تراجع نسبة الاعتمادات المرحلة بشكل عام..... 64
4.2.2 أموال المساعدة في انخفاض مقارنة مع 2022..... 65
5.2.2 استمرار ارتفاع اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار..... 66
3.2. ارتفاع حصة نـفقـات دين الخزينة مقارنة بالنفقات الإجمالية للميزانية العامة 68
III. تغيير مخصصات الـمـيـزانـيـة..... 69
1. ترحيل الاعتمادات في ارتفاع مقارنة مع سنة 2022 70
2. ارتفاع طفيف لأمـــوال المـســاعـــدة مقارنة مع سنة 2022 73
3. انخفاض الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية مقارنة مع سنة 2022..... 74
4. التحويلات داخل الفصول مركزة بنسبة مهمة على خمسة قطاعات وزارية 75
5. تجاوز الاعتمادات في ارتفاع مقارنة مع السنة السابقة 77
6. ارتفاع مبلغ الاعتمادات الملغاة مقارنة مع سنة 2021..... 78
IV. تحليل الحسابات الخصوصية للخزينة 81
1. أحكام قانون المالية برسم سنة 2023 المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة 83
2. ارتفاع نسبة تنفيذ مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة..... 86
3. تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة مقارنة بسنة 2022..... 87

4. تحليل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 88
1.4 ارتفاع ملحوظ لمداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية مقارنة بالتوقعات 88
2.4 تركيز معظم النفقات في عدد محدود من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 89
3.4 استمرار تراكم أرصدة مهمة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 93
5. رفع أسقف تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة بمبالغ مهمة 94
V. تحليل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 97
1. موارد ونفقات الاستغلال 99
1.1 ارتفاع ملحوظ للتقديرات النهائية لموارد الاستغلال مقارنة بالتقديرات الأولية 99
2.1 تركيز نفقات الاستغلال في بعض القطاعات 100
2. موارد ونفقات الاستثمار 101
1.2 تقديرات نهائية لموارد الاستثمار مرتفعة مقارنة بتوقعات قانون المالية 101
2.2 ضعف تنفيذ نفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 103
التوصيات 105
▪ **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة 105**
- مواصلة تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية 105
- مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها 105
▪ **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 105**
- إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية 105
- العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 105
▪ **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 105**
- مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافقها 105
- إنجاز دراسة من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 105
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 105
VI. تنزيل ورش نجاعة الأداء 106
1. مجال تطبيق نجاعة الأداء 108
2. معطيات عامة حول ورش نجاعة الأداء 109
3. تقييم لأهم مكونات منهجية نجاعة الأداء 111
1.3 تباين في إعداد واعتماد استراتيجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات 111
2.3 أهداف الأداء في حاجة لمزيد من التحسين 112
3.3 مؤشرات نجاعة الأداء في حاجة إلى مزيد من التجويد 113
4.3 تحسن نسبي ومتباين في ترسيخ بعد النوع الاجتماعي 114
5.3 الحاجة لتعزيز التدبير التعاقدي 115
4. تقييم منظومة تدبير وتتبع نجاعة الأداء 115
1.4 تحسن نسبي على مستوى تفعيل منظومة مراقبة التدبير 116
2.4 محدودية تفعيل آلية المراقبة الداخلية في ظل غياب إطار مرجعي 117
3.4 استعمال محدود لأنظمة المعلومات ونقائص على مستوى مراقبة جودة المعطيات 118
التوصيات 119
- اعتماد إطار رسمي وواضح يؤطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية 119

- تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج 119
- تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية 119
- التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير 119
VII. تحليل الاستثمار العمومي 120
1. مستوى استثمار عمومي في حاجة لمزيد من الضبط 121
1.1 حجم استثمار عمومي وجب تفصيل مكوناته 121
2.1 الحاجة إلى تطوير التصنيف الميزانياتي لنفقات الاستثمار حسب المشاريع 124
3.1 تخصيصٌ لبعض النفقات الاستثمارية في حاجة إلى التحسين 125
4.1 نفقاتٌ الاستثمار في تزايد مع مردودية محدودة 126
2. منظومة تدبيرٍ الاستثمار العمومي لاتزال قيد التطوير 127
1.2 الحاجة إلى اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار 127
2.2 ضرورة التقييم القبلي لجدوى وفاعلية مشاريع الاستثمار العمومي 129
3.2 الحاجة إلى وضع إطار موحد لاختيار مشاريع الاستثمار وتحديد أولوياتها 130
4.2 ضرورة الإسراع في اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج لتدبير الاستثمارات العمومية 131
التوصيات 133
- وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي 133
- العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي 133
- العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي 133
- تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي 133
- تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج 133

لائحة الجداول

جدول # 1: توقعات قانون المالية لسنة 2023 22
جدول # 2: نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 23
جدول # 3: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2023 25
جدول # 4: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2023 26
جدول # 5 : الموارد برسم سنتي 2022 و2023 33
جدول # 6 : توزيع الموارد العادية المحصلة خلال سنتي 2022 و2023..... 33
جدول # 7 : توزيع الموارد الجبائية برسم سنة 2023 34
جدول # 8 : نسب تحصيل الموارد الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2022 و2023 34
جدول # 9: مقارنة تحصيل الموارد الجبائية بتوقعاتها..... 35
جدول # 10: تطور الموارد الجبائية خلال الخمس سنوات الأخيرة..... 36
جدول # 11: تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2022 و2023..... 37
جدول # 12 : مقارنة توقعات الموارد غير الجبائية بالإنجاز برسم سنة 2023..... 38
جدول # 13 : مقارنة توقعات عائدات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية بالتحصيلات 39
جدول # 14 : الموارد المتأتية من المساهمين الرئيسيين في سنتي 2022 و2023..... 40
جدول # 15 : تطور النفقات الجبائية وحجمها مقارنة بالمداخيل الجبائية 2019-2023 41
جدول # 16: تطور عدد التدابير التي تم إحصاؤها وتقييمها خلال الفترة 2019 - 2023 41
جدول # 17: توزيع الإجراءات الاستثنائية بالنظر لقوانين المالية..... 42
جدول # 18 : توزيع النفقات الجبائية على أهم الضرائب خلال سنتي 2022 و2023 43
جدول # 19 : توزيع التدابير الاستثنائية الأكثر أهمية عامي 2022 و2023..... 43
جدول # 20: توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2023..... 45
جدول # 21: بنية النفقات المنجزة بين سنتي 2022 و2023 45
جدول # 22: تطور الاعتمادات النهائية لنفقات الموظفين خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2023 47
جدول # 23: تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين 2019 و2023 48
جدول # 24: تركيز نفقات الموظفين على بعض الوزارات لسنة 2023..... 48
جدول # 25: أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات 49
جدول # 26: اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2023 حسب القطاعات..... 50
جدول # 27: ضعف نسبة التنفيذ لبعض القطاعات..... 51
جدول # 28: القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة..... 52
جدول # 29: تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين 2019 و2023..... 52
جدول # 30: تطور اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2023..... 53
جدول # 31: تنفيذ فصل التسيير للتكاليف المشتركة خلال سنتي 2022 و2023 54
جدول # 32: توقعات الاقتطاعات المدرجة في فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما بين 2019 و2023 55
جدول # 33: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب طبيعتها برسم سنة 2023 55
جدول # 34: توزيع الاقتطاعات بين القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2023 56
جدول # 35: اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية للاستثمار برسم سنتي 2022 و2023 58
جدول # 36: توزيع الاعتمادات الأولية حسب البرامج الميزانياتية 58
جدول # 37: توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2022 و2023-أهم نسب الزيادات 59
جدول # 38: توزيع اعتمادات الأداء برسم سنتي 2022 و2023 حسب القطاعات الوزارية 60
جدول # 39: نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار المنجزة من سنة 2019 إلى 2023 حسب الوزارات 61
جدول # 40: توزيع نفقات الاستثمار المأمور بصرفها حسب الوزارات سنة 2023 62
جدول # 41: نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار لبعض البرامج الميزانياتية..... 63
جدول # 42: توزيع الاعتمادات المرحلة خلال سنة 2023 64
جدول # 43: تطور الاعتمادات المفتوحة للتكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2015 و2023 بالمقارنة مع ميزانية الاستثمار 66
جدول # 44: نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2023..... 67
جدول # 45: تغيير مخصصات الميزانية العامة خلال سنة 2023 69
جدول # 46: نسب الاعتمادات المرحلة حسب القطاعات لسنة 2023 71
جدول # 47: الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2021 و2022 73
جدول # 48: توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول..... 73

جدول # 49: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات والفصول 74
جدول # 50: نسب تنفيذ نفقات الموظفين والأعوان لبعض القطاعات المستفيدة من اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية 75
جدول # 51: توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية 76
جدول # 52: توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2023 76
جدول # 53: توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة 77
جدول # 54: توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول دين الخزينة 78
جدول # 55: تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2016 إلى 2023 79
جدول # 56: توزيع اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2023 حسب القطاعات79
جدول # 57: حصة الحسابات الخصوصية للخزينة من ميزانية الدولة برسم سنة 2023 82
جدول # 58: تطور حجم الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة (2018-2023) 82
جدول # 59: تطور المداخيل والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2018 و2023..... 83
جدول # 60: جرد أذون الالتزام مقدما بالنفقات..... 85
جدول # 61: تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف 85
جدول # 62: موارد الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2023 86
جدول # 63: مقارنة موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2022 و2023 87
جدول # 64: توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023 87
جدول # 65: مقارنة تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2022 و2023..... 88
جدول # 66: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي ضاعفت توقعات مداخيلها مرتين على الأقل برسم سنة 2023 88
جدول # 67: نفقات الحسابات المرصودة لأمور خصوصية برسم سنة 2023 90
جدول # 68: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من الاعتمادات النهائية برسم سنة 2023 90
جدول # 69: تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 93
جدول # 70: الحسابات الخصوصية للخزينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها دون أن تتجاوز نسب التزامها 50% 94
جدول # 71: الحسابات التي عرفت رفع سقف التحمل دون أن يبلغ الالتزام بنفقاتها سقف التحمل الأولي 95
جدول # 72: تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2019 و2023 98
جدول # 73: تنفيذ موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 حسب القطاعات..... 99
جدول # 74: تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 حسب القطاعات 101
جدول # 75: تنفيذ موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 حسب القطاعات 102
جدول # 76: تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 موزعة حسب القطاعات 103
جدول # 77: الاعتمادات المالية ونفقات القطاعات الوزارية المنخرطة في ورش نجاعة الأداء 108
جدول # 78: معطيات حول إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام الإدلاء بها للآجال التنظيمية..... 109
جدول # 79: توزيع نفقات الاستثمار المنجزة من الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2023 123
جدول # 80: نفقات لا تهم الاستثمار تمت برمجتها ضمن فصوله 125
جدول # 81: نفقات لم يتم تخصيصها بوضوح على مستوى فصل النفقات المشتركة للاستثمار 126

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني # 1: تطور توزيع دين الخزينة إلى داخلي وخارجي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2023..... 30
رسم بياني # 2 : تطور حجم مديونية الخزينة..... 31
رسم بياني # 3 : توزيع الموارد الجبائية..... 36
رسم بياني # 4: توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف المتوخاة منها خلال سنة 2023 44
رسم بياني # 5: تطور مختلف نفقات التسيير بين سنتي 2022 و2023 46
رسم بياني # 6: نسبة نفقات الاستثمار من مجموع نفقات الميزانية العامة 2016-2023..... 57
رسم بياني # 7: تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2014 و2023 65
رسم بياني # 8: توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات التدخل 98
رسم بياني # 9: تطور عدد المؤشرات والأهداف حسب البرامج بين 2020 و2023 110

أبرز نتائج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023

الفرضيات

نمو الاقتصاد الوطني	نمو الاقتصاد العالمي	المحصول الزراعي	متوسط سعر البوتان
% 4	% 2,9	75 مليون قنطار	800 دولار للطن

التوجهات الرئيسية

- **المحور الأول** ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية
- **المحور الثاني** إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار
- **المحور الثالث** تكريس العدالة المجالية
- **المحور الرابع** استعادة الهوامش المالية ضماناً لاستدامة الإصلاحات

ظروف التنفيذ

- 55 مليون قنطاراً
- 547 دولار للطن
- نمو الاقتصاد الوطني % 3,4
- نمو الاقتصاد العالمي % 3,2

نتائج تنفيذ ميزانية 2023

عجز الميزانية
4,4 % من الناتج الداخلي الخام
(64,2 مليار درهم)

مقابل توقعات بلغت 4.5 % وعجز بلغ 5.4 % في 2022

نسبة المديونية
69.5 % من الناتج الداخلي الخام
1016.6 مليار درهم (الدين الداخلي : 763,04 مليار درهم والدين الخارجي : 253,6 مليار درهم)

مقابل نسبة بلغت 71.5 % برسم سنة 2022

الإنجازات مقارنة بالتوقعات

الموارد (بملايير الدراهم)

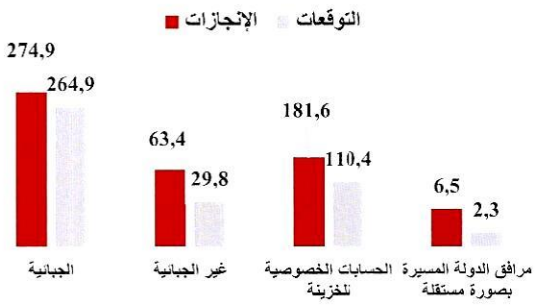

النفقات (بملايير الدراهم)

الإنجازات مقارنة بسنة 2022

الموارد (بملايير الدراهم)

النفقات (بملايير الدراهم)

أهم الخلاصات والتوصيات

بعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد الدولي، ومعه الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022، عرفت دينامية الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 تحسناً نسبياً، مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وتحسن أداء الأنشطة الخدماتية خصوصا المتعلقة بالسياحة. وعلى الرغم من الوضعية المتقلبة للاقتصاد الدولي خلال سنة 2023، نتيجة التوترات الجيوسياسية، واستمرار ظاهرة الجفاف على الصعيد الوطني، إلى جانب بعض التداعيات المرتبطة بزلزال الحوز، فقد عادت نسبة نمو الاقتصاد الوطني إلى مستوى قريب من المتوسط، رغم أنه ظل دون التوقعات.

في ضل هذا السياق، يتناول المجلس، من خلال تقريره المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023، تحليلاً مفصلاً للنتائج النهائية لهذه السنة المالية، ويُقيّم المحاور الرئيسية المتعلقة بنجاعة الأداء، والتي تم اعتمادها منذ سنة 2018 في إطار الإصلاحات التي عرفتها المالية العمومية.

وكما دأب على ذلك خلال السنوات الأخيرة، وبعد أن تناولت تقارير المجلس خلال سنوات 2020 و2021 و2022، على التوالي، التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، ثم تدبير الدين العمومي، يولي هذا التقرير حيزا خاصا لموضوع الاستثمار العمومي الذي أصبح يستأثر باهتمام كافة الفاعلين العموميين والخواص، بالنظر لما يكتسيه من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر لحجم الاعتمادات المخصصة له، ولدوره البنيوي في المسار التنموي برمته. كما يتضمن التقرير ملاحظات المجلس حول التقدم في تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة.

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2023

بناء على مشروع قانون التصفية رقم 07.25 المقدم من طرف رئيس الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 6 مارس 2025، يورد المجلس أبرز نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023، إلى جانب التوصيات ذات الصلة:

- **تراجع عجز الميزانية من 5,4 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 إلى 4,4 % سنة 2023**

أدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 إلى تحقيق عجز في الميزانية قدره 64,2 مليار درهم، أي ما يمثل 4,4 % من الناتج الداخلي الخام[1]. وقد شكل هذا العجز مستوى أدنى بقليل من توقعات قانون المالية (4,5%) وتحسنا بالمقارنة مع عجز الميزانية برسم سنة 2022، الذي بلغ مستوى ناهز 71,5 مليار درهم، بنسبة 5,4 % من الناتج الداخلي الخام. ويرجع التحسن المسجل على مستوى عجز الميزانية في سنة 2023 بالأساس إلى ارتفاع المداخيل، سواء الضريبية أو غير الضريبية، وإلى فائض الحسابات الخصوصية للخزينة الناتج عن ارتفاع مداخيلها، بالإضافة إلى استمرار اللجوء إلى "التمويلات المبتكرة" بمبلغ ناهز 25,4 مليار درهم برسم نفس السنة.

[1] وضعية التحملات وموارد الخزينة لشهر دجنبر 2024

- **استمرار ارتفاع دين الخزينة مع تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام**

بلغ إجمالي الديون المستحقة على الخزينة عند نهاية سنة 2023، ما قدره 1.016,6 مليار درهم، بزيادة بلغت 64,9 مليار درهم (أو زائد 6,8 %)، مقابل زيادة قدرها 66,4 مليار درهم (أو زائد 7,5 %) عند متم سنة 2022. وبالرغم من هذا الارتفاع، فقد سجلت نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام تراجعا، حيث انخفضت إلى 69,5 % مقابل 71,6 % عند متم سنة 2022.

وفيما يخص توزيع الدين حسب مصدره، فلا يزال الدين الداخلي سائداً، حيث بلغت حصته 75 % من مجموع الدين في متم سنة 2023 مقابل 25 % بالنسبة للدين الخارجي، وهو ما يتماشى مع أهداف المحفظة المعيارية التي تعتمدها وزارة المالية بشأن توزيع حجم الدين في نطاق يتراوح ما بين 70 % إلى 80 % بالنسبة للدين الداخلي و20 % إلى 30 % بالنسبة للدين الخارجي. وبذلك، فقد بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة ما مجموعه 763 مليار درهم في نهاية سنة 2023، بزيادة قدرها 40,1 مليار درهم (أو زائد 5,6 %) مقارنة بسنة 2022 التي سجلت دينا داخليا قدره 722,9 مليار درهم. في مقابل ذلك، بلغ الدين الخارجي للخزينة ما مجموعه 253,6 مليار درهم في نهاية سنة 2023، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت قيمته 24,7 مليار درهم (أو زائد 10,8 %) مقارنة بسنة السابقة.

- **ارتفاع مهم لمداخيل الميزانية العامة مقارنة بالتقديرات وبسنة 2022**

بلغت الموارد المحصلة خلال سنة 2023 ما مجموعه 485,2 مليار درهم، أي بنسبة تحصيل ناهزت 114% مقارنة بتقديرات قانون المالية. وشكلت الموارد العادية للميزانية العامة منها ما مجموعه 338,3 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا فاقت نسبته 10% مقارنة مع سنة 2022، ونسبة تحصيل إيجابية مقارنة مع توقعات قانون المالية ناهزت 115%[2]. ويعزى هذا الارتفاع، مقارنة بسنة 2022، إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية خصوصا، بنسب بلغت على التوالي 5% و41%. وقد ساهمت الموارد الجبائية خلال سنة 2023، في خزينة الدولة، بما مجموعه 274,9 مليار درهم، وهو ما يمثل81% من مجموع الموارد العادية. وقد شمل ارتفاع الموارد الجبائية، مقارنة مع سنة 2022، والذي فاق 13,3 مليار درهم، معظم فئات الضرائب.

وسجلت الموارد المتأتية من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ارتفاعا ناهز 5,3 مليار درهم، يعزى بالأساس إلى ارتفاع الضريبة على الدخل (زائد 2,8 مليار درهم) ولمداخيل الضريبة على الشركات (زائد 1,9 مليار درهم)، كما عرفت مداخيل الضرائب غير المباشرة، في متم سنة 2023، ارتفاعاً بلغ 4,3 مليار درهم، والذي يرجع أساساً للزيادة التي شهدتها عائدات الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بما قدره 4,1 مليار درهم، وكذا الرسوم المفروضة على التبغ، بمداخيل إضافية قدرها 1,1 مليار درهم، وكذا للإيرادات المتعلقة

[2] بنسب بلغت بالنسبة لرسوم التسجيل والتمبر (زائد 24,8%) وللرسوم الجمركية (زائد 3,9 %) وللضرائب المباشرة (زائد 3,4 %) وللضرائب غير المباشرة (زائد 1,3 %)، مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023. فيما سجل تحصيل المداخيل غير الجبائية سنة 2022 نسبة بلغت 213%، مقارنة بتوقعات قانون المالية.

بالرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (زائد 451 مليون درهم). وقد شهدت مداخيل رسوم التسجيل والتمبر والرسوم الجمركية نفس المنحى التصاعدي، بزيادات بلغت على التوالي حوالي 2 و1,8 مليار درهم.

ويعزى إجمالا التطور الإيجابي الذي عرفته الموارد الجبائية في سنة 2023 لبعض التدابير التي تم اتخاذها على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الداخلية على الاستهلاك، كتطبيق الخصم من المصدر، ومراجعة نظام فرض الضرائب على الإيرادات العقارية، والنظام الضريبي الجديد على عقود التأمينات التقاعدية. ومن جهة أخرى، تعزى الزيادة التي عرفتها مداخيل الضريبة على القيمة المضافة إلى نمو الاستهلاك المحلي والتحسن النسبي للنشاط الاقتصادي. كما أن ارتفاع مداخيل رسوم التسجيل يرجع بالأساس إلى العمليات المنجزة برسم التمويلات المبتكرة.

أما المداخيل غير الجبائية المحصلة، فقد سجلت برسم سنة 2023، ما مجموعه 63,4 مليار درهم، وهو ما يشكل نسبة 18,7% من مجموع الموارد العادية (بزيادة قدرها 18,3 مليار درهم مقارنة مع سنة 2022). وإذا ما تم استثناء المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (المقدرة في مبلغ 36,9 مليار درهم)، فإن الموارد غير الجبائية استقرت في حدود 26,5 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 30,8% مقارنة بسنة 2022 (زائد 6,2 مليار درهم).

ويعزى ارتفاع هذه الموارد، مقارنة مع سنة 2022، بالأساس إلى المداخيل المتأتية من تفويت حصة الدولة في فندق المامونية، بمبلغ 1,6 مليار درهم في سنة 2023، وكذا للارتفاع الذي سجلته المداخيل المختلفة والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية.

- **ارتفاع مهم لنفقات الميزانية العامة خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار**

بلغت الاعتمادات النهائية للنفقات الميزانية العامة، برسم سنة 2023، ما مجموعه 547,8 مليار درهم مقابل 486,4 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة، أي بارتفاع نسبته 12,6%. فبالإضافة للتغييرات الاعتيادية التي تعرفها المخصصات، شهدت سنة 2023 رصد اعتمادات إضافية بموجب المرسوم رقم 2.23.431 بتاريخ 17 ماي 2023 الذي تم من خلاله تخصيص اعتمادات إضافية بما يناهز 10 مليار درهم للبرامج والعمليات التالية:

- مواجهة تأثير ارتفاع الأسعار على القدرة الشرائية للأسر، بمبلغ ناهز 3,4 مليار درهم؛
- دعم أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بمبلغ ناهز 4 مليار درهم؛
- تعزيز المجهود الاستثماري للدولة، خاصة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، بمخصصات إضافية بلغت 1,5 مليار درهم؛
- مواصلة تنزيل البرامج المدرجة على خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، باعتمادات إضافية بلغت 1,1 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتنفيذ هذه النفقات، فقد سجلت سنة 2023 إنجاز ما مجموعه 532,9 مليار درهم مقابل 462,4 مليار درهم سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 15,2%. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المسجل على مستوى كل مكونات نفقات الميزانية العامة، لا سيما نفقات الاستثمار ونفقات خدمة دين الخزينة. وتتوزع النفقات المنجزة بين نفقات

الموظفين والأعوان بنسبة 28,5% وخدمة دين بنسبة 23% (بمبلغ 122,4 مليار درهم موزعة بين تسديد استهلاكات الدين بمبلغ 88,9 مليار درهم ونفقات الفوائد والعمولات بمبلغ 33,4 مليار درهم) والاستثمار بنسبة 22,3% ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 12,5% والتكاليف المشتركة للتسيير بنسبة 11,1%.

➢ ارتفاع مختلف مكونات نفقات التسيير باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة التي حافظت على مستواها المرتفع المسجل سنة 2022

عرفت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2023 إنفاق ما قدره 291,4 مليار درهم، مقابل 294,2 مليار درهم كاعتمادات نهائية. ومقارنة بسنة 2022، فقد ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 4,5%، بفعل ارتفاع كل مكوناتها بنسب متفاوتة، باستثناء فصل التسيير للتكاليف المشتركة.

حيث سجلت نفقات الموظفين والأعوان مبلغ 151,8 مليار درهم، خلال سنة 2023، مُقابل 147,7 مليار درهم سنة 2022، أي بزيادة نسبتها 2,7% (ما يعادل 4 مليار درهم). ويعزى ذلك، بالأساس، إلى ارتفاع مختلف مكونات كتلة الأجور. ومقارنة بالناتج الداخلي الخام، فقدت شكلت هذه النفقات نسبة 10,6% مقابل 11,1% سنة 2022 مسجلة بذلك انخفاضا نسبيا في نسبتها رغم ارتفاع حجمها.

في حين بلغ مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة ما قدره 66,8 مليار درهم، مقابل 58,2 مليار درهم في سنة 2022، أي بزيادة قدرها 8,5 مليار درهم، ومجموع الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بما قدره 1,9 مليار درهم. فيما تم الأمر بصرف ما مجموعه 59,2 مليار درهم برسم نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة، مقابل 59,7 مليار درهم برسم سنة 2022، وهو ما يشكل انخفاضاً بلغ 493,9 مليون درهم. ويُظهر تحليل بنية هذه النفقات أن الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، المضمنة في بند دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، تُشكل، على غرار سنة 2022، الحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل، حيث بلغت هذه الإعانات في سنة 2023 ما مجموعه 36,6 مليار درهم، أي ما يعادل 61,8% من إجمالي نفقات الفصل المذكور.

➢ ارتفاع نفقات الاستثمار

بلغ إجمالي الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار برسم سنة 2023 ما مجموعه 144,3 مليار درهم، فيما بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها ما مجموعه 119,2 مليار درهم مقابل 96 مليار درهم خلال سنة 2022، مسجلة بذلك ارتفاعًا قدره 24,1% (زائد 23,2 مليار درهم). وقد شكلت نفقات التكاليف المشتركة للاستثمار حوالي 53 مليار درهم من مجموع نفقات الاستثمار التي تم تنفيذها.

وقد سجلت السنة المالية 2023 تنفيذا لنفقات الاستثمار بنسبة بلغت 82,5%، وذلك باحتساب نفقات فصل التكاليف المشتركة للاستثمار، التي يتم تنفيذها مباشرة عبر تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية للخزينة[3]

[3] صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وصندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، والصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، وصندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، وحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، وصندوق التضامن بين الجهات.

وإلى المؤسسات العمومية[4]، غير أن هذا المعدل يتراجع إلى 72,5% عند استثناء نفقات هذا الفصل. وتبقى هذه النسبة فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية الاستثمار دون الأهداف المتوخاة، بسبب وجود العديد من النقائص التدبيرية والتقنية والمالية التي تواجه البرامج والمشاريع الاستثمارية أثناء تنفيذها. وفي هذا السياق، تم تسجيل مستويات تنفيذ متوسطة لبرامج بعض القطاعات الوزارية، خاصة تلك المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، والتي استفادت من زيادة ملحوظة في اعتماداتها الأولية. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، ببرنامج الشباب، والطفولة والمرأة (47,3%)، وبرنامج تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية (46,8 %)، وبرنامج الارتقاء بجودة التربية والتكوين (63,1%).

تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص ترحيل الاعتمادات، ومنذ دخول مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية حيز التنفيذ بتاريخ 1 يناير 2018، والتي تنص على أن السقف المحدد في 30% لترحيل الاعتمادات يمكن تخفيضه بموجب قانون مالية، لم يتم إدراج أي أحكام ضمن قوانين المالية المتعاقبة تهدف إلى تقليص هذا السقف. ومن شأن اعتماد التخفيض التدريجي لهذا السقف أن يشكل أداة محفزة لتشجيع المدبرين العمومين على الرفع من وتيرة تنفيذ الاستثمارات العمومية وكذا تسريع انخراط القطاعات الوزارية في تحسين قدراتها التدبيرية، خصوصًا فيما يتعلق ببرمجة المشاريع وتتبع تنفيذها.

- **استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وتراكم أرصدتها**

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا نسبيا خلال العقد الأخير ليستقر في 69 حسابا عند نهاية سنة 2023 مقابل 76 حسابا سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن السنة المالية 2023 قد شهدت زيادة في عدد هذه الحسابات بعد إحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

وبلغت المداخيل الإجمالية المحصلة للحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023 ما مجموعه 181,6 مليار درهم، مقارنة بالتوقعات التي قدرها قانون المالية في حدود 110,4 مليار درهم، ليصل معدل التنفيذ إلى 165%. فيما ارتفعت نفقات هذه الحسابات من 131,2 مليار درهم سنة 2022 إلى 151,7 مليار درهم برسم السنة المالية 2023، بنسبة ارتفاع قدرها 15,6 %. وبلغ بذلك الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة في متم سنة 2023 ما مقداره 194,8 مليار درهم، مسجلاً ارتفاعًا نسبته 18,1% مقارنة بسنة 2022. ويعزى هذا التراكم بالأساس إلى تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقات هذه الحسابات، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم التناسب بين المداخيل والنفقات المرتبطة بها، وإلى نمط التسيير المقرّر لها وفقاً للنصوص التي تنظمها.

- **انخفاض طفيف في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة واستمرار تركيزها على قطاعي الصحة والتعليم**

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2023، 171 مرفقا مقابل 173 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف مرفقين ابتداء من فاتح يناير 2023. ويتعلق الأمر بمصلحة تقييم

[4] بند تحويلات مختلفة.

المنتوجات الغابوية والمنتزه الوطني لسوس ماسة. وتمثل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في المجال الاجتماعي النسبة الأكبر، حيث ناهزت 83% من العدد الإجمالي، مع تمثيلية مهمة بالخصوص للمرافق المعنية بمجال الصحة (91 مرفق) ومجال التعليم والتكوين (44).

وقد بلغت مداخيل هذه المرافق برسم سنة 2023 ما يناهز 6,5 مليار درهم، في حين ارتفعت نفقاتها إلى 2,6 مليار درهم، منها 2,3 مليار درهم كنفقات استغلال و317,6 مليون درهم كنفقات استثمار، بمعدلات تنفيذ للاعتمادات النهائية بلغت على التوالي 57% و24%. وتبقى هذه النسب، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، غير كافية، وتتطلب تعزيزا للقدرات التدبيرية لمسيريها وكذا إصلاحات تروم ضبط توقعاتها ونمط تسيرها بما في ذلك اللجوء، إذا اقتضى الأمر، إلى تسقيف مواردها الذاتية بما يتوافق مع برامجها.

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تفعيل منهجية مقاربة الأداء في تدبير الشأن العام

قام المجلس الأعلى للحسابات، من خلال التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية، منذ دخول ورش نجاعة الأداء حيز التنفيذ سنة 2018، بتقييم الإنجازات المحرزة في هذا المجال. كما قام المجلس بإنجاز مهمة رقابية لتقييم مدى تنزيل ورش نجاعة الأداء لدى وزارة الاقتصاد والمالية، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هذه الأخيرة في مواكبة باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات لتنزيل هذا الورش.

في إطار هذا التقرير، حرص المجلس على تقييم تطبيق منهجية الأداء داخل مختلف القطاعات الوزارية. وقد اعتمد المجلس في تقييمه على دراسة مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المدلى بها من طرف القطاعات والمؤسسات الوزارية برسم السنة المالية 2023 والتقرير السنوي لنجاعة الأداء، الذي تعده وزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة بتقرير افتحاص نجاعة الأداء الذي تعده المفتشية العامة للمالية. ويتطرق المجلس في هذا التقرير إلى تقييم مدى التقدم الحاصل في تنزيل ورش نجاعة الأداء من خلال استعراض تطور نطاق تطبيق منهجيتها وتنزيل مضامينها، وكذا مستوى إرساء وتفعيل آليات القيادة والتتبع.

وقد أبان تقييم تفعيل المنهجية المذكورة أنها لا تزال، بوجه عام، في طور الترسيخ العملي في مجال التدبير العمومي. إذ تبين أن المنظومة المعتمدة، كما تبرزها تقارير نجاعة الأداء التي تقدمها القطاعات الوزارية ما زالت تستلزم المزيد من التحسين على عدة مستويات. وجدد المجلس من خلال هذا التقرير، تأكيده على أبرز الملاحظات المرتبطة بهذه المنهجية والتي تقترن بالتملك الفعلي لها وبقيادة البرامج، وبتفعيل منظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير.

ثالثا: ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة

يشكل التصديق على حسابات الدولة، إصلاحاً هيكلياً في مسار تحديث المالية العمومية وتكريسا لأحكام الدستور في مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية التي تم تضمينها على مستوى القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13. ومن شأن هذا المسار أن يساهم في تدعيم صدقية وشفافية حسابات الدولة ومصداقيتها.

وقد تواصلت على مستوى جميع المتدخلين في مسك المحاسبة العامة، من جهة، وعلى مستوى المجلس الأعلى للحسابات، من جهة أخرى، المجهودات المرتبطة بعمليات انطلاق التصديق على حسابات الدولة. وقد سبق للمجلس التذكير، في تقاريره السنوية والتقارير المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية، بالمبادرات التي باشرها منذ سنة 2017، وكذا الأشغال التي أنجزها بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من أجل التمكن من إنجاز عملية التصديق في ظروف مواتية تستجيب للمعايير المهنية وفي آجال معقولة.

وقد تم الشروع، ابتداء من دجنبر 2023، في أشغال تدقيق حسابات الدولة، عقب الاجتماع الافتتاحي للمهمة الذي انعقد مع الخزينة العامة للمملكة، حيث أعطيت الانطلاقة العملية للتصديق على الأرصدة الافتتاحية وحسابي سنتي 2020 و2021.

ونتيجة لعمليات التدقيق، أعد المجلس تقريرا بملاحظات أولية تم إرساله إلى الخزينة العامة للمملكة، بتاريخ 20 نونبر 2024، من أجل الإدلاء بأجوبتها وتعقيباتها تفعيلا للمسطرة التواجهية. وتوصل المجلس بأجوبة الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 17 فبراير 2025، حيث تم من خلالها تأكيد أغلب الملاحظات التي خلص إليها المجلس والتي تتعلق في مجملها بمحدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها من أجل تبرير الأرصدة الافتتاحية وبتوفير الوثائق المطلوبة وكذا بعقد مقابلات في آجال معقولة مع الجهات المعنية. كما أثار المجلس، طبقا للتنظيم الذي اعتمده لإنجاز مهمة التدقيق، عدة ملاحظات متعلقة بالرقابة الداخلية وبأنظمة المعلومات وبالدورات المحاسبية.

وبناء على ذلك، يعتزم المجلس المصادقة، خلال شهر يونيو، على تقرير نهائي للملاحظات بشأن حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، يتضمن أيضا التوصيات الرامية إلى تحسين جودة حسابات الدولة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وخاصة الخزينة العامة للمملكة. كما أن المجلس يعد حاليا رأيا حول حسابات الدولة بناء على نتائج التدقيق. وسيتم التشاور بشأن هذا الرأي مسبقًا مع جميع الأطراف المعنية قبل أن يتم اعتماده من قبل هيآت المجلس وإبلاغه إلى البرلمان ورئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية.

أهم التوصيات:

يجدد المجلس الأعلى للحسابات تذكير وزارة الاقتصاد والمالية بتوصياته السابقة المتعلقة بما يلي:

- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة:**

- مواصلة تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية، في ظل الفوارق التي أصبحت تسجَّل فيما يتعلق ببعضها، لا سيما ما يرتبط منها بحصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وبعائدات أملاك الدولة، وكذا بالضريبة على الشركات؛

- مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها، من خلال المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية؛

- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

- إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛

- ضرورة العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات المتعلقة بالموظفين التي تكتسي طابعا اعتياديا وشبه نظامي.

- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

- مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛

- إنجاز دراسة، سبق إصدار توصية بشأنها، من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تسجل مداخيل تفوق حاجياتها؛

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:**

- اعتماد إطار رسمي وواضح يؤطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية، ووضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والاستراتيجيات القطاعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تمكين قوانين المالية من أن تضطلع بدورها كآلية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة؛

- تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عملية التتبع والتقييم وبلوغ الغايات المنشودة من اعتماد منهجية الأداء؛

- تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية على غرار منظومة مراقبة التدبير، وإيلاء تفعيل جميع مكونات آليات قيادة البرامج أهمية خاصة، وخصوصا ما يتعلق منها بأنظمة المعلومات ومراقبة التدبير والمراقبة الداخلية.

- التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء.

- **بخصوص الاستثمار العمومي يوصي المجلس الأعلى للحسابات الحكومة بما يلي:**

- العمل على وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي تحدد الأولويات الوطنية في مجال الاستثمار العمومي، وتحقق التكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وتعزز الالتقائية والتنسيق فيما بينهم؛

- العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي وتفصيل مختلف مكوناته وتحسين تخصيص وتصنيف نفقاته على مستوى الوثائق والبيانات الميزانياتية؛

- العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي عبر اعتماد معايير موحدة ومحددة ودراسات تقييم قبلي تضمن استهدافا دقيقا للبرامج والمشاريع العمومية ذات الأثر المرتفع؛

- تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي يشمل إعداد مساطر ودلائل عملية تسهل عمليات التقييم القبلي واختيار المشاريع وتتبع تنفيذها؛

- تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج يغطي جميع مراحل تدبير مشاريع الاستثمار العمومي وكذا جميع الأجهزة العمومية المعنية مع السهر على ضبط جودة معطياته.

تـقـديم

1. طبقا لمقتضيات الفصلين 147 و148 من الدستور، يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وللهيئات القضائية وللحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.

2. وطبقا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والمادتين 92 و93 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، قام المجلس الأعلى للحسابات بإنجاز التقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023.

3. وقد توصل المجلس من رئيس الحكومة، بتاريخ 6 مارس 2025، بمشروع قانون التصفية رقم 07.25 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023 وبمذكرة تقديمه مصحوبا بالحسابات الإدارية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

4. وقد سبق للمجلس أن توصل، من قبل الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بتاريخ 18 فبراير 2025، بالمعطيات اللازمة لإعداد التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023.

5. كما توصل من الخازن العام للمملكة، بتاريخ 11 مارس 2025، بالوثائق المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم نفس السنة المذكورة.

6. وبخصوص تقرير افتحاص نجاعة الأداء المعد من طرف المفتشية العامة للمالية، فقد توصل به المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 24 مارس 2024.

7. ويتناول تقرير المجلس، بالإضافة إلى العناصر المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم السنة المالية 2023، بعض الجوانب المتعلقة بنجاعة الأداء، وذلك في إطار مواكبة الإصلاحات التي عرفتها المالية العمومية والتي دخلت حيز التنفيذ تدريجيا ابتداء من فاتح يناير 2016. وكما دأب على ذلك خلال السنوات الأخيرة، يسلط التقرير الضوء على مواضيع ذات أولوية في مجال المالية العمومية. فبعد أن تناولت تقارير المجلس خلال سنوات 2020 و2021 و2022، على التوالي، التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، ثم إشكالية تدبير الدين العمومي، يركز هذا التقرير على الاستثمار العمومي الذي أصبح يستأثر باهتمام كافة الفاعلين العموميين، بالنظر لما يكتسيه من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر لحجم النفقات المخصصة له، ولدوره البنيوي في المسار التنموي برمته.

8. وبالإضافة إلى هذه الجوانب، وعلاقة بمجال التصديق على حسابات الدولة، يشير المجلس إلى أن المجهودات متواصلة بشأن هذا المسار، إن على مستوى الأجهزة المكلفة بمسك المحاسبة العامة، أو على مستوى المجلس الأعلى للحسابات. فقد سبق للمجلس، في عدة مناسبات، التذكير بالمبادرات التي اتخذها منذ سنة 2017، وكذا

الأشغال التي أنجزها بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من أجل التمكن من إنجاز عملية التصديق في ظروف مواتية تستجيب للمعايير المهنية وفي آجال معقولة.

9. ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن اعتماد المحاسبة العامة، بالموازاة مع المحاسبة الميزانياتية الجاري العمل بها، يشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها المؤسسات المكلفة بمسك المحاسبة وبتقديم الحسابات المرتبطة بها، وذلك نظراً لطبيعة العمليات، وتعدد المتدخلين في مسكها. وبالتالي، فإن تسريع مسار التصديق على حسابات الدولة يبقى رهينا بمدى التقدم المسجل في ورش مسك المحاسبة العامة ومدى جودة مخرجاتها وتوفيرها للمعلومات والبيانات الكفيلة بتمكين المجلس الأعلى للحسابات من التصديق عليها، طبقا للمعايير المعتمدة في مجال التدقيق المالي وفي آجال معقولة.

10. كما يجدد المجلس تأكيده على ضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين في هذا الورش من أجل توفير الشروط الضرورية لإنجاحه ووضعه في مسار تقدم تدريجي وتشاركي، بهدف تذليل العقبات التي تعترضه.

11. أما فيما يخص المراحل التي قطعها هذا الورش، فقد عرفت تسجيل تطورا مهما، في إطار الأنشطة التي قام بها المجلس خلال سنة 2024 وإلى غاية أبريل من سنة 2025 من أجل تدقيق حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية.

12. فبعد توصل المجلس الأعلى للحسابات، من طرف الخزينة العامة للمملكة، ببعض الوثائق والمعلومات المكملة للعناصر التي سبق الإدلاء بها بشأن حسابات سنتي 2020 و2021، وذلك إلى غاية شتنبر 2023، تم الشروع، ابتداء من دجنبر 2023، في عملية التصديق على حسابات الدولة، عقب الاجتماع الافتتاحي للمهمة الذي عُقِد مع الخزينة العامة للمملكة، حيث أعطيت الانطلاقة لعملية تدقيق الأرصدة الافتتاحية وحسابي سنتي 2020 و2021، وتم التأكيد على ضرورة مساهمة جميع المتدخلين في إنجاح هذا الورش المهم لإصلاح المالية العمومية ببلادنا.

13. ونتيجة لعمليات التدقيق، أعد المجلس تقريرا بملاحظات أولية تم توجيهها إلى الخزينة العامة للمملكة، بتاريخ 20 نونبر 2024، من أجل الإدلاء بأجوبتها وتعقيباتها في إطار المسطرة التواجهية. وتوصل المجلس بأجوبة الخزينة العامة للمملكة بتاريخ 17 فبراير 2025، حيث أكدت من خلالها أغلب الملاحظات التي خلص إليها المجلس والتي تتعلق في مجملها بمحدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها من أجل تبرير الأرصدة الافتتاحية وبتوفير الوثائق المطلوبة وكذا بعقد مقابلات في آجال معقولة مع الجهات المعنية. كما أثار المجلس، طبقا للتنظيم الذي اعتمده لإنجاز مهمة التدقيق، عدة ملاحظات متعلقة بنظام الرقابة الداخلية وبأنظمة المعلومات وأخرى متعلقة بالدورات المحاسبية.

14. وقد عزت الخزينة العامة، بشكل عام، هذه الوضعية، إلى الإكراهات التي يشكلها الانتقال إلى المحاسبة العامة من أهمها ضعف انخراط مختلف المتدخلين ومحدودية تأهيلهم قصد الإسهام في تفعيلها، وكذا إلى حجم وطبيعة المعلومات التي يطلبها المجلس.

15. وبناء على ذلك، يعتزم المجلس المصادقة، خلال شهر يونيو، على تقرير نهائي للملاحظات بشأن حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، يتضمن أيضا التوصيات الرامية إلى تحسين جودة حسابات الدولة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وخاصة الخزينة العامة للمملكة. كما أن المجلس يعد حاليا رأيا حول حسابات الدولة بناء على نتائج التدقيق. وسيتم التشاور بشأن هذا الرأي مسبقًا مع جميع الأطراف المعنية قبل أن يتم اعتماده من قبل هيآت المجلس وإبلاغه إلى البرلمان ورئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية. وبالموازاة مع ذلك، تم الشروع في عمليات تدقيق الحسابين العامين للدولة، برسم سنتي 2022 و2023، حيث تم التوصل بعناصرهما الأولية، على التوالي في مارس 2024 ومارس 2025.

16. وبالرجوع إلى تقرير المجلس، في شقه المتعلق بتنفيذ قانون المالية، تم الاستناد في إعداده على مشروع قانون التصفية، وكذا الوثائق والمعطيات المدلى بها من لدن رئيس الحكومة، والوزير المكلف بالمالية، والخازن العام للمملكة. في حين تم إعداد الشق المتعلق بورش نجاعة الأداء اعتمادا على مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المنجزة من طرف القطاعات الوزارية المعنية، إلى جانب تقرير افتحاص نجاعة الأداء المعد من قبل المفتشية العامة للمالية. كما تم الاعتماد كذلك على التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية سالف الذكر.

17. وللتذكير، فإن الحكومة حددت لمشروع قانون المالية لسنة 2023، في مذكرته التقديمة، التوجهات الرئيسية التالية:

- **ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية** لضمان مأسسة العدالة الاجتماعية وتعزيز مسؤولية الدولة، وذلك عبر مواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية والمنظومة التربوية وإنعاش التشغيل؛
- **إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار** عبر تعزيز مجهود الاستثمار العمومي، وتشجيع المنتوج الوطني وتعزيز دور الدولة المساهمة وكذا ترشيد تدبير المحفظة العمومية؛
- **تكريس العدالة المجالية** عبر مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة واستكمال وتسريع تنزيل الأوراش الكبرى المتعلقة بإصلاح الإدارة، وذلك من خلال تفعيل قانون ميثاق المرافق العمومية وتسريع رقمنة الإدارة وكذا مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛
- **استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات** من خلال ترشيد النفقات وتعزيز موارد الدولة والتدبير الفعال للدين العمومي.

18. واستنادا إلى الأولويات المذكورة وإلى معطيات الظرفية الوطنية والدولية، والاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية، وبناء على فرضيات إعداد قانون المالية لسنة 2023 التي توقعت محصولا زراعيا من الحبوب يقدر ب 75 مليون قنطار ومتوسط سعر غاز البوتان في 800 دولار للطن، فقد استهدفت الحكومة تحقيق معدل نمو بنسبة 4 % وحصر عجز الميزانية في 4,5 % من الناتج الداخلي الخام.

19. وقد توقعت ميزانية سنة 2023 مبلغاً إجمالياً للموارد قدر في 536.433 مليون درهم، بينما حددت توقعات مجموع النفقات في 600.470 مليون درهم. وتتوزع توقعات قانون المالية لسنة 2023 على النحو التالي:

جدول # 1: توقعات قانون المالية لسنة 2023 (بملايين الدراهم)

مجموع الموارد	**536 433**
موارد الميزانية العامة للدولة	**423 760**
(بما في ذلك المداخيل المتأتية من الاقتراضات)	129 041
موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 299**
موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**110 374**
مجموع النفقات	**600 470**
الميزانية العامة – نفقات التسيير	**271 139**
نفقات الموظفين	155 794
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	64 866
التكاليف المشتركة – التسيير	38 674
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	9 648
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2 156
الميزانية العامة – نفقات الاستثمار	**106 027**
خدمة الدين	**109 219**
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل	78 253
فوائد وعمولات الدين العمومي	30 966
نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 299**
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**111 786**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023

20. وحسب مشروع قانون التصفية، المقدم من طرف الحكومة، أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 عن النتائج التالية:

جدول # 2: نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 (بملايين الدراهم)

مجموع الموارد	**673 307**
موارد الميزانية العامة للدولة	**485 217**
(بما في ذلك المداخيل المتأتية من الاقتراضات)	146 935
موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**181 581**
موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**6 510**
مجموع النفقات	**687 252**
الميزانية العامة – نفقات التسيير	**291 369**
نفقات الموظفين	151 767
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	66 773
التكاليف المشتركة – التسيير	59 230
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	13 599
الميزانية العامة – نفقات الاستثمار	**119 180**
خدمة الدين	**122 379**
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الاجل	88 970
فوائد وعمولات الدين العمومي	33 409
نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 652**
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**151 670**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023

21. وقد عرفت نفقات الدولة برسم سنة 2023، كما تم تقديمها في مشروع قانون التصفية، زيادة على الموارد بمبلغ قدره 13.945 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

- تجاوز النفقات للموارد برسم:
  - الميزانية العامة..... 47.712 مليون درهم
- فائض الموارد على النفقات برسم:
  - مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.....3.857 مليون درهم
  - الحسابات الخصوصية للخزينة.....29.910 مليون درهم

22. وحسب وضعية تحملات وموارد الخزينة عند نهاية دجنبر 2024، فقد أدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 إلى تسجيل عجز في الميزانية قدره 64,2 مليار درهم، أي 4,4 % من الناتج الداخلي الخام، وهو ما شكل، تحسنا طفيفا بالمقارنة مع توقعات قانون المالية (4,5%) وتحسنا ملموسا مقارنة بعجز الميزانية المسجل برسم سنة 2022، الذي بلغ 5,4 % من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل 71,5 مليار درهم. ويرجع التحسن المسجل على مستوى عجز الميزانية في سنة 2023 بالأساس إلى الأداء الجيد للمداخيل، سواء الجبائية او غير الجبائية، وارتفاع مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة.

23. وترتب عن عجز الميزانية المسجل برسم السنة المالية 2023 استمرار تفاقم مديونية الخزينة التي ارتفعت ب 64,9 مليار درهم، حيث بلغت 1.016,7 مليار درهم مقابل 951,8 مليار درهم مع متم سنة 2022. ورغم هذا الارتفاع، فقد سجلت نسبة مديونية الخزينة إلى الناتج الداخلي الخام تحسنًا ملموسًا، حيث انخفضت إلى 69,5% مقابل 71,5% في نهاية سنة 2022.

24. ويتناول هذا التقرير المحاور التالية:

- النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانية سنة 2023؛
- تحليل مكونات الميزانية العامة؛
- التغييرات الطارئة على اعتمادات الميزانية؛
- تحليل الحسابات الخصوصية للخزينة؛
- تحليل ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- تنزيل ورش نجاعة الأداء؛
- تحليل لبعض جوانب الاستثمار العمومي ومكوناته.

I. النتائج الإجمالية لتنفيذ الميزانية

25. نتج عن تنفيذ ميزانية سنة 2023 تحصيل مبلغ إجمالي للمداخيل قدره 673.307 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 125% من المبالغ المتوقعة. وقد سجلت المداخيل المحققة، مقارنة مع المداخيل المسجلة برسم سنة 2022، ارتفاعاً بنسبة 26,6 %. ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من مداخيل الميزانية العامة للدولة بما قدره 111.008 مليون درهم، ومداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بما يعادل 748 مليون درهم ومداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة بما يناهز 29.655 مليون درهم. ويقدم الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2023.

جدول # 3: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2023

مكونات الميزانية (بملايين الدراهم)	الموارد	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية (1)	الحقوق المثبتة الصافية	التحصيل (2)	نسبة الإنجاز (%) (1) / (2)
الميزانية العامة	**مجموع الموارد**	**423.760**	**423.760**	**507.898**	**485.217**	**114**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	مداخيل الاستغلال	2.016	4.083	5.234	5.089	124
	مداخيل الاستثمار	283	1.328	1.421	1.421	106
	مجموع المداخيل	**2.299**	**5.411**	**6.655**	**6.510**	**120**
الحسابات الخصوصية للخزينة	**الموارد**	**110.374**	**110.374**	**181.569**	**181.581**	**164**
المجموع العام للموارد		**536.433**	**539.545**	**696.122**	**673.307**	**125**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2023 –معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

26. في المقابل، سجلت النفقات المنجزة مبلغا إجماليا قدره 687.252 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 81%. وقد عرفت هذه النفقات، مقارنة بتلك المسجلة برسم سنة 2022، ارتفاعاً بنسبته 15,27 %. ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع نفقات الميزانية العامة للدولة ب 70.489 مليون درهم ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ب 86 مليون درهم ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ب 20.496 مليون درهم. ويقدم الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2023.

جدول # 4: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2023

مكونات الميزانية (بملايين الدراهم)	النفقات	تقديرات قانون المالية	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها والمؤشر عليها (2)	نسبة الإنجاز (%) (1) / (2)
الميزانية العامة	**مجموع النفقات**	**486.386**	**547.808**	**532.929**	**97**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	نفقات الاستغلال	2.017	4.083	2.335	57
	نفقات الاستثمار	283	1.328	318	23
	مجموع النفقات	**2.299**	**5.411**	**2.652**	**49**
الحسابات الخصوصية للخزينة	**مجموع النفقات**	**111.786**	**290.971**	**151.670**	**52**
المجموع العام للنفقات		**600.473**	**844.190**	**687.252**	**81**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

1. تراجع عجز الميزانية مقارنة مع سنة 2022

27. اتسم السياق الدولي خلال سنة 2023 بالتحكم النسبي في الضغوطات التضخمية، بفضل تشديد السياسات النقدية، وبالانخفاض الملحوظ في أسعار الطاقة والمواد الغذائية. غير أن هذا التحكم النسبي في معدلات التضخم رافقه استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي[5]، على خلفية ارتفاع كلفة الولوج للتمويل واستمرار التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية وبالوضع في الشرق الأوسط، مع ما رافق ذلك من تبِعات جيو-اقتصادية.

28. وعلى الرغم من هذا السياق ومن التبعات المرتبطة بزلزال الحوز، فقد شهدت دينامية الاقتصاد الوطني تحسناً نسبياً بفضل ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وذلك ارتباطاً بالتحسن الذي سجله المحصول السنوي من الحبوب، والذي انتقل من 34 مليون قنطار سنة 2022 إلى 55 مليون قنطار سنة 2023[6]، وكذا بارتفاع مساهمة الأنشطة الخدماتية.

29. وبالنظر إلى هذا السياق، وحسب وضعية تحملات وموارد الخزينة عند نهاية دجنبر 2024، فقد أدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 إلى تسجيل عجز في الميزانية قدره 64,2 مليار درهم، بنسبة 4,4 % من الناتج الداخلي الخام، أي أدنى بقليل من توقعات قانون المالية (4,5%)، حيث سجل بذلك تحسنا ملموسا بالمقارنة مع عجز الميزانية برسم سنة 2022، الذي بلغ 71,5 مليار درهم، أي ما يعادل 5,4 % من الناتج الداخلي الخام. ويرجع هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع المداخيل، سواء الجبائية وغير الجبائية، وإلى فائض الحسابات

[5] حيث انتقلت نسبة النمو من 3,3 % في سنة 2022 إلى 3,2 % في سنة 2023 (التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لمشروع قانون المالية 2025).
[6] مقابل توقعات لقانون المالية في حدود 75 مليون قنطار.

الخصوصية للخزينة الناتج عن ارتفاع مداخيلها، بالإضافة إلى استمرار اللجوء إلى "التمويلات المبتكرة" بمبلغ 25,4 مليار درهم برسم سنة 2023.

- **ارتفاع المداخيل الجبائية وغير الجبائية**

30. بلغت الموارد العادية خلال سنة 2023 ما مجموعه 338.282 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا فاقت نسبته 10% مقارنة مع سنة 2022. ويعزى هذا الارتفاع، إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من الموارد الجبائية وغير الجبائية[7]، بنسب بلغت على التوالي 5% و41%.

31. وقد ساهمت الموارد الجبائية في مداخيل خزينة الدولة، خلال سنة 2023، بما مجموعه 274.862,3 مليون درهم (زائد 13.355 مليون درهم مقارنة بسنة 2022)، أما المداخيل غير الجبائية [8]، دون احتساب المداخيل المسجلة برسم التسديدات[9] من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد ساهمت بما قدره 26.469,35 مليون درهم (زائد 6.162,14 مليون درهم مقارنة بسنة 2022).

32. وإجمالا، فإن الارتفاع الذي عرفته الموارد الجبائية خلال سنة 2023[10]، يعزى، من جهة، لبعض التدابير التي تم اتخاذها على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الداخلية على الاستهلاك، كتطبيق خصمٍ من المصدر على الأجور المدفوعة للأغيار، ومراجعة نظام فرض الضرائب على الإيرادات العقارية، والنظام الضريبي الجديد على العقود الخاصة بتأمين التقاعد. ومن جهة أخرى، للزيادة التي عرفتها مداخيل الضريبة على القيمة المضافة كنتيجة لنمو الاستهلاك المحلي والتحسن النسبي للنشاط الاقتصادي وكذا زيادة مداخيل رسوم التسجيل المتعلقة بعمليات التمويلات المبتكرة.

33. أما الارتفاع الذي عرفته الموارد غير الجبائية مقارنة مع سنة 2022، فيرجع بالأساس إلى تسجيل مداخيل ناتجة عن تفويت حصة الدولة من فندق المامونية[11] خلال سنة 2023، بمبلغ 1.607,1 مليون درهم، وكذا للارتفاع الذي سجلته المداخيل المختلفة وكذا الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية.

- **ارتفاع فائض الحسابات الخصوصية للخزينة**

34. بالإضافة إلى الارتفاع الذي سجلته المداخيل الجبائية وغير الجبائية، فقد حققت الحسابات الخصوصية للخزينة فائضا فاق 29,9 مليار درهم برسم سنة 2023، مقابل فائضٍ ناهز 20,7 مليار درهم سنة 2022، أي بارتفاع بحوالي 9,2 مليار درهم. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المسجل على مستوى مداخيل هذه الحسابات الخصوصية

---

[7] باحتساب المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

[8] تتكون المداخيل غير الجبائية من عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخوصصة ومداخيل أخرى.

[9] المقدرة في مبلغ 36.950,10 مليون درهم.

[10] بالإضافة إلى لارتفاع الذي شهده الناتج الداخلي الخام الإسمي.

[11] لفائدة المكتب الشريف للفوسفاط OCP SA.

للخزينة والذي بلغ 29,6 مليار درهم، حيث انتقلت المداخيل المسجلة من 151,9 مليار درهم سنة 2022 إلى 181,5 مليار درهم برسم سنة 2023، في حين ارتفعت النفقات المسجلة من 131,1 مليار درهم إلى 151,6 مليار درهم.

35. ويشكل الفائض الذي تم تسجيله على مستوى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية سنة 2023"، والذي تم إحداثه بمقتضى مرسوم على إثر زلزال الحوز، الجزء الأهم من الفائض المسجل، حيث سجل مداخيل مهمة، لم يتم صرفها إلا جزئياً، إذ بلغ الفائض المسجل بهذا الصندوق ما يناهز 17,3 مليار درهم عند متم سنة 2023.

36. وقد ساهم التطور المسجل على مستوى المداخيل وفائِض الحسابات الخصوصية للخزينة في تغطية عجز الخزينة جزئيا، كما مكن من مواجهة الارتفاع الملحوظ الذي سجلته النفقات، لاسيما تلك المرتبطة بالاعتمادات الإضافية التي رصدتها الدولة لمواجهة تأثير ارتفاع الأسعار[12] على القدرة الش

37. رائية للأسر، وعلى أنشطة بعض المقاولات العمومية[13]، وتلك التي استهدفت دعم المجهود الاستثماري للدولة، لا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي[14]، وبخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة[15] للفترة 2023-2026.

2. استمرار ارتفاع دين الخزينة مقابل تراجع نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الخام

38. بعد الانكماش الذي شهده الاقتصاد الدولي ومعه الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022، جاءت توقعات قانون المالية متفائلة بشأن استعادة النشاط الاقتصادي لديناميته (بنسبة نمو متوقعة في حدود 4 %)، وكذا بشأن انخفاض الضغوط التضخمية (بمعدل 2 %) وتحسن المحاصيل الزراعية (75 مليون قنطار من الحبوب). وعلى الرغم من وضعية الاقتصاد الدولي، المتأثرة بالتوترات الجيوسياسية، ومن الاستمرار النسبي لشح التساقطات المطرية، وكذا ارتفاع معدل التضخم الذي فاق التوقعات[16]، فقد عادت نسبة نمو الاقتصاد الوطني، وإن كانت دون التوقعات، إلى متوسطها الاعتيادي حيث بلغت 3,4%[17]. هذه الدينامية ساهمت في ارتفاع المداخيل وفي توفير هوامش ميزانياتية وبالتالي في حصر العجز في المستوى الذي توقعه قانون المالية وتراجعه بنقطة مئوية[18]، مقارنة مع سنة 2022 (4,4% مقابل 5,4 %)، لينتقل بذلك من 71,5 مليار درهم

---

[12] لا سيما من خلال المرسوم الذي الصادر 17 ماي 2023 والذي تم من خلاله رصد اعتمادات إضافية لمواجهة ارتفاع تكاليف المقاصة، بمبلغ ناهز 3,43 مليار درهم.

[13] خاصة المكتب الوطني للكهرباء والماء الذي استفاد من اعتمادات إضافية ناهزت 4 مليار درهم.

[14] الذي رصدت له اعتمادات إضافية بلغت 1,5 مليار درهم.

[15] باعتمادات إضافية فاقت المليار درهم.

[16] 6,1 % مقابل توقعات ناهزت 2 %.

[17] النتائج المؤقتة للحسابات الوطنية برسم *سنة 2023* (المندوبية السامية للتخطيط)

[18] 100 نقطة أساس.

في سنة 2022 إلى 64,2 مليار درهم في سنة 2023، فيما انخفضت الحاجة إلى التمويل من 73,5 مليار درهم في متم سنة 2022 إلى 72,1 مليار درهم مع نهاية سنة 2023.

39. بناء على ما سبق، وفيما يتعلق بدين الخزينة، فقد بلغ إجمالي الديون في نهاية سنة 2023 ما قدره 1016,6 مليار درهم، بزيادة بلغت 64,9 مليار درهم (أو زائد 6,8 %)، مقابل زيادة بلغت 66,4 مليار درهم (أو زائد 7,5 %) عند متم سنة 2022[19]. وبالتالي فإن نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام تراجعت بأزيد من نقطتين، حيث انتقلت من 71,5 % عند متم سنة 2022 إلى 69,5 % في نهاية سنة 2023.

40. وفيما يخص توزيع الدين حسب مصدره، فلا يزال الدين الداخلي مهيمنا، حيث بلغت حصته، في متم سنة 2023، 75 % من مجموع الدين مقابل 25 % بالنسبة للدين الخارجي، وهو ما يتماشى مع أهداف المحفظة المعيارية التي تعتمدها الوزارة المكلفة بالمالية بشأن توزيع حجم الدين في نطاق يتراوح ما بين 70 % إلى 80 % بالنسبة للدين الداخلي و20 % إلى 30 % بالنسبة للدين الخارجي.

41. وبذلك، فقد بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة ما مجموعه 763,04 مليار درهم في نهاية سنة 2023، أي بزيادة قدرها 40,1 مليار درهم (أو زائد 5,6 %) مقارنة بسنة 2022 التي سجلت دينا داخليا قدره 722,9 مليار درهم. في مقابل ذلك، بلغ الدين الخارجي للخزينة ما مجموعه 253,6 مليار درهم في نهاية سنة 2023، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت قيمته 24,7 مليار درهم (أو زائد 10,8 %) مقارنة بسنة 2022.

42. ويبين الرسم البياني أسفله تطور توزيع دين الخزينة بين داخلي وخارجي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2023. ويتبين من خلال هذا الرسم الاستقرار المسجل على مستوى توزيع دين الخزينة.

[19] بلغ دين الخزينة 951.775 مليون درهم مع متم سنة 2022 مقابل 885.306 مليون درهم عند نهاية سنة 2021، أي بزيادة قدرها 66.469 مليون درهم.

رسم بياني # 1: تطور مكونات دين الخزينة (الداخلي والخارجي) بين سنتي 2009 و2023

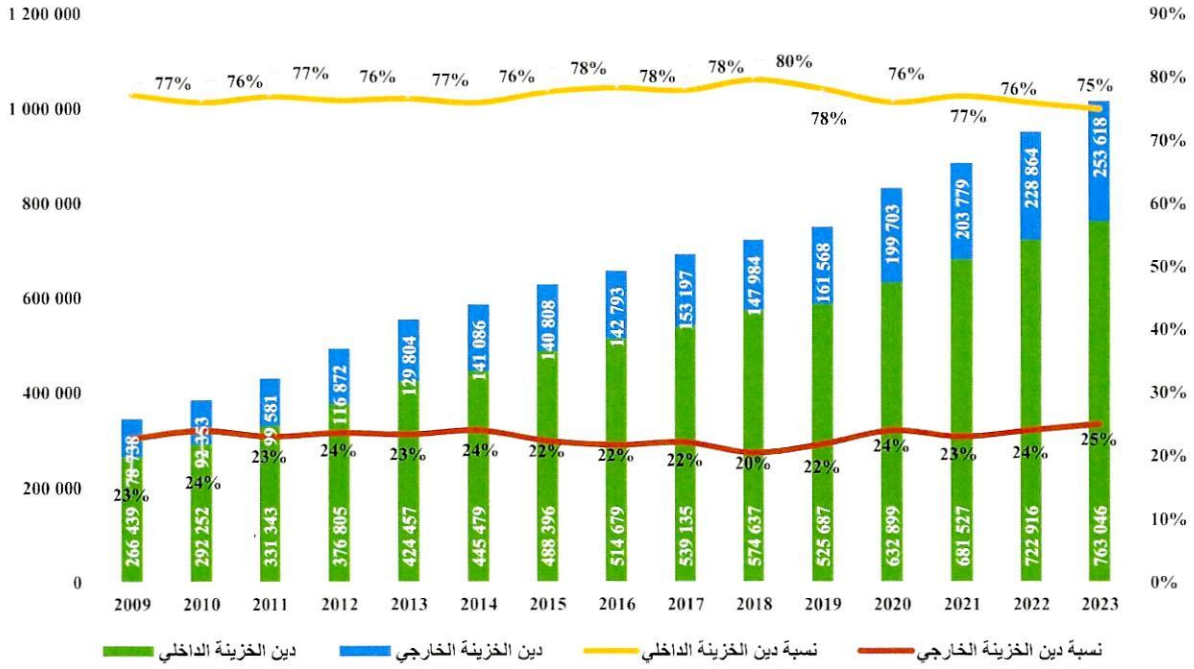

المصدر: معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الاقتصاد والمالية.

43. وقد بلغ متوسط التكلفة المرجح للدين 3,3% في نهاية سنة 2023، مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا مقارنة مع متوسط سنة 2022 البالغ 3,2%. إلا أن الاستقرار الإجمالي لهذه التكلفة يخفي تباينا على مستوى الدين الداخلي والخارجي، بحيث سجل متوسط التكلفة المرجح للدين الداخلي انخفاضاً من 3,4% في نهاية سنة 2022 إلى 3,2% مع متم سنة 2023، ارتباطاً بالتحسن المستمر في شروط تمويل الخزينة في السوق الداخلية خلال السنوات الأخيرة. في حين، سجلت ذات التكلفة، بالنسبة للدين الخارجي، ارتفاعا ملحوظا سنة 2023، حيث بلغت 3,6% مقابل 2,4% خلال سنة 2022، أي بزيادة قدرها 120 نقطة أساس. ويعزى هذا التطور أساساً إلى زيادة مستويات أسعار الفائدة المتغيرة في السوق المالية الدولية.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) نظرا إلى أن حصة الدين الخارجي ذي سعر الفائدة المتغيرة لم تتجاوز نسبة 30% من محفظة دين الخزينة سنة 2023، فقد انحصر ارتفاع تكلفة الدين الخارجي للخزينة في 120 نقطة أساس مقارنة مع سنة 2022، وذلك بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة بين البنوك الأوروبية لمدة ستة أشهر (Euribor) بـــ 291 نقطة أساس وأسعار الفائدة بالدولار الأمريكي المستندة إلى (SOFR) بـــ 384. وعليه، فإن المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة تبقى محدودة إذ تتميز بنية دين الخزينة حسب نوع سعر الفائدة بهيمنة الدين ذي سعر الفائدة الثابت بحصة تقارب 89% متم سنة 2023.

44. مع متم سنة 2023، بلغ متوسط أجل استحقاق دين الخزينة حوالي 7 سنوات و3 أشهر، مسجلًا بذلك تحسنًا ملحوظًا مقارنة بسنة 2022، التي استقر فيها هذا الأجل عند 6 سنوات و8 أشهر. ورغم هذا التطور الإيجابي، لا يزال هذا الأجل يقل بشكل طفيف عن متوسط الآجال المسجلة لدى فئة البلدان الناشئة وذات الدخل المتوسط

التي ينتمي إليها المغرب[20]، التي بلغ متوسطها 7 سنوات و5 أشهر، وفقًا لتقرير الراصد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن الأجل المسجل برسم سنة 2023 يظل ضمن النطاق المستهدف للمحفظة المعيارية لدين الخزينة، المحدد بين 6,5 و7,5.

45. ويبين الرسم البياني التالي تطور حجم دين الخزينة ونسبته إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023.ويتبين من خلال هذا الرسم التراجع المسجل على مستوى نسبة الدين بالمقارنة مع سنة 2022.

رسم بياني # 2 : تطور حجم مديونية الخزينة

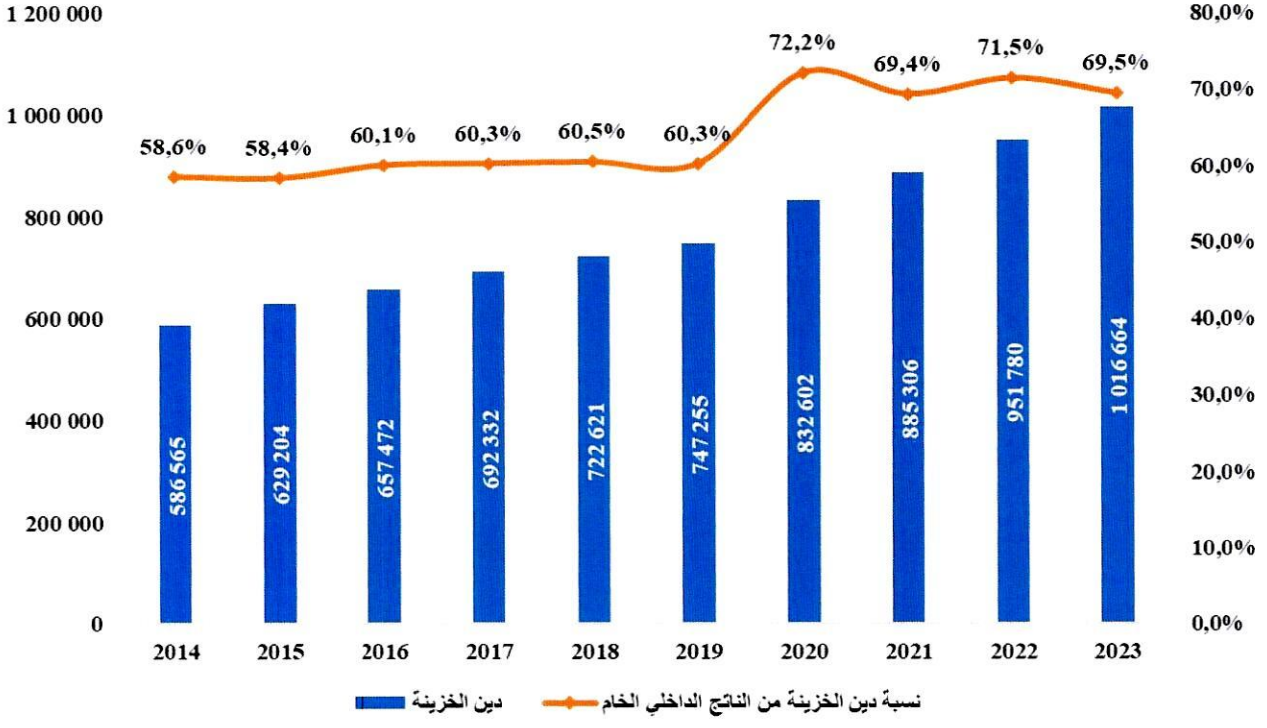

المصدر: مديرية الخزينة والمالية الخارجية - وزارة الاقتصاد والمالية.

[20] حسب التصنيفات الدولية المعتمدة.

II. تحليل مكونات الميزانية العامة

أبرز النتائج المتعلقة بتحليل مكونات الميزانية العامة

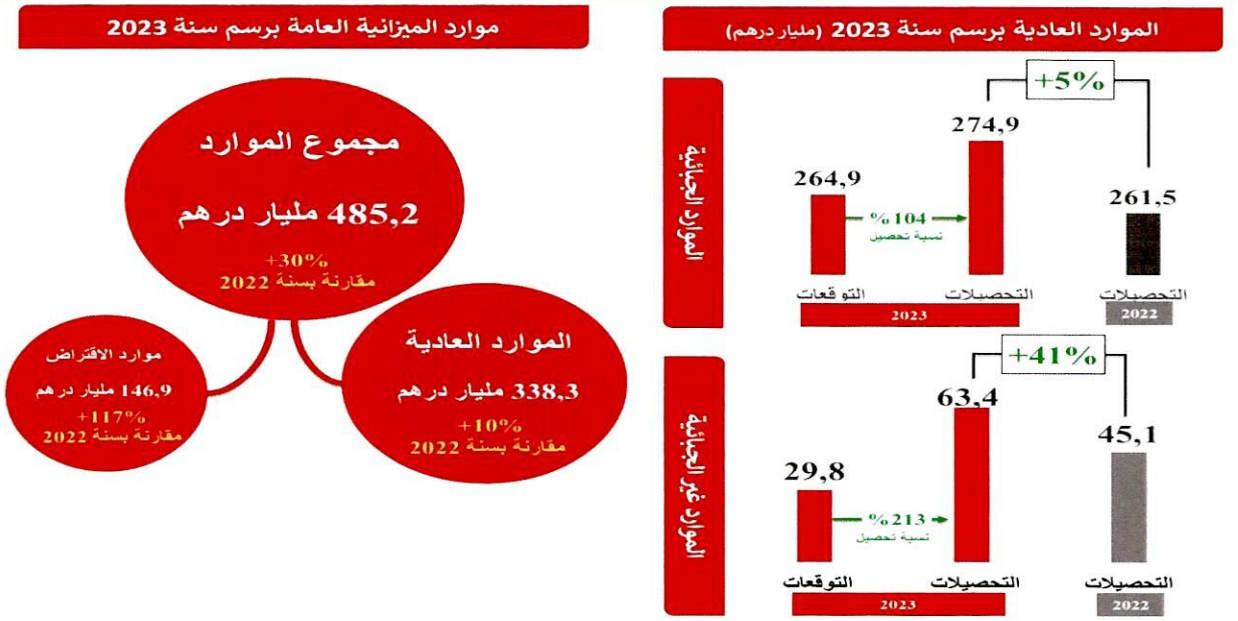

النفقات الجبائية

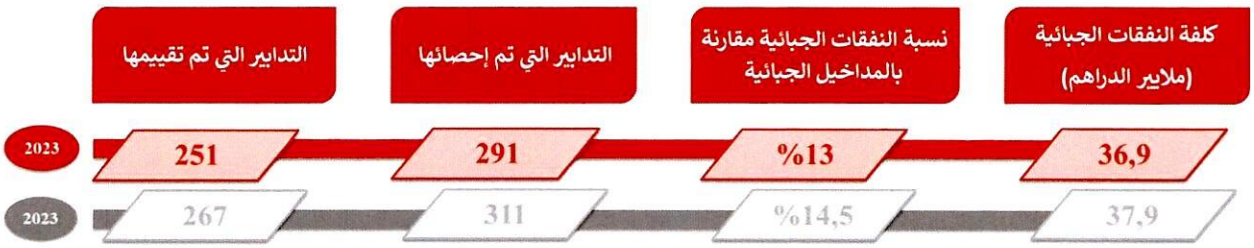

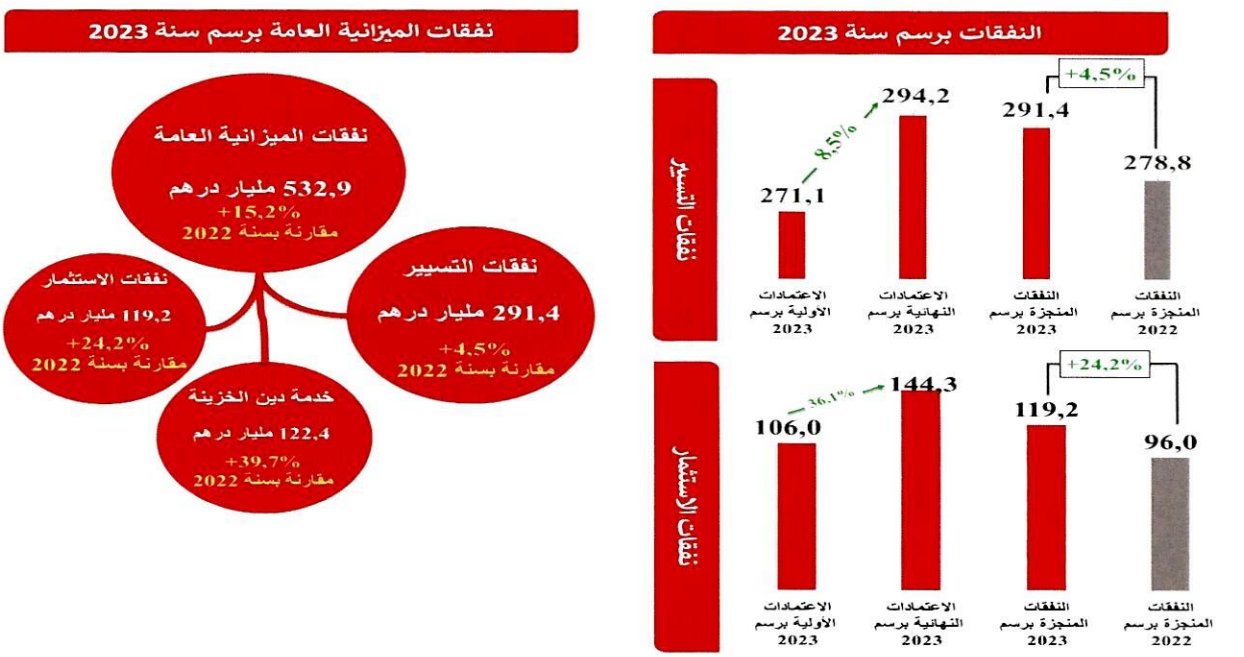

1. الموارد

46. بلغت موارد الميزانية العامة المحصلة خلال سنة 2023 ما مجموعه 485.216,9 مليون درهم، بنسبة تحصيل ناهزت 114 % مقارنة بتقديرات قانون المالية، وبارتفاع نسبته 30% مقارنة بالموارد المحصلة في متم سنة 2022. ويرجع هذا التطور أساسا، إلى ارتفاع موارد الاقتراض بنسبة 117%. ويبين الجدول أسفله توزيع الموارد برسم سنتي 2022 و2023 حسب طبيعتها:

جدول # 5 : الموارد برسم سنتي 2022 و2023

الموارد (بملايين الدراهم)	إنجازات 2022	توقعات قانون المالية 2023	إنجازات 2023	نسبة التطور مقارنة مع سنة 2022 (%)
الموارد العادية	306.577,15	294.719,51	338.281,79	10
موارد الاقتراض	67.632,45	129.041,30	146.935,12	117
المجموع	**374.209,60**	**423.760,81**	**485.216,91**	**30**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

47. وقد بلغت الموارد العادية ما مجموعه 338.281,8 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 10% مقارنة مع سنة 2022، ونسبة تحصيل إيجابية مقارنة مع توقعات قانون المالية بلغت 115%. ويعزى هذا الارتفاع، مقارنة بسنة 2022، إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من الموارد الجبائية وغير الجبائية[21]، بنسب بلغت على التوالي 5% و41%. ويبين الجدول التالي نسب الإنجاز وتطور الموارد العادية خلال سنتي 2022 و2023:

جدول # 6 : توزيع الموارد العادية المحصلة خلال سنتي 2022 و2023

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	تحصيلات 2022	توقعات قانون المالية 2023	تحصيلات 2023	نسبة الإنجاز/ توقعات قانون المالية 2023 (%)	نسبة التطور بين 2022 و2023 (%)
الموارد الجبائية	261.507,27	264.899,24	274.862,34	104	5
الموارد غير الجبائية	45.069,88	29.820,26	63.419,45	213	41
المجموع	**306.577,15**	**294.719,51**	**338.281,79**	**115**	**10**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

1.1 ارتفاع ملحوظ في المداخيل الجبائية

48. سجلت الموارد الجبائية[22] خلال سنة 2023 نسبة إنجاز بلغت 103,8%، مساهمة بذلك في مداخيل خزينة الدولة بما مجموعه 274.862,34 مليون درهم، وهو ما يمثل 81 % من مجموع الموارد العادية. وتشكل

[21] باحتساب المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.
[22] تتكون هذه الموارد من التحصيلات المتأتية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر.

الضرائب المباشرة وغير المباشرة 87 % من مجموع الموارد الجبائية، تليها رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 7,3 % ثم الرسوم الجمركية بنسبة 5,6 %.

49. ويبين الجدول أسفله حصة كل نوع من هذه الموارد ونسبتها إلى مجموع الموارد الجبائية.

جدول # 7 : توزيع الموارد الجبائية برسم سنة 2023

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية 2023	تحصيلات 2023	نسبة الإنجاز (%)	النسبة من مجموع العائدات الجبائية (%)
الضرائب غير المباشرة	120.620,92	122.186,61	101,3	44,5
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	113.295,83	117.112,91	103,4	42,6
رسوم التسجيل والتمبر / الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات	16.132,65	20.140,59	124,8	7,3
الرسوم الجمركية	14.849,85	15.422,22	103,9	5.6
المجموع	**264.899,24**	**274.862,34**	**103,8**	**100,0**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

- **أداء جبائي يفوق التقديرات على مستوى جل أصناف الموارد الجبائية**

50. فاق تحصيل الموارد الجبائية توقعات قانون المالية لسنة 2023 بنسب بلغت 25 % بالنسبة لرسوم التسجيل والتمبر و4 % بالنسبة للرسوم الجمركية، و3 % بالنسبة للضرائب المباشرة، و1 % بالنسبة للضرائب غير المباشرة. فيما عرفت هذه النسب انخفاضا مقارنة بتلك التي تم تسجيلها خلال سنة 2022 بالنسبة لجل أصناف الموارد الجبائية باستثناء رسوم التسجيل والتمبر بما في ذلك الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات (ض.خ.س.م)، كما هو موضح في الجدول أسفله:

جدول # 8 : نسب تحصيل الموارد الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2022 و2023

نوع الموارد	نسبة الإنجاز خلال سنة 2022 (%)	نسبة الإنجاز خلال سنة 2023 (%)
رسوم التسجيل والتمبر/ الضريبة الخصوصية السنوية للمركبات	120,2	124,8
الرسوم الجمركية	115,4	103,9
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	114,3	103,4
الضرائب غير المباشرة	111,0	101,3
المجموع	**113,2**	**103,8**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

51. وبخصوص الضرائب المباشرة، فقد تم تحصيل مبالغ فاقت توقعات قانون المالية بما يناهز 3.817,09 مليون درهم. ويرجع ذلك بالأساس إلى الفارق الإيجابي المسجل على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل اللتين سجلتا، على التوالي، زيادة بمبلغ 1.759,64 مليون درهم و2.945,61 مليون درهم. فيما

عرف تحصيل باقي الضرائب المباشرة تراجعا مقارنة بالتوقعات وخاصة بالنسبة للغرامات والزيادات الضريبية (ناقص 896,38 مليون درهم) والضريبة المهنية (ناقص 35,05 مليون درهم) .

52. كما شهدت مداخيل الضرائب غير المباشرة، بدورها، تحصيلا فاق التوقعات بلغ 1.565,69 مليون درهم، تم تسجيلها بالأساس على مستوى الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بمبلغ 1.710,44 مليون درهم، فيما عرفت الرسوم الداخلية على الاستهلاك زيادة قدرها 1.017,21 مليون درهم. كما استمرت الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر/ض.خ.س.م في نفس المنحى التصاعدي، حيث سجلتا ارتفاعا بلغ على التوالي 572,37 مليون درهم و4.007,95 مليون درهم. ويعرض الجدول أسفله مقارنة بين الموارد الجبائية المحصلة والموارد الجبائية المتوقعة:

جدول # 9: مقارنة تحصيل الموارد الجبائية بتوقعاتها

الموارد (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية	انجازات 2023	الفرق	نسبة الانجاز
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**113.295,83**	**117.112,91**	**3.817,09**	**%103.4**
الضريبة على الدخل	48.068,72	51.014,33	2.945,61	%106.1
الضريبة على الشركات	61.544,79	63.304,43	1.759,64	%102.9
الغرامات والزيادات الضريبية	3.510,91	2.614,53	-896,38	%74.5
الضريبة على السكن (1)	13,72	11,39	-2,33	%83.0
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	29,61	75,20	45,59	%254.0
الضريبة المهنية (1)	128,08	93,03	-35,05	%72.6
الضرائب غير المباشرة	**120.620,92**	**122.186,61**	**1.565,69**	**%101.3**
الضريبة على القيمة المضافة	**87.752,70**	**87.929,08**	**176,39**	**%100.2**
للاستيراد	54.238,44	52.704,39	-1.534,05	%97.2
في الداخل	33.514,25	35.224,69	1.710,44	%105.1
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	**32.068,22**	**33.085,44**	**1.017,21**	**%103.2**
منتوجات الطاقة	16.857,16	16.271,32	-585,84	%96.5
التبغ	12.500,02	13.865,09	1.365,07	%110.9
أخرى	2.711,04	2.949,03	237,99	%108.8
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (2)	**800,00**	**1.172,09**	**372,09**	**%146.5**
الرسوم الجمركية	**14.849,85**	**15.422,22**	**572,37**	**%103.9**
الرسوم على الاستيراد	14.849,65	15.421,64	571,99	%103.9
رسوم التسجيل والتمبر / ض.خ.س.م	**16.132,65**	**20.140,59**	**4.007,95**	**%124.8**

[1] يتعلق الأمر بالجزء المقتطع من هذه الضريبة لفائدة الدولة
[2] تم إدراج مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة بالميزانية العامة خلال السنة المالية 2022

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

53. ويبين الرسم البياني أسفله توزيع أهم الموارد الجبائية وحصة كل نوع منها:

رسم بياني # 3 : توزيع الموارد الجبائية

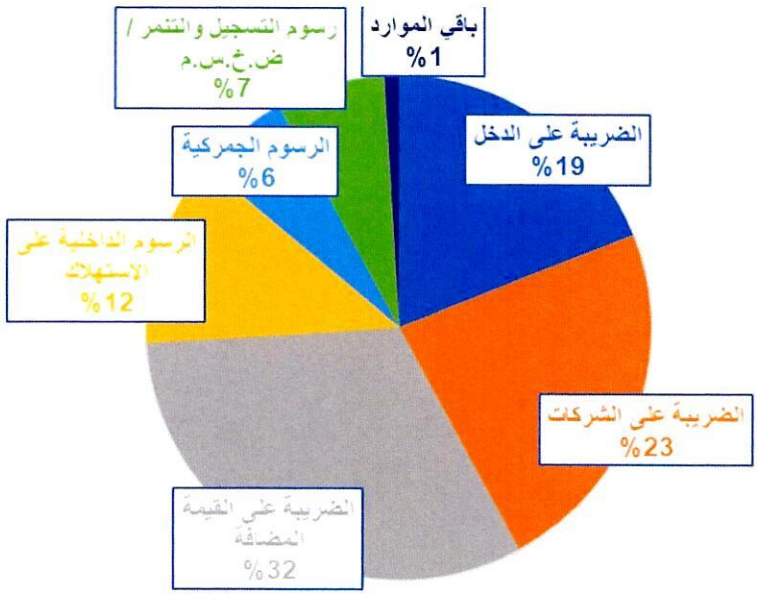

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

- **استمرار ارتفاع المداخيل الجبائية**

54. على غرار السنوات الماضية، استمرت المداخيل الجبائية المحصلة سنة 2023 في تطورها الملحوظ، حيث سجلت ارتفاعا فاق 51 مليار درهم خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2021-2023)، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول # 10: تطور الموارد الجبائية خلال الخمس سنوات الأخيرة

بملايير الدراهم	2019	2020	2021	2022	2023
الموارد الجبائية	220,5	201,5	223,7	261,5	274,9
نسبة التطور (%)	**0,0**	**- 8,6**	**11**	**16,9**	**5,1**

المصدر: قوانين التصفية للسنوات الأخيرة ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

55. وقد سجلت الموارد المتأتية من الضرائب المباشرة خلال سنة 2023 ارتفاعًا ناهز 5.261 مليون درهم مقارنة بسنة 2022، أي بنسبة بلغت زائد 4,7%. ويعزى هذا الارتفاع أساسًا إلى الأداء الجيد للضريبة على الدخل (زائد 2.762,28 مليون درهم) والضريبة على الشركات (زائد 1.949,82 مليون درهم) وبنسبة أقل إلى الغرامات والزيادات الضريبية (زائد 521,92 مليون درهم) .

56. وبدورها، عرفت مداخيل الضرائب غير المباشرة، خلال سنة 2023، فارقا إيجابيا مهما قدره 4.359,09 مليون درهم مقارنة مع سنة 2022. ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة التي عرفتها عائدات الضريبة

على القيمة المضافة في الداخل بما قدره 4.074,94 مليون درهم، أي بنسبة تطور بلغت 13.1%، وكذا الرسوم المفروضة على التبغ بمداخيل إضافية قدرها 1.076,72 مليون درهم والإيرادات المتعلقة بالرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (زائد 451,03 مليون درهم). فيما سجلت بالمقابل عائدات الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد انخفاضا قدره 1.775,55 مليون درهم خاصة بالنسبة للعائدات المرتبطة بالمنتوجات الطاقية نتيجة انخفاض نسبي لأسعار هذه المواد (البوتان، الفحم، الديزل والفيول).

57. واتجهت مداخيل رسوم التسجيل والتمبر والرسوم الجمركية في نفس المنحى التصاعدي بزيادات بلغت على التوالي 1.971,16 مليون درهم و1.763,81 مليون درهم. ويرجع الارتفاع بالنسبة للرسوم الجمركية إلى الزيادة التي سجلتها حقوق الاستيراد التي تهم قطاعي الأغنام[23] والسكر.

58. وإجمالا، فإن الارتفاع الذي عرفته الموارد الجبائية خلال سنة 2023، يعزى إلى التدابير التي تم اتخاذها على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والرسوم الداخلية على الاستهلاك، كتطبيق خصم من المصدر على الأجور المدفوعة للأغيار، ومراجعة نظام فرض الضرائب على الإيرادات العقارية، وتطبيق النظام الضريبي الجديد على عقود التأمينات التقاعدية وكذا مراجعة الرسوم الداخلية على الاستهلاك المطبقة على السجائر. كما يعزى كذلك إلى تحسن النشاط الاقتصادي وزيادة الاستهلاك المحلي والذي يفسر المستوى العالي الذي سجلته مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بالداخل بالإضافة إلى الزيادة التي عرفتها رسوم التسجيل المتعلقة بعمليات التمويل المبتكرة.

59. كما ساهم الأداء الجيد لكل من الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة وعمليات المراقبة الضريبية في تعبئة مداخيل إضافية مهمة.

60. ويبين الجدول أسفله التطور الذي عرفته مختلف أنواع الموارد الجبائية بين سنتي 2022 و2023.

جدول # 11: تطور الموارد الجبائية بين سنتي 2022 و2023

الموارد (بملايين الدراهم)	إنجازات 2022	إنجازات 2023	الفرق	نسبة التطور
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**111.851,91**	**117.112,91**	**5.261,00**	**%4,7**
الضريبة على الدخل	48.252,05	51.014,33	2.762,28	%5,7
الضريبة على الشركات	61.354,61	63.304,43	1.949,82	%3,2
الغرامات والزيادات الضريبية	2.092,62	2.614,53	521,92	%24,9
الضريبة على السكن (1)	11,37	11,39	0,02	%0,2
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	52,84	75,20	22,35	%42,3
الضريبة المهنية	88,42	93,03	4,61	%5,2
الضرائب غير المباشرة	**117.827,52**	**122.186,61**	**4.359,09**	**%3,7**
الضريبة على القيمة المضافة	**85.629,69**	**87.929,08**	**2.299,39**	**%2,7**
للاستيراد	54.479,94	52.704,39	-1.775,55	%-3,3
في الداخل	31.149,75	35.224,69	4.074,94	%13,1

[23] علاقة بالقرارات التي اتخذتها الدولة فيما يتعلق باستيراد الأغنام.

الموارد (بملايين الدراهم)	إنجازات 2022	إنجازات 2023	الفرق	نسبة التطور
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	**31.476,76**	**33.085,44**	**1.608,67**	**%5,1**
منتوجات الطاقة	15.968,87	16.271,32	302,45	%1,9
التبغ	12.788,37	13.865,09	1.076,72	%8,4
أخرى	2.719,53	2.949,03	229,5	%8,4
الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (2)	**721,06**	**1.172,09**	**451,03**	**%62,6**
الرسوم الجمركية	**13.658,41**	**15.422,22**	**1.763,81**	**%12,9**
الرسوم على الاستيراد	13.658,38	15.421,64	1.763,26	%12,9
رسوم التسجيل والتنمر / ض.خ.س.م	**18.169,43**	**20.140,59**	**1.971,16**	**%10,8**

[1] يتعلق الأمر بالجزء المقتطع من هذه الضريبة لفائدة الدولة
[2] تم إدراج مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة بالميزانية العامة خلال السنة المالية 2022

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 وقانون التصفية لسنة 2022 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.1 ارتفاع المداخيل غير الجبائية مقارنة بسنة 2022

61. بلغت المداخيل غير الجبائية [24] المحصلة برسم سنة 2023، دون احتساب المداخيل المسجلة برسم التحويلات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (المقدرة في مبلغ 36.950,10 مليون درهم[25])، ما قدره 26.469,35 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 30,8% مقارنة بسنة 2022 (زائد 6.162,14 مليون درهم).

62. وبإضافة التحويلات المذكورة أعلاه، يصبح المبلغ الإجمالي لهذه المداخيل في سنة 2023 ما مجموعه 63.419,45 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة 18,7% من مجموع الموارد العادية مقابل 14,7% خلال سنة 2022.

- **تحقيق المداخيل غير الجبائية لمستوى أقل من التقديرات**

63. باستثناء التحويلات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد سجل تحصيل المداخيل غير الجبائية في سنة 2023 نسبة بلغت 89% (26.469,35) مليون درهم، مقارنة بتوقعات قانون المالية (29.820,26 مليون درهم).

64. ويبين الجدول أسفله مقارنة توقعات الموارد غير الجبائية بالتحصيل حسب الفئات:

جدول # 12 : مقارنة توقعات الموارد غير الجبائية بالإنجاز برسم سنة 2023

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	تقديرات المداخيل	الإنجاز	الفارق	نسبة الانجاز
حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية	19.463,94	13.987,41	-5.476,53	%71.9
عائدات أملاك الدولة	354,50	468,25	113,75	%132.1
موارد الهبات والوصايا	1.500,00	1.983,49	483,49	%132.2

[24] تتكون المداخيل غير الجبائية من عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخوصصة ومداخيل أخرى.
[25] مسجلة ارتفاعا مهما بلغ 12.120 مليون درهم.

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	تقديرات المداخيل	الإنجاز	الفارق	نسبة الانجاز
الموارد الآتية من تفويت مساهمات الدولة	5.000,00	1.607,10	-3.392,90	%32.1
موارد مختلفة[26]	3.501,82	8.423,10	4.921,20	%240.5
المجموع	**29.820,26**	**26.469,35**	**-3.350,99**	**%89**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

65. ويعزى الفارق السلبي المسجل على مستوى هذه الموارد، من جهة، إلى ذلك المسجل بالنسبة للموارد المتأتية من تفويت مساهمات الدولة مقارنة بما تمت برمجته والمقدر في 5.000 مليون درهم، (ناقص 3.392,90 مليون درهم). ومن جهة أخرى إلى الفارق السلبي المسجل على مستوى حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية والبالغ 5.476,53 مليون درهم، والذي يرجع بالأساس إلى انخفاض التحصيلات على مستوى الأرباح المتأتية من الشركات ذات المساهمة العمومية (ناقص 3.111,92 مليون درهم)، وكذا أتاوى احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى (ناقص 2.936,50 مليون درهم).

66. ويبين الجدول التالي مقارنة توقعات المداخيل المتأتية من الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية بالتحصيلات برسم سنة 2023:

جدول # 13 : مقارنة توقعات عائدات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية بالتحصيلات

نوع الموارد (بملايين الدراهم)	تقديرات المداخيل 2023	التحصيل 2023	الفارق
الأرباح المتأتية من الشركات ذات المساهمة العمومية	11.412,00	8.300,08	-3.111,92
عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العامة	3.777,94	4.268,06	490,12
أتاوى احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى (1)	3.230,00	293,50	-2.936,50
الموارد المتأتية من المؤسسات المالية	1.044,00	1.125,77	81,77
(1) تشمل الموارد الأخرى الموارد المتعلقة بتفويت الأصول			

المصدر: التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

- **تطور في الموارد المتأتية من بعض المساهمين الرئيسيين وتركيزها على عدد محدود من المؤسسات**

67. عرفت الموارد المتأتية من مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة، برسم سنة 2023، ارتفاعا بلغ 842,47 مليون درهم مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2022 والتي بلغت 13.144,93 مليون

[26] لم يتم الأخذ بعين الاعتبار في مجموع الموارد المتنوعة التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وتلك من ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

درهم. وقد تم استخلاص هذه العائدات أساسا من المجمع الشريف للفوسفاط (7,4 مليار درهم)، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4 مليار درهم)، وبنك المغرب (0,9 مليار درهم)، والتي شكلت مساهمتها نسبة 88,5 %. وهو ما يجعل تطور هذا النوع من الموارد مرتبطاً بأداء المؤسسات سالفة الذكر.

68. ورغم هذا التحسن، فإن عائدات بعض المؤسسات والمقاولات العمومية عرفت انخفاضا مقارنة بسنة 2022، ويتعلق الأمر ببريد المغرب (ناقص 80 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (ناقص 23,5 مليون درهم). ويبين الجدول أسفله الموارد المحصلة من المساهمين الرئيسيين في عائدات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنتي 2022 و2023:

جدول # 14 : الموارد المتأتية من المساهمين الرئيسيين في سنتي 2022 و2023

المؤسسات (بملايين الدراهم)	الموارد المحصلة 2022	توقعات قانون المالية 2023	الموارد المحصلة 2023	نسبة الانجاز / التوقعات (%)
الأرباح الآتية من شركة المجمع الشريف للفوسفاط	6.530,6	10.160	7.440,9	73
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	4.000	3.500	4.000	114
الموارد الآتية من بنك المغرب	737,8	660	937,3	142
الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات	903,6	906	490,2	54
أتاوى احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	160	120	280	233
الموارد الآتية من مكتب الصرف	130	130	130	100
الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران	146,9	121	123,4	102
الأرباح الناتجة عن بريد المغرب	180	100	100	100
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	100	100	100	100
الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	60	60	68,3	114

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022، مشروع قانون التصفية لسنة 2023 والتقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

3.1 ارتفاع تكلفة النفقات الجبائية مع استمرار تركيزها على بعض القطاعات والضرائب

69. تم تقدير النفقات الجبائية[27]، برسم سنة 2023 في حوالي 37 مليار درهم، أي بنسبة تعادل 13 % من المداخيل الجبائية. وتغطي هذه التكلفة 251 إجراءً استثنائيا جرى تقييمه من أصل 291 إجراءً تم تحديده.

70. وفيما يلي تطور النفقات الجبائية ونسبها مقارنة بالمداخيل الجبائية منذ سنة 2019:

جدول # 15 : تطور النفقات الجبائية وحجمها مقارنة بالمداخيل الجبائية 2019-2023

بملايين الدراهم	2019	2020	2021	2022	2023
النفقات الجبائية	28.423	27.827	32.001	37.957	36.959
المداخيل الجبائية	220.526	201.530	223.701	261.507	274.862
نسبة النفقات الجبائية مقارنة بالمداخيل الجبائية (%)	**12,9**	**13,8**	**14,3**	**14,5**	**13,0**

المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2025 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

71. وقد شهد عدد الإجراءات التي تم تقييمها خلال سنة 2023 تراجعا مقارنة بسنوات 2020 و2021 و2022، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 16: تطور عدد التدابير التي تم إحصاؤها وتقييمها خلال الفترة 2019 - 2023

	2019	2020	2021	2022	2023
التدابير التي تم إحصاؤها	293	302	306	311	291
التدابير التي تم تقييمها	236	261	261	267	251

المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية 2025

- **ارتفاع تكلفة التدابير السنوية المتخذة برسم السنة المالية 2023 مقارنة مع تلك المعتمدة في سنة 2022**

72. عرفت الإجراءات التي تم اعتمادها برسم سنة 2023، من حيث القيمة، ارتفاعا ملحوظا (زائد 1.278 مليون درهم) مقارنة بالإجراءات الاستثنائية التي أقرها قانون المالية لسنة 2022، والتي بلغت كلفتها 283 مليون درهم. وتستأثر الإجراءات التي تم اعتمادها قبل سنة 2019 من حيث العدد، بحصة 87 % من الإجراءات، وقد ارتفعت هذه النسبة، بالنظر لقيمة هذه التدابير من إجمالي النفقات الجبائية المسجلة إلى حدود سنة 2023، لتصل إلى 94 %. وفيما يلي توزيع النفقات الجبائية وكلفتها حسب قوانين المالية التي سنتها:

[27] تقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية 2025

جدول # 17: توزيع الإجراءات الاستثنائية بالنظر لقوانين المالية

الإجراءات الاستثنائية	عددها	كلفتها بملايين الدراهم
القوانين السابقة لقانون مالية 2019	253	34.746
قانون مالية 2019	7	211
قانون مالية 2020 وقانون المالية المعدل لنفس السنة	10	11
قانون مالية 2021	7	147
قانون مالية 2022	5	283
قانون مالية 2023	9	1.561
المجموع	**291**	**36.959**

المصدر: التقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية 2025.

- **تركيز النفقات الجبائية في الضريبة على القيمة المضافة**

73. تشكل الضريبة على القيمة المضافة أهم الآليات المعتمدة للإنفاق الضريبي حيث تمثل 57% من النفقات الجبائية الممنوحة سنة 2023 من خلال 85 تدبيرا، بكلفة إجمالية تصل إلى 21,2 مليار درهم. أما النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الدخل والضريبة على عقود التأمين والضريبة على الشركات، فعرفت نسبا بلغت على التوالي 13% و11% و6% من إجمالي النفقات الجبائية وبتكلفة قدرها 4,8 مليار درهم للضريبة على الدخل، و4,1 مليار درهم فيما يخص الضريبة على عقود التأمين، و2,1 مليار درهم بالنسبة للضريبة على الشركات.

74. وقد سجلت تكلفة النفقات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة زيادة قدرها 1,7 مليار درهم مقارنة بسنة 2022، كما هو الشأن بالنسبة للضريبة على عقود التأمين التي سجلت ارتفاعا قدره 164 مليون درهم. فيما عرفت الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل انخفاضا قدره على التوالي 3,2 مليار درهم و317 مليون درهم.

75. ويبين الجدول أدناه تركيز النفقات الجبائية حسب نوع الضريبة برسم سنتي 2022 و2023:

جدول # 18 : توزيع النفقات الجبائية على أهم الضرائب خلال سنتي 2022 و2023

نوع الضريبة	2023				2022			
	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ (بملايين الدراهم)	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية %	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	المبلغ (بملايين الدراهم)	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية %
الضريبة على الدخل	76	52	4.817	13	89	61	5.134	13,5
الضريبة على الشركات	51	41	2.137	6	58	48	5.313	14
الضريبة على القيمة المضافة	89	85	21.190	57	89	85	19.513	51,4
الضريبة على عقود التأمين	14	14	4.063	11	14	14	3.899	10
ضرائب ورسوم أخرى	61	59	4.753	13	61	59	4.098	11
إجمالي النفقات الجبائية			**36.959**	**100**	**إجمالي النفقات الجبائية**		**37.957**	**100**

المصدر: تقريرا النفقات الجبائية المرافقان، على التوالي، لمشروعي قانوني المالية 2024 و2025 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

- **استمرار تركيز النفقات الجبائية على نفس القطاعات**

76. كما سبقت إثارته في التقارير المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية للسنوات السابقة لاتزال النفقات الجبائية تتركز على عدد محدود من القطاعات، حيث تستفيد قطاعات العقار وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والتأمين والاحتياط الاجتماعي من أكثر من نصف النفقات الجبائية المسجلة سنة 2023. وقد استفادت هذه القطاعات من حصة تصل إلى 19,3 مليار درهم من أصل 37 مليار درهما، أي بنسبة 53%. ويبين الجدول أدناه تفاصيل هذا التركيز خلال سنتي 2022 و2023.

جدول # 19 : توزيع التدابير الاستثنائية الأكثر أهمية عامي 2022 و2023

القطاع	2023			2022		
	عدد التدابير التي تم تقييمها	المبلغ (بملايين الدراهم)	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية %	عدد التدابير التي تم تقييمها	المبلغ (بملايين الدراهم)	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية %
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	4	7.600	21	4	8.511	22,4
التأمين والاحتياط الاجتماعي	17	7.240	20	17	6.701	17,7
الفلاحة والصيد البحري	24	5.450	15	25	2.823	7,4
القطاع العقاري	32	4.480	12	36	4.342	11,4
قطاع النقل	22	2.517	7	22	1835	5

القطاع	2023			2022		
	عدد التدابير التي تم تقييمها	المبلغ (بملايين الدراهم)	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية %	عدد التدابير التي تم تقييمها	المبلغ (بملايين الدراهم)	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية %
الصناعة الغذائية	7	1.918	5	7	1.973	5
القطاع المالي	33	1.700	5	33	1.969	5
صناعة السيارات والصناعات الكيميائية	5	996	3	5	1.333	4
كافة القطاعات الأخرى	21	2.347	6	22	2.662	7
إجمالي النفقات الجبائية	**251**	**36.959**	**100**	**267**	**37.957**	**100**

المصدر: تقريرا النفقات الجبائية المرافقان، على التوالي، لمشروعي قانوني المالية 2024 و2025 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

77. وتتوخى هذه التحفيزات الجبائية تحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بالأساس، حسب أهمية تكلفتها، بدعم القدرة الشرائية، وتعبئة الادخار الداخلي وتشجيع امتلاك السكن، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

رسم بياني # 4: توزيع التدابير الاستثنائية حسب الأهداف المتوخاة منها خلال سنة 2023

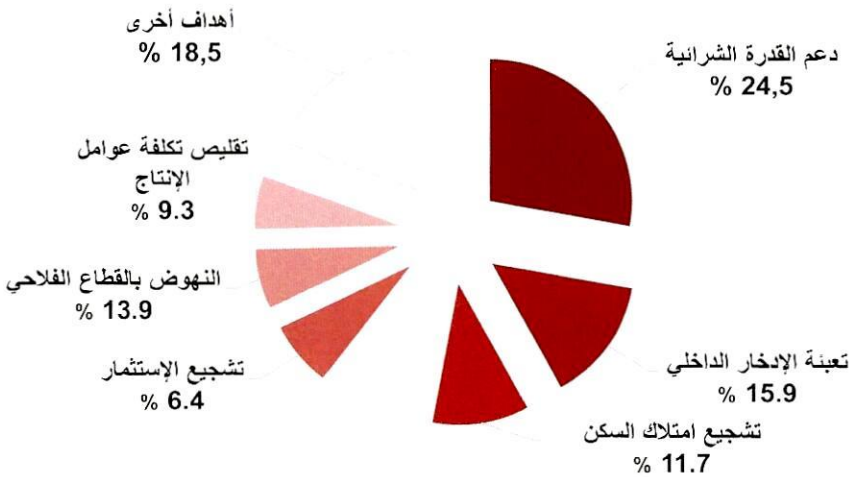

المصدر: تقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية برسم سنتي 2024 و2025.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) أسهم إصلاح الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة في حذف 38 تدبيرًا، بتكلفة إجمالية بلغت 8,2 مليار درهم، حيث سجلت النفقات الجبائية الخاصة بالضريبة على الشركات انخفاضًا بنسبة 59,8%، بينما تراجعت النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة بنسبة 28,3%. وقد انعكس هذا الترشيد بشكل واضح على حصة النفقات الجبائية من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث بلغت 2,1% في سنة 2024، مقارنة بـ 2,9% في سنة 2022.

في أول إصدار لـ "مؤشر الشفافية العالمية للنفقات الضريبية (GTETI)" في دجنبر 2024، والذي يُعدّه مركز السياسات الاقتصادية (CEP) والمعهد الألماني للتنمية والاستدامة (IDOS) بهدف تقييم شفافية التقارير الحكومية حول النفقات الضريبية ومدى توفرها ودقتها، احتل المغرب المرتبة الثامنة والعشرين عالميًا من بين 105 دول تم تقييمها، والمرتبة الخامسة افريقيا،

مما يعكس أداءً إيجابيًا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى .وجدير بالذكر أنه تم وضع مخطط عمل استنادًا إلى هذا التقرير، بهدف تحسين ترتيب المغرب ضمن النسخة القادمة من تقرير النفقات الجبائية.

2. النفقات

78. بلغت الاعتمادات النهائية برسم سنة 2023 ما مجموعه 547.808 مليون درهم مقابل 486.385 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة، بارتفاع نسبته 12,6%. وبالمقارنة مع سنة 2022، فقد سجلت الاعتمادات النهائية لنفقات الميزانية العامة للدولة زيادة بنسبة 12,9%.

ويبرز الجدول التالي توزيع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة:

جدول # 20: توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2023

مكونات الميزانية العامة للدولة (بملايين الدراهم)	توقعات قانون المالية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ 2023 (%)	نسبة التنفيذ 2022 (%)
نفقات التسيير	271.139	294.231	**291.369**	99	100,0
نفقات الاستثمار	106.027	144.357	**119.180**	82,5	82,5
خدمة دين الخزينة	109.219	109.219	**122.379**	112	97,1
مجموع الميزانية العامة	**486.385**	**547.808**	**532.929**	**97,2**	**95,3**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

79. أما فيما يتعلق بتنفيذ نفقات الميزانية العامة للدولة، فقد سجلت سنة 2023 صرف ما مجموعه 532.929 مليون درهم مقابل 462.438 مليون درهم سنة 2022 أي بارتفاع نسبته 15,2 %. ويعزى ذلك إلى الارتفاع المسجل على مستوى كل مكونات نفقات الميزانية العامة، لا سيما نفقات الاستثمار ونفقات خدمة دين الخزينة.

80. ويبرز الجدول التالي تطور وبنية النفقات المنجزة برسم سنتي 2022 و2023:

جدول # 21: بنية النفقات المنجزة بين سنتي 2022 و2023

طبيعة النفقات (بملايين الدراهم)	إنجازات 2022		إنجازات 2023	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
نفقات التسيير:	**278.813**	**60,3**	**291.369**	**54,6**
- نفقات الموظفين والأعوان	147.755	32,0	151.767	28,5
- نفقات المعدات ونفقات مختلفة	58.247	12,6	66.773	12,5
- التكاليف المشتركة –التسيير	59.724	12,9	59.230	11,1
- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	13.087	2,8	13.599	2,6
نفقات الاستثمار	**95.998**	**20,8**	**119.180**	**22,3**
خدمة دين الخزينة	**87.627**	**18,9**	**122.379**	**23**
المجموع	**462.438**	**100,0**	**532.928**	**100,0**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات

81. تتوزع النفقات المنجزة بشكل رئيسي بين نفقات الموظفين والأعوان بنسبة 28,5%، ونفقات الاستثمار بنسبة 22,3%، وخدمة دين الخزينة بنسبة 23%. أما نفقات المعدات والنفقات المختلفة، فتمثل 12,5%، في حين تشكل التكاليف المشتركة للتسيير نسبة 11,1% من مجموع النفقات المنجزة.

1.2 نفقات التسيير

82. على خلاف السنوات الماضية، تميزت سنة 2023 بعدم تجاوز نفقات التسيير المنجزة لاعتماداتها النهائية، حيث تم إنفاق ما قدره 291.369 مليون درهم من أصل 294.231 مليون درهم كاعتمادات نهائية. ويعزى تجاوز نفقات التسيير المنجزة للاعتمادات النهائية الذي سجل في السنوات السابقة إلى التجاوز المسجل على مستوى فصل التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

83. وقد سجلت نفقات التسيير المنجزة، بعد خصم التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، ما قدره 277.770 مليون درهم، مقابل اعتمادات نهائية بلغت 284.583 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تعادل 97,6%.

84. ومقارنة بسنة 2022، فقد ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 4,5%، بعد الارتفاع الذي سجلته، بنسب متباينة، كل مكوناتها، باستثناء فصل التسيير للتكاليف المشتركة، كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

رسم بياني # 5: تطور مختلف نفقات التسيير بين سنتي 2022 و2023 (مليون درهم)

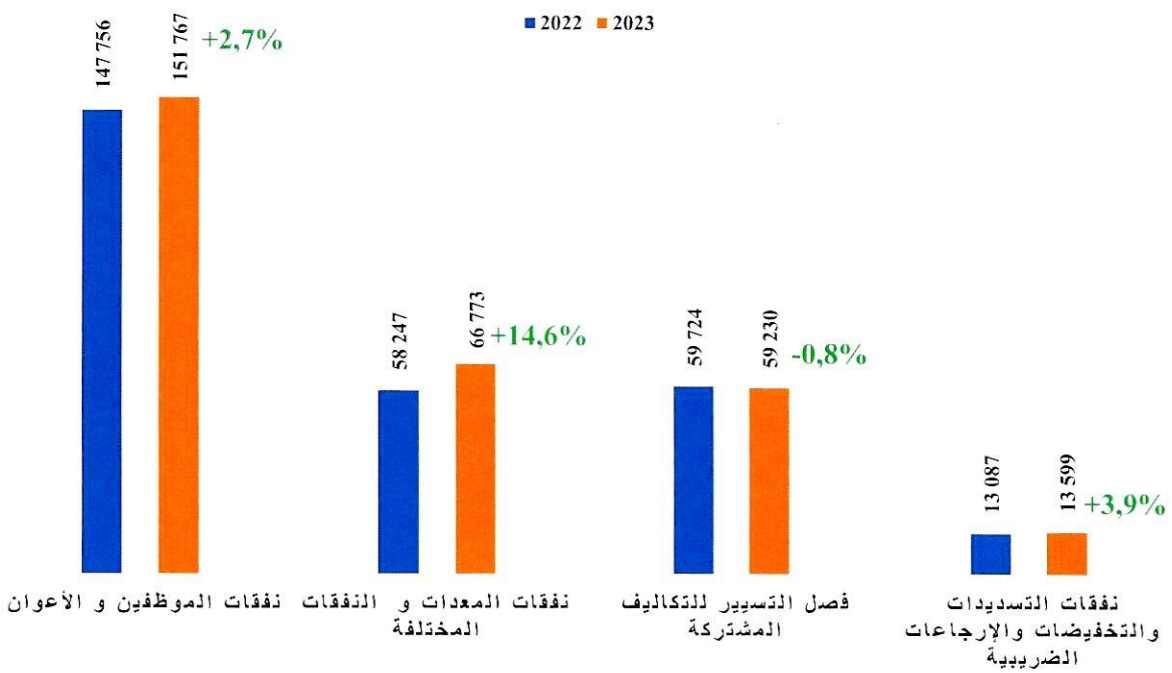

وقد مكن تحليل بنية نفقات التسيير برسم سنة 2023 من تسجيل ما يلي:

1.1.2 نفقات الموظفين والأعوان في تزايد

85. خصص قانون المالية لسنة 2023 ما قدره 155.794,2 مليون درهم كنفقات للموظفين والأعوان. وخلال نفس السنة، تمت إضافة اعتمادات بمقدار 107 مليون درهم، ليصبح إجمالي الاعتمادات النهائية 155.901,5 مليون درهم. ويبرز الجدول التالي تطور الاعتمادات النهائية ونفقات الموظفين والأعوان خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023:

جدول # 22: تطور الاعتمادات النهائية لنفقات الموظفين خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2023

الدراهم بملايين	2019	2020	2021	2022	2023
الاعتمادات النهائية	113.102	136.065	141.425	149.987	155.901
النفقات المنجزة	111.772	133.530	140.456	147.755	151.767
الفرق	**-1.330**	**-2.535**	**-969**	**-2.231**	**-4.134**
نسبة ارتفاع النفقات المنجزة (%)	-	**%19,5**	**%5,2**	**%5,2**	**%2,7**

المصدر: قوانين المالية وقوانين التصفية من 2019 إلى 2022 ومشروع قانون التصفية 2023– معالجة المجلس الأعلى للحسابات

86. وبخصوص نسبة إنجاز نفقات الموظفين والأعوان، فقد سجلت 97,3%، حيث تم الأمر بصرف مبلغ 151.767مليون درهم خلال سنة 2023، مُقابل 147.755 مليون درهم سنة 2022، أي بزيادة نسبتها 2,7% (ما يعادل 4.012 مليون درهم). ويعزى ذلك إلى ارتفاع الكتلة الأصلية للأجور في مقابل انخفاض المبالغ المسددة برسم تسوية متأخرات ترقيات موظفي الدولة.

87. وقد واصلت نفقات الموظفين والأعوان المنجزة ارتفاعها خلال السنوات الأخيرة، من حيث المبالغ المأمور بصرفها، إلا أن نسبتها بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام ظلت مستقرة، حيث سجلت 10,65 % مع متم سنة 2023.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) ارتفعت نفقات الموظفين بنسبة 19,5% ما بين سنتي 2019 و2020، وذلك بسبب ادراج مساهمات الدولة برسم التقاعد والاحتياط الاجتماعي ضمن نفقات الموظفين ابتداء من قانون المالية لسنة 2020؛

(...) يعزى الفارق في نسبة إنجاز الاعتمادات المذكورة بالأساس إلى تأخر تنفيذ العمليات المبرمجة خلال هذه السنة على مستوى بعض القطاعات الوزارية كالداخلية والتعليم العالي.

88. وبخصوص الموارد البشرية بالوظيفة العمومية، فقد سجل عدد الموظفين، في نهاية سنة 2023، شبه استقرار عند 565.252 موظفًا مدنيًا[28]. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد موظفي الدولة المدنيين ومحدداته الرئيسية، من حيث إحداث وحذف المناصب المالية، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2023:

[28] مقتطف من التقرير حول الموارد البشرية المرفق بقانون المالية لسنة 2023.

جدول # 23: تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين 2019 و2023

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الموظفين المدنيين التابعين للدولة	564.592	568.920	570.877	566.627	565.252
التطور (%)	-0,73%	0,77%	0,34%	-0,74%	-0,24%
المناصب المتوقع إحداثها بموجب قانون المالية	25.572	23.312	21.256	26.860	28.212
تطور عدد هذه المناصب (%)	32,39%	-8,84%	-8,82%	26,36%	5,03%
المناصب الملغاة	19.085	17.622	16.395	17.546	14.120
المناصب المتوقع إحداثها لصالح الأكاديميات الجهوية للتعليم	15.000	15.000	17.000	17.000	20.000

المصدر: الوثائق الملحقة بمشروع قانون التصفية 2023 والتقرير حول الموارد البشرية المرفق بقانون المالية 2025 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

89. وبخصوص توزيع نفقات الموظفين والأعوان على مختلف الوزارات والمؤسسات، فقد سجلت تسعة قطاعات أكثر من 92% من إجمالي النفقات المنجزة برسم الموظفين والأعوان، كما يُوضّح ذلك الجدول التالي:

جدول # 24: تركيز نفقات الموظفين على بعض الوزارات لسنة 2023

الوزارة أو المؤسسة	النفقات المنجزة (مليون درهم)	النسبة (%)
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	40.696,9	26,8
إدارة الدفاع الوطني	38.995,6	25,7
وزارة الداخلية	29.513,6	19,4
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	13.376,9	8,8
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	8.315,1	5,5
وزارة الاقتصاد والمالية	3.130,8	2,1
وزارة العدل	3.082,8	2,0
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	2.515,5	1,7
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	2.367,6	1,6
باقي القطاعات	9.772,0	6,4
المجموع	**151.766,8**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية 2023– معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.1.2 ارتفاع مستمر لنفقات المعدات والنفقات المختلفة

90. تتكون نفقات المعدات والنفقات المختلفة أساسا من نفقات التسيير العادية للإدارات والمرافق العمومية للدولة وإعانات التسيير الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة وكذا نفقات مختلفة تتعلق بتدخلات الدولة.

91. وقد خصص قانون المالية لسنة 2023 مبلغ 64.866,9 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة، وهو ما يشكل ارتفاعا مقارنة بالسنة المالية 2022 قدره 16,5%. كما يمثل هذا المبلغ 24% من مجموع نفقات التسيير في ميزانية الدولة.

92. وعرفت الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة خلال سنة 2023 زيادة عبر اعتمادات إضافية بمبلغ 4.022,6 مليون درهم، أي ما يعادل 6% من الاعتمادات الأصلية المفتوحة بموجب قانون المالية. ونتيجة لذلك، ارتفعت الاعتمادات النهائية لهذا الفصل إلى 68.889,5 مليون درهم.

93. أما فيما يتعلق بإنجاز نفقات المعدات والنفقات المختلفة، فقد بلغ مجموع النفقات المنجزة ما قدره 66.773,3 مليون درهم، وهو ما يمثل 97% من الاعتمادات النهائية لهذا الفصل. وهي نفس النسبة التي تم تسجيلها سنة 2022.

94. وعلى الرغم من الارتفاع الإجمالي بنسبة 6% في الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة، إلا أن نسب التطور قد تفاوتت بين مختلف الوزارات والمؤسسات. ففي حين لم تُجر أي تعديلات على ميزانيات 12 وزارة ومؤسسة، شهدت قطاعات أخرى زيادات تجاوزت في بعض الأحيان الاعتمادات الأصلية المفتوحة برسم قانون المالية.

95. ويقدم الجدول التالي ملخصًا لأهم التغييرات في ميزانيات بعض الوزارات والمؤسسات:

جدول # 25: أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات قانون المالية 2023	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات النهائية	نسبة الزيادة (%)
مجلس المستشارين	137,2	166,0	303,2	121,0
وزارة الداخلية	4.480,7	2.628,2	7.108,9	58,7
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	187,3	62,2	249,5	33,2
رئيس الحكومة	698,1	219,9	918,0	31,5
مجلس النواب	142,9	35,0	177,9	24,5
المندوبية السامية للتخطيط	173,5	40,0	213,5	23,1

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

96. كما يبين الجدول التالي تفاصيل اعتمادات وتنفيذ النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة وتوزيعها حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2023:

جدول # 26: اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2023 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2023	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ (%)
مخصصات السيادة	517,2	0,0	517,2	517,2	100,0
البلاط الملكي	1.514,2	8,0	1.522,2	1.521,8	100,0
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	966,4	21,1	987,5	986,5	99,9
إدارة الدفاع الوطني	7.530,0	5,7	7.535,7	7.515,9	99,7
مجلس المستشارين	137,2	166,0	303,2	301,3	99,4
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3.591,9	317,7	3.909,7	3.875,6	99,1
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	75,9	5,7	81,7	80,8	99,0
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	21.202,2	102,3	21.304,4	21.008,5	98,6
وزارة الداخلية	4.480,7	2.628,2	7.108,9	6.983,0	98,2
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	6.675,0	132,0	6.807,0	6.685,3	98,2
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2.066,5	144,1	2.210,6	2.166,9	98,0
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	580,0	0,0	580,0	568,1	97,9
وزارة العدل	333,9	0,0	333,9	325,1	97,4
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	322,6	4,0	326,6	316,4	96,9
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	1.396,6	20,0	1.416,6	1.366,8	96,5
رئيس الحكومة	698,1	219,9	918,0	885,3	96,4
وزارة التجهيز والماء	609,0	36,0	645,0	618,9	95,9
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3.389,0	1,2	3.390,3	3.242,3	95,6
المحاكم المالية	95,0	0,0	95,0	88,9	93,6
المندوبية السامية للتخطيط	173,5	40,0	213,5	198,5	93,0
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	1.161,5	0,0	1.161,5	1.076,8	92,7
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	228,5	11,3	239,8	218,1	90,9
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	4.416,1	0,0	4.416,1	3.991,5	90,4
وزارة الصناعة والتجارة	288,2	23,4	311,6	279,4	89,7
مجلس النواب	142,9	35,0	177,9	155,1	87,2
وزارة الاقتصاد والمالية	584,3	25,9	610,1	529,4	86,8
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	760,0	0,0	760,0	658,7	86,7
وزارة النقل واللوجستيك	102,8	7,1	109,9	92,6	84,3
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	263,1	0,0	263,1	179,7	68,3
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	51,0	0,0	51,0	34,2	67,1
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	187,3	62,2	249,5	166,0	66,5
الأمانة العامة للحكومة	27,5	0,8	28,4	18,4	64,9
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	45,8	0,0	45,8	28,2	61,6
المجلس الوطني لحقوق الانسان	84,0	5,1	89,1	50,3	56,5
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	46,6	0,0	46,6	14,1	30,3
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	122,6	0,0	122,6	27,6	22,5

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

97. ويتبين من خلال معدلات التنفيذ لدى مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات أن 11 منها قد استفادت من اعتمادات إضافية، إلا أن نسبة تنفيذ نفقاتها المنجزة لم تتجاوز 96%. وتجدر الإشارة إلى أن جزءًا من هذه الاعتمادات يعود إلى تحويلات بينية مصدرها ميزانيات الحسابات الخصوصية للخزينة أو مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، تُحوّل لفائدة حسابات أو مصالح أخرى، وتُدرج ضمن الميزانية العامة دون أن يكون لها تأثير فعلي على معدلات التنفيذ، مما يجعل هذا الارتفاع في الاعتمادات ذا طابع شكلي في بعض الحالات.

ويُقدم الجدول التالي تفصيلاً للاعتمادات المخصصة والقصور المسجل في تنفيذ النفقات لدى بعض القطاعات، رغم استفادتها من اعتمادات إضافية:

جدول # 27: مستوى تنفيذ الاعتمادات لدى بعض القطاعات المستفيدة من اعتمادات إضافية (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2023	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ (%)
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3.389,0	1,2	3.390,3	3.242,3	95,6
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	228,5	11,3	239,8	218,1	90,9
وزارة الصناعة والتجارة	288,2	23,4	311,6	279,4	89,7
وزارة الاقتصاد والمالية	584,3	25,9	610,1	529,4	86,8
وزارة النقل واللوجستيك	102,8	7,1	109,9	92,6	84,3
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	187,3	62,2	249,5	166,0	66,5
الأمانة العامة للحكومة	27,5	0,8	28,4	18,4	64,9
المجلس الوطني لحقوق الانسان	84,0	5,1	89,1	50,3	56,5

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) نظرًا لكون الالتزامات برسم الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير لا تستفيد من عملية التحويل، فإن نسبة الإصدار التي بلغت 96%، تُعدّ مُرضية وتبقى ضمن المستويات المقبولة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التدابير المتخذة خلال السنة لترشيد نمط عيش الإدارة.

يجب التذكير بأن الاعتمادات الإضافية المخصصة **لوزارة النقل واللوجستيك** والمقدرة ب 7.1 مليون درهم تمثل التحويلات المالية لفائدة الميزانية العامة من طرف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لهذه الوزارة برسم سنة2023. وتندرج هذه التحويلات في إطار أحكام المادة 22 من القانون التنظيمي رقم 130-13 المتعلق بقانون المالية، التي تنص على أنه يُمنع تحميل ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة نفقات الموظفين. وبالتالي، تم فتح هذه الاعتمادات على مستوى ميزانية وزارة النقل واللوجستيك لتغطية نفقات الموظفين الخاصة بهذه المرافق. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا المبلغ قد تم تنفيذه بالكامل.

أما بالنسبة **للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة** -برنامج الانتقال الرقمي-، فتجدر الإشارة إلى أنه تم فتح اعتمادات مالية إضافية قدرها 60 مليون درهم سنة 2023، وذلك في إطار تنظيم الدورة الأولى لمعرض جيتكس أفريقيا المغرب. وقد تم تحويل هذا المبلغ بالكامل إلى وكالة التنمية الرقمية (ADD)، والتي قامت بدورها بتنفيذه كاملاً.

- أما بالنسبة **للمجلس الوطني لحقوق الانسان**، فيجب التذكير بالمعطيات التالية : (...)

- استفادة المجلس كذلك برسم سنة 2023، في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين المجلس والاتحاد الأوروبي وبين المجلس وبعض المانحين الدوليين من مبلغ 5.1 مليون درهم في إطار أموال المساعدات. إلا أن المجلس لم يتمكن من استعمال هذا المبلغ فتم ترحيله إلى السنة المالية 2024؛

- كما أن المجلس لم يقم بأداء مبلغ 17,11 مليون درهم كواجب كراء لمقره الحالي برسم السنة المالية 2023. وذلك نظرا لمطالبة الشركة صاحبة المقر من المجلس بتسوية متعلقات مرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة فامتنع المجلس عن أداء المبلغ السالف الذكر دون الحصول على جواب واضح من المديرية العامة للضرائب.

98. وفيما يخص توزيع نفقات المعدات والنفقات المختلفة بين الوزارات والمؤسسات، فقد استفادت سبعة قطاعات وزارية من 79,8% من إجمالي هاته النفقات، وهي القطاعات نفسها التي تم رصدها خلال السنة السابقة، ويتعلق الأمر بكل من وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وإدارة الدفاع الوطني، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

99. ويبين الجدول التالي النفقات المنجزة من طرف هذه الوزارات برسم سنتي 2022 و2023 وكذا حصة كل واحدة على حدة برسم سنة 2023:

جدول # 28: القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري	تنفيذ سنة 2022	تنفيذ سنة 2023	حصة القطاع الوزاري من مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة (%)
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	16.360,0	21.008,5	31,5
إدارة الدفاع الوطني	7.360,8	7.515,9	11,3
وزارة الداخلية	6.519,7	6.983,0	10,5
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	6.099,1	6.685,3	10,0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	4.103,1	3.991,5	6,0
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3.497,1	3.875,6	5,8
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	2.360,1	3.242,3	4,9
المجموع	**46.300,0**	**53.302,1**	**79,8**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

3.1.2 استقرار نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير مقارنة بسنة 2022

100. بلغت الاعتمادات المفتوحة المخصصة لفصل التكاليف المشتركة للتسيير برسم سنة 2023 ما قدره 38.674 مليون درهم مقابل 28.570 مليون درهم سنة 2022، حيث شكلت 14,3% من مجموع نفقات التسيير.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات المفتوحة لهذه النفقات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2023:

جدول # 29: تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين 2019 و2023 (بملايين الدراهم)

السنة	اعتمادات التكاليف المشتركة للتسيير (1)	الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير بالميزانية العامة (2)	(2) / (1) %
2019	44.095	215.618	20,4
2020	24.651	215.469	11,4
2021	24.547	225.576	10,8

السنة	اعتمادات التكاليف المشتركة للتسيير (1)	الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير بالميزانية العامة (2)	(2) / (1) %
2022	28.570	242.119	11,8
2023	**38.674**	**271.140**	**14,3**

المصدر: قوانين المالية من 2019 إلى 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

101.وبالإضافة إلى الاعتمادات المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2023 رصدت اعتمادات إضافية بقيمة 20.846,6 مليون درهم، خلال نفس السنة، عن طريق تخصيص مبلغ 3.430 مليون درهم بموجب مرسوم[29]، و17.000 مليون درهم بموجب قرارات لوزير المالية واقتطاع مبلغ 416,55 مليون درهم من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، لتصل بذلك الاعتمادات النهائية لفصل التكاليف المشتركة للتسيير إلى 59.521 مليون درهم.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات المفتوحة وتلك النهائية المخصصة لمختلف مكونات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2023:

جدول # 30: تطور اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2023 (بملايين الدراهم)

فقرات الميزانية	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات النهائية	نسبة تغيير الاعتمادات (%)
معاشات وإيرادات وتعويضات	635,0	460,0	28-
الصندوق المغربي للتقاعد	4.894,2	4.404,7	10-
الاحتياط الاجتماعي	180,0	50,0	72-
دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة	26.580,0	39.192,0	47+
إعانات وتحويلات	1.175,0	7.010,7	497+
عمليات جبائية ومالية ونفقات اخرى تتحملها الدولة	200,4	200,4	0+
عمليات مختلفة	5.009,8	8.203,1	64+
المجموع	**38.674,4**	**59.520,9**	**54+**

المصدر: الكراسات الميزانياتية والحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2023– معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

102.ويلاحظ استفادة فقرة " دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة " من زيادات مهمة، ، حيث ارتفعت اعتماداتها المفتوحة لتصل إلى ما قدره 39.192 مليون درهم.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

يُعزى ارتفاع اعتمادات فقرة "دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة" خلال سنة 2023 أساسًا إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل تحقيق استقرار الأسعار المحلية للمواد الأساسية الموجهة للاستهلاك على الرغم من تقلب أسعارها عالمياً، وذلك للحد من التضخم ومواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين (...)

[29] مرسوم رقم 2.23.431 بتاريخ 17 ماي 2023 تم اتخاذه طبقا لمقتضيات المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

103.وفيما يتعلق بإنجاز نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير، فقد تم الأمر بصرف ما مجموعه 59.230 مليون درهم أي بنسبة 99,5% من الاعتمادات النهائية لهذا الفصل، مقابل 59.723,9 مليون درهم سنة 2022، وهو ما يشكل انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8%[30].

104.ويوضح الجدول التالي تطور تنفيذ نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة بين سنتي 2022 و2023، مع مؤشرات حول التوزيع والتنفيذ حسب مختلف مكونات هذا الفصل.

جدول # 31: تنفيذ فصل التسيير للتكاليف المشتركة خلال سنتي 2022 و2023

(بملايين الدراهم)	2022			2023		
	النفقات المنجزة	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)	النفقات المنجزة	حصة كل فقرة في التنفيذ (%)	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية (%)
دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة	45.206,0	75,7	100,0	39.192,0	66,2	100,0
الصندوق المغربي للتقاعد	6.632,8	11,1	98,5	4.404,7	7,4	100,0
عمليات مختلفة	5.063,1	8,5	96,7	8.201,8	13,8	99,9
إعانات وتحويلات	2.379,7	4,0	97,5	7.010,7	11,8	100,0
معاشات وإيرادات وتعويضات	385,2	0,6	87,5	366,8	0,6	79,7
الاحتياط الاجتماعي	50,0	0,1	100,0	50,0	0,1	100,0
عمليات جبائية ومالية ونفقات أخرى تتحملها الدولة	7,2	0,0	3,6	4,9	0,0	2,4
المجموع	**59.723,9**	**100,0**	**99,0**	**59.230,0**	**100,0**	**99,5**

المصدر: الحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

105.وتُشير بنية فصل التكاليف المشتركة للتسيير إلى أن الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، المضمنة في فئة دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، تُشكل الحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل، على غرار السنة الماضية، حيث بلغت هذه الإعانات في سنة 2023 ما مجموعه 36.605,04 مليون درهم، أي ما يعادل 61,8% من إجمالي نفقات الفصل.

4.1.2 تراجع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

106.طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، تدرج ضمن فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، الاعتمادات غير المخصصة، حيث تباشر منه اقتطاعات بهدف سد الحاجيات المستعجلة أو غير

[30] مع العلم أن هذا الاستقرار جاء بعد الارتفاع المهم الذي كانت قد سجلته سنة 2022، بنسبة بلغت 144 %.

المقررة حين إعداد الميزانية. وتتم الاقتطاعات من هذا الفصل بناء على مرسوم باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية[31].

107. وبرسم السنة المالية 2023، عرفت الاعتمادات المفتوحة بفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية تراجعا نسبته 2% مقارنة بالسنة المالية 2022، حيث سجلت هذه السنة ما قدره 2.156 مليون درهم موجهة كليا لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة.

ويبرز الجدول التالي تطور الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2023:

جدول # 32: توقعات الاقتطاعات المدرجة في فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما بين 2019 و2023

طبيعة الاقتطاعات (بملايير الدراهم)	2019	2020	2021	2022	2023
اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان	2	-	0,7	-	-
اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة	1,7	2,4	3,4	2,2	2,15
المجموع	**3,7**	**2,4**	**4,1**	**2,2**	**2,15**

المصدر: الكراسات الميزانياتية للفترة ما بين 2019 و2023

108. أما فيما يتعلق بإنجاز الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، فقد سجلت سنة 2023 ما قدره 1.884 مليون درهم، أي أقل مما كان مبرمجا برسم قانون المالية.

109. ويشار إلى أن توزيع هذه الاقتطاعات من حيث طبيعة النفقات لم يطابق البرمجة الأصلية لقانون المالية لسنة 2023، حيث برمجت كل الاعتمادات المتوقعة من أجل اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة. بينما تم القيام في مرحلة التنفيذ، باقتطاعات بقيمة 106 مليون درهم لفائدة فصول الموظفين.

110. ويبرز الجدول التالي تنفيذ الاقتطاعات حسب طبيعتها برسم السنة المالية 2023:

جدول # 33: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب طبيعتها برسم سنة 2023

طبيعة الاقتطاعات	الإنجاز (مليون درهم)
اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان	106,5
اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة	1.361,6
اقتطاعات لفائدة فصل التكاليف المشتركة	416,6
المجموع	**1.884.6**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

[31] وفقا لمقتضيات المادة 15 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر بتاريخ 15 يونيو 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

111.وقد تم إنجاز هذه الاقتطاعات بواسطة 42 مرسوما، حيث تم توزيع أكثر من 97% منها على ثمانية قطاعات. ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الاقتطاعات حسب القطاعات المستفيدة:

جدول # 34: توزيع الاقتطاعات بين القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2023

القطاعات الوزارية/المؤسسات	الاقتطاعات (مليون درهم)	النسبة (%)
وزارة الداخلية	**465,4**	24,7
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	**416,6**	22,1
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	**310,0**	16,4
رئيس الحكومة	**236,9**	12,6
مجلس المستشارين	**170,5**	9,0
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	**144,1**	7,6
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	**60,0**	3,2
مجلس النواب	**35,0**	1,9
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	**46,2**	2,5
المجموع	**1.884,6**	**100**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

إجمالا وبشكل سنوي، تعتمد برمجة فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، على دراسة طبيعة الاقتطاعات المنجزة وتطورها من سنة لأخرى. هذا، وفي حالة التأكد من الطابع المتكرر لبعض العمليات، وبنفس النسق، يتم رصد الاعتمادات الضرورية لها على مستوى ميزانيات القطاعات المعنية.

(...) ترجع بالأساس، الاقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان التي تم القيام بها خلال السنة المالية 2023، إلى تغطيت نفقات طارئة وغير متوقعة تتعلق بتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي وبمراجعة نظام أجور بعض فئات الموظفين.

(...) لا يتم رصد نفقات على مستوى برمجة سطر "اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان " برسم قانون المالية، لأنه لا تتوفر المعلومات الكافية خلال فترة الإعداد حول حجم التجاوزات (كما هو الأمر بالنسبة لمخرجات الحوار الاجتماعي) من جهة، ولكون هذه النفقات تشكل نسبة ضئيلة من حجم الاقتطاعات المنجزة على مستوى هذا الفصل، من جهة أخرى.

2.2. نـفقـات الاستثمار

112.بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2023 التي تم تخصيصها لنفقات الاستثمار 106.027,3 مليون درهم، وهو ما يمثل حوالي 26,0% من مجموع نفقات الميزانية العامة (دون احتساب النفقات المتعلقة باستهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل)، مسجلة بذلك ارتفاعًا لهذه الاعتمادات بنسبة 21,3% مقارنة بسنة 2022.

رسم بياني # 6: نسبة نفقات الاستثمار من مجموع نفقات الميزانية العامة 2016-2023
(دون احتساب النفقات المتعلقة باستهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل)

المصدر: قوانين التصفية من سنة 2016 إلى سنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023

113. إضافة إلى هذه المبالغ بلغت الاعتمادات المفتوحة بموجب قرار لوزيرة الاقتصاد والمالية ما مجموعه 17.583,8 مليون درهم[32] مسجلة ارتفاعا بنسبة 101,2% مقارنة مع سنة 2022 (8.738,2 مليون درهم). في حين بلغت الاعتمادات المرحلة وأموال المساعدة على التوالي 13.038,0 مليون درهم و1.138,5 مليون درهم.

114. وعلى غرار السنوات السابقة، شهدت سنة 2023 فتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة بموجب مرسوم واحد[33]، وذلك في إطار المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وقد تم تخصيص مبلغ 6.570,0 مليون درهم منها لفائدة نفقات التكاليف المشتركة للاستثمار.

115. وهكذا، بلغ إجمالي الاعتمادات النهائية للاستثمار لسنة 2023 ما مجموعه 144.357,6 مليون درهم، مقابل 116.335,5 مليون درهم سنة 2022، بزيادة قدرها 28.022,1 مليون درهم، ما يمثل نسبة ارتفاع بنحو 24,1% مقارنة بالسنة السابقة. ويوضح الجدول التالي الانتقال من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية إلى الاعتمادات النهائية برسم سنتي 2022 و2023.

[32] طبقاً للمادة 11 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.
[33] المرسوم رقم 2-23-431 صادر في 26 في شوال 1444(17 ماي 2023) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة.

جدول # 35: اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية للاستثمار برسم سنتي 2022 و2023

المكونات (بملايين الدراهم)	2022	2023	نسبة التطور
اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية	**87.401,5**	**106.027,3**	**% 21,3**
+ الاعتمادات الإضافية المفتوحة بموجب مرسوم	7.500,0	6.570,0	% -12,4
+ الاعتمادات المرحلة	11.383,5	13.038,0	% 14,5
+ أموال المساعدة	1.312,2	1.138,5	% -13,2
+ الاعتمادات المفتوحة بموجب قرارات وزير الاقتصاد والمالية	8.738,2	17.583,8	% 101,2
الاعتمادات النهائية	**116.335,5**	**144.357,6**	**% 24,1**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

1.2.2 تزايد اعتمادات الاستثمار المفتوحة

116. بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2023 فيما يتعلق بنفقات الاستثمار المدرجة في الميزانية العامة للدولة، ما مجموعه 106.027,3 مليون درهم، بارتفاع نسبته 21,3% مقارنة مع سنة 2022 (87.401,5 مليون درهم).

117. وتوزعت هذه الاعتمادات على 130 برنامجًا ميزانياتيًا تغطي 35 قطاعًا وزاريا ومؤسسة، بالإضافة إلى فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار. ويعكس توزيع هذه الاعتمادات تركيزًا ملحوظًا للمخصصات المالية، حيث تستفيد عشرة (10) برامج من أزيد من 70 % من إجمالي الاعتمادات.

جدول # 36: توزيع الاعتمادات الأولية حسب البرامج الميزانياتية

القطاع أو المؤسسة الوزارية	البرنامج	اعتمادات الأداء لسنة 2023	النسبة %
وزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة -الاستثمار	دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة	33.804,4	% 31,9
وزارة التجهيز والماء	الماء	8.363,0	% 7,9
	الطرق	2.745,0	% 2,6
	الموانئ	2.118,0	% 2,0
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	7.320,2	% 6,9
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	4.968,0	% 4,7
	تطوير السلاسل المنتجة	4.972,7	% 4,7
	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	2.753,0	% 2,6
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الانصاف وتكافؤ الفرص والإلزامية التعليم	4.486,6	% 4,2
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية	برنامج الأعمال ومناخ الاستثمار	3.353,0	% 3,2
القطاعات الأخرى	113 برنامج ميزانياتي	31.143,4	% 29,4
المجموع		**106.027,3**	**% 100**

المصدر: الكراسات الميزانياتية المتعلقة بالميزانية العامة برسم سنة 2023

118.واستفادت من الزيادة المسجلة في مبالغ اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2023 بالخصوص كل من:

- وزارة التجهيز والماء (4.944,0+ مليون درهم)، تم تخصيصها أساسا لبرامج الماء والموانئ والطرق؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والْتقائية وتقييم السياسات العمومية (3.268,2+مليون درهم) تم رصدها أساسا لبرنامج الأعمال ومناخ الاستثمار؛
- وزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة -الاستثمار (2.945,4+ مليون درهم)، تم تخصيصها لدعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة؛
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (2.530,9+ مليون درهم) استفاد منها أساسا كل من برنامج تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية وبرنامج ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية؛
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية (1.100,0+ مليون درهم)، تم توجيهها أساسا لبرنامج تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (1.002,5+ مليون درهم) تم رصدها أساسا لبرنامج الانتقال الرقمي.

119.أما فيما يخص أهم نسب الزيادات التي جرى رصدها في اعتمادات الأداء مقارنة مع سنة 2022، فقد تم تسجيلها على مستوى كل من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والْتقائية وتقييم السياسات العمومية (3235,9%) والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان (667,7%) والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (406,3%) ومجلس المستشارين (250,2%) والمجلس الأعلى للسلطة القضائية (180,3%).

جدول # 37: توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2022 و2023-أهم نسب الزيادات

الوزارات (بملايين الدراهم)	2022	2023	نسبة التطور بين سنتي 2022 و2023
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية	101,00	3.369,21	% 3235,9
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	3,19	24,46	% 667,7
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	246,73	1.249,23	% 406,3
مجلس المستشارين	12,85	45,00	% 250,2
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	80,00	224,20	% 180,3
وزارة التجهيز والماء	8.586,81	13.530,82	% 57,6
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	7,50	11,50	% 53,3

الوزارات (بملايين الدراهم)	2022	2023	نسبة التطور بين سنتي 2022 و2023
وزارة النقل واللوجستيك	1.246,62	1.831,62	% 46,9
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	623,53	912,26	% 46,3
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	163,00	225,00	% 38,0
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	698,55	940,50	% 34,6
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	1.766,50	2.196,75	% 24,4
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	11.821,45	14.352,41	% 21,4
القطاعات الأخرى	62.043,8	67.032,7	% 8,0
المجموع	**87.401,5**	**106.027,3**	**% 21,3**

المصدر: قانون المالية لسنة 2022 و2023

120.وكما تمت الإشارة إليه أعلاه، يلاحظ استمرار تركيز اعتمادات الأداء خلال سنة 2023، على غرار السنوات الفارطة، على نفس القطاعات الوزارية، إذ مثلت اعتمادات الأداء المرصودة لفائدة خمس وزارات حوالي 74,2% من مجموع اعتمادات الأداء المفتوحة، ويتعلق الأمر بوزارة الاقتصاد والمالية-فصل التكاليف المشتركة -استثمار (31,9%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (13,5%) ووزارة التجهيز والماء (12,8%) ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (8,5%) ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية (7,5%).

جدول # 38: توزيع اعتمادات الأداء برسم سنتي 2022 و2023 حسب القطاعات الوزارية

القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى (بملايين الدراهم)	2022	النسبة	2023	النسبة
وزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة -الاستثمار	30.859,0	% 35,3	33.804,37	% 31,9
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	11.821,5	% 13,5	14.352,41	% 13,5
وزارة التجهيز والماء	8.586,8	% 9,8	13.530,82	% 12,8
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	8.314,6	% 9,5	8.966,87	% 8,5
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	6.900,0	% 7,9	8.000,00	% 7,5
المجموع	**66.481,9**	**% 76,1**	**78.654,5**	**% 74,2**
القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى	20.919,7	% 23,9	27.372,8	% 25,8
المجموع العام	**87.401,5**	**% 100**	**106.027,3**	**% 100**

المصدر: قانوني المالية لسنتي 2022 و2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

2.2.2 استقرار مستمر لمعدل تنفيذ نفقات الاستثمار

121.سجل معدل إنجاز نفقات الاستثمار خلال سنة 2023 استقراراً مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ تنفيذ الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار ما نسبته 82,5 %، وهي تقريبا نفس النسبة التي تم تسجيلها سنتي 2022 و2021. ويوضح الجدول أدناه نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار المسجلة على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، وكذلك تطورها خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

جدول # 39: نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار المنجزة من سنة 2019 إلى 2023 حسب الوزارات

القطاعات الوزارية أو المؤسسات (بملايين الدراهم)	مجمـــوع الاعتمادات 2023	النفقـــات 2023	نسبة التنفيذ 2023	نسبة التنفيذ 2022	نسبة التنفيذ 2021 (**)	نسبة التنفيذ 2020 (**)	نسبة التنفيذ 2019 (**)
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	52.997,3	52.974,1	%100	%97,5	%96,1	%98	%99
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	18.107,9	14.362,5	%79,3	%74,0	%80,7	%80	%78
وزارة التجهيز والماء	18.157,7	13.843,8	%76,2	%74,9	%72,9	%70	%65
وزارة النقل واللوجستيك	1.850,8	1.773,1	%95,8	%97,6			
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	10.527,2	5.277,4	%50,1	%61,8	%56,3	%51	%67
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة(**)	9.285,8	6.373,0	%68,6	%73,3	%70,3	%65	%72
إدارة الدفـاع الوطنـي	7.119,3	5.670,0	%79,6	%69,3	%82,1	%84	%85
وزارة الداخلية	6.340,5	5.176,8	%81,6	%73,5	%80,6	%71	%71
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية	3.369,2	1.356,9	%40,3	%99,7	-	-	-
وزارة الشباب والثقافة والتواصل (**)	2.749,4	1.811,3	%65,9	%60,5	%78,1	%79	%79
رئيس الحكومة	2.064,2	2.051,3	%99,4	%98,1	%98,7	%99	%100
وزارة الصناعة والتجارة (**)	1.441,4	1.221,2	%84,7	%93,3	%84,8	%89	%12
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (**)	1.928,5	1.014,4	%52,6	92,2%	%70,3	%65	%72
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1.348,4	822,0	%61,0	%57,6	%56,0	%52	%55
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	1.346,6	1.037,3	%77,0	%73,5	%64,6	%60	%45
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.265,5	1.241,5	98,1%	%99,2	%71,8	%63,2	%66,9
وزارة الاقتصاد والمالية	192,9	133,8	%69,4	%52,0			
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (**)	1.081,0	540,2	%50,0	%68,8	%50,0	%46	%51
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي (**)	963,6	912,2	%94,7	%95,0	%90,7	%91	%91
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	383,4	222,4	%58,0	%68,1	%72,1	%73	%70
وزارة العدل	300,5	181,5	%60,4	%69,3	%56,6	%52	%51
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	298,8	226,5	%75,8	%77,6	%75,0	%54	%81
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	269,2	155,4	%57,7	%78,6	%71,9	%89	%87
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	249,4	227,1	%91,1	%92,4	%86,2	%86	%87
البلاط الملكي	131,6	131,6	%100	%100	%100,0	%100	%100
المحاكم المالية	101,2	86,2	%85,2	%82,6	%24,5	%50	%32
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	84,9	59,8	%70,4	-	-	-	-

(**) لا تعكس معدلات تنفيذ نفقات الاستثمار لسنوات 2019 و2020 و2021 المتعلقة ببعض الوزارات النسب المسجلة من طرفها خلال تلك السنوات وذلك راجع إلى التغييرات التي عرفتها بعض الهياكل الحكومية خلال سنة 2022.

القطاعات الوزارية أو المؤسسات (بملايين الدراهم)	مجمـــوع الاعتمادات 2023	النفقـــات 2023	نسبة التنفيذ 2023	نسبة التنفيذ 2022	نسبة التنفيذ 2021 (**)	نسبة التنفيذ 2020 (**)	نسبة التنفيذ 2019 (**)
مجلس المستشارين	45,0	44,8	%99,5	%99,7	%98,7	%99	%11
مجلس النواب	24,1	16,9	%70,1	%83,4	%73,1	%68	%65
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	24,5	7,3	%29,7	%80,2	%7,9	49,3%	%72
المندوبية السامية للتخطيط	24,8	15,2	%61,1	%64,9	%88,6	%64	%65
المجلس الوطني لحقوق الانسان	21,1	11,4	%53,9	%59,0	%10,8	%33	-
الأمانة العامة للحكومة	12,7	2,3	%18,4	%18,4	%87,9	%93	%35
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	7,5	5,9	%78,4	%88,7	%78,5	%77	%79
المجموع	**144.357,6**	**119.180,4**	**%82,5**	**%82,5**	**%82,6**	**84%**	**%78**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 وقوانين التصفية لسنوات 2019 و2020 و2021 و2022 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

122.وقد بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها سنة 2023 ما مجموعه 119.180,4 مليون درهم مقابل 95.998,4 مليون درهم خلال سنة 2022، مسجلة ارتفاعًا قدره 24,1%. ويتضح من توزيع ميزانية الاستثمار المنجزة أن نفقات "وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة" بالإضافة إلى 10 وزارات من أصل 35 قد استأثرت ب 92,9% من إجمالي نفقات الاستثمار بمبلغ وصل إلى 110.670,1 مليون درهم، في حين لم تتجاوز نفقات الاستثمار الإجمالية المتعلقة ب 25 قطاعا وزاريا ومؤسسة مبلغ 8.510,3 مليون درهم كما يوضح ذلك الجدول التالي.

جدول # 40: توزيع نفقات الاستثمار المأمور بصرفها حسب الوزارات سنة 2023

الوزارات	مبلغ النفقات المنجزة (بملايين الدراهم)	النسبة (%)
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	52.974,1	% **44,4**
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14.362,5	% **12,1**
وزارة التجهيز والماء	13.843,8	% **11,6**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	6.373,0	% **5,4**
إدارة الدفـاع الوطنـي	5.670,0	% **4,8**
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	5.277,4	% **4,4**
وزارة الداخلية	5.176,8	% **4,3**
رئيس الحكومة	2.051,3	% **1,7**
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	1.811,3	% **1,6**
وزارة النقل واللوجستيك	1.773,1	% **1,5**
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية	1.356,9	% **1,1**
القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى (25 وزارة ومؤسسة)	**8.510,3**	**% 7,1**
المجموع	**119.180,4**	**% 100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

123.وعلى الرغم من المجهود الاستثماري العمومي، والذي يتجلى في الزيادة الهامة في الاعتمادات المخصصة للاستثمار، فإن تنفيذ هذه النفقات يبقى أقل من المستوى المطلوب في بعض القطاعات الوزارية. وفي هذا

السياق، تم تسجيل مستويات تنفيذ متوسطة لبرامج بعض القطاعات الوزارية، خاصة تلك المرتبطة بتنفيذ السياسات العامة والبرامج ذات الأولوية، على الرغم من استفادتها من زيادة ملحوظة في اعتماداتها الأولية خلال السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول # 41: نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار لبعض البرامج الميزانياتية

القطاع	البرنامج	الاعتمادات الأولية 2022	الاعتمادات الأولية 2023 %	الاعتمادات النهائية 2023	التنفيذ 2023	نسبة التنفيذ %
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية	الأعمال ومناخ الاستثمار	100,0	3.353,0 **(+3253%)**	3.353,0	1.353,0	**%40,4**
وزارة الشباب، والثقافة والتواصل	الشباب الطفولة والمرأة	770,0	980,4 **(+27,3%)**	1.319,2	623,6	**%47,3**
وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار	التعليم العالي	1.479,7	1.607,7 **(+8,7%)**	1.676,7	838,8	**%50,0**
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	6.170,9	7.320,2 **(18,6%)**	9.744,3	4.564,6	**%46,8**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الانصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم	4.108,0	4.486,6 **(+9,2%)**	4.516,1	2.885,6	**%63,9**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع	1.023,0	1.327,3 **(+29,7%)**	1.327,3	836,6	**%63,0**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	463,7	575,6 **(+24,1%)**	570,8	360,2	**%63,1**
وزارة التجهيز والماء	الطرق	2.260,9	2.745,0 **(+21,4%)**	5.465,3	4.564,6	**%67,0**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 وقوانين التصفية لسنة 2022 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

يرتبط تنفيذ ميزانية الاستثمار بالقدرة التدبيرية لكل قطاع في التتبع والالتزام بإنجاز المشاريع المبرمجة في زمنها المحدد (...) تسهر المصالح المختصة لدى وزارة الاقتصاد والمالية على تتبع مستوى تنفيذ الميزانية العامة للاستثمار حسب الآجال المحددة لها، خاصة من خلال إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع التي توجد في طور الإنجاز وتصفية الاعتمادات المرحلة وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، مع احترام برمجة المشاريع الجديدة.

(...) بالنسبة لبرنامج الأعمال ومناخ الاستثمار (...) تم صرف 1.353 مليار درهم لفائدة صندوق التنمية الصناعية الذي كان يحتوي على رصيد إلى غاية 31 ديسمبر 2022 يناهز 949,38 691 307 درهم .أما بالنسبة لتنفيذ الاتفاقيات في إطار إنعاش الاستثمارات والتي خصص لها 2 مليار درهم برسم السنة المالية 2023 فقد كانت في طور الدراسة والمراسيم الخاصة بتنفيذ ميثاق الاستثمار في طور الإنجاز.

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة وقطاع الشباب، فيمكن تفسير معدلات التنفيذ المتوسطة المسجلة، خلال سنة 2023، على مستوى برنامج "تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية" وبرنامج "الشباب والطفولة والمرأة"، بالارتفاع الطفيف المسجل في قيمة الاعتمادات المرحلة من سنة 2022 إلى سنة 2023، ويرجع ذلك إلى بعض الإكراهات التي يمكن أن تعوق تنفيذ الاستثمارات في الوقت المحدد مسبقا أو حتى إيقافها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، تأخر الصفقات العمومية أو صعوبات فنية غير متوقعة .

أما بالنسبة لبرنامج التعليم العالي والبرامج التابعة لقطاع التربية الوطنية، فيتم تنفيذ مشاريع الاستثمار على التوالي من طرف الجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، حيث يرتبط مستوى تنفيذ الوزارتين بالمبالغ التي يتم صرفها لفائدة هاته المؤسسات. ويأخذ صرف الإعانات لفائدتها بعين الاعتبار قدرتها على التنفيذ، استنادًا إلى عدة عناصر، من بينها السيولة المتوفرة، توقعات الأداء، بالإضافة إلى رصيد الديون المستحقة.

أما بخصوص برنامج الطرق (...) فإن نسبة تنفيذ هذه الاعتمادات (67%) راجع بالأساس إلى كون الاعتمادات المتأتية من أموال المساعدة خلال النصف الأخير من سنة 2023 (حوالي 1 مليار درهم) لم يتم استعمالها.

3.2.2 استمرار تراجع نسبة الاعتمادات المرحلة بشكل عام

124. تأتي الاعتمادات المرحلة عن السنة السابقة لتنضاف إلى اعتمادات الأداء المفتوحة للاستثمار برسم السنة الجارية طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية ومرسومه التطبيقي. وقد بلغت الاعتمادات المرحلة برسم سنة 2023 ما مجموعه 13.038,0 مليون درهم مقابل 11.383,5 مليون درهم سنة 2022 أي بنسبة ارتفاع بلغت 14,5%.

125. وتتركز الاعتمادات المرحلة، على غرار السنوات السابقة على قطاعات محدودة ومعينة. ويبين الجدول التالي توزيع الاعتمادات المرحلة على أهم القطاعات.

جدول # 42: توزيع الاعتمادات المرحلة خلال سنة 2023

القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى (بملايين الدراهم)	اعتمادات الأداء لسنة 2023	الاعتمادات المرحلة من 2022 إلى 2023	نسبة الاعتمادات المرحلة من المجموع (%)
وزارة التجهيز والماء	13.530,8	3.107,7	% 18,9
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14.352,4	2.820,5	% 17,6
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	8.000,0	2.497,2	% 30,2
إدارة الدفـاع الوطنـي	5.146,7	1.796,8	% 30,0
وزارة الداخلية	4.062,1	934,9	% 22,3
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	60.935,3	1.881,0	% 12,9
المجموع	**106.027,3**	**13.038,0**	%12,3

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات – وزارة المالية - قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

126. وبالرغم من الارتفاع المسجل في مبلغ الاعتمادات المرحلة مقارنة مع سنة 2022، فقد واصلت حصة هذه الاعتمادات، ضمن إجمالي اعتمادات الأداء تراجعها التدريجي المسجل خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجعت هذه الحصة من 24,8% سنة 2017 لتصل إلى 13,0 % سنة 2022 ثم 12,3% سنة 2023. ويعكس تراجع هذه الحصة بشكل عام تحسناً في توقعات ميزانية الاستثمار، يجب تعميمه ليشمل بعض القطاعات التي لا تزال تسجل نسب ترحيل مرتفعة بصرف النظر عن احترامها للسقف القانوني المحدد في 30% من اعتمادات الأداء.

127.وتقدم الفقرة المخصصة لترحيل الاعتمادات بفصل "تغيير مخصصات الميزانية" المقدم أدناه المزيد من التفصيل حول الاعتمادات المرحلة.

4.2.2 أموال المساعدة في انخفاض مقارنة مع 2022

128.تشكل أموال المساعدة التي نص عليها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في فصل الإجراءات المحاسبية الخاصة، استثناء لمبدأ عدم تخصيص المداخيل لنفقة معينة.

129.وقد بلغت أموال المساعدة الموجهة لنفقات الاستثمار، برسم السنة المالية 2023، ما مجموعه 1.138,5 مليون موجهة لنفقات الاستثمار[35]، مقابل مبلغ 1.312,2 مليون درهم سنة 2022، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 13,2% فيما بين السنتين.

ويوضح الرسم البياني التالي التفاوت الحاصل في تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار بين سنتي 2014 و2023.

رسم بياني # 7: تطور أموال المساعدة المرصودة لنفقات الاستثمار فيما بين 2014 و2023

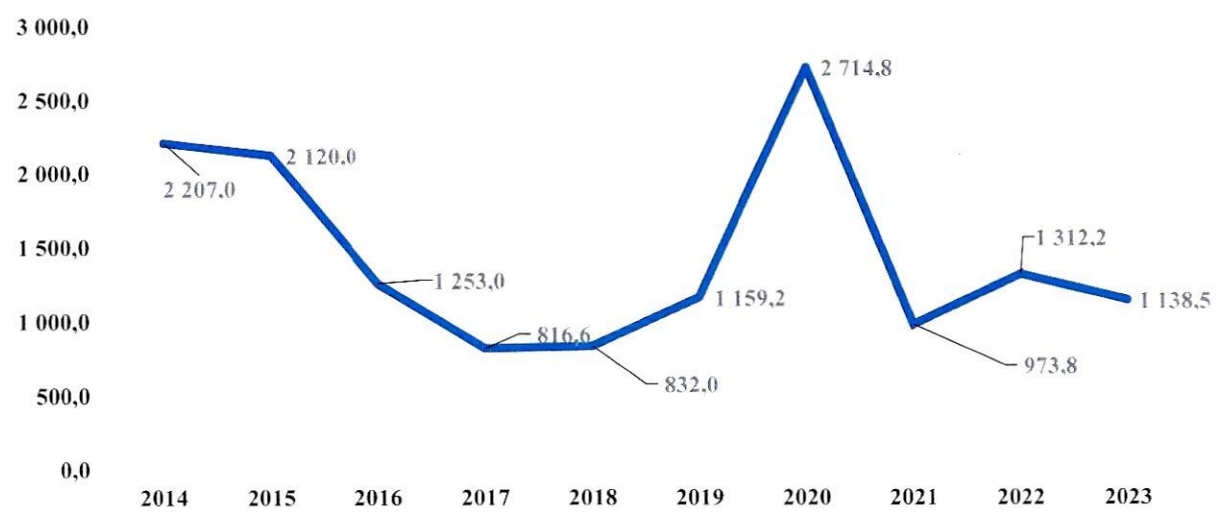

المصدر: قوانين التصفية من سنة 2014 إلى سنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023

130.وتقدم الفقرة المخصصة لأموال المساعدة بفصل "تغيير مخصصات الميزانية" المقدم أدناه المزيد من التفصيل حول هذه الأموال وتوزيعها حسب القطاعات المستفيدة.

[35] مقابل 311,7 مليون درهم موجهة لنفقات التسيير.

5.2.2 استمرار ارتفاع اعتمادات التكاليف المشتركة-الاستثمار

131. يشتمل فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار بصفة رئيسية على الإمدادات المقدمة للمؤسسات والمقاولات العمومية والتحويلات المالية إلى الحسابات الخصوصية للخزينة. وتهدف هذه النفقات أساسا إلى تمويل المشاريع الكبرى المهيكلة ودعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية.

132. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار برسم قانون المالية لسنة 2023 ما مجموعه 33.804,4 مليون درهم، أي 31,9% من إجمالي اعتمادات الاستثمار (106.027,3 مليون درهم)، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 9,5% مقارنة بسنة 2022 (30.859,0 مليون درهم)، كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول # 43: تطور الاعتمادات المفتوحة للتكاليف المشتركة-الاستثمار بين 2015 و2023 بالمقارنة مع ميزانية الاستثمار (بملايين الدراهم)

السنوات	اعتمادات الأداء التكاليف المشتركة-الاستثمار	معدل التطور السنوي (%)	اعتمادات الأداء - ميزانية الاستثمار	نسبة التكاليف المشتركة من اعتمادات الاستثمار (%)
2015	17.884	% 3	54.091	% 33,1
2016	20.868	% 17	61.392	% 34,0
2017	20.176,0	% -3	63.571,8	% 31,7
2018	19.443,0	% -4	68.229,9	% 28,5
2019	20.420,0	% 5	73.373,9	% 27,8
2020	39.602,6	% 94	85.732,7	% 46,2
2021	28.332,1	% -28	77.202,3	% 36,7
2022	30.859,0	% 9	87.401,5	% 35,3
2023	**33.804,4**	**% 10**	**106.027,3**	**% 31,9**

المصدر: قوانين المالية للسنوات 2015 إلى 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

133. ويتضح من خلال الميزانيات الوزارية أنه تم تخصيص اعتمادات الأداء المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار برسم قانون المالية لسنة 2023 أساسا لثلاثة أصناف من النفقات وهي "تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة" بنسبة 43,2% (14.600,7 مليون درهم)، و"المساهمات والمساعدات المختلفة" بنسبة 25,1% (8.500,7 مليون درهم) و "تحديث التجهيز" بنسبة 30,9% (10.458,0 مليون درهم).

134. وبلغت الاعتمادات النهائية لفصل التكاليف المشتركة-الاستثمار 52.997,3 مليون درهم برسم سنة 2023 أي بنسبة تغيير بلغت 56,8%. حيث تمت إضافة مبلغ 6.570,0 مليون درهم[36] بموجب مرسوم طبقا لمقتضيات المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية موجه أساسا لدعم بعض المؤسسات والمقاولات

[36] استفاد المكتب الوطني للكهرباء والماء من اعتمادات إضافية ناهزت 4 مليار درهم، والبرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي الذي رصدت له اعتمادات إضافية بلغت 1,5 مليار درهم، وخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة اعتمادات إضافية فاقت المليار درهم.

العمومية وكذا مبلغ 12.622,9 مليون درهم تم فتحه بموجب قرارات لوزير الاقتصاد والمالية طبقا لمقتضيات المادتين 22 و27 من القانون التنظيمي لقانون المالية متمثلة في تسديدات من الحسابات المرصدة للأمور خصوصية، ويتعلق الأمر ب "الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة" (6.722,9 مليون درهم) و"صندوق تضامن مؤسسات التأمين" (3.000,0 مليون درهم) و"حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" (1.000,0 مليون درهم) وكذا "صندوق التكافل العائلي" (900 مليون درهم).

135. وبلغت التكاليف المشتركة-الاستثمار التي تم تنفيذها 52.974,1 مليون درهم، أي 99,9% من الاعتمادات النهائية برسم سنة 2023. ويبين تحليل تنفيذ نفقات الاستثمار للميزانية العامة أن هذه النفقات، على غرار السنوات الفارطة، كانت موضوع تحويلات مهمة من فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار إلى الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية. وبالتالي يلاحظ أن فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار يشكل وسيلة ميزانياتية مرحلية لرصد الاعتمادات التي يتيحها قانون المالية في انتظار تحويل جلها، لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

136. وعلى غرار سنة 2022 كذلك، فقد شهد البند المرتبط ب " تحويلات برسم مخصصات من الرأسمال لفائدة المؤسسات والمقاولات " والذي لم ترصد له أي اعتمادات أولية في إطار قانون المالية، تغييرات هامة في حجم اعتماداته عبر تخصيص ما مجموعه 8.021,9 مليون درهم كاعتمادات إضافية تم فتحها بموجب مرسوم (4.000,0 مليون درهم) وكذا عبر تحويلات من بنود أخرى من الميزانية (4.021,9 مليون درهم). وقد تم توجيه هذه الاعتمادات لدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية[37].

137. وكما سبقت الإشارة إليه، فقد سجلت السنة المالية 2023 تنفيذا لنفقات الاستثمار بنسبة 82,5% إجمالا، بما في ذلك نفقات فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار التي يتم تنفيذها مباشرة من خلال تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية، غير أن هذه النسبة تتراجع إلى 72,5% إذا ما تم استثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار وهو ما يستلزم توفير الظروف التدبيرية والتقنية والمالية المواتية قصد تحسين تنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية.

ويلخص الجدول التالي نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار.

جدول # 44: نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2023

نوع النفقات (بملايين الدراهم)	الاعتمادات النهائية	النفقات التي تم صرفها	نسبة التنفيذ %
نفقات الاستثمار دون احتساب النفقات المشتركة	91.360,3	66.206,3	%72,5
النفقات المشتركة-الاستثمار	52.997,3	52.974,1	%100
مجموع نفقات الاستثمار	**144.357,6**	**119.180,4**	**%82,5**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

[37] لاسيما المكتب الوطني للماء والكهرباء.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) تعزى برمجة اعتمادات مهمة لفائدة الحسابات الأخرى للخزينة في الفصل المذكور، في بعض الأحيان، لوجود التزامات على المدينين القصير والمتوسط لوزارة الاقتصاد والمالية في إطار اتفاقي (كصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) أو لاعتبارات مرتبطة بالطابع الظرفي للتحويلات (كتمويل الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية وصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية) أو تلك التي تتطلب تتبعا مسبقا (كصندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن).

أما بالنسبة للتحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، فيتعلق الأمر أساسا بعمليات مرتبطة بمساهمات في الرأسمال وتسبيقات في الحساب الجاري للمساهمين وكذا نفقات متعلقة بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل بعض المشاريع المهيكلة بحكم طابعها الأفقي والتي يتم برمجتها عادة وفقا لاتفاقيات تعقد بين الدولة والأطراف المعنية، بالإضافة إلى دعم تمويل بعض السياسات العمومية وتفعيل عدة استراتيجيات قطاعية في إطار اتفاقي، ولا سيما إنعاش الاستثمار والتشغيل والمقاولات الصغرى والمتوسطة والسياحة وكذا تمويل برامج التأهيل الحضري والقروي والجهوي وكذا تلك المتعلقة بتحسين ظروف عيش المواطنين. أما الباقي من النفقات فيخصص إجمالا لتصفية الديون وإعادة الهيكلة وتحويلات أخرى لا يمكن برمجتها في الميزانيات القطاعية.

أما بالنسبة لبند "التحويلات برسم مخصصات من الرأسمال لفائدة المؤسسات والمقاولات" فقد شهد فتح اعتمادات إضافية بموجب مرسوم وتحويلات من بنود أخرى، وذلك لتغطية نفقات غير متوقعة تكتسي طابعا ملحا وضروريا في إطار اتفاقي مرتبطا بدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتحسين وضعيتها المالية وتمكينها من الصمود في ظل الظرفية الاقتصادية الصعبة.

3.2 ارتفاع حصة نـفقـات دين الخزينة مقارنة بالنفقات الإجمالية للميزانية العامة

138. يدخل في نطاق نفقات دين الخزينة، تلك المرتبطة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين المتوسط والطويل الأجل[38]. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة لنفقات خدمة الدين برسم قانون المالية لسنة 2023 مبلغ 109.219 مليون درهم (مقابل 90.212 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2022)، منها 78.253 مليون درهم مخصصة لاستهلاك الديون و30.966 مليون درهم لأداء الفوائد والعمولات. في حين بلغت النفقات المنجزة 122.379 مليون درهم، منها 88.970 مليون درهم من أجل استهلاك الدين و33.409 مليون درهم برسم الفوائد والعمولات.

139. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المادة 58 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية نصت على أن الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بالدين تكتسي طابعا تقديريا. وبالتالي يمكنها أن تتجاوز المخصصات المرصودة في البنود المتعلقة بها. وقد عرفت هذه النفقات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت حصتها بالنسبة لنفقات الميزانية العامة من 18,9 % سنة 2022 إلى 23% برسم سنة 2023.

[38] المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

III. تغيير مخصصات الميزانية

أبرز النتائج المتعلقة بتحليل تغيير مخصصات الميزانية

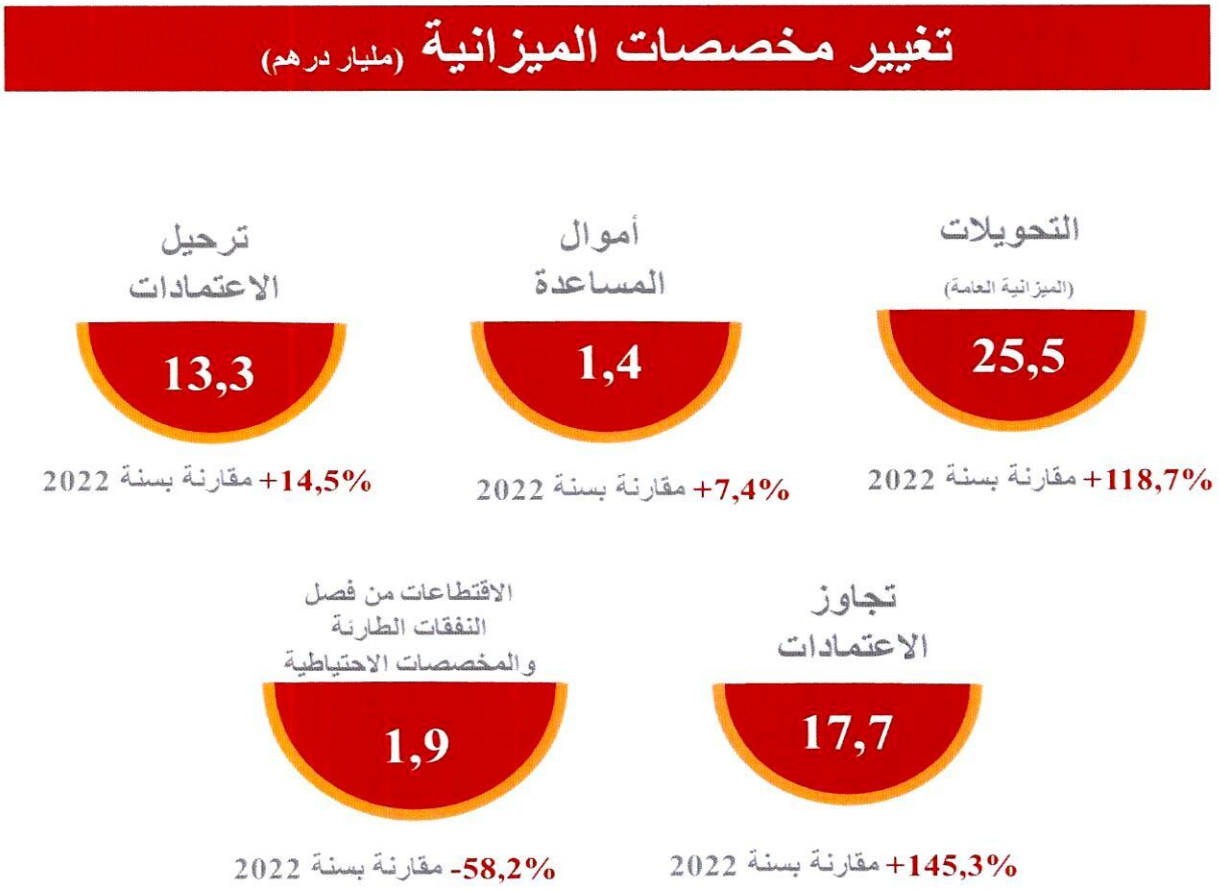

140. شهدت الميزانية العامة للدولة مجموعة من التغييرات للمخصصات الأولية برسم السنة المالية 2023 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول # 45: تغيير مخصصات الميزانية العامة خلال سنة 2023

تغيير الاعتمادات	المبلغ (مليون درهم)
ترحيل الاعتمادات من سنة 2022 إلى سنة 2023	13.038,0
أموال المساعدة	1.450,2
الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	1.884,6
التحويلات	[39]25.477,7
تجاوز الاعتمادات	17.669,2
الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2022	16.974,0

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023

[39] لا يشمل هذا المبلغ التحويلات المنجزة على مستوى اعتمادات الالتزام والتي بلغت 4.095,5 مليون درهم أي ما نسبته 5,7% من مجموع اعتمادات الالتزام المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة 2023 والبالغة 72.137,6 مليون الدرهم.

1. ترحيل الاعتمادات في ارتفاع مقارنة مع سنة 2022

141. تنص الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه "لا يجوز أن ترحل الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة مالية إلى السنة الموالية. غير أن اعتمادات الأداء المتوفرة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية وأرصدة الالتزام المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها، ترحل ما لم ينص قانون المالية للسنة على خلاف ذلك، في حدود سقف 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة برسم السنة المالية". كما نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على أنه يمكن تخفيض السقف المشار إليه أعلاه بموجب قانون المالية.

142. ونصت المادة 26 من قانون المالية لسنة 2023 على أنه تلغى اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2022 فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة التي لم تكن إلى تاريخ 31 ديسمبر 2022 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة، مع النص في نفس المادة على أنه لا تطبق هذه الأحكام على اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2022 لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

143. كما نصت نفس المادة على أنه لا يطبق سقف 30% على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

144. وقد بلغت اعتمادات الأداء المتاحة من نفقات الاستثمار في الميزانية العامة والمتبقية بنهاية سنة 2022 ما مجموعه 23.039,5 مليون درهم، حيث تم ترحيل 13.038,0 مليون درهم منها إلى سنة 2023 بناءً على 57 قراراً لوزير الاقتصاد والمالية، مقارنةً بمبلغ 11.383,5 مليون درهم تم ترحيله من سنة 2021 إلى سنة 2022، ما يعكس زيادة نسبتها 14,5%. ويمثل مبلغ الاعتمادات المرحّلة إلى سنة 2023 نسبة 12,3% من الاعتمادات الأصلية لميزانية الاستثمار المأذون بها في قانون المالية لهذه السنة.

145. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يمكن إدراج الاعتمادات التي تبين عدم إمكانية ترحيلها في الحدود المذكورة، ضمن اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار للسنة الجارية وذلك وفقا لمقتضيات المادة 22 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 15 يوليو 2015 والمتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

146. هكذا، وعملا بمقتضيات المادة 26 من قانون المالية لسنة 2023 المتعلقة بإلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام فإن الاعتمادات المرحلة على مستوى جميع القطاعات لم تتجاوز سقف 30% المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية باستثناء وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية اللتين سجلتا تجاوزا طفيفا.

147. وعلى الرغم من أن جل القطاعات الوزارية والمؤسسات لم تتجاوز النسبة سالفة الذكر، فإن البعض منها بقيت في مستويات تعادل أو تقترب من هذه العتبة. ويلاحظ أن سقف 30% يعتبر مرتفعا بالمقارنة مع الممارسات الجارية في بلدان أخرى، علما أن عملية ترحيل الاعتمادات تشكل استثناء لمبدأ سنوية الميزانية المنصوص عليه في المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

148. وحري بالذكر أنه منذ دخول مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية المشار إليها أعلاه حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018 لم يتم إدراج أي أحكام في قوانين المالية لتخفيض سقف 30% المتعلق بترحيل الاعتمادات كما تتيح ذلك مقتضيات نفس المادة. ومن شأن التخفيض التدريجي لهذا السقف أن يساهم في زيادة معدل إنجاز الاستثمارات العمومية وكذا تسريع انخراط القطاعات الوزارية في تحسين قدراتها التدبيرية خاصة على مستوى البرمجة. ويوضح الجدول التالي نسب الاعتمادات المرحلة حسب القطاعات لسنة 2023.

جدول # 46: نسب الاعتمادات المرحلة حسب القطاعات لسنة 2023 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	الاعتمادات المرحلة	اعتمادات الأداء المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات	نسبة الاعتمادات المرحلة [40]
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	186,8	67,4	10,9	%30,2
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	8.000,00	2 497,2	83,7	%30,2
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1.037,2	311,2	0,0	%30,0
وزارة الاقتصاد والمالية	136,5	54,9	13,9	%30,0
إدارة الدفـاع الوطنـي	5.146,7	1 796,8	253,1	%30,0
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	11,5	3,4	0,0	%30,0
المجلس الوطني لحقوق الانسان	13,0	3,9	0,0	%29,8
وزارة العدل	230,5	70,0	9,5	%26,2
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	305,0	78,4	0,0	%25,7
الأمانة العامة للحكومـة	10,3	2,3	0,0	%22,5
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2.196,7	490,4	0,0	%22,3
وزارة الداخلية	4.062,1	934,9	28,6	%22,3
المندوبية السامية للتخطيط	20,3	4,5	0,0	%22,1
مجلس النواب	20,0	4,1	0,0	%20,4
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	225,0	43,8	0,0	%19,5
المحاكم المالية	85,0	16,2	0,0	%19,0
وزارة التجهيز والماء	13 530,8	3 107,7	553,7	%18,9
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	940,5	182,1	9,5	%18,4
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	912,3	168,8	6,3	%17,8

[40] تحتسب نسبة الاعتمادات المرحلة عن طريق طرح مبلغ الاعتمادات المرحلة من السنة السابقة (باستثناء تلك المتعلقة بالبرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات) من مبلغ اعتمادات الأداء لسنة معينة.

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	الاعتمادات المرحلة	اعتمادات الأداء المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات	نسبة الاعتمادات المرحلة [40]
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14.352,4	2 820,5	298,0	%17,6
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160,7	25,2	0,0	%15,7
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	6,7	0,8	0,0	%12,4
وزارة الصناعة والتجارة	1.338,6	82,8	0,0	%6,2
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1.853,1	75,4	0,0	%4,1
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	81,6	3,2	0,00	%3,9
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	842,0	36,9	7,8	%3,5
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	224,2	2,7	0,0	%1,2
وزارة النقل واللوجستيك	1.831,6	19,1	0,0	%1,0
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	8.966,9	128,1	61,9	%0,7
رئيس الحكومة	675,3	3,8	0,0	%0,8
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	24,5	0,1	0,0	%0,2
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.249,2	1,2	0,0	%0,1
البلاط الملكي	131,6	0,0	0,0	%0,0
مجلس المستشارين	45,0	0,0	0,0	%0,0
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	33.804,4	0,0	0,0	%0,0
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية	3.369,2	0,0	0,0	%0,0
المجموع	**106.027,3**	**13.038,0**	**1.337,0**	**%11,0**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية – مشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تعد مراجعة نسبة الترحيل بتخفيضها إلى أقل من 30%عملية ممكنة من حيث التأطير التشريعي، غير أن تنفيذها يستدعي اعتماد مجموعة من الترتيبات التمهيدية ومواكبة حثيثة للقطاعات التي تُشرف على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الفعلية، أخذا بعين الاعتبار حجم وحساسية المشاريع المعنية بعملية الترحيل. الأمر الذي يتطلب مجموعة من الإجراءات الضرورية لمواكبة المدبرين لتحسين قدراتهم التدبيرية من أجل تقليص نسب الترحيل دون التأثير على تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

149. بلغت اعتمادات الأداء غير المستهلكة برسم ميزانية الاستثمار بنهاية سنة 2023 ما مجموعه 23.039,4 مليون درهم، مقابل 20.337,1 مليون درهم تم تسجيلها في نهاية سنة 2022، أي بزيادة بلغت نسبتها 13,3%. ويوضح الجدول أدناه تطور الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة بنهاية سنتي 2021 و2022:

جدول # 47: الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2021 و2022

نوعية الاعتمادات (بملايين الدراهم)	عند نهاية 2021	عند نهاية 2022	نسبة التطور %
الاعتمادات المتوفرة عند نهاية السنة	17.360,4	20.337,1	% +17,1
الاعتمادات الملغاة عند نهاية السنة	5.976,8	7.299,1	% +22,1
الاعتمادات الملغاة/ الاعتمادات المتوفرة	%34,4	%35,9	-

المصدر: قانون التصفية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

2. ارتفاع طفيف لأمـــوال المـــســاعـــدة مقارنة مع سنة 2022

150. تنص المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على أنه " تدرج مباشرة في المداخيل بالميزانية العامة أو بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو بالحسابات الخصوصية للخزينة حسب الحالة أموال المساعدة المدفوعة من قبل أشخاص اعتباريين غير الدولة أو ذاتيين للمساهمة مع أموال الدولة في نفقات ذات مصلحة عامة وكذا حصيلة الهبات والوصايا. ويمكن أن يفتح اعتماد بنفس المبلغ إضافة إلى الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية".

151. وقد سجلت أموال المساعدة المدرجة في الميزانية العامة للدولة لسنة 2023 مبلغ 1.450,2 مليون درهم مقابل 1.349,4 مليون درهم في سنة 2022، أي بزيادة قدرها حوالي 100 مليون درهم وبنسبة 7,4%. وقد تم تخصيص هذه الأموال بشكل أساسي لفائدة نفقات الاستثمار بنسبة 78,5% وكذا للنفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة بنسبة 21,5%.

152. وتمت عملية فتح الاعتمادات المتعلقة بأموال المساعدة بموجب 47 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية. ويوضح الجدول التالي توزيع مبالغ أموال المساعدة الموجهة لاعتمادات الأداء لنفقات الاستثمار وكذا تلك المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة. وقد استفادت كل من وزارة التجهيز والماء ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات من 87,6% من مجموع أموال المساعدة.

جدول # 48: توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	موجهة إلى الاستثمار	موجهة إلى المعدات والنفقات المختلفة	المبالغ الإجمالية	النسبة
وزارة التجهيز والماء	614,3	2,4	**616,7**	%42,5
وزارة الداخلية	99,0	230,9	**329,9**	%22,7
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	324,0	1,2	**325,2**	%22,4
إدارة الدفـاع الوطنـي	73,8	5,6	**79,4**	%5,5
وزارة الصناعة والتجارة	20,0	22,3	**42,3**	%2,9
وزارة الاقتصاد والمالية	1,5	25,9	**27,4**	%1,9
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1,6	11,3	**13,0**	%0,9
المجلس الوطني لحقوق الانسان	4,2	5,1	**9,3**	0,6%

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	موجهة إلى الاستثمار	موجهة إلى المعدات والنفقات المختلفة	المبالغ الإجمالية	النسبة
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	-	2,2	**2,2**	%0,2
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	-	2,2	**2,2**	%0,1
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	-	1,5	**1,5**	%0,1
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	-	1,1	**1,1**	%0,1
المجموع	**1.138,5**	**311,7**	**1.450,2**	**%100**

المصدر: وزارة المالية - مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

3. انخفاض الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية مقارنة مع سنة 2022

153.تنص المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على أنه "يفتح بالباب الأول من الميزانية العامة فصل غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية. كما نصت نفس المادة على أنه يمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور خلال السنة، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية".

154.وقد حدد قانون المالية لسنة 2023، مبلغ الاعتمادات المرصودة لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية في 2.156 مليون درهم. وبلغت الاقتطاعات من هذا الفصل ما قدره 1.884,6 مليون درهم مقابل 4.505,3 مليون درهم سنة 2022. وقد تمت هذه الاقتطاعات بواسطة 42 مرسوما لرئيس الحكومة.

155.وتوزعت الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لسنة 2023 ما بين وزارة الداخلية بنسبة 24,7% ووزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة بنسبة 22,1% ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بنسبة 16,4% ورئاسة الحكومة بنسبة 12,6% وباقي القطاعات الوزارية والمؤسسات بنسبة 24,2% كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول # 49: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات والفصول (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	نفقات التسيير		المجموع	النسبة %
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة		
وزارة الداخلية	85,0	380,4	465,4	% 24,7
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	-	310,0	310,0	% 16,4
رئيس الحكومة	17,0	219,8	236,8	% 12,6
مجلس المستشارين	4,5	166,0	170,5	% 9,0
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	-	144,1	144,1	% 7,6
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	-	60,0	60,0	% 3,2

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	نفقات التسيير		المجموع	النسبة %
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة		
مجلس النواب	-	35,0	35,0	% 1,9
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	-	20,0	20,0	% 1,1
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	-	10,0	10,0	% 0,5
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	-	16,2	16,2	% 0,9
المجموع	**106,5**	**1.361,6**	**1.468,1**	**% 77,9**
وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة	416,5		416,5	% 22,1
المجموع العام	**1.884,6**			**% 100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

156.ويتبين من خلال الاطلاع على المراسيم المتعلقة بالاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أن الاقتطاعات التي تمت برسم سنة 2023 قد استوفت عموما في تبريرها، شرط صعوبة توقعها واستعجالها باستثناء البعض منها والتي يمكن إدراجها، أثناء إعداد الميزانية، في البنود المخصصة لها على مستوى الميزانيات القطاعية نظرا لطابعها المتكرر.

157.وكما هو الحال في السنوات السابقة، فقد تبين من خلال دراسة المراسيم سالفة الذكر، أن الاقتطاع التي استفادت منه وزارة الداخلية والموجه إلى فصول الموظفين والأعوان لم يكن مبرر، إذ أن نسبة تنفيذ نفقات هذا الفصل لم تتجاوز، في الأصل، الاعتمادات الأولية المفتوحة في قانون المالية لسنة 2023، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 50: نسبة تنفيذ نفقات الموظفين والأعوان على مستوى وزارة الداخلية (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	نفقات التسيير (الموظفون والأعوان)					
	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	النفقات	نسبة التنفيذ الاعتمادات الأولية	نسبة التنفيذ الاعتمادات النهائية
وزارة الداخلية	31.221,5	85,0	31.306,5	29.513,6	%94,5	%94,3

المصدر: مشروع قانون التصفية 2023 – وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

4. التحويلات داخل الفصول مركزة بنسبة مهمة على خمسة قطاعات وزارية

158.تنص المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه لا يجوز تحويل الاعتمادات ما بين الفصول. غير أنه يمكن القيام بتحويلات للاعتمادات داخل نفس البرنامج وما بين البرامج داخل نفس الفصل، وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

159.وتنص المادة 23 من المرسوم رقم 2.15.426 سالف الذكر على أنه " يجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على طلب من الآمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر بالقيام بتحويلات للاعتمادات بين برامج

نفس الفصل. ولا يمكن أن يفوق مجموع الاعتمادات التي كانت موضوع تحويل خلال نفس السنة، بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية، سقف 10% من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية فيما يتعلق بفصل المعدات والنفقات المختلفة وفصل الاستثمار من الميزانية العامة."

160.كما تنص نفس المادة على أنه " يطبق السقف المشار إليه أعلاه كذلك على التحويلات بين كل برنامج من برامج الفصول المتعلقة بنفقات الاستغلال وبنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وبين كل برنامج من برامج الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ويجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح من الآمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر، للآمرين بالصرف وللآمرين المساعدين بالصرف، القيام بتحويلات للاعتمادات بين الجهات داخل نفس البرنامج".

161.وفيما يخص السنة المالية 2023، بلغت التحويلات التي شملت نفقات الأداء ما مجموعه 62.618,9 مليون درهم موزعة كما يلي:

جدول # 51: توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية (بملايين الدراهم)

الميزانية	مبلغ التحويلات	النسبة في مجموع التحويلات
الحسابات الخصوصية للخزينة	37.072,9	%59,2
الميزانية العامة للدولة	25.477,7	%40,7
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	68,3	%0,1
المجموع	**62.618,9**	**%100**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

162.وبلغ مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة للدولة برسم السنة المالية 2023 ما قدره 25.477,7 مليون درهم (باحتساب التحويلات المنجزة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية التي بلغت 106,5 مليون درهم)، توزعت على الوزارات على النحو التالي:

جدول # 52: توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2023 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)	التسيير	الاستثمار	المجموع	النسبة من التحويلات
وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة	5.704,5	6.728,9	12.433,4	%48,8
وزارة التجهيز والماء	48,4	3.463,9	3.512,4	%13,8
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	446,1	1.575,6	2.021,7	%7,9
وزارة الداخلية	1.154,5	485,6	1.640,1	%6,4
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	79,9	1.090,9	1.170,8	%4,6
إدارة الدفاع الوطني	1.060,3	54,8	1.115,1	%4,4
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	516,6	275,8	792,4	%3,1
وزارة الصناعة والتجارة	23,0	589,4	612,9	%2,4
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	163,0	343,0	505,9	%2,0
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	138,1	296,3	434,4	%1,7

القطاعات الوزارية أو المؤسسات (مليون درهم)	التسيير	الاستثمار	المجموع	النسبة من التحويلات
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	505,1	626,9	1.132,0	%4,4
المجموع	**9.946,6**	**15.531,1**	**25.477,7**	**%100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

163. ويتضح من خلال الجدول أعلاه أنه على غرار السنوات الفارطة سجلت خمس قطاعات وزارية ما يناهز 81,6% من مجموع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2023 حيث استأثرت وزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة بنسبة 48,8% من إجمالي التحويلات، ووزارة التجهيز والماء بنسبة 13,8%، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية بنسبة 7,9%، ووزارة الداخلية بنسبة 6,4%، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بنسبة 4,6%.

5. تجاوز الاعتمادات في ارتفاع مقارنة مع السنة السابقة

164. تنص المادة 58 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أن "الاعتمادات المفتوحة محدودة، لا يجوز الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة. وبالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان، لا يجوز الالتزام بهذه النفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم الفصل. غير أن الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بدين الخزينة والدين العمري وبالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية لها طابع تقديري. يمكن أن تتجاوز هذه النفقات المخصصات المقيدة في البنود المتعلقة بها".

165. كما تنص مقتضيات نفس المادة على أنه: "في حالة تجاوز الاعتمادات المفتوحة برسم النفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، يتم إثباتها والإذن بتسويتها في قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المعنية".

166. وقد سجل مبلغ التجاوزات المتعلقة بالنفقات المذكورة سلفا برسم سنة 2023 ما مجموعه 17.669,1 مليون درهم مقابل مبلغ 7.204,6 مليون درهم سنة 2022 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة بلغت 145 %.

167. ويقترح مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2023 فتح اعتمادات تكميلية بمبلغ 17.669,1 مليون درهم بهدف تغطية التجاوزات المسجلة والتي توزعت بين نفقات التسيير (التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) ونفقات الدين العمومي على الشكل التالي:

جدول # 53: توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة

النفقات (مليون درهم)	المبلغ	% النسبة من المجموع
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	4.134,3	%23,4
نفقات الدين العمومي	13.534,8	%76,6
المجموع	**17.669,1**	**%100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

168.ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاعتمادات التكميلية المقترح فتحها تهم التجاوزات المسجلة على مستوى نفقات الدين العمومي بنسبة 76,6% في حين سجلت تلك المتعلقة بالتجاوزات على صعيد النفقات المرتبطة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية نسبة 23,4%.

169.ويتبين من خلال توزيع الاعتمادات التكميلية المتعلقة بنفقات الدين العمومي أن 80,5% شملت فصل استهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل، بينما استفاد فصل فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي من 19,5% من الاعتمادات التكميلية.

جدول # 54: توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول دين الخزينة

فصول الدين (مليون درهم)	الاعتمادات النهائية 2023	النفقات	الاعتمادات التكميلية المفتوحة	النسبة في مجموع الاعتمادات التكميلية (%)
استهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل	78.253,0	88.970,2	10.894,2	%80,5
فوائد وعمولات متعلقة بالدين	30.966,5	33.409,3	2.640,6	%19,5
مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين	**109.219,6**	**122.379,5**	**13.534,8**	**%100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

6. ارتفاع مبلغ الاعتمادات الملغاة مقارنة مع سنة 2021

170.تفعيلا لمقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية المذكور سلفا، فقد بلغت الاعتمادات المقترح إلغاؤها في مشروع قانون التصفية عند نهاية سنة 2022 ما مجموعه 19.571,2 مليون درهم مقابل 14.984,6 مليون درهم سنة 2021، أي بارتفاع نسبته 30,6%.

171.ويبين الجدول أسفله توزيع الاعتمادات المقترح إلغاؤها من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين سنتي 2016 و2023:

جدول # 55: تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2016 إلى 2023

نوع الميزانية (مليون درهم)	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الاعتمادات الملغاة في الميزانية العامة	**23.010,3**	**13.772.0**	**13.791,9**	**16.057,2**	**14.544,4**	**12.039,0**	**16.974,0**	**7.371,2**
نفقات التسيير	9.433,2	3.969,5	6.534,3	6.947,8	7.725,8	2.867,6	4.950,5	6.996,3
نفقات الاستثمار	4.869,8	6.707,4	6.486,4	8.838,9	5.851,5	5.976,8	7.299,1	-[41]
نفقات الدين	8.707,3	3.095,1	771,2	270,5	967,1	3.194,6	4.724,4	374,9
مجموع الاعتمادات الملغاة في ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**3.844,3**	**3.530,5**	**4.798,4**	**4.262,4**	**2.821,1**	**2.945,6**	**2.597,2**	**2.613,3**
نفقات الاستغلال	1.291,4	1.690,8	1.939,6	1.855,1	1.687,0	1.881,0	1.679,2	1.602,7
نفقات الاستثمار	2.552,8	1.839,7	2.861,8	2.407,3	1.134,2	1.064,6	917,9	1.010,6
مجموع الاعتمادات الملغاة	**26.854,6**	**17.302,5**	**18.590,3**	**20.319,6**	**17.365,5**	**14.984,6**	**19.571,2**	**9.984,5**

المصدر: قوانين التصفية السنوية ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

172. وبالنسبة للسنة المالية 2023، سجلت اعتمادات التسيير غير المستهلكة المقترح إلغاؤها على مستوى الميزانية العامة ارتفاعا بنسبة 41,3% مقارنة مع تلك الملغاة في إطار قانون التصفية لسنة 2022، في حين عرفت اعتمادات الدين المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2023 انخفاضا بنسبة 92,1% مقارنة مع سنة 2022.

173. وقد بلغت اعتمادات الأداء التي لم يتم الالتزام بها من ميزانية الاستثمار والمتوفرة عند نهاية سنة 2023ما مجموعه 23.039,4 مليون درهم مقابل 20.337,1 مليون درهم سنة 2022. كما اقترح مشروع قانون التصفية لسنة 2023 إلغاء مبلغ 7.299,1 مليون درهم من اعتمادات الأداء (نفقات الاستثمار) المتوفرة عند نهاية السنة المالية 2022.

174. ويفصل الجدول التالي توزيع الاعتمادات غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار مشروع قانون التصفية لسنة 2023 حسب القطاعات.

جدول # 56: توزيع اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2023 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء برسم قانون المالية 2023	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2022	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2022	نسبة الإلغاء (%)
البلاط الملكي	131,6	0,0	0,0	-
مجلس المستشارين	45,0	0,0	0,0	-
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	33 804,4	1 059,5	1 059,5	100,0

[41] لا يمكن قانون التصفية للسنة المالية من تحديد مبلغ اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة الملغاة برسم نفس السنة حيث يتم تحديده لاحقا في قانون التصفية للسنة الموالية.

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء برسم قانون المالية 2023	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2022	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2022	نسبة الإلغاء (%)
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية	3 369,2	0,3	0,3	100,0
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	8 966,9	2 245,2	2 117,1	94,3
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	24,5	0,8	0,8	92,9
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	224,2	24,6	21,9	88,9
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	81,6	27,4	24,2	88,2
الأمانة العامة للحكومة	10,4	12,0	9,7	80,6
رئيس الحكومة	675,3	13,0	9,2	70,3
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2 196,8	927,5	437,1	47,1
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 037,2	588,3	277,2	47,1
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1 853,1	141,7	66,3	46,8
المجلس الوطني لحقوق الانسان	13,0	6,8	2,9	43,2
المندوبية السامية للتخطيط	20,3	7,7	3,2	41,7
وزارة الداخلية	4 062,1	1 551,8	616,9	39,8
وزارة النقل واللوجستيك	1 831,6	31,0	11,9	38,3
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1 249,2	2,0	0,7	36,8
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	11,5	5,4	1,9	35,8
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	186,8	104,4	37,1	35,5
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	912,3	252,2	83,4	33,1
وزارة الاقتصاد والمالية	136,5	79,5	24,6	31,0
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	305,0	110,3	31,9	28,9
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	8 000,0	3 426,6	929,4	27,1
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14 352,4	3 719,3	898,8	24,2
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	940,5	233,4	51,3	22,0
وزارة الصناعة والتجارة	1 338,6	98,4	15,6	15,8
وزارة العدل	230,6	81,9	11,9	14,5
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	842,0	42,9	5,9	13,8
إدارة الدفاع الوطني	5 146,7	2 026,6	229,8	11,3
وزارة التجهيز والماء	13 530,8	3 422,2	314,5	9,2
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	225,0	47,2	3,4	7,1
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	6,7	0,9	0,1	5,9
مجلس النواب	20,0	4,3	0,2	5,5
المحاكم المالية	85,0	16,6	0,4	2,5
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160,7	25,4	0,1	0,4
المجموع	**106.027,3**	**20.337,1**	**7.299,1**	**35,9**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2023– معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

IV. تحليل الحسابات الخصوصية للخزينة

أبرز نتائج تحليل الحسابات الخصوصية للخزينة

موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

تطور رصيد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بمليون درهم)

تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة

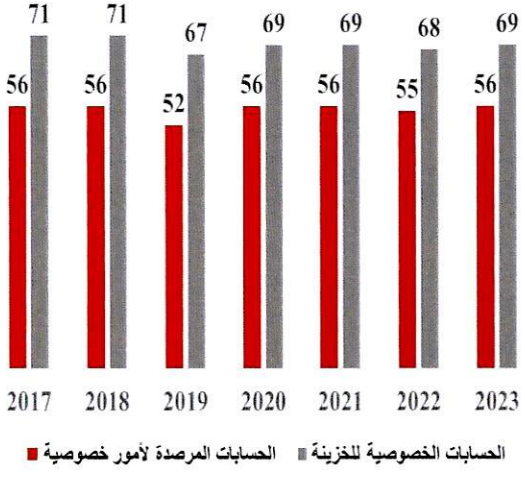

175. تعد الحسابات الخصوصية للخزينة مكونا أساسيا من ميزانية الدولة، نظرا لحجم مداخيلها ونفقاتها. ففي سنة 2023، شكلت المداخيل المحققة في إطار هذه الحسابات نسبة 27% من إجمالي مداخيل الدولة. ويعرض الجدول التالي النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2023 وفق مختلف مكوناته:

جدول # 57: حصة الحسابات الخصوصية للخزينة من ميزانية الدولة برسم سنة 2023

(بملايين الدراهم)

	الموارد				النفقات			
	الحقوق المثبتة الصافية	%	التحصيل	%	الاعتمادات النهائية	%	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	%
الميزانية العامة	507.898,3	73	485.216,9	72	547.808,6	65	532.929,3	77
الحسابات الخصوصية للخزينة	181.569,1	26	181.580,6	27	290.970,7	34	151.670,6	22
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	6.655,2	1	6.509,7	1	5.411,1	1	2.652,3	1
المجموع	696.122,7	100	673.307,2	100	844.190,4	100	687.252,2	100

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

176. سجلت حصة مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة من مجموع مداخيل ميزانية الدولة انخفاضًا طفيفًا، حيث بلغت 27% في سنة 2023 مقابل 29% في سنة 2022. أما على مستوى النفقات، فقد شهدت الحسابات الخصوصية للخزينة استقرارًا نسبيًا في حصتها من مجموع نفقات الدولة مقارنة بسنة 2022، حيث استقرت عند نسبة 22%. ويعرض الجدول التالي تطور هذه النسب خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023:

جدول # 58: تطور حجم الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة (2018-2023)

المداخيل والنفقات (بملايين الدراهم)	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة (1)	92.369	101.365	146.153	130.048	151.926	181.581
مداخيل الميزانية العامة للدولة	329.117	365.955	370.531	352.999	374.210	485.217
مداخيل ميزانية الدولة (2)	429.627	475.689	521.829	488.705	531.896	673.307
(1) / (2) (%)	**21%**	**21%**	**28%**	**27%**	**29%**	**27%**
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة (3)	109.786	90.897	143.623	114.031	131.174	151.671
نفقات الميزانية العامة للدولة (4)	327.405	365.653	402.815	312.144	462.439	532.929
نفقات ميزانية الدولة (6)	441.993	459.831	548.550	428.608	596.180	687.251
(4) / (3) (%)	**25%**	**20%**	**26%**	**27%**	**22%**	**22%**

المصدر: قوانين التصفية برسم سنوات 2018 و2019 و2020 و2021 و2022 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

177.وبلغ الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة في سنة 2023 ما قدره 194.817 مليون درهم[42]، مسجلاً ارتفاعًا بنسبة 18,1% مقارنة بسنة 2022.

ويوضح الجدول التالي تطور مداخيل ونفقات وأرصدة هذه الحسابات بين سنتي 2018 و2023:

جدول # 59: تطور المداخيل والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2018 و2023

المداخيل والنفقات (بملايين الدراهم)	2018	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التطور ما بين 2022 و2023(%)
المداخيل	92.369	101.365	146.153	130.048	151.926	181.581	20%
الالتزام بالنفقات	123.870	108.110	162.041	128.938	146.092	184.268	26%
النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	109.786	90.897	143.623	114.031	131.174	151.671	16%
الرصيد السنوي	-17.417	10.468	2.530	16.017	20.752	29.910	44%
الرصيد الإجمالي المتراكم	**117.040**	**115.266**	**128.138**	**144.155**	**164.907**	**194.817**	**18%**

المصدر: قوانين التصفية برسم سنوات 2018و2019 و2020 و2021 و2022 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

1. أحكام قانون المالية برسم سنة 2023 المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة

178.سنّ القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 قواعد جديدة لتدبير الحسابات الخصوصية للخزينة، وخاصة تلك المرصودة لأمور خصوصية، باعتبارها المكون الأساسي لهذه الحسابات. وتهدف هذه القواعد إلى تحسين ضبط مجالات تدخل هذه الحسابات وجعلها أكثر فعالية.

القواعد الأساسية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 لتدبير الحسابات الخصوصية للخزينة

- يشترط بموجب المادة 27 بالنسبة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية أن تمثل، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، الموارد المتأتية من حصيلة رسوم أو موارد مخصصة أو هما معا، على الأقل نسبة 40% من مواردها الإجمالية المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة؛

[42] هذا الرصيد لا يشكل أموالا متوفرة بالخزينة بقدر ما يشكل اعتمادات مرصودة لفائدة هذه الحسابات، كما يعكس التفاوت الزمني بين رصد هذه الاعتمادات وتاريخ استعمالها.

- لا يمكن أن تدرج في الحسابات الخصوصية للخزينة إلا النفقات المتعلقة بإنجاز برامج ومشاريع التنمية، ولا يمكنها ان تتحمل نفقات صرف مرتبات أو أجور أو تعويضات موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية ماعدا في حالة استثناءات منصوص عليها في قانون المالية؛
- لا يؤذن بدفع مخصصات مالية عن طريق تحويلها من حساب مرصد لأمور خصوصية لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

179. وقد كشفت مراجعة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم السنة المالية 2023 استمرار بعض هذه الحسابات في تحمل بعض أصناف نفقات الموظفين والأعوان، على الرغم من مخالفة ذلك للقانون التنظيمي لقانون المالية. حيث تنص المادة 28 على ما يلي: "لا يمكن أن تدرج في حساب خصوصي للخزينة النفقات الناتجة عن صرف المرتبات أو الأجور أو التعويضات إلى موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، ما عدا في حالة استثناءات منصوص عليها في قانون المالية".

180. وقد أكدت المادة 35 من قانون المالية لسنة 2022 مبدأ هذا الاستثناء حيث نصت على ما يلي: "استثناء من أحكام الفقرة السادسة من المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يظل العمل جاريا خلال السنة المالية 2022 بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها إلى غاية 31 ديسمبر 2021 فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة المفتوحة في هذا التاريخ وكذا باستنزال النفقات الناتجة عن صرف مرتبات أو تعويضات مباشرة من بعض الحسابات المذكورة".

181. **جواب وزارة الاقتصاد والمالية:**

182. (...) في بعض الحالات يتم صرف نفقات الموظفين من بعض الحسابات بصفة استثنائية كما تنص على ذلك المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية. ويتعلق الأمر بشريحة من الموظفين بالنظر لطبيعة الأشغال والمهام التي يزاولونها يتم صرف المرتبات أو الأجور أو التعويضات عنها، من بعض الحسابات الخصوصية للخزينة .وتهم هذه الاستثناءات، على سبيل المثال، بعض التعويضات الخاصة والجزافية الممنوحة للموظفين وأعوان كتابات الضبط والنفقات المتعلقة بأجور عمال الإنعاش الوطني وكذا التعويضات عن ساعات العمل الليلي والإطعام لفائدة موظفي للوقاية المدنية..

183. من جانب آخر، استجابة لطلب مصالح الخزينة العامة للمملكة في الموضوع من أجل ضبط دقيق للتنزيلات المحاسباتية، لوحظ تضمين "المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بدون حق" كبند في الجانب المدين للحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي همت مكوناتها المدينة تغييرات برسم قانون المالية لسنة 2023. ويُستفاد من هذا التضمين أن المعالجة المحاسباتية لهذه الأموال عرفت تطورًا يستدعي توضيحًا بخصوص النهج المعتمد سابقًا، وكذا دواعي اختيار إدراج هذا البند بشكل تدريجي دون تعميمه على باقي الحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تم اعتماد التدرج في هذا الجانب من خلال الحرص على تضمين بند "المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بدون حق" في الجانب المدين لكل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعرف تغييرات برسم قانون المالية للسنة المعنية، من باب تجنب إثقال قانون المالية بمواد تحمل تغييرات لجميع الحسابات الخصوصية المعنية، إذ أن من شأن إدراج تغييرات جميع الحسابات المعنية دفعة واحدة أن يؤدي إلى إضافة عدد كبير من المواد لمشروع القانون، مما قد يؤثر سلبا على سيرورة مسطرة دراسة مشروع قانون المالية والمصادقة عليه من طرف البرلمان.

184.كما أذن قانون المالية للآمرين بالصرف بالقيام بالالتزام مقدما بنفقات قدرها الإجمالي 128.316 مليون درهم بخصوص الحسابات التالية:

جدول # 60: جرد أذون الالتزام مقدما بالنفقات (مليون درهم)

الحسابات	الالتزام مقدما بالنفقات
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1 000
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	100
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	600
الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	500
الصندوق الخاص بالطرق	2 500
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	2 000
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1 000
الصندوق الوطني للعمل الثقافي	50
الصندوق الوطني الغابوي	-
الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	800
اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	119 766
المجموع	128 316

المصدر: قانون المالية برسم السنة المالية 2023

185.وعرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا نسبيا خلال العقد الأخير ليستقر في 69 حسابا عند نهاية سنة 2023 مقابل 76 حسابا سنة 2015. ويجدر التذكير بكون قانون المالية رقم 23-55 للسنة المالية 2024 قد تضمن المصادقة على مرسوم أحدث بموجبه خلال سنة 2023 الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية".

جدول # 61: تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف

السنة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	حسابات التمويل	حسابات النفقات من المخصصات	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	حسابات العمليات النقدية	المجموع
2016	57	8	4	3	2	74
2017	56	6	4	3	2	71
2018	56	6	4	3	2	71
2019	52	6	4	3	2	67
2020	56	4	4	3	2	69

السنة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	حسابات التمويل	حسابات النفقات من المخصصات	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	حسابات العمليات النقدية	المجموع
2021	56	4	4	3	2	69
2022	55	4	4	3	2	68
2023	56	4	4	3	2	**69**

المصدر: قوانين المالية من 2015 إلى 2024.

2. ارتفاع نسبة تنفيذ مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة

186. بلغت المداخيل الإجمالية المحصلة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023 ما مجموعه 181.580,6 مليون درهم، مقارنة بالتوقعات التي بلغت 110.374,8 مليون درهم في قانون المالية، ليصل معدل التنفيذ إلى 165%.

187. وقد تجاوزت نسب تنفيذ مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات التوقعات المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2022، حيث بلغت نسب الإنجاز على التوالي 166% و150%. وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة تنفيذ حسابات العمليات النقدية 15% من التوقعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 62: موارد الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2023 (بملايين الدراهم)

نوع الحساب الخصوصي	توقعات قانون المالية 2023 (1)	الحقوق المثبتة الصافية	المداخيل المحصلة (2)	نسبة الانجاز (1) / (2)
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	99.403,3	165.263,4	165.274,9	166%
حسابات النفقات من المخصصات	10.800,5	16.219,9	16.219,9	150%
حسابات العمليات النقدية	100,0	14,7	14,7	15%
حسابات التمويل	71,0	71,0	71,0	100%
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	للتذكرة	-	-	-
المجموع	**110.374,8**	**181.569,1**	**181.580,6**	**165%**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

188. ويتضح من الجدول أعلاه أن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات تمثل نسبة 99,9% من إجمالي مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة، حيث بلغت نسبت كل منهما على التوالي 91,0% و8,9 %.

189. وسجلت موارد الحسابات الخصوصية للخزينة زيادة تقترب من نسبة 20% مقارنة بسنة 2022. ويبين الجدول التالي تطور مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2022 و2023:

جدول # 63: مقارنة موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2022 و2023 (بملايين الدراهم)

نوع الحساب الخصوصي	2022		2023		تطور المداخيل المحصلة (%)
	الحقوق المثبتة الصافية	الموارد المحصلة	الحقوق المثبتة الصافية	الموارد المحصلة	
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	135.758	135.769	165.263	165.275	22%
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	163	163	-	-	9851%
حسابات العمليات النقدية	34	34	15	15	-51%
حسابات التمويل	68	68	71	71	4%
حسابات النفقات من المخصصات	15.891	15.891	16.220	16.220	-
المجموع	**151.915**	**151.926**	**181.569**	**181.581**	**20%**

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2022 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

3. تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة مقارنة بسنة 2022

190.سجلت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة زيادة ملحوظة مقارنة بالاعتمادات الأصلية المفتوحة بموجب قانون المالية، حيث ارتفعت بنسبة 160% همت على وجه الخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات. غير أن هذه الزيادة، لم يرافقها بالموازاة تحسن في نسب الالتزام التي لم تتجاوز 63 %، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 64: توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2023 (بملايين الدراهم)

نوع الحسابات الخصوصية	التوقعات قانون المالية 2023	الاعتمادات النهائية	نسب تطور الاعتمادات	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (1)	99.053	251.649	154%	150.728	60%	136.192	90%
حسابات النفقات من المخصصات	10.801	31.388	246%	32.069	86%	14.008	44%
مجموع الحسابات الخصوصية للخزينة (2)	111.787	290.971	**160%**	184.268	**63%**	151.671	82%
(2) / (1) (%)	**89%**	**86%**	-	**82%**	-	**90%**	-

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

191.ومقارنة بسنة 2022، عرفت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة زيادة بنسبة 19%، إذ سجلت 290.971 مليون درهم سنة 2023 مقابل 244.862 مليون درهم سنة 2022. ورافق هاته الزيادة ارتفاع في نسبة الالتزام بالنفقات التي انتقلت من 60 % إلى 63 % (حيث تم الالتزام بصرف 184.268 مليون درهم سنة 2023 مقابل 146.092 مليون درهم سنة 2022).

ويوضح الجدول التالي تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2022 و2023:

جدول # 65: مقارنة تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2022 و2023

أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة	2022					2023				
(بملايين الدراهم)	الاعتمادات النهائية	الالتزام بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	الاعتمادات النهائية	الالتزام بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	208.072	129.509	62	115.220	89	251.649	150.728	60	136.191	90
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	982	692	70	692	100	1.933	1.443	75	1.442	100
حسابات العمليات النقدية	-	23	-	23	100	-	28	-	28	100
حسابات التمويل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حسابات النفقات من المخصصات	35.808	15.867	44	15.238	96	37.388	32.069	86	14.008	44
المجموع	**244.862**	**146.092**	**60**	**131.173**	**90**	**290.971**	**184.268**	**63**	**151.670**	**82**

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2022 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

4. تحليل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

192. تُعد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية أهم صنف من حيث المداخيل والنفقات مقارنة بباقي الحسابات الخصوصية للخزينة؛ إذ شكلت مداخيل هذا الصنف 91,0% من إجمالي المداخيل المحصلة، فيما شكلت النفقات 89,8% من إجمالي تلك المأمور بصرفها خلال السنة المالية 2023.

193. ومن خلال فحص مداخيل ونفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، تم تسجيل الملاحظات التالية:

1.4 ارتفاع ملحوظ لمداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية مقارنة بالتوقعات

194. يبين تحليل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية أن بعض هذه الحسابات سجلت خلال السنة المالية مداخيل فاقت التوقعات بعدة أضعاف. وفيما يلي الحسابات التي سجلت مداخيلَ تجاوزت التقديرات على الأقل بمرتين:

جدول # 66: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي سجلت مداخيلَ تجاوزت التقديرات على الأقل بمرتين سنة 2023

(بملايين الدراهم)

بيـــــان الحســـــابات	تقديرات المداخيل برسم قانون المالية 2023	الحقوق المثبتة الصافية	الفرق بالمقارنة مع التقديرات	نسبة تطور الموارد	معامل التضاعف
الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20,0	689,2	669,21	3346%	34,5
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30,0	553,0	523,03	1743%	18,4
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500,0	27 169,6	25 669,57	1711%	18,1

بيـــــان الحســـــابات	تقديرات المداخيل برسم قانون المالية 2023	الحقوق المثبتة الصافية	الفرق بالمقارنة مع التقديرات	نسبة تطور الموارد	معامل التضاعف
صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50,0	356,3	306,31	613%	7,1
صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	400,0	2 445,4	2 045,40	511%	6,1
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800,0	4 581,9	3 781,88	473%	5,7
الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	150,0	765,5	615,48	410%	5,1
مرصدات المصالح المالية	350,0	1 583,3	1 233,34	352%	4,5
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	22,5	76,8	54,28	241%	3,4
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90,0	282,9	192,85	214%	3,1
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200,0	503,9	303,94	152%	2,5
الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	350,0	783,9	433,88	124%	2,2
صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360,0	777,7	417,71	116%	2,2
صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات	200,0	423,2	223,18	112%	2,1
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية	للتذكرة	18,6	18,64	-	-
الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	للتذكرة	406,1	406,11	-	-
صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة	5,8	5,77	-	-

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2023- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

195.ويعزى استمرار هذا الوضع القائم لعدة سنوات إلى ترحيل الأرصدة المتراكمة وعدم مراجعة تقديرات الموارد المتوقعة استنادا إلى الموارد المحصلة. وفي ظل غياب تصفية هذه الأرصدة، يتضح أن التقديرات الأصلية لعدد من الحسابات تستلزم المزيد من المبادرات قصد ضبطها وتقييمها.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) إن تقييم الموارد والتكاليف يتم بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعداد التوقعات المرتبطة بها (...) وفي هذا الإطار، يتم عند تقييم الموارد الأولية لهذه الصناديق، الأخذ بعين الاعتبار المداخيل المتوقعة خلال السنة دون الأرصدة المرحلة، حيث يتم تحديد سقف النفقات السنوية للصناديق المعنية في حدها الأدنى بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعداد مشروع قانون المالية، فيما يتم اللجوء خلال مرحلة التنفيذ إلى إعداد برامج استعمال تعديلية خلال السنة المالية كلما اقتضت الضرورة، وإلى استعمال تبويب "الاعتمادات الغير مبرمجة " لترشيد استعمال هذه الأرصدة.

2.4 تركيز معظم النفقات في عدد محدود من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

196.بلغ إجمالي نفقات 56 حسابًا مرصدا لأمور خصوصية ما قدره 136.192 مليون درهم خلال السنة المالية 2023. وقد استأثرت تسعة حسابات على أكثر من ثلاثة أرباع هذه النفقات، بما نسبته 75,5%، أي ما يعادل 102.784 مليون درهم.

في حين واصل صندوق حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة تصدر نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، مسجلا نسبة 24,5%. وقد شهدت نفقات كل من الحساب الخاص

باستبدال أملاك الدولة وصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ارتفاعًا نسبيًا مقارنة بسنة 2022، حيث بلغ على التوالي 19,4% و9,9% من مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

ويبين الجدول التالي النفقات الإجمالية لأهم الحسابات المرصودة لأمور خصوصية، حسب ما ورد في مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2023:

جدول # 67: نفقات الحسابات المرصودة لأمور خصوصية برسم سنة 2023
(بملايين الدراهم)

الحسابات	الالتزامات بالنفقات	الحصة	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	الحصة
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	33 416	22,2%	33 347	24,5%
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	26 403	17,5%	26 403	19,4%
صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	13 545	9,0%	13 545	9,9%
الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	8 794	5,8%	8 794	6,5%
صندوق التنمية الفلاحية	4 756	3,2%	4 544	3,3%
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	4 500	3,0%	4 500	3,3%
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	7 177	4,8%	4 317	3,2%
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	4 928	3,3%	4 138	3,0%
الصندوق الخاص بالطرق	3 993	2,6%	3 198	2,3%
باقي الحسابات (47)	43 216	28,7%	33 408	24,5%
المجموع	**150 728**		**136 192**	

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2023- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

197.وعلى الرغم من استفادتها من موارد مهمة، لم تتجاوز النفقات المنجزة لـ 35 حسابًا من أصل 56 حسابًا مرصدا لأمور خصوصية نصف الاعتمادات النهائية المخصصة لها. ويبين الجدول أدناه تفاصيل هذه الحسابات برسم السنة المالية 2023:

جدول # 68: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من الاعتمادات النهائية برسم سنة 2023
(بملايين الدراهم)

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	النفقات/ الاعتمادات النهائية %
الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	299,1	-	0%
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	10,0	-	0%
صندوق الإصلاح الزراعي	622,9	-	0%

بيـــــان الحســـابات	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	النفقات/ الاعتمادات النهائية %
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	4 491,7	1,5	0%
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	426,2	32,1	8%
صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	935,8	71,6	8%
الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	10 780,5	828,1	8%
صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات	3 929,4	384,4	10%
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	2 041,1	203,8	10%
صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	294,3	30,0	10%
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	1 889,6	228,8	12%
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	2 019,4	284,5	14%
الصندوق الوطني الغابوي	2 885,0	500,1	17%
الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	11 879,0	2 387,7	20%
صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والموانئي	60,4	13,2	22%
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	1 937,4	428,2	22%
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	865,3	194,3	22%
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	429,6	100,6	23%
صندوق مواكبة اصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	5 634,1	1 338,7	24%
صندوق التضامن بين الجهات	4 236,1	1 009,1	24%
مرصدات المصالح المالية	5 017,5	1 199,7	24%
صندوق التأهيل الاجتماعي	3 660,7	876,1	24%
صندوق تحديث الإدارة العمومية	1 414,8	357,0	25%
صندوق تنمية الصيد البحري	282,3	80,4	28%
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية	20,3	6,0	29%
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	7 071,5	2 191,5	31%
الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	2 951,5	1 075,2	36%
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية	28,3	10,4	37%
صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	5 503,4	2 226,2	40%
الصندوق الخاص لدعم المحاكم	1 664,8	710,1	43%
صندوق محاربة الغش الجمركي	2 659,0	1 154,9	43%
صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري	6 084,3	2 644,9	43%
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	3 488,4	1 578,7	45%
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	9 120,9	4 316,9	47%
الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	49,7	24,2	49%

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2023- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

198.وتنص المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية في فقرتها الأخيرة على أن "الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي لم تترتب عليها نفقات طوال ثلاث سنوات متتابعة، تُحذف في نهاية السنة الثالثة بموجب قانون المالية الموالي، ويُدرج رصيدها في المداخيل بالميزانية العامة". إلا أن هذا المقتضى لا يتم تطبيقه رغم عدم تسجيل بعض الحسابات لأي نفقات خلال ثلاث سنوات متتالية، مع الإشارة إلى أنه لوحظ خلال سنة 2023 تسجيل بعض الحسابات لنفقات مواصلة بذلك مراكمة أرصدة دائنة [43].

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) إن تنفيذ نفقات هذه الحسابات تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المشاريع التي يتم انجازها في إطار مشاريع متعددة سنوات وكذا القدرات التدبيرية للآمرين بالصرف وكذا الإكراهات التي قد تعترض تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار هذه الحسابات.

- فعلى سبيل المثال، بالنسبة للصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها (...) فإن التأخر في التنفيذ ناتج عن تعثر تنفيذ البرامج من طرف القطاع المعني، مما أدى إلى عدم استهلاك النفقات المقررة في الوقت المحدد.

-أما بالنسبة للصندوق الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها، فتعود نسبة النفقات المنجزة، والمقدّرة ب 10%، إلى كون الاتفاقيات الإطار السنوية المتعلقة بالبرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة قد تم توقيعها في نهاية سنة 2023، مما أدى إلى تأجيل تنفيذ المشاريع إلى السنة أو السنوات الموالية. (...)

- أما فيما يخص الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، فنظرا لانتهاء البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها (PNDM) سنة 2022، والذي تم تمويله عبر الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة من خلال اعتمادات الدولة المقدرة ب 200 مليون درهم سنويا بالإضافة الى حصيلة الرسم شبه ضريبي على البلاستيك (معدل 150 مليون درهم سنويا)، وحيث تم تعديل الصندوق الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها بموجب قانون المالية لسنة 2023 ليشمل مجال تدبير النفايات المنزلية، فقد تم توقيف تمويل المشاريع المتعلقة بالنفايات من خلال الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، باستثناء الاتفاقيات الموقعة في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات.

(...)

- أما بخصوص الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية (...) فتجدر الإشارة أن (...) ضعف تنفيذ هذه النفقات في إطار مخصصات هذا الصندوق راجع أساسا إلى التأخر في تنفيذ مشاريع البحث العلمي من طرف الجامعات.

- فيما يتعلق بصندوق تحديث الإدارة العمومية، تجدر الإشارة إلى أنه يمثل الإطار الميزانياتي الوحيد الذي تُنفّذ من خلاله استراتيجية "المغرب الرقمي 2030". وقد مرت هذه الاستراتيجية بعدة مراحل قبل المصادقة عليها من قِبل اللجنة الوطنية للتنمية الرقمية وإطلاقها رسمياً في سبتمبر 2024. وكل فرق أو اختلاف يتم تسجيله بين التنفيذ الفعلي والبرمجة الأصلية، يجب عرضه على اللجنة المذكورة للدراسة والتقييم.

- أما بالنسبة لصندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري، فتجدر الإشارة إلى أن البرمجة السنوية لاعتمادات هذا الصندوق تترجم التزاماته في تمويل المشاريع وفق ما تنص عليه اتفاقيات الشراكة التي تبرمها الوزارة الوصية. ويمكن تفسير الفرق الملاحظ بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة بأن صرف اعتمادات الصندوق يكون وفق الوتيرة الفعلية لإنجاز المشاريع التي تصادق عليها لجان التتبع، بالرغم من أن الاتفاقيات المذكورة تنص على جدولة زمنية معينة.

[43] يتعلق الأمر بكل من "صندوق التأهيل الاجتماعي" و"صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية" بالنسبة للحسابات التي لم تحذف وعادت لتسجيل نفقات خلال سنة 2023، وحساب "الصندوق الخاص بالزكاة" الذي لم يحذف رغم عدم تسجيل أي نفقة لمدة تفوق دخول القانون التنظيمي لقانون المالية الحالي حيز التنفيذ.

- أما فيما يخص صندوق النهوض بتشغيل الشباب، فيعزى تدني نفقات هذا الصندوق لعدة عوامل مرتبطة بالأساس ببرنامج أوراش 2 والذي خصص له قانون المالية 2023 ميزانية إجمالية قدرها 2.25 مليار درهم بهدف إدماج نحو 150,000 مستفيد. ومع ذلك، لم يتم صرف سوى 628 مليون درهم خلال نفس السنة المالية، ويعود ذلك أساسًا إلى:

1-صرف مساهمة الدولة لا يتم إلا بعد الاطلاع على الوضعية المالية للبرنامج والتحقق من الحاجة الفعلية للتمويل.

2-تتميز عقود برنامج أوراش بامتدادها الزمني حيث تستغرق 4 أشهر للأوراش المؤقتة و9 أشهر للأوراش المستدامة، وبالتالي فإن العديد من العقود امتدت إلى سنة 2024، مما أدى إلى ترحيل الالتزامات المالية المرتبطة بها إلى السنة المالية التالية وتأجيل صرف النفقات المتعلقة بها.

3-الشق المتعلق بالأوراش المؤقتة لم يحقق الأهداف المرجوة حيث بلغ عدد المستفيدين 16.390 مستفيد من أصل 50.000 مستهدف.

4-تم الاعتماد على الفائض المالي المتبقي من برنامج أوراش 1 لتغطية جزء من نفقات برنامج أوراش 2 .

كما يمكن تفسير انخفاض مستوى الإنفاق في هذا الصندوق لعدم صرف الاعتمادات المبرمجة برسم برامج موضوع التزامات مع الهيئات المانحة والبالغة 87 مليون درهم برسم السنة المالية 2023 وذلك راجع بالأساس لتسجيل تأخر في الوصول للأهداف المسطرة برسم هذه البرامج.

- (...)

بالنسبة لصندوق التأهيل الاجتماعي، فيجدر التذكير على أن هذا الصندوق تم إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 تطبيقا لدستور المملكة الصادر سنة 2011، لأهداف محددة ولمدة محددة (لمدة اثنا عشرة سنة)، وكذا عملا بمقتضيات المادة 229 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، بهدف سد العجز الملاحظ في بعض الجهات في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات المختلفة. ويستفيد من مخصصات سنوية قدرها 10 ملايين درهم برسم مساهمة الميزانية العامة.

أما بخصوص صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية (...) تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2022 لم يتم تسجيل أي نفقات بالنظر لوجود بعض الإكراهات التقنية على مستوى نظام التدبير المندمج للموارد GIR، ترتب عنه تأخر في صرف نفقات بمبلغ 4,32 مليون درهم تهم اقتناء 30 مركبة نفعية لفائدة مصالح المراقبة التابعة للأقاليم والعمالات. حيث تم أداء هذه النفقات خلال سنة 2023 بعد تجاوز المشكل التقني المذكور، إضافة إلى صرف منحة للمراقبين العاملين داخل عمالات وأقاليم المملكة بمبلغ 1,64 مليون درهم.

3.4 استمرار تراكم أرصدة مهمة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

199.يؤدي الفارق بين النفقات والمداخيل في الحسابات المرصدة لأمور خصوصية إلى تراكم الأرصدة الدائنة. ففي متم سنة 2023، سجلت هذه الحسابات فائضًا سنويًا بلغ 29.083 مليون درهم، مقابل توقعات في قانون المالية قدرت الفائض بنحو 350 مليون درهم. كما استمرت هذه الحسابات في تسجيل أرصدة مرحلة ذات منحى تصاعدي، حيث بلغت مليون درهم عند نهاية سنة 2023، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول # 69: تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بملايين الدراهم)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع المداخيل	81.275	78.798	85.844	129.781	113.717	135.769	165.275
مجموع النفقات	67.864	96.241	77.830	131.037	98.941	115.220	136.192
الرصيد المرحل	**129.500**	**110.036**	**116.276**	**115.020**	**129.796**	**150.345**	**179.428**

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تطور الرصيد (%)	11,55	-15,03	5,67	-1,08	12,85	15,8	19,3

المصدر: قوانين التصفية للسنوات من 2017 إلى 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023– معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

5. رفع أسقف تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة بمبالغ مهمة

200. خلال سنة 2023، خضعت الاعتمادات الأصلية لـ 56 حسابًا خصوصيًا للخزينة لتعديلات شملت رفع أسقف التحملات إلى مستويات استثنائية، وذلك بموجب قرارات صادرة عن وزير الاقتصاد والمالية. وبلغ إجمالي هذه التعديلات 179,1 مليار درهم، مقابل 146,5 مليار درهم في سنة 2022.

201. وتستند هذه التعديلات إلى مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية والمادة 26 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية الصادر في 15 يوليوز 2015 التي تنص على أنه: "ويمكن أن يرصد للحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي الزيادة في المداخيل المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويمكن كذلك أن يرصد للحسابات المذكورة، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي فائض المداخيل بالنسبة للأداءات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة، يتضمن عند الاقتضاء، بالنسبة لكل حساب، توزيع الفائض المذكور من قبل الآمر بالصرف والآمر المساعد بالصرف المعنيين".

202. وقد سجل 26 حسابا خصوصيا للخزينة زيادات ملحوظة في أسقف تحملاتها، في حين لم تشهد هذه الحسابات تسجيل نفقات تبرر تلك الزيادات، حيث تراوحت نسبة الالتزام بالنفقات ما بين 0% و47%. ويوضح ذلك الجدول أسفله برسم السنة المالية 2023:

جدول # 70: الحسابات الخصوصية للخزينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2023 دون أن تتجاوز نسب التزامها 50% (بملايين الدراهم)

بيـــــان الحســـابات	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام
الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-	299,1	-	-	0%
صندوق الإصلاح الزراعي	5,0	622,9	124,6	-	0%
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	90,0	4 491,7	49,9	1,5	0%
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80,0	426,2	5,3	32,1	8%
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200,0	3 929,4	19,6	384,4	10%
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 500,0	2 041,1	1,4	203,8	10%
صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30,0	294,3	9,8	30,0	10%
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150,0	1 889,6	12,6	277,8	15%

بيـــــان الحســـابات	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام
الصندوق الوطني الغابوي	700,0	2 885,0	4,1	500,1	17%
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	463,9	2 019,4	4,4	418,0	21%
الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-	10 780,5	-	2 245,3	21%
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90,0	865,3	9,6	194,3	22%
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	22,5	429,6	19,1	100,8	23%
صندوق التضامن بين الجهات	1 000,0	4 236,1	4,2	1 009,1	24%
مرصدات المصالح المالية	350,0	5 017,5	14,3	1 199,7	24%
صندوق مواكبة اصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914,0	5 634,1	1,9	1 347,8	24%
صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353,0	3 660,7	1,1	876,1	24%
صندوق تحديث الإدارة العمومية	1 179,5	1 414,8	1,2	380,7	27%
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية	5,0	20,3	4,1	6,0	29%
صندوق تنمية الصيد البحري	80,0	282,3	3,5	84,3	30%
الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	-	2 951,5	-	1 075,2	36%
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية	-	28,3	-	10,4	37%
صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	500,0	5 503,4	11,0	2 226,2	40%
صندوق محاربة الغش الجمركي	800,0	2 659,0	3,3	1 154,9	43%
صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري	2 000,0	6 084,3	3,0	2 648,6	44%
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	3 209,1	3 488,4	1,1	1 624,5	47%

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

203.كما أن مبالغ النفقات الملتزم بها بشأن بعض الحسابات سجلت مستويات أقل من أسقف التحمل الأولي، ومع ذلك عرفت هذه الأسقف ارتفاعا مهما يستوجب إعادة النظر في جدوى عملية الرفع منها، ومدى دقة تقديرات الموارد المخصصة لها، كما يبرز ذلك الجدول التالي:

جدول # 71: الحسابات التي عرفت رفع سقف التحمل دون أن يبلغ الالتزام بنفقاتها سقف التحمل الأولي

(بملايين الدراهم)

بيـــــان الحســـابات	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	37 608,3	51 469,4	1,4	33 415,9	65%
صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353,0	3 660,7	1,1	876,1	24%
صندوق النهوض بتشغيل الشباب	3 209,1	3 488,4	1,1	1 624,5	47%
صندوق مواكبة اصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914,0	5 634,1	1,9	1 347,8	24%
صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 500,0	2 041,1	1,4	203,8	10%
صندوق تحديث الإدارة العمومية	1 179,5	1 414,8	1,2	380,7	27%
الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9 000,0	9 626,3	1,1	8 793,5	91%

بيـــــان الحســـابات	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام
الصندوق الوطني الغابوي	700,0	2 885,0	4,1	500,1	17%
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	90,0	4 491,7	49,9	1,5	0%
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80,0	426,2	5,3	32,1	8%
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	463,9	2 019,4	4,4	418,0	21%
الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية	200,0	304,7	1,5	181,4	60%
صندوق الإصلاح الزراعي	5,0	622,9	124,6	-	0%
الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-	299,1	-	-	0%

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2023- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

إن تراكم الأرصدة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية هو حصيلة عدة سنوات وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

- كون بعض هذه الحسابات الأداة المالية لتحقيق برامج محددة وتتطلب في المقام الأول توحيد جهود عدة أطراف شريكة وتجميع المساهمات قبل الشروع في التنزيل الفعلي للبرامج المعنية. إذ أن معظم العمليات المدرجة في هذه الحسابات تهم برامج ذات بعد متعدد السنوات؛
- طبيعة بعض هذه الحسابات والتي تهدف إلى تأسيس احتياطيات تراكمية بطبعها نظرا لارتباطها إما باحتياجات محددة ذات طابع أفقي أو بآليات الضمان وتغطية المخاطر(...)
- توفر بعض الحسابات على موارد ذات طابع انتقالي يتم تجميعها بهدف ضبط العمليات المتعلقة بها قبل تحويلها إلى وجهتها النهائية؛
- تأخر مركزة نسبة كبيرة من موارد هذه الحسابات والمتعلقة بالسنة المنقضية، مما ينجم عنه ترحيل لهذه الموارد على شكل رصيد لاستعمالها في السنة الموالية؛
- الطابع الظرفي لبعض الحسابات التي يتم إحداثها في ظروف استثنائية، وتعرف تجميعا مكثفا للموارد مع نسق متباين لتنفيذ النفقات (...)

(...) تجدر الإشارة إلى أن الرصيد المرحل على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية يخص في جزء كبير منه نفقات ملتزم بها في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة، إما برسم الاعتمادات السنوية المفتوحة أو برسم الترخيص بالالتزام مسبقا الممنوح بمقتضى قانون المالية. بناء على ذلك، فإن المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية تعمل على أخذ كل هذه العناصر بعين الاعتبار خلال إعداد مشاريع قوانين المالية بغرض رصد الاعتمادات الضرورية لتنزيل برامج العمل القطاعية الملتزم بها على مستوى هذه الحسابات، أخذا بعين الاعتبار الرصيد المرحل ومستوى تحصيل الموارد الذاتية وكذا النفقات الملتزم بها على مستوى كل حساب على حدة.

V. تحليل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

أبرز نتائج تحليل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(المبالغ بمليون درهم)

تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

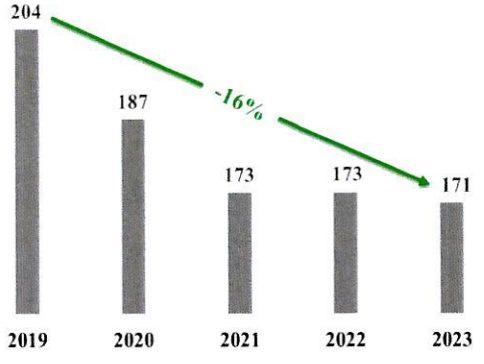

موارد الاستغلال

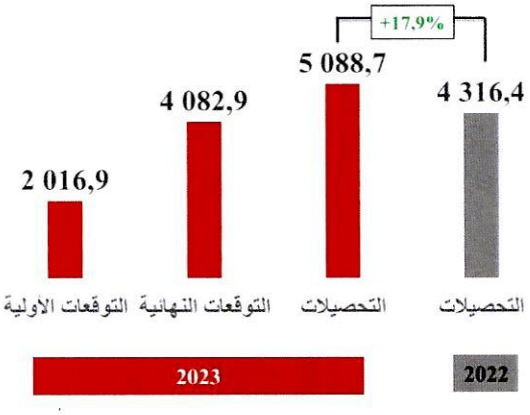

نفقات الاستغلال

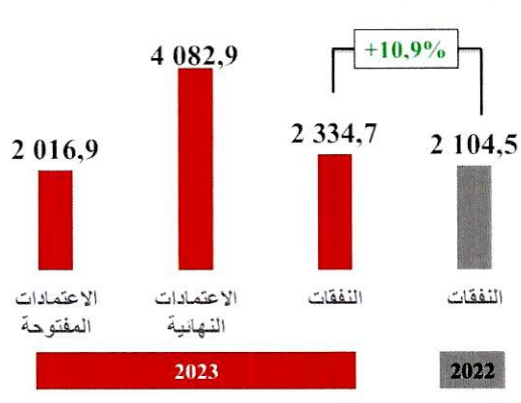

موارد الاستثمار

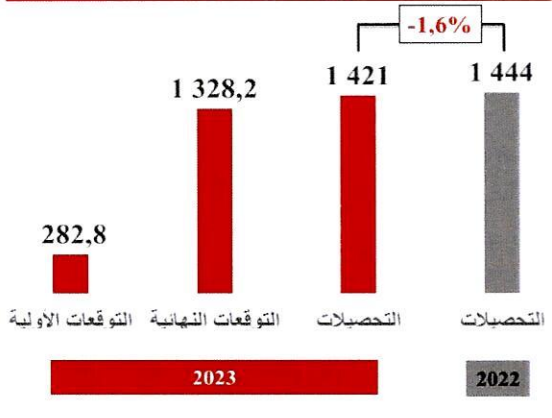

نفقات الاستثمار

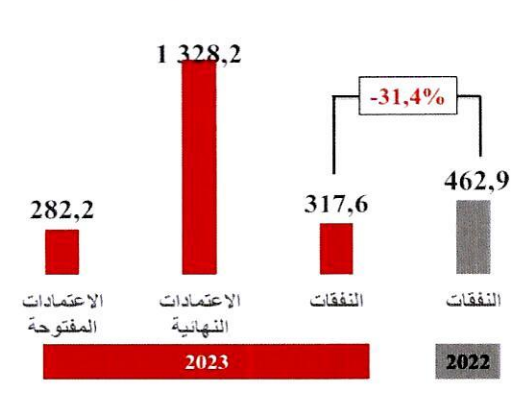

204.بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة171 مرفقا، برسم سنة 2023، مقابل173 مرفقا خلال السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حذف مرفقين ابتداء من فاتح يناير2023، ويتعلق الأمر بمصلحة تقييم المنتوجات الغابوية والمنتزه الوطني لسوس ماسة. وتمثل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في المجال الاجتماعي النسبة الأكبر، حيث ناهزت 83% من العدد الإجمالي، مع تركيز بالنسبة للمرافق المعنية بمجال الصحة (91 مرفق) ومجال التعليم والتكوين (44)، كما يوضح ذلك الرسم البياني التالي:

رسم بياني # 8: توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات التدخل

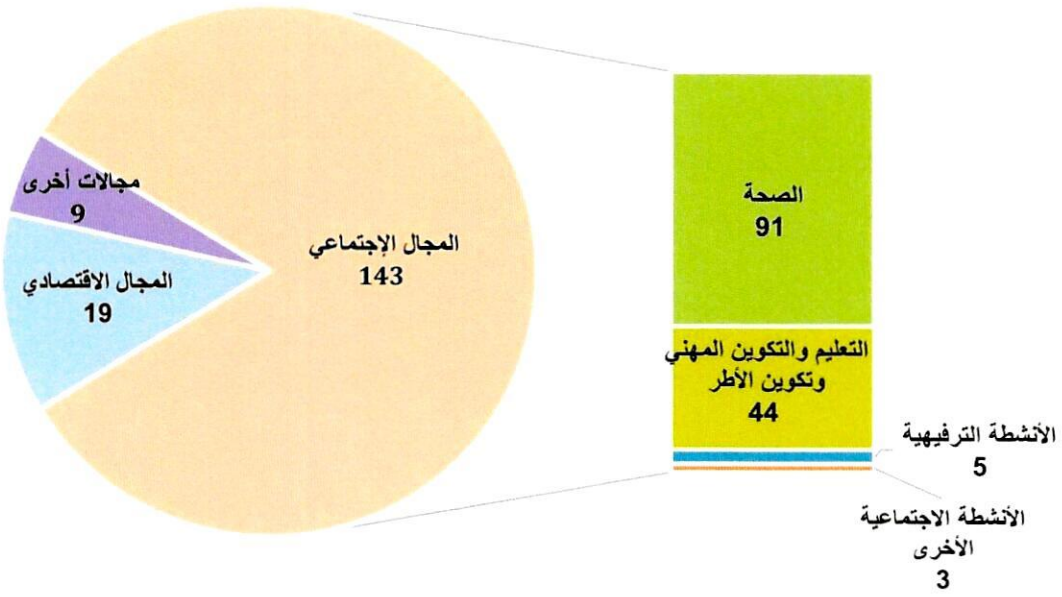

المصدر: التقرير المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بالمرافق المسيرة بصورة مستقلة

205.وقد سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2023، فائضا للموارد على النفقات يقدر بحوالي 3.857 مليون درهم، كما حققت كل من مواردها ونفقاتها ارتفاعا مقارنة بسنة 2022، بلغ على التوالي 750 مليون درهم و85 مليون درهم.

206.وتطورت موارد ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من سنة 2019 إلى سنة 2023 على الشكل التالي:

جدول # 72: تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2019 و2023

(مليون درهم)	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المرافق	204	187	173	173	171
الموارد	8.369	5.145	5.657	5.760	6.510
النفقات	3.281	2.111	2.433	2.567	2.652
الرصيد	**5.088**	**3.034**	**3.224**	**3.193**	**3.857**

المصدر: قوانين التصفية 2019 إلى 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 وتقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

1. موارد ونفقات الاستغلال

1.1 ارتفاع ملحوظ للتقديرات النهائية لموارد الاستغلال مقارنة بالتقديرات الأولية

207.بلغت التوقعات الأولية لموارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم قانون المالية لسنة 2023 ما قدره 2.016,92 مليون درهم، فيما سجلت التوقعات النهائية مبلغ 4.082,94 مليون درهم، أي بنسبة ارتفاع بلغت 102,4 %، حيث سجلت المرافق التابعة لبعض القطاعات الوزارية تغييرات مهمة في تقديرات موارد الاستغلال فاقت 100%. وقد تم تحصيل ما مجموعه 5.088,68 مليون درهم[44]، بنسبة إنجاز بلغت 125% مقارنة بالتوقعات النهائية.

208.ويلخص الجدول التالي توزيع توقعات وإنجازات موارد الاستغلال حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 73: تنفيذ موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية (1)	الموارد المنجزة (2)	نسبة الإنجاز (2/1) (%)
إدارة الدفاع الوطني	362,47	878,91	1.286,10	146
الأمانة العامة للحكومة	24,00	215,93	221,75	103
المندوبية السامية للتخطيط	18,75	35,76	35,47	99
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5,50	14,49	10,26	71
رئيس الحكومة	18,00	36,92	44,03	119
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	13,35	14,96	10,79	72
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,40	0,40	0,60	150
وزارة الاقتصاد والمالية	105,00	271,92	280,10	103
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6,30	10,14	10,29	101
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20,50	26,35	28,29	107
وزارة التجهيز والماء	102,00	304,47	416,93	137
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	52,00	80,51	83,87	104
وزارة الداخلية	80,00	110,29	70,31	64
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16,89	26,68	23,61	88
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21,14	43,47	37,85	87
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20,00	89,34	121,25	136

[44] بلغت إعانة الاستغلال 822,7 مليون درهم برسم سنة 2023 من مجموع المداخيل المحصلة (المصدر: التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025).

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية (1)	الموارد المنجزة (2)	نسبة الإنجاز (2/1) (%)
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1.061,50	1.724,33	2.191,65	127
وزارة العدل	0,90	1,93	1,53	79
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	69,72	83,05	78,85	95
وزارة النقل واللوجستيك	18,50	113,11	135,16	119
المجموع	**2.016,92**	**4.082,94**	**5.088,68**	**125**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.1 تركيز نفقات الاستغلال في بعض القطاعات

209. عرفت الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2023 ارتفاعا، حيث سجلت 2.016,92 مليون درهم مقابل 1.906,4 مليون درهم سنة 2022. وهمت التغييرات السقف الأصلي لهاته النفقات لتبلغ الاعتمادات النهائية[45] ما مجموعه 4.082,94 مليون درهم.

210. وتركزت الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات الاستغلال بنسبة 83% (3.395,56 مليون درهم) لدى المرافق التابعة لكل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية (42%) وإدارة الدفاع الوطني (22%)، ووزارة الاقتصاد والمالية (7%)، ووزارة التجهيز والماء (7%)، والأمانة العامة للحكومة (5%).

211. وبلغت النفقات المأمور بصرفها 2.334,7 مليون درهم من أصل 4.082,94 مليون درهم كاعتمادات نهائية للنفقات، أي بنسبة تنفيذ متوسطة قدرها 57 %. وقد تركزت أهم نسب التنفيذ لدى المرافق التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (86%)، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (81%)، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (72%)، بالإضافة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية (71%).

212. ويتضمن الجدول أسفله نسب تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2023 حسب القطاعات الوزارية.

[45] أخذا بعين الاعتبار فائض موارد الاستغلال المرصد لنفقات الاستثمار البالغ 145,5 مليون درهم.

جدول # 74: تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2023	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها (2)	نسبة الإنجاز (2/1) (%)
إدارة الدفاع الوطني	362,47	878,91	499,71	56,9
الأمانة العامة للحكومة	24,00	215,93	20,11	9,3
المندوبية السامية للتخطيط	18,75	35,76	17,18	48,0
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5,50	14,49	0,77	5,3
رئيس الحكومة	18,00	36,92	22,54	61,1
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	13,35	14,96	9,57	64,0
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,40	0,40	0	0,0
وزارة الاقتصاد والمالية	105,00	271,92	133,53	49,1
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6,30	10,14	5,58	55,0
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20,50	26,35	22,64	85,9
وزارة التجهيز والماء	102,00	304,47	106,85	35,1
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	52,00	80,51	58,37	72,5
وزارة الداخلية	80,00	110,29	27,28	24,7
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16,89	26,68	15,67	58,7
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21,14	43,47	22,38	51,5
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20,00	89,34	54,26	60,7
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1,061,50	1,724,33	1,218,50	70,7
وزارة العدل	0,9	1,93	0,68	35,2
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	69,72	83,05	67,62	81,4
وزارة النقل واللوجستيك	18,50	113,11	31,49	27,8
المجموع	**2,016,92**	**4,082,94**	**2,334,70**	**57,2**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2. موارد ونفقات الاستثمار

1.2 تقديرات نهائية لموارد الاستثمار مرتفعة مقارنة بتوقعات قانون المالية

213. عرفت توقعات موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم قانون المالية لسنة 2023 ما مجموعه 282,8 مليون درهم، وبلغت تقديراتها النهائية 1,328,2 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 470 %,

وقد بلغت موارد الاستثمار لهذه المرافق برسم نفس السنة ما قدره 1,421 مليون درهم[46]، مقابل 1,444 مليون درهم سنة 2022، بنسبة إنجاز بلغت 107%.

214.وقد تركزت أهم حصص موارد الاستثمار المنجزة لدى مجموع المرافق التابعة لكل من وزارة التجهيز والماء (22%)، ووزارة النقل واللوجستيك (16%)، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية (15%)، بالإضافة لوزارة الاقتصاد والمالية (12%).

215.ويفصل الجدول التالي التوقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لهذه المرافق لسنة 2023 حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 75: تنفيذ موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	توقعات الموارد برسم قانون المالية 2023	التوقعات النهائية	الموارد المنجزة	نسبة الإنجاز مقارنة بالتوقعات النهائية (%)
إدارة الدفاع الوطني	3,00	16,09	16,09	100
الأمانة العامة للحكومة	0,00	126,52	126,52	100
المندوبية السامية للتخطيط	8,64	65,67	65,67	100
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0,00	2,27	2,27	100
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	4,3	5,13	3,18	62
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,2	0,2	0,29	145
وزارة الاقتصاد والمالية	9,00	174,47	165,69	95
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	3,26	6	5,62	94
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0,00	0,23	0,23	100
وزارة التجهيز والماء	67,8	235,67	317,78	135
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	11,00	34,33	31,33	91
وزارة الداخلية	0,00	19,11	19,18	100
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,77	20,16	21,20	105
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	13,11	125,74	124,33	99
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	0,00	6,08	6,08	100

[46] بلغت إعانة الاستثمار 96,25 مليون درهم برسم سنة 2023 من مجموع المداخيل المحصلة (المصدر: التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025).

القطاع/المؤسسة	توقعات الموارد برسم قانون المالية 2023	التوقعات النهائية	الموارد المنجزة	نسبة الإنجاز مقارنة بالتوقعات النهائية (%)
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	84,00	245,86	206,50	84
وزارة العدل	0,00	0,04	0,04	100
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	25,20	84,59	79,88	94
وزارة النقل واللوجستيك	49,50	160,03	229,17	143
المجموع	**282,79**	**1.328,18**	**1.421,04**	**107**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.2 ضعف تنفيذ نفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

3 مقارنة بالاعتمادات النهائية المرصودة للاستثمار والتي بلغت 1.328,2 مليون درهم، سجلت النفقات المأمور بصرفها مبلغ 317,6 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة تنفيذ عامة بلغت 24% مقابل 34% برسم السنة الماضية، وتبقى هذه النسب متواضعة وغير كافية لتنفيذ نفقات الاستثمار المبرمجة.

216.من خلال التفصيل في نسب الإنجاز بحسب القطاعات، يتضح أن نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار لجل القطاعات، لم تتعد نسبة 50%، باستثناء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (78%). ويبسط الجدول التالي هذه المعطيات:

جدول # 76: تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 موزعة حسب القطاعات (ملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2023	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها (2)	نسبة الإنجاز (2/1)(%)
إدارة الدفاع الوطني	3,00	16,09	7,27	45,2
الأمانة العامة للحكومة	0,00	126,52	0,42	0,3
المندوبية السامية للتخطيط	8,64	65,67	5,41	8,2
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0,00	2,27	0,21	9,3
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	4,30	5,13	1,63	31,8
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,20	0,20	0,00	0
وزارة الاقتصاد والمالية	9,00	174,47	68,65	39,3
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	3,26	6,00	1,43	23,8
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0,00	0,23	0,18	78,3
وزارة التجهيز والماء	67,8	235,67	38,11	16,2
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	11,00	34,33	9,45	27,5
وزارة الداخلية	0,00	19,11	0,6	3,1
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,77	20,16	9,02	44,7
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	13,11	125,74	16,67	13,3
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	0,00	6,08	0,00	0

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2023	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها (2)	نسبة الإنجاز (2/1)(%)
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	84,00	245,86	55,47	22,6
وزارة العدل	0,00	0,04	0,00	0
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	25,20	84,59	32,30	38,2
وزارة النقل واللوجستيك	49,5	160,03	70,81	44,2
المجموع	**282,79**	**1,328,18**	**317,61**	**23,9**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2023 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

يتم رفع سقف نفقات الاستثمار بقرار للوزير المكلف بالمالية من خلال اعتماد إضافي يساوي فائض المداخيل على الأداءات الفعلية برسم السنة المالية السابقة أو فائض المداخيل على الأداءات الفعلية للاستغلال والمرصد لنفقات الاستثمار أو اعتماد إضافي يساوي المداخيل الفائضة المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. غير أنه لا يتم برمجة إلا جزء صغير من الرصيد المرحل مما يظهر مستوى تنفيذ بسيط مقارنة مع الاعتمادات النهائية. (...).

(...) بالنسبة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فيعزى ضعف الأداءات مقارنة بالاعتمادات النهائية من جهة إلى كون بعض الصفقات التي تعرف تعثرا لم يتم البت فيها بعد وبالتالي يتم ترحيل الاعتمادات المتعلقة بها دون أن تكون موضوع أداء ومن جهة أخرى إلى كون بعض الصفقات لم يتم الالتزام بها إلا أواخر سنة 2023 وبالتالي فإن الأداءات المتعلقة بها لم تبدأ إلا سنة 2024.

- فيما يتعلق بوزارة النقل واللوجستيك، يتعلق الأمر بثلاثة مرافق الدولة مُسيّرة بصورة مستقلة وهي : المديرية العامة للطيران المدني، والمعهد العالي للدراسات البحرية، ومديرية الملاحة التجارية. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن البرمجة الميزانياتية لهذه المرافق تتم عبر مرحلتين: أولاً، حسب سقف النفقات المدرجة في قانون المالية، ثم وفقاً لرصيد الخزينة المتاح لكل مرفق. وتراعي هذه البرمجة الخصوصيات الذاتية لكل مصلحة، إضافةً إلى قدرتها على التنفيذ.

-ففيما يتعلق بوزارة التجهيز والماء، تجدر الإشارة إلى أن أسقف الاعتمادات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تتم برمجتها وفق الحاجيات الخاصة بكل مرفق مسير بصورة مستقلة وحسب الامكانيات المالية والتنفيذية لكل مرفق. وتبعا لذلك، فإن نسبة تنفيذ هذه الاعتمادات تبقى مرتبطة بنسبة برمجة الاعتمادات المفتوحة لكل مرفق خلال كل سنة مالية.

(...)

- أما فيما يخص مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، فقد تم رفع سقف نفقات الاستثمار لمرفق الدولة المسير بصورة مستقلة بناء على فائض نفقات الاستثمار المسجلة برسم سنة 2022 والذي بلغ 6,08 مليون درهم، حيث تم تخصيص هذا المبلغ لمشاريع تهم أشغال ترميم وإعادة تأهيل بعض المراكز القنصلية للمملكة بالخارج والتي كانت في طور الانجاز إلا أن سداد تكاليفها لم يتم حتى سنة 2024.

- وفيما يخص نفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لقطاع الرياضة (المعهد الملكي لتكوين الأطر الشبيبة والرياضة و مصلحة مراقبة المؤسسات و القاعات الرياضية) ، تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2023 عرف المعهد الملكي لتكوين الأطر الشبيبة والرياضة اشغال الصيانة و التهيئة من طرف الوزارة الوصية مما يفسر جزءا من الانخفاض المسجل على مستوى نسبة تنفيذ الميزانية.

-أما بشأن قطاع السياحة، فيعزى ضعف تنفيذ ميزانية مؤسسات التكوين في المجال السياحي والفندقي بالأساس إلى اللجوء خلال سنة 2023 إلى توقيع عدد من الملحقات (Avenants) أثناء تنفيذ الصفقات العمومية، مما تسبب في تأخير الأشغال وتجميد الاعتمادات المالية المخصصة. كما أن هذه التعديلات المتكررة أثرت سلباً على احترام الآجال التعاقدية وجودة الإنجاز.

التوصيات:

يجدد المجلس الأعلى للحسابات تذكير وزارة الاقتصاد والمالية بتوصياته السابقة المتعلقة بما يلي:

- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة:**

- **مواصلة تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية**، في ظل الفوارق التي أصبحت تسجَّل فيما يتعلق ببعضها، لا سيما ما يرتبط منها بحصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وبعائدات أملاك الدولة، وكذا بالضريبة على الشركات؛
- **مواصلة تقييم النفقات الجبائية ودراسة مدى جدوى الاستمرار في العمل ببعضها**، من خلال المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية؛

- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

- **إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية**، مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛
- **ضرورة العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية** والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات المتعلقة بالموظفين التي تكتسي طابعا اعتياديا وشبه نظامي؛

- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

- **مواكبة القطاعات الوزارية لتحسين ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها** مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛
- **إنجاز دراسة، سبق إصدار توصية بشأنها، من أجل استجلاء إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة** التي تسجل مداخيل تفوق حاجياتها؛
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة** من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها؛

VI. تنزيل ورش نجاعة الأداء

أبرز نتائج تتبع تنزيل ورش نجاعة الأداء

تطور عدد البرامج المعنية بورش نجاعة الأداء

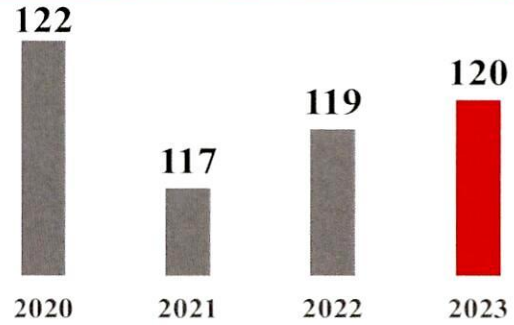

تطور عدد المؤشرات والأهداف حسب البرامج

إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام الإدلاء بها للآجال التنظيمية

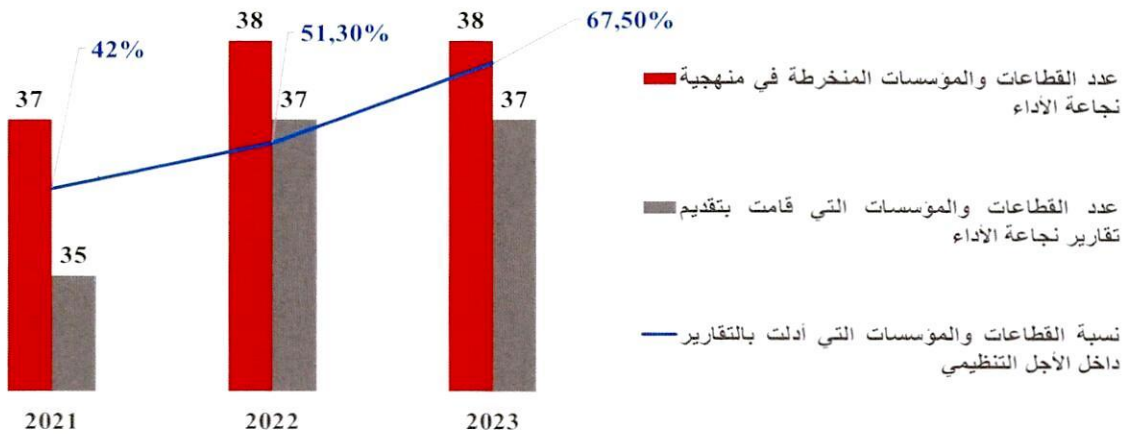

مؤشرات مرتبطة بتنزيل منهجية نجاعة الأداء

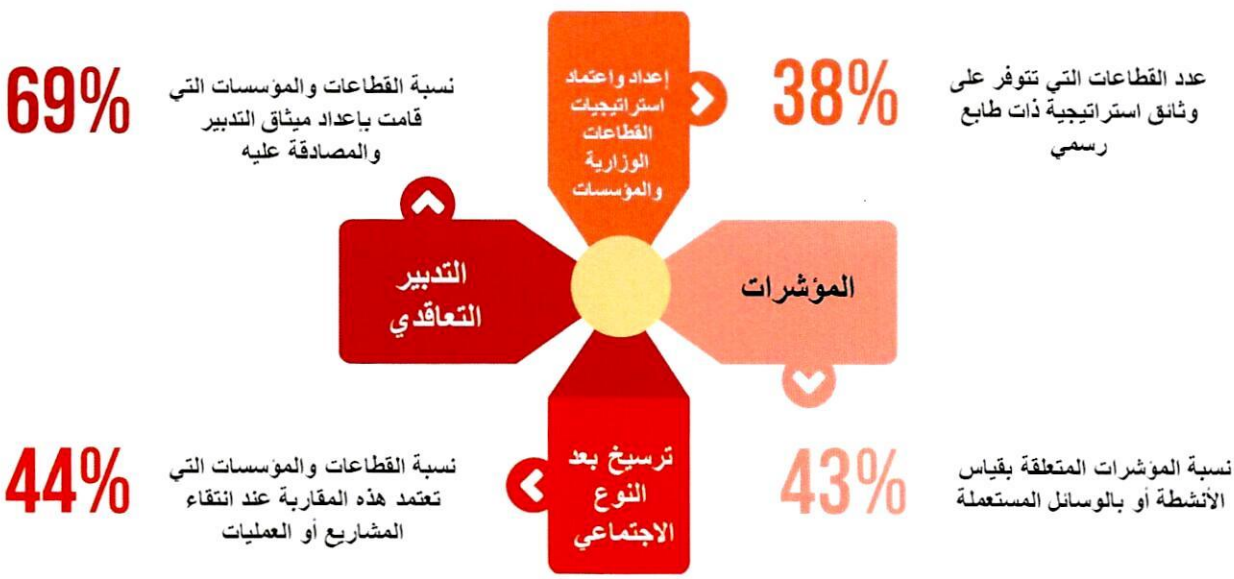

217.تعتبر منهجية نجاعة الأداء أحد أهم الإصلاحات التي جاء بها القانون التنظيمي لقانون المالية، حيث تشكل ركيزة أساسية من أجل تعزيز نجاعة التدبير العمومي وترسيخ ثقافة المساءلة لدى المدبرين العموميين. وسعيا منه لتتبع مدى التقدم في تنزيل هذا الورش، لما له من أثر إيجابي على التوظيف الأمثل للموارد العمومية خاصة، والتدبير العمومي بصفة عامة، يقوم المجلس من خلال التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ قانون المالية، منذ دخول ورش نجاعة الأداء حيز التنفيذ سنة 2018، بتقييم الإنجازات فيما يخص تنزيل مختلف مكونات هذا الإصلاح. كما سبق للمجلس أن قام بإنجاز مهمة رقابية لتقييم مدى تنزيل ورش نجاعة الأداء لدى وزارة الاقتصاد والمالية، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هذه الأخيرة في مواكبة باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات لتفعيل هذا الورش.

218.ويعتمد المجلس في هذا التقييم على دراسة مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المدلى بها من طرف القطاعات والمؤسسات برسم السنة المالية 2023 والتقرير السنوي لنجاعة الأداء، الذي تعده وزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة بتقرير افتحاص نجاعة الأداء الذي تعده المفتشية العامة للمالية[47].

219.ويتطرق المجلس في هذا التقرير إلى تقييم مدى التقدم الحاصل في تنزيل ورش نجاعة الأداء من خلال استعراض تطور نطاق تطبيق مقاربة نجاعة الأداء وتنزيل مضامينها، وكذا مستوى إرساء وتفعيل آليات القيادة والتتبع.

220.وقد أظهر تقييم العمل بالمقاربة المذكورة أنها لا تزال إجمالا في طور الترسيخ على أرض الواقع في مجال التدبير العمومي، حيث ما زالت المنظومة المقترحة ضمن تقارير نجاعة الأداء التي تقدمها القطاعات الوزارية في حاجة إلى التحسين على عدة مستويات. وتتجلى أهم ملاحظات المجلس حول تنزيل منهجية نجاعة الأداء بمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات في الجوانب التالية.

<u>جواب وزارة الاقتصاد والمالية:</u>

> (...) إن التدرج في ترسيخ هذه المنهجية التدبيرية يخضع لتطور الأدوات التنظيمية والتدبيرية التي تستند عليها، والتي تسمح بتعزيز الترابط بين القيادة الاستراتيجية والقيادة العملياتية بالإضافة إلى ضمان امتداد المسؤولية التدبيرية في بلوغ النتائج إلى كافة سلسلة المدبرين العموميين بما في ذلك المستوى اللاممركز ويتعلق الأمر على الخصوص بميثاق التدبير ومنظومة ميثاق التدبير والنظم المعلوماتية ولوحات القيادة الاستراتيجية والعملياتية.

[47] يعتمد المجلس على تقرير افتحاص نجاعة الأداء الذي تعده المفتشية العامة للمالية استنادا إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 1610 المتعلق بالتنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين الداخلين في القطاع العام.

1. مجال تطبيق نجاعة الأداء

221.شهدت الاعتمادات المفتوحة المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء برسم سنة 2023 ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 326.664,64 مليون درهم مقابل 281.878,3 مليون درهم سنة 2022. وتمثل هذه الاعتمادات 54% من مجموع الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2023، وهي النسبة ذاتها التي سجلت في سنة 2022، مقابل نسبة 56% في سنة 2021 و33% سنة 2020. ويبين الجدول التالي الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في منهجية نجاعة الأداء.

جدول # 77: الاعتمادات المالية ونفقات القطاعات الوزارية المنخرطة في ورش نجاعة الأداء خلال سنتي 2022 و2023

	2022				2023			
	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات الخصوصية	المجموع	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات الخصوصية	المجموع
الاعتمادات المفتوحة	201.560,40	1.806,70	78.511,20	**281.878,30**	234.618,13	1.916,23	90.130,29	**326.664,64**
الاعتمادات النهائية	221.657,90	4.432,90	181.161,70	**407.252,50**	254.044,51	4.333,67	241.219,06	**499.597,25**
النفقات	200.996,20	2.110,20	103.322,90	**306.429,30**	224.866,84	2.122,80	121.909,55	**348.899,19**

المصدر: التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2022 ومشروع قانون التصفية لسنة 2023.

222. وعلى الرغم من اعتماد ميزانية الدولة على برمجة ميزانياتية قائمة على البرامج، فقد لاحظ المجلس على غرار سنة 2022، عدم إخضاع بعض البرامج الواردة في الكراسات الميزانياتية المتعلقة بالميزانية العامة لمنهجية نجاعة الأداء، نظرا لخصوصيتها، بالرغم من إمكانية تغطيتها كما هو معمول به في بعض التجارب الدولية.

223.ويهم هذا الأمر على سبيل المثال البرامج 196 (تدبير الدين العمومي) و197 (دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة) و198 (التسديدات و التخفيضات والإرجاعات الضريبية)، المعتمدة من طرف وزارة الاقتصاد المالية، إضافة إلى برامج أخرى تتعلق بقطاعات وزارية ومؤسسات لم تدلِ بمشاريع وتقارير نجاعة الأداء الخاصة بها، كالبرامج 104 (حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية والحق في الحصول على المعلومات) و105 (معالجة المعلومات المالية) و110 (توجيه وقيادة الحكومة) الخاصة برئاسة الحكومة، والبرنامج 106 الخاص بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

224.وفي نفس السياق، سجل المجلس عدم إخضاع بعض الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لمنهجية نجاعة الأداء. فعلى سبيل المثال، لم تتضمن مشاريع نجاعة الأداء المدلى بها صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق إنعاش الاستثمارات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) بخصوص الفصول الميزانياتية المستثناة من مقاربة نجاعة الأداء، فيتوجب التوضيح أن هذه المقاربة، ومن منظور منهجي، تقوم على مبدأ ربط مسؤولية المدبرين بالمحاسبة والتي يتم بلورتها من خلال مختلف وثائق نجاعة الأداء التي ترصد التزام المدبرين ببلوغ نتائج محددة في تنزيل السياسات العمومية التي يضطلعون بتنزيلها، ما يستشف منه بالتالي الارتباط الحصري لمقاربة نجاعة الأداء بالفصول الميزانياتية المرتبطة بسياسة عمومية محددة والمناطة بقطاع أو مؤسسة معينة.

بالتالي وبالنظر لانتفاء هذه العناصر على الفصول المتعلقة بالتكاليف المشتركة، والتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، والنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية وكذا الفصلين الخاصين بالنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي، فلم يتم تخصيصها بوثائق خاصة لنجاعة الأداء، ناهيك عن كون جل اعتمادات هذه الفصول تهم، بصفة أفقية، مختلف السياسات العمومية وتدخلات الدولة المنوطة بعدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات، وذلك عكس البرامج الميزانياتية القطاعية التي تشكل إطار تنفيذ السياسات العمومية التي يضطلع بها القطاع الوزاري أو المؤسسة، ويتم إناطة الإشراف على تنزيلها وتتبع تنفيذها بمسؤول عن كل برنامج.

وبالنسبة للشق المتعلق بعدم إدلاء بعض المؤسسات بوثائق نجاعة الأداء، وفيما يتعلق ببرنامج " توجيه وقيادة الحكومة" فقد كانت مؤسسة رئيس الحكومة سباقة للانخراط في ورش نجاعة الأداء من خلال إعداد مشاريع نجاعة الأداء. غير أنه استحضارا للخصوصية الدستورية لمؤسسة رئيس الحكومة باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية، فإنه يسهر على قيادة وتوجيه وتنسيق وتتبع عمل الحكومة، بينما يتم التنفيذ الفعلي للبرنامج الحكومي وللسياسات الحكومية من قبل القطاعات الوزارية، والتي تقوم بصياغة مشاريع نجاعة أداء خاصة بها، لا يستقيم تضمينها مرة ثانية في مشاريع نجاعة أداء خاصة نجاعة أداء رئيس الحكومة.

(...)

إضافة إلى البرامج السالفة الذكر، فتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات دستورية أخرى لم تنخرط في منهجية نجاعة الأداء. ويتعلق الأمر على الخصوص بمجلسي البرلمان والمحاكم المالية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

لم تتضمن مشاريع نجاعة الأداء المدلى بها صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق إنعاش الاستثمارات لكون هذين الصندوقين تابعين لرئاسة الحكومة التي لا تنخرط في منهجية نجاعة الأداء (...)

2. معطيات عامة حول ورش نجاعة الأداء

225. استقر عدد القطاعات والمؤسسات التي قامت بإعداد تقارير نجاعة أدائها برسم سنة 2023 في 37 قطاعا ومؤسسة، وهو العدد نفسه الذي سجل سنة 2022. وقد تم الإدلاء بهذه التقارير من طرف 32 قطاعا وزاريا وخمس مؤسسات. ويقدم الجدول أسفله معطيات حول إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام الإدلاء بها للآجال التنظيمية.

جدول # 78: معطيات حول إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام الإدلاء بها للآجال التنظيمية

	2021	2022	2023
عدد القطاعات والمؤسسات المنخرطة في منهجية نجاعة الأداء	37	38	38
عدد القطاعات والمؤسسات التي قامت بتقديم تقارير نجاعة الأداء	35	37	37
نسبة القطاعات والمؤسسات التي أدلت بالتقارير داخل الأجل التنظيمي	%42[48]	%51,3	%67,5

المصدر: التقرير السنوي حول نجاعة الأداء وتقرير مفتشية المالية المتعلق بافتحاص نجاعة الأداء

226. وفي أفق انخراط كافة القطاعات والمؤسسات بشكل فعلي في هذه المنهجية وتقديمها لتقارير نجاعة الأداء الخاصة بها، يبقى بلوغ الأهداف المتوخاة من هذا الورش رهيناً بمدى جودة المعلومات المتضمنة بهذه التقارير ومدى احترام الآجال المنصوص عليها للإدلاء بها. ويلاحظ أنه بالرغم من التطور الإيجابي لنسبة القطاعات

[48] نسبة 42% تتعلق بالعينة المفتحصة من قبل المفتشية العامة للمالية والمكونة من 26 قطاعا وزاريا ومؤسسة.

والمؤسسات التي تدلي بتقاريرها داخل الآجال القانونية خلال الفترة 2021-2023، والتي بلغت على التوالي نسب 42% و51,3% و67,5%، فإن عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لم تقدم هذه التقارير داخل الآجال القانونية لا يزال مهما، حيث بلغت 12 قطاعا ومؤسسة برسم سنة 2023. ومن شأن التأخر في تقديم هذه التقارير أن يؤثر سلبا على عملية الاستيعاب والتبني الفعلي والجماعي لمختلف آليات نجاعة الأداء وتباين عمليات الافتحاص.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) يتكفل النظام المعلوماتي "e-budget2 " بتوفير المعطيات الدقيقة بخصوص استكمال توثيق تقارير نجاعة الأداء على مستوى الوحدة المعلوماتية الخاصة بها. وتحرص مديرية الميزانية وفقا للمعطيات التي يوفرها هذا النظام، على امتداد شهر يوليو من كل سنة على مواكبة وحث القطاعات على التقيد بالمقتضيات التنظيمية الخاصة بآجال إيداع التقارير القطاعية لنجاعة الأداء.

وبخصوص سنة 2023، ومن بين 37 قطاعا وزاريا ومؤسسة أعدت تقارير نجاعة أدائها، تجاوزت 8 قطاعات الأجل المحدد لاستكمال إعداد تقرير نجاعة الأداء والمحدد في نهاية شهر يوليو. مع الإشارة أن قطاعين أثنين تجاوزا هذا الأجل بيوم واحد فقط في حين تجاوز قطاعان آخران هذا الأجل بيومين.

227.وقد سجل عدد البرامج الميزانياتية المعنية بنجاعة الأداء ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2022، حيث بلغ 120 برنامجا مع متم سنة 2023 مقابل 119 برسم سنة 2022، في مقابل تقليص عدد الأهداف المتعلقة بهذه البرامج إلى 381 هدفا، عوض 396 هدفا خلال سنة 2022، فيما عرف عدد المؤشرات انخفاضاً ملحوظاً، حيث تم اعتماد 788 مؤشرا مقابل 822 مؤشرا خلال سنة 2022. ويبين الرسم البياني التالي المعطيات العامة المتعلقة بنجاعة الأداء للفترة الممتدة من 2020 إلى 2023:

رسم بياني # 9: تطور عدد المؤشرات والأهداف حسب البرامج بين 2020 و2023

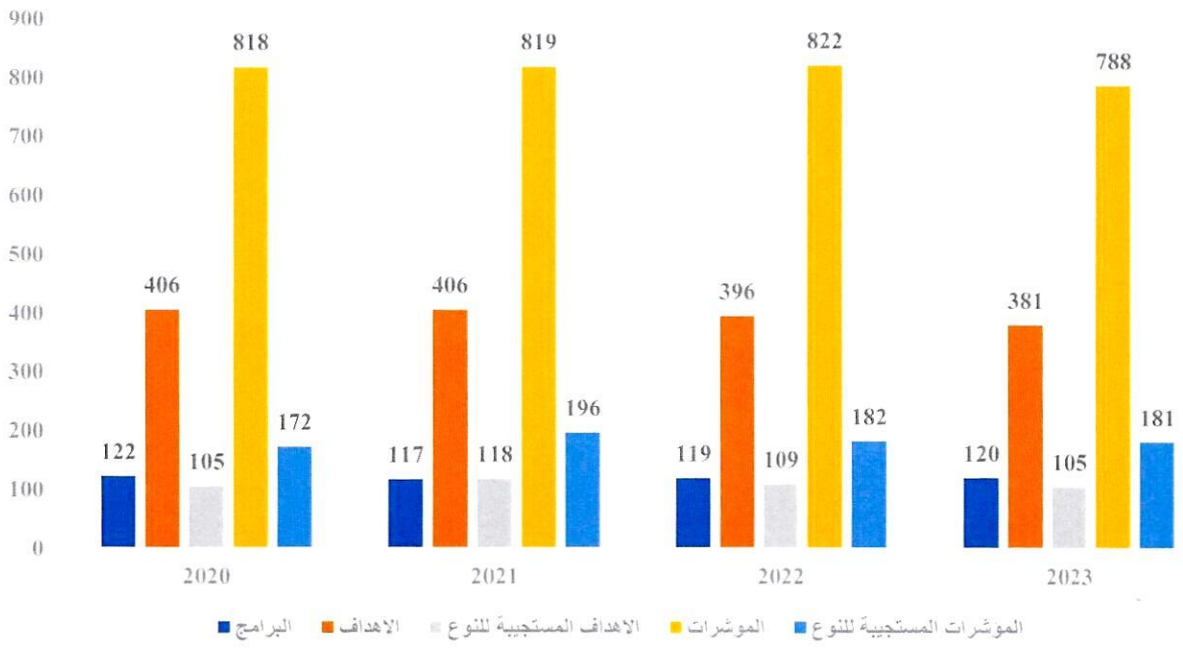

3. تقييم لأهم مكونات منهجية نجاعة الأداء

228. تعتمد منهجية نجاعة الأداء في تنزيلها على إطار منطقي يضم عدة مراحل متسلسلة تم تحديدها في دليل منهجية الأداء، وتتمثل هذه المراحل أساسا في إعداد استراتيجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات وترجمتها لبرامج، إضافة إلى تحديد أهداف هذه البرامج ومؤشرات تمكن من قياس النتائج وتقييم نجاعة الأداء. وتضمّن مخرجات هذه المراحل في مشاريع نجاعة الأداء حيث يتم عرض الأهداف المسطرة والالتزام بإنجازها، كما يتم تقديم حصيلة النتائج وتوضيح أسباب عدم بلوغها على مستوى تقارير نجاعة الأداء.

229. ويقدم المجلس، على غرار السنوات الفارطة، تقييما لأهم عناصر منهجية نجاعة الأداء، يهم أساسا التخطيط الاستراتيجي، وتحديد البرامج والأهداف والمؤشرات، وتكريس بُعد النوع، بالإضافة إلى إرساء آليات التدبير التعاقدي. وقد أسفر هذا التقييم عن الملاحظات التالية:

1.3 تباين في إعداد واعتماد استراتيجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات

230. يمكن إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات من توجيه وتأطير عملها على المدى البعيد والمتوسط، وتراعى عند إعدادها وتحيينها خصوصية الأجهزة المعنية وطبيعة اختصاصاتها وتنظيمها. ويتم ذلك من خلال تحديد أولويات تتماشى مع التوجهات الحكومية في مجال السياسة العامة ومع الإمكانيات المتاحة لهذه الأجهزة. ويهدف تقييم المنهجية الاستراتيجية إلى التأكد من اعتماد استراتيجيات واضحة ومنسجمة مع التوجهات الحكومية لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات ومدى الإلتقائية فيما بينها، وجودة ومحتوى هذه الوثائق الاستراتيجية المعتمدة وارتباط عناصر نجاعة الأداء بأهدافها ومحاورها.

231. وفي هذا الإطار، لوحظ تباين في إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية، حيث يتوفر البعض منها على وثائق استراتيجية ذات طابع رسمي، أو على وثائق أو مصادر أخرى كالتوجيهات الملكية السامية أو البرنامج الحكومي أو خطط عمل قطاعية أو نصوص تنظيمية محددة لاختصاصاتها، في حين لا تستند أعمال العديد منها إلى أي وثيقة ذات بعد استراتيجي. ومن شأن غياب إطار استراتيجي واضح وذي طابع رسمي، على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، أن يحول دون التنزيل الأمثل لمقاربة نجاعة الأداء والحد من فعالية آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية المنوطة بهذه الأجهزة.

232. وفيما يخص جودة الوثائق الاستراتيجية المعتمدة وانسجامها مع مكوناتها، لوحظ تحسن على مستوى تحديد الاستراتيجيات لأهدافها ومحاورها الرئيسة بشكل واضح. فيما تم تسجيل غياب انسجام بعض البرامج

واستراتيجيات الأجهزة المسؤولة عنها، حيث أن عدداً من البرامج لا ينبثق عن الوثائق الاستراتيجية المعتمدة[49].

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) إن افتقار عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات لوثيقة استراتيجية يحذو بها إلى اعتماد برامج تحاكي اختصاصاتها المحددة تنظيميا والتي غالبا ما تحاكي هيكلتها التنظيمية.

مع ذلك، تتكب مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات على التحسين المستمر لهيكلة البرامج الميزانياتية للقطاعات الوزارية لتتوافق أكثر مع الاستراتيجية القطاعية وعند الاقتضاء، مع مخطط العمل القطاعي متعدد السنوات (...)

2.3 أهداف الأداء في حاجة لمزيد من التحسين

233. يعرف دليل نجاعة الأداء الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والمالية الأهداف المرتبطة ببرنامج معين كوسيلة لتنزيل استراتيجية هذا الأخير. ومن بين أهم المبادئ التي يتعين احترامها عند تحديد الأهداف ضرورة ترجمة هذه الأخيرة للجوانب الأساسية للبرنامج وعدم ارتباط تحقيقها بشكل كبير بعوامل خارجية. وقد أبرز افتحاص تقارير نجاعة الأداء، برسم السنة المالية 2023 أن تحديد الأهداف تشوبه بعض النقائص:

- **تحديد غير كاف للأهداف الوجيهة والمنسجمة على مستوى بعض القطاعات**

234. أبرز افتحاص تقارير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023 أن الأهداف المحددة لا تترجم دائما الرهانات الأساسية أو اختصاصات بعض القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية، حيث تبقى ترجمة الأهداف للرهانات جزئية وغير شاملة. وعلى غرار السنوات الفارطة، لم يتم تقديم التبريرات اللازمة بشأن الأهداف التي لم يتسنَّ بلوغها كما لم يفض ذلك إلى اتخاذ مبادرات وإجراءات تصحيحية لتجاوز الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيقها.

- **تأثير نوعية بعض البرامج على جودة الأهداف**

235. لا تتيح جميع البرامج دائمًا اختيار الأهداف المرتبطة بالفعالية السوسيو-اقتصادية وجودة الخدمة والنجاعة مع مراعاة التوازن بينها، واحترام تناسب الأهداف مع طبيعة السياسة العمومية التي يترجمها البرنامج المعني. ويعزى ذلك بشكل كبير إلى اعتبار منهجية نجاعة الأداء كتطبيق ميزانياتي بدلاً من كونها وسيلة لتحسين التدبير العمومي وهو الأمر الذي ينطبق على الأهداف المرتبطة بوظائف الدعم على سبيل المثال.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) تساهم برامج الدعم والمساندة في دعم تنفيذ السياسات العمومية. وتغطي هذه البرامج بصفة عامة، مجموعة من الوظائف المشتركة على مستوى جل القطاعات الوزارية والمؤسسات (...). واعتبارا لهذه الخصوصية، تم العمل على توحيد وتنميط منظومة نجاعة الأداء المرتبطة ببرامج الدعم والمساندة من خلال اعتماد أهداف ومؤشرات نجاعة أداء مشتركة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات.

[49] لوحظ على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة برسم سنة 2023 من طرف المفتشية العامة للمالية، أن 38% منها تتوفر على وثائق استراتيجية ذات طابع رسمي، و27% منها على وثائق أو مصادر أخرى كالتوجيهات الملكية السامية أو البرنامج الحكومة أو خطط عمل قطاعية أو نصوص تنظيمية محددة لاختصاصاتها، في حين لا تستند أعمال 33% منها إلى أية وثيقة ذات بعد استراتيجي.

3.3 مؤشرات نجاعة الأداء في حاجة إلى مزيد من التجويد

236. تهدف مؤشرات نجاعة الأداء إلى قياس مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بها، ويراعى عند تحديدها عدة توجيهات، واردة في المنشور 12/2021 لرئيس الحكومة، تروم تجويد هذه المؤشرات من حيث وجاهتها وقابليتها لقياس نجاعة الأداء وموثوقيتها وصدقية المعلومات التي توفرها، بالإضافة إلى تحديد توقعات وقيم مستهدفة تستند إلى مضامين استراتيجيات القطاع المعني وترتكز على تحليل موضوعي للنتائج. وفيما يلي أبرز الملاحظات التي تخص هذه الجوانب[50].

237. فيما يخص وجاهة المؤشرات المفتحصة والتي شملت 362 مؤشرا من أصل 788، لوحظ مواصلة استعمال مؤشرات متعلقة بقياس الأنشطة أو بالوسائل المستعملة بنسبة 43%، مما يستدعي الحرص على التقيد بالتوجيهات المتعلقة بتحديد المؤشرات في مرحلتي صياغتها والمصادقة عليها. هذا وشهد عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لم تقم باستشارة المعنيين بالتنفيذ العملياتي للبرامج عند صياغة المؤشرات ارتفاعا حيث بلغ 13 قطاعا ومؤسسة برسم سنة 2023 مقابل 8 قطاعات سنة 2022.

238. وبخصوص ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء، لا تزال نسبة مهمة من المؤشرات قابلة للتأثر بعوامل خارجية حيث مثلت 37% من العينة المفتحصة. ويرجع ذلك عموما لعدم ربط تحقيقها بآليات وعوامل ذاتية خاصة بالبرامج المعنية. بالإضافة إلى عدم مراعاة الإنجازات المحققة سابقا في تحديد التوقعات بالنسبة لـ 27% من المؤشرات موضوع الافتحاص، مما يشير إلى أن عملية تحديد هذه التوقعات لا ترتكز دائما على تحليل موضوعي للنتائج.

239. أما بخصوص توثيق هذه المؤشرات وصدقية المعلومات التي تعتمد في تحديد احتسابها، ورغم الجهود المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية لمواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات قصد تحسين توثيق المؤشرات على مستوى النظام المعلوماتي "e-Budget 2" والتي بلغت نسبتها 98% برسم سنة 2023، يلاحظ تراجع عدد المؤشرات التي تتوفر على بطائق تعريفية من 88% سنة 2022 إلى 76% سنة 2023، في حين تمت الإشارة إلى كيفية تجميع المعلومات التي تعتمدها في تحديد احتسابها لدى 92% من العينة المفتحصة لسنة 2023. كما سجل ضعف على مستوى إعداد مساطر لتجميع البيانات نظرا لعدم تقديم 28 قطاعا وزاريا ومؤسسة من أصل 36 لوثائق ذات صلة، إضافة إلى غياب مناهج لمعالجة معطيات جميع المؤشرات لدى 23 قطاعا وزاريا ومؤسسة وبشكل جزئي لدى 6 أجهزة أخرى.

---

[50] تستند هذه الملاحظات إلى مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المقدمة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، بالإضافة إلى تقرير المفتشية العامة للمالية لافتحاص نجاعة الأداء لسنة 2023.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) وفقا للمراجع المنهجية التي أعدتها وزارة الاقتصاد والمالية، يشترط الاقتصار على الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاصات القطاع المعني (...) بما يضمن تقليص تأثير العوامل الخارجية في بلوغ هذه الأهداف، مع إرفاقها بآليات العمل اللازمة لتحقيقها وتحليلا للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تقوض إنجازها.

أكد منشور رئيس الحكومة رقم 12/2021 أن التدبير القائم على النتائج يستوجب تكفل نظم معلوماتية خاصة بإنتاج مؤشرات نجاعة الأداء بالنظر إلى ما تتيحه من حيث ضمان موثوقية المؤشرات (...) وتفعيلا لهذا المنشور، تركز مواكبة القطاعات الوزارية، خصوصا عند إحداث المؤشرات الجديدة، على الحرص على موثوقية المؤشرات وصدقية المعلومات التي توفرها من خلال توثيق كافة التوضيحات المنهجية وتحديد وتقديم كيفية تجميع المعلومات المتعلقة بالمؤشرات واحتسابها. وعلى ارتكاز احتساب المؤشرات على مساطر وآليات مضمونة لتتبع وتجميع ومعالجة وكذا حفظ المعطيات والوثائق الخاصة بها، لاسيما لغايات تفسيرها وتبرير نتائجها وكذا تقييمها وافتحصاها. ويشترط عند إحداث المؤشرات الرئيسية الجديدة على مستوى النظام المعلوماتي "e-Budget 2"، توفرها على بطاقتها التفصيلية باللغتين العربية والفرنسية.

4.3 تحسن نسبي ومتباين في ترسيخ بعد النوع الاجتماعي

240. يهدف اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في منهجية نجاعة الأداء إلى المساهمة في تحقيق وتعزيز المساواة عبر تعبئة الموارد العمومية بشكل منصف وفعال. وقد نصت المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي في تحديد أهداف ومؤشرات البرامج. وتماشيا مع هذا المقتضى، تضمن منشور رئيس الحكومة رقم 7/2018 المتعلق بإطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء، عدة آليات لترسيخ بعد النوع عند إعداد مشاريع نجاعة الأداء، منها ضرورة تضمين هذه المشاريع لتحليل الميزانية من منظور النوع، ومراعاة نظم القيادة الاستراتيجية لهذا البعد، إضافة إلى إجراءات أخرى ذات بعد عملياتي.

241. فبخصوص تكريس بعد النوع على المستوى الاستراتيجي، يلاحظ ارتفاع عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي أدرجت بعد النوع في استراتيجياتها المعتمدة حيث بلغ 24 جهازا برسم سنة 2023 مقابل 18 جهاز سنة 2022، في حين استقرت نسبة القطاعات والمؤسسات التي تعتمد هذه المقاربة عند انتقاء المشاريع أو العمليات في 44% برسم سنة 2023. إضافة إلى ذلك، تم إدراج حصيلة أهم الإنجازات المتعلقة بتقليص التفاوتات المبنية على مقاربة النوع ضمن 29 تقرير نجاعة أداء برسم سنة 2023 ومراعاة هذا البعد عند صياغة الأهداف أو المؤشرات لدى 94% من القطاعات والمؤسسات.

242. وهكذا، فقد تم تسجيل ضعف على مستوى تضمين هذه الاستراتيجيات للفوارق المسجلة بين النساء والرجال لدى 93% من البرامج المفتحصة[51]، إضافة إلى عدم الإشارة إلى النتائج المتوقعة والتدابير الواجب اتخاذها ضمن استراتيجيات 91 % من هذه البرامج. وتشير هذه الوضعية إلى ضعف تنزيل هذه البرامج للتوجهات الاستراتيجية لقطاعاتها ولمؤسساتها، لاسيما فيما يخص مقاربة النوع.

[51] تتكون هذ العينة من 55 برنامجا تم افتحصاها من قبل المفتشية العامة للمالية بمناسبة إعدادها لتقرير نجاعة الأداء لسنة 2023.

243.وفي هذا السياق، يلاحظ المجلس تباينا في عدد المؤشرات المستجيبة لبعد النوع على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، حيث تم تسجيل عدد مهم من المؤشرات المستجيبة للنوع (18 و19 مؤشرا) لدى قطاعين وزاريين، واعتماد مؤشر واحد لدى بعض القطاعات الوزارية، فيما لم يتم إدراج أي مؤشر لدى البعض الآخر. ويرجع هذا التفاوت المسجل إلى كون تحديد المؤشرات المستجيبة للنوع يخضع في أغلب الأحيان لطبيعة مهام هذه القطاعات والمؤسسات، وكذا السياسة العمومية التي تعتمدها ومدى قابليتها واستجابتها لمقاربة النوع.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) يخضع تحديد أهداف ومؤشرات ومشاريع مستجيبة للنوع حسب القطاعات لطبيعة السياسة العمومية المعنية وقابليتها ومدى استجابتها لمقاربة النوع وكذا عدد البرامج الميزانياتية للقطاع. وينجم عن ذلك تباين في عدد الأهداف والمؤشرات والمشاريع المستجيبة للنوع الاجتماعي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات.

5.3 الحاجة لتعزيز التدبير التعاقدي

244.نص منشور رئيس الحكومة رقم 12/2021 سالف الذكر على ضرورة اعتماد ميثاق التدبير كآلية تؤطر قواعد تنزيل منهجية نجاعة الأداء لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات. وتهم هذه القواعد تحديد أدوار ومسؤوليات كافة المتدخلين في تنفيذ البرامج الميزانياتية، لاسيما تلك المتعلقة بمسؤولي البرامج.

245.فعلى مستوى إعداد ميثاق التدبير، شهدت نسبة القطاعات والمؤسسات التي قامت بإعداد هذا الميثاق والمصادقة عليه ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت 69% سنة 2023 مقابل 36% سنة 2022، كما تم التنصيص، ضمن هذه الوثيقة، على آليات التنسيق بين مسؤولي البرامج والفاعلين المعنيين بتنفيذها لدى أغلب القطاعات الوزارية والمؤسسات، فيما لم يتوفر 12 قطاعا ومؤسسة على وثيقة مماثلة. ومن شأن التأخر في إعداد هذه الوثيقة وتفعيلها، لدى باقي القطاعات، التأثير سلبا على التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء لاسيما على مستوى البرمجة والتدبير الميزانياتي، وكذا عدم وضوح مسؤوليات الأطراف المتدخلة في هذه العمليات.

246.وبخصوص إرساء نظام التعاقد بين المسؤولين عن البرامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ المشاريع والعمليات برسم سنة 2023، تم تسجيل عدم تفعيل هذا النظام لدى بعض القطاعات الوزارية ومصالحها الخارجية، والتي تمثل حوالي 58% من مجموع القطاعات المعنية. كما تم تسجيل إرساء نظم تعاقدية بطرق مختلفة مع المتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرامج أو المؤسسات تحت الوصاية أو المصالح الخارجية لدى 27% من القطاعات والمؤسسات المعنية.

4. تقييم منظومة تدبير وتتبع نجاعة الأداء

247.لضمان إنجاح التفعيل التدريجي لمضامين القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية رقم 130.13، خاصة تلك المتعلقة بتنزيل ورش نجاعة الأداء، تم إرساء نظام للقيادة يتمحور حول إحداث وحدة للقيادة على مستوى

وزارة الاقتصاد والمالية تناط بها مهام التنسيق بين القطاعات والتتبع والتقييم لهذه المرحلة، وكذا تشكيل لجان للقيادة لتنشيط هذا الإصلاح على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات. وتبقى فعالية هذا النظام مرتبطة بمدى تفعيل آليات القيادة والإشراف والتتبع المتعلقة بنجاعة الأداء، والتي نص عليها منشور رئيس الحكومة رقم 12/2021، والمتمثلة في منظومة مراقبة التسيير والمراقبة الداخلية واستعمال نظم المعلوميات.

1.4 تحسن نسبي على مستوى تفعيل منظومة مراقبة التدبير

248. يقتضي تحقيق التجانس بين أهداف البرامج والمخططات الاستراتيجية لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات وضع آليات للدعم تعمل على المساهمة في إعداد هذه الاستراتيجيات ومواءمتها مع استراتيجية وأهداف البرامج. وتعتبر منظومة مراقبة التدبير آلية بالغة الأهمية للقيادة حيث تساهم في تحقيق هذا الهدف بالنظر للمهام الوظيفية المنوطة بها، وقد نصت عليها المادة 4 من المرسوم 2.22.580 الصادر بتاريخ 3 مارس 2023 والمتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، كما تم التأكيد على وجوب إحداث هذه المنظومة لدى القطاعات الوزارية بموجب المادة 6 من المرسوم 2.05.1369 الصادر في 2 دجنبر 2005 بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري.

249. وفي هذا الصدد، عملت وزارة الاقتصاد والمالية على إعداد مجموعة من المراجع والنماذج المنهجية المتعلقة بوظيفة مراقبة التدبير في إطار مخطط لتفعيل منظومة مراقبة التسيير تم العمل على تنفيذه مند سنة 2021، وكذا مواكبة بعض القطاعات الوزارية فيما يخص تفعيل بنيات مراقبة التدبير والرفع من جودتها عند الاقتضاء. وبالرغم من الجهود المبذولة، لايزال عدد القطاعات والمؤسسات التي لا تتوفر على منظومة لمراقبة التدبير مستقرا في 8 قطاعات برسم سنتي 2022 و2023.

250. وبخصوص تفعيل هذه البنية على مستوى القطاعات والمؤسسات أو البرامج، يلاحظ تحسن في تفعيلها، حيث تقلص عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لا تشهد تدخلا فعليا لهذه الوحدات في تدبير نجاعة الأداء من 20 قطاعا ومؤسسة برسم سنة 2022 إلى 9 قطاعات سنة 2023. إلا أن تدخلها يبقى محدودا بالنظر لعدم توفير 69% من هذه الوحدات للوحات قيادة متعلقة بنجاعة الأداء، بالإضافة إلى ضعف الوسائل المرصودة لها بشكل يحد من ممارستها لوظائفها. ومن شأن استمرار هذه العوامل التأثير سلبا على تحقيق الغاية من إرساء هذه البنيات، لاسيما على مستوى دعم الإشراف الاستراتيجي وقيادة البرامج.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

سيرا على نهج المواكبة وإغناء المراجع التنظيمية والمنهجية الرامية للتملك الأمثل لأدوات التدبير القائم على النتائج، تم إصدار منشور رئيس الحكومة رقم 09/2024 (...) المتعلق بكيفيات إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية. ويرمي هذا المنشور إلى توضيح الكيفيات التطبيقية للمرسوم رقم 2.22.580 المتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، وكذا دعم التنزيل العملي لمراقبة التدبير.

(...) وفي إطار مواكبة القطاعات الوزارية في اعتماد ميثاق التدبير الخاص بها، تم إرفاق هذا المنشور بالدليل التطبيقي حول مراقبة التدبير الذي يوفر شروحات منهجية وعملية ونماذج تطبيقية لبلورة مختلف أنشطة مراقبة التدبير. بالإضافة إلى بطائق الوظائف المتعلقة بأعضاء البنية المركزية لمراقبة التدبير والأشخاص المرجعيين في مراقبة التدبير.

كما أرفق بوثيقة حول مضمون وهيكلة الميثاق الداخلي لمراقبة التدبير الذي يحدد على الخصوص الالتزامات المتبادلة بين الوحدة المركزية المكلفة بمراقبة التدبير وكافة المتدخلين في تنفيذ البرامج.

2.4 محدودية تفعيل آلية المراقبة الداخلية في ظل غياب إطار مرجعي

251. يشكل وضع منظومة فعالة للمراقبة الداخلية على مستوى مرافق الدولة آلية لضمان حسن سيرها ونجاعة أدائها، كما تنص المادة 14 من القانون رقم 45.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية على ضرورة إخضاع مصالحها لرقابة داخلية. وعلاقة بمنهجية نجاعة الأداء، تبرز أهمية منظومة المراقبة الداخلية من خلال توفير الضمانات الكافية لتنفيذ العمليات المتعلقة بالبرامج وفق الإطار القانوني والتنظيمي الجاري به العمل، وكذا الممارسات الجيدة المتوافق عليها فيما يخص مجال التدبير.

252. وفي هذا الإطار، يسجل المجلس التأخر الملحوظ في وضع الإطار المرجعي المتعلق بالمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر داخل القطاعات الوزارية بالرغم من إصداره لتوصيات في هذا الموضوع منذ سنة 2019. ويساهم غياب هذا الإطار والتفعيل المحدود لآلية المراقبة الداخلية لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات في التأثير سلبا على موثوقية المعطيات المتعلقة بنجاعة الأداء، لاسيما من حيث فعالية عمليات صياغة المؤشرات وتجميع البيانات المتعلقة بها ودقة احتسابها لقياس نجاعة الأداء.

253. فعلى مستوى مساهمة هذه الآلية في تعزيز احترام القطاعات والمؤسسات للمعايير الواجب توفرها من أجل ضمان وجاهة المؤشرات بالنظر للأهداف المحددة، لوحظ تراجع في نسبة المؤشرات المطابقة لهذه المعايير حيث بلغت 62% برسم سنة 2022 مقابل 51% سنة 2023، وذلك بالنسبة لمجموع العينات التي تم افتحصاها من طرف المفتشية العامة للمالية برسم سنتي2022 و2023، والبالغ على التوالي 334 و362 مؤشرا.

254. أما بخصوص ضمان موثوقية عمليات تجميع واحتساب المؤشرات، فقد شهدت نسبتها التي لم تتخذ بشأنها إجراءات كفيلة لضمان موثوقيتها، ارتفاعا ملحوظا إذ بلغت 73% سنة 2023 مقابل 67% سنة 2022. كما ارتفع عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لا تتوفر على أي مؤشر يستجيب لمعايير[52] تضمن تجميعه واحتسابه ليصل إلى 21 برسم سنة 2023 مقابل 18 قطاعا سنة 2022.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

أعدت وزارة الاقتصاد والمالية مشروع المرسوم رقم 2.22.381 المتعلق بالمراقبة الداخلية بالقطاعات الوزارية، الذي يسن إرساء القطاعات الوزارية لنظام للمراقبة الداخلية، وذلك بهدف تمكينها من تحقيق الحكامة الجيدة في تدبير السياسات العمومية القطاعية بما في ذلك تدبير المالية العمومية.

ويحدد مشروع المرسوم متطلبات إرساء نظام المراقبة الداخلية والتي تشمل توفير بيئة ملائمة للمراقبة تقوم على قيم الشفافية والنزاهة والأخلاقيات، وإرساء نظام لتقييم المخاطر عبر تحديد وتحليل كافة مصادر المخاطر الداخلية والخارجية،

[52] معايير تم تحديدها من قبل المفتشية العامة للمالية في إطار افتحاص نجاعة الأداء برسم سنة 2023.

وقياس وترتيب المخاطر وتدبيرها ومراقبتها. كما تشمل هذه المتطلبات تطوير وتفعيل أنشطة المراقبة ووضع نظام للمعلومات والتواصل وكذا تفعيل القيادة والتتبع والتقييم المستمر لنظام المراقبة الداخلية.

كما ينص مشروع المرسوم على إحداث، بكل قطاع وزاري، للجنة قطاعية للمراقبة والافتحاص الداخليين تتولى مهمة إرساء نظام المراقبة الداخلية وتنسيق عملياته وأنشطته. وتستند في ذلك خصوصا، على مسؤول مرجعي مركزي يعهد إليه بتنشيط وتتبع وتنفيذ الإطار المرجعي لنظام المراقبة الداخلية، وذلك بالاعتماد على مسؤولين مرجعيين في المراقبة الداخلية، بمختلف المديريات المركزية والمصالح اللاممركزة للقطاع الوزاري المعني.

3.4 استعمال محدود لأنظمة المعلومات ونقائص على مستوى مراقبة جودة المعطيات

255. يمكن استعمال النظم المعلوماتية من التتبع الفعال لمدى تحقيق النتائج المتوخاة، وكذا ربط القيادة الاستراتيجية بالقيادة العملياتية من خلال توفير المؤشرات ولوحات قيادة نجاعة الأداء. لذلك أولى المنشور رقم 12/2021 المذكور أهمية بالغة لاستعمالها نظرا لما توفره من حماية للمعطيات وضمان موثوقيتها وسلاسة تبادلها بين مختلف الفاعلين في منظومة نجاعة الأداء. وفي هذا الإطار، يتم تقييم مدى لجوء القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى الأنظمة المعلوماتية في قياس وتقييم النتائج المحققة، ومدى اعتمادها لإجراءات وتدابير وقائية تضمن موثوقية البيانات، خاصة مراقبة المعطيات المستعملة لقياس المؤشرات ومصادرها، إضافة إلى مراقبة جودة هذه البيانات في حالة اللجوء إلى فاعلين خارجيين.

256. وفي هذا السياق، لوحظ أن 56% من القطاعات الوزارية والمؤسسات لا تعتمد أنظمة معلوماتية خاصة لتقييم النتائج المتعلقة بمؤشراتها، كما أن 78% من المؤشرات المفتحصة، ضمن عينة مكونة من 360 مؤشرا، لم تستخدم أنظمة معلوماتية لتقييم النتائج الخاصة بها. فيما تم تسجيل عدم تضمين الأنظمة المعلوماتية والتطبيقات المستعملة لإجراءات توفر أمن وحماية المعطيات المتعلقة بنجاعة الأداء، حيث شملت نسبة المؤشرات التي لم تعتمد إجراءات في هذا المجال ما يقارب 64 % من المجموع برسم سنتي 2022 و2023.

257. أما بخصوص جودة المعطيات وموثوقية مصادرها، فقد لوحظ غياب مراقبة مصادر المعطيات المتعلقة باحتساب 60% من المؤشرات، ضمن عينة مكونة من 362 مؤشرا. كما تم تسجيل نسبة مماثلة فيما يتعلق بغياب مراقبة جودة هذه المعلومات، عند اللجوء، قصد قياس نتائج المؤشرات المتعلقة بها، إلى فاعلين خارجيين، على مستوى 12 قطاعا وزاريا ومؤسسة، فيما أنجزت إجراءات تهم مراقبة جودة هذه المعلومات على مستوى ستة قطاعات وزارية ومؤسسات معنية بذلك.

<u>جواب وزارة الاقتصاد والمالية:</u>

ما فتئت المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية تؤكد أن إرساء منظومة تدبيرية فعالة لقيادة نجاعة الأداء يستلزم تكفل نظم معلوماتية خاصة بإنتاج مؤشرات نجاعة الأداء (...) ويتم، حاليا، توثيق معطيات وثائق نجاعة أداء عدد من القطاعات الوزارية انطلاقا من النظم المعلوماتية الخاصة بها. (...)

أما بالنسبة للقطاعات والمؤسسات التي لا تتوفر على نظم خاصة لتتبع نجاعة الأداء، فتنكب المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية حاليا على مشروع تطوير نظام معلوماتي مخصص لتجميع وتوثيق معطيات نجاعة الأداء. يتم تجريبه على مستوى ثلاث قطاعات وزارية، في أفق وضعه رهن إشارة كافة القطاعات التي تفتقر لنظام من هذا القبيل.

التوصيات:

بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:

- **اعتماد إطار رسمي وواضح يؤطر إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الحكومية،** ووضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والاستراتيجيات القطاعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تمكين قوانين المالية من أن تضطلع بدورها كآلية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة؛

- **تحديد الأهداف بشكل أدق ومواصلة ضبط عددها، وكذا عدد ووجاهة المؤشرات المتعلقة بالبرامج** المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عملية التتبع والتقييم وبلوغ الغايات المنشودة من اعتماد منهجية الأداء؛

- **تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية** على غرار منظومة مراقبة التدبير، وإيلاء تفعيل جميع مكونات آليات قيادة البرامج أهمية خاصة، وخصوصا ما يتعلق منها بأنظمة المعلومات ومراقبة التسيير والمراقبة الداخلية.

- **التسريع في تعميم اعتماد ميثاق التدبير** لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء.

VII. تحليل الاستثمار العمومي

الاستثمارات العمومية المبرمجة برسم سنة 2023

الاستثمارات العمومية المنجزة برسم سنة 2023

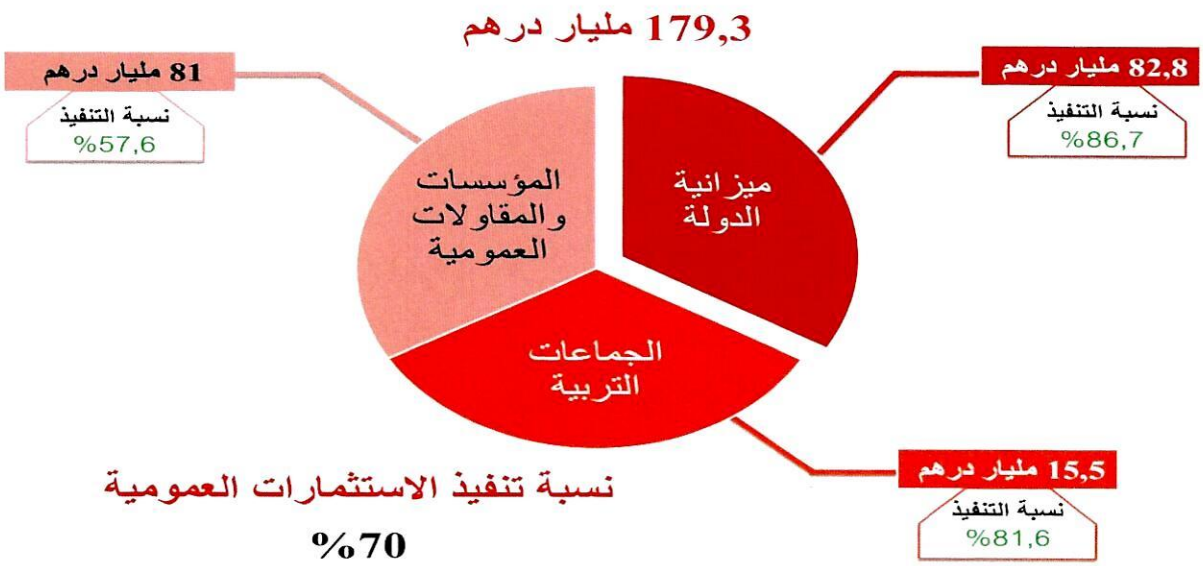

نسبة تنفيذ الاستثمارات العمومية

%70

أبرز الخلاصات الناتجة عن تحليل منظومة تدبير الاستثمار العمومي

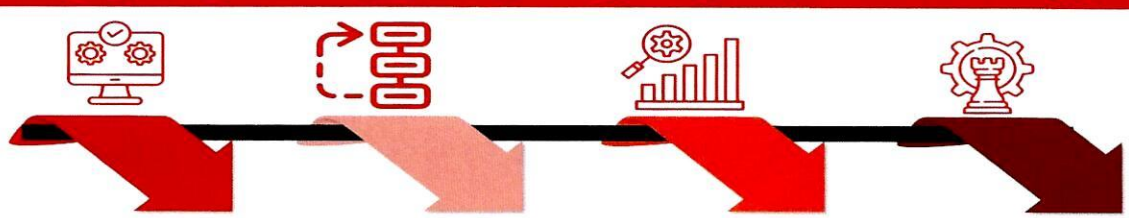

- ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي تحقيق التوازن والتكامل مع الاستثمار الخاص
- الحاجة إلى تأطير موحد للتقييم القبلي لمشاريع الاستثمار لضمان الجودة والأثر التنموي
- تباين معايير اختيار المشاريع الاستثمارية يبرز الحاجة إلى إطار موحد لتحديد الأولويات
- تعزيز نجاعة تدبير الاستثمارات العمومية عبر تسريع إرساء نظام معلوماتي مندمج يغطي مختلف مراحل تدبير مشاريع الاستثمار

258.يواصل المجلس الأعلى للحسابات، من خلال التقرير السنوي المتعلق بتنفيذ قانون المالية، تسليط الضوء على بعض المواضيع التي ترتبط بتدبير المالية العمومية، وذلك بغرض إغناء وتعميق النقاش الذي يرافق المصادقة على قوانين التصفية. وفي هذا الصدد، فقد تناول المجلس خلال السنوات الأخيرة، على التوالي التدابير المتعلقة بالأزمة الصحية لجائحة كوفيد، وإنعاش الاقتصاد الوطني عقب هذه الجائحة، وتدبير الدين العمومي وذلك برسم تقاريره لسنوات 2020 و2021 و2022.

259.ويتناول تقرير هذه السنة موضوع الاستثمار العمومي، والذي يستأثر باهتمام جميع الفاعلين العموميين، بالنظر لما يكتسيه من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا بالنظر لحجم النفقات المخصصة له، ولدوره البنيوي في المسار التنموي. غير أن تناول هذا الموضوع بشكل شامل، يبقى صعباً بالنظر لتعدد الأوجه التي يمكن من خلالها معالجته، والتي تستحضر الجوانب الميزانياتية والاقتصادية والمالية والتقنية وكذا تلك المرتبطة بإدارة المشاريع. لذلك تم الاقتصار فيما يلي على بعض الجوانب المتعلقة، من جهة، بالشق الميزانياتي، ومن جهة أخرى، بنظام إدارة الاستثمارات العمومية.

260.ولهذا الغرض، اعتمد المجلس في ملاحظاته، أساسًا، على تحليل الوثائق والبيانات الميزانياتية، وكذا على التقارير والمعايير الدولية المتعلقة بالاستثمار العمومي، وعلى تقاريره السابقة التي أصدرها والمتعلقة بالموضوع. وفيما يلي أبرز ملاحظات المجلس فيما يخص الاستثمار العمومي.

1. مستوى استثمار عمومي في حاجة لمزيد من الضبط

261.بذل المغرب خلال السنوات الأخيرة مجهودات كبيرة فيما مجال الاستثمار العمومي، ويتجلى ذلك الارتفاع الملحوظ في حجم الاعتمادات المبرمجة له التي ارتفعت بنسبة 54% خلال الفترة الممتدة من 2019 على 2023 وفقا للمعطيات الواردة في مذكرة تقديم قانون المالية برسم سنة 2023. غير أن هذا المجهود المبذول يستدعي الوقوف عند بعض الملاحظات بشأنه، لا سيما ما يخص حجمه، وهيكلته على مستوى الوثائق والبيانات الميزانياتية، والوضوح بشأن طبيعة بعض النفقات المرتبطة به، وكذا العائد الفعلي الناتج عنها.

1.1. حجم استثمار عمومي وجب تفصيل مكوناته

262.بلغ حجم الاستثمار العمومي كما تم تقديمه على مستوى مشروع قانون المالية والتقارير المرافقة له[53]، برسم سنة 2023، ما مجموعه 300 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة إنفاق على الاستثمار العمومي في حدود 20,8 % من الناتج الداخلي الخام، مقابل نسبة 17,9 % في سنة 2022. ويتوزع هذا المجهود الاستثماري، كما تم

[53] مذكرة تقديم قانون المالية برسم سنة 2023

تقديمه في مشروع قانون المالية سالف الذكر كما يلي[54]، 140,5 مليار درهم للمؤسسات والمقاولات العمومية، و95,5 مليار درهم للميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، و45 مليار درهم لصندوق محمد السادس للاستثمار، و19 مليار درهم للجماعات الترابية.

263. ويتبين من خلال هذا التوزيع، أن الغلاف المالي الإجمالي لهذه الاستثمارات يأخذ بعين الاعتبار المبلغ المفترض تعبئته من طرف صندوق محمد السادس للاستثمار لصالح القطاع الخاص، لا سيما من خلال المساهمة، عبر صناديق متخصصة، في شركات غير مدرجة في البورصة (private equity) أو عن طريق منح ديون ثانوية[55]. وتهدف هذه الآليات إلى تعزيز رأس مال الشركات الخاصة وتحفيز قدرتها على تعبئة التمويلات الضرورية لإنجاز استثماراتها.

264. وبناء عليه، فإن الجزء المتعلق بالاستثمار العمومي، في آليات تدخل الصندوق، يقتصر على المساهمة المباشرة للدولة، من خلال المخصصات الميزانياتية الممنوحة لصندوق محمد السادس من الميزانية العامة للدولة، والتي سبق وأن تم صرفها من خلال تسديد مبلغ ناهز 15 مليار درهم، في سنة 2021، وذلك لتمكين الصندوق من تنزيل مهامه المرتبطة أساساً بتحفيز الاستثمار الخاص. وعليه، وباستثناء هذا المبلغ المدفوع من ميزانية الدولة لفائدة الصندوق، والذي تم احتسابه كجزء من الاستثمار العمومي برسم سنة 2021، فإن المبلغ الإجمالي الذي يتوقع تعبئته، والبالغ 45 مليار درهم، لا يدخل ضمن نطاق الاستثمار العمومي.

265. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة ميزانية الدولة[56] من الاستثمارات العمومية المبرمجة، والتي تم تحديدها، كما سبق الذكر، في حدود 95,5 مليار درهم، يصعب التحقق منها، بالنظر إلى أن قانون المالية لا يتيح معطيات كافية قصد القيام بمعالجة تفصيلية لمختلف البيانات الميزانياتية وللعمليات المتبادلة بين مكونات الميزانياتية من أجل تحديد الحصة سالفة الذكر؛ وبالتالي تبقى المبالغ التي حددها هذا القانون، هي تلك المتعلقة بنفقات الاستثمار لكل مكون ميزانياتي على حدة، والتي بلغت ما مجموعه 106 مليار درهم بالنسبة للميزانية العامة، ومبلغاً إجمالياً للنفقات، بالنسبة للحسابات الخصوصية للخزينة في حدود 111 مليار درهم، و282 مليون درهم بالنسبة لمصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

266. وترجع صعوبة تحديد حصة الميزانية في الاستثمار العمومي لعاملين أساسيين. فمن جهة، تلعب الميزانية العامة للدولة دورا ثانويا على مستوى التنفيذ الفعلي للمشاريع الاستثمارية، حيث يقتصر دورها، بشكل كبير، على تحويل المخصصات المرصودة للاستثمار لفائدة المكونات الميزانياتية الأخرى وللمؤسسات والمقاولات

---

[54] بعد تحيين التحويلات من الميزانية العامة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

[55] Dettes subordonnées

[56] الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

العمومية. وقد شكلت هذه التحويلات ما يزيد عن 74,5 % من نفقات الاستثمار برسم سنة 2023. ومن جهة أخرى، يبقى تحديد مساهمة الحسابات الخصوصية للخزينة في حصة ميزانية الدولة من الاستثمارات العمومية صعبا. فبالإضافة إلى ضرورة التمييز بين الحسابات الخصوصية للخزينة، بحسب قابليتها لاستيعاب الاستثمارات العمومية من عدمها، فإن النفقات المبرمجة في هذه الدعامة الميزانياتية غير مصنفة حسب طبيعتها، ما بين تلك التي تهم نفقات الاستثمار وتلك التي لا تعنيها. وهو ما يستدعي تحديد طبيعة النفقات المدرجة في هذه الحسابات من أجل تقييم مدى مساهمتها في المجهود الاستثماري الإجمالي.

267. ويظهر من خلال هذه الإكراهات أن تحديد الحجم الحقيقي للاستثمار العمومي المبرمج برسم كل سنة يستلزم مزيداً من الضبط، لاسيما من خلال تقديم تفاصيل رقمية عن مختلف مكوناته. أما على مستوى التنفيذ، فإن تحليل نفقات الاستثمار التي تم إنجازها من الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2023، باستثناء تلك المنفذة في شكل تحويلات لصالح الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، وبشكل هامشي، لصالح الجماعات الترابية ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، يبين أن هذه النفقات لم تتجاوز 32,2 مليار درهم، كما يوضح ذلك الجدول أسفله، والذي يقدم النفقات الاستثمارية المنفذة برسم سنة 2023.

جدول # 79: توزيع نفقات الاستثمار المنجزة من الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2023

النفقة	المبلغ (مليون درهم)	الحصة (%)
دفوعات وتسديدات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة	**50.206,7**	42,1
تحويلات لفائدة مؤسسات ومقاولات عمومية	**35.921,8**	30,1
أشغال وبنية تحتية	18 154,7	15,2
شراء تجهيزات وعتاد ومعدات	3 668,9	3,1
مساهمات الدولة في بعض المشاريع والبرامج	2 725,9	2,3
تحويلات لفائدة جمعيات وتحويلات أخرى	1.503,5	1,3
تحويلات لفائدة جماعات ترابية	840,2	0,7
دراســـات	682,8	0,6
نفقات أخرى	5.475,9	4,6
المجموع العام	**119.180,4**	**100,0**

المصدر: معطيات مشروع قانون التصفية والوثائق المرفقة به، معالجة المجلس الأعلى للحسابات

268. أما فيما يخص المعطيات الدقيقة المتعلقة بنفقات الاستثمار للحسابات الخصوصية للخزينة، والتي تبقى غير متاحة في غياب تصنيف مفصل لكافة بنودها، واستنادا إلى فرضية[57] تقضي بتحقيق نسبة تنفيذ تقارب 80% من الاعتمادات المبرمجة [58]، يرجّح أن يبلغ حجم الاستثمارات المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية

[57] بناء على نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها بالنسبة لجميع الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2023.

[58] 95,5 مليار درهم بالنسبة لميزانية الدولة، نطرح منها الاعتمادات المبرمجة على مستوى الميزانية العامة للدولة بعد تحيين التحويلات من الميزانية العامة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

للخزينة نحو 63,5 مليار درهم، وبالتالي فإن الحجم الإجمالي[59] للاستثمارات العمومية المنجزة من ميزانية الدولة سيقدر في حدود 82,8 مليار درهم.

269. وإذا أُضيفت إلى هذه الاستثمارات تلك المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية برسم سنة 2023، والتي بلغت على التوالي 81 مليار درهم[60] و15,5 مليار درهم (حسب ما ورد في أجوبة وتعقيبات وزارة الاقتصاد والمالية على هذا التقرير)، فإن الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية سيستقر في حدود 179,3 مليار درهم، أي بمعدل تنفيذ إجمالي يناهز 70 % بالمقارنة مع 255[61] مليار درهم المبرمجة برسم سنة 2023. وبالتالي فإن الحاجة لإتاحة معطيات دقيقة وأرقام مفصلة عن الاستثمار العمومي المنجز فعلياً، قد أصبح ضرورة ملحة من أجل إضفاء المزيد من الوضوح على الجهد الاستثماري للقطاع العام، وبالتالي تيسير معرفة مساهمته في الاستثمار الوطني برمته.

2.1. الحاجة إلى تطوير التصنيف الميزانياتي لنفقات الاستثمار حسب المشاريع

270. رغم المجهود الذي بذلته الحكومة خلال السنوات الأخيرة، فإن التصنيف الميزانياتي لمشاريع الاستثمار العمومي لا يزال في حاجة إلى مزيد من التجويد من أجل تحسين المقروئية. وفي هذا الصدد، فإن نفقات الاستثمار على مستوى الميزانيات التفصيلية لمختلف الوزارات تتم هيكلتها وفقاً لطبيعة كل نفقة على حدة، وليس حسب المشاريع الفعلية المعنية بها.

271. وإدراكاً منها لأهمية إعادة هيكلة هذا التصنيف، فقد شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في إدخال بعض التحسينات اللازمة عليه، لا سيما في إطار برنامج "حكامة 2"[62]. وفي هذا الإطار، ومن أجل تنظيم الميزانيات التفصيلية حول مشاريع هيكلية كبرى وتحسين تتبع مشاريع الاستثمار العمومي، فقد قامت مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، بشراكة مع عينة من الوزارات، بإعداد مقترحات لإعادة هيكلة الميزانيات التفصيلية الخاصة بها.

272. وقد كان قطاع الماء بوزارة التجهيز والماء أحد القطاعات الوزارية الأولى التي انخرطت في هذا المشروع في سنة 2020، والذي تم على إثره اقتراح تصنيف جديد للميزانية التفصيلية الخاصة بالقطاع، بهيكلته حول المشاريع المائية الكبرى، وقد تلت هذه المبادرة اقتراحاتٌ شملت قطاعاتٍ وزارية أخرى. ومن شأن هذه المبادرات أن تسمح بتحسين مقروئية الميزانية وبمعرفةٍ أدق للمشاريع التي تخصص لها نفقاتٌ للاستثمار.

---

[59] تبقى مساهمة مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة ضعيفة، مقارنة بمساهمة الدعامات الميزانياتية الأخرى.

[60] حسب تقرير المؤسسات والمقاولات العمومية المرفق بمشروع قانون المالية برسم سنة 2025.

[61] بعد تحيين استثمارات صندوق محمد السادس المحددة في 45 مليار درهم

[62] الممول من الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحكامة بالقطاع العام في المغرب، وتحديداً المكون 4.1 من مشروع المساعدة التقنية المسمى "PAGODA"، الذي يندرج ضمن هذا البرنامج.

273.وتسعى وزارة الاقتصاد والمالية بصفة دورية إلى تحسين محتوى الميزانيات التفصيلية المتعلقة بنفقات الاستثمار من خلال تنقيح هذه النفقات وتحييد تلك التي لا تخصها. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، فإن بعض النفقات التي لا تكتسي طابعاً استثمارياً قد تتم برمجتها ضمن فصول الاستثمار لبعض القطاعات الوزارية. ويوضح الجدول التالي بعضاً منها.

جدول # 80: نفقات لا تهم الاستثمار تمت برمجتها ضمن فصوله

بيان النفقة	المبلغ
استردادات عن الفوائد المترتبة على قروض البناء واستردادات أخرى	186 481 031,93
مساهمات واشتراكات في المنظمات الدولية	3 369 241,64
تعويضات أداء الفروق	1 199 998,00
مصاريف استرجاع الوثائق والمستندات المرتبطة بتاريخ المقاومة المغربية من الخارج	400 000,80
عمولات بالعملة الاجنبية المتعلقة بالهبات	28 919,01

المصدر: البيانات الميزانياتية التفصيلية

3.1. تخصيصٌ لبعض النفقات الاستثمارية في حاجة إلى التحسين

274.على الرغم من التقدم الملموس الذي تم تسجيله فيما يخص تعزيز الشفافية وتحسين تخصيص الاعتمادات المرصودة لنفقات الاستثمار، فإن بعضاً من هذه النفقات يتم إدراجه ضمن بنود، على مستوى الوثائق التفصيلية للميزانية، لا تمكن من تحديد وجهتها والهدف من صرفها.

275.ويتعلق الأمر بشكل خاص ببعض النفقات المنجزة في شكل تحويلات من فصل النفقات المشتركة للاستثمار لصالح مختلف الحسابات الخصوصية للخزينة وكذا للمؤسسات والمقاولات العمومية. إذ يفترض إحداث بند خاص بكل تحويل على حدة، من أجل توضيح طبيعة النفقة ووجهتها، باستثناء النفقات التي تكتسي، فعلياً، طابعاً خاصاً أو ذا حساسية، لما لذلك من أهمية في تبيان الاستثمارات العمومية المعنية بها.

276.ولا تخص هذه الملاحظة مرحلة البرمجة فقط، بل تمتد إلى مرحلة التنفيذ، حيث تستفيد البنود المذكورة من اعتمادات ميزانياتية تكميلية مهمة، من خلال النصوص التنظيمية التعديلية للاعتمادات التي يتم اتخاذها. وفي هذا الصدد، فقد انتقلت حصة هذه البنود من فصل النفقات المشتركة للاستثمار من 30% من الاعتمادات الأصلية المفتوحة في قانون المالية، برسم سنة 2023، إلى 40% من إصدارات الفصل برسم نفس السنة. ويوضح الجدول أسفله البنود الميزانياتية المعنية.

جدول # 81: نفقات لم يتم تخصيصها بوضوح على مستوى فصل النفقات المشتركة للاستثمار (بملايين الدراهم)

النفقات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	الاعتمادات النهائية	الإصدارات
تحويلات أخرى	8 500,7	12 038,7	12 029,9
تسديد لفائدة حسابات خصوصية أخرى للخزينة	1 936,8	9 564,8	9 564,5
المجموع	**10 437,4**	**21 603,5**	**21 594,4**

المصدر: معطيات مشروع قانون التصفية والوثائق المرفقة له

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

فيما يتعلق بالتحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة، فقد تم إحداث 11 بند في إطار الوثائق التفصيلية للميزانية المتعلقة بفصل الاستثمار للتكاليف المشتركة خصصت للتحويلات ذات الطابع البنيوي كتلك المتعلقة بتنزيل الاستراتيجيات والسياسات العمومية، أو بتغطية النفقات التي تتطلب تدخل وزارة الاقتصاد والمالية من حيث تصفية وبرمجة المبالغ المتعلقة بها على أساس توقعات الموارد، أو تلك المرتبطة بوجود التزامات على المدى المتوسط اتخذتها الوزارة المذكورة (...)

- أما بالنسبة للبند المسمى "تسديد لفائدة حسابات خصوصية أخرى للخزينة"، فتدرج في إطاره التحويلات لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة ذات الطابع الاستثنائي أو التي لم تتم برمجتها مسبقا.

- أما فيما يخص البند المسمى "تحويلات أخرى"، فيتضمن بعض العمليات التي تكتسي طابعا مؤقتا أو التي لم تتم برمجتها مسبقا، أو التي لم يتم تحديد المستفيد منها أثناء عملية برمجة الاعتمادات أثناء إعداد مشروع قانون المالية.

4.1. نفقاتٌ الاستثمار في تزايد مع مردودية محدودة

277.شهد الاستثمار العمومي خلال السنوات الأخيرة تطوراً مهماً، سواء من حيث الاعتمادات المبرمجة أو الاستثمارات المنجزة فعلياً. ويفترض أن يحدث هذا التطور أثرا ملموسا على النمو الاقتصادي وعلى خلق فرصٍ للشغل، وبالتالي على معدل البطالة وعلى دينامية الاقتصاد الوطني برمته. غير أن الأثر المنشود من إنجاز هذه الاستثمارات العمومية ظل محدوداً.

278.وتُقاس مردودية الاستثمار أساساً بواسطة المعامل الهامشي لرأس المال، المعروف ب ICOR (Incremental Capital Output Ratio أو نسبة الرأس المال الإضافي إلى الناتج). ويمثل هذا المعامل نسبة الاستثمار الإضافية اللازمة لتحقيق نقطة نمو إضافية للناتج الداخلي الخام. وعليه، فكلما انخفض معامل ICOR، كلما كان الاستثمار أكثر مردودية. وقد استقر هذا المؤشر خلال العقد الماضي، بالنسبة لبلادنا، في حدود متوسط[63] بلغ 9,4، وهو ما يؤشر على أن مردودية الاستثمار لا تزال محدودة بالمقارنة مع البلدان المماثلة التي تنتمي لفئة الدول ذات الدخل المتوسط - الشريحة الدنيا[64]، والتي يبلغ متوسط هذا المؤشر بها 5,7. وعلى سبيل المقارنة، فقد استقر هذا المؤشر، خلال نفس الفترة، في حدود 6,5 بالنسبة لتركيا و4,7 بالنسبة لمصر.

[63] وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك المغرب.
[64] حسب التصنيفات الدولية الجاري بها العمل.

279.من شأن تحسين استهداف الاستثمارات العمومية، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، أن يساهما في رفع المردودية العامة للاستثمار، وخاصة في القطاعات العمومية ذات القيمة المضافة العالية.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) للرفع من فعالية الاستثمارات العمومية لتحقيق أهداف النمو، تم إدراج أحكام بمشروع قانون تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية تهدف إلى التنصيص على وضع مقاربة لانتقاء مشاريع الاستثمار العمومية وفق معايير موضوعية، سيحدد مضمونها بنص تنظيمي.

2. منظومة تدبيرِ الاستثمار العمومي لاتزال قيد التطوير

280.على الرغم من المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير منظومة تدبير الاستثمارات العمومية، فإن بعضاً من مكوناتها لاتزال في حاجة لإرساء أسسها من أجل تدبير أمثل لهذه الاستثمارات وللرفع من مردوديتها. ولعل أبرز مكونات هذه المنظومة التي تستدعي تحسينها تلك التي ترتبط بالجوانب الاستراتيجية، وبالتقييم القبلي لمشاريع الاستثمار، وبترتيب أولوياتها وكذا تلك المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية التي تخصها.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

يُعد مشروع "استثمار (ISTITHMAR) "من المشاريع الاستراتيجية الرئيسية المدرجة ضمن خارطة الطريق الرقمية 2022-2026 لمديرية الميزانية. ويهدف هذا النظام المعلوماتي إلى تزويد الإدارة بأداة متكاملة تغطي كامل دورة حياة مشاريع الاستثمار العمومي، ابتداءً من مرحلة التقييم القبلي، مروراً بمرحلة البرمجة الميزانياتية، وصولاً إلى متابعة تنفيذ المشاريع.

وقد تم إنجاز مشروع "استثمار" وفق مقاربة مرحلية تعتمد التدرج في التفعيل:

- فقد ركزت المرحلة الأولى على التكفل بالمشاريع قيد التنفيذ، من أجل تنظيمها وضمان تتبعها بشكل محكم داخل النظام المعلوماتي؛
- أما المرحلة الثانية فقد خصصت لدمج هذه المشاريع ضمن عملية البرمجة الميزانياتية، بما يضمن التنسيق الأمثل بين البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، وإعداد قانون المالية، وتنفيذ المشاريع ومتابعتها.
- أما المرحلة الثالثة، فتخص تطوير وحدة مخصصة لتقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة، والتي ستُعتمد لتدعيم اتخاذ القرار عبر تحليلات متعددة المعايير، إذ من المقرر بدء انجاز هذه الوحدة بمجرد تفعيل أحكام مشروع قانون تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية لضمان تأطيرها القانوني والمنهجي.

1.2.الحاجة إلى اعتماد استراتيجية وطنية للاستثمار

281.يعتبر الاستثمار العمومي ركيزة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، إذ يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الخاصة، فضلا عن دوره في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. ولبلوغ الغايات المنشودة منه، عمدت بلادنا إلى زيادة المخصصات المالية المرصودة للاستثمار العمومي، كما انخرط المغرب منذ سنة 2017 في مشروع إصلاحي شامل لمنظومة الاستثمار العمومي، سواء من خلال تعزيز الإطار القانوني المنظم له أو من خلال تطوير آليات تدبيره وحاكمته. ومع ذلك، ورغم الجهود المبذولة، لا يزال الاستثمار العمومي يتم في إطار استراتيجيات قطاعية تُعتمد وفق مقاربة عمودية، في ظل

غياب إطار استراتيجي أفقي يحدد الأولويات الوطنية، ويُنشئ روابط التقاء بين مختلف القطاعات، ويعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويُحدد الآليات العملية الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة.

282.وفي هذا السياق، وعلى الرغم من إحداث وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالاستثمار والْتقائية وتقييم السياسات العمومية، منذ سنة 2021، عهد إليها، طبقا لمرسوم تحديد اختصاصاتها[65]، بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه، إلا أن الجانب المتعلق بالاستثمار العمومي لم تتم بلورته بكامل الوضوح باعتباره جزءاً من هذه الاستراتيجية، وذلك رغم أهميته في تحقيق التوازن والتكامل مع الاستثمار الخاص، وفي ضمان فعالية الاستثمار وفي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة.

283.ومن شأن اعتماد هذه الرؤية الاستراتيجية الوطنية، إعطاء رؤية موحدة كفيلة بضمان التناسق والتعاون والتكامل بين كل القطاعات الحكومية، وبخلق التناسق بين السياسات العمومية وبتفادي التداخلات وبترشيد الإنفاق العمومي وبتحديد الأولويات في إطار استراتيجية شاملة لكافة القطاعات.

284. وعلى مستوى الاستثمار العمومي الترابي، ورغم الشروع تدريجيا في إبرام عقود برامج ما بين الدولة وبعض الجهات من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، سبق للمجلس أن وقف، خلال مهامه الرقابية السابقة، على مجموعة من الإشكاليات الجوهرية التي تعيق فعالية هذا الاستثمار، نتيجة عدم انسجام والتقائية المخططات الترابية مع الاستراتيجيات القطاعية وضعف التنسيق بين الفاعلين الترابيين والقطاعيين، مما قد يفضي إلى تداخل الاختصاصات وتضارب المشاريع وتأخر تنفيذها بل وإلى هدر للموارد في بعض الحالات.

285.وبالتالي، يبقى وضع رؤية استراتيجية وطنية شاملة تؤطر الاستثمار العمومي ضرورة ملحة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز التنمية المستدامة.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تتقاطع هذه الملاحظات والتوصية المتعلقة بها مع الانشغالات الحالية للحكومة من أجل تعزيز أثر الاستثمار العمومي وتحسين مردوديته وربطه بأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة (...) وقد تم إطلاق عدد من المبادرات الإصلاحية التي تؤسس تدريجياً لإرساء مقومات استراتيجية وطنية مهيكلة للاستثمار العمومي، نذكر من بينها:

- وضع إطار منهجي جديد لتحديد الأولويات الاستثمارية، قائم على تقييم نجاعة المشاريع وربطها بالأهداف الاستراتيجية القطاعية؛
- تعزيز دور لجنة الاستثمارات في فحص المشاريع المقترحة من طرف مختلف القطاعات وتنسيق تدخلاتها؛
- واستعدادا لدخول الإطار القانوني الجديد الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص حيز التنفيذ، تم إطلاق الأشغال التحضيرية لعقد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي يترأسها رئيس الحكومة، حيث تتجلى مهامها الأساسية في تحديد التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ووضع برنامج وطني لمشاريع الشراكة.

[65] مرسوم رقم 2.21.992 صادر في 7 رجب 1443 (9 فبراير 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

- إطلاق الأشغال من أجل إعداد استراتيجية وطنية موحدة للاستثمار تشمل مختلف مكونات الاستثمار العام والخاص من لدن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.
- في أفق اعتماد هذه الاستراتيجية الوطنية، يتم الاشتغال حاليا على تطوير منظومة وطنية متكاملة لتخطيط وتقييم الاستثمار العمومي، تشمل:
  - إعداد دلائل مرجعية حول الإطار المعياري الوطني للالتقائية السياسات العمومية؛
  - تحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين العموميين (وزارات، مؤسسات ومقاولات عمومية، جماعات ترابية) عبر آليات التوجيه والتخطيط المشترك؛
  - تعزيز ربط الاستثمار العمومي بالأهداف الاستراتيجية الوطنية والمؤشرات التنموية

(...)

ولمواكبة إعداد وتجويد محتوى عقود البرامج مع الدولة المتعلقة ببرامج التنمية الجهوية للفترة الانتدابية الحالية، تم إعداد مشروع مرسوم، يوجد حاليا قيد المصادقة، يتعلق بتحديد شكليات وشروط إبرام وتنفيذ العقد بين الدولة والجهة وباقي المتدخلين. ويهدف هذا المرسوم إلى تحديد منهجية تحضير وصياغة وتنفيذ العقود وكيفيات التتبع والتقييم وآليات التنسيق بين الفاعلين الترابيين والقطاعيين.

(...) كما يتطلب الحد من تداخل الاختصاصات بين مختلف الفاعلين العموميين، متابعة العمل على تحقيق الملائمة التشريعية والتنظيمية، سواء بالنسبة للنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات أو الجماعات الترابية بشكل عام، أو تلك المؤطرة لاختصاصات القطاعات الوزارية ذات الصلة. وتبقى مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لاختصاصات الجهة، بشكل خاص، رهينة بتدقيق أو إعادة تصنيف بعض الاختصاصات، باعتماد الخيارات التي من شأنها تعزيز وتقوية دور الجهات كفاعل محوري في إنجاز المشاريع الاستثمارية العمومية.

2.2.ضرورة التقييم القبلي لجدوى وفاعلية مشاريع الاستثمار العمومي

286.يعد التقييم القبلي لمشاريع الاستثمار العمومي ركيزة أساسية لضمان حسن تدبير المال العام وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعتبر بمثابة فحص شامل للمشاريع قبل الشروع في تنفيذها، وذلك بغية التأكد من جدواها وفعاليتها، وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تعترض مسارها، ودراسة مدى توافقها مع الاختيارات والأولويات الوطنية.

287.ولتحقيق الأهداف المرجوة منه، ينبغي أن يستند التقييم القبلي لمشاريع الاستثمار العمومي إلى تحليل سوسيو-اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك وفق مساطر ومعايير رسمية وموضوعية وموحدة، توفر إطارًا واضحًا ومحددً، كفيلاً بتسهيل القرارات وبتحسين جودتها وتجنب المشاريع محدودة الجدوى وتسهيل عمليات المواكبة والتتبع والتقييم اللاحقة.

288.وفي إطار مشروع إصلاح نظام تدبير الاستثمار العمومي تم خلال سنة 2017، إحداث مديرية تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية أوكلت إليها مهمة السهر على تطبيق الإطار الموحد المتعلق بتدبير مشاريع الاستثمار، سواء على مستوى اختيارها أو تتبعها وتقييمها. كما وضعت خطة عمل لسنة 2020[66] من أجل إحداث إطار قانوني موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي وإعداد دلائل عملية لتقييمها السوسيو-اقتصادي، فضلا عن

[66] التي تم إعدادها من قبل وزارة الاقتصاد والمالية من أجل إصلاح منظومة الاستثمار العمومي.

دلائل قطاعية تراعي الخصائص المميزة لكل قطاع على حدة أثناء عملية التقييم. غير أنه، وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير، لم يتم بعد إصدار هذا الإطار الموحد وتلك الدلائل. وبالتالي، فإن غياب إطار موحد يفضي إلى تباين ملحوظ في كيفية تقييم المشاريع، حيث تبقى هذه العملية خاضعة لممارسات كل قطاع حكومي على حدة، مما ينتج عنه صعوبة على مستوى مقارنة المشاريع وتقييمها بشكل موضوعي ومتسق.

289. ويبقى تأطير التقييم القبلي لمشاريع الاستثمار العمومي ضرورة ملحة لتحسين جودة الاستثمارات العمومية والرفع من أثرها التنموي، وذلك لما تكتسيه هذه المحطة من أهمية بالغة في توفير رؤية واضحة وشاملة وموضوعية من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3.2. الحاجة إلى وضع إطار موحد لاختيار مشاريع الاستثمار وتحديد أولوياتها

290. تعتبر عملية اختيار المشاريع وترتيب أولوياتها إحدى المراحل الحاسمة في برمجة الاستثمارات وتدبير الموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ففي ظل محدودية الموارد، يصبح من الضروري ضمان تخصيصها، على النحو الأمثل، للمشاريع التي تحقق أثرا أكبر وتنسجم مع الأولويات المحددة. ومن خلال تحديد وترتيب الأولويات الاستثمارية، يتم تركيز الجهود على المشاريع الأساسية، وتجنب تشتيت الموارد، وتحقيق أقصى عائد من الاستثمار. ولبلوغ ذلك، يستند اختيار المشاريع العمومية وترتيب أولوياتها إلى مجموعة من المعايير والأسس الموضوعية، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، وحسن تدبير المال العام.

291. غير أن واقع تدبير مشاريع الاستثمار العمومي يشوبه تباين في المعايير المعتمدة للاختيارات الاستثمارية، إذ يعمد كل قطاع حكومي، على حدة، إلى وضع معايير خاصة به، دون أن تكون هذه المعايير موحدة ومحددة بصفة رسمية أو معلن عنها ومتواصل بشأنها مع جميع الجهات المعنية. كما أن تحديد أولويات المشاريع الاستثمارية غالبا ما يقتصر على التوجهات الاستراتيجية لكل قطاع على حدة وعلى إكراهاته المالية، وهو ما يحد من إمكانية ترتيب المشاريع الاستثمارية، وفقا لأهميتها، في حال تعددها.

292. وفي هذا الصدد، سبق للمجلس، من خلال تقريره السنوي لسنة 2021، أن أشار إلى غياب معايير موحدة لاختيار المشاريع الاستثمارية، كفيلة بتحقيق التوازن بين الأهداف الاستراتيجية وقدرات التدبير. كما أكد على ضرورة تحديد أولويات المشاريع الاستثمارية بهدف الربط بين التخطيط الاستراتيجي وتنزيل هذه المشاريع، وتحسين الرؤية وقيادة برامج الاستثمار وتعزيز الحكامة.

293. علاوة على ذلك، تفتقر اختيارات المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف القطاعات الحكومية غالبا إلى التعليل الكافي، حيث سجل المجلس من خلال مهامه الرقابية السابقة، أن مشاريع الاستثمار المقترحة، لا ترفق دائما بصياغة احتياجات مدروسة ومبررة من خلال تحليل سوسيو-اقتصادي، يأخذ بعين الاعتبار معايير الوجاهة والجدوى واختيار التمويل والتكلفة مقابل الفائدة والأهداف والآثار.

294.وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن خطة العمل لسنة 2020 المذكورة، قد سعت إلى ترسيخ إلزامية الاعتماد على نتائج التقييم السوسيو-اقتصادي كوسيلة لاختيار جميع مشاريع الاستثمار العمومي، بما فيها تلك المنجزة في إطار الشراكات مع القطاع الخاص، وتحديد أولوياتها وذلك بغية تحسين اختيار المشاريع بالاعتماد خصوصا على أثرها السوسيو-اقتصادي، غير أن النصوص القانونية والتنظيمية التي تعنى بهذا الشأن لم تعتمد بعد.

295.وبالتالي، فإن اختيار المشاريع الاستثمارية وتحديد وترتيب أولوياتها يتم في غياب آليات شاملة لتأطير وتوحيد الممارسات وتعزيز فعالية الاستثمارات العمومية.

4.2 ضرورة الإسراع في اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج لتدبير الاستثمارات العمومية

296.يعتبر النظام المعلوماتي أداة حيوية لتدبير الاستثمارات العمومية، إذ يساهم في توفير بيانات دقيقة ومحينة تمكن من تحليل أداء مشاريع الاستثمار العمومي ومن تسهيل عملية تتبعها. كما من شأنه أن يعزز توحيد الإجراءات والمعايير، وتيسير عملية تبادل المعلومات والتعاون بين الجهات المعنية بتدبير مشاريع الاستثمار العمومي وبالتالي تعزيز التناسق والتكامل فيما بينها.

297.وفي هذا السياق، ومنذ الشروع في إصلاح منظومة الاستثمار، بادرت المديرية المكلفة بالاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية باقتناء نظام معلوماتي، سنة 2018، أطلق عليه اسم "Virage"، وذلك من أجل تتبع تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي. وقد عمدت المديرية، قصد تنزيل استعمال هذا النظام المعلوماتي، إلى نهج تدريجي يقتصر في البداية على إدماج بعض القطاعات الحكومية في إطار تجريبي، على أن تقدم بيانات فصلية حول مؤشرات تتبع مشاريعها الاستثمارية، قبل تعميمه على باقي القطاعات. بيد أن هذا النهج التدريجي سجل بعض التأخر على مستوى تنزيله، وظل عدد القطاعات الحكومية التجريبية المنخرطة في استعمال هذا النظام محدوداً بعد مرور عدة سنوات على اقتنائه.

298.بالإضافة إلى ذلك، يقتصر النظام المعلوماتي "Virage"، على تتبع المشاريع وبالتالي لا يغطي جميع مراحل تدبير الاستثمارات العمومية من إعداد وتخطيط وتعريف بالمشاريع وترتيبها حسب الأولويات وجردها على مستوى قاعدة بيانات موحدة للمشاريع التي يمكن أن تبرمج في إطار الاستثمار العمومي. ويجب التذكير على هذا المستوى، أن خطة العمل لسنة 2020 قد وضعت من بين أهدافها تطوير قاعدة للمعطيات، بمساعدة نظام معلوماتي، قصد الاستجابة لمختلف هذه الحاجيات. إلا أن الإنجازات الملموسة في هذا الإطار تقتصر على الشروع في استعمال بطائق تعريفية للمشاريع العمومية وعلى إعداد دفتر التحملات من أجل تكوين قاعدة بيانات الاستثمار العمومي.

299.وعلى صعيد آخر، ومن أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات أثناء برمجة مشاريع الاستثمار العمومي، شرعت المديرية المكلفة بالاستثمار التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، منذ سنة 2022، في تطوير وحدة مدمجة تحت اسم **"استثمار"** على مستوى نظام البرمجة الميزانياتية "e-budget2"، بغية ربط برمجة مشاريع الاستثمار العمومي بالتنفيذ. وتسعى المديرية من خلال هذا العمل إلى تعريف المشاريع الاستثمارية الكبرى ورسم خرائطها وإدماجها على مستوى قاعدة معطيات وتسهيل الوصول إلى المعلومة وتعزيز التتبع المستمر لمشاريع الاستثمار العمومي. وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة المدمجة "استثمار" قد دخلت، منذ نهاية سنة 2023، في مرحلة تجريبية من طرف القطاعات الحكومية التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الاعتمادات المخصصة للاستثمار والحاملة للمشاريع الاستثمارية الهيكلية، وذلك من خلال الإدلاء ببطائق تعريف وتتبع للمشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار قانون المالية لسنة 2024.

300.ورغم المجهودات المبذولة، تبقى الحاجة ملحة إلى تحسين نجاعة تدبير الاستثمارات العمومية من خلال تسريع وتيرة تنزيل نظام معلوماتي شامل لجميع مراحل تدبير مشاريع الاستثمار العمومي، واعتماده من طرف جميع الجهات العمومية المعنية، وضبط جودة بياناته ومعلوماته، قصد بلوغ الأهداف المنشودة.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) برهن هذا النظام "Virage"، عن محدوديته فيما يخص الاستجابة لحاجيات التتبع السنوي المرتبط بالدورة الميزانياتية، وكذا اندماجه على المستوى التقني مع منظومة البرمجة الميزانياتية لمديرية الميزانية "e-budget 2 "، وهي المنظومة المعتمدة لدى القطاعات الوزارية لإعداد توقعات النفقات برسم قانون المالية. في المقابل، مكنت هذه التجربة من بلورة تصور شمولي حول ضرورة تطوير منصة مركزية متقدمة تضمن توحيد التدخلات وتعزيز التكامل المعلوماتي أثناء جميع مراحل دورة المشروع، خاصة خلال مرحلتي البرمجة والتنفيذ. في هذا الإطار، تم في سنة 2023 تطوير منصة جديدة تحمل اسم ISTITHMAR، مدمجة ضمن "e-budget 2" وتكفل الربط والتنسيق بين مرحلتي برمجة نفقات الاستثمار وتنفيذ المشاريع الفعلية المرتبطة بها. ليتم تعميمها على جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات ابتداء من سنة 2024 في إطار إعداد البرمجة الميزانياتية برسم قانون المالية لسنة 2025، وذلك فيما يخص الشق المتعلق بإدخال جذاذات المشاريع وتحديد برمجة الاعتمادات المخصصة لها. على أنه يجري حاليا تطوير منصة معلوماتية جديدة للتتبع تمكن من ربط المشاريع المبرمجة على مستوى ISTITHMAR، بمؤشرات تنفيذ الاعتمادات المخصصة لها على مستوى منظومة تدبير النفقات GID.

التوصيات:

بخصوص الاستثمار العمومي، يوصي المجلس الأعلى للحسابات الحكومة بما يلي:

- **العمل على وضع استراتيجية وطنية للاستثمار العمومي** تحدد الأولويات الوطنية في مجال الاستثمار العمومي، وتحقق التكامل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين، وتعزز التنسيق فيما بينهم؛
- **العمل على ضبط المعطيات المتصلة بحجم الاستثمار العمومي** وتفصيل مختلف مكوناته وتحسين تخصيص وتصنيف نفقاته على مستوى الوثائق والبيانات الميزانياتية؛
- **العمل على تعزيز مردودية الاستثمار العمومي** عبر اعتماد معايير موحدة ومحددة ودراسات تقييم قبلي تضمن استهدافا دقيقا للبرامج والمشاريع العمومية ذات الأثر المرتفع؛
- **تسريع وضع إطار قانوني ومرجعي موحد لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي** يشمل إعداد مساطر ودلائل عملية تسهل عمليات التقييم القبلي واختيار المشاريع وتتبع تنفيذها؛
- **تسريع وتيرة اعتماد نظام معلوماتي شامل ومندمج** يغطي جميع مراحل تدبير مشاريع الاستثمار العمومي وكذا جميع الأجهزة العمومية المعنية مع السهر على ضبط جودة معطياته.

وثائق وزارة الاقتصاد والمالية:

* التقرير السنوي حول نجاعة الأداء للسنة المالية 2023؛

*تقرير المفتشية العامة للمالية حول افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023؛

* تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية؛

* الحصيلة المحاسبية والبيانات المالية الأخرى وبتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية برسم سنة 2023؛

* ملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة برسم السنة المالية 2023 (مرفقا بالإثباتات الضرورية)

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

التقرير السنوي لنجاعة الأداء

مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023

الفهـــرس

مقدمــة	**1**
الجزء الأول : تقديم عام لحصيلة إنجازات الوزارات والمؤسسات	**3**
I. تقديم تنفيذ الميزانية برسم سنة 2023	**5**
1. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب المكونات الميزانياتية	5
2. تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الفصول	6
3. تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الوزارات أو المؤسسات	7
4. تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات	8
II. تقديم عام لمعطيات نجاعة الأداء برسم سنة 2023	**10**
1. ملخص البرامج - الأهداف - المؤشرات	10
2. حصيلة تحقيق النتائج	12
3. حصيلة تحقيق النتائج القائمة على النوع الاجتماعي	14
الجزء الثاني : تقديم لوحات قيادة نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات	**16**
1. وزارة العدل	17
2. وزارة العدل -قطاع حقوق الإنسان-	24
3. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج -قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	29
4. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج -قطاع المغاربة المقيمين بالخارج-	35
5. وزارة الداخلية	39
6. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	44
7. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	51
8. وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع الرياضة -	58
9. وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	64
10. وزارة الاقتصاد والمالية	72
11. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني -قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني-	79
12. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع السياحة-	85
13. الأمانة العامة للحكومة	90
14. وزارة التجهيز والماء	94
15. وزارة النقل واللوجيستيك	101
16. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	106
17. وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات -قطاع الصيد البحري-	114

18. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 120
19. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية 125
20. وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة -قطاع التنمية المستدامة- 129
21. وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة -قطاع الانتقال الطاقي- 135
22. وزارة الصناعة والتجارة 140
23. وزارة الشباب والثقافة والتواصل -قطاع التواصل- 145
24. وزارة الشباب والثقافة والتواصل -قطاع الثقافة- 150
25. وزارة الشباب والثقافة والتواصل -قطاع الشباب- 156
26. وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات -قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل- 162
27. وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات -قطاع التكوين المهني- 167
28. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان 172
29. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 176
30. المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 181
31. المندوبية السامية للتخطيط 185
32. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير- 191
33. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة- 196
34. وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 202
35. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج 208
36. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 214
37. المجلس الأعلى للسلطة القضائية 218

مقدمة

ترسيخا للمبادئ الدستورية المؤطرة للمالية العمومية التي كرسها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والمتعلقة بتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقوية شفافية المالية العمومية وتقوية دور البرلمان في مراقبة المالية العمومية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية التقرير السنوي حول نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 66 من هذا القانون التنظيمي والمادة 32 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله وتتميمه والذي تحدد بموجبه الآليات العملية والآجال المؤطرة لإعداد تقارير نجاعة الأداء والتقرير السنوي حول نجاعة الأداء.

ويتيح هذا الإطار القانوني والتنظيمي إرساء التدبير العمومي الحديث المبني على الفعالية والنجاعة، لاسيما من خلال إثراء المعطيات المرتبطة بتنفيذ قوانين المالية والمتعلقة بأثر النفقة العمومية من حيث الفعالية السوسيو-اقتصادية وجودة الخدمة والنجاعة. ولهذه الغاية، يتم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بعدد من الوثائق تبلور قرن الإنفاق العمومي بتحقيق النتائج وتتيح الارتقاء بالنقاش حول قوانين التصفية إلى مساءلة مدى نجاعة وفعالية السياسات العمومية.

في هذا الإطار، يشكل إعداد التقرير السنوي حول نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023 تتويجا لدورة نجاعة الأداء برسم هذه السنة المالية والتي اندرجت في إطار التوجهات الرامية، على الخصوص، إلى توطيد ركائز الدولة الاجتماعية من خلال استكمال ورش الحماية الاجتماعية، موازاة مع تأهيل العرض الصحي ومواكبة إصلاح المنظومة التعليمية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين ودعم الاستثمار وفق منظور يوازي بين تقوية جاذبية المغرب للاستثمارات للحفاظ على النسيج الاقتصادي وتطويره، والاستغلال الأمثل للموارد، وعلى رأسها الموارد المائية، وتقوية شروط خلق الثروة من جهة، وإنتاج فرص الشغل وتقليص الفوارق وضمان العيش الكريم للمواطنين من جهة أخرى.

كذلك، وعلى إثر الزلزال العنيف الذي عرفته عدة مناطق من البلاد ليلة الثامن من شتنبر 2023، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عرفت السنة المالية 2023 اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة. وشكل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز الإطار العام للعمل الحكومي بهدف إحداث دينامية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى الجهات المتضررة.

وفي ظل التطورات الظرفية التي تملي تحديد أولويات الإنفاق، أثمرت جهود الحكومة صمود ماليتنا العمومية في وجه الصدمات الخارجية. كما مكنت من تعبئة هوامش مالية إضافية، أتاحت، في نفس الوقت، رفع تحديات تقليص العجز الميزانياتي ومستوى الدين. ونتج عن تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 تسجيل عجز للميزانية يبلغ 4,3% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا بذلك تحسنا بـ 1%، مقارنة بإنجازات السنة المالية 2022.

ويغطي التقرير السنوي حول نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023 القطاعات الوزارية المنخرطة في مقاربة نجاعة الأداء والتي بلغ عددها برسم السنة المالية 2023 سبعة وثلاثين (37) قطاعا وزاريا ومؤسسة، بمجموع برامج ميزانياتية بلغ 120 تم قرنها بـ 381 هدفا و788 مؤشرا. وبالتالي يستثني مجال التقرير السنوي حول نجاعة الأداء، فضلا عن القطاعات والمؤسسات التي لم تنخرط

في مقاربة نجاعة الأداء، الفصول الميزانياتية التي لم تشكل موضوع مشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، ويتعلق الأمر بالفصول المتعلقة بالتكاليف المشتركة، والتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، والنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية وكذا الفصلين الخاصين بالنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي.

ويشكل الإصدار السادس من التقرير السنوي حول نجاعة الأداء تلخيصا وتجميعا لتقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات برسم السنة المالية 2023، والتي تعرض الحصيلة الاستراتيجية القطاعية عبر تقديم أهم الإنجازات الكمية والنوعية لسنة 2023. وتقدم هذه التقارير كذلك، التنفيذ الميزانياتي من خلال إبراز نسب الإصدار الميزانياتي وكذا نجاعة أداء البرامج الميزانياتية للقطاع المعني. وترجمة للتدبير العمومي القائم على النتائج، ترصد تقارير نجاعة الأداء على الخصوص النتائج المحققة مع إبراز الفوارق مقارنة مع التوقعات المقيدة بمشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023.

هكذا، تم تخصيص الجزء الأول من التقرير السنوي حول نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023 للحصيلة الإجمالية لإنجازات الوزارات والمؤسسات المعنية. ويستعرض على الخصوص تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب المكونات الميزانياتية وحسب الفصول وكذا حسب الجهات. كما يتضمن هذا الجزء تقديما عاما لمعطيات نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023.

ويتمحور الجزء الثاني من هذا التقرير حول لوحات قيادة نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات. ويستعرض هذا الجزء، بالنسبة لكل قطاع منخرط في مقاربة نجاعة الأداء، ملخصا للحصيلة الاستراتيجية وأهم الإنجازات ورسوما بيانية لتنفيذ الاعتمادات حسب طبيعة النفقات وحسب البرامج وحسب الجهات. ويسلط التقرير الضوء على نتائج تنزيل السياسات العمومية والبرامج القطاعية المنوطة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات من خلال استعراض تطور الإنجازات الفعلية لأبرز المؤشرات خلال سنة 2023 مقارنة مع التوقعات المحددة مسبقا وحصيلة تحقيق النتائج بما فيها تلك القائمة على النوع الاجتماعي.

الجزء الأول

تقديم عام لحصيلة إنجازات الوزارات والمؤسسات

I. تقديم تنفيذ الميزانية برسم سنة 2023

يوفر هذا المحور معطيات حول حصيلة التنفيذ الميزانياتي للوزارات والمؤسسات التي أعدت تقارير نجاعة أداءها برسم السنة المالية 2023. في هذا الإطار، تقدم الرسوم البيانية التالية الاعتمادات المفتوحة والنهائية والإصدارات ونسب الإصدار الإجمالية حسب المكونات الميزانياتية ومختلف فصول الميزانية العامة وكذا حسب الجهات. كما يرصد هذا المحور، بالنسبة لكل وزارة أو مؤسسة، نسبة تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة والمتعلقة بنفقات الموظفين والأعوان ونفقات المعدات والنفقات المختلفة وكذا نفقات الاستثمار.

1. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب المكونات الميزانياتية

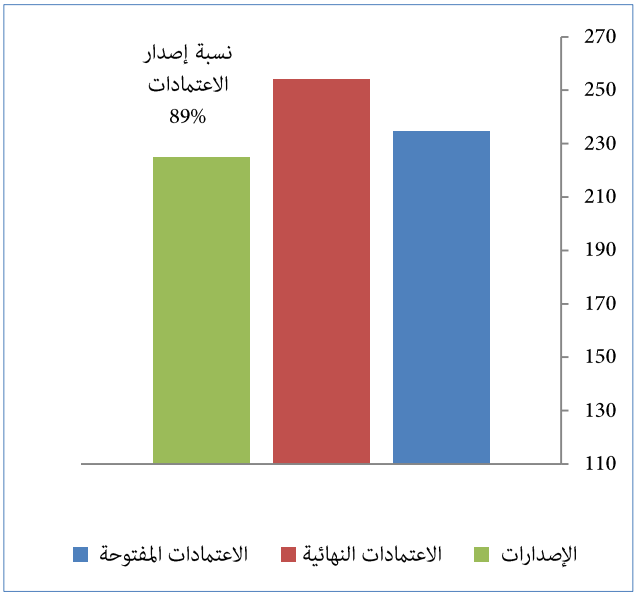

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليار درهم)

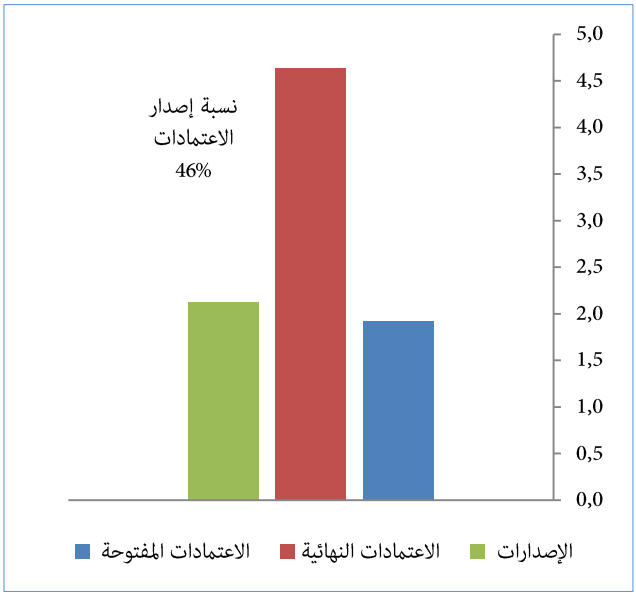

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليار درهم)

- **تعليق :**

برسم السنة المالية 2023، بلغت اعتمادات القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء المفتوحة برسم الميزانية العامة 234,4 مليار درهم مقابل اعتمادات نهائية تبلغ 254حوالي مليار درهم. ويعزى هذا الفرق خاصة إلى حجم الاعتمادات المرحلة أو التي لم تكن محل التزامات بالنفقات المؤشر عليها. وبلغت إصدارات الميزانية العامة ما قدره 224,7 مليار درهم، وذلك، بنسبة إصدار الاعتمادات تقدر بـ 89%، مقابل تسجيل نسبة 91% برسم سنة 2022.

وناهزت إصدرات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 2,12 مليار درهم، مقابل اعتمادات نهائية تبلغ 4,63 مليار درهم واعتمادات مفتوحة تقدر ب 1,9 مليار درهم. واستقر إصدار اعتمادات هذا المكون الميزانياتي عند 46%.

وعرفت الحسابات المرصدة لأمور خصوصية إصدرات ميزانياتية تجاوزت 129 مليار درهم مقابل اعتمادات نهائية تتجاوز 231 مليار درهم وحوالي 91 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة. بالتالي، بلغت نسبة إصدار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 56%، أي بتراجع يبلغ نقطتين مئوية مقارنة مع نسبة الإصدار 58% المسجلة برسم السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة أنه تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل إسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" بموجب المرسوم رقم 2.23.811 بتاريخ 11 شتنبر 2023.

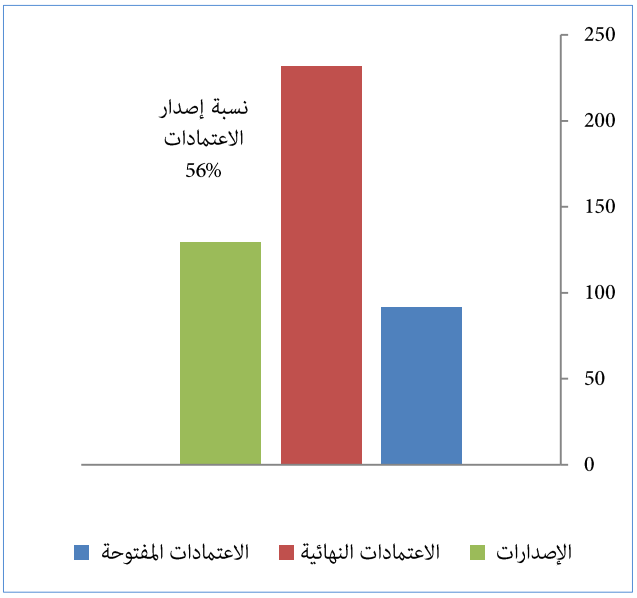

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليار درهم)

2. تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الفصول

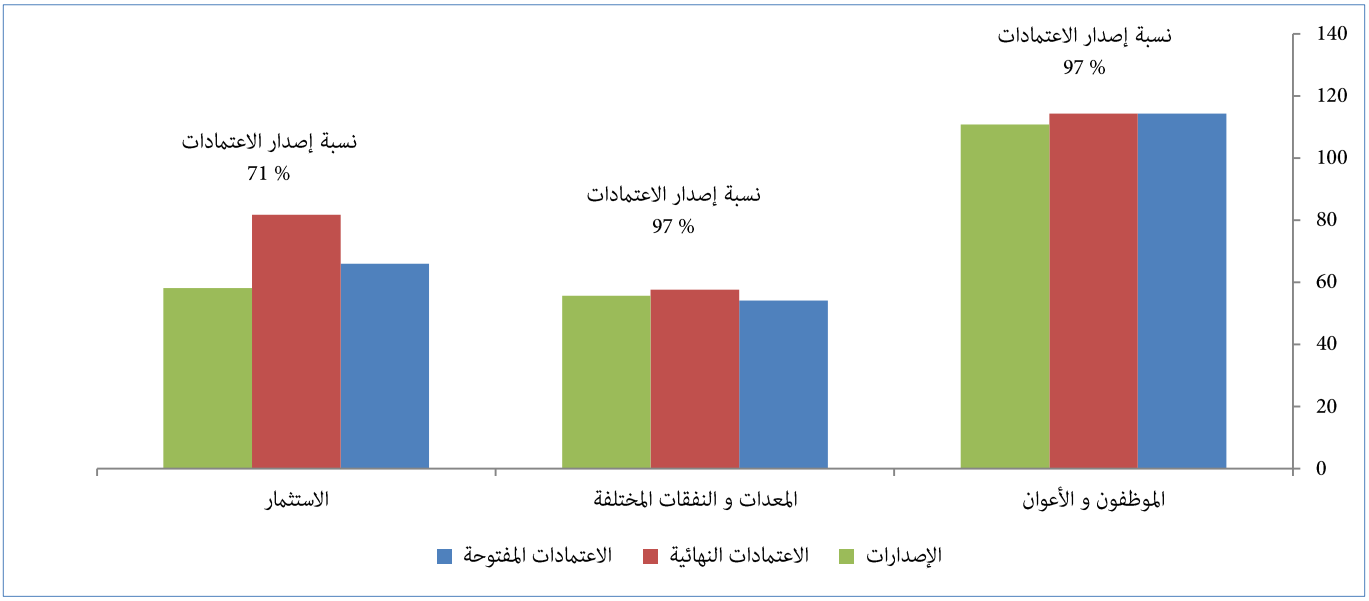

- **تعليق:**

سجل تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الفصول، بالنسبة ل 37 قطاعا وزاريا ومؤسسة التي أعدت تقارير نجاعة أداءها برسم السنة المالية 2023، نسب إنجاز مهمة، حيث بلغت نسب إصدار نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و97% و71%. وتم تسجيل تراجع للإصدارات مقارنة مع السنة المالية 2022 التي سجلت هذه الفصول الميزانياتية برسمها توالیا نسب 98% و97% و73%، وكذا مع السنة المالية 2021 التي سجلت نسب 99% و97% و74% توالیا برسم هذه الفصول.

وتميز التنفيذ الميزانياتي خلال السنة المالية 2023 بإجراء عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات لتحويل الاعتمادات بين البنود الميزانياتية من أجل تمويل التدابير الاستعجالية التي حتمها للتصدي لآثار زلزال الحوز. ويمكن أيضا تفسير الفرق بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار بترحيل الاعتمادات.

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الوزارات أو المؤسسات

تعليق :

استحضر ضبط نفقات الموظفين، برسم السنة المالية 2023، التوجيهات العامة المتمثلة في حصر المقترحات بشأن إحداث المناصب المالية فيما هو ضروري لضمان سير وجودة خدمات المرافق العمومية، مع العمل على استغلال الإمكانات المتاحة المتعلقة بإعادة الانتشار على مستوى القطاع أو المؤسسة وبين القطاعات أو المؤسسات من أجل سد الحاجيات على المستوى المجالي والقطاعي.

وتراوحت نسب إصدارات نفقات الموظفين والأعوان بين الوزارات والمؤسسات التي قدمت تقارير نجاعة الأداء بين 74% و100%. وتم تسجيل هذه النسبة الأخيرة على صعيد وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وبينما تجاوزت نسب إصدارات جل القطاعات 90%، حقق المجلس الأعلى للسلطة القضائية نسبة 89% وحققت الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان نسبة 88%. وبلغت نسب إصدار الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تواليا 86% و74%.

واندرج تنفيذ اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة في إطار التوجه القاضي بترشيد الإنفاق المرتبط بتسيير الإدارة وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة من خلال التحكم في النفقات العادية وحصرها في المتطلبات الضرورية لتحسين فعالية تدخلات الدولة. وسجل هذا الفصل الميزانياتي معدلات تنفيذ متباينة بين القطاعات الوزارية تراوحت بين 23% على مستوى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية و100% على مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. وبينما فاقت نسب تنفيذ جل الوزارات والمؤسسات 90%، سجلت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والأمانة العامة للحكومة تواليا 87% و68% و67% و67% و65%. في حين بلغت نسب إصدار الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان 62%.

أما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فقد سجلت أغلب القطاعات نسب إصدار تراوحت بين 50% و99%، باستثناء الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والأمانة العامة للحكومة الذين سجلوا أدنى نسب إصدار نفقات الاستثمار والتي بلغت تواليا 40% و 30% و18%.

وتجدر الإشارة إلى تسجيل الوزارات التي تحظى باعتمادات استثمار مهمة لمستويات جيدة لتنفيذ اعتمادات الاستثمار ويتعلق الأمر، خصوصا، بوزارة النقل واللوجيستيك (96%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (79%) ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (77%) ووزارة التجهيز والماء (76%) ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (69%) ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (58%).

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات:

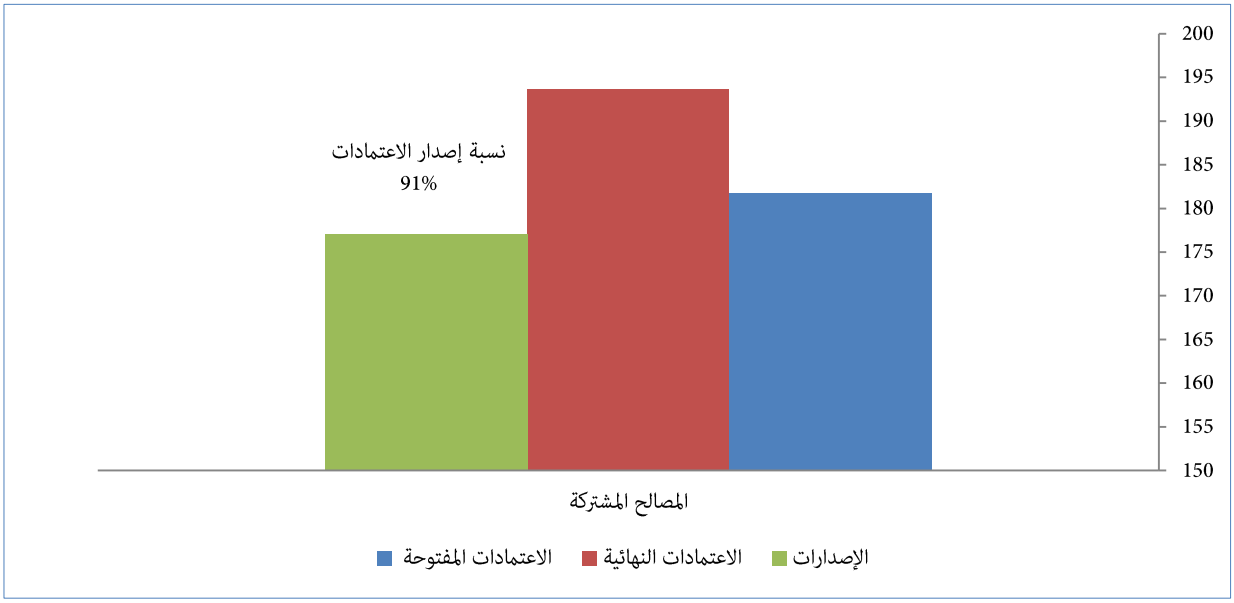

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة على مستوى المصالح المشتركة (بمليار درهم)

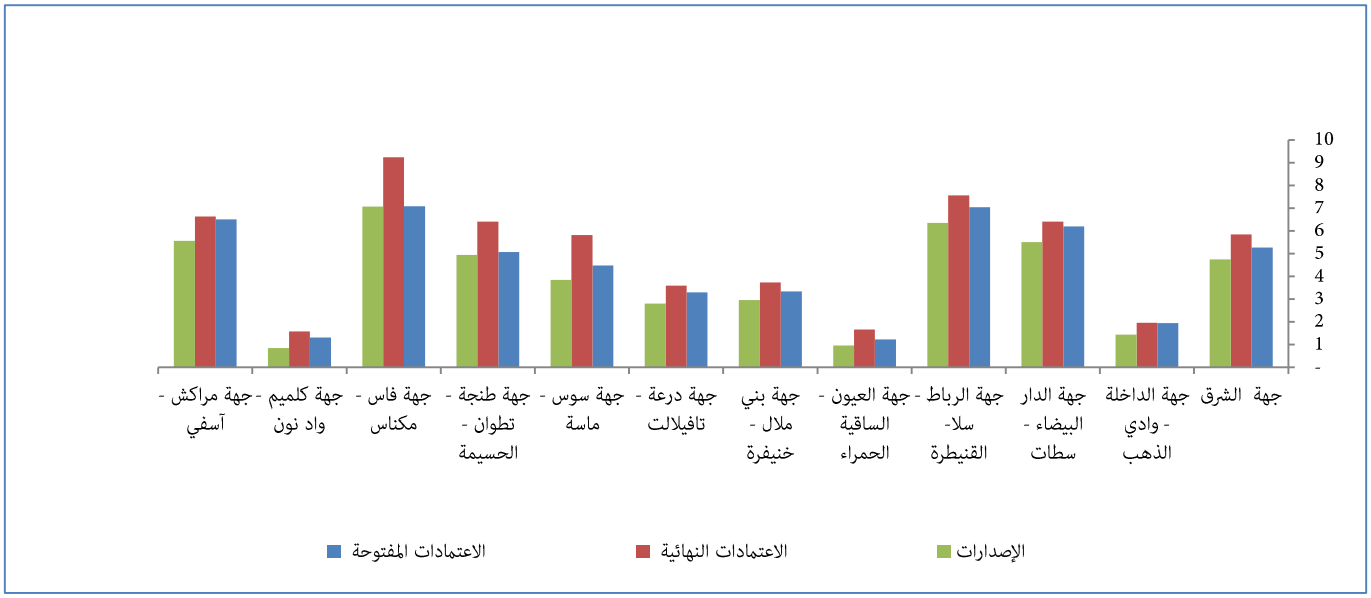

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليار درهم)

- **تعليق :**

تماشيا مع توصية التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد بخصوص أجرأة التصاميم المديريـة للاتمركز الإداري بصفة أكثر عزما عن طريق نقل حقيقي للسلطات والوسائل، وكذا تكريس اللاتمركز الإداري على رأس المحاور الرئيسية للبرنامج الحكومي في مجال تعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة، تم حث مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات على تقوية أدوار الإدارات اللاممركزة في تنفيذ المشاريع عبر تعزيز قدراتها ومواردها البشرية والمالية.

في هذا الصدد، يتيح تقديم تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات رصد مدى لاتمركز التدبير الميزانياتي لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات التي أعدت تقارير نجاعة أداءها برسم السنة المالية 2023.

وبلغت نسبة إصدار اعتمادات الميزانية العامة على مستوى المصالح المشتركة 91% بمبلغ إجمالي يناهز 177 مليار درهم. وعرفت الاعتمادات المخصصة لهذا البند ارتفاعا قدره 13 مليار درهم مقارنة مع سنة 2022.

وسجل البند الميزانياتي "المصالح المشتركة" لكل من قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي وقطاع التواصل نسب إصدار تناهز 98%، بينما سجلت أدنى نسبة إصدار بخصوص هذا البند والبالغة 40% على مستوى الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

أما على المستوى الجهوي، فقد بلغت الإصدارات مبلغا إجماليا يناهز 47 مليار درهم مقابل 37 مليار درهم سنة 2022 و36 مليار درهم سنة 2021 و26 مليار درهم للسنة المالية 2020. وقد عرفت جميع الجهات نسب إصدارات تتراوح ما بين 54% و86%، بحيث سجلت جهة الدار البيضاء–سطات 86% كنسبة إصدار. وسجلت جهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة مراكش–آسفي نسبة 86%. وسجلت أدنى نسبة إصدار والبالغة 54% على مستوى جهة كلميم-واد نون.

II. تقديم عام لمعطيات نجاعة الأداء برسم سنة 2023

يستعرض هذا الجزء حصيلة انخراط الوزارات والمؤسسات في منهجية نجاعة الأداء، ويتعلق الأمر بعدد البرامج والأهداف والمؤشرات بالإضافة إلى حصيلة تحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات بما في ذلك المؤشرات المستجيبة للنوع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات تتعلق بالوزارات والمؤسسات التي قامت بإعداد وتقديم تقارير نجاعة الأداء برسم سنة 2023.

1. ملخص البرامج - الأهداف والمؤشرات

- **تعليق :**

يلخص الجدول والرسم البياني جانبه معطيات حول انخراط الوزارات والمؤسسات في منهجية نجاعة الأداء.

هكذا، مقارنة مع السنة المالية 2022، وتبعا لحذف قطاع المياه والغابات من التقرير السنوي حول نجاعة الأداء عقب إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، وكذا إدراج الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والتي أعدت أول تقرير لنجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، فقد استقر عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء في 37 قطاعا برسم سنة 2023.

	2019	2020	2021	2022	2023
العدد الإجمالي للبرامج	121	122	117	119	120
العدد الإجمالي للأهداف	422	406	406	391	381
عدد الأهداف المستجيبة للنوع	97	105	118	109	105
العدد الإجمالي للمؤشرات	889	818	819	812	788
عدد المؤشرات المستجيبة للنوع	178	172	196	182	181

ملخص البرامج - الأهداف والمؤشرات

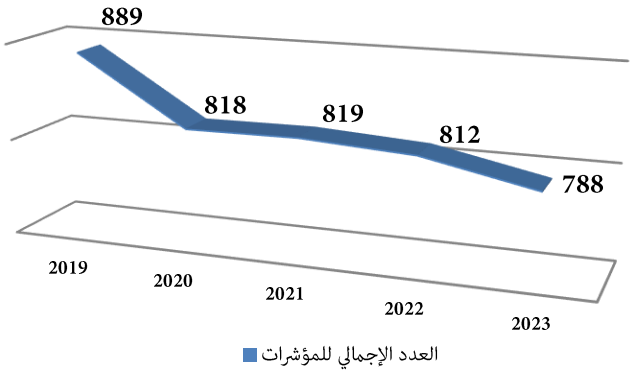

تطور عدد المؤشرات

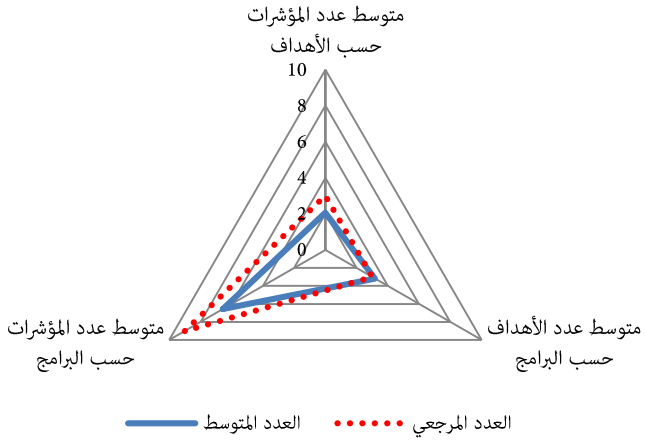

متوسط الأهداف و المؤشرات حسب البرامج

وتم تسجيل استمرار المنحى التناقصي لعدد الأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، بحيث سجلت الوزارات والمؤسسات التي أعدت وقدمت تقارير نجاعة الأداء برسم سنة 2023 ما مجموعه 120 برنامجا ميزانياتيا و381 هدفا، منها 105 هدفا مستجيبا للنوع الاجتماعي، مقابل 391 هدفا، منها 109 هدفا مستجيبا للنوع الاجتماعي برسم سنة 2022. كما تم تسجيل 788 مؤشرا، بما في ذلك 181 مؤشرا مستجيبا للنوع الاجتماعي مقابل 812 مؤشرا، بما في ذلك 182 مؤشرا مستجيبا للنوع الاجتماعي برسم سنة 2022.

مع ذلك، يعزى تجاوز متوسط الأهداف حسب البرامج للمعيار المرجعي، أساسا، إلى هيكلة 7 قطاعات وزارية ومؤسسات لميزانياتها حول برنامج ميزانياتي واحد، وبالتالي التأثير على قاعدة احتساب معيار 3 أهداف لكل برنامج ميزانياتي. ويتعلق الأمر بقطاع حقوق الانسان وقطاع التواصل والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والأمانة العامة للحكومة.

وفي نفس الاتجاه، تتعين الإشارة إلى التباين في عدد البرامج الميزانياتية حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات. فبينما ترتكز هيكلة وزارة الداخلية وقطاع الفلاحة والتنمية القروية على 7 برامج، حددت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية 6 برامج لكل منهما، فيما تم تحديد 5 برامج لثلاث قطاعات، و 4 برامج لستة قطاعات، و 3 برامج لأربعة عشرة قطاعا، و برنامجين لثلاثة قطاعات.

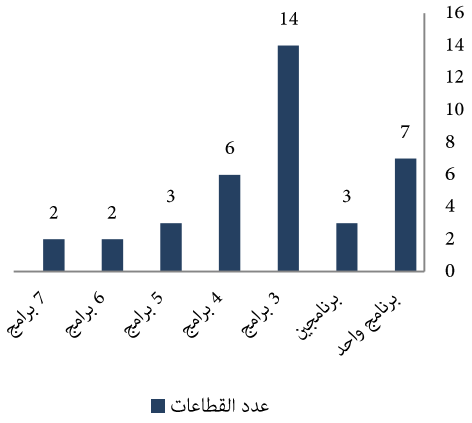

عدد البرامج الميزانياتية لكل قطاع وزاري أو مؤسسة

2. حصيلة تحقيق النتائج

- **تعليق:**

رصدت الحصيلة الاستراتيجية لعدد من القطاعات الوزارية إسهامها في التدابير والإجراءات العاجلة لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة من زلزال الحوز. وفضلا على جهود الإغاثة وتقديم المساعدة للأسر المنكوبة، شملت هذه التدابير جل السياسات القطاعية وهمت على سبيل المثال:

- توفير آليات ومعدات الأشغال العمومية في إطار التدخل الاستعجالي لفك العزلة عن الساكنة المتضررة؛
- الانخراط في أشغال ترميم وإعادة التأهيل وبناء التجهيزات العمومية المتضررة؛
- المواكبة الإعلامية لزلزال الحوز، من خلال تعبئة الصحفيين والتقنيين الإعلاميين لضمان تقديم معلومة صحيحة ومحاربة الأخبار الزائفة؛
- إطلاق برنامج استعجالي بغرض ترميم المعالم التاريخية والمواقع الأثرية المتضررة؛
- وضع إجراءات جمركية مبسطة تسمح بتسريع عملية الاستخلاص الجمركي للتبرعات من معدات ومنتجات الإغاثة؛
- مراجعة التصنيف الزلزالي للمناطق المتضررة ومراجعة ضابطة البناء والمضاد للزلازل؛
- تقوية قدرات مراكز المواكبة لحماية الطفولة ووحدات حماية الطفولة بالأقاليم المتضررة؛
- التنشيط الرياضي للأطفال والشباب المنتمين للمناطق المتضررة؛
- الترويج السياحي للمناطق المتضررة؛
- إنجاز خريطة الحركية الحديثة والمخاطر الزلزالية بمقياس 250.000/1 للعمالة والأقاليم التي أصابها زلزال الحوز.

كذلك واعتبارا للطابع الأفقي للتغطية الصحية، رصدت مؤشرات عدد من القطاعات الجهود المبذولة من أجل تمكين كافة الفئات الاجتماعية والمهنية المؤهلة من الاستفادة من هذه التغطية. ويتعلق الأمر على الخصوص بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. كما ترصد هذه المؤشرات نسبة الساكنة المستفيدة من النظام الإجباري عن المرض وعدد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تم إعدادها. ويرصد تقرير نجاعة أداء وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أن نسبة التغطية الصحية بلغت ما يناهز 84% من الساكنة مع نهاية سنة 2023.

وتراوحت نسب تحقيق التوقعات بين 14% و100% برسم سنة 2023، فيما تراوحت هاتين النسبتين بين 26% و74% بالنسبة للسنة المالية 2022.

وأكدت سنة 2023 النسق التصاعدي للمعدل المتوسط لبلوغ النتائج الذي ناهز 48%، مقابل تسجيل معدل 43% بالنسبة للسنة المالية 2021 و41% لسنة 2020. ووفق نفس المنحى، انتقل عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي سجلت نسبة تحقيق نتائج تتجاوز 50%، من 10 قطاعات مؤسسات برسم سنة 2021 إلى 21 قطاعا ومؤسسة برسم السنة المالية 2022 ليصل إلى 23 قطاعا ومؤسسة برسم السنة المالية 2023.

من جهة أخرى، تم تفسير ضعف نسب إنجازات عدد من المؤشرات بعوامل تهم أساسا:

- الارتفاع الحاد للفئات المستهدفة وصعوبة الاستجابة لكافة الطلبات، أو على عكس ذلك، عدم الإقبال من طرف الفئات المؤهلة للاستفادة من بعض الخدمات نظرا لصعوبة التنقل أو عدم القدرة على إنجاز الوثائق المطلوبة لاستكمال ملفات طلبات الاستفادة؛
- دخول المرسوم الجديد الخاص بالصفقات العمومية رقم 2.22.431 الصادر في15 شعبان 1444 الموافق ل 8 مارس 2023 وضرورة تقيد المقاولات المتنافسة بالشروط والمساطر الإدارية الجديدة؛
- تضرر نائلي الصفقات العمومية خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية مما أدى الى عدم قدرتهم على استكمال الأشغال وإخلالهم بالتزاماتهم التعاقدية وبالتالي فسخ مجموعة من العقود؛
- تأثير الجفاف والتغيرات المناخية على عدد من المؤشرات المتعلقة بالمنظومات الانتاجية؛
- تأثير تأخر الدراسات الجيوتقنية والرسوبية والفيزيائية والطوبوباتيمترية على الجدول الزمني للأشغال وكلفتها؛
- تأثير تداخلات الاختصاصات الإدارية وتعدد المتدخلين وكذا التعرضات على تصفية الوعاء العقاري المخصص لمشاريع البنيات والتجهيزات العمومية؛
- سلوك عدم الرضى لدى بعض المرتفقين، على الرغم من استفادتهم من الخدمات وفقا لقواعد الجودة والسرعة؛
- تأثير جزئي لتعبئة الموارد البشرية واللوجيستكية في إطار مواجهة آثار زلزال الحوز على بعض المؤشرات؛
- تأخير في تشغيل بعض التجهيزات العمومية رغم انتهاء أشغالها، لأسباب إدارية وتدبيرية؛
- تعليق إطلاق بعض المشاريع على ضوء تغير المتطلبات وملاحظات وتوجيهات الشركاء والمستخدمين.

وهكذا، سجلت كل من الأمانة العامة للحكومة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة العدل والمندوبية السامية للتخطيط نسب تحقيق التوقعات تجاوزت 64%. في حين لم تتجاوز نسبة تحقيق توقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية 14%.

3. حصيلة تحقيق النتائج القائمة على النوع الاجتماعي

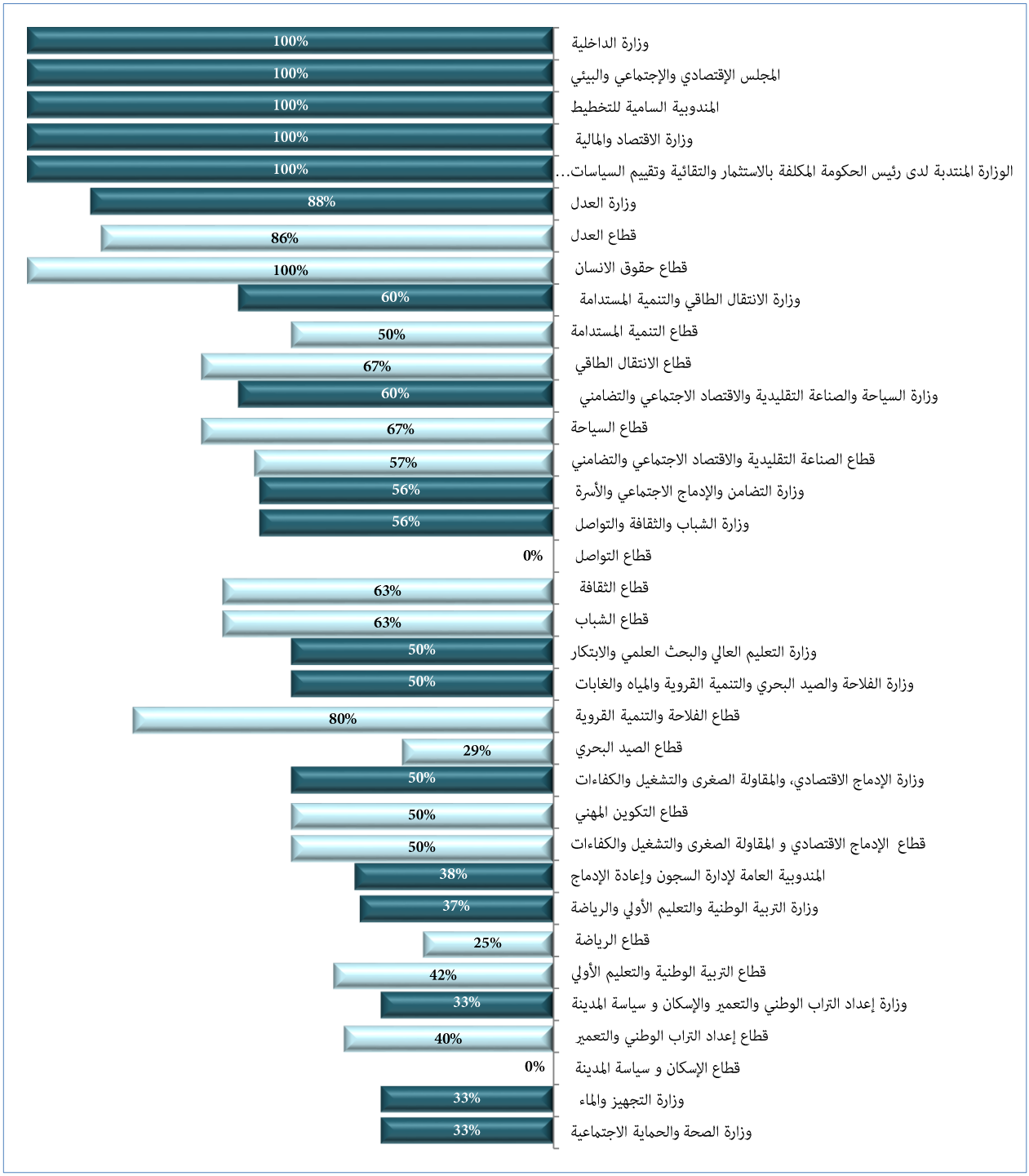

- **تعليق:**

تميزت سنة 2023 بانعقاد، يوم 17 مارس، الاجتماع الأول للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي خصصت أشغاله لعرض واعتماد الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية للمساواة 2023-20260.

وعلى مستوى ترسيخ الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، تميزت سنة 2023 على الخصوص بتنظيم ندوة إقليمية يومي 07 و08 يونيو 2023 بمراكش تحت شعار "الميزانية المستجيبة للنوع: المالية العمومية كمحرك للتغيير من أجل المساواة ". وقد عرف هذا اللقاء مشاركة رفيعة المستوى ضمت ممثلي وزارات المالية والوزارات القطاعية، بالإضافة إلى ممثلين عن الجماعات الترابية والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني من مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا. كما عرفت هذه السنة إعداد وإصدار التقرير المبسط للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وذلك من أجل إطلاع المواطنين والمواطنات على الجهود المبذولة من طرف القطاعات الوزارية فيما يخص التحديات المتعلقة بالنهوض بالمساواة بين النساء والرجال فضلا على مواصلة تعزيز قدرات المدبرين العموميين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وكما هو معلوم، ترتكز الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والإنصاف والديموقراطية والمسؤولية والمشاركة. وتهدف هذه المقاربة إلى ضمان تعبئة وتخصيص الموارد العمومية بشكل منصف وفعال للنهوض بالمساواة. وتتبلور هذه المقاربة أساسا من خلال اعتماد القطاعات الوزارية والمؤسسات مؤشرات وأهدافا تراعي بعد النوع الاجتماعي. ويخضع تحديد عدد المؤشرات المستجيبة للنوع حسب القطاعات لطبيعة السياسة العمومية المعنية وقابليتها ومدى استجابتها لمقاربة النوع وكذا عدد البرامج الميزانياتية للقطاع.

وينجم عن ذلك تباين في عدد المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات. فبينما حدد قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي 19 مؤشرا مستجيبا للنوع الاجتماعي، حددت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية 18 مؤشرا مستجيبا للنوع الاجتماعي برسم السنة المالية 2023، في حين لم تحدد الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ووزارة الصناعة والتجارة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سوى مؤشر وحيد مستجيب للنوع الاجتماعي. كما لم تحدد الأمانة العامة للحكومة والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مؤشرات وأهدافا تراعي بعد النوع الاجتماعي.

ويرصد الرسم البياني، بالنسبة للسنة المالية 2023، نسب تحقيق النتائج القائمة على النوع الاجتماعي بالنسبة لـ 24 وزارة ومؤسسة (35 قطاعا) منخرطة في ورش الميزانية المستجيبة للنوع والتي تضمنت مشاريع نجاعة أداءها أهدافا ومؤشرات قائمة على النوع تستهدف تقليص الفوارق والحد من أوجه اللامساواة بين الجنسين.

وترصد حصيلة تحقيق النتائج القائمة على النوع الاجتماعي تحقيق وزارة الاخلية والمندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية توقعات كل مؤشراتها المستجيبة للنوع وذلك بنسبة 100%، بينما لم يسجل كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الصناعة والتجارة والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تحقيق توقعات مؤشراتها المستجيبة للنوع.

وبصفة عامة، تشير المؤشرات الفرعية الخاصة بالإناث إلى نتائج أفضل نسبيا من تلك المسجلة فيما يخص الذكور. ويشمل هذا الاستنتاج المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التي سجلت استفادة أفضل للإناث من حيث ظروف الإيواء والتأهيل لإعادة الإدماج عبر برامج التعليم والتكوين ومحو الأمية وكذا أنشطة العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء. وترصد المؤشرات الفرعية المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من نتائج تعكس تفوقا نسبيا للإناث على الذكور في نسب التمدرس والنجاح وتحصيل الشواهد. كما تم تسجيل نسبة هدر جامعي ومدرسي أقل بالنسبة للإناث. وترصد المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي لقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني استقطابا مهما للمرأة القروية وحضورا وازنا للأنشطة النسوية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومستويات مهمة للاستفادة النسوية من الدعم والبنية التحتية وكذا مواكبة التعاونيات. بينما تعكس مؤشرات وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، الأبعاد المرتبطة بالنهوض بالمساواة المهنية ومواكبة المقاولات النسائية.

من جهتها، توفر المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، معطيات حول ولوج عدد من الفئات الاجتماعية، موزعة حسب الجنس والفئة العمرية، للخدمات الصحية المقدمة من طرف مختلف مؤسسات الرعاية الصحية العمومية.

الجزء الثانـي

تقديم لوحات قيادة نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات

وزارة العدل

1. ملخص أهم الإنجازات

واصلت وزارة العدل خلال سنة 2023، العمل على تنزيل الأوراش الكبرى المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة باعتباره واحدا من الإصلاحات الجوهرية الهادفة لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات وتوطيد دعائم الشفافية والحكامة الديموقراطية، وذلك وفق الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس لتطوير منظومة العدالة وتكريس مكانتها والرفع من مستوى فعاليتها ونجاعتها في سبيل تعزيز دولة الحق والقانون والدفع بالنمو الاقتصادي وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة.

فعلى مستوى **تحديث وتطوير المنظومة القانونية**، عملت وزارة العدل خلال سنة 2023 على استكمال إجراءات الإعداد والمصادقة المتعلقة بمجموعة من مشاريع القوانين والمراسيم، والتي تكتسي أهمية بالغة في مجال العدالة. في هذا الإطار، تم على الخصوص المصادقة على الظهير الشريف رقم 1.23.36 الصادر في 16 مارس 2023 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 13.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والظهير الشريف رقم 1.23.27 الصادر في 16 مارس 2023 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والظهير الشريف رقم 1.23.60 الصادر في 10 أغسطس 2023 بتنفيذ القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

وفي إطار **تسهيل الولوج إلى العدالة** بالأساس في تقريب العدالة من المواطن وتخفيف كافة الأعباء التي قد يتحملها المرتفق تم على سبيل المثال لا الحصر، إطلاق بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد بشروط والأمر بالإفراج والبوابة الإلكترونية للشكايات وتطبيق الهاتف المحمول "محاكم" وخدمة الاستقبال عن بعد لتمكين المرتفقين من أخذ موعد عبر الخط قصد التواصل المباشر عبر الفيديو مع الموظفين المكلفين بتقديم الخدمات دون الحاجة للتنقل إلى المرافق الإدارية. كما تم خلال سنة 2023، إطلاق منصة إلكترونية جديدة لفائدة المفوضين القضائيين عبر الرابط https://ehuissier.justice.gov.ma.

علاوة على ذلك، تعمل الوزارة على عقلنة الخريطة القضائية، حيث عرفت سنة 2023 إصدار المرسوم رقم 2.23.665 المتعلق بتحديد الخريطة القضائية للمملكة ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر، إحداث مركز قضائي بإيغرم تابع لمحكمة الاستئناف بأكادير، وترقية 4 مراكز قضائية إلى محاكم ابتدائية، ويتعلق الأمر بالمراكز القضائية بأرفود والريش وشيشاوة ودمنات، وإحداث محاكم الاستئناف التجارية بكل من طنجة وأكادير ومحاكم الاستئناف الإدارية بكل من أكادير وفاس وطنجة.

بخصوص تأهيل وتحديث الإدارة القضائية واصلت الوزارة الاشتغال على مشروع يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات التحول الرقمي للعدالة والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، بتنسيق وتعاون مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة.

وواصلت الوزارة جهودها الرامية إلى **تأهيل وتحديث الإدارة القضائية**، هكذا، عملت الوزارة على تفعيل عمل الهيئة المشتركة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية لجعلها آلية حقيقية للتنسيق والتعاون والتشاور بخصوص جميع القضايا المتعلقة بإدارة المحاكم، خصوصا عبر إحداث لجان التوجيه والتتبع، بالإضافة إلى لجان موضوعاتية دائمة ولجان مؤقتة في إطار القرار المشترك المتعلق بتحديد تأليف واختصاصات الهيئة المشتركة.

وتميز محور **التحول الرقمي للعدالة** بإطلاق خدمة الأداء الالكتروني متعدد القنوات MULTICANAL وخدمة التحويل الإلكتروني عبر منصة CDG+DIGITAL&BANKING كما تم بالإضافة إلى ذلك إعداد خارطة مسارات مرتفقي العدالة والمساطر والإجراءات القضائية و إطلاق منصة إلكترونية جديدة لفائدة المفوضين القضائيين، تهدف إلى رقمنة عملية التبادل بين المحكمة والمفوض القضائي. كما تم إبرام عقد الاشتراك للولوج إلى قاعدة البيانات السحابية بهدف توفير تطبيقات موثوقة لفائدة المستعملين، تمنحهم إمكانية استعمال باقة الخدمات المقدمة من طرفMICROSOFT وإبرام عقد مع بريد المغرب بخصوص الإشهاد والتوقيع الإلكتروني.

وعلى مستوى **دعم البنية التحتية للمحاكم**، تم تدشين مجموعة من المشاريع خلال سنة 2023، من قبيل المقر الجديد للمحكمة الابتدائية بمكناس والمقر الجديد للمحكمة الابتدائية بسيدي إفني والمقر الجديد لقسم قضاء الأسرة بوزان ومكاتب الواجهة بالمحكمة الابتدائية ببرشيد كما تم الانتهاء من 16 مشروع بناء وتهيئة. ويتعلق الأمر خصوصا بمشاريع بناء قصر العدالة بفاس وبناء قاعة الندوات بقصر العدالة بفاس...

ويجدر بالذكر أنه تم تتويج، وزارة العدل خلال سنة 2023 بجائزة الحسن الثاني للبيئة – قطاع مثالية الإدارة.

وفيما يرتبط **بالرفع من نجاعة أداء المحاكم** عملت الوزارة خلال سنة 2023، على التنسيق مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة فيما يخص تصفية القضايا الرائجة والمخلفة وتنفيذ الأحكام القضائية والانخراط بشكل فعال ومتواصل قصد الرفع من مستوى أداء المحاكم، حيث بلغ عدد القضايا المحكومة خلال سنة 2023 ما مجموعه 4.697.249 قضية، وبلغت نسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة 86,71% بعد أن كانت 85.42% سنة 2022 ، في حين بلغ عدد القضايا المخلفة 720.149 قضية.

كما بذلت الوزارة في إطار **تخليق منظومة العدالة** مجموعة من المجهودات تمثلت في القيام بمهام المراقبة والتفتيش عبر معاينة عمل المراكز الجهوية للحفظ ومهمات التفتيش المالي والإداري لبعض كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة ومهمات تفتيش خاص لبعض المحاكم للوقوف على جوانب التدبير المختلفة، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير المتعلقة بتتبع وتقييم الأداء المهني والإداري لموظفي وزارة العدل.

أما بخصوص المهن القضائية والقانونية، فقد عملت الوزارة على تحصينها ضد مختلف أسباب الفساد من خلال تحريك المتابعات التأديبية والزجرية التي من شأنها تعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة، حيث تم خلال سنة 2023، إصدار عقوبات تأديبية في حق 14 خبيرا قضائيا و20 موثقا.

وفي **مجال تعزيز التعاون الدولي** فقد أثمرت هذه المجهودات على نتائج عدة تمثلت في تعزيز التعاون الثنائي مع عدة بلدان عبر توقيع عدة مذكرات واتفاقيات وبرامج من أبرزها برنامج العمل في الميدان القضائي 2024-2025 تنفيذا للبروتوكول المبرم بين وزارتي العدل بالمغرب والبنين، وتوقيع اتفاقية الدعم المالي الأوروبي الثانية لإصلاح قطاع العدل.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

واصلت الوزارة، خلال سنة 2023 العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث بذلت مجهودات كبيرة لدمج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن جميع خططها الاستراتيجية ومختلف أنشطتها سواء على مستوى القطاع أو على مستوى مجالات تدخلها، بهدف تمكين النساء من المشاركة الكاملة والفعالة بمختلف المجالات، ولتعزيز حماية النساء وضمان حقوقهن وتمكينهن من مجموع الخدمات المقدمة من طرف العدالة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة جميع أشكال التمييز. في هذا الإطار، شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج دعم التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفات والموظفين، من خلال إحداث حضانات لفائدة الموظفات والموظفين بالإدارة المركزية والمحاكم وتأهيل المرافق الصحية التي تستجيب لحاجيات النساء وإحداث مرافق لخدمات التمريض.

وسهرت الوزارة على مواصلة تجهيز فضاءات المحاكم الخاصة بخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، حيث بلغت نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة 91% عند نهاية سنة 2023، بزيادة 6 نقاط عن سنة 2022. وبلغ عدد الخلايا المجهزة 88 خلية من أصل 97 خلية لدى النيابات العامة بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. في حين تم تجهيز 22 فضاء أزرقا، كمساحات خاصة بالأطفال داخل بنايات أقسام قضاء الأسرة تراعي فئاتهم العمرية ووضعياتهم الاجتماعية.

كما تم التوقيع يوم 23 مارس 2023 على اتفاقية الشراكة بين وزارة العدل وصندوق الأمم المتحدة للسكان 2023-2027 وخطة العمل لسنة 2023 التي تحدد عددا من الأنشطة الرامية إلى تعزيز ولوج المرأة والفئات الهشة إلى العدالة. وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية، وكذا توفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
4	15	3	29	7

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

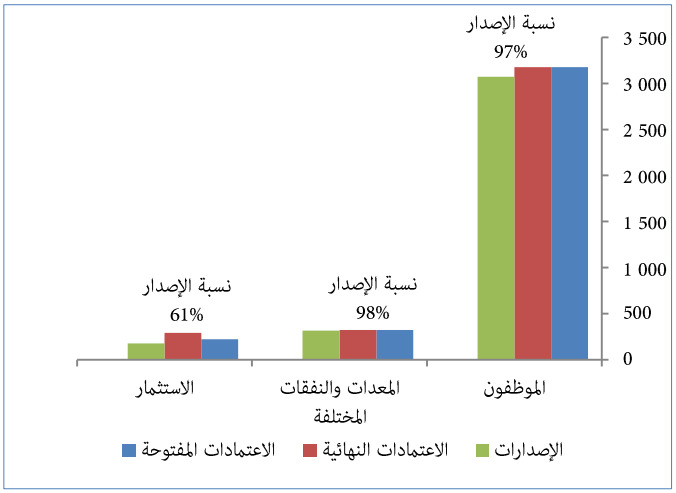

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

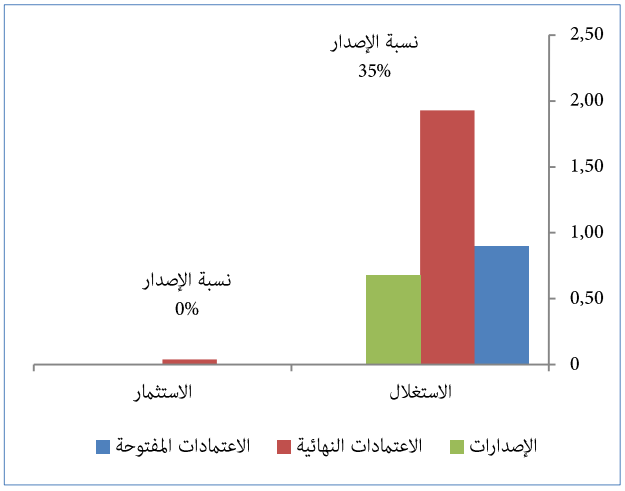

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق:

بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و98% و61%.

وتعكس الإصدارات التي عرفها فصل الاستثمار المجهودات التي بذلتها مصالح الوزارة في العمل على أداء جميع المستحقات المالية للشركات والمقاولات الوطنية، مع العلم أن المشاريع الاستثمارية وخصوصا أوراش البنايات تستمر لعدة سنوات، مما يتطلب صرف الاعتمادات تدريجيا حسب تقدم الأشغال.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 35% ولم يسجل أي إصدار فيما يخص اعتمادات الاستثمار. ويتم صرف الاعتمادات المالية لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض حسب الحاجيات اللازم توفرها لضمان سيرورة العمل وتجويد ظروفه، حيث تم استغلال الموارد المتعلقة بسنة 2023 لتغطية مصاريف الإشهار والطبع ونشر المؤلفات والدوريات بالإضافة لمصاريف اقتناء لوازم المكتب والطبع.

وبلغت الإصدارات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية نسبة 59% من مجموع الاعتمادات النهائية أي بزيادة قدرت ب 30% مقارنة مع سنة 2022.

وتميزت إصدارات الصندوق الخاص لدعم المحاكم سنة 2023 بارتفاع وثيرة إنجاز الأوراش الكبرى للوزارة المتعلقة بقصور العدالة وبناء وتجهيز وتحديث مختلف محاكم المملكة.

أما بالنسبة لصندوق التكافل العائلي، فقد سجل نسبة إصدارات مرتفعة مقارنة بسنة 2022، وتميزت إصداراته بتخصيص مبلغ 900 مليون درهم لمواجهة تداعيات زلزال الحوز.

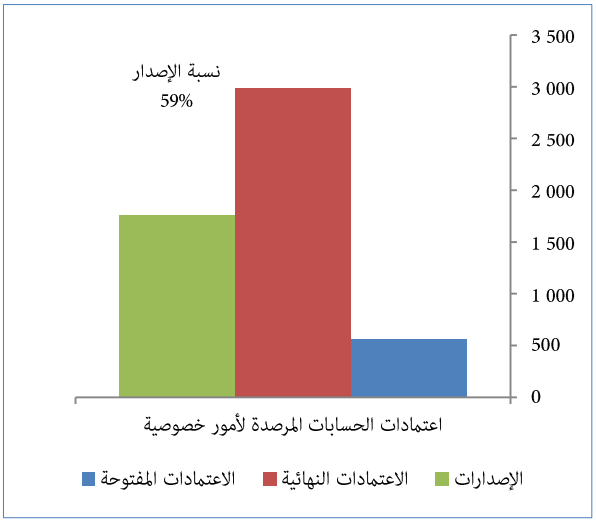

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

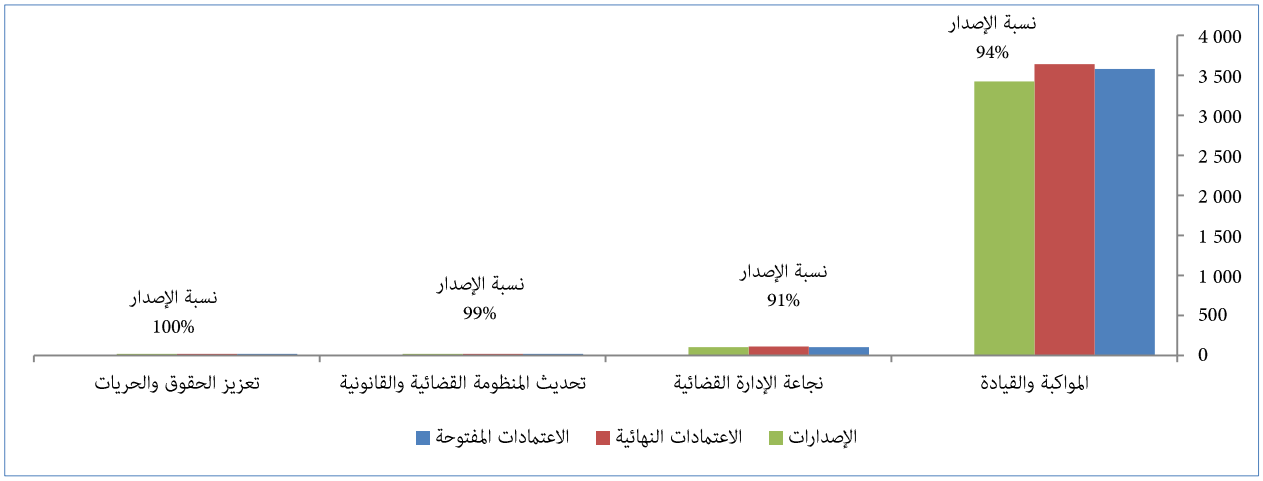

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق:**

بلغت إصدارات برنامج "المواكبة والقيادة" المتعلقة بنفقات الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة 94%. وتخصص الحصة الأكبر من اعتمادات هذا البرنامج لتدبير الموارد وتأهيل وتجهيز البنية التحتية.

وعرف برنامج "نجاعة الإدارة القضائية" نسبة إصدارات بالنسبة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار ناهزت 91%. وتم تخصيص اعتمادات هذا البرنامج لتغطية حاجيات محاكم المملكة المتعلقة بمصاريف المساعدة القضائية ومصاريف طبع الأحكام والقرارات القضائية وتسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية والتعويض المستحق للمفوضين القضائيين في الميدان الجنائي ومصاريف القضاء الجنائي، بالإضافة لباقي مصاريف التسيير كالرسوم البريدية والمراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق. بالإضافة إلى الإعانات المقدمة لكل من مركز النشر والتوثيق، وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة لتمويل مشاريعها التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة.

وبخصوص برنامج "تحديث المنظومة القضائية والقانونية"، فقد تجاوزت الإصدارات نسبة 99%. وقد خصصت اعتمادات البرنامج لمصاريف مختلفة مرتبطة بالدراسات واللقاءات المنظمة في المجال التشريعي وأداء الاشتراكات بالمنظمات والهيئات الدولية، وكذا جزء من المصاريف المتعلقة بتحديث ورقمنة المحاكم.

وعرف برنامج "تعزيز الحقوق والحريات" نسبة إصدارات ناهزت 100%. وقد تم تخصيص الاعتمادات المرصودة له في إطار الميزانية العامة لتغطية مصاريف التسيير اليومية المرتبطة بعمل النيابة العامة بالمحاكم حيث همت المشروعين " حماية حقوق المعتقلين" و " الاعتقال الاحتياطي".

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

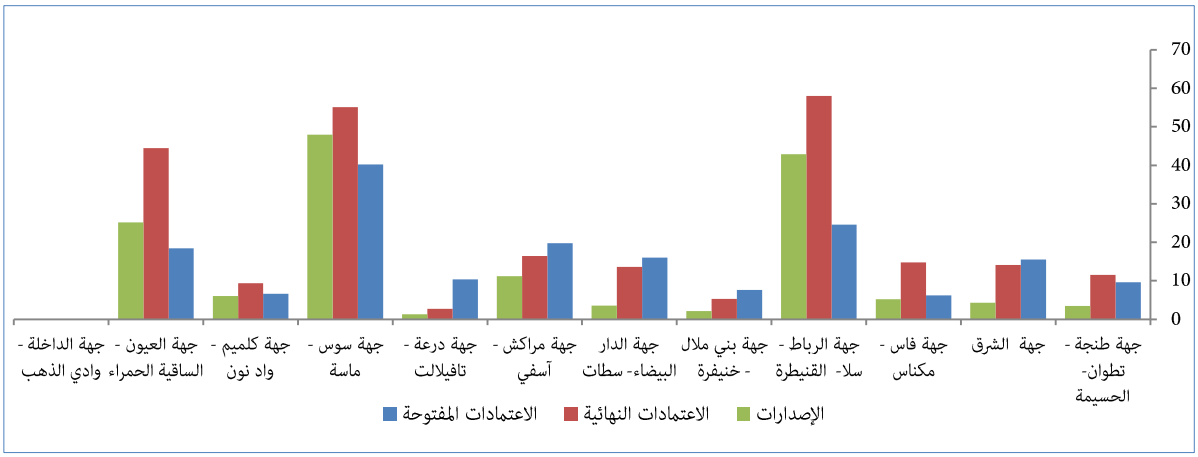

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- **تعليق :**

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 96% من مجموع الإصدارات بنسبة إصدار ناهزت 96%.

كما عرفت جل الجهات نسبة إصدارات متباينة تتراوح ما بين 26% و87%. هكذا، سجلت أدنى نسبة بجهة الدار البيضاء- سطات قدرت ب 26%. وعرفت كل من جهة طنجة -تطوان- الحسيمة وجهة الشرق نسبة إصدار 30% فيما سجلت جهة فاس - مكناس وجهة بني ملال - خنيفرة وجهة درعة – تافيلالت و جهة العيون -الساقية الحمراء نسب إصدار 35% و40% و48% و57%. أما بالنسبة لجهة كلميم - واد نون وجهة مراكش – آسفي فقد سجلتا نسبة إصدارات بلغت تواليا 64% و 68%.

و بلغت نسب الإصدار بالنسبة لجهتي الرباط-سلا-القنيطرة وسوس-ماسة على التوالي 74%و 87%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : نجاعة الإدارة القضائية

الهدف: الرفع من تنفيذ الأحكام الصادرة في الميدان المدني

المؤشر: نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني

يلاحظ من خلال المؤشرات الرقمية لسنة 2023 أن نسب التنفيذ حافظت تقريبا على نفس الوتيرة مقارنة مع سنة 2022 حيث بلغت هذه النسبة 98,9% خلال سنة 2023 مقابل توقع محدد في 99,89%. مما يعكس الأهمية التي توليها الوزارة لموضوع تنفيذ الأحكام القضائية.

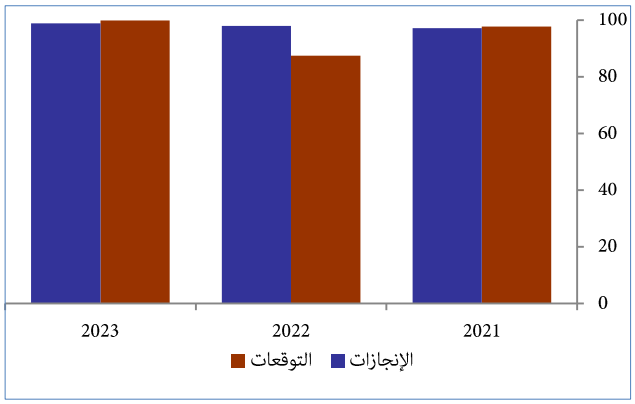

البرنامج : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

الهدف: تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة

المؤشر: نسبة الانخراط في المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة

بتحقيقه نسبة إنجاز بلغت 38% مقابل توقع محدد في 24%، تم تجاوز النسبة المتوقعة بخصوص مؤشر الانخراط في المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة ب 14 نقطة، وذلك راجع بالأساس للإقبال العريض للسادة العدول على الانخراط بالمنصة المحدثة لهم.

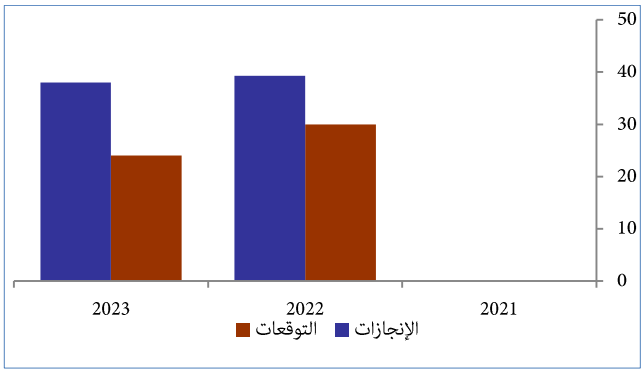

البرنامج : تعزيز الحقوق والحريات

الهدف: حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر

المؤشر: عدد التدابير المتخذة من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه

بناء على عمل اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، التي ترأسها وزارة العدل، تم تحقيق النتائج المتوقعة (40 تدبيرا سنة 2023 مقابل 25 سنة 2022) من خلال العديد من التدابير التي همت تعزيز القدرات والتحسيس بخطورة الجريمة ومتمثلاتها، وتيسير الولوج إلى العدالة ووضع أسس للوقاية والحماية والتكفل.

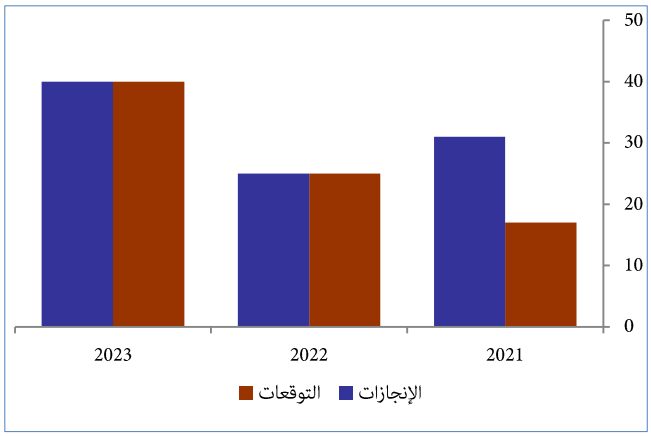

البرنامج : تعزيز الحقوق والحريات

الهدف المستجيب للنوع: حماية حقوق المرأة والطفل

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام قضاء الأسرة

تمكنت الوزارة من تحقيق نسبة 26% من فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام قضاء الأسرة مقابل توقع محدد في 24 فضاء، أي بزيادة نقطتين عن سنة 2022، حيث تبذل الوزارة مجهودات كبيرة من أجل مواصلة إحداث هذه الفضاءات وتجهيزها باعتبارها جزء من أقسام قضاء الأسرة.

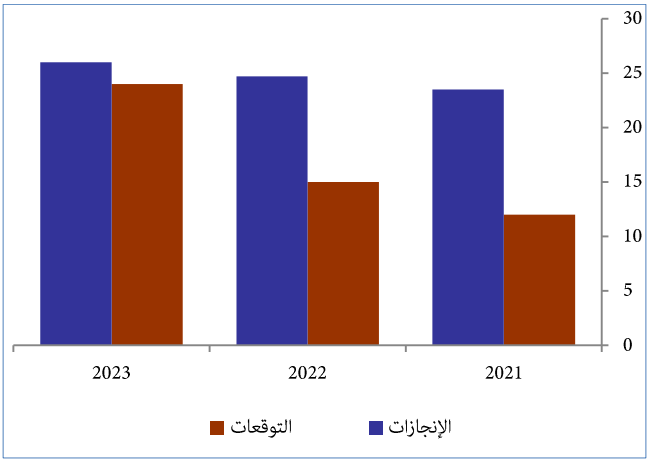

7. حصيلة تحقيق النتائج

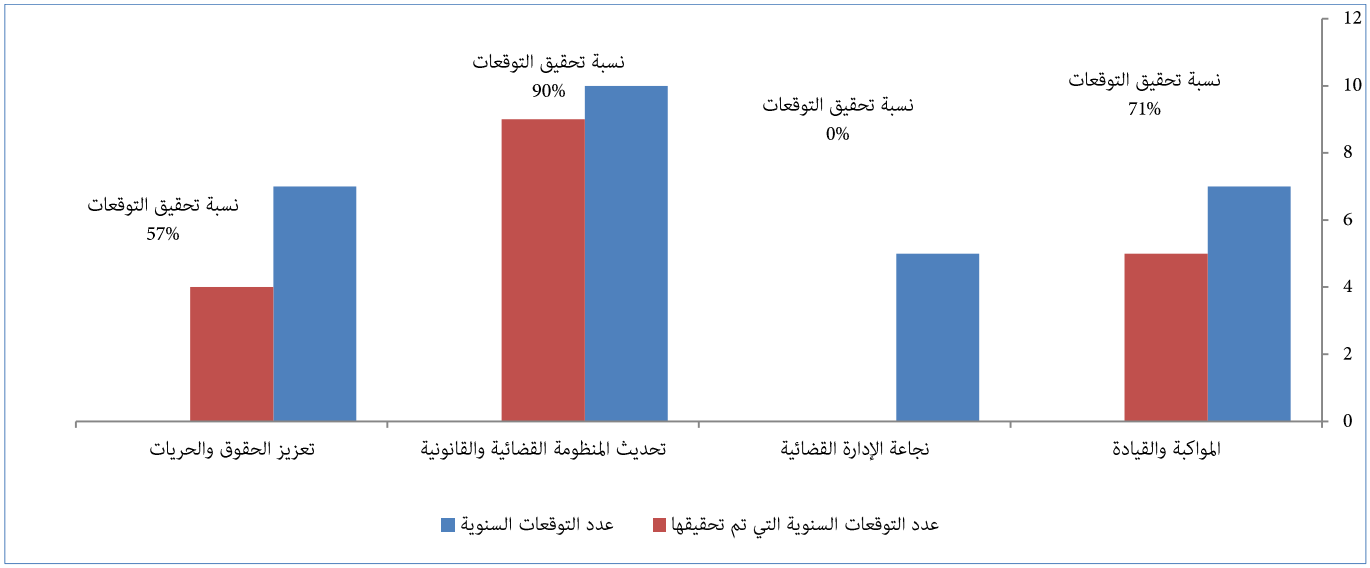

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 62% بزيادة قدرها 7% مقارنة مع سنة 2022.

وعرف برنامج "المواكبة والقيادة" تحقيق القيم التوقعية لـ 71% من المؤشرات. حيث تم تحقيق توقعات المؤشرات "نجاعة تدبير المكتبيات" و "نسبة الولوج إلى التكوين" و"عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية" و "نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ" و"نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة".

بينما، لم يسجل برنامج " نجاعة الإدارة القضائية " أيا من توقعاته حيث لم يتم توثيق نسبة إنجاز المؤشر "عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم" بينما قاربت نسبة إنجاز المؤشر " نسبة تنفيذ الأحكام في الميدان المدني" بشكل كبير التوقع.

أما بالنسبة لبرنامج "تحديث المنظومة القضائية والقانونية" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 90% حيث بلغت كل المؤشرات قيمها التوقعية ما عدا المؤشر" نسبة تعزيز الأمن المعلوماتي للإدارة القضائية" .

وقد بلغ تحقيق توقعات برنامج "تعزيز الحقوق والحريات" نسبة 57% وهي نفس النسبة المسجلة برسم السنة الفارطة. ولم يتم تحقيق ثلاثة توقعات تهم "عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال" و "نسبة إنجاز المشاريع المؤسساتية المرتبطة بالعدالة الجنائية" و"نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

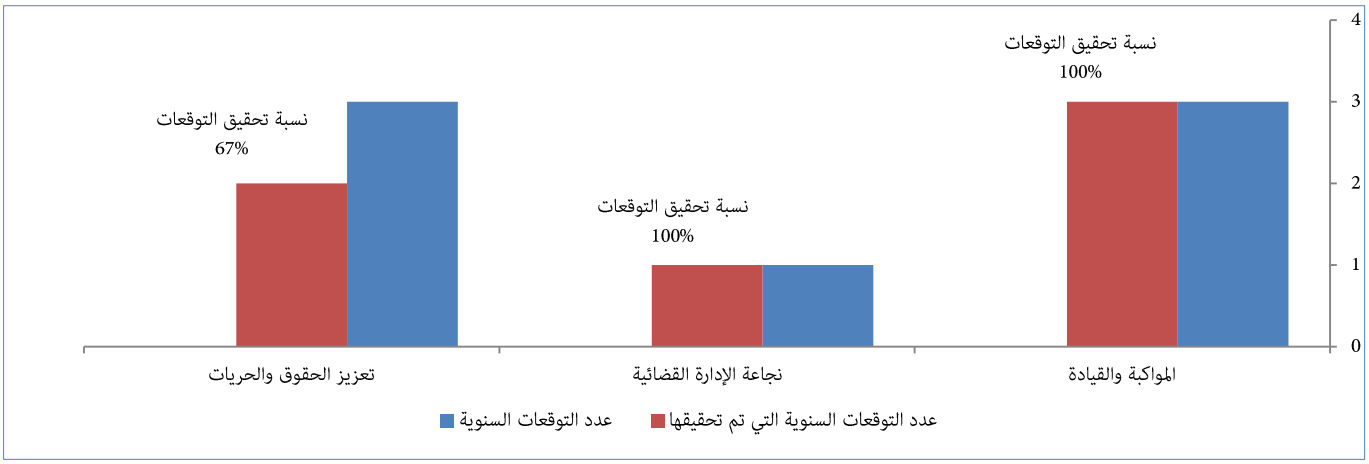

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "المواكبة والقيادة"، تم تحقيق 100% من التوقعات. حيث تم تحقيق القيم التوقعية للمؤشرات "نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة" و"نسبة الولوج إلى التكوين" و"عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية" .

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "نجاعة الإدارة القضائية" فعلى الرغم من عدم بلوغ توقع المؤشر الرئيسي "عدد مقررات الاستفادة من المساعدة القضائية"، فقد تم تحقيق توقع المؤشر الفرعي "نسبة استفادة النساء من المساعدة القضائية مقارنة بالطلبات المقدمة".

وبلغ برنامج "تعزيز الحقوق والحريات" نسبة 67% من تحقيق التوقعات. حيث لم يتم بلوغ المؤشر المستجيب للنوع "نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة".

وزارة العدل – قطاع حقوق الانسان -

1. ملخص أهم الإنجازات

تميزت حصيلة سنة 2023 فيما يتعلق بمحور **التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان** بإعداد التقرير الوطني الثاني حول إعمال اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في مارس 2023، إضافة إلى التقرير الوطني الجامع للتقارير الدورية 19 و20 و 21 المتعلقة بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في نونبر 2023.

وبخصوص معالجة البلاغات الفردية، حرصت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تأمين التفاعل المنتظم مع الآليات الأممية التعاقدية وغير التعاقدية المعنية على مستوى البلاغات الفردية والمشتركة والنداءات العاجلة والرسائل الخاصة من خلال إعداد وتقديم الأجوبة اللازمة بشأنه في الآجال المحددة، بإشراك مكونات التنسيق المؤسساتي، بالإضافة إلى تتبع كافة الحالات موضوع هذه البلاغات أو الشكايات.

وفيما يخص محور **تعزيز حضور المملكة المغربية في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان**، شهدت الفترة التي تغطيها هذه الحصيلة حدثا مهما بالنسبة لبلادنا، تمثل في انتخاب المغرب لأول مرة رئيسا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وذلك برسم سنة 2024، بعد أن تم انتخابه عضوا بالمجلس لولاية ثالثة تمتد إلى غاية سنة 2025. كما تميزت نفس الفترة بتقوية الحضور المغربي بمختلف الهيئات الأممية لحقوق الإنسان، لا سيما من خلال ضمان تمثيلية وازنة للخبراء المغاربة في هيئات المعاهدات، حيث يتواجد حاليا خبراء مغاربة بتسع هيئات من أصل عشر.

و في إطار محور **مبادرات المملكة المغربية لتعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان**، حرصت بلادنا على المساهمة الفاعلة في تعزيز وتطوير المنظومة الدولية لحقوق الإنسان من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات، من أهمها:

- مأسسة التعاون والشراكة بين الآليات الوطنية للتنفيذ والتتبع وإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية، من خلال تنظيم لقاء لإطلاق تنفيذ الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- تعزيز الجهود الإقليمية في مجال الوقاية من التعذيب، من خلال تنظيم المؤتمر الإقليمي حول دور المؤسسات الأمنية في الوقاية من التعذيب، وذلك في نونبر 2023؛
- الإسهام في تعزيز الحوار الدولي في إطار دورات مجلس حقوق الإنسان بجنيف؛
- الانخراط في المبادرة الأممية "حقوق الإنسان 75 "؛
- الإسهام في المشاورات الإقليمية حول العدالة الانتقالية؛
- التواصل حول تفاعل المملكة المغربية مع الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان عبر تنظيم لقاء لتقديم حصيلة فحص التقارير الوطنية من طرف الآليات الأممية لحقوق الإنسان ودراسة سبل مساهمة الشركاء الدوليين في تنفيذه.

وبشأن محور **التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الدولية**، واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان رصدها وتتبعها للتقارير الصادرة عن منظمات غير حكومية دولية والتفاعل معها .فقد تم إعداد ردود السلطات المغربية والبلاغات الصحفية بشأن تقارير منظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، إضافة إلى تقديم مساهمات في سياق إعداد تقارير هذه المنظمات من خلال الإجابة على طلبات المعلومات.

وبخصوص محور **النهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان**، أطلقت المندوبية الوزارية مبادرة المؤتمر العلمي الجامعي لحقوق الانسان كفضاء ثقافي خالص يساهم في تطوير المعرفة والخبرة الحقوقية . واستثمار ا لنتائج هذه المبادرة، أبرمت المندوبية الوزارية أربع شراكات مع المؤسسات الجامعية، وتم إطلاق جائزة التميز للبحث العلمي في مجال حقوق الإنسان بشراكة مع كلية الحقوق أكدال.

وبرسم نفس المحور في شقه المتعلق بالعلاقة مع المؤسسة البرلمانية، تم تقديم عروض أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بغرفتي البرلمان، كالتالي:

- تقديم التقرير الوطني في إطار الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- تقديم التقرير الوطني الثاني حول إعمال اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- تقديم أربعة تقارير حول حصيلة وآفاق عمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية.

وتميز المحور الأخير الذي يهم **الشراكة والحوار مع جمعيات المجتمع المدني** بإبرام المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان عددا من الشراكات مع جمعيات وطنية موزعة بين اتفاقيات همت تشجيع مشاركة الجمعيات الوطنية في المحافل والمنتديات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ودعم تنظيم أنشطة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

واصلت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مسار التفاعل مع الآليات الأممية المعنية بالنهوض بوضعية المرأة وتدعيم مقاربة النوع من خلال مواكبة إعداد وتتبع السياسات والبرامج الحكومية ذات الصلة.

في هذا الإطار، عملت المندوبية برسم سنة 2023، على تتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن لجنة الحد من كافة أشكال التمييز ضد المرأة برسم التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس الذي تم تقديمه سنة 2022، كما أعدت المندوبية مصفوفات مصحوبة بمؤشرات لتتبع وتنفيذ وقياس الأثر مع تحديد القطاعات المعنية بتنفيذ كل توصية.

كما أطلقت المندوبية مسار إعداد تقرير مرحلي عن التوصيات الواردة في أسئلة المتابعة التي أصدرتها اللجنة الأممية المعنية بالحد من التمييز ضد النساء سنة 2022 والتي تستوجب إعداد تقرير عنها قبل متم سنة 2024.

في نفس الموضوع المتعلق بالتفاعل مع الآليات الأممية، أطلقت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في أكتوبر 2023، ورش إعداد خطة وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية لحقوق الإنسان ومن بينها التوصيات المتعلقة بالنوع والمساواة بين الجنسين، بعد تقديم حصيلة التفاعل أمام أنظار مجلس الحكومة في شهر يونيو 2023.

وفي إطار مواكبة القطاعات الحكومية في إدراج بعد النوع موضوع التوصيات الأممية، شاركت المندوبية خلال سنة 2023 في جميع اللقاءات التشاورية المخصصة لتقديم التدابير ذات الصلة، حيث تمكنت المندوبية من إدراج تدابير تتعلق بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن مختلف الآليات في الخطة الحكومية للمساواة في مرحلتها الثالثة مصحوبة بمؤشرات التنفيذ والتتبع .كما شاركت المندوبية في كل اجتماعات اللجنة التقنية واللجنة الوزارية التي يترأسها السيد رئيس الحكومة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	4	1	8	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

- تعليق:

عرفت سنة 2023 نسب إصدار تتمثل كالتالي:

- 77% من الاعتمادات النهائية من ميزانية التسيير المخصصة للموظفين؛
- 86% من الاعتمادات النهائية من ميزانية التسيير المرصودة للمعدات والنفقات المختلفة؛
- 50% من الاعتمادات النهائية من الميزانية المخصصة للاستثمار.

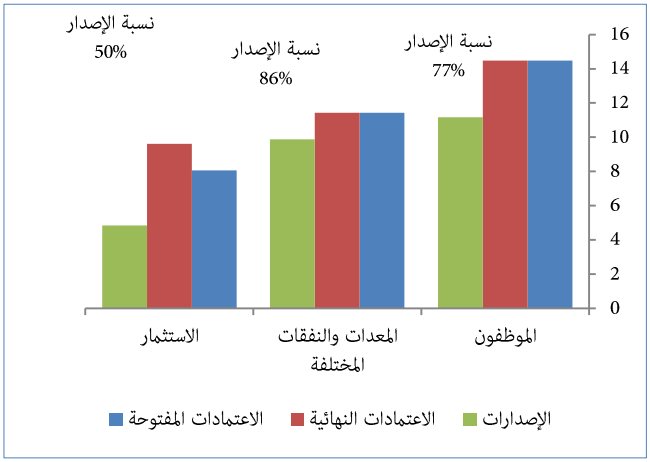

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت إصدارات البرنامج الميزانياتي "حقوق الإنسان" المتعلقة بنفقات الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة 73%.

وسجل المشروع الميزانياتي "النهوض وتتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان" نسبة إصدار بلغت حوالي 97% أي بزيادة تقدر ب 4% مقارنة بسنة 2022، بينما لم يتجاوز مشروع "الحوار والشراكة" نسبة 22%.

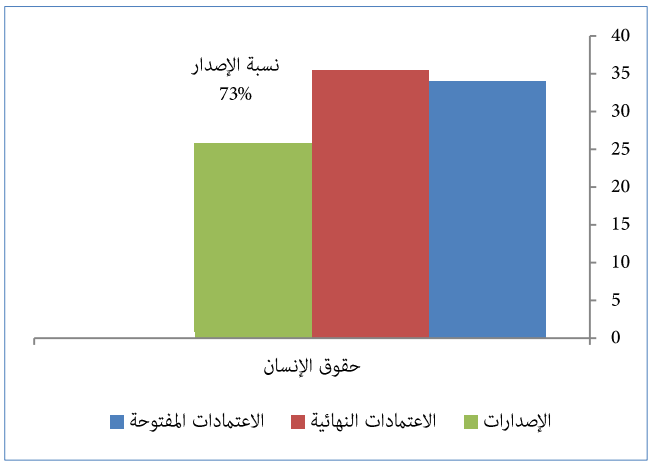

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : حقوق الإنسان

الهدف المستجيب للنوع: مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية المتعلقة بالنوع

حقق المؤشر نسبة إنجاز بلغت 53,03% مقابل توقع محدد في 15%. وتجدر الإشارة أنه بالنظر لتواصل العمل على إعداد خطة شاملة بتتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، يقتصر حساب هذا المؤشر على توصيات الاستعراض الشامل المتضمن لمحور خاص بحقوق المرأة.

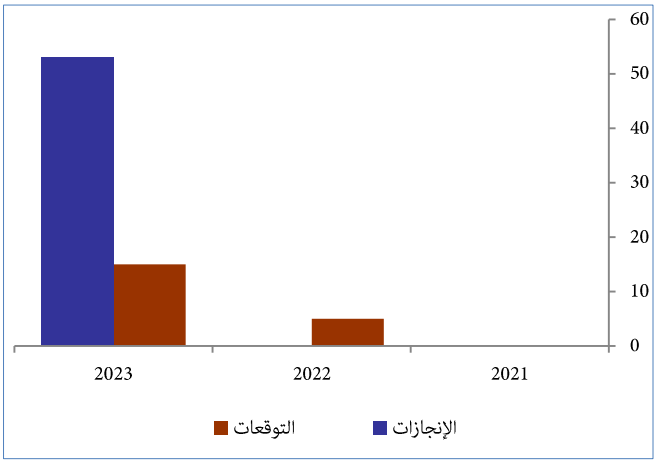

الهدف: تعزيز التعاون والتفاعل والحوار مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان

المؤشر: نسبة التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

عرف المؤشر تحقيق نسبة 93,93% كإنجاز مقابل توقع محدد في 88%. ما يعكس الحرص على ضمان الوتيرة الطبيعية للتفاعل مع الفاعلين الدوليين. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى فحص التقارير الوطنية:

- التقرير الوطني الثاني حول إعمال اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في مارس 2023؛
- التقرير الوطني الجامع للتقارير الدورية 19 و20 و 21 المتعلقة بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، في نونبر 2023.

كما تم إعداد وبعث الردود على جميع البلاغات الفردية المتوصل بها من هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة، وكذا بعث ردود على أهم الاستبيانات الواردة من الهيئات الأممية لحقوق الإنسان.

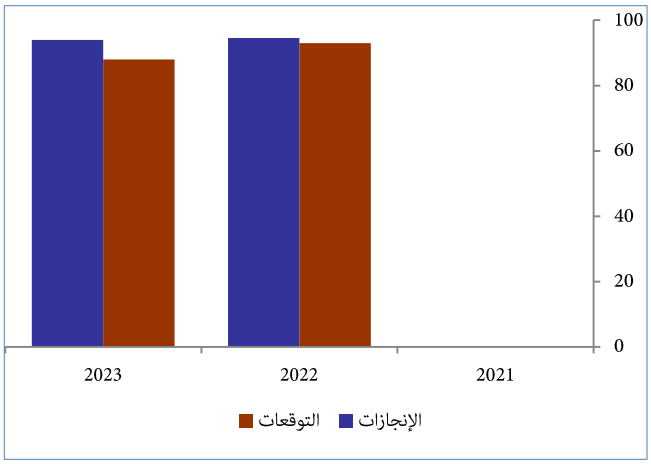

الهدف: تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة

المؤشر: نسبة معالجة شكايات المواطنين

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 98,95%، مع ذلك لم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشر المحددة في 100%:

وبلغ العدد الإجمالي للشكايات الواردة 1055 شكاية تتوزع على الشكل التالي:

- 912 شكاية واردة عبر البوابة الوطنية للشكايات تمت معالجتها بنسبة 92% ؛
- 143 تظلما وملتمسا عبر البريد العادي تمت معالجتها بنسبة 100%.

630 شكاية محفوظة لعيب في الشكل أو المضمون أو مكررة أو لعدم احترامها للضوابط التي يحددها المرسوم رقم 2.17.265 المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها. وتجدر الإشارة أن هذه الشكايات واردة عبر البوابة الوطنية للشكايات.

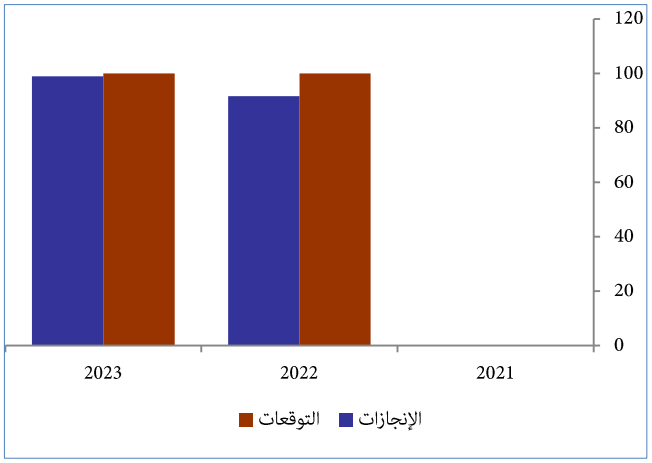

الهدف: تعزيز الإدارة و إرساء أنظمة فعالة للحكامة

المؤشر: معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات

عرف المؤشر تحقيق قيمته التوقعية عبر تسجيل نسبة 33,33% كإنجاز مقابل توقع محدد في 25%.

كما تراهن الوزارة خلال السنوات المقبلة على تحقيق نسب أعلى من المتوقع من خلال لوحة قيادة أعدت لهذا الغرض ابتداء من سنة 2024.

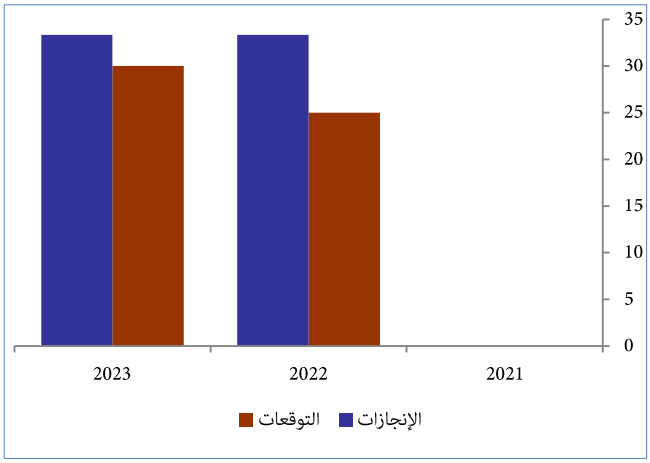

6. حصيلة تحقيق النتائج

- تعليق:

بلغت النسبة الإجمالية لتحقيق التوقعات لبرنامج "حقوق الإنسان" 75%، مسجلة بذلك تقدما مقارنة مع نسبة 63% المسجلة برسم سنة 2022.

ولم يتم بلوغ القيم التوقعية للمؤشرات "نسبة معالجة شكايات المواطنين" و" نسبة انخراط الجمعيات الشريكة محليا وجهويا ووطنيا في مجال حماية حقوق الإنسان". ومن المنتظر أن يمكن اعتماد استراتيجية جديدة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان 2024-2030 من تحقيق الأهداف المسطرة في إطار العلاقة مع جمعيات المجتمع المدني وتطوير الحوار والشراكة معها.

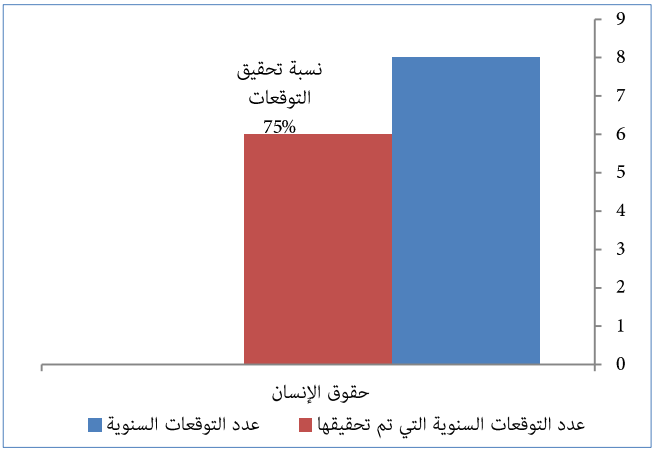

7. حصيلة تحقيق النتائج المتجيبة للنوع

- **تعليق:**

يشمل برنامج "حقوق الإنسان" مؤشرا وحيدا مستجيبا للنوع الاجتماعي متمثلا في "نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية المتعلقة بالنوع" سجل تحقيق نسبته التوقعية بفضل تنسيق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مع مختلف القطاعات، ما انعكس إيجابا على التطور الملحوظ لهذا المؤشر الذي سجل نسبة 53,03%.

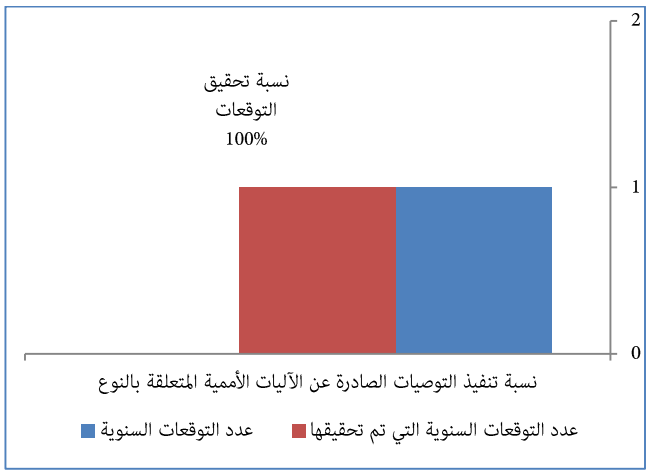

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي -

1. ملخص أهم الإنجازات

تنفيذا لمضامين الخطابات الملكية السامية التي تحث على أهمية "تعزيز مكانة المغرب والدفاع عن مصالحه العليا، لاسيما في ظرفية مشحونة بالعديد من التحديات والمخاطر والتهديدات"، عملت هذه الوزارة على الارتقاء بيقظة وفاعلية الجهاز الدبلوماسي للدفاع عن القضية الوطنية والتي تبقى على رأس أولويات الديبلوماسية المغربية. وقد ارتكزت مجهودات الوزارة على المحددات الأربع التي خط معالمها صاحب الجلالة نصره الله، والمتعلقة بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه، مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع المفتعل، المشاركة التامة لجميع الأطراف في البحث عن حل نهائي، والاحترام التام للمبادئ والمعايير التي كرسها مجلس الأمن الدولي في جميع قراراته التي تنص على أن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسيا وواقعيا وعمليا ودائما ومبنيا على التوافق.

وشهدت الدبلوماسية المغربية خلال سنة 2023 نشاطاً ملحوظاً على عدة جبهات، معززةً مكانة المملكة كفاعل إقليمي ودولي مهم. على الصعيد الإفريقي، واصل المغرب تعميق علاقاته مع دول القارة، مستنداً إلى مبدأ التعاون جنوب-جنوب. وأطلقت المملكة صندوقاً استثمارياً لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووسعت برامج التبادل الأكاديمي. كما نظمت منتديات اقتصادية لتشجيع الشراكات بين رجال الأعمال المغاربة ونظرائهم الأفارقة، وقدمت خبراتها في مجالات الأمن الغذائي والتكيف مع التغير المناخي. هذه الجهود عززت مكانة المغرب كشريك إنمائي رئيسي في القارة الإفريقية.

فيما يخص ملف الصحراء، اتبعت الدبلوماسية المغربية نهجاً متعدد الأبعاد. وكثفت المملكة اتصالاتها مع الدول المؤثرة لكسب دعمها لمقترح الحكم الذاتي، ونظمت زيارات دبلوماسية للأقاليم الجنوبية لإظهار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعززت المملكة تواصلها مع المنظمات الدولية لشرح موقفها، وواصلت الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية في المنطقة. كما شاركت بشكل بناء في جولات المحادثات برعاية الأمم المتحدة، مؤكدة التزامها بالحل السياسي التوافقي.

شهدت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تطوراً نوعياً خلال سنة 2023، حيث بدأت مفاوضات لتحديث اتفاقية الشراكة، مع التركيز على التجارة الرقمية والاقتصاد الأخضر. ووقع الطرفان اتفاقيات في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، وعززا التعاون في مجال الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة المنظمة. كما أطلقا حواراً استراتيجياً حول الهجرة، يشمل برامج للتنمية في دول المصدر، ونسقا مواقفهما حول قضايا إقليمية مثل الاستقرار في منطقة الساحل.

على الصعيد العربي، لعب المغرب دوراً محورياً في تعزيز التضامن. واستضافت المملكة مؤتمرات وزارية عربية لمناقشة التحديات الإقليمية، وساهمت في مبادرات الوساطة لحل النزاعات الداخلية في بعض الدول العربية. وقدم المغرب مقترحات لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والطاقة، ودعم جهود إعادة إعمار الدول المتضررة من النزاعات. كما عزز التنسيق العربي في المحافل الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

أخيراً، برز المغرب كفاعل دولي في قضايا عالمية، حيث قدمت المملكة مبادرة شاملة للتكيف مع التغير المناخي في إفريقيا خلال مؤتمر الأطراف COP 28 واستضافت مؤتمراً دولياً حول مكافحة التطرف والإرهاب عبر الإنترنت. وشارك المغرب أيضا بفعالية في مبادرات الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعزز دوره كجسر للحوار بين الثقافات والحضارات. كما أطلق برامج تدريبية دولية في مجالات الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية.

هذه الأنشطة الدبلوماسية المكثفة والمتنوعة عززت مكانة المغرب كفاعل إقليمي ودولي مهم، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية للمملكة وشركائها على الساحة الدولية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تعتمد الوزارة مقاربة شاملة للنوع تنبني على ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. في هذا الصدد، فإن النساء أصبحن يشغلن 39% من مناصب المسؤولية، و 44% بالإدارة المركزية و37% بالبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية، علما أنهن يمثلن 43% من إجمالي الموظفين . ولتعزيز هذه النتائج تواصل الوزارة عملها ل:

- تشجيع الترشيحات النسوية لشغل مناصب المسؤولية والمناصب العليا مع الحرص على مبدأ الكفاءة؛
- تنظيم دورات تكوينية لتطوير المؤهلات المهنية للمرأة وخاصة المتعلقة بتسهيل ولوجها لتقلد مناصب المسؤولية؛
- وضع خارطة طريق جديدة لإدماج مقاربة النوع في عملية التخطيط وبرمجة الميزانية؛
- كما تساهم هذه الوزارة داخل أجهزة الحكامة المخصصة لتكريس مقاربة النوع، وفق ما يلي:
  - اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: في إطار تنزيل الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026؛
  - شبكة التشاور بين الوزارات :شاركت هذه الوزارة بشكل إيجابي في الأعمال والمشاريع التي تنظمها شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات، بهدف تعزيز الطابع المؤسسي للمساواة بين الجنسين.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	8	2	22	3

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

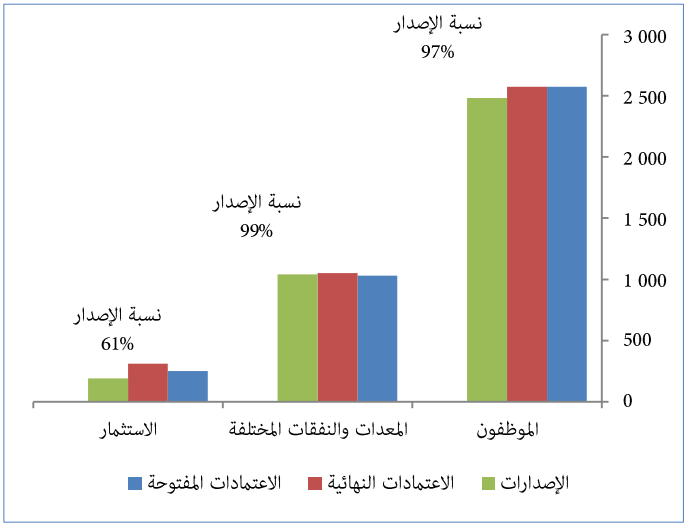

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

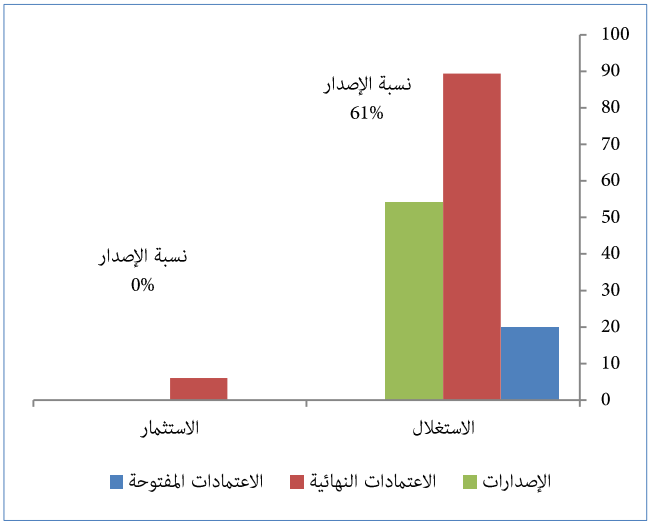

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و99% و61%. وعرفت ميزانية الاستثمار زيادة ب 18,39 مليون درهم مقارنة بسنة 2022، لتصل إلى 250 مليون درهم، حيث خصصت 76% لمشاريع البناء والتهيئة، تليها مشاريع المنظومة المعلوماتية ب13%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال الخاصة بمرفق الدولة المسير بصورة مستقلة "مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية" 61%، ولم يتم تسجيل أي إصدار على مستوى اعتمادات الاستثمار. ولقد تم صرف الاعتمادات النهائية لسنة 2023 الخاصة بمرفق الدولة المسير بصورة مستقلة أساسا من أجل متابعة تنفيذ خطة تأهيل المراكز القنصلية المغربية بالخارج ودعم مشروع التحول الرقمي، خاصة ما يتعلق باستكمال رقمنة مرفق الحالة المدنية والمنظومة الإلكترونية للمواعيد وتأمين خدمات مركز النداء القنصلي بالرباط وتجويد الخدمات القنصلية وتقريبها من المرتفقين.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

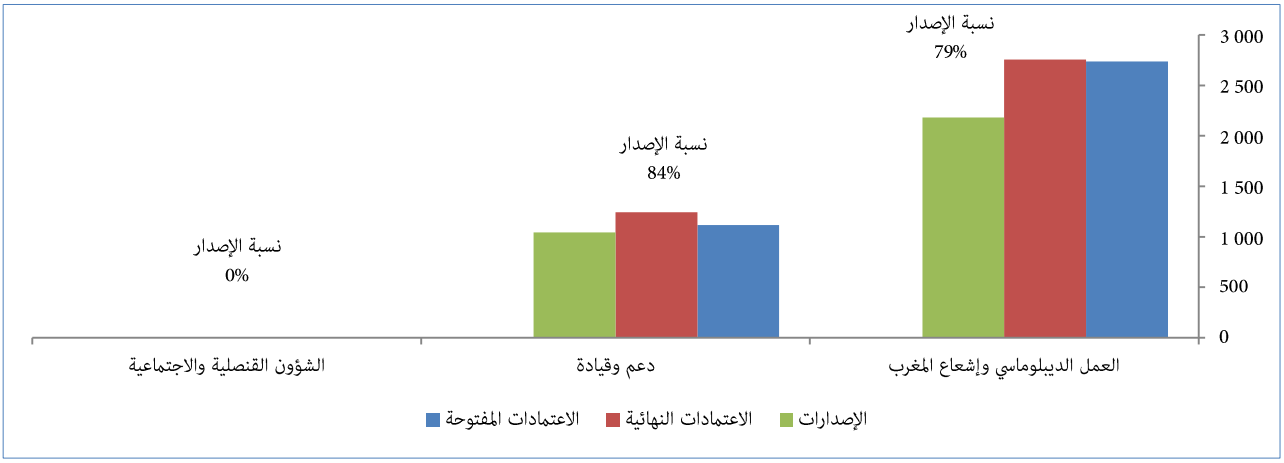

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق :**

ناهزت إصدارات برنامج "العمل الديبلوماسي وإشعاع المغرب" نسبة 79%. ومكنت الاعتمادات المتاحة برسم المشاريع المتعلقة بهذا البرنامج من تمويل برامج العمل الدبلوماسي للبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية ومن تسديد جميع التزامات الوزارة تجاه المنظمات الدولية والجهوية التي تنضوي في نطاق اختصاصاتها، لما لذلك من دور مهم في الحفاظ والدفاع عن مصالح المغرب العليا.

وعرف برنامج " دعم وقيادة " والذي يتضمن نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة إصدارات قاربت 84%. ولم يحقق برنامج "الشؤون القنصلية والاجتماعية " أي إصدارات.

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : دعم وقيادة

الهدف: تقوية وتأهيل الموارد البشرية

المؤشر: عدد مناصب المسؤولية

بلغ عدد مناصب المسؤولية 457 مقابل توقع محدد في 460. ويسعى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي بشكل مستمر إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الولوج إلى مناصب المسؤولية والمناصب العليا وتشجيع الترشيحات النسوية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المرأة الموظفة وضمان التوازن بين الحياة المهنية والخاصة في ممارستها لمهامها الإدارية. وفي هذا الإطار، يتوقع القطاع الرفع من حضور عدد النساء في مناصب المسؤولية خلال السنوات المقبلة.

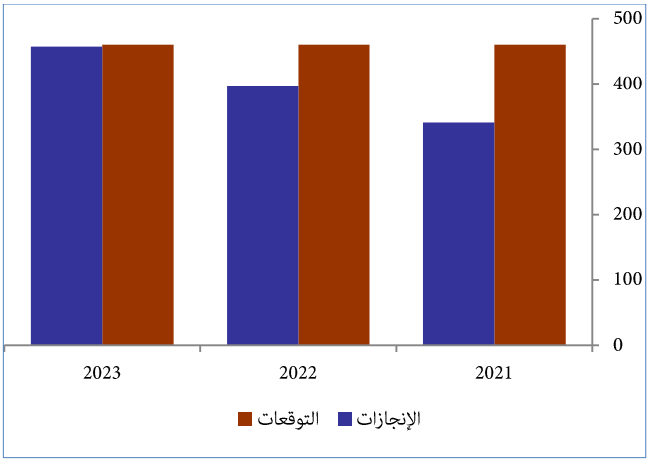

البرنامج : العمل الديبلوماسي وإشعاع المغرب

الهدف : دعم العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة

المؤشر: عدد الأنشطة المنجزة لدعم المغرب في المنظمات الدولية والجهوية

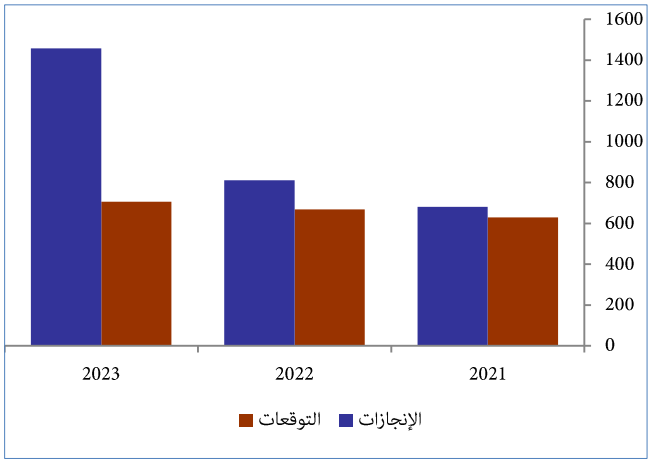

سجل المؤشر تحقيق 1.457 نشاط كإنجاز مقابل توقع محدد في 700 نشاط. وتم العمل خلال سنة 2023، على مواصلة توجيه الجهود الدبلوماسية على المستوى القاري والدولي بغية دعم ومواكبة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية على مستوى المنظمات الدولية والجهوية إزاء مختلف القضايا المحورية المتعلقة بالهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والتغيرات المناخية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، حيث شهدت مختلف دوائر الدبلوماسية المغربية، في ظل هذا الالتزام المتواصل، تحركات نشطة، آخذةً بزمام المبادرة على نحو فاعل وناجع.

البرنامج : الشؤون القنصلية والاجتماعية

الهدف: ضمان الحماية والحقوق الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج

المؤشر: عدد الخدمات ذات الطابع الاجتماعي المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج

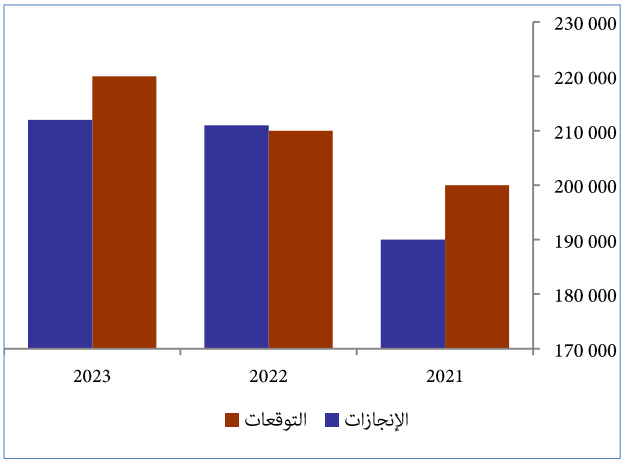

بعد رقمنة العديد من الخدمات القنصلية، وتفعيل نظام المواعيد، إضافة إلى التواصل المستمر والمباشر بين المواطن المغربي المقيم بالخارج والمراكز القنصلية والبعثات الدبلوماسية، أصبحت الخدمات ذات الطابع الاجتماعي الأكثر طلبا من قبيل طلب الاستشارة أو المساعدة القانونية، المواكبة في ميدان القضاء، الإدارة، الثقافة، الرياضة، العمل الجمعوي، التأطير الديني، الاستفسارات عن فرص العمل والاستثمار وغيرها من الطلبات ذات الصبغة الاجتماعية المحضة.

وحقق المؤشر 212.000 خدمة كإنجاز مقابل 220.000 كتوقع. ويرتبط قياس هذا المؤشر بعدد الخدمات القنصلية ذات الطابع الاجتماعي من استقبال وإنصات وتوجيه ومساعدة مباشرة أو المواكبة عن بعد بواسطة محامين أو مساعدات اجتماعية وغيرها.

البرنامج : دعم وقيادة

الهدف: تعزيز وتحديث الأنظمة المعلوماتية

المؤشر : معدل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار خارطة الطريق المنجزة خلال عملية مراجعة أمن نظم المعلومات والتحضر

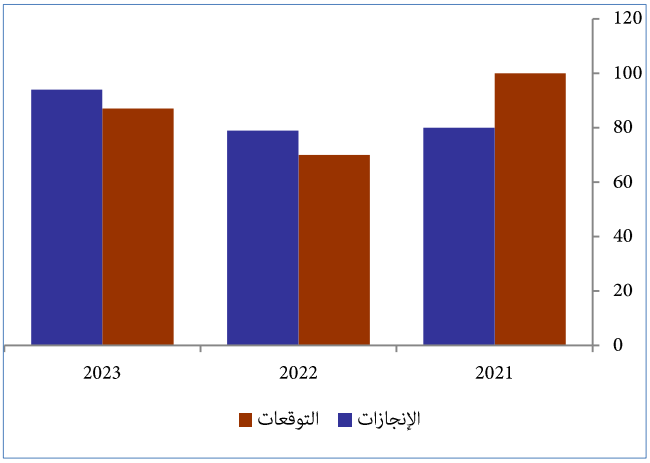

تجاوزت إنجازات سنة 2023 البالغة 94% التوقع المحدد في 87%، وذلك بفضل المجهودات المتضافرة التي بذلتها مديرية الشؤون المالية ونظم المعلومات واللوجستيك لإنجاز المشاريع المبرمجة في إطار خارطة الطريق المنجزة خلال عملية مراجعة أمن نظم المعلومات والتحضر.

6. حصيلة تحقيق النتائج

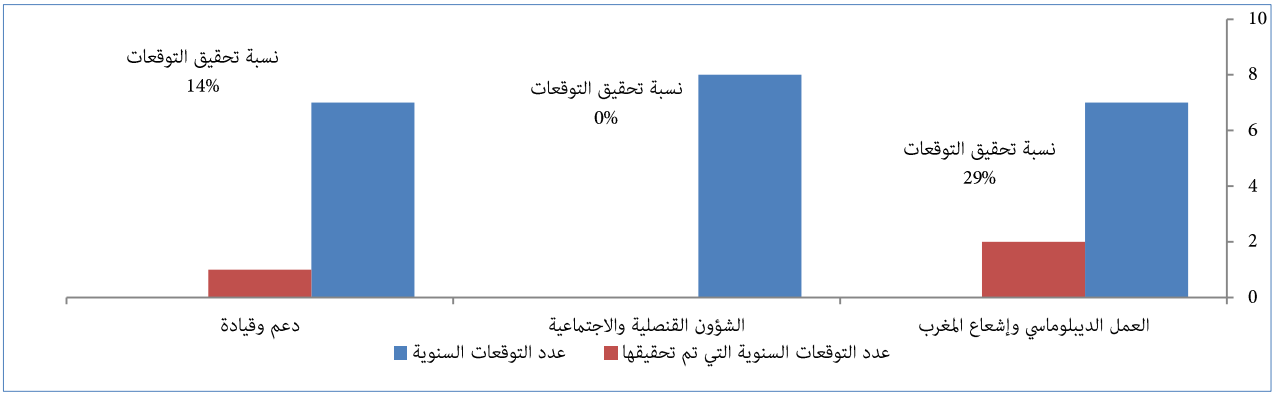

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تبلغ 22% مسجلة بذلك تراجعا كبيرا مقارنة مع نسبة 45% المسجلة برسم سنة 2022.

وعرف برنامج " العمل الديبلوماسي وإشعاع المغرب " تحقيق القيم التوقعية لـ 29% من المؤشرات حيث عملت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، خلال سنة 2023، على مواصلة توجيه جهودها الدبلوماسية على المستوى القاري والدولي بغية دعم ومواكبة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية على مستوى المنظمات الدولية والجهوية، كما أن عدم تحقق النتائج المتوقعة للمؤشر "عدد الاتفاقيات، المعاهدات والبروتوكولات الموقعة من طرف المغرب" تحكمه بصفة عامة، كقاعدة ثابتة، عوامل ظرفية مرتبطة بالسياقين الثنائي والدولي اللذين يؤديان إما إلى تسريع وتيرة التوقيع على الاتفاقيات أو إبطائها، بالإضافة إلى صعوبة الاستجابة لكافة طلبات الدعم التقني الموجهة للوزارة نظرا للموارد البشرية المحدودة.

بينما لم يسجل برنامج " الشؤون القنصلية والاجتماعية " تحقيق أي من توقعاته. غير أن جل المؤشرات سجلت إنجازات تقارب بشكل كبير التوقعات. ويتعلق الأمر بشكل خاص، بالمؤشرات "عدد الخدمات ذات الطابع الاجتماعي المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج" و "عدد اللجان والفرق المختلطة والدائمة المكلفة بالهجرة" و "المدة المتوسطة لمعالجة الطلبات المتوصل بها".

أما بالنسبة لبرنامج " دعم وقيادة " فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 14%، حيث، ومن بين سبعة مؤشرات تم تحقيق التوقع المتعلق بالمؤشر "معدل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار خارطة الطريق المنجزة خلال عملية مراجعة أمن نظم المعلومات والتحضر" .

7. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

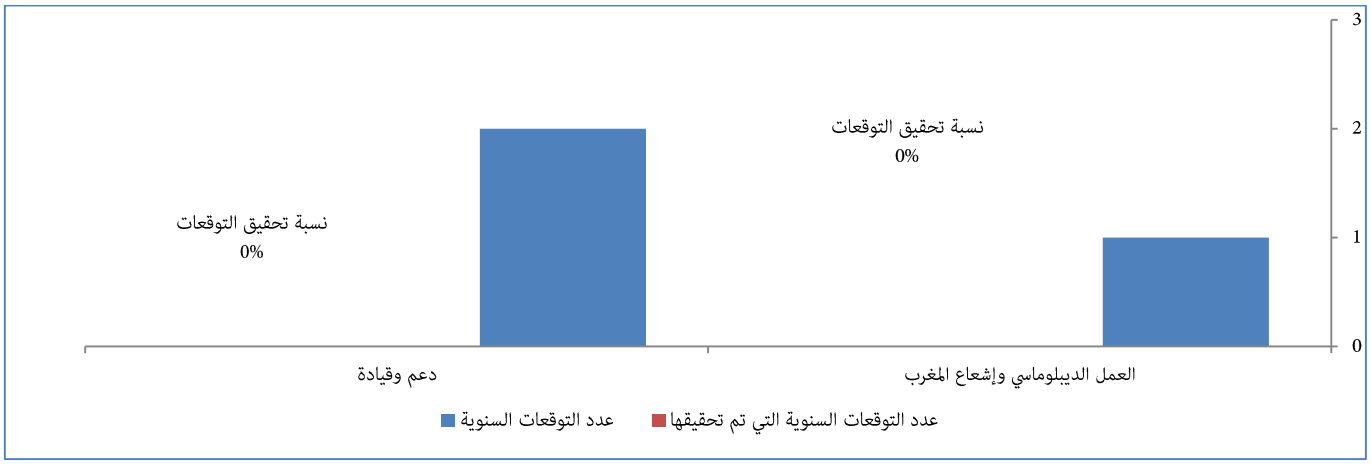

- **تعليق:**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " العمل الديبلوماسي وإشعاع المغرب "، فلم يتم تحقيق توقع المؤشر المستجيب للنوع " عدد الدبلوماسيين الأجانب المستفيدين من التكوين بالأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية ". حيث أن العدد الإجمالي للدبلوماسيين الأجانب المشاركين في سلك التكوين الأولي يرتبط ارتباطا تاما بعدد الأطر المتمرنة المستفيدة من نفس التكوين والتي تم توظيفها بالوزارة.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي " دعم وقيادة " فلم يتم تحقيق توقع المؤشرين المستجيبين للنوع " عدد الأشخاص المستفيدين من التكوين" و "عدد مناصب المسؤولية" حيث تجدر الإشارة أن الحركة الانتقالية السنوية للموظفين تسهم بشكل كبير في عدم استقرار نسب شغل مناصب المسؤولية بصفة عامة، إذ تتأثر الأرقام سنويا نتيجة للتغييرات الوظيفية والإدارية ضمن هذا الإطار.

وتجدر الإشارة إلى، أن الوزارة تسعى بصفة مستمرة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الولوج إلى مناصب المسؤولية والمناصب العليا وتشجيع الترشيحات النسوية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المرأة المسؤولة لضمان التوازن بين الحياة المهنية والخاصة في ممارستها لمهامها الإدارية. وعليه تتوقع الوزارة ارتفاعا في حضور عدد النساء في مناصب المسؤولية خلال السنوات المقبلة.

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع المغاربة المقيمين بالخارج -

1. ملخص أهم الإنجازات

تعتبر المملكة المغربية بلدا متميزا من حيث السياسات المتعلقة بالهجرة نظرا لتوافر مجموعة من المحددات التي جعلت المملكة تتوفر على جالية هامة بالخارج تقدر بحوالي 5 ملايين مواطن ومواطنة تقطن بأكثر من 100 بلد استقبال. هذا بالإضافة إلى أن المغرب يشكل أرضا لاستقرار عدد من المهاجرين الذين يقدر عددهم بأزيد من 86.206 مهاجر مقيمين بالمملكة، وذلك حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ومن المراحل الأساسية التي تميزت بها بلادنا اعتماد استراتيجيتين وطنيتين، الأولى تتعلق بالاستراتيجية الوطنية الموجهة لفائدة المغاربة المقيمين في الخارج، والثانية تتجسد في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالهجرة واللجوء.

فالاستراتيجية الأولى ترتكز على دستور المملكة لسنة 2011، والتوجيهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطبه السامية، بالإضافة إلى المكتسبات التي راكمتها البرامج الحكومية المتعاقبة. ومنذ إرسائها سنة 2014 تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية أساسية وهي:

- الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج؛
- حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛
- مساهمة مغاربة العالم في تنمية بلدهم الأصلي .

وقد تم اعتماد الاستراتيجية الثانية الخاصة بالهجرة واللجوء وفقا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بعد اطلاعه في يوليوز 2013 ، على تقرير موضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يدعو فيه إلى بلورة سياسة وطنية جديدة من أجل حماية حقوق المهاجرين، مبنية على تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي المؤطر لقضايا الهجرة، وتفعيل عملية استثنائية لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين، ومواكبة ذلك بسياسة عمومية لإدماج المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم، كل ذلك وفق القناعة الراسخة التي عبر عنها جلالته في توجيهاته بكون أن " قضايا الهجرة يجب أن تعالج وفق مقاربة شاملة وإنسانية"، وهي القناعة التي ارتكز عليها مسلسل إصلاح سياسة الهجرة بالمغرب.

ومنذ الإعلان عن تبني المغرب لسياسة وطنية جديدة للهجرة، تم اتخاذ سلسلة من المبادرات الرامية إلى إرساء الأسس المؤسساتية والقانونية والتنظيمية لهذه السياسة الجديدة. وقد تم في هذا الإطار تعزيز التدبير الحكومي لقضايا الهجرة في 10 أكتوبر 2013 عبر توسيع مهام وصلاحيات القطاع المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، لتشمل قضايا الهجرة واللجوء، و أصبحت الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنسيق وتنفيذهاتين الاستراتيجيتين " الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة"، كما أن تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لمسألة الهجرة، من خلال إعداد نص لتحيين القانون الخاص بالهجرة ووضع مشروع قانون متعلق باللجوء، والمصادقة على قانون آخر يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر .هذا بالإضافة إلى السهر على تتبع وتنفيذ البرامج الخاصة بإدماج المهاجرين وتسهيل ولوجهم إلى الخدمات العامة والبرامج الوطنية بنفس الشروط المخولة للمغاربة.

وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات وإطلاق مبادرات متعددة، وتمويل العديد من المشاريع الرامية من جهة أولى إلى الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج وتعزيز حقوقهم ومساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي، ومن جهة أخرى تقديم المساعدة والمواكبة والتوجيه للمهاجرين المقيمين بالمغرب من أجل تسهيل اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن مساهمتهم في تنمية بلد الإقامة وبلدانهم الأصلية.

موجز للتطورات المحرزة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين

عملت الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج في إطار تخصصاتها على تكريس مبدأ النوع الاجتماعي من خلال استراتيجيتيها الوطنيتين الموجهتين للمغاربة والمغربيات المقيمين بالخارج من جهة، والمهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات القاطنين بالمغرب من جهة أخرى. وذلك عبر تمكين الفئات المستهدفة من الرجال والنساء من الاستفادة من برامجها على قدم المساواة .علاوة على اتخاذها مجموعة من المبادرات التي تعنى بالمرأة المغربية المقيمة بالخارج بشكل خاص من قبيل توفير الحماية القانونية، الاحتفاء بالكفاءات النسوية لمغربيات العالم، دعم مشاريع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي الداعمة للنساء في وضعية هشة...

أما فيما يخص مقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة لبرنامج "الهجرة واللجوء"، فقد تم إدماجها منذ إعداد الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، التي أعطت أهمية قصوى للنساء المهاجرات، خاصة على مستوى البرامج القطاعية: التعليم، الصحة، المساعدة الإنسانية والقانونية، التكوين المهني والشغل، نظرا للنسبة المهمة والمتزايدة التي تشكلها النساء المهاجرات في صفوف المهاجرين، والهشاشة والمخاطر التي يمكن أن يتعرضن لها خصوصا مع صعوبة الولوج إلى الخدمات الأساسية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	6	1	15	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

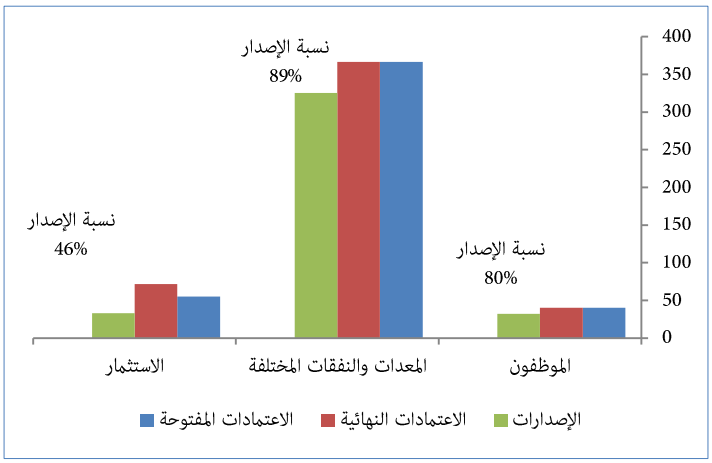

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

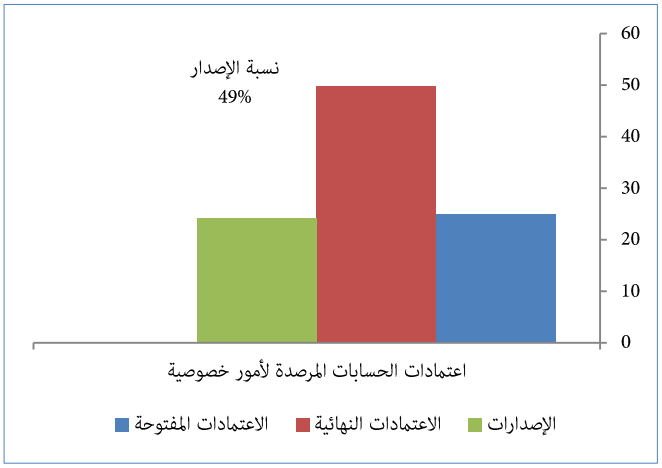

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 80% و89% و46%، حيث تم تخصيص موارد هامة لبناء وتجهيز المباني بالإضافة إلى تكييف تنفيذ الاعتمادات تبعا للتوجهات الاستراتيجية الجديدة للقطاع.

وبلغت نسبة إصدار اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 49% بمبلغ إجمالي تعدى 24 مليون درهم. وتم تنفيذ اعتمادات الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة في إطار العمل بالاستراتيجيتين الوطنيتين للمغاربة المقيمين بالخارج من جهة وللهجرة واللجوء من جهة أخرى.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

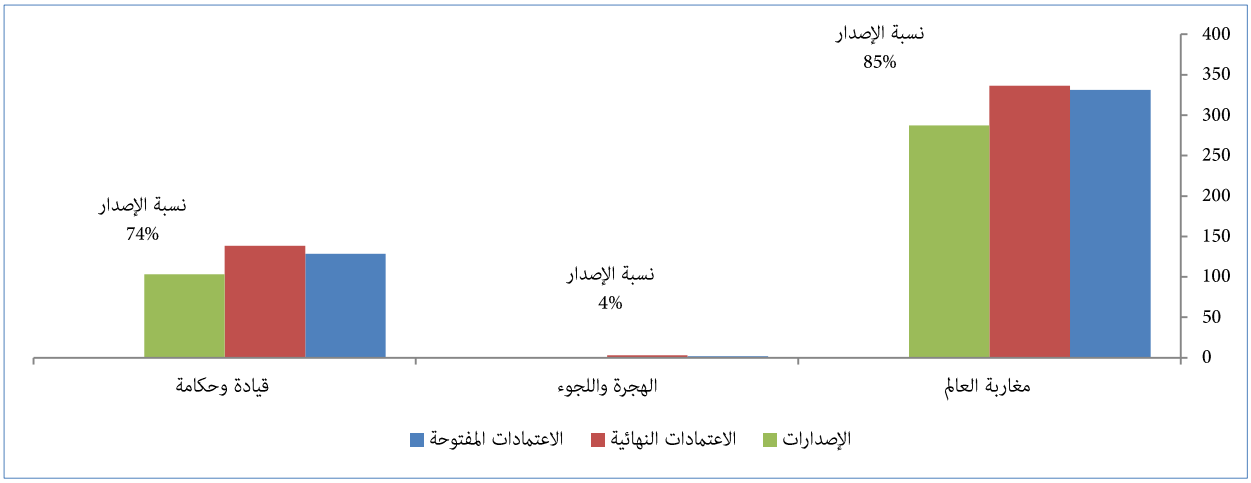

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج " مغاربة العالم" نسبة 85%. ورغم تعليق معظم الأنشطة التي يقيمها القطاع لفائدة مغاربة العالم، غير أنه تم التركيز على مناحي أخرى، لا سيما المواكبة الاجتماعية والقانونية بالإضافة إلى تشجيع مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في تنمية بلدهم الأم .إضافة إلى ذلك، تم رصد اعتمادات هامة لبناء وتجهيز المركز الثقافي المغربي بباريس والذي سيكون بمثابة معلمة ثقافية ستساهم بشكل كبير في التعريف بالمغرب والحفاظ على الهوية المغربية لمغاربة فرنسا، خاصة الأجيال الناشئة منهم.

وعرف برنامج "الهجرة واللجوء" نسبة إصدارات ناهزت 4%، حيث تم الحرص على المساهمة من خلال عدة شراكات من أجل التقليل من تداعيات الأزمة الصحية التي أنتجتها جائحة كوفيد-19 على عدد من المهاجرين والمهاجرات واللاجئين واللاجئات المقيمين بالمغرب.

وبخصوص برنامج "القيادة والحكامة" فقد بلغت نسبة الإصدارات 74%.

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : مغاربة العالم

الهدف: تشجيع مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب

المؤشر: عدد الكفاءات المغربية المعبأة بالخارج

تمت تعبئة 145 كفاءة مغربية مقيمة بالخارج مقابل قيمة توقعية محددة في 600 كفاءة. رغم ذلك، فقد سجل هذا المؤشر قفزة إيجابية سنة 2023 ناتجة عن التعبئة الفعلية للكفاءات المغربية المقيمة بالخارج من خلال مجموعة من الوسائل كشبكات الكفاءات بوابة "مغربكم"، برنامج "فينكوم" وبرنامج "العودة الطوعية" مما خول لها المشاركة في عدد من المشاريع والتظاهرات.

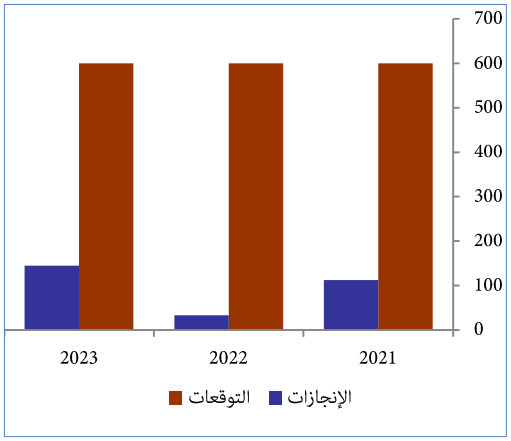

البرنامج : مغاربة العالم

الهدف: تشجيع مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب

المؤشر: عدد حاملي المشاريع من مغاربة العالم والتي تمت مواكبتها من طرف الوزارة

استمر هذا المؤشر في التراجع بسبب تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19 وذلك إلى حدود سنة 2022 ليستعيد نشاطه خلال سنة 2023 بتسجيله 22 حامل مشروع مقابل 17 حالة بالسنة الفارطة، أي بزيادة قدرها 29%. وتبقى هده النتيجة ضئيلة مقارنة مع حجم التوقعات المحددة في 300 حامل مشروع. وتسعى الوزارة إلى إنشاء نظام لتتبع المبادرات المبذولة في هذا المجال.

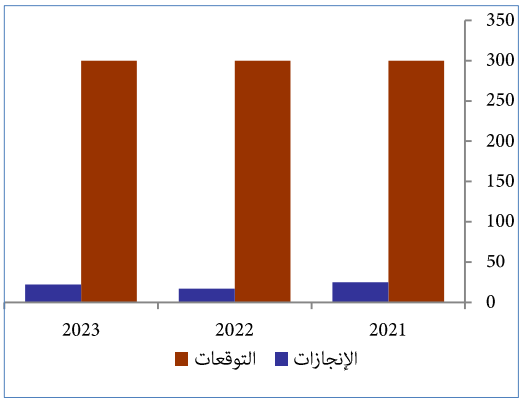

البرنامج : مغاربة العالم

الهدف: تعزيز الحكامة في مجال مغاربة العالم

المؤشر: عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة

خلال سنة 2023، لم يتم التأشير على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالجمعيات المنتقاة. كما أنه تم توقف العمل بطلب المشاريع الموجه للجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2023 وذلك من أجل إعادة النظر في المقاربة المعتمدة مما أدى إلى انعدام المستفيدين من البرامج المخصصة.

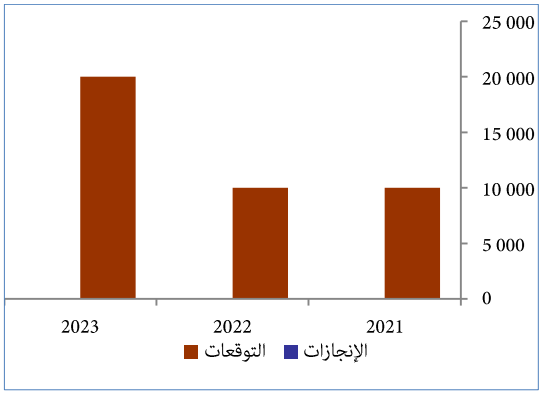

البرنامج : قيادة وحكامة

الهدف المستجيب للنوع: تحديث الادارة

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة النساء في مراكز المسؤولية

لم يتم تحقيق توقع هذا المؤشر المحدد في 40% كحصة للنساء في مراكز المسؤولية برسم سنة 2023 حيث لم يتجاوز نسبة 35,3%. وفي إطار آفاق تطوير هذا المؤشر، يعتزم القطاع إعداد برنامج متكامل للتكوين خاص بفئة النساء في مجالات تقنيات التأطير والتواصل وتدبير الموارد البشرية يساعدهم على الحصول على الكفاءات الضرورية لتقلد مناصب المسؤولية.

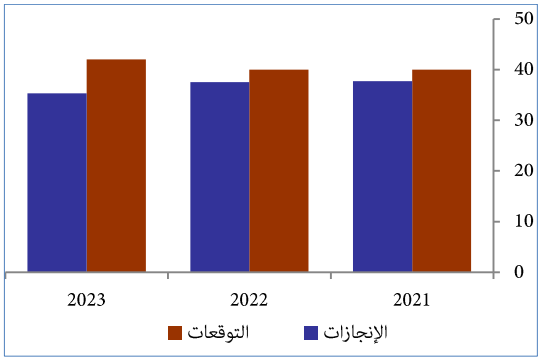

6. حصيلة تحقيق النتائج

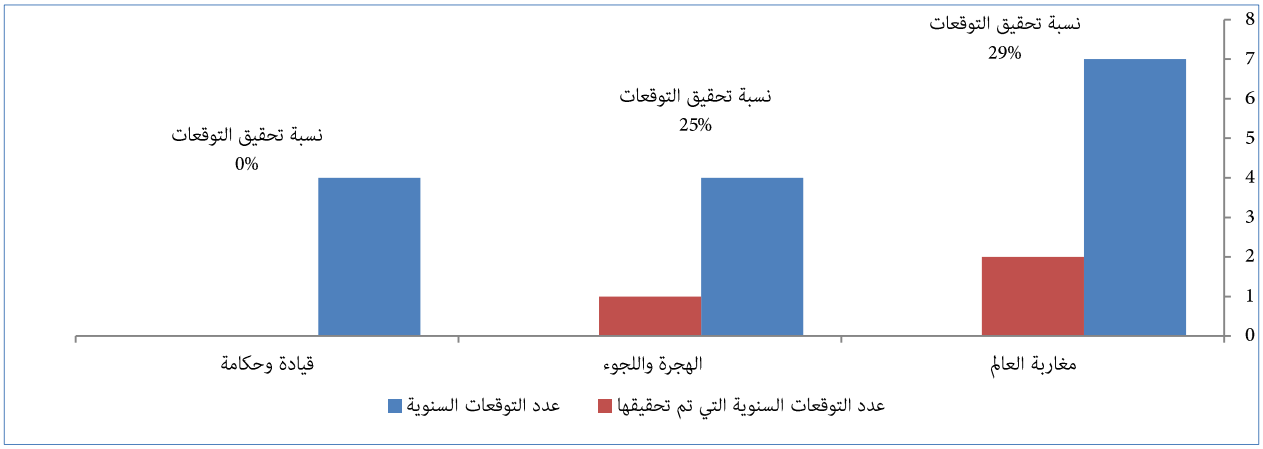

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 20% مسجلة تراجعا مقارنة بالسنة الفارطة. وعرف برنامج "مغاربة العالم" تحقيق 29% من التوقعات، وذلك بالنظر لعدم تحقيق توقعات المؤشرات "عدد المستفيدين سنويا من مغاربة العالم من البرامج الثقافية والتربوية والاجتماعية" و"عدد الكفاءات المغربية المعبأة بالخارج" و"عدد حاملي المشاريع من مغاربة العالم والتي تمت مواكبتها من طرف الوزارة". كما أن عدم التأشير على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالجمعيات المنتقاة وكذا توقف العمل بطلب المشاريع الموجه للجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2023 أدى لعدم بلوغ توقع المؤشر "عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة".

بينما سجل برنامج " الهجرة واللجوء" تحقيق 25% من توقعاته حيث لم يتم توثيق معطيات إنجاز المؤشرات "عدد المهاجرين واللاجئين المستفيدين من برنامج التعليم والثقافة" و"عدد المهاجرين واللاجئين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية والإنسانية" و"عدد المهاجرين واللاجئين المستفيدين من التكوين المهني والمصاحبة من أجل الإدماج في سوق الشغل".

وبالنسبة لبرنامج " قيادة وحكامة"، فلم يصل أي مؤشر تحقيق توقعاته، بالرغم من كون المؤشرين "معدل توافر نظم المعلومات" و "نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" سجلا نسب إنجاز تكاد تعادل التوقعات.

7. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

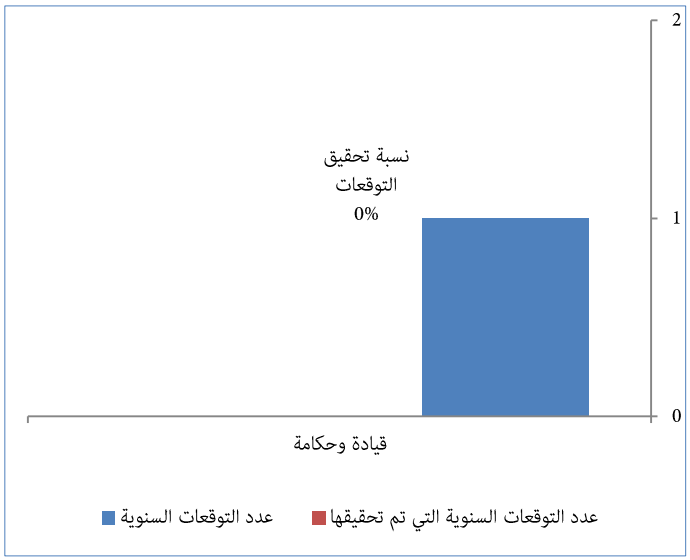

- **تعليق :**

بخصوص البرنامج الميزانياتي "قيادة وحكامة" فلم يتم بلوغ التوقع المتعلق بالمؤشر المستجيب للنوع "نسبة النساء في مراكز المسؤولية". وفي إطار آفاق تطوير هذا المؤشر، يعتزم القطاع إعداد برنامج متكامل للتكوين خاص بفئة النساء في مجالات تقنيات التأطير والتواصل وتدبير الموارد البشرية يساعدهم على الحصول على الكفاءات الضرورية لتقلد مناصب المسؤولية.

وزارة الداخلية

1. ملخص أهم الإنجازات

في إطار تعزيز البنيات التحتية **للقوات المساعدة شطر الشمال**، تم خلال سنة 2023، تسلم الشطر الأول والثاني والثالث لمشروع توسعة مدرسة تكوين أطر القوات المساعدة ببنسليمان والشطر الرابع لبناء ثكنة مجموعة المخزن المتنقل للخيالة بسيدي علال البحراوي والشطر الثاني لتوسعة ثكنة المخزن المتنقل بالفقيه بن صالح. كما تم تسلم الشطرين الثاني والثالث الخاصين بتوسعة ثكنة المخزن المتنقل بوجدة ومركز الأرشيف بمقر المفتشية العامة للقوات المساعدة شطر الشمال، إضافة إلى استكمال بناء ثكنة المخزن المتنقل بسيدي بنور (الشطر الثاني) وبناء مركب اجتماعي بثكنة المخزن المتنقل بميدلت وثكنة جديدة بجماعة أم عزة بتمارة (الشطر الأول).

وعلى مستوى التجهيزات والعتاد، تم تعزيز حظيرة السيارات والعربات عبر اقتناء 195 سيارة وعربة من أصناف مختلفة، من بينها 125 سيارة للتدخل، وشاحنتين لنقل العتاد وشاحنة لنقل الأحصنة. أما على مستوى المواصلات والإعلاميات فقد تمت إضافة 465 حاسوبا و 102آلة ناسخة متعددة الاستعمالات و50 جهازا للعرض، وكذا 3 خوادم، ناهيك عن تعزيز نظام الحماية الخاص بالمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى تثبيت نظام المراقبة بالفيديو بأربع مجموعات للمخزن المتنقل عبر اقتناء 155 كاميرا للمراقبة والمعدات اللازمة.

وباعتبار الموارد البشرية رافعة لتطوير هيئة القوات المساعدة، شهدت سنة 2023 توظيف ما مجموعه 1.788 عنصرا من بينهم 15 ضابطا و80 ضابط صف 1.693 رجل صف، إضافة إلى ترقية ما مجموعه 10.184 عنصرا في الرتبة.

وعلى صعيد الوحدات الميدانية، تم إحداث 03 وحدات للمخزن المتنقل ووحدة للمخزن المتنقل السينوتقني ووحدة للتكوين وعروض الفروسية. فضلا عن إنشاء ثلاث فصائل للتدخل، وإحداث 16 فرقة خاصة بالملحقات الإدارية.

وتميز المجال الاجتماعي خلال سنة 2023 بعدة إنجازات، تجلت في مساعدات مالية لفائدة 179من الأرامل ومتقاعدي جهاز القوات المساعدة بالإضافة إلى اقتناء اللوازم المدرسية لفائدة 1433 طفلا مسجلا بمؤسسات التعليم الأولي. كما استفاد 48 تلميذا وتلميذة من أبناء أفراد القوات المساعدة من منح الاستحقاق. وتثمينا لجهود التلاميذ أبناء موظفي القوات المساعدة، تم تقديم جوائز التفوق الدراسي لفائدة 131 طفلا من بين الحاصلين على أعلى الدرجات. كما تم تنظيم دروس تحضيرية لاجتياز امتحانات المدارس العليا لفائدة 86 من أبناء أفراد القوات المساعدة.

وعملت **المديرية العامة للأمن الوطني** جاهدة بهدف توجيه أعمالها نحو المشاريع ذات الأولوية ومدها بجميع الوسائل اللوجيستيكية الكفيلة بضمان السير العادي والرفع من مستوى أداء المصالح الأمنية في مجالي استتباب الأمن والحفاظ على النظام العام. هكذا، تميز المحور المعلوماتي باقتناء، وتركيب، ودارسة، وخدمة التدريب والدعم وكذا تشغيل الشبكة الراديوية TETRA واقتناء، وتركيب وتشغيل شبكة (BACKBONE) الألياف البصرية DWDM ووصلات الميكروويف لتلبية احتياجات الشبكة الراديوية الخاصة بالمديرية العامة للأمن الوطني. كما تم اقتناء منظومة شاملة خاصة ببطائق التعريف الوطنية الالكترونية الجديدة CNIE.2.

وبخصوص تدبير الممتلكات، تميزت سنة 2023 ببناء المقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني وإعادة بناء مدرسة الشرطة بإفران ومقر الأمن الجهوي بالحسيمة (الشطر الأول والثاني). بالإضافة إلى بناء 03 مشاريع خاصة بثكنات التدخل السريع بكل من المحمدية، وآسفي وتطوان، و04 مشاريع لبناء مفوضيات الشرطة بكل من الريش، والريصاني، وعين عودة وأزمور، و06 مشاريع لبناء دوائر للشرطة بكل من الدارالبيضاء، المحمدية، سطات، السمارة و خنيفرة. كما تمت تهيئة مدارس للشرطة بكل من القنيطرة، ومراكش والدار البيضاء ومقر ولاية الأمن بالدار البيضاء ومقر منطقة الأمن الجهوي بالراشيدية. زيادة على ذلك، تمت تهيئة ثكنة المجموعة المتنقلة لحفظ النظام بفاس، و03 مناطق أمنية بفاس، وكذا 04 دوائر للشرطة بكل من الدارالبيضاء والحسيمة والغرف الأمنية التابعة لولاية أمن الدار البيضاء.

وفيما يخص المشاريع المنجزة، يتعلق الأمر بتوسيع وتهيئة المعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة، وبناء مقر المنطقة الإقليمية لأمن الفقيه بن صالح ومقر منطقة أمنية بالرباط، ومقر دائرتين للشرطة بكل من طنجة وأكادير ومصلحة لحوادث السير ومركز لإيواء عناصر الدعم بطنجة وكذا 07 مشاريع للتهيئة.

ومن أجل تعزيز قدرتها في المحافظة على النظام العام، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بإنجاز برنامج لاقتناء 511 عربة، وذلك في إطار تدعيم وتجديد أسطول حظيرة السيارات الخاصة بها، بالإضافة إلى معدات الوقاية والسلامة، ومعدات التدخل والحماية والأسلحة وأثاث المكاتب لفائدة مختلف مصالح الشرطة ولوازم الزي النظامي والاكسسوار الخاص به ومعدات المطبخ لفائدة مدرسة الشرطة بوقنادل وكذا لتجهيز الوحدة المتنقلة للطبخ.

من جهتها، عملت **المديرية العامة للوقاية المدنية** برسم نفس السنة على إطلاق عدة مشاريع من ضمنها مشاريع استكمال أشغال بناء مراكز الإغاثة في كل من أزيلال وعين عودة بتمارة وأزرو وميناء طنجة المتوسط ومناطق أخرى من جهات المملكة.
وبخصوص مواردها البشرية، قامت المديرية العامة للوقاية المدنية بتعيين 327 عون إغاثة و40 ضابطًا. كما تمت ترقية 2.014 عنصرا من الوقاية المدنية منهم 115 ضابطا و 1.546 ضابط صف و353 عون إغاثة. أما في مجال التكوين المستمر، فقد أشرفت المدرسة الوطنية للوقاية المدنية على تكوين 6.296 شخصا، لتعويض الدورات التكوينية العديدة المؤجلة من سنة 2022 بسبب أشغال التطوير على مستوى المؤسسة.

موجز للتطورات المحرزة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

في إطار إلتزاماتها بخصوص إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وضمانا للمساواة بين الجنسين، عملت المفتشية العامة للقوات المساعدة شطر الشمال على توظيف 31 عنصرا نسويا.

ونظرا لصعوبة المهام المنوطة بعناصر الوقاية المدنية (أعمال شاقة وخطرة ومداومة 24/24) فإن نسبة العنصر النسوي لا تمثل سوى 5% ويشتغل معظمهن بوظائف إدارية وطبية واجتماعية.

1. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
*7	22	4	36	6

(*) يتعلق الأمر بمجموع البرامج الميزانياتية للوزارة، مع الإشارة أن المعطيات الميزانياتية تهم 6 برامج بينما تهم معطيات نجاعة الأداء البرامج الأربعة التي تم توثيق بياناتها على مستوى تقرير نجاعة الأداء 2023.

2. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

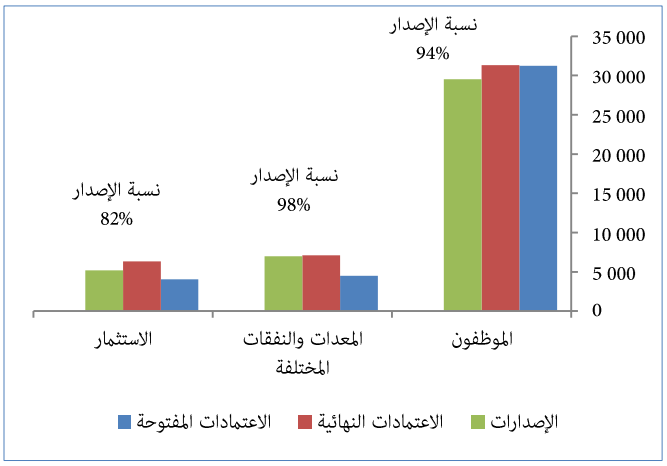

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة (بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ اعتمادات فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 94% و98% و82% مقابل تسجيل نسب إصدار بلغت تواليا 96% و99% و74% برسم السنة المالية 2022.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي تشمل مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي 25% و3% على التوالي.

وبلغت إصدارات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 59%. وتشمل هذه الحسابات على الخصوص:

- تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن؛
- صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛
- صندوق التضامن بين الجهات؛
- صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني؛

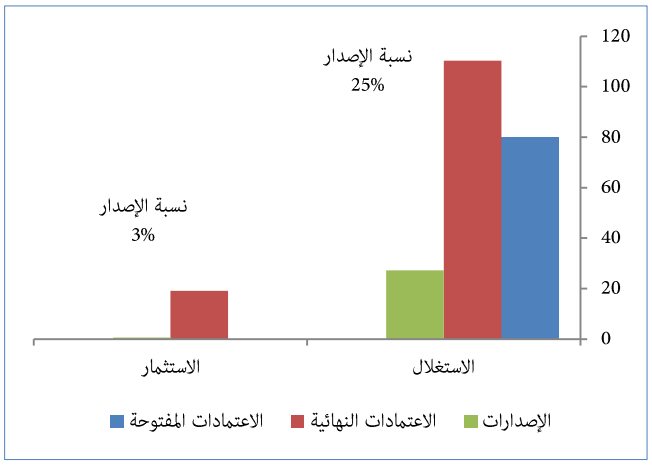

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (بمليون درهم)

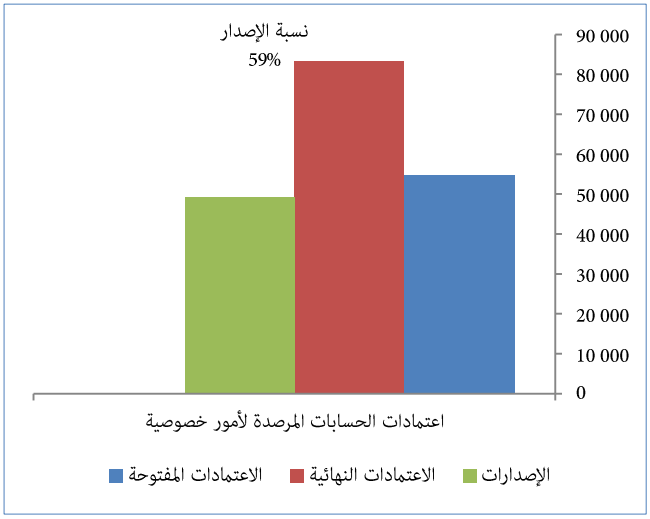

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بمليون درهم)

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر؛
- الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات؛
- صندوق حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة.

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

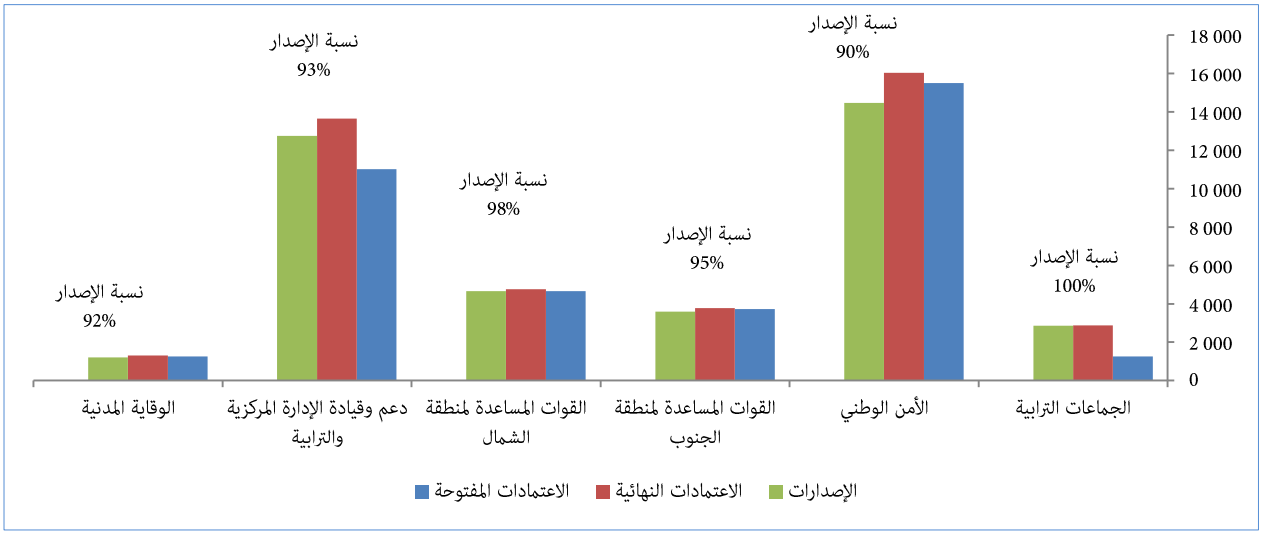

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق :**

بلغت إصدارات برنامج "الجماعات الترابية" نسبة 100%، وهي نفس النسبة المسجلة برسم سنة 2022. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة ب "مساهمة في نفقات التسيير للإنعاش الوطني" و"دعم التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها".

وعرف برنامج "الأمن الوطني" نسبة إصدارات قاربت 90% وبمبلغ إجمالي يناهز 14,1 مليار درهم.

وسجل برنامج " القوات المساعدة لمنطقة الجنوب" نسبة إصدارات ناهزت 95% نظرا لمجهودات الاستجابة لكل حاجيات وحدات المفتشية العامة للقوات المساعدة شطر الجنوب الملحة والضرورية، خصوصا في مجالات البنية التحتية. كما سجل برنامج " القوات المساعدة لمنطقة الشمال" نسبة إصدارات ناهزت 98% وبمبلغ إجمالي يناهز 4,6 مليار درهم. وبلغت إصدارات برنامج "دعم وقيادة الإدارة المركزية والترابية" نسبة 93% وبمبلغ إجمالي يناهز 12,7 مليار درهم.

وعرف برنامج "الوقاية المدنية" نسبة إصدارات ناهزت 92% تهم كل النفقات المنجزة على صعيد المصالح المركزية والخارجية للوقاية المدنية بما فيها نفقات الموظفين.

4. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الوقاية المدنية

الهدف : تدعيم سياسة القرب في مجال التكفل بالمنكوبين

المؤشر: عدد المستودعات الجهوية المنجزة قصد تخزين المعدات الأولية لإنقاذ وإيواء المنكوبين

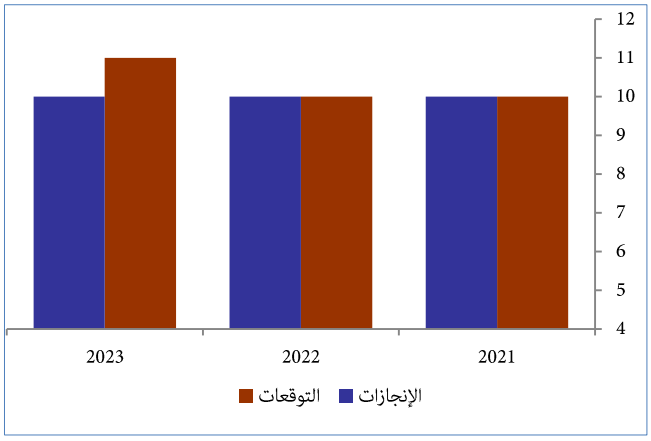

لم يحقق المؤشر قيمته التوقعية حيث بلغ عدد المستودعات الجهوية المنجزة قصد تخزين المعدات الأولية لإنقاذ وإيواء المنكوبين 10 مستودعات مقابل 11 مستودع كتوقع.

البرنامج : الوقاية المدنية

الهدف : تحسين التغطية الترابية للمخاطر عن طريق إنجاز مراكز الإغاثة

المؤشر : نطاق تدخل فرق الإنقاذ

يعتبر هذا المؤشر ذو قيمة كمية ويمثل بشكل عام مدى تطور التغطية الترابية على الصعيد الوطني بواسطة مراكز الإغاثة من سنة إلى أخرى، الشيء الذي يؤدي إلى تحسن نسبة هذه التغطية مع ازدياد عدد المراكز المحدثة وبالتالي تقليص نطاق ومدة تدخل فرق الإنقاذ. وسجل تحقيق نطاق يبلغ 2.293 كم^2 كإنجاز مقابل 2.300 كم^2 كتوقع.

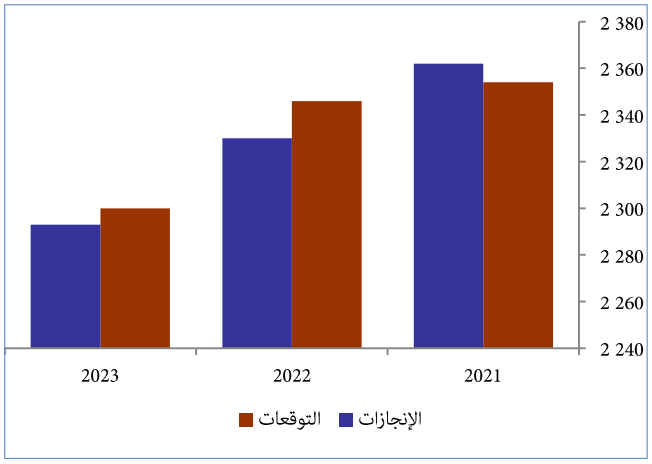

5. حصيلة تحقيق النتائج

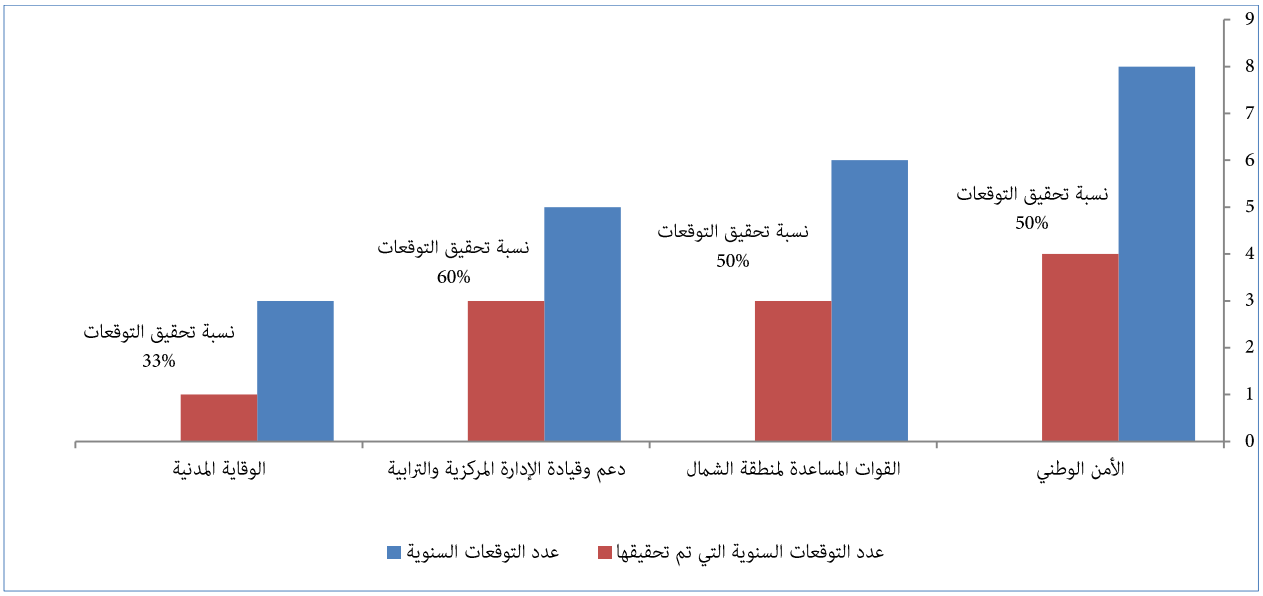

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر ب 55% برسم سنة 2023. وتهم هذه النسبة البرامج التي تم برسمها توثيق الإنجازات برسم سنة 2023.

وسجل برنامج "الأمن الوطني " تحقيق 50% حيث تم تحقيق القيم التوقعية للمؤشرات "عدد المواقع الجهوية المزودة بنظام GESTARR" و"عدد المسافرين المسجل دخولهم عبر نقاط الحدودية " و" المدة اللازمة لإتمام إجراءات مرور المسافرين " و" نسبة حل القضايا المسجلة" في إطار هدف محاربة الجريمة المتسمة بالعنف.

ووصل تحقيق التوقعات لبرنامج "القوات المساعدة لمنطقة الشمال" بدوره نسبة 50% مقابل 33% برسم سنة 2022. وتحققت هذه النسبة ببلوغ الهدف المسطر للمؤشر "معدل التغطية الترابية" و"نسبة التجهيز بالوسائل" و"نسبة التجهيز بالعربات" بينما لم يتم بلوغ المؤشرات "نسبة إيواء أفراد التدخل" نظرا لفسخ صفقة خاصة بالبناء بسبب عجز الشركات المكلفة بالإنجاز و"نسبة التجهيز بوسائل الإتصال" و"عدد أيام التكوين / الرجال".

وقد سجل برنامج "دعم وقيادة الإدارة المركزية والترابية" 60%. حيث لم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشرين "نسبة اعتمادات التسيير المرصودة للإدارة الترابية" و"نسبة اعتمادات الاستثمار المرصودة للإدارة الترابية".

بينما سجل برنامج "الوقاية المدنية" 33% من توقعاته حيث تم على الخصوص تسجيل تحقيق توقع مؤشر واحد "نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين" الرامي إلى تقوية قدرات وسلامة فرق تدخل الوقاية المدنية.

6. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

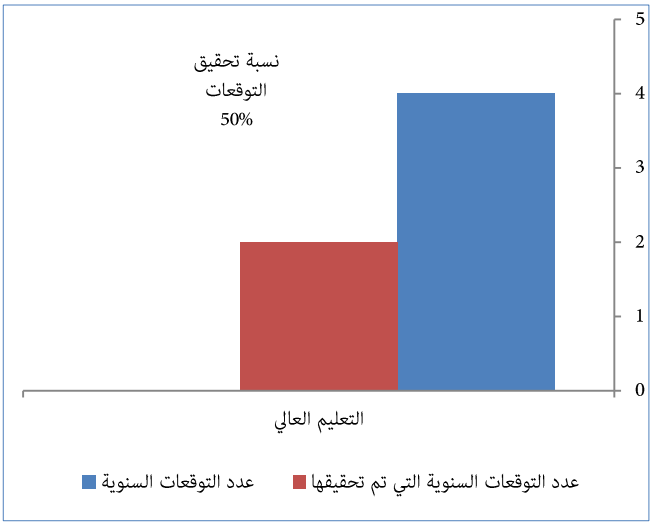

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " التعليم العالي " و هو البرنامج الوحيد الذي يضم مؤشرات مستجيبة للنوع، وعلى الرغم من عدم تجاوز نسبة تحقيق التوقعات 9%، فقد بلغت المؤشرات المستجيبة للنوع الخاصة بالإناث نسبة 50%. حيث تم بلوغ توقعات المؤشرات "نسبة الطالبات الجديدات المسجلات بالتعليم العالي الجامعي العمومي" و"نسبة الطالبات بالتعليم العالي الجامعي العمومي".

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

1. ملخص أهم الإنجازات

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على تنزيل العديد من المشاريع الاستراتيجية للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار"PACTE ESRI 2030" وذلك في إطار تنفيذ إجراءات البرنامج الحكومي 2021-2026 وتوصيات النموذج التنموي الجديد، وتهدف هذه المشاريع إلى الرفع من جودة الرأسمال البشري وجعله رافعة أساسية لمواكبة الأوراش التنموية الكبرى للبلاد من خلال تطوير وتنويع عرض التكوينات الجامعية وتحفيز برامج البحث العلمي وأنشطة الابتكار. كما سجلت جل المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم العالي والبحث العلمي، برسم السنة الجامعية 2022-2023 تحسنا ملموسا يعكسه أداء البرامج التالية:

برنامج " التعليم العالي" :

من أجل الاستجابة للزيادة المضطردة للطلب على التعليم العالي وتحسين الولوج والدراسة، تم خلال سنة 2022-2023 فتح مدرسة جديدة ومعهدين وذلك في إطار توسيع العرض من أجل تغطية جهوية متوازنة. كما تم إنجاز مجموعة من التوسيعات لمواكبة الطلب المتزايد بالمؤسسات الجامعية العمومية، وبذلك تعززت الطاقة الاستيعابية بها لتصل إلى 563.629 مقعدا سنة 2022-2023 مقابل 547.004 خلال سنة 2021-2022 أي بزيادة 16.625 مقعدا، إضافة إلى الرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة للتباري بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود ليصل إلى 54.203 مقعدا، بنسبة ارتفاع تناهز 66% مقارنة مع الموسم الجامعي الماضي (32.668 مقعدا).

وفي إطار إرساء أسس النموذج الجديد للجامعة المغربية فيما يخص تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار "PACTE ESRI2030" ، تميزت السنة الجامعية 2022-2023 باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تروم تحسين جودة تكوينات التعليم العالي وتمكين الطلبة من المهارات والكفايات اللازمة للاندماج في الحياة العملية، والمشاركة الفاعلة في الأوراش التنموية للبلاد. ففيما يهم إرساء هندسة بيداغوجية جديدة تمت المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.23.668 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.89 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (يونيو 2004) بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية والذي يهدف إلى التنصيص على التسميات الجديدة للشهادات الوطنية التي تختص المؤسسات الجامعية بتحضيرها وتسليمها.

كما تمت هيكلة وتطوير نظام التوجيه المبكر والإرشاد الجامعي وإعداد نموذج مرجعي وطني لإنتاج الموارد الرقمية في إطار تعزيز استعمال تكنولوجيا الإعلام. أما في ما يخص الرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي فقد عملت الوزارة على تطوير النظام الوطني لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة وخريجي التعليم العالي عبر تهيئة وتجهيز 05 مراكز لقابلية التشغيل و مواكبة ما يزيد عن 2.000 طالبا في مشاريعهم المقاولاتية في إطار النظام الوطني للطالب المقاول، ناهيك عن إبرام عقود مع عدة جامعات (07 كليات الطب والصيدلة) لتفعيل مقتضيات الاتفاقية الإطار المتعلقة بتنفيذ برنامج الرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030، وتوقيع اتفاقية مع وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة من أجل تفعيل برنامج تكوين 10.000 مساعدة ومساعد اجتماعي في أفق سنة 2030، بمعدل 1.000 في السنة.

برنامج" البحث العلمي":

في إطار إرساء بحث علمي منسجم مع الأولويات الوطنية تم إعداد مسودة مشروع استراتيجية البحث العلمي والابتكار، من خلال إرساء التوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي والابتكار وتحيين الأولويات الوطنية، وإعداد مشروع قرار مشترك بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، لتنزيل برنامج طلبة الدكتوراه المدربين بهدف تكوين 1.000 طالب دكتوراه على الصعيد الوطني خلال سنة 2023-2024 و 1.500 سنويا خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2025-2026. كما تميز تنظيم البحث العلمي بإعداد مشروع معيار يتعلق بتوحيد مجالات البحث والتطوير التجريبي.

ويكمن دعم البحث العلمي في وضع برنامج وطني لدعم البحث التنموي والابتكار موحد ومتناسق ومنتظم وشامل ومحفز للطلبة الدكاترة عبر إعداد توصيف البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي والابتكار 2024-2027 في المجالات ذات الأولوية والتكنولوجيات الاستباقية بالإضافة إلى تخصيص ميزانية تناهز 800 مليون درهم لدعم مشاريع البحث التنموي والابتكار المنتقاة، كما تم تطوير برامج دعم البحث التنموي في إطار التعاون الدولي عبر تمويل 42 مشروعا في إطار التعاون الثنائي مع الدول الأوروبية (فرنسا وهنغاريا وسويسرا) وتمويل وتتبع تمويل مشاريع البحث في إطار التعاون المتعدد الأطراف (LEAP PRIMA, SUSFOOD RE- Europe Horizon, CoreOrganic, FOSC, Biodivrestore, Biodiversa,).

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار دعم التميز في البحث العلمي تم إحداث 20 وحدة بحث متميزة في إطار برنامج دعم بنيات البحث المتميزة الذي خصصت له ميزانية سنوية بغلاف 4 ملايين درهم لمدة 4 سنوات (2021-2024)، وكذا تمويل 80 تظاهرة علمية سنة 2022 مقابل 39 سنة 2021 بميزانية تقدر ب 1.8 مليون درهم. وتيسيرا لعملية تثمين ونقل المعرفة سجلت إنجازات استثنائية تمثلت في تسجيل 154 براءة اختراع باسم الجامعات، علما أن العدد الإجمالي لبراءات الاختراع التي تم تسجيلها باسم الجامعات ومؤسسات البحث بلغ عددها 174 براءة اختراع من مجموع 243 براءة من أصل مغربي أي بنسبة تقدر ب 72%، كما تم إرساء 4 مكاتب لنقل التكنولوجيا" TTO" بشراكة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، وذلك على مستوى جامعة السلطان مولاي سليمان، وجامعة ابن زهر، وجامعة القاضي عياض، وجامعة الحسن الثاني.

برنامج " الدعم الاجتماعي للطلبة" :

من أجل توفير الظروف الملائمة لمتابعة الدراسة بالتعليم العالي وتحسين الحياة الجامعية، تميزت سنة 2022-2023 بتطور العدد الإجمالي للمنح المخولة حيث بلغت 419.921 منحة مقابل 410.402 برسم الموسم الجامعي السابق، أي بنسبة تطور 2,32%، كما تم فتح الفضاء الرقمي "https://drive.onousc.ma " رهن إشارة الجامعات ومؤسسات تكوين الأطر لقطاع الصحة، بالإضافة إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لإيداع لوائح الطلبة المسجلين بجميع الأسلاك الدراسية. ويعد الإيواء أحد أولويات الوزاة، حيث عملت على رفع الحصة المخصصة للطلبة الدوليين إلى 881 سريرا، أي بزيادة قدرها 43%، ليصل بذلك عدد الطلبة الدوليين القاطنين بالأحياء الجامعية إلى 912 قاطنة وقاطن. كما تم استكمال أشغال بناء كل من الحي الجامعي تازة " 1.300 سرير" والحي الجامعي القنيطرة" 1.800 سرير" والحي الجامعي المحمدية" 1.400 سرير" وتوسعة الحي الجامعي الناظور "820 سرير" وتوسعة الحي الجامعي مولاي إسماعيل "198 سرير". من جهة أخرى، تم افتتاح إقامتين خاصتين في إطار الشراكة مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية بكل من الرباط"521 سرير" وأكادير" 102 سرير" ليصل عدد الإقامات المفتوحة إلى 6 إقامات بطاقة إيوائية تقدر ب 4.723 سرير وفي نفس المنحى تم تعميم البطائق الإلكترونية للطلبة للولوج لخدمات السكن والإطعام على صعيد كافة الأحياء الجامعية.

أما على مستوى التغطية الصحية وتعزيز الخدمات الصحية تم الرفع من عدد المستفيدين من نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة ليصل إلى 469.894 مؤمنا مع تسجيل ما يقارب 630 ألف طلبا للاستفادة من هذا النظام، كما تم إحداث وحدات الدعم النفسي وخلايا الوساطة من أجل تعزيز الدعم النفسي الموجه للطلبة.

وتعزيزا للأنشطة الرياضية والثقافية، تم إحداث 1.300 ناديا طلابيا في مختلف المجالات بانخراط 68.966 طالب على صعيد الأحياء الجامعية والجامعات وإصدار ما يفوق 800 بطاقة رياضية إلكترونية لفائدة الطلبة بالقطاعين العام والخاص للمشاركة بمختلف الأنشطة الرياضية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تبذل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبصفة مستمرة، عدة مجهودات من أجل ترسيخ مقاربة النوع في التعليم العالي فيما يتعلق بالولوج للتعليم والتكوين والبحث، وكذا بالمناصب المالية في إطار يراعي مبدأ المساواة. وهو ما تعكسه المعطيات التالية برسم السنة الجامعية 2022-2023 والتي تظهر نسبة الإناث:

- عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث بلغ 321.925 طالبا وطالبة، منهم 54,6 % إناثا؛
- عدد الطلبة الجدد بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي وصل إلى 295.108 طالبا وطالبة، منهم 54,5% إناث؛
- العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي بمكوناته الثلاث بلغ 1218687 طالبا وطالبة. وتمثل نسبة الإناث 53,7% من هذا العدد (654.089 طالبة).

وتجدر الإشارة، إلى أن نسبة الإناث في بعض الميادين الدراسية فاقت نسبة الذكور سنة 2022-2023 مثل الطب والصيدلة 58%، وطب الأسنان 56%، والتجارة والتسيير 62% ، وعلوم التربية 69%، والعلوم والتقنيات 58%.
كما ساهمت الوزارة في إعداد الاستراتيجية الوطنية المتعلقة ب" الخطة الحكومية الثالثة 2023-2026".

وفي إطار المحور الأول من مبادرة "LeaderSHE" تم عقد النسخة الأولى من « LeaderSHE Courses » لفائدة النساء في مناصب المسؤولية للوزارة في شهر شتنبر، أكتوبر، نونبر 2023 وشهر يناير 2024 والتي ارتكزت على القيادة النسائية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
4	14	2	27	4

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

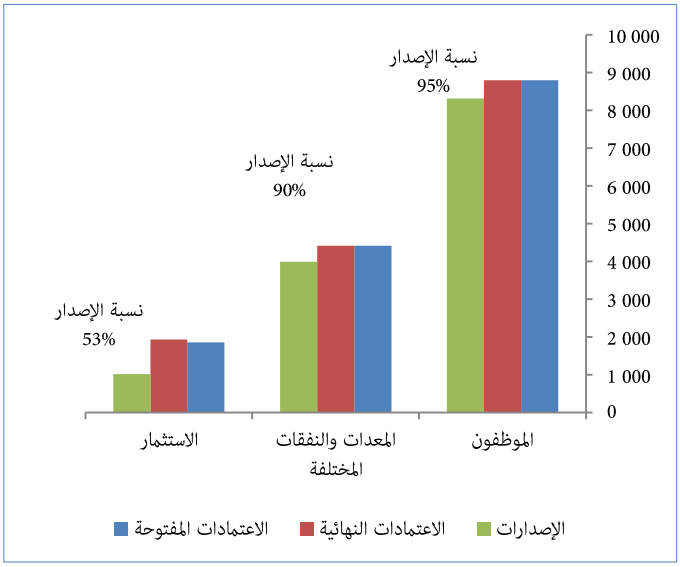

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

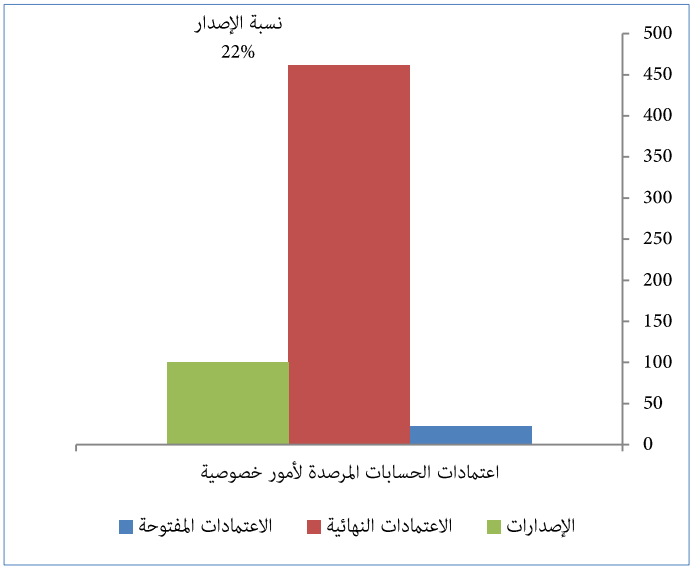

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

- تعليق :

ناهزت نسبة إصدار فصل الموظفين وفصل المعدات والنفقات المختلفة برسم قانون المالية لسنة 2023 توالیا 95% و90% بينما سجل فصل الاستثمار نسبة إصدار بلغت 53%.

أما فيما يخص إصدارات اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تشمل الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها فقد بلغت 22%. مسجلة بذلك تراجعا مع نسبة 36% المسجلة سنة 2022.

وتجدر الإشارة أن مداخيل الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية تتكون في مجملها من مساهمات متعهدي شبكات الاتصالات العامة.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

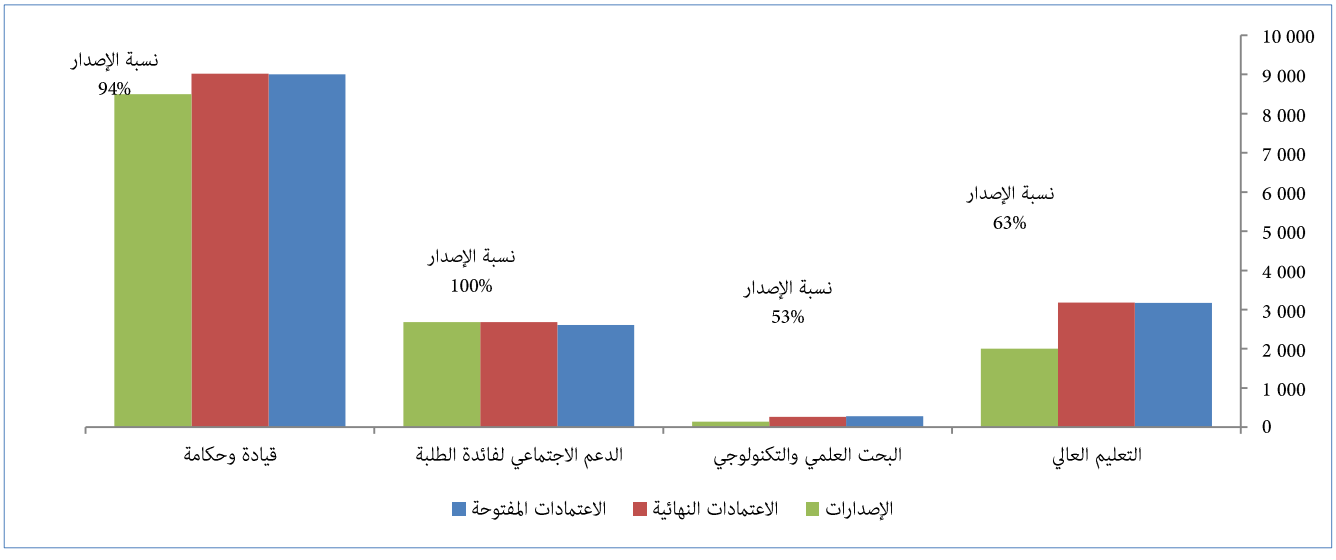

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

حظي برنامجا "التعليم العالي" و"الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة" بحصص مهمة من الميزانية العامة للوزارة بلغت على التوالي 51% و42%، وذلك دون احتساب الأجور. وسجل هذان البرنامجين نسب إصدار بلغت توالیا 63% و100%.

ويشمل برنامج "التعليم العالي" أهم المشاريع المتعلقة ب "تطوير عرض التكوين الجامعي وتحسين جودته"، و "البرنامج الخاص بتعزيز كثافة مهنيي الصحة في أفق 2030" و" برنامج تكوين أساتذة السلكين الابتدائي والثانوي في أفق 2025" و" بناء وتجهيز كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان في إطار البرنامج الخاص بتعزيز كثافة مهنيي الصحة في أفق 2030".

وفيما يخص برنامج "قيادة وحكامة" فبلغت نسبة إصداره حوالي 94%. كما سجل برنامج "البحث العلمي والتكنولوجي" نسبة إصدار بلغت 53%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتمثلة في " إنعاش البحث التقني والابتكار" و " تطوير البحث العلمي".

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

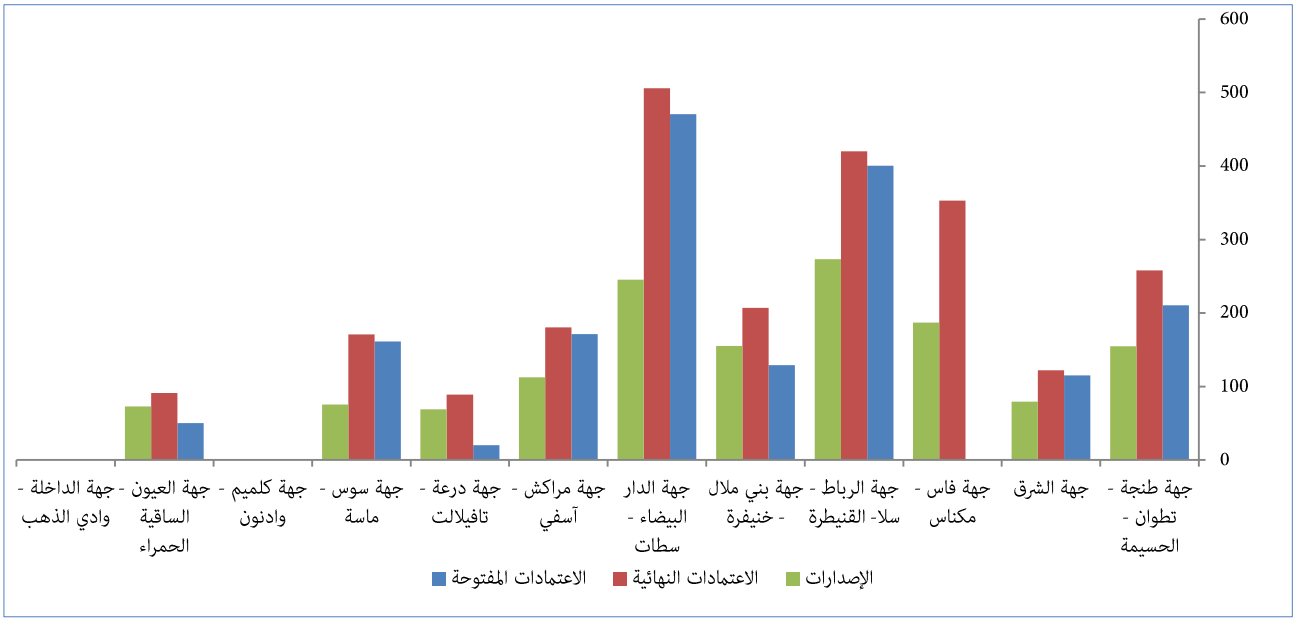

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- **تعليق :**

في إطار تنفيذ ميزانية سنة 2023 حسب الجهات، تم تسجيل نسبة إصدار ميزانياتي إجمالية بلغت 88%. وبلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 89% وبنسبة إصدار بلغت 83%. كما سجلت أعلى نسبة إصدار بجهة العيون-الساقية الحمراء حيث ناهزت 80% تليها جهة درعة – تافيلالت بنسبة 78%، ثم جهة بني ملال-خنيفرة بنسبة 75%. في حين حققت كل من جهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة الشرق نفس نسبة الإصدار 65%. أما على صعيد الجهات الأخرى فقد سجلت كل من جهة مراكش-آسفي وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة فاس-مكناس وجهة الدار البيضاء-سطات وجهة سوس- ماسة توالیا 62%، و60%، و53%، و48%، و44%.

ويجدر بالذكر أن جهتا كلميم-وادنون والداخلة-وادي الذهب لم تحققا أي إصدارات.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : البحث العلمي والتكنولوجي

الهدف: دعم البحث العلمي لتحسين إنتاجه وإشعاعه الدولي

المؤشر: عدد المنشورات العلمية المفهرسة المنشورة في المجلات الدولية المحكمة

تم تسجيل 17.441 منشورا علميا من طرف الجامعات العمومية سنة 2023، مقابل توقع يبلغ 14.265، أي بنسبة إنجاز بلغت 122%، و أيضا تسجيل 7.029 منشورا علميا مشتركا من طرف الجامعات العمومية سنة 2023، بنسبة إنجاز 110% .

وتجدر الإشارة أنه تم تحيين المعطيات الخاصة بسنتي 2021 و 2022 والتي تم استخراجها من قاعدة البيانات "scopus" باستعمال أداة التحليل "SciVal" .

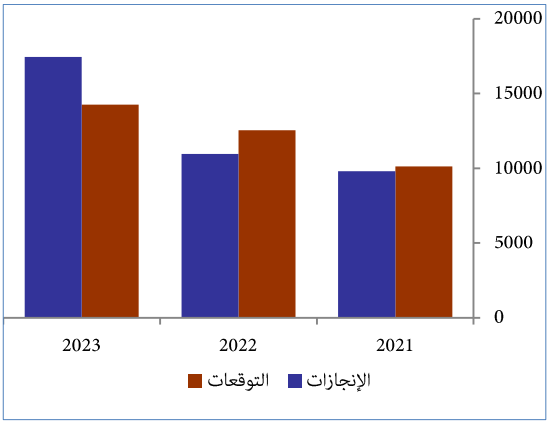

البرنامج : الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

الهدف: تعزيز الولوج لمنح التعليم العالي

المؤشر : عدد الطلبة الممنوحين

يعزى الفرق الحاصل بين الإنجازات البالغة 419.921 ممنوح والتوقعات المحددة في 410.000 ممنوح، بخصوص الموسم الجامعي 2022-2023 إلى:

- تحديد عدد الممنوحين للموسم الجامعي 2022-2023 في 421.000 ممنوح وذلك بناء على القرار المشترك بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الاقتصاد والمالية؛
- توقيف 1.079 منحة إثر عملية تدقيق وفحص للوائح الطلبة المسجلين لضبط العاملين بالقطاع العام والخاص؛
- توقيف 10.158 منحة بعد عملية التدقيق وفحص لوائح مع الخزينة العامة للمملكة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والجمعيات والمؤسسات التي تخول المنح لطلابها حيث قام المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية باستغلال هذه المنح وتوزيعها في حصة إضافية.

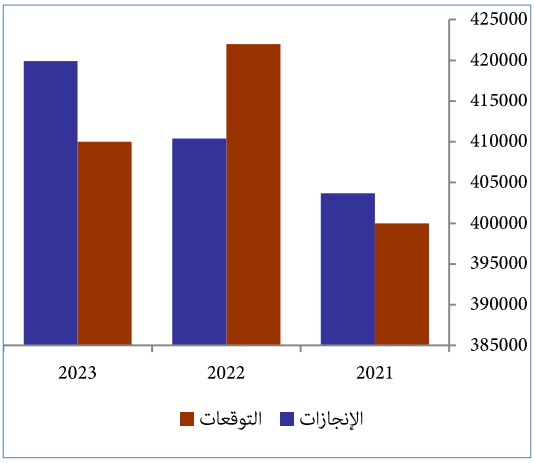

البرنامج : التعليم العالي

الهدف: الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي

المؤشر: عدد الطلبة الجدد المسجلين بالتعليم العالي الجامعي العمومي

بلغ عدد المسجلين الجدد 295.108 طالبا، سنة 2022-2023 مقابل 302.411 طالبا متوقعا لنفس السنة. ويمكن تفسير هذا الفرق الطفيف بارتفاع عدد الطلبة الجدد المسجلين بمؤسسات تكوين الأطر ومؤسسات التعليم العالي الخاص بنسبة 17% (مقابل 15% كمعدل سنوي للتغير بين سنتي 2017-2018 و 2021-2022) كما تتم مواصلة توسيع وتطوير عرض التعليم العالي بكل مكوناته بشكل يراعي مستلزمات جودة التكوين.

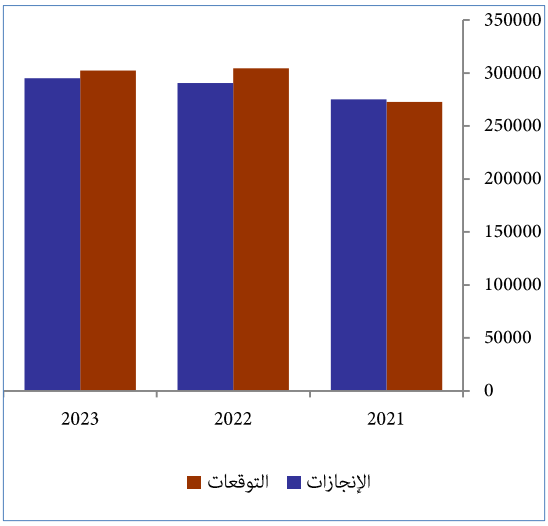

البرنامج : الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة

الهدف: الاستجابة لطلبات الإيواء للطلبة

المؤشر: عدد الأسرة

لم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشر نظرا لـ:

- عدم افتتاح الحي الجامعي أكادير تيليلا (1.380 سرير) ؛
- تغيير في الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بعد جائحة كوفيد-19، حيث تم تقليص عدد الأسرة ببعض الأحياء الجامعية، وخضوع بعضها لعمليات الإصلاح.

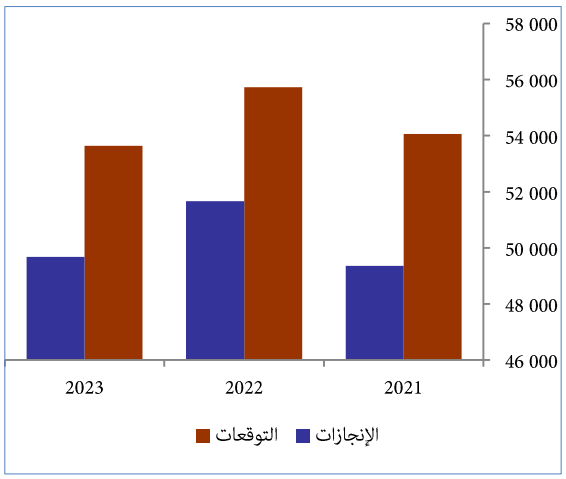

7. حصيلة تحقيق النتائج

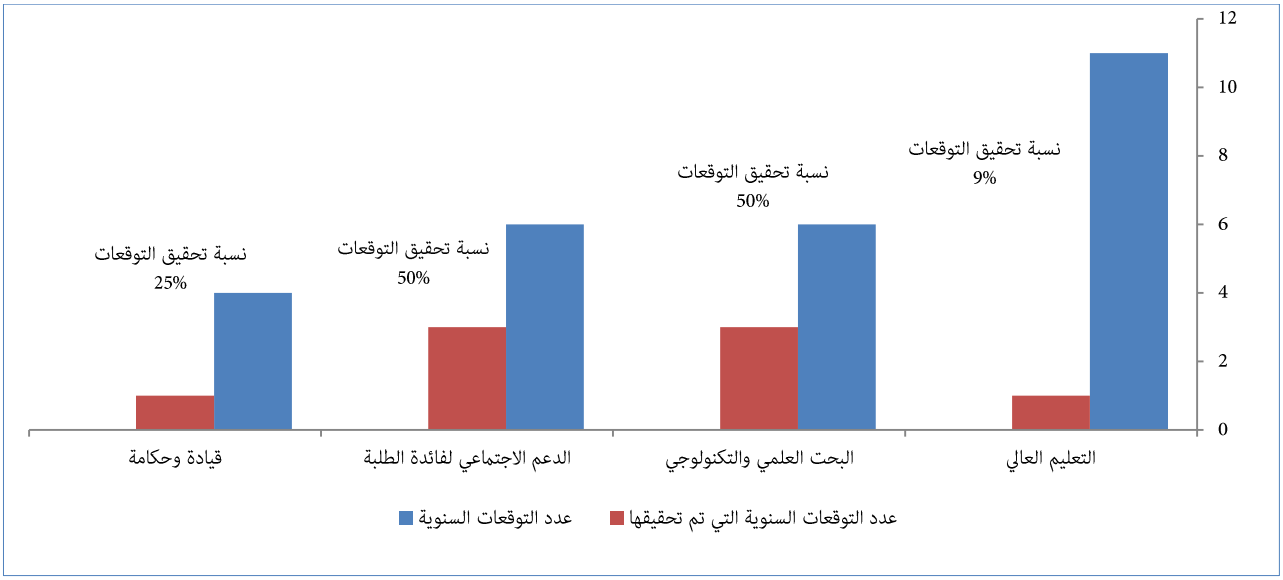

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 30% لتستقر عند نفس النسبة المسجلة برسم السنة الفارطة.

وعرف برنامج " التعليم العالي" تحقيق توقعات مؤشراته بنسبة 9%. حيث ومن بين 11 مؤشر يشمله هذا البرنامج، اقتصر بلوغ التوقعات على مؤشر واحد تمثل في "عدد المسالك المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي" .

وبلغت نسبة تحقيق التوقعات بالنسبة لبرنامج "البحث العلمي والتكنولوجي" 50% بزيادة قدرها 17% مقارنة مع السنة الفارطة حيث تم تحقيق توقعات المؤشرات " عدد المنشورات العلمية المفهرسة المنشورة في المجلات الدولية المحكمة" و "عدد أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها" و "عدد المنشورات العلمية المحملة من قواعد المعطيات الإلكترونية التي يوفرها المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني".

وسجلت نفس النسبة البالغة 50% كذلك على مستوى برنامج "الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة"، إذ لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة" و "عدد الأسرة" و " عدد الوجبات المقدمة سنويا".

بينما سجل برنامج " قيادة وحكامة " توقعات مؤشر وحيد من بين أربعة مؤشرات. حيث لم يتم تحقيق المؤشرات "عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة لفائدة المستعملين" و "نسبة الولوج إلى التكوين" و "نسبة الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للمصالح اللاممركزة".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "التعليم العالي" وهو البرنامج الوحيد الذي يضم مؤشرات مستجيبة للنوع، وعلى الرغم من عدم تجاوز نسبة تحقيق التوقعات 9%، فقد بلغت المؤشرات الفرعية المستجيبة للنوع الخاصة بالإناث نسبة 50%. حيث تم بلوغ توقعات المؤشرات "نسبة الطالبات الجديدات المسجلات بالتعليم العالي الجامعي العمومي" و"نسبة الطالبات بالتعليم العالي الجامعي العمومي".

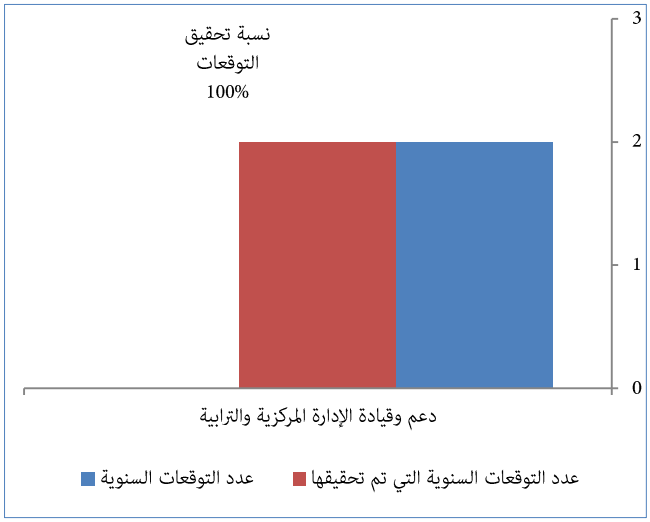

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي-

1. ملخص أهم الإنجازات

تتجلى أهم إنجازات قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي برسم سنة 2023 في ما يلي:

أعداد المتمدرسين بالأسلاك التعليمية

بلغ العدد الإجمالي للمتمدرسين بالمنظومة التربوية لقطاع التعليم المدرسي عمومي وخصوصي، وعلى مستوى كافة الأسلاك التعليمية بما في ذلك المتمدرسين بالسلك الأولي برسم الموسم الدراسي 2023-2024 ما مجموعه 8.955.402 تلميذة وتلميذا أي بزيادة قدرها 1,04% مقارنة مع الموسم الدراسي 2022-2023، تمثل الإناث نسبة 48,9% من مجموع التلاميذ.

فيما يخص الوسط القروي، فقد تم برسم الموسم الدراسي 2023-2024 تسجيل ما مجموعه 3.578.802 تلميذة وتلميذا أي بزيادة قدرها 1,5% مقارنة مع الموسم الذي قبله، تمثل الإناث نسبة 48,2% من مجموع تلاميذ هذا الوسط.

التعليم الأولي

عرف العدد الإجمالي للمتمدرسين بالتعليم الأولي بمختلف أنواعه على الصعيد الوطني ارتفاعا ملموسا خلال الموسم الدراسي الحالي 2023 -2024، حيث تم تسجيل ما مجموعه 951.596 تلميذة وتلميذ تمثل الإناث حوالي 49,6%.

وقد عرف عدد المتمدرسات والمتمدرسين بمختلف أصناف هذا النوع من التعليم تباينا ملحوظا في التطور، بحيث ارتفع التعليم الأولي العمومي، والذي يدبر من طرف الشركاء، من 571.301 سنة 2022-2023 إلى 611.752 برسم الموسم الدراسي 2023-2024 ، أي بزيادة وصلت إلى 7,1%.

فيما سجل التعليم الأولي الخصوصي انخفاضا بنسبة وصلت إلى 3,6%، حيث انتقل عدد المتمدرسين من 222.795 برسم 2022-2023 إلى 214.669 برسم الموسم الدراسي 2023-2024. نفس المنحى عرفه التعليم الأولي" غير المهيكل "حيث انخفضت نسبته بحوالي 8,8% بفعل سياسة التأهيل التدريجي لهذا النوع من التعليم التي ينهجها القطاع، حيث انتقل عدد المتمدرسين من 137.297 سنة 2022-2023 إلى 125.175 برسم الموسم الدراسي 2023-2024 .

الأسلاك التعليمية الثلاث (ابتدائي، ثانوي إعدادي، ثانوي تأهيلي)

وصل عدد المتمدرسين حوالي 8.003.806 تلميذة وتلميذا أي بزيادة قدرها 0,9% مقارنة مع الموسم الذي قبله، تمثل الإناث نسبة 48,8%. ويتوزع هذا العدد على التعليم العمومي الذي عرف ارتفاعا طفيفا وصل إلى 0,6% حيث انتقل عدد المتمدرسين من 6.740.061 سنة 2022-2023 إلى6.780.29 برسم سنة 2023-2024. ويتوزع العدد الإجمالي للمتمدرسين بالتعليم العمومي حسب الأسلاك التعليمية برسم الموسم الدراسي الحالي على 3.765.221 متمدرس بالسلك الابتدائي منهم 1.811.082 إناث، و 1.918.691 بالسلك الثانوي الإعدادي منهم 914.318 إناثا و1.096.380 متمدرسا بالسلك الثانوي التأهيلي منهم 586.906 إناث. وفيما يخص التعليم الخصوصي الذي يعتبر شريكا للمنظومة التربوية فلقد استقبل خلال الموسم الدراسي 2023-2024 ما مجموعه 1.223.508 تلميذة وتلميذ منهم 593.622 تلميذة بزيادة قدرها 2,7%إجمالا، و 3,1% بالنسبة للإناث.

المؤسسات التعليمية

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية 12.133 مؤسسة منها 6.731 بالوسط القروي، تتوزع حول 8.362 مؤسسة تعليمية بالسلك الابتدائي، و2.252 مؤسسة بالسلك الثانوي الإعدادي و1.519 مؤسسة بالسلك الثانوي التأهيلي، أي بزيادة قدرها 1,9% مقارنة مع سنة 2022-2023.

بالنسبة للمدارس الجماعاتية، فقد انتقل عددها من 271 سنة 2022-2023 إلى 306 مدرسة جماعاتية برسم موسم 2023-2024 أي بزيادة 12,9%.

بالنسبة للفرعيات والتي تتميز بتواجدها أساسا بالعالم القروي وبقربها من الساكنة، فقد انتقل عددها من 13.112 سنة 2022-2023 إلى 13.008 برسم موسم 2023-2024، أي بتراجع قدره 0,8% .

فيما يخص تغطية الجماعات القروية بالتعليم الابتدائي فتصل النسبة إلى حدود 100%، فيما تصل هذه النسبة إلى 77,5% من الجماعات القروية التي تمت تغطيتها بسلك الثانوي الإعدادي برسم موسم 2023-2024 ، كما وصلت التغطية بسلك الثانوي التأهيلي إلى 41,6% برسم نفس الموسم الدراسي 2023-2024 .

وبخصوص الداخليات، فقد انتقل عددها بالأسلاك التعليمية الثلاثة من 1.060 داخلية في الموسم الدراسي 2022-2023 إلى 1.088 داخلية سنة 2023-2024، أي بزيادة قدرها 2,6% على الصعيد الوطني. بالنسبة للعالم القروي فقد انتقل العدد من 705 برسم الموسم الدراسي 2022-2023 إلى 732 داخلية سنة 2023-2024، أي بزيادة قدرها 3,8% .

أعداد المدرسين

عرف العدد الإجمالي لهيئة التدريس بمجموع جهات المملكة ارتفاعا ملحوظا برسم الموسم الدراسي 2023-2024 حيث بلغ 278.627 أستاذة وأستاذ ممارس مقارنة مع الموسم الفارط أي بزيادة قدرها 3,6%.

وبخصوص التأطير التربوي للتلاميذ، فقد انخفض معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالسلك الابتدائي ب 1,1 نقطة، حيث انتقل من 26,7 تلميذا للمدرس سنة 2022-2023 إلى 25.6 سنة 2023-2024، وانخفض هذا المعدل ب 0.8 نقطة بالسلك الثانوي الإعدادي حيث انتقل من 28,2 تلميذا للمدرس سنة 2022-2023 إلى 27,4 سنة 2023-2024، وارتفع هذا المعدل ب 0,1 نقطة بالسلك الثانوي التأهيلي حيث انتقل من 17,6 تلميذا للمدرس سنة 2022-2023 إلى17,7 2023-2024.

الدعم الاجتماعي

في إطار آلية الدعم الاجتماعي، استفاد خلال الموسم الدراسي 2023-2024 ماياهز 134.999 تلميذة وتلميذ من خدمات الداخليات مسجلا بذلك زيادة إيجابية تقدر ب 7,0% مقارنة مع الموسم الدراسي 2022-2023.

وبالنسبة لخدمة النقل المدرسي، فقد بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين ما مجموعه 580.266 تلميذ وتلميذة مسجلا زيادة 9,3% مقارنة مع الموسم الدراسي 2022-2023 منهم 83,3% بالوسط القروي.

الانقطاع الدراسي،

بلغ مجموع المنقطعين عن الدراسة برسم الموسم الدراسي 2022-2023 ما مجموعه 294.458 أي بانخفاض قدره 12% مقارنة بالموسم الدراسي 2021-2022 حيث كان عدد المنقطعين 334.664 .

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

انطلاقا من توجهاتها وأهدافها، تعتبر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة من القطاعات الرائدة في القيام بالإصلاحات والجهود المبذولة لتنفيذ البرامج والمخططات الحكومية في مجالي المساواة بين الجنسين والميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

فبالإضافة إلى سياسته الاجتماعية المتجلية في تحقيق ظروف تمدرس جيدة لكل من الذكور والإناث عبر مجموعة من التدابير سواء التربوية المؤطرة بالحياة المدرسية أو الاجتماعية (الداخليات والاطعام والنقل وتحويلات برنامج تيسير) وكذا المكونات الأخرى التي تشجع على انخراط المتمدرسات والمتمدرسين في التحصيل والتميز الدراسي، يساير قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي جميع الأوراش الوطنية المتعلقة بتعزيز مكانة المرأة بشكل فاعل.

وفي هذا الإطار ساهمت مصالح القطاع خلال سنة 2022 في بلورة البرنامج الحكومي للمساواة 3 بتنسيق مع وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة وباقي القطاعات الحكومية بناء على ثلاثة محاور وهي التمكين الاقتصادي للمرأة والوقاية والحماية وكذا تعزيز الحقوق ومحاربة كل أشكال التمييز بين الجنسين .وأخيرا، تشارك الوزارة منذ منتصف 2022 في لقاءات تقنية مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية (مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي) وخبراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة قصد إدماج مقاربة النوع في برامجها وفي ميزانيتها كأول تجربة قطاعية من نوعها في محاولة لتتبع الإنفاق المستجيب للنوع. وجاء هذا العمل بعد مراكمة تجربة مهمة في إطار الميزانية المستجيبة للنوع المبنية على النتائج وكذا بتوفر آليات قانونية وتنظيمية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
5	16	5	40	19

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

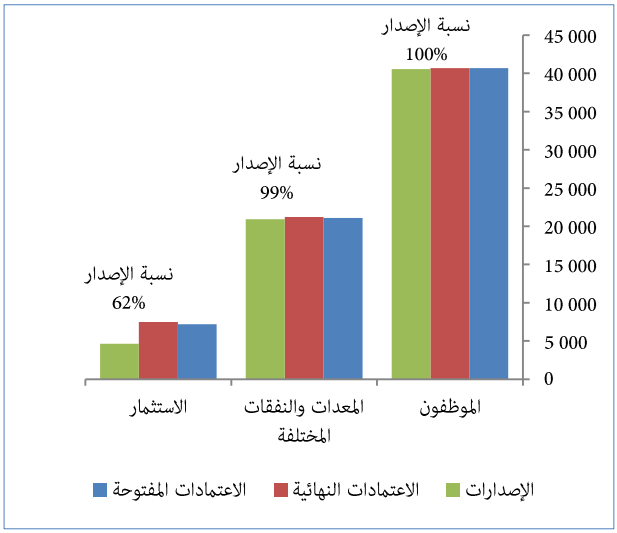

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

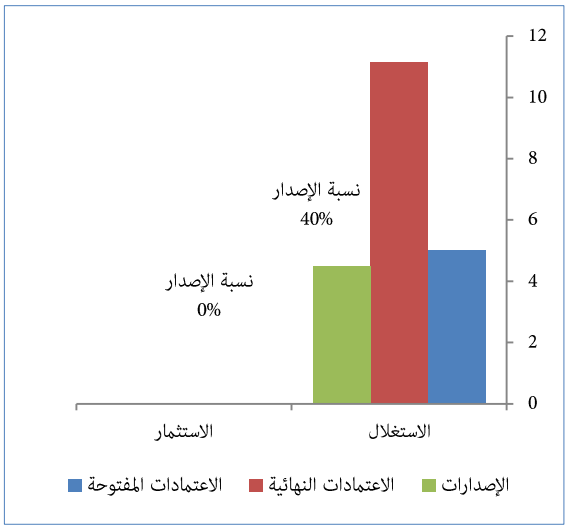

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- **تعليق :**

على مستوى الميزانية العامة، ناهزت نسب إصدار نفقات الموظفين ونفقات المعدات والنفقات المختلفة على التوالي 100% و99%. أما بخصوص ميزانية الاستثمار فقد تم تحقيق نسبة 62% مسجلة بذلك تراجعا مقارنة مع 66% المسجلة برسم سنة 2022.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (قسم استراتيجيات التكوين) 40%، مع عدم تسجيل أي إصدار فيما يخص اعتمادات الاستثمار للسنة الثالثة توالياً.

أما بالنسبة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، فلم يتم تسجيل أي نسبة اصدار.

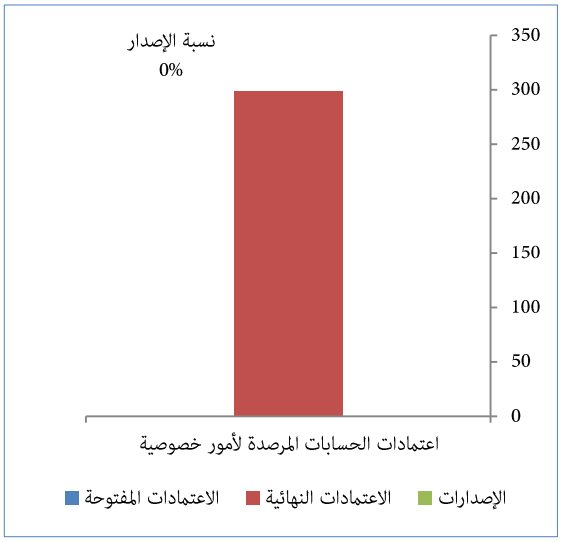

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

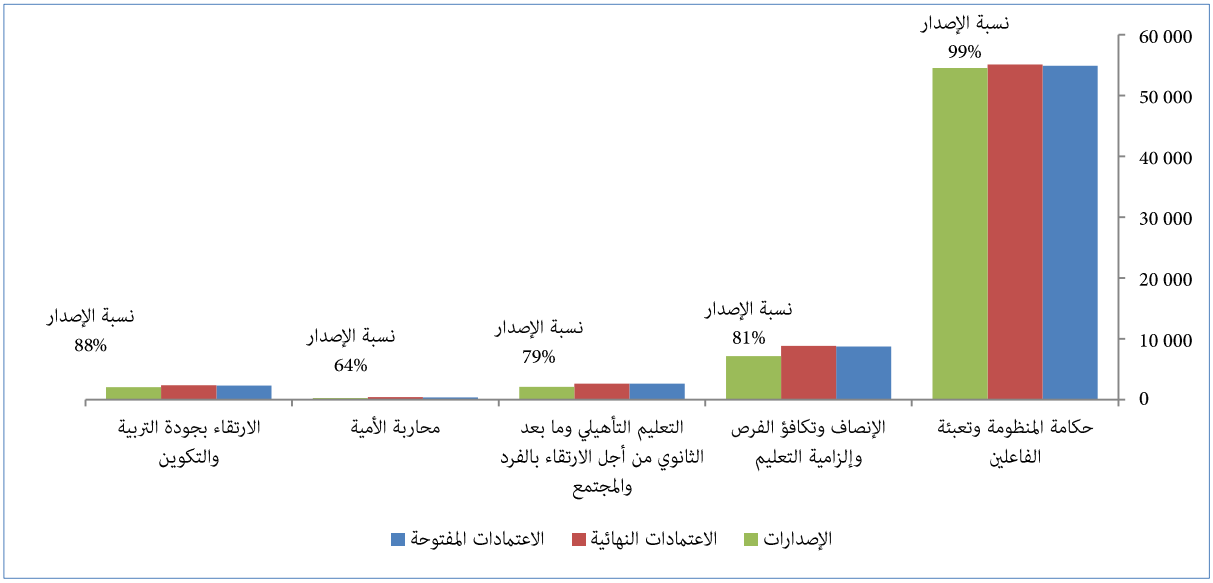

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

تم تسجيل نسب مهمة في تنفيذ الميزانية حسب البرامج حيث ناهزت 95% بالنسبة لكافة البرامج. وبلغت إصدارات برنامج "حكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين" المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة 99%.

وعرف برنامج " الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم " نسبة إصدارات ناهزت 81% مقابل تسجيل نسبة 79% سنة 2022. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة ب "دعم التمدرس بالأوساط القروية والشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص" و "برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي" و "الارتقاء بالتعليم الأولي" و "الارتقاء بالرياضة المدرسية".

وبخصوص برنامج "التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع"، بلغت الإصدارات 79%. وعرف برنامج " محاربة الأمية " الذي يشمل أساسا تحويل لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، نسبة إصدارات ناهزت 64% مقابل تسجيل نسبة 87% سنة 2022، بينما سجل برنامج "الارتقاء بجودة التربية والتكوين" نسبة إصدارات قاربت 88% مسجلا بذلك تحسنا مقارنة مع سنة 2021 التي بلغت هذه النسبة برسمها 79%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

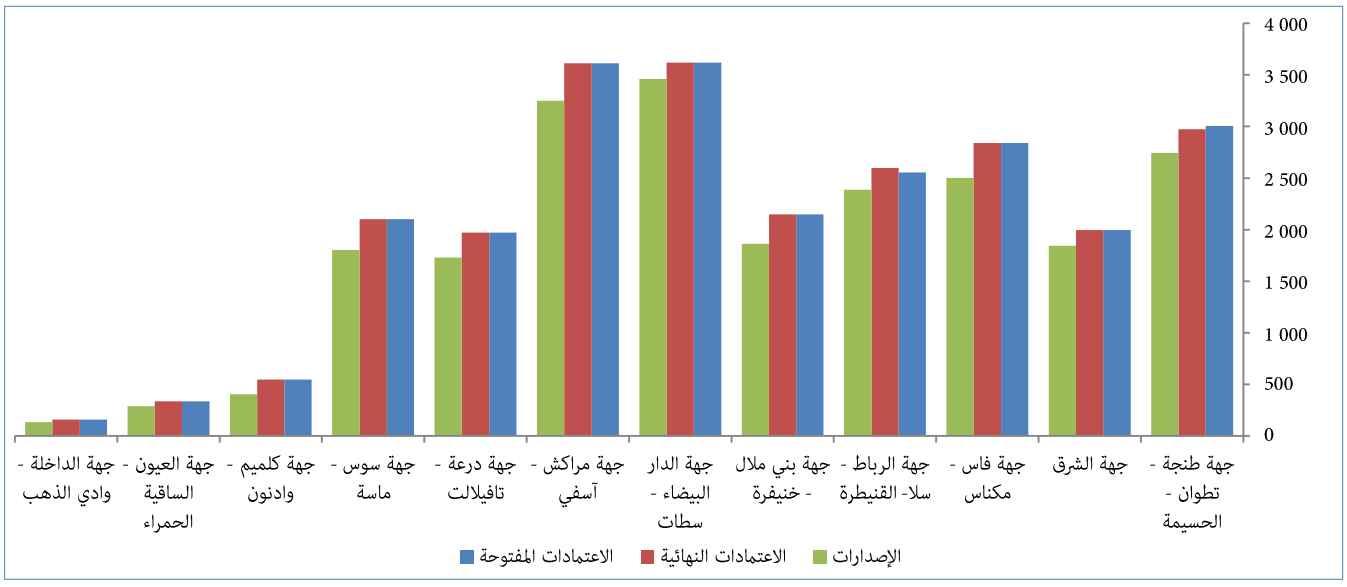

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

سجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 98%. ومثلت حصتها 66% من إجمالي اعتمادات الميزانية العامة. كما عرفت جل الجهات نسب إصدارات مهمة تتراوح ما بين 96% و 74%.

هكذا، سجلت جهة الدار البيضاء–سطات نسبة إصدارت ناهزت 96% وسجلت جهات الرباط-سلا-القنيطرة والشرق وطنجة-تطوان- الحسيمة نسبة 92% لكل منها. وبلغت نسبة الإصدار بالنسبة لجهة بني ملال – خنيفرة87%.

أما أدنى نسبة إصدار والبالغة 74% فقد سجلت بجهة كلميم - واد نون.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم

الهدف المستجيب للنوع : تسريع تعميم التعليم الأولي للأطفال 4-5 سنوات

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة التكافؤ إناث / ذكور

تبذل الوزارة مجهودات جبارة من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

وتم تحقيق قيمة منجزة 1,02 مقابل قيمة متوقعة 0,91 وذلك في أفق تحقيق التكافؤ بين الإناث والذكور.

ويتبين، اعتمادا على مؤشرات التكافؤ، أنه ليس هناك تمييز للذكور على حساب الإناث في هذا النوع من التعليم.

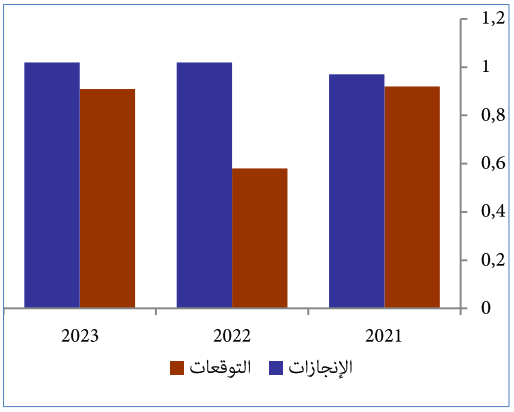

البرنامج : الارتقاء بجودة التربية والتكوين

الهدف: تمكين التلاميذ من تعليم ذي جودة في السلك التأهيلي وما بعد الثانوي

المؤشر : معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي

حقق مؤشر معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي نسبة 17,16 كإنجاز مقابل 20 كتوقع. ويعتبر هذا الانخفاض إيجابيا لمعدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي مقارنة بما هو متوقع.

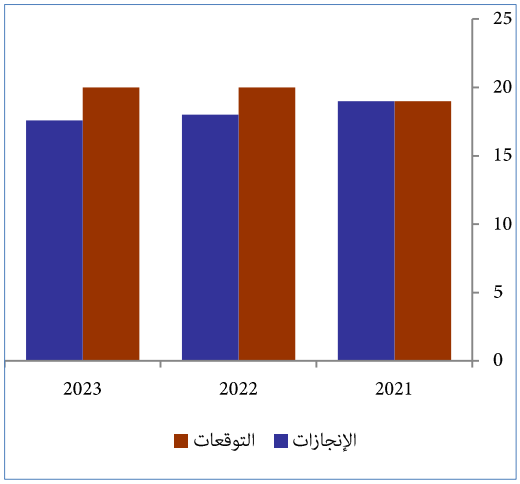

البرنامج : الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم

الهدف: تدريس جميع التلاميذ إلى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة

المؤشر: نسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي

تم تسجيل تحسن ملحوظ لنسبة الحصول على شهادة التعليم الابتدائي. هكذا، عرف المؤشر تحقيق نسبة 95,6% وبالتالي بلوغ القيمة التوقيعية المحددة في 95%. وسيتم اتخاذ إجراءات لتأطير فروض المراقبة المستمرة لتعكس المستوى الحقيقي للتلاميذ وتمكن من اعتماد خطة للدعم.

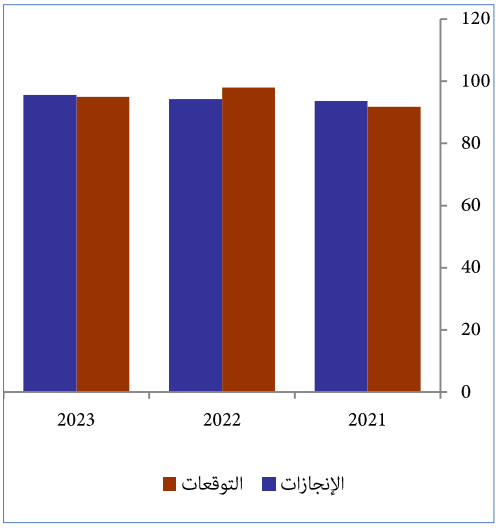

البرنامج : الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم

الهدف: تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالإعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة

المؤشر: نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية

عرفت سنة 2023، تسجيل تحسن ملحوظ لنسبة الحصول على الشهادة الإعدادية وهذا راجع بالأساس إلى المجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين وكذا الدعم التربوي لفائدة التلاميذ.

وحقق مؤشر "نسبة الحصول على الشهادة الإعدادية" نسبة 72,79% كإنجاز مقابل 70% كتوقع. ومن المنتظر أن يتم تأطير الامتحانات الإشهادية لتحقيق التكافؤ بين الجهات من حيث محتوى الاختبارات وذلك لضمان المقارنة فيما يخص التحكم في الكفايات الأساسية.

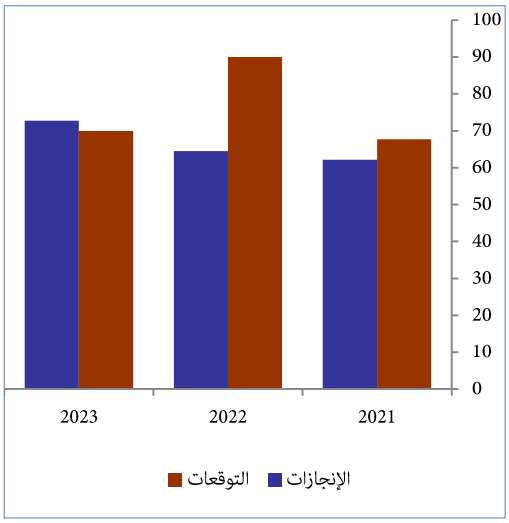

7. حصيلة تحقيق النتائج

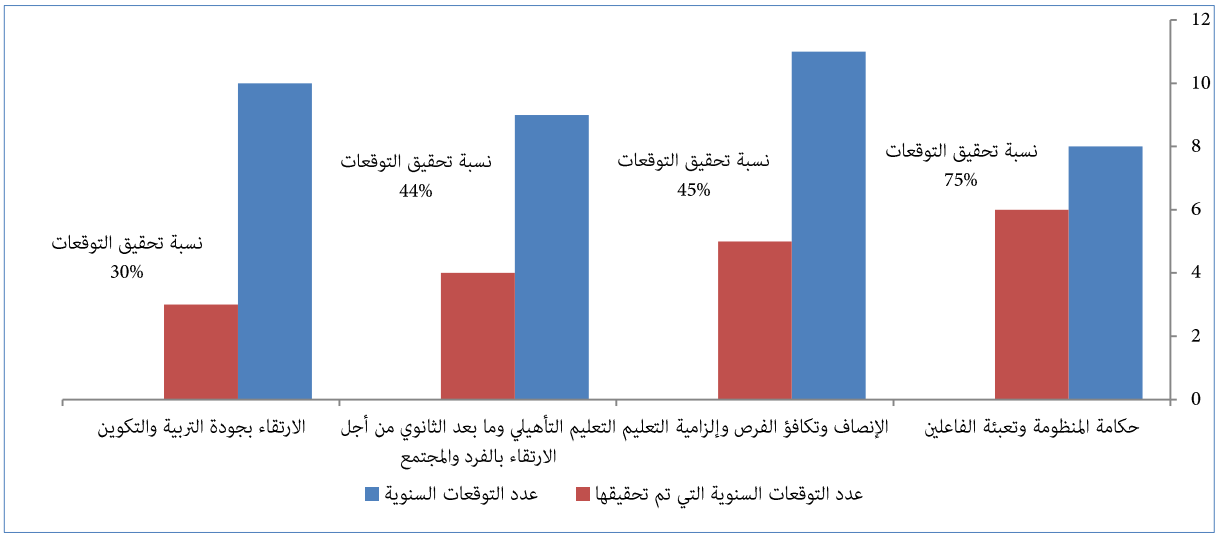

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تبلغ 47% مقابل نسبة 49% برسم سنة 2022.

وعرف برنامج "حكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين" تحقيق القيم التوقعية لـ 75% من المؤشرات، حيث لم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشر "نسبة نجاعة تدبير الوضعيات الإدارية للموظفين ضمن الآجال المحددة" حيث يتم العمل على تقليص آجال معالجة الوضعيات الإدارية. بالإضافة إلى عدم تحقيق توقع المؤشر "معدل الأساتذة لكل مفتش" لكن يلاحظ تحسن ملحوظ لهذا المؤشر حيث انخفض معدل الأساتذة لكل مفتش مقارنة بسنة 2022 وهو ما من شأنه الرفع من مستوى التأطير.

بينما سجل برنامج "الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم" 45% حيث لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (بين 4 و5 سنوات)" و" نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالابتدائي (الداخليات والمطاعم المدرسية)" و "نسبة الانقطاع عن الدراسة بالابتدائي" و"النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي" و"نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي (الداخليات والمطاعم المدرسية)".

أما بالنسبة لبرنامج "التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 44% مسجلة بذلك تقدما هاما مع نسبة38% التي سجلت برسم سنة 2022. حيث لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات " نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالثانوي التأهيلي (الداخليات)" و " نسبة النجاح بالبكالوريا" و" نسبة استكمال الدراسة بالأسلاك الثلاثة" و " نسبة النجاح في المباراة الوطنية لولوج المدارس العليا".

وقد وصل تحقيق التوقعات لبرنامج " الارتقاء بجودة التربية والتكوين " نسبة 30% حيث لم يتم تحقيق التوقعات الخاصة بالمؤشرات "معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالابتدائي" و "نسبة الاكتظاظ بالابتدائي" و"معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالإعدادي" و"نسبة الاكتظاظ بالإعدادي" و"نسبة الاكتظاظ بالثانوي التأهيلي (41 فما أكثر)" و "نسبة الأقسام المستفيدة من المواكبة التربوية (البيداغوجية) للمشروع الشخصي للمتعلم" و"نسبة مراكز الوساطة والاستماع المفعلة" و"معدل التلاميذ للأستاذ الواحد بالثانوي التأهيلي" و "نسبة الأقسام المستفيدة من المواكبة التربوية (البيداغوجية) للمشروع الشخصي للمتعلم" و "نسبة مراكز الوساطة والاستماع المفعلة".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

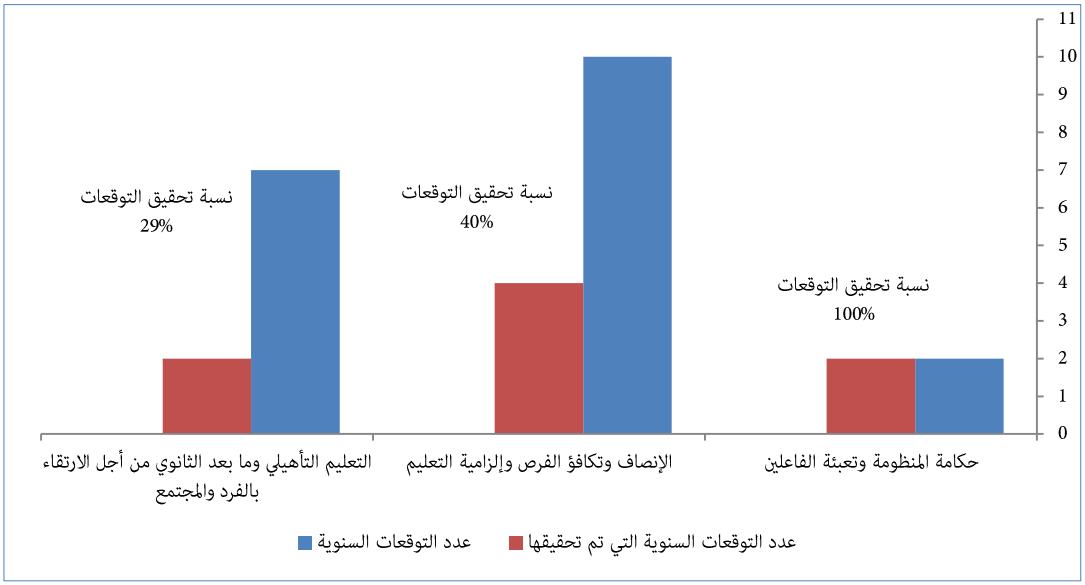

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " حكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين "، فقد تم بلوغ التوقعات المتعلقة بالمؤشرين المستجيبين للنوع "عدد فرق تدبير مقاربة النوع المحدثة على الصعيدين المركزي والجهوي" و"نسبة مسؤولي ومسؤولات المؤسسات التعليمية المستفيدين من التكوين حول محاربة العنف المبني على النوع".

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "الإنصاف وتكافؤ الفرص وإلزامية التعليم" تم بلوغ 40% من التوقعات، حيث سجل على الخصوص تحقيق التوقعات المتعلقة بالمؤشرات "النسبة الصافية للتمدرس بالتعليم الأولي (بين 4 و 5 سنوات)" و "النسبة الصافية للتمدرس بالإعدادي" و"نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالابتدائي (الداخليات والمطاعم المدرسية)" و"نسبة المستفيدين من خدمات الدعم الاجتماعي بالإعدادي (الداخليات والمطاعم المدرسية)" والتي تتضمن مؤشرات فرعية متعلقة بالنوع.

وقد بلغ البرنامج الميزانياتي "التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع" 29% من توقعات مؤشراته المستجيبة للنوع.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة -

1. ملخص أهم الإنجازات

كانت سنة 2023 سنة متميزة توجت ببلاغ الديوان الملكي، الذي زف لنا من خلاله مولانا صاحب الجلالة، نصره الله وأيده، خبر اعتماد المجلس التنفيذي للفيفا بالإجماع الملف المشترك بين المغرب وإسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030. بالإضافة إلى إعلان الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، فوز بلادنا بتنظيم بطولة كأس الأمم الإفريقية 2025.

وعملت الوزارة على مواكبة الجامعات الرياضية قصد تسريع وتيرة التأهيل انسجاما مع مقتضيات المادة 25 من القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، حيث تم نشر 43 نظام أساسي ل 43 جامعة رياضية وطنية بعد المصادقة عليها من طرف الإدارة.

وبفضل المجهودات الجبارة التي قامت بها الوزارة، أعلن المكتب التنفيذي للاتحاد الافريقي للركبي رسميا في مستهل شهر أكتوبر 2023 إعادة انضمام الجامعة الملكية المغربية للركبي وتمتيعها بالعضوية الكاملة داخل الاتحاد الافريقي للركبي.

ومن أجل النهوض بالرياضة الوطنية وتحسين ظروف الممارسة الرياضية، تم استكمال بناء وتجهيز المنشآت الرياضية بالقرية الرياضية بطنجة واستكمال بناء و تجهيز القرية الرياضية أيت قامرة بالحسيمة و إعادة تهيئة الملعب الكبير بطنجة و إعادة تهيئة المجمع الرياضي الأمير مولاي عبد الله بالرباط، كما تم أيضا إنجاز 150 ملعبا للقرب بالعالم القروي و الشبه الحضري بالإضافة إلى إنجازات أخرى مهمة.

وباعتبار الرياضة القاعدية المنطلق الأساسي لتطوير الرياضة الوطنية، ومحورا أساسيا لبرنامج عمل الوزارة، استفادت حوالي 2.942 من النساء المجازات من التكوين في المجال الرياضي خلال سنة 2023، كما بلغت نسبة تسجيل الإناث في التخصصات الرياضية بالمعهد الملكي للرياضة 32% من مجموع الطلبة المسجلين، وتسعى الوزارة إلى بلوغ نسبة 40% خلال الفترة الممتدة من2023-2026. موازاة مع ذلك، بلغت نسبة النساء المستفيدات من الأنشطة الرياضية المنظمة من القطاع بالعالم القروي 17% و 80% في المجال الحضري.

وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى دعم ومؤازرة الأسر المتضررة من الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز والأقاليم المجاورة لها، أطلقت الوزارة يوم السبت 23 شتنبر 2023، بالثانوية الإعدادية أوناين، دائرة أولاد برحيل، إقليم تارودانت برنامجا رياضيا تنشيطيا متنوعا لفائدة أطفال وشباب هذه المناطق، وذلك لتمكينهم من الخروج من الحالة النفسية الصعبة التي يمرون بها والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن هذه الحادثة الأليمة.

وعلى صعيد آخر، حققت رياضة المستوى العالي إنجازات حافلة نذكر من بينها:

- فوز المنتخب المغربي لأقل من 23 سنة لكرة القدم بكأس إفريقيا للشباب 2023؛
- تتويج البطل المغربي سفيان البقالي، بالميدالية الذهبية في بطولة العالم لألعاب القوى؛
- إحراز البطلة المغربية خديجة المرضي الميدالية الذهبية في بطولة العالم للملاكمة النسوية بالهند؛
- إحراز المغرب المرتبة الأولى في الألعاب الفرنكوفونية بكنشاسا حيت توج الأبطال المغاربة ب 58 ميدالية منها 22 ذهبية و 16 فضية و 19 نحاسية؛
- إحراز المغرب المرتبة الثالثة في البطولة الإفريقية الشاطئية بتونس برصيد 22 ميدالية منها 8 ذهبية و 10 فضية و 4 نحاسية؛
- إحراز المرتبة الأولى عالميا للموي طاي لأقل من 23 سنة بتركيا.

وبخصوص رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة، احتل المغرب المرتبة الأولى ضمن منافسات الألعاب البارا إفريقية التي احتضنتها دولة غانا بسبع ميداليات منها 3 ذهبية و 3 فضية وواحدة نحاسية، بالإضافة إلى سبع ميداليات خلال بطولة العالم لألعاب القوى لذوي الاحتياجات الخاصة باريس 2023، كما فاز المنتخب المغربي لكرة القدم للمكفوفين بكأس إفريقيا، وضمن التأهل للألعاب" البارالمبية " باريس 2024. ناهيك عن تتويج المغرب ب 9 ميداليات في الألعاب الفرنكوفونية ب 4 ميداليات ذهبية و 2 فضية و 3 نحاسية.

أما في مجال تكوين الأطر الطبية والشبه طبية في مجال الطب الرياضي على المستوى الوطني، قام قسم الطب الرياضي من خلال المركز الوطني للطب الرياضي، بتأطير 83 طبيبة وطبيب متدربين في تخصص الطب الرياضي و 11 مروضين طبيين.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين :

أولت الوزارة عناية خاصة لتطوير وتكثيف الأنشطة الموجهة للمرأة، بهدف تجاوز النقص الحاصل في هذا المجال والذي يتجلى في قلة تواجد المرأة في المجال الرياضي كممارسة ومؤطرة ومسيرة، ولتأكيد حق المرأة في المشاركة في مختلف المجالات الحياتية ومن ضمنها الرياضة. وعملت الوزارة على تنظيم أنشطة رياضية نسوية متنوعة على كافة المستويات خصوصا في العالم القروي ولفائدة الفئات الاجتماعية التي تعاني من الهشاشة بالإضافة إلى تعزيز القدرات التدبيرية للأطر الرياضية النسوية وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية بأهمية الممارسة الرياضية.

كما تم تشجيع خلق جمعيات للرياضة النسوية في كافة أنحاء المدن المغربية وإدماج المرأة ذات الاحتياجات الخاصة وفي وضعية صعبة في المشاريع الرياضية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	7	5	13	7

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

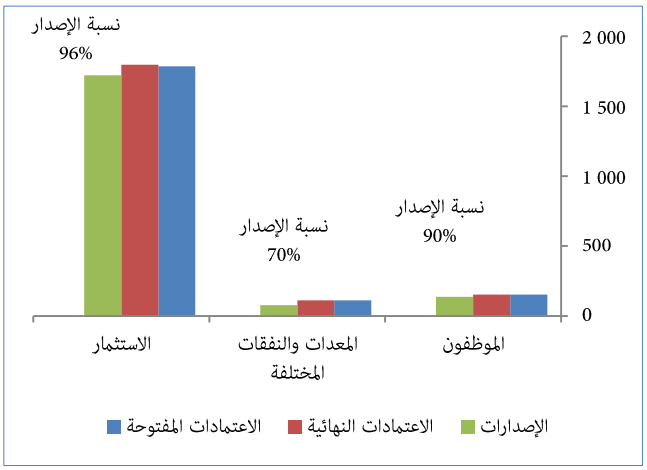

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

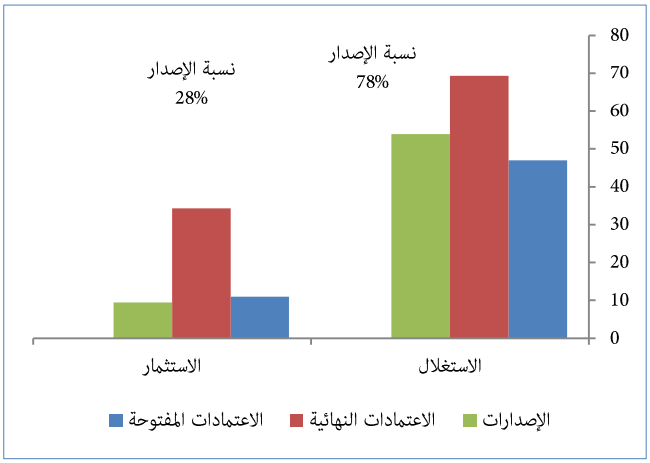

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 90% و70% و96%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تواليا 78% و28%، وتشمل هذه المرافق المركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية والمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة بالرباط ومصلحة مراقبة المؤسسات والقاعات الرياضية.

وبلغت إصدارات الحساب المرصد لأمور خصوصية "الصندوق الوطني لتنمية الرياضة" 80%، وتعتبر نسبة مشجعة على العموم.

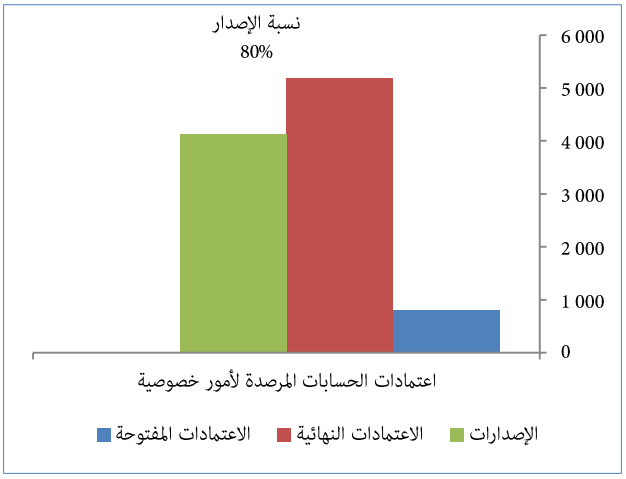

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

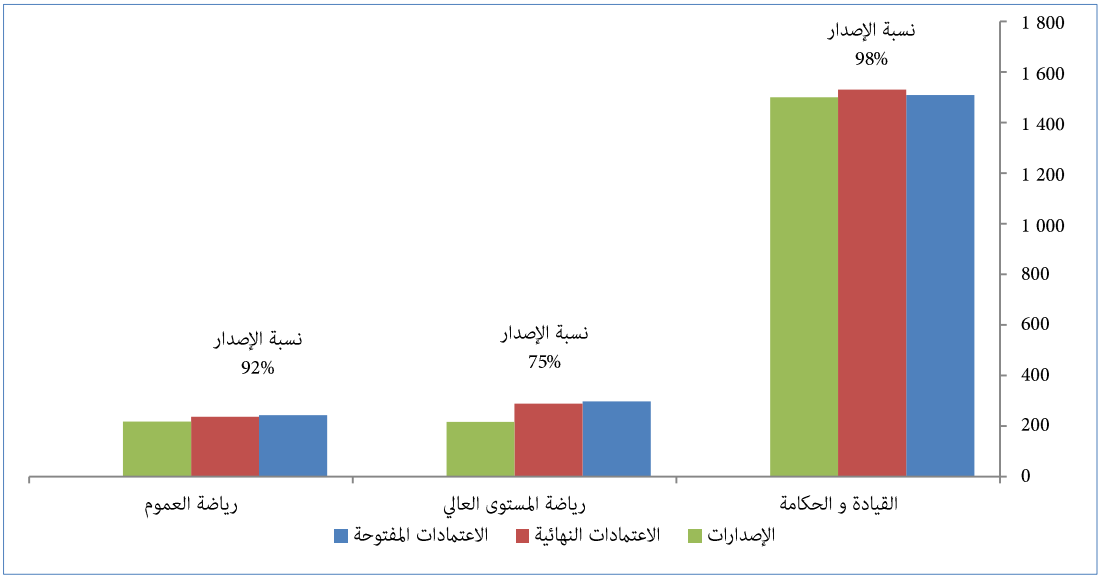

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق :**

سجلت إصدارات برنامج "القيادة والحكامة" الذي يتضمن نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار ارتفاعا بنسبة 16% مقارنة مع سنة 2022 لتبلغ بذلك 98% برسم سنة 2023. وعرف برنامج "رياضة المستوى العالي" نسبة إصدار ناهزت 75%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة بـ "تسيير وتدبير البنيات التحتية والمنشآت الرياضية" و "مساهمة الدولة في إنشاء البنيات التحتية الرياضية" و "دعم مؤسسات التكوين في مهن الرياضة" و" تعزيز حكامة الجامعات الرياضية".

وانتقلت نسبة إصدار برنامج "رياضة العموم" من 53% سنة 2022 إلى 92% سنة 2023. ورغم ارتفاع نسبة الالتزام بالاعتمادات على المستوى المركزي، فإن نسب الاصدار الميزانياتي تبقى دون التطلعات، وذلك راجع أساسا إلى ضعف نسب الأداء على مستوى المديريات الاقليمية نظرا إلى كون قطاع الرياضة ألحق حديثا بالوزارة.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

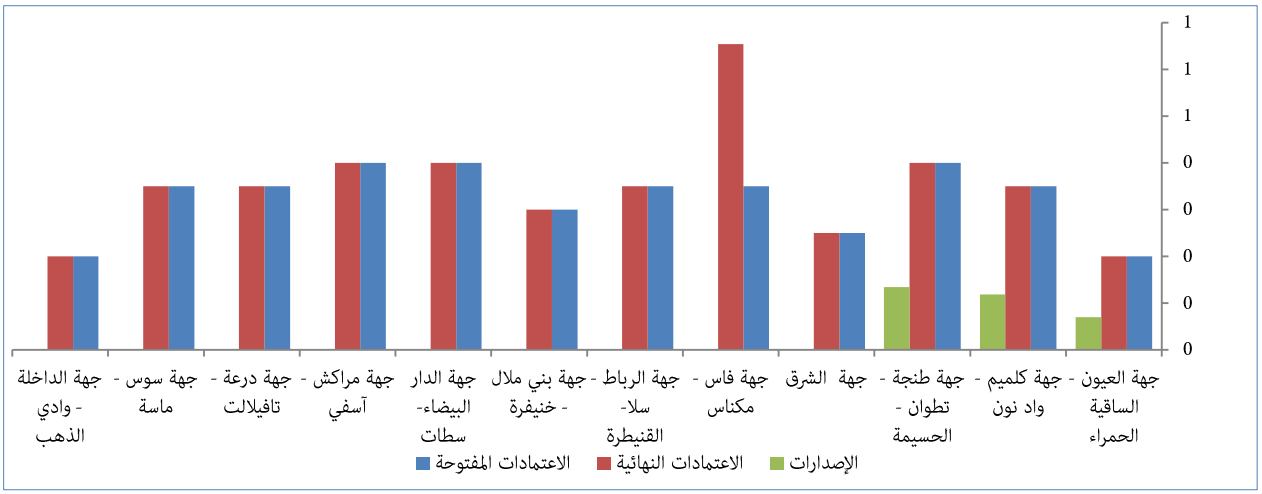

- **تعليق :**

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 98,99% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 94%.

وباستثناء جهة كلميم -واد نون وجهة العيون -الساقية الحمراء اللتان سجلتا نفس نسبة الإصدار البالغة 35% و جهة طنجة- تطوان-الحسيمة اللتي حققت نسبة 34% ، ولم تسجل باقي الجهات أية إصدارات.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : رياضة المستوى العالي

الهدف: تطوير نجاعة الجامعات الرياضية

المؤشر: نسبة الجامعات التي تتوفر على أنظمة أساسية طبقا للقانون الساري به العمل

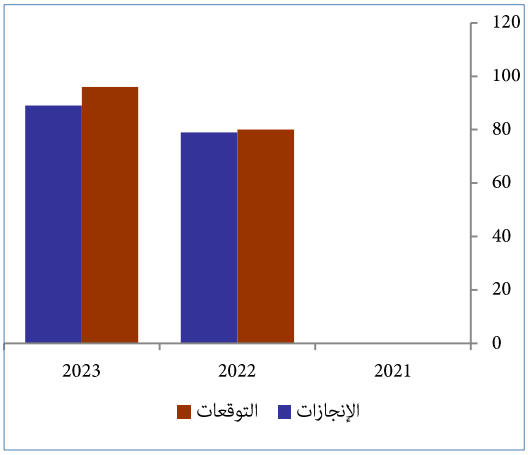

رغم الارتفاع الذي حققه المؤشر، وذلك ببلوغه 89% سنة 2023 مقابل 79% سنة 2022. لم يتمكن من الوصول إلى التوقع المحدد له والبالغ 96%. بالمقابل تعمل الوزارة على وضع مساطر جديدة ومعايير تضمن مدى احترام حكامة الجامعات. ويتعلق الأمر ب:

- دليل إحداث الجامعات الرياضية؛
- وضع نظام معلوماتي الجامعات الرياضية؛
- دليل الجامعات المعتمدة؛
- إعادة النظر في مسطرة تقييم أداء الجامعات الرياضية.

الهدف المستجيب للنوع: تطوير أداء الرياضة ذات المستوى العالي مع مراعاة مقاربة النوع

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة الإناث المشاركات في الملتقيات الرياضية الرسمية الدولية

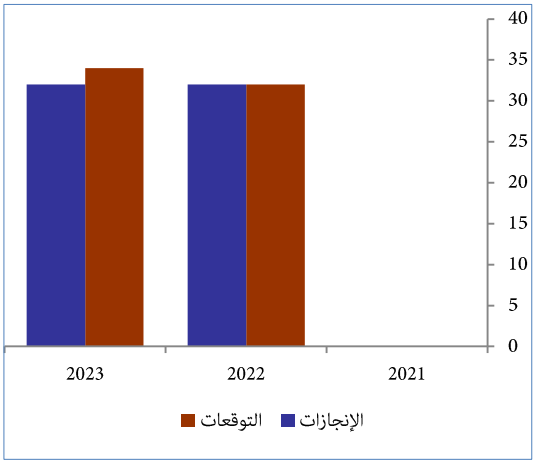

يشير هذا المؤشر إلى النسبة المئوية التي تمثلها نسبة النساء المشاركات في المسابقات الرياضية الدولية الرسمية. وحقق المؤشر نسبة 32% كإنجاز، وبالتالي عدم بلوغ القيمة التوقعية البالغة 34 %.

وتم تسجيل نسبة 30% بالنسبة للإناث المشاركات في دورة الألعاب الأولمبية بباريس و نسبة 34% بالنسبة للإناث المشاركات في دورة الألعاب البارا أولمبية .

البرنامج : رياضة العموم

الهدف المستجيب للنوع: تنمية وضمان الممارسة الرياضية على صعيد التعداد الترابي مع مراعاة الحاجيات الخاصة للإناث والذكور

المؤشر المستجيب للنوع: عدد الحصص التحسيسية لفائدة الفتيات والنساء حول أهمية ممارسة الرياضة

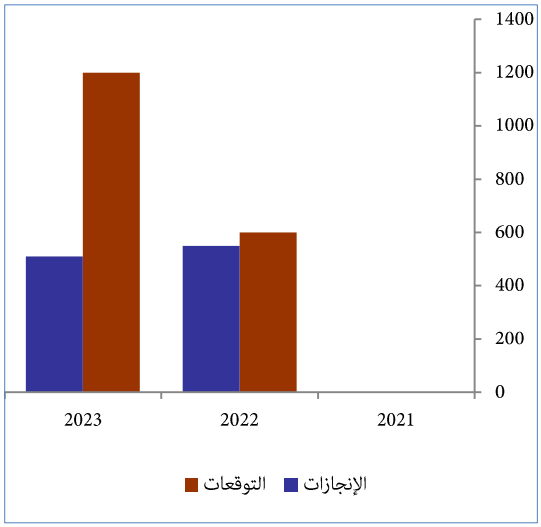

يوفر هذا المؤشر عدد الحصص التحسيسية الموجهة لصالح النساء والفتيات حول أهمية الممارسة الرياضية النسائية التي ينظمها القطاع على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي، إضافة إلى الأنشطة الموجهة للمدارس الرياضية تحت إشراف الأطر الرياضية التابعة للقطاع في مختلف التخصصات الرياضية. وعرف المؤشر تحقيق 510 حصة كإنجاز مقابل توقع يبلغ 1.200 حصة.

ولتحسين أداء المؤشر سيعمل القطاع على رفع عدد الحصص التحسيسية حول أهمية الممارسة الرياضية لصالح النساء والفتيات بالمجالين القروي والحضري، فضلا على حث الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية على تنظيم أنشطة وفعاليات رياضية توعوية، بالتعاون مع الجمعيات الرياضية المحلية، وذلك لفائدة النساء والفتيات بالمجالين القروي والحضري.

الهدف المستجيب للنوع: تعزيز الإطار التنظيمي لممارسة الرياضة

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة الذكور الممارسين للرياضة في المدارس الرياضية

سجل المؤشر 75% من الممارسين للرياضة في المدارس الرياضية كإنجاز مقابل توقع بلغ 72% وبهذا يكون المؤشر قد غطى قيمته التوقعية برسم سنة 2023.

فيما يتعلق بالتوقعات للسنوات القادمة، سيتم العمل على التوسيع التدريجي لقاعدة الممارسين بشكل عام، وذلك من خلال:

- الرفع من عدد الأطر الرياضية بالمدارس الرياضية؛
- الرفع من عدد المدارس الرياضية؛
- الرفع التدريجي من نسبة الفتيات في المدارس الرياضية؛
- إضافة وتنويع التخصصات الرياضية.

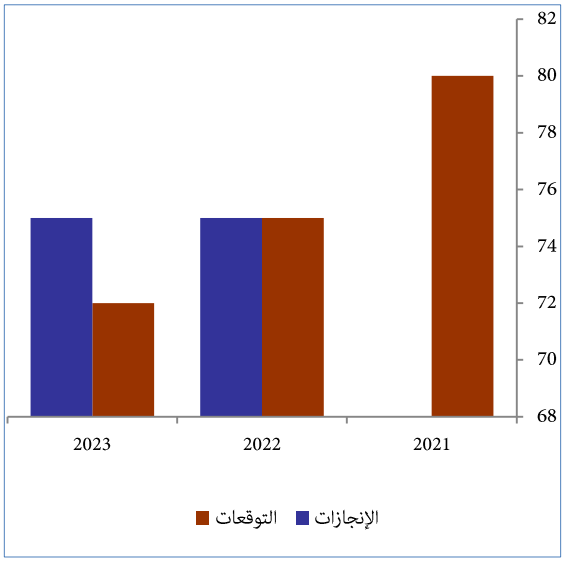

7. حصيلة تحقيق النتائج

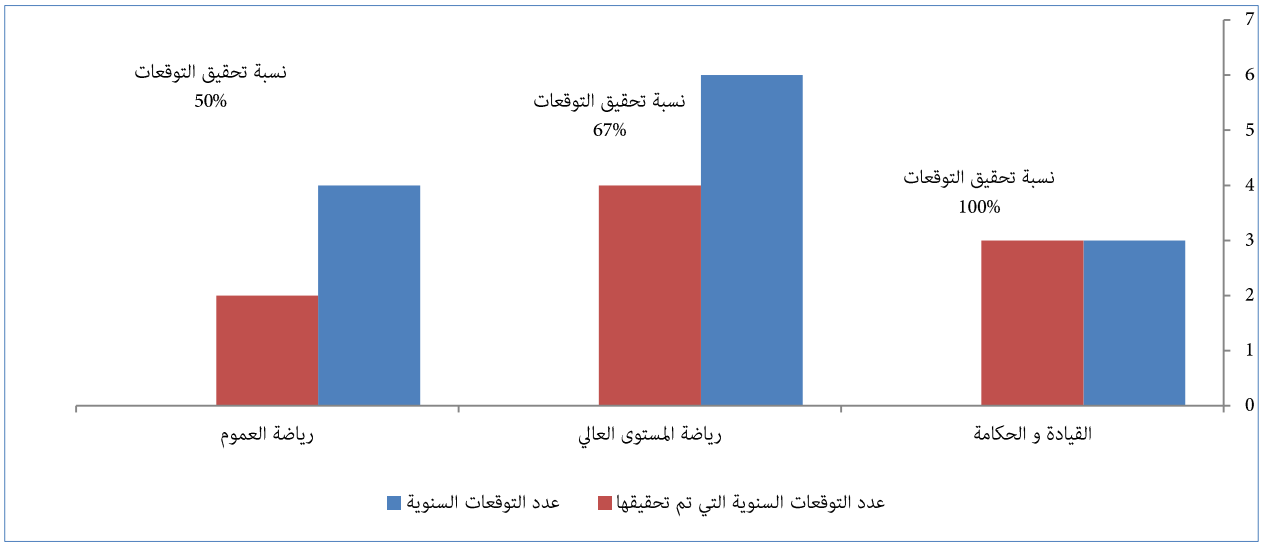

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 69%.

وعرف برنامج "القيادة والحكامة" تحقيق كافة القيم التوقعية بنسبة 100%، حيث سجل تحقيق توقع المؤشرات "الكلفة المتوسطة للتسيير حسب كل موظف" و "نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" و "نسبة الولوج إلى التكوين".

كما سجل برنامج "رياضة المستوى العالي" نسبة تحقيق التوقعات تبلغ 67%، نظرا لعدم تحقيق توقعات المؤشرات "نسبة الإناث المشاركات في الملتقيات الرياضية الرسمية الدولية " و"نسبة الإناث الممارسات المجازات"

وحقق برنامج "رياضة العموم" نسبة تحقيق التوقعات تبلغ 50% اعتبارا لعدم تحقيق المؤشر "عدد الحصص التحسيسية لفائدة الفتيات والنساء حول أهمية ممارسة الرياضة". إضافة إلى المؤشر"عدد التظاهرات الرياضية المنظمة من طرف القطاع" نظرا لإلحاق مجموعة كبيرة من المنشآت الرياضية والأطر العاملة بقطاع الشباب تبعا لإلحاق قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

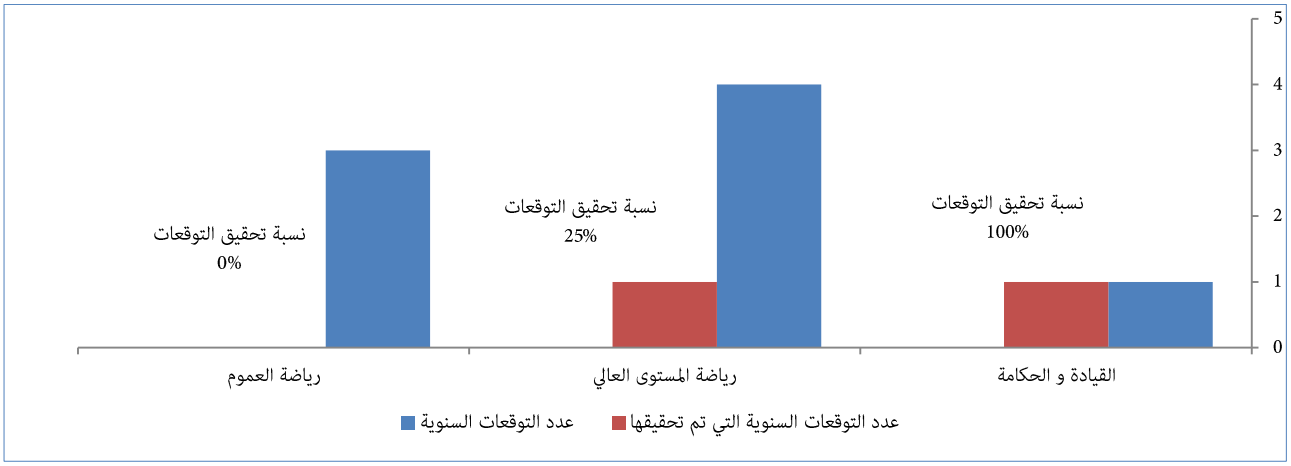

- **تعليق :**

على عكس السنة الفارطة، فقد حقق البرنامج الميزانياتي "القيادة والحكامة"، مؤشره الوحيد المستجيب للنوع "نسبة الولوج إلى التكوين" بما فيها المؤشرات الفرعية بنسبة 100%.

وحقق برنامج "رياضة المستوى العالي"نسبة 25%، حيث تم تحقيق توقع مؤشر واحد والمتمثل في "نسبة تمثيلية النساء في مجال التدبير والتأطير بالجامعات الرياضية"، بينما لم يتم بلوغ توقع المؤشرين "نسبة الإناث الممارسات المجازات" و"نسبة الإناث المشاركات في الملتقيات الرياضية الرسمية الدولية" وذلك نظرا للتوقف الشبه التام للنشاط الرياضي على مدى سنتين متتاليتين بسبب القيود المترتبة عن الجائحة مما أدى إلى عدم انخراط عدد كبير من الفئات.

بينما لم يحقق برنامج "رياضة العموم" أيا من مؤشراته المستجيبة للنوع.

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

1. ملخص أهم الإنجازات

خلال سنة 2023، واصلت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تنزيل أوراش إصلاحية كبرى، خاصة تلك المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية عبر تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل، بشكل تدريجي، كل المواطنات والمواطنين والعمل على مواصلة إصلاح المنظومة الصحية من خلال تفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

بخصوص توسيع التغطية الصحية، بلغت نسبة التغطية الصحية ما يناهز 84% من الساكنة مع نهاية سنة 2023. ويرجع هذا التطور إلى إصدار النصوص التطبيقية الخاصة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالعمال الأجراء والأشخاص المستقلين، من خلال إصدار 29 مرسوما بالجريدة الرسمية يهم 11 مليون مستفيد مهني وذوي حقوقهم. إضافة إلى تحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني يدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وإلى غاية شهر نونبر2023، تم تسجيل حوالي 3,66 مليون مؤمن مع ذوي الحقوق في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. ويبقى تنزيل التغطية الصحية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة مشروع كبير يعرف مجموعة من التحديات أهمها تحصيل الإشتراكات للإستفادة من الحق في الخدمات الصحية.

أما فيما يخص النظام الجديد المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك "المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" وذوي حقوقهم سابقا، فقد تم تسجيل أزيد من 11 مليون من المستفيدين بشكل تلقائي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بزيادة قدرت ب 1,6 مليون مستفيد مقارنة مع سنة 2022، مما مكنهم من الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية العمومية وفق التشريعات الجاري بها العمل بالإضافة إلى خدمات القطاع الخاص.

كما تم إصدار القانون رقم 60.22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

وقد ارتكز **إصلاح المنظومة الصحية**، على أربع محاور، ويتعلق الأمر باعتماد حكامة جيدة من خلال إحداث الهيئة العليا للصحة والمجموعات الصحية الترابية والوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة الوطنية للدم ومشتقاتها من جهة، و تثمين الموارد البشرية من جهة أخرى عبر إحداث وظيفة صحية بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والشركاء الاجتماعيين و أجرأة مقتضيات القانون رقم 33.21 المتعلق بمزاولة مهنة الطب و تعزيز نظام التكوين، ناهيك عن محورين تعزيزيين يشملان تأهيل العرض الصحي و إحداث منظومة معلوماتية مندمجة . وللشروع في تنزيل هذا الورش الإصلاحي المهم تم إصدار القانون 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية والقانون 09.22 المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية و القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة والقانون 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية و القانون 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

و فيما يخص **تأهيل وتوسيع العرض الصحي**، تم تعزيز الطاقة السريرية للمؤسسات الاستشفائية بأزيد من 1.000 سرير من خلال تشغيل مجموعة من المستشفيات الجديدة، من أبرزها المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة (797 سرير) و المركز الطبي للقرب بالمدينة الجديدة الرحمة بالنواصر (25 سرير) ومستشفى القرب بأرفود (86 سرير) ومستشفى النهار التابع للمستشفى الإقليمي الحسن الثاني بخريبكة ومستشفى القرب بأسفي (45 سرير)، كما تمت توسعة المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان (53 سرير).

و بالنسبة **لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية**، وإلى متم سنة 2023، تم الانتهاء من تأهيل حوالي 411 مركز صحي من الشطر الأول. وعرف الشطر الثاني برمجة عدة مراكز (432 مؤسسة) سيتم إنهائها قبل نهاية سنة 2024. من جانب آخر، وفي إطار تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية (2017-2023)، تم إلى حدود شهر يوليوز 2024 إنجاز 405 عملية من عمليات البناء المبرمجة أي بنسبة 74% و 666 عملية (تأهيل توسيع، ترميم، إعادة تهيئة...) بالإضافة إلى اقتناء 818 وحدة للتنقل (621 سيارة إسعاف، و 226 وحدة متنقلة).

وباعتبار **تعزيز الولوج إلى الأدوية والمنتجات الصحية**، من بين أهم أولويات ورش إصلاح المنظومة الصحية، تم في هذا الصدد بناء مصنع لإنتاج اللقاحات بإقليم بن سليمان ليضمن بذلك 70% من السيادة اللقاحية للمملكة، و 60% للقارة الإفريقية بأكملها بحلول سنة 2025، من خلال إنتاج وتعبئة 22 لقاحاً ومنتجات صحية علاجية.

وقد سجل قطاع صناعة الأدوية بالمغرب إنجازات مهمة مكنت من تغطية أكثر من 70% من حاجيات السوق المحلية من الأدوية بفضل الصناعة المغربية وتشجيع التصنيع المحلي لأدوية الأمراض المزمنة والمكلفة. كما شرعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في تنفيذ سياسة وطنية جديدة للأدوية 2024-2028 تهدف إلى المساهمة في تكريس حق الولوج إلى العلاجات والخدمات الصحية لجميع السكان مما سيضمن الولوج العادل والعام إلى الأدوية الأساسية ذات جودة وبأسعار في متناول الجميع، وضمان استخدامها الرشيد .

ومن أجل **تعزيز البرامج الصحية ومحاربة الأمراض**، وفي إطار مواصلة تعزيز أداء البرامج الصحية، اتخذت الوزارة عدة إجراءات سنة 2023 تهم حماية الأمهات والأطفال حديثي الولادة من خطر الوفاة أو الإصابة بالمراضة والإعاقة عبر استمرار تعزيز وتحسين التكفل بصحة الأمهات والمواليد الجدد. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها، تطوير خطط عمل إقليمية متعددة القطاعات لصحة الأطفال دون سن 18 في جهتين إضافيتين (طنجة- تطوان- الحسيمة والشرق) وتنفيذ النسخة السنوية لخطة الاستجابة الوطنية ضد التهاب القصيبات الفيروسي الحاد BVA 2024/2023 من خلال إطلاق نسخة 2024.

و في إطار البرنامج الوطني للتغذية ولمكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص العناصر الغذائية الدقيقة وتحسين الحالة التغذوية، تم اتخاد عدة تدابير سنة 2023 و الهادفة إلى الكشف المبكر عن الاضطرابات التغذوية لدى النساء والأطفال ومعالجتها ومكافحتها. كما تميزت نفس السنة بتنظيم الحملة الوطنية للتشجيع على الرضاعة الطبيعية على المستوى الوطني همت أكثر من 10 مليون شخص من خلال رسائل الحملة وتوجت بمشاركة أزيد من 1,3 مليون شخص في جلسات التوعية. وفي سياق آخر، تم تنظيم الحملة الوطنية السنوية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة 1.377.372 من الأطفال والمراهقين والشباب بالوسط المدرسي بما فيهم ذوي الإعاقة بنسبة تغطية بلغت 76,08% وفي نفس البرنامج تمت تغطية 80% من الطلبة الجامعيين المقيمين، أي ما مجموعه 46.434 طالبة وطالبا.

ولتعزيز الصحة في العالم القروي، تم برسم سنة 2023 القيام ب 11.146 زيارة للوحدات الطبية المتنقلة وكذا 903 قافلة طبية متخصصة، إضافة إلى الحملات الطبية المصغرة المتخصصة. كما استهدفت الساكنة المعرضة لآثار موجات البرد على مستوى 31 إقليما من 15 نوفمبر 2023 حتى 30 مارس من 2024.

كما تم التكفل بأزيد من 96 ألف حالة جديدة لمرضى ارتفاع الضغط الدموي وأزيد من 1.471.292 مريض السكري و 100.000 مريض نفسي مستوى مراكز طب الإدمان.

وفي إطار الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها، أطلقت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عدة مبادرات منها "الخطة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المنقولة جنسيا 2024-2030" وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما أطلقت أيضا الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية من مرض السل ومكافحته برسم نفس الفترة، بالإضافة إلى تحديث المخطط الاستراتيجي للوقاية من عودة الملاريا بالمغرب.

وعرف مهنيو الصحة ارتفاعا مهما حيث بلغ برسم سنة 2023 أزيد من 55.000 مهنيا، بزيادة قدرها ألفي موظف مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022، ومن بينهم أزيد من 9 ألف من الأطر الطبية وأزيد من 13 ألف من الممرضين وتقنيي الصحة. وتمثل نسبة الإناث 69% و نسبة الذكور 31% ويتمركز 96% من مهني الصحة بالمستشفيات والمؤسسات الصحية بالمصالح الخارجية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

أخذت استراتيجيات البرامج الصحية بعين الاعتبار الخطة الحكومية للمساواة" إكرام 3 ". وفي هذا الصدد قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتنسيق مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة باقتراح مجموعة من الإجراءات والتدابير لإدراجها في هذه الخطة الجديدة.

في نفس السياق، واكبت وزارة الصحة والحماية توسيع نظام الحماية الاجتماعية للنساء العاملات، والنساء المقاولات أو النساء المنخرطات في التعاونيات وبمنظور آخر النساء القرويات، والنساء في وضعية هشاشة.

كما تم إصدار ونشر النسخة الأولى من نشرة النوع و التي تعكس جهود وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في إدماج بعد النوع على الصعيدين الوطني والإقليمي وكذا تحسين أداء الوحدات المندمجة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بنسبة 7% في إجمالي عدد حالات التكفل بالنساء وبنسبة 13% بخصوص الأطفال ضحايا العنف سنة 2023 مقارنة بسنة 2022.

وفي إطار تنفيذ استراتيجية حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية الرامية إلى الحد من التمييز، تم وضع آلية الاستئناف وأدوات معالجة الشكاوى في حالة انتهاك حقوق الإنسان وذلك عبر تكوين نقاط الاتصال" حقوق الإنسان "على مستوى المديريات الجهوية للصحة، واللجان الجهوية لحقوق الإنسان والأخصائيين الاجتماعيين.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
6	20	10	50	18

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

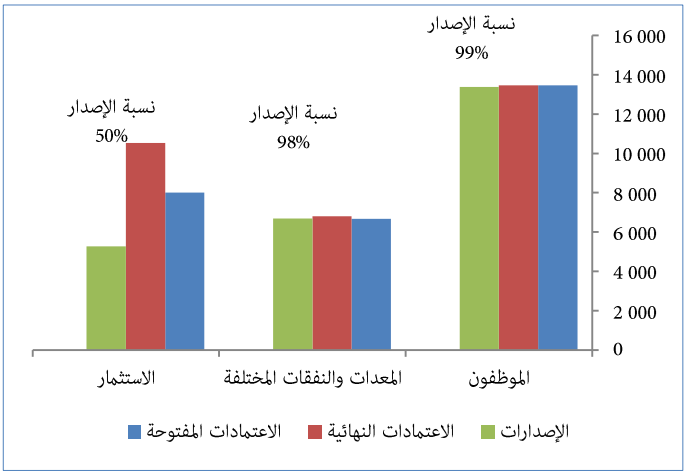

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

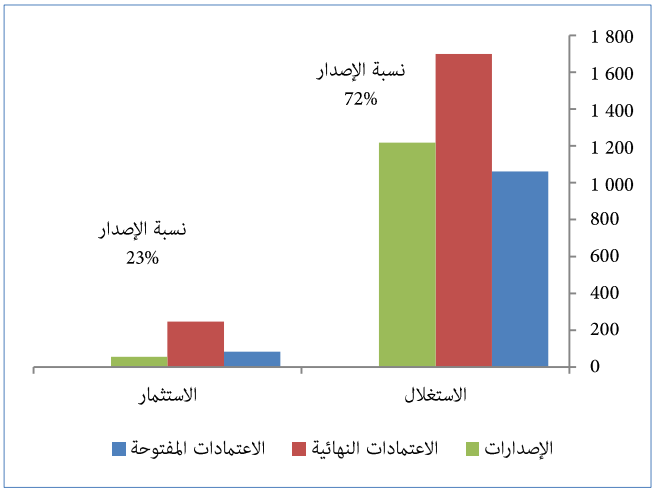

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

بلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة بخصوص فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 99% و98% و50%.

وبلغ تنفيذ الاعتمادات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بالنسبة للاستغلال 72% ويعزى هذا التحسن إلى اتخاذ الوزارة مجموعة من الإجراءات التي تهم تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض. أما الاستثمار فقد بلغ 23%. وتهم هذه المرافق المركز الوطني للوقاية من الاشعاعات والمركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم والمركز الجهوي لتحاقن الدم-الدار البيضاء والمراكز الاستشفائية بالعمالات والمراكز الاستشفائية الإقليمية والمراكز الاستشفائية الجهوية ومديرية الأدوية والصيدلة والمدرسة الوطنية للصحة العمومية والمعهد الوطني للصحة.

وبلغت إصدارات الحساب المرصد لأمور خصوصية (الحساب الخاص بالصيدلية المركزية) 51% وذلك راجع إلى تسوية مستحقات العقود المبرمة في إطار مكافحة الوباء.

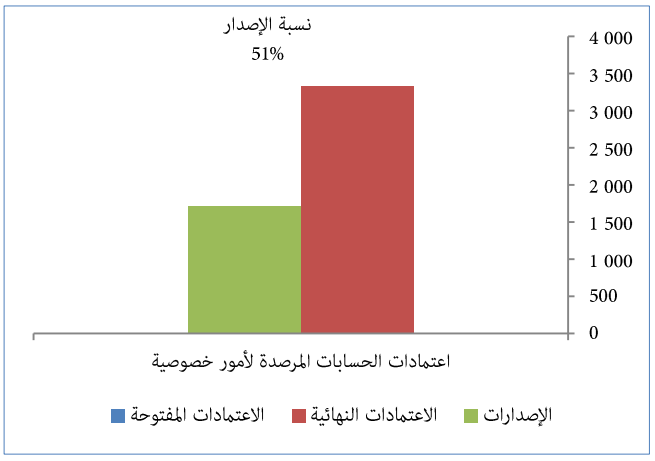

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

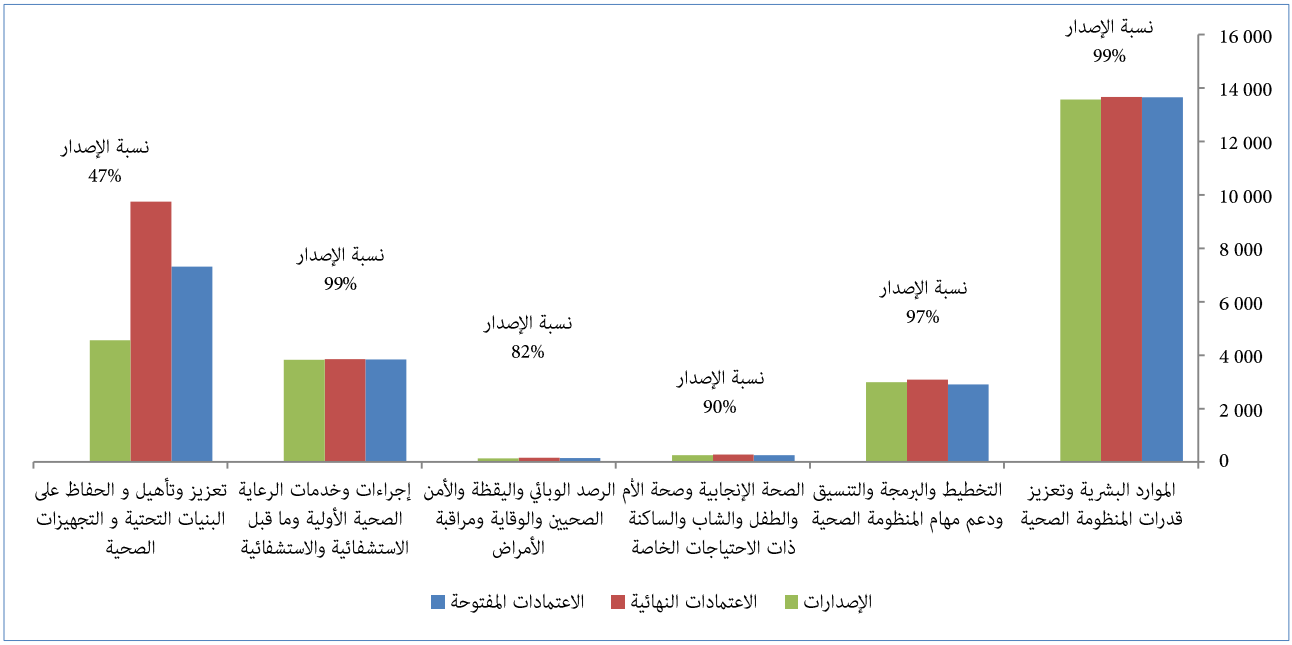

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق :**

بلغت إصدارات برنامج "الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية" والذي يتضمن نفقات الموظفين والأعوان نسبة 99%. وعرف برنامج "التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية" نسبة إصدارات قاربت 97%، ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع "إصلاح المنظومة الصحية والتغطية الصحية الاساسية" و "دعم مهام المنظومة الصحية" و" تنزيل تعميم الحماية الاجتماعية".

وبخصوص برنامج "الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة"، بلغت الإصدارات نسبة 90% بزيادة قدرها 48% مقارنة مع السنة الفارطة. ويغطي هذا البرنامج أهم المشاريع "التمنيع والتغذية" و"استراتيجية الخدمات الصحية المتنقلة ودعم مخطط الصحة القروية" و"الصحة الانجابية وصحة الأم" و"صحة الطفل والشاب" و"الساكنة ذات الاحتياجات الخاصة"

وعرف برنامج " الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض "نسبة إصدارات 82%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع "الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين" و"الوقاية ومراقبة الأمراض السارية" و"الوقاية ومراقبة الأمراض غير السارية" و "صحة البيئة".

كما سجل برنامج "إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية" نسبة إصدارات ناهزت 99%. وبلغت إصدارات برنامج "تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية" نسبة 47%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

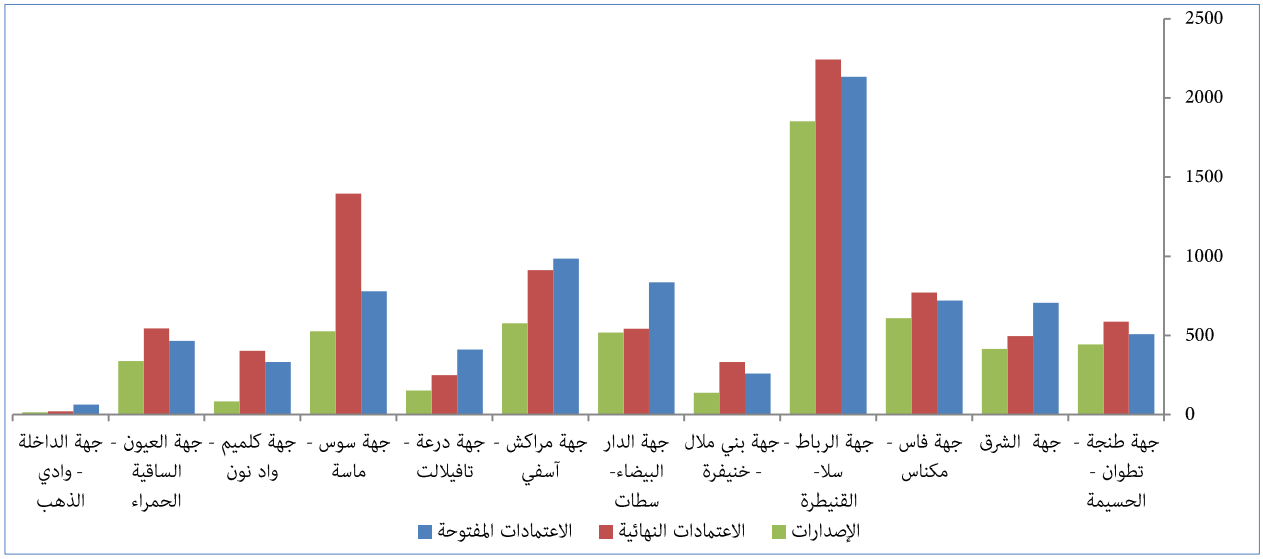

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- **تعليق :**

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 78% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 88% بزيادة بلغت 18% مقارنة مع سنة 2022.

كما عرفت جل الجهات نسب إصدارات تتراوح ما بين 96% و20%. هكذا، سجلت جهة الدار البيضاء - سطات وجهة الشرق وجهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة فاس-مكناس نسب إصدار بلغت توالیا 96% و84% و83% و79%. بينما سجلت كل من جهة طنجة - تطوان – الحسيمة وجهة الداخلة-وادي الذهب وجهة مراكش–آسفي و جهة العيون -الساقية الحمراء على التوالي 75%و74%و 63 %و62%. تليها كل من جهة درعة – تافيلالت بنسبة 61% وجهة بني ملال – خنيفرة بنسبة 41 % وجهة سوس – ماسة بنسبة 38%.

وسجلت جهة كلميم وادنون أدنى نسبة إصدار بلغت 20% وذلك راجع إلى عدة إكراهات.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة

الهدف: تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية

المؤشر: عدد الزيارات المنجزة من طرف الوحدات الصحية المتنقلة

عرفت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 9.483 زيارة سنة 2022 إلى 11.146 زيارة سنة 2023، بالرغم من ذلك لم يتم بلوغ الهدف والمحدد له 13.000 زيارة (85% من التوقع). وتعزى هذه النتيجة إلى النقص المسجل في مهني الصحة على مستوى العالم القروي وكذا عدم استقرارهم بهده المناطق.

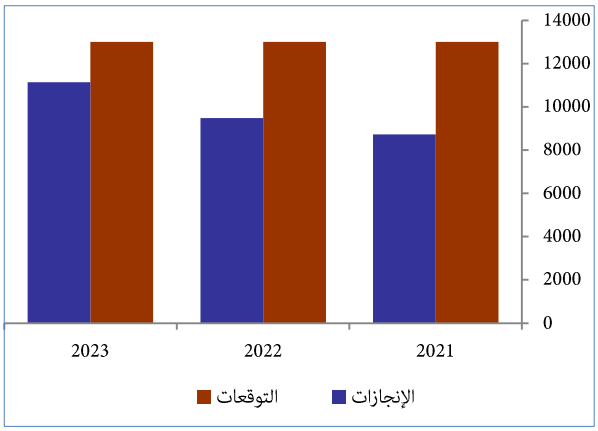

البرنامج : الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة

الهدف المستجيب للنوع : ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية للساكنة ذات الاحتياجات الخاصة من الأشخاص في وضعية الإعاقة والمسنين و النساء والاطفال ضحايا العنف

المؤشر المستجيب للنوع: عدد النساء ضحايا العنف الجسدي والجنسي اللائي تم التكفل بهن داخل الوحدات المتواجدة بالمستشفيات

على غرار السنوات السابقة، سجل المؤشر قيمة إنجاز بلغت 31.779 حالة متكفل بها مقابل توقع محدد في 24.500 واستمر المؤشر المتعلق بعدد حالات النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم التكفل بها على مستوى الوحدات المندمجة المتواجدة في تحسن على مستوى 113مستشفى عمومي. و يمكن تفسير ذلك من خلال الجهود المستمرة التي استثمرها البرنامج الوطني لتوعية المهنيين الصحيين وتحسين جودة الخدمات والديناميكية المشتركة بين القطاعات التي تم تحقيقها من خلال إعلان مراكش 2020 وبروتوكولها الترابي.

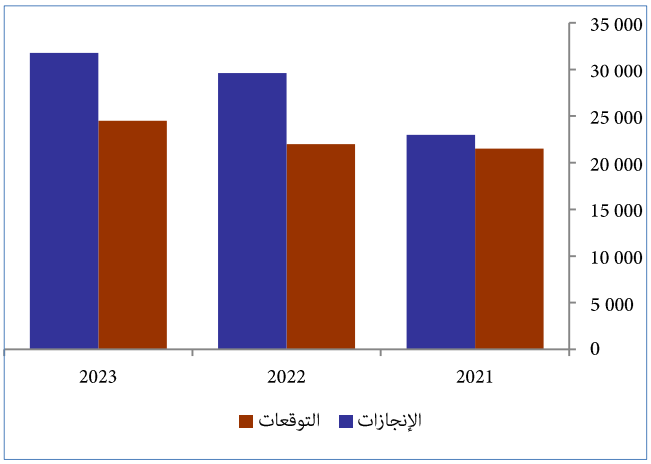

البرنامج : الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض

الهدف: تعزيز الوقاية و التكفل بالأمراض غير السارية عند النساء/الرجال

المؤشر: عدد الحالات الجديدة لارتفاع الضغط الدموي التي التي تم تشخيصها و التكفل بها بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية

لم يحقق المؤشر قيمته التوقعية، حيث بلغ 69% من الهدف المحدد له (96.400 حالة مقابل 141.322 كتوقع). ولهذا السبب قامت الوزارة بتعميم البروتوكولات العلاجية المحدثة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لارتفاع ضغط الدم في 17 مايو 2024 على جميع الجهات بالإضافة إلى إجراءات تصحيحية أخرى.

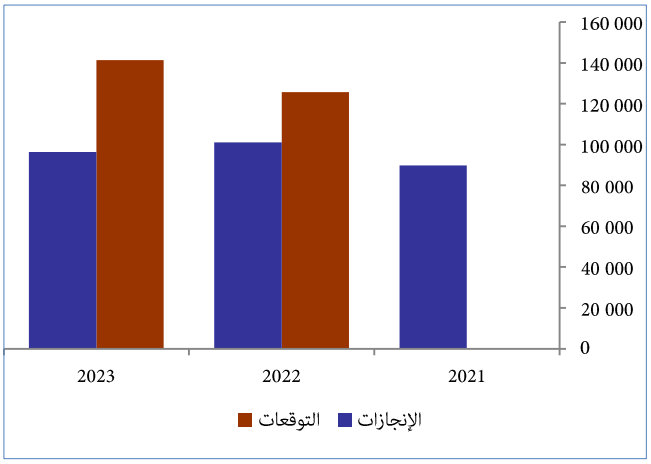

البرنامج : الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض

الهدف: تعزيز الوقاية و التكفل بالأمراض غير السارية عند النساء/الرجال

المؤشر: عدد مرضى السكري المتكفل بهم بالمراكز الصحية

فاق المؤشر قيمته التوقعية برسم سنة 2023 بنسبة 29%، حيث بلغت الإنجازات 1.471.292 متكفل به مقابل 1.139.984 كتوقع، وبزيادة تقدر ب 5% مقارنة مع سنة 2022. ويرجع ذلك إلى تعزيز أنشطة برنامج الكشف عن داء السكري بالإضافة إلى تزويد المراكز الصحية بالمعدات اللازمة لقياس الهيموجلوبين السكري.

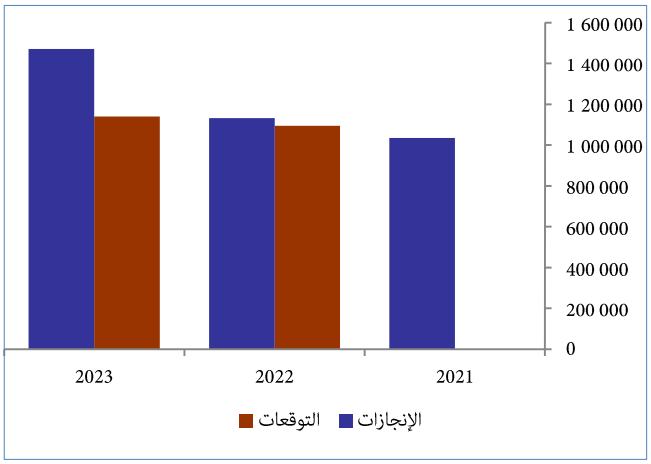

7. حصيلة تحقيق النتائج

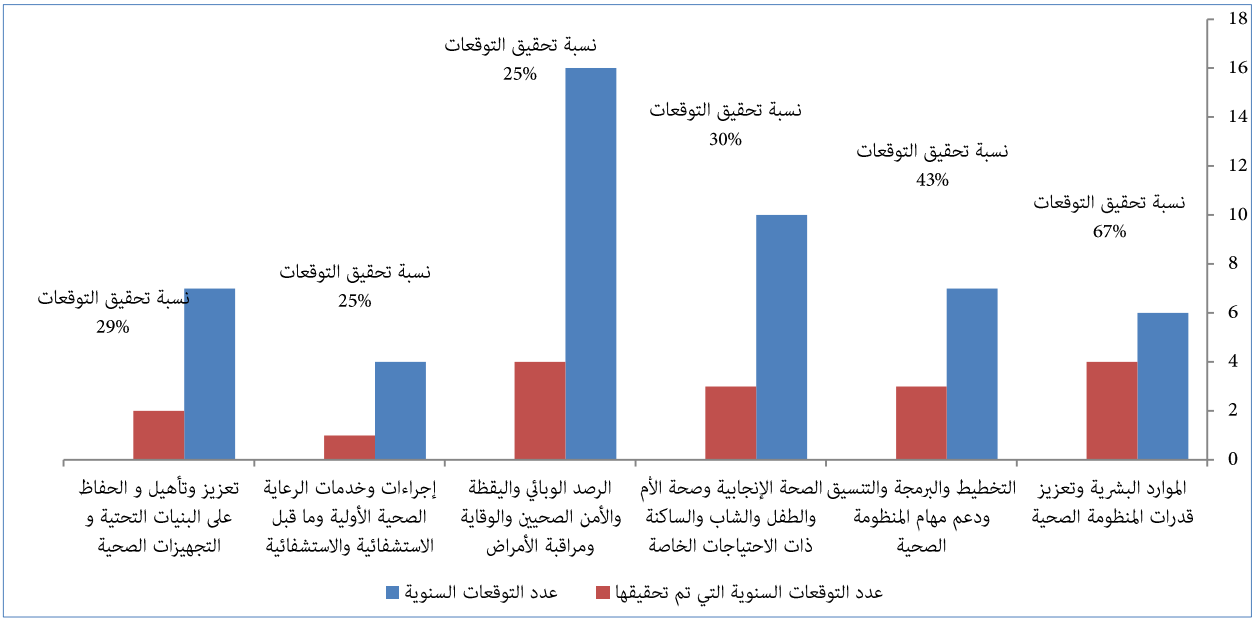

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 34%.

وعرف برنامج "الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية" تحقيق القيم التوقعية لـ 67% من المؤشرات (بزيادة قدرها 17% مقارنة مع سنة 2022)، حيث تحقق توقع كل من المؤشرات "عدد الأعمال الإدارية المفوضة للمصالح اللاممركزة" و"نسبة المناصب المفتوحة في المناطق القروية والمهمشة" و"معدل استعمال المناصب المالية المحدثة سنويا برسم قانون المالية" و"عدد الموظفين المستفيدين من دورات التكوين المستمر".

وسجل برنامج "التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية" 43% من توقعاته. حيث تم تحقيق ثلاثة توقعات من أصل سبعة ويهم الأمر المؤشرات "حصة الاعتمادات المبرمجة من الحساب الخاص بالصيدلية المركزية المخصصة للأدوية لفائدة المؤسسات الصحية الأولية" و"عدد الجهات التي فعلت النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج" و"عدد عقود تدبير النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والتي أبرمها كل مسؤول عن البرامج الميزاناتية مع المديريات الجهوية للصحة".

أما بالنسبة لبرنامج "الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 30%. حيث تأثر عدد من المؤشرات بسبب تأخر المصالح الخارجية للوزارة في إدخال البيانات لسنة 2023 المتعلقة بالبرامج الصحية عبر النظام المعلوماتي الرقمي، بالإضافة إلى عدم توفر عدد من مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على الأطباء خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية.

وبلغ تحقيق التوقعات لبرنامج "الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض"نسبة 25%، حيث يظل تحسين مؤشر "المهلة المتوسطة للكشف والإشعار لحالة طارئة تهم الصحة العمومية" معتمدا على رقمنة نظام المراقبة . كذلك وعلى الرغم من تحسن أداء البرنامج الوطني للكشف المبكر لسرطان الثدي، وذلك عبر تنظيم الحملة الوطنية للكشف المبكر عن سرطان الثدي خلال شهر أكتوبر2023 فإنه لم يتم تحقيق التوقع 100%. من جهة أخرى، شهد مؤشر " عدد مرضى السكري المتكفل بهم بالمراكز الصحية" تطورا ملحوظا ويرجع ذلك إلى تعزيز أنشطة برنامج الكشف عن داء السكري بالإضافة إلى تزويد المراكز الصحية بالمعدات اللازمة لقياس الهيموجلوبين السكري.

وقد سجل برنامج "إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية" نسبة تحقيق التوقعات 25%.

بينما حافظ برنامج " تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية "على نفس النسبة المسجلة سنة 2022 أي 29% من توقعاته رغم تشغيل بعض المراكز الاستشفائية الجامعية سنة 2023. وتسعى الوزارة إلى تجهيز وتأهيل عدد كبير من المراكز الاستشفائية لتدارك التأخر المسجل.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

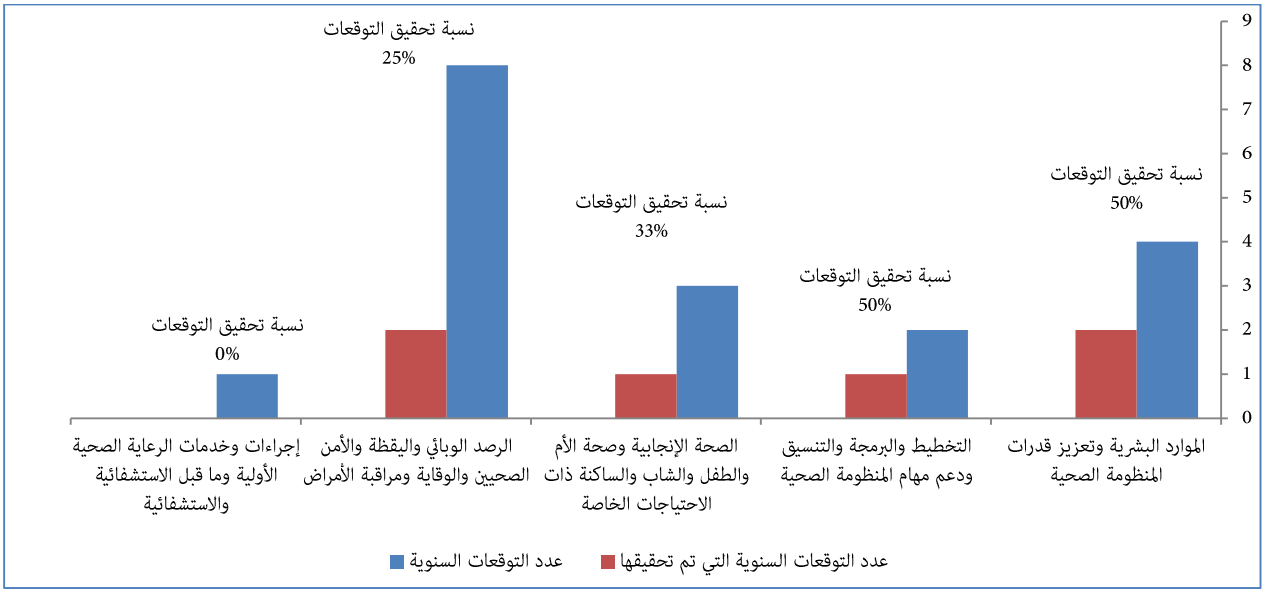

- تعليق :

بلغت النسبة الإجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي 33%.

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية"، فتم بلوغ 50% من توقعات المؤشرات المستجيبة للنوع بسبب عدم تحقيق القيم التوقعية المتعلقة بالمؤشرات المستجيبة للنوع "عدد خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة" و"نسبة النساء الذين تم تعيينهم في مناصب المسؤولية".

وتم تحقيق نصف التوقعات المتعلقة بالمؤشرات المستجيبة للنوع بالنسبة لبرنامج "التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية" ويهم الأمر المؤشر "عدد عقود تدبير النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والتي أبرمها كل مسؤول عن البرامج الميزاناتية مع المديريات الجهوية للصحة".

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة" فتم بلوغ 33% من التوقعات وهي نفس النسبة المسجلة برسم سنة 2022.

وسجل برنامج " الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض" 25% من توقعاته وذلك ببلوغ القيم التوقعية لكل من المؤشرات "المهلة المتوسطة للكشف والإشعار لحالة طارئة تهم الصحة العمومية" و"نسبة تغطية الأشخاص (البالغين والأطفال) المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة باستعمال مضادات الفيروسات القهقرية" و"عدد مرضى السكري المتكفل بهم بالمراكز الصحية".

بينما لم يحقق برنامج " إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية" مؤشره المستجيبة للنوع.

وزارة الاقتصاد والمالية

1. ملخص أهم الإنجازات

على الرغم من الظروف الصعبة التي اتسمت بتقلبات مناخية مستمرة وارتفاع معدلات التضخم، أظهر الاقتصاد المغربي قدرة ملحوظة على الصمود خلال سنة 2023. ويعزى ذلك أساسا إلى التدابير الاستباقية التي اتخذتها وزارة الاقتصاد والمالية، والتي ساهمت بشكل فعال في التخفيف من حدة تأثير هذه الظروف من أهمها:

◄ **مواصلة التنزيل التدريجي للتدابير المتخذة في المجال الجمركي والجبائي لا سيما عبر:**

- تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2023 المتعلقة بالجباية الجمركية وكذا المتعلقة بالإصلاح الجبائي؛
- تبسيط المساطر الجمركية من خلال: مواصلة التجريد الكامل لعملية التخليص الجمركي عبر نزع الطابع المادي عن التصريح الجمركي الشامل، وتجريد مسطرة منح شهادة الإبراء المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الخاصة بالجمارك من طابعها المادي؛
- تعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية؛
- تعزيز التدابير الجبائية وإجراءات تشجيع الصناعة عبر الإعفاء من رسوم الاستيراد المفروضة على بعض الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وإرساء ضريبة على الاستهلاك تخص بعض المنتجات المحتوية على السكر المضاف؛
- تعزيز علاقة الثقة مع الملزمين من خلال تفعيل «الرسائل التذكيرية» المتعلقة بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية فيما يخص المفوتين لعقارات دون تصريح، وإشعار الملزمين بالضرائب الجديدة عن طريق المكالمات الهاتفية، وكذا مواصلة تبسيط وتحيين الاستمارات الضريبية المتعلقة بخدمات التصريح والأداء الضريبي عن بعد " النظام المعلوماتي"Simpl " .

◄ **مواصلة تفعيل منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات**، من خلال صدور المرسوم رقم 2.22.58 المتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، وكذا تنظيم النسخة الثانية من" المنتدى بين-الوزاري لمسؤلي البرامج".

◄ **تعزيز الحكامة وهيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال:**

- مواصلة تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ونشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية على موقع مرصد آجال الأداء، وكذا إطلاق للتدقيق الخارجي لمجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- دعم حكامة المالية العمومية حيث تم إنجاز مهمة افتحاص من طرف المفتشية العامة للمالية تتعلق بتدقيق حسابات المشاريع الممولة من طرف الدول والهيئات والمؤسسات المالية الدولية والعمليات المالية والمحاسباتية للجماعات الترابية، وكذا افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية2022 ؛
- التتبع المتواصل لتنفيذ ميزانية الدولة عبر اتخاذ ما يلزم من التدابير على مستوى تحصيل الموارد وضبط النفقات من أجل التحكم في عجز الميزانية.

◄ **تحسين نجاعة تدبير المالية العمومية حيث تم إنجاز إصلاحات مهمة أهمها:**

- مواصلة إصلاح الطلبيات العمومية من خلال إعداد الإطار المنظم لإبرام الصفقات العمومية وكذا النصوص التطبيقية المتعلقة بالمرسوم الجديد وتعميم إجبارية التعهدات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية ابتداء من فاتح غشت 2023؛
- نشر ما يناهز 30 ألف طلب عروض في بوابة الصفقات العمومية؛
- مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي المتعلق بالجبايات الترابية؛
- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالمرصد الوطني للطلبيات العمومية وكذا تفعيل استغلال النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالإصلاح المحاسباتي للجماعات الترابية.

◄ **دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار من خلال:**

- تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ومواصلة تنزيل البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية، إضافةY لى مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛
- تعزيز الشفافية المالية حيث استطاع المغرب تحقيق تقدم ملموس على مستوى نتائج مسح الميزانية المفتوحة لسنة 2021مسجلا 48 نقطة مقابل 43 نقطة سنة 2019، محتلا بذلك المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

◄ **مواصلة الجهود من أجل تمويل ميزانية الدولة والقطاع العمومي مع تحسن تكلفته من خلال:**

- تحسين آليات تمويل ميزانية الدولة والقطاع العمومي من خلال تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي والحد من المخاطر المتعلقة بديون الخزينة.

◄ **حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال:**

- مواصلة الدعم المباشر لقطاع النقل ولأسعار غاز البوطان والسكر والدقيق المدعم والقمح اللين المستورد وكذا للكتب المدرسية للمستويين الأولي والاعدادي؛
- تفعيل سياسة المنافسة عبر إصدار المراسيم التطبيقية لقانون حرية الأسعار والمنافسة ودراسة ما يفوق 160 عملية تركيز اقتصادي همت عددا من القطاعات الاقتصادية.

◄ **دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية من خلال:**

- تعبئة ما يناهز 4 آلاف هكتار (خارج إطار الشراكة الفلاحية) لدعم المخططات القطاعية والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج؛
- تعبئة ما يفوق 3 آلاف هكتار تخص 144 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة الفلاحية؛
- تخصيص 435 هكتارا لفائدة الإدارات العمومية؛
- تعويض 180 مستفيدا عن عمليات الاقتناءات العقارية، بمبلغ إجمالي يصل إلى مليار درهم.

◄ **مواصلة تنزيل الميثاق للاتمركز الإداري** من أجل تنزيل الجهوية المتقدمة وتحديث هياكل الوزارة.

◄ **دعم الأوراش الأفقية من خلال:**

- مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية من خلال متابعة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة؛
- إطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل متم سنة 2023 من خلال رصد مليار درهم برسم سنة 2024؛
- تعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد؛
- متابعة إصلاح أنظمة التقاعد.

◄ **تنزيل مقاربة النوع، والتكوين وتطوير الكفاءات وكذا تنزيل الاستراتيجية الاجتماعية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة.**

◄ **مواصلة الرقمنة وتبسيط الإجراءات** في جميع مديريات الوزارة وتحسين التواصل المؤسساتي، بالإضافة إلى إعادة التأهيل المواقع الإدارية على المستوى المركزي والجهوي.

◄ **تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي** حيث عملت الوزارة على تنظيم الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالمغرب في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 بمدينة مراكش، والتي عرفت مشاركة ما يفوق 12.500 مشاركا رفيع المستوى، من بينهم 186 وزيرا للمالية و115 محافظ بنك مركزي يمثلون 182 دولة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين

تميزت سنة 2023 بالعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين باتخاذ عدة تدابير من شأنها تثمين ومواكبة العنصر البشري وكذا إدراج مقاربة النوع بهدف إقرار وضعية عادلة ومنصفة بين نساء ورجال القطاع، ومن بين الإجراءات المتخذة والتي تهم 7 مشاريع نذكر منها:

- مواصلة تنزيل مخرجات الدراسة حول المساواة بين النساء والرجال والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة بالوزارة؛
- تفعيل مهام مرصد النوع الاجتماعي وإعطاء الإنطلاقة لمركز الإنصات والمواكبة؛
- تنويع وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية بهدف دعم المساواة بين الجنسين والتوفيق بين الحياة المهنية والشخصية لنساء القطاع؛
- تنمية القدرات الشخصية والمهنية لنساء القطاع (تنمية مهارات الموظفات عبر التكوين ومواكبتهن للترشح لمناصب المسؤولية...)؛
- مواصلة التواصل والتوعية من أجل التحسيس بأهمية المساواة بين الجنسين وتحقيق التوفيق بين الحياة المهنية والشخصية لنساء القطاع؛
- تشجيع مشاركة المرأة في التداريب المهنية؛
- توزيع جوائز التميز لنساء القطاع.

كما تميزت سنة 2023 بتفعيل مضامين الدراسة المنجزة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية، تهم إجراء تشخيص لدرجة تفعيل البعد الإجتماعي على مستوى قطاع الاقتصاد والمالية خاصة فيما يتعلق بالجانب الضريبي والجبائي. ويتجلى الهدف من الدراسة أساسا في تحديد مجموع

التحديات التي تحيل دون تطوير وتنفيذ القطاع لسياساته الضريبية والجبائية مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي مع تقديم توصيات في هذا الإطار. وتميزت المرحلة الثانية باختيار مكتب الدراسات الذي شرع في مواكبة المديريات المعنية في إعداد الدراسة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
6	27	4	44	5

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

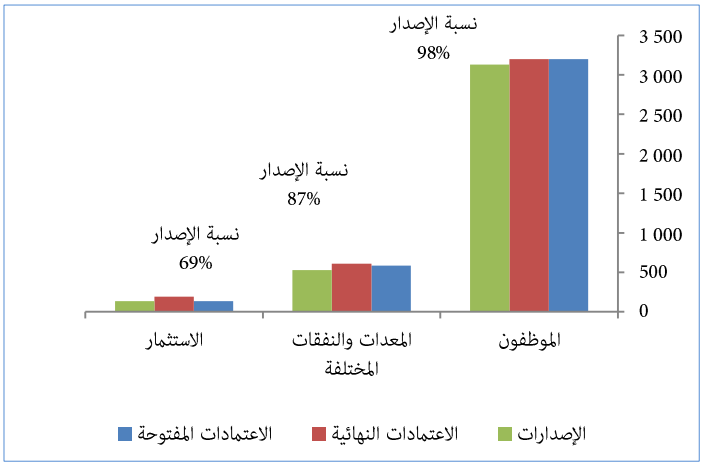

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

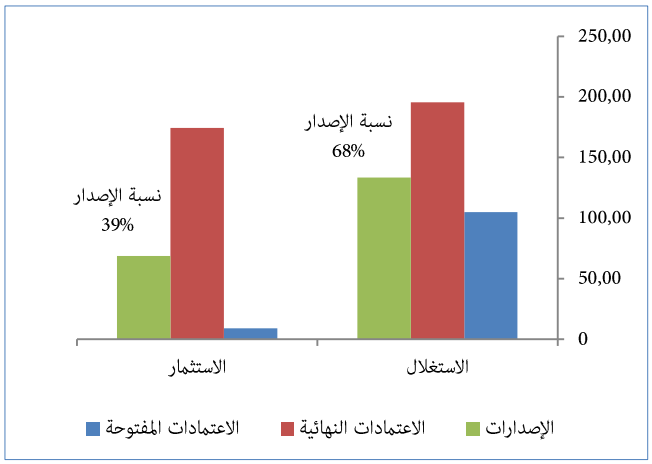

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- **تعليق :**

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة على التوالي 98% و87% بينما سجل فصل الاستثمار نسبة 69% أي بزيادة تقدر ب 17%مقارنة بسنة 2022.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على التوالي 68% و39%، بنسبة إجمالية بلغت 55% من مجموع الاعتمادات. ويعزى ذلك بالأساس إلى طبيعة المشاريع والعمليات التي تنفذ على صعيد هذه الميزانية والتي لايمكن أن تنفذ كليا خلال نفس السنة.

وبلغت الإصدارات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما يناهز 54 مليار درهم أي ما يناهز نسبة 56% من مجموع الاعتمادات النهائية، وقد همت على الخصوص "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي".

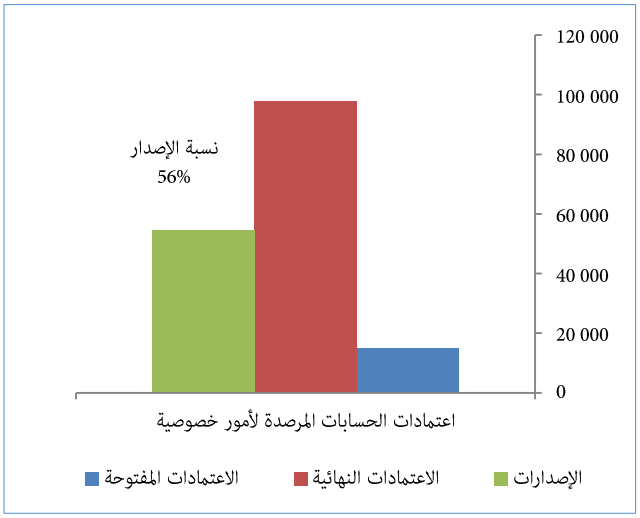

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت الإصدارات المتعلقة ببرنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" والخاصة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار 39% بمبلغ إجمالي يتجاوز 17 مليون درهم، وهمت الاعتمادات المرحلة 14,97 مليون درهم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة الخارجية في شكل منح تتعلق بمساعدة فنية مرتبطة بحلول ومنصات تكنولوجيا المعلومات ممولة من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

وبخصوص برنامج " تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك" بلغت الاصدارات المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار 88% وبمبلغ إجمالي بتجاوز 66 مليون درهم بما في ذلك الاعتمادات المرحلة والمقدرة بحوالي 5,5 مليون درهم.

أما "برنامج تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية" فقد ناهزت إصداراته المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار حوالي 94%.

وناهزت إصدارات برنامج " تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية" المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار 92% بمبلغ إجمالي يتجاوز 97 مليون درهم. بينما سجل "برنامج تدبير الملك الخاص للدولة" إصدارات ناهزت 91% بمبلغ إجمالي يتجاوز 31 مليون درهم.

وبلغت إصدارات برنامج دعم وقيادة المتعلقة بنفقات التسيير (بما في ذلك نفقات الموظفين) والاستثمار نسبة تقدر ب 96% بمبلغ إجمالي قدره 3,47 مليار درهم.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

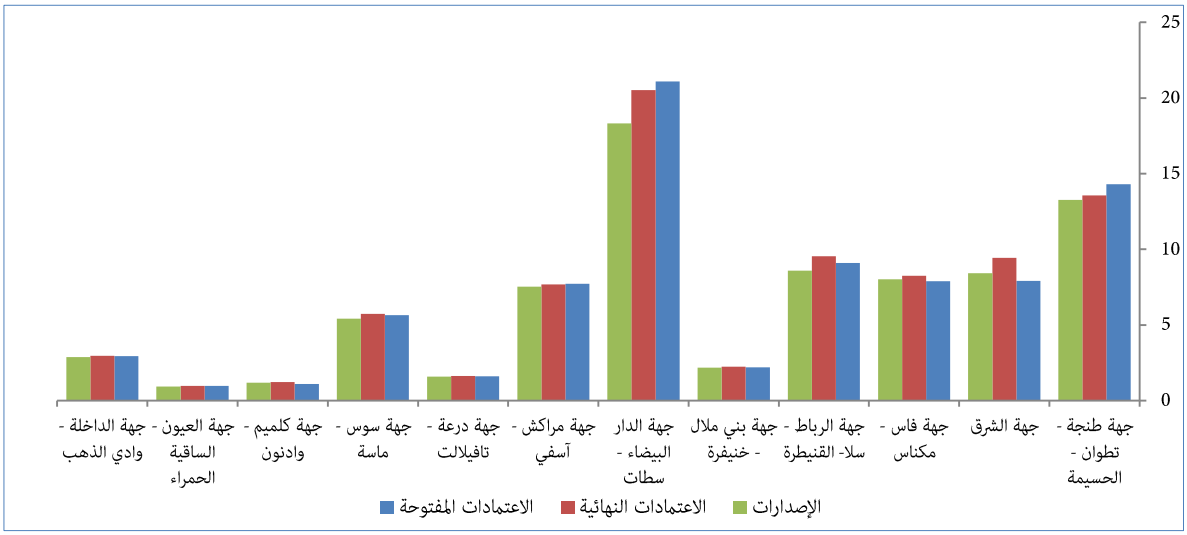

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 98% من مجموع الإصدارات بنسبة إصدار ناهزت 95%. كما عرفت جل الجهات نسبة إصدارات مهمة تتراوح ما بين 90% و 98%. باستثناء جهة الشرق وجهة الدار البيضاء-سطات اللتان حققتا نسبة إصدار بلغت 89%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

الهدف: تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية

المؤشر: نسبة تطور الأداءات المنزوعة عنها الصفة المادية للضرائب و الرسوم

تجاوزت القيمة المحققة للمؤشر والبالغة 265,2% بكثير القيمة المتوقعة المحددة في 60%. وتعزى الزيادة الملحوظة في عدد العمليات المالية الرقمية لدفع الضرائب والرسوم إلى:

- الجهود المكثفة التي قامت بها الخزينة العامة للمملكة من أجل تعزيز التواصل بشأن هذا النوع من الدفع؛
- سهولة الولوج المتزايدة إلى أنظمة الدفع الرقمي؛
- موثوقية نظام الدفع الرقمي المتزايدة، والذي يوفر للمستخدمين تجربة سلسة وعملية؛
- الوعي العام بوسائل الدفع هذه عبر بعث الرسائل النصية التذكيرية بشكل استباقي.

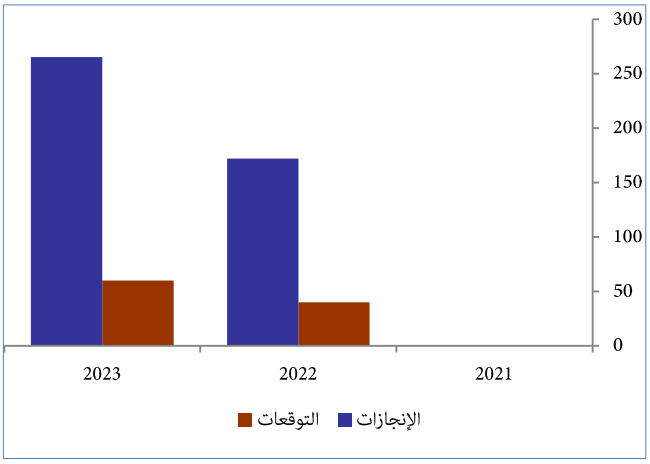

البرنامج : تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك

الهدف: تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية

المؤشر : معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة الملتمسات عبر الأنترنيت

لم يحقق المؤشر قيمته التوقعية البالغة 85% حيث استقر إنجازه عند 79% بزيادة قدرها 7% مقارنة مع سنة 2022. وتعتبر مرونة ساعات العمل والبساطة وسهولة الاستخدام من المعايير الأكثر تقديرا مع معدلات رضا تبلغ على التوالي 86% و85% و84%.

وتجدر الإشارة أن بعض المرتفقين قد يعبرون عن عدم رضاهم، حتى لو تمت معالجة ملتمساتهم وفقا لقواعد الجودة والسرعة. ولهذا الغرض تم استقصاء الرضا السنوي لمستخدمي مكتب السجل الرقمي بالإضافة إلى مستخدمي المنصة الإلكترونية "الاستفسارات الإلكترونية".

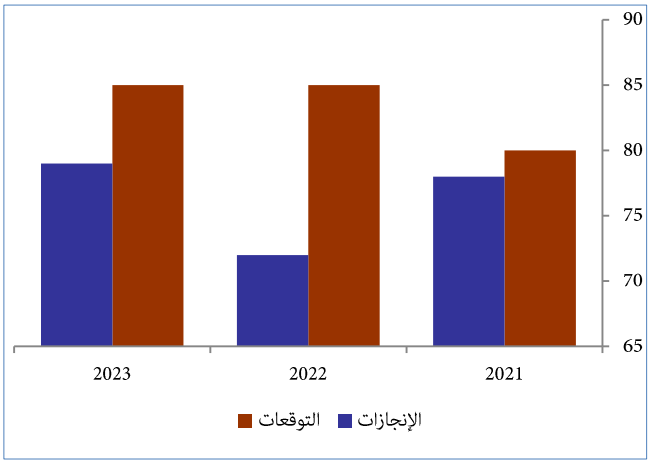

البرنامج : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

الهدف: تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنة الجبائية

المؤشر: النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعهم

سجل المؤشر نسبة 77% برسم سنة 2023 مقابل 76% سنة 2022. ورغم الارتفاع الذي حققه لم يتم بلوغ الهدف المحدد له وهذا راجع بالأساس إلى التدفق الكبير للشكايات المودعة من طرف الملزمين في نهاية كل سنة، فإن الهدف المحدد مبدئيا في 100% لا يمكن تحقيقه نظرا لأن آجال معالجة الشكايات المودعة خلال شهر دجنبر تمتد إلى غاية شهر يناير من السنة الموالية.

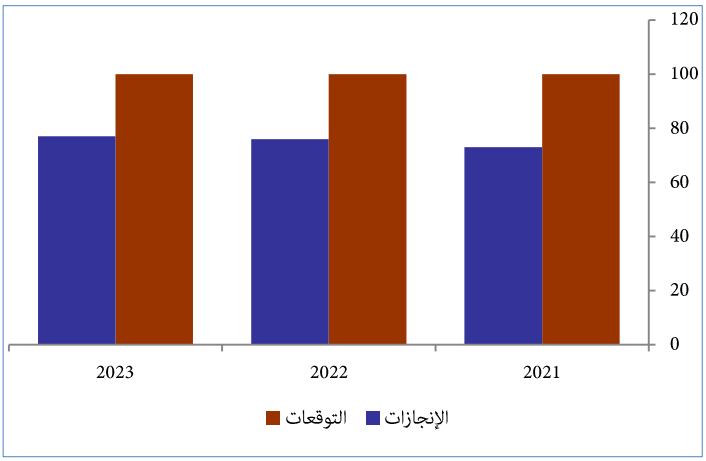

البرنامج : تدبير الملك الخاص للدولة

الهدف: حماية الملك الخاص للدولة

المؤشر: المساحة المحفظة للملك الخاص للدولة

على غرار السنوات الماضية، فاق تسجيل المؤشر سنة 2023 القيمة التوقعية حيت بلغت المساحة المحفظة 838.742 هكتار مقابل 20.000 هكتار كتوقع. ويفسر الفرق المرتفع بين إنجازات سنة 2023والتقديرات برسم نفس السنة، بالعملية الاستثنائية للتحفيظ على مستوى الأقاليم الجنوبية.

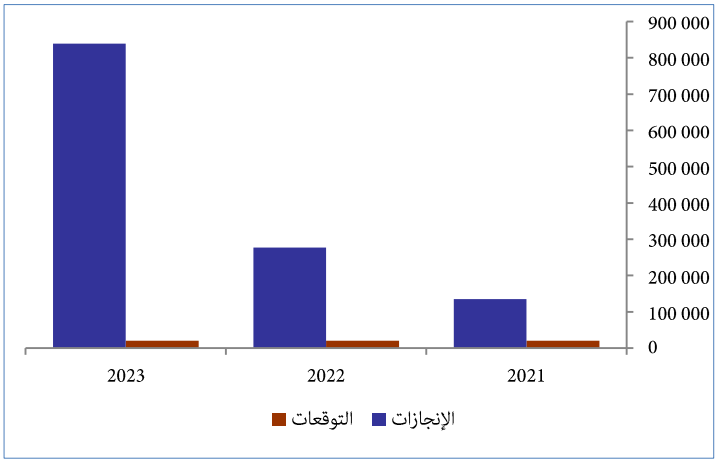

7. حصيلة تحقيق النتائج

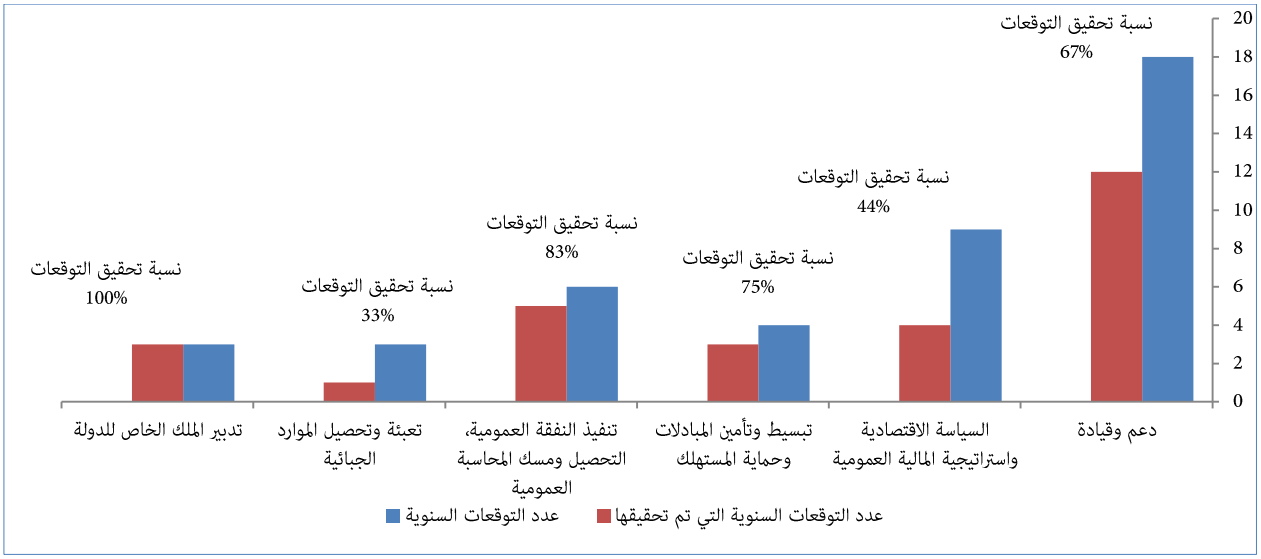

- تعليق :

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 65% مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 15% مقارنة مع سنة 2022. غير أنه تجدر الإشارة أن عددا مهما من المؤشرات عرفت نسب إنجاز تناهز بشكل كبير التوقعات بالرغم من عدم احتسابها ضمن التوقعات المحققة.

وعرف برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة" تحقيق القيم التوقعية لكافة المؤشرات وذلك بنسبة 100% على غرار السنوات الفارطة. وتفسر هذه النتيجة بتظافر الجهود وإعطاء الأولوية اتجاه ورش تصفية الأراضي المحتلة دون حق أو سند الملكية وذلك من أجل تطهير كامل لأملاك الدولة، إضافة إلى العملية الاستثنائية للتحفيظ على مستوى الأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى الإيرادات الاستثنائية التي تم تحصيلها في إطار التمويل المبتكر.

بينما سجل برنامج "تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك" تحقيق 75 % من القيم التوقعية لمؤشراته ما يعد طفرة مقارنة مع سنة 2022 التي لم يتم فيها تحقيق أي مؤشر (0%). وترجع هذه النتيجة بشكل رئيسي إلى مواصلة ورش إزالة الطابع المادي عن مساطر التخليص الجمركي وتعزيز التبادل الالكتروني للوثائق مع الشركاء والعمل بممر المراقبة الثلاثية (الأخضر والبرتقالي والأحمر) وفقا للمعايير الدولية و تعزيز استخدام تكنولوجيات المراقبة الجديدة من خلال اقتناء ماسحات ضوئية جديدة بالأشعة السينية وتوسيع استخدام النسخة المحمولة لنظام الاستخلاص الجمركي "بدر موبايل" و مراجعة إجراءات التخليص الجمركي للطرود السريعة لتحسين مراقبة عمليات التبادل في إطار التجارة الإلكترونية مما انعكس إيجابا على مدة التخليص الجمركي.

كما عرف مؤشر "مبلغ المداخيل الإضافية المحصلة نتيجة المراقبة الجمركية" نتائج جيدة بفضل الرفع من عدد قواعد البيانات التي يمكن الولوج إليها واللازمة للمراقبة الجمركية بالإضافة إلى التبادل الإلكتروني والتعاون مع الشركاء.

أما بالنسبة لبرنامج "دعم وقيادة" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 67% أي بزيادة قدرها 17% مقارنة مع سنة 2022.

بينما سجل برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية" نسبة تحقيق التوقعات بلغت 83% مسجلا ارتفاعا ملموسا مقارنة مع سنة 2022 قدر ب 23%. حيث تم تسجيل مردود مهم بخصوص المؤشر " نسبة تطور المداخيل الفعلية المحصلة عن السنوات السابقة" بفضل تحسن الأداء في تحصيل إيرادات أملاك الدولة (+ 46%) والديون غير الضريبية للدولة (+ 34%) بالإضافة الى رسوم الخدمات الجماعية (+ 29%). إضافة إلى القفزة الهامة للمؤشر " نسبة تطور الأداءات المنزوعة عنها الصفة المادية للضرائب والرسوم" نظرا للجهود المكثفة التي قامت بها الخزينة العامة للمملكة من أجل تعزيز التواصل بشأن هذا النوع من الدفع، ومن جهة أخرى، إلى سهولة الولوج المتزايدة إلى أنظمة الدفع الرقمي.

وحافظ برنامج " تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية" على نفس نسبة تحقيق النتائج المسجلة برسم سنة 2022 والبالغة 33%.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

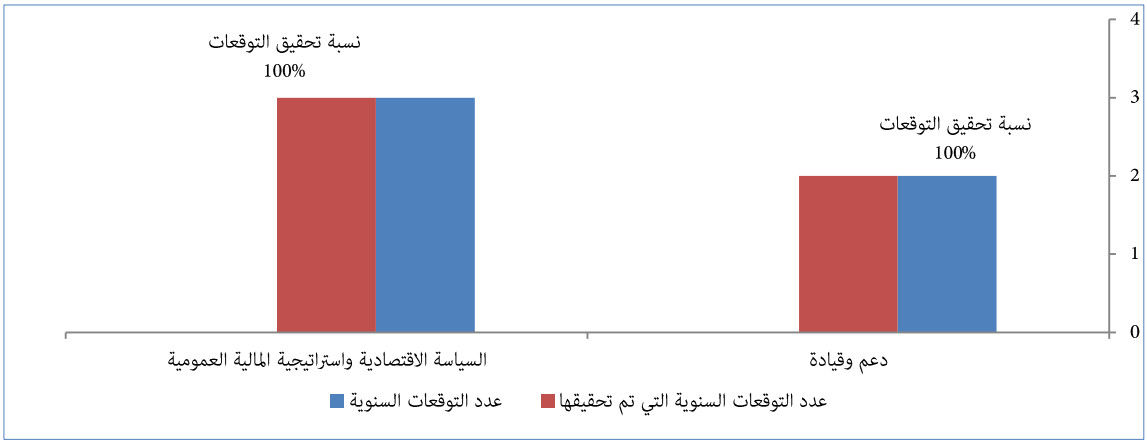

- تعليق :

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "دعم وقيادة"، فقد تم بلوغ التوقعات المتعلقة بالمؤشرين "نسبة الولوج إلى التكوين" و "عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي" نظرا لإنجاز مجموعة من الدورات التكونية في مجال النوع الاجتماعي، وكذا تنفيذ عدد من الإجراءات تهم تعزيز القدرات والتوعية بقضايا النوع الاجتماعي يذكر منها الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، والقيادة النسائية والقيادة المراعية للنوع الإجتماعي.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" تم بلوغ 100% من التوقعات، حيث تم تحقيق توقعات المؤشرات المستجيبة للنوع "عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي" و "حصة الولايات الموكلة للنساء الممثلات لمديرية المنشآت العامة والخوصصة والمنتميات لوزارة الاقتصاد والمالية في مجالس إدارة المنشآت والمؤسسات العمومية " و"عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي".

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني-

1. ملخص أهم الإنجازات

تميزت سنة 2023 بإنجازات مهمة على مستوى مختلف البرامج، فقد عمل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مواصلة هيكلة وتنظيم قطاع الصناعة التقليدية خصوصا عبر مواصلة تحسين أداء وتدبير المنصة الإلكترونية للسجل الوطني للصناعة التقليدية، و إعطاء الانطلاقة للتجربة النموذجية لتأسيس الهيئات الحرفية الخاصة ببعض فروع الصناعة التقليدية على مستوى بعض الجهات، بالإضافة إلى تعديل المرسوم التطبيقي رقم 2.21.437 للقانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

كما تم تعزيز البنيات التحتية للإنتاج والتسويق من خلال تشغيل 16 بنيات تحتية وكذا الانتهاء من أشغال البناء والتأهيل ل42 بنية تحتية.

وقد عمل القطاع على مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة له، وذلك عبر توقيع اتفاقية شراكة مع جامعة غرف الصناعة التقليدية بمبلغ 560.000 درهم بغية مواصلة تنزيل ورش البطاقة المهنية للصانع التقليدي واتفاقية شراكة مع جامعة غرف الصناعة التقليدية بمبلغ 2.450.000 درهم بهدف المساهمة في تنزيل الأوراش ذات الأولوية للصناعة التقليدية المتعلقة بتنظيم وهيكلة صناع هيئات حرفية، ومواكبة التأهيل المؤسساتي والقانوني لغرف الصناعة التقليدية. موازاة مع ذلك، بلغ مجموع الدعم المالي الممنوح لغرف الصناعة التقليدية والجامعة برسم سنة 2023 ما قدره 44.551.782 درهم.

كما عمل على تحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين والصناع التقليديين، عبر توقيع اتفاقية لتبادل المعلومات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تهم التغطية الصحية وإتمام الأعمال المتعلقة باتفاقية الشراكة الموقعة مع مؤسسة دار الصانع، وذلك من أجل تنزيل برنامج العمل المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وتميز محور دعم الإنتاج والجودة وتطوير طرق الترويج والتسويق بقطاع الصناعة التقليدية، بتجهيز دار الصانعة زايدة بميدلت والمساهمة في إطار اتفاقية شراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن من أجل إنجاز برنامج دعم ومواكبة التعاونيات العاملة في قطاع الصناعة التقليدية، علاوة على توقيع اتفاقية إطار بشراكة مع جامعة ابن طفيل بالقنيطرة في إطار البحث والتنمية والتكوين التقني للصناع بقطاع الصناعة التقليدية واتفاقية بشراكة مع نفس الجامعة من أجل تنمية وتطوير الدباغة بقطاع الصناعة التقليدية.

وتميز المحور المتعلق بالجودة وحماية منتوجات الصناعة التقليدية بالمصادقة على 11 مواصفة تهم فرع الجلد و 09 مواصفة تهم فرع المجوهرات، والقيام بعملية مراقبة الاواني الفخارية، طبقا للمواصفات الإجبارية التطبيق، بكل من فاس، اسفي، سلا ومراكش. كما تمت المصادقة على 27 وحدة إنتاج بإقليم الخميسات منتجة لزربية زمور وحنبل زمور.

وعلى مستوى الترويج، تميزت سنة 2023 بتحقيق مستوى قياسي من الصادرات في قطاع الصناعة التقليدية في حدود 1.072 مليون درهم. هكذا، وفي إطار استراتيجيتها الترويجية وتطوير السمعة الدولية للصناعة التقليدية المغربية، شاركت مؤسسة دار الصانع في العديد من التظاهرات الدولية، أهمها "NY NOW " و"ICFF " و"AMBIENTE" و"Del Mobile" و"DOMOTEX ". كما قامت المؤسسة بعمليتين تسويقيتين بالشراكة مع "Haussmann Galeries Lafayette" في باريس و"El Corte Ingles" في لشبونة. وعلى الصعيد الوطني، شاركت دار الصانع في الأنشطة التي نظمت بالموازاة مع الاجتماعات السنوية التي عقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في مراكش، وفي التظاهرة الوطنية "جائزة الحسن الثاني للجولف في الرباط"، ثم في صالون "CREMAI" بالجديدة.

وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في 08 سبتمبر2023، وتطبيقًا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قامت دار الصانع بتكليف خبراء مهندسون معماريون ومكاتب تصميم ومختبرات، بتحديد وتنفيذ الخبرة التقنية للأوراش الحرفية المتضررة من زلزال الحوز. وفي نهاية مرحلة التعداد، تم تحديد 3.549ورش عمل في كل من مراكش والحوز، وشيشاوة، وتارودانت، وورززات. كما تمت معالجة 230 طلبا للحصول على الدعم في سنة 2023.

وضاعفت الوزارة جهودها في مجال الرقمنة من خلال تطوير منصة جديدة لتحسين وصول الفاعلين إلى عرض خدماتها، والتجريد المادي لمسطرة المشاركة في مختلف الأحداث الترويجية، وكذلك الوصول إلى قاعدة البيانات الوثائقية.

وبخصوص التكوين ورفع القدرات، استقبلت مؤسسات التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية برسم سنة 2022-2023 ما مجموعه 15.934 شابا وشابة. وبلغ عدد الخريجين 9.726 سنة 2023. بالإضافة إلى دعم البنيات التحتية للتكوين عن طريق إعادة تأهيل المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية بني ملال وإنزكان. كما تم إنهاء أشغال إعادة تأهيل مجمع الصناعة التقليدية بسلا وتحويله إلى معهد متخصص في فنون الصناعة التقليدية في مجال الفن والعمران والشروع في تجهيزه.

وحقق قطاع التكوين المستمر للصناع نتائج قيمة، حيث بلغ عدد المستفيدين من برنامج تنمية القدرات التقنية والتدبيرية في حرف الصناعة التقليدية برسم سنة 2023، 4.460 صانعة وصانعا تقليديا، بالإضافة إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة 800 مستفيدا من نزلاء السجون بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2023.

وفي مجال الاقتصاد الاجتماعي، تميز محور تقوية ومواكبة التعاونيات بمواكبة 4.289 تعاونية برسم سنة 2023، مقابل 3.477 تعاونية سنة 2022. ومن أجل بلوغ هدف مواكبة 5.000 تعاونية سنويا، واصل مكتب تنمية التعاون تفعيل الشراكات القائمة من جهة، ودراسة مشاريع اتفاقيات جديدة من جهة أخرى مع مجموعة من الفاعلين والمتدخلين في القطاع. وبلغ عدد المستفيدين من اللقاءات التحسيسية المنظمة والمؤطرة من طرف مكتب تنمية التعاون 8.204 مستفيدة ومستفيد. كما نظم المكتب مجموعة من الدورات التكوينية عن بعد والتي استفاد منها أعضاء ومسيري أكثر من 5.992 تعاونية.

وعلى صعيد التعاون الدولي تم تنظيم المنتدى المغربي الإسباني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالناظور من 06 إلى 07 فبراير2023، وذلك بمناسبة إنهاء البرنامج الأول للتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية و توقيع اتفاقيات للشراكة بين الوزارة ومجالس جهات سوس-ماسة والشرق خاصة بتمويل وإنجاز مشاريع لفائدة الفاعلين المهنيين بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما عرفت سنة 2023 إطلاق النسخة الرابعة من برنامج مؤازرة لفائدة الجمعيات وشبكات الجمعيات والتعاونيات بشراكة مع مجالس الجهات، لتمويل 121 مشروعا ومواكبة وتتبع وتقييم 116 مشروعا للجمعيات المستفيدة من الدعم. موازاة مع ذلك، تم تنظيم الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة سوس-ماسة، بمشاركة 150 تعاونية. بالإضافة إلى تنظيم النسخة الخامسة للمعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة الشرق.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

بخصوص قطاع الصناعة التقليدية، ينسجم بعد "تعزيز المساواة بين الجنسين" بشكل كبير مع البرامج والمشاريع التي تنفذها الوزارة على مختلف المستويات، ومن بين البرامج التي يظهر فيها هذا البعد، البنيات التحتية المخصصة لإنتاج وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية، خاصة دور الصانعة وقرى ومركبات الصناعة التقليدية وفضاءات العرض والبيع ومناطق أنشطة للصناعة التقليدية حيث استفادت أكثر من 47% من النساء من هذه الفضاءات.

وفي إطار الدورية الوزارية المتعلقة باختيار المستفيدين وإدارة هذه الفضاءات، تم تحديد مجموعة من الأولويات، من بينها، إعطاء الاولوية لتكتلات الصناع التقليديين (التعاونيات والجمعيات المهنية، ولا سيما النسوية)، وتشجيع خريجي مؤسسات التكوين المهني بالقطاع واعتماد بعد النوع، دون تحديد حصص محددة للنساء، وترك تنفيذها للجان المحلية.

كما دأب قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تخصيص فضاءات للنساء وهي دور الصانعة التي يتم بناؤها وتجهيزها في العالم القروي، حيث ساهم في إحداث وتجهيز عدد من دور الصانعة والتي وصل عددها إلى 102 دارا تستفيد منها حوالي 3.884 صانعة تزاول أساسا أنشطة نسج الزرابي التقليدية والطرز والخياطة.

من جهته، عرف مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حضورا متميزا للأنشطة النسوية، خاصة في مجال الصناعة التقليدية والفلاحة، حيث تم تسجيل إلى سنة 2023، تأسيس 7.730 تعاونية نسائية، بلغ مجموع عدد المنخرطات فيها 71.969 متعاونة. وهو ما تعكسه المشاركة النسوية في التظاهرات المنظمة من طرف الوزارة ومكتب تنمية التعاون في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك بمشاركة نسوية تقدر ب58% بالمعارض الدولية والوطنية والجهوية والأسواق المتنقلة ومشاركة نسوية تقدر ب 60% بالدورات التحسيسية والتكوينية الهادفة إلى تقوية قدرات الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما أن الوزارة من خلال الاستراتيجية الجديدة وبرنامج عملها بخصوص إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب، في أفق العشر سنوات القادمة، تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، كمحور أساسي لإنعاش ريادة الأعمال الاجتماعية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	7	3	22	7

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

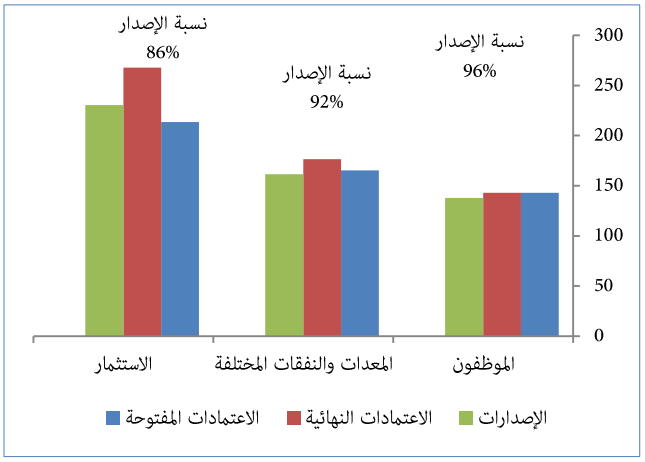

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

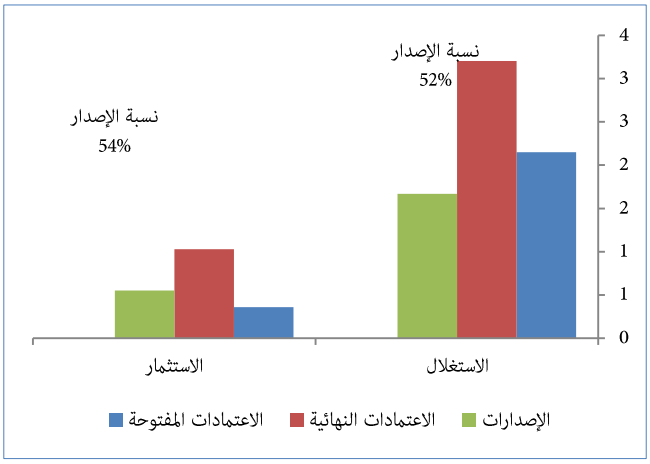

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 96% و92% و86% مقابل تسجيل نسب إصدار بلغت تواليا 98% و91% و86% برسم سنة 2022. وبالتالي استمرار الوتيرة الجيدة لتنفيذ نفقات الاستثمار.

وعرف تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ارتفاعا طفيفا حيث سجل تواليا 52% و54% مقابل 57% و 41% برسم سنة 2022. ويعزى ضعف نسبة الإصدار الميزانياتي بالأساس إلى ضعف إصدارات معهدي فنون الصناعة التقليدية بمكناس وفاس بسبب انتظار إنجاز أشغال إعادة تأهيلهما.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

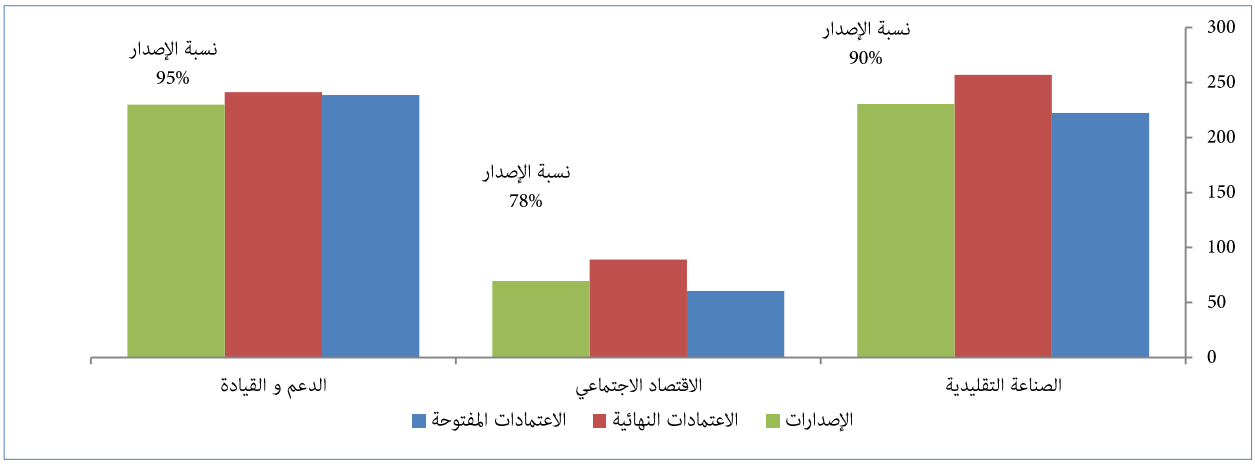

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت نسبة الإصدارات الميزانياتية لبرنامج "الصناعة التقليدية" برسم سنة 2023 حوالي 90%. وترتبط النسبة المتبقية بالأساس بالمشاريع "دعم الانتاج والتسويق" و"التكوين الأولي".

وعرف برنامج "الاقتصاد الاجتماعي" نسبة إصدارات قاربت 78%، وهي نفس النسبة المسجلة برسم سنة 2022. وترتبط النسبة المتبقية خصوصا بالمشاريع "إنعاش الاقتصاد الاجتماعي" و"الدعم المؤسساتي والشراكة".

فيما يخص برنامج "الدعم والقيادة "، فقد بلغت الإصدارات المتعلقة بنفقات التسيير والاستثمار نسبة ناهزت 95%. وترتبط النسبة المتبقية أساسا بالمشاريع "تحديث الإدارة وتكييف الرصيد الإداري" و "قيادة ودعم المهام"، بحيث يضم هذا الأخير التكاليف المتعلقة برواتب موظفي وأعوان القطاع.

وبالتالي، تكون نسبة الإصدار الإجمالية برسم سنة 2023 قد ناهزت 90% .

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 100% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 88%. ورغم إدراج جميع الاعتمادات المفتوحة في بند المصالح المشتركة، إلا أن جميع الجهات ساهمت في تنفيذ هذه الميزانية عبر عملية تفويض الاعتمادات. حيث أن حوالي 14% من الاعتمادات المفتوحة تم تفويضها للجهات، وتصل هذه النسبة إلى 40%، إذا تم استثناء الاعتمادات المبرمجة في إطار الدعم والمساهمات والإعانات الممنوحة لمختلف الهيئات والمؤسسات.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الصناعة التقليدية

الهدف المستجيب للنوع: تكوين وتقوية كفاءات الفاعلين في القطاع

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة التغطية - نساء

بتحقيق المؤشر الفرعي لنسبة إنجاز تبلغ 61% مقابل توقع محدد في 62%، كاد أن يحقق التوقع المنتظر، حيث بلغ نسبة تقارب 99% من الهدف رغم التفاوت الكبير المسجل على مستوى المؤشر الرئيسي.

ويوفر هذا المؤشر الفرعي المعلومات حول نسبة تغطية المقاعد البيداغوجية التي توفرها مؤسسات التكوين المهني التابعة لقطاع الصناعة التقليدية، ويقدم معلومات عن نسبة الإناث المستفيدات من المقاعد البيداغوجية المتوفرة خلال السنة المعنية.

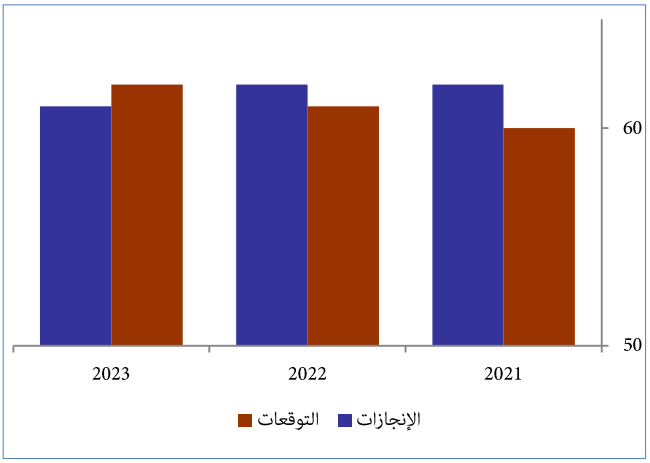

البرنامج : الصناعة التقليدية

الهدف المستجيب للنوع: تحسين وسائل الانتاج وإنعاش الجودة

المؤشر المستجيب للنوع : عدد المستفيدات من البنيات التحتية التي تم تشغيلها

يمثل هذا المؤشر عدد المستفيدات من البنيات التحتية، وقد عرف هذا المؤشر تقدما ملحوظا سنة 2023، حيث أنه فاق إنجازه البالغ 2.888 التوقع المحدد له في 2.261 مستفيدة، وتعزى هذه النتيجة لعدة عوامل أهمها:

- إعطاء الأولية للتعاونيات المزاولة لأنشطة الصناعة التقليدية للاستفادة من استغلال المحلات المهنية؛
- تجريب نمط جديد لتشغيل البنيات التحتية، بحيث تم تفعيل نظام التناوب بين الصناع التقليديين، مما أدى لرفع نسبة المستفيدات.

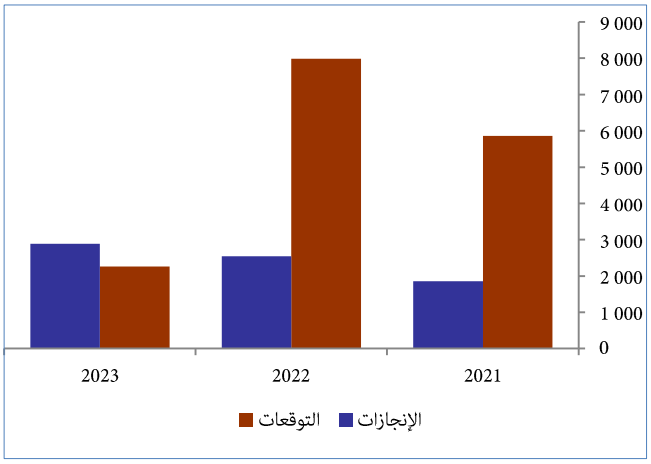

البرنامج : الصناعة التقليدية

الهدف: إنعاش الجودة والابتكار وتقوية ترويج منتوجات الصناعة التقليدية

المؤشر: عدد المواصفات

يمثل هذا المؤشر عدد المواصفات التعريفية والوصفية والمخبرية التي تم إعدادها وتبنيها سنويا من طرف اللجن التقنية للمواصفات. وتتكون هذه اللجن من ممثلي قطاع الصناعة التقليدية ومختلف الشركاء، من بينها المعهد المغربي للتقييس، مهنيو القطاع، المختبرات والخبراء....

وعرفت سنة 2023 تحقيق القيمة المستهدفة والبالغة 20 مواصفة، منها 10 مواصفات جديدة و 8 تم إعادة تبنيها بعد مراجعتها ومواصفتين تم إعادة تبنيها.

و تتوخى عملية إعداد المواصفات إغناء الترسانة القانونية والتقنية الوطنية وكذا تحسين جودة منتوجات الصناعة التقليدية.

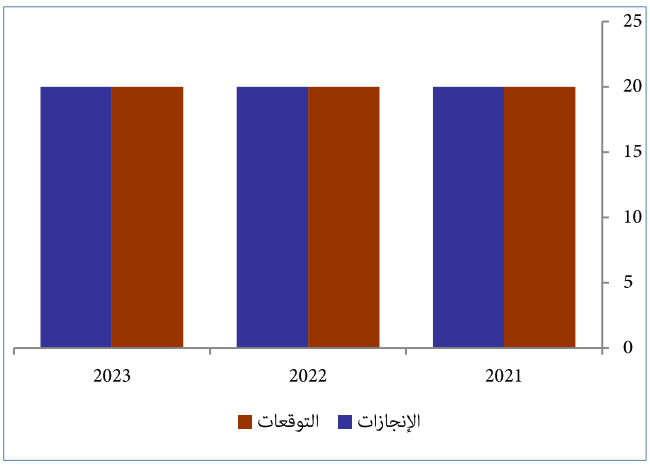

البرنامج : الاقتصاد الاجتماعي

الهدف: تطوير كفاءات التعاونيات

المؤشر: معدل مواكبة التعاونيات

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 85,78% مقابل 86% كتوقع. أي 99,74% مقارنة مع التوقعات برسم سنة 2023. وذلك على الرغم من الجهود المبذولة والرؤية الاستراتيجية الجديدة التي تبناها المكتب، والتي تهدف إلى تركيز وتنويع التدخلات والمهام على العمليات التي تندرج في احتساب المؤشر.

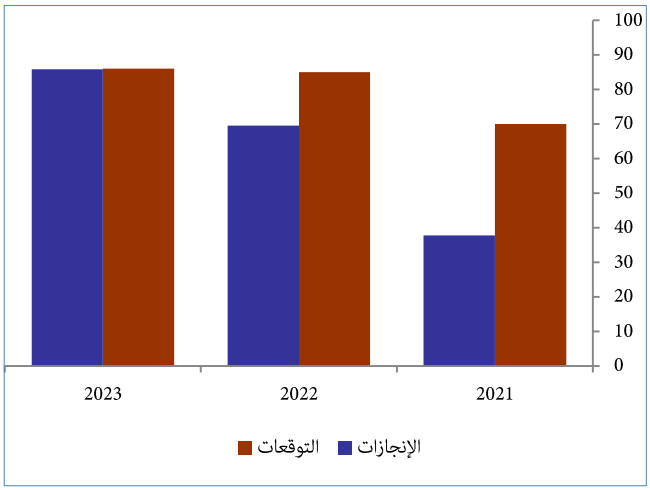

7. حصيلة تحقيق النتائج

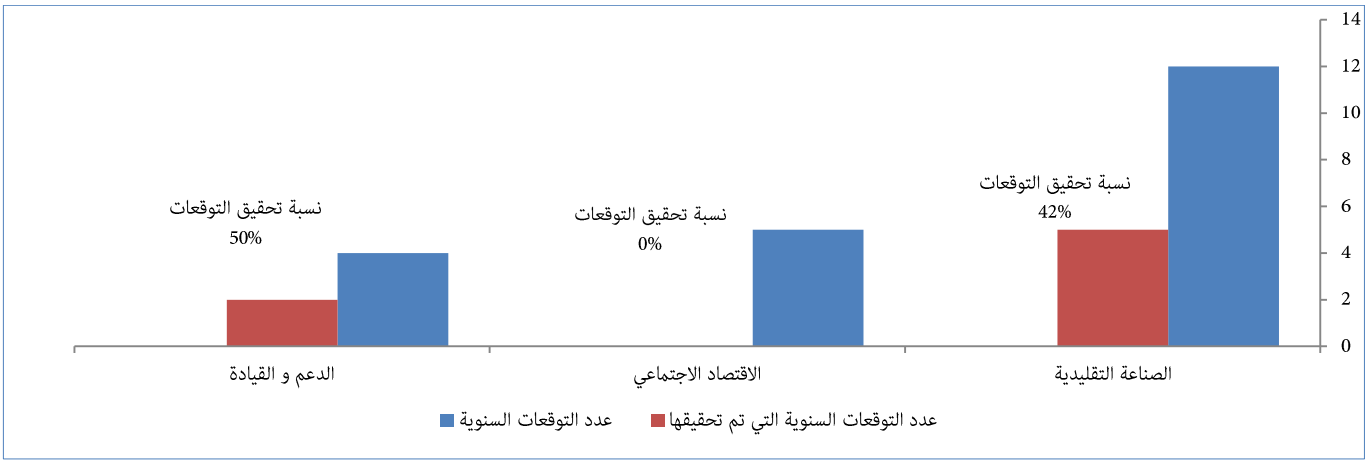

- **تعليق :**

عرفت سنة 2023 تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 33%، وذلك بتحقيق توقعات 7 مؤشرات من أصل 21، دون احتساب المؤشر "عدد الوحدات التي تم فحصها" والذي لم يقرن بأي توقع رغم توثيق الإنجاز الذي حققته.

وعرف برنامج " الصناعة التقليدية " تحقيق 42% من التوقعات. حيث لم تبلغ المؤشرات "عدد المستفيدين من الدعم" و"عدد البنيات التحتية التي تم تشغيلها" و"حجم صادرات الصناعة التقليدية" و"عدد الخريجين" و"معدل إدماج خريجي مؤسسات التكوين" و"نسبة التغطية" و"عدد الصناع المكونين" قيمها التوقعية، في حين تم بلوغ القيم المحددة للمؤشرات "عدد المواصفات" و"عدد الفاعلين الذين تمت مواكبتهم" و"نسبة رضا مستهلكي منتجات الصناعة التقليدية" و"متوسط كلفة التكوين عن كل خريج" و "عدد الصناع الذين تم تسجيلهم بالسجل الوطني للصناعة التقليدية".

أما بخصوص برنامج "الاقتصاد الاجتماعي" والذي يرتكز أساسا على تقوية قدرات الفاعلين بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و تحسين الحكامة والمناخ العام للقطاع فلم يحقق أيا من مؤشراته الخمسة نظرا لعدة أسباب ترجع على سبيل المثال لا الحصر إلى عدم تنظيم المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المبرمج خلال سنة 2023 بالنسبة للمؤشرين "العدد الإجمالي للمستفيدين من الدورات التكوينية" و"عدد المستفيدين من المعارض المنظمة" بينما كاد المؤشر "معدل مواكبة التعاونيات" أن يحقق قيمته التوقعية بتحقيقه 85,78% كإنجاز مقابل 86% كتوقع.

واستقر برنامج " الدعم والقيادة" عند نفس النسبة المسجلة سنة 2022، حيث تمكن من تحقيق نسبة 50% من التوقعات.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

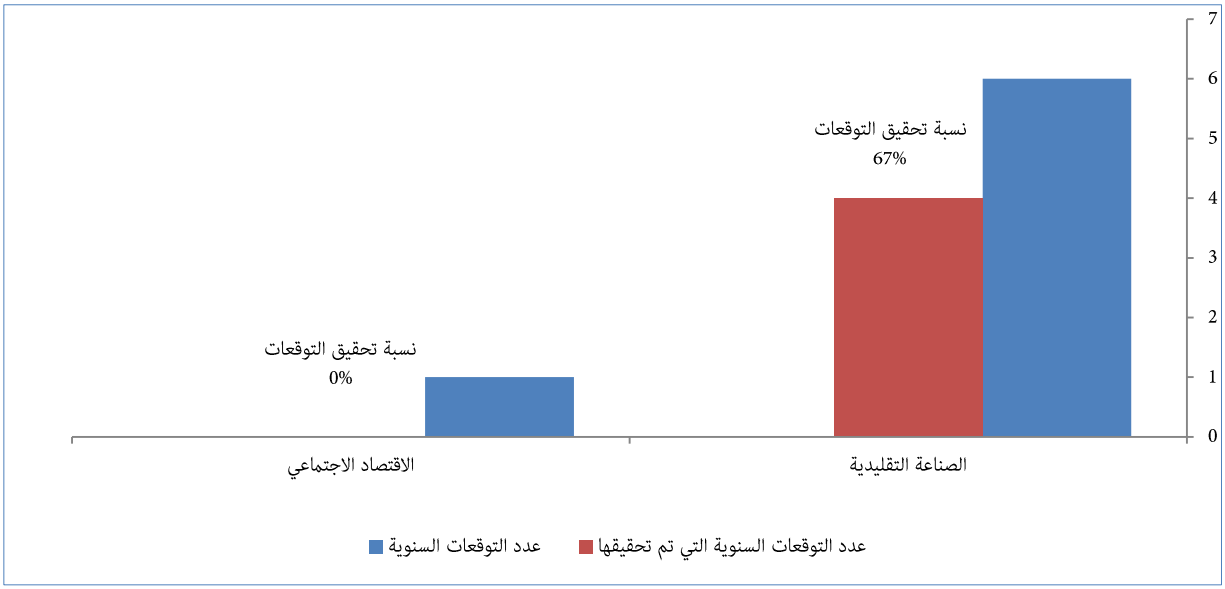

- **تعليق :**

حقق البرنامج الميزانياتي " الصناعة التقليدية " نسبة 67% من التوقعات، حيث تم بلوغ توقع المؤشرات الفرعية المستجيبة للنوع بما في ذلك "نسبة المستفيدات من الدعم" و "عدد المستفيدات من البنيات التحتية التي تم تشغيلها" و"نسبة الخريجات" و"نسبة الصانعات المستفيدات من التكوين". في حين لم يتم تقديم معطيات إنجاز المؤشر الفرعي "نسبة الوحدات النسائية التي تم افتحاصها"، كما أوشك المؤشر الفرعي المستجيب للنوع "نسبة التغطية-نساء" تحقيق توقعاته لولا انقطاع المتدربين عن الدراسة.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "الاقتصاد الاجتماعي"، فلم يتم بلوغ توقع المؤشر الفرعي الوحيد والمستجيب للنوع "عدد المستفيدات من التكوين"، حيث حقق نسبة إنجاز تبلغ 61% مقابل توقع محدد في 62%.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - قطاع السياحة -

1. ملخص أهم الإنجازات

من أجل تمكين المغرب من التموقع بين أكبر الوجهات السياحية على الصعيد الدولي، تم إعداد وإطلاق خارطة طريق للقطاع السياحي يوم 17 مارس 2023، وذلك خلال حفل ترأسه رئيس الحكومة بمناسبة توقيع الاتفاقية الإطار للشراكة الخاصة بتنفيذها خلال الفترة 2023-2026.

وقد تمت بلورة خارطة الطريق من خلال منهج تعاوني بفضل التعبئة والانخراط الكاملين لمختلف الفاعلين من القطاعين العام والخاص، وذلك عبر تنظيم ورشات عمل ومقابلات موضوعاتية وعدة جولات جهوية بهدف تقديم المحاور الكبرى لخارطة الطريق، وتحديد الروافع الأساسية للجهات، وتعبئة الفاعلين المحليين، وتلقي ملاحظاتهم وإقامة شراكات حيوية لضمان التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية.

وتهدف هذه الاستراتيجية المدعومة بميزانية قدرها 6,3 مليار درهم، إلى:

- جذب 17,5 مليون سائح؛
- تحقيق 120 مليار درهم من العائدات بالعملة الصعبة؛
- خلق 200.000 فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

كما تم وضع تصور جديد للعرض يتمحور حول تسع سلاسل موضوعاتية وخمس سلاسل أفقية، مصحوبة بخطة تعتمد على روافع تنافسية محددة، وتتجلى في وضع مخطط لمضاعفة سعة النقل الجوي، وتعزيز الترويج والتسويق، وتنويع منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية، وتأهيل العرض الفندقي وإحداث قدرات إيوائية جديدة، وتعزيز الرأسمال البشري عبر إطار جذاب لتكوين وتدبير الموارد البشرية، وتعزيز مرصد السياحة.
أيضًا، ولضمان نجاح خارطة الطريق، تم تأسيس نظام حكامة جديد يشمل:

- لجنة وطنية بين وزارية للسياحة :تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة وتتكون من الأطراف الموقعة على الاتفاقية الإطار؛
- لجنتين وطنيتين :الأولى مكلفة بالنقل الجوي، والثانية بالمنتوج السياحي" العرض-الطلب"؛
- اثنتا عشرة لجنة لتتبع المخططات الجهوية :تحت رئاسة السادة ولاة الجهات؛
- هياكل التنشيط :هيئة مركزية للتنشيط، وهيئات تنشيط جهوية على المستوى المحلي؛
- مختبرات الدفع :كإطار مؤسساتي للحوار بين القطاعين العام والخاص، مكونة من فرق متعددة التخصصات.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تسعى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني دائما إلى تعزيز دمج بعد النوع في استراتيجيتها وبرامجها.
وتنعكس التمثيلية النسوية في قطاع السياحة من خلال هذين المؤشرين:
- تمثل نسبة النساء الأطر في مناصب المسؤولية في قطاع السياحة 34%؛
- تمثل نسبة النساء 49% من العدد الإجمالي لموظفي قطاع السياحة.

ومن أجل تعزيز بعد النوع في قطاع السياحة تم إحداث خلية النوع بتاريخ 30 يونيو 2022 لمواكبة الوزارة في إدماج بعد النوع.
وفي هذا الصدد تم القيام ب :
- مواكبة تقنية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي من قبل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي -وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2023 والذي أسفر عن إدماج مؤشر للنوع جديد داخل مشروع نجاعة الأداء لسنة 2024 ؛
- تعيين نقط ارتكاز للنوع على صعيد جميع المندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة؛

كما سيتم القيام بدراسة للنوع لقطاع السياحة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
5	11	2	23	3

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

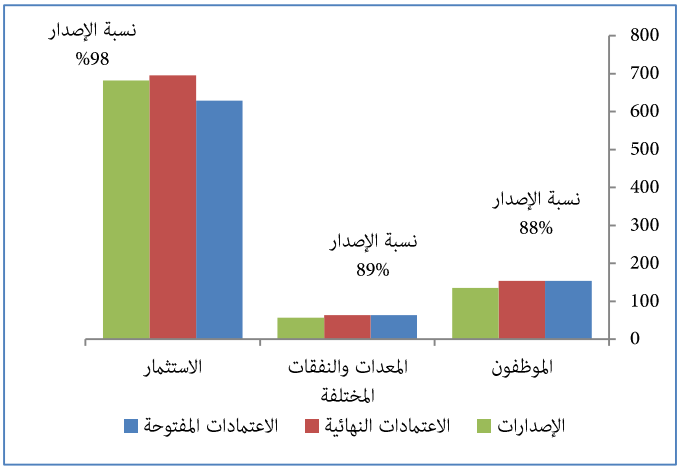

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

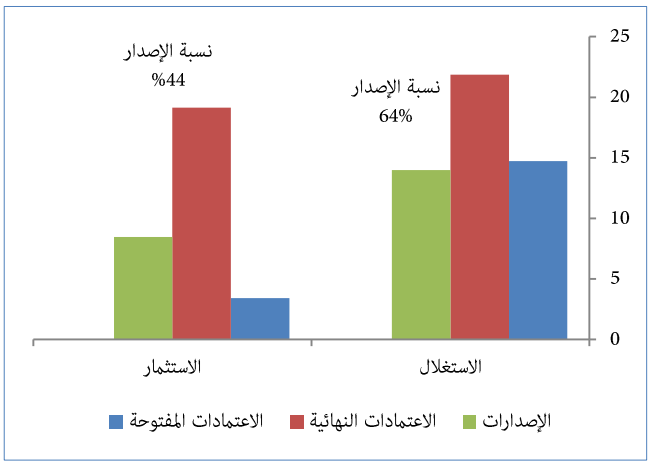

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 88% و89% و98%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي تشمل مراكز التأهيل المهني الفندقي و السياحي والمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة والمعاهد المتخصصة للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية و السياحية، 64% و44% على التوالي ، مقابل 56% و40% تواليا برسم سنة 2022.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

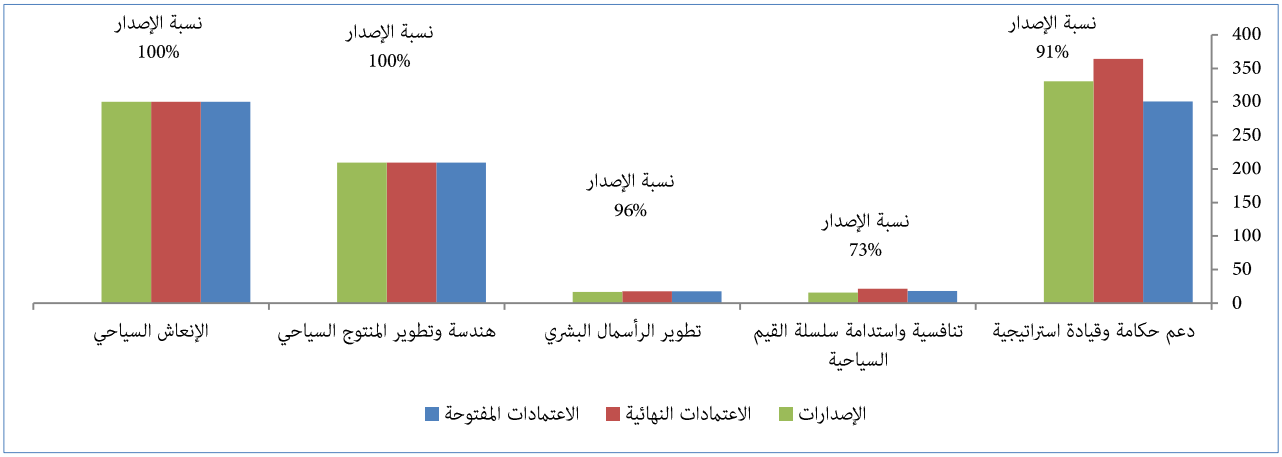

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

سجلت إصدارات برنامج "دعم حكامة وقيادة استراتيجية" المتعلقة بنفقات الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة ناهزت 91%. وعرف برنامج "تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية"، والذي يشمل أهم المشاريع المتعلقة ب"تطوير وتحديث نظام المعلومات لإدارة السياحة" و "تأطير، مراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية" نسبة إصدارات قاربت 73%. وبخصوص برنامج "تطوير الرأسمال البشري"، الذي يشمل مشروع "دعم ومساندة مؤسسات التكوين" فقد قاربت نسبة الإصدارات 96%. وللسنة الثانية تواليا، سجلت إصدارات البرنامجين "هندسة وتطوير المنتوج السياحي" و"الإنعاش السياحي" نسبة 100%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

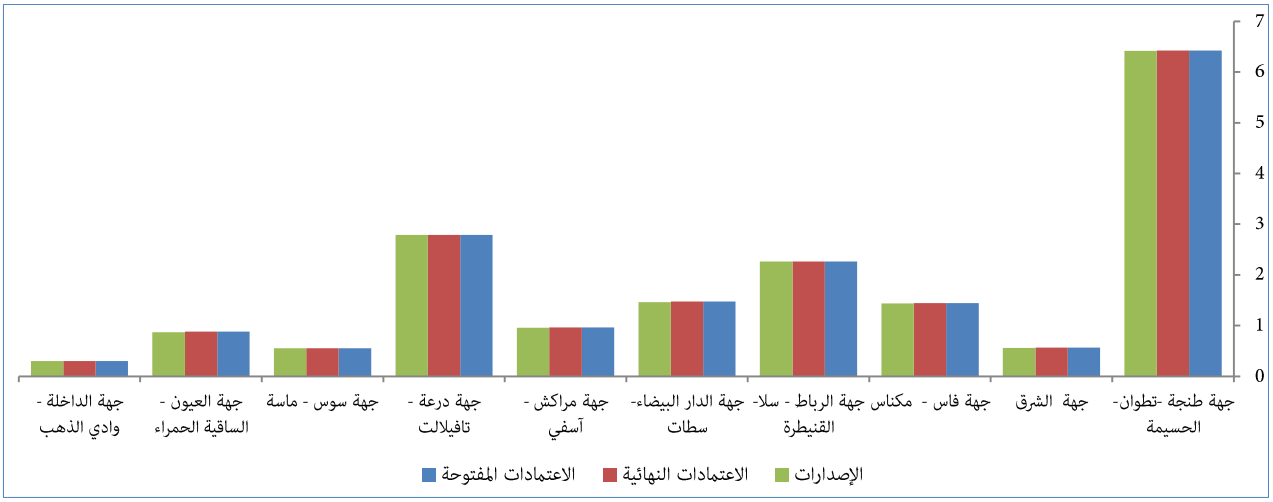

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة 98% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 96%.

كما عرفت جل الجهات نسب إصدارات تتراوح ما بين 99% و100%.

هكذا، تم تسجيل نسبة إصدار قاربت 100% بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة فاس-مكناس وجهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة مراكش-آسفي وجهة درعة-تافيلالت وجهة سوس-ماسة وجهة الداخلة-وادي الذهب. بينما سجلت جهة العيون-الساقية الحمراء وجهة الشرق وجهة الدار البيضاء-سطات نسبة إصدار بلغت 99%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : دعم حكامة وقيادة استراتيجية

الهدف: الاستمرار في جعل السياحة واحدة من الأدوات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب

المؤشر : حجم عائدات السياحة بالعملة الأجنبية

بلغت عائدات السياحة بالعملة الأجنبية 104,7 مليار درهم خلال سنة 2023، متجاوزة الهدف المحدد لنفس السنة (84,5 مليار درهم) بنسبة 24%، ومسجلة ارتفاعاً نسبته +12% مقارنة بسنة 2022 .

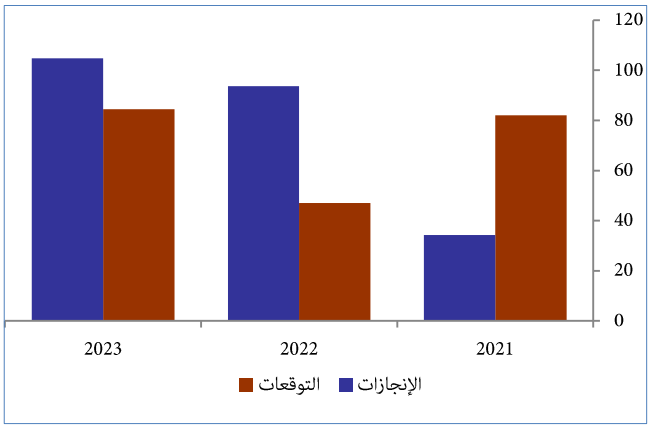

البرنامج : دعم حكامة وقيادة استراتيجية

الهدف: الاستمرار في جعل السياحة واحدة من الأدوات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب

المؤشر: عدد الوافدين للمراكز الحدودية

بلغ عدد الوافدين للمراكز الحدودية 14,5 مليون سائح سنة 2023، بارتفاع نسبته +12% مقارنة بالأهداف المسطرة لهذه السنة(13 مليون سائح) و +34% مقارنة بسنة 2022.

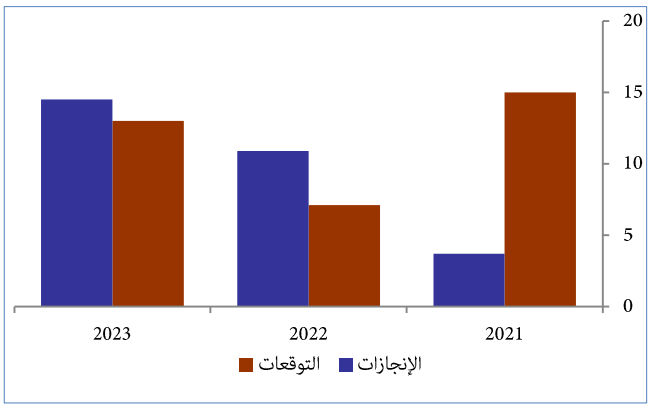

البرنامج : هندسة وتطوير المنتوج السياحي

الهدف: تحفيز الاستثمار

المؤشر: حجم الاستثمارات المعبئة

بلغ حجم الاستثمارات المعبئة 1.205 مليون درهم سنة 2023 مقابل توقع 2.072 مليون درهم. كما تميزت سنة 2023 ببرنامج السياحة الطبيعة - قريتي:

- الالتزام ببرنامج المسارات السياحية الطبيعية لجهة طنجة تطوان الحسيمة؛
- الالتزام ببرنامج المسارات السياحية الطبيعية لجهة فاس مكناس؛
- الالتزام ببرنامج تنمية السياحة البيئية بالمنتزه الوطني بإفران؛
- الالتزام ببرنامج تنمية السياحة البيئية بمنتزه بوهاشم وواد القنار.

برنامج السياحة الثقافية - مدينتي:

- الالتزام ببرنامج تثمين المدن العتيقة في مدن الشمال :العرائش، أصيلة، شفشاون، وزان؛
- الالتزام ببرنامج تثمين مدن صفرو وتازة والبهاليل ومولاي إدريس زرهون.

برنامج القصور والقصبات:

- الالتزام بإطلاق القصبة الثالثة على مستوى جماعة الريصاني.

برنامج السياحة الشاطئية:

- الالتزام ببرنامج انشور و إمسوان؛
- الالتزام برنامج كلميم الساحلي.

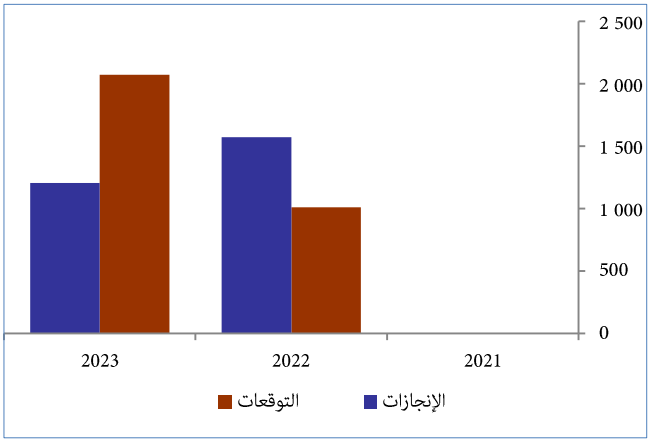

البرنامج : دعم حكامة وقيادة استراتيجية

الهدف المستجيب للنوع : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع : نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية

يشير هذا المؤشر إلى نسبة تغطية النساء لمناصب القرار في قطاع السياحة. حيث تمثل نسبة النساء 48% من العدد الإجمالي لموظفي الإدارة المركزية والمصالح الخارجية لقطاع السياحة، كما تمثل نسبة النساء الأطر 50% من العدد الإجمالي لموظفي الإدارة المركزية والمصالح الخارجية لقطاع السياحة. وتمثل نسبة النساء الأطر في مناصب المسؤولية 34% من العدد الإجمالي لمناصب المسؤولية في الإدارة المركزية والمصالح الخارجية بالقطاع. ما يتجاوز بالتالي التوقع البالغ 24%.

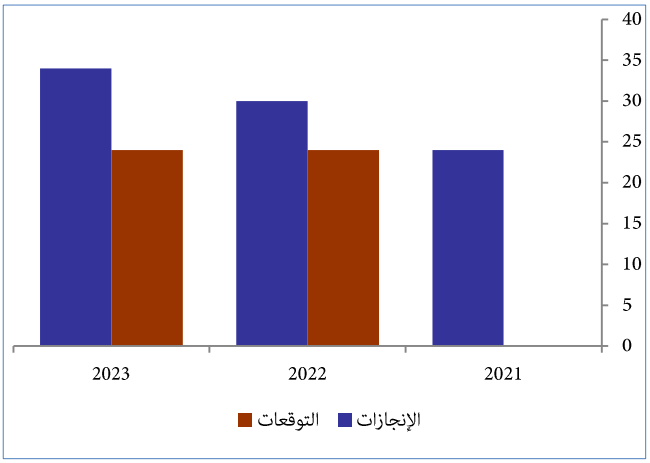

7. حصيلة تحقيق النتائج

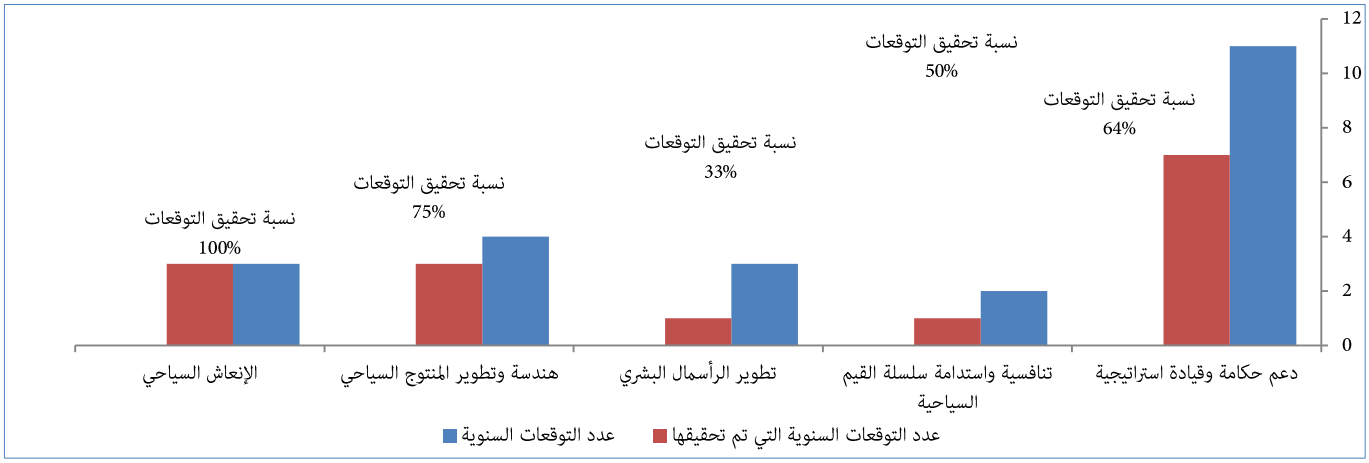

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 65%، مقابل نسبة 63% المسجلة برسم سنة 2022.

وعرف برنامج " دعم حكامة وقيادة استراتيجية " تحقيق القيم التوقعية لـ 64% من المؤشرات، حيث لم يتم بلوغ توقعات عدد من المؤشرات من بينها "معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات" و "نسبة نجاعة تدبير المكتبيات" و "نسبة الولوج إلى التكوين".

بينما سجل برنامج " تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية" 50% من توقعاته نظرا لمواصلة الإصلاحات التنظيمية التي قام بها قطاع السياحة بهدف تعزيز القدرة التنافسية والجاذبية للقطاع، من خلال العمل على المهن المكونة لسلسلة القيمة السياحية الوطنية.

وسجل برنامج " تطوير الرأسمال البشري" 33% من توقعاته، نظرا، خصوصا، لعدم تنظيم قطاع السياحة مباراة الولوج إلى المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بطنجة برسم السنة التكوينية 2021-2022 مما أثر على المؤشر "عدد الخريجين المكونين". كما لم يتم بلوغ توقع المؤشر "معدل التأطير التربوي التقني".

ووصل تحقيق توقعات برنامج " هندسة وتطوير المنتوج السياحي" نسبة 75% حيث تم استئناف النشاط السياحي في المغرب بمعدل أعلى من المتوسط العالمي واستئناف الاستثمارات التي كانت في وضع الانتظار مما أثر إيجابا على المؤشر " الطاقة الإيوائية الإضافية السنوية التوقع وضعها للاستغلال". كما أن الإنجازات على صعيد الاستثمار في مشاريع الإيواء السياحي و/أو الترفيه أعلى من التوقعات مكنت من تجاوز توقع المؤشر "حجم الاستثمار السياحي المنجز".

وسجل برنامج " الإنعاش السياحي" تحقيق كل توقعات المؤشرات "سعة المقاعد المتعاقد عليها مع شركات الطيران"، و"تدفق السياح المبرمج من خلال عقود الشراكة المبرمة مع متعهدي الرحلات السياحية الكلاسيكية" و"عدد الليالي المبرمجة عبر عقود الشراكة المبرمة مع منظمي الرحلات السياحية عبر الإنترنت".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

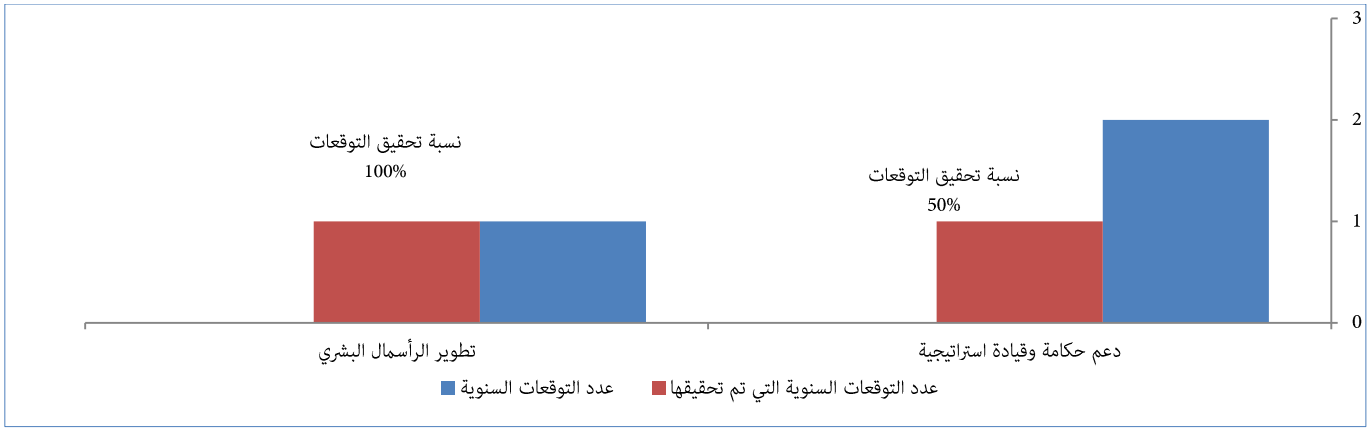

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " دعم حكامة وقيادة استراتيجية"، فتم بلوغ القيمة المستهدفة بالنسبة للمؤشر" نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية "، ولم يتم بلوغ القيمة المستهدفة بالنسبة للمؤشر" نسبة الولوج إلى التكوين"، حيث سجلت سنة 2023 انخفاضا في نسبة الولوج إلى التكوين بالنظر لبرمجة أربعة حصص تكوينية فقط.

وبخصوص البرنامج " تطوير الرأسمال البشري" فقد تم تحقيق التوقع المتعلق بالمؤشر المستجيب للنوع "نسبة المتدربات المسجلات". وعملا على تحسين جاذبية التكوين داخل المؤسسات التابعة لقطاع السياحة يتم مراعاة مقاربة النوع خلال تنظيم مباريات الولوج والانتقاء.

الأمانة العامة للحكومة

1. ملخص أهم الإنجازات

في إطار الاختصاصات التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، وفي سياق مواكبتها القانونية لمختلف الأوراش المسطرة من طرف الحكومة، فقد تمكنت خلال سنة 2023 من تحقيق نتائج مهمة في مجالات التشريع والتنظيم وتنسيق العمل الحكومي. ففي المجال التشريعي تمت المصادقة على 28 مشروع قانون من قبل مجلس الحكومة، همت مختلف مجالات السياسة العامة وتنفيذ التدابير التشريعية بالإضافة إلى ملاءمة عدد من التشريعات مع اتفاقيات دولية صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها، فضلا عن التشريعات التي تم إعدادها من أجل مواكبة عدد من الأوراش تهم عدة مجالات منها الحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية الوطنية والاستثمار ومجال العدل والحقوق والحريات والمجال المالي.

وفي المجال التنظيمي، أعدت الحكومة خلال هذه السنة، مجموعة من النصوص التنظيمية وصادقت منها على 116 مشروع مرسوم، همت مختلف المجالات والميادين. وتنزيلا لأحكام القانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، صدرت هذه السنة سلسلة من النصوص التنظيمية، تهم القرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وتلك المتعلقة بإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما، أو التي تقتضي معالجتها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، و كذلك تلك التي يعتبر بمثابة موافقة، سكوت الإدارة، بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليها، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتحديد الآجال اللازمة لكل متدخل بالنسبة لبعض القرارات الإدارية المتعلقة بالتعمير التي تسلمها الجماعات.

كما تم التداول خلال هذه السنة في شأن 19 اتفاقية دولية، ثنائية ومتعددة الأطراف، همت مجالات التعاون القضائي والاستثمار والملاحة البحرية والسياحة، وذلك في إطار تعزيز روابط التعاون بين المملكة المغربية وبعض الدول الشقيقة والصديقة. كما أنه بفضل الرعاية المولوية لصاحب الجلالة نصره الله لضحايا زلزال الحوز الذي عرفته المملكة المغربية تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الأثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، ومنح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، بموجب قانون. وفي نفس السياق، أعدت الحكومة، مرسوما بقانون يتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، عُهد إليها القيام بمهمة إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

وفيما يخص النشر الإلكتروني لمشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، تم نشر ما مجموعه 14 نصا قانونيا برسم سنة 2023، وذلك من أجل إشراك المواطنات والمواطنين في الإدلاء بملاحظاتهم أو مقترحاتهم بخصوص مضامين هذه المشاريع. كما تم سحب أزيد من 185.321 نسخة من نشرات الجريدة الرسمية وإدراج 5.405 نص تشريعي وتنظيمي في النشرة العامة ونشرة الترجمة الرسمية.

وتجدر الإشارة أن حصيلة الاشتراكات في نشرات الجريدة الرسمية تعرف انخفاضا سنة بعد أخرى بفعل الولوج المجاني لبوابة الأمانة العامة للحكومة التي تمكن من تصفح أعداد النشرات، ليصل بذلك إلى 454 اشتراكا سنة 2023.

في إطار المهام المسندة إلى الأمانة العامة للحكومة في مجال بعض المهن المنظمة والهيئات المهنية، تم منح ما مجموعه 1.779 رخصة شملت المهن الطبية والمهن الصيدلية والمهن شبه الطبية المنظمة والمهن شبه الطبية غير المنظمة والمهن التقنية.

موازاة مع ذلك، تم منح 21 رخصة لالتماس الإحسان العمومي من أجل جمع التبرعات من العموم، كما تم تلقي ما مجموعه 29 تصريحا، تقدمت به 256 جمعية تلقت مساعدات من جهات أجنبية، بلغ حجمها، حسب التصريحات المتوصل بها، أكثر من مليار درهم. وتم تمتيع 4 جمعيات بصفة المنفعة العامة، ليبلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة حاليا 244 جمعية.

وقامت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، بناء على الشكايات والاستشارات التي توصلت بها، بإصدار حوالي 97 رأيا بخصوص الاستشارات والشكايات وطلبات الرأي التي توصلت بها هذه الهيئة مقابل 85 و 74 رأيا أصدرتها على التوالي برسم سنتي 2021 و 2022.

وفي مجال التكوين المستمر، حرصت الأمانة العامة للحكومة على تجديد الشراكة مع المعهد العالي للقضاء، كما استهدفت من خلال برنامجها التكويني 70 إطارا قانونيا، من بينهم 50 إطارا ينتمون إلى 12 قطاعا وزاريا. موازاة مع ذلك تم تنظيم أربع ورشات استفاد منها حوالي 72 مشاركًا، حضوريًا وعن بعد عبر منصة"Zoom" وثمانية ورشات أخرى لفائدة 9 مستفيدين شملت تكوينًا مؤهلاً في تدبير الخدمات المعلوماتية "ITIL4".

علاوة على ما سبق، تم تنظيم ثلاث ورشات بالاعتماد على خبرة خمسة من المتدخلين من الأمانة العامة للحكومة، بإجمالي 9 أيام تدريبية شملت 35 مشاركًا، حيث تناولت هذه الورشات مجالات مثل مستجدات المرسوم الجديد للصفقات العمومية، وذلك في إطار برامج التكوين بالنظير"Formation par les pairs ".

أما فيما يتعلق بشق **تعزيز المساواة بين الجنسين** تعمل الأمانة العامة للحكومة على اعتماد مخطط عملياتي للنهوض بمقاربة النوع ابتداء من سنة 2025.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	3	0	5	0

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

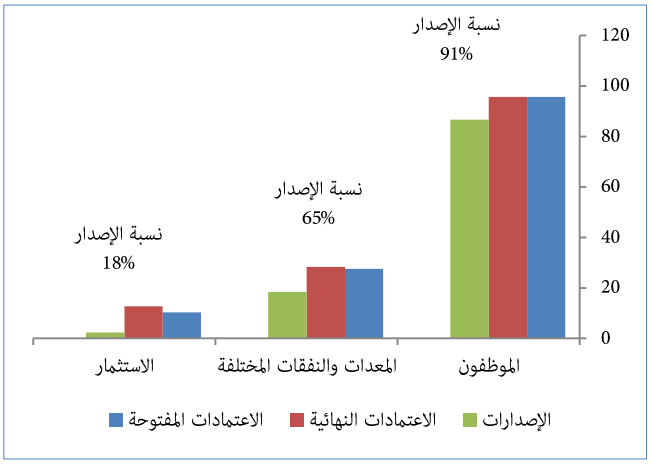

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

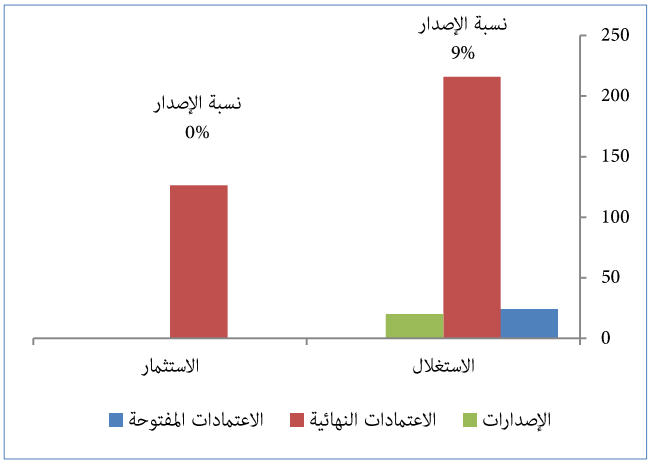

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة على التوالي 91% و65% فيما ضلت ميزانية الاستثمار مستقرة في 18%. ويرجع الركود في المعدل السنوي للإستثمارات أساسًا إلى كون الامانة العامة للحكومة في طورإعادة هيكلة محفظة الاستثمارات التابعة للإدارة بعد اعتماد المخطط الاستراتيجي الجديد للوزارة للفترة الممتدة بين 2023-2027.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المتمثل في "مديرية المطبعة الرسمية" 9% و0% على التوالي. وتعتزم مديرية المطبعة الرسمية اعتماد مخطط استراتيجي للسنوات الخمس المقبلة، يرتكز أساسا على مشروعين لرقمنة الجريدة الرسمية وتطوير مختلف خدماتها، مما سيمكن من تعزيز نسبة الإصدار بالنسبة لفصل الاستثمار .

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج "تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة"، برسم سنة 2023، نسبة 79% وهي نفس النسبة التي تم تحقيقها برسم سنة 2022. وتطمح الأمانة العامة للحكومة للرفع من نسبة إصداراتها الميزانية في السنوات المقبلة بالنسبة للمشاريع ذات الأولوية حيث تضطلع إلى إعادة هيكلة برنامجها الحالي من خلال تقسيمه إلى برنامجين، حيث سيتم تخصيص برنامج خاص للمجال القانوني، والثاني مخصص لمشاريع الدعم والمساندة، وذلك من أجل إعطاء الانطلاقة للمشاريع المرتبطة بمخططها الاستراتيجي الجديد.

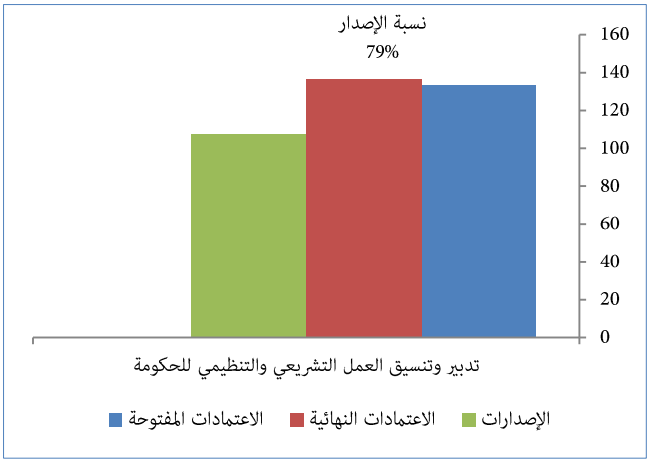

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

الهدف : السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات

المؤشر: متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الإحسان العمومي

تم تحقيق القيمة التوقعية للمؤشر برسم سنة 2023 والمحددة في 15 يوم، ويعزى ارتفاع متوسط مدة الدراسة من 7 أيام إلى 15 يوم إلى ارتفاع عدد الطلبات المقدمة لدى مديرية الجمعيات بهذا الخصوص.

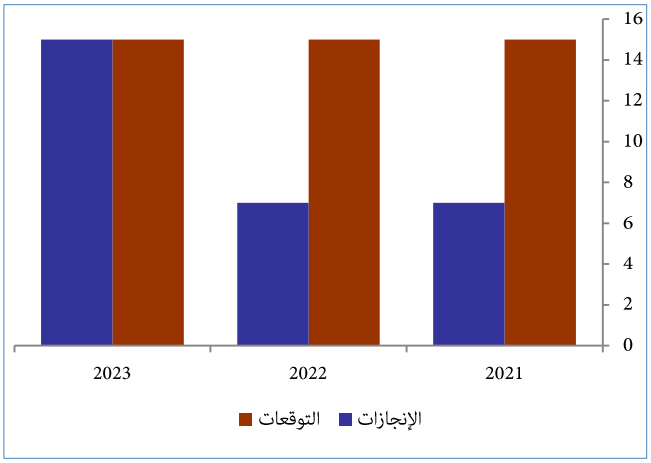

البرنامج : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

الهدف: السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المنظمة والهيئات المهنية

المؤشر : متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة

عرف المؤشر تحقيق القيمة المستهدفة والمتمثلة في 30 يوما كمتوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة. وتعتزم الأمانة العامة للحكومة تغيير هذا المؤشر نظرا للتغير الذي طال مشاريعها الرقمية المتعلقة بمجال المهن المنظمة المدرجة ضمن المخطط الاستراتيجي الجديد.

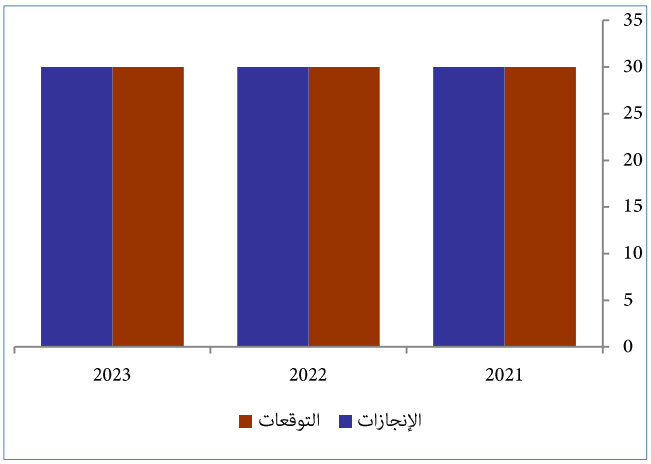

البرنامج : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

الهدف : تحسين تكلفة و تدبير وظائف الدعم

المؤشر : نسبة النجاعة المكتبية

عرف مؤشر النجاعة المكتبية تحسنا ملموسا، حيث انتقل من 13.215 درهم/مكتب برسم سنة 2022 إلى 11.234 درهم/مكتب سنة 2023، ليكون بذلك قد حقق 100% من القيمة التوقعية. وترجع هذه النتيجة إلى التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة للحكومة لترشيد سياستها الشرائية فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات واللوازم المكتبية.

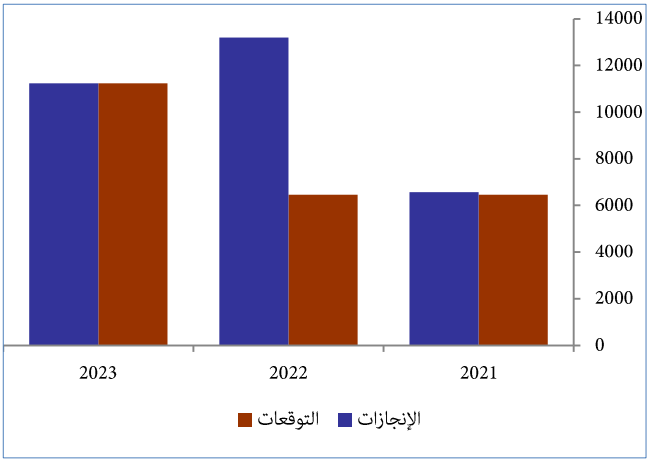

6. حصيلة تحقيق النتائج

- **تعليق :**

على غرار السنوات الماضية، عرف برنامج "تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة " تحقيق كل القيم التوقعية للمؤشرات، وبلغ بذلك 100% من القيم التوقعية المرتبطة بالمؤشرات "متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الاحسان العمومي" و" متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار" و"متوسط مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة" و"نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" و"نسبة النجاعة المكتبية".

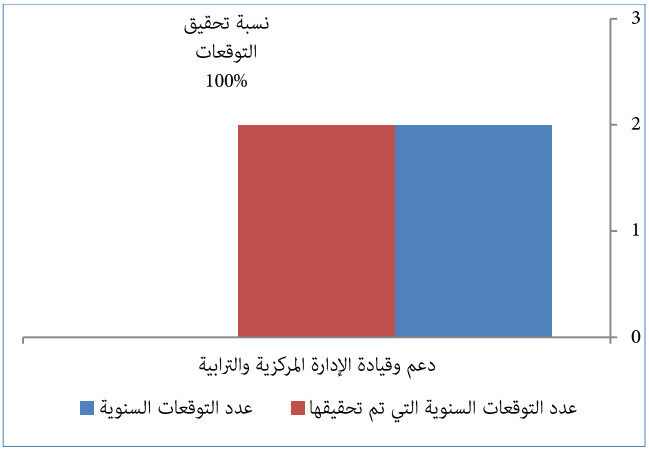

وزارة التجهيز والماء

1. ملخص أهم الإنجازات

تتجلى أهم إنجازات وزارة التجهيز والماء برسم سنة 2023 فيما يخص برنامج الماء، بالأهمية البالغة التي يتم إيلاؤها لإنجاز السدود الكبرى، لتخزين الموارد المائية السطحية من أجل تلبية حاجيات البلاد من الماء ومواكبة التطور الاقتصادي والصناعي لبلادنا، وذلك من خلال توفير الماء الصالح للشرب ومياه السقي، بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهرومائية وكذا الحماية من الفيضانات.

وعرفت هذه السنة مواصلة إنجاز أشغال 18 سدا كبيرا. وتقدر الكلفة المالية الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 29 مليار درهم. وتم إنهاء أشغال 4 سدود صغرى بكلفة مالية تبلغ 111,22 مليون درهم. وتمت مواصلة إنجاز أشغال الشطر الاستعجالي لمشروع تحويل الفائض من المياه من سد المنع سبو نحو سد سيدي محمد بن عبد الله بصبيب 15 متر مكعب في الثانية وبكلفة تقدر ب 6.000 مليون درهم. وتم كذلك، إنهاء أشغال 4 سدود صغرى تهم سد عين السمن، سد تازكة، سد الحنك، أشغال تكملة سد ظهر العصمة.

وفيما يتعلق بتجميع مياه الأمطار، تم على الخصوص إنجاز مشاريع لتجميع مياه الأمطار (16 مطفية بإقليم سيد إفني، و 10 مطفيات بإقليم السمارة، و 10 أنظمة لتجميع مياه الأمطار عن طريق الأسطح بكل من الرحامنة وخريبكة) وعتبتين مائيتين بكل من زكورة والرشيدية و 27 مطفية بتزنيت و 14 مطفية بإقليم سيد إفني و10 مطفيات بأكادير و5 مطفيات بإقليم السمارة و5 مطفيات بإقليم الحسيمة و 4 مطفيات باشتوكة آيت بها، و2 إفرض بتزنيت وإفرض بتارودانت و 16 منظومة لتجميع مياه الأمطار عن طريق الأسطح بكل من الرحامنة وخريبكة وأسفي وتطوان.
وفي إطار الصيانة والحفاظ على المنشآت المائية تم خلال سنة 2023، إنهاء ومواصلة والشروع في تنفيذ مشاريع صيانة منشآت الهندسة المدنية والمعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية. في هذا الصدد، يسجل على الخصوص مواصلة أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لسد المسيرة وإنهاء أشغال تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والالكتروميكانيكية لسدي ابن بطوطة وسد واد المخازن.

كما تم خلال سنة 2023، إنهاء إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بالتطهير السائل القروي، همت مجموعة من مراكز الجماعات الترابية والدواوير بالوسط القروي. بالإضافة إلى الانتهاء من إنجاز أشغال تجهيز 9 مدارس قروية و9 مساجد ومدارس عتيقة بنظم مائية متكاملة (حفر آبار وبناء خزان مائي ومعدات الضخ) للتزويد بالماء الصالح للشرب بكل من أقاليم: شفشاون ووزان وطاطا وتزنيت. إضافة إلى الانتهاء من إنجاز أشغال تجهيز 9 مدارس قروية و 9 مساجد ومدارس عتيقة بنظم مائية متكاملة (حفر آبار وبناء خزان مائي ومعدات الضخ) للتزويد بالماء الصالح للشرب بكل من أقاليم: شفشاون ووزان وطاطا وتزنيت.
وفي إطار المساهمة في تحسين حماية الأرواح والممتلكات من خطر الفيضانات، تم إنجاز عدة مشاريع متعلقة بتهيئة الشعاب ومجاري الأودية وبناء منشآت فنية.

وبخصوص برنامج الأرصاد الجوية، تمت مواصلة إنجاز عدة مشاريع تهم تطوير وتنمية قطاع الأرصاد الجوية والتي ارتكزت أساسا حول توسيع وتطوير شبكة الرصد الجوي بمبلغ 40 مليون درهم، خصص أساسا لاقتناء أجهزة أوتوماتيكية رصدية خاصة وتركيب وتشغيل ستة وأربعين محطة أوتوماتيكية لتحديث وتعزيز الشبكة المناخية لجهة سوس ماسة.

ولتطوير وسائل وأنظمة الإنذار والسهر الرصدي لمكافحة آثار الكوارث الطبيعية، تم اقتناء 3 رادارات للرصد الجوي لتحسين نظام الإنذار الرصدي لتغطية مناطق أكادير، وخريبكة والعرائش، واقتناء وتركيب شبكة من محطات الأرصاد الجوية الآلية لتعزيز نظام الإنذار بالظواهر الرصدية القصوى بجهة مراكش-آسفي.

واستفاد برنامج الطرق من اعتمادات مالية للأداء وصلت إلى 2.745 مليون درهم، موزعة على الشكل التالي:

- مشروع الطريق السريع تزنيت-الداخلة: 103 مليون درهم؛
- صيانة الطرق وإعادة بناء المنشآت الفنية: 450 مليون درهم؛
- تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة: 317مليون درهم؛
- عمليات مبرمجة في إطار الشراكة: 517 مليون درهم؛
- الطرق السريعة: 75 مليون درهم؛
- حذف النقط السوداء وتهيأت السلامة: 174 مليون درهم؛
- مصاريف نزع الملكية: 150 مليون درهم؛
- الدراسات ودعم المهام: 44 مليون درهم؛
- البرنامج التنموي الجهوي: 183 مليون درهم؛
- برنامج الطرق المتعلق بالقوات المسلحة الملكية: 52 مليون درهم؛
- بناء الطريق السيار كرسيف الناظور: 280 مليون درهم؛
- مشروع الربط الطرقي لميناء الناظور الغرب المتوسطي بالشبكة الوطنية للطرق: 200 مليون درهم؛
- تحويلات لفائدة الشركاء لإنجاز المشاريع الطرقية: 200 مليون درهم.

وفي إطار إنقاذ وإعادة تأهيل حظيرة المنشآت الفنية، عرفت سنة 2023 انتهاء الأشغال ب 41 منشأة فنية ومواصلة الأشغال ب 57 منشأة فنية.

وفي إطار السياسة الطرقية التي تهدف إلى تطوير الشبكة الطرقية من أجل ملاءمتها مع تطور حركة السير ومواكبتها لحاجيات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، تم وضع برنامج لعصرنة الشبكة الطرقية. وقد همت العمليات التي تم إنجازها في إطار هذا الشطر من البرنامج، تقوية وتوسيع 687 كلم بمبلغ إجمالي يقدر ب 1.558 مليون درهم وبناء 13 منشآت فنية بتكلفة تقدر ب 110 مليون درهم.
في حين تهم عمليات البرنامج الممول عن طريق ميزانية الدولة، توسيع وتقوية 889 كلم بكلفة تقدر ب 1.800 مليون درهم وبناء 12 منشأة فنية بتكلفة تقدر ب 177 مليون درهم.

وتجدر الإشارة أن جميع العمليات الطرقية والمنشآت الفنية الممولة عن طريق ميزانية الدولة في إطار هذا الشطر من البرنامج قد تم إنجازها بالكامل.

كما خصصت الوزارة برسم سنة 2023 بالنسبة لعمليات الصيانة والمحافظة على الشبكة الطرقية، اعتمادات مالية لتكسية ما يناهز 536 كلم من الطريق وتوسيع وصيانة وتقوية ما يناهز 926 كلم من الطريق. كذلك، وفي إطار إنجاز برنامج تحسين السلامة الطرقية في بعض المحاور الطرقية التي تسجل بها حوادث سير مميتة ومعالجة النقط والمقاطع التي تعرف تراكما لحوادث السير، تم الانتهاء من إنجاز الطريق الجهوية رقم 413.
وقد أعطيت، إلى حدود شهر أكتوبر من سنة 2023، انطلاقة أشغال تشوير (عمودي وأفقي مع وضع معدات السلامة) لحوالي 4.000 كلم من الطرق المصنفة بغلاف مالي يفوق 100 مليون درهم.

كما تمت المصادقة على 11 اتفاقية شراكة بمبلغ إجمالي يناهز 3 مليار درهم، تبلغ حصة مساهمة الوزارة فيها 527 مليون درهم.
على صعيد آخر، سيمكن إنجاز الطريق السريع تزنيت-العيون وتقوية وتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 إلى 9 أمتار بين مدينتي العيون والداخلة، بكلفة إجمالية قدرها 8.810 مليون درهم، من توفير خدمات عالية الجودة عبر خلق طريق سريع جديد يربط الأقاليم الجنوبية للمملكة بباقي الجهات، بغية تقليص مدة التنقل عبر هذا المحور الطرقي، وتحسين مؤشرات السلامة الطرقية وتيسير نقل البضائع عن طريق تحسين الوصول إلى مراكز الإنتاج والتوزيع.

وجدير بالذكر أنه تم إحداث مديرية مؤقتة للإشراف على إنجاز أشغال تهيئة الطريق الوطنية رقم 1 بين تزنيت والداخلة من أجل إنجاز هذا المشروع المهيكل.
ومساهمة منها في تمويل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية بالمجال القروي والمناطق الجبلية، رصدت الوزارة إلى غاية متم شتنبر سنة 2023 مبلغا إجماليا قدره 6.500 مليون درهم تم تحويله من الصندوق الخاص الطرقي لفائدة صندوق التنمية القروية.

بخصوص برنامج الموانئ، وعلى مستوى بناء وتوسيع البنيات التحتية المينائية والبحرية، تم على الخصوص مواصلة بناء ميناء الداخلة الأطلسي بنسبة تقدم تبلغ 9,6%، ومن المرتقب الانتهاء من هذا المشروع سنة 2028. كما تمت ومواصلة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط ومواصلة أشغال تمديد الحاجز الوقائي لمولاي يوسف بميناء الدار البيضاء بنسبة تقدم تبلغ 20,5%، ومن المرتقب الانتهاء من هذا المشروع سنة 2026. كما تمت مواصلة أشغال حاجز لتوقيف الرمال بميناء الصيد بالمهيريز بنسبة تقدم تبلغ 30% وتوسيع ميناء الجبهة (الشطر الثاني) بنسبة تقدم تبلغ 23% وبكلفة 254,3 مليون درهم.

وبالنسبة لحماية الساحل والمنشآت المينائية والبحرية عرفت سنة 2023، خصوصا، إنهاء أشغال مشروع تدعيم المنشآت البحرية الوقائية بشاطئ أكادير. ويهدف هذا المشروع إلى حماية وتقوية المنشآت البحرية الوقائية بشاطئ أكادير. كما تم انطلاق الأشغال المتعلقة بحماية ساحل فم الواد الشطر الثاني وإنهاء الدراسات التقنية المتعلقة بحماية الساحل على مستوى مدينة سلا وإنطلاق إنجاز المسح الطبوباتيمتري بالمناطق الحساسة بجهة العيون الساقية الحمراء.

ومن جهة أخرى، قامت وزارة التجهيز والماء بوضع استراتيجية طموحة من أجل ضمان سيادة المغرب التكنولوجية على بنياته التحتية، حيث، أعلن يوم الجمعة 14يوليوز2023، عن إنشاء مجمع تكنولوجي ونظام تكويني يهدف تحقيق السيادة الاستراتيجية وكذا إتقان المهارات التقنية في المملكة في قطاعات الماء والبناء والبنى التحتية الطرقية والموانئ والأرصاد الجوية.

وبخصوص الدراسات والأبحاث المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية، وفي إطار إنجاز المخطط السنوي 2023، تمت المصادقة على 132 معيارا مغربيا بميادين التجهيزات العامة، وشبكات التطهير السائل والتزويد بالماء الصالح للشرب، وقواعد حسابات هياكل البناء والأشغال الجيوتقنية، والتشوير الطرقي وتجهيزات الطرق.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تعمل الوزارة على تفعيل خريطة الطريق المواكبة لتدابير "الخطة إكرام" في قطاع الماء، مع السهر على تنزيل مشاريع استراتيجية لمأسسة إدماج مقاربة النوع في هذا القطاع والتي تم إعدادها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وقد قامت الوزارة بعدة إنجازات فيما يخص إدماج مقاربة النوع في هذا القطاع، أهمها إدماج النوع في مشروع المخطط الوطني للماء وكذا تفعيل الإشراك العادل للنساء والرجال في اتخاذ القرار وتدبير وتسيير المشاريع ذات الصلة بالماء، واعتبار تدابير إيجابية لفائدة المرأة لضمان عملها في ظروف أفضل وفي أوراش السدود وأوراش الحماية من الفيضانات وبعض وكالات الأحواض المائية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المديرية العامة للأرصاد الجوية، في إطار جهودها الدؤوبة الرامية إلى تنزيل التوجهات العامة للدولة، لبلورة مقاربة النوع كمبدأ مؤسساتي. وبلغ عدد النساء في هذه المديرية سنة 2023، 20 امرأة، كما بلغت نسبة تقلد النساء لمناصب المسؤولية 70% وعلى مستوى التأطير بلغت نسبة الأطر النسائية 70%.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
5	15	2	28	3

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

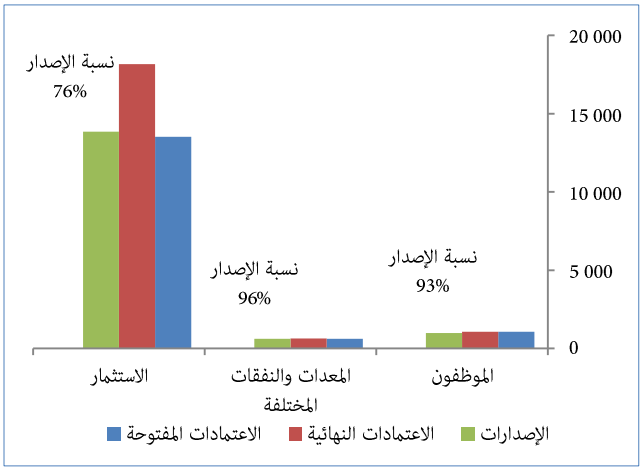

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

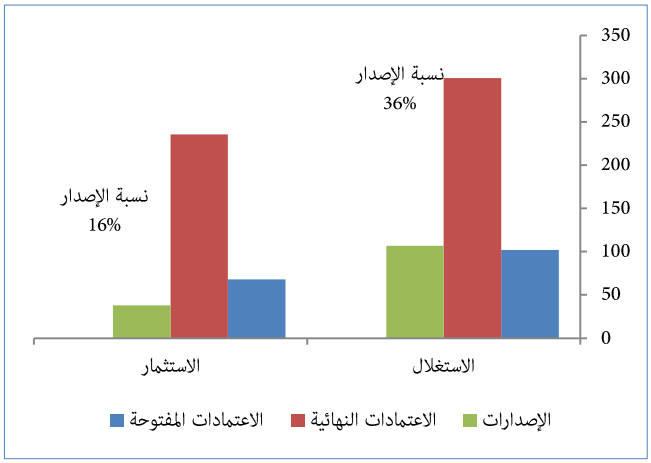

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 93% و96% و76% مقابل تسجيل نسب إصدار بلغت برسم السنة المالية 2022، 96% و95% و75% تواليا.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 36% و16% تواليا مقابل نسب 46% و28% برسم سنة 2022. وتهم هذه المرافق:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية؛
- المديرية العامة للأرصاد الجوية؛
- معهد التكوين على الآليات وإصلاح الطرق؛
- مصلحة تسيير الأوراش؛
- مصلحة التكوين المستمر؛
- مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات؛
- مصالح السوقيات والمعدات.

وبلغت إصدارات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، والتي تشمل صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والميناني والصندوق الخاص بالطرق 58%.

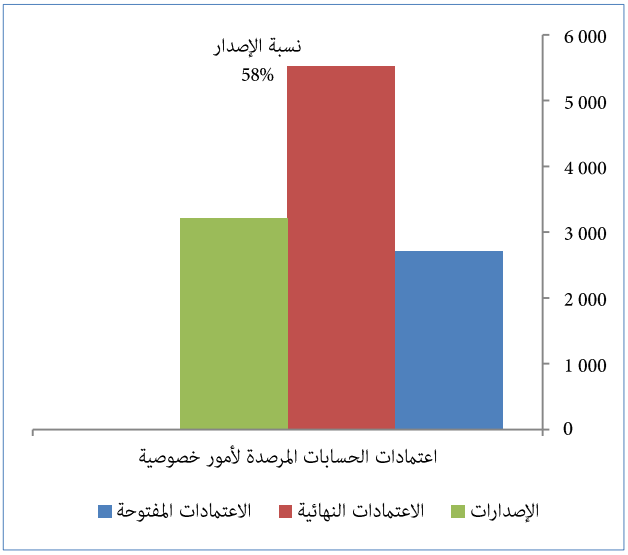

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

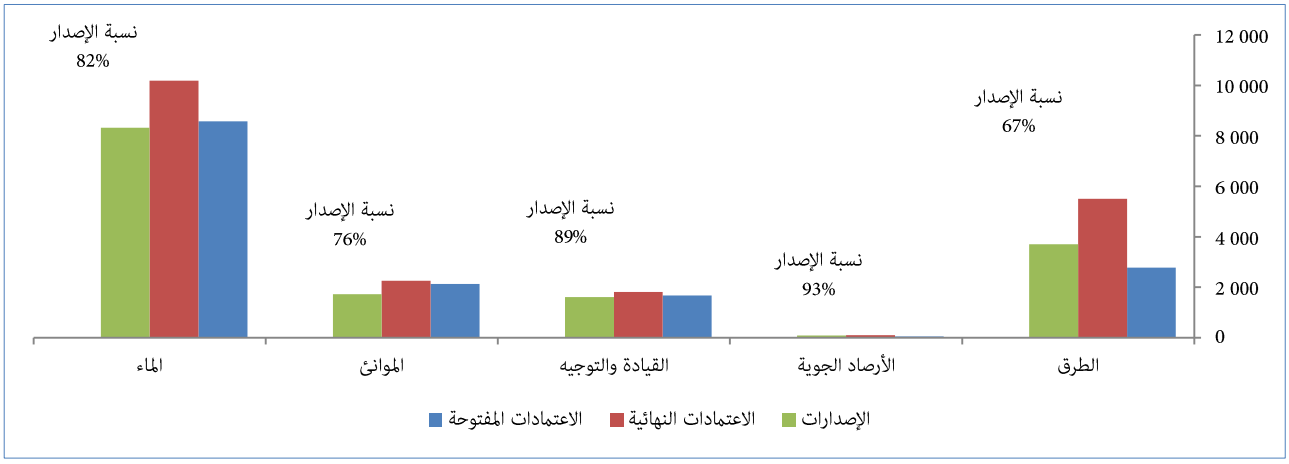

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج " الطرق " نسبة 67%. ويتكون هذا البرنامج من أهم المشاريع "صيانة وحفظ الرصيد الطرقي" و " توسيع وتهيئة الشبكة الطرقية" و "التهيئات المتعلقة بالسلامة الطرقية" و"الربط بشبكة الطرق السيارة لميناء الناظور غرب المتوسط" و"الربط الطرقي لميناء الناظور غرب المتوسط" و"النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية".

وعرف برنامج "الأرصاد الجوية" نسبة إصدارات قاربت 93%. وتتمثل أهم مشاريع هذا البرنامج في "برنامج الغيث" و"توسيع وتطوير شبكة الأرصاد الجوية" و"تحسين وتطوير استغلال الأرصاد الجوية".

وبخصوص برنامج "القيادة والتوجيه"، والذي يشمل نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار ناهزت الإصدارات نسبة 89%. كما عرف "برنامج "الموانئ" نسبة إصدارات ناهزت 76%. وتهم أهم مشاريعه "الاستغلال والسلامة المينائية" و "ميناء الداخلة" و"توسيع ميناء الجبهة" و "الاستغلال والسلامة المينائية والبحرية".

في حين بلغت إصدارات برنامج "الماء" نسبة 82%. ويغطي هذا البرنامج على الخصوص المشاريع المتعلقة ببناء السدود و "إعداد مجاري المياه والوقاية من الفيضانات" و"دعم لفائدة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 ".

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

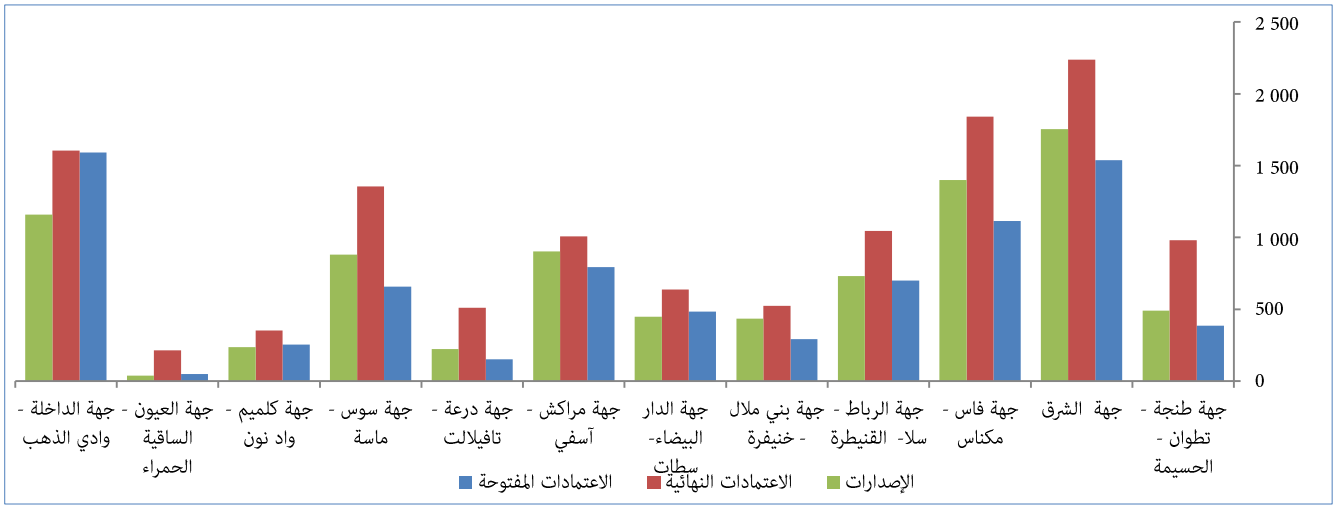

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 90% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 89%.

كما عرفت جل الجهات نسب إصدارات تتراوح ما بين 90% و17%. هكذا، سجلت جهة مراكش – آسفي وجهة بني ملال - خنيفرة أعلى النسب والبالغة توالیا 90% و83%. بينما سجلت جهة العيون -الساقية الحمراء أدنى نسبة والبالغة 17%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الطرق

الهدف: تنمية الشبكة الطرقية

المؤشر : نسبة إنجاز الطرق السريعة

تم إنجاز 81.8% مقابل توقع أصلي محدد في 100%. حيث أن نسبة إنجاز الطرق السريعة في تزايد مستمر، حيث أنجزت الوزارة 1.919 كلم سنة 2023مقارنة مع سنة 2022 حيث أنجزت 1.753 كلم.

وعلى إثر جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية التي اندلعت في مستهل سنة 2022 عرفت معظم الشركات الوطنية خاصة الشركات التي تعمل في مجال البناء تضررا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية مما أدى الى عدم قدرتها على استكمال الأشغال وبالتالي فسخ العقود مع مجموعة منها.

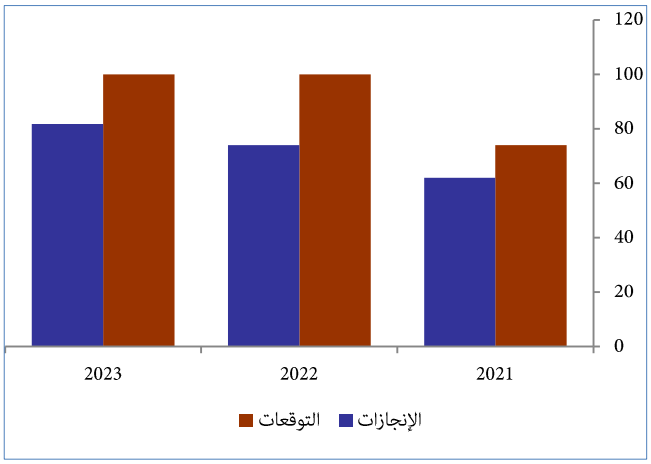

البرنامج : الماء

الهدف : تحديد وتعبئة الموارد المائية لتوفير الدائم للماء في البلاد

المؤشر : معدل التعبئة الإضافية للمياه السطحية

يمثل هذا المؤشر النسبة التراكمية لحجم المياه السطحية المعبئة بواسطة السدود المنجزة أو المتوقع انتهاء أشغالها في سنة معينة على الحجم الإجمالي للمياه السطحية المنتظر تعبئتها بواسطة السدود المنجزة خلال فترة البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي الممتدة بين 2020-2027 والذي يقدر بـ 24 مليار و85 مليون متر مكعب.

وتم برسم سنة 2023، تحقيق نسبة 81,71% كإنجاز مقابل 78,16% كتوقع. وللحفاظ على النتائج الإيجابية وبلوغ نسبة إنجاز 100% أي أفق سنة2027، ستقوم الوزارة بدعم وتطوير آليات تحسين الأداء لضمان نجاعة البرامج المتعلقة بالمؤشر السالف الذكر، وبالتالي ضمان تلبية حاجيات المستعملين من الماء، وذلك بإيجاد حلول للمشاكل التي تعرقل سير الأشغال بأوراش السدود الكبرى، خاصة تلك المتعلقة بتحرير الوعاء العقاري.

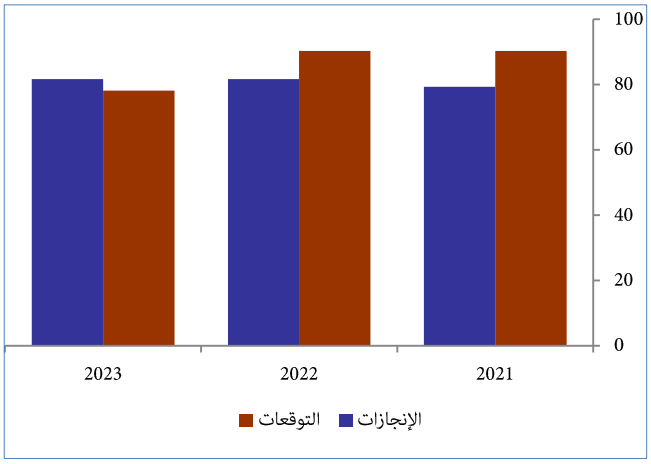

البرنامج : الموانئ

الهدف : تطوير المنشآت المينائية والبحرية

المؤشر : نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030

برسم سنة 2023، بلغت نسبة تقدم أشغال إنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية المينائية في أفق 2030 حوالي 24% مقابل توقع محدد في 22%. حيث تم تجاوز الأهداف المسطرة بفضل الجهود المبذولة من طرف الأطراف المعنية وخصوصا فيما يخص مشروع بناء الميناء الجديد الداخلة الأطلسي.

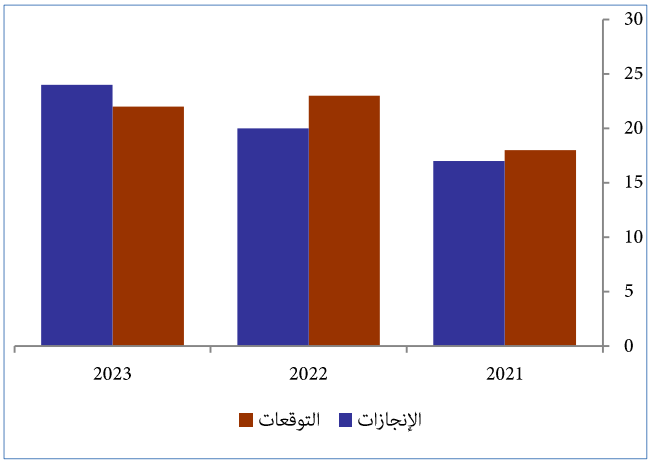

البرنامج : القيادة والتوجيه

الهدف المستجيب للنوع : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

تم تحقيق نسبة 21% عوض نسبة 35% المتوقعة. ويعتبر التكوين المستمر من أولويات الوزارة، حيث تسهر كل سنة على تنظيم وإنجاز عدة برامج للتكوين المستمر يستفيد منها عدد كبير من الموظفين من كافة القطاعات سواء على المستوى المركزي أو الجهوي من مسؤولين، وأطر، وتقنيين، وأعوان التنفيذ. ولقد تمكنت الوزارة من الرفع من نسبة المستفيدات والمستفيدين من التكوينات المستمرة بفضل المجهودات الكبيرة التي بذلتها في هذا الصدد.

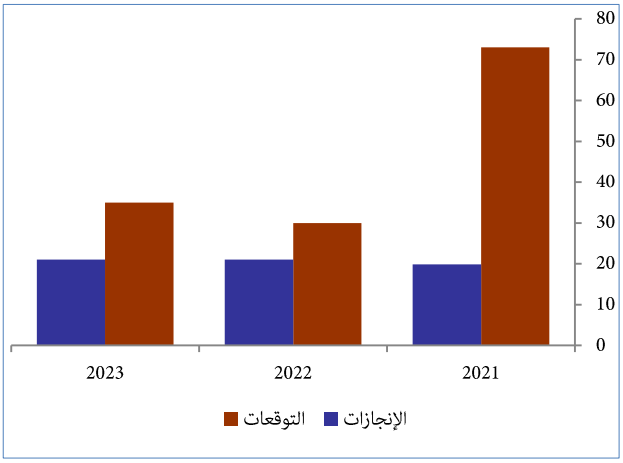

7. حصيلة تحقيق النتائج

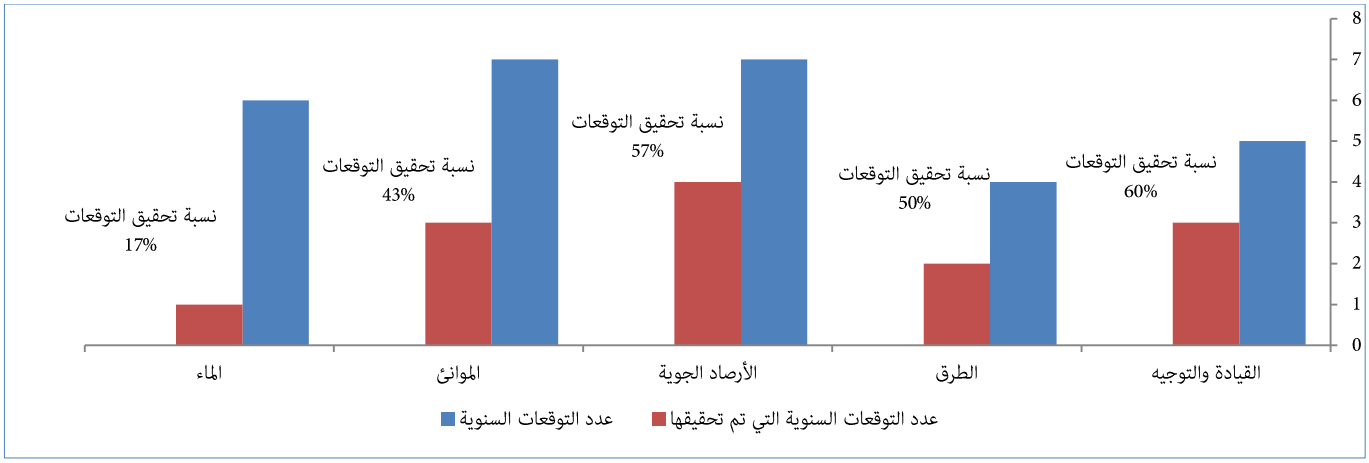

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 45%.

وعرف برنامج " الطرق " تحقيق القيم التوقعية لـ50% من المؤشرات مقابل تسجيل نسبة 25% برسم سنة 2022. حيث لم يتم تحقيق توقع المؤشر "نسبة إنجاز الطرق السريعة" نظرا لكون معظم الشركات الوطنية خاصة الشركات التي تعمل في مجال البناء عرفت تضررا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية مما أدى إلى عدم قدرتها على استكمال الأشغال وبالتالي فسخ العقود مع مجموعة منها على إثر جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية-الأكرانية التي اندلعت في مستهل سنة 2022. كما لم يتم توثيق معطيات إنجاز المؤشر " نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة".

بينما سجل برنامج " الأرصاد الجوية" 57% من توقعاته مقابل تسجيل نسبة 50% برسم سنة 2022. حيث لم يتم تحقيق توقعات المؤشر "عدد اللغات واللهجات لإذاعة النشرات الجوية" نظرا لمحدودية الموارد البشرية المتخصصة في اللغات واللهجات الخمس (العربية الفصحى والدارجة المغربية وتمازيغت وتشلحيت والفرنسية). كما لم يتم تحقيق توقع المؤشر "المدة المتوسطة للإنذار في الحالات العادية العامة".

وسجل برنامج " الموانئ " تحقيق 43% من توقعاته. ويعزى عدم بلوغ توقع المؤشر " نسبة تقدم الدراسات المتعلقة بإنجاز الموانئ الجديدة المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية الميناءية في أفق 2030" بكون الدراسات المتعلقة بالموانئ غالبا ما تتأثر بنتائج المسوحات الجيوتقنية والدراسات الرسوبية، ونتائج النماذج الفيزيائية المصغرة وكذا نتائج كل من إجراءات البحث على المقالع والمسوحات الطوبوباتيمترية مما ينعكس على نسبة تقدم الدراسة وتكلفتها. أما بالنسبة للمؤشر "نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري" فيعزى الفرق بين التوقعات والإنجازات سنة 2023 إلى صعوبة الحسم في حدود الملك العمومي البحري على مستوى المناطق التي تعرف تضاريسا وعرة بالإضافة الى تعدد التداخلات مع الأملاك المحفظة في إسم الأغيار، كما يبقى بلوغ الهدف المسطر للمؤشر "نسبة جاهزية المنارات" رهينا بمدة وسرعة التدخل من أجل إصلاح الأعطاب التقنية للمنارات.

كما سجل برنامج " الماء " تحقيق 17% من توقعاته. حيث تم تحقيق توقع المؤشر "معدل التعبئة الإضافية للمياه السطحية" بفضل التدابير المتخذة لتسريع وتيرة إنجاز السدود الكبرى. بينما لم يتم تحقيق توقعات باقي المؤشرات والمتمثلة في "معدل عصرنة شبكات القياس على مستوى وكالات الأحواض المائية" و"معدل الرضا على طلب الماء من خلال السدود" و"عدد فرشات المياه التي لها حق الأولوية تتوفر على عقد الفرشة المائية" و"نسبة المناطق المغمورة المستفيدة من عملية المعالجة" و "النسبة المئوية لتحديد الملك العمومي المائي".

من جهته عرف برنامج " القيادة والتوجيه" تحقيق القيم التوقعية لـ 60% من المؤشرات مقابل تسجيل نسبة 25% برسم سنة 2022. حيث لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس" و "إطار يوم تكويني حسب الجنس".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

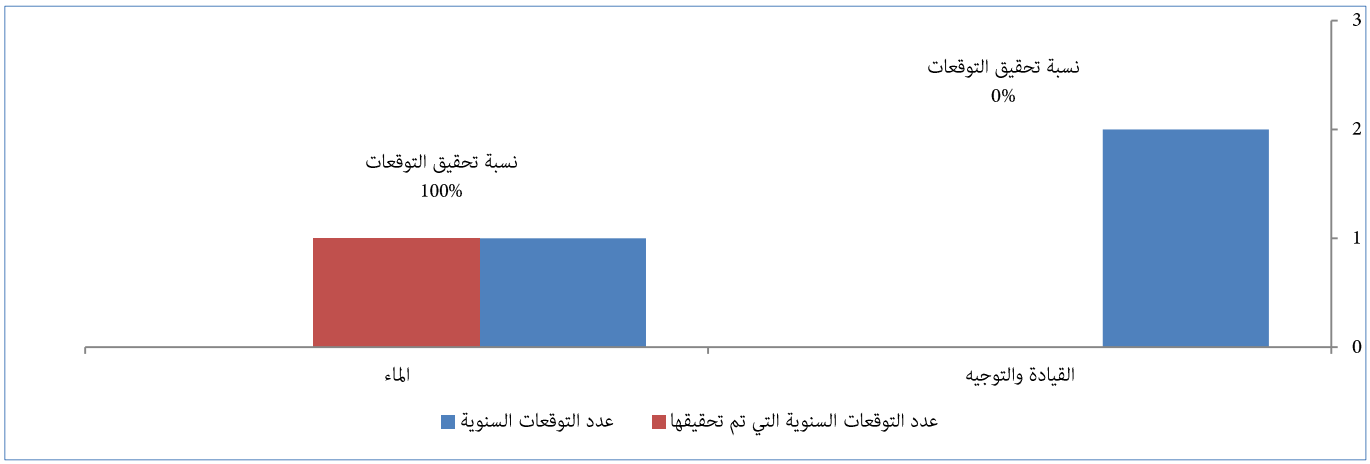

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " القيادة والتوجيه "، فلم يتم بلوغ التوقعات المتعلقة بالمؤشرين المستجيبين للنوع " نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس" و"إطار يوم تكويني حسب الجنس". وتفسر هذه النتيجة أساسا بأنه على الرغم من توفير الاعتمادات المالية المخصصة لتنشيط دورات التكوين المستمر، فقد سجلت الاعتمادات المالية المتعلقة بتحمل المصاريف اللوجيستيكية لدورات التكوين المستمر انخفاضا حادا، مما أدى إلى عدم إنجاز برنامج التكوين المستمر بطريقته المعتادة التي بنيت عليها التوقعات.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "الماء" فقد سجل المؤشر الفرعي المستجيب للنوع "نسبة النساء المستفيدات من الحماية من الفيضانات" تحقيق توقعه السنوي بالرغم من عدم بلوغ المؤشر الرئيسي "نسبة المناطق المغمورة المستفيدة من عملية المعالجة" توقعه.

وزارة النقل واللوجيستيك

1. ملخص أهم الإنجازات

عملا بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله وفي إطار تنزيل النموذج التنموي الجديد، تروم استراتيجية وزارة النقل واللوجستيك 2021-2026 إرساء متطلبات التحول الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا على أساس التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص والفعالية والشفافية وذلك عبر تطوير نقل شمولي ومستدام، ولوجستيك تنافسي يدعم النمو الاقتصادي لبلادنا ويساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين.

وقد تميزت سنة 2023 ببرمجة وإعداد عدة مشاريع شملت أربع محاور، فبالنسبة لمحور **حركية الأشخاص** فقد تميز الشق المتعلق بالنقل السككي بمتابعة الدراسات الأولية واقتناء العقارات لتوسيع شبكة القطار فائق السرعة نحو مراكش وأكادير، في حين تمت دراسة تمويل خدمة جديدة للنقل الحضري والجهوي بالسكك الحديدية (RER) في كل من جهة الدار البيضاء-سطات وجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

كما عملت الوزارة في إطار تعزيز السلامة والأمن في الاستغلال السككي على حذف ممرات مستوية وتعويضها بمنشآت فنية، وتركيب أجهزة الأمان، وتسييج المدارات وبناء جسور للراجلين. بالإضافة إلى ذلك، تم إنجاز أشغال إعادة تأهيل السكك الحديدية، وحمايتها من الفيضانات وصيانة المعدات المتحركة، وتوسيع الممرين السككيين على طريق عين حوالة وبرج محمد السادس.

أما بالنسبة **لمجال النقل الجوي**، فقد تم الانتهاء من المدرج الجديد بمطار سانية الرمل بتطوان والبدء في بناء المحطة الجوية الجديدة، كما تم اقتناء الأرض اللازمة لمشروع تطوير مطار الحسيمة - الشريف الإدريسي، الذي يشمل توسيع المدرج، وتوسيع البنية التحتية وبناء برج مراقبة جديد. كذلك، تم الانتهاء من أعمال منطقة العبور في مطار محمد الخامس. ومن جهة أخرى، تم اعتماد نظام معلوماتي جديد لمعالجة عمليات المطار مما يتيح تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي مع الجهات المعنية، فضلا عن تطبيق منهجية Lean Six Sigma لتقليل زمن عبور المسافرين.

إضافة إلى ذلك، تم تشغيل حافلات تربط المطارات بالمدن، ودعم تشغيل الخطوط الجوية الداخلية المنتظمة بميزانية قدرها 82 مليون درهم، فيما عززت الخطوط الملكية المغربية النقل الجوي الداخلي عبر إنشاء خطوط جديدة وزيادة تردد بعض الخطوط الحالية.

وتوجت هذه الجهود، بحصول مطار محمد الخامس على ثلاث شهادات من مجلس المطارات الدولي في مارس2023: أفضل مطار أفريقي في فئته، والمطار الذي يضم الموظفين الأكثر تفانيا، والمطار الأسهل وصولاً في أفريقيا.

وعرف **مجال النقل البحري** ربط قنوات حوار مفتوحة وشفافة من قبل الوزارة مع مجهزي السفن والشاحنين المغاربة وكذلك المستثمرين الأجانب من أجل الشروع في خلق ديناميكية جديدة لتطوير قطاع النقل البحري وتعزيز فرص الاستثمار في البلاد. كما تم القيام بإعادة تنظيم تشغيل الخطوط القصيرة المدى لنقل المسافرين والبضائع عبر اعتماد سفن بطاقة استيعابية أكبر ومنسجمة مع الإمكانات التي تتيحها البنيات التحتية للموانئ المعنية، مع مراعاة الأحكام البيئية الملزمة.

وتميز **النقل الطرقي والسلامة الطرقية** بإعداد مشروع "الحافلات الآمنة" 2023-2026. من جهتها، قامت الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك بتعزيز التدبير المهني للمحطات وإشراك الجماعات الترابية من خلال إنشاء شركات التنمية المحلية. وفي إطار مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للمراقبة 2022 - 2024 تلقت المديرية العامة للأمن الوطني 130 دراجة نارية و 13 مركبة خدمية. كما تلقت قوات الدرك الملكي 120 راداراً محمولاً وتم تركيب أكثر من 300 رادارا ثابتا من الجيل الجديد . وتم إطلاق برنامج السلامة لراكبي الدراجات النارية ومبادرة تعليمية تتضمن شهادة مدرسية في السلامة الطرقية. وتقديرا لجهودها في مجال الأمن، حصلت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية على جائزة الشرف "كوفي عنان الفخرية للسلامة الطرقية" في سبتمبر 2023 في مراكش.

من جهة أخرى فقد تميزت سنة 2023 في إطار **محور اللوجستيك ونقل البضائع** بانتهاء الدراسات المتعلقة بالربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط، بما في ذلك إجراءات نزع الملكية، وفقاً للأقساط المنصوص عليها في اتفاق التمويل الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية في سنة 2022. فيما حققت أعمال الشطر الأول من المنطقة اللوجستية أيت ملول في منطقة سوس ماسة تقدماً بحوالي 75% كما تم الانتهاء من الدراسات المعمارية والتقنية لتطوير منطقة اللوجستيكية رأس الماء فضلا على إعداد ملف المناقصة للأعمال التي ستبدأ خلال سنة 2024.

وفي إطار الاتفاقية الإطارية للتنمية المندمجة والمستدامة لمنطقة القنيطرة الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قام المكتب الوطني للنقل البري بتعبئة الأرض اللازمة ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات إلى 1,5 مليار درهم، مما سيوفر حوالي 3.000 فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة.

أما في ما يتعلق بمحور **تحسين حكامة خدمات وبنيات النقل واللوجستيك، فقد** تم توقيع اتفاقية لنقل العقارات غير الاستراتيجية لتحسين إيرادات المكتب وكذا إعداد عقد برنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية لمواصلة ديناميية المكتب في تحسين شبكة السكك الحديدية المغربية والمساهمة الإيجابية في التنمية الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية كما يضاف هذا المشروع لعقد البرنامج (2023-2037) الموقع بين الحكومة والخطوط الملكية المغربية.

وشكل المحور المتمثل في **تعزيز دور الإدارة وجعلها أكثر انفتاحا وقربا من المرتفقين** ركيزة مهمة في برنامج الوزارة حيت تسعى من خلاله إلى تسريع التحول الرقمي للوزارة ورفع الصفة المادية عن الخدمات المقدمة من طرف الوزارة وتبسيط المساطر وكذا تأهيل المواد البشرية العاملة بالوزارة.

موازاة مع ذلك، تعمل وزارة النقل واللوجستيك بالشراكة مع جميع المعنيين على وضع ترسانة قانونية شاملة ومتكاملة للمواصلات ونظام النقل في بلدنا، بهدف إنشاء نقل مستدام وتنافسي قادر على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الجديدة.

فيما يخص **آليات التنسيق والمتابعة،** وفي إطار الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، أطلقت وزارة النقل واللوجستيك، بالشراكة مع الجهات المعنية عملية تفعيل اللجان الجهوية للسلامة الطرقية. في حين تمت برمجة أربعة محاور تمثلت في اللوحات الإرشادية والبنية التحتية، والتوعية والإعلام، ومراقبة الطرق، بالإضافة إلى المساعدة والدعم لضحايا حوادث السير.

وفي إطار تطوير النقل الجوي الداخلي، يتم تعزيز التعاون والمتابعة بين السلطات الجهوية وشركات الطيران في مجال الطيران المدني وكذا مناقشة العمليات الجوية الإقليمية، بالتعاون مع ممثلي مختلف المناطق بهدف تعزيز الاتصال الجوي الداخلي بين مختلف مدن المملكة بمستوى مقبول من الرحلات وأسعار مناسبة للمسافرين.

وتميزت الحكامة المناخية بإحداث لجنة وزارية للتنمية المستدامة، برئاسة الكاتب العام للوزارة وتتكون من المديرين المركزيين وممثلي المقاولات والمؤسسات التابعة لها. وارتكز برنامج عمل اللجنة للفترة 2023-2026 على المساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ مبادئ التسيير الأمثل في مجال التنمية المستدامة وكذا إدارة العلاقة بين النقل والطاقة والمناخ والبيئة على النحو الأمثل.

وتميز إطار الجهوية المتقدمة بمشاركة وزارة النقل واللوجيستيك في أعمال الفرق الموضوعية المشتركة بين المؤسسات التي تم إنشاؤها لتفعيل الإطار التوجيهي المتعلق بتنفيذ ممارسة الصلاحيات الذاتية والمشتركة للجهة، وتنفيذ التزاماتها المدرجة في التقرير الهيكلي لأعمال هذه الفرق في نونبر 2020، وذلك، تحت إشراف المديرية العامة للجماعات الترابية وجمعية جهات المغرب.

كما توجت اتفاقيات التمويل وإنجاز مشاريع تطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيك بإحداث لجان الإدارة والمتابعة للإشراف على جميع مراحل تنفيذ هذه المشاريع وتقديم الدعم اللازم لتجاوز العقبات المحتملة.

وفي إطار مجالس إدارة المؤسسات والمقاولات العمومية، حرصت الوزارة على تفعيل اللجان الداخلية المتخصصة التي تم إنشاؤها لدعم عمل هذه المجالس، بهدف تحسين أدائها وكفاءتها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية وكذا إعداد وتحديث المواثيق التي تنظم أعمال مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عنها.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

يمكن تلخيص مجالات تدخل الوزارة والتي تستجيب لمقاربة النوع في مجال قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية فيما يلي:

- العمل على ملاءمة منظومة النقل الطرقي لاحتياجات النساء من خلال تحديد مسارات وممرات آمنة وتحديد ساعات عمل ملائمة والعمل على الرفع من السلامة الطرقية للفئات العديمة الحماية؛
- تحسين وتشجيع ولوج المرأة إلى وسائل النقل خاصة في المجال القروي؛
- الرفع من الأمن والسلامة لتحسين ظروف تنقل المرأة خصوصا في العالم القروي؛
- تشجيع عمل المرأة كنقالة أو سائقة أو مسيرة لمقاولة في مجال خدمات النقل عن طريق سن إجراءات قانونية وعقد اتفاقيات بهذا الخصوص؛
- إدماج مقاربة النوع في المشاريع المستقبلية للنقل؛
- إعداد مخطط العمل الخاص بالاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية يأخذ بعين الاعتبار حماية تنقل النساء.

وفي إطار قطاع النقل البحري فيتم التأمين الدائم لعملية مرحبا وتجهيز سفن بأطقم طبية وتقديم المواكبة اللازمة للجالية المغربية بالخارج خاصة النساء والأطفال.

2. تقديم أبرز الأرقام:

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
4	10	1	18	2

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

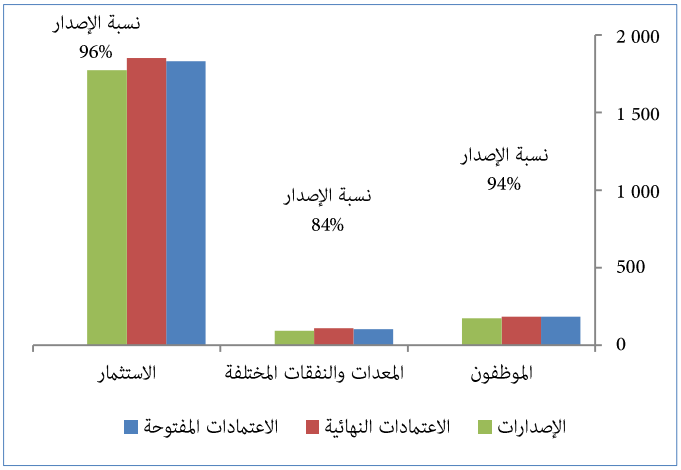

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

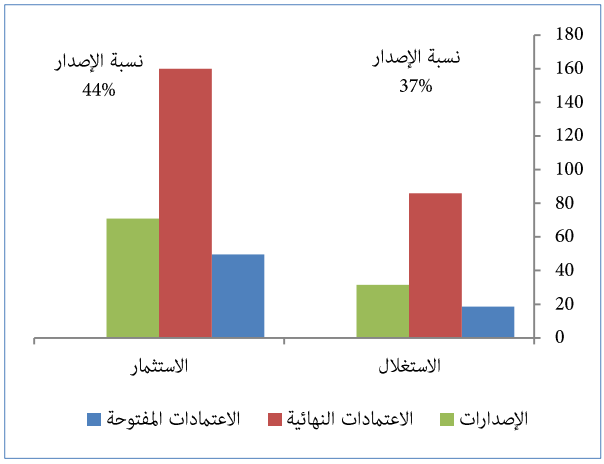

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- **تعليق :**

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 94% و84% و96%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي تشمل مديرية الملاحة التجارية والمديرية العامة للطيران المدني والمعهد العالي للدراسات البحرية، 37% و44% على التوالي.

في حين تم تسجيل إصدارات ضئيلة جدا تبلغ 2,23% فيما يخص صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن .

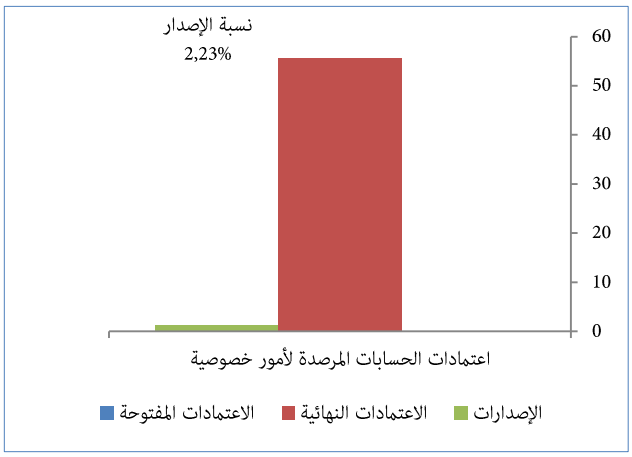

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

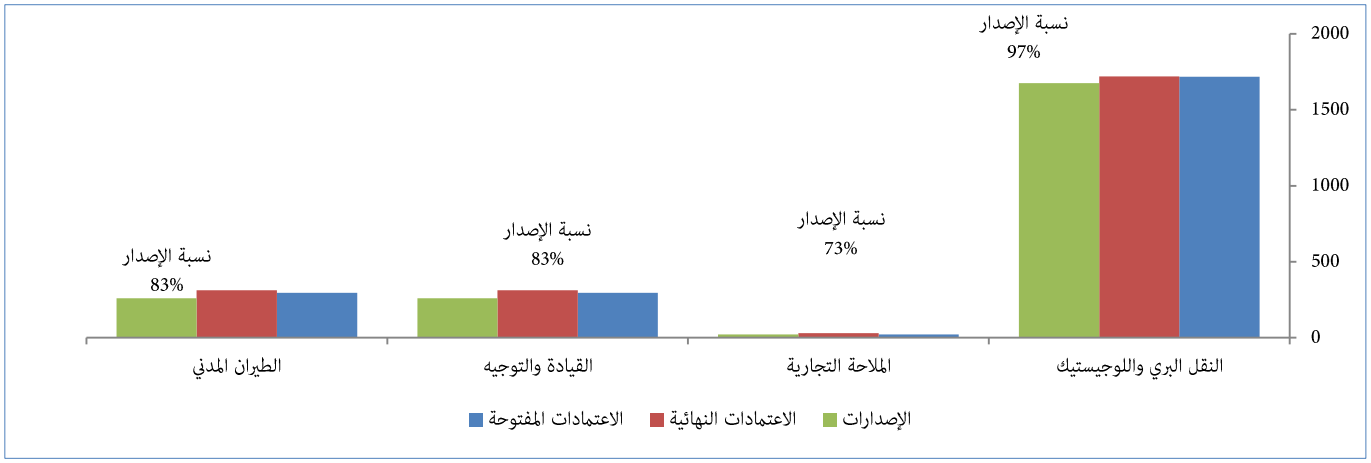

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج "الطيران المدني" نسبة 83% برسم سنة 2023، عكس سنة 2022 التي لم تسجل سوى 10%. وعرف برنامج "النقل البري واللوجيستيك" نسبة إصدارات 97%. أما بخصوص برنامج "الملاحة التجارية"، ناهزت الإصدارات نسبة 73%.

وعرف برنامج "القيادة والتوجيه" والذي يشمل نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة إصدارات ناهزت 83%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

تم تخصيص كافة اعتمادات وزارة النقل واللوجستيك على مستوى بند المصالح المشتركة علما أنه يتم تفويض الاعتمادات منه للمديريات الجهوية والاقليمية. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 95%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : النقل البري واللوجيستيك

الهدف: تحسين السلامة الطرقية

المؤشر: نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة

تبين الإحصائيات النهائية لسنة 2023 انخفاضا بنسبة 2,2% مقارنة مع سنة 2015 التي تعد السنة المرجعية لتقييم أهداف الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية للعشرية 2017-2026. وبالتالي يسجل عدم بلوغ التوقع المحدد لهذه السنة والمحدد في 33,33%. وقد تم تسجيل ارتفاع متواصل في صفوف الضحايا من الفئات عديمة الحماية، خاصة مستعملو الدراجات بمحرك ذات عجلتين أو ثلاث عجلات.

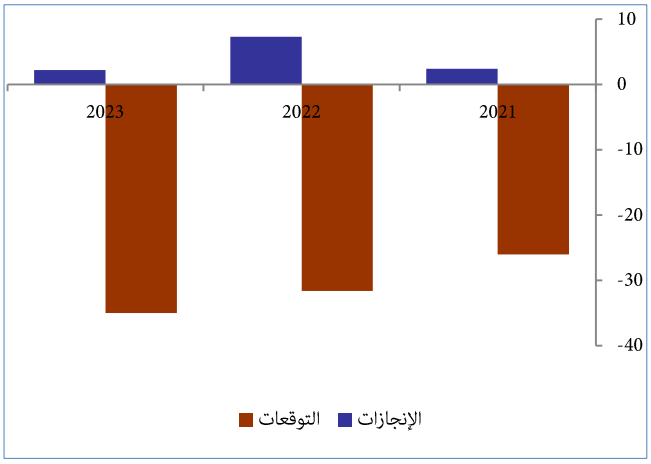

البرنامج : الطيران المدني

الهدف: تطور النقل الجوي للمسافرين

المؤشر : معدل فعالة تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني (ICAO)

فاق معدل التنفيذ الفعال للمعايير والممارسات الموصي بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني في إطار تدقيق للمنظمة النسبة المتوقعة والمحددة في 75% بل وتم بلوغ القيمة المستهدفة لسنة 2025 والمحددة في 85%. ومع ذلك ستعمل مديرية الطيران المدني على التطوير المستمر للتشريعات المتعلقة بمجال السلامة وفقا للمعايير الدولية وستسهر على تنفيذها من طرف الجهات المعنية.

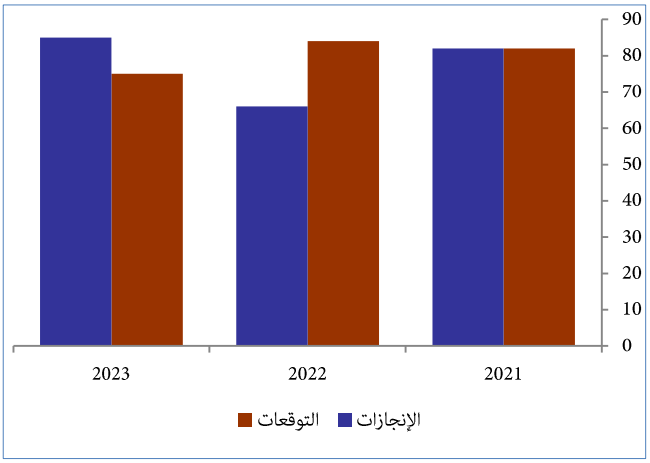

البرنامج : القيادة والتوجيه

الهدف المستجيب للنوع : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

بلغت نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر سنة 2022 حوالي 12% وتتوزع هذه النسبة حسب الجنس على النحو التالي:

نسبة الموظفين الذكور المستفيدين من التكوين المستمر: 10% من مجموع الذكور ؛

نسبة الموظفين الاناث المستفيدات من التكوين المستمر: 15% من مجموع الاناث.

و تجدر الإشارة إلى أن مديرية الاستراتيجية والقيادة والتنسيق بين أنواع النقل لم تتوصل بالمعطيات المتعلقة بهذا المؤشر لسنة 2023 .

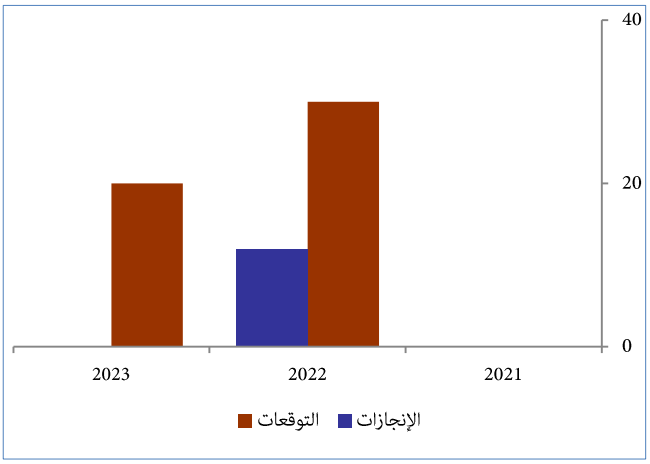

7. حصيلة تحقيق النتائج

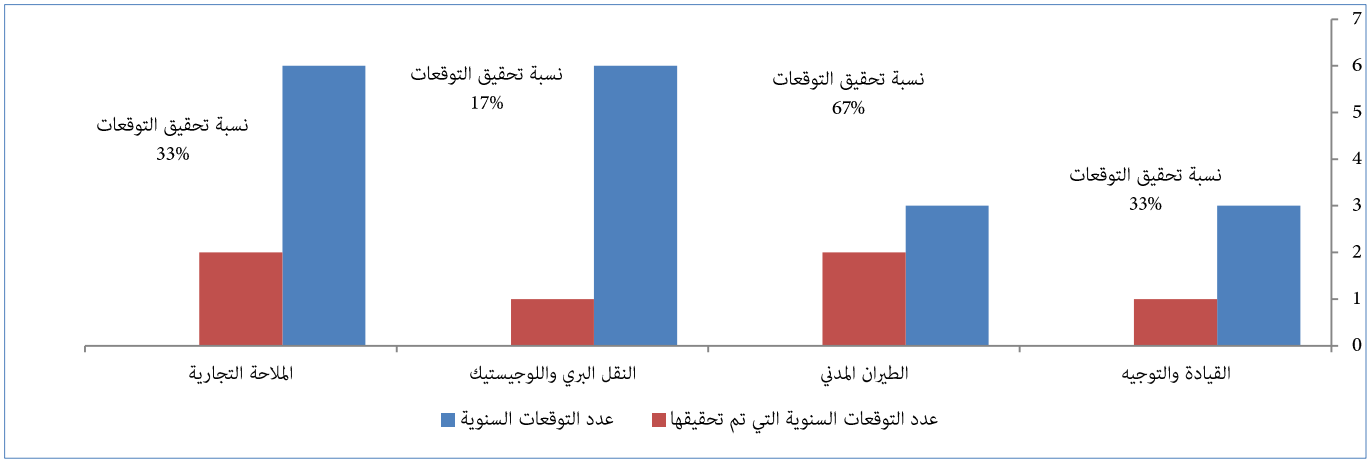

- **تعليق :**

بلغت النسبة المتوسطة الإجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات 33%. وتأثرت هذه النسبة الإجمالية بعدم توثيق إنجازات عدد مهم من المؤشرات.

وعرف برنامج " الملاحة التجارية " تحقيق القيم التوقعية لـ 33% من المؤشرات، وذلك لعدم تقديم معطيات إنجاز المؤشر "الآجال المتوسطة لمعالجة الملفات"نظرًا لصعوبة حسابه في ظل غياب وسيلة معلوماتية مخصصة لهذا الموضوع وأيضا "نسبة تكوين ممتهني نقل الركاب على متن القوارب التقليدية" بسبب توقف هذا المشروع. بينما تأثر المؤشر "نسبة السفن التجارية الأجنبية المفتشة" بسبب قلة المفتشين الكفؤ في المصالح الخارجية. من جهة أخرى، تم تحقيق توقعات المؤشرات "عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة" و"نسبة تطور عدد السفن التجارية الوطنية المفتشة" و"نسبة تطور عدد السفن المستأجرة والمستغلة من طرف المجهزين المغاربة".

بينما سجل برنامج " الطيران المدني" 67% من توقعاته أي بزيادة قدرت ب 34% مقارنة بالسنة الفارطة، بحيث تم تسجيل ارتفاع في حركة النقل الجوي للبضائع من 70.000 طن إلى 77.852 طن في إطار المؤشر "حجم الشحن الجوي". بينما عرف المؤشر "حجم النقل الجوي للمسافرين" تجاوز إنجازه للتوقعات بفضل ارتفاع حركة المسافرين في المطارات المغربية سنة 2023، بزيادة قدرت ب 31,5% مقارنة مع سنة 2022، حيث انتقل عدد المسافرين من 20.592.350 مسافر سنة 2022 إلى 27.091.249 مسافر سنة 2023 وفاق مؤشر "معدل فعالة تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني" قيمته المتوقعة.

أما بالنسبة لبرنامج "النقل البري واللوجيستيك" فقد عرف المؤشر "الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية" تحقيق قيمته التوقعية في حين لم يتم بلوغها بالنسبة للمؤشر "الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة". كما لم يتم بلوغ القيم التوقعية بالنسبة للمؤشرات الأخرى لاسيما " الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة" و" نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة" و" نسبة تنزيل الإجراءات المسطرة في برنامج العمل السنوي الخاص بالسلامة الطرقية" و" عدد عمليات المراقبة الطرقية المنجزة من طرف فرق المراقبة الطرقية التابعة لمديرية النقل البري واللوجيستيك" و" نسبة مراكز التكوين في السياقة المهنية الخاضعة لعمليات الافتحاص من طرف مديرية النقل عبر الطرق واللوجستيك"

وسجل برنامج " القيادة والتوجيه" 33% من توقعاته.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " القيادة والتوجيه "، فلم يتم إنجاز توقع المؤشرات المدرجة في هذا الإطار والمستجيبة للنوع " إطار يوم تكويني حسب الجنس " و" نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس ".

وإدراكا منها لأهمية التكوين المستمر في تعزيز مهارات الموظفين، ستقوم الوزارة بتطوير برامجها التكوينية لتتماشى مع الاحتياجات الحقيقية لتطوير المهارات الخاصة بالموظفين بما يساهم في تنزيل الإستراتيجيات العامة والقطاعية.

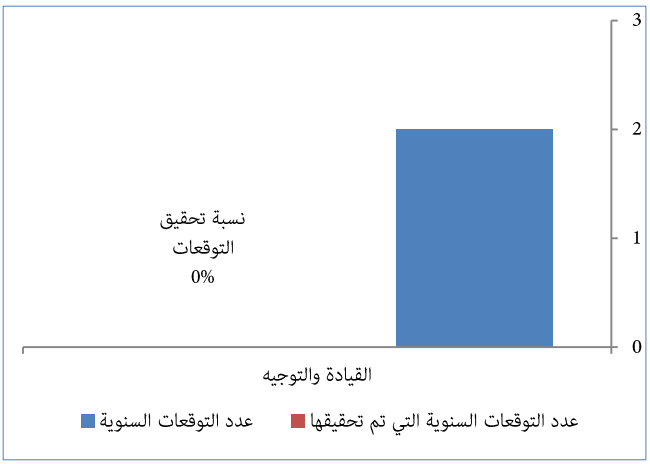

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية -

1. ملخص أهم الإنجازات

تحدد الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي **"الجيل الأخضر 2020-2030"**، التوجهات والمحاور الرئيسية لتنمية القطاع الفلاحي في أفق 2030 مع تعزيز المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها في إطار استراتيجية مخطط المغرب الأخضر وكذا تكريس حكامة جديدة وتزويد القطاع بالوسائل الحديثة. وتتمثل أهم إنجازات قطاع الفلاحة والتنمية القروية سنة 2023 حسب البرامج في:

- **برنامج تنمية سلاسل الإنتاج**

سجلت المؤشرات المتعلقة **ببرنامج تنمية سلاسل الإنتاج** معدلات متوسطة نظرا لضعف التساقطات المطرية، وتتمثل أهم منجزات سنة 2023 في تحسن بنسبة 62% من إنتاج الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2022 /2023 حيث بلغ المردود 55 مليون قنطار، كما تحسنت نسبة استعمال البذور المعتمدة للحبوب الخريفية والتي وصلت إلى 21% خلال الموسم الفلاحي 2023/2022. ووصلت نسبة تعميم استخدام بذور الشمندر السكري أحادية النبتة إلى100 %، إضافة إلى إنتاج 745.000 طن من اللحوم البيضاء و6 مليار وحدة من البيض مما مكن من تغطية 100% من الحاجيات الوطنية. أما بالنسبة للحوم الحمراء فقد تمت تغطية 98% من الحاجيات وذلك بإنتاج 550.000 طن موازاة مع إنتاج 1,96 مليار لتر من الحليب مما مكن من تغطية 96% من الحاجيات.

وعلى مستوى **تنمية الفلاحة التضامنية**، تم غرس 59.304 هكتار و بناء 25 وحدة لتثمين المنتوجات الفلاحية وتجهيز 21 وحدة و إحداث 242 نقطة ماء لتوريد الماشية. ناهيك عن إنجاز 204 كلم من المسالك من أجل فك العزلة وتسهيل عملية الولوج للمنتوج الفلاحي واقتناء وتوزيع 8.974 خلية نحل. وبخصوص **محور تنمية الترميز والمنتوجات المجالية**، همت مواكبة ودعم مديرية تنمية سلاسل الإنتاج 214 تجمع لمنتجي المنتوجات المحلية (من بينها 84 تجمعا نسائيا) وذلك من أجل تأهيلها عبر ترميم البنايات أو بناء وحدات جديدة واقتناء المعدات التقنية اللازمة.من جهة أخرى، تمت تهيئة الشطر الأول للقطب الفلاحي اللوكوس على مساحة تقدر ب 50 هكتار وإطلاق عملية تسويقه والانتهاء من أشغال بناء وتجهيز قطب سوس. يمثل عدد الفلاحين الذين استفادوا من عمليات التأطير والمواكبة 20 ٪ مقارنة مع الهدف وتمثل النساء القرويات 14 ٪ من العدد الإجمالي للمستفيدين.

- **برنامج التعليم والتكوين والبحث**

تميزت سنة 2023 بمواصلة تنفيذ توجهات استراتيجية الجيل الاخضر، لاسيما من خلال تخرج 454 من بينهم 386 مهندسا 59 دكتورا بيطريا و 09 من الماستر (257 إناث و 36 أجنبيا) . أما على مستوى البحث الفلاحي تتلخص أهم النتائج المتعلقة بالزراعات الكبرى بشكل أساسي بتسجيل أربعة أصناف في السجل الرسمي: صنف القمح اللين (إرشاد)، صنف الفول (رائدة)وصنفي الكولزا (مرنة ورضانا). كما تم تقديم اقتراح أصناف أخرى للتسجيل في السجل الرسمي وهي صنفين من الشعير، وصنفين من الخرطال، وصنف من القمح اللين وصنف من الفول وصنف من القرطم.

أما بالنسبة لنقل التكنولوجيا وخاصة نقل المواد الوراثية، تم إنتاج 2 مليون نبتة صبار لزراعة 7.000 هكتار وإنتاج 260 قنطار لبذور قبل الأساس وتسليمها لسوناكوس بالنسبة لنخيل التمر. وبخصوص الأنسجة المبرعمة فقد تم إنتاج 16.000 وتسليم 100.000 نسيج لمختبرات الإكثار. فيما يتعلق **بالتكوين المهني الفلاحي**، تم تطوير 10 برامج تدريبية حسب المقاربة بالكفاءات ودعم المؤسسات المعنية لتنفيذ هذه البرامج بالإضافة إلى تجهيز مركز التكوين المهني الفلاحي بالرحامنة.

- **برنامج الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية**

ارتباطا **بإجراءات الوقاية ومراقبة الثروة الحيوانية**، ومن أجل الحفاظ على السلامة الصحية للقطيع الوطني ضد الأمراض الحيوانية، فقد تم علاج وتلقيح ما يناهز 30,8 مليون رأس من الماشية ضد أهم الأمراض الحيوانية، وإصدار 244 ترخيص جديد لوحدات تربية وإنتاج الدواجن و 2.573 ترخيص لوسائل نقل الدواجن ومراقبة 4.259 وحدة مرخصة لإنتاج وتربية الدواجن من طرف المصالح البيطرية الإقليمية، أسفرت عن سحب 162 ترخيصا لممارسة نشاط تربية الدواجن.

كما شملت المراقبة الصحية عند الاستيراد 9.361 رأسا من أبقار التوالد و6.413 رأسا من أبقار التسمين و95.277 رأسا من الأبقار المعدة للذبح و394.000 رأسا من أغنام التسمين و583 من الخيول و 976.000 جرعة بذور حيوانات و 4.560.000 كتكوت يوم واحد من صنف الدجاج و مليون و325.000 كتكوت يوم واحد من صنف الديك الرومي كما شملت المراقبة الصحية عند التصدير 547 من الخيول 770.000 كتكوت يوم واحد من صنف الدجاج و 58,9مليون بيضة تفقيس. علاوة على ذلك تم ترقيم 980.000 رأس من الأبقار و 17.268 رأس من الإبل على المستوى الوطني.

وبشأن **حماية الرصيد النباتي**، تم على الخصوص معالجة 33,8 مليون متر طولي واقتلاع حوالي 6 ملايين متر طولي بالمناطق المصابة بالحشرة القرمزية لنبات الصبار ومعالجة شهرية ل 32.645 نخلة كمعدل واجتثاث 373 نخلة مصابة بسوسة النخيل الحمراء وتتبع الحالة الصحية للمزروعات من خلال 3.502 جولة رصد ومراقبة، ومراقبة 159 مشتل لتكثير الشتائل المثمرة والخضروات وفحص أكثر من 230 مليون شتلة.

علاوة على ذلك تميزت سنة 2023، باستكشاف الحالة الصحية ل 108.382 هكتار من الغابات ومعالجة 25.108 هكتار وتتبع الحالة الصحية ل 17.463 هكتار في إطار برنامج محاربة الطيور الضارة بالمزروعات ومعالجة 950 هكتار وتتبع الحالة الصحية ل 264.063 هكتار في إطار مكافحة القوارض الضارة بالمزروعات ومعالجة 82.169 هكتار.

- **برنامج الري وتهيئة الفضاءات الفلاحية**

عرف **برنامج عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء** إنهاء أشغال عصرنة شبكات الري الجماعية على مساحة إجمالية تقدر ب 44.100 هكتار منذ سنة 2020، منها 11.150 هكتار تمت خلال سنة 2023 (أي حوالي 40% من الهدف المسطر في استراتيجية الجيل الأخضر 110.000 هكتار). كما بلغت المساحة الإجمالية التي تمت عصرنتها بدوائر الري الكبير أواخر سنة 2023 حوالي 127.950 هكتار.

وفيما يتعلق **بتجهيز الضيعات بالري الموضعي**، تم خلال سنة 2023 تجهيز مساحة تقدر بحوالي 55.050 هكتار بالري الموضعي، وتم بذلك بلوغ مساحة إجمالية مجهزة بالري الموضعي والتي تقدر ب 229.650 هكتار منذ سنة 2020.
وتميز **برنامج تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود** بإنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 8.100 هكتار ومواصلة أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 30.000 هكتار بمشروع سايس.

أما **البرنامج الفرعي لإعداد المجال الفلاحي**، فتميز باستصلاح محيطات السقي الصغير والمتوسط على مساحة تناهز 18.334 هكتار موزعة على كل الأقاليم وذلك عبر إعادة تهيئة منشآت الري والسواقي والخطارات.

- **برنامج تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية**

عرفت الإنجازات المادية المسجلة برسم **برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي** نهاية 2023 تقدما جيدا. فعلى مستوى الطرق والمسالك القروية، تم الانتهاء من بناء وإعادة تأهيل 20.454 كلم من الطرق والمسالك منها 9.315 كلم في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، ومواصلة الإنجاز ب 5.092 كلم منها 2.127 كلم في إطار الصندوق، بالإضافة إلى بناء 195 منشأة فنية منها 149 منشأة في إطار الصندوق.
وبخصوص مجال التعليم، تم الانتهاء من إنجاز 3.033 عملية بناء وإعادة بناء وتوسيع البنيات التحتية للتعليم منها 2.246 عملية منجزة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية والانتهاء من إنجاز 609 عملية صيانة وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية منها 516 عملية في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وكذا الانتهاء من إنجاز 184 عملية تجهيز المؤسسات التعليمية منها 42 عملية منجزة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، واقتناء 1344 حافلة للنقل المدرسي، 436 منها اقتنيت بتمويل من الصندوق.
وهمت أهم منجزات **مجال الصحة**، الانتهاء من إنجاز 506 عملية بناء وإعادة بناء وتوسيع البنيات التحتية لقطاع الصحة والانتهاء من إنجاز 353 عملية صيانة وإعادة تأهيل البنيات التحتية منها 280 عملية في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وكذا الانتهاء من إنجاز 697 عملية تجهيز المؤسسات الصحية، فضلا على اقتناء 781 سيارة للإسعاف ووحدات طبية متنقلة.

وتميز نفس البرنامج بإنجاز 734 **منظومة مد بالماء الصالح للشرب**، حيث تم إنهاء الأشغال بـ 678 منها، إضافة إلى38.281 عملية ربط فردية أو مختلطة أو بالنافورات، 29.965 منها تم الانتهاء من إنجازها. كما تم إنجاز أشغال ربط 1.103 دوارا بالكهرباء. فضلا عن تمديد الشبكة الكهربائية على طول 1.127 كلم، منها 22 كلم في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

كما عرفت سنة 2023 مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة الممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية ومشروع التنمية القروية المندمجة بمناطق جبال الريف بتازة.

كما تمت مواصلة إنجاز مختلف مشاريع **برنامج تنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان** لاسيما مشروع التكيف مع تغير المناخ في مناطق الواحات الممول من طرف صندوق التكيف ومشروع دعم المجموعات ذات النفع الاقتصادي من أجل تنمية سلسلة التمر الممول من طرف التعاون البلجيكي ومشروع إعادة تنشيط النظم البيئية الزراعية في الواحات بتدبير مندمج ومستدام للمجالات الطبيعية في جهة درعة تافيلالت ومشروع تنمية زراعة الأركان الفلاحي بالمناطق الهشة بتمويل مشترك من الصندوق الأخضر للمناخ ومشروع التمكين الاقتصادي للنساء بقطاع الأركان بالمغرب.

- **برنامج الدعم والخدمات المتنوعة**

ضلت **تنمية الموارد البشرية** من المرتكزات الأساسية للوزارة مبرهنة بإيجابية إنجازات التكوين المستمر لسنة 2023 ويعود هذا إلى تعزيز التكوين عن بعد"DepAgri Academy " وبإدخال فئات ومجالات تكوين جديدة تضم وحدة جديدة والمسماة "إجابات خبير"، وكذا وحدات MOOCs التي تقدمها الجامعات الدولية.

أما فيما يخص امتحانات الكفاءة المهنية والمباريات الداخلية، فقد عرفت سنة 2023 تسجيل 1.020 من الموظفين العاملين في القطاع وفي وضعية إلحاق والمتوفرين على شروط المشاركة في الامتحانات المهنية وقد أسفرت النتائج على نجاح 349 رجلاً و 119 امرأة .

وفي نطاق **الشؤون الإدارية والقانونية** تم إنهاء أشغال بناء مقر المديرية الإقليمية للفلاحة لتطوان وإنهاء أشغال تجهيز قاعات كبيرة للأرشيف وإمدادها بالمعدات اللازمة وتخصيصها للمديريات المركزية الخمس بمركب الدباغ وإتمام تركيب محطة طاقة شمسية على مستوى المديريات المركزية وكذا إنهاء أعمال التحديث والصيانة الخاصة بمواقف السيارات والمباني.

وتميز الجزء المتعلق **بنظم الاعلام والتنظيم** بصيانة ودعم نظم المعلومات وتنفيذ المشاريع الأفقية وإطلاق مشاريع جديدة طموحة تهدف إلى تعزيز وتنوع الأنشطة كتطوير نظام المعلومات الخاص بمراقبة قاعدة الأراضي الفلاحية (VAFA).

من جهة أخرى تم في إطار **الدراسات استراتيجية وإحصائية** إنجاز البرنامج السنوي للأبحاث الإحصائية وأيضا الدراسات الاستراتيجية المدرجة في إطار استراتيجية" الجيل الأخضر" كما تم تنزيل الورش المتعلق بالسجل الوطني الفلاحي (RNA) وورش التغطية الاجتماعية للفلاحين وذلك بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركاء آخرين، حيث تم في هذا الصدد إحصاء أكثر من 1,428 مليون فلاح في حين استفادت حوالي 60% من الأسر من برنامج المساعدات الاجتماعية المباشرة الذي تم تنفيذه على المستوى الوطني.

- **برنامج تنمية القطاع الغابوي**

بلغت نسبة المساحة الغابوية المصادق على عمليات تحديدها 6,75 مليون هكتار 88% منها محفظة. كما ضاعفت الوزارة جهودها في إطار تطوير وتثمين السياحة البيئية في المنتزه الوطني بافران والسياحة البيئية في المنتزه الوطني بتوبقال بالإضافة إلى تعزيز شبكة المناطق المحمية والحفاظ وتسيير مواقع رامسار وكذا الحفاظ وإعادة تأهيل الحياة البرية وتعزيز قدرات فرق عمل الوكالة الوطنية للمياه والغابات في مجال حماية الطبيعة. كما تم تشجير ما يقارب 9.412 هكتار بالإضافة إلى صيانة الغابات القديمة على مساحة 1.487 هكتار. وفيما يتعلق بعنصر "تدبير المخاطر المناخية"، تمت تعبئة 1.291 نقطة مراقبة لمكافحة حرائق الغابات.

وبالنسبة لتنمية القنص المستدام للحيوانات البرية الكبيرة المحمية عززت سنة 2023 تجربة الصيد بالأدوات النارية والأقواس على مستوى منطقتين سياحيتين للقنص وهما ايغر وتافوغالت. كما بلغ عدد مكريات القنص 1490 على مساحة 3.915.000 هكتار موزعة بين 92 جمعية سياحية و1.251 جمعية للقنص.

فيما يخص تنمية الموارد السمكية في البيئات المائية، فقد شهدت سنة 2023 استزراع أكثر من 27 مليون من صغار الأسماك والأصبعيات في 26 مجرى مائي و 19 بحيرة طبيعية ومسطحات مائية و 44 سدا.

وفي إطار اتفاقيات الشراكة مع الساكنة المجاورة للغابات، استفادت 190 جمعية رعوية من التعويض عن حق الرعي على مساحة تقدر ب 84.000 هكتار.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تلتزم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برفع تحديات التنمية الفلاحية المستدامة والمنصفة والتنافسية على الصعيدين الوطني والدولي، وتهتم بشكل خاص بالمرأة القروية بهدف الحد من عدم المساواة بين الجنسين والمساهمة بطريقة فعالة في تطوير وتحديث الفلاحة المغربية.

وفي هذا الإطار، تمت بلورة استراتيجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع وبرامج التنمية الفلاحية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي يعتمد على ستة محاور رئيسية:

1. التعزيز المؤسساتي للنوع الاجتماعي والحكامة على مستوى السلاسل الفلاحية؛
2. تعزيز القدرات في مجال مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى السلاسل الفلاحية؛
3. إدماج النوع الاجتماعي في تخطيط برامج ومشاريع تنمية السلاسل الفلاحية؛
4. التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في القطاعات على مستوى السلاسل الفلاحية؛
5. تطوير الشراكة الوطنية والدولية في مجال النوع الاجتماعي؛
6. التتبع والتقييم لإدماج النوع الاجتماعي في تنمية السلاسل الفلاحية.

من جهة أخرى، تم إدماج ورش شامل مخصص لمقاربة النوع في إطار استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" وتم تدبير هذا المشروع من قبل لجنة تتبع ومراقبة التنفيذ.

ولتحقيق هذه الغاية، أجرت الوكالة الوطنية للمياه والغابات دراسة تحليلية حول وضعية النوع الاجتماعي بقطاع المياه والغابات. وقد أسفر هذا التحليل، عن وضع خطة عمل مراعية للنوع الاجتماعي تهدف إلى تعزيز الإنجازات ومواجهة التحديات التي لا تزال قائمة من أجل تعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة العاملين داخل الوكالة، وأيضا تلك المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء اللواتي يشتغلن ضمن مجال اختصاصات وتدخل الوكالة، وقدرة المرأة على مواجهة آثار تغير المناخ.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
7	19	4	40	5

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

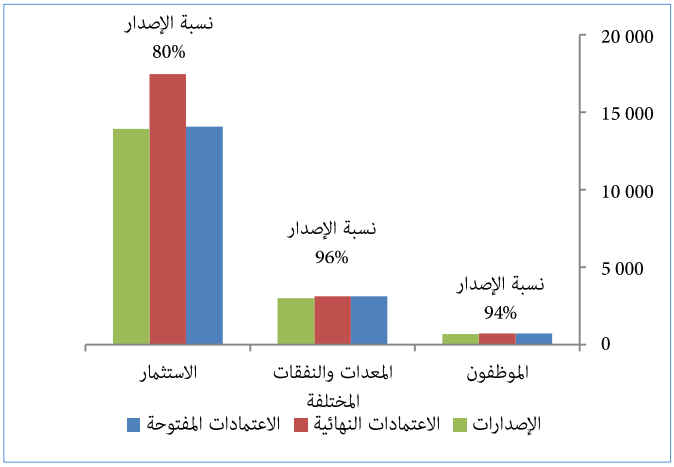

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

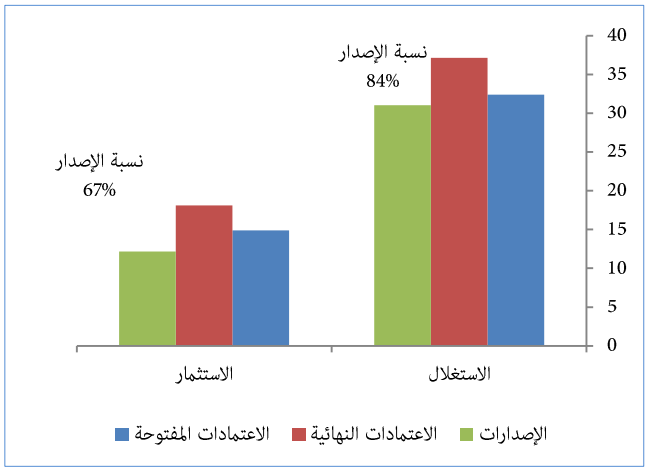

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة بالنسبة لفصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 94% و96% و80%.

وتمثل هذه الفصول 3,4% و 14,7% و 82% على التوالي من الاعتمادات النهائية.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي تشمل المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين ومؤسسات التكوين التقني الفلاحي، على التوالي، 84% و67% محرزة بذلك تقدما في نسب الإصدار مقارنة بسنة 2022.

وبلغت الإصدارات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتمثلة في صندوق التنمية الفلاحية، و صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية و الصندوق الوطني الغابوي وصندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية والحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل ما يعادل نسبة 45% من مجموع الاعتمادات النهائية.

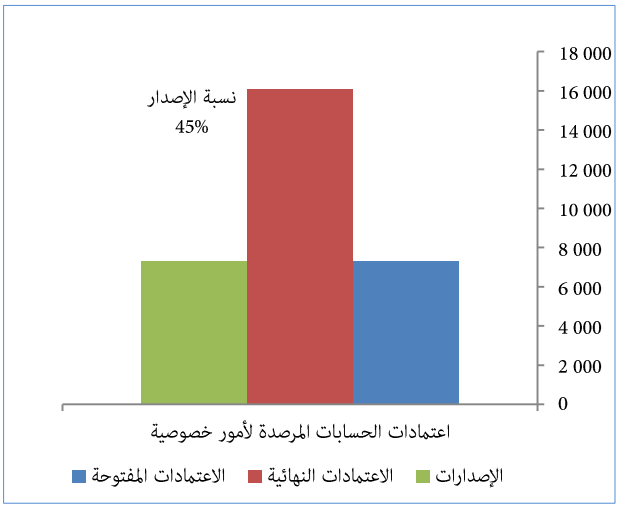

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

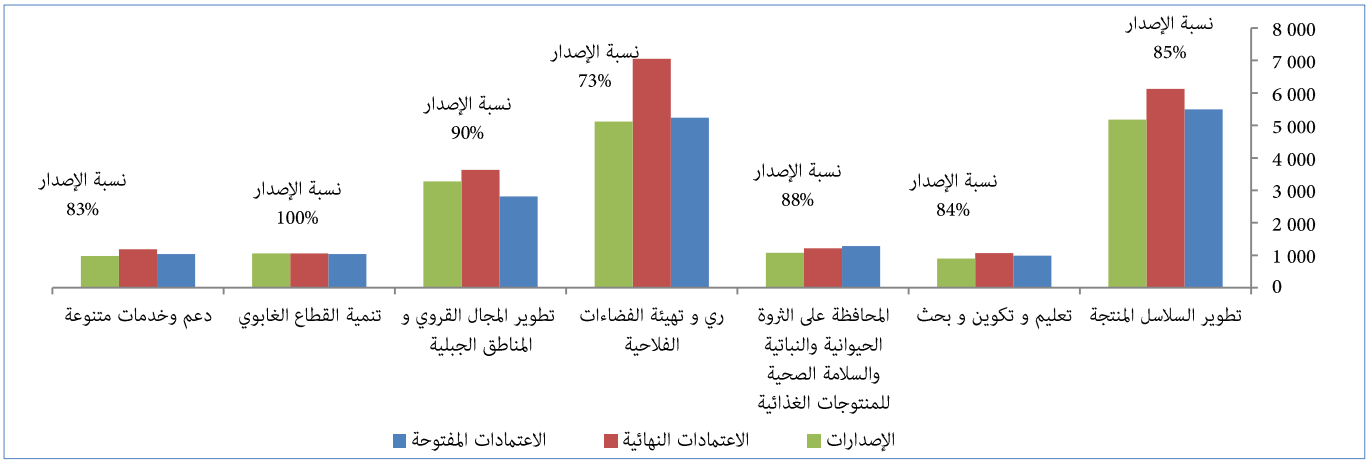

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

عرفت معظم البرامج الممولة في إطار الميزانية العامة أداء جيدا، حيث بلغت نسبة الإصدار الإجمالية 86% بارتفاع قدره 8% مقارنة مع السنة الفارطة. وسجل برنامج "تنمية القطاع الغابوي" نسبة إصدار100% يتمثل أساسا في تحويل إلى الوكالة الوطنية للمياه والغابات، يليه برنامج "تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية" بنسبة إصدار ناهزت 90%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المرتبطة بـ "الفلاحة التضامنية" و "تطوير الفلاحة التجارية" و"العلامات التجارية والمنتجات المحلية" و "سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي".

كما بلغت نسبة إصدار برنامج "المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية" الذي يشمل أساسا الإعانات والتحويلات 88%. في حين سجلت نسبة الإصدار 85% و84% و83% تواليا في البرامج "تطوير السلاسل المنتجة" و "تعليم وتكوين وبحث" و"دعم وخدمات متنوعة". بينما سجلت أدنى نسبة إصدار ببرنامج "ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية" بنسبة 73%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

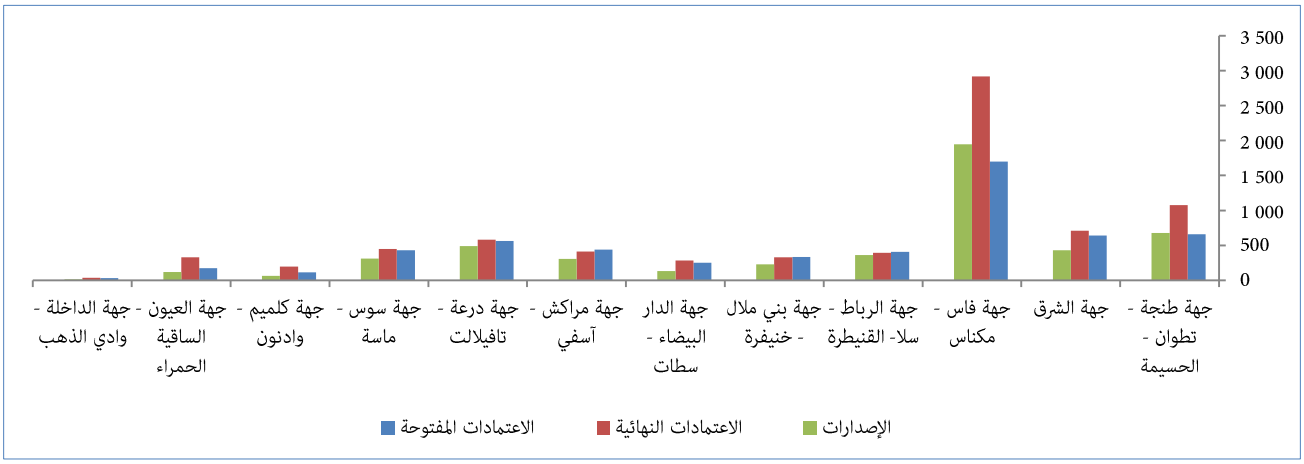

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة 68% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 92%.

وعرفت جل الجهات نسب إصدارات متفاوتة تتراوح ما بين 33% و 92%. بحيث سجلت أعلى نسبة بجهة الرباط - سلا- القنيطرة ناهزت 92%، تليها جهة درعة تافيلالت بنسبة 84%، ثم جهة مراكش – آسفي بنسبة 74%، في حين بلغت نسب جهة سوس – ماسة و جهة بني ملال – خنيفرة و جهة فاس – مكناس و جهة طنجة - تطوان – الحسيمة و جهة الشرق على التوالي 70%و 69%و 67%و 63% و 61%، بينما سجلت أدنى نسب إصدار في كل من جهة الدار البيضاء – سطات و جهة الداخلة - وادي الذهب و جهة العيون - الساقية الحمراء و جهة كلميم – وادنون حيث بلغت تواليا 47% و 44% و37% و 33%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : تطوير السلاسل المنتجة

الهدف :تحسين أداء سلاسل الإنتاج

المؤشر: نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى الحبوب

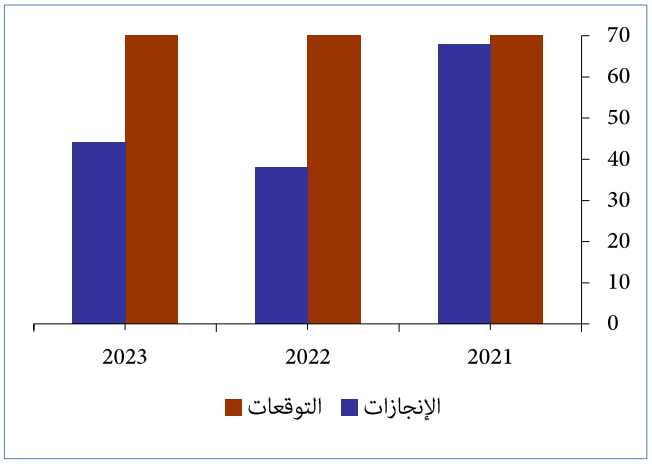

تمت تغطية 44% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب خلال الموسم 2022-2023 مقابل 70% كتوقع. مع ذلك تم تسجيل تحسن قدره 6% مقارنة مع الموسم الفارط مترجما بتحسن الإنتاج والذي بلغ 55 مليون قنطار خلال الموسم 2022-2023، وذلك بفضل تسجيل تحسن في مستوى كمية التساقطات بنسبة 22%.

البرنامج : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

الهدف : تحسين مردودية أنظمة الري

المؤشر: المساحة التراكمية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه

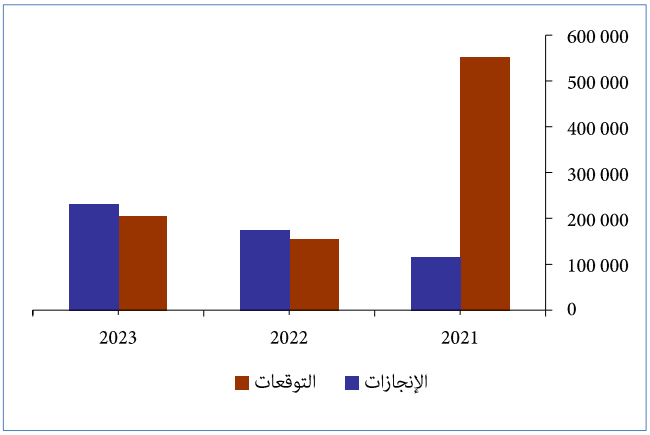

بلغت إنجازات هذا المؤشر حوالي 229.650 هكتار أواخر سنة 2023 أي حوالي 65% من القيمة المستهدفة لاستراتيجية الجبل الأخضر 350.000 هكتارا و 112% من القيمة التوقعية برسم نفس السنة (204.650 هكتارا). وتفسر هذه النتيجة المشجعة باعتماد الري بالتنقيط من طرف الفلاحين خاصة المشاريع المندرجة في إطار التحويلات الفردية وكذا النظام الاستباقي واعتماد الشباك الوحيد لتقديم الإعانات المحفزة الممنوحة من طرف الدولة.

الهدف : تطوير وتثمين المنتجات الفلاحية وتحديث قنوات التوزيع

المؤشر: نسبة الوحدات الصناعية التي تم التعاقد بشأنها داخل الأقطاب الفلاحية

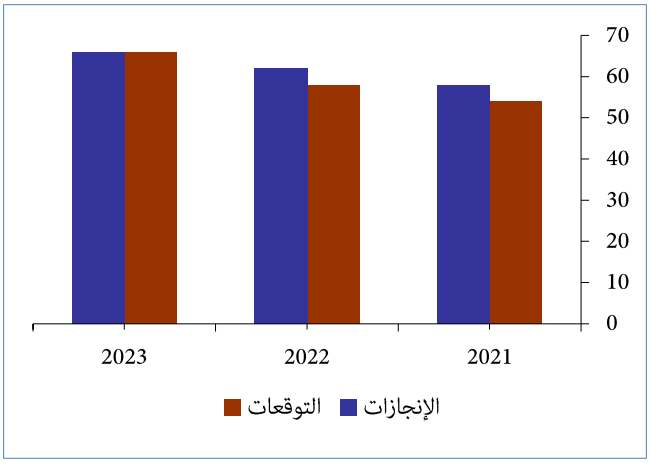

تم تحقيق القيمة التوقعية المرصدة لسنة 2023 بنسبة 100% بزيادة قدرها 4% مقارنة مع السنة الفارطة. وبلغ العدد التراكمي لوحدات التثمين المتعاقد عليها بين شركات التهيئة والمستثمرين في الأقطاب الفلاحية 330 وحدة خلال سنة 2023 مقابل 312 وحدة في سنة 2022.

الهدف المستجيب للنوع: تحسين نسبة تأطير الفلاحين وإدماج النوع

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة تأطير التنظيمات المهنية النسوية في إطار برامج تنمية المنتوجات المحلية

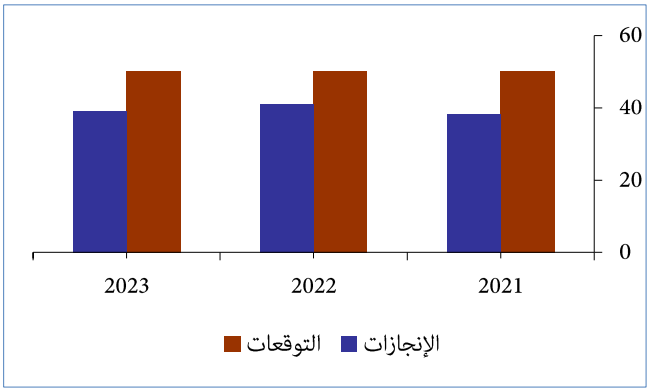

لم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشر برسم سنة 2023. وعلى الرغم من قيام مديرية تنمية سلاسل الإنتاج بتحسيس المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة لأهمية إعطاء الأولوية، لمقاربة النوع والأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التي تعهدت بها وزارة الفلاحة، فإن قيمة مؤشر إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية التي تم تحقيقها برسم سنة 2023 هي 39% بدلاً من 50% المستهدفة.

7. حصيلة تحقيق النتائج

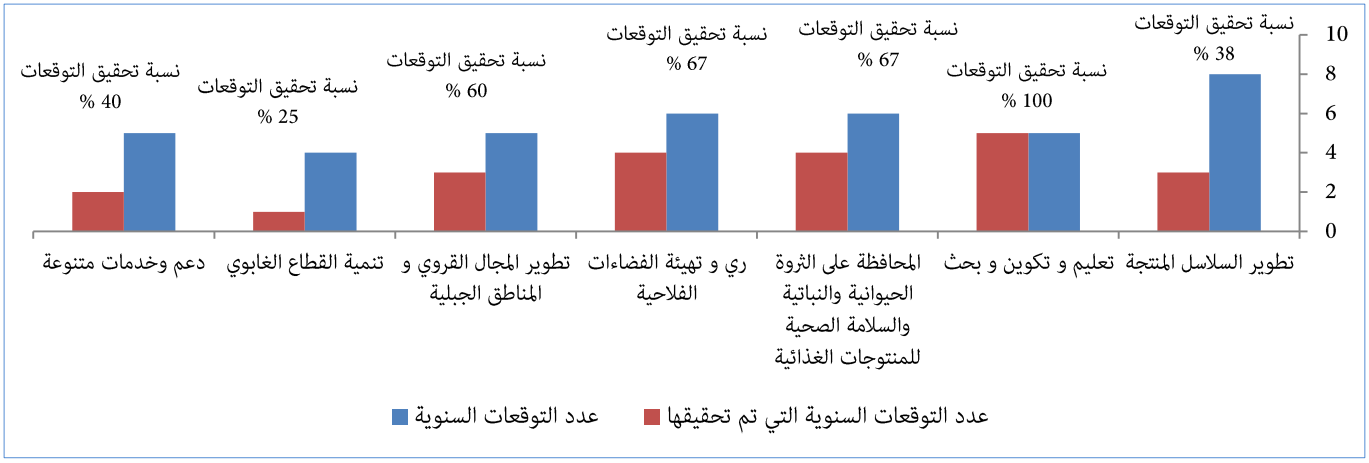

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 56% برسم سنة 2023. بالتالي، تم تسجيل انخفاض مقارنة مع سنة 2022 التي عرفت تسجيل نسبة متوسطة ناهزت 74%.

هكذا، سجل برنامج "تعليم وتكوين وبحث" كافة مؤشراته (100%) بتحسن قدره 20% مقارنة مع سنة 2022. وتفسر هذه النتيجة خصوصا بتقدم وإنجاز كل من المؤشرات "نسبة إدماج المتدربين المتخرجين من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي في سوق الشغل" و" النسبة التراكمية للحاصلين على ديبلوم بمؤسسات التكوين المهني الفلاحي" و" النسبة التراكمية للحاصلين على دبلوم بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي"و" عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي".

وسجل برنامج "ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية" نسبة 67%، حيث لم يتم بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشرات "المساحة التراكمية الجديدة المجهزة" و "المساحة التراكمية المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة".

من جهته، عرف برنامج "تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية" تحقيق نسبة التوقعات السنوية بلغت 60%، إذ لم يتم بلوغ توقعات المؤشرين "طول الطرق والمسالك القروية التي تم بناؤها أو تأهيلها" و "عدد المراكز الصحية التي تم بناؤها أو تأهيلها".

كما سجل برنامج "المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية" تحقيق نسبة توقعات ناهزت 67%. فيما بلغت توالیا نسب إنجاز البرنامجين "تطوير السلاسل المنتجة" و"تنمية القطاع الغابوي" 38% و25%. حيث سجل برنامج "تنمية القطاع الغابوي" إكراهات أهمها تعرض الساكنة المحلية لعملية التشجير، وفشل المقاولات في الوفاء بالتزاماتها بخصوص أشغال التشجير، حالت دون تحقيق توقع المؤشر "نسبة إنجاز المساحات المشجرة". كما لم تتم برمجة انجاز مخططات التهيئة الغابوية برسم سنة 2023 مما أثر على المؤشر "نسبة إنجاز مخططات تهيئة الغابات". كما لم يتم بلوغ توقع المؤشر "نسبة المساحة التراكمية المعالجة ضد التعرية المائية".

وعرف برنامج "دعم وخدمات متنوعة" تسجيل نسبة تحقيق التوقعات بلغت 40%، وذلك بالرغم، من تحقيق مستويات مهمة في تحقيق التوقعات على مستوى كل المؤشرات.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

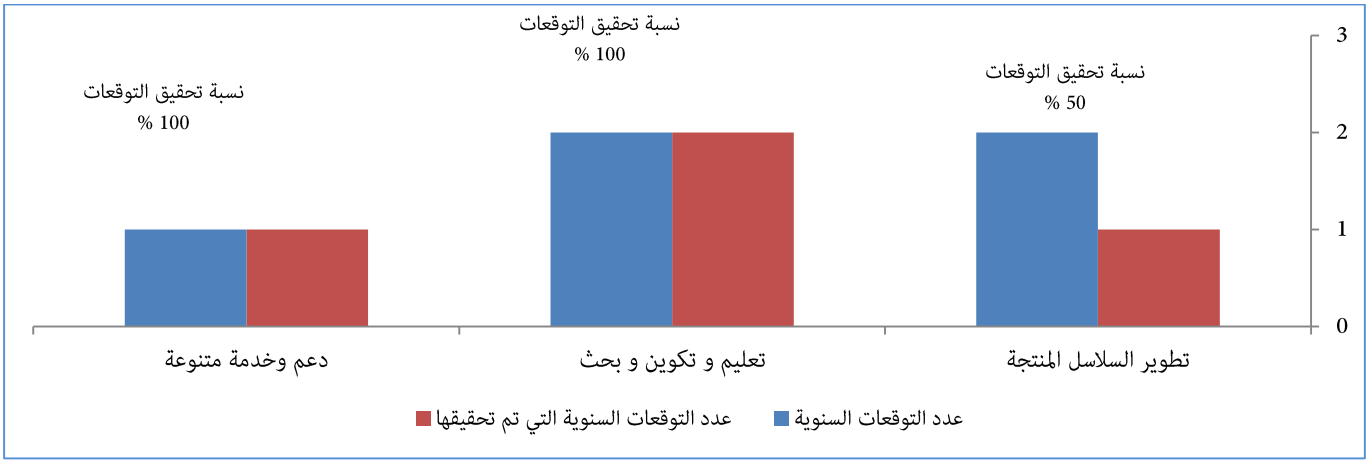

- **تعليق :**

بخصوص البرنامجين الميزانياتيين " تعليم وتكوين وبحث "و" دعم وخدمات متنوعة " تم بلوغ كافة التوقعات المستجيبة للنوع وذلك راجع بالخصوص لتحسين جودة التكوين والمراجعة المستمرة للبرامج وجودة تأطير المتدربين وتحسين ظروف الاستقبال والإقامة على مستوى مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

أما بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " تطوير السلاسل المنتجة "، تم بلوغ 50% من التوقعات حيث تم بلوغ توقع المؤشر "عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي"، بينما سجل المؤشر " نسبة تأطير التنظيمات المهنية النسوية في إطار برامج تنمية المنتوجات المحلية" نسبة إنجاز بلغت 39% مقابل توقع محدد في 50%.

وتميزت حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع إجمالا بتقدم ملموس في نسبة الأداء المتوسطة مقارنة مع سنة 2022.

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -

1. ملخص أهم الإنجازات

تم خلال سنة 2023 تحقيق عدة مكتسبات وإنجازات اقتصادية واجتماعية هامة ساهمت في ضخ دينامية جديدة على مستوى مختلف أنشطة القطاع.

فيما يخص المنتجات البحرية، فقد تم تفريغ 1,42 مليون طن سنة 2023 بانخفاض قدره 9% بالمقارنة مع سنة 2022 مقابل ارتفاع بنسبة 0،4% بالمقارنة مع سنة 2021. وبلغت قيمة المنتجات المفرغة 15,3 مليار درهم سنة 2023 بارتفاع قدره 11% بالمقارنة مع سنة 2022 و1% بالمقارنة مع سنة 2021.

بالنسبة للصادرات، فقد بلغت 811 ألف طن سنة 2023 بانخفاض قدره 8% مقارنة مع سنة 2022 مقابل ارتفاع بنسبة 4% بالمقارنة مع سنة 2021. وذلك بقيمة بلغت 229 مليار درهم سنة 2023، بنمو قدره 4% مقارنة مع سنة 2022 و20% بالمقارنة مع سنة 2021.

وبخصوص مناصب الشغل المباشر فقد بلغت برسم سنة 2023 ما قدره 131.641 منصب بالنسبة للتشغيل بالبحر، و125.583 منصب بالنسبة للتشغيل بالبر.

وعلى مستوى تعزيز قدرات الفاعلين لتطوير قطاع الصيد البحري، وفي إطار برنامج تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة العاملين الغير الأجراء النشيطين في قطاع الصيد البحري، لاسيما مجهزي سفن الصيد الساحلي، أرباب قوارب الصيد التقليدي، بائعي السمك بالجملة ومستغلي المزارع المائية البحرية، تم إخضاع هذه الفئات لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ابتداء من سنة 2022. ومن المتوقع تعميم التعويضات العائلية والتعويضات عن فقدان الشغل بالاضافة إلى معاش التقاعد لهذه الفئات في الفترة الممتدة ما بين 2024 و2025.

ومن أهم المكتسبات المحققة، فيما يخص تعزيز جهاز إنقاذ الأرواح البشرية بالبحر فقد تم اقتناء معدات للاتصال البحري لفائدة مركز تنسيق الإنقاذ البحري لتسهيل تلقي إشارات الإغاثة ودعم عمليات الإنقاذ. وبغية تحسين أداء وحدات التدخل للإنقاذ وتفعيل برنامج تجديد أسطول الإنقاذ التابع لقطاع الصيد البحري فقد تم اقتناء خافرتين للإنقاذ ذات مواصفات عالمية تم تخصيصهما لكل من مينائي طنجة والداخلة.

كما تم تنفيذ برنامج تجهيز قوارب الصيد التقليدي بالأقاليم الجنوبية بأجهزة إرسال الإغاثة عبر الأقمار الاصطناعية لتحديد الموقع في حالات حدوث حوادث بحرية (Radiobalise de localisation des sinistres). وتم تنفيذ برنامج تجهيز قوارب الصيد التقليدي العاملة في الواجهة الأطلسية الجنوبية بصدريات النجاة القابلة للنفخ تلقائيا عند السقوط في البحر وسيتم تعميم هذه البرامج على جميع قوارب الصيد التقليدي بالمملكة.

كذلك، ولتطوير القدرات التقنية والبيداغوجية لجهاز التكوين في مجال الصيد البحري ومجال السلامة فقد تم:

- اقتناء أجهزة المحاكاة في الملاحة والصيد والآلات البحرية والاتصالات اللاسلكية؛
- اقتناء وتجهيز وحدة بيداغوجية لمعالجة وتثمين منتجات الصيد البحري وتربية الاحياء المائية واقتناء سفينة مدرسية؛
- إنشاء أحواض مائية للتدريب على تقنية الإنقاذ والسلامة البحرية.

كما تم تنفيذ برنامج تجهيز قوارب الصيد التقليدي بالأقاليم الجنوبية بأجهزة إرسال الإغاثة عبر الأقمار الاصطناعية لتحديد الموقع في حالات حدوث حوادث بحرية.

وبخصوص البحث والصيد المستدام "الدعامة الأساسية للنمو الأزرق" تم تخصيص استثمارات كبيرة للبحث العلمي مما ساهم في تحقيق قفزة نوعية غير مسبوقة لتعزيز قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حيث تم اقتناء مركب أوقيانوغرافي ساحلي للأبحاث الساحلية "ابن سينا"، وإتمام إنشاء محطة لأبحاث الاستزراع المائي في الداخلة، وتعزيز تقييم المخزونات البحرية وتتبع المصايد. فضلا على انعقاد النسخة الثانية لمبادرة الحزام الأزرق بمدينة أكادير بمشاركة 16 وفداً من إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.

كما تم وضع أكثر من 30 مخططاً للتهيئة والتدبير يتعلق أساساً بالمصائد الأكثر أهمية وذلك بغية تحسين وضعيتها وترشيد استغلالها.

وشارك قطاع الصيد البحري، في إنشاء تلاث مناطق بحرية محمية لأغراض الصيد. من جهة أخرى، تم وضع نظام إلكتروني للتصريح بمعطيات عمليات الصيد عن بعد من البحر بالنسبة لقطاعي الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار، وإحداث لجنة مركزية ولجن جهوية لمحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم. علاوة على تفعيل كل الإمكانات الضرورية في مجال تربية الأحياء البحرية من خلال تحديد مجالات تربية الأحياء البحرية على طول الساحل الوطني المؤهلة لإيواء المشاريع الاستثمارية والأنشطة المرتبطة بها حيث تم تحديد مساحة اجمالية صالحة لإيواء نشاط تربية الاحياء المائية تناهز 24.000 هكتارا.

ويبلغ عدد مشاريع مزارع تربية الأحياء البحرية 441 من بينها 123 مشروعاً يكتسي طابعا اجتماعياً لفائدة المقاولين الشباب وتعاونيات الصيد التقليدي، ستمكن مجموع هاته المشاريع من إنتاج 390.000 طن باستثمار يقدر ب 4490 مليون درهم وستمكن من توفير 6300 فرصة عمل.

من جهة أخرى، تم تعزيز السوق المحلي وتشجيع استهلاك المنتجات البحرية من خلال تعزيز شبكة أسواق بيع السمك بالجملة وكذلك أسواق القرب، وتشجيع تطوير الشبكات الخاصة لتوزيع المنتجات البحرية.

وبخصوص البرنامج الوطني لتهيئة الساحل، فقد تم بناء نقطة تفريغ مهيئة بمارينا السعيدية، وبناء قرية الصيد بايفري إيفوناسن وأحديد وإحداث منشأ فني على مستوى السد أعلى بحيرة الواليدية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

يستهدف برنامج التمكين الاقتصادي للنساء / الفتيات الصيادين على الشاطئ تعزيز أنشطتهن وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وإدماجهن في الجولات المنظمة من طرف القطاع. كما تجذر الإشارة أنه تتماشى استراتيجية قطاع الصيد البحري من حيث المساواة والإنصاف، مع خطة المساواة الحكومية.

وبالتالي، وتطبيقا لتدابير خطة المساواة الحكومية 2023-2026، من المقرر اتخاذ تدابير مختلفة بما في ذلك تشجيع رائدات الأعمال النسائية في قطاع تربية الأحياء المائية وتعزيز دمج وإشراك المرأة في المناطق البحرية المحمية.

وتتعلق نتائج هذا البرنامج في نهاية سنة 2023 بإحداث والإشراف على 80 جمعية تعاونية نسوية تضم ما يقارب 950 امرأة تعمل في مجالات إصلاح شباك الصيد، وإحداث أنشطة مدرة للدخل لصالح 66% من هذه التعاونيات، ومشاركة 4 تعاونيات نسوية في الدورة السادسة لصالون هليوتيس نسخة 2023، ومشاركة 100 سيدة عضوة في 8 تعاونيات نسوية خلال الدورة السادسة لصالون هاليوتيس في دورات تدريبية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	10	4	20	7

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

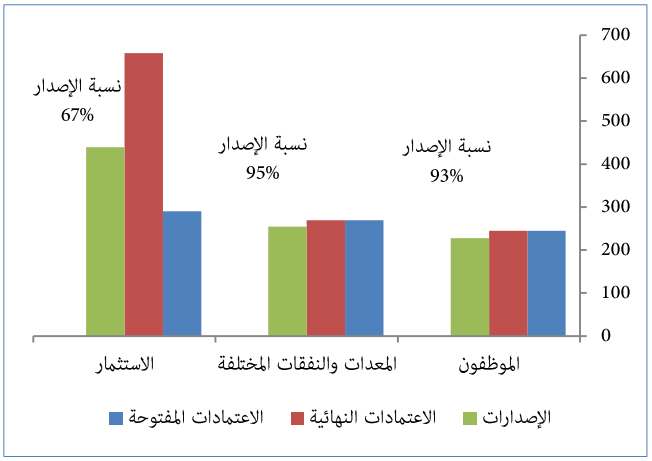

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

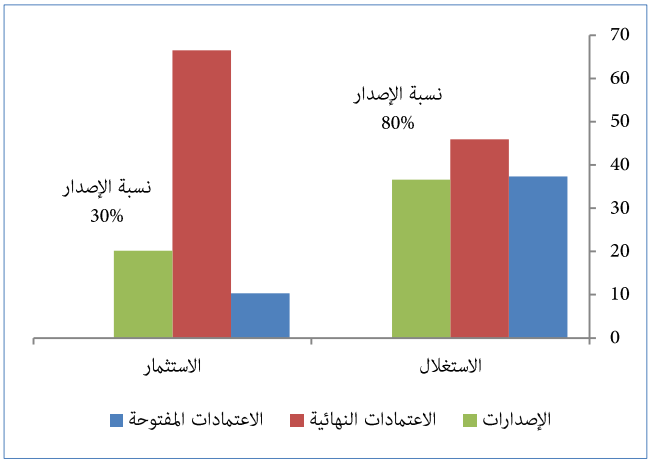

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 93% و95% و67%.

وتشمل ميزانية الاستثمار الاعتمادات المرتبطة بالدفعات الأخيرة للدعم المالي الممنوحة في إطار اتفاقية الصيد بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 80% و30% على التوالي. وتشمل هذه المرافق قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية والمعهد العالي للصيد البحري ومعاهد التكنولوجيا للصيد البحري. وسجل " قسم الاستدامة وتهيئة الموارد البحرية" نسبة إصدار لنفقات الاستثمار بلغت 8%.

وبلغت إصدارات الحساب المرصد لأمور خصوصية صندوق تنمية الصيد البحري نسبة 28%.

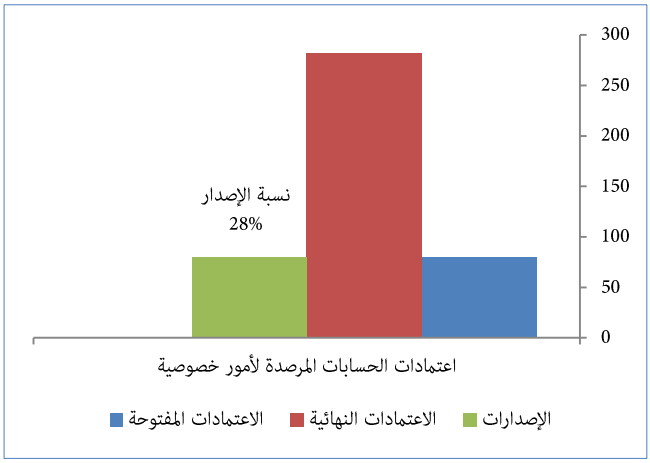

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

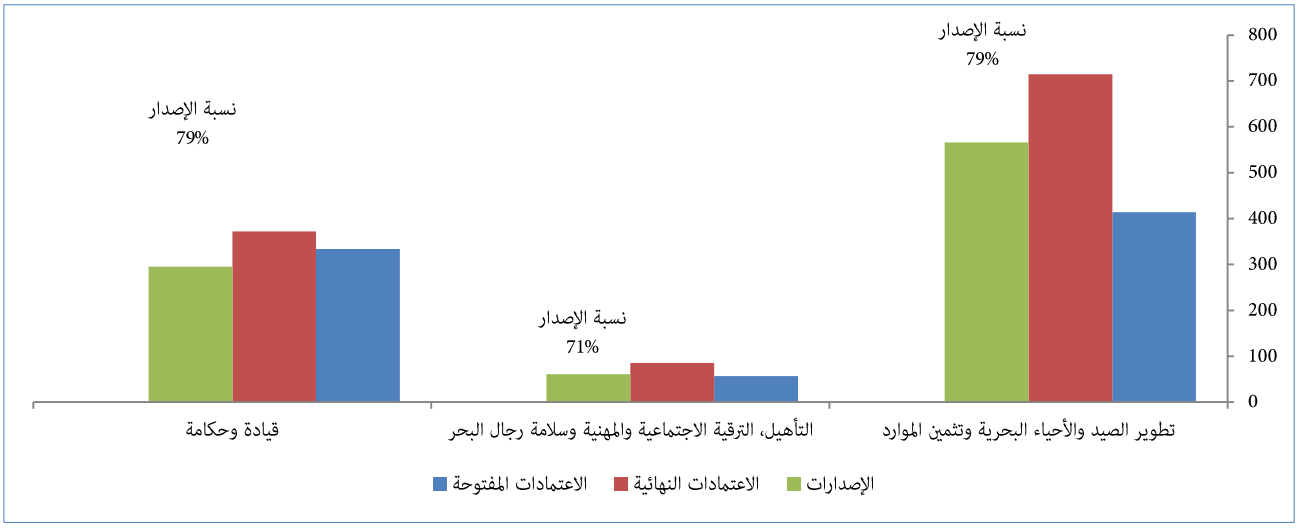

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج "تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد" نسبة 79%. حيث ارتفعت الاعتمادات المسجلة بهذا البرنامج برسم فصل المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 1.170.000 درهم لفائدة السطر المالي " مشاركات ومساهمات لجمعيات عالمية مقرها يقع بالمغرب وخارج المغرب." ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع "حماية الثروات السمكية وتطوير الصيد والأحياء البحرية " و"مراقبة الصيد" و"تثمين المنتوج البحري" و "الحراسة البحرية" و"تطوير الاقتصاد الازرق".

وعرف برنامج "التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر" نسبة إصدارات قاربت 71%. ويشمل هذا البرنامج الاعتمادات الخاصة بتسيير مراكز التأهيل المهني البحري بمختلف المدن الساحلية.

وبخصوص برنامج " قيادة وحكامة " والذي يتضمن نفقات الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار، فقد حقق نسبة إصدارات ناهزت 79%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

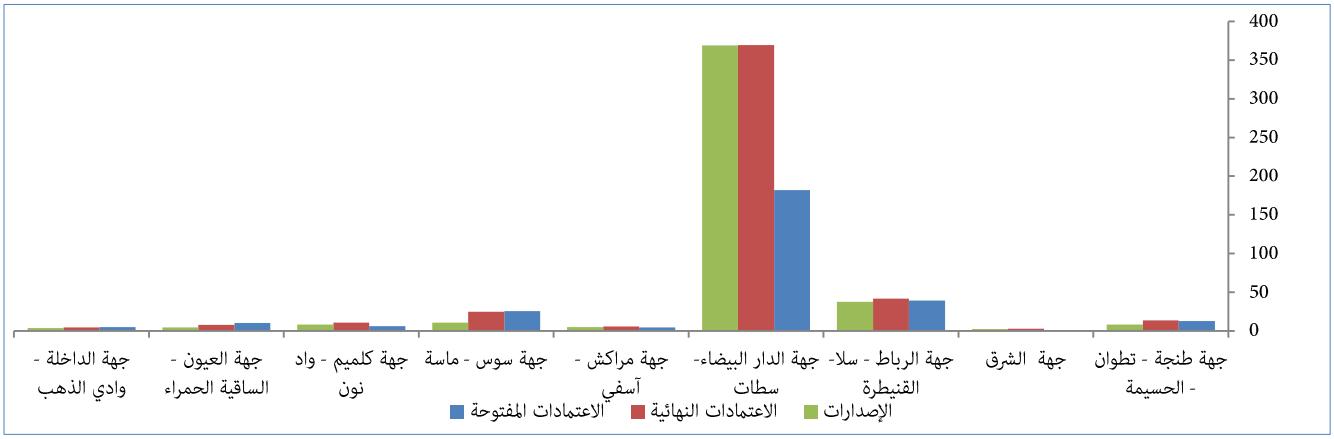

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 44% من مجموع الإصدارات ما يعكس معدلا مهما للامركزة التدبير الميزانياتي للاعتمادات المخصصة للقطاع. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 70%. سجلت جهة الدار البيضاء-سطات وجهة كلميم-وادنون وجهة مراكش-آسفي وجهة الرباط-سلا- القنيطرة وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة الداخلة-وادي الذهب وجهة العيون-الساقية الحمراء نسب إصدار بلغت 99% و96% و89% و62% و60% و 54% و46% على التوالي. وبلغت نسب الإصدارات لجهة سوس-ماسة وجهة الشرق نسب إصدار بلغت 38% و31% على التوالي.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

الهدف المستجيب للنوع: تنمية المبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة مهنيي قطاع الصيد البحري مع مراعات مقاربة النوع

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة انخراط الرجال والنساء في تعاونيات الصيد

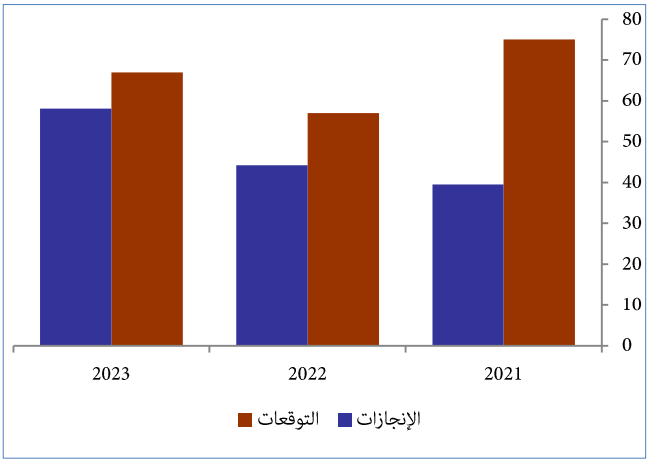

حقق عدد المنخرطين في التعاونيات نسبة أقل من الأهداف المسطر تحقيقها خلال سنة 2023 وهذا مرتبط بالإحصائيات المسجلة في السجل المركزي لمكتب تنمية التعاون الغير محينة.

هكذا، تم تحقيق نسبة انخراط الرجال والنساء في تعاونيات الصيد 58,13%، مقابل توقع يبلغ 67 % وتتوزع النسبة المحققة كالتالي:

- 22,20% نسبة العضوية في التعاونيات النسائية؛
- 67,12% نسبة العضوية في التعاونيات الرجالية.

البرنامج : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

الهدف : المحافظة واستدامة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم بإشراك جميع الفاعلين المعنيين

المؤشر: نسبة مخططات التهيئة مع تحديد مجهود الصيد

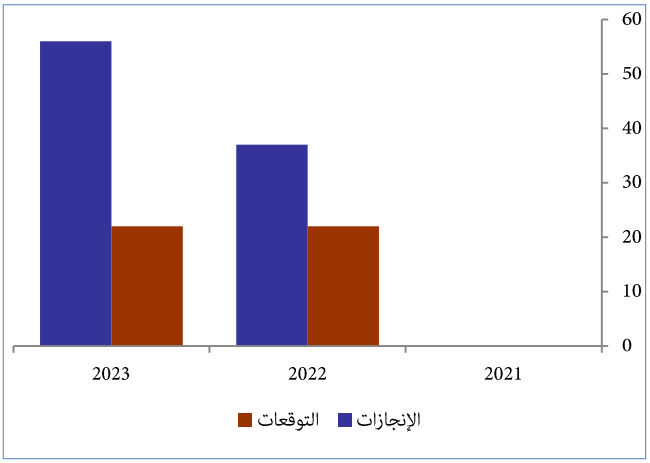

للحفاظ على الموارد البحرية وتعزيز إجراءات التهيئة، يقوم قطاع الصيد البحري لأول مرة بتطوير مفهوم تحديد مجهود الصيد بهدف استغلال مستدام للمخزون السمكي تماشيا مع مجهود الصيد داخل كل مصيدة.

وبلغت النسبة المسجلة لمخططات التهيئة مع تحديد مجهود الصيد المنزلة سنة 2023 حوالي 56%، وهو ما يعادل 18 مخطط تهيئة، متجاوزة بذلك معدل التوقعات الأولية (22%). مما يدل على المجهودات المنجزة في تنزيل مخططات التهيئة مع تحديد مجهود الصيد.

الهدف: تشجيع التثمين والتنافسية والتنمية الصناعية لمقاولات تثمين منتجات الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية

المؤشر: رقم المعاملات المحقق عند التصدير

بلغ إجمالي رقم معاملات الصادرات المحقق لسنة 2023 ما قدره 30,87 مليار درهم مقابل توقع محدد في 26,46 مليار درهم، أي بنسبة 70 % من القيمة المستهدفة لسنة 2030. ويعتبر رقم المعاملات الذي تم تحقيقه، رقما استثنائيا لقطاع صناعات تحويل وتثمين المنتجات البحرية، بالنظر إلى الآونة الحالية المتميزة بالأزمة الاقتصادية الوطنية المتأثرة بالسياق الدولي. ومقارنة مع سنة 2022 ، شهد رقم معاملات صادرات هذه الصناعة تحسناً بنسبة 4%.

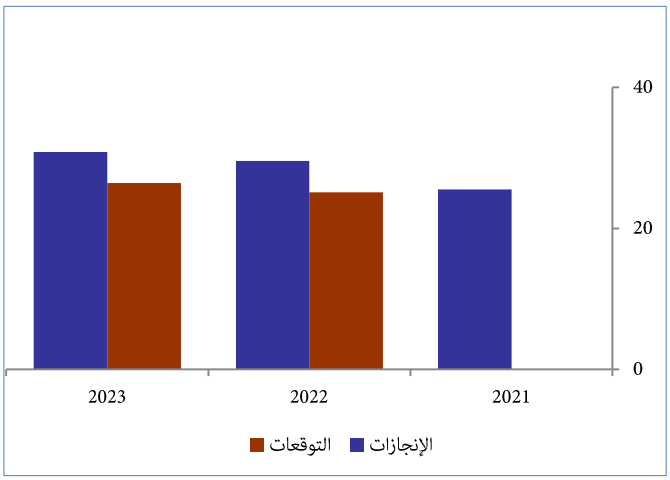

7. حصيلة تحقيق النتائج

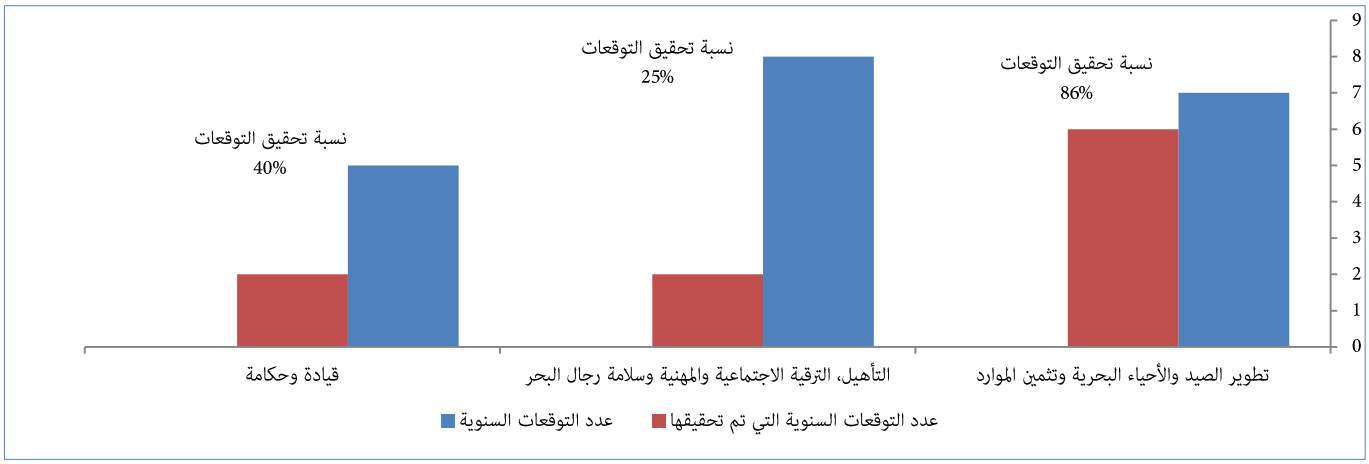

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 50%.

وعرف برنامج " تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد" تحقيق القيم التوقعية لـ 86% من المؤشرات، حيث تجاوز "معدل التوقعات الأولية للمؤشر"نسبة مخططات التهيئة مع تحديد مجهود الصيد" 22% ، مما يدل على المجهودات المنجزة في تنزيل مخططات التهيئة مع تحديد مجهود الصيد. وبلغ إجمالي "رقم المعاملات المحقق عند التصدير" مبلغ 30,87 مليار درهم أي بنسبة 70% من القيمة المستهدفة لسنة 2030، بالإضافة الى أن المؤشر "عدد مشاريع تثمين المنتجات البحرية التي تم إنجازها والجاهزة للاستعمال" يتوافق مع التوقعات التي تم تقديرها بستة مشاريع. كما تم تحقيق الأهداف المحددة للمؤشر " تغطية الساحل الوطني بمخططات التهيئة لتربية الأحياء البحرية".

وسجل برنامج "التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر" تحقيق 25% من توقعاته. حيث لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "نسبة إدماج الخريجين -رجال و نساء- بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة نسبة تلبية طلبات التكوين الأساسي" و "نسبة تكوين المكونين على مقاربة النوع" و"نسبة دورات الإرشاد البحري لفائدة النساء و الرجال" و"نسبة انخراط الرجال والنساء في تعاونيات الصيد" و"معدل فعالية جهاز الإنقاذ".

أما بالنسبة لبرنامج " قيادة وحكامة " فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 40%.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

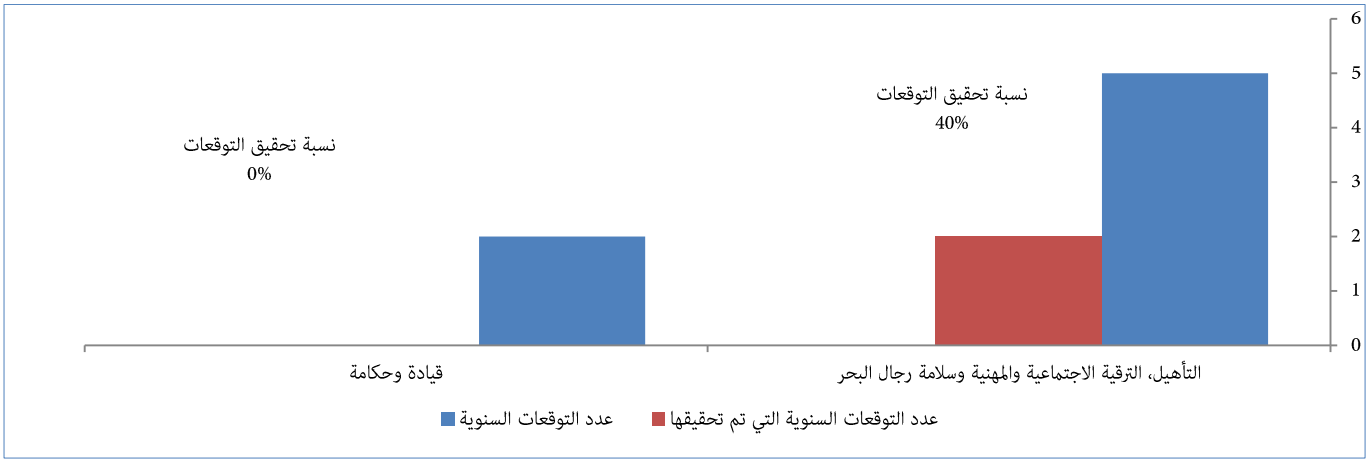

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر "، فقد تم بلوغ 40% من التوقعات إذ لم يتم بلوغ توقع المؤشر "نسبة تكوين المكونين على مقاربة النوع" بسبب عدم تنظيم التكوينات المتوقعة في إطار التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع مديرية التكوين البحري بتوفير الدعم المالي وكذا الأطر المختصة لتنظيم دورات تكوينية في مقاربة النوع. كما لم يتم تحقيق توقع المؤشر " نسبة إدماج الخريجين -رجال ونساء- بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة" نظرا أساسا لتحفظ المهنين على تشغيل النساء على متن مراكبهم لعدم توفر هذه المراكب على التجهيزات الضرورية الخاصة بالنساء، مما يؤثر على عرض العمالة على متن السفن وكذا متابعة الدراسة في الخارج. وبالرغم من عدم بلوغ المؤشر الرئيسي فقد تم تحقيق توقعات المؤشر الفرعي "نسبة دورات الإرشاد البحري لفائدة النساء".

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "قيادة وحكامة" فلم يتم بلوغ توقعات المؤشرين "نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية" و "نسبة اطر موظفي قطاع الصيد البحري المستفدين من دورات تكوينية حول النوع الاجتماعي".

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

1. ملخص أهم الإنجازات

في إطار إرساء وتفعيل استراتيجية الوزارة المرتكزة على الحفاظ على سلامة العقيدة وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي، واصلت الوزارة تحديث وتأهيل الحقل الديني. فعلى مستوى التأطير الديني رصدت الميزانية العامة للدولة إعانة لفائدة الحسابات الخصوصية للأحباس قدرها 1.812.760.645درهم يتضمن مبلغ 8.199.710 درهم لقاء أداء مناسك الحج للقيمين الدينيين بواسطة مديرية الشؤون الإسلامية بالإضافة إلى اعتماد استثنائي قدره 280.000.000 درهم تم فتحه بمرسوم لرئيس الحكومة تنفيذا لتعليمات أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لقاء الشطر الأول من الزيادة في مكافأة الأئمة و المؤذنين المتضمنة لأربعة أشطر موزعة على أربع سنوات من فاتح يناير 2023 إلى غاية متم دجنبر 2026 والمحدد مبلغها في 300 درهم شهريا عن كل سنة بما مجموعه 1200 درهم.

وتم خلال هذه السنة رصد اعتماد مالي قدره 244.660.500 درهم خصص لأداء تكاليف العقدين المبرمين مع شركة التأمين الصحي للأئمة والخطباء والمؤذنين ومراقبي المساجد وذوي حقوقهم. كما تم رصد اعتماد مالي قدره 150.000.000 درهم لفائدة مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين لقاء مجموعة من الإعانات والخدمات الاجتماعية لفائدة القيمين الدينيين وذوي حقوقهم من زوجاتهم وأبنائهم وأراملهم.

من جهته، يهدف برنامج "التكوين والتعليم الديني" إلى توفير تكوين علمي وديني متنور، متشبع بقيم الوسطية والاعتدال وبالتلازم بين الحفاظ على الثوابت الإسلامية ونهج الاجتهاد والانفتاح ويتم إعداد هذا البرنامج وفق التوجيهات السامية المتضمنة في الخطاب الملكي لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمام أعضاء المجلس الأعلى والمجالس الإقليمية للعلماء، بتاريخ 30 أبريل 2004 في شأن إعادة هيكلة الحقل الديني.

وأطلق جلالته حفظه الله في هذا الخطاب إستراتيجية مندمجة وشمولية متعددة الأبعاد ثلاثية الأركان وهي الركن المؤسسي، والركن التأطيري الفعال والركن الثالث والأهم والذي هو الركن الأساس المتمثل في التربية الإسلامية السليمة والتكوين العلمي العصري.
ولتفعيل هذا الركن الأخير، وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بتعليمات سامية، خطة إستراتيجية تتفرع إلى أربعة محاور أساسية وهي:

- تطوير التعليم بمؤسسات التعليم العتيق؛
- تطوير التعليم بالمؤسسات التابعة لجامعة القرويين؛
- تكوين وتأهيل القيمين الدينيين؛
- برنامج محو الأمية بالمساجد وبواسطة التلفاز والإنترنيت.

وعلى مستوى برنامج الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية، تجسيدا للعناية الموصولة والمتجددة التي ما فتئ أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله يحيط بها بيوت الله، واعتبارا لمكانتها العظيمة ومنزلتها الرفيعة، ودورها الجوهري في إشعاع الأمن الروحي وتأطير المواطنين، عملت الوزارة على تنزيل الاستراتيجية 2022-2026 الجديدة للمساجد المبنية على مقاربة علمية ومنهجية تشاركية، لتجاوز التعامل مع تحديات عديدة، وتتبلور هذه الاسترتيجية عبر ستة محاور رئيسية تشمل ضمان حياد المساجد وصيانة الثوابت وتخطيط جديد للعرض الديني بالمساجد وتعزيز دورها في المجتمع وتحسين البنيات التحتية الحالية وتحسين جودة الأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الإسلامية والمساهمة في برنامج الاستدامة.
كما عملت الوزارة على تمويل العمليات الاستعجالية للحفاظ على السلامة العامة وتدعيم المباني المهددة بالانهيار جراء زلزال الحوز وخاصة التاريخية منها.

في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

في إطار العناية التي تحظى بها المرأة والأهمية التي تولى لإشراكها في أوراش الإصلاح والبناء ومشروع التجديد والإشعاع، وجهت الدعوة للمرأة قصد المساهمة في الجهود المبذولة في مجال الشأن الديني بحيث يتكون كل مجلس علمي محلي من 11 عضوا: 7 علماء و 4 عالمات.
فيما يخص التكوين والتعليم الديني كان التعليم العتيق في بداياته مقتصرا على الذكور، وقد بذلت الوزارة مجهودات كبيرة من أجل ضمان ولوج الفتاة إلى مدارس التعليم العتيق، إذ وصلت نسبة تمدرسها بهذه المؤسسات إلى 25,48% وتعد هذه النسبة إنجازا مهما تجاوز مجموعة من التصورات السلبية التي كانت تعيق تعليم الإناث بالتعليم العتيق خصوصا بالبوادي والمناطق النائية.

ومن أجل تأمين حق الفتاة في ولوج التعليم العتيق تم إصدار القانون 13.01 في شأن التعليم العتيق ونصوصه التنظيمية، من ضمان حق الفتاة في التمدرس، وفتح آفاق علمية ومهنية أمامها لولوج مختلف الأسلاك التعليمية والجامعية.
وعرف عدد المتمدرسات بالتعليم العتيق تطورا ملحوظا بجميع الأطوار الدراسية، حيث انتقلت النسبة العامة من حوالي 13% إلى ما يناهز 25,48%، كما أن حوالي 51% من المدارس تضم الفتيات.

كما تدخلت الوزارة لتشجيع تمدرس الفتاة عبر فتح باب التسجيل في وجه الفتيات بالمدارس النموذجية التي تم إحداثها من طرف الوزارة والشروع في بناء مشاريع خاصة بالإناث والتمييز الإيجابي لفائدة الفتاة في تحديد الحد الأدنى المطلوب تسجيله بكل مستوى دراسي.

ومن أجل تحسين صورة المرأة وتعزيز مكانتها ودورها في المجتمع تم إعداد الوثائق التربوية المرجعية، والتي تستمد منطلقاتها من الدستور المغربي ومبادئ حقوق الإنسان والمقاصد المؤطرة للمنهاج التربوي في مواد العلوم الشرعية، بالاضافة إلى مراجعة البرامج والمناهج الدراسية، وتنظيم أنشطة موازية وأندية تربوية تعنى بقضايا الفتاة والمرأة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
4	13	2	22	2

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

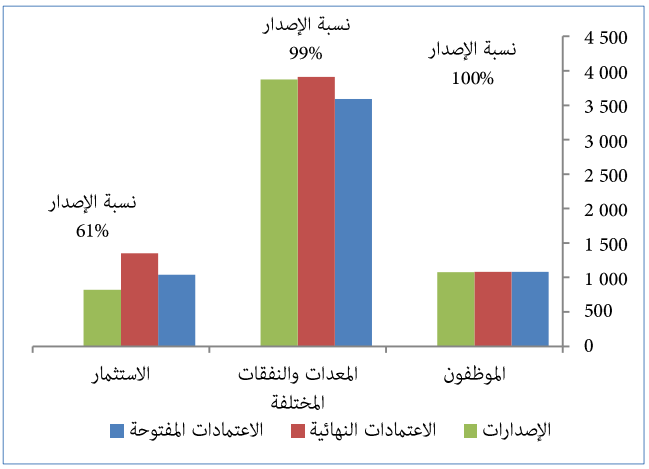

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

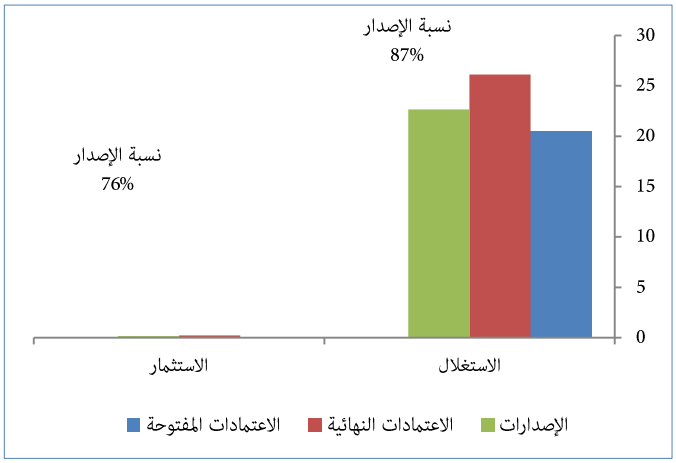

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق:

فيما يخص الميزانية العامة، عرف فصل المعدات والنفقات المختلفة تخصيص اعتماد إضافي من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لفائدة برنامج التأطير الديني، كما استفاد فصل الاستثمار من الاعتمادات المرحلة. وبلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 100% و99% و61%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي تهم قسم الحج ومتحف "محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب" 87% في حين سجل شق الاستثمار طفرة نوعية بحيث انتقل من 0% سنة 2022 إلى 76%.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

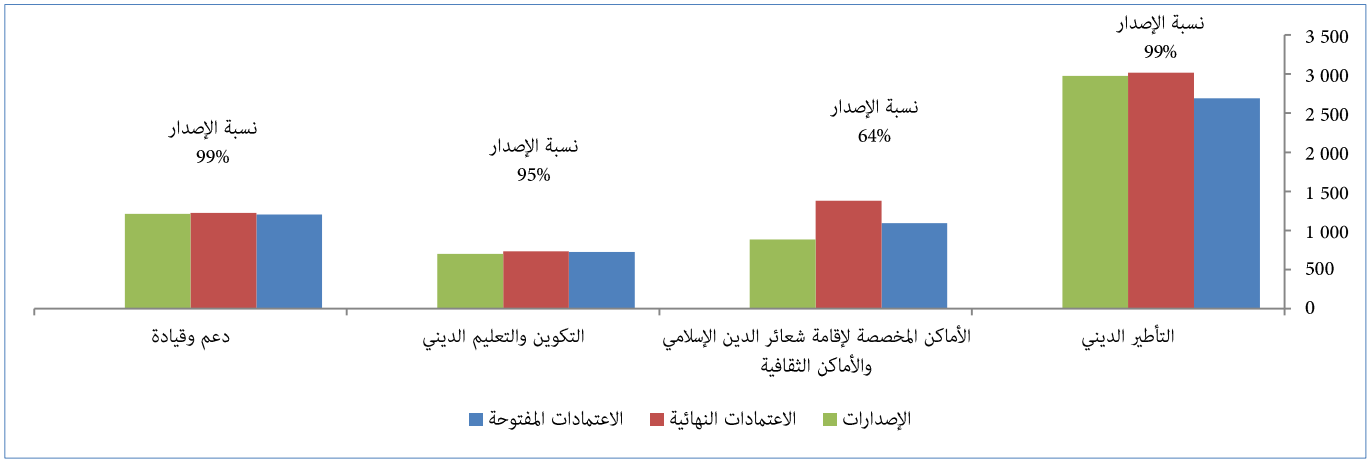

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

سجلت أعلى نسبة إصدار بالبرامج "دعم وقيادة" و"التأطير الديني" حيت ناهزت 99% . ويتضمن هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة بالتأطير الديني بالمساجد وطبع وتوزيع وحفظ القرآن الكريم وإحياء وحفظ التراث الثقافي والديني والتأطير الديني بالخارج.

وعرف برنامج " الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية" نسبة إصدارات ناهزت 64%.

وبالمقارنة مع سنة 2022، شهدت نسبة إصدارات هذا البرنامج خلال سنة 2023 انخفاضا ب 6% بالنسبة لمشروع بناء وتهيئة المساجد والمرافق التابعة لها والمصلات وانخفاضا ب 6% بالنسبة لمشروع تأهيل المساجد وارتفاعا ملحوظا ب 17% بالنسبة لمشروع المحافظة على المساجد التاريخية وارتفاعا ب 7% بالنسبة لمشروع تجهيز وتدبير الأماكن الروحية والثقافية وارتفاعا ب 1% بالنسبة لمشروع تجهيز وتدبير الاماكن الروحية والثقافية.

وبخصوص برنامج "التكوين والتعليم الديني" تجاوزت الإصدارات نسبة 95%، حيث تم رصد مبلغ 104.500.000درهم لفائدة برنامج تأهيل وتكوين القيمين الدينيين برسم سنة 2022.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

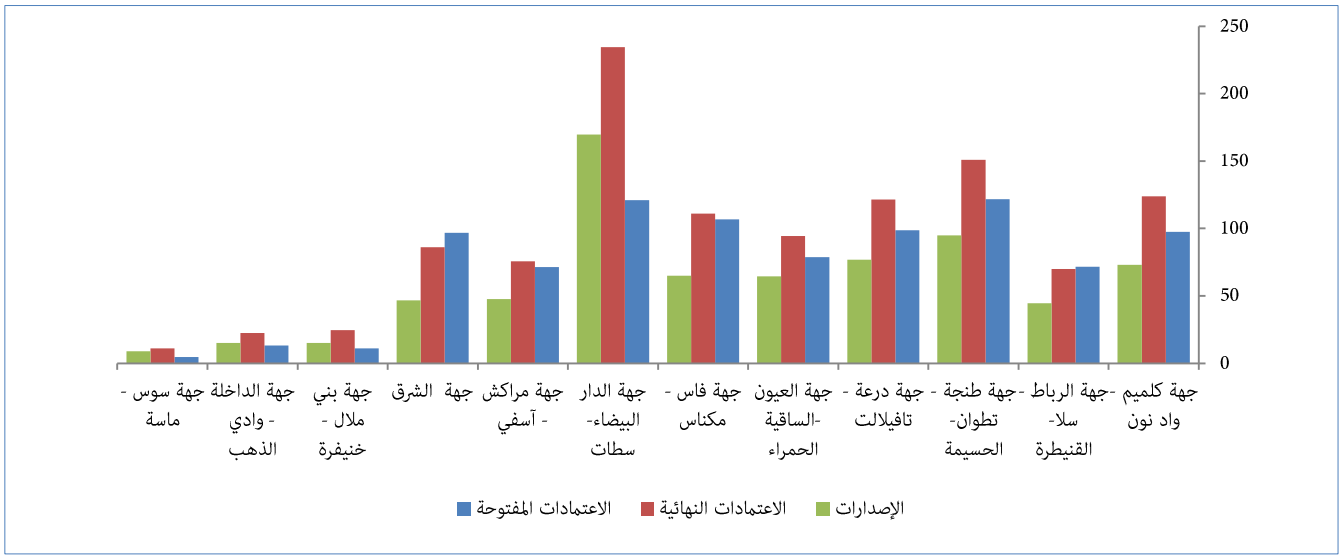

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 88% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار قاربت 97%.

وعرفت الجهات نسبة إصدارات تتراوح ما بين 54% و82%. هكذا، تصدرت كل من جهة جهة بني ملال – خنيفرة وجهة مراكش-آسفي وجهة الداخلة-وادي الذهب نسب الإصدار بتحقيقها توالي نسب 68% و72 % و82%. في حين سجلت كل من جهة الرباط-سلا- القنيطرة وجهة فاس- مكناس وجهة درعة-تافيلالت نسبة 63%.

وسجلت جهتا الدار البيضاء-سطات وطنجة- تطوان-الحسيمة نفس نسبة الإصدار 59%. كما بلغت جهة سوس-ماسة 54%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : التأطير الديني

الهدف: تأطير الحجاج المغاربة وضمان سير مناسك الحج في أحسن الظروف

المؤشر : معدل تأطير الحجاج

بلغت نسبة تأطير الحجاج المغاربة سنة 2023 2,03% مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا قدر ب 0,18 % مقارنة مع 2022 ، ويتجاوز بذلك القيمة التوقعية المحددة في 2%.

ويعتبر عدد أفراد البعثة الدينية والبعثة العلمية وعدد المؤطرين متناسبا مع عدد الحجاج المغاربة الذين يختارون أداء مناسك الحج مع الوزارة. وتبقى نتيجة المؤشر رهينة بعدد الراغبين في أداء مناسك الحج.

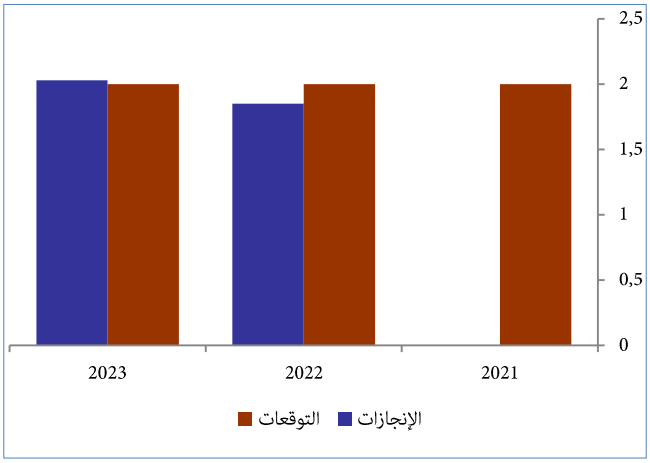

البرنامج : التأطير الديني

الهدف المستجيب للنوع: تحسين الأوضاع الصحية للقيمين الدينيين وذوي حقوقهم

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة زوجات وأرامل وبنات القيمين الدينيين المستفيدات من خدمات التغطية الصحية

قاربت نسبة زوجات وأرامل وبنات القيمين الدينيين المستفيدات من نظام التغطية الصحية المنجزة خلال سنة 2023 والبالغة 49,39% النسبة المتوقعة المحددة في 49,75% ويبقى هذا المؤشر مرتبطا بسياسة مقاربة النوع التي تعتمدها الوزارة فيما يتعلق باستفادة أرامل وزوجات وبنات القيمين الدينيين من خدمات التغطية الصحية طبقا لنفس المعايير مقارنة مع باقي المستفيدين الذكور.

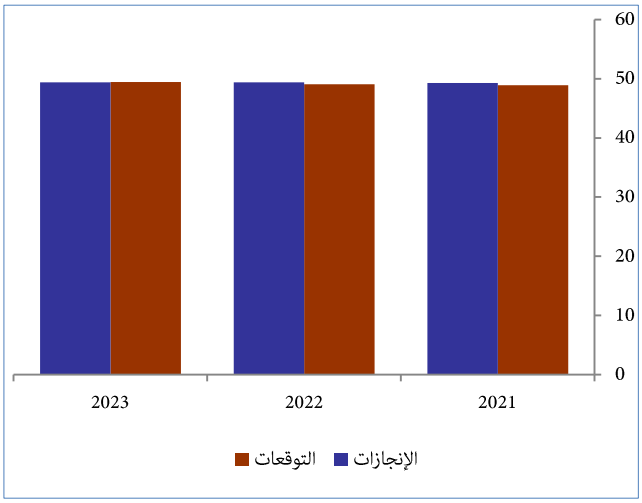

البرنامج : الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية

الهدف: تأهيل المساجد وترميم أماكن العبادة التاريخية

المؤشر: معدل تأهيل المساجد المغلقة

تم تحقيق 107% كمعدل تأهيل المساجد المغلقة وبالتالي تجاوز القيمة المستهدفة المحددة في 100%، حيث تم تأهيل 75 مسجدا برسم سنة 2023 مقابل 70 مسجدا كهدف.

وتعزى هذه النتيجة إلى تسريع وتيرة بعض أوراش تأهيل المساجد من طرف الوزارة بالتنسيق مع باقي الشركاء المسؤولين عن تنفيذ البرنامج نظرا لضغط الساكنة المتزايد من أجل إعادة فتح المساجد المغلقة.

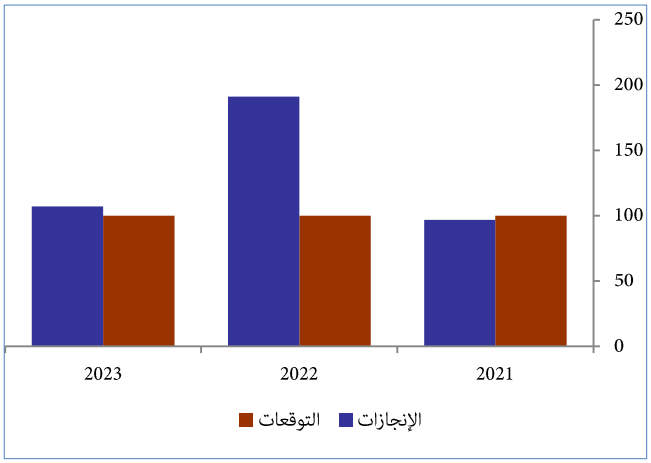

7. حصيلة تحقيق النتائج

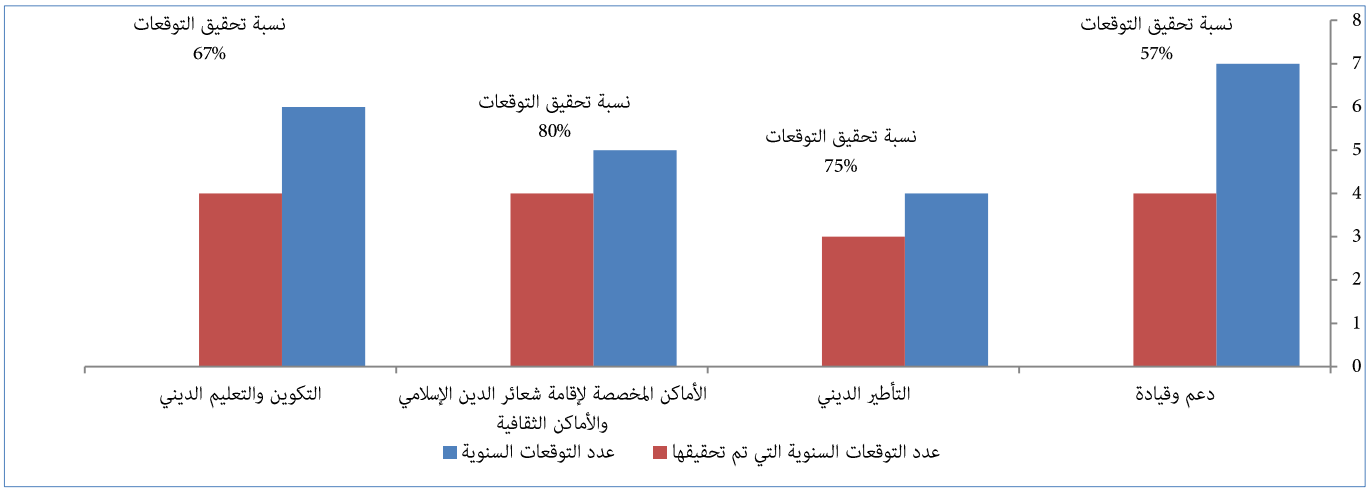

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 68% برسم سنة 2023 مقابل 57% برسم سنة 2022.

وعرف برنامج " دعم وقيادة " تحقيق 57% من القيم التوقعية، حيث لم يتم بلوغ توقعات ثلاثة مؤشرات من أصل سبعة. ويتعلق الأمر ب "معدل نجاعة تدبير المكتبيات" و" معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات" و" نسبة الولوج إلى التكوين".

وسجل برنامج " التأطير الديني " تحقيق 75% من توقعاته مقابل 50% السنة الفارطة، إذ لم يتم بلوغ توقع المؤشر "نسبة زوجات وأرامل وبنات القيمين الدينيين المستفيدات من خدمات التغطية الصحية"والتي قاربت بدورها النسبة المتوقعة 49,39% كإنجاز مقابل 49,45% كتوقع.

أما بالنسبة لبرنامج "الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 80%، نظرا لعدم تحقيق توقع المؤشر "نسبة بناء مساجد جديدة".

فيما عرف برنامج " التكوين والتعليم الديني" تحقيق نسبة 67%، حيث لم يتم توثيق إنجاز المؤشر "نسبة الأئمة المرشدين والمرشدات المستفيدين من برنامج التكوين"، موازاة مع عدم بلوغ توقع المؤشر " معدل نجاح التلاميذ المتمدرسين في نهاية الدورة".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

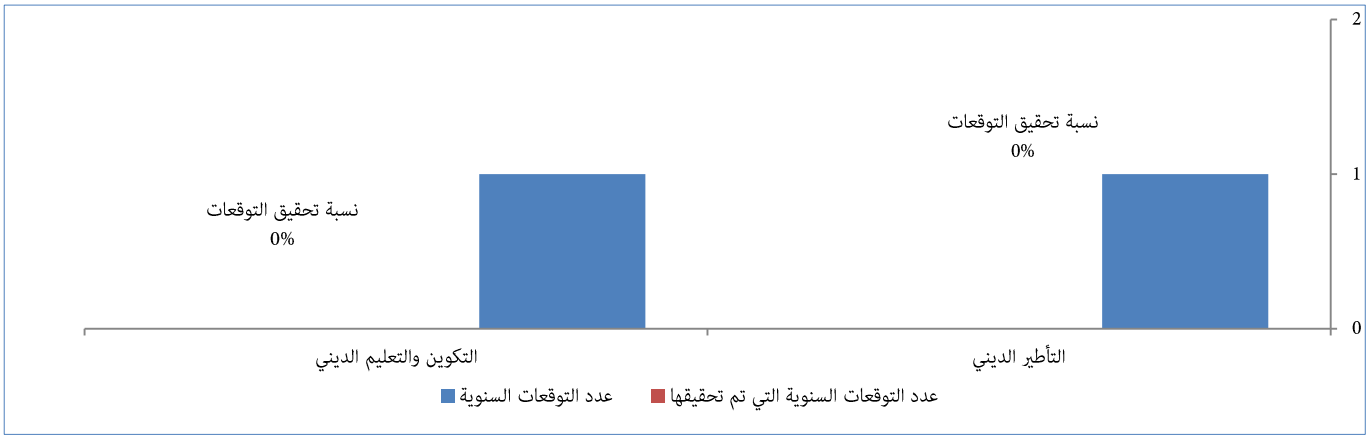

- **تعليق :**

لم يتم تحقيق أي توقع بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالنوع رغم الجهود المبذولة في هذا المجال. وهذا راجع إلى عدم كفاية الاعتماد المرصود لبرنامج التكوين وتحفظ المجلس العلمي الأعلى على برمجة دورات تكوينية لفائدة الأئمة المرشدين والمرشدات وذلك لتزامنها مع برنامج عملهم بالنسبة لبرنامج " التكوين والتعليم الديني". أما بالنسبة لبرنامج "التأطير الديني" فقد أوشك المؤشر المحدد له على الوصول للقيمة التوقعية المحددة في 49,45% بحيث بلغ الإنجاز 49,39%.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

1. ملخص أهم الإنجازات

اعتمدت الوزارة استراتيجية عملية تهدف إلى تحديد الأهداف القطاعية والجهوية للاستثمار الخاص وإحداث مناصب الشغل على المستوى القطاعي، الجهوي والسنوي في أفق 2026 والحاجيات والتدابير الضرورية لمخططات العمل لتحقيق هذه الطموحات وكذا أساليب تتبعها.

وفي إطار نهج المقاربة التشاركية والالتقائية بين السياسات العمومية، تم عقد أكثر من خمسين ورشة عمل، على مستوى جهات المملكة، لحصر كافة الأهداف القطاعية والجهوية في مجال الاستثمار، والتدقيق في مختلف الروافع التي سيتم اعتمادها لتنزيلها.

وفي إطار بلورة وتفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، باشرت الوزارة مسطرة التنزيل لمقتضيات القانون-الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، من خلال العمل على إخراج مراسيمه التطبيقية المتعلقة بتنظيم أنظمة الدعم التي يتضمنها، وبالتالي الشروع في تفعيل النظامين اللذين دخلا حيز التطبيق، ويتعلق الأمر بكل من نظام الدعم الأساسي، ونظام الدعم الخاص الموجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الإستراتيجي. كما تم إعداد دليل للمساطر لتنزيل مضامين ميثاق الاستثمار.

فيما يخص المحور المتعلق بتحسين مناخ الأعمال، تمت بلورة خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال خلال الفترة الممتدة ما بين 2023-2026. وترتكز خارطة الطريق هذه، على ثلاثة دعائم تهم تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار والمقاولة وتعزيز التنافسية الوطنية وتطوير نظام ملائم لدعم المقاولة والابتكار وتكريس قيم الأخلاق والنزاهة والوقاية من الفساد. وتتضمن هذه الخارطة الطريق عشرة أوراش ذات أولوية تضم 46 مشروعا. وقد تم في هذا الصدد إطلاق 70% من هاته المشاريع خلال سنة 2023.

وبخصوص مواكبة المستثمرين، انخرطت الوزارة منذ إحداثها، بالتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات في مباشرة عدد كبير من الأوراش والمشاريع الرامية إلى تطوير وتشجيع الاستثمارات، على المستوى الوطني والدولي، وذلك بتنظيم عدة أنشطة وتظاهرات، والمشاركة في عدد من المعارض المتخصصة والمؤتمرات الدولية، ناهيك عن الحضور في المحافل والملتقيات العالمية المتعلقة بالأعمال، بالإضافة إلى تنظيم عروض ترويجية.

وتعمل وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، بتعاون وثيق مع مختلف الإدارات والمقاولات والمؤسسات العمومية المعنية، على إعداد قاعدة بيانات لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والترويج لها لدى المستثمرين الدوليين الرئيسين، للاستفادة من خبراتهم وقدارتهم المالية في تسريع وثيرة تنفيذ هذه المشاريع.

وتميزت سنة 2023 بإنجاز دراسة حول تصميم مرصد وطني للاستثمار مكنت من تحديد الإطار العام والتقني لتأسيس المرصد، وكذا بالعمل على تصميم وتطوير وتنفيذ منصة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمرصد.

وبلورة لإصلاح الحكامة الوطنية للاستثمار باشرت الوزارة ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار باعتبارهم فاعليين مرجعيين في دعم الاستثمار على المستوى الترابي، حيث تم إطلاق دراسة حول المواءمة الاستراتيجية للمراكز الاثني عشر مكنت من إنجاز تشخيص معمق لكل مركز وتحديد التموقع الجديد للمراكز الجهوية للاستثمار وإعداد خارطة طريق واضحة للمرحلة التالية من الإصلاح، مع الاستفادة من المكتسبات المحققة وتحديد الإطار الجديد للحكامة.

من جهة أخرى، عملت وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية على تعزيز إطار التقائية وتقييم السياسات العمومية من خلال إنشاء إطار مرجعي لوضع جيل جديد من السياسات العمومية. هكذا، رافقت الوزارة الاستثمار صياغة عدة سياسات عمومية على مستوى قطاعات حكومية مختلفة مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وخارطة الطريق المندمجة للسياسات الثقافية والشبابية والاستراتيجية الوطنية لخفض انبعاثات الكربون والخطة الحكومية الثالثة للمساواة والسياسة الوطنية للتشغيل.

وعلى مستوى التعاون الدولي والشراكات في مجال الاستثمار ومناخ الأعمال، عملت الوزارة على إنجاز مجموعة من الأوراش المتعلقة بمجال الاستثمار ومناخ الأعمال دشنتها بتنظيم العديد من الأنشطة التي تهدف إلى جذب وتسهيل واستقطاب الفاعلين الاقتصاديين بالإضافة إلى المشاركة في العديد من اللقاءات الدولية والاجتماعات رفيعة المستوى سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف. وتم تنظيم عدة حملات ترويجية، همت عدة دول من مختلف أقطار العالم، كما شاركت في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات التجارة الحرة من الجيل الجديد بين المغرب – قطر، والمغرب - الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع البرتغال في مجال تشجيع وتسهيل الاستثمارات بين البلدين إثر الاجتماع الرفيع المستوى الرابع عشر بين المغرب والبرتغال. أما على المستوى الإقليمي، شاركت الوزارة في الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بتمويل البرنامج القائم على النتائج، لتعزيز القدرة التنافسية الترابية في المغرب، كما شاركت أيضا في المفاوضات المتعلقة بإحداث نظام وآلية دائمة لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار، والخاصة بدول منظمة التعاون الإسلامي. وتعزيزا لإشعاع المملكة على المستوى الدولي، تم خلال سنة 2023 اعتماد العديد من الإجراءات من أجل الدفاع عن مصالح بلادنا داخل المنظمات الدولية بما في ذلك المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، كما عملت الوزارة على تنسيق وتنظيم النسخة الإفريقية الأولى من بوابة بلومبرج للاقتصاد الجديد بمراكش سنة 2023 في إطار الأحداث الدولية.

علاوة على ذلك، عملت الوزارة، بصفتها رئيسا مشتركا للجنة الوطنية لحكامة المقاولات، إلى جانب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على مراجعة مدونة الممارسات الجيدة لحكامة المقاولة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تحرص وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية على ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين. وتجاوزت نسبة النساء اللائي يشغلن منصب مسؤولية بالوزارة 57% من أصل عدد المناصب المشغولة حاليا. أما من حيث التوظيف فإن نسبة النساء في التوظيفات الجديدة برسم سنتي 2022 و 2023 تصل إلى أكثر من59%، وهي نسبة قابلة للتطور في السنوات المقبلة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	6	1	7	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

تعليق:

عرفت ميزانية وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية منحا تصاعديا منذ إحداثها سنة 2021 بهدف ضمان التنزيل الأمثل لخارطة الطريق الشاملة التي اعتمدتها، وتتضمن ميزانية الوزارة، بالإضافة الى الاعتمادات المالية المخصصة لها، التحويلات لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات بإعتبارها مؤسسة عمومية خاضعة لوصايتها وكذا التحويلات لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات الذي يعتبر بمثابة رافعة مالية لتنزيل سياسة الدولة في مجال دعم الاستثمارات وتنميته.

وبلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة فيما يخص فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 95% و23% و40%.

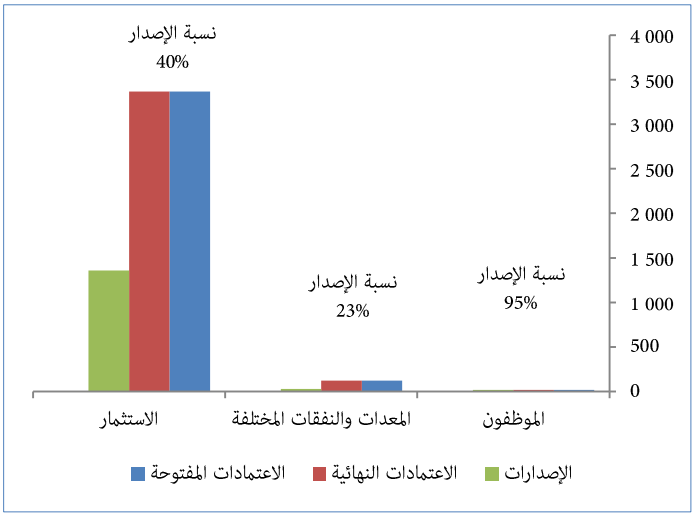

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة

(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

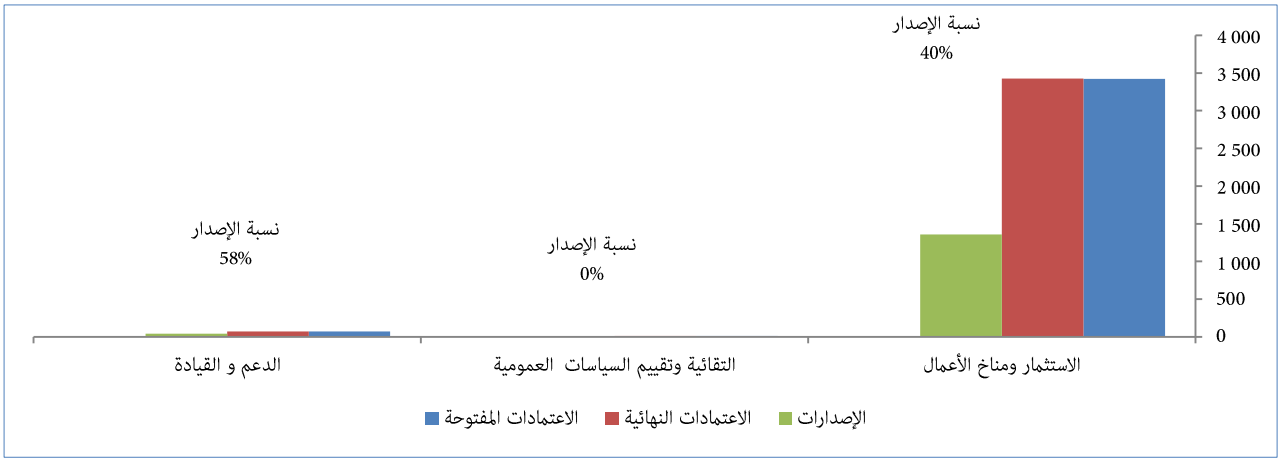

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

خلال سنة 2023 استحوذ برنامج "الاستثمار ومناخ الأعمال"على97% من مجموع الميزانية المفتوحة برسم قانون المالية 2023. وقد بلغ مجموع الإصدارات 1.359.651.700 درهم بالنسبة لهذا البرنامج وذلك بنسبة إصدار ميزانياتي تعادل 40%. أما بالنسبة لبرنامج "دعم وقيادة" فقد بلغ مجموع الإصدارات 40.545.411 درهم بنسبة إصدار بقيمة 58%. كما يمكن تفسير عدم استهلاك الاعتمادات المخصصة لمشاريع" تنفيذ تقييم السياسات العمومية "و"وضع إطار للاتقائية السياسات العمومية "في سنة 2023 بعدة عوامل يذكر منها تأخر عملية توظيف المسؤولين والتأخر في إعداد الشروط المرجعية وإجراءات إطلاق طلبات عروض الدراسة المتعلقة بوضع إطار مرجعي للاتقائية السياسات العمومية وعدم تلائم نتيجة طلب العروض الخاصة بالدراسة المتعلقة بالإطار المرجعي الوطني للاتقائية السياسات العمومية.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 100% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار قاربت 39,9% .

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الاستثمار ومناخ الأعمال

الهدف: تحفيز الاستثمار الخاص

المؤشر: حجم الاستثمار الخاص للشركات

تم اعتماد هذا المؤشر بناءً على توصيات النموذج التنموي الجديد. ويمثل نسبة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار المنجز والذي يتم قياسه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت"FBCF" وقد بلغ حجم الاستثمارات المنجزة من طرف القطاع الخاص ما مجموعه 97 مليار درهم وهي قيمة تقترب بشكل كبير من الهدف المسطر برسم سنة 2023 والذي حدد في 100 مليار درهم.

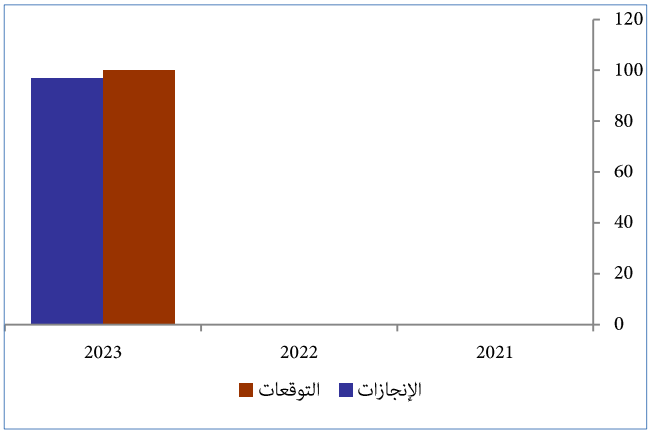

البرنامج : الاستثمار ومناخ الأعمال

الهدف: خلق فرص الشغل

المؤشر : العدد الخام لمناصب الشغل المحدثة

بلغ العدد الخام لمناصب الشغل المحدثة بواسطة الاستثمارات المنجزة من طرف القطاع الخاص 87 ألف منصب شغل خلال سنة 2023 وهو إنجاز قريب من الهدف المحدد في 90 ألف منصب شغل.

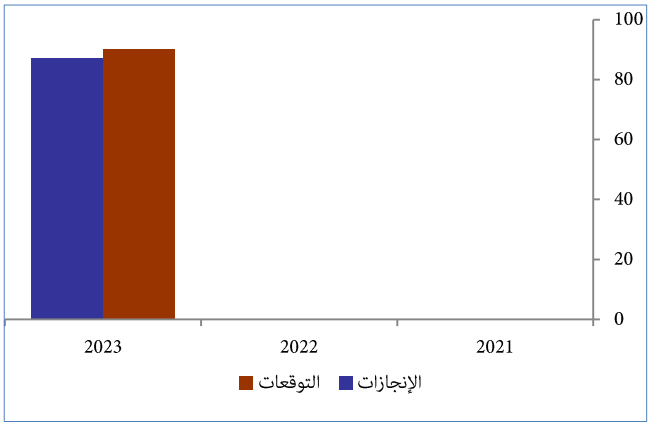

البرنامج : دعم وقيادة

الهدف المستجيب للنوع: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية

يحدد هذا المؤشر نسبة النساء التي تستطيع ولوج منصب مسؤولية بوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية ويمكن القول بأن هذا الإختيار يبقى نابعا عن الرغبة الشخصية للموظفين بصفة عامة وللموظفات على وجه الخصوص.

وقد تجاوز هذا المؤشر قيمته التوقعية بنسبة إنجاز بلغت 28,57 % مقابل 15% كهدف. وتعكس هذه النتيجة مدى تبني هذه الوزارة لسياسة تشجيع المرأة على الولوج إلى مناصب المسؤولية وذلك بإعتماد مبدئ تكافئ الفرص وإعطاء فرصة للمرشحة في حالة تساوي مع المرشح لنفس المنصب.

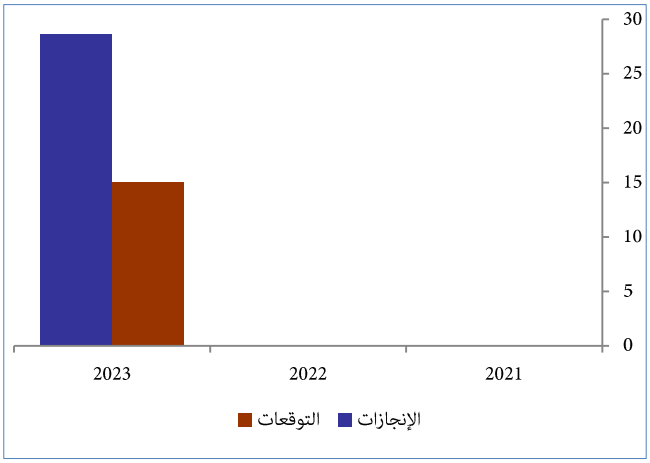

7. حصيلة تحقيق النتائج

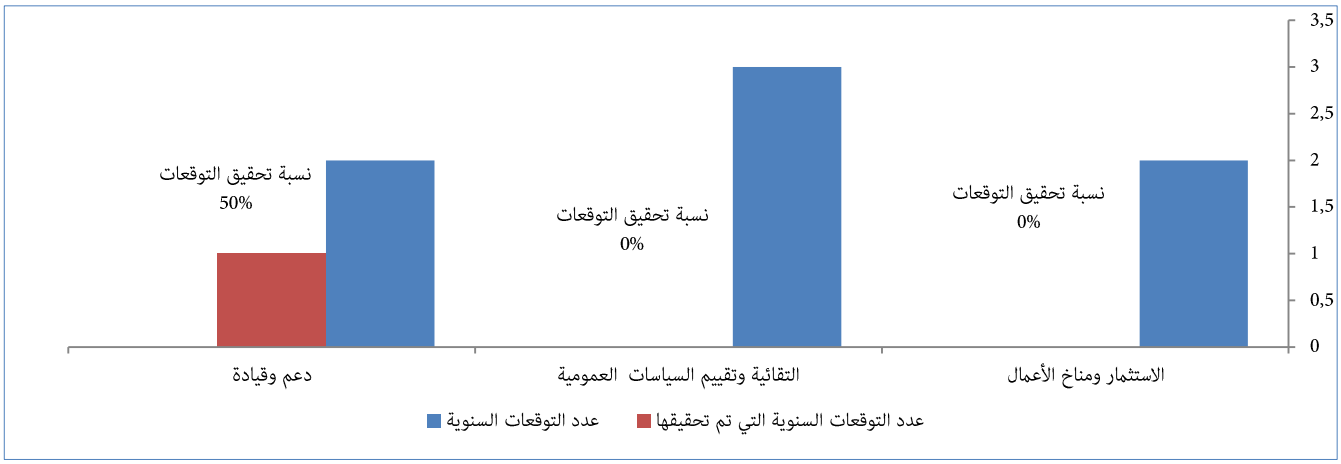

- **تعليق :**

عرفت سنة 2023 تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر ب 14%.

وقد سجل برنامج " الدعم والقيادة" تحقيق نسبة 50% من التوقعات، حيث بلغ التوقع المحدد للمؤشر الوحيد المستجيب للنوع " نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية" عكس المؤشر " معدل نجاعة المكتبيات" الذي لم يتمكن من بلوغ هدفه نظرا لارتفاع التكاليف الأولية لاقتناء المستلزمات المعلوماتية وكذا تؤثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على تكلفة الاقتناء.

بينما لم يسجل برنامجا "التقائية وتقييم السياسات العمومية "و" الاستثمار ومناخ الأعمال" أيا من توقعاتهما نظرا لعدة أسباب أرجحها كون سنة 2023 كانت سنة تأسيسية بالنسبة لوزارة الاستثمار والتلقائية وتقييم السياسات العمومية. على الرغم من ذلك، فقد سجلت المؤشرات "حجم الاستثمار الخاص للشركات" و"العدد الخام لمناصب الشغل المحدثة" نسب إنجاز تكاد تساوي التوقعات. بينما لم يتم توثيق إنجاز المؤشر "عدد آليات التقييم المطورة"

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- **تعليق:**

تم تحقيق التوقع للمؤشر الوحيد المستجيب للنوع "نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية" والذي يندرج ضمن برنامج "دعم وقيادة" ويبقى الولوج لمناصب المسؤولية اختياريا ونابعا عن الرغبة الشخصية للموظفين بصفة عامة وللموظفات على وجه الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية تبنت سياسة تشجيع المرأة على الولوج إلى مناصب المسؤولية وذلك بإعتماد مبدئ تكافئ الفرص وإعطاء فرصة للمرشحة في حالة تساوي مع المرشح لنفس المنصب.

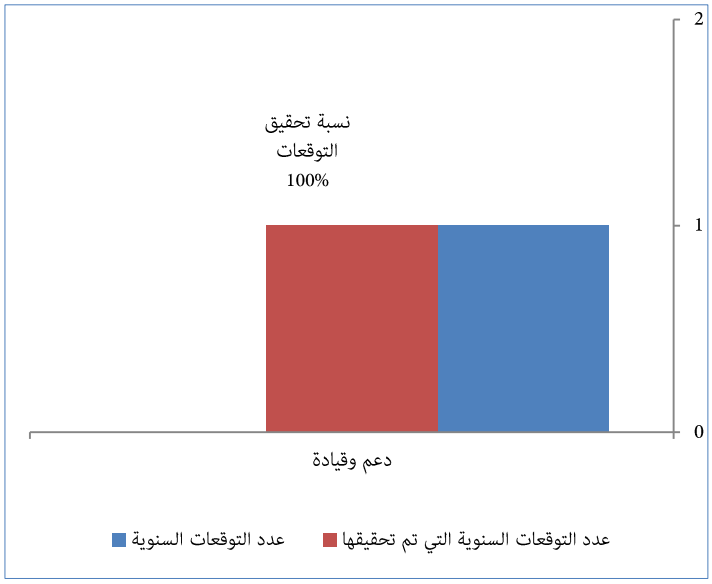

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة -قطاع التنمية المستدامة-

1. ملخص أهم الإنجازات

عرف المغرب خلال العقود الأخيرة طفرة اقتصادية مهمة بفضل تطور مجموعة من القطاعات السوسيو-اقتصادية الحيوية وخصوصا قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري والتنمية الحضرية والسياحة وكذا البنيات التحتية. وقد تم في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وضع إطار لتعزيز حكامة التنمية المستدامة بمرسوم كما تم في شقها البيئي، اعتماد سياسة بيئية متكاملة لرفع التحديات وكسب الرهانات المرتبطة بحماية البيئة وتثمين الموارد الطبيعية، ومواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتحسين الإطار البيئي لعيش المواطن.

وقد تم في إطار برنامج ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين الأساسيين، قيادة وتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حيث راهن المغرب على إرساء نموذج نمو اقتصادي مندمج ومنفتح وذلك في سياق دولي يتميز بعولمة تنافس الأسواق. كما تم وضع إطار للحكامة من خلال اعتماد المرسوم رقم 2.19.452 المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والذي مكن من إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ولجنة تتبع ومواكبة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ولجنة تتبع ومواكبة أهداف التنمية المستدامة.

أما فيما يخص تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي، فقد تم تعزيز الترسانة القانونية وجعلها أكثر فعالية حيث تمت بلورة 5 مشاريع وقرارين نذكر منهما مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها وقرار تحدد بموجبه الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة بقطاع الصناعات المعدنية والفولاذ.

وتميز تعزيز المراقبة البيئية بانجاز قطاع التنمية المستدامة سنة 2023 مجموعة من عمليات المراقبة البيئية لمختلف الوحدات الصناعية وكذلك مطارح المراقبة ومحطات معالجة المياه العادمة والمقالع ومحطات إنتاج الطاقة الكهربائية، ووحدات إنتاج زيت الزيتون وكذلك وحدات معالجة النفايات الخطرة وتثمينها. ناهيك عن مراقبة 398 وحدة صناعية موزعة على الصعيد الترابي للمملكة من طرف مفتشي الشرطة البيئية بتنسيق مع باقي الأجهزة المكلفة بالمراقبة كالدرك الملكي والسلطات المحلية.

وبخصوص تعزيز الوقاية والتقييم البيئي، تم فحص أربعة مشاريع على الصعيد المركزي، حصلت كلها على قرار الموافقة البيئية.

وقد تم خلال سنة 2023 تعزيز آليات رصد التلوث عبر رصد جودة المياه الشاطئية ل 493 محطة موزعة على 196 شاطئا، وإنجاز 178 ملف بيئي وكذا رصد رمال 61 شاطئا، وهمت نوع النفايات البحرية والتحاليل الفطرية وتم التوصل إلى أن النفايات ذات مصدر بري تشكل حوالي 70%إلى 80% من النفايات المتواجدة في الشواطئ، بينما الباقي ينتج عن الأنشطة البحرية، وتشكل النفايات البلاستيكية منها نسبة تفوق 85%. أما فيما يخص رصد ومراقبة التلوث الساحلي الناتج عن اليابسة، ففي إطار برامج "MEDPOL et MAP" وبرنامج "POL Atlantique" فقد تم رصد وتقييم التلوث الملقى في السواحل المتوسطية والأطلسية، وذلك بتنفيذ حملات رصد التلوث البري لأكثر من 80 محطة.

وهكذا تتلخص حصيلة المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، من ناحية عدد التحاليل والقياسات لسنة 2023 في مجموع 54222 تحليل وقياس، موزعة كالتالي 44547 تحليلا للماء والمقذوفات، والرواسب، و 9675 قياس للغازات.

أما في إطار تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين، وعند متم سنة 2023 تم التوقيع على 15 اتفاقيات شراكة، همت شراكات مع الجماعات الترابية والهيئات العمومية وأخرى مع الجمعيات الفاعلة في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

ويعد الإعلام والتوعية والتربية البيئية من المرتكزات الأساسية للقطاع. ولتعزيزه، تم خلال سنة 2023، تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية من خلال إنجاز وبث مجموعة من الكبسولات والوصلات التوعوية عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. كما تم من خلال برنامج التربية على البيئة والتنمية المستدامة إحداث وتجهيز مجموعة من النوادي البيئية واستكمال تنفيذ البرنامج المندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2023 شهدت إنجاز عدة مشاريع في مجال تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية البيئية حيث تمت تعبئة ما يناهز 59 مليون دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي وتمويلات إضافية من صندوق البيئة العالمي من أجل تمويل مشاريع في مجالات التغير المناخي والمحافظة على النظم الايكولوجية والاقتصاد الدائري.

ويبقى مشروع تعزيز شبكة مراقبة جودة الهواء من التوجهات القائمة، حيث تم بصدده تعبئة 14,3 مليون درهم لتعزيز الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء وذلك عبر تخصيص 6,8 مليون درهم لتجديد واقتناء المحطات الثابتة من بينها اقتناء محطتين لجهة الداخلة، و 4 ملايين درهم لاقتناء محطات ثابتة جديدة بجهة العيون و 3,5 مليون درهم لصيانة المحطات وإصلاحها.

من جهة أخرى عرف برنامج حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ، المساهمة ب 32 مليون درهم لإنجاز مشروعين يدخلان ضمن نطاق برنامج الوقاية ومحاربة التلوث الصناعي بقطاعات الصناعة والحرف التقليدية و 10 ملايين درهم في إطار برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية و 11,5 مليون درهم في إطار دعم إجراءات التخفيف والتأقلم مع التغيرات المناخية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

حظيت مقاربة النوع الاجتماعي بقطاع التنمية المستدامة باهتمام كبير، إذ جعله أحد أولوياته في إطار سياسته لحماية البيئة ومحورا أساسيا ضمن مخططاته وبرامجه البيئية وذلك تنفيذا وانسجاما مع توجهات السياسات الحكومية الرامية لإرساء المساواة بين الجنسين والحد من كل أوجه التمييز ضد المرأة. ولهذا الهدف، كان من الضروري إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برنامج حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وذلك أخذا بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة للساكنة المستهدفة وبالأخص النساء والشباب.

وفي إطار برنامج تمويل المشاريع الجمعوية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، ساهم قطاع التنمية المستدامة في تمويل 179 مشروعا جمعويا إلى غاية سنة2023، بغلاف مالي يقدر ب32 مليون درهم .وتمثل المشاريع التي تقودها النساء 16% من مجموع المشاريع المدعومة بميزانية تبلغ حوالي 3,8 مليون درهم.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	9	1	23	2

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

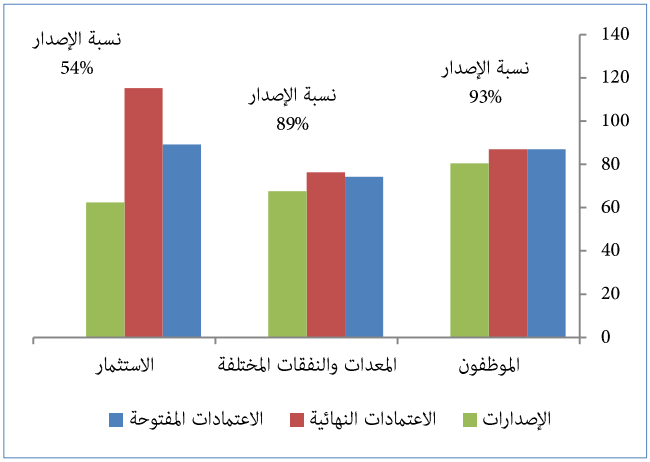

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

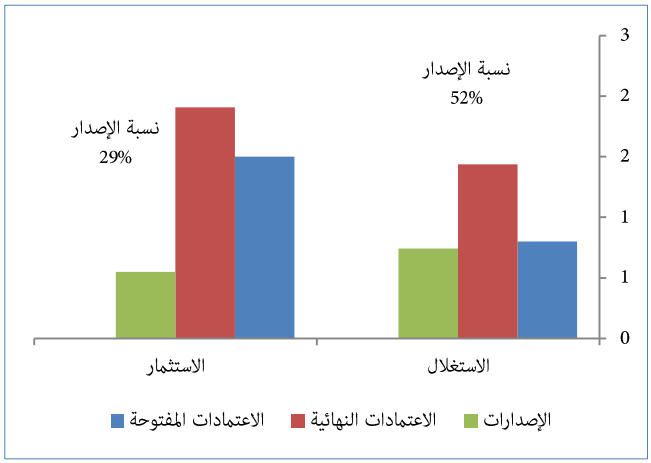

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 93% و89% و54%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة والتي تهم (المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث) بصورة مستقلة 52% و29% على التوالي.

و بلغت إصدارات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة) ما يقارب 12% بزيادة قدرت ب 9% مقارنة مع سنة 2022.

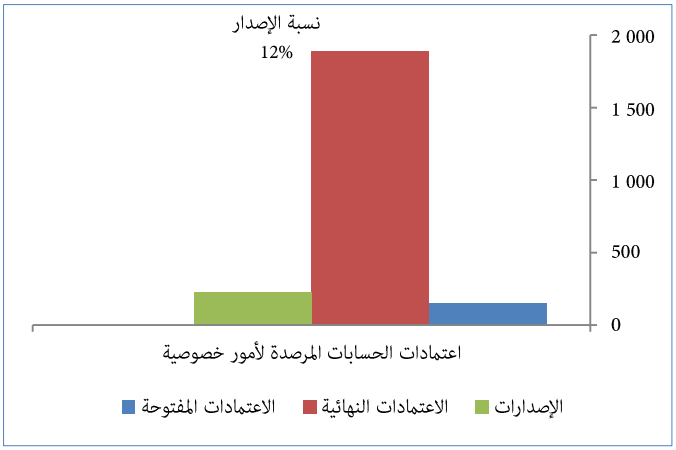

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

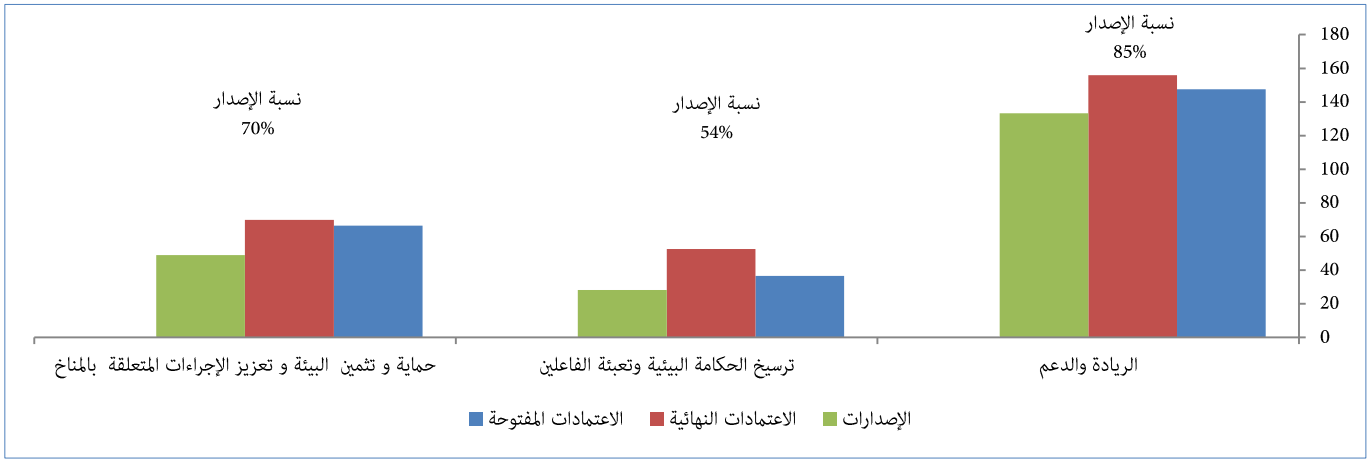

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق :**

من أجل تنزيل وتفعيل استراتيجية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة -قطاع التنمية المستدامة، تمت صياغة الأولويات وتحديد الأهداف المتوخى تحقيقها وفق 3 برامج أساسية. وسجلت إصدارات برنامج "الرياضة والدعم" نسبة ناهزت 85%.

وعرف برنامج "ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين" نسبة إصدارات قاربت 54%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة ب"دعم المراقبة البيئية" و "تعزيز آليات رصد التلوث" و "تقوية أجهزة التقييم البيئي والوقاية من التأثيرات على الصحة" و"تقوية أجهزة التوقعات المستقبلية والتخطيط" و"البرنامج الوطني لمكافحة الاحتباس الحراري" و "إدماج التنوع البيولوجي في السياسات القطاعية".

وبخصوص برنامج "حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ"، فقد قاربت نسبة الإصدارات به 70%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

- **تعليق :**

تمثل حصة المصالح المشتركة 99% من مجموع اعتمادات الميزانية العامة لقطاع التنمية المستدامة. وبلغت نسبة إصدارها 75% .

واقتصر تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات على جهتي كلميم - واد نون والداخلة -وادي الذهب اللتان سجلتا نسبة إصدار بلغت 99%.

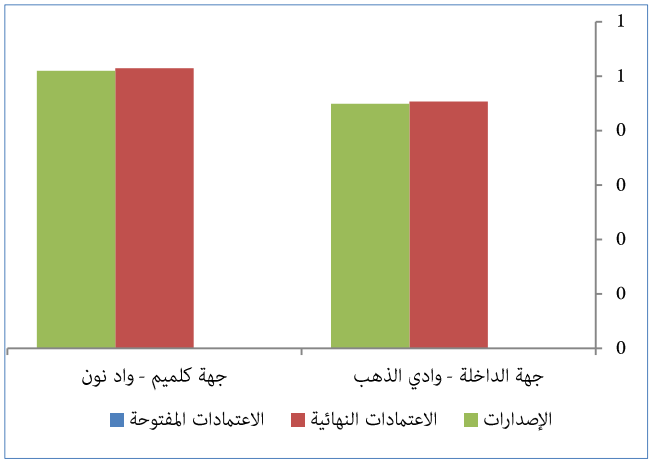

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين

الهدف : تقوية أجهزة الرصد والمراقبة والامتثال للقوانين البيئية

المؤشر: نسبة تنفيذ البرنامج الوطني لرصد جودة الهواء

تمكن القطاع من تحقيق القيمة التوقعية للمؤشر المحددة في 90 % وذلك عبر بلوغ نسبة إنجاز 92%، ورغم أن القيمة المستهدفة في سنة 2025 هي 100% إلا أنه نلاحظ تطورا إيجابيا سنة بعد سنة مما يعزز فرص الوصول إلى الهدف المرتجى.

وتعزى النسبة المرتفعة للانجازات المرتبطة بتنفيذ البرنامج الوطني لرصد جودة الهواء إلى عدة عوامل يذكر منها، مواكبة الفاعلين الاقتصاديين لهذا البرنامج من خلال اقتناء محطات جديدة بالمناطق الصناعية و توظيف الأطر والتقنيين سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.

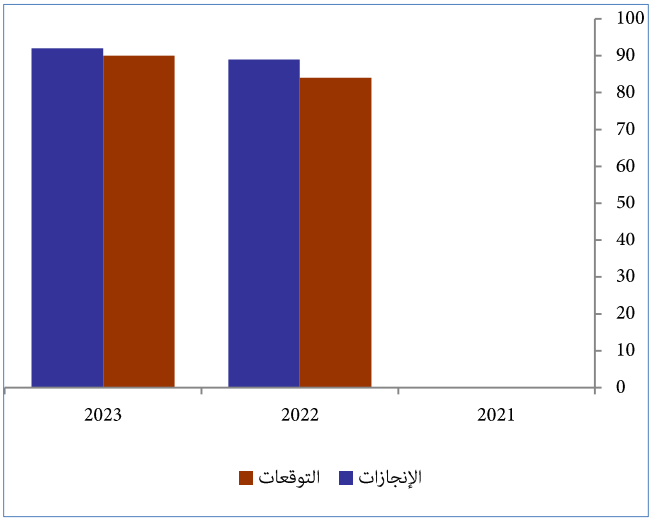

البرنامج : حماية و تثمين البيئة و تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ

الهدف: مكافحة التلوثات و تحسين ظروف عيش المواطنين

المؤشر: نسبة انجاز مشاريع مكافحة التلوثات

حقق المؤشر نسبة إنجاز بلغت 34%. ورغم ارتفاع نسبة الإنجاز مقارنة مع سنة 2022 فإنه لم يحقق قيمته التوقعية المحددة في 41,02%. ولمباشرة هذا النقص يسعى القطاع إلى تسريع عملية المصادقة على برنامج العمل الأولي والبرامج المعدلة للصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية وكذا رفع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج.

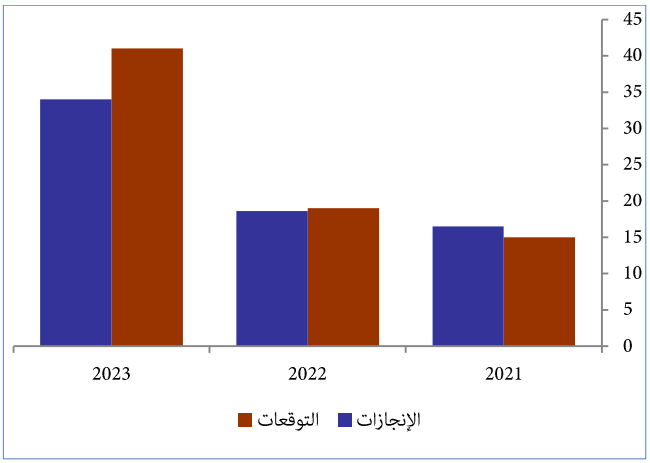

البرنامج : ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين

الهدف: تقوية أجهزة الرصد والمراقبة والامتثال للقوانين البيئية

المؤشر: نسبة القياسات والتحاليل التي يسهر على إنجازها المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث

لقد عرف هذا المؤشر تطورا ملموسا في نسب الإنجاز حيث بلغت نسبة 92% برسم سنة 2023 مقارنة مع التوقع البالغ 88%. ويعود تحقيق هذه الإنجازات إلى العدد المتزايد للمحطات بالنسبة لكل البرامج المتعلقة برصد السواحل وتقييم جودة الهواء ببعض المناطق وكذا الأنشطة المتعلقة بالقياسات لضمان الجودة.

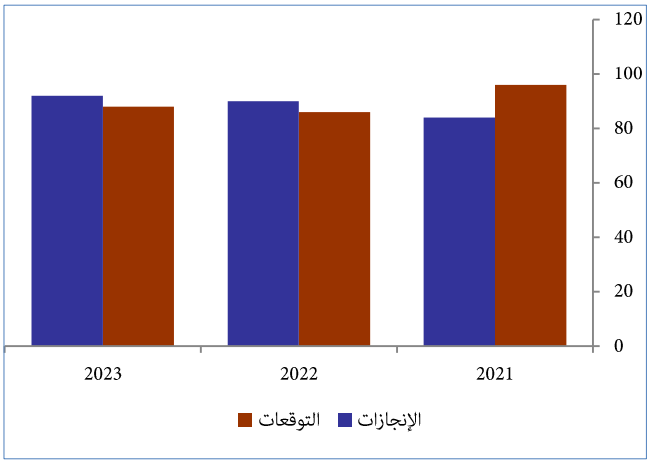

البرنامج : الريادة والدعم

الهدف المستجيب للنوع: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع : نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية

يمكن هذا المؤشر من تقييم المجهودات المبذولة من أجل تحفيز وتشجيع الموظفات بالقطاع على تقديم ترشيحاتهن لشغل مناصب المسؤولية إذا كن يتوفرن على شروط الترشيح المطلوبة. وتم خلال سنة 2023 فتح باب الترشيح لشغل 5 مناصب مسؤولية بالقطاع (مناصب رئيس قسم) ، وبلغت نسبة النساء المترشحات لهذه المناصب من مجموع المترشحين المتوفرين على شروط الترشيح 36.36% في متم السنة.

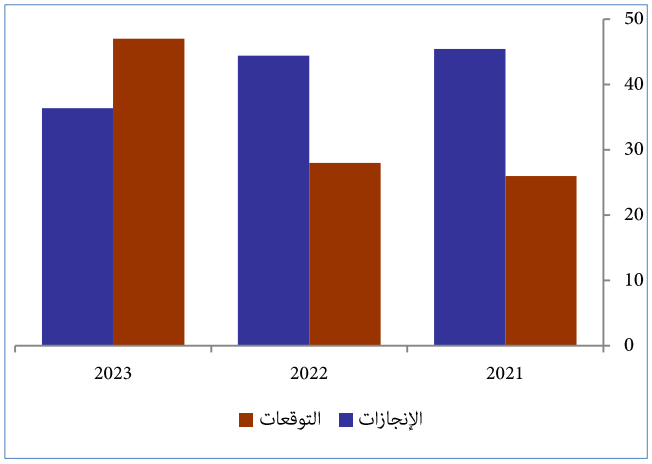

7. حصيلة تحقيق النتائج

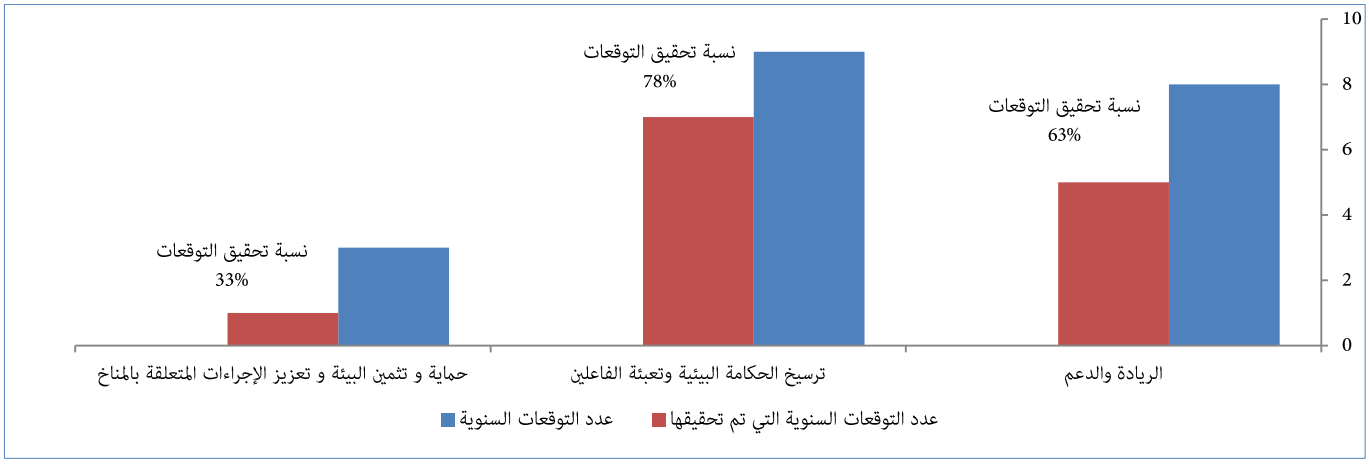

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدرب 65% برسم سنة 2023 بزيادة قدرها 20% مقارنة مع سنة 2022.

وسجل برنامج "ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين" تحقيق 78% من توقعاته نظرا لعدم تحقيق القيم التوقعية للمؤشر "نسبة تنفيذ المخطط الوطني للمراقبة البيئية" وكذا للصعوبات المتعلقة بتنفيذ البرنامج الوطني للمراقبة البيئية الذي تضمن معطيات لبعض المنشئات الصناعية لم يتم تحيينها مما حال دون مراقبتها و قلة الموارد البشرية المخصصة لمجال المراقبة البيئة، حيث يبلغ عدد مفتشي الشرطة البيئية 48 عنصرا منهم 13 عنصرا على الصعيد المركزي و 35 عنصرا على الصعيد الجهوي بمعدل 3 مفتشين لكل جهة مع العلم أنه ليس هناك تمثيليات إقليمية. إضافة إلى ضعف في الامكانيات اللوجيستيكية المخصصة للمراقبة البيئية على الصعيد الجهوي.

كما لم يتم بلوغ المؤشر "نسبة إنجاز حملات التربية والتحسيس"، نظرا لإرتباط المؤشر بانخراط مختلف الشركاء والظرفية الراهنة وكذا لكون المؤشر لا يستحضر بعض أنشطة التوعية والتربية البيئية التي يتم إنجازها من طرف بعض المصالح التقنية المركزية او الترابية وذلك مواكبة لتنزيل برامج القطاع.

ولم يسجل برنامج "حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ" سوى مؤشر واحد تمثل في "نسبة انجاز المشاريع الممولة على نحو مشترك في مجال تجديد وحماية المواقع البيئية".

ولم يتم توثيق القيم الرقمية بالنسبة للمؤشرات "نسبة طمر النفايات بمراكز الطمر التقني ومراكز تثمين النفايات" و "نسبة تأهيل المطارح" و"نسبة إنجاز المشاريع في مجال التدبير المندمج للساحل".

وعرف برنامج "الريادة والدعم" تحقيق 63% من القيم التوقعية للمؤشرات. وتأثر عدد من المؤشرات بعوامل تمثلت أساسا بتغيير طريقة احتساب معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات بناءً على نقاط التقييم الخاصة بالنسخة الجديدة من التوجيهات الوطنية في هذا الشق حيث عرفت إضافة مجموعة من التوجيهات الجديدة ورفع عدد المجالات المستهدفة من 11 إلى 14 مجالا. كما لم يتم بلوغ القيمة التوقعية "نسبة الولوج إلى التكوين" نظرا لعدم إنجاز صفقة عمومية لإنجاز برنامج التكوين برسم 2023.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

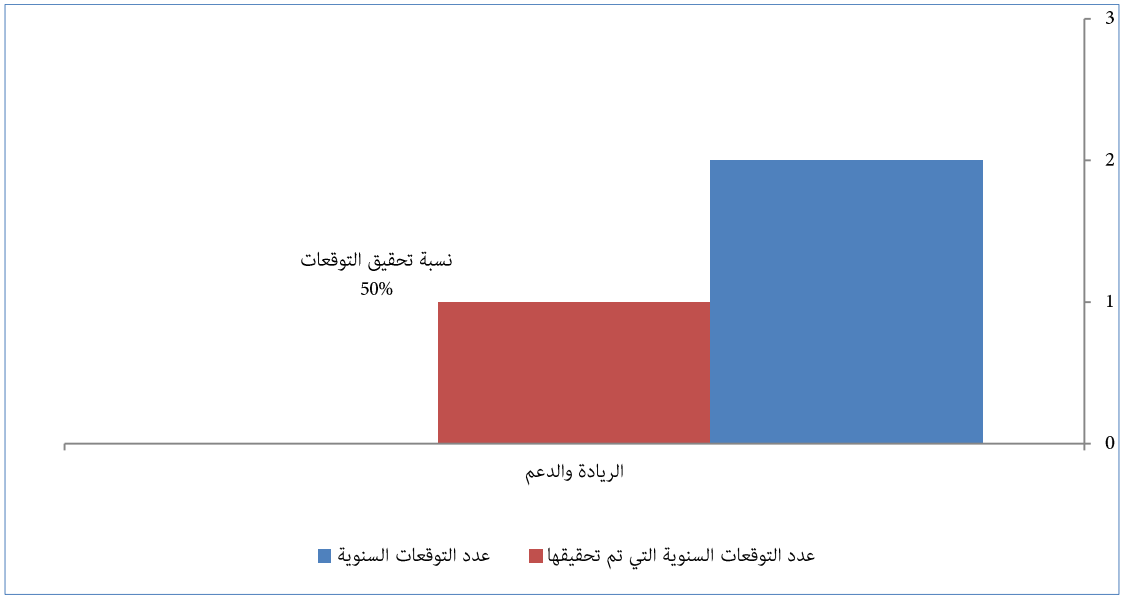

- تعليق :

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "الريادة والدعم"، فقد تم بلوغ القيمة المستهدفة بالنسبة للمؤشر الفرعي المستجيب للنوع "نسبة الولوج إلى التكوين" ولم يتم بلوغ القيمة المستهدفة بالنسبة للمؤشر " نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية ".

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي -

1. ملخص أهم الإنجازات

بخصوص برنامج الطاقة، تميزت سنة 2023 بتقوية وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال إنجاز المشروع الريحي لبوجدور بقدرة تناهز 300 ميغاواط وأفتيسات 2 بقدرة تناهز 200 ميغاواط، وبإنجاز 442 كيلومتر من خطوط الجهد جد العالي والعالي وكذلك ربط 198 دوارا (4569 مسكنا) بالشبكة الكهربائية الوطنية، كما ساهمت برامج إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة من تقليص معدل التبعية الطاقية ليصل إلى حوالي 89,5% خلال سنة 2023. موازاة مع ذلك، تم إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية من أجل مرافقة التغيرات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقة على مستوى الهيكلة والانفتاح على الفاعلين الخواص بقطاع الكهرباء. فقد تم في هذا الصدد نشر القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 فبراير 2023 واستكمال إعداد مشروع مرسوم رقم 2.23.1115 بتطبيق المادة 37 من القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

وتميز محور النجاعة الطاقية، بالشروع الفعلي في تنزيل مضامين اتفاقية شراكة الموقعة في 17 مارس 2022، بين الوزارة ووزارة العدل والتأهيل الطاقي ل 13.750 مسجد في الفترة الممتدة من 2023-2026، وإطلاق برنامج دعم النجاعة الطاقية. فضلا على تعزيز النجاعة الطاقية في القطاع الفلاحي من خلال دعم إنجاز 20 مشروع نموذجي من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية.

وتعتبر الطاقات المتجددة واحدة من أبرز مرتكزات عمل الوزارة، حيث بلغت القدرة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة حوالي 4,6 جيغاواط، بما في ذلك 852 ميغاواط من الطاقة الشمسية و 1.550 ميغاواط من مصدر ريحي و 1.770 من الطاقة الكهرومائية.

وقد عرفت سنة 2023، إنهاء أشغال إنجاز مشروع محطة تحويل الطاقة عبر الضخ لعبد المومن بجهة سوس-ماسة ودخوله حيز التجارب، بقدرة 350 ميغاواط و وباستثمار يقدر ب 3,2 مليار درهم، حيث توجد أشغال إنجاز المشروع في مراحلها الأخيرة ومن المتوقع أن يدخل هذا المشروع حيز التشغيل نهاية سنة 2024.

أما فيما يخص الطاقة الشمسية، فقد شهدت سنة 2023 منح الترخيص لإنجاز مشاريع المرحلة الأولى من برنامج الطاقة الشمسية نور فتوضوئي2، بطاقة إجمالية تبلغ حوالي 333 ميجاواط موزعة على سبعة مواقع (جرسيف، بجعد، قلعة السراغنة، تارودانت، سيدي بنور والحاجب) ، بالإضافة إلى الترخيص لإنجاز 27 مشروعاً لمحطات الطاقة الشمسية، في إطار نظام الإنتاج الكهربائي الذاتي.

كما تم الشروع في إطلاق الدراسات لبلورة مخططات جهوية للنجاعة الطاقية ولإزالة الكربون في قطاعات النقل، والبناء، والصناعة، والفلاحة، والإنارة العمومية وذلك من أجل تحديد التدابير والإجراءات للاقتصاد في الطاقة ووضع جدول زمني لتنفيذ التدابير المقترحة مع تحديد مؤشرات التتبع وتقييم الآثار.

وفي إطار التكوين والتحسيس وتقوية القدرات، نظمت الوزارة، برسم سنة 2023، تكوينا لفائدة ما يناهز 50 مقاولة و 60 من المقاولين الذاتيين والمركبين لأجهزة الطاقة الشمسية في إطار علامة طاقة برو "Label Taqa Pro". كما عرف الإطار التنظيمي للنجاعة الطاقية تنزيل مقتضيات المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي وإصدار، في 7 دجنبر 2023، المرسوم رقم 2.23.828 لتطبيق المادة 6 من القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية لتفعيل آليات للتحفيز على الاقتصاد في الطاقة.

وعملت الوزارة خلال سنة 2023 على مواصلة تنزيل البرنامج الإطار الوطني للتعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2018- 2023. كما قامت بإعداد المشاريع المبرمجة في إطار دورة التعاون التقني مع الوكالة المبرمجة للفترة 2022-2023، من خلال إدماج تقنيات نووية جديدة برسم المشاريع 2024-2025. كما صدر قرار لرئيس الحكومة رقم 3.15.23 بتحديد أقسام الأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات النووية المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية والمرسوم رقم 2.23.151 المتعلق بحماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة، ونشرهما بالجريدة الرسمية.

وعرف برنامج الجيولوجيا والمعادن، تسليم المشاريع التي تم الانتهاء من إنجازها، ويتعلق الأمر بمشروع إنجاز 12 خريطة جيولوجية بحوض العيون-الداخل بمقياس100000/1 علي مساحة تصل إلى 30000 كلم^2 ومشروع إنجاز خريطة جيوكيميائية بجهة فاس-مكناس موافقة للورقة الطوبوغرافية حاسي الأحمر بمقياس 100000/1 على مساحة تصل إلى 2500 كلم^2 ومشروع إنجاز 3 خرائط جيوكيميائية بجهة سوس-ماسة بمقياس50000/1 على مساحة تصل إلى 1875 كلم^2. وخلال نفس الفترة، تسلمت الوزارة مشروعين لإنجاز خريطتين جيولوجيتين على مساحة قدرها 3125 كلم^2 و إعطاء الانطلاقة لثلاث مشاريع للتخريط الجيولوجي و مشاريع أخرى همت ما مجموعه 20 خريطة جيوتقنية، من شأنها الرفع من نسبة التغطية من الخرائط الجيوعلمية في ما يخص التخريط الجيولوجي والتخريط الجيوفيزيائي والتخريط الجيوكيميائي توالیا 46,06%، و47,67% و14,88%.

وتجلت بصمة الوزارة فيما يخص الإجراءات المتخذة للمساهمة في الجهود المبذولة لدعم وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز وإعادة الإعمار بها في إنجاز خرائط جيولوجية بمقياس50000/1 بمنطقة الأطلس الكبير، والموافقة للأوراق الطبوغرافية المعتمدة وإنجاز خريطة الحركية الحديثة والمخاطر الزلزالية بمقياس250000/1 للعمالة والأقاليم التي أصابها زلزال الحوز. كما تم نشر عدة مراسيم ومنح 117 ترخيصا استثنائيا لاستعمال معامل التلحيم و/أو معامل السلامة و/أو الإعفاء من الاختبارات الهيدروليكية عند الاستيراد خصت 63.553 آلة للضغط البخاري والغازي والمستعملة بالمحطات الشمسية والحرارية وفي المستشفيات والمصحات وفي توسيع قدرات التخزين بمراكز التعبئة، وبالصناعات البترولية والكيماوية والغذائية وصناعة السيارات والطائرات، وكذلك منح 11 تعيينا لمراقبة المنشآت الكهربائية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تعتبر مأسسة مقاربة النوع استمرارية للإجراءات التي اتخذها قطاع الانتقال الطاقي من أجل تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وفي هذا الصدد، عمل القطاع على تحديد خطة عمل للفترة الممتدة من سنة 2023 إلى غاية سنة 2025 بهدف تطوير الإجراءات المتعلقة بترسيخ مقاربة النوع في جوانب الحياة المهنية، وتقلد مناصب المسؤولية وكذا التكوين وتنمية المهارات.

هكذا، دأبت الوزارة إلى افتتاح قاعة رياضية مجهزة ومتاحة لجميع موظفاتها وموظفيها تعمل على تقديم أنشطة متنوعة حسب أوقات مناسبة للجميع، كما تمت إعادة تهيئة دار حضانة قطاع الانتقال الطاقي المتواجدة بمقر الوزارة وتجهيزها.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	12	1	26	3

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

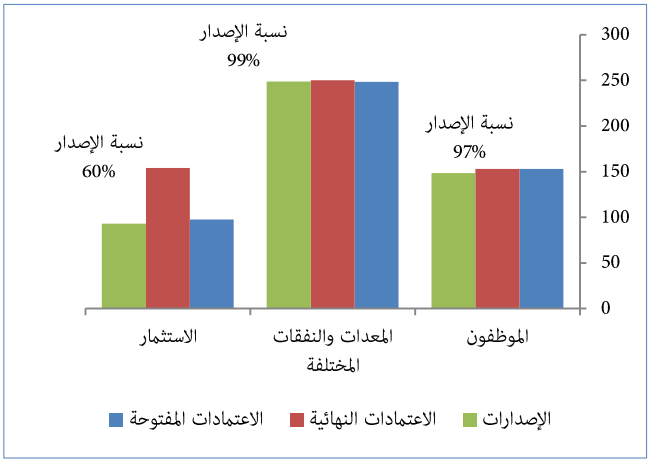

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

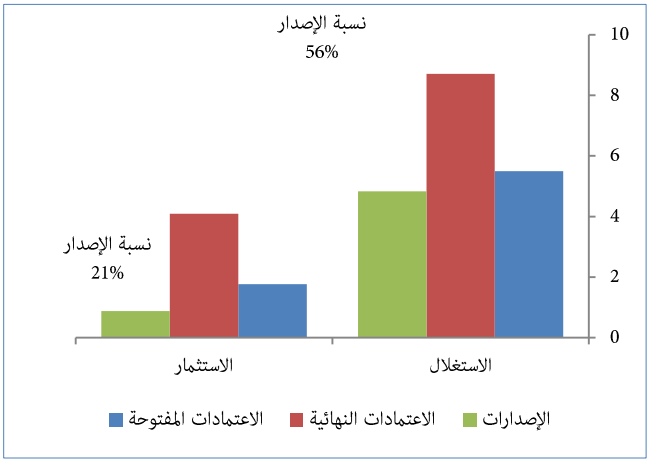

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- **تعليق :**

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و99% و60%. وتفسر النسبة المسجلة برسم فصل الاستثمار بكون جزء من اعتمادات الاستثمار يتم الالتزام بها في الربع الأخير من السنة وبالتالي يتم ترحيلها إلى السنة الموالية.
وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة والتي تهم معهد المعادن بمراكش ومعهد المعادن بتويسيت بصورة مستقلة توالي 56% و21%.

وبلغت إصدارات صندوق التنمية الطاقية ما يناهز 54% بزيادة قدرها 24% مقارنة مع سنة 2022. وهمت هذه الإصدارات أساسا دفوعات لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومعهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة.

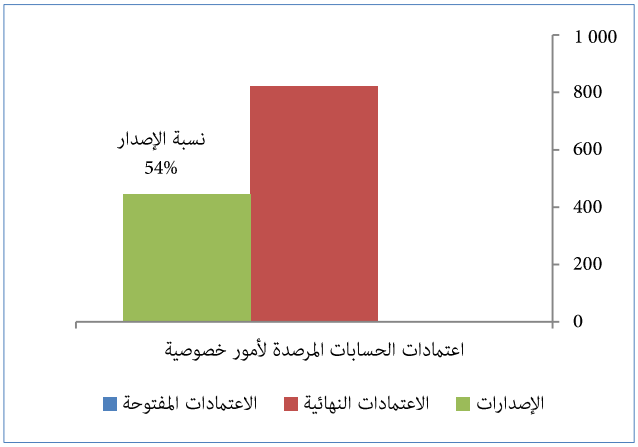

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

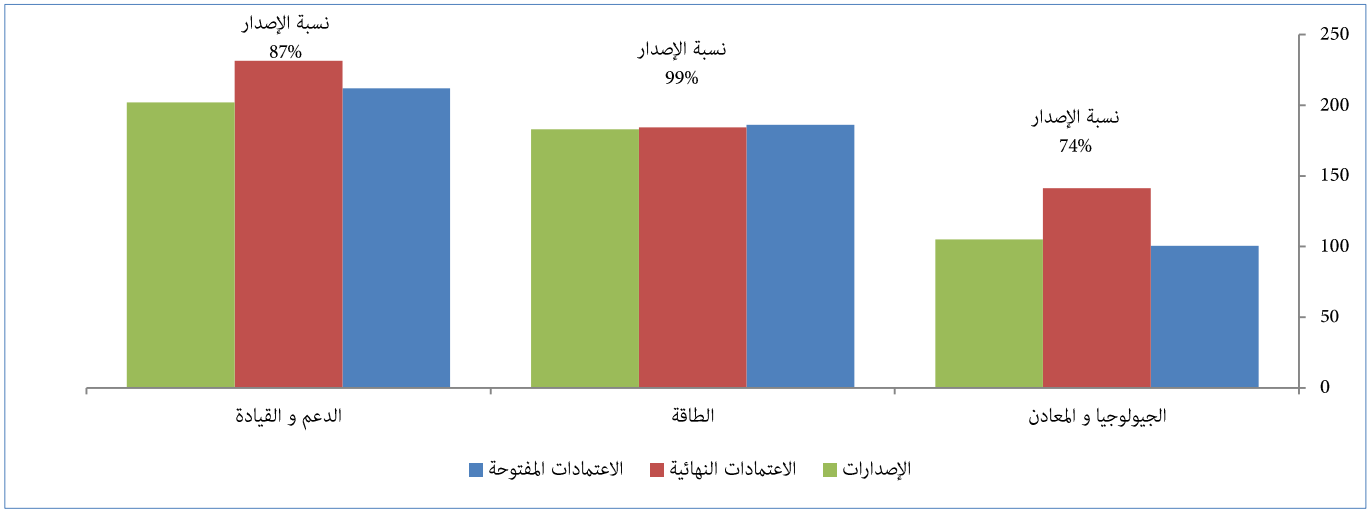

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- **تعليق :**

عرف برنامج "الطاقة" نسبة إصدارات بلغت 99% وذلك راجع إلى أن معظم اعتمادات هذا البرنامج تشكل إعانات لفائدة المؤسسات تحت وصاية قطاع الانتقال الطاقي.

وإستقرت نسبة إصدارات برنامج " الجيولوجيا والمعادن " في 74%. وسجلت مشاريع هذا البرنامج المتمثلة في "المراقبة التقنية وسلامة المنشآت المعدنية" و"برنامج تنمية إقليم جرادة" و"الثروة الجيولوجية" و "دعم المختبرات" و "دعم مؤسسات التكوين" نسب إصدار جيدة ناهزت 100% باستثناء المشروع الميزانياتي "برامج المخطط الوطني الخرائطي الجيولوجي الذي سجل نسبة 27,02% والتي ترجع بالأساس إلى المبلغ الكبير المرحل من السنة المالية 2022 إلى 2023.

وبخصوص برنامج " الدعم والقيادة "، فقد قاربت نسبة الإصدارات 87%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

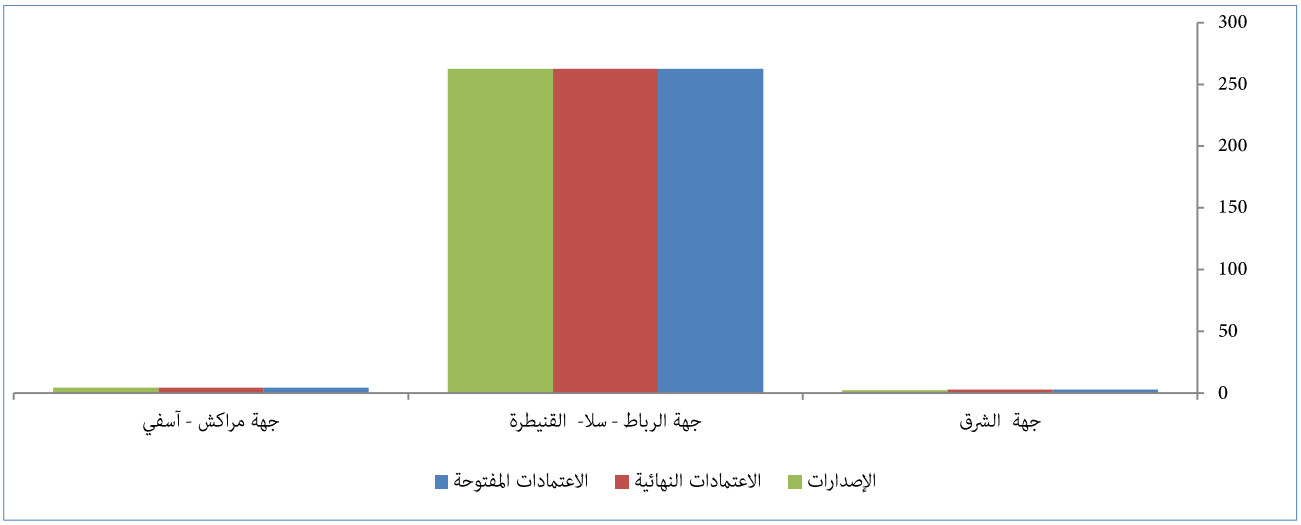

- **تعليق :**

بلغت حصة المصالح المشتركة 45% من مجموع الإصدارات، وسجلت نسبة إصدار ناهزت 77%. وتهم الاعتمادات المخصصة، برسم المصالح المشتركة، مصالح الإدارة المركزية والمديريات الجهوية التي تفوض لها حاجياتها من المركز.

وتخص الاعتمادات المسجلة في سطر "الخدمات العامة" مصالح الإدارة المركزية والمديريات الجهوية التي تفوض لها حاجياتها من الإدارة المركزية.

وبلغت الإصدارات الميزانياتية 100% بالنسبة لكل من جهة الرباط- سلا- القنيطرة وجهة مراكش-آسفي. بينما سجلت جهة الشرق نسبة إصدار بلغت 87%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الطاقة

الهدف: تعزيز قدرات قطاع الطاقة والمعادن فيما يتعلق بمراقبة السلامة وتوقع المخاطر في المنشآت الطاقية

المؤشر: نسبة تطور عدد عينات المواد البترولية المأخوذة من أجل مراقبة الجودة

تم أخذ وتحليل 2962 عينة من طرف المديريات لتبلغ نسبة الرفع من عدد العينات إلى 48% بزيادة قدرها 21,5% مقارنة مع سنة 2022 و38% مقارنة مع التوقع المحدد للمؤشر. وتعزى هذه الزيادة إلى الجهود التي تبذلها المديريات الجهوية والإقليمية للقطاع، وكذا إلى البرمجة المحددة جيداً لأخذ عينات المواد البترولية.

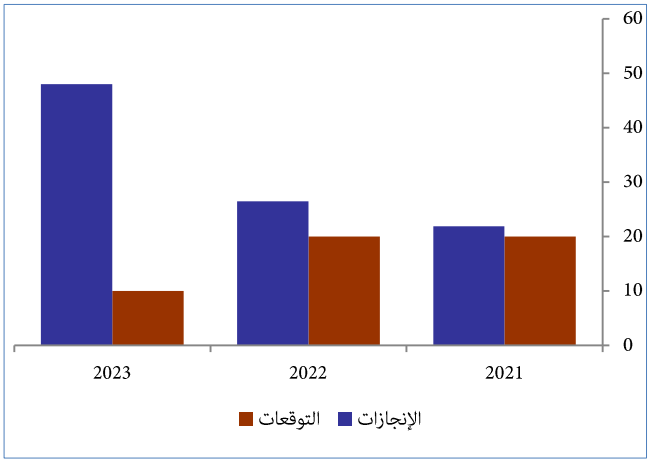

البرنامج : الدعم و القيادة

الهدف المستجيب للنوع : تعزيز الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين

المؤشر المستجيب للنوع : نسبة الموظفات في مناصب المسؤولية

تم شغل 32% من مناصب المسؤولية من طرف النساء الموظفات بالقطاع وبالتالي تجاوزت القيمة التوقعية للمؤشر برسم سنة 2023 والمحددة في 31%. مع ذلك، فقد سجل المؤشر انخفاضا بسبب ارتفاع عدد المحالين على التقاعد في صفوف الموظفات اللواتي تشغلن مناصب المسؤولية.

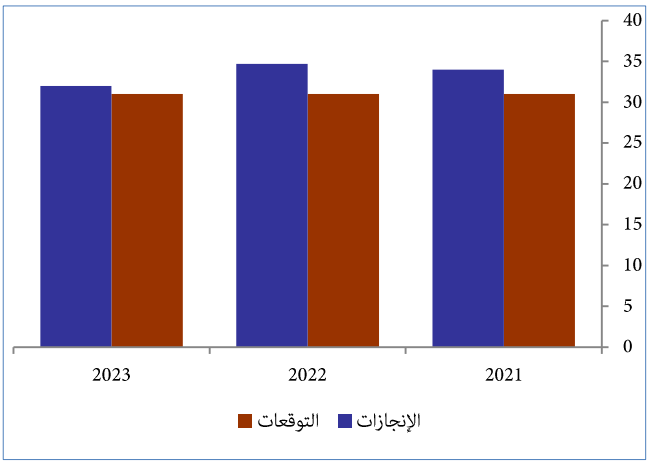

7. حصيلة تحقيق النتائج

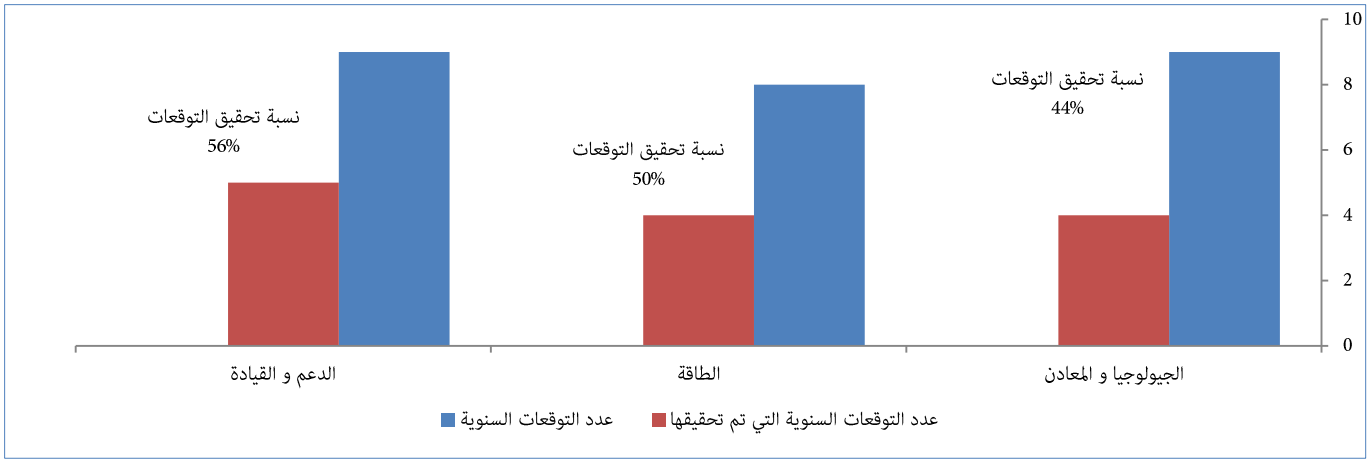

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 50%.

وعرف برنامج "الجيولوجيا والمعادن" تحقيق القيم التوقعية لـ 44% من المؤشرات، حيث لم يتم بلوغ 5 مؤشرات من أصل 9 لقيمهم التوقعية ويتعلق الأمر بالمؤشرات "نسبة التغطية الوطنية من الخرائط الجيولوجية" و"نسبة التغطية الوطنية من الخرائط الجيوكيميائية" و"نسبة الرخص الذي تمت إعادة منحها" و" نسبة الأجزاء التي تم طرحها للمنافسة" و "نسبة الأجزاء التي تم منحها تبعا للإعلانات العمومية للمنافسة". وتتعين الإشارة أن عددا من المؤشرات قاربت إنجازاتها بشكل كبير القيم التوقعية.

وسجل برنامج " الطاقة " 50% من توقعاته، حيث لم يتم تحقيق القيمة التوقعية للمؤشرات " نسبة القدرة الكهربائية المنشأة من الطاقات المتجددة" و "الهامش الاحتياطي من الطاقة الكهربائية" و "نسبة الكهربة القروية" و "عدد القرارات التي تحدد الحد الأدنى للأداء الطاقي والعنونة الطاقية للمعدات والتجهيزات الطاقية" و "عدد هيئات الافتحاص الطاقي المرخصة لإجراء الافتحاص الطاقي الالزامي". ويلزم التوضيح أن المؤشر "نسبة الكهربة القروية" حقق نسبة 99,88% كإنجاز ما يناهز بالتالي التوقع البالغ 99,92%.

بينما سجل برنامج " الدعم والقيادة " تحقيق 56% من التوقعات.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- **تعليق:**

عرفت المؤشرات المستجيبة للنوع المقرونة بالبرنامج الميزانياتي "الدعم و القيادة" تحقيق 67% من التوقعات وذلك راجع إلى عدم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر المستجيب للنوع "نسبة الولوج إلى التكوين".

بينما تم تحقيق توقع المؤشر "نسبة الموظفات في مناصب المسؤولية" بالرغم من الانخفاض الذي عرفه المؤشر بسبب ارتفاع عدد المحالين على التقاعد في صفوف الموظفات اللواتي تشغلن مناصب المسؤولية، وكذا المؤشر " عدد الإجراءات المتخذة لمأسسة مقاربة النوع" حيث عملت الوزارة على تنظيم ورشة تكوينية، في فبراير 2023، لفائدة الموظفات والموظفين المتقلدين لمناصب المسؤولية حول موضوع بناء القدرات من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع الوزارة بهدف ترسيخ مفاهيم المقاربة والعمل على توطيدها في مسؤولياتهم المهنية.

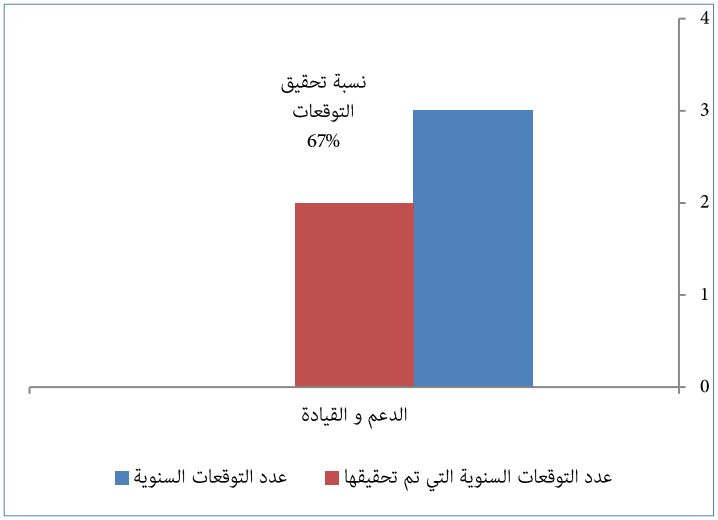

وزارة الصناعة والتجارة

1. ملخص أهم الإنجازات

عرف قطاع **الصناعات الغذائية** في سنة 2023 دينامية جيدة خاصة في الاستثمار وإحداث فرص شغل حيث تم التوقيع على 12 مذكرات تفاهم مع مقاولات تنشط في قطاع الصناعات الغذائية ويتطلب إنجاز المشاريع الاستثمارية التي تم التوقيع على مذكرات التفاهم بشأنها والتي من المتوخى أن تحدث 5423 منصب شغل مباشر، غلافا ماليا قدره 2,28 مليار درهم. كما تم التوقيع على ملحق الاتفاقية رقم 1 المتعلقة بدعم قطاع الصناعات الغذائي، وكذا العمل على المساهمة في تنفيذ برنامج TRAQ المتعلق بتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية وولوجها للأسواق الدولية.

وتمثلت أهم **إنجازات صناعة النسيج والجلد في** توقيع 7 اتفاقيات استثمار في منظومات النسيج والجلد. وتبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع أكثر من 575,52 مليون درهم حيث تهدف إلى خلق قرابة 2637 فرصة عمل مباشرة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة Sunrise لتطوير منطقة صناعية متكاملة بمساحة 100 هكتار بمبلغ استثماري يقدر ب 2,47 مليار درهم في أفق 2029، وتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة ROMANTIC LTD-CO لإنشاء وحدة لصناعة الجلود بمبلغ استثماري يفوق 64 مليون درهم وسيوفر 680 منصب شغل.

وعملت الوزارة كذلك على مواكبة مجموعة المدابغ الإيطالية NUTI IVO GROUP من أجل إنشاء مدبغة عصرية بمنطقة سيدي بوعثمان بجهة مراكش. وسيتطلب هذا المشروع استثمارا أجنبيا مباشرا بقيمة 12 مليون يورو وسيمكن من خلق 265 منصب شغل قار. فضلا على ذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجموعة التركية ISKEFE لإنشاء مشروع مدبغة واستغلال نفايات المدبغة.

و في إطار مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023 تمت مواكبة 246 مشروع استثماري في مختلف مراحل التصنيع في قطاعي النسيج والجلد، باستثمار إجمالي قدره 6,528 مليار درهم وستمكن هذه المشاريع من خلق أكثر من 82.888 منصب شغل قار.

وفي قطاع صناعة الطيران، تمكن المغرب من بناء قاعدة متطورة لصناعات الطيران تشمل عدة مهن حديثة ذات قيمة مضافة عالية وتخصصات مختلفة من ضمنها: تصنيع أجزاء المحرك والقطع المركبة والأسلاك وكذا تجميع أجزاء مهمة من جسم الطائرة، وذلك من خلال استقطاب عمالقة القطاع. وتتمثل أهم إنجازات هذا القطاع برسم سنة 2023 في:

- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة SHIMCO المتخصصة في إنتاج الأجزاء الدقيقة في قطاع الطيران هدفها إنجاز مشروع بمبلغ استثماري يناهز 118 مليون درهم، سيمكن من إحداث 160 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ROCKWOOD البريطانية المتخصصة في إنتاج الهياكل المركبة المعقدة من أجل إنجاز مشروع بمبلغ استثماري يناهز ب 60 مليون درهم على مدى 10 سنوات سيمكن من إحداث 100 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة CROUZET المتخصصة في تجميع المكونات الإلكترونية والإلكتروميكانيكية لقطاع الطيران لإنجاز مشروع بمبلغ استثماري يناهز 150 مليون درهم سيمكن من إحداث 80 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة DP AVIATION & FINANCE لإحداث منصة لتخزين وصيانة الطائرات بمبلغ استثماري يناهز 753,4 مليون درهم، سيمكن من إحداث 70 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة MATIS AEROSPACE في إطار المنظومة الصناعية BOEING ؛
- تدشين موقع إنتاج COMPOSITE INDUSTRIE MAROC المخصص لتصنيع أجزاء المواد المركبة باستثمارات إجمالية تصل إلى 286 مليون درهم وإحداث 282 منصب شغل مباشر.

وبخصوص صناعات السكك الحديدية، أطلق المكتب الوطني للسكك الحديدية في نونبر 2023 طلب عروض المنافسة تقدر قيمته بـ 16 مليار درهم لاقتناء 168 قطاراً خلال الفترة 2025-2035. كما تمت مواكبة ALSTOM RAILWAYS MAROC لإنشاء وحدة صناعية جديدة مخصصة لإنتاج المحولات باستثمار يقدر ب 120 مليون درهم، بما في ذلك 75 مليون درهم المخصصة لعمليات التصنيع، مع إمكانية إحداث 145 منصب شغل مباشر.

وعرف قطاع صناعات الطاقات المتجددة توقيع اتفاقية استثمار مع شركة AEOLON الصينية من أجل إنشاء مصنع لإنتاج شفرات توربينات الرياح باستثمار يناهز 1,65 مليار درهم سيمكن من إحداث 1.050 وظيفة مباشرة. كما تم توقيع اتفاقية استثمار مع شركة GI3MYSOL. من أجل إنشاء وتطوير وحدة صناعية مخصصة لإنتاج مجمعات الطاقة الشمسية الحرارية باستثمار يناهز 54,9 مليون درهم سيمكن من إحداث 80 وظيفة مباشرة.

وتم كذلك تتبع اتفاقات الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة من خلال المشاركة في اجتماعات اللجنة التقنية للإعداد والتتبع والمصادقة على قوائم السلع وقطع الغيار والمعدات والأدوات المستوردة المدرجة في مرفقات اتفاقيات الاستثمار، فضلا على مواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار بنك المشاريع.

ويساهم **قطاع التجارة الداخلية** والتوزيع بقيمة مضافة بلغت 129 مليار درهم وهو ما يشكل 10,8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام الوطني.

وعملت الوزارة على تشجيع التجار على تبني ورش كبير يتعلق بالرقمنة من أجل تحسين تنافسية نشاطهم والرفع من مردوديته، حيث أطلقت في هذا الصدد المنصة الوطنية لرقمنة التجارة، وتم عقد اتفاقيات شراكة مع قاطرات التجارة الالكترونية بالمغرب من أجل مواكبة رقمنة التجارة ببلادنا وخصوصا التجار الصغار.

وعملا على تعزيز الشمول المالي للتجار، تم توقيع اتفاقيات شراكة مع فاعلين في الشمول المالي تهدف إلى تطوير ورقمنة قطاع التجارة والإدماج المالي للتجار.

وفي إطار جهود **تنمية الصادرات**، قامت وزارة الصناعة والتجارة بمواصلة تفعيل منظومة مواكبة المقاولات "تصديركم" الذي يهدف إلى تمكين المقاولات المغربية المصدرة والتي لها مؤهلات تصديرية من تنويع منتوجاتها وأسواقها الخارجية وتعزيز ديناميتها وقدراتها التنافسية على مستوى هذه الأسواق. هكذا، وفي إطار برنامج الولوج إلى الأسواق "Go-To-Market" تم برسم سنة 2023 مواكبة 40 مقاولة مصدرة لتنفيذ مخططات عملها للتطوير على الصعيد الدولي. بينما عرف برنامج دعم المصدرين المبتدئين مواكبة المقاولات من تفعيل مخططاتها للتطوير على الصعيد الدولي وانتقاء 100 مقاولة مصدرة مبتدئة جديدة في إطار النسخة الثالثة من برنامج دعم المصدرين المبتدئين لمواكبتها في تفعيل برنامجها للتطوير على الصعيد الدولي برسم سنوات 2024-2025.

وفي مجال **حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة**، تميزت مراقبة السوق باعتماد 14 مواصفة مغربية تتعلق بالمنتجات المعدنية الصحية بالإضافة إلى مواصفة خاصة بمساحيق إطفاء الحريق للوقاية من الحرائق، ليصل العدد الإجمالي ل 1.133 مواصفة مغربية إلزامية التطبيق، فضلا على مراقبة أزيد من 10.000 نقطة بيع في إطار البرنامج الوطني للمراقبة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تأخذ الاستراتيجيات والبرامج الصناعية والتجارية بالاعتبار الخطة الحكومية للمساواة التي تتضمن أيضا برنامج تمكين المرأة اقتصادياً، والتي تعتمد على ثلاثة محاور أساسية، تهم التمكين والقيادة، والحماية والرفاه، والحقوق والقيم.

وشاركت الوزارة في اللقاءات التشاورية الثنائية لإعداد الخطة الحكومية السالفة الذكر والتي تتوخى زيادة معدل نشاط المرأة إلى 30%.

وفي إطار الشراكة مع القطاع الخاص، قامت الوزارة بتوقيع اتفاقية مع جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب تهم إطلاق برنامج لتعزيز ريادة الأعمال النسائية في القطاع الصناعي الوطني، تحت عنوان «she industriel» . ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع النساء على إنشاء مقاولاتهن الخاصة في مختلف القطاعات الصناعية، وذلك من خلال تخصيص دعم شامل يمكّنهن من تنفيذ مشاريعهن الاستثمارية. ويستهدف هذا البرنامج دعم أكثر من 2200 امرأة في أقل من عامين بغاية تحقيق اندماج نشط في ريادة الأعمال الصناعية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	12	1	17	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

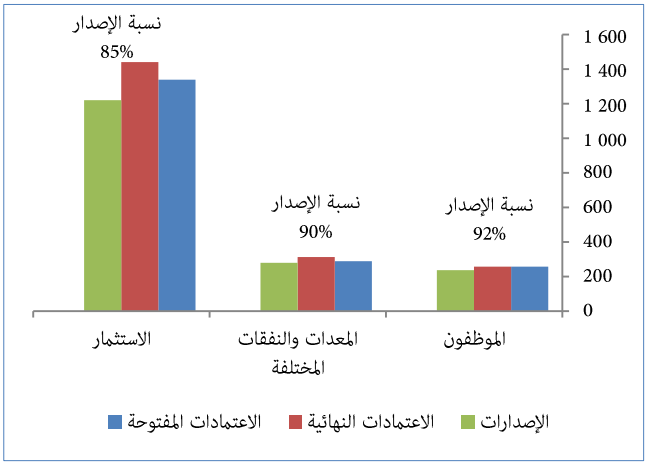

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

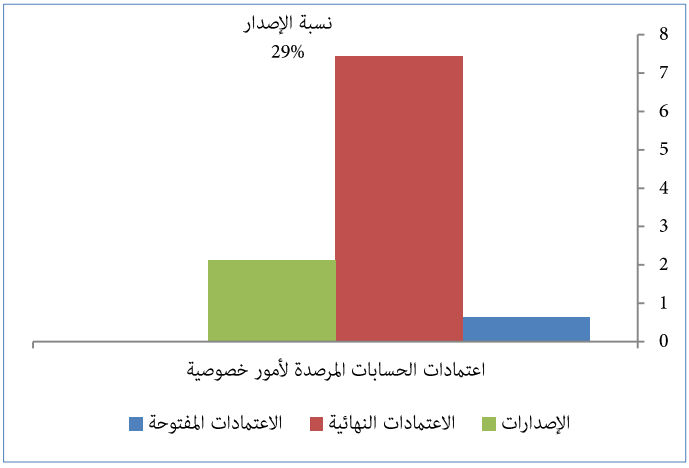

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ اعتمادات فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 92% و90% و85%. وبالتالي تسجيل تراجع مقارنة مع سنة 2022 التي سجلت برسمها هذه الفصول نسب إصدار بلغت توالیا 97% و97% و93%.

وسجلت الحسابات المرصدة لأمور خصوصية والتي تشمل صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، نسبة إصدار ميزانياتي بلغت 29%. وكان هذا المكون الميزانياتي قد سجل برسم سنة 2022 نسبة إصدار بلغت 98%.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

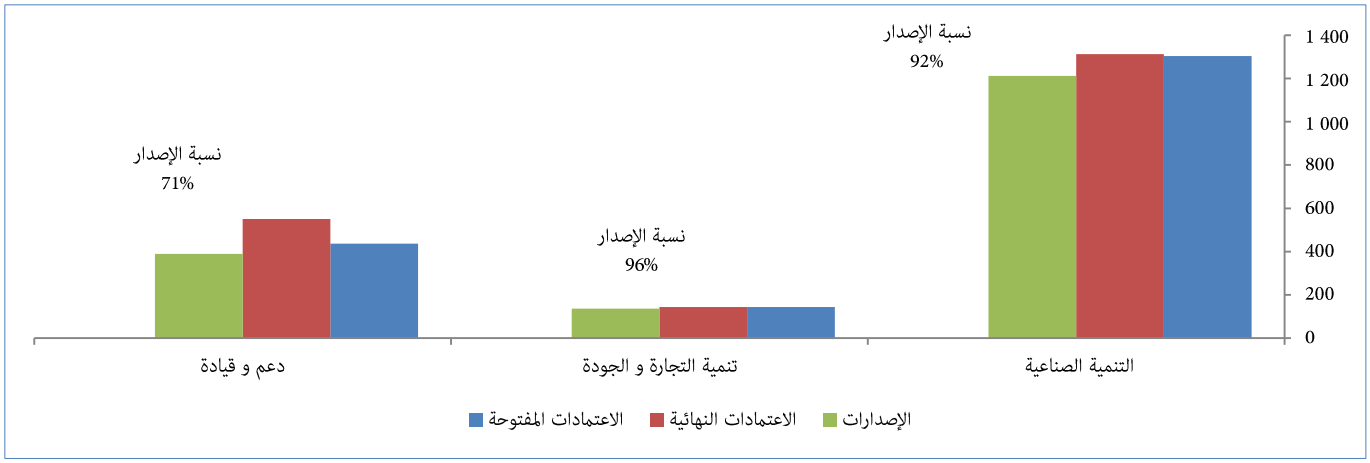

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج " التنمية الصناعية " نسبة 92%. ويشمل هذا البرنامج على الخصوص أهم المشاريع "تأهيل الموارد البشرية" و"دعم الابتكار والأقطاب التكنولوجية" و "تقوية تنافسية المقاولات" و "تقوية البنيات التحتية".

وبخصوص برنامج "تنمية التجارة والجودة"، فقد بلغت الإصدارات 96%، ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة بـ "تنمية التجارة والتوزيع" و"تنمية الجودة والتقييس" و"إنعاش الصادرات ويقظة الأسواق" و"تنظيم وتيسير المبادلات والحماية التجارية" . بينما عرف برنامج "دعم وقيادة" نسبة إصدارات بلغت 71%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

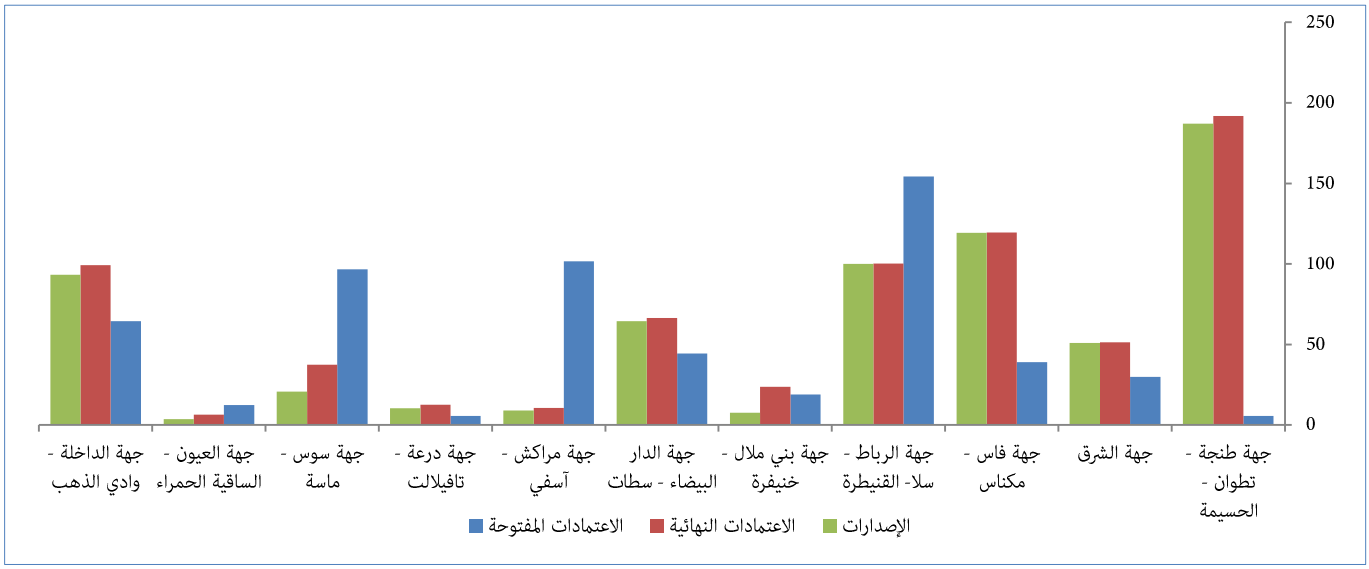

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق:

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 62% من مجموع الإصدارات بنسبة إصدار ناهزت 83%، ما يعكس تطورا مهما للامركزة التدبير الميزانياتي وذلك مقارنة مع سنة 2022 والتي مثلث برسمها حصة المصالح المشتركة حوالي 99% من الاعتمادات.

كما عرفت جل الجهات نسبة إصدارات متباينة تتراوح ما بين 32% و100%. هكذا تم تسجيل نسبة إصدار 100% بجهتي فاس-مكناس و الرباط-سلا-القنيطرة ونسبة إصدار تفوق 90% بكل من جهة الشرق و جهة طنجة - تطوان – الحسيمة وجهة الدار البيضاء-سطات وجهة الداخلة-وادي الذهب. وسجلت جهة مراكش-آسفي وجهة درعة-تافيلالت وجهة العيون-الساقية الحمراء وجهة سوس - ماسة على التوالي نسب إصدار 86%، 82% و 56% و 55%.

وسجلت جهة بني ملال-خنيفرة أدنى نسبة إصدار والبالغة 32%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : التنمية الصناعية

الهدف: إحداث 400.000 منصب شغل

المؤشر : عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي

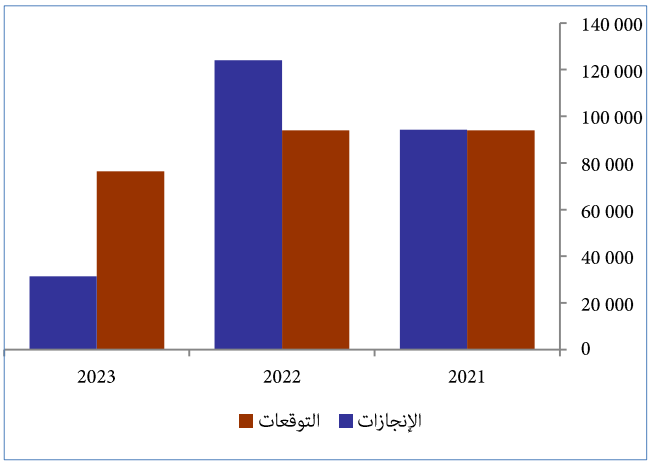

لم يتعدى عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي 31.463 منصب عوض 76.404 منصبا متوقعا. وترجع هذه النتيجة إلى عدة عوامل، تهم بالخصوص تمديد مدة تنفيذ المشاريع الصناعية نظرا تأثر الطلب على المواد الصناعية بالعواقب المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والأزمات الجيوسياسية والتضخم وارتفاع استخدام العمال المؤقتين حيث أن الطبيعة الموسمية لبعض الأنشطة والبحث عن المرونة التشغيلية من حيث التشغيل دفعت الشركات إلى استخدام العمال المؤقتين بشكل متزايد. علاوة على الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات وأنشطة الدعم وتعليق برامج الدعم سنة 2023 للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

الهدف: تقليص عجز الميزان التجاري

المؤشر: حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي

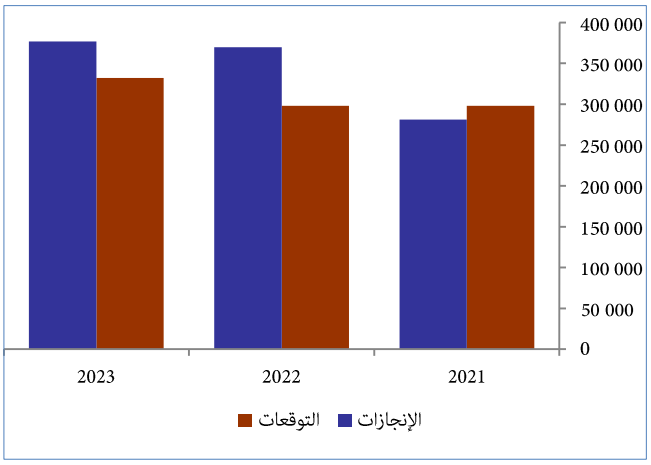

ناهز حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي 376 مليار درهم خلال سنة 2023 متجاوزا بذلك التوقع المحدد في 332 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 15,3% بين سنتي 2021 و2023، ما يعادل 94,6 مليار درهم من الصادرات الإضافية خلال نفس الفترة.

ويعزى هذا الأداء لقطاع السيارات حيث ارتفعت صادراته بنسبة 28,4% مقارنة بسنة 2022 .كما ارتفعت صادرات المواد الكهربائية والإلكترونية في سنة 2023 بـ 3,2 مليار درهم كصادرات إضافية مقارنة بسنة 2022 أي بارتفاع قدره 21%. وارتفع كذلك قطاع النسيج والجلود ب 2,2 مليار درهم (أي + 5%) وكذا قطاع الطيران ب 0,8 مليار درهم (أي 3,8%).

البرنامج : دعم و قيادة

الهدف المستجيب للنوع : تنمية المهارات وتحسين استغلال الموارد

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة مشاركة النساء في التكوين

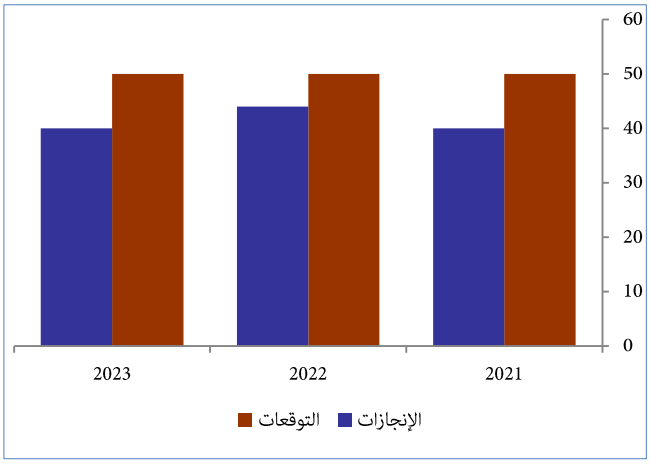

مثلث مشاركة النساء في البرامج التكوينية نسبة 40% من المجموع العام للمشاركين بالوزارة، مقابل توقع محدد في 50%. وتخضع هذه النسبة أساسا لعدد النساء الموظفات بالوزارة.

ومن أجل الرفع من نسبة مشاركة النساء في البرامج التكوينية التي تضعها الوزارة رهن إشارة الموظفين والموظفات، سيتم وضع استراتيجية جديدة للتحفيز والمتابعة من أجل الانخراط المكثف والفعال في مختلف التكوينات التي ستوفرها الوزارة.

7. حصيلة تحقيق النتائج

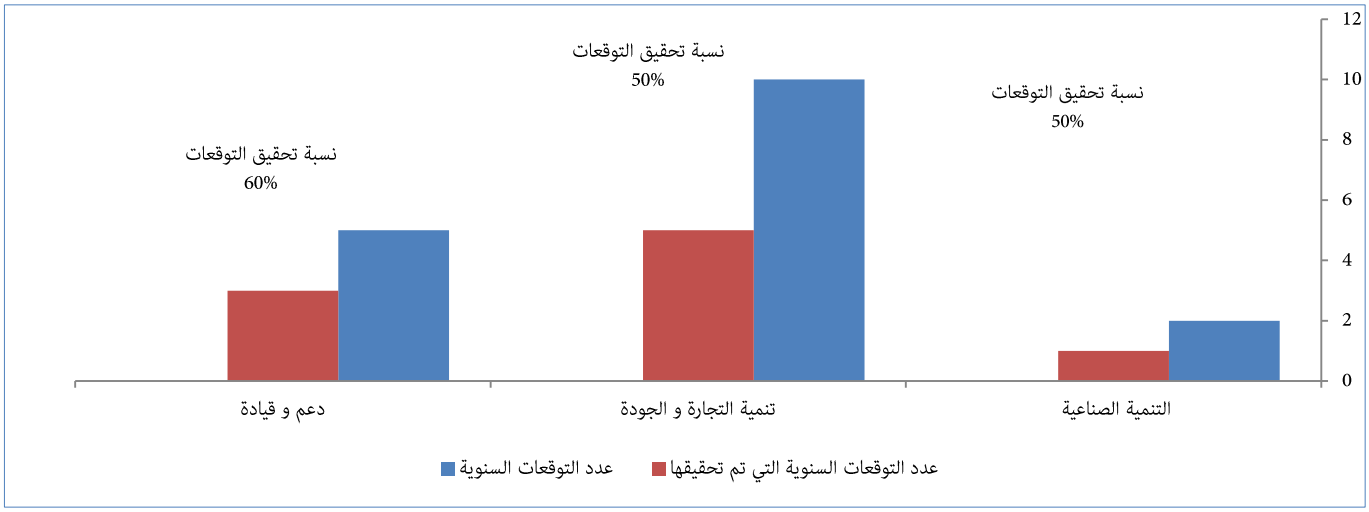

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 53%.

عرف برنامج " التنمية الصناعية " تحقيق القيم التوقعية بنسبة 50%. حيث لم يتم بلوغ توقع المؤشر "عدد مناصب الشغل المحدثة بالقطاع الصناعي" بسبب عدة عوامل تهم تمديد مدة تنفيذ المشاريع الصناعية وارتفاع استخدام العمال المؤقتين وتعليق برامج الدعم سنة 2023 للمقاولات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات وأنشطة الدعم. بينما تم تجاوز توقعات المؤشر "حجم المعاملات الموجهة للتصدير الصناعي" ويمكن أن يعزى هذا الأداء أساسا لقطاع السيارات حيث ارتفعت صادراته بنسبة 28,4% مقارنة بسنة 2022، أي بزيادة تصل إلى 32,8 مليار درهم.

أما بالنسبة لبرنامج "تنمية التجارة والجودة"، فسجل نسبة تحقيق التوقعات 50%، حيث لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "نسبة تطور رقم المعاملات عند التصدير للشركات المواكبة" و "متوسط مدة منح تراخيص الاستيراد وتراخيص التصدير وطلبات الاعفاء الجمركي" و "عدد مفاوضات الاتفاقيات التجارية التفضيلية" و"عدد المواد المستفيدة من تخفيف ومرونة قواعد المنشأ في إطار اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة".

وقد وصلت نسبة تحقيق التوقعات لبرنامج " دعم و قيادة " نسبة 60%، حيث تم تحقيق توقعات المؤشرات " معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية"، و"نسبة توفر النظم المعلوماتية" و كذا "عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة" لا سيما بفضل إنشاء نظام المراقبة المحلية للمنتجات الصناعية وتطوير نظام مراقبة بأجهزة القياس ووضع نظام لإدارة الأجهزة والبرمجيات المعلوماتية وتطور نظام مراقبة المنتجات الصناعية عند الاستيراد وتشغيل واستغلال منصة لتتبع وإدارة الشراكات الإقليمية والعمل الإقليمي للمصالح اللامركزية وتطوير نظام العمل التعاوني والخدمات الإلكترونية وإنشاء منصة آمنة لتخزين وتبادل الوثائق المتعلقة بتحقيقات الدفاع التجاري.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

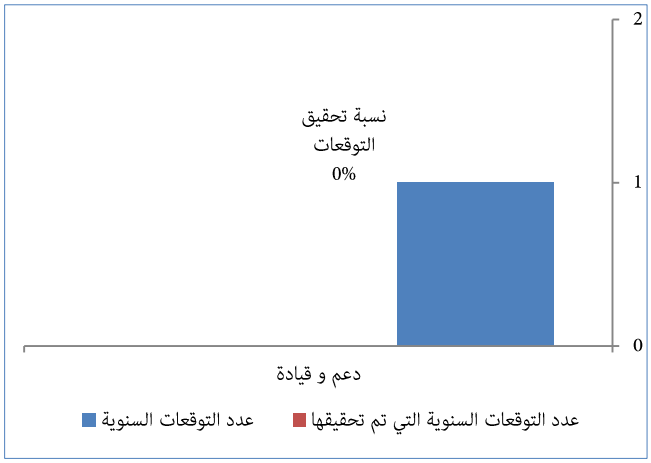

- **تعليق :**

بخصوص البرنامج الميزانياتي "دعم وقيادة" فلم يتم بلوغ التوقع المتعلق بالمؤشر المستجيب للنوع "نسبة مشاركة النساء في التكوين" حيث عرف معدل التكوين تراجعا طفيفا خلال هذه السنة والذي يرجع أساسا إلى استكمال عدد مهم من موظفي الوزارة من معظم التكوينات المتوفرة على صعيد منصة التكوين الالكترونية للوزارة.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل -

1. ملخص أهم الإنجازات

في إطار الجهود التي يقوم بها قطاع التواصل في **مجال الصحافة المكتوبة** الورقية والالكترونية، تم استكمال تنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى النهوض بقطاع الصحافة بشقيه المكتوب والإلكتروني والارتقاء بمجالي التكوين الأساسي والتكوين المستمر وذلك من خلال مواكبة المؤسسات الإعلامية في عملية الملاءمة مع مقتضيات قانون الصحافة والنشر ومرافقة الناشرين وإرشادهم للحلول التي تمكنهم من تسوية الوضعية القانونية لصحفهم الورقية والإلكترونية من حيث شروط إدارة النشر.

في إطار استراتيجيتها الهادفة إلى تأهيل والنهوض بقطاع الصحافة الورقية ببلادنا، سهرت الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير التي مكنت من رصد التحولات التي يعرفها هذا القطاع انطلاقا من عملية الإيداع الإداري وتتبع صدور الصحف الورقية.
وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة بشكل دوري على توفير المعطيات الإحصائية الخاصة بالصحافة الورقية انطلاقا من قاعدة بيانات تصاريح الإصدار وشهادات الإيداع، والتواصل بشأنها مع الصحافة الوطنية والفاعلين في المجال.

كما تقوم الوزارة على المستوى المركزي والجهوي بمتابعة تطور وضعية الصحافة الإلكترونية، وذلك من خلال تصاريح الإصدار الواردة من مختلف المحاكم الابتدائية بالمملكة، حيث تعمل على استخراج مجموعة من المعطيات التي يتم استثمارها من أجل التوفر على صورة واضحة عن هذا القطاع معززة بأرقام ومؤشرات وإحصائيات بشكل دوري أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

أما بالنسبة **لمجال السمعي البصري** فواصلت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، خلال سنة 2023 الاضطلاع بمهمة تقديم الخدمة الإعلامية العمومية المستجيبة لحاجيات وتطلعات مختلف فئات الجمهور المغربي. كما ركزت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال سنة 2023 نشاطها، كذلك، على مواصلة تطوير وتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالتحول الرقمي والتلاؤم مع الأنماط العالمية الجديدة لاستهلاك التلفزيون. وواصلت القناة كما هو معهود تعزيز ريادتها وطنيا فيما يهم نسب المتابعة التلفزية مسجلة خلال الأيام العادية متوسطا يوميا يعادل 29%، وخلال الفترة الرمضانية متوسطا يناهز 33% .

من جهتها، سجلت القناة الثانية خلال سنة 2023، على الخصوص تقديم ما مجموعه 2716 مادة إخبارية جديدة وبث 262 حصة فيما يخص البرامج الحوارية وبث ما يعادل 175 حصة برامجية ثقافية وبث ما يعادل 462 حصة برامجية موجهة للشباب والمراهقين والأطفال. مسجلة ما يفوق 115 ساعة بث وغيرها من البرامج الخدماتية والفنية والرياضية. بالإضافة إلى ما تم بثه من أعمال إبداعية مغربية من أشرطة سينمائية وأفلام تلفزية ومسلسلات وعروض حية وأشرطة وثائقية. وقد بلغت نسبة المواد المبثوثة باللغة العربية والأمازيغية واللهجات أو التعابير العربية ضمن الشبكة المرجعية ما يعادل 92%.
وفيما يخص **مجال صحافة الوكالة**، استطاعت وكالة المغرب العربي للأنباء الحفاظ على النسق التصاعدي للإنتاج خلال سنة 2023، حيث أنتجت ما يزيد عن 51.300 صورة و 8.705 رسم بياني، إضافة إلى معالجة 4.818 مقطع فيديو نشر منها 3.966 على موقع Mapaudio.ma ونشر 5.433 كبسولة صوتية على موقع Maptv.ma.

وفي إطار المواكبة الإعلامية لزلزال الحوز، تمت تعبئة جميع صحفيي الوكالة وأطرها التقنية وموظفيها لضمان تقديم معلومة صحيحة ومحاربة الأخبار الزائفة، وذلك طيلة 24 ساعة وعلى مدار الأسبوع، خلال أزيد من 15 يوما، وإيفاد خمسة فرق مكونة من صحفيين ومصورين إلى المناطق المتضررة خلال الفترة ما بين 9 و 24 شتنبر 2023. حيث تم إنتاج ونشر 1.754 قصاصة عالجت مختلف الجوانب المرتبطة بالزلزال (عمليات الإنقاذ والمساعدة، إيواء الناجين، عمليات التضامن، جمع التبرعات، توزيع المساعدات).

كما أحدثت وكالة المغرب العربي للأنباء مصلحة للتحقق لمواجهة الأخبار الزائفة، حيث قامت باعتراض والتحقق من صحة 64 خبرا.

وفي **مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة**، عرفت انخراطات وتصريحات المؤلفين في جميع الأصناف الموسيقية والدرامية والأدبية ارتفاعا ملموسا نتيجة للاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها المكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في تدبير ملفات المنخرطين والتصريح بمصنفاتهم من حيث السرعة والدقة في معالجتها، حيث بلغ عدد المنخرطين بالمكتب 5.019 منخرط فيما بلغ عدد المصنفات المصرح بها 66.828 مصنفا.

وبالنسبة للحقوق المجاورة، عرفت انخراطات وتصريحات أصحاب الحقوق المجاورة ارتفاعا ملموسا حيث بلغ مجموع عدد المنخرطين 4.906 منخرطا فيما بلغ مجموع عدد الأداءات المصرح بها 50.749. وفي مجال التوزيع، تم خلال سنة 2023 صرف توزيعات لفائدة المؤلفين في الأصناف الثلاث الأدبية والموسيقية والدرامية وكذا أصحاب الحقوق المجاورة في أصناف فناني الأداء ومنتجي الفنوغرامات والفيديوغرامات كالتالي: حقوق المؤلف 12.308 مستفيدا والحقوق المجاورة 8.241 مستفيدا.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:
تعتبر صورة المرأة في الإعلام والحد من كل ما يسيء لها أو يكرس دونيتها، من ضمن أولويات قطاع التواصل .حيث عمل القطاع على اتخاذ التدابير الكفيلة بمراعاة النوع، وبتحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية المسيئة لها في وسائل الإعلام العمومي، منذ التوقيع على"الميثاق الوطني لتحسين صورة النساء في الإعلام" ومرورا بمراعاة المقتضيات التي تنص على منع كل ما يسيء لصورة المرأة في النصوص القانونية المنظمة للإعلام العمومي، وختاما بإعداد "دليل مكافحة القولبة النمطية القائمة على التمييز على أساس النوع الإجتماعي في وسائل الإعلام بالمغرب".

ومن أجل مواكبة تطبيق الالتزامات القانونية والتنظيمية الهادفة لمكافحة الصور النمطية في وسائط الاعلام بالمغرب ولجعل الإعلام الوطني بكافة مكوناته إعلاما منصفا للمرأة ومحترما لرمزيتها، يعمل القطاع على مواصلة تفعيل الدليل المذكور أعلاه، والذي يتضمن توصيات مهمة لمختلف الفاعلين بالقطاع.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	9	2	15	2

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

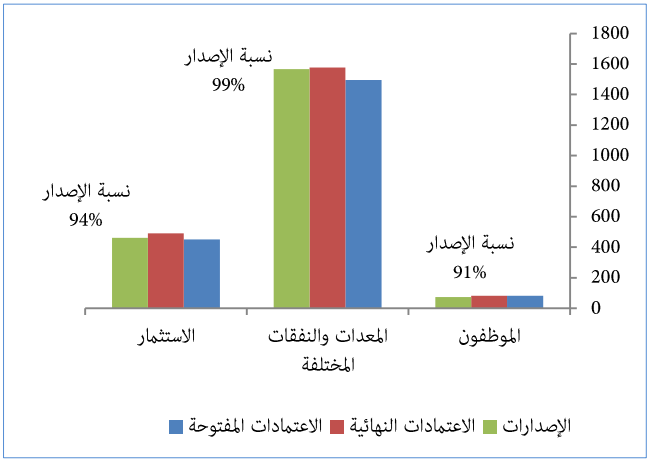

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

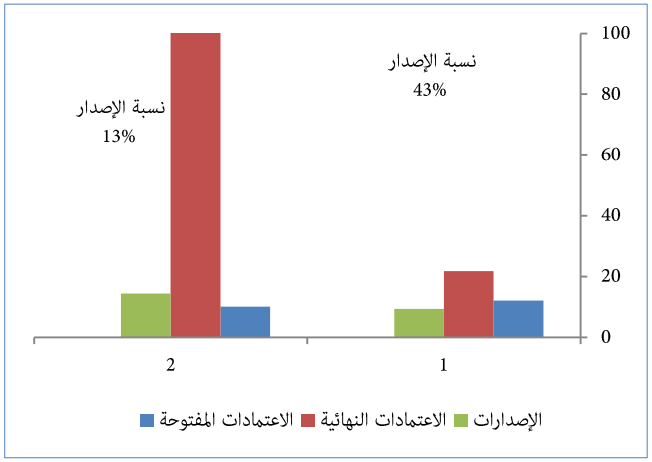

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

تعليق :

بخصوص اعتمادات الميزانية العامة، بلغت نسبة إصدار فصل الموظفين برسم قانون المالية لسنة 2023 حوالي 91%، بينما بلغت 99% بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة و94% لفصل الاستثمار. وتخصص اعتمادات فصل المعدات والنفقات المختلفة أساسا لدعم قطاع الاتصال وقطاع الصحافة الوطنية وكذا المساهمات.

أما فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي تشمل المعهد العالي للإعلام والإتصال والمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما، فقد بلغت نسبة تنفيذ اعتمادات فصل الاستغلال 43%، وحوالي 13% بالنسبة لفصل الاستثمار.

وبشأن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، فقد عرف صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي نسبة إصدار ميزانياتي ناهزت 71%.

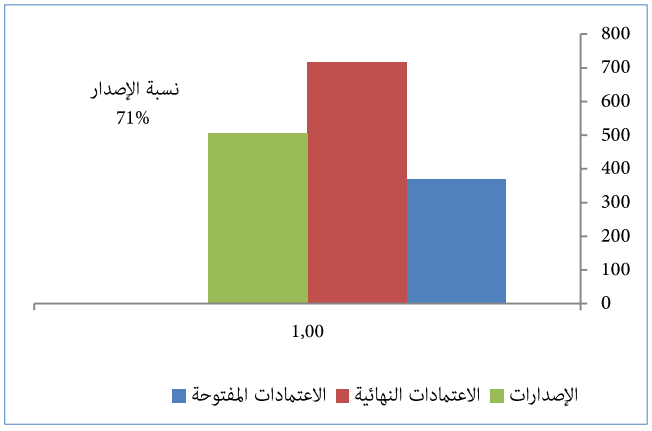

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

سجل البرنامج الميزانياتي "الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة" نسبة إصدار ميزانياتي ناهزت 98%. حيث تمثل إصدارات فصل الموظفون 4% من مجموع إصدارات الميزانية العامة. وتمثل إصدارات فصل الاستثمار 21% من مجموع إصدارات الميزانية العامة.

ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة بـ "دعم المعهد العالي للإعلام والاتصال" و"دعم المعهد العالي للمهن السمعية البصرية والسينما" و"دعم قطاع الصحافة الوطنية" و"دعم قطاع الاتصال" و"جولات الأخبار والعلاقات العامة".

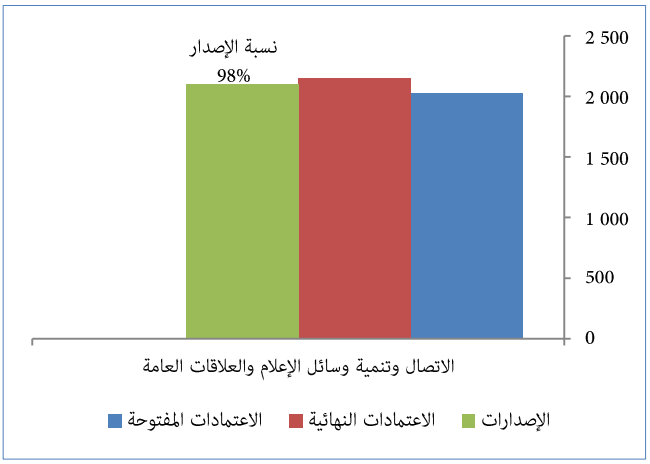

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

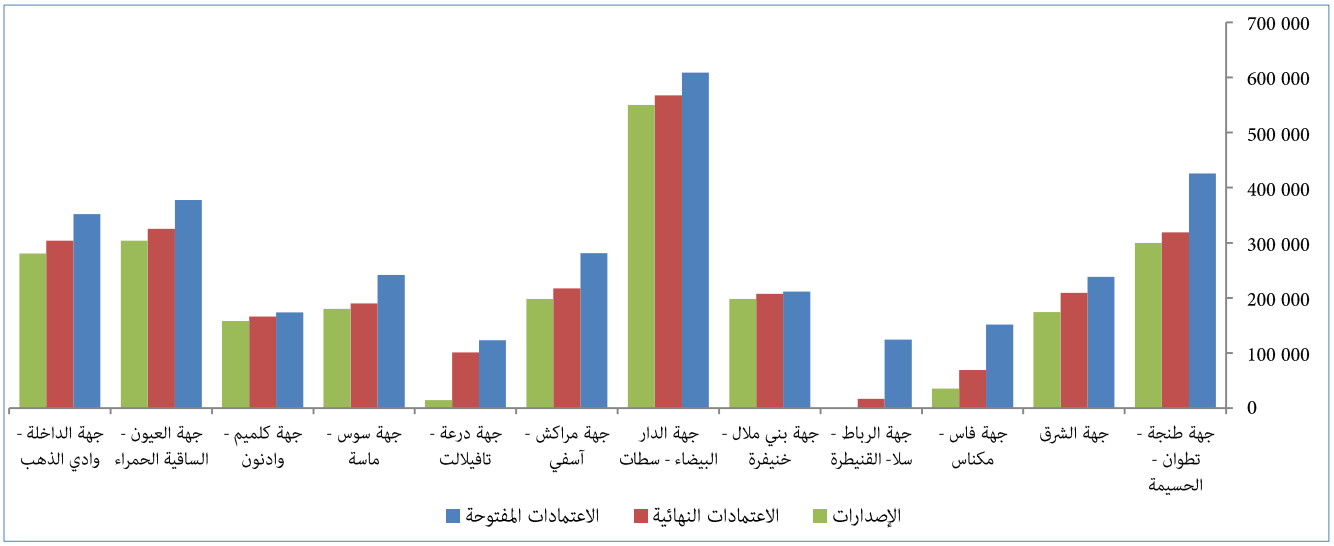

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات

- تعليق :

مثلث حصة المصالح المشتركة حوالي 99% من مجموع الإصدارات وبلغت نسبة الإصدار بها حوالي 100%. وتعزى هذه الحصة الكبيرة أساسا إلى حجم الاعتمادات المخصصة للمساهمات ودعم المعاهد القطاعية (المعهد العالي للإعلام والاتصال، المعهد العالي للمهن السمعية البصرية والسينما) وكذا الفاعلين المؤسساتيين القطاعيين في مجال الاتصال والتواصل.

بالنسبة لباقي الاعتمادات، سجلت جهة الدار البيضاء-سطات أعلى نسبة إصدار والبالغة 97%. وعرفت جهات بني ملال-خنيفرة، وسوس-ماسة وكلميم-وادنون نسبة إصدار ناهزت 95%. وسجلت جهة درعة-تافيلالت أدنى نسبة إصدار والبالغة 15%. بينما لم تسجل جهة الرباط-سلا-القنيطرة أية إصدارات (0%).

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج: الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة

الهدف: تعزيز العلاقات مع الصحفيين ووسائل الإعلام الأجنبية

المؤشر: عدد المشاركات في التظاهرات الدولية

تم القيام بحوالي 25 مهمة خارج المغرب، وبالتالي، تم تجاوز القيمة المحددة في 13 مشاركة.

وهمت هذه المشاركات التعاون المتعدد الأطراف، من خلال المشاركة في أشغال اجتماعات جامعة الدول العربية واجتماعات مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي واليونسكو وكذا التعاون الثنائي مع عدة دول من خلال المشاركة في اجتماعات اللجان المشتركة.

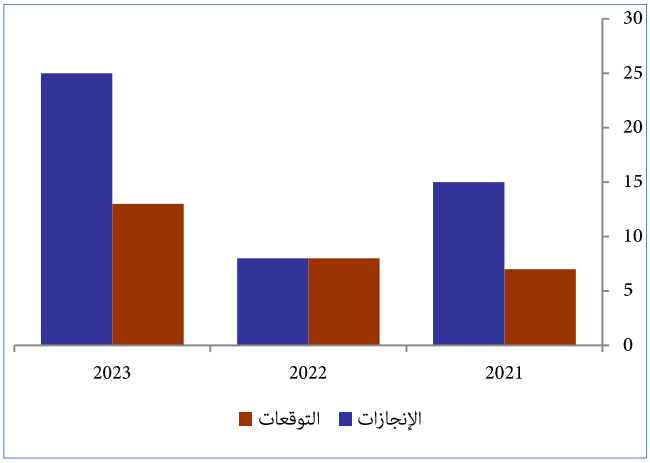

الهدف: تعزيز العلاقات مع الصحفيين ووسائل الإعلام الأجنبية

المؤشر: عدد التقارير والربورتاجات الإذاعية والتلفزية المتعلقة بالمغرب

يخص هذا المؤشر عدد التقارير والروبورتاجات الإذاعية والتلفزية المتعلقة بالمغرب التي تم رصدها وتحليلها على مستوى المواقع الأجنبية والقنوات الإذاعية والتلفزية الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد المقالات والتقارير التي نشرت وبثت حول المغرب سنة 2023 والبالغة 20.000 تقريرا وربورتاجا قد تجاوز التوقعات المحددة في 14.000، وذلك بفضل الجهود المبذولة لجذب اهتمام وسائل الإعلام الدولية وكذلك بسبب تنظيم العديد من الفعاليات الدولية الكبرى في المغرب.

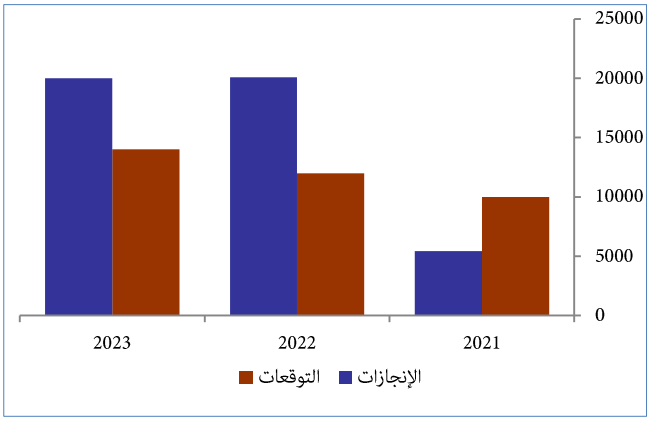

الهدف: توفير الموارد الإضافية اللازمة للشركاء في القطاع للقيام بالأنشطة المرتبطة بالسياسة العمومية للوزارة

المؤشر: عدد المنشورات الصحفية حول تكريس تعددية وتنوع الصحافة المكتوبة

حقق المؤشر قيمة 304 منشورة صحفية كإنجاز مقابل 280 كتوقع. واصل قطاع الاتصال منح الدعم الاستثنائي سواء المتعلق بالأجور أو الجزافي الممنوح للمقاولات الصحافية، الشيء الذي يفسر استمرار نفس المقاولات الصحافية في الاستفادة لتوفرها على الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المؤطرة لمنح هذا الدعم، مع نسبة قليلة من المقاولات الصحافية التي استطاعت استكمال شروط الاستفادة وخاصة بالنسبة للدعم الجزافي.

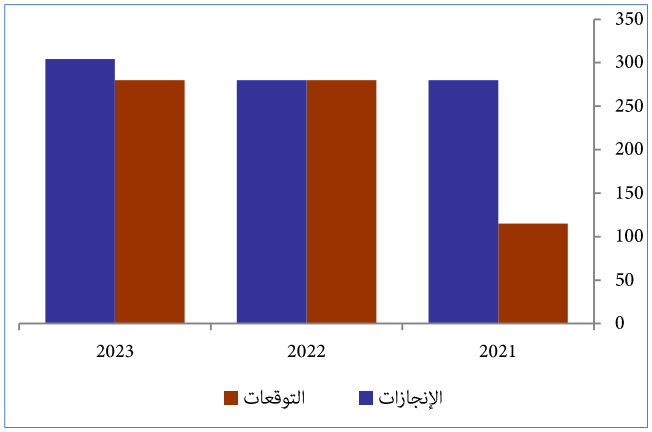

الهدف المستجيب للنوع: تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية.

المؤشر المستجيب للنوع: عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية

لم تعرف سنة 2023 تنظيم أي نشاط. ويعتبر توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بمحور تحسين صورة المرأة في الإعلام، من أهم العوائق التي تحول دون تنفيذ التوقعات المبرمجة .لكن يمكن الإشارة إلى أنه خلال سنة 2023 و في إطار الدورات التكوينية المبرمجة للموظفين لتعزيز قدراتهن الإدارية استفادت 15 موظفة من مجموع 23 مستفيد.

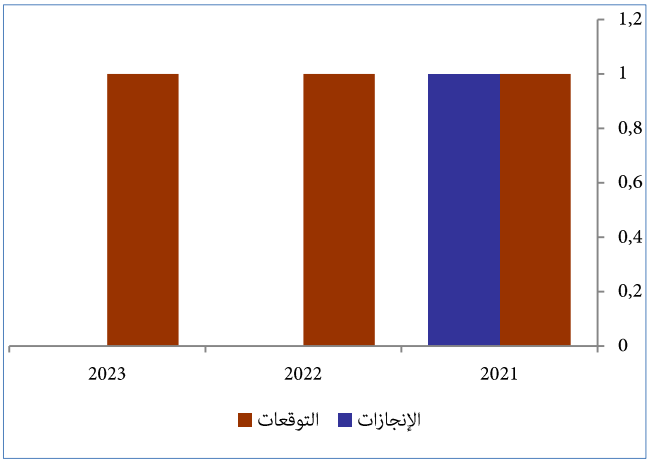

7. حصيلة تحقيق النتائج

- تعليق :

عرف البرنامج الميزانياتي "الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة" تحقيق 47% من توقعاته، حيث كانت التوقعات بالنسبة للمؤشر "عدد الحملات الإعلامية عبر القنوات التلفزية الأجنبية" برسم سنة 2023، تتطلع إلى تنظيم حملتين تواصليتين بالخارج، إلا أنه تعذر ذلك لعدة عوامل استراتيجية مرتبطة بالسياق الدولي وبالمواضيع والبلدان ووسائل الإعلام المستهدفة.

وفيما يتعلق بالمؤشر عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية، يعتبر توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بمحور تحسين صورة المرأة في الإعلام، من أهم العوائق التي تحول دون تنفيذ التوقعات المبرمجة.

كما لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "معدل رقمنة النشاط الإداري" و"عدد الدورات التدريبية المنظمة في إطار التعاون الدولي" و"عدد تراخيص التصوير الممنوحة لوسائل الاتصال الأجنبية" و"عدد زوار البوابة الوطنية: Maroc.ma على المستوى الدولي" و"عدد زوار البوابة الوطنية: sahara.gov.ma على المستوى الدولي".

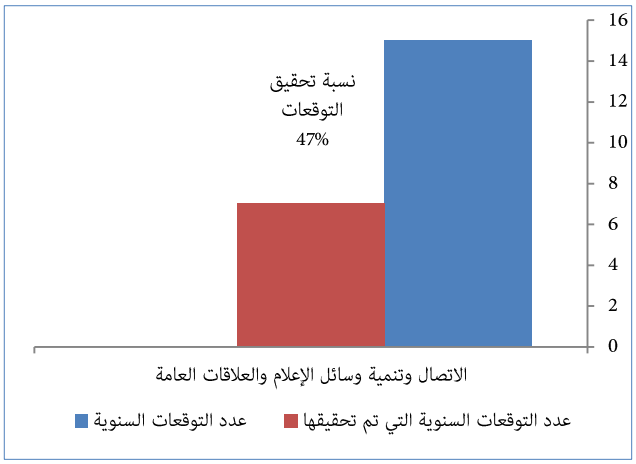

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- تعليق :

لم يتم تحقيق توقعات المؤشرين المستجيبين للنوع "عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية" حيث يعتبر توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بمحور تحسين صورة المرأة في الإعلام من أهم العوائق التي تحول دون تنفيذ التوقعات المبرمجة. و بخصوص المؤشر "نسبة الولوج إلى التكوين" فإن عدم الوصول إلى النتائج المتوقعة راجع إلى استكمال المحاور التي كانت مبرمجة لسنة 2022، أما فيما يتعلق بالمحاور التي كانت مبرمجة لسنة 2023 فهي مازالت في مرحلة إتمام الإجراءات الإدارية مع الشركاء.

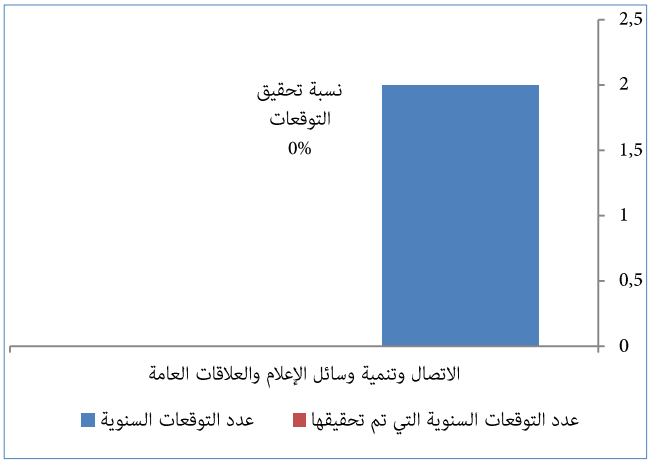

وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة -

1. ملخص أهم الإنجازات

سجلت سنة 2023 إنجازات مهمة على مستوى المشهد الثقافي الوطني بمختلف مكوناته من خلال تنفيذ مشاريع مندمجة وإحداث بنيات تحتية ثقافية وتنظيم أنشطة ثقافية وفنية نوعية، وطنية ودولية، سواء منها القارة التي تنظم كل سنة في ربوع المملكة أو الظرفية التي تقضيها التزامات وطنية أو دولية أو الجديدة التي يتطلبها توسيع الإشعاع الثقافي والفني لبلادنا. وتتلخص أهم الإنجازات في المحافظة على الموروث الثقافي وتأهيله وإبراز قيمته التنموية والحضارية وتأهيل النسيج العتيق وتعزيز البنية التحتية الثقافية ودعم الكتاب والقراءة العمومية وتشجيع الإبداع الفني ومواكبة المبدعين بالإضافة إلى تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة وأيضا تعزيز الديبلوماسية الثقافية.

ففي إطار برنامج التراث الثقافي وخصوصا في مجال التعريف والتعرف على التراث الثقافي الوطني تم استكمال عملية جرد التراث الثقافي. وبلغ ما تم جرده 583 مبنى وموقع وعنصر من التراث الثقافي منها 220 من التراث المادي و39من التراث غير المادي و324قطعة من التحف الأثرية المتواجدة بالمتاحف والمجموعات الوطنية، بالإضافة لإنجاز كبسولة فيديو وتغطية فوتوغرافية كاملة للمكونات التراثية لمهرجان فروسية ماطا بجماعة أربعاء عياشة بإقليم العرائش. أما في مجال حماية وصون التراث الثقافي الوطني واسترجاع المنقولات المهربة للخارج، تمكن القطاع، خلال شهر يونيو 2023، من استعادة مستحاثه جمجمة تمساح تم حجزها من طرف المصالح الجمركية الألمانية، بالإضافة إلى 3 حفريات أثرية تم تهريبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يعود تاريخها لأكثر من250 مليون سنة، والتي تم تسليمها للمغرب خلال المؤتمر المغربي الأمريكي حول مكافحة الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية المنظم بمتحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر من 3 إلى 5 أكتوبر 2023. كما نجح قطاع الثقافة في تسجيل 08 عناصر تراثية وطنية غير مادية على لائحة التراث الإسلامي لمنظمة الإيسيسكو، بالإضافة إلى تسجيل فن الملحون على قائمة التراث العالمي غير المادي خلال شهر دجنبر 2023.

أما في إطار الحماية القانونية للتراث المادي، فقد تم استصدار عدد من المراسيم والقرارات المرتبطة بتقييد 340 من مكونات التراث الثقافي على لائحة الآثار الوطنية، بالإضافة إلى إطلاق صفقات لأشغال الترميم بقصبة شفشاون التاريخية، وأشغال ترميم وإعادة تأهيل بالمبنى التاريخي للقنصلية الدنماركية بالصويرة، وأشغال صيانة بمعلمتي قبور السعديين وقصر البديع بمراكش. وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بزلزال الحوز، عمل قطاع الثقافة على وضع برنامج استعجالي بغرض ترميم المعالم التاريخية المتضررة بفعل الزلزال المذكور، وعرف مجال الترويج وتثمين التراث الثقافي الوطني تنظيم خمس معارض تراثية وطنية.

كما سجل برنامج الكتاب والقراءة العمومية جملة من الإنجازات همت دعم قطاع النشر والكتاب حيت تم دعم 395 مشروعا، بمبلغ إجمالي قدره 8.122.500 درهم. أما فيما يخص تنظيم معارض الكتاب الوطنية والدولية، قام القطاع تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتنظيم الدورة 28للمعرض الدولي للنشر والكتاب والدورة الأولى للمعرض الدولي لكتاب الطفل والشباب. موازاة مع ذلك، تم تنظيم 14 معرضا جهويا للكتاب. ومن أجل توسيع شبكة القراءة العمومية عمل القطاع على اقتناء قافلتين متنقلتين للقراءة، وذلك من أجل ترسيخ فعل القراءة خاصة لدى الساكنة القروية والبعيدة، بالإضافة لإحداث مكتبة بإقليم اشتوكة أيت باها ومكتبة المركز الثقافي بوزان ومكتبة المركز الثقافي بإقليم تازة. كما تم إنجاز عمليات التقوية والدعم بالتجهيزات والرصيد الوثائقي.

من جهتها شملت أهم الإنجازات المتعلقة ببرنامج الحكامة والقيادة خلال سنة 2023، تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة المتعلقة بالمشاريع التراثية أو بمشاريع البنية التحتية الوازنة، ويجدر بالذكر أنه في إطار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تم اتخاذ قرار تاريخي تجسد في القرار الملكي السامي الذي أقر رأس السنة الأمازيغية، عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، وفي امتداد الإنجازات تم توقيع اتفاقية شراكة" تنزيل البرنامج الحكومي في شقه الثقافي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية "على مدى أربعة سنوات بمبلغ 20.000.000 درهم.

ومن جهة أخرى، وفي إطار إدماج مؤشرات الثقافة في أهداف التنمية المستدامة تم اختيار المملكة المغربية ضمن 14 دولة على المستوى العالمي من طرف مركز التراث العالمي لليونسكو. كما عرفت الدبلوماسية الثقافية في خدمة الإشعاع الدولي للمملكة في الشق المتعلق بتعزيز الإطار المؤسساتي توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية دجيبوتي. أما في الشق المتعلق بالبرامج الثقافية الثنائية فقد تم إطلاق أول برنامج للإتحاد الأوربي لدعم الصناعات الثقافية والإبداعية بالمغرب باعتبارها وسيلة للتنمية الاقتصادية وإحداث فرص عمل لفائدة الشباب.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

في سياق تشجيع الإبداعات النسوية ودعم النساء الحاملات للمشاريع الثقافية والفنية بلغ الغلاف المالي المرصود لهذه الفئة 21.120.000 درهم تم من خلاله تمويل حوالي 270 مشروعاً ثقافيا. كما استفادت 5.265 فنانة من البطاقة المهنية للفنان لتعزيز وضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

وحظي الشق المتعلق بالاستراتيجيات والبرامج الوطنية المندمجة في مجال تعزيز المساوات بين الجنسين، بتحويل مساهمة مالية قيمتها 500.000 درهم للاتحاد الوطني لنساء المغرب برسم سنة 2023 في إطار تفعيل مضامين الاتفاقية المبرمة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل لمدة ثلاث سنوات. إضافة إلى إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع اللجان الجهوية والمنظمات غير الحكومية وفاعلي المجتمع المدني من أجل مناهضة حقوق المرأة وحرياتها والتوعية بأدوارها الريادية في شتى المجالات.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
4	13	5	21	8

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

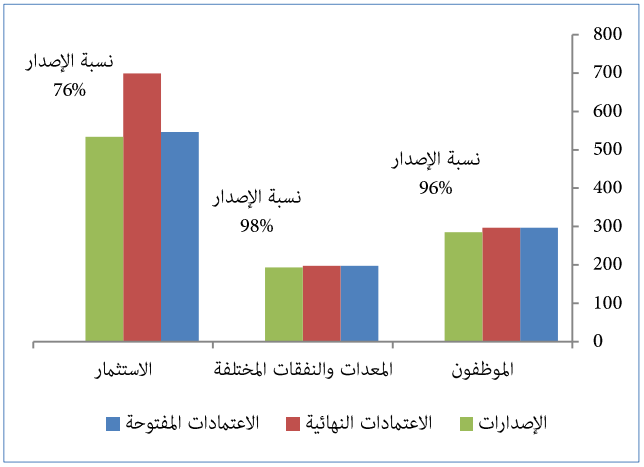

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، شهدت الاعتمادات المفتوحة لقطاع الثقافة زيادة ملحوظة سواء على مستوى ميزانية التسيير (فصل الموظفين وفصل المعدات والنفقات المختلفة) وعلى مستوى ميزانية الاستثمار. وبلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 96% و98% و76%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي تشمل مطبعة دار المناهل 77%، بينما تم تسجيل إصدار بنسبة 20% فيما يخص اعتمادات الاستثمار.

وبلغت إصدارات الحساب المرصد لأمور خصوصية " الصندوق الوطني للعمل الثقافي" 72%. ومكن هذا الصندوق قطاع الثقافة من تنفيذ سياسته الرامية إلى التشجيع على القراءة العمومية ودعم الإبداع والمبدعين والمحافظة على التراث الثقافي المادي واللامادي وتثمينه وذلك من خلال:

- تنظيم المهرجانات التراثية عبر مختلف جهات المملكة؛
- المشاركة في مختلف الأنشطة والفعاليات الثقافية المنظمة على الصعيدين الوطني والدولي للتعريف بالغنى الثقافي المغربي وتنوعه؛
- الاحتفال بمراكش عاصمة الثقافة للعالم الإسلامي؛
- دعم المشاريع الثقافية في كافة مجالات الإبداع.

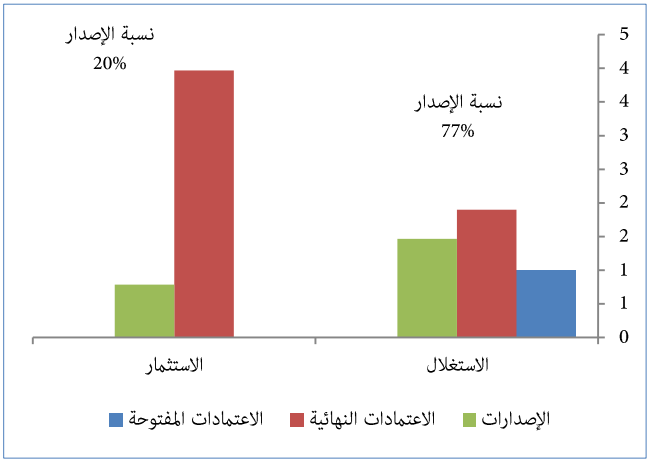

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

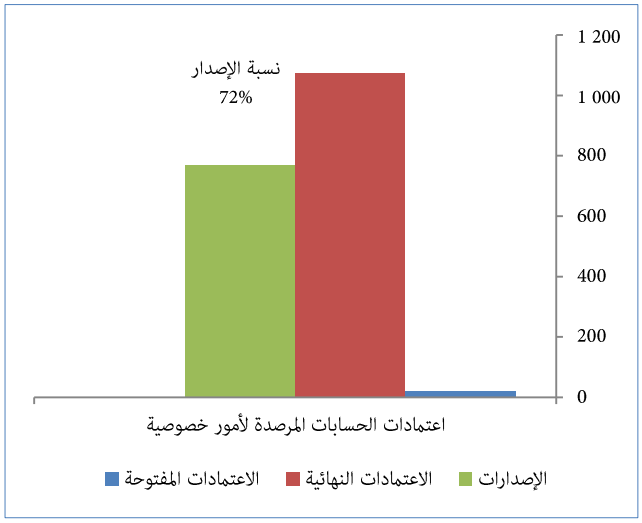

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

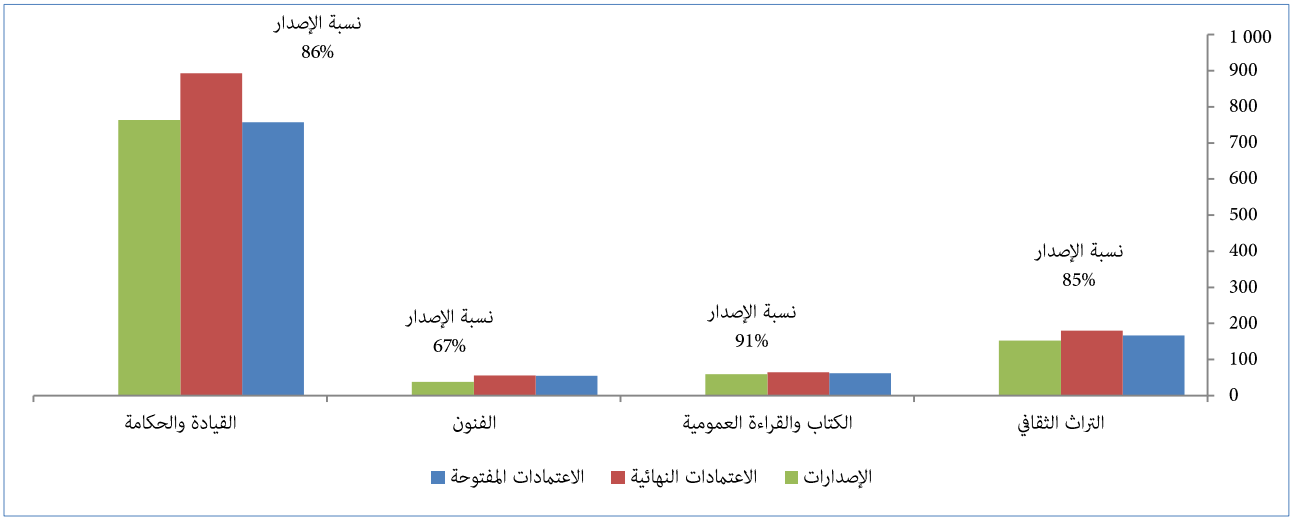

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج "التراث الثقافي" نسبة 85%. وخصص معظم اعتمادات هذا البرنامج للوفاء بالتزامات قطاع الثقافة في إطار مشاريع التأهيل الحضري وتثمين المدن العتيقة لفاس (45 مليون درهم) ومكناس (5 ملايين درهم) وسلا (5 ملايين درهم) وطنجة (30 مليون درهم).

وعرف برنامج "الكتاب والقراءة العمومية" نسبة إصدارات قاربت 91%. وتهم اعتمادات النفقات والمعدات المختلفة لهذا البرنامج في معظمها الإعانات المخصصة للمؤسستين العموميتين المكتبة الوطنية للمملكة المغربية ومؤسسة أرشيف المغرب.

وبخصوص برنامج "الفنون"، بلغت الإصدارات نسبة 67%. واستفاد هذا البرنامج من زيادة الاعتمادات وذلك لتلبية الحاجيات والمتطلبات خصوصا على مستوى فصل الاستثمار، وذلك قصد إنجاز المشاريع التابعة لمديرية الفنون (تجهيز وتهيئة المسارح – بناء معاهد موسيقية جديدة وتجهيزها-...).
في حين سجل برنامج "القيادة والحكامة" والذي يتضمن نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة إصدارات قاربت 86%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

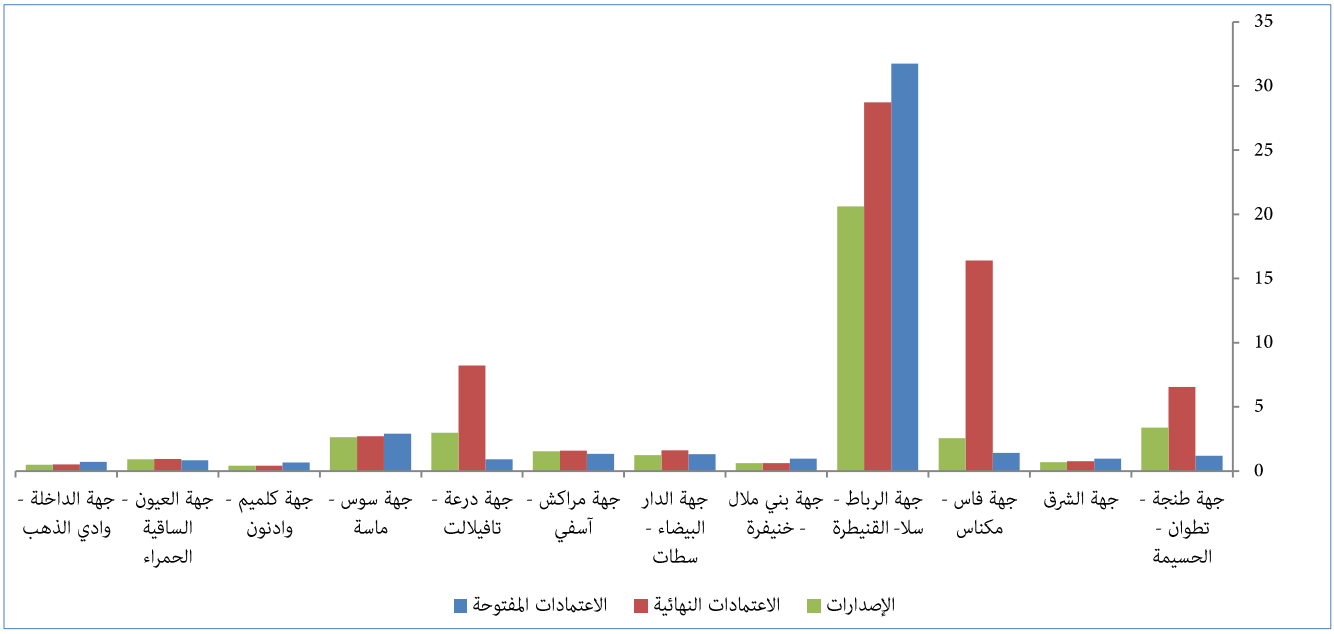

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 96% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 87%.
كما عرفت جل الجهات نسب إصدارات تتراوح ما بين 100% و16%. هكذا، سجلت النسبة الأعلى بجهتي بني ملال – خنيفرة وجهة كلميم – وادنون متبوعتين بجهة العيون - الساقية الحمراء بنسبة 98% وجهة مراكش - آسفي بنسبة 97%. بينما سجلت أدنى معدل بجهة فاس – مكناس وقدر ب 16%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : التراث الثقافي

الهدف : متابعة حماية وصون التراث الثقافي

المؤشر: نسبة معالجة ملفات طلبات تقييد وترتيب المواقع والمعالم التاريخية والتراث المنقول

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز بلغت 111% خلال سنة 2023 مقابل توقع محدد في 43,3% إذ ارتفعت وتيرة معالجة ملفات طلبات تقييد وترتيب المواقع والمعالم التاريخية والتراث المنقول بزيادة بلغت 73,28 % مقارنة مع السنة الفارطة، إذ تم تقييد 340 مبنى تاريخي وموقع في عداد الآثار الوطنية .

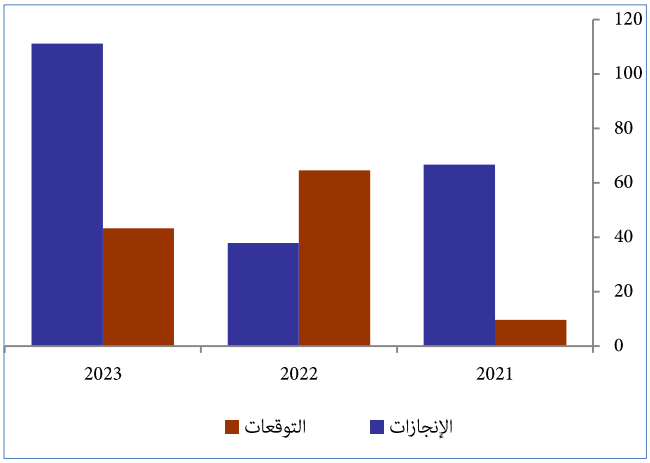

البرنامج : الكتاب والقراءة العمومية

الهدف: دعم النشر و الكتاب

المؤشر : نسبة المشاريع المدعمة في مجال النشر والكتاب

تم تحقيق نسبة 34,11% كإنجاز مقابل توقع محدد في 68%. وعرف هذا المؤشر تراجعا مقارنة مع دورة سنة 2022 لكون العديد من المشاريع المرشحة لا تستجيب للمعايير المطلوبة إن على مستوى الشكل أو على مستوى المضمون. وفي هذا السياق، ومن أجل النهوض بهذا المؤشر، عملت الوزارة على تبسيط مساطر طلبات عروض المشاريع وإدراج توصيات لجنة دراسة طلبات العروض بدفتر التحملات.

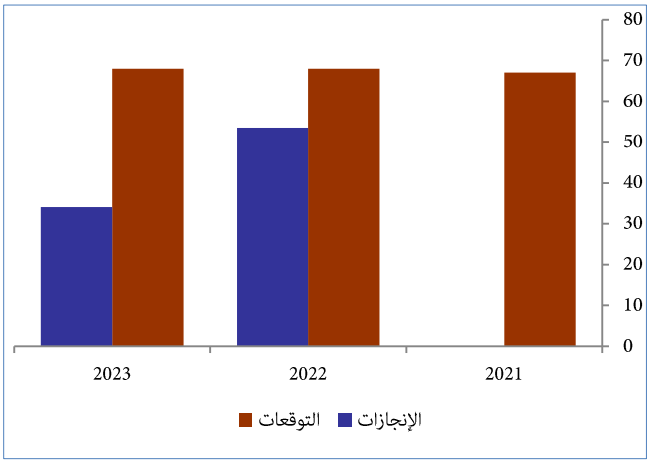

البرنامج : الفنون

الهدف: الدعم والتكوين والتشجيع في مجال الابداع والترويج المسرحي

المؤشر: نسبة النجاح بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي

تم تحقيق نسبة 100% كإنجاز متجاوزة بذلك النسبة المتوقعة المحددة في 99%.

وبالنظر لكون المؤشر يسجل نسبة نجاح بلغت مستويات جيدة وممتازة، وسيقترح القطاع تغييره بمؤشر آخر يراعي نجاعة الأداء.

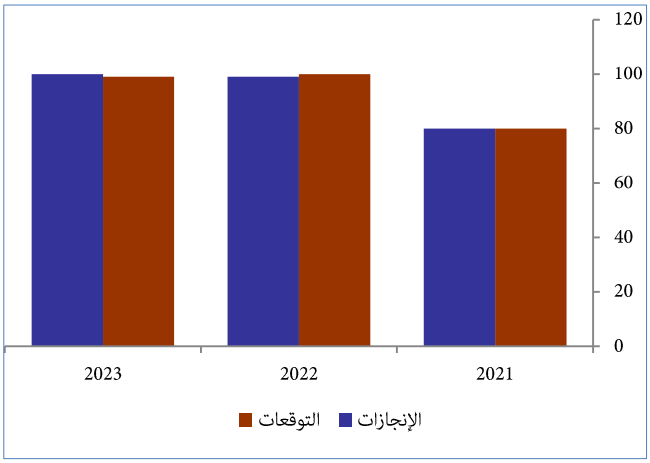

البرنامج : الفنون

الهدف: الدعم والتكوين والتشجيع في مجال الفنون التشكيلية

المؤشر: نسبة النجاح بالمعهد الوطني للفنون الجميلة

بتحقيق نسبة 88,23% كإنجاز مقابل 97% كتوقع، يسجل المعهد نسبة نجاح مهمة مع انخفاض طفيف مقارنة مع سنة 2022.

نظرا لكون المعهد يستقطب فقط 40 طالبا كل سنة من مجموع جهات المملكة، يتم انتقاء أحسن العناصر على الصعيد الوطني التي تتميز بمستوى إبداعي عالي جدا. الشيء الذي يؤثر إيجابيا في نسبة النجاح.

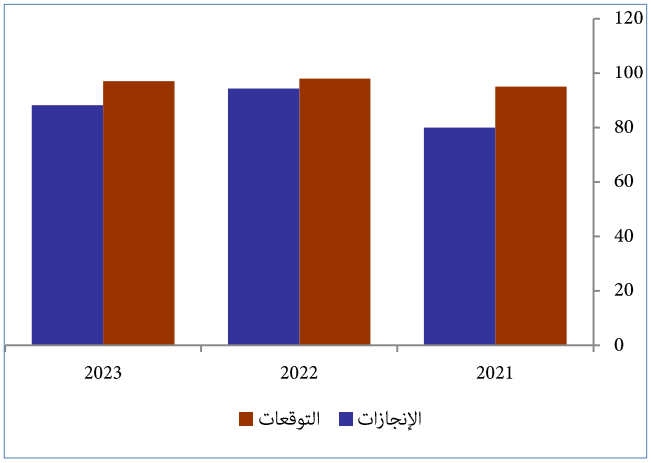

7. حصيلة تحقيق النتائج

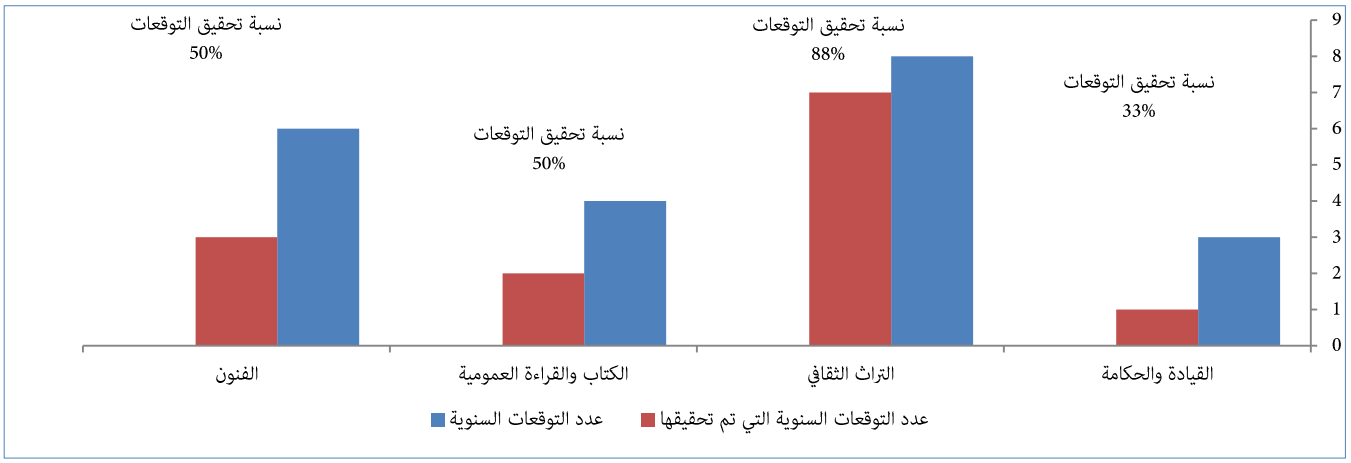

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 62% بزيادة قدرها 16% مقارنة مع سنة 2022.

وعرف برنامج " القيادة والحكامة " نسبة تحقيق التوقعات بلغت 33%. حيث تم تحقيق توقع مؤشر واحد "نسبة الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للمصالح اللاممركزة"، بينما لم يتم بلوغ توقعات المؤشر "نسبة الولوج إلى التكوين" وكذا المؤشر "عدد المراكز الثقافية المبنية"، حيث تم الاقتصار على بناء ثلاثة مراكز ثقافية بجهة طنجة تطوان الحسيمة وهي المركز الثقافي ليكسوس بالعرائش والمركز الثقافي عبد الغاية السواحل بالحسيمة والمركز الثقافي بوازان.

وسجل برنامج " التراث الثقافي " 88% من توقعاته، حيث تم تحقيق توقع المؤشر" عدد المواقع المعرفة وبرامج البحوث العلمية المنجزة" "ويعكس الاستقرار في هذا المؤشر لسنتين متواليتين الدينامية التي يعرفها المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث على مستوى تنزيل استراتيجيته المتعلق بتشجيع البحث العلمي وتعزيز النتائج العلمية التي حققها مجال علم الآثار على الصعيد الوطني والدولي. كما تم بلوغ جل المؤشرات المتعلقة بالهدفين " متابعة حماية وصون التراث الثقافي"و"تثمين وترويج التراث الثقافي".

أما بالنسبة لبرنامج " الكتاب والقراءة العمومية " فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 50% بزيادة قدرها 17% مقارنة مع السنة الفارطة، ويجدر بالذكر أن المؤشر " نسبة المشاريع النسوية المدعمة في مجال النشر والكتاب" عرف انخفاضا، حيث لم يبلغ التوقع المحدد له لأن العديد من المشاريع المرشحة لا تستجيب للمعايير المطلوبة إن على المستوى الشكلي أو على مستوى المضمون. كما لم يتم بلوغ المؤشر "عدد الأنشطة الثقافية المنظمة لفائدة الأطفال داخل فضاءات القراءة العمومية".

وعرف برنامج "الفنون" طفرة نوعية بانتقاله من 17% إلى 50%، حيث تم بلوغ نسبة التوقعات لثلاثة مؤشرات من أصل ستة، حيث تم تحقيق القيم التوقيعية للمؤشرات "نسبة المشاريع المدعمة في مجال الموسيقى والفنون الكوريكرافية" و"نسبة النجاح بمعاهد الموسيقى والرقص التابعة لقطاع الثقافة" و "نسبة النجاح بالمعهد العالي للفن المسرحي" بينما لم يتم بلوغ توقعات المؤشرات "نسبة المشاريع المدعمة في مجال المسرح " و"نسبة المشاريع المدعمة في مجال الفنون التشكيلية والبصرية" و"نسبة النجاح بالمعهد الوطني للفنون الجميلة".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

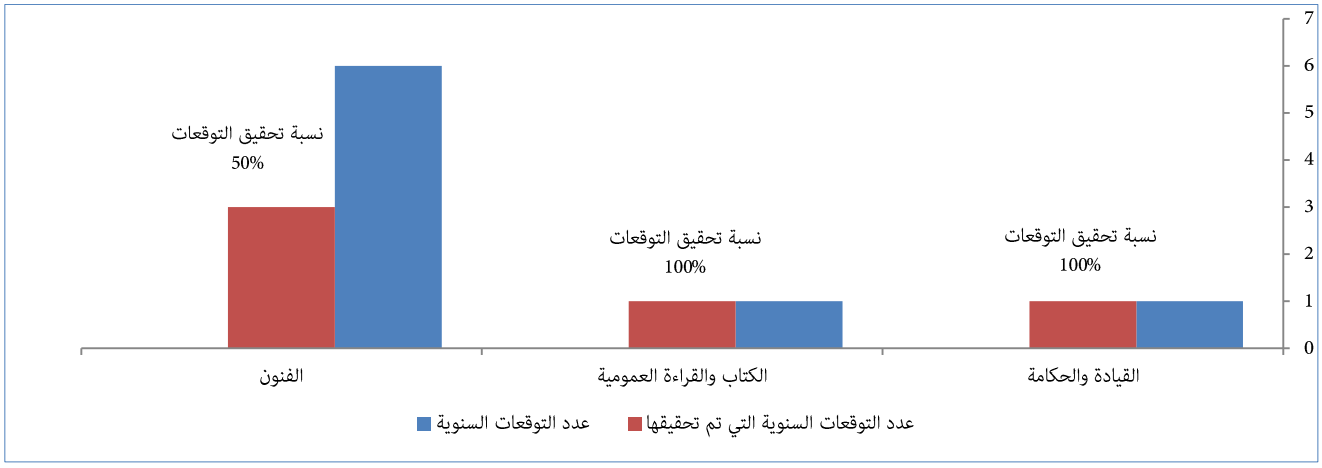

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " القيادة والحكامة"، تم بلوغ توقع المؤشر الفرعي "نسبة ولوج النساء إلى التكوين" عبر تسجيل إنجاز بنسبة 67,21% مقابل 50% كتوقع، وذلك على الرغم من عدم تحقيق المؤشر الرئيسي الذي يرتبط به والمتمثل في "نسبة الولوج إلى التكوين".

نفس الشيء بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " الكتاب والقراءة العمومية" حيث وعلى الرغم من عدم تحقيق توقع المؤشر الرئيسي "نسبة المشاريع المدعمة في مجال النشر والكتاب" نظرا للأسباب المرتبطة بمسألة العرض حيث يجعل من الصعب التحكم فيها والرفع من مستواها، فقد تم تحقيق القيمة المتوقعة للمؤشر الفرعي المستجيب للنوع "نسبة المشاريع النسوية المدعمة في مجال النشر والكتاب".

وسجل برنامج "الفنون" تحقيق 50% من التوقعات نظرا لعدم بلوغ القيم المستهدفة بالنسبة للمؤشرات "نسبة المشاريع المدعمة في مجال المسرح "و"نسبة المشاريع المدعمة في مجال الفنون التشكيلية والبصرية" و "نسبة النجاح بالمعهد الوطني للفنون الجميلة".

وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الشباب -

1. ملخص أهم الإنجازات

تماشيا مع استراتيجية الوزارة الرامية إلى الرقي بمستوى فضاءات الشباب عموما ودور الشباب على وجه الخصوص، قام قطاع الشباب خلال سنة 2023، بتأهيل مجموعة من المؤسسات لتتماشى مع طموحات الطفولة والشباب، وكذا تكييف فضاءاتها وتجهيزها لتتماشى مع البرامج الجديدة التي أقدمت الوزارة على إطلاقها لفائدة رواد هذه الدور، كاستوديوهات التسجيل الموسيقي وفضاءات للأنشطة الجديدة كالكودينغ، الألعاب الإلكترونية والمواكبة في تنمية القدرات والمهارات.

ومواكبة لتطلعات ورغبات الشباب في مجال رقمنة المؤسسات الشبابية، قامت وزارة الشباب والثقافة والتواصل بربط مؤسسات دور الشباب بشبكة الصبيب العالي للأنترنيت. وفي هذا الصدد، تم ربط 463 مؤسسة بشبكة الانترنيت أي ما يشكل نسبة 70% من مجموع الشبكة الوطنية لدور الشباب. زيادة على تجهيز الفضاءات الخاصة بالألعاب الإلكترونية بالمعدات الملائمة ذات المواصفات الدولية.

ويعمل قطاع الشباب على تنفيذ وتعميم برنامج ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار، الذي يندرج في خطة العمل المشتركة مع منظومة الأمم المتحدة لسنة 2023، والذي يهدف إلى تقوية المهارات الحياتية والمقاولاتية لدى الشباب واليافعين من 15 إلى 24 سنة، على مستوى دور الشباب والأندية النسوية من أجل تعزيز مشاركتهم الكاملة في المجتمع.

وعرفت سنة 2023 كذلك، العمل على تنزيل برنامج "جيل الدار" كتجربة رائدة بدار الشباب أزيلال (في أفق تعميمها)، من أجل تكوين ومواكبة الشباب في المجال الرقمي وكذا الطرق المثلى لاستعمال الآليات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد عمل هذا البرنامج خلال هذه السنة على توفير التكوين النظري والتطبيقي ل 150 شابا وشابة وانخراط أكثر من 3.000 شاب وشابة، كما تمكن من تحقيق أكثر من 40 إنتاج رقمي.

تعمل الوزارة وشركاؤها في برنامج إحداث مدارس للبرمجة والتشفير المعلوماتي: "مدرسة الجيل الجديد"، على تحويل بعض دور الشباب ببعض الجهات كمرحلة أولية لانطلاق المشروع كمدارس للبرمجة والتشفير المعلوماتي.

وتميز التبادل الثقافي للشباب والمقامات اللغوية بسفر 53 شاباً وشابة في رحلات تبادل ثقافي إلى بلدان أخرى، بينما استفاد بالمغرب 83 شاباً وشابة في إطار برنامج المقامات اللغوية. وخصص القطاع برنامجًا خاصًا بشباب الجالية المغربية المقيمة في الخارج، يُدعى "المغرب بهدف"، يهدف هذا البرنامج إلى تعريف شباب الجالية بثقافتهم الوطنية وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم.

وتميزت الخدمات المتعلقة بالبرنامج الوطني للتخييم بحرص القطاع على تحسين جودة التغذية . حيث تم الرفع من منحة التغذية للفرد الواحد إلى 60 درهم في اليوم. وعمل القطاع على تأمين المشاركين في البرنامج الوطني للتخييم. كما عمل القطاع بمعية شركائه على تنظيم عملية نقل أطفال المخيمات الصيفية من وإلى مراكز التخييم بمختلف المناطق. واعتمد المشروع التنشيطي لموسم سنة 2023 على المحاور التالية:

- الأنشطة التربوية التي تهدف الى تعزيز الوعي الاجتماعي والمشاركة المجتمعية؛
- الأنشطة الترفيهية التي تهدف الى تعزيز المهارات اليدوية والفنية والثقافية؛
- الأنشطة الثقافية التي تهدف الى تعزيز الثقافة وتوجيه المستقبل والمسار المنبه؛
- الأنشطة البدنية التي تهدف الى تطوير الجانب البدني والنفسي لدى المستفيدين.

وفي مجال الطفولة والمرأة، خصوصا محور الشؤون النسوية، يتوفر قطاع الشباب على بنية تحتية مهمة من المؤسسات النسوية تقدم برامج مختلفة موجهة لفائدة المرأة والفتاة الشابة. وعرفت سنة 2023 إطلاق العديد من المبادرات تهم تهيئة البنية التحتية وتجويد عرض التكوين والمواكبة والمصاحبة في الإدماج السوسيواقتصادي للخريجات خاصة الفتيات والنساء في وضعية هشة.

موازاة مع إطلاق برنامج خاص بالفتيات اللواتي لا يشتغلن ولسن بالمدرسة ولا يتابعن أي تكوين، NEET، عمل القطاع على إنجاز دراسة لتحسين تموقع المؤسسات النسوية. وتنظيم العديد من اللقاءات والورشات مع الشركاء، من أجل تنسيق الجهود وتجويد عرض التكوين.

وبخصوص الطفولة الصغرى، أشرف قطاع الشباب على إطلاق مشروع تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بدور الحضانة الخاصة، وذلك لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، مع بذل مجهودات بشراكة مع الجهات من أجل تطوير العرض الوطني لدور الحضانة.

وبذل قطاع الشباب مجهودات بشراكة مع الجهات من أجل تطوير العرض الوطني لدور الحضانة. كما عمل القطاع على إطلاق مجموعة من الدراسات من أجل وضع معايير موحدة لاستقبال الأطفال داخل مؤسسات دور الحضانة في أفضل الظروف، وقد تم إطلاق مشروع بلورة علامة للجودة، من أجل ضمان رعاية شاملة ومثلى للأطفال، وتمكينهم من الاستفادة من خدمات ذات جودة عالية.

أما على مستوى حماية الطفولة، فتتعين الإشارة أن استراتيجية القطاع في مجال حماية الطفولة تتلاءم مع التشريعات الوطنية والدولية وكذلك مع التوجهات الوطنية. وقام القطاع خلال سنة 2023 ببناء مراكز جديدة وشرع في الدراسات لإعادة تأهيل مراكز أخرى وفقًا للمعايير الحديثة. إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات مع الجهات والفاعلين الرئيسيين في هذا المجال لتحسين تدبير المراكز وتعزيز دور الوزارة في حماية الطفولة.

ولتعزيز اندماج أطفال مراكز حماية الطفولة، أطلقت الوزارة النسخة الأولى من مبادرة" صوت الطفولة"، التي شملت مسابقات وفعاليات تهدف إلى تطوير قدراتهم الفكرية والعاطفية والإبداعية، بالإضافة إلى مبادرات إبداعية وأنشطة ترفيهية على المستوى المحلي. كما شارك الأطفال أيضًا في البرنامج الوطني للمخيمات الصيفية. بالإضافة إلى ذلك، نظمت الوزارة دورات تكوينية لأطر المراكز، شملت مواضيع ومجالات متنوعة بهدف تحسين الخدمات المقدمة للأطفال المستفيدين من خدمات حماية الطفولة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

يسعى قطاع الشباب إلى إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في مخططاته وبرامجه، وذلك تحت تشجيع الإرادة الملكية والسياسات الحكومية. وفي هذا السياق، ومن أجل هيكلة هذا النهج وتعميمه، تم إنشاء وحدة مقاربة النوع تابعة للكتابة العامة للقطاع وتتكون من ممثلي المديريات المركزية ونقطة اتصال التي تعتبر المحور الرئيسي للتنسيق مع مركز الإمتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية.

وتميز شهر شتنبر 2023 بانعقاد اجتماع وحدة النوع الاجتماعي مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة لإطلاق مهمة تدقيق النوع، من أجل تحديد مدى مراعاة القطاع في تطوير وتنفيذ سياسته وبرامجه وخدماته ووظائفه الداخلية المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وموازاة مع ذلك، تم إعداد تقرير تضمن توصيات تهم كيفية إدماج النوع الاجتماعي في سياسة وبرامج وخدمات القطاع.

كما تم تنظيم دورة تدريبية حول المساواة بين الجنسين يومي 18 و 19 سبتمبر 2023 بالتعاون بين قطاع الشباب ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لصالح موظفي الإدارة المركزية والجهوية للقطاع. واعتبرت فرصة للموظفين لتبادل الخبرات والتوعية بالجوانب المتعلقة بالتدقيق التشاركي على أساس النوع الاجتماعي، مع توجيه الإهتمام لتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي.

وعزز المغرب حضوره على الصعيد الدولي بمشاركته في ورشة عمل إقليمية مشتركة نظمتها منظمة النساء العربيات ومكتب الأمم المتحدة للمرأة في منطقة الدول العربية حول "دور الشباب في المنطقة العربية في تعزيز مشاركة الرجال والفتيان في الأعمال المنزلية ورعاية الأسرة"، والتي أقيمت في يونيو 2023 في مسقط، سلطنة عمان.

أما في إطار تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، قام قطاع الشباب بتعيين نقطة الإرتكاز والمسؤولين عن التخطيط والبرمجة الميزانياتية للخطة الحكومية للمساواة، كما شارك قطاع الشباب في اللجنة التقنية للجنة المساواة الوطنية للجنسين وتمكين المرأة في إطار الجلسات الاستشارية المتعلقة بالخطة الحكومية للمساواة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
2	5	4	13	8

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

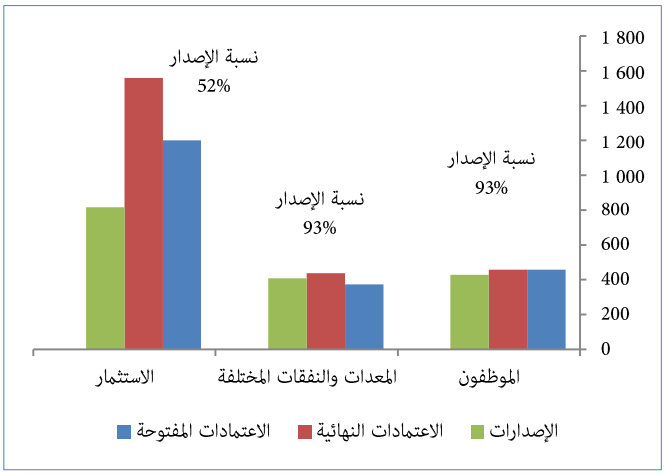

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

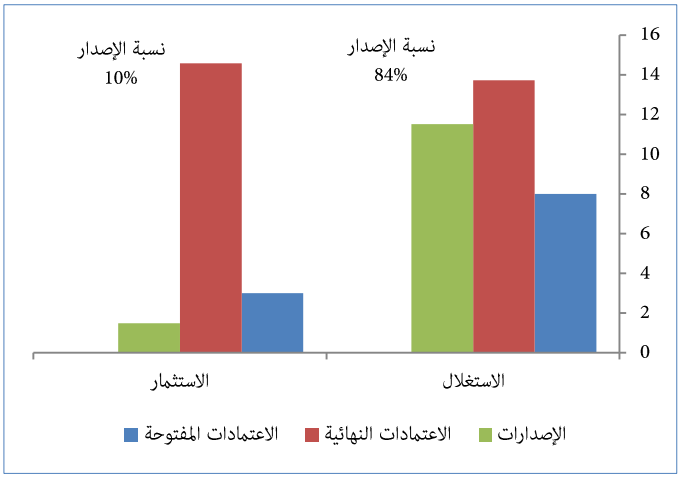

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- **تعليق:**

فما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 93% و93% و52%. ولتحسين نسبة الاصدار الميزانياتي، يواصل قطاع الشباب اتخاذ العديد من الإجراءات أهمها تصفية الوعاء العقاري قبل الإعلان عن طلبات العروض، ومراجعة برمجة المشاريع أو العمليات، والتحكم بشكل أفضل في مدة تنفيذ المشاريع، وتقسيم المشاريع الكبرى إذ استدعى الأمر، والإنتهاء من الدراسات الطوبوغرافية والجيوتقنية والمراقبة التقنية، في السنة السابقة لتلك المقررة خلالها المشاريع وتعزيز مراقبة تنفيذ المشاريع أو الاعمال، فضلا على استعمال إنهاء الصفقات كمؤشر لنجاعة الأداء.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 84% و10% على التوالي. مقابل تسجيل 96% و18% سنة 2022. ويعزى ارتفاع إصدار فصل الإستثمار إلى تنفيذ معظم الصفقات المتعلقة بمجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- **تعليق:**

بلغت إصدارات برنامج "القيادة والحكامة" والذي يشمل نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة 90%، مسجلة بالتالي تحسنا مقارنة بالسنة المالية 2022. كما عرف برنامج "الشباب، الطفولة و المرأة" نسبة إصدارات قاربت 54% مقابل تسجيل نسبة 42% برسم سنة 2022 . ويضم هذا البرنامج أهم المشاريع " إعانة ومساعدة لجمعيات ومؤسسات الشباب والطفولة ودعم شؤون المرأة" و "بناء وتجهيز دور الشؤون النسوية" و" تقوية الأنشطة التربوية الأساسية لفائدة الطفولة المبكرة" و" بناء وتجهيز مؤسسات الطفولة".

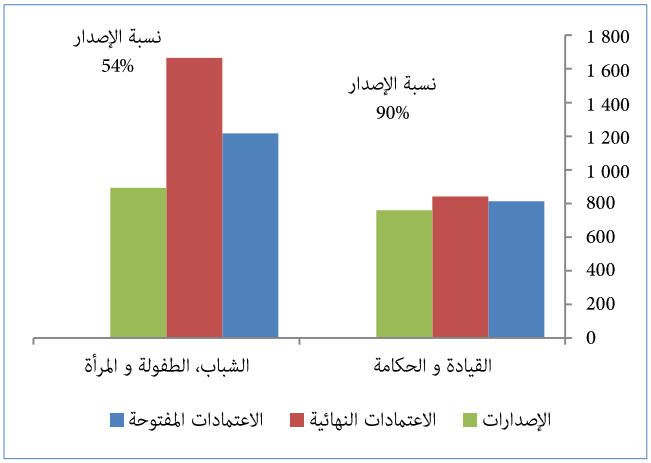

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج
(بمليون الدرهم)

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

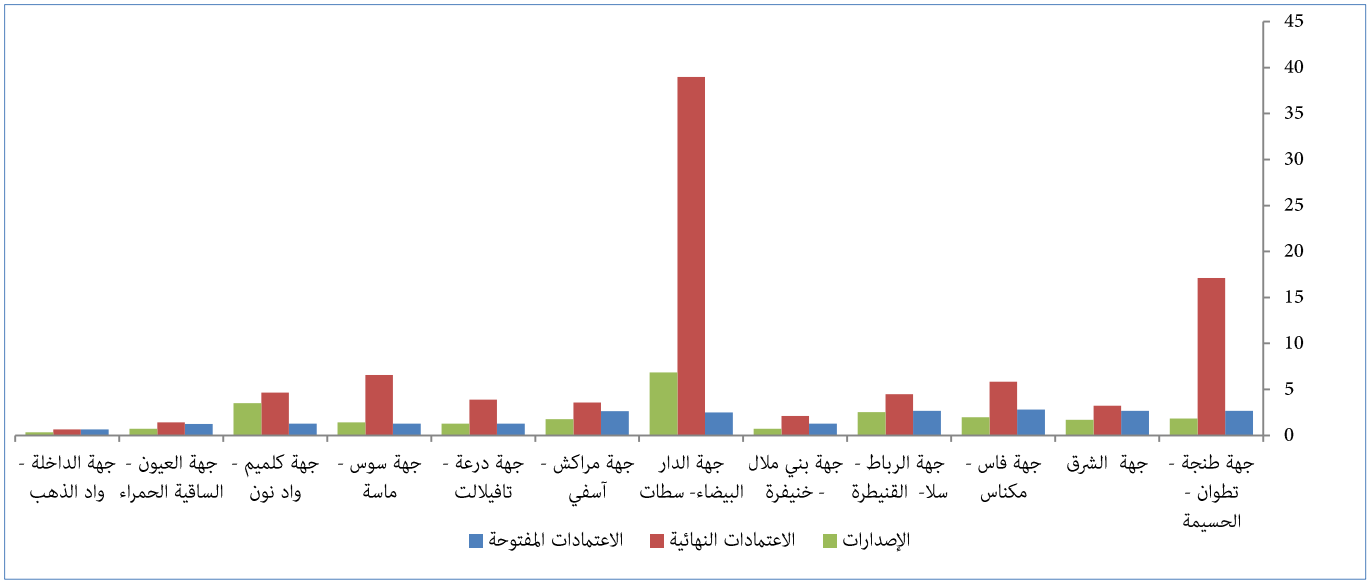

تنفذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 99% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 67%، بزيادة قدرها 6% مقارنة مع سنة 2022.

كما عرفت جل الجهات نسب إصدارات تتراوح ما بين 11% و75% . وتم تسجيل أعلى النسب التي بلغت توالیا 75% و 56% بجهة كلميم - واد نون و جهة الرباط-سلا-القنيطرة. بينما سجلت أدنى النسب والبالغة 11% و18% توالیا بكل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة الدار البيضاء-سطات.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الشباب، الطفولة و المرأة

الهدف المستجيب للنوع : تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجمعوي وتمكين المرأة

المؤشر المستجب للنوع: عدد الشباب و الأطفال المستفيد من المخيمات في الوسط الحضري - ذكور

حقق المؤشر قيمة 57.717 كإنجاز مقابل توقع محدد في 84.000 وتعزى هذه النتيجة إلى عدة عوامل منها ارتفاع كلفة التغذية وضعف الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية للمخيمات، إضافة إلى عدم فتح بعض المخيمات نظرا لعدم جاهزيتها أو تقادمها وعدم تلائم بعض الفضائات الخاصة المقترحة مع شروط الصحة والسلامة.

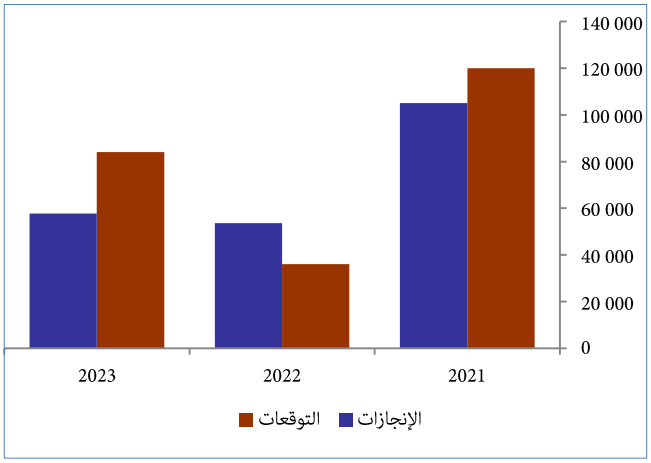

البرنامج : الشباب، الطفولة و المرأة

الهدف المستجيب للنوع : تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجمعوي وتمكين المرأة

المؤشر المستجيب للنوع: عدد الشباب و الأطفال المستفيد من المخيمات في الوسط الحضري - إناث

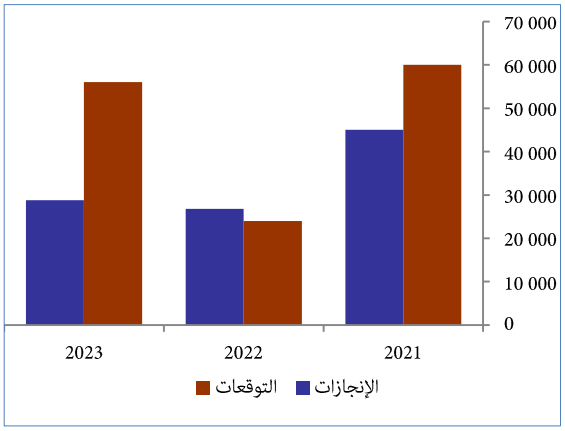

بالاقتصار على إنجاز لم يتجاوز 28.821 مستفيد لم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشر البالغة 56.000 مستفيد، رغم الارتفاع التدريجي في عدد الفتيات المشاركات في المخيمات الصيفية، وهذا راجع إلى عدة أسباب كارتفاع كلفة التغذية وضعف الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية للمخيمات، إضافة إلى عدم فتح بعض المخيمات نظرا لعدم جاهزيتها أو تقادمها وعدم تلائم بعض الفضاءات الخاصة المقترحة مع شروط الصحة والسلامة. وستسهر الوزارة على تخصيص نسب معينة من المقاعد في المخيمات التربوية للإناث وحث الجمعيات على تخصيص نسبة مشاركة لفائدة الفتيات في الوسط القروي، بالإضافة إلى عدة إجراءات تعزيزية أخرى.

البرنامج : الشباب، الطفولة و المرأة

الهدف : تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجمعوي وتمكين المرأة

المؤشر : نسبة المستفيدين من التبادل الثقافي و المقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس

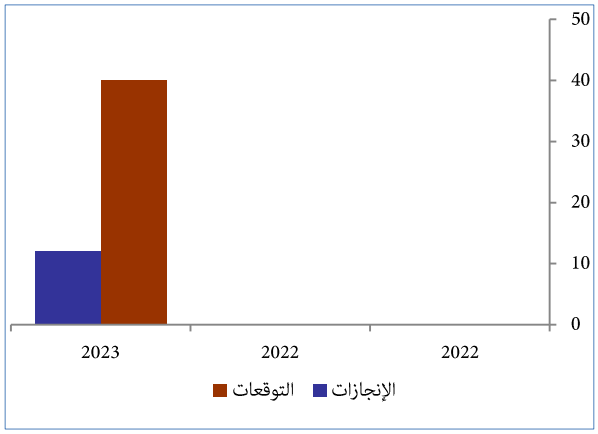

لم يحقق المؤشر قيمته التوقعية حيث لم تتعدى نسبة الاستفادة من برنامج التبادل الثقافي نسبة 12% برسم سنة 2023 مقابل توقع يبلغ 40%. وبالرغم من هذه النتيجة فإن نسبة الإنجازات في صف الإناث تخطت التوقعات بنسبة 3%، أي 48% مقابل 45% كتوقع.

وعرف هذا البرنامج وبعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، تراجعا في أعداد المستفيدين منه، لعدة اعتبارات أبرزها الاحتياطات الصحية.

البرنامج : الشباب، الطفولة و المرأة

الهدف المستجب للنوع: تعزيز التأهيل المهني لفائدة المرأة والفتاة الصغيرة

المؤشر المستجب للنوع: نسبة الخريجات المؤهلات مهنيا

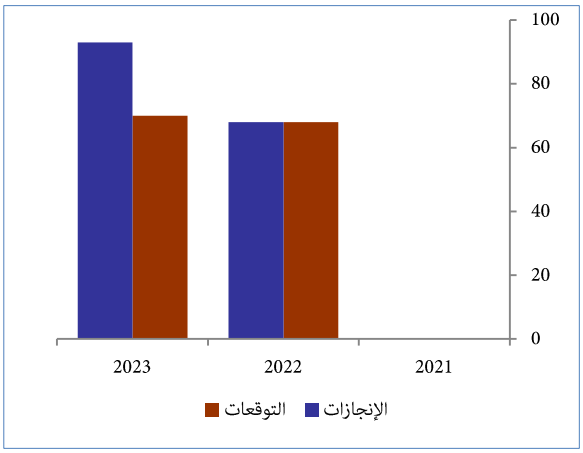

تم تحقيق القيمة المتوقعة للمؤشر والمحددة في 70% حيث بلغ الإنجاز 93%، مما يشير إلى جهود وتحسن مستمر في برامج التكوين الأساسي والمهني. ولتحسين هذا المؤشر ترتكز محاور العمل لمديرية الطفولة والشؤون النسوية على تقييم الاحتياجات وتحديد القطاعات الواعدة وتطوير برامج التكوين الأساسي والمهني.

7. حصيلة تحقيق النتائج

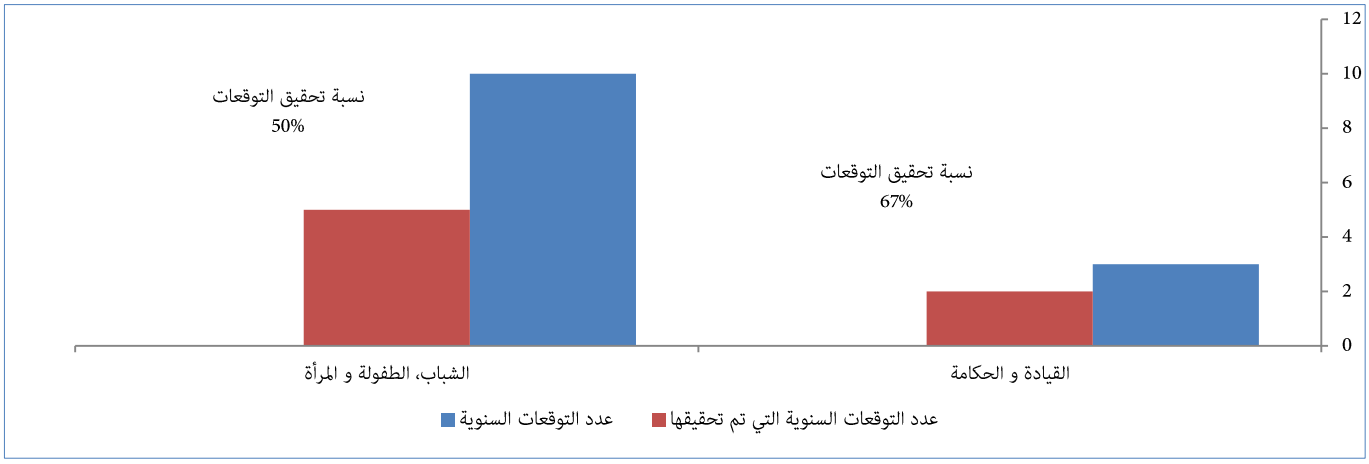

- **تعليق :**

تم تسجل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 54%.

وعرف برنامج "القيادة و الحكامة" تحقيق القيم التوقعية لـ67% من المؤشرات، حيث أنه لم يتم تحقيق توقع المؤشر "نسبة الولوج إلى التكوين" ويرجع السبب لصدور الهيكلة الجديدة الشيء الذي أدى إلى التأخير في تنفيذ برنامج الدورات التكوينية برسم سنة 2023، إضافة إلى عدم إمكانية تنفيذ بعض الصفقات العمومية المبرمجة. أما بالنسبة للمؤشرين " الكلفة المتوسطة للتسيير حسب كل موظف" و" نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" فقد فاقا قيمتيهما التوقعية.

بينما سجل برنامج "الشباب، الطفولة والمرأة" 50% من توقعاته. حيث تم تحقيق التوقعات المرتبطة بالمؤشرات "عدد المستفيدين من الأنشطة المنظمة بمؤسسات دور الشباب" و"نسبة الخريجات المؤهلات مهنيا" و"نسبة المستفيدات من التكوين لإنشاء أنشطة مدرة للدخل" و"عدد المؤسسات المؤهلة و/أو المجهزة مع مراعاة مقاربة النوع" و"عدد مؤسسات الجيل الجديد المؤهلة أو المحدثة".

موازاة مع ذلك، لم يتم تحقيق توقع المؤشرات "عدد الشباب المستفيدين من المخيمات حسب الجنس وحسب المجال" و"نسبة جمعيات الشباب المستفيدة من منحة الدعم" و"عدد أطر المخيمات المستفيدين من التكوين حسب الجنس" و"نسبة المستفيدين من التبادل الثقافي والمقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب حسب الجنس" و"النسبة السنوية لشغل مراكز الاستقبال".

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

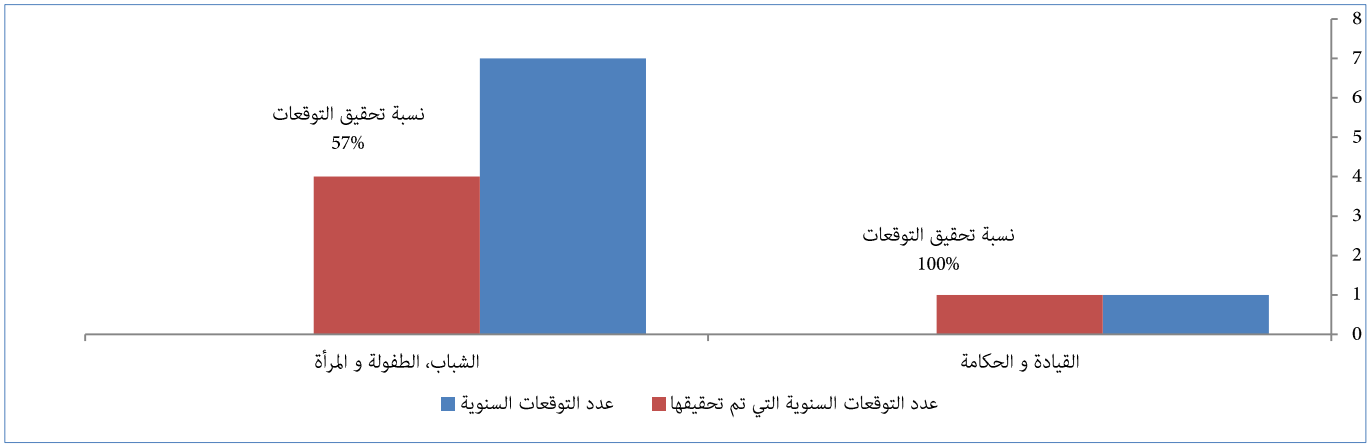

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي"القيادة والحكامة"، فقد تم بلوغ توقع المؤشر الفرعي المستجيب للنوع "نسبة ولوج النساء للتكوين"، بإنجازه 54% مقابل 49% كتوقع، بارتفاع قدر ب 5% والذي يعزى إلى خصوصية الدورات التكوينية الموجهة لفائدة مسؤولي وأطر الأندية النسوية والطفولة الصغرى الذين غالبيتهم أطر نسوية.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "الشباب، الطفولة والمرأة" فتم بلوغ 57% من التوقعات، لاسيما تلك الخاصة بالمؤشرات " نسبة المستفيدات من التبادل الثقافي والمقامات اللغوية المنظمة لفائدة الشباب" و"نسبة الخريجات المؤهلات مهنيا" و"نسبة المتدربات الذين أنشأوا أنشطة مدرة للدخل" و "عدد المؤسسات المؤهلة و/أو المجهزة مع مراعاة مقاربة النوع".

وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات -قطاع الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل -

1. ملخص أهم الإنجازات

عرفت سنة 2023 مواصلة تنزيل مختلف الأوراش المهيكلة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، خصوصا فيما يتعلق بدعم الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل وتعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي وكذا تجويد المرفق العمومي وتطوير سياسة القرب، إضافة إلى تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على الصعيدين القاري والدولي.

وتتلخص أهم منجزات الوزارة في مجال النهوض بالتشغيل ورصد سوق الشغل في إعادة هيكلة وتطوير وتحديث أدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من خلال مواصلة تنزيل الخطة الاستراتيجية الجديدة 2022-2026، والتي تهدف تنويع العرض الخدماتي حسب فئات الباحثين عن شغل، وتطوير سياسة القرب، ووضع عرض خدماتي موجه لمختلف الفئات، ومواصلة المساهمة الفعّالة لبرنامج "أوراش" كبرنامج مبتكر لتعزيز فرص الإدماج الاقتصادي وتحسين قابلية التشغيل. وقد استفاد من البرنامج بالنسبة للنسخة الثانية ما يقارب 12.000، أي ما يقارب 224.000 مستفيد في النسختين. كما تم تنزيل برنامج مواكبة 100 ألف مقاول في إطار برنامج "أنا مقاول" والذي يستهدف أربع فئات: حاملو المشاريع (40.000)، والمقاولون الذاتيون (37.000)، والمقاولات الصغيرة جدا (13.000)، والوحدات الاقتصادية غير المهيكلة الراغبة في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم (10.000). فضلا على مواصلة تنزيل برامج الإدماج الاقتصادي للشباب على المستوى الجهوي.

كما عرفت سنة 2023 إنجاز عدة دراسات وبحوث إحصائية تروم تطوير، وبشكل تدريجي، نظام مندمج للمعلومات حول سوق الشغل، وكذا مواصلة مواكبة المشروع المتعلق بإحداث مرصد جهوي لسوق الشغل بجهة مراكش-آسفي في إطار برنامج" دعم الإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش-أسفي".

وتعزيزا للحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي، تمت مواصلة تعزيز مأسسة الحوار الاجتماعي الوطني الثلاثي من خلال إجراء جولة للحوار الاجتماعي حيث توجت الجهود المبذولة بالتوقيع في 30 أبريل 2022 على الاتفاق الاجتماعي الثلاثي. كما تم تسجيل إيداع ما مجموعه 8 اتفاقيات جماعية للشغل لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشغل بالإضافة للتكفل ب 54.588 نزاعا فرديا و993 نزاعا جماعيا للشغل، فضلا على منح اعتمادات خاصة بمراقبة أجهزة الرفع وتعيين هيئات مؤهلة لمراقبة الأجهزة والآلات وتعيين هيئات لإجراء قياس تركيز العناصر الكيميائية التي قد تشكل خطرا على صحة وسلامة الأجراء ومنح تراخيص لاستيراد مادة الرصاص والمواد المكونة منه. كما تم دعم 14 مشروعا للجمعيات العاملة في مجالي محاربة تشغيل الأطفال وحماية حقوق المرأة في العمل.

وفي مجال الدعم والقيادة، تتمثل أبرز المشاريع المنجزة في تثمين الرأسمال البشري حيث يعتبر عنصرا أساسيا في بناء الاستراتيجيات وتنفيذ المخططات والبرامج الرامية إلى تعزيز مختلف المشاريع. كما تحرص الوزارة على تعزيز كفاءة العنصر البشري عبر التكوين الملائم بغية التوفر على طاقم إداري قادر على المزيد من المبادرة والابتكار لبلوغ الأهداف المسطرة. حيث تم الانخراط في برنامج التكوين في المجالات الرقمية E-tamkeen المنظم من طرف وكالة التنمية البلجيكية Enabel بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وبخصوص تبسيط المساطر وتيسير عملية الحصول على الوثائق الإدارية وتيسير الولوج إلى المعلومات، تمت رقمنة ما مجموعه 12 مسطرة بكل من مديرية التعاون الدولي والشراكة والمفتشية العامة ومديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة ومديرية التشغيل.

وتم خلال سنة 2023 توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع دول صديقة، من أبرزها مذكرة التفاهم الموقعة مع كل من فلسطين وإسبانيا وأذربيجان. كما نظمت الوزارة لقاءات وزيارات عمل مع دول إفريقية صديقة لتعزيز التعاون والاستفادة من الخبرات المغربية. و في إطار الدورة 49 لمؤتمر العمل العربي التي أقيمت في الفترة من 22 إلى 29 ماي2023، حصلت المملكة المغربية على عدة مقاعد داخل الهيئات الدستورية لمنظمة العمل العربية.

كما نظمت الوزارة، بمدينة مراكش، القمة العربية الثانية لريادة الأعمال بتعاون مع اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

خلال سنة 2023، استفاد 168.123 شخصا من مقابلات التموقع، وشكلت النساء نسبة 49% منهم، كما استفاد 106.234 شخصا من ورشات البحث عن العمل، منهم 48% من النساء، واستفاد 18.639 باحث عن شغل من برنامج" تحفيز"، 32% منهم نساء. واستفاد 28.746 باحثا عن شغل من برنامج" تأهيل"، 40% منهم نساء. و تمت مواكبة 7.976 حامل مشروع، (% 36 منهم إناث) مقابل 31% سنة 2022. وتم إحداث 2.728 مقاولة شكلت النساء 32% منهم.

وبخصوص برنامج "من أجلك" مكن هذا البرنامج في نسخته الثالثة التي تمتد من 2022 إلى 2026 من تحقيق نتائج ايجابية وذلك بفضل تظافر جهود مختلف الشركاء.

وفي مجال تعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي، تم دعم 7 مشاريع للجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق المرأة في العمل برسم سنة 2023.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	10	6	26	8

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

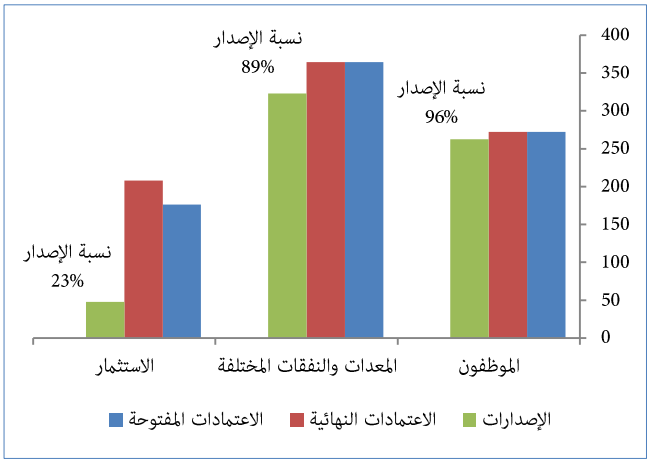

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

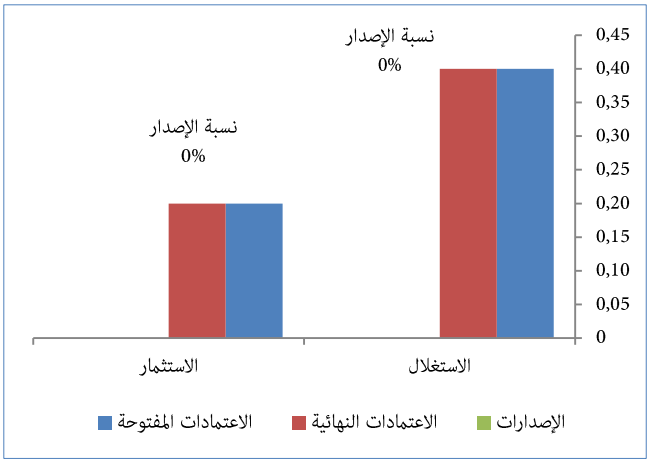

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة حسب فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 96% و89% و23%.

وتفسر نسبة إصدار ميزانية الاستثمار، على الخصوص، بترحيل الاعتمادات المتأتية من أموال المساعدة الخارجية على شكل هبات وترحيل الاعتمادات الملتزم بها وغير المؤداة، وتعثر تنفيذ بعض الصفقات المبرمجة بسبب عوامل خارجية، كتهيئة مقر المديرية الجهوية للدار البيضاء-أنفا، والصرف الجزئي لاعتمادات الاستثمار المبرمجة ببرنامج "دعم الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل" والمخصصة لتنزيل البرنامج الحكومي "أوراش" و "دعم المقاول الذاتي والمقاولة الصغرى جدا".

بخصوص تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فلقد بلغت نسبة الإصدار 0% بالنسبة للاستغلال والاستثمار بسبب تعذر تنفيذ ميزانية قسم التكوين برسم سنة 2023 نظرا لما كانت تخضع له من عملية تصحيح وضبط لحساباته.

أما بالنسبة لتنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، فلقد بلغت نسبة الإصدار 48%. ويعبر مبلغ الإصدارات عن الدفوعات الممنوحة للأطراف الفاعلة في تنزيل برامج "إنعاش التشغيل "وبرنامج "الدعم والإدماج الاقتصادي" في إطار التعاون مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وكذا برنامج "أوراش".

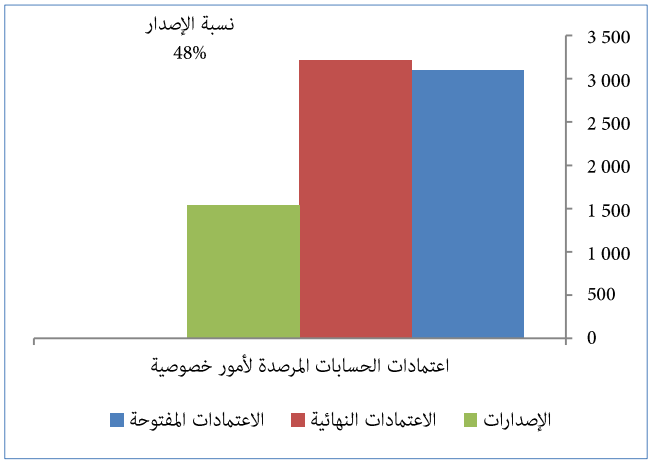

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

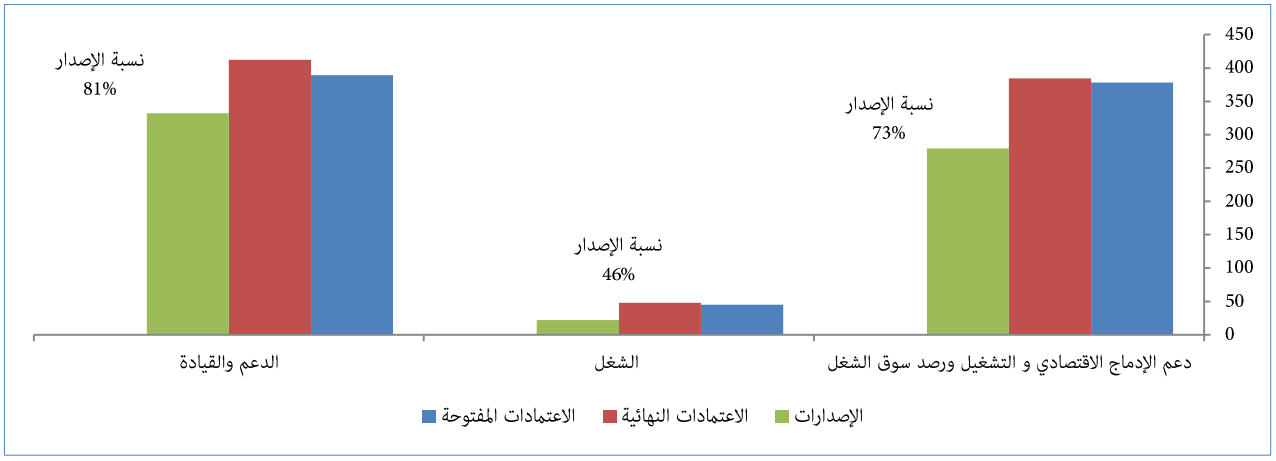

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج
(بمليون الدرهم)

- **تعليق:**

فيما يخص برنامج "الدعم والقيادة "، بلغت الإصدارات المتعلقة بنفقات التسيير والاستثمار نسبة 81%.

بالنسبة لبرنامج "الشغل" بلغت الإصدارات المتعلقة بنفقات التسيير والاستثمار نسبة 46% نظرا لعدم صرف كل من اعتمادات التسيير والاستثمار المخصصة لتفعيل المرصد الوطني للحوار الاجتماعي والتي تفوق نسبة 43% من مجموع الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج، وذلك في انتظار استخراج النصوص القانونية المنظمة لهذا المرصد.

أما بخصوص برنامج " دعم الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل" بلغت الإصدارات المتعلقة بنفقات التسيير والاستثمار نسبة 73%، مع الإشارة إلى أن هذا البرنامج يضم أساسا الاعتمادات المرصودة لتسيير وتجهيز الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

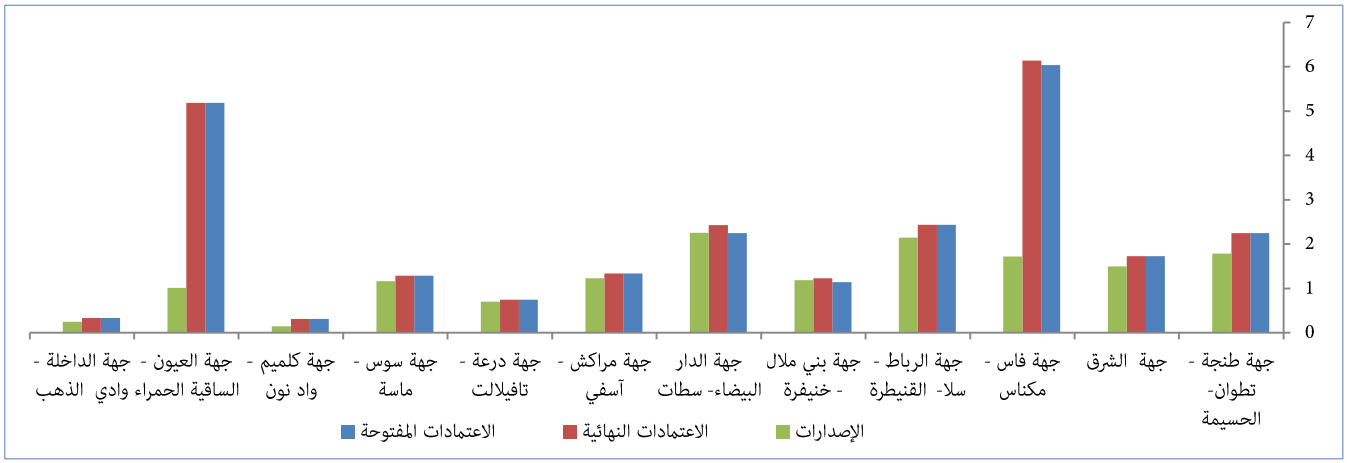

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- **تعليق:**

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 98% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 75%.

كما عرفت الجهات نسبة إصدارات تتراوح ما بين 20% و97%. هكذا، سجلت جهة بني ملال–خنيفرة وجهة درعة–تافيلالت وجهة الدار البيضاء-سطات وجهة مراكش-آسفي وجهة سوس-ماسة نسبة إصدارات بلغت على التوالي 97% و 94% و 93% و92% و91%.

وبلغت نسبة الإصدارات في جهة الرباط - سلا- القنيطرة وجهة الشرق وجهة طنجة -تطوان-الحسيمة وجهة الداخلة - وادي الذهب على التوالي 88% و87% و79% و73%. كما بلغت نسبة الإصدارات 45% بجهة كلميم-واد نون و28% بجهة فاس-مكناس و20% بجهة العيون الساقية الحمراء.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الشغل

الهدف: تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالحقوق الأساسية للفئات الخاصة

المؤشر: عدد النصوص القانونية والتنظيمية المعدة

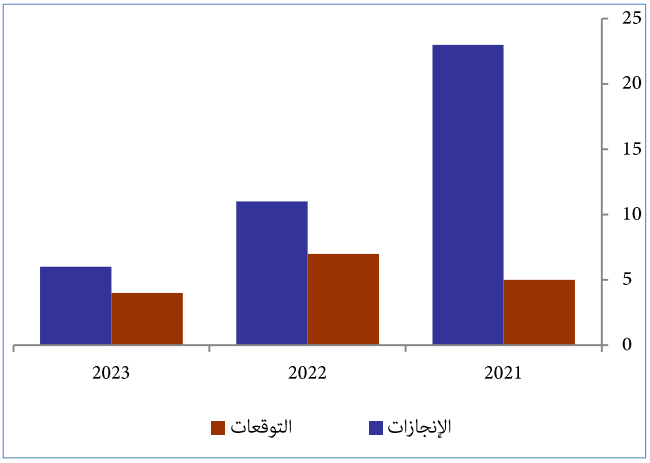

بهدف تطوير تشريع الشغل وجعله يساير المتغيرات التي يعرفها عالم الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية، تم برسم سنة 2023 إعداد 6 نصوص قانونية وتنظيمية وهو ما يعادل نسبة إنجاز 150% مما كان متوقعا. كما تم إعداد ونشر في الجريدة الرسمية لسنة 2023 نصين قانونيين متعلقين بالزيادة في الحد الأدنى للأجور، و إعداد وإحالة ما مجموعه ثمان مشاريع نصوص قانونية على الأمانة العامة للحكومة مرتبطة بتنزيل أحكام المادة 3 من القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

البرنامج : الإدماج الاقتصادي و التشغيل ورصد سوق الشغل

الهدف: النهوض بالادماج الاقتصادي والتشغيل للجميع، بما فيهم النساء والشباب

المؤشر: نسبة إدماج المستفيدين من برنامج التكوين من أجل الإدماج

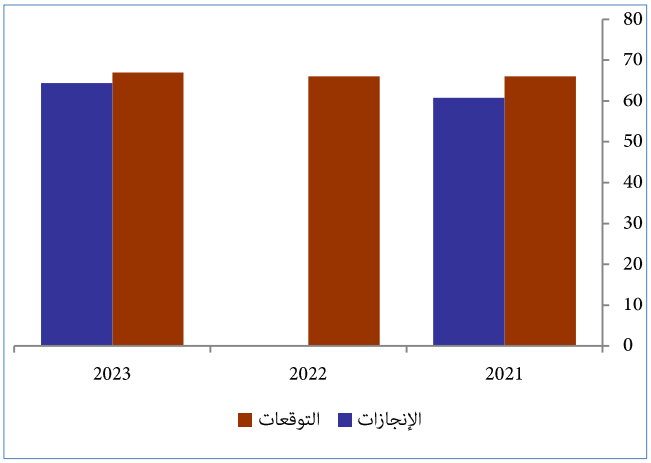

يبين هذا المؤشر أن 64,4% المستفيدين من عقد "التكوين من أجل الإدماج" برسم سنة 2020 تم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنة 2023، أي بعد حوالي ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد. وحسب النوع الاجتماعي، فقد بلغت نسبة إدماج النساء 61,5% سنة 2023، مقابل 67,2% لدى الرجال، بفارق5,7% .

وتجدر الاشارة إلى أن معدل الإدماج يقاس حسب تاريخ التصريح بالمستفيدين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الهدف المستجيب للنوع: تشجيع ريادة الأعمال ودعم إنشاء المقاولة الصغيرة جدا

المؤشر المستجيب للنوع: عدد المقاولات المحدثة من طرف النساء التي تمت مواكبتهن في إطار برنامج "من أجلك"

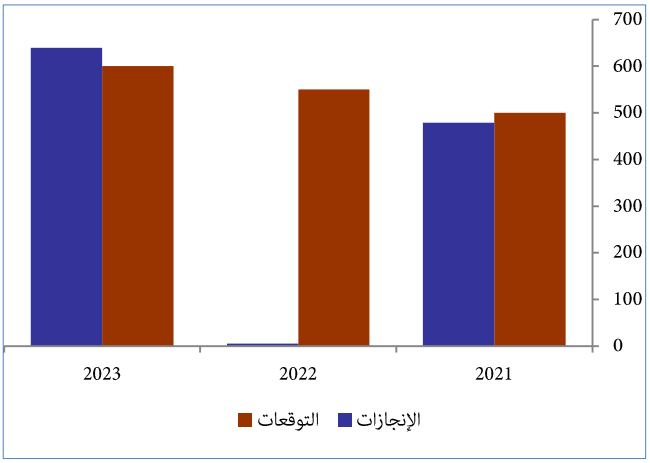

تمت مواصلة إنجاز برنامج" من أجلك "في نسخته الثالثة، التي تميزت بالاعتماد على الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والإشراك القوي لفعاليات المجتمع المدني.

وعرفت سنة 2023 تحقيق الأهداف المرسومة بخصوص مؤشر" عدد المقاولات المحدثة من طرف النساء"، حيث استفادت 5.408 امرأة من المواكبة القبلية مكنت من إحداث 639 مقاولة من طرف النساء من أصل 600المقررة كهدف برسم سنة 2023.

7. حصيلة تحقيق النتائج

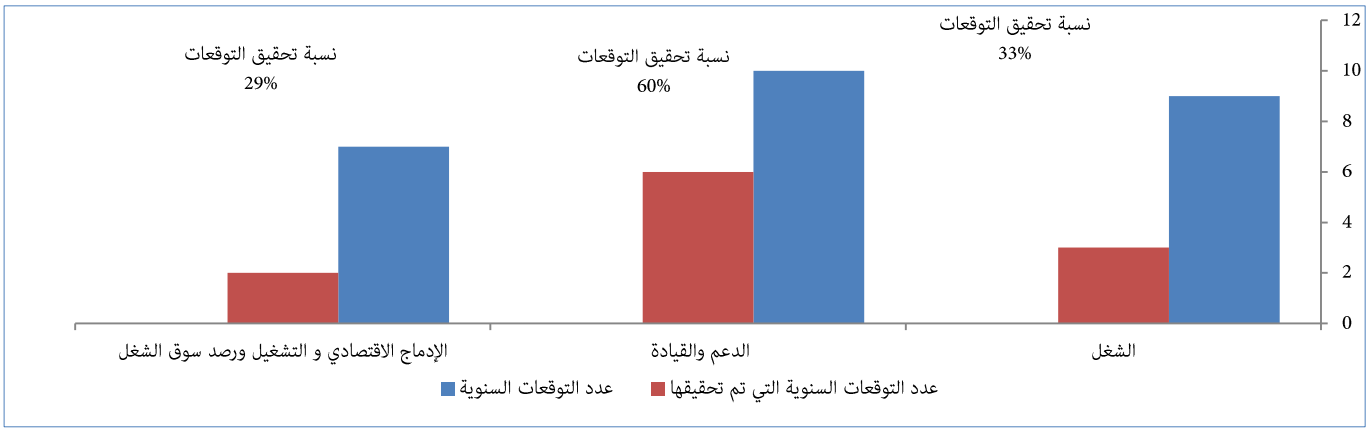

- **تعليق:**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 42%.

وعرف برنامج "الشغل" تحقيق 33% من توقعاته. ويعزى عدم بلوغ القيم التوقعية بالنسبة للمؤشر "عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال النهوض بالمساواة المهنية والحقوق الأساسية للفئات الخاصة" إلى كون المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات المرشحة لا تستجيب للشروط المطلوبة من طرف الوزارة والمنصوص عليها في دفتر التحملات، خاصة وأن هذه الشروط تستهدف بالدرجة الأولى تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي والقضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال. كما ترجع أسباب عدم بلوغ القيمة المتوقعة بخصوص المؤشر" عدد المقاولات المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية" إلى عدم تنظيم الدورة الثامنة من جائزة المساواة المهنية لاعتبارات مرتبطة بمصادر التمويل.

أما بالنسبة لبرنامج "الدعم والقيادة" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 60%، حيث لم يتم بلوغ توقعات 4 مؤشرات من أصل 10 مؤشرات.

في حين بلغ تحقيق التوقعات لبرنامج "الإدماج الاقتصادي و التشغيل ورصد سوق الشغل" نسبة 29% وهي النسبة التي تأثرت بعدم تحقيق القيمة المتوقعة للمؤشرات "نسبة إدماج المستفيدين من برنامج "التكوين من أجل الإدماج" و "عدد البرامج أو التدابير الجهوية للإدماج الاقتصادي والتشغيل التي تم تنزيلها" و "عدد الأشخاص المدمجين في إطار برنامج الأوراش العامة الصغرى والكبرى - برنامج أوراش" و "عدد الإصدارات" بسبب عدم إنجاز الدراسة حول الانتقال في وضعيات النشاط بسبب عدم توفر التمويل اللازم، وعدم إعداد المذكرة التحليلية حول ديموغرافية المقاولات بالقطاع الخاص المنظم وذلك نظرا للتأخر في الحصول على المعطيات الضرورية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما لم يتم بلوغ التوقع "عدد عمليات تقييم البرامج النشيطة للتشغيل"، وذلك لعدم إنجاز الدراسة التقييمية لبرنامج "التكوين من أجل الإدماج"، نظرا لضرورة تحيين دفتر التحملات على إثر صدور مرسوم جديد للصفقات العمومية، والذي تطلب مراجعة شاملة للوثائق التي تم إعدادها مسبقًا والمصادقة عليها من قبل الخازن الوزاري. وقد تمت برمجة إنجاز هذه الدراسة سنة 2024.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

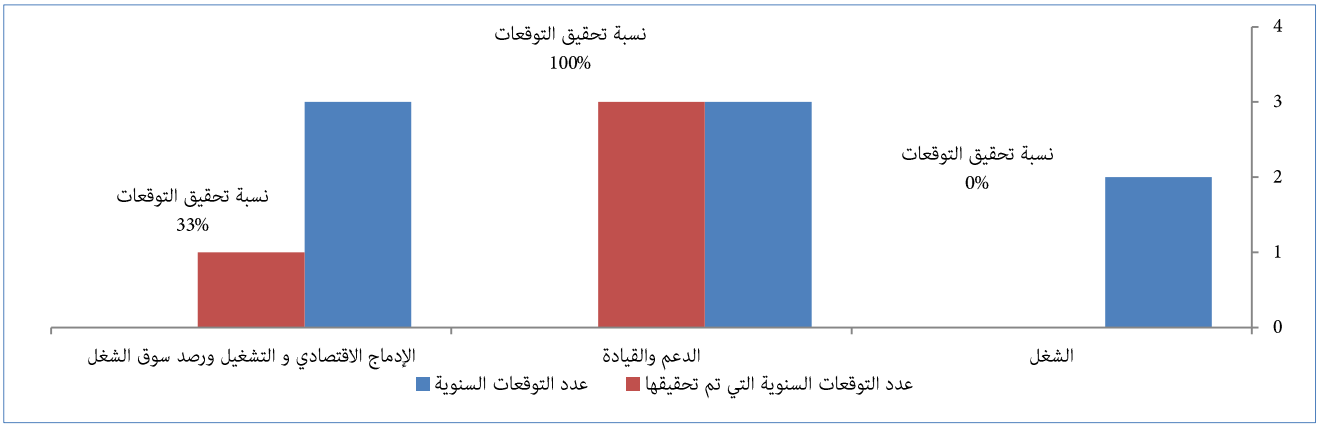

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "الشغل" فلم يتم تحقيق القيم التوقعية للمؤشرات المستجيبة للنوع "عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال النهوض بالمساواة المهنية والحقوق الأساسية للفئات الخاصة" و "عدد المقاولات المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية".

وبتحقيق توقعات المؤشرات المستجيبة للنوع "نسبة الولوج إلى التكوين" و "عدد الأطر المستفيدة من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل وخارج المغرب" و"عدد المشاركين في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها"، سجل البرنامج الميزانياتي "الدعم والقيادة" تحقيق التوقعات بنسبة 100%.

وسجل البرنامج الميزانياتي "الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل" تحقيق التوقعات بنسبة 33% بسبب عدم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشرين المستجيبين للنوع "عدد البرامج أو التدابير الجهوية للإدماج الاقتصادي والتشغيل التي تم تنزيلها" و "عدد الإصدارات".

وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات - قطاع التكوين المهني -

1. ملخص أهم الإنجازات

تساهم الدولة، من خلال قطاع التكوين المهني، في تجسيد السياسات العامة لترقية القطاعات الاقتصادية، من خلال تحسين مهارات الأفراد وإنتاجيتهم وقدرة الشركات على المنافسة.

وتتوخى مدن المهن والكفاءات، المتعددة الأقطاب والتخصصات، أن تشكل رافعة استراتيجية لتعزيز التنافسية وعاملا حاسما لإدماج الشباب في الحياة العملية. إذ ستضم قطاعات وتكوينات مختلفة تستجيب لخصوصيات وإمكانات الجهة المتواجدة بها، والتي تهم المهن المرتبطة بمجالات الأنشطة الداعمة للمنظومة البيئية الاقتصادية التي سيتم إنشاؤها، وكذا مهن المستقبل في المجال الرقمي وترحيل الخدمات، والذي يعتبر مجالا واعدا وقطاعا رئيسيا لخلق فرص الشغل. وعرفت سنة 2023 افتتاح مدينة المهن والكفاءات بجهة الرباط-سلا-القنيطرة. كما شارف القطاع على الانتهاء من بناء 8 مدن المهن والكفاءات في كل من جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة بني ملال خنيفرة وجهة الدار البيضاء-سطات وجهة مراكش-أسفي وجهة فاس-مكناس وجهة درعة-تافيلالت وجهة كلميم -واد نون وجهة الداخلة وادي الذهب.

وبخصوص تطور نسبة الولوج إلى التكوين المهني برسم سنة 2022/2021، فقد بلغ عدد المسجلين لاجتياز مباراة الولوج إلى مؤسسات التكوين المهني العمومي حوالي 377.873 مرشحا، كما بلغ عدد المتدربين برسم سنة 2023/2022 أكثرمن 377.870 متدربا ومتدربة أي بزيادة 04, 4% مقارنة مع السنة الفارطة 2022/2021. كما بلغت نسبة المتدربات 42% من مجموع المتدربين.

وتجاوز العدد الإجمالي للمكونين العاملين بالقطاعين العمومي والخاص 23.008 مكون ومكونة، بينما بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص 1.288 مؤسسة.

وفي إطار الرفع من أعداد المستفيدين من مساهمة الدولة في نفقات تكوين متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني، قام قطاع التكوين المهني بتوسيع قائمة الشعب المعنية بهذه الاستفادة لتشمل جميع الشعب الملقنة بمستوى التقني المتخصص داخل المؤسسات المعتمدة. وقد بلغ عدد المتدربات والمتدربين المستفيدين من المساهمة 5.070 متدرب و متدربة برسم سنة 2023.

وتميزت تنمية التكوين بالوسط المهني ببلوغ عدد المتدربين بمراكز التدرج المهني 23.927 متدرج ومتدرجة برسم سنة 2023/2022، و59.014 متمرس ومتمرسة برسم التكوين بالتمرس المهني.

وعلى مستوى تنمية التكوين المهني لفائدة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة (السجناء/الأشخاص في وضعية إعاقة)، مكن البرنامج المندمج خلال سنة 2022-2023 من تقوية وتعزيز جهاز التكوين المهني في الوسط السجني من خلال الرفع من طاقته الاستيعابية، حيث بلغ عدد مراكز التكوين المحدثة داخل المؤسسات السجنية إلى غاية سنة 2023 ما مجموعه 66 مركزا بما فيها 5 مراكز غير عملية، بطاقة استيعابية تصل إلى 10.000 مقعدا بيداغوجيا.

ويلقن التكوين المهني داخل مراكز التكوين بالمؤسسات السجنية في 24 شعبة، تهم قطاعات مختلفة للتكوين (الفنون والحرف اليدوية، الذكاء الاصطناعي الرقمي، البناء والأشغال العمومية، الميدان الصناعي، خدمة المساعدة الشخصية، الملابس النسيجية والجلد، الفن والصناعة الجرافيك، السياحة الفندقية والمطعمة). بالإضافة إلى مهن الميدان الفلاحي، التي يلقن بها التكوين بالتدرج المهني تخص بالأساس ميادين الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي والسقي والميكانيك الفلاحية وتثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية.

وقد بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة، المستفيدين من التكوين المهني خلال الموسم التكويني 2023/2022، ما مجموعه 480 متدربة ومتدرب، ضمنهم 41% من الفتيات.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

وفق نتائج المشاريع المنبثقة عن برامج الشراكة مع العديد من الهيئات الوطنية والدولية، قام قطاع التكوين المهني بالإدماج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في مختلف برامجه التكوينية وذلك من خلال ضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات والفتيان المدمجين أو الراغبين في الالتحاق بمنظومة التكوين المهني.

وتجدر الاشارة إلى أن قطاع التكوين المهني شريك في البرنامج الحكومي للمساواة من خلال ثلاثة مجالات تهم تعزيز فرص عمل النساء واكتفائهن الاقتصادي وإنعاش مشاركة النساء في صنع القرار وإشاعة مبادئ المساواة ومكافحة التميز والقوالب النمطية الجنسانية.

وبالإضافة إلى الاتفاق الثاني لحساب تحدي الألفية، تم إعداد مشروع يتعلق بمواكبة قطاع التكوين المهني وشركائه في "تعزيز، الهيكل المؤسساتي والتنظيمي لنظام التكوين المهني في ميدان النوع والإندماج الاجتماعي" والذي أطلقته وكالة حساب تحدي الألفية.

وتتلخص أهم العمليات المنجزة في إطار برنامج مأسسة مقاربة النوع والاندماج الاجتماعي بقطاع التكوين المهني في تكوين وتقوية قدرات مختلف الموارد البشرية وإعداد برنامج عمل لمأسسة النوع والاندماج الاجتماعي بصفة عامة، وكذا برامج عمل متعلقة بخمسة قطاعات مكونة وإرساء برامج العمل القطاعية المتعلقة بالنوع والإدماج الاجتماعي على صعيد 12 مؤسسة تكوينية تابعة للقطاعات العمومية. ومن جانب آخر، وبهدف ترسيخ مكتسبات هذا البرنامج، تم عقد مشاورات مع القطاعات المكونة المعنية ببرامج العمل الخمسة المعدة، قصد تحديد العمليات ذات الأولوية، واتخاذ التدابير اللازمة لإنجازها.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	6	4	17	10

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

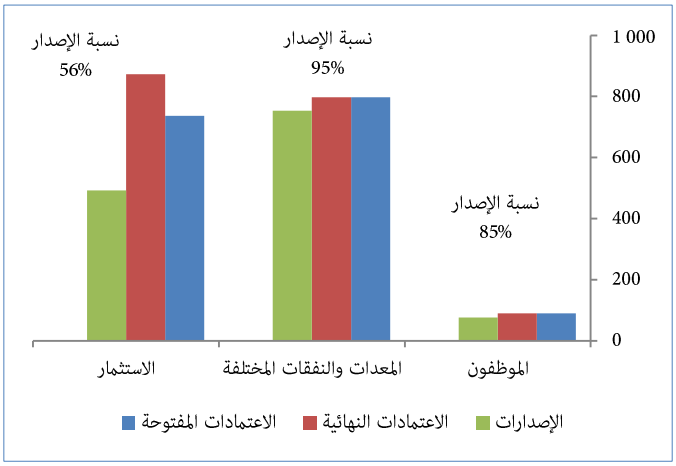

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

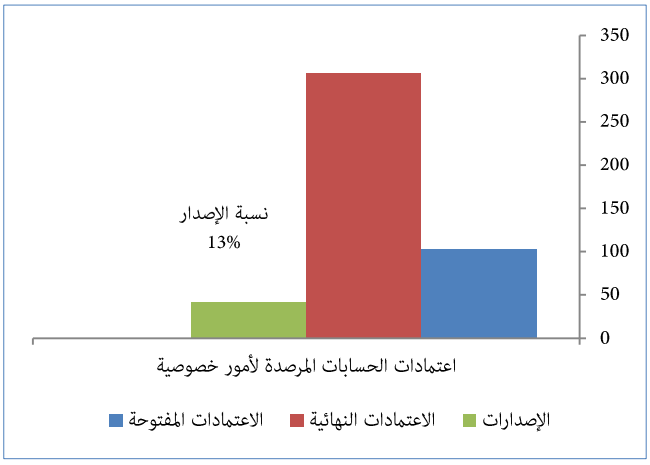

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 85% و95% و56%. وبلغ مجموع الاعتمادات بما فيها المرحلة من السنة المالية 2022 إلى السنة المالية 2023 ما قدره 873 مليون درهم.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 13%. ويعد قطاع التكوين المهني من المتدخلين في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب"، ويتدخل أساسا في الجانب المتعلق بنفقات التكوين بالتدرج المهني. حيث يحتسب الصندوق في المداخيل دفع مساهمات المتدخلين المبرمجة بالميزانية العامة للدولة وفي نفقات المساهمات الممنوحة للقطاعات المكونة بالقطاعين العام والخاص لإنجاز برامج للتكوين بالتدرج المهني.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

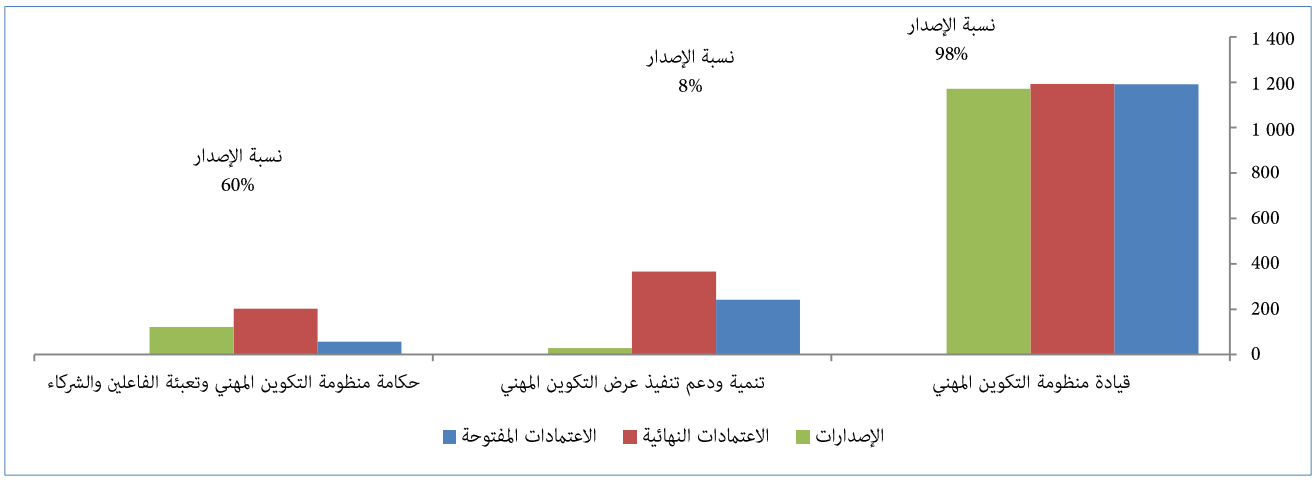

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

عرفت إصدارات برنامج " قيادة منظومة التكوين المهني" ارتفاعا طفيفا يقدر بنسبة 4% حيث انتقل من 94 % برسم سنة 2022 إلى 98 % سنة 2023.

وبخصوص إصدارات برنامج "حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء" المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار فقد قاربت نسبة 60%.

وعرف برنامج " تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني " الذي يتوخى تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني، نسبة إصدارات ضعيفة ناهزت 8%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

بحكم طابعها الوطني، تضطلع المديريات المركزية بالأنشطة المرتبطة بتنفيذ مشاريع أو عمليات البرامج الميزانياتية، وبالتالي تكون اعتمادات البرامج مقيدة بالمصالح المشتركة والتي بلغت نسبة إصدارها 75%، ويعمل الآمر بالصرف على تفويض الاعتمادات الضرورية للسير العادي للمصالح اللاممركزة.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

الهدف: تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني

المؤشر: عدد الداخليات

يروم هذا المؤشر رصد مدى قدرة القطاعات المكونة على تنمية الطاقة الإيوائية لمنظومة التكوين المهني، وتوفير تمويل برامج إحداث داخليات لإيواء المتدربات والمتدربين خاصة الذين يقطنون بعيدا عن مؤسسات التكوين التي يتلقون تكوينهم بها. وقد عرف عدد الداخليات تزايدا برسم سنة 2023 ليصل جهاز التكوين المهني إلى 136 داخلية منها 63 داخلية تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و73داخلية تابعة لباقي القطاعات العمومية، بطاقة إيوائية بلغت 16.755 سريرا. ورغم الارتفاع المسجل فلم يتم بلوغ القيمة التوقعية للمؤشر والمحددة في 143 داخلية .

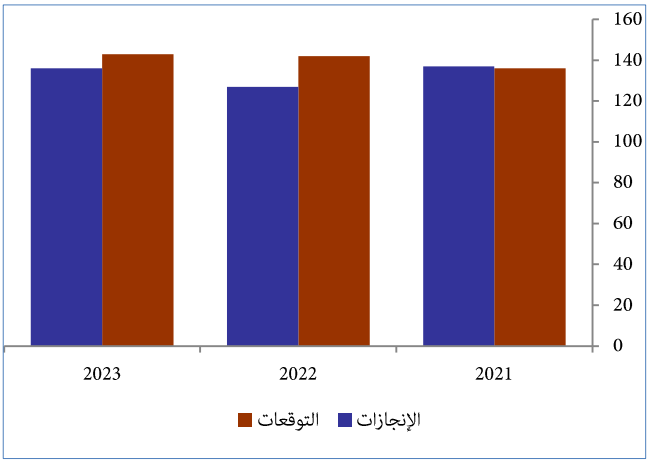

البرنامج : قيادة منظومة التكوين المهني

الهدف المستجيب للنوع: ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع

المؤشر المستجيب للنوع: أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي

يعتبر من أبرز مؤشرات البرنامج لكونه يوجه إلى مدى استجابة المنظومة لحاجيات الأفراد، والمقاولات والقطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المؤهلة.

وانتقل عدد المستفيدين من التكوين المهني من 363.177 برسم سنة 2022 إلى 377.873 سنة 2023، أي ما يمثل نسبة ارتفاع تصل إلى 4,04%. بالمقابل سجل المؤشر نسبة 93,25% من الهدف المحدد له. وفي خضم الجهود المبذولة يسعى القطاع إلى الرفع من أعداد المتدربين وذلك بإحداث مؤسسات جديدة وتنويع عرض التكوين.

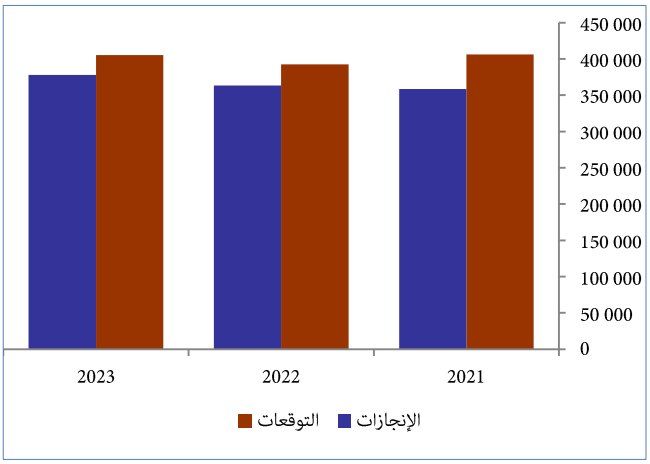

الهدف: توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال

المؤشر: أعداد المستفيدين(من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي

ظلت إنجازات هذا المؤشر مستقرة عند 5.070 مستفيد، وبالتالي لم يتمكن المؤشر بلوغ القيمة المتوقعة والمحددة في 6.000 مستفيد. كما أن قدرة المؤشر على قياس فعالية المساهمة في نفقات المتدربين في دعم وتوسيع ولوج بنات وأبناء الأسر الى التكوين المهني بالمؤسسات الخاصة المعتمدة بتخصصات مستوى التقني تبقى محدودة.

ولهذا تجب مساءلة قدرة المؤشر على تقييم الآلية المتمثلة في المساهمة في نفقات أسر المتدربين على دعم وتوسيع الولوج الى التكوين المهني.

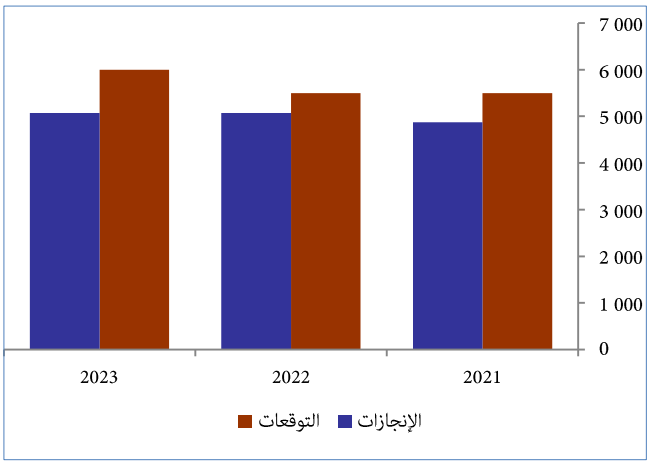

7. حصيلة تحقيق النتائج

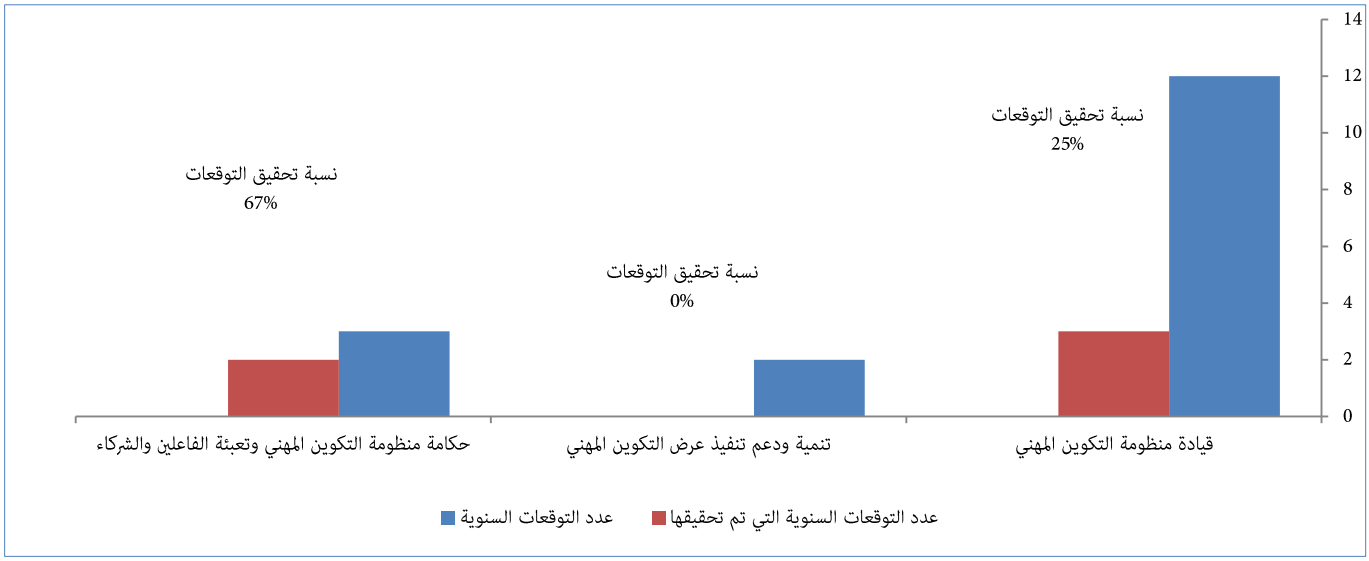

- **تعليق :**

استقرت النسبة الإجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات في 29%.

وعرف برنامج " قيادة منظومة التكوين المهني " تحقيق القيم التوقعية لـ 25% من المؤشرات، حيث تم بلوغ ثلاثة مؤشرات ضمن 12 مؤشر ويهم الأمر "أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات العدد الإجمالي" و" أعداد المستفيدين من التكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص" و" أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي".

بينما لم يسجل برنامج "تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني" أيا من توقعاته المتعلقة بالمؤشرين "عدد مؤسسات التكوين المهني العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المحدثة" و"عدد الداخليات".

أما بالنسبة لبرنامج " حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء " فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 67%، حيث لم يتم بلوغ المؤشرين" نسبة فعالية تدبير الموارد البشرية" نظرا لارتفاع عدد الموظفين العاملين بقسم الموارد البشرية، و"نسبة النساء في مناصب المسؤولية" وهذا راجع لعامل حركية الموظفين ونوع نتائج التعيينات بمناصب المسؤولية برسم سنة 2023.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- تعليق :

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " قيادة منظومة التكوين المهني"، فقد تم تحقيق التوقعات بنسبة 44%. حيث تم بلوغ أربعة مؤشرات فرعية مستجيبة للنوع. ويتعلق الأمر بـ "نسبة المستفيدات من التكوين المهني: التكوين داخل المؤسسات" و"نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني-تكوين نزلاء المؤسسات السجنية" و"نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني-تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة" و"نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة".

وبخصوص البرنامج الميزانياتي "حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء" تم بلوغ التوقع المتعلق بالمؤشر المستجيب للنوع "نسبة النساء في مناصب المسؤولية".

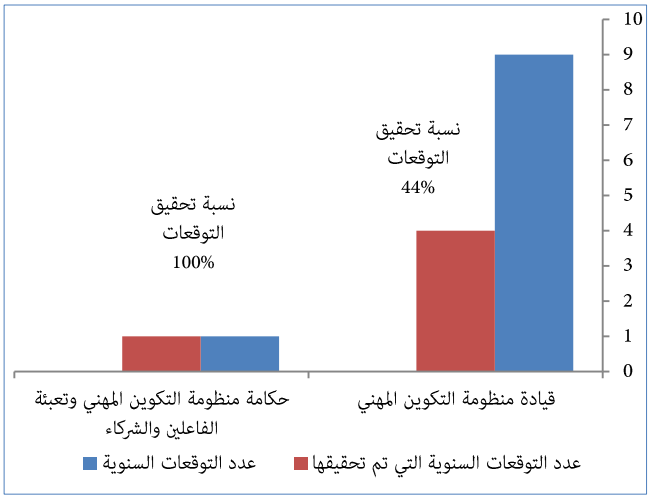

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

1. ملخص أهم الإنجازات

أثمرت السنة التشريعية الثانية حصيلة تشريعية ورقابية وتقييمية مهمة، معززة بمؤشرات وبطبيعة المواضيع والإشكالات التي تمت دراستها ومناقشتها بالبرلمان.

ففي مجال العمل التشريعي، قامت الحكومة بإيداع 46 مشروع قانون خلال السنة التشريعية الثانية، في حين صادق البرلمان بصفة نهائية على ما مجموعه 60 قانونا. من ناحية أخرى، بلغ عدد مقترحات القوانين التي تم تسجيلها 101 مقترح قانون فيما صادق مجلسي البرلمان بصفة نهائية على قانونين اثنين بمبادرة برلمانية.

وعملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان والتي بلغ مجموع اجتماعاتها برسم السنة التشريعية الثانية 226 اجتماعا، فيما بلغ عدد الجلسات العامة المتعلقة بالتشريع 54 جلسة عامة.

في مجال العمل الرقابي، بلغ عدد الأسئلة التي وجهت إلى السيد رئيس الحكومة 78 سؤالا شفهيا على امتداد 10 جلسات شهرية حول عدة مواضيع وقضايا تندرج في صلب السياسة الحكومية.

وعلى مستوى الأسئلة الشفهية الآنية، حرصت الحكومة دوما على التعبير عن استعدادها المتواصل للإجابة عنها، حيث عبرت عن قبولها للإجابة عن 509 سؤالا شفهيا آنيا، غير أن مكتبي مجلسي البرلمان لم يبرمجا سوى 371 سؤال شفهيا آنيا.

كما قدمت الحكومة التدابير المتخذة في شأن 176 تعهدا من أصل 393 تعهدا تم جرده. وذلك فيما يتعلق بالتعهدات الحكومية التي يقوم مجلسا البرلمان بجردها على إثر تقديم السيدات والسادة الوزراء إجاباتهم عن الأسئلة الشفهية.

وبخصوص الأسئلة الكتابية، أجابت الحكومة على 6.290 سؤالا كتابيا من أصل 9.530سؤالا كتابيا أي بنسبة 66,07%. كما استجابت ل 116 طلبا مقدما من طرف الفرق البرلمانية والمجموعات النيابية من أصل 348 طلبا محالا على الحكومة، وذلك لدراسة ومناقشة إشكاليات ومواضيع ذات صلة بالسياسات العمومية التي تهم القطاعات التي يشرف السيدات والسادة أعضاء الحكومة على تدبيرها.

في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، تميزت سنة 2023، على مستوى النصوص التشريعية والتنظيمية بإصدار المرسوم رقم 2.23.72 بتطبيق القانون رقم 18.06 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي بتاريخ 14 أبريل 2023 وإعداد وإصدار المرسوم رقم 2.23.980 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.16.737 صادر في 28 شعبان 1438 بتحديد تأليف لجنة العرائض واختصاصاتها وكيفيات سيرها كما تم تتميمه. بالإضافة إلى إعداد وإصدار قرار رئيس الحكومة رقم 3.60.23 بنسخ قرار رئيس الحكومة رقم 3.28.18 صادر في 28 شعبان 1439(19 يونيو 2018) بتحديد نموذج العريضة المقدمة إلى رئيس الحكومة.

وعلى مستوى مواصلة تفعيل المنظومة القانونية للديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة، تم إطلاق برنامج تأهيل ومواكبة المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية بشراكة بين الوزارة والوكالة البلجيكية في إطار مشروع "تضافر-دعم المشاركة المواطنة"، وكذا إحداث لجنة دراسة ملفات طلبات الحصول على الاعتماد، تفعيلا للمادة 16 من القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، بالإضافة إلى انتقاء خمسون مشروعا في مجال التواصل حول آليات الديمقراطية التشاركية للنهوض بالمشاركة المواطنة.

وعرف مجال تثمين عمل المجتمع المدني، تنظيم النسخة الرابعة من"عاصمة المجتمع المدني "بشراكة وتعاون مع منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار" إيكسو " والتي نظمت هذه السنة بمدينة سلا بوصفها عاصمة للمجتمع المدني لسنة 2023. كما تم تنظيم النسخة الخامسة من "جائزة المجتمع المدني" بتاريخ 7 دجنبر 2023 بالرباط.

وعلى مستوى دعم قدرات المجتمع المدني، هم البرنامج الوطني لتقوية القدرات التنظيمية والمؤسساتية للجمعيات ببعد جهوي، كلا من جهة فاس-مكناس وجهة كلميم-واد نون وجهة الدار البيضاء-سطات، وتوج بتوقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة وولاية جهة فاس-مكناس ومجلس جهة فاس-مكناس لإحداث فضاءات مشتركة للعمل الجمعوي بعمالات وأقاليم الجهة. كما تم انتقاء خمسة وأربعون مشروعا في إطار طلب عروض مشاريع تمكين الجمعيات من ولوج عالم الرقمنة وإحداث منصة وطنية للجمعيات " société civile.ma" وسبع تطبيقات رقمية لتيسير التدبير الداخلي لجمعيات المجتمع المدني. موازاة مع ذلك، وقع الاختيار على شبكة الفضاء المدني بفاس والجهة لتدبير مركز الاتصال والمواكبة.

وتميز مجال التعاون الدولي بمواصلة العمل حول الشراكة مع مؤسسة "كونراد إدناور" الألمانية بخصوص المساهمة في تمويل البرنامج التكويني لدعم القدرات المؤسساتية للجمعيات بجهة فاس- مكناس 2023-2025. كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال النهوض بأدوار المجتمع المدني.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تحرص الوزارة على تكريس مقاربة النوع وذلك بالحرص على جعل المرأة منخرطة وفاعلة ومشاركة في تولي المناصب. و بلغت نسبة النساء 42,33% من مجموع الموظفين. أما فيما يخص معدل مشاركة النساء الموظفات في مناصب المسؤولية فقد انتقل من 27% إلى 41,17% سنة 2023.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
2	4	1	7	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

- تعليق :

بلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة بخصوص فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 88% و62% و30%.

كما أثرت صعوبة وطول مسطرة انتقاء الجمعيات المستفيدة من دعم الوزارة وعدم التأشير على مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع بعض الجهات من أجل إنشاء مراكز استقبال جمعيات المجتمع المدني وعدم جدوى طلب العروض المتعلق باقتناء وتركيب توريدات الأسلاك ومعدات الشبكة بالوزارة سلبا على نسبة الإصدارات بالنسبة لميزانيتي الاستثمار والتسيير.

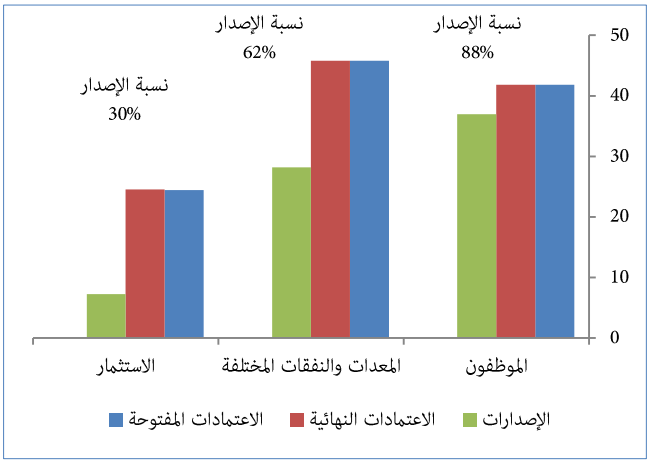

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج "تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني"، والذي يتضمن نفقات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار نسبة 67%.

كما تمت إضافة البرنامج الجديد "الدعم والمواكبة" برسم سنة 2023 والذي بلغت نسبة إصداراته 59%. وتفسر هذه النسبة أساسا بعدم جدوى طلب العروض المتعلق باقتناء وتركيب توريدات الأسلاك ومعدات الشبكة بالوزارة وعدم جدوى طلب العروض المتعلق بشراء عتاد وبرامج معلوماتية، حيث تم ترحيل الاعتمادات المتعلقة بهذه الصفقة.

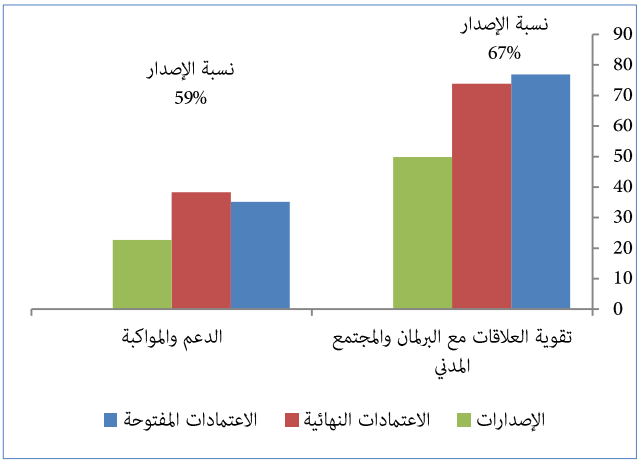

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

الهدف: تقوية كفاءة الموارد البشرية وتحديث الإدارة ورقمنتها

المؤشر: نسبة ولوج النساء للتكوين

رغم إعداد الوزارة لبرنامج التكوين المستمر برسم سنة 2023، إلا أنه لم يتم قبول أي شركة منافسة في إطار طلب العروض المخصص لهذا الشأن نظرا لعدم استيفاء الملفات المقدمة من قبل الشركات للشروط. ورغم ذلك، عمدت الوزارة إلى اعتماد طلب سند والذي بموجبه تم اختيار شركة الصفقة، إلا أن المسؤول عن الشركة لم يلتزم بتنفيذ ماجاء في الصفقة، مما أدى إلى عدم تنفيذ البرنامج التكويني المسطر.

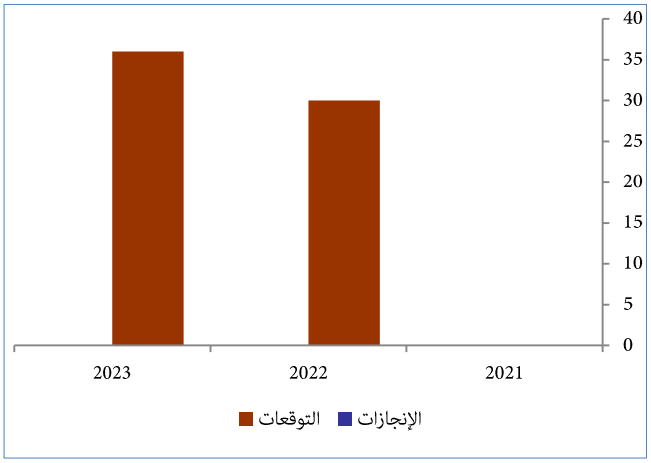

الهدف: تقوية كفاءة الموارد البشرية وتحديث الإدارة ورقمنتها

المؤشر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

اعتمدت الوزارة هذا المؤشر سنة 2022 لقياس التطور الرقمي لخدماتها حيث تمكنت من رقمنة 9 خدمات من أصل 5 مبرمجة. وبهذا تكون قد بلغت التوقع المحدد لها برسم سنة 2023. وتفسر هذه النتيجة بكون الوزارة رقمنت مجموعة من الخدمات على مستوى مديرية العلاقات مع البرلمان وعلى مستوى مديرية العلاقات مع المجتمع المدني وعلى مستوى مديرية الموارد المالية والبشرية والنظم المعلوماتية.

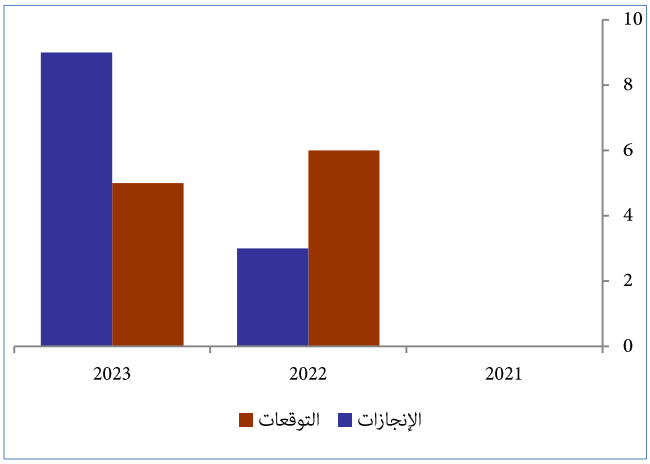

الهدف: تحسين التفاعل مع المبادرات البرلمانية

المؤشر: نسبة الأسئلة الكتابية المجاب عنها

رغم الوتيرة المرتفعة لأعداد الأسئلة الكتابية المحالة من طرف مجلسي البرلمان كاد المؤشر أن يحقق القيمة المتوقعة حيث بلغ نسبة 68,09% مقابل 70% كتوقع. رغم ذلك، يتواصل التفاعل الإيجابي لأعضاء الحكومة مع النظام المعلوماتي المندمج لتتبع أشغال الحكومة داخل البرلمان بهدف الوصول إلى الهدف المنشود.

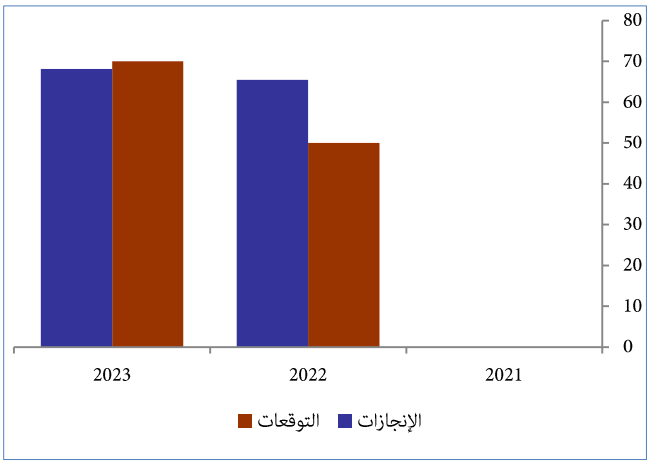

الهدف: تقوية قدرات المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية
المؤشر: عدد الآليات التي تم وضعها لتقوية قدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية

تمكنت الوزارة من تحقيق التوقعات المحددة في 7 آليات حيث وضعت 9 آليات بهدف تقوية قدرات المجتمع المدني وتوفير البيئة القانونية لتعزيز أدواره وكذا تفعيل الديمقراطية التشاركية، وذلك تنزيلا للاستراتيجية الجديدة للعلاقات مع المجتمع المدني 2022 - 2026 والتي أطلق عليها اسم "نسيج".

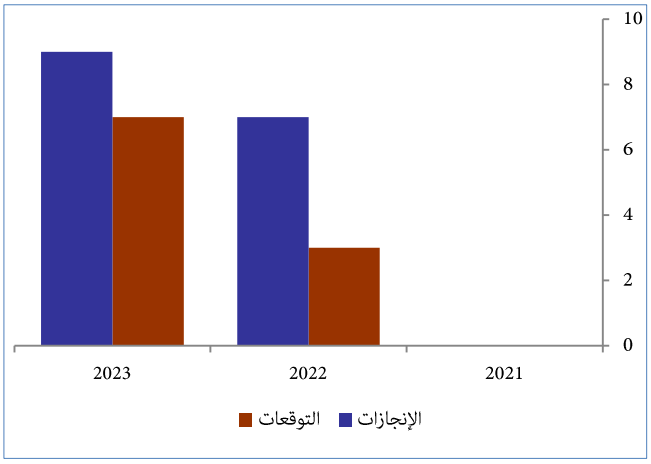

6. حصيلة تحقيق النتائج

- **تعليق :**

عرف برنامج "تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني" تحقيق القيم التوقعية لـ 50% من المؤشرات حيث لم يتم بلوغ توقع مؤشرين "نسبة الأسئلة الكتابية المجاب عنها " و "نسبة مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفاً بشأنها " رغم تحقيقهما نسب مهمة تقارب التوقع. ما يعكس الحرص على الوفاء بالالتزام الحكومي الرامي إلى التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، من خلال انتظام عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية.
وقد حقق برنامج الدعم والمواكبة" 33% من توقعاته حيث بلغ توقع مؤشر واحد ضمن ثلاثة ويتعلق الأمر بـ "عدد الخدمات التي تمت رقمنتها".

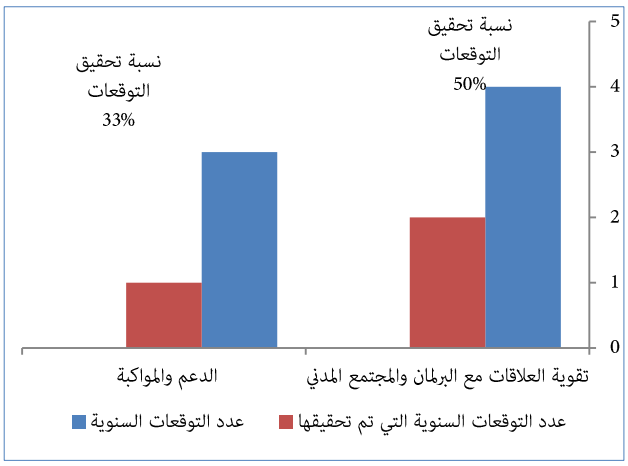

7. حصيلة تحقيق النتائج القائمة على النوع

- **تعليق:**

يتعلق الأمر بالمؤشر الوحيد "نسبة ولوج النساء للتكوين". ويرجع عدم إنجاز البرنامج التكويني برسم سنة 2023 لعدم قبول أي شركة منافسة في إطار طلب العروض المخصص لهذا الشأن وذلك لعدم استيفاء الملفات المقدمة من قبل الشركات للشروط المفروضة، ورغم ذلك، عمدت الوزارة إلى اعتماد طلب سند والذي بموجبه تم اختيار شركة الصفقة، إلا أن المسؤول عن الشركة لم يلتزم بتنفيذ ماجاء في الصفقة، مما أدى إلى عدم تنفيذ البرنامج التكويني المسطر.

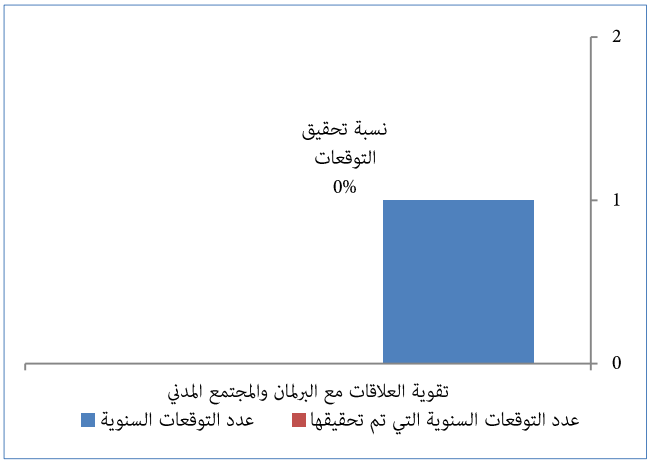

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

1. ملخص أهم الإنجازات

قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بتقديم "الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في أفق 2030" أمام المجلس الحكومي الذي انعقد يوم الخميس 25 يناير2024. كما حرصت الوزارة على متابعة تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى لإصلاح الإدارة، لاسيما تطبيق مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى العمل على إنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

- **برنامج الانتقال الرقمي:**

عملا على مواكبة تنزيل "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرقمية" صادقت الحكومة المغربية بتاريخ 9 نونبر 2023، على مرسوم رقم 2.23.951 بإحداث "لجنة وطنية للتنمية الرقمية "يرأسها رئيس الحكومة.

وفي إطار **محور الإدارة الرقمية**، توج انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية بالمصادقة على الصيغة المبسطة للقرارات الإدارية التي تتم دراستها على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، وتبسيط 22 قرارا إداريا ورقمنتها عبر المنصة الإلكترونية "CRI invest " . كما تم استكمال ترسانة النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وواكبت الوزارة القطاعات الوزارية في تدبير مصنفات قراراتها الإدارية على البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية وفي تبسيط ورقمنة خدماتها وتحولها الرقمي.

ومواصلة لتبسيط المساطر الإدارية باعتماد التبادل البيني للبيانات، وحرصا على تيسير وتجويد الإجراءات الإدارية لفائدة المستثمرين، تم حذف 45% من الوثائق التي كانت تطلب من المستثمر.

وتميز تطوير السجلات والمنصات الرقمية المشتركة بين الإدارات بتوسيع نطاق حالات استخدام المنصة الرقمية الخاصة بتبادل البيانات (Plateforme d'interopérabilité)، وإطلاق القياس الثاني لتقييم نضج سجلات البيانات الإدارية الخاصة بالمرتفق، ومواكبة الإدارات في اعتماد المنصة الموحدة للتعريف الإلكتروني وإثبات الهوية إضافة إلى إعداد مشروع مرسوم بشأن تعميم الهوية الوطنية الرقمية.

وفي مجال تطوير البيانات المفتوحة، احتل المغرب، برسم سنة 2022، المرتبة الأولى إفريقيا و25 عالميا من بين 193 دولة تم تقييمها وفقا لمؤشر المعطيات المفتوحة(ODIN Open Data Inventory) .

وتميز **محور الاقتصاد الرقمي** في شقه المتعلق بترحيل الخدمات بإحداث أزيد من 11.000 منصب شغل مقارنة بسنة 2022 وتسجيل حجم صادرات الخدمات سنة 2023 بلغ 17,9 مليار درهم، ناهيك عن انتقال المغرب من المرتبة الثالثة إلى ثاني أفضل وجهة لترحيل الخدمات بإفريقيا.

وعملا على مواكبة منظومة المقاولات تم إطلاق مشروع "الشمول الرقمي للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة "Digi TPME" ومنصة "مقاولة رقمية". موازاة مع ذلك، تعمل وكالة التنمية الرقمية على رفع مستوى الوعي بين المقاولات حول اعتماد التكنولوجيا الرقمية، لا سيما من خلال إنتاج دورات توعية / تدريب حول الموضوعات المهمة التي تطلبها المقاولات الصغرى والمتوسطة، مثل التسويق الرقمي.

وفي إطار تنظيم الدورة الأولى لمعرض "جيتكس إفريقيا" في إطار تشجيعها لمنظومة الشركات الناشئة المغربية الراغبة في المشاركة في معرض "جيتكس إفريقيا-المغرب"، تكفلت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بما نسبته 95% من مصاريف مشاركة 100 شركة ناشئة في هذه النسخة الأولى. وتم رفع عدد الشركات الناشئة المغربية التي تم التكفل بها ودعمها إلى 200 شركة ناشئة مغربية.

كما تم توسيع تواجد شبكة التكنوبارك لمواكبة الشركات الناشئة بمختلف جهات المملكة.

وقد حققت الشركات الناشئة المغربية رقماً قياسياً من حيث التمويل بالمشاركة في رأس المال بما مجموعه 93 مليون دولار برسم سنة 2023، لتسجل ارتفاعاً استثنائياً بزيادة قدرها + 252% مقارنة بسنة 2022. وقد مكن هذا الإنجاز المملكة المغربية من التقدم إلى المرتبة الخامسة على المستوى الإفريقي مقارنة بالرتبة 16 سنة 2022.

وتميز **محور الشمولية الرقمية بتظافر جهود تطوير المواهب والكفاءات في مجال تكنولوجيا المعلومات** حيث تم التوقيع على اتفاقية بتاريخ 15 نونبر 2023، تهم تنزيل برنامج تعزيز الكفاءات الرقمية للفترة الممتدة ما بين سنتي 2023 و2027، وتوفير دورات تدريبية وشهادات مجانية (Oracle) لفائدة أساتذة وطلاب الجامعات العمومية، و تدشين المدرسة الرقمية أحمد الحنصالي ببني ملال، و التوقيع على اتفاقية شراكة من أجل إنجاز المرحلة التجريبية لبرنامج "JOBINTECH ".

- **برنامج إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية**

بخصوص **محور الحكامة والتنظيم** وفي إطار مواصلة تنزيل مضامين ورش اللاتمركز الإداري، عرفت سنة 2023 إصدار المرسوم رقم 2.22.81 يتعلق بتفويض السلطة والإمضاء ومصادقة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري على إحداث ثلاث تمثيليات إدارية مشتركة على المستوى الجهوي وتمثيليتين قطاعيتين، إضافة إلى المصادقة على نقل أو تفويض القرارات المتعلقة بالاستثمار إلى المستوى الجهوي (29 قرار)، مع الإسراع في إخراج النصوص القانونية المرتبطة بها.

وخلال سنة 2023، تمت مراجعة مشروع المرسوم المتعلق بمبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها، وتم عرضه على مسطرة المصادقة. كما تمت مراجعة تنظيم مجموعة من إدارات الدولة.

وفي إطار تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، تميزت سنة 2023 على الخصوص بإعداد مشروع التقرير التركيبي المؤقت لحصيلة منجزات الاستراتيجية للفترة 2019-2023، وإعداد مشروع قانون حول التصريح بالممتلكات من أجل تجاوز النقائص المسجلة على مستوى التصريح والمراقبة والتتبع، وإعداد مشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح بتنسيق مع كافة الشركاء، وإعداد مشروع قانون من أجل حماية الموظفين المبلغين عن أفعال الفساد في الإدارة العمومية.

وتفعيلا للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، تم إطلاق منصة التبادل الإلكترونية لشبكة الحق في الحصول على المعلومات "Rédai" بتاريخ 14 مارس 2023 كفضاء إلكتروني لتبادل الأفكار والخبرات وتقاسم التجارب بين أعضاء شبكة الحق في الحصول على المعلومات، وتطوير الوظائف، ومراجعة شاملة لبوابة الحصول على المعلومات"www. chafafiya.ma".

وتميز تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة بإطلاق وتحيين الفضاء الرقمي المخصص لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب وإطلاق مرحلة إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة 2024-2027 وفق منهجية تشاركية .

وعرف **محور تثمين الموارد البشرية** اعتماد الصافة الجديدة ضمن معيار الإطار المرجعي لوظائف وكفاءات الإدارة، وإعداد المسودة الأولى لمرسوم يتعلق بنظام تدبير الوظائف بالإدارة العمومية، كما عملت الوزارة على إطلاق مشروع رقمنة مباريات التوظيف «E-Concours». ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد نظام معلوماتي خاص بتدبير مباريات التوظيف بكل من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، على أن يتم تعميم هذا النظام المعلوماتي على باقي القطاعات الوزارية.

وتنزيلا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل **تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية** وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، تم على الخصوص، توفير خدمة الاستقبال باللغة الأمازيغية (تاريفيت - تاشلحيت - تامزيغت) على مستوى المصالح المركزية واللاممركزة بمختلف جهات المملكة بعدد من الوزارات، وتوفير خدمة الاستقبال الهاتفي باللغة الأمازيغية في تسعة (9) مراكز للاتصال تابعة لبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

في إطار مواصلة تنفيذ استراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، وبغية تعزيز تواجد النساء في مختلف مناصب المسؤولية، قامت الوزارة برسم سنة 2023 بإنجاز مشروع يهدف إلى تطوير القدرات المعرفية والقيادية للنساء الموظفات، وإنجاز دراسة حول تحليل النوع الاجتماعي القطاعي من منظور التحول الرقمي، وإنجاز مشروع تكميلي يهدف إلى وضع خطة تنفيذية للتشخيص المنجز لتفعيل مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية.

كما اتخذت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مجموعة من التدابير التي من شأنها تمكين المرأة من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، وكذا تعزيز الترسانة القانونية بنصوص تهدف إلى تمكينها من العمل في ظروف أفضل تراعي خصوصيتها.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
2	10	3	20	3

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

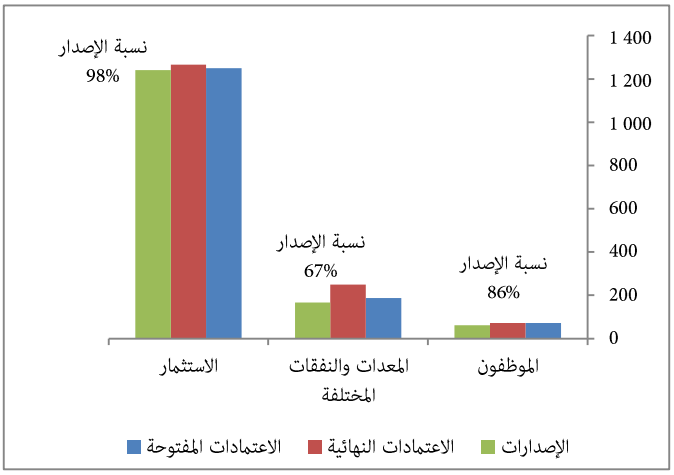

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

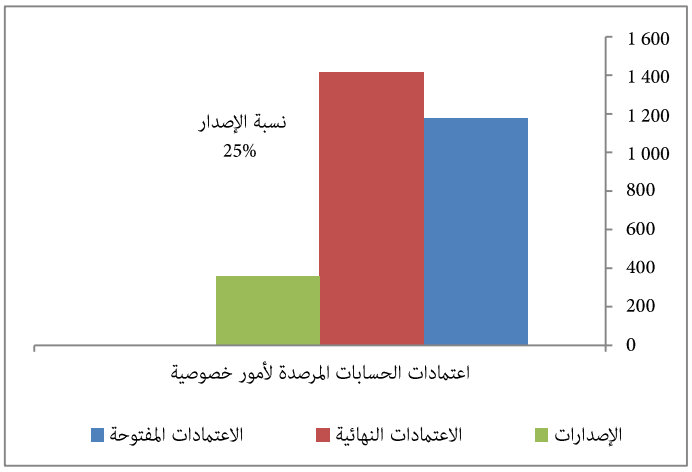

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، ناهزت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة على التوالي 86% و67%. وتفسر هذه النسبة الأخيرة بعدم الالتزام بالاعتمادات المتعلقة بالتكوين، والإشهار والطبع والتواصل. وبلغت نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار 98%.

أما فيما يخص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية فقد عرفت نسبة الإصدارات مقارنة مع الاعتمادات النهائية ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنة الفارطة حيث استقرت في 25% ويمكن تفسير ذلك بكون صندوق تحديث الإدارة العمومية يتسم باعتماد مشاريع هيكلية وذات بعد استراتيجي أفقي قد يمتد تنفيذها على مدى زمني يفوق السنة. كما أنه وبالنظر إلى المهام الجديدة التي أنيطت بهذه الوزارة، فإنها تقوم بإنجاز آليات لتنزيل المشاريع المتعلقة بالأوراش المندرجة في ميادين تمويل الصندوق والتي تتمثل في تحديث المرافق العمومية وتنزيل ورشي الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، وذلك من خلال المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي استكمال المشاورات والتنسيق مع القطاعات الوزارية للتنزيل السليم للقانون التنظيمي 26.16 وكذا التنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية لإصدار القرارات التطبيقية للمرسوم رقم 2.23.245 الصادر في 8 ماي 2023 المتعلق بتحديد أشكال وكيفيات دفع المبالغ وتقديم الدعم من صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج " إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية" نسبة 92%، حيث سجلت المشاريع " تثمين الموارد البشرية" و "تنظيم وحكامة " و "استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية "نسبة تناهز 100%.

في حين ناهزت إصدارات برنامج "الانتقال الرقمي" نسبة 94%، حيث تأثرت هذه النسبة بعدم الالتزام بالاعتمادات المتعلقة بالتكوين، الإشهار والطبع والتواصل وكذا الاعتمادات المتعلقة بأشغال وترميم المقر الملحق للوزارة.

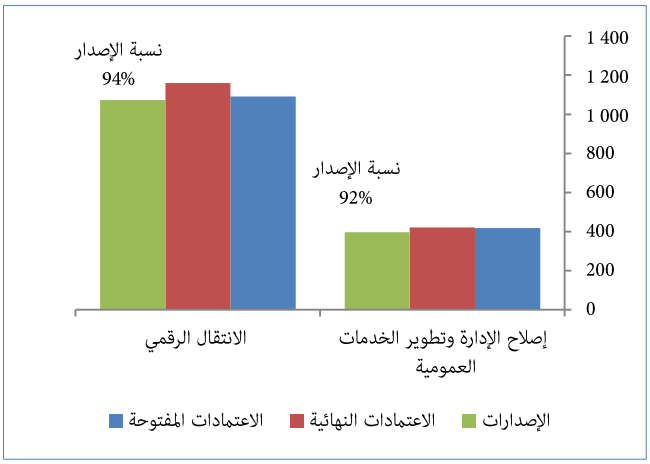

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج
(بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : الانتقال الرقمي

الهدف: تسريع رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين

المؤشر: ترتيب المغرب حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

عرف المؤشر بلوغ قيمته التوقعية والمحددة في 101.

وتم اعتماد مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) وهو مقياس مركب يقيم مستوى تقدم الخدمات الإلكترونية في بلد ما ويرجع تطور مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية إلى تطوير الاستثمارات في الخدمات الرقمية وتحسينات في البنية التحتية للاتصالات وأيضا مبادرات لتحسين المهارات الرقمية للمستخدمين.

وعملت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وبناءً على التوجيهات الملكية السامية، على وضع استراتيجية الحكومة الرقمية بتناسق مع جميع القطاعات الحكومية والتي ستمكن من تطوير عدد من المشاريع تهم التحول الرقمي بهدف تبسيط المساطر ورقمنتها وتيسير الولوج للخدمات الإدارية. ويرتقب أن يحدث تأثير إيجابي لهذه الاستراتيجية على مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية في نسخة 2024 و 2026.

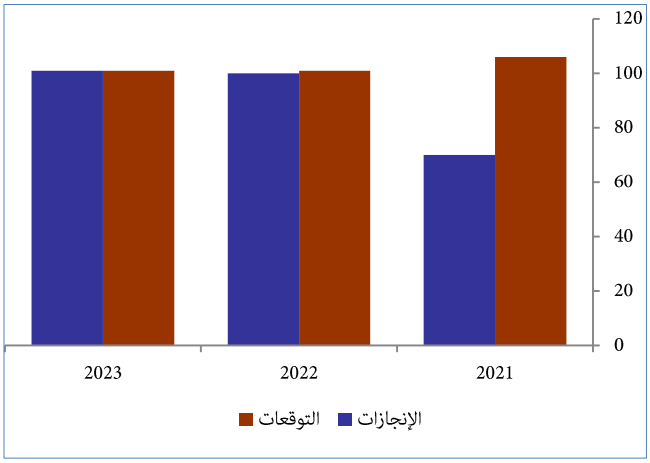

البرنامج : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

الهدف: تحسين وتوسيع وتنويع تقديم الخدمات العمومية

المؤشر : نسبة إنجاز الإجراءات اللازمة لتفعيل خارطة طريق اللاتركيز الإداري

بلغت القيمة المنجزة للمؤشر 47%، بالتالي لم يتم بلوغ القيمة التوقعية والبالغة 60%، وذلك راجع لبطء عملية مراجعة النصوص القانونية، حيث أن جل الإجراءات المكونة لخارطة الطريق هي عبارة عن نصوص قانونية متعددة الأطراف تستوجب الإعداد والتنسيق وإتمام مسطرة المصادقة.

وقد ركز الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمركز الإداري المنعقد بتاريخ 19 يونيو 2023 على إعطاء الأولوية لبعض الإجراءات التي لا تدخل في خارطة الطريق والمتعلقة أساسا بتسريع نقل أو تفويض القرارات الإدارية المتعلقة بالاستثمار على المستوى اللاممركز.

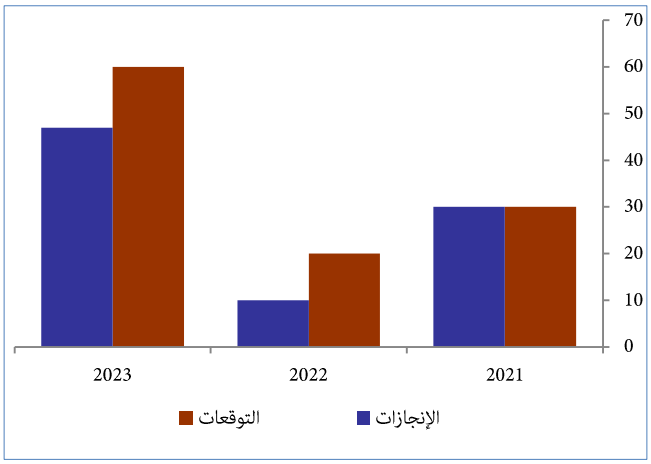

المؤشر: عدد القرارات الإدارية المبسطة

تم تحقيق القيمة المتوقعة للمؤشر والمحددة في 10 قرارات. وتجدر الإشارة أن عدد الإجراءات المبسطة برسم سنة 2023 بلغ 22 قرارا إداريا متعلقا بالاستثمار والتي تتم دراستها على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار فيما توجد 10 قرارات إدارية في طور التبسيط والتي تندرج في إطار مواكبة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لوزارة الشباب في تبسيط وإعداد رقمنة مسار منح ترخيص فتح واستغلال دور الحضانة الخاصة وتوسيعها أو إجراء تعديلات على أحد عناصرها ويخضع تنزيلها لمشروع المرسوم التطبيقي للقانون 40.04 الخاص بدور الحضانة الخاصة.

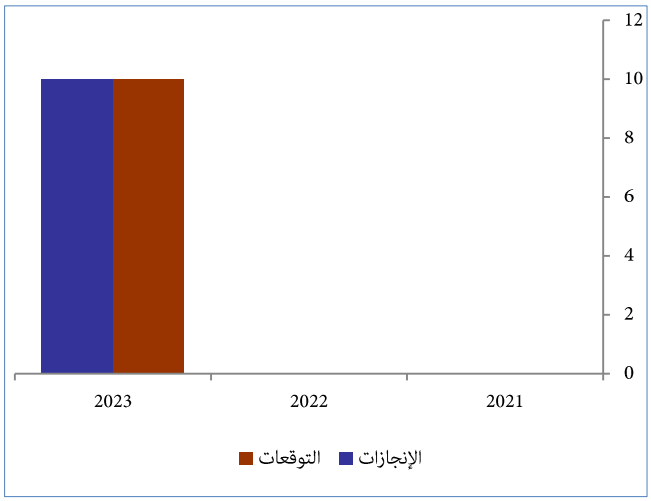

الهدف: التأسس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللاممركزة المستفيدات من التكوينات المحفزة لتقلد مناصب المسؤولية

حقق المؤشر 17,7% كإنجاز مقابل توقع محدد في 37%. وبلغ العدد الإجمالي للنساء المستفيدات من التكوين الذي تم التوصل به من طرف كافة القطاعات الوزارية 274 موظفة وتجدر الإشارة على أن برنامج التكوين ممتد على 5 سنوات (2022-2026) أي بمعدل 55 مستفيدة كل سنة. وفي هذا الإطار، عرفت سنة 2023 مشاركة 47 موظفة.

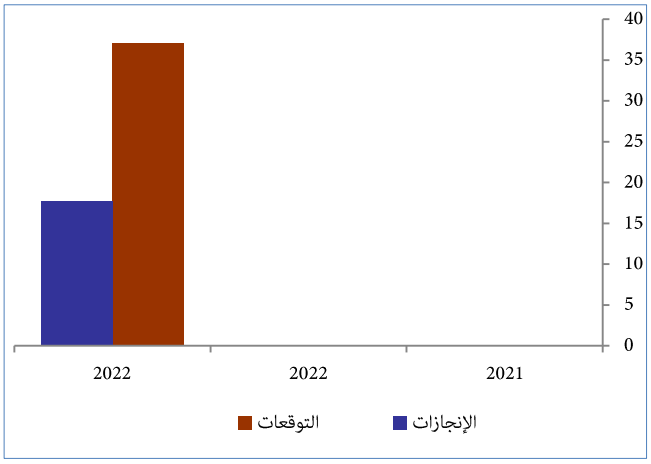

6. حصيلة تحقيق النتائج

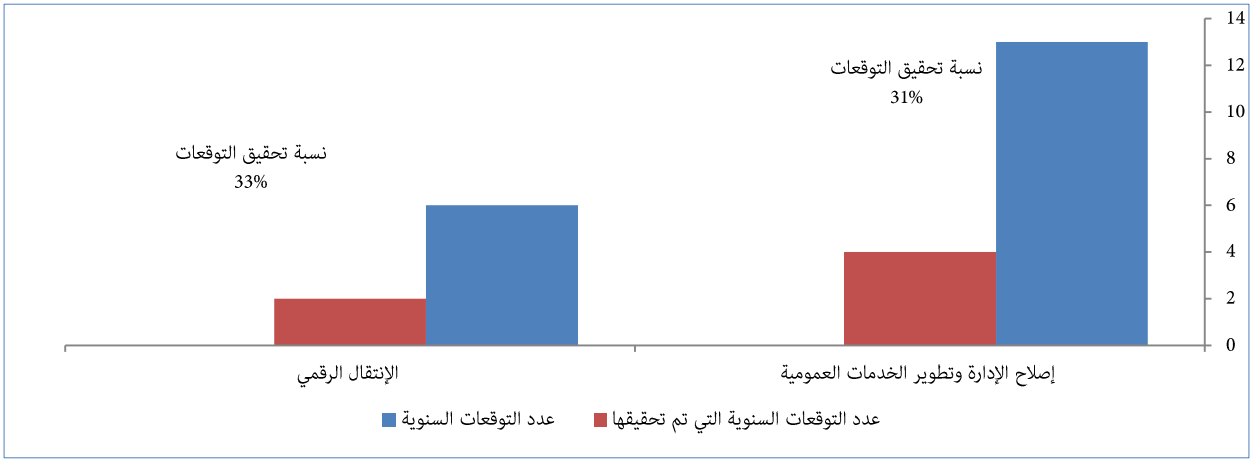

- **تعليق:**

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 32%، حيث تم تحقيق 6 مؤشرات من أصل 19 تتوفر على توقعات على مستوى كلا البرنامجين.

وعرف برنامج "إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية" تحقيق القيم التوقعية لـ 31% من المؤشرات أي ما يعادل تحقيق 4 توقعات من أصل 13.

وسجل برنامج "الإنتقال الرقمي" تحقيق القيم التوقعية لـ33% من المؤشرات حيث تم تحقيق المؤشرين "ترتيب المغرب حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية" و "ترتيب المغرب في محو الأمية الرقمية في إفريقيا". بينما لم تحقق الوزارة توقعات المؤشرين "عدد مناصب الشغل المحدثة" و "عائدات قطاع الاقتصاد الرقمي" وذلك بالرغم من الارتفاع المسجل في قيمة المؤشرين مقارنة مع سنة 2022.

7. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- **تعليق :**

فيما يخص النتائج المستجيبة للنوع لم يتم تحقيق توقع أي من المؤشرات المستجيبة للنوع " نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللاممركزة المستفيدات من التكوينات المحفزة لتقلد مناصب المسؤولية" و "نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال لضمان مساواة ولوج الأشخاص للمرافق العمومية" و "نسبة الولوج إلى التكوين".

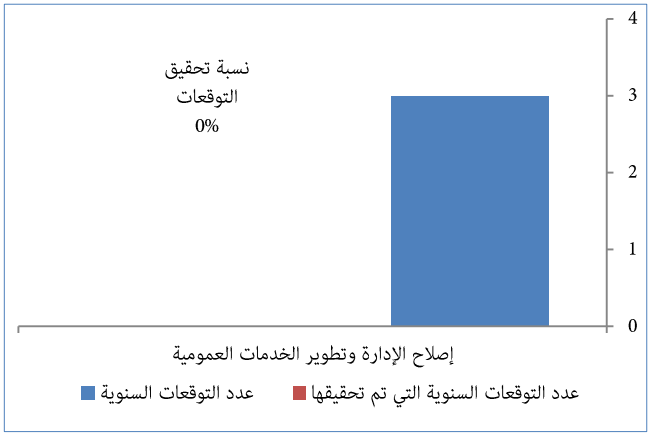

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

1. ملخص أهم الإنجازات

تعمل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير جاهدة على تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير، كما أنها تولي اهتماما كبيرا لصيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية والعناية برصيد الكفاح الوطني من خلال إحداث فضاءات جديدة للذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير. حيث تم برسم سنة 2023 بناء وتوسعة أربعة فضاءات بالإضافة إلى بناء وترميم 06 أنصبة تذكارية. كما تم تخليد الذكريات الوطنية وذلك بتنظيم مهرجانات خطابية ولقاءات تواصلية، وأنشطة ومسابقات تربوية وثقافية وفنية وترفيهية ورياضية، وإقامة معارض وكذا ندوات علمية وأياما دراسية. فيما تم خلال نفس السنة وفي إطار العلاقات الخارجية توقيع أربع اتفاقيات للتعاون والشراكة، لتبلغ بذلك رصيد 134 اتفاقية تعاون وشراكة وبرتوكول اتفاق.

وتعزيزا لموسوعـــة الحركة الوطنيـة والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب تم إصدار مواد ثمانية مجلدات تحتوي على 4.016 نبذة وسيرة ذاتية مدعمة بصور. ومن جهة أخرى، تمت المصادقة على 270 تسمية، منها 239 همت الشوارع والأزقة والساحات والأماكن العمومية، بفضل التنسيق والتعاون بين المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمجالس المنتخبة عبر التراب الوطني، و31 تسمية همت المؤسسات التعليمية والتربوية. وبذلك بلغت محصلة المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في هذا المضمار، ما مجموعه 7.470 تسمية، ذات صلة بأحداث وطنية ومعالم تاريخية ورموز وأقطاب وأعلام الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير.

كما قام مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير برقمنة 150 حقيبة تاريخية بلغ عدد وثائقها 153.757 صورة وثيقة. ليصل بذلك مجموع صور الوثائق في هذه الحقائب إلى 329.619 صورة وثيقة. بالإضافة إلى فهرسة 895 حقيبة تاريخية بلغ عدد وثائقها 744.659 نسخة وثيقة تم إدخالها في برنامج (PMB) بغية تقديمها للباحثين. كما تم إغناء مركز الوثائق التاريخية للمقاومة والتحرير خلال سنة 2023 ب 75.640 صورة وثيقة مرقمنة من مركز الأرشيف بقصر فانسان بفرنسا.

وتميز محور تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والصحية لقدماء المقاومين وأعضاء جيـش التحرير بإدراج بند يقضي باعتماد المساهمة في الأرباح بنسبة 20%، والذي مكن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، برسم سنة 2023 من الاستفادة من مبلغ 453.967,44 درهم. بالإضافة إلى وضع قاعدة بيانات جديدة تحدد بشكل دقيق وضعيات المنخرطين ولاسيما ما يتعلق بتتبع المبالغ المستردة لفائدتهم.

أما فيما يتصل بورش التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي لإحداث مشاريع ذاتية وتعاونيات، فقد تم إحداث 155 مقاولة صغرى ومتوسطة وفرت مناصب الشغل لـ 323 فرد، بالإضافة إلى 36 تعاونية وجمعيتين اثنتين. كما واصلت لجنة التعويض الإجمالي أعمالها خلال السنة المنصرمة 2023 وعملت على قبول 59 ملفا جديدا، وتم اتخاذ الإجراءات الإدارية المطلوبة بشأنها.

وعرف ورش تدبير تحويلات رخص سيارات الأجرة، تحويل 98 رخصة لفائدة أرامل وبنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ليصل بالتالي مجموع الرخص المحولة إلى 3.942 من أصل 9.119 رخصة سيارة الأجرة مخولة إجمالا لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوق المتوفين منهم.

واستباقا منها، عملت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بتقديم الدعم المباشر والمساعدة الاجتماعية لفائدة 22 متضررة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وأرامل المتوفين منهم وذوي حقوقهم على إثر الزلزال الذي ضرب بإقليم الحوز بتخصيص إعانة مالية بمبلغ 5.000 درهم لكل مستفيد ومستفيدة، ولكل أسرة متضررة، حيث بلغ الغلاف المالي المرصود لهذه العملية 110.000 درهم.

دوليا، نهضت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، برسم سنة 2023، بعدة أنشطة ومبادرات من بينها:

- المشاركة في أشغال الاجتماع رقم 173 للمكتب التنفيذي للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين يوم 03 فبراير 2023؛
- استقبال وفد برلماني من كوريا الجنوبية يوم 12 يناير 2023؛
- عقد جلسة عمل مع السيد الكاتب العام للفيدرالية العالمية لقدماء المحاربين يومي 30 و31 ماي.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

شكلت المرأة المنتمية لأسرة المقاومة وجيش التحرير نسبة ناهزت ال 92% من إجمالي المستفيدين من الاعتمادات المالية المخصصة للرعاية الاجتماعية وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير برسم سنة 2023. وهمت الاعتمادات المخصصة للجانب الاجتماعي والتمكين الاقتصادي والرعاية الصحية والاجتماعية لأسرة المقاومة وجيش التحرير على الخصوص منحة التعويض الاجمالي ومصاريف الدفن والعزاء وإعانة على اقتناء سكن والإسعاف المادي وإحداث مشاريع صغرى وتعاونيات والتغطية الصحية الأساسية والتكميلية.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	3	0	10	0

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

- تعليق :

بلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة فيما يتعلق بفصول الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 96% و99% و78%. وتواصل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مجهوداتها من أجل تحقيق نسب إصدار ميزانياتي مرتفعة.

وترجع نسب الإصدار المسجلة من جهة إلى تلبية الحاجيات الضرورية للسير العادي للمرفق العمومي المعبر عنها من لدن السادة المسؤولين المركزيين والنواب الجهويين والإقليميين و المكلفين بالمكاتب المحلية فيما يخص نفقات التسيير وكذا مواصلة إنجاز البرامج المسطرة في ورش صيانة الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير ولاسيما فيما يتعلق بأشغال بناء وتهيئة فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير وكذا تجهيزها.

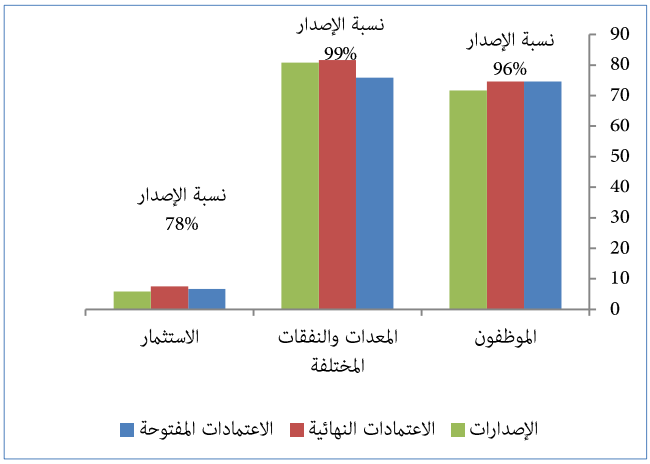

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج "قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير" نسبة 97%، بزيادة قدرها 2% مقارنة مع سنة 2022، وهي نسبة كفيلة بالاستجابة لمتطلبات السير العادي للمرفق العمومي لقطاع المقاومة وجيش التحرير، حيث بلغ مجموع الاعتمادات الموجهة لبرنامج قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 158مليون درهم.

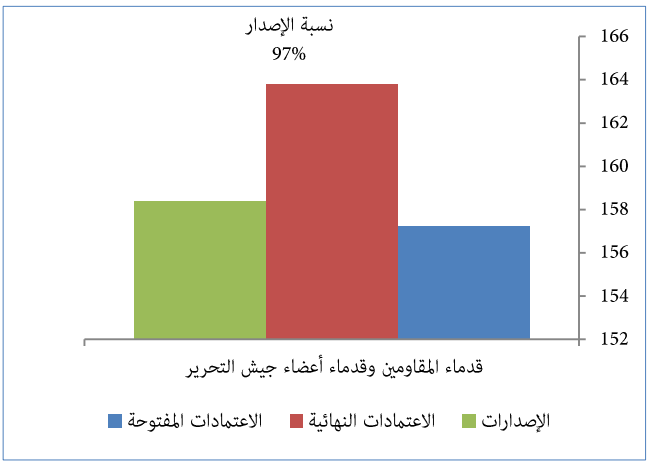

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

الهدف: الحفاظ على ذاكرة المقاومة وجيش التحرير المغربي

المؤشر: عدد زوار فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير

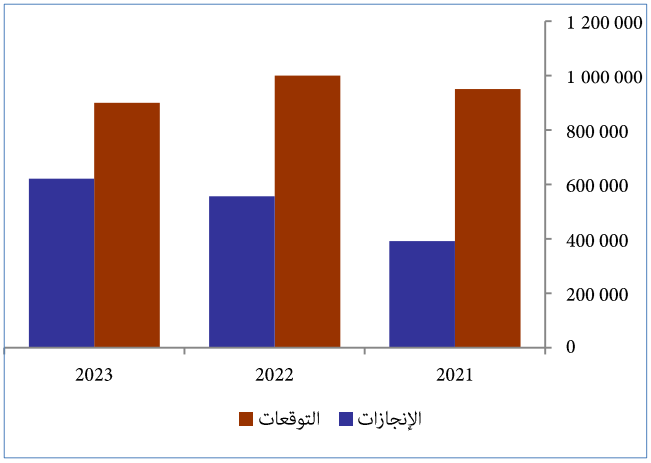

لم يحقق المؤشر قيمته التوقعية برسم سنة 2023، حيث استقرت نسبة الإنجاز مقارنة بالتوقع في 68%. رغم ذلك واصل عدد زوار فضاءات الذاكرة التاريخية للمقاومة والتحرير المفتوحة عبر ربوع المملكة (104 وحدة فضاء) تسجيل رقم جد هام برسم سنة 2023، بالنظر إلى جاذبية وديناميةهذه الفضاءات التي تستقطب شرائح متنوعة من المجتمع المغربي وخاصة منهم الناشئة والشباب والباحثين والسياح الأجانب الذي يتعرفون من خلال أنشطتها التربوية والتثقيفية على محطات الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية تخليدا للذكريات الوطنية المجيدة.

الهدف: تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير

المؤشر: نسبة تلبية طلبات الحصول على الإعانات المالية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير

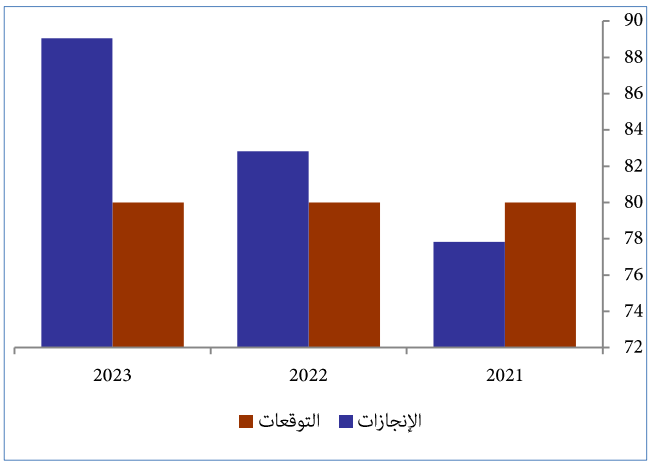

بلغت نسبة تلبية طلبات الحصول على الإعانات المالية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير 89,05% مقابل توقع محدد في 80%. ويجدر بالذكر أنه تمت تلبية طلبات الإعانة المتعلقة بتحمل جزء من مصاريف الدفن حيث وصلت إلى نسبة 96.17% (تمت تصفية 327 ملفا من أصل 340 ملفا متوصل به) في حين لم تغط الاعتمادات المرصودة في بند السكن إلا نسبة 70% (14 ملفا من أصل 20 ملفا المتوصل بها برسم سنة 2023)، كما أن نسبة الاستجابة المتعلقة ببند الإعانة لمواجهة حالات عسيرة (الإسعاف الاجتماعي) بلغت 100%.

الهدف: تحسين وتجويد تدبير الاجراءات الإدارية

المؤشر: نسبة إزالة الطابع المادي على الإجراءات الادارية

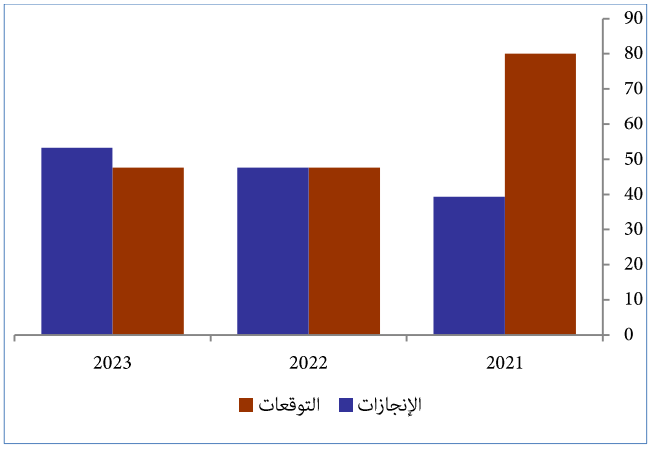

تمكنت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحريرمن تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 53,28% وتفوق النسبة المتوقعة المحددة في 47,61% . وبزيادة تقدر بـ 5,67% مقارنة مع السنة الماضية. وأصبحت 9 تطبيقات منتهية الإنجاز كليا، بينما سجل إنجاز التطبيقات الأخرى نسبا متقدمة.

المؤشر : عدد متوسط الساعات المخصصة لتقوية كفاءة الموارد البشرية

تسطر مصالح المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برنامجا للتكوين المستمر يلائم الاحتياجات المعرفية والتدبيرية والتواصلية للأطر والموظفين بغية تمكينهم من النهوض بالمهام المنوطة بهم، وينفتح على المستجدات القانونية والإدارية التي من شأنها تجويد خدمات المرفق العام. وتمكنت المندوبية من تجاوز توقع هذا المؤشر بل وأيضا القيمة المستهدفة المحددة في 9 ساعات حيث بلغت نسبة الإنجاز 11,91 ساعة، وذلك لفائدة 92 إطار في مجموع التكوينات.

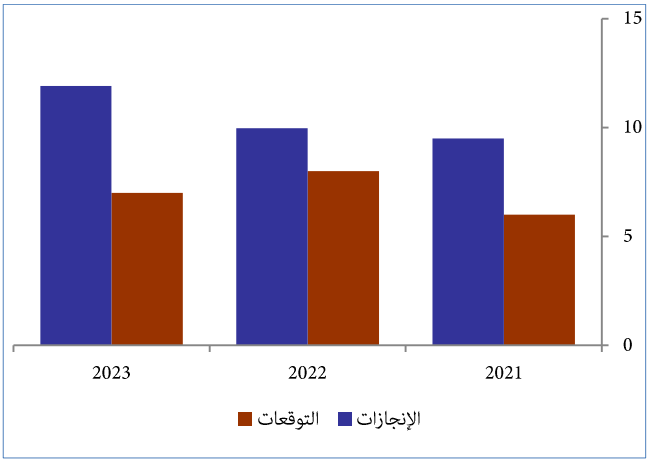

6. حصيلة تحقيق النتائج

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 50%. حيث تم تحقيق توقعات المؤشرات "عدد الوثائق المستنسخة من الخارج والتي تم فحصها وتقييمها" و"نسبة تلبية طلبات الحصول على الإعانات المالية المخولة للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير" و" عدد متوسط الساعات المخصصة لتقوية كفاءة الموارد البشرية" و"نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" و"نسبة إزالة الطابع المادي على الإجراء ات الإدارية".

ولم يتم تحقيق توقع المؤشرات "عدد زوار فضاءات الذاكرة التاريخية والمقاومة وجيش التحرير" و"عدد الإنتاجات ذات الطابع الأدبي والفني المرتبطة بالذاكرة التاريخية للحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير" و"نسبة الاستجابة لطلبات الحصول على الإعانة لإحداث المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة والتعاونيات" و"نسبة ملفات التغطية الصحية التي تم إرجاع مصاريفها" و "نسبة نجاعة تدبير المكتبيات".

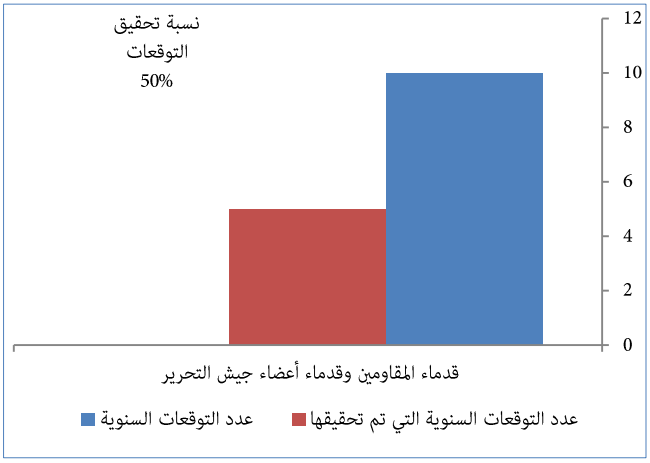

المندوبية السامية للتخطيط

1. ملخص أهم الإنجازات

تميزت إنجازات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023 في مجال إعداد المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية، بمواصلة تحديث البحوث الدائمة واستغلال ونشر نتائجها، وإنجاز بحوث جديدة، إما لأول مرة أو لتحيين نتائج تلك التي سبق للمندوبية إنجازها خلال السنوات المنصرمة، بالإضافة إلى تجميع الإحصائيات الإدارية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين.

كما قامت المندوبية السامية للتخطيط بالاستعدادات اللازمة لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 وذلك بالقيام بكل الإجراءات الضرورية لإنجاحه.

أما في إطار البحوث الإحصائية الدائمة فقد تم تحيين عدد من البحوث بما فيها البحث الوطني حول التشغيل والبحث حول الظرفية لدى الأسر والبحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات وكذا البحوث حول المؤشرات الإحصائية بما فيها البحث حول الأثمان عند الاستهلاك والبحث حول الأسعار عند الإنتاج والبحث حول الإنتاج والأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية.

أما بخصوص البحوث الإحصائية الجديدة أو الدورية، فقد تميزت سنة 2023 بتحضيرات إعداد الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 وذلك بالقيام بكل الإجراءات الضرورية لإنجاحه بما في ذلك النظام المعلوماتي والأشغال الخرائطية وكذا التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية والملف المنهجي والإحصاء التجريبي وترتيبات الإحصاء وتكوين المشاركين في الإحصاء وإنجازه واستغلال ونشر نتائجه.

وفي نفس الإطار، تم إنجاز البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022-2023 بهدف توفير معلومات حول مستوى وبنية وتوزيع الدخل المتاح للأسر المغربية بالإضافة إلى وصف مفصل لمستويات ونفقات وظروف معيشة السكان. علاوة على الشروع في البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2023-2024 بهدف تحيين المعلومات حول خصائص وحدات الإنتاج غير المنظمة وكيفية دمجها في الاقتصاد الوطني وتقييم إسهامها في مجالات خلق الثروة والشغل.

كما قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2023 بهدف توفير قاعدة بيانات إحصائية تمكن من تجديد سنة الأساس للحسابات الوطنية وذلك باعتماد 2022 عوض 2014 فيما تم تحيين المعطيات المتعلقة بالمؤسسات غير الهادفة للربح والوقوف على التغيرات البنيوية التي عرفها هذا القطاع وتوفير معطيات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

وفي الشق المتعلق بالإحصائيات الإدارية، تعمل المندوبية السامية للتخطيط باستمرار على تجميع الإحصائيات الإدارية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة واستغلالها وتدقيقها، فضلا عن تجميع واستغلال إحصائيات رخص البناء ونشر نتائجها، وتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية. وتعمل أيضا على تهييئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية.

وواصلت المندوبية السامية للتخطيط، أشغال إعداد ونشر الحسابات الوطنية، السنوية والفصلية، وكذلك الحسابات الجهوية، التي تتطرق، في غالبيتها، للناتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. هكذا، تم إنتاج ونشر كل الحسابات الوطنية المؤقتة الخاصة بسنة 2022 والحسابات المحينة لكل من سنة 2021 وسنة 2020 وذلك طبقا لنظام المحاسبة الوطنية لسنة 2020. كما عرفت سنة 2023 إعداد ونشر الحساب المتعلق بقطاع التشغيل ومصفوفة التشغيل التي تلعب دورا محوريا في إعداد الحسابات الوطنية حيث تمكن من ربط الإحصائيات حول التشغيل بمجال الإنتاج عن طريق عامل الإنتاج الأكثر معرفة وكذلك القيام بمقارنة قدرات الأنشطة والقطاعات في خلق مناصب الشغل. وتم كذلك إعداد ونشر حسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات وذلك برسم سنة 2021 وكذا الحسابات الفصلية المتعلقة بالفصل الرابع من سنة 2022، والفصول الأول والثاني والثالث من سنة 2023.

وتميزت الأشغال المتعلقة بسنة الأساس الجديدة 2022 بالبدء في إنجاز البحوث البنيوية وخصوصا البحث البنيوي لدى المقاولات، والبحث حول القطاع غير المهيكل، وسيتم استكمال باقي الأشغال مع تنفيذ البحوث الإحصائية وتحليل نتائجها.

وقد عملت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023 في إطار برنامج الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية، على إنجاز مجموعة من الدراسات تشمل التوقعات الاقتصادية وتتبع تطور الظرفية الاقتصادية والمالية والأبحاث الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل ظروف معيشة السكان وإعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف التنمية المستدامة. وتبلورت هذه الأعمال في إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023 والميزانية الاستشرافية لسنة 2024، إضافة إلى إصدار المذكرات الفصلية حول تطور الظرفية الاقتصادية في 2023 و إنجاز دراسات موضوعاتية سلطت الضوء على التجربة المغربية في إدارة المخاطر الكبرى - أزمة كوفيد 19 الصحية وآثار العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تشمل حالة البلدان الأفريقية، وإنتاجية العمل في المغرب، وإنتاجية المقاولات وإعادة توزيع الموارد ومكاسب الإنتاجية، إضافة إلى تقارير حول وضعية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية برسم سنة 2023.

كما شملت هذه الدراسات على الخصوص؛ وضعية المرأة المغربية في سوق الشغل، وفارق السن بين الزوجين والنساء المسنات في المغرب، والمهاجرين القرويين، ومحددات تحويلات واستثمارات المهاجرين المغاربة بالخارج، وتصورات الأشخاص المسنين من حيث الخدمات والتغطية الصحية، وتفضيلات جنس الأطفال في المغرب. وعرفت سنة 2023 إنتاج "التقرير الوطني للسكان والتنمية في المغرب، ثلاثون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994 "وكذا إعداد تقرير وطني وتقريرين جهويين حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تقرير وطني حول التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وذلك بتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

أما في إطار برنامج تكوين الأطر في مجالات الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات، فقد بلغ مجموع الطلبة المسجلين خلال الموسم الجامعي 2022-2023، 1178 طالب وطالبة. وتم إطلاق مسار التنزيل التدريجي للمسالك الجديدة المعتمدة في سلك المهندس موسم 2022-2023 تم إدراجها في إطار الإصلاح البيداغوجي للمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. وهم هذا المسار اعتماد ستة تخصصات تمثلت في التمويل الاكتواري والإحصاء الحيوي والديموغرافيا والبيانات الضخمة وهندسة البيانات والبرمجيات و علم البيانات والاقتصاد التطبيقي والإحصاء والبيانات الضخمة وكذا علم اتخاذ القرار والبحث العملياتي. أما فيما يخص تكوين الأطر في مجال المعلومات خلال الموسم الجامعي 2022-2023، فقد بلغ عدد الطلبة الجدد المسجلين بالسنة الأولى بمختلف الاسلاك 211 طالبا وطالبة.

إجمالا بلغ عدد الطلبة في طور التكوين بمختلف المستويات والشعب بمدرسة علوم المعلومات خلال السنة الجامعية 2022-2023 ما مجموعه 473 طالبا وطالبة بزيادة إجمالية سنوية قدرها 13% مقارنة مع السنة الفارطة ويشكل العنصر النسوي الأغلبية بنسبة 53% مقابل 47% للذكور كما بلغ عدد خريجي سلك المهندس خلال السنة الجامعية 2022-2023، 103 خريجا وخريجة.

وفيما يخص تنويع العرض البيداغوجي، تمكنت المدرسة خلال هذه السنة الجامعية من اعتماد ثلاثة مسالك جديدة لسلك المهندس تمثلت في هندسة المعلومة الرقمية وهندسة المعرفة وعلم البيانات وهندسة نظم المعلومات والتحول الرقمي.

تميز برنامج الدعم و قيادة المهام والتعاون الدولي في إطار تطوير التعاون الدولي و الشراكات بتوقيع على اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)و المركز الوطني للبحث العلمي والتقني. أما في إطار تدبير الموارد البشرية والمالية فقد تم تطوير وإطلاق منصة للتعلم الإلكتروني (HCP ACADEMY) تتيح للأطر الولوج إلى دورات تكوينية مفتوحة (MOOC) ومواد التعلم الإلكتروني تشمل مجالات مختلفة. وتميز إطار التوثيق واليقظة المعلوماتية باستكمال إنشاء ونشر منصة الرصد الموضوعاتي واليقظة المعلوماتية الخاصة بمجالات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وذلك بإطلاق البوابات المتبقية والتي يبلغ عددها 14 بوابة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بمجهودات جبارة من خلال القيام بالدراسات والبحوث الإحصائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والتنمية المستدامة. وتهدف هذه الدراسات إلى توفير معطيات دقيقة حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لمجموع ساكنة المغرب وتشمل الجنسين على حد سواء. وتساهم هذه المعطيات في تنوير السياسات العمومية لتكون أكثر استهدافا لظروف عيش السكان ذكوراً وإناثاً.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
4	14	3	27	4

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

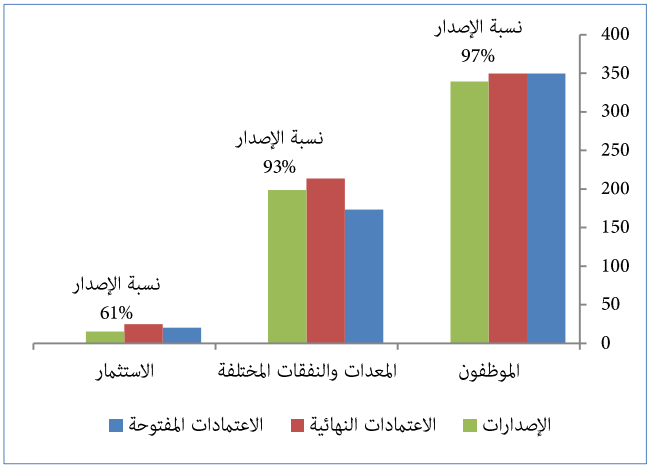

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

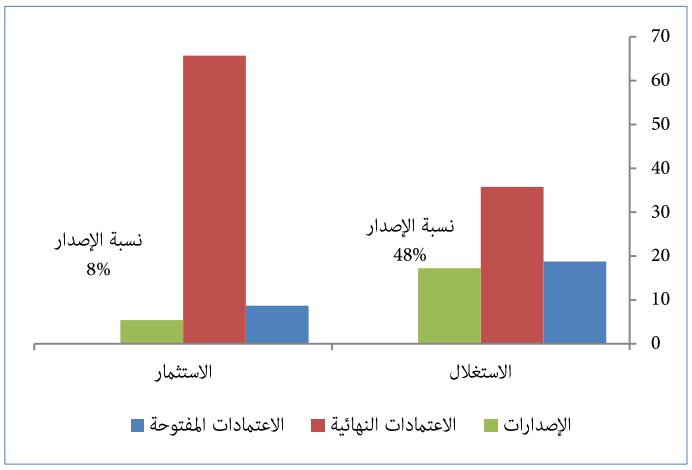

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت نسب تنفيذ الميزانية العامة فيما يخص فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و93% و61% مسجلة بذلك استقرارا نسبيا مقارنة مع سنة 2022 والتي بلغت تواليا 96% و95% و65%.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على التوالي 48% و8%. وتشمل هذه المرافق المركز الوطني للتوثيق ومدرسة علوم المعلومات والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. وستعمل المندوبية السامية للتخطيط على مضاعفة الجهود قصد تسريع وتيرة إنجاز المشاريع والعمليات المبرمجة من أجل تحسين نسب إصدارات الاستثمار.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

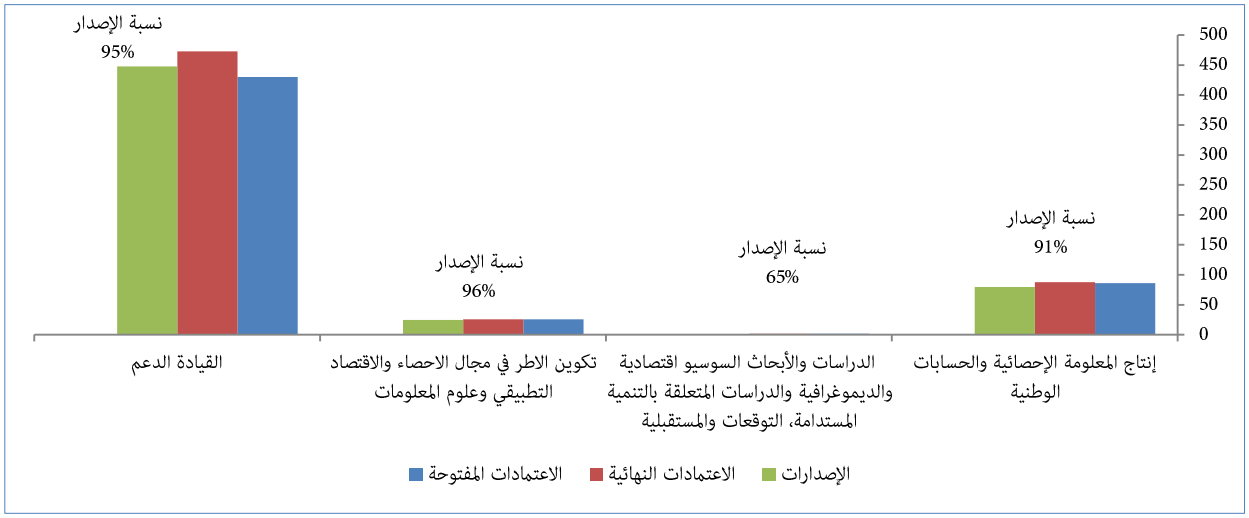

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق:

بلغت إصدارات برنامج "إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية" نسبة 91%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة ب " إنتاج ونشر المعلومة الاحصائية" و "إنتاج الحسابات الوطنية".

وعرف برنامج "الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، التوقعات والمستقبلية" نسبة إصدار65%. وتتمثل أهم مشاريع هذا البرنامج في "الدراسات القطاعية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة" و"الدراسات والأبحاث الديموغرافية وتتبع ظروف معيشة السكان" و"تحليل الظرفية".

وبخصوص برنامج "تكوين الأطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات" قاربت نسبة الإصدارات 96%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة بـ "تكوين الأطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي" و"تكوين الأطر في مجال علوم المعلومات".

واستقرت نسبة إصدارات برنامج " القيادة والدعم" والمتعلقة بنفقات التسيير والاستثمار في 95%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

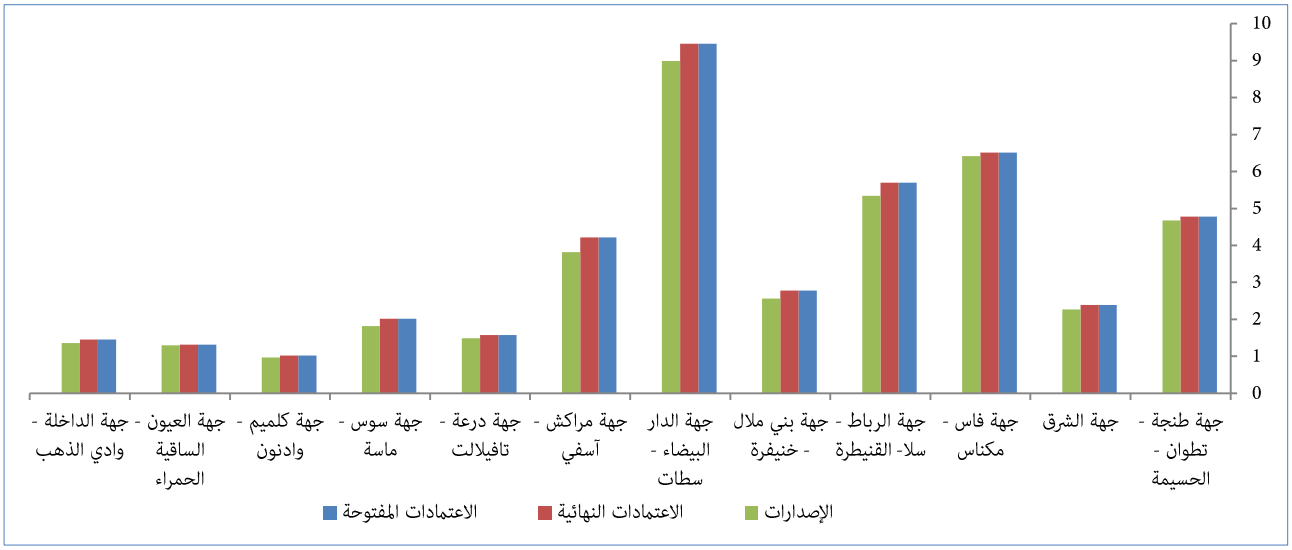

نفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 93% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 94%.

كما عرفت جل الجهات نسبة إصدارات مهمة تتراوح ما بين 90% و99%. هكذا، سجلت جهة العيون - الساقية الحمراء وجهة فاس - مكناس نسبة إصدار بلغت 99%. وبلغت جهة طنجة - تطوان - الحسيمة نسبة إصدار بلغت 98%. بينما حققت كل من جهة الشرق وجهة درعة - تافيلالت وجهة الدار البيضاء - سطات نسبة إصدار بلغت 95% في حين سجلت نسبة 94 % في كل من جهة الرباط - سلا- القنيطرة وجهة كلميم - وادنون وجهة الداخلة - وادي الذهب تليها جهة بني ملال – خنيفرة بنسبة 92%. وبلغت نسبة الإصدارات لجهة مراكش - آسفي وجهة سوس – ماسة على التوالي 91% و90%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

الهدف المستجيب للنوع: الاستجابة للطلب المتزايد في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات

المؤشر المستجيب للنوع : معدل المتخرجات الإناثINSEA

تم تحقيق التوقع المحدد في 48%. وسجل تقارب النسب بين الذكور والإناث. ويبقى تطور هذه النسب مرتبطا بالنتائج المحصل عليها عند ولوج المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات عبر المباراة الوطنية الموحدة لولوج مدارس المهندسين. وتسعى المندوبية إلى تحقيق مبدأ ضمان تكافؤ الفرص.

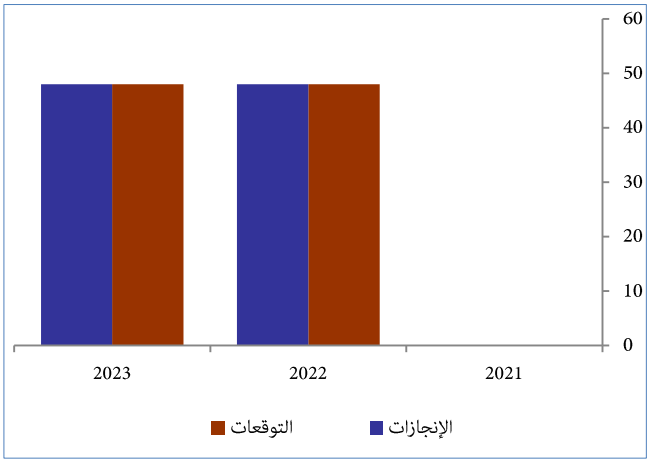

البرنامج : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، التوقعات والمستقبلية

الهدف: ضمان جودة التوقعات على المدى القريب و المتوسط

المؤشر : دقة توقعات الميزانية الاقتصادية مقارنة بالإنجازات

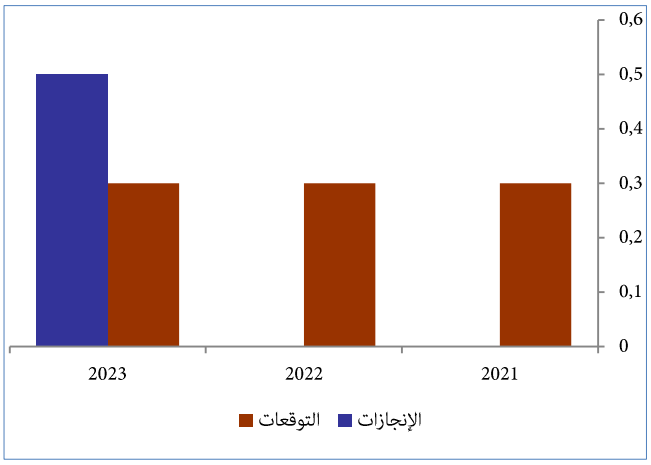

أفادت نتائج الحسابات الوطنية السنوية الأولية الخاصة بسنة 2023 بأن نسبة النمو الاقتصادي المسجلة قد بلغت 3,4%، بينما كانت التوقعات المقدمة خلال الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2024 في حدود 2,9%. وبالتالي فقد بلغت قيمة مؤشر دقة التوقعات الاقتصادية 0,5. كما عرفت الحسابات الوطنية الخاصة بسنة 2022 تحيينا لنسبة النمو الاقتصادي الذي سجل 1,5% في حين كانت توقعات الميزانية الاقتصادية تؤشر على نسبة نمو في حدود 1,3%. ولهذا فقد تمت مراجعة قيمة مؤشر دقة التوقعات الاقتصادية الخاصة بهذه السنة وفق هذه التحيينات وقد بلغت قيمته 0,2% بعد أن كانت منعدمة وفق الحسابات الوطنية الأولية الخاصة بهذه السنة. كما تجدر الإشارة إلى أن التوقعات الاقتصادية المنجزة برسم سنة 2021 قد تم إعدادها وفق سنة الأساس 2007 بينما نشرت الإنجازات الصادرة عن المحاسبة الوطنية لنفس السنة وفق سنة الأساس 2014، وبالتالي تم استثناء هذه السنة من قياس هذا المؤشر.

البرنامج : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

الهدف: توسيع التغطية الجغرافية والموضوعاتية للبحوث

المؤشر: عدد المؤشرات المحدثة

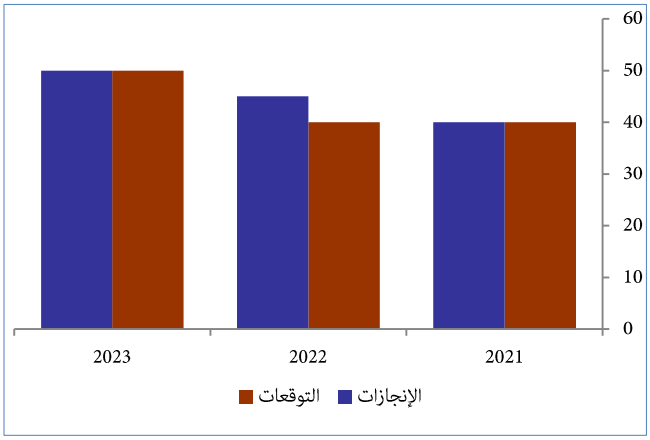

عرف هذا المؤشر تحقيق قيمته التوقعية والمحددة في 50 تقريرا. وشرعت المندوبية السامية للتخطيط في توسيع التغطية الموضوعاتية لبحوثها الإحصائية من خلال إدماج مواضيع وأسئلة جديدة تمكن من توفير أهم المؤشرات الضرورية لقياس مدى إنجاز بلادنا لأهداف التنمية المستدامة.

المؤشر: عدد البحوث ذات تمثيلية جهوية

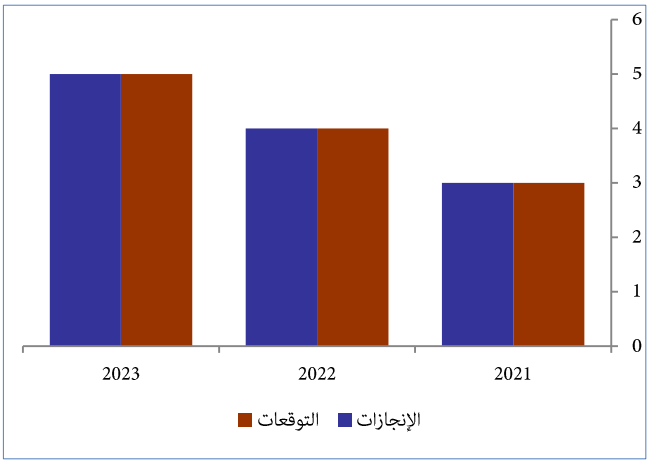

عرف هذا المؤشر تحقيق قيمته التوقعية المحددة في 5 بحوث. ويتيح هذا المؤشر قياس المجهودات المبذولة في مجال تغطية الأبحاث الإحصائية للمجالات ذات الطابع الجهوي.

وقامت المندوبية السامية للتخطيط بتوسيع التغطية الموضوعاتية للبحوث الإحصائية، وذلك بإنجاز عمليات إحصائية جديدة في عدة ميادين منها الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للسكان حسب مختلف فئاتهم ومحلات إقامتهم، إضافة للأهداف المرتبطة بأجندة التنمية المستدامة 2030 التي التزمت بها بلادنا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

7. حصيلة تحقيق النتائج

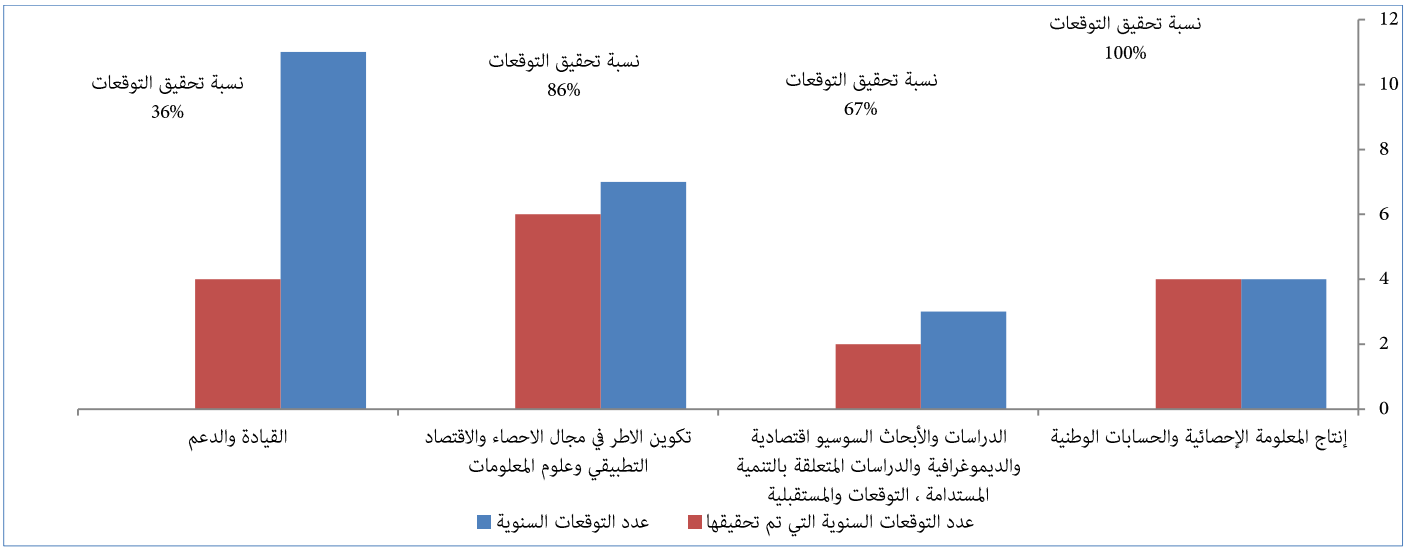

- **تعليق:**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 64%.

وعرف برنامج "إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية" تحقيق 100% من توقعاته، مع عدم احتساب المؤشرين " عدد الأيام بين تاريخ نشر النتائج والجدول الزمني الوطني للنشر في مجال الإحصائيات" و " عدد الأيام بين تاريخ نشر النتائج والجدول الزمني الوطني للنشر" نظرا لعدم تضمنها توقعات.

بينما سجل برنامج "الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، التوقعات والمستقبلية " نسبة 67%، وذلك بفضل، على الخصوص، النسبة الجيدة للنمو الاقتصادي المسجل برسم سنة 2023 والذي انعكس إيجابيا على دقة التوقعات الاقتصادية برسم نفس السنة إضافة إلى تقديم إنجاز الدراسة حول" تفضيل جنس الطفل في المغرب" سنة 2023 عوض سنة 2026 وانتعاش الأنشطة الفلاحية والصناعات الاستخراجية إضافة إلى استمرار الديناميكية في صناعات النقل والأنشطة السياحية.

أما بالنسبة لبرنامج "تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات" فقد بلغت نسبة تحقيق التوقعات 86%. مقابل تحقيق نسبة 88% سنة 2022.

في حين بلغ تحقيق التوقعات لبرنامج "القيادة والدعم" نسبة 36%.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

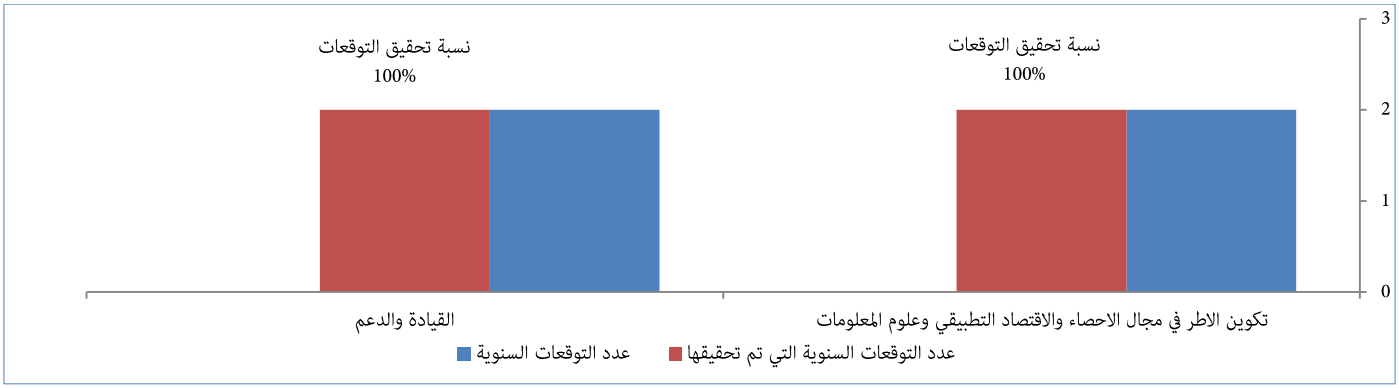

- **تعليق:**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "تكوين الأطر في مجال الاحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات"، تم تحقيق التوقع المرتبط بالمؤشرين المستجيبين للنوع "معدل التخرج حسب الجنس" و"نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء الجديدة حسب الجنس".

وبخصوص البرنامج الميزانياتي " القيادة والدعم "، فلقد تم بلوغ التوقعات المتعلقة بالمؤشرين المستجيبين للنوع "نسبة الإناث ضمن موظفي المندوبية السامية للتخطيط". و" نسبة النساء المستفيدات من التكوين" الذي يشير إلى نسبة استفادة المرأة الموظفة من برامج التكوين المستمر بالمندوبية السامية للتخطيط حيث تعمل هذه الأخيرة على مواصلة تجويد مضمون مواضيع التكوين المستمر.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة – قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-

1. ملخص أهم الإنجازات

تمثلت أهم إنجازات قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير لسنة 2023 بخصوص حصيلة إعداد التراب الوطني في تعزيز استباق الإشكاليات الترابية عبر وضع رؤى استراتيجية وموضوعاتية تروم استشراف مختلف الإكراهات والرهانات والآفاق المتعلقة بتقوية تنافسية وجاذبية المجالات الترابية، ودعم تدبير المجالات وتنميتها تنمية دامجة ومستدامة، وتقوية المنظومة الحضرية وتعزيز دورها في التنمية المجالية.

وترتكز الاستراتيجية الحكومية في ميدان إعداد التراب الوطني على ضمان الانسجام والالتقائية بين مختلف التدخلات العمومية، من خلال السعي إلى تقوية الجانب المؤسساتي باعتباره أداة محورية لتنسيق ودمج التصورات والبرامج التنموية، بالارتكاز على مقاربة تشاركية تدمج الدولة والجماعات الترابية وكافة الفاعلين والمتدخلين في إطار من الحكامة الأفقية. وتعمل الوزارة على إخضاع توجهات السياسة العامة لإعداد التراب الوطني للاستشارة والتداول على مستوى اللجنة الوزارية لإعداد التراب في دورتها الأولى.

وفيما يخص تعزيز الاستشراف ورصد الديناميات المجالية، عملت الوزارة خلال سنة 2023 على بلورة استراتيجيات استشرافية تمكن من المساعدة على اتخاذ القرار وبتوفير أرضية للنقاش وتبادل المعلومات الدقيقة والمحينة حول تأطير ورصد دينامية المجالات. وتشمل أهم مشاريع هذا المحور الاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيطة والاستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل المغربي وتقوية جاذبية المجالات الترابية وتعزيز المرصد الوطني للديناميات المجالية ووضع المراصد الجهوية للديناميات المجالية في أربع جهات نموذجية وإنشاء منظومة لتجميع وترصيد المعارف والخبرات حول إعداد التراب الوطني.

أما بالنسبة للمساهمة في تقليص الفوارق المجالية، فقد قامت الوزارة بإعداد مجموعة من البرامج الخاصة بالتدبير المندمج للمجالات الحساسة، والتي تروم استقراء مستقبل المجالات الترابية بناء على فهم أفضل للديناميات المجالية الراهنة، واعتماد مقاربة شمولية ومندمجة تُوازِن بين التثمين والحفاظ على الموارد المجالية. بالإضافة إلى إعداد مشاريع ترابية نموذجية ذات بعد تنموي، مثل برنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الصغير، وبرنامج التنمية المجالية المستدامة لكتلة الريف وبرنامج توجهات التضامن المجالي.

وبخصوص برنامج التعمير والهندسة المعمارية، واصلت الوزارة جهودها خلال سنة 2023 من أجل مواكبة ورش إرساء "السياسة الحضرية الوطنية المتجددة" وذلك من خلال التداول مع الخبراء حول مجموعة من المواضيع في إطار مهمة رسمية قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإعداد التقرير الأولي المتعلق بمراجعة السياسة الحضرية الوطنية المتجددة.

كما تم الشروع خلال سنة 2023 في إعداد مشروع قانون يعنى بوثائق التعمير يرمي إلى تجاوز الإكراهات المرصودة بتبسيط مساطر إعداد وثائق التعمير وتقييمها ومراجعتها وإدراج مبادئ التعديلات الطفيفة والتقليص من الآثار المترتبة عن إعلان المنفعة العامة وتفعيل مبادئ التعمير المستدام.

وتميز محور التغطية بوثائق التعمير، بالمصادقة على 2.436 وثيقة إلى حدود متم سنة 2023، مكن من تغطية 1.311 جماعة ترابية من أصل 1.503. كما تم اعتماد نظم تهيئة بمحتوى متجدد يروم تشجيع التعمير العملياتي في إطار مشاريع كبرى مندمجة ويتضمن مبدأ القواعد الثابتة والقواعد البديلة ومبدأ المساهمة لتكوين رصيد عقاري لإنجاز المرافق العمومية.

وعلى مستوى تقوية قدرات المجالات على الصمود ومواجهة المخاطر والتكيف معها، واصلت الوزارة جهودها لإعداد 34 خريطة قابلية للتعمير تهم 24 عمالة وإقليم و 23 مجال حضري وتغطي 11 جهة من المملكة وحرصت على تعميمها عل مجموع التراب الوطني. كما تم العمل سنة 2023 على إنهاء 13 خريطة قابلية للتعمير، وتتبع المرحلة الثالثة ل17 خريطة قابلية للتعمير، وتتبع المرحلة الثانية ل3 خرائط قابلية للتعمير وتتبع المرحلة الأولى لخريطة واحدة قابلية للتعمير.

كما بادرت هذه الوزارة سنة 2023، بتنسيق وتشاور مع مختلف المهنيين، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل إعادة التأهيل والبناء في المناطق المتضررة من آثار زلزال الحوز. وتم في هذا الصدد، إعداد خرائط المخاطر كوثائق مرجعية للمساعدة في اتخاذ القرار لاختيار مواقع إعادة الإسكان وبلورة دفتر التحملات المعمارية والتقنية من أجل إعادة إعمار المناطق المتضررة، تعبئة المهنيين المعنيين، لاسيما المساحين الطبوغرافيين ومكاتب الدراسات والمختبرات والمهندسين المعماريين، في إطار اتفاقية إطار بهدف ضمان المساعدة التقنية والمعمارية المجانية لفائدة المستفيدين من عملية إعادة الإعمار. وفي هذا الشأن، تم أيضا إحداث شبابيك مواكبة لمسطرة التراخيص: 6 بمراكش، 7 بإقليم شيشاوة، 12 بإقليم الحوز، 18 بإقليم تارودانت، 11 بإقليم ورززات و6 بإقليم أزيلال.

وفي إطار تنزيل أهداف التنمية المستدامة وتوجهات الأجندة الحضرية الجديدة، عملت هذه الوزارة على تطوير مقاربات متجددة على مستوى المجالات الترابية من قبيل الدواوير الإيكولوجية والفلاحة الحضرية وتطوير الإمكانات المتاحة لتكثيف المدن وإعادة توظيف العقار والتجديد الحضري والاقتصاد الدائري للمياه بالمناطق الحضرية وذلك في أفق تحقيق طموح البناء التشاركي للمدينة المستدامة. وتم بهذا الشأن، على الخصوص، إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بمشاريع الدواوير الإيكولوجية بأقاليم بني ملال وميدلت وشفشاون وكذا ثلاث أقاليم متأثرة بالزلزال الذي عرفه المغرب في شتنبر 2023.

كما تم خلال سنة 2023، مواصلة الجهود من أجل التدبير اللامادي وتحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط المساطر وإضفاء الطابع اللامادي على الإجراءات المرتبطة بمجال التعمير مما مكن من تقليل عدد المتدخلين وتوحيد الإجراءات وإرساء نظام مراقبة شفافة ومناخ أعمال مستقر وجذاب.

وعملا على تأهيل ورد الاعتبار للتراث المعماري تمت مواصلة تغطية النسيج العتيق عبر التراب الوطني بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة بالمملكة . حيث عرفت سنة 2023 برمجة المصادقة على تصاميم جديدة توجد في مراحلها النهائية من الإنجاز، وتهم مجموعة من المدن العتيقة، مما رفع معدل التغطية إلى أكثر من 50%. كما تم تقييد وترتيب المواقع والمآثر التاريخية في لائحة التراث الوطني. كما تمت مواصلة برامج إعادة تأهيل المدن العتيقة لكل من الرباط وسلا ومراكش والصويرة ومكناس وتطوان وفاس والدار البيضاء، موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك في 2018.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

يعمل برنامج إعداد التراب ودعم التنمية المجالية على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على عدة مستويات. فالمقاربة الترابية المعتمدة في ميدان إعداد التراب الوطني تدمج بعد النوع بشكل ضمني وتروم إلى تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية.

أما فيما يتعلق ببرامج ومشاريع التنمية الترابية، فيراعى في بلورة الوثائق الاستراتيجية والمشاريع الترابية الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع بهدف التقليص من التفاوتات بين الجنسين، فضلا على أن مجموعة من البرامج تستهدف تحسين ظروف عيش النساء والرجال من مختلف الفئات العمرية.

وفيما يخص تعزيز المساواة بين الجنسين في ميدان التعمير، فإن تطور هذه المعطيات مرتبط بالأساس بنسبة التغطية بوثائق التعمير باعتبارها الآلية العملية لتوفير الأرضية اللازمة لتفعيل مبادئ وأساسيات (مقاربة النوع) عبر برمجة مختلف التجهيزات والفضاءات العمومية سواء من حيث احترام مبدأ عتبة الاستفادة، ومبدأ القرب والولوجية وكذا معايير المرافق العمومية، بغاية ضمان استفادة كل الفئات الاجتماعية من نتائج السياسات العمومية المعتمدة والحد من الفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتوفير إطار عيش آمن وقادر على تلبية احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية فيما يخص الولوج للخدمات العمومية وذلك تعزيزا لمبدأ المساواة.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	11	4	23	5

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

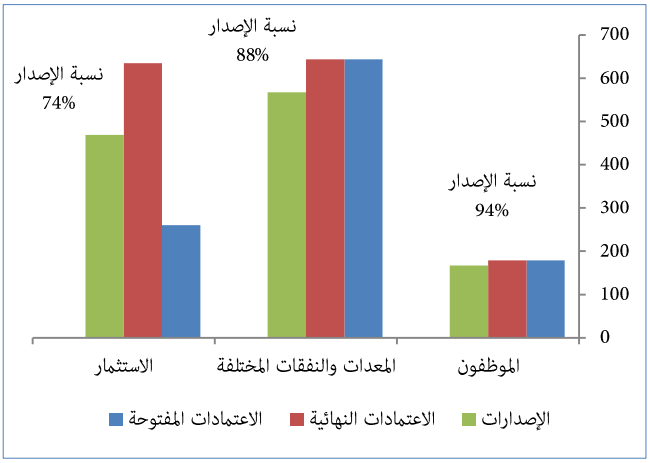

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

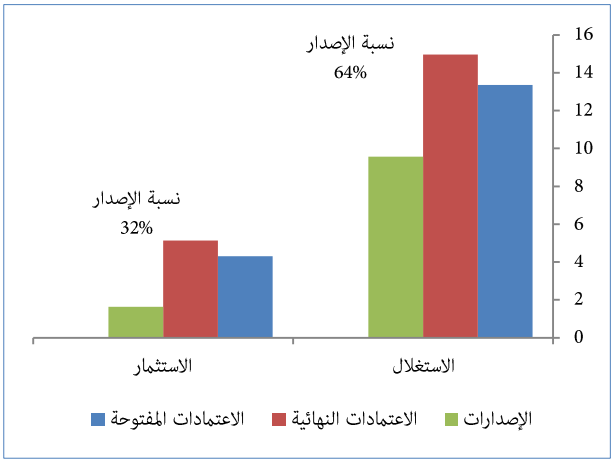

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 94% و88% و74%. ويسجل تحسن إصدارات فصل الاستثمار التي سجلت طفرة مهمة بعد تسجيل نسبة إصدار 55% برسم سنة 2022.

وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي تشمل المدارس الوطنية للهندسة المعمارية والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير، على التوالي 64% و32% مقابل تسجيل 53% و28% سنة 2022. وتعتزم الوزارة مواصلة تحسين نسب الإصدارات الميزانياتية مستقبلا.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

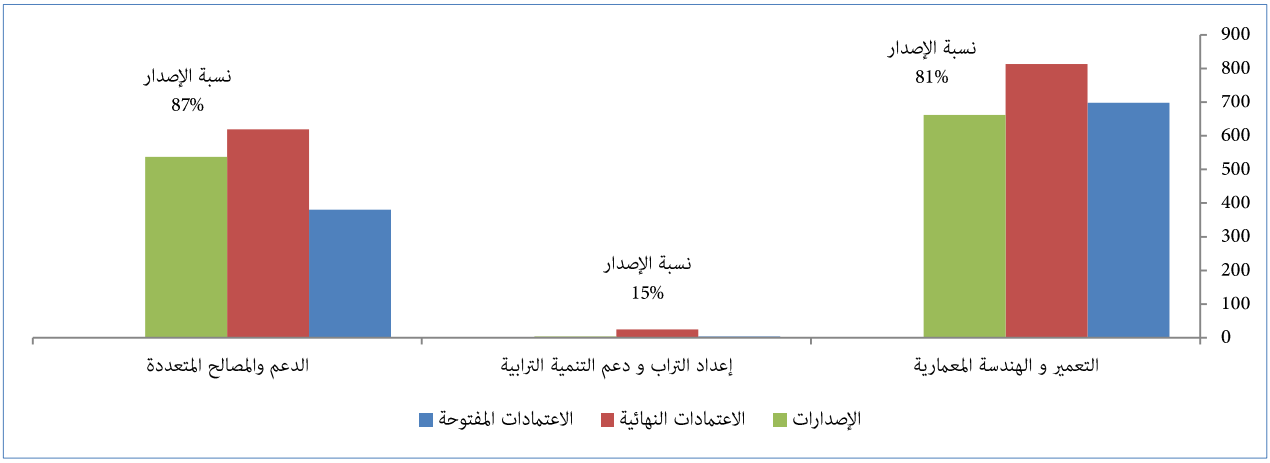

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج " التعمير والهندسة المعمارية" نسبة 81% مقابل تسجيل نسبة 85% سنة 2022. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع " المساهمة في نفقات التسيير للوكالات الحضرية" و "الهندسة المعمارية" و"التعمير" و "المشاركة في نفقات الاستثمار للوكالات الحضرية".

وعرف برنامج "إعداد التراب ودعم التنمية الترابية" نسبة إصدارات ناهزت 15% مسجلا بذلك تحسنا مقارنة بنسبة 5% المسجلة سنة 2022. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع "دعم التنمية الترابية" و "إعداد التراب". وبخصوص برنامج " الدعم والمصالح المتعددة "، فقد قاربت إصداراته نسبة 87%، مسجلا بدوره تحسنا مقارنة بنسبة 83% المسجلة سنة 2022.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

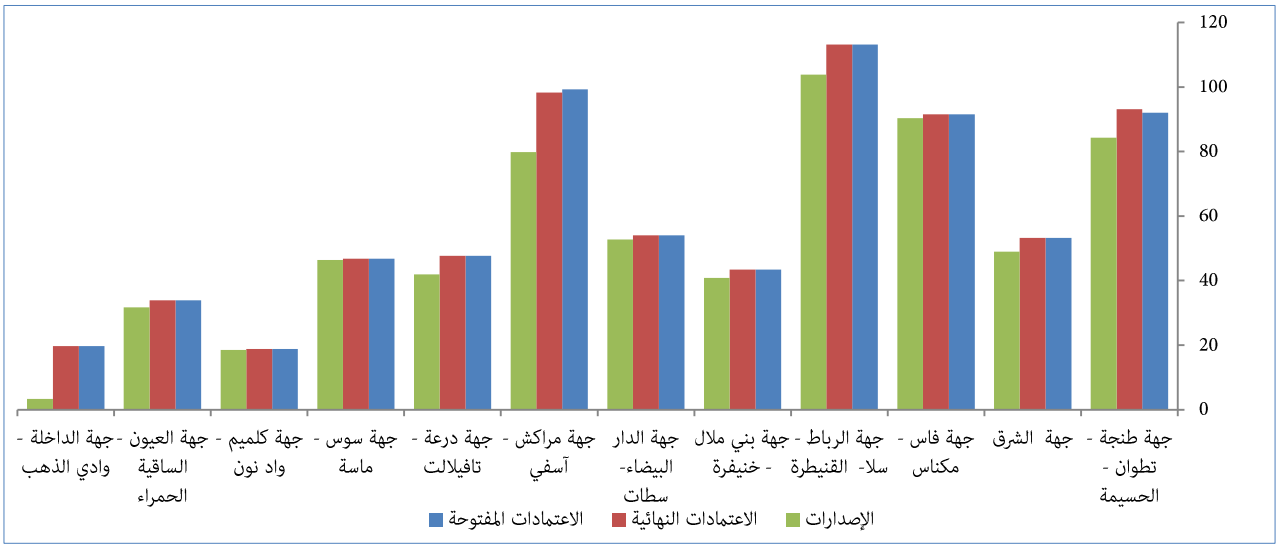

- تعليق:

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 37% من مجموع الإصدارات مسجلة بذلك نسبة لامركزة مهمة لتدبير الاعتمادات المالية للقطاع. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 67%.

وسجلت جهة سوس - ماسة وجهة فاس-مكناس نسبة إصدار بلغت 99%، متبوعتين بجهة كلميم-واد نون وجهة الدار البيضاء-سطات اللتان بلغت نسبة الإصدارات بهما 98%. فيما سجلت أدنى نسبة17% بجهة الداخلة-وادي الذهب.

وسجلت جهة الشرق وجهة الرباط - سلا- القنيطرة 92%. كما بلغت نسبة الإصدارات لجهتا بني ملال–خنيفرة والعيون-الساقية الحمراء 94%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : إعداد التراب و دعم التنمية الترابية

الهدف: مواكبة المجالات في إعداد رؤية استراتيجية للتنمية ودعم برنامج التنمية المجالية

المؤشر: عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي ومشاريع التنمية الترابية المنجزة للاستجابة لحاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات

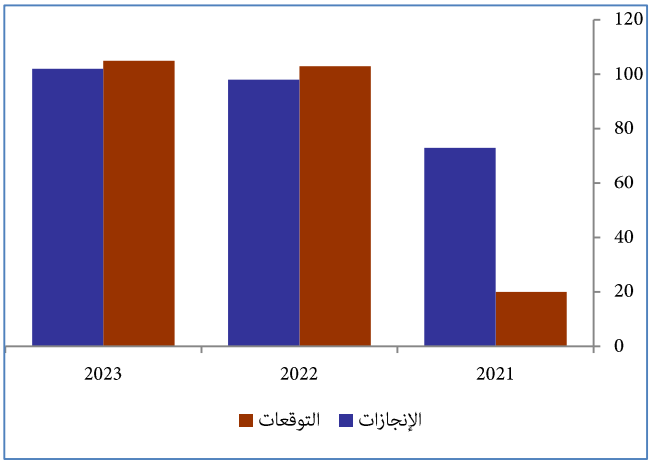

سجل المؤشر قيمة 102 كإنجاز مقابل 105 كتوقع. وعملت الوزارة في 2023 على بلورة ثلاثة مشاريع ترابية نموذجية بكل من أقاليم أزيلال وشيشاوة وميدلت، شملت 36 جماعة ترابية تضم 213.517 نسمة. وبخصوص المخطط الاستراتيجي الإقليمي لتنغير فقد تم الانتهاء منه ولم يتبقى سوى إعداد الاتفاقية الإطار والاتفاقيات الخاصة في أفق عقد اجتماع يخص التوقيع على هذه الاتفاقيات لتفعيل المخطط الاستراتيجي.

كما تواصل الوزارة مواكبة المجالات والفاعلين المحليين من أجل تحقيق التنمية المجالية المستدامة عبر تقديم الدعم التقني والتأطير المنهجي في أفق بلورة رؤية استشرافية للتنمية على المدى المتوسط والبعيد.

البرنامج : التعمير و الهندسة المعمارية

الهدف: تعزيز الجودة المعمارية والمناظر الطبيعية وصونها والحفاظ على التراث المبني

المؤشر: معدل تنفيذ برنامج إعداد المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية

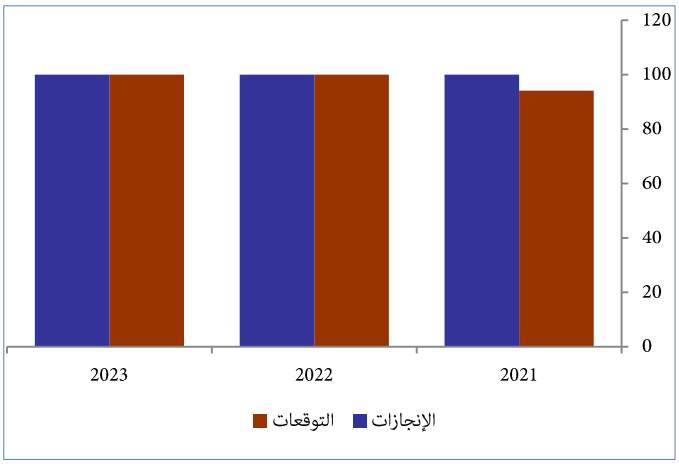

حقق المؤشر قيمته التوقعية البالغة 100%. وتعتبر هذه المواثيق المعمارية المنجزة أداة لمساعدة الفاعلين المحليين في معالجة المشهد المعماري لمختلف المجالات.

7. حصيلة تحقيق النتائج

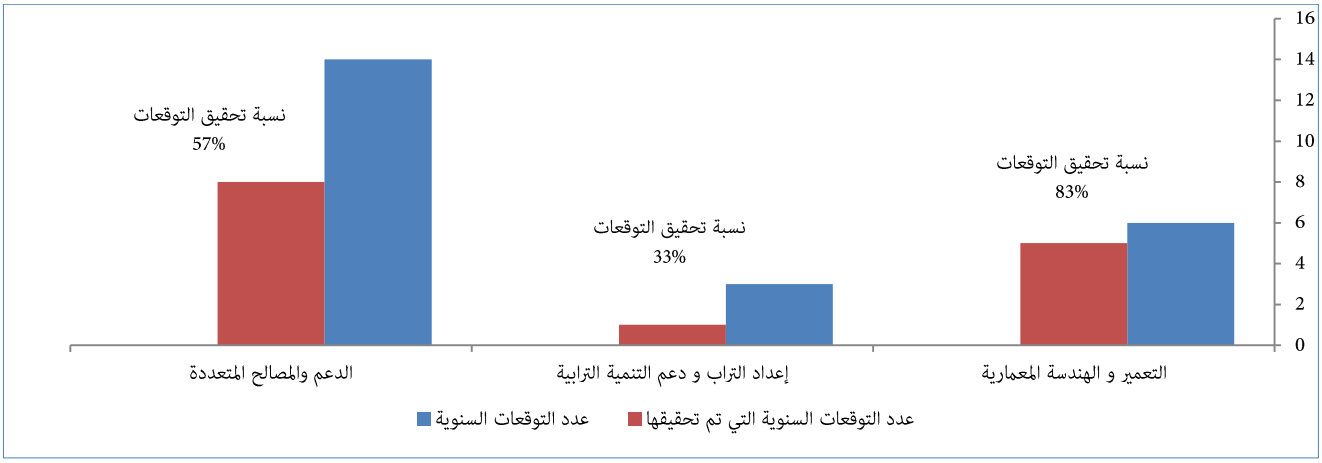

- **تعليق:**

سجلت البرامج الميزانياتية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 61%.

وسجل برنامج " التعمير والهندسة المعمارية " تحقيق 83% من توقعاته نظرا لبلوغ القيم المستهدفة بالنسبة للمؤشرات "عدد الدلائل المرجعية والمعايير التقنية والقانونية المعتمدة" و "نسبة التغطية بوثائق التعمير تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع "، "عدد الدراسات الاستشرافية والوقائية المعتمدة" حيث بادرت مديرية التعمير إلى وضع مصفوفات لتتبع أنشطة الوكالات الحضرية ومدى تحسن الخدمات المقدمة للمواطنين. كما تم بلوغ توقعات المؤشرات "معدل تنفيذ برنامج إعداد المواثيق المعمارية والمناظر الطبيعية" و"نسبة تغطية المدن العتيقة بتصاميم التهيئة ورد الاعتبار" حيث يتم التنفيذ العملياتي لتصاميم التهيئة على مستوى الوكالات الحضرية. ويعزى ذلك أساسا لتعميم دورية وزارية لحث الوكالات الحضرية على إدماج مقتضيات المواثيق على مستوى تصاميم التهيئة الحضرية وكذا اعتماد قاعدة بيانات متقاسمة مع الوكالات الحضرية لجرد الدراسات المنجزة.

أما بالنسبة لبرنامج "إعداد التراب ودعم التنمية الترابية" فلم تتجاوز نسبة تحقيق التوقعات به 33% حيث أن برنامج عمل سنة 2023 لم يشمل أي دراسة استشرافية بالنسبة للمؤشر "نسبة الإجابة عن الإشكاليات المجالية حسب حاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات" وذلك نظرا لأولويات القطاع ولقرب إطلاق الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. أما المؤشر " عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي ومشاريع التنمية الترابية المنجزة للاستجابة لحاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات" فلم يتم بلوغ قيمته التوقعية بالنظر لكون الوزارة لم تتمكن من إعداد وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي المبرمجة برسم سنة 2023. وبالنسبة للمؤشر "عدد أدوات اليقظة والهندسة الترابية التي تمت صياغتها أو إنجازها"، فقد تم بلوغ القيمة المستهدفة.

ووصل تحقيق التوقعات لبرنامج "الدعم والمصالح المتعددة" 57% مقابل تسجيل نسبة 62% سنة 2022.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

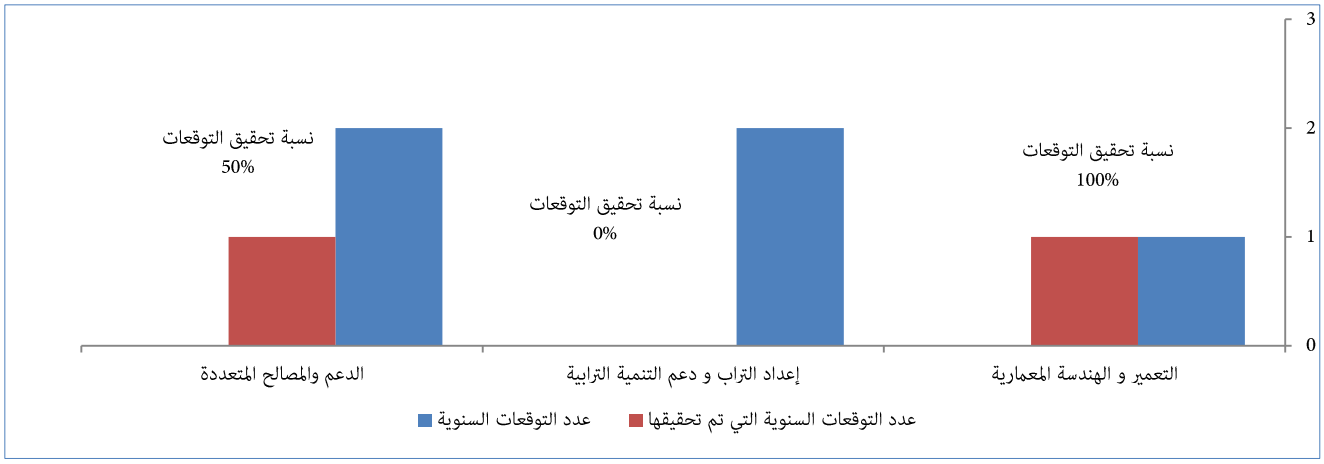

- **تعليق :**

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي "التعمير والهندسة المعمارية"، فتم بلوغ التوقع المتعلق بالمؤشر المستجيب للنوع "نسبة التغطية بوثائق التعمير تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع". وبالنسبة للبرنامج الميزانياتي إعداد التراب ودعم التنمية الترابية" لم يحقق مؤشريه المستجيبين للنوع "نسبة الإجابة عن الإشكاليات المجالية حسب حاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات" و "عدد أدوات التخطيط الاستراتيجي ومشاريع التنمية الترابية المنجزة للاستجابة لحاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات" القيم المستهدفة.

وحقق برنامج " الدعم والمصالح المتعددة "التوقع الخاص بالمؤشر المستجيب للنوع "نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية"، وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن هذا المؤشر سيعرف تغييرا ابتداء من سنة 2024 بسبب عملية تجميع قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير وقطاع الإسكان وسياسة المدينة. ولم يتم بلوغ توقع المؤشر "نسبة النساء المستفيدات من التكوين" نظرا لكون طبيعة التكوينات المبرمجة سنة 2023 همت بعض الميادين التقنية التي صادفت تواجد نسبة كبيرة للرجال وخصوصا على المستوى الجهوي.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -

1. ملخص أهم الإنجازات

عمل قطاع الإسكان وسياسة المدينة خلال سنة 2023 على مواصلة مجهوداته الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطنين، في إطار برامج السكن المتمثلة في محاربة مظاهر الإقصاء الاجتماعي والمجالي، عبر إيجاد حلول لمشاكل السكن غير اللائق، ومواصلة برنامج مدن بدون صفيح وبرنامج تأهيل المباني الآيلة للسقوط، وكذا في إطار برامج سياسة المدينة عبر تحسين الولوج إلى مرافق وتجهيزات القرب من أجل تجاوز الاختلالات البنيوية والتقليص من مظاهر العجز والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعيين، وخاصة فيما يتعلق بمقاربة النوع وكذا المساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.
فعلى مستوى برنامج مدن بدون صفيح، وصل عدد الأسر المستفيدة 340.372 أسرة، أي ما يشكل 73% من مجموع الأسر المعنية وأكثر من 126% من العدد الأولي للأسر المحصاة سنة 2004 .

وفي إطار معالجة السكن المهدد بالانهيار، تمت مواصلة العمل بشراكة مع القطاعات المعنية، على بلورة العديد من العمليات بهدف معالجة هذه الإشكالية، حيث تم التوقيع على اتفاقيات من أجل تمويل وإنجاز عمليات تهم معالجة 43.036 سكن بتكلفة إجمالية تبلغ 8,11 مليار درهم، تساهم فيها الوزارة بما يناهز 2,275 مليار درهم أي بنسبة 28% . أما بالنسبة لسنة 2023، فلم يتم التوقيع على أي التزام جديد يهدف إلى معالجة إشكالية السكن المهدد بالانهيار، وذلك في انتظار نتائج عملية الجرد والخبرة اللتين توجدان قيد الإنجاز من طرف الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

وبخصوص السكن الاجتماعي، وإلى متم سنة 2023 تم إنجاز ما مجموعه 685.173 وحدة سكنية من نوع 250.000 درهم و 29.478 وحدة سكنية ذات تكلفة عقارية منخفظة، كما تم في إطار السكن الاجتماعي المخصص للعالم القروي إنجاز 1.039 وحدة سكنية.

وعرفت سنة 2023 حصول 67.157 وحدة على شهادة المطابقة، كما تم في إطار السكن الاجتماعي المخصص للعالم القروي حصول 320 وحدة على شهادة المطابقة خلال نفس السنة، أما فيما يخص برنامج السكن الاجتماعي الموجه للكراء، فقد عرف المصادقة على اتفاقية واحدة تهم 50 وحدة، وذلك منذ تاريخ انطلاقه. كما عرفت سنة 2023 حصول 786 وحدة على شهادة المطابقة في إطار برنامج السكن الاجتماعي 140.000 درهم.

أما على مستوى الولوج إلى السكن لمختلف الشرائح الاجتماعية، فقد عرفت سنة 2023 إقرار الدعم المباشر لمقتنيي السكن الرئيسي حددت قيمته في 100.000 درهم للسكن الذي لا يتعدى ثمنه 300.000 درهم و70.000 درهم للسكن الذي يفوق ثمنه 300.000 درهم ولا يتعدى 700.000 درهم.

وتميز محور التقييس التقني، بالمصادقة على 87 مواصفة جديدة من طرف لجان التقييس التي ترأسها الوزارة، و تم إعداد المرحلة الأولى للدراسة المتعلقة بضابطة لتحجيم المباني الترابية.
وفي إطار التأطير التقني والتشاور مع المهنيين، تم على الخصوص إعداد مهمة استطلاعية تقنية لمعاينة الأضرار والتصدعات الهيكلية للمباني جراء زلزال 08 شتنبر 2023 قصد مراجعة ضابطة البناء المضاد للزلازل، وإعداد مشروع دفتر التحملات للمواكبة التقنية لإعادة البناء، ومراجعة التصنيف الزلزالي للمناطق المتضررة بزلزال 8 شتنبر.

على صعيد آخر، يشهد المغرب تحولا حضريا يتسم بارتفاع نسبة التحضر التي تصل إلى 64,3% حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023، كما يواجه العديد من التحديات الديموغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والحضرية. تبعا لذلك، تهدف سياسة المدينة إلى ضمان تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية من خلال تدخلات الوزارة من أجل تقليص الفجوات بين الأقاليم، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والتجهيزات والخدمات المحلية، وتأهيل الطرق والشبكات، مما يمكن من دمج هذه الأقاليم في النسيج الحضري وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، والمساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي والتكامل المكاني، بالإضافة إلى العمل على زيادة جاذبية وتنافسية المدن على المستوى الوطني والقاري. لهذه الغاية، وقعت الوزارة خلال 2023، على 58 اتفاقية بتكلفة إجمالية تقدر ب 8,736 مليار درهم، ومساهمة من الوزارة تقدر ب 3,065 مليار درهم.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

على غرار التشخيص النوعي لمشاريع سياسة المدينة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم اعتماد نفس المنهجية للبرامج الأخرى في الميدان، وهو التحليل حسب النوع لقطاع الإسكان حيث أجريت هذه الدراسة سنة 2023 .

وتتمثل أهداف الدراسة في إجراء تشخيص للوضع الحالي لقطاع الإسكان من حيث المساواة بين الجنسين ووضع خطة تواصل لرصد التشخيص النوعي ونشر النتائج على جميع شركاء الوزارة في مجال محاربة السكن غير اللائق وإنتاج السكن الاجتماعي ووضع وتنفيذ برنامج تدريبي حول المساواة بين الجنسين والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لمجالي الإسكان وسياسة المدينة.

واستكمالاً لسلسلة الدورات التكوينية الجهوية التي تم تنظيمها سابقاً بشراكة مع المديرية العامة للجماعات الترابية (وزارة الداخلية) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تم خلال هذه السنة تنظيم ورشتي عمل جهويتين إضافيتين حول التخطيط الترابي المراعي للنوع وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مشاريع سياسة المدينة للفاعلين المحليين في جهتي الدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس. كما تم تقديم الدعم والمساعدة التقنية للشركاء المحليين للوزارة، بهدف تصميم وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية المراعية للنوع الاجتماعي.

كما عرفت سنة 2023 التخطيط لخمسة مشاريع لدعم سياسة المدينة المراعية للنوع والتنمية الترابية في المدن التالية: العرائش وإمينتانوت وقلعة مكونة ودار الكداري وتيفلت.

وكان تطوير النظام الرقمي في الوزارة فرصة لدمج بعد النوع الاجتماعي، ذلك من خلال إنتاج وجمع البيانات والمعطيات المصنفة حسب الجنس للمستفيدين في إطار برامج مكافحة السكن غير اللائق والبرامج التي تعزز إنتاج السكن الاجتماعي وتسهيل الولوج إلى سكن رئيسي.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	8	1	16	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

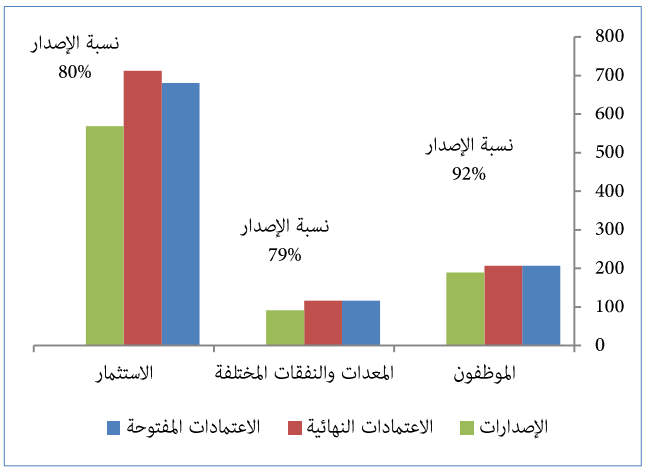

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

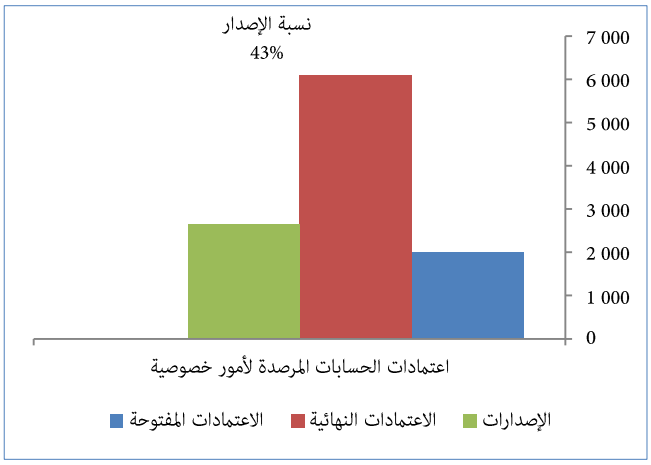

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

تعليق :

بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الميزانية العامة فيما يخص فصول الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 92% و79% و80%.

وبلغت الاعتمادات المفتوحة بميزانية صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والإندماج الحضري لقطاع الاسكان وسياسة المدينة برسم سنة 2023، 2 مليار درهم، في حين بلغت الاعتمادات النهائية للصندوق مبلغ 6,08 مليار درهم بما فيها المبلغ المخصص لترحيل الاعتمادات. وبلغت نسبة الإصدارات في ميزانية صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري بالنسبة للاعتمادات النهائية نسبة تقارب 43% وهي نفس النسبة المسجلة برسم سنة 2022.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

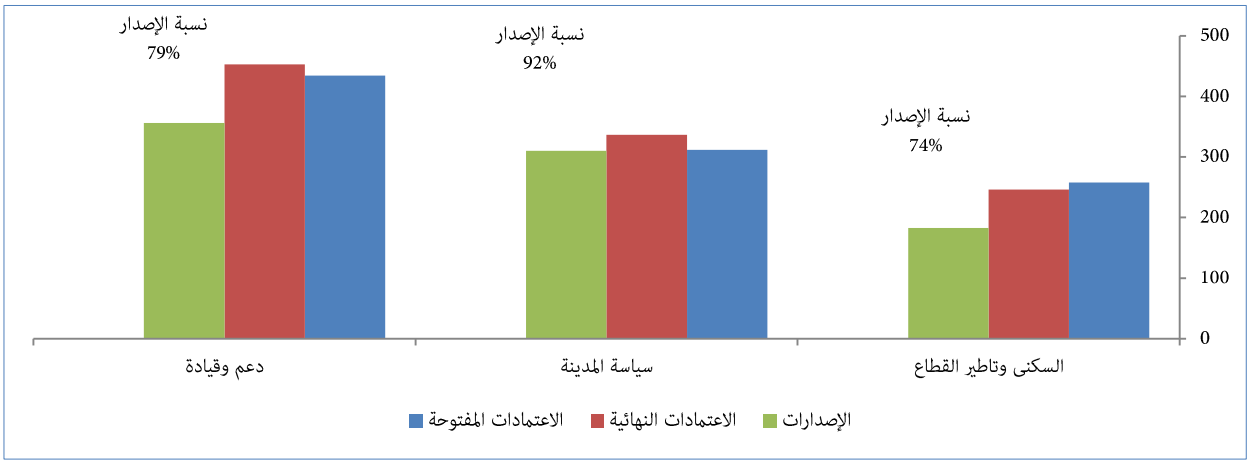

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

سجلت إصدارات برنامج " السكنى وتأطير القطاع" نسبة ناهزت 74%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة ب "الإنعاش العقاري" و "الجودة والمعيرة" و "دراسات عامة في مجال السكن" و "تأطير القطاع".

وعرف برنامج "سياسة المدينة" نسبة إصدارات قاربت 92%. ويخصص هذا البرنامج عامة لمشروع "مساهمات وتحويلات".

وبخصوص برنامج "دعم وقيادة"، فقد ناهزت نسبة الإصدارات المتعلقة بنفقات الموظفين ونفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار 79%.

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

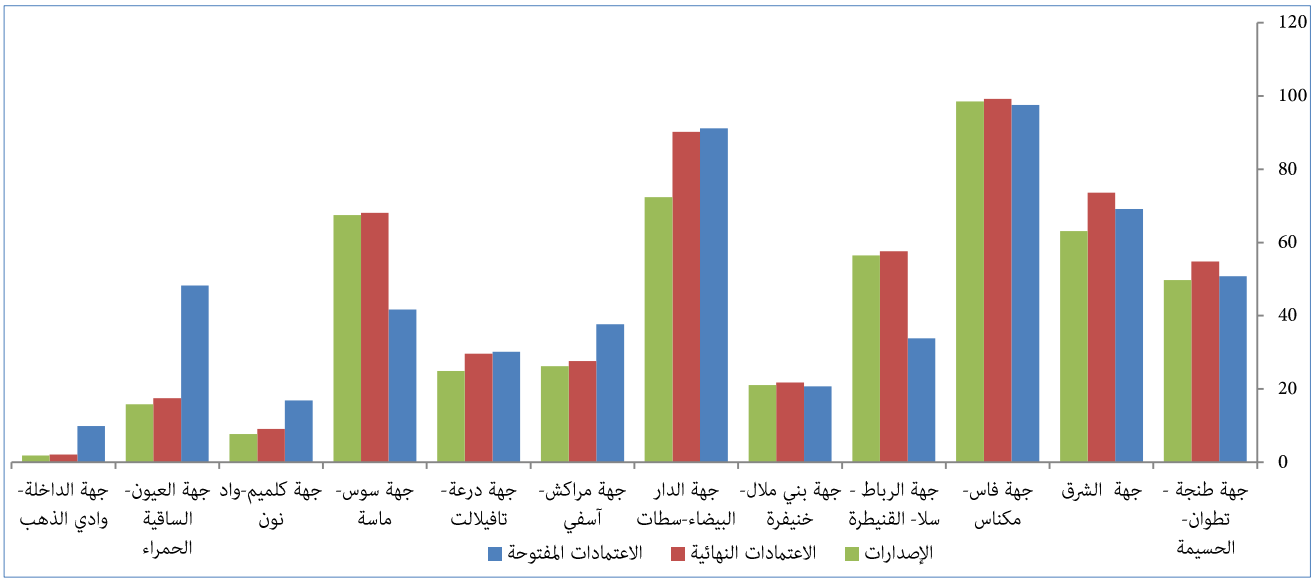

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق:

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 41% من مجموع الإصدارات، ما يعكس لامركزة مهمة لاعتمادات القطاع. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت 71%.

كما عرفت جل الجهات نسبة إصدارات متباينة تتراوح ما بين 80% و99%. هكذا، سجلت جهة فاس- مكناس وجهة سوس – ماسة نسبة إصدار بلغت 99%، بينما سجلت جهة الرباط - سلا- القنيطرة نسبة 98%. فيما عرفت جهة بني ملال – خنيفرة نسبة 97%. وسجلت أدنى نسبة إصدار والبالغة 80% بجهة الدار البيضاء-سطات.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : السكنى وتاطير القطاع

الهدف: محاربة السكن الغير اللائق وتحسين ظروف عيش الساكنة

المؤشر : نسبة القضاء على السكن الصفيحي

عرف المؤشر تحقيق نسبة إنجاز بلغت 45,98% مقابل توقع محدد في 100%.

وسجلت سنة 2023 زيادة في وتيرة المعالجة مقارنة بسنة 2022 حيث ارتفع عدد الأسر المعالجة من 15.865 إلى 21.468 أسرة أي بزيادة تقدر ب35%. ومع ذلك، عرف مؤشر النجاعة انخفاضا يقدر بأكثر من 20 نقطة مقارنة بالسنة الماضية حيث تراجع من 69,6% إلى 46% وذلك راجع إلى التحيينات الأخيرة والتي أسفرت عن زيادة في عدد الأسر المعنية تقدر ب 7,3%، حيث انتقل عدد الأسر المعنية بدور الصفيح من 435.912 سنة 2022 إلى 467.638 أسرة سنة 2023 .

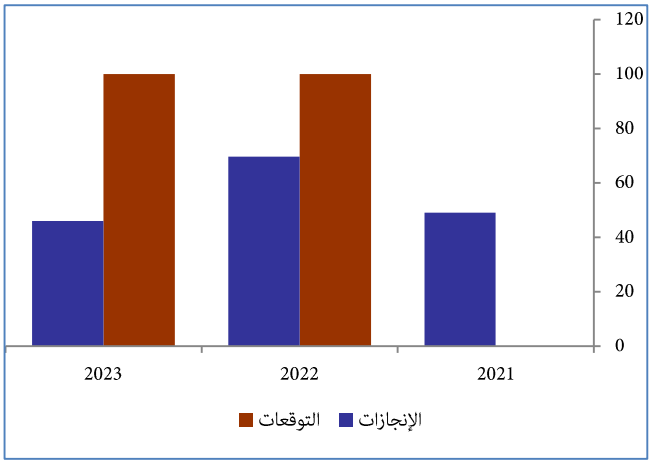

البرنامج : سياسة المدينة

الهدف: تعزيز الإدماج الحضري

المؤشر: نسبة إنجاز مشاريع سياسة المدينة

خلال سنة 2023، عرفت نسبة تنفيذ إنجاز مشاريع سياسة المدينة 85% وهي نسبة تفوق بكثير التوقعات المحددة في 55%. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل تنفيذ المشاريع من قبل أصحابها ومن قبل الفاعلين المحليين.

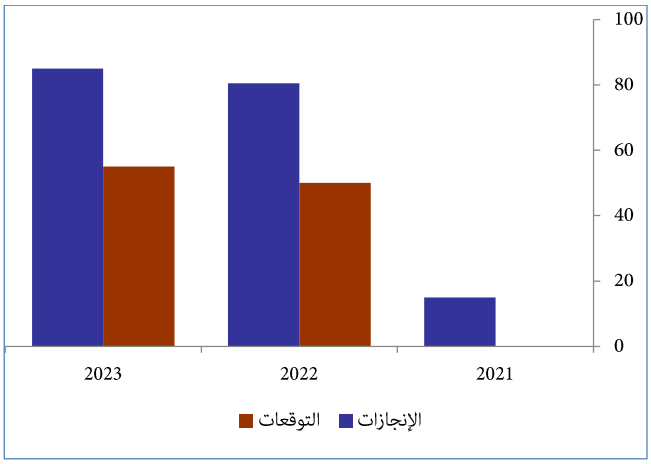

البرنامج : السكنى وتاطير القطاع

الهدف: محاربة السكن الغير اللائق وتحسين ظروف عيش الساكنة

المؤشر: نسبة معالجة السكن المهدد بالانهيار

على المستوى الوطني، بلغ المجهود الإجمالي في مجال معالجة المباني الآيلة للسقوط نسبة 74% عند متم سنة 2023. وذلك بفضل المجهودات التي بذلها القطاع والوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

وبالرغم من عدم بلوغ القيمة التوقعية للسنة والمحددة في 100%، فقد عرفت النجاعة في مجال معالجة البنايات الآيلة للسقوط ارتفاعا ملحوظا من 54% سنة 2022إلى 74% سنة 2023 أي بزيادة 20 نقطة مقارنة مع السنة الماضية. ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ بالأساس إلى الإرادة الحكومية في الحفاظ على كرامة المواطنين وتحسين ظروف عيشهم من خلال إعادة تثمين المدن العتيقة ومعالجة المباني الآيلة للسقوط.

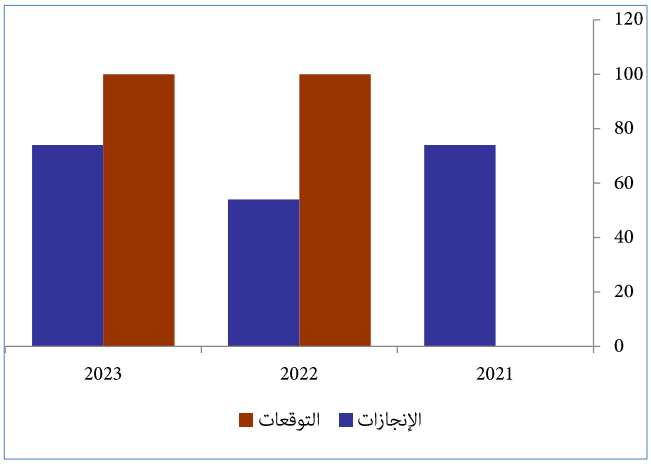

البرنامج : دعم وقيادة

الهدف المستجيب للنوع : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية

سجل المؤشر نسبة 38% كإنجاز، مقابل توقع محدد في 40%. مع ذلك، يعرف قطاع الإسكان وسياسة المدينة نسبة مرتفعة، بمنحى تصاعدي بالنسبة لولوج العنصر النسوي لمناصب المسؤولية خلال السنين الأخيرة على الصعيد الوطني.

و قد اعتمد القطاع مجموعة من الإجراءات الرامية إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي لاسيما إحداث نقطة ارتكاز وطنية خاصة بمقاربة النوع، المساهمة في تنفيذ الخطة الحكومية" إكرام 2" في إطار الشبكة التقنية ما بين الوزارية التي تشرف عليها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وكذا المساهمة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية من أجل المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية في إطار الشبكة البين وزارية.

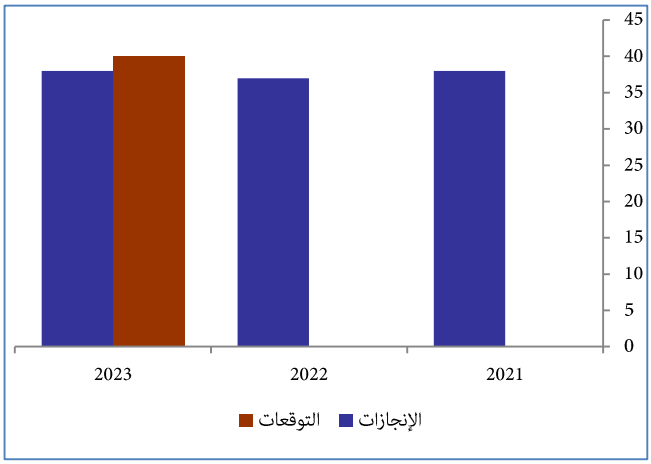

7. حصيلة تحقيق النتائج

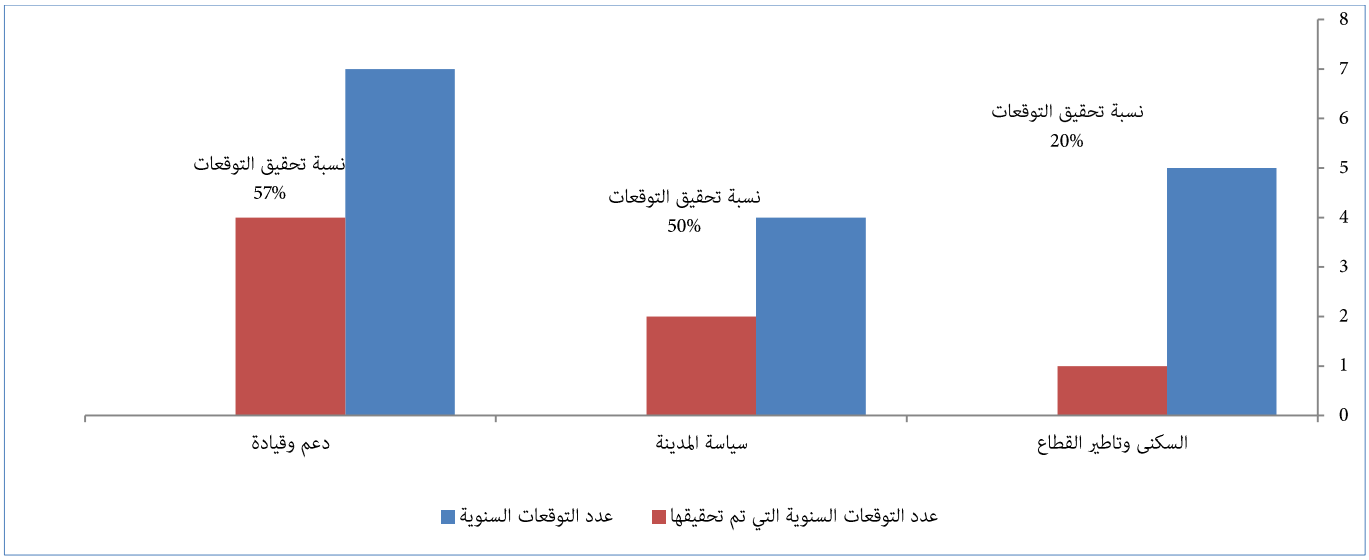

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 44%.

وعرف برنامج "السكنى وتأطير القطاع" تحقيق القيم التوقعية لـ 20% من المؤشرات، نظرا للصعوبات في تقييم مناطق إعادة الهيكلة وبعض المعايير التي يتم اختيارها ومن شأنها أن تسيئ التقدير لنجاعة الأداء، بالنسبة للمؤشر "نسبة القضاء على السكن الصفيحي"، وكذا صعوبة تحديد المباني الآيلة للسقوط التي يتوجب معالجتها فيما يخص "نسبة معالجة السكن المهدد بالانهيار". بالإضافة إلى عدم تحقيق توقع المؤشر " معدل إنتاج السكن الاجتماعي" بالرغم من تحقيق إنجاز يكاد يساوي التوقع.

بينما سجل برنامج "سياسة المدينة" 50% من توقعاته حيث حقق المؤشر "نسبة إنجاز مشاريع سياسة المدينة" توقعه بفضل توافق المساهمة المالية للوزارة مع مجمل توقعات الدفع الواردة في اتفاقيات التمويل للسنة المالية المعنية، وارتفاع معدل تنفيذ المشاريع من قبل أصحاب المشاريع والفاعلين المحليين. علاوة على بلوغ المؤشر "عدد المراكز القروية المستفيدة من تدخلات الوزارة" قيمته التوقعية بفضل التدخل العاجل للوزارة في المناطق المنكوبة إثر زلزال الحوز بتاريخ 8 شتنبر 2023، ومن ناحية أخرى إلى الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل التدخل في العالم القروي. فيما لم يتم تحقيق توقعات المؤشرات "المعامل المالي" و "المعامل المالي التراكمي".

وسجل برنامج "دعم وقيادة" تحقيق 57% من التوقعات.

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- تعليق :

بالنسبة للبرنامج الميزانياتي " دعم وقيادة "، فلم يتم بلوغ القيمة المستهدفة بالنسبة للمؤشر المستجيب للنوع الوحيد للقطاع "نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية" الذي سجل نسبة 38% كإنجاز عوض 40% المتوقعة. مع ذلك، يعرف قطاع الإسكان وسياسة المدينة نسبة مرتفعة، بمنحى تصاعدي بالنسبة لولوج العنصر النسوي لمناصب المسؤولية خلال السنين الأخيرة على الصعيد الوطني.

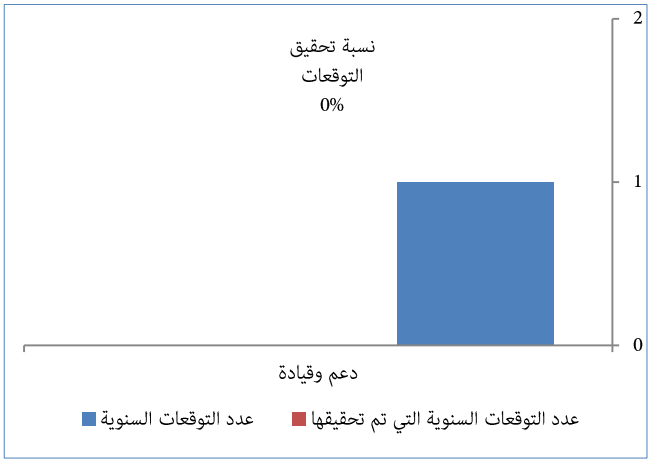

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

1. ملخص أهم الإنجازات

تسهر وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إعداد وتنزيل السياسة الحكومية في مجال حماية الطفولة والأسرة والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وتحسين وضعية المرأة والتنمية الاجتماعية، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية.

على المستوى الاستراتيجي، اعتمدت الوزارة رؤية موحدة للقطب الاجتماعي المكون من الإدارة المركزية والمؤسستين العموميتين تحت الوصاية. وفي هذا الإطار، اعتمدت الوزارة استراتيجية جديدة 2022-2026 "جسر نحو تنمية اجتماعية مندمجة ومبتكرة ومستدامة". وتعتمد هذه الاستراتيجية على الرافعات الست المتعلقة بالرقمنة، والجودة، والتنزيل الترابي، والالتقائية، والابتكار الاجتماعي والشراكة. وتتمثل ركائز هذه الاستراتيجية في:

- الركيزة الأولى: بيئة اجتماعية ذكية ودامجة؛
- الركيزة الثانية: مساواة وتمكين وريادة؛
- الركيزة الثالثة: الأسرة، منظومة القيم والاستدامة.

وتتمثل أهم منجزات الوزارة برسم سنة 2023 حسب المجالات كالتالي:

في مجال الأشخاص في وضعية إعاقة، وتحديدا فيما يخص التوجهات الاستراتيجية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026، تم عرض نتائج الدراسة التقييمية على أنظار اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع الاستراتيجيات والبرامج الموجهة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، يوم الجمعة 20 يناير 2023. كما تم تنزيل مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة وتنفيذ مشروع إصدار بطاقة شخص في وضعية إعاقة كما تمت مواصلة تفعيل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (جزء الإعاقة) عبر تتبع تنفيذ برنامج مخصص للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي إطار تعزيز الولوجيات، تم تتبع التنزيل الترابي لاتفاقيات الشراكة والتعاون التي تروم تحسين وتطوير الولوجيات المادية، والمبرمة مع الجماعات الترابية البالغ عددها 26. هكذا، تم خلال سنة 2023 إنجاز مجموعة من التدابير:

- إنجاز الدراسات التشخيصية والمسحية لواقع الولوجيات لمدن :سوق الأربعاء الغرب، وزان وبركان، وكذا تقاسم نتائجها مع الفعاليات المعنية؛
- إرساء تجربة نموذجية لأشغال الولوجيات لمدينتي وجدة وبوجدور وإطلاق صفقة الأشغال لمدينتي القنيطرة وطنجة؛
- إعداد الوثائق التقنية والتصاميم اللازمة لإطلاق صفقات الأشغال بالنسبة لمدن :بني ملال، تطوان، إنزكان، سلا، فاس وبركان؛
- تنظيم لقاءات تنسيقية وتواصلية من أجل الرفع من وتيرة الأجرأة، خاصة مع الجماعات الترابية التي تعرف تأخرا في التنفيذ؛
- التحضير من أجل تنظيم سلسلة جديدة من ورشات تكوينية في مجال الولوجيات لفائدة 14 جماعة ترابية شريكة.

وساهمت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إعداد وتنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، برسم سنتي 2023 و2024 ، تم بموجبها توظيف 400 شخص في وضعية إعاقة من حاملي الشواهد التكوينية والتعليمية.

وتم تعزيز الخدمات الداعمة للأسر، خصوصا، عبر إطلاق تجربة نموذجية لمشروع جسر الأسرة زهور الزرقاء ودعم إحداث 55 فضاء جسر الأسرة و 49 حضانة اجتماعية و27 مركزا للوساطة الأسرية، بالإضافة إلى دعم 38 مشروعًا من أجل إحداث مراكز للتربية الوالدية.

وتميز محور **النهوض بالأشخاص المسنين**، بإطلاق خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030، التي تتمحور حول أربعة محاور رئيسية ومحورين عرضانيين و13هدفا استراتيجيا. في نفس الإطار عملت الوزارة على دعم إحداث 40 نوادي نهارية حيث تم إحداث 7 نوادي نهارية للمسنين والمتقاعدين في وضعية صعبة في إطار شراكة مع التعاون الوطني.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية، قامت الوزارة، في إطار الشراكة مع الجمعيات، بتخصيص دعم مالي برسم سنة 2023 ل 240 مشروعا للجمعيات بميزانية قدرها 58.852.650 درهم. وعرفت سنة 2023 كذلك إحداث 55 فضاء جسر الأسرة و 38 مشروعا لتطوير خدمات الوالدية الإيجابية و 27 مشروعا لتطوير خدمات الوساطة الأسرية وإحداث 41 وحدة لحماية الطفولة ودعم 79 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف.

وعملا على هيكلة العمل الاجتماعي تمت المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.22.604، القاضي بتطبيق القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.

وتميز برنامج "الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى"، بالاستمرار في تخويلهن شهريا 350 درهما عن كل طفل متمدرس إلى حين بلوغه 21 سنة و450 درهما عن كل طفل في وضعية إعاقة، مع عدم وضع أي شرط بالنسبة للسن ويضاف إلى هذا، تحديد الحد الأدنى في مبلغ الدعم للأسرة الواحدة في 500 درهم شهريا، مع إمكانية تجاوزه 1.600 درهم شهريا.

وتم في نفس المجال، الترخيص لـ29 جمعية بفتح وتدبير مؤسسات للرعاية الاجتماعية، وفق القانون 05.14، وذلك بطاقة استعابية إجمالية تصل إلى 2.202 مستفيد ومستفيدة. وعلى مستوى برنامج تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، تم دعم 459 جمعية برسم 2023 بمبلغ يصل إلى 392.532.556 درهم و 1.082 مؤسسة بمبلغ يصل إلى 160 مليون درهم.

أما في **مجال المرأة**، فقد تميزت سنة 2023، بإكمال عملية إعداد الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026 وفق مقاربة تشاركية، تم تنفيذها عبر 5 محطات مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية. وتتضمن الخطة 288 تدبيرا وثلاثة برامج: البرنامج 1.1 المتعلق ب" التمكين الاقتصادي والريادة"؛ البرنامج 1.2 المتعلق ب" وقاية وحماية: بيئة بدون عنف ضد النساء"؛ البرنامج 1.3 المتعلق ب" النهوض بالحقوق ومكافحة التمييز والصور النمطية".

وعرف برنامج " جسر التمكين والريادة" توقيع 12 اتفاقية شراكة بين الوزارة والجماعات الترابية و إطلاق تحديث برنامج" مغرب تمكين" وتسليط الضوء على التدابير والإجراءات ذات الأولوية وبالأساس، إدراجه في ميزانيات مختلف القطاعات وذلك استجابة للالتزام الحكومي ببلوغ نسبة 30% من مشاركة النساء في 2026. فضلا على الشروع في إعداد خطة تمويل برنامج "مغرب التمكين" محين لتحديد سيناريوهات صالحة ومستدامة للتمويل المحتمل.

وتميز مجال **محاربة العنف ضد النساء**، بتعميم وتفعيل الفضاءات المتعددة الاختصاصات للنساء، حيث بلغ عدد المستفيدات من خدمات الفضاءات 37.168، بالإضافة إلى توقيع 83 اتفاقية شراكة مع جمعيات التكفل بالنساء ضحايا العنف من أجل تقديم خدمات التكفل بهن بالمؤسسات المتعددة الوظائف للنساء. وعزز القطاع اندماجه في المجال الرقمي عبر إطلاق المنصة الرقمية "جسر أمان" التي تهدف إلى توفير تطبيق رقمي للنساء والفتيات ضحايا العنف المستفيدات من خدمات التكفل المقدمة من قبل المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء. فضلا على ما سبق، وبمناسبة اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء، أطلقت الوزارة من 25 نونبر إلى 10 دجنبر 2023 "الحملة الوطنية الواحد والعشرون لوقف العنف ضد النساء والفتيات 2023" ، حول موضوع" من أجل بيئة آمنة تحمي النساء والفتيات من العنف" وقد همت هذه الحملة أزيد من 980 نشاطا بمختلف جهات المملكة، ضم أزيد من 72.141 مشارك ومشاركة، كما همت 1.700.000 من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهة أخرى "تم إطلاق حملة تحسيسية نوعية حول موضوع" الرجولة الإيجابية" يوم 29 مارس 2023 و نظيم اجتماع في 22 ماي 2023 تحت شعار" من أجل وسائل إعلام صديقة للمرأة، من أجل صورة إيجابية بعيدا عن القوالب النمطية". كما نظمت الوزارة النسخة 8 من جائزة" التميز "للمرأة المغربية تحت شعار" التكنولوجيا، رافعة لتمكين المرأة في المناطق القروية".

وبخصوص **حماية الطفولة**، تم إعداد البرنامج الوطني التنفيذي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2023-2026. وتعززت الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة من خلال تعميم إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة ودعم مشاريع الجمعيات لإحداث 41 وحدة لحماية الطفولة ووضع "منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل داخل مدار الحماية". كما تم تنظيم 3 دورات تكوينية لفائدة المتدخلين في الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بكل من طنجة ووجدة وأكادير خلال شهر مارس 2023 و 3 دورات تكوينية في مجال "حماية الأطفال في حالة الطوارئ" لفائدة العاملين بمراكز المواكبة لحماية الطفولة ووحدات حماية الطفولة بالأقاليم المتضررة من زلزال الحوز.

وتحسينا لجودة التكفل بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفولة، صدرت ثمانية قرارات ترتبط بتطبيق أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ومرسومه التطبيقي. كما تم إحداث 20 وحدة خدمة المساعدة الاجتماعية المتنقلة ودعم إحداث 41 وحدة لحماية الطفولة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين :

قامت اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بناء على تقييم آليات التدبير المؤسساتي لبرامج المساواة، بمراجعة الإطار المؤسساتي من خلال نشر المرسوم رقم 2.22.194 ، في 20 يونيو 2022 ، المتعلق بإحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

ومن أجل ضمان تفعيل أمثل لتوجهات عمل اللجنة الوطنية وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، وإدماج حقوق النساء في مختلف البرامج والمخططات الوطنية، تم التنصيص بموجب هذا المرسوم على إحداث لجنة تقنية لدى رئيس اللجنة الوطنية تتكون من القطاعات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى إحداث مجموعات عمل موضوعاتية يعهد إليها بدراسة وتتبع القضايا المرتبطة. إضافة إلى إحداث اللجنة الاستراتيجية للتنسيق والحكامة. وقد تم عقد أول اجتماع للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المراة بتاريخ 17 مارس 2023، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة حيث تم اعتماد الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026. وتتفرع هذه الخطة في مرحلة أولى إلى ثلاثة برامج وهي كما يلي:

- المحور الأول :التمكين والريادة؛ والذي يتم تفعيله عبر البرنامج 1.1 المتعلق بـ" التمكين الاقتصادي والريادة"؛
- المحور الثاني :حماية ورفاه؛ والذي يتم تفعيله عبر البرنامج . 1.2 المتعلق بـ "وقاية وحماية :بيئة بدون عنف ضد النساء"؛
- المحور الثالث :حقوق وقيم؛ والذي يتم تفعيله عبر البرنامج 1.3 المتعلق بـ" النهوض بالحقوق ومكافحة التمييز والصور النمطية".

وتتضمن الخطة الحكومية كذلك 15 هدفا استراتيجيا، و 15 مجالا للتدخل، و 50 نتيجة، ومحفظة من 288 إجراء مدرجا في الميزانية وموزعة على برامج، مع أكثر من 500 مؤشر.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2023 نشر مراسيم تنفيذ القانون 65.15 المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، ولا سيما المؤسسات متعددة الوظائف الخاصة بالنساء.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
3	8	6	18	12

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

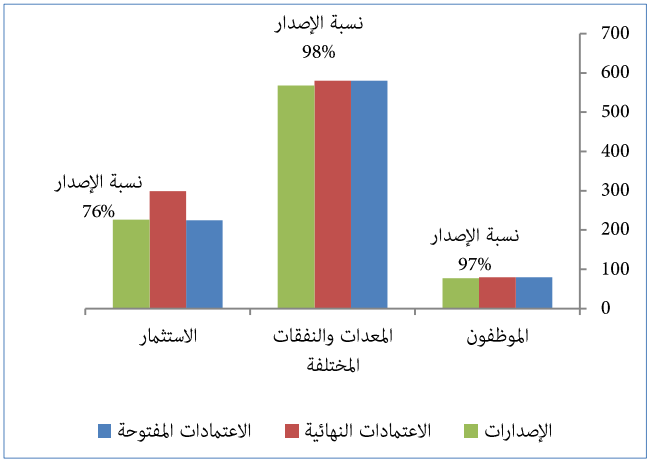

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

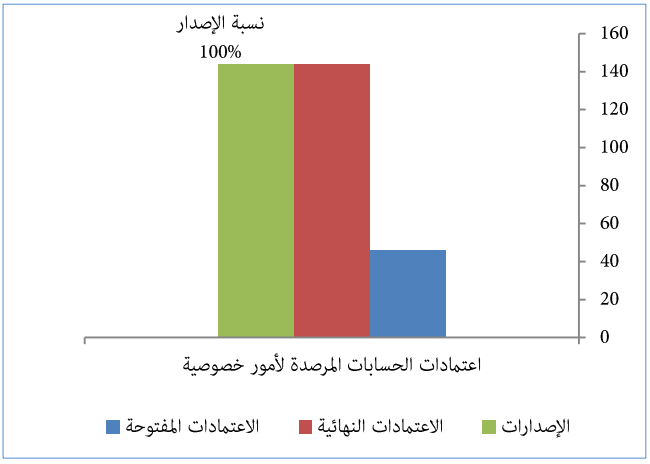

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
(بمليون درهم)

تعليق :

بلغت نسب تنفيذ اعتمادات فصول الميزانية العامة المتعلقة بالموظفين والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و 98% و 76%. وتجدر الإشارة أن الوزارة طلبت اعتمادات إضافية لتغطية النفقات المتعلقة بزلزال الحوز.

واستقرت الإصدارات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية في نسبة 100% وهي نفس النسبة المحققة في السنة الفارطة. ويتعلق الأمر بالحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل والمخصص لمؤسسة التعاون الوطني، والمرصود للمؤسسات الخيرية. كما أن الفرق بين الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات النهائية ناتجة عن المداخيل المستخلصة خلال السنة وذلك طبقا للقرار المتعلق بالرفع من سقف نفقات الحساب الخاص.

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

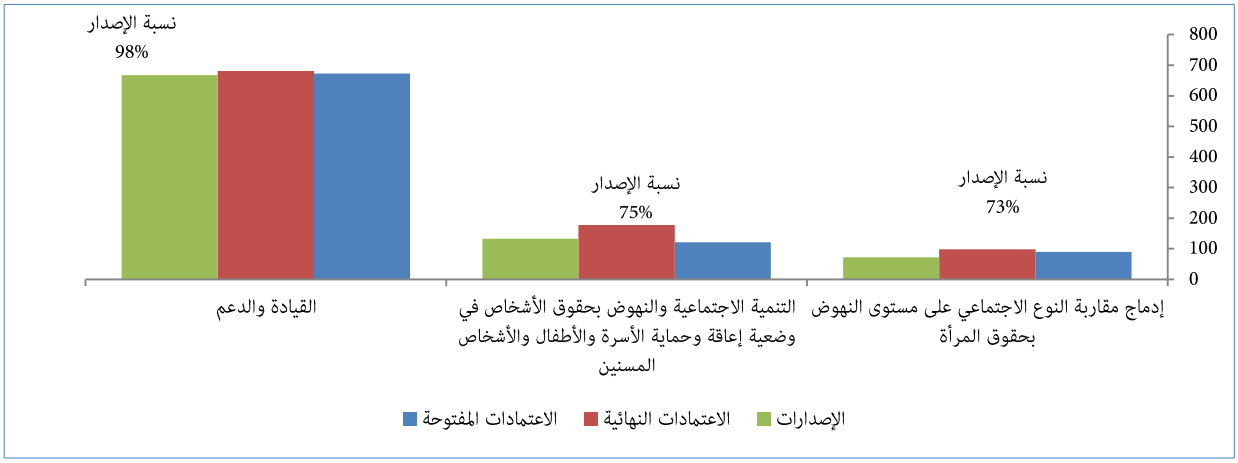

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

- تعليق :

عرف برنامج "القيادة والدعم" نسبة إصدارات بلغت 98%، حيث حضي المشروع الميزانياتي "دعم المؤسسات تحت الوصاية" بالجزء الأكبر من اعتمادات البرنامج. يليه برنامج "التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين" بنسبة إصدار ناهزت 75%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع المتعلقة بـ"الشراكة مع الجمعيات والهندسة الاجتماعية " و" المعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة" بالإضافة إلى "حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين" و" النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة".

وحقق برنامج "إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة" نسبة 73%، مع العلم أن نسب الالتزام وصلت 90,19% على مستوى ميزانية الاستثمار. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع "الشراكة من أجل النهوض بحقوق المرأة والمساواة" و"الدعم المؤسساتي والقانوني في مجال حماية حقوق المرأة" و"التمكين الاقتصادي للنساء بالمغرب".

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين

الهدف المستجيب للنوع: تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالوزارة واستهداف النساء والفتيات

المؤشر المستجيب للنوع: عدد مشاريع الجمعيات المدعومة

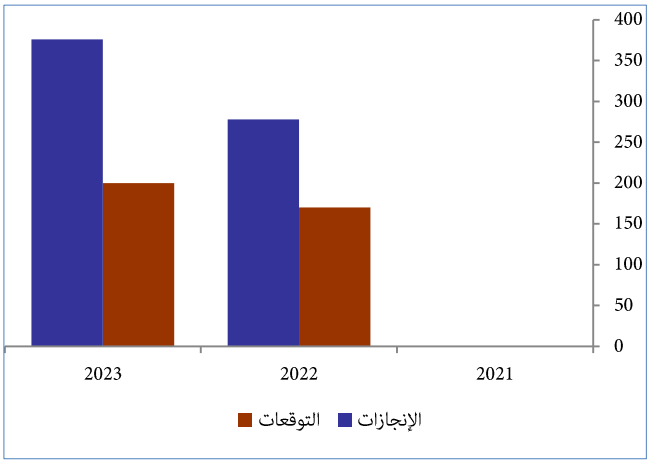

حقق المؤشر طفرة نوعية، حيث انتقل عدد المشاريع المدعومة من 278 برسم سنة 2022 إلى 376 مشروعا برسم سنة 2023، متجاوزا بذلك القيمة التوقعية ب 176 مشروعا. وارتكزت أساسا في المؤشر الفرعي "عدد مشاريع الجمعيات التي تدعمها الوزارة في إطار سياساتها العمومية".

بالإضافة إلى ذلك، دعمت الوزارة سنة 2023 في مجال محاربة العنف ضد النساء والفتيات 105 فضاءات متعددة الوظائف للنساء و79 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف.

الهدف: النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال

المؤشر: نسبة إنجاز مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026

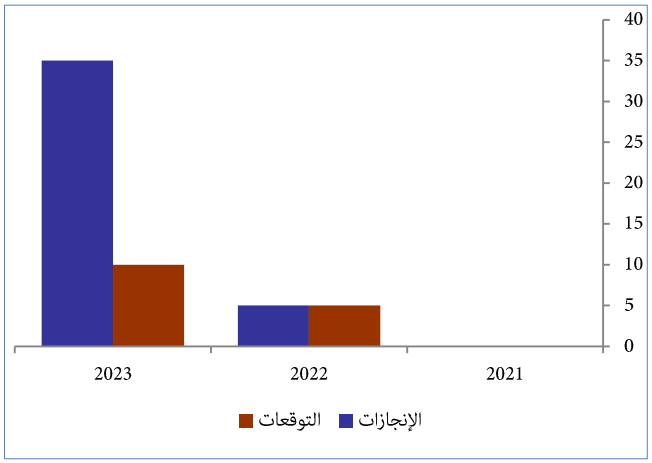

تجاوز المؤشر قيمته التوقعية، حيث بلغ برسم سنة 2023 35% كإنجاز مقابل 10% كتوقع.

وتم إعداد الدراسة التقييمية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017- 2026. وتعمل الوزارة حاليا على إعداد مخطط العمل الوطني - وحزمة من التدابير المقترح تنزيلها في إطار العمل الوطني للفترة 2024-2026.

6. حصيلة تحقيق النتائج

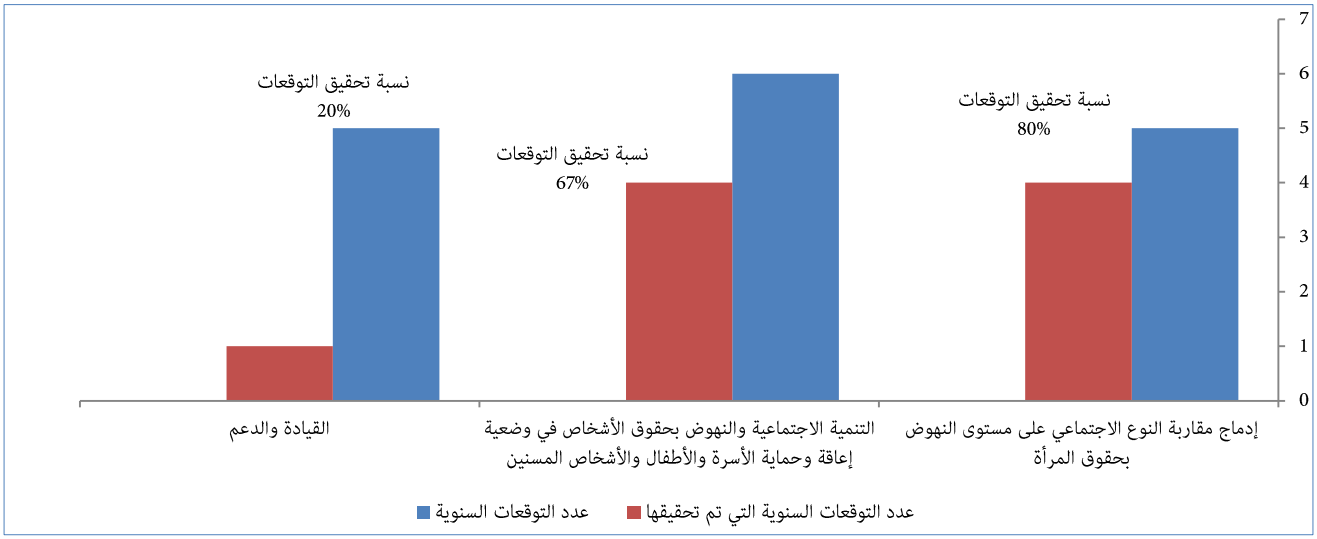

- **تعليق :**

تم تسجيل نسبة متوسطة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 56% برسم سنة 2023، أي بزيادة تقدر ب 16% مقارنة مع السنة الفارطة. وسجل برنامج " القيادة والدعم" نسبة 20% وذلك بتحقيقه توقعا واحدا. ويتعلق الأمر بالمؤشر "نسبة رقمنة الإجراءات المهنية والخدمات المقدمة".

أما بالنسبة لبرنامج "إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة " فقد سجل قفزة نوعية حيث انتقل من 0% برسم سنة 2022 إلى 80% سنة 2023 مما يعكس جهود القطاع المبذولة في هذا الإطار. وسجل هذا البرنامج تحقيق توقعات المؤشرات " نسبة تنفيذ التزامات الوزارة في الخطة الحكومية للمساواة "و" نسبة التنزيل الترابي لبرامج المساواة" و" عدد مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، التي طورت خدمات ذات جودة مصنفة" و" نسبة التغطية الترابية للفضاءات متعددة الوظائف للنساء المحدثة والمفعلة تبعا لدفاتر التحملات المرتبطة بها".

بينما سجل برنامج "التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين" نسبة تحقيق التوقعات بلغت 67%. وبهذا فقد بلغ البرنامج توقع أربعة مؤشرات تمثلت في " عدد مشاريع الجمعيات المدعومة" و" عدد مراكز الوساطة الأسرية المحدثة والمفعلة " و"نسبة إنجاز مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026 " و" نسبة إنجاز البرنامج الوطني" مدن ولوجة".

وتتعين الإشارة أن قاعدة حساب حصيلة تحقيق النتائج لم تتضمن المؤشرين "عدد الفاعلين الذين أدرجوا معايير الجودة بالوحدات والخدمات المقدمة للأطفال وعائلاتهم مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالفتيان والفتيات" و"نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بالنساء والرجال"، وذلك نظرا لعدم تحديد قيمها التوقعية.

7. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

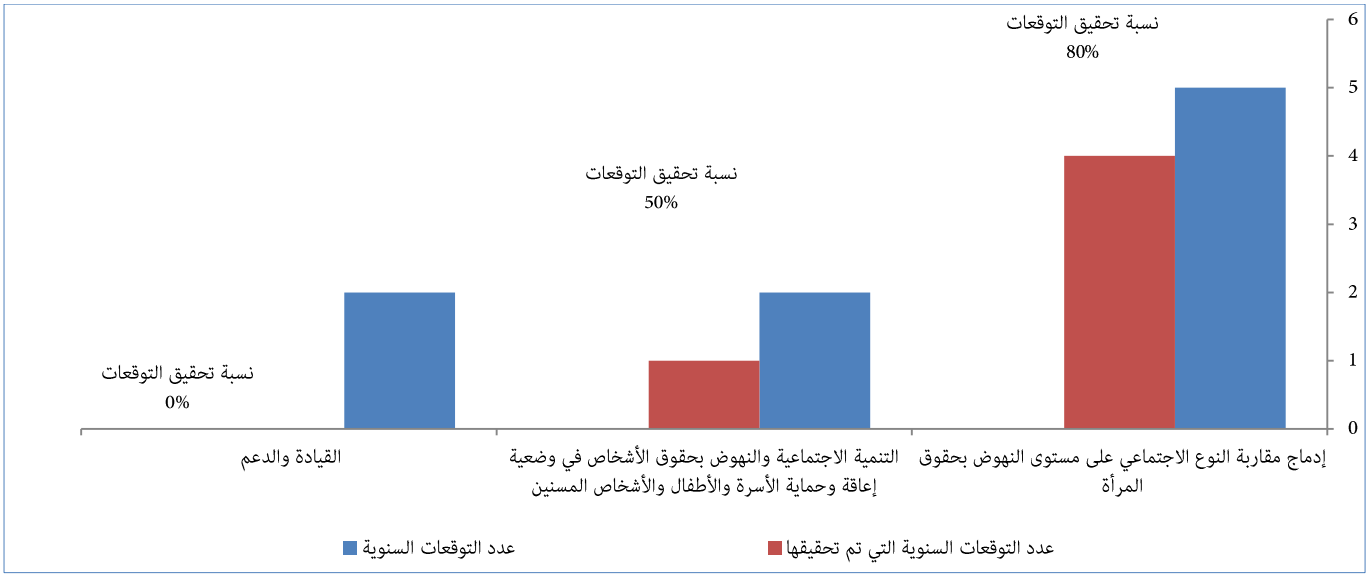

- **تعليق:**

عرفت النسبة الإجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات المستجيبة للنوع قفزة مهمة، حيث انتقلت من 17 % سنة 2022 إلى 67%.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي " إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة "، فقد بلغت نسبة تحقيق توقعاته 80%. وفي هذا الإطار بلغت المؤشرات " نسبة تنفيذ التزامات الوزارة في الخطة الحكومية للمساواة" و" نسبة التنزيل الترابي لبرامج المساواة"و" عدد مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، التي طورت خدمات ذات جودة مصنفة" و" نسبة التغطية الترابية للفضاءات متعددة الوظائف للنساء المحدثة والمفعلة تبعا لدفاتر التحملات المرتبطة بها" قيمها التوقعية بينما لم يحقق المؤشر "نسبة إنجاز الإجراءات المبرمجة في برنامج" مغرب التمكين" توقعه السنوي.

وسجل برنامج " التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين" نسبة 50% من التوقعات السنوية. حيث تم بلوغ القيم التوقعية للمؤشرات المستجيبة للنوع "عدد مشاريع الجمعيات المدعومة" مع عدم إدراج مؤشرين مستجيبين للنوع في قاعدة الاحتساب لعدم توفرهما على قيم توقعية.

أما بخصوص البرنامج الميزانياتي "القيادة والدعم"، فلم يتم بلوغ أي من توقع المؤشرين المستجيبين للنوع "نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية النظامية والمناصب التي تعادلها" و" نسبة الولوج إلى التكوين".

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

1. ملخص أهم الإنجازات

قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج خلال سنة 2023، في إطار أنسنة ظروف الاعتقال، بتحسين البنية التحتية وتعزيز المعدات في السجون عبر افتتاح مؤسسات سجنية جديدة أبرزها السجن المحلي الجديدة 2 والسجن المحلي بتامسنا والسجن المحلي بالعيون وبناء وتركيب محطات معالجة مياه الصرف الصحي والربط بشبكات الصرف الصحي في عدة سجون منها خريبكة والجديدة 2 وتاوريرت وبنسليمان وزايو وتامسنا وكذا إعادة تأهيل بعض المؤسسات السجنية مثل السجن الفلاحي بتارودانت والسجن المحلي عين السبع والسجن المحلي بزاكورة. أما في إطار دعم الرعاية الصحية تم تعزيز عدد من البنيات التحتية والتجهيزات الطبية وأيضا عدد من الخدمات الصحية المقدمة للسجناء.

وتعزيزا لبرامج التأهيل لإعادة الإدماج تم في إطار التعليم والتربية غير النظامية ومحو الأمية خلال الموسم الدراسي 2022-2023، بلوغ 94,51% كنسبة نجاح في محو الأمية و 89,62 % لفائدة التربية غير النظامية، في حين تم بلوغ نسبة نجاح 47,08% بالباكالوريا. من جهة أخرى، بلغ عدد حاملي الشهادات العليا 211 سجينا. أما في مجال التكوين المهني والفلاحي فقد بلغ معدل النجاح 87.31%.

وتميز التكوين الحرفي والفني وتشغيل السجناء بتكوين ما مجموعه 4.107 سجين. وقد همت أعلى نسبة التكوين في إطار الشراكة مع المركز الوطني لمحاكم الولايات (NCSC) .

كما عملت المندوبية في مجال تعزيز أمن وسلامة المؤسسات السجنية على تكثيف عمليات التفتيش والتفتيش المضاد للسجناء وأمتعتهم وأماكن إيوائهم وكافة مرافق المؤسسات السجنية وتوجيه مذكرات إلى مدراء المؤسسات السجنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تسريب الممنوعات والحفاظ على الأمن والانضباط. كما تم تجهيز المؤسسات السجنية بأجهزة ومعدات المراقبة الإلكترونية اللازمة لضمان سلامة السجناء والموظفين والزوار وأيضا تجهيز المؤسسات السجنية بالمعدات الأمنية اللازمة (زي التدخل والدروع الدفاعية والأصفاد والأسلحة ونظام الاتصال اللاسلكي...). من جهة أخرى، تم تعميم وصيانة أجهزة ومعدات مكافحة الحرائق و تشبيك ساحات الفسحة في بعض السجون لمكافحة محاولات رمي الممنوعات من خارج الأسوار كما تم التعاون والتنسيق مع القطاعات الأخرى المعنية بتنفيذ مهام المندوبية العامة في مجال الأمن والسلامة، في إطار اللجنة المكلفة، لمعالجة الإكراهات التي تعيق السير الطبيعي لبعض المؤسسات السجنية وإيجاد الحلول المناسبة مع ايلاء أولوية قصوى لمعالجة ملفات الترحيل من أجل ضبط حركية وتصنيف المعتقلين مما يحقق الأمن والانضباط في المؤسسات السجنية وتيسير سبل تأهيل السجناء لإعادة الإدماج.

وفي إطار تعزيز قدرات الإدارة وتحديدا في التحسين المستمر في إدارة الموارد البشرية، تم تعزيز عديد الموظفين عبر تنظيم عدد من مباريات التوظيف خلال الأسدس الأول من سنة 2023، والتي أتاحت استغلالا كاملا للمناصب المالية المستحدثة والشاغرة البالغ عددها 1.251 منصبا والالتزام المستمر بتعزيز مبادئ الولوج المتكافئ لأسلاك المندوبية العامة.

وعملت المندوبية العامة خلال سنة 2023، في إطار التحفيز باعتباره عاملا أساسيا لتحسين أداء موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على مواصلة عملية ترقية الموظفين ليصل عدد المستفيدين إلى أزيد من 10200 موظف بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من خلال منحهم أقدمية اعتبارية وفقا للأحكام القانونية المنصوص عليها بالنظام الأساسي الخاص بموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وأيضا تنظيم حركة انتقالية استثنائية لسنة 2023 من أجل تلبية الاحتياجات المرتبطة بفتح مؤسسات سجنية جديدة.

كما قامت المندوبية العامة في مجال إغناء أدوات تدبير وإدارة الموارد البشرية بمواصلة تطوير ورقمنة إجراءات تدبير شؤون الموظفين من خلال النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية على المستوى المحلي والمركزي وكذا تطوير استخدام التطبيق المعلوماتي المخصص لتدبير الرخص السنوية ليشمل" الرخص السنوية لمدراء المؤسسات السجنية، حوادث الشغل، رخصة الأبوة، برمجة الرخصة السنوية" وإغناء "فضاء الموظف" على البوابة الرسمية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بخدمات إدارية جديدة.

كما تميز محور التكوين في شقه تنمية المهارات وتحسين مؤهلات موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بإنجازات مهمة تمثلت في التكوين الأساسي لفائدة 1251 موظفا جديداً من مختلف الرتب والتخصصات، وإغناء البرنامج البيداغوجي للتكوين الأساسي من خلال إدراج مادتين جديدتين» التعرف على المسار التاريخي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج» و« التعرف على ذاكرة السجون» مع استكمال الجزء الأول من الدليل المرجعي لبيداغوجية التكوين الخاص بإطار «مراقب مربي». من جهة أخرى، تمت مواصلة تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين المستمر لفائدة الموظفين سواء بالمغرب أو بالخارج وذلك في مختلف المجالات المتعلقة بالوسط السجني (العمل الاجتماعي، الاقتصاد، الأمن والانضباط، الضبط القضائي، تحديث الإدارة، حقوق الإنسان، والرعاية الصحية، وما إلى ذلك).

أما في الشق الثاني والمتعلق بمواكبة ودعم الموظفين وتعزيز منظومة القيم، تمت مواصلة التعاون مع المحامين من مختلف جهات المملكة لتقديم المساعدة القانونية للموظفين الذين وقعوا ضحايا لاعتداءات أو شكاوى كيدية أثناء تأدية واجبهم، وتكثيف أعمال دعم جمعية التكافل الاجتماعي لموظفي المندوبية العامة، من خلال تطوير وتعميم المنح والمساعدات الاجتماعية وكذا الخدمات الصحية والأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية لفائدة الموظفين المتقاعدين وأرامل وأيتام الموظفين.

و تميز الشق الثالث والذي يهم تطوير الإدارة الإلكترونية بإنشاء منصة "زيارة" المصممة لتمكين أسر السجناء من الولوج إلى خدمات الزيارة رقميا واستكمال وطرح منصة الخدمات الإلكترونية لفائدة أسر السجناء في المؤسسات التجريبية، كما تمت مراجعة وتحسين برنامج التحقق من الهوية البيومترية وكذا تحديث وتحسين وحدات نظام تدبير الموارد البشرية مع دمج السجل الطبي الرقمي كوحدة من نظام المعلومات الشامل ووضعه في ثماني مؤسسات سجنية و صياغة دلائل الأمن المعلوماتي بما يتوافق مع توجيهات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، وتصميم وتنزيل ميثاق الأمن المعلوماتي الخاص بالمندوبية العامة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تماشيا مع التوجهات الوطنية المتعلقة بمأسسة المساواة بين الجنسين، تمت صياغة مخطط المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشكل يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع في جميع مراحل تنفيذه. ولتحقيق ذلك، فإن جميع المؤشرات التي تهدف لقياس نسبة ولوج السجناء إلى خدمة معينة هي مؤشرات مصنفة حسب النوع. كما تم اعتماد مؤشرات أخرى مخصصة لرصد وقياس أثر الإجراءات المتعلقة بتعزيز هذه المقاربة على الفوارق المسجلة على مستوى ولوج الجنسين لمختلف الخدمات.

وتشكل السجينات 2,47% من مجموع الساكنة السجنية برسم سنة 2023، أي 2.534 سجينة. وتستفيد 150 سجينة من مختلف برامج التكوين والتشغيل. وقد بلغ عدد السجينات المستفيدات من برامج التكوين الحرفي 73 سجينة.

وبخصوص معدل ولوج النساء الموظفات لمناصب المسؤولية، فقد بلغ عدد الموظفات اللاتي تشغلن مناصب المسؤولية 476، ما يمثل نسبة7,14% .

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	5	5	15	9

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

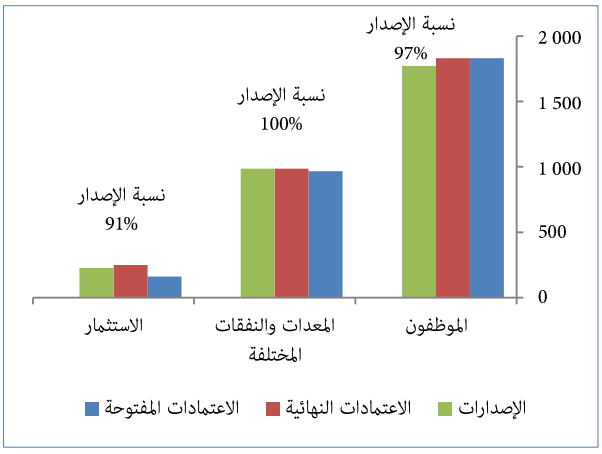

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة

(بمليون درهم)

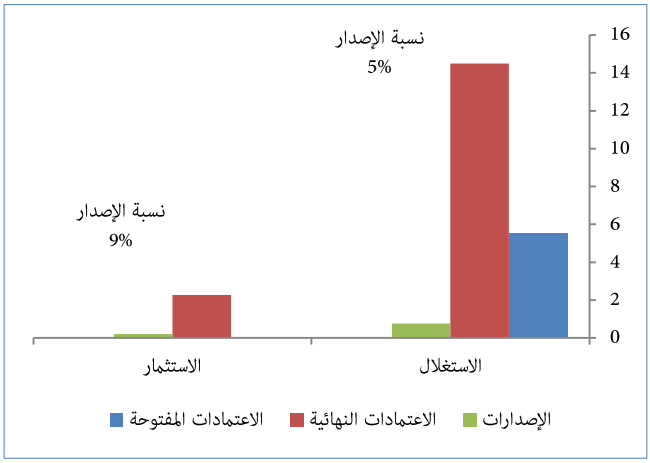

بنية تنفيذ اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

(بمليون درهم)

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 97% و100% و91% لتستقر عند نفس المستويات المسجلة برسم السنة المالية 2022.

وتعزى النسبة الغير مؤداة من فصل الاستثمار إلى عدم إمكانية استغلال بعض الاعتمادات كاقتطاعات الضمان والمبالغ المخصصة لفوائد التأخير الملتزم بها.

وبلغت نسبة إصدار اعتمادات الاستغلال والاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على التوالي 5% و 9%. وتهم هذه الاعتمادات مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي والممولة بشكل ذاتي عن طريق بيع منتجات الأوراش الفنية والحرفية وأيضا الاستغلال الفلاحي للمؤسسات السجنية الفلاحية.

وبلغت الإصدارات المتعلقة بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما يعادل نسبة 77%، من مجموع الاعتمادات النهائية. مقابل تسجيل نسبة 81% برسم السنة المالية 2022. وتعزى هذه النسبة خصوصا لارتهان التنفيذ المالي بالتنفيذ الفعلي للصفقات وعدم إمكانية استغلال بعض الاعتمادات كاقتطاعات الضمان والمبالغ المخصصة لفوائد التأخير الملتزم بها.

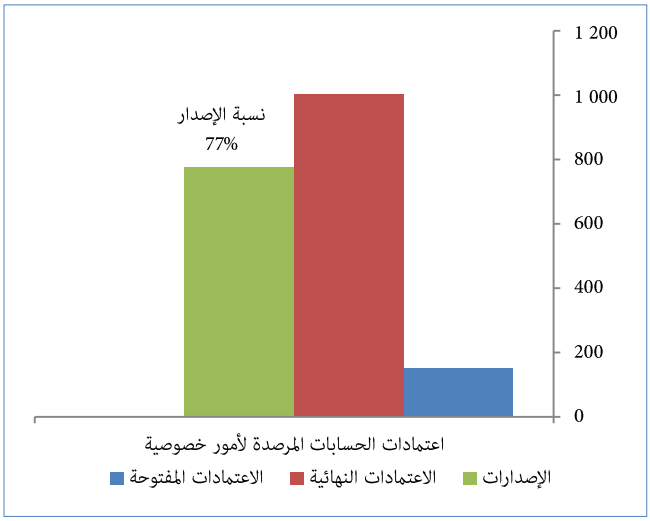

بنية تنفيذ اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق:

بلغت إصدارات برنامج "سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء" المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الموظفين والأعوان والاستثمار نسبة 97% وذلك بمبلغ إجمالي يتجاوز 2.98 مليار درهم.

وتتأتى الاعتمادات الإضافية المسجلة برسم فصل المعدات والنفقات المختلفة من الرصيد المرحل من المساعدة المالية الممنوحة من طرف "الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية" في إطار برنامج دعم وتحديث القطاع السجني.

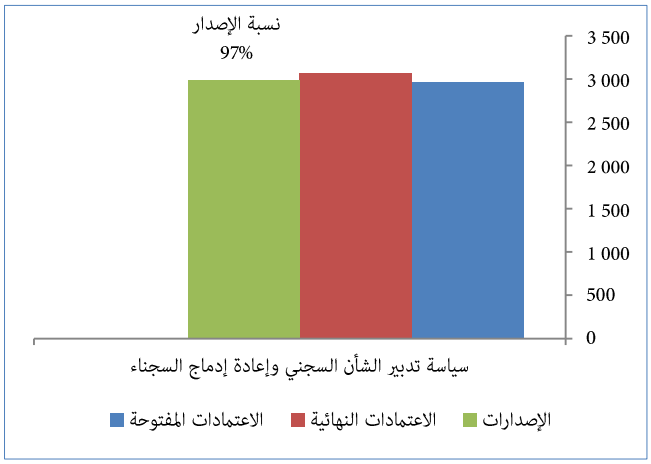

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب الجهات (الميزانية العامة)

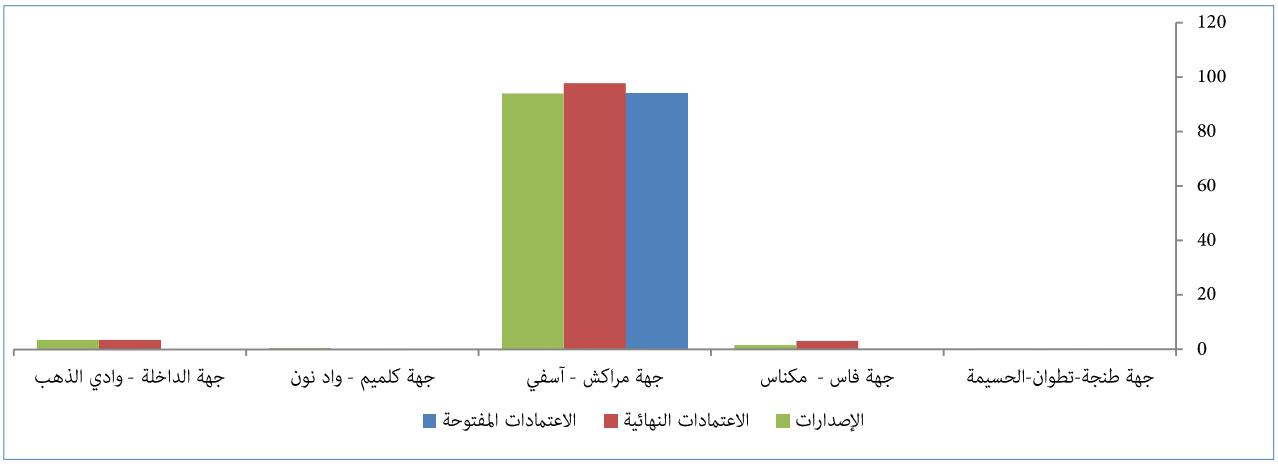

تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة حسب الجهات (بمليون درهم)

- تعليق :

بلغت حصة المصالح المشتركة حوالي 92% من مجموع الإصدارات. وسجل تنفيذ اعتمادات المصالح المشتركة نسبة إصدار ناهزت98%. وتجدر الإشارة أن معظم الاعتمادات الممركزة هي موجهة أساسا لتلبية حاجيات المؤسسات السجنية بمختلف جهات المملكة عن طريق إبرام صفقات عمومية (بناء وتهيئة المؤسسات السجنية...)، كما يتم تفويض الاعتمادات لمختلف المؤسسات السجنية على مدار السنة وفقا لحاجيات هذه الأخيرة.

تبعا لذلك، سجلت إصدارات ميزانياتية فقط بثلاث جهات. هكذا، عرفت جهة مراكش-آسفي نسبة إصدار بلغت 96%، وسجلت جهة الداخلة - وادي الذهب نسبة إصدار قاربت 99%، بينما فاقت نسبة الإصدار بجهة فاس – مكناس 52%.

6. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : سياسة تدبير الشان السجني وإعادة إدماج السجناء

الهدف: تعزيز الأمن و السلامة بالمؤسسات السجنية

المؤشر: عدد السجناء لكل حارس (خلال النهار)

تم تحقيق القيمة المتوقعة للمؤشر والمحددة في 40 سجينا لكل حارس نهارا. ويرتبط استقرار معدل الحراسة خلال الليل أساسا بنقص في الموارد البشرية مقابل الارتفاع المضطرد لعدد الساكنة السجنية.

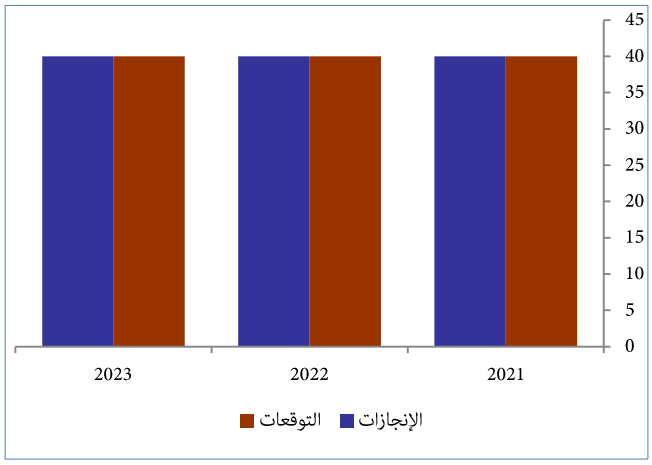

الهدف: تعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية

المؤشر: عدد السجناء لكل حارس (خلال الليل)

تم تحقيق القيمة المتوقعة للمؤشر والمحددة في 300 سجينا لكل حارس ليلا. ويشير الركود في معدل التأطير الأمني، المتجلي في حارس واحد لكل 300 سجين خلال الليل إلى النقص المستمر في موظفي الحراسة أمام الارتفاع المضطرد في أعداد السجناء.

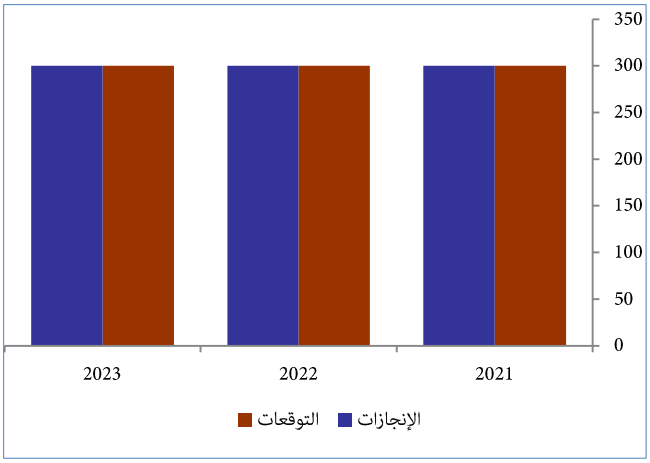

الهدف المستجيب للنوع: أنسنة ظروف الاعتقال

المؤشر المستجيب للنوع: معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس

يمثل معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس العلاقة الحسابية لمتوسط عدد السجناء ذكور وإناث خلال السنة مقارنة مع الطاقة الاستيعابية النظرية خلال نفس السنة.

وتأثر هذا المؤشر بافتتاح ثلاثة مؤسسات سجنية جديدة (السجون المحلية الجديدة 2 والعيون وتامسنا)، وتهيئة السجن الفلاحي بتارودانت، والسجن المحلي بعين السبع، والسجن المحلي بزاكورة. وقد مكن ذلك من توفير طاقة استيعابية إضافية تبلغ 5.212 سريرا، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة بسنة 2022. إلا أن معدل شغل المؤسسات السجنية لا يزال مرتفعا بسبب تزايد عدد السجناء.

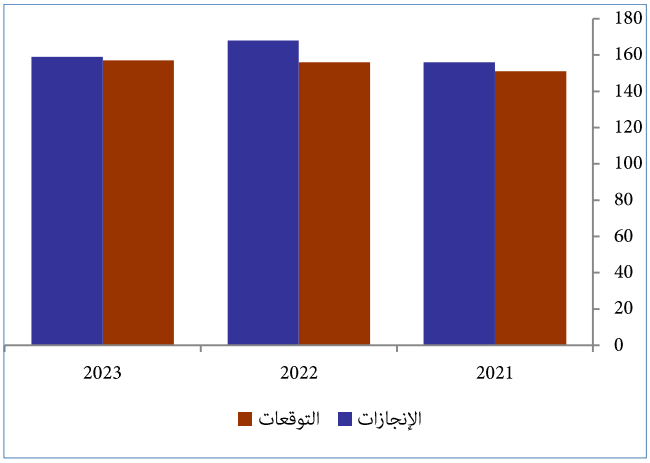

الهدف: تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج

المؤشر: معدل ولوج السجناء للتعليم

حقق المؤشر معدل ولوج السجناء للتعليم نسبة إنجاز قدرت ب 97,9% بحيث فاقت النسبة المتوقعة والمحددة في 95% وتعزى هذه النتيجة إلى الإجراءات المتخذة لتطوير المحاور البيداغوجية المعتمدة في برامج التعليم وتبني آليات دعم جديدة ترتكز على التعلم عن بعد ومنصات التعلم والقنوات التعليمية العمومية والفضاءات الجامعية التي تم إحداثها بالمؤسسات السجنية.

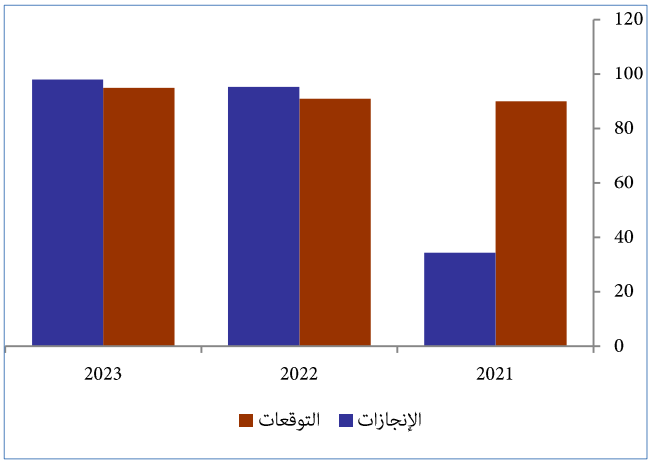

7. حصيلة تحقيق النتائج

- **تعليق:**

عرف برنامج " سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء" تحقيق القيم التوقعية لـ 43% أي بارتفاع قدره 14% مقارنة مع السنة الفارطة.

وتأثرت المؤشرات "معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس" و"المساحة المتوسطة لكل سجين" و "معدل الرعاية الصحية" بسبب تزايد عدد السجناء والخصاص المسجل على مستوى الأطباء ما يضطر المندوبية إلى إبرام عقود مع أطباء خارجيين.

من جهة أخرى سجل، بلوغ توقعات مؤشرات مهمة ترتبط بتأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج من قبيل " معدل ولوج السجناء للتعليم" و "معدل ولوج السجناء للتكوين المهني"، وذلك بفضل الإجراءات المتخذة لتطوير المحاور البيداغوجية المعتمدة في برامج التعليم وتبني آليات دعم جديدة ترتكز على التعلم عن بعد ومنصات التعلم والقنوات التعليمية العمومية والفضاءات الجامعية التي تم إحداثها بالمؤسسات السجنية.

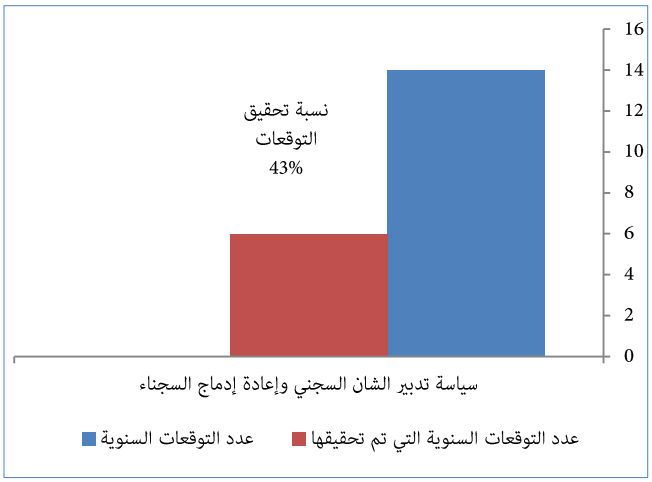

8. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

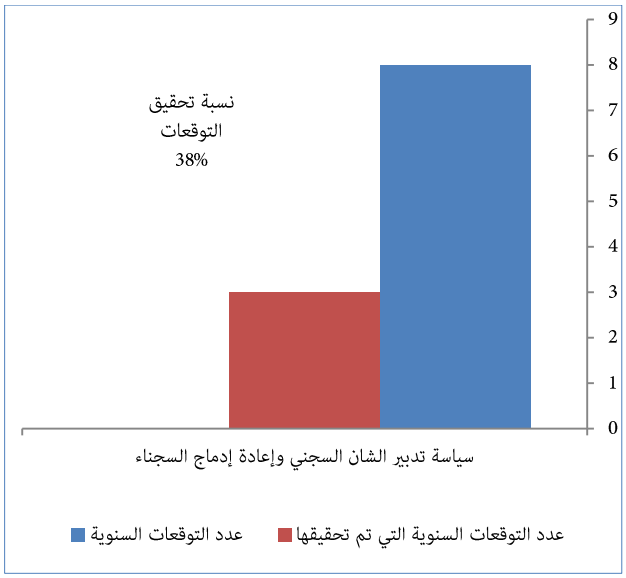

- **تعليق :**

سجلت المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي ببرنامج "سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء" نسبة تحقيق التوقعات بلغت 38%.

وعرفت المؤشرات "معدل ولوج السجناء للتعليم" و"معدل ولوج السجناء للتكوين المهني" و "معدل ولوج السجناء لبرامج محو الأمية" تحيق توقعاتها بالنسبة لكلا الجنسين.

وبالرغم من عدم بلوغ بعض المؤشرات لقيمها التوقيعية، فإن مؤشراتها الفرعية الخاصة بالإناث قد سجلت نتائج إيجابية خصوصا " المساحة المتوسطة لكل سجين" و "معدل شغل المؤسسات السجنية حسب الجنس".

المجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي

1. ملخص أهم الإنجازات

في إطار اضطلاعه بالاختصاصات الموكولة إليه، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2023 تعزيز مساهمته في النهوض بثقافة الحوار المدني والنقاش المؤسساتي وتوسيع المقاربة التشاركية وتقوية المشاركة المواطنة في بلورة التقارير والآراء التي يدلي بها.

و أعطى المجلس، خلال سنة 2023، دفعة قوية لأنشطته الرامية إلى تعزيز وتثمين علاقات التعاون وتوسيع الشراكات، وكذا تقوية إشعاعه على الصعيد القاري والدولي.

تتجلى حصيلة منجزات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2023 في مجال الإدلاء بالرأي وإنجاز الدراسات بإنجاز إحالة تهم زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي.

كما تم إنجاز إحالات ذاتية تهم مواضيع:

- المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب؛
- الشباب الذين لا يزاولون عملا ولا يتابعون تعليما أو تكوينا؛
- تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع؛
- من أجل مجتمع متماسك خالٍ من ظاهرة التسول؛
- آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية – الموارد المائية والمقالع نموذجا؛
- رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي (CLOUD): التكنولوجيا السحابية من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية؛
- دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث؛
- التقرير السنوي برسم 2022؛

وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء تطورات الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، على تسليط الضوء على عدد من نقاط اليقظة على المدى القصير والمتوسط، لتجاوز الإكراهات البنيوية والمستجدة واغتنام الفرص التي من شأنها تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز رفاه المواطنات والمواطنين. وبهذا الخصوص همت نقط اليقظة:

- النهوض بجودة ونجاعة الاستثمار من أجل تمكين الاقتصاد الوطني من لانتقال إلى عتبة أعلى من النمو؛
- ضرورة ملاءمة تدابير دعم القدرة الشرائية في سياق استمرار التضخم وتعدد أسبابه؛
- تدارك الخصاص المسجل في مهنيي الصحة بالمغرب؛
- الرفع من مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل وتمكينها اقتصادياً؛
- تحلية مياه البحر :حل أمثل مع مراعاة توازن النظم البيئية البحرية؛
- إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية؛
- إعطاء دفعة جديدة وقوية للحياة الجمعوية ولأدوارها في تنمية بلادنا.

وخلال هذه السنة، تم، بشراكة مع خَمس جامعات عبر المملكة، تنظيم خمس قوافل جهوية استقطبت أكثر من 4000 شاب وشابة حيث تضمن برنامج هذه القوافل الأنشطة التالية:

- إقامة" فضاء خاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "داخل الحرم الجامعي؛
- سبع محاضرات موضوعاتية تفاعلية ألقاها رئيس المجلس؛
- خمس ورشات موضوعاتية نَشَّط فعالياتها الأمين العام إلى جانب عدد من أعضاء المجلس؛
- تنظيم أول ورشة مواطنة مع الفاعلين في المجالات الترابية في إقليم بركان.

من ناحية أخرى، شارك المجلس في فعاليات الدورة الرابعة عشرة للجامعة الصيفية التي نظمها قطاع المغاربة المقيمين بالخارج بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، لفائدة 300 شابة وشاب من المغاربة المقيمين بالخارج من حوالي ثلاثين دولة.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2023 قضية المرأة بطريقة عرضانية في مجموعة من تقاريره وآرائه.

وتميزت سنة 2023 بتعزيزٍ ملحوظٍ للدينامية التي تم إطلاقها في السنة المنصرمة في مجال تعزيز المشاركة المواطنة في صفوف الشباب.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	4	1	11	1

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

- **تعليق :**

سجل فصلا نفقات الأعضاء و الموظفين والمعدات و النفقات المختلفة على التوالي نسبتي74% و67%. ويعزى ذلك إلى تعزيز الموارد البشرية للمجلس بأطر وخبراء جدد. بينما بلغت نسبة إصدار نفقات فصل الاستثمار 57%.

و عرفت ميزانية المجلس خلال سنة 2023 إصدارات مهمة حيث ثم صرف 53,16 مليون درهم في فصل الموظفين، و34,19 مليون درهم في فصل المعدات والنفقات المختلفة و 8,46مليون درهم في فصل الاستثمار.

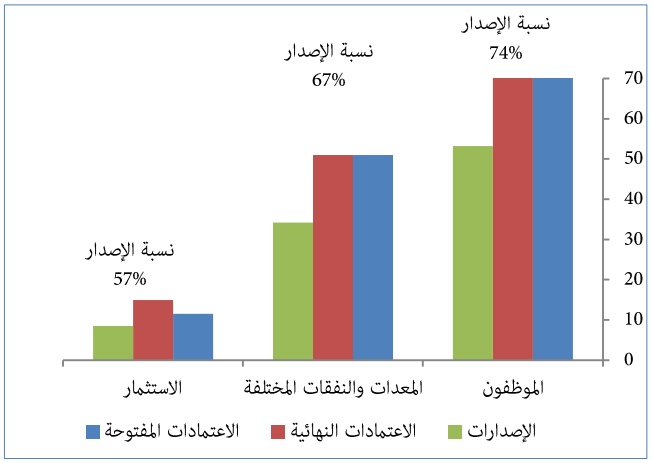

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة (بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- **تعليق:**

يتوفر المجلس على برنامج وحيد، رصد له غلاف مالي قدره 137 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2023، حيث سجلت نسبة الإصدار الميزانياتي للبرنامج برسم هذه السنة 69,49%. ويشمل هذا البرنامج أهم المشاريع:

- تحسين قيادة المؤسسة؛
- دعم المهام؛
- الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- التواصل والشراكات و التعاون.

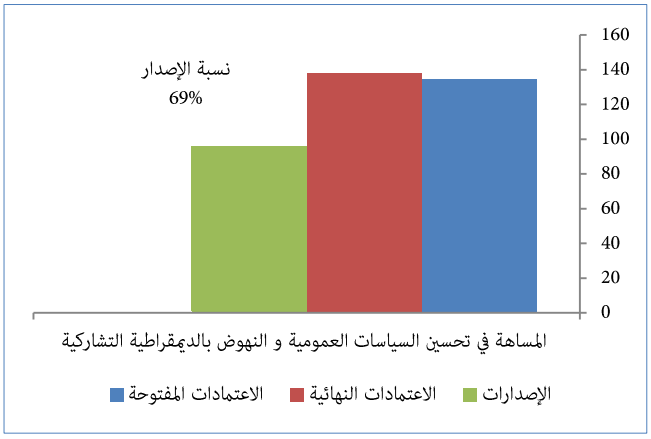

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

الهدف: الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و تعزيز قابلية توصياته للتطبيق

المؤشر: عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس

لم تبلغ إنجازات المؤشر الهدف المسطر. وفي إطار تنزيله لرؤيته الاستراتيجية يطمح المجلس لإنجاز 12 تقريرا بالإضافة للتقرير السنوي، بمعدل تقريرين لكل لجنة.

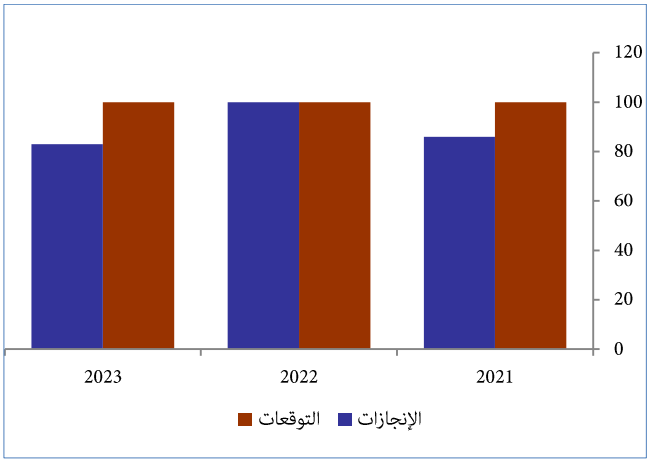

الهدف: الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق

المؤشر : نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة

حقق المؤشر نسبة 60% مقابل توقع محدد في 92%. ويتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقاربة تعتمد على الإنصات والحوار بين مختلف الفئات المكونة للمجلس، وذلك بغرض تقريب وجهات نظرهم وتحقيق التقائية مواقفهم التي تكون أحيانا مختلفة. وتجدر الإشارة أنه من أجل بلوغ هذا الهدف، عمل المجلس على تعزيز إسهام الفئات المكونة له في إعداد مشاريع التقارير والآراء، من خلال عقد اجتماعات مع كل فئة ورئيس اللجنة ومقرر الموضوع، وذلك من أجل تعميق النقاش وتلقي ملاحظات وإغناءات الفئات وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد الصيغة النهائية.

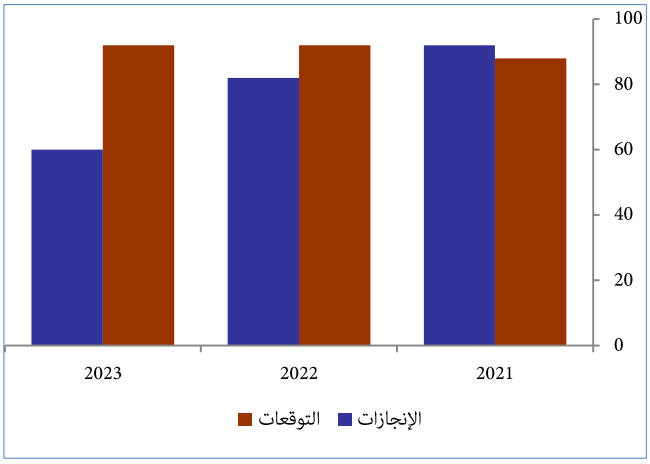

الهدف المستجيب للنوع: الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع

يتبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إدماج مقاربة النوع في جل إنتاجاته، حيث أن الانجازات (60%) المحققة فاقت التوقع المحدد في 50%، وهذا يرجع للجهود التي يبذلها المجلس، بكل مكوناته، منذ إحداثه من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين، ثقافة، وسلوكا وممارسة. كما تعكس الانخراط الحثيث للمجلس في دينامية تعزيز المساواة وإرساء المناصفة التي تبناها دستور سنة 2011 .

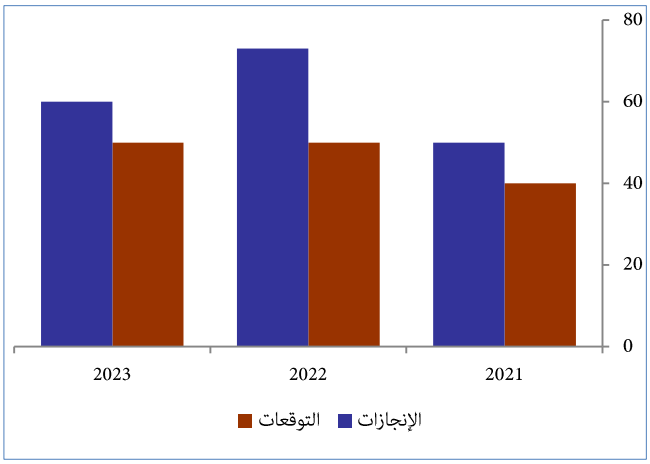

الهدف: تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية

المؤشر: عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية

بلغت القيمة المنجزة للمؤشر 377.109 مقابل توقع يبلغ 60.000. حيث وبالإضافة إلى عدد الدعوات الموجهة، عبر البريد الإلكتروني إلى المواطنات والمواطنين الذين تمت دعوتهم إلى المشاركة في الاستشارات المواطنة، تم احتساب عدد النقرات على روابط الاستبيانات على الدعوات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي وهو ما يفسر تضاعف النتائج وتجاوز التوقعات.

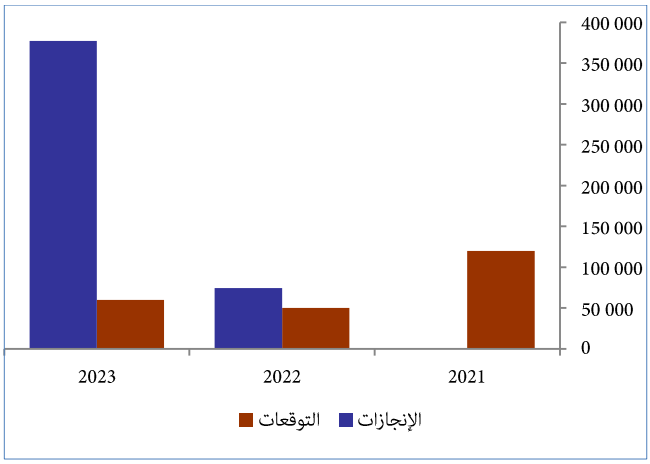

6. حصيلة تحقيق النتائج

- تعليق :

تم تسجيل نسبة إجمالية لتحقيق التوقعات السنوية للمؤشرات تقدر بـ 30%. حيث تم تحقيق 3 مؤشرات من أصل 10. اقتصرت المؤشرات التي بلغت إنجازاتها قيمها التوقعية على "نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع" و"عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها" و"معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس".

بينما لم يتم إدراج المؤشر "عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية" ضمن قاعدة احتساب حصيلة تحقيق النتائج بسبب تغيير المجلس لطريقة احتسابه.

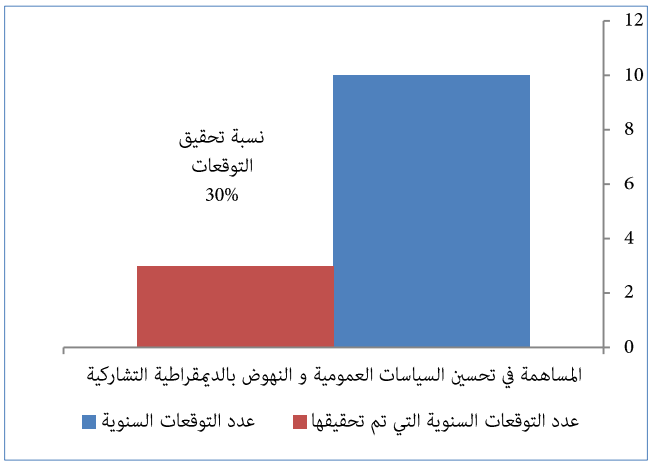

7. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- تعليق :

بخصوص المؤشر الوحيد المستجيب للنوع "نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع" فقد تم تحقيق توقعه. وذلك اعتبارا لتبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إدماج مقاربة النوع في جل إنتاجاته.

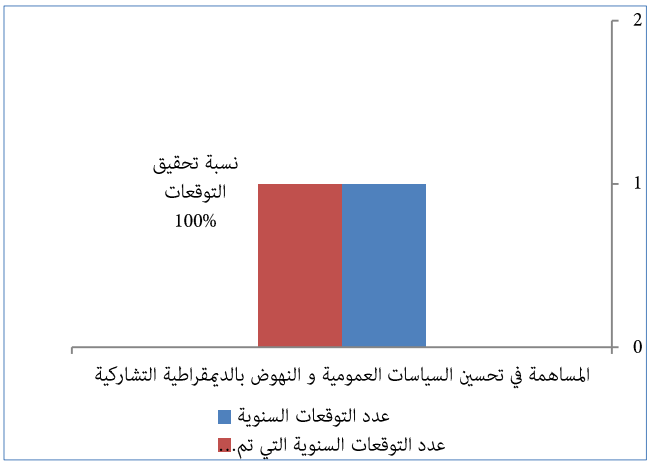

مجلس الأعلى للسلطة القضائية

1. ملخص أهم الإنجازات

تتمثل حصيلة تنفيذ الإجراءات المندرجة في إطار المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، على الخصوص في:

1) تأهيل القدرات المؤسساتية للمجلس

عمل المجلس خلال سنة 2023 على مباشرة ورش تعديل هيكله التنظيمي، الذي انتهى بصدور قرار للرئيس المنتدب رقم 16/ 23 بتاريخ 10 يوليوز 2023 بتحديد الهياكل الإدارية والمالية للمجلس، أحدثت بموجبه بنيات جديدة مكلفة بتتبع الأداء القضائي وتقييم نجاعة الأداء وتدبير الوضعيات المالية والإدارية للقضاة، علاوة على وضع تنظيم هيكلي للمفتشية العامة للشؤون القضائية، يتلاءم مع المهام المنتظرة منها، في مجال تخليق القضاء ورصد وتحديد مواطن الخلل في العمل القضائي لاتخاذ التدابير الكفيلة بتجاوزها.

كما عمل المجلس خلال هذه السنة على إيلاء العناية اللازمة للوضع الاجتماعي والمادي للقضاة، من أجل تحفيزهم على الانخراط الفعال في الورش الإصلاحي الكبير لمنظومة العدالة، وذلك باستصدار المرسوم رقم 2.23.165 المتعلق بسن تدابير متفرقة تتعلق بالوضعية النظامية للقضاة، الذي بموجبه تم إحداث الإطار التنظيمي المتعلق بالدرجة الممتازة، وتمكين المسؤولين القضائيين المرتبين في الدرجة الاستثنائية من الاستفادة من التعويض عن المهام وذلك بعد إحداث تعويض عن المصاريف، علاوة على إضافة فئات جديدة من المسؤولين إلى لائحة القضاة المستفيدين من التعويض عن مهام الإشراف.

2) تعزيز استقلال السلطة القضائية

شكلت السنة المالية 2023 حدثا بارزا في مسار تعزيز استقلال السلطة القضائية، تجسد في دعم الاستقلال الإداري والمالي للمجلس، باعتبارها أول سنة تم فيها تدبير الوضعيات الإدارية والمالية للقضاة من طرف المجلس وذلك تنفيذا لمقتضيات المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما تم تعديله وتتميمه، تفعيلا للإجراء 69 من مخططه الاستراتيجي، حيث سعى إلى إدراج مقتضيات قانونية بقانون المالية لسنة 2023، أحدث بموجبها 4300 منصبا ماليا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، خصصت حصريا للقضاة الذين كانوا يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل، علاوة على 150 منصبا ماليا خصصت لتسوية الوضعية الإدارية للملحقين القضائيين المنتمين للفوج 44 الناجحين في امتحان نهاية التمرين والمعينين كقضاة في السلك القضائي.

وعلاقة بتدبير الرصيد العقاري، ومن أجل تمكين المجلس من الوسائل المادية واللوجستية الكافية للاضطلاع بأدواره، حرص المجلس على مواصلة مسطرة إعادة تخصيص البناية الحالية التي تأوي مقره، وتتبع المراحل النهائية من مشروع بناء مركز الأرشيف واللوجستيك، إلى جانب اقتناء بناية جديدة جاهزة لإيواء بعض بنياته الإدارية الجديدة على إثر تنزيل هيكله التنظيمي الجديد.

3) مساهمة المجلس في الارتقاء بفعالية منظومة العدالة

يعد البت في القضايا داخل أجل معقول مبدءا دستوريا وحقا من حقوق المتقاضين، ورد التنصيص عليه في الفصل 120 من الدستور، وكرسته المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، كما وقع تغييره وتتميمه، من خلال حث القاضي على البت في القضايا المعروضة عليه داخل أجل معقول، مع مراعاة الآجال المحددة بمقتضى نصوص خاصة.

وطبقا للمادة 108 مكرر من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما وقع تغييره وتتميمه، التي أناطت بالمجلس مهمة تتبع الأداء القضائي، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينه وتأطيره من أجل الرفع من النجاعة القضائية، سعى المجلس خلال سنة 2023 لتنزيل مبدأ الأجل المعقول للبت في القضايا، من خلال إصداره للقرار رقم 1244-7 بتحديد الآجال الاسترشادية للبت في مختلف القضايا المعروضة على المحاكم، وكذا الدورية رقم 23/37 التي حثت السيدات والسادة القضاة على البحث على أنجع السبل لتفعيل هذا المبدأ، وموافاة المجلس باقتراحات القضاة وتوصياتهم بهذا الخصوص، بالإضافة إلى رصد الصعوبات التي تحول دون التنزيل الأمثل لمضمونه.

4) تخليق القضاء

حرص المجلس الأعلى للسلطة القضائية في إطار المهام المخولة له، على تخليق مهنة القضاء ومساعدة القضاة على تملك قيم ومبادئ وأخلاقيات هذه المهنة، وذلك عبر ثلاثة مداخل أساسية تتمثل في المقاربات التحسيسية والتأطيرية والتأديبية، حيث سعى من جهة إلى تحسيس قضاة المملكة بالمبادئ والقيم الأخلاقية التي تضمنتها مدونة الأخلاقيات القضائية من خلال تنظيم دورات وندوات بهذا الخصوص على مستوى الدوائر القضائية .ومن جهة أخرى، عمل على تقوية وعقلنة الإطار القانوني والإجرائي للمساءلة التأديبية، حيث خولت المادة 90 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية كما وقع تعديله وتتميمه، للسيد الرئيس المنتدب بعض مهام التأديب، باقتراح من لجنة التأديب بعد اطلاعها على تقرير القاضي المقرر، كما مكنت المادة 99 من القانون النظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة كما تم تعديله وتتميمه، توجيه تنبيه للقاضي من طرف المجلس أو الرئيس المنتدب في حالة ارتكابه لخطإ مهني لا يرقى لتلك الأخطاء الموجبة للعقوبة التأديبية، علاوة على إخضاعه لتكوين في المادة موضوع المخالفة، أو تكوين حول أخلاقيات المهنة تحدد مضامينه ومدته بمقرر للرئيس المنتدب للمجلس.

مجال تعزيز المساواة بين الجنسين:

انسجاما مع دستور المملكة لسنة 2011، لا سيما أحكام الفصل 19 منه الذي أكد على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل، وكذا الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في هذا الشأن، إلى جانب تفعيل مخططه الاستراتيجي، حرص المجلس على احترام هذا المبدأ، وذلك على عدة مستويات يذكر منها:

- ضمان تمثيلية النساء القاضيات من بين الأعضاء المنتخبين بما يتناسب مع حضورهن داخل السلك القضائي وفق ما جاء في الفصل 115 من الدستور، إذ يتواجد 3نساء قاضيات من بين عشرة أعضاء منتخبين؛
- تواجد النساء القاضيات بالسلك القضائي، حيث بلغ عدد النساء القاضيات خلال سنة 2023 نسبة 26%، منهن 896 بقضاء الحكم و 191 بالنيابة العامة، من بينهن 51 مستشارة بمحكمة النقض و 6 محاميات عامات بنفس المحكمة. كما تتواجد 121 مستشارة بمحاكم الاستئناف، منهن 96 بقضاء الحكم و 25 بالنيابة العامة، و 16 مستشارة بمحاكم الاستئناف الإدارية، و 27 قاضية بالمحاكم الإدارية و 26 مستشارة بمحاكم الاستئناف التجارية، و 68 قاضية بالمحاكم التجارية، و 722 قاضية بالمحاكم الابتدائية ومراكز القضاة المقيمين، بالإضافة إلى 24 قاضية ملحقة لدى بعض إدارات الدولة والمؤسسات العمومية؛
- إسناد المسؤوليات القضائية، حيث شهد تواجد النساء القاضيات بمراكز المسؤولية" ازديادا مضطردا "خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغ عدد المسؤولات القضائيات 20مسؤولة، منهن رئيسة أولى لمحكمة استئناف، و 5 رئيسات لمحاكم ابتدائية و 4 وكيلات للملك لديها، ورئيسة محكمة إدارية، ورئيستين لمحكمة تجارية، ووكيلة عامة لدى محكمة استئناف تجارية، و 6 وكيلات للملك لديها، كما استطاعت القاضيات بفعل تفانيهن ومثابرتهن، تحمل مسؤولية رئاسة الغرفة الاجتماعية و 5 هيئات بمحكمة النقض؛
- تواجدهن بإدارة المجلس، ذلك أن عدد النساء العاملات به بلغن 201 موظفة، أي ما يمثل 43% من عدد العاملين به، توزعن بين رئيسات أقطاب وشعب ووحدات، وقاضيات، أضيفت إليهن نساء من مختلف فئات الأطر والموظفين؛
- التكوين ودعم قدرات المجلس: تجسدت جهود المجلس في تكريس بعد النوع الاجتماعي من خلال استفادة 13% من النساء القاضيات و 22% من العاملات بالمجلس من التكوين المستمر والمتخصص والتداريب.

2. تقديم أبرز الأرقام

عدد البرامج	عدد الأهداف	عدد الأهداف المستجيبة للنوع	عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المستجيبة للنوع
1	5	1	14	2

3. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب طبيعة النفقات

- تعليق :

فيما يخص الميزانية العامة، بلغت نسب تنفيذ ميزانيات الموظفين والأعوان والمعدات والنفقات المختلفة والاستثمار على التوالي 89% و68% و81%.

وشكلت سنة 2023 أول سنة تم فيها تدبير الوضعيات الإدارية والمالية للقضاة من طرف المجلس، بعدما كان هذا الاختصاص من صلاحيات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل. وقد ترتب عن هذه المستجدات انعكاسات ذات بعد ميزانياتي هام.

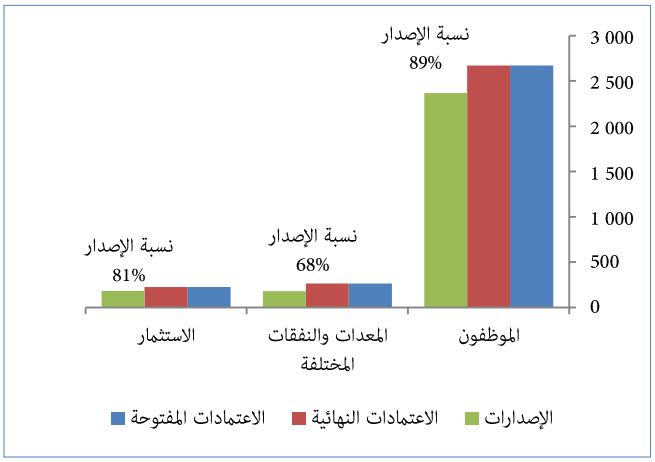

بنية تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة
(بمليون درهم)

4. تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج (الميزانية العامة)

- تعليق :

بلغت إصدارات برنامج " السلطة القضائية" المتعلقة بنفقات المعدات والنفقات المختلفة والاستثمار وأيضا التكاليف المتعلقة برواتب موظفي وأعوان المجلس، نسبة 86%.

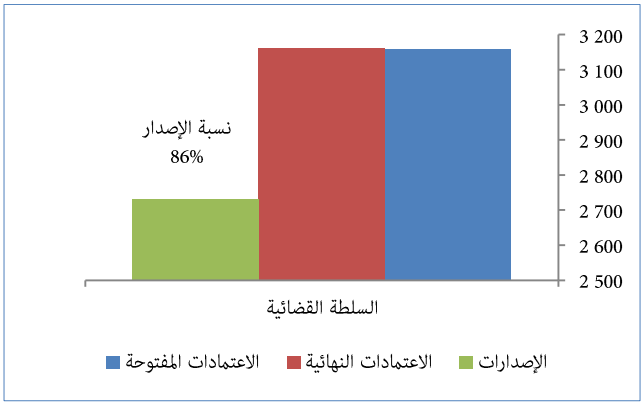

تنفيذ اعتمادات الميزانية حسب البرامج
(بمليون الدرهم)

5. إنجازات أبرز المؤشرات

البرنامج : السلطة القضائية

الهدف: رفع وتيرة تصفية القضايا

المؤشر: نسبة تصفية القضايا

سجل هذا المؤشر قيمة 101,06% كإنجاز، ليناهز بالتالي التوقع المحدد في 102%.

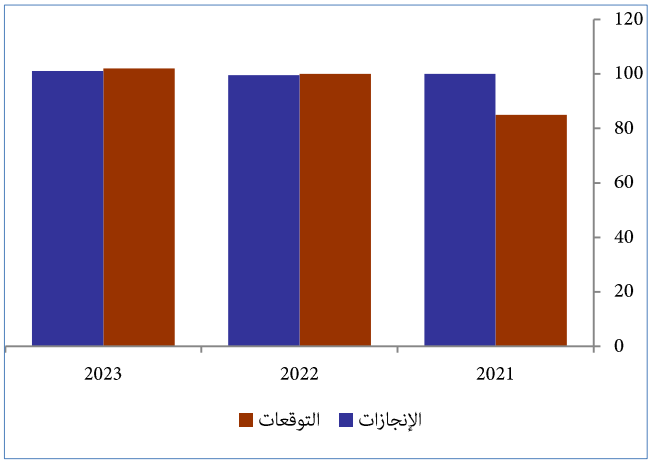

وقد واصل المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2023 حث السادة المسؤولين القضائيين بمختلف محاكم الموضوع على بذل المزيد من المجهودات التي من شأنها الرفع من النجاعة القضائية، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على عدد القضايا المحكومة، حيث تمكن قضاة الأحكام خلال السنة المذكورة من إصدار ما مجموعه 4.649.446 حكما، أي بزيادة قدرت ب 292.476حكما مقارنة بعدد الأحكام الصادرة خلال سنة 2022 ، التي شهدت إصدار 4.356.970 حكما، وهو ما يمثل زيادة في إصدار الأحكام بنسبة قدرها 6,71%. غير أن هذه الزيادة الملموسة في عدد الأحكام قابلتها زيادة في عدد الملفات الرائجة، حيث راج أمام محاكم الموضوع خلال سنة 2023ما مجموعه 5.331.770 قضية، بلغ المسجل منها 4.613.797 قضية، وهو ما يفيد أن حجم الارتفاع في عدد القضايا المسجلة مقارنة بسنة 2022 بلغ 236.767 قضية، أي بنسبة زيادة قدرها 5,41% ، مما جعل نسبة المحكوم من المسجل بالمحاكم المذكورة تصل إلى 101,06% خلال سنة 2023 مع الأخذ بعين الاعتبار الملفات المضمومة والمحالة على الشعب الأخرى والبالغ عددها 12.960 ملفا. وتبقى هذه النسبة قريبة جدا من النسبة المتوقعة، وذلك على الرغم من فقدان الموارد البشرية القضائية لما مجموعه 103 قضاة بسبب الإحالة إلى التقاعد أو الوفاة أو غيرهما من أسباب الحذف من السلك القضائي.

البرنامج : السلطة القضائية

الهدف: رفع وتيرة تصفية القضايا

المؤشر : معدل آجال البت في القضايا

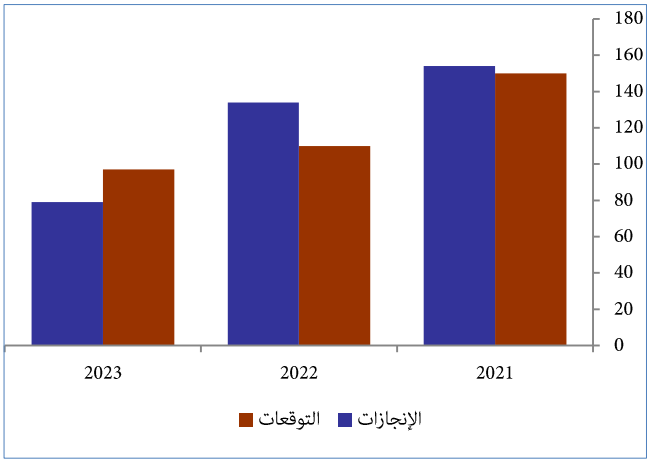

حقق المؤشر قيمة 79 يوما كإنجاز مقابل توقع يبلغ 97 يوما. وتعزى هذه النتيجة الإيجابية إلى مساهمة عامل خارجي لم يكن بالمقدور توقعه عند إعداد مشروع نجاعة الأداء قبل ثلاث سنوات في الانخفاض المسجل على مستوى معدل آجال البت في القضايا المحكومة، والذي تمثل في إحالة الملفات المتراكمة المتعلقة بمخالفات الرادار الثابت إثر الشروع في استعمال رادارات حديثة متطورة على المحاكم، مما حدا بهذه الأخيرة إلى مضاعفة المجهودات من أجل تصفيتها، حيث بلغ المحكوم من هذه المخالفات خلال سنة 2023 ما مجموعه 1.036.718 حكما، أي بزيادة قاربت 146% مقارنة مع سنة 2022. وباعتبار أن هذه الملفات تحكم بشكل عام في أجل يقل عن شهر واحد، فقد ساهمت في تقليص معدل آجال البت على الصعيد الوطني هذه السنة بشكل استثنائي.

البرنامج : السلطة القضائية

الهدف: تخليق القضاء ودعم نزاهته

المؤشر: نسبة المحاكم موضوع تفتيش قضائي لا مركزي

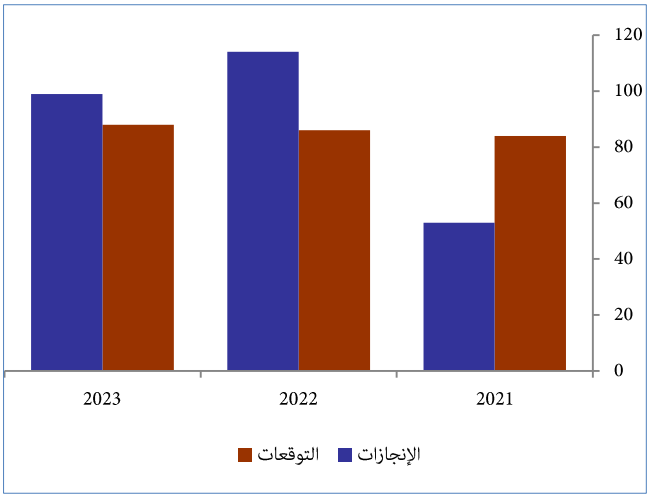

حقق المؤشر قيمته التوقعية البالغة 88% حيث سجل 99% كإنجاز.

رغم ذلك، يتبين من خلال مقارنة نسبة المؤشر لسنة 2023 بسنة 2022، تسجيل تراجع بنسبة 15% ، يمكن تفسيره برجوع النشاط لمستواه العادي بعد الطفرة التي حققها خلال السنة الماضية نتيجة إتمام برنامجي التفتيش اللامركزي لسنتي 2021 و2022 التي عرفت تأجيلا بسبب الوضعية الوبائية التي عرفها المغرب، لتنحو إلى الاستقرار في حدود النسبة المتوقعة إلى أن تصل إلى القيمة المستهدفة سنة 2026 .

البرنامج : السلطة القضائية

الهدف المستجيب للنوع: ترشيد وتثمين الموارد

المؤشر المستجيب للنوع: نسبة استفادة القضاة من التكوينات والتداريب

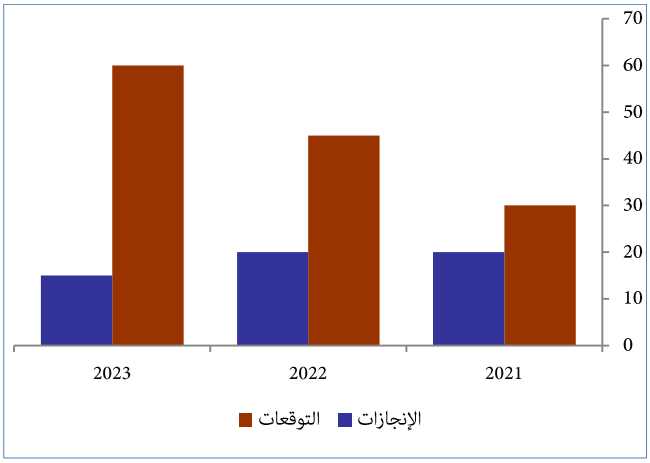

سجل المؤشر نسبة إنجاز بلغت 15% مقابل نسبة متوقعة تم تقديرها في 60%، رغم تنفيذ جزء كبير من البرنامج السنوي للتكوين المستمر برسم سنة 2023، الذي شمل مجموعة من المجالات والمواضيع التكوينية التي تتماشى مع حاجيات جميع التخصصات القضائية.

6. حصيلة تحقيق النتائج

- **تعليق :**

سجل برنامج " السلطة القضائية " تحقيق التوقعات بنسبة 43% سنة 2023 مقابل تسجيل نسبة 57% برسم سنة 2022. حيث تم تحقيق توقعات ستة مؤشرات من أصل أربعة عشرة مؤشرا.

بالرغم من ذلك فقد قاربت نسبة إنجاز المؤشر " نسبة تصفية القضايا" بشكل كبير التوقع المحدد له. ولم يتم بلوغ توقع المؤشر "نسبة معالجة الشكايات والتظلمات" نظرا للزيادة الهائلة في عدد الشكايات المسجلة، بحيث عرفت سنة 2023 تسجيل 7.578 شكاية، وهو ما يشكل زيادة قدرها 22,8% مقارنة مع سنة 2021 التي عرفت تسجيل 6.171 شكاية فقط فضلا عن انتقال قاضيين لشعبة الشكايات والتظلمات إلى بنيات إدارية أخرى في إطار الهيكلة الجديدة للمجلس.

أما المؤشر "نسبة تغطية محاكم الاستئناف بالقضاة المكلفين بالتواصل" فقد سجل نسبة 100% برسم سنة 2023 ويعزى هذا التطور أساسا إلى تنصيص القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي أن كل مسؤول قضائي أو من ينوب عنه يعتبر ناطقا رسميا باسم المحكمة.

في حين لم يتم بلوغ توقع المؤشر "نسبة رقمنة المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية العاملة بالمجلس" مقابل تسجيل بلوغ المؤشر "نسبة رقمنة البيانات المتعلقة بالقضاة" قيمته التوقعية البالغة 100%.

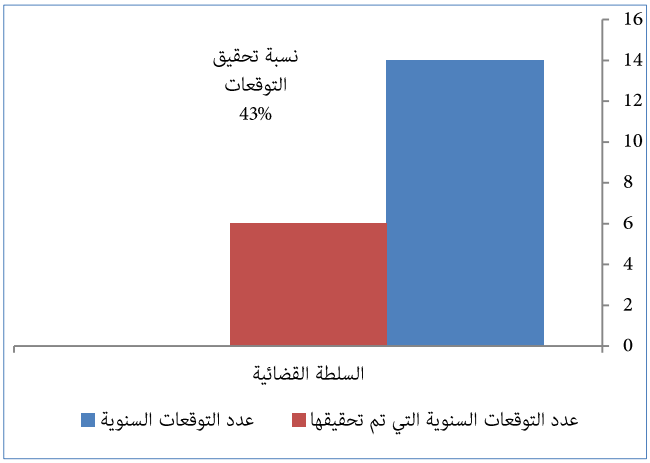

7. حصيلة تحقيق النتائج المستجيبة للنوع

- **تعليق :**

لم يتم بلوغ القيم المستهدفة بالنسبة للمؤشرين الفرعيين المستجيبين للنوع " نسبة استفادة القاضيات من التكوينات والتداريب" و"استفادة العاملات بالمجلس من التكوينات والتداريب".

وتعزى هذه النتيجة إلى تباطؤ نسبة التكوين بالنسبة للقضاة نظرا خصوصا إلى التغييرات التشريعية التي عرفتها النصوص المنظمة لعمل المجلس، بالإضافة إلى تغيير الهيكلة الإدارية للمجلس، وكذا صدور القانون المنظم للمعهد العالي للقضاء والذي أصبح بموجبه هذا الأخير مختصا في التكوين القضائي بجميع أشكاله وتخصصاته، بتنسيق ودعم وإشراف من المجلس الأعلى. كما تعزى إلى أحدث أقطاب جديدة مما استدعى اعتماد الحركية المناسبة للموظفين داخل الهياكل الإدارية وبالتالي فقد كانت هذه المرحلة الانتقالية غير مناسبة لتنفيذ مجموعة من الدورات التكوينية.

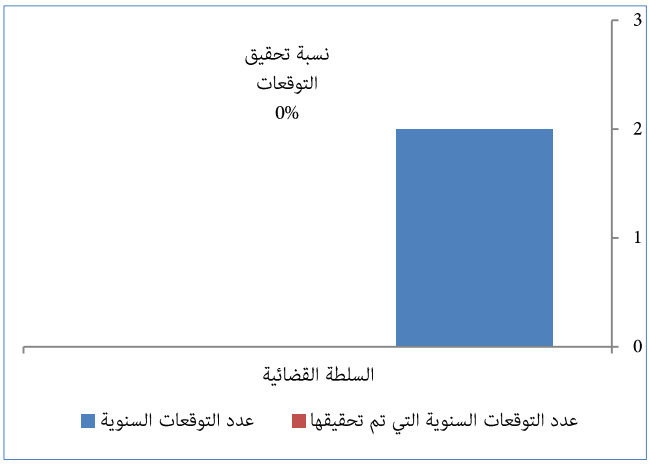

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Inspection Générale des Finances

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
المفتشية العامة للمالية

المفتشية العامة للمالية

تقرير افتحاص نجاعة الأداء

مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

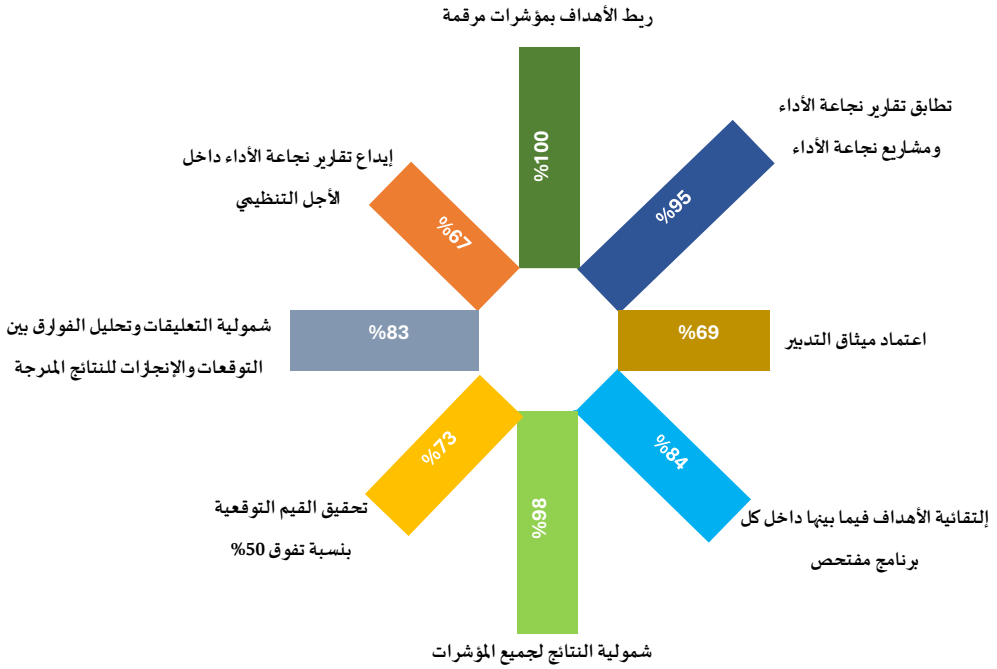

أهم النقاط الإيجابية التي تم تسجيلها بمناسبة افتحاص نجاعة الأداء للسنة المالية 2023

- دجنبر 2024 -

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

"(...) والمغاربة معروفون على الخصوص بالجدية والتفاني في العمل.

واليوم، وقد وصل مسارنا التنموي إلى درجة من التقدم والنضج، فإننا في حاجة إلى هذه الجدية، للارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي يستحقها المغاربة.

(...) والجدية كمنهج متكامل تقتضي ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص."

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليو 2023.

الفهرس

لائحة الرسوم البيانية

لائحة الجداول الملحقة

السياق العام المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023 **1**

الإطار المرجعي لافتحاص نجاعة الأداء ومنهجية الافتحاص **6**

ملخص تنفيذي **11**

الجزء الأول: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة **24**

الجزء الثاني: التدبير الأفقي لنجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات **30**

1. إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات 31

2. تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات 58

3. برامج القطاعات الوزارية والمؤسسات 59

4. إعداد ميثاق التدبير واعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وإيداع تقارير نجاعة الأداء 62

5. الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 68

الجزء الثالث: منهجية نجاعة الأداء على مستوى البرامج **73**

1. تكريس بعد النوع في استراتيجيات البرامج 74

2. تحليل هيكلة البرامج 76

1.2. مدى انسجام البرامج مع السياسات العمومية واستراتيجيات الوزارات والمؤسسات 77

2.2. محتوى البرامج ونطاقها 78

3.2.الهيكلة الإدارية لتدبير البرامج 79

3. تقدير الأهداف المحددة 81

1.3. انتقائية الأهداف 81

2.3. التقائية الأهداف 75

4.افتحاص المؤشرات المرقمة 83

1.4. وجاهة المؤشرات 84

2.4. ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء 85

3.4. صدقية المعلومات المتعلقة بنتائج المؤشرات 86

5. تقدير النتائج 87

1.5. جودة محتوى الوثائق المقدمة للنتائج 87

2.5. مقارنة النتائج مع الأهداف المحددة 88

6. تقييم قيادة البرامج 119

1.6. أنظمة المعلومات 119

2.6. مراقبة التدبير 120

3.6. المراقبة الداخلية 121

4.6. حوار التدبير 122

خاتمة **124**

الملحقات **128**

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني رقم 1: عينة البرامج التي تم افتحاصها برسم السنة المالية 2023 مقارنة بمجموع البرامج الخاضعة للافتحاص 7

الرسم البياني رقم 2: آجال صياغة وتقديم التقارير السنوية لافتحاص نجاعة الأداء 9

الرسم البياني رقم 3: أهم النقاط الإيجابية التي تم تسجيلها بمناسبة افتحاص نجاعة الأداء للسنة المالية 2023 11

الرسم البياني رقم 4: نسب القطاعات الوزارية والمؤسسات التي قامت بتقديم خطط عمل تروم تنزيل التوصيات ذات الأولوية برسم الفترة 2018-2022 27

الرسم البياني رقم 5: تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية للفترة 2018-2022..... 27

الرسم البياني رقم 6: تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية باحتساب التوصيات في طور التنفيذ المتعلقة برسم الفترة 2018-2022..... 28

الرسم البياني رقم 7: تتبع التوصيات الواردة في تقارير الافتحاص من طرف المفتشيات العامة على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص..... 29

الرسم البياني رقم 8: إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات..... 32

الرسم البياني رقم 9: النسب المتعلقة بتكريس بعد النوع في القطاعات الوزارية والمؤسسات 58

الرسم البياني رقم 10: العدد الإجمالي للبرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالقطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023..... 60

الرسم البياني رقم 11: عدد البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات التي تم افتحاصها برسم سنة 2023..... 61

الرسم البياني رقم 12: البرامج المفتحصة حسب التصنيف القطاعي 61

الرسم البياني رقم 13: عدد الأهداف والمؤشرات والمؤشرات الفرعية المفتحصة التي تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي 62

الرسم البياني رقم 14: القيادة الأفقية لنجاعة الأداء، وإعداد ميثاق التدبير، واعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، و إيداع تقارير نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص..... 64

الرسم البياني رقم 15: إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ المشاريع والعمليات 65

الرسم البياني رقم 16: مدى تقدم عملية نقل تنفيذ المشاريع والسلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات والمؤسسات، في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات..... 66

الرسم البياني رقم 17: تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح الخارجية للقطاع..... 67

الرسم البياني رقم 18: تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع..... 68

الرسم البياني رقم 19: الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة حسب المكون الميزانياتي برسم قانون المالية 2023 69

الرسم البياني رقم 20: نسب تنفيذ الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة برسم الميزانية العامة..... 70

الرسم البياني رقم 21: توزيع الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة برسم الميزانية العامة حسب الفصول 70

الرسم البياني رقم 22: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للبرامج المفتحصة برسم الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بمليون درهم) 71

الرسم البياني رقم 23: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للبرامج المفتحصة برسم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (بمليون درهم) 71

الرسم البياني رقم 24: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 الخاصة بالبرامج المفتحصة (بمليون درهم) 72

الرسم البياني رقم 25: أبرز معالم تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات البرامج المفتحصة برسم سنة 2023 75

الرسم البياني رقم 26: أبرز معالم تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات برامج القطاعات الوزارية والمؤسسات ذات البرنامج الوحيد موضوع الافتحاص، برسم سنة 2023 76

الرسم البياني رقم 27: مدى انسجام البرامج مع السياسات العمومية واستراتيجيات الوزارات والمؤسسات أو الوثائق الأخرى المعتمدة في هذا الشأن 77

الرسم البياني رقم 28: الإشارة على مستوى مشاريع نجاعة الأداء إلى توزيع اعتمادات الميزانية العامة للبرامج حسب الجهات والمشاريع 78

الرسم البياني رقم 29: هيكلة البرامج المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023 80

الرسم البياني رقم 30: علاقة البرامج المفتحصة بوظيفة الدعم 81

الرسم البياني رقم 31: انتقائية الأهداف وترجمتها للسياسات العمومية المرتبطة بالبرامج برسم سنة 2023 82

الرسم البياني رقم 32 : التقائية الأهداف المتعلقة بالبرامج المفتحصة برسم سنة 2023 83

الرسم البياني رقم 33: وجاهة المؤشرات المفتحصة 84

الرسم البياني رقم 34: ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء 85

الرسم البياني رقم 35: صدقية المعلومات المتعلقة بنتائج المؤشرات 86

الرسم البياني رقم 36 : جودة محتوى الوثائق المقدمة للنتائج (عدد المؤشرات المعنية) 88

الرسم البياني رقم 37 : مقارنة النتائج مع الأهداف المحددة (عدد المؤشرات) 89

الرسم البياني رقم 38 : معطيات حول استعمال أنظمة المعلومات على مستوى البرامج المفتحصة برسم سنة 2023 120

الرسم البياني رقم 39 : معطيات حول وظيفة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص 121

الرسم البياني رقم 40 : معطيات حول منظومة المراقبة الداخلية المتعلقة بصياغة المؤشرات واحتساب نتائجها 122

الرسم البياني رقم 41 : نسبة البرامج التي تمت صياغتها اعتمادا على حوار مع وظيفة الدعم 122

الرسم البياني رقم 42 : نسبة استشارة المعنيين فيما يخص هيكلة البرامج 122

لائحة الجداول الملحقة

جدول 1: لائحة البرامج المفتحصة 129

جدول 2: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2018، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات 131

جدول 3: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2019، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات 134

جدول 4: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2020، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات 137

جدول 5: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2021، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات 140

جدول 6: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2022، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات 143

جدول 7: تتبع تفعيل التوصيات ذات الأولوية من طرف المفتشيات العامة للقطاعات والمؤسسات المفتحصة 146

جدول 8: إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة..... 148

جدول 9: ملخص حول تكريس بعد النوع في القطاعات الوزارية والمؤسسات 152

جدول 10: معطيات حول البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات برسم سنة 2023 (جميع برامج القطاعات أو المؤسسات)..... 154

جدول 11: معطيات حول البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات التي تم افتحاصها برسم سنة 2023..... 156

جدول 12: الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة بالنسبة لمجموع المكونات الميزانياتية مقارنة بمجموع اعتمادات القطاعات المعنية (بالدرهم)..... 159

جدول 13: الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة حسب المكونات الميزانياتية برسم قانون المالية 2023 (بالدرهم)..... 161

جدول 14: الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة حسب المكونات الميزانياتية برسم قانون المالية 2023 (بالدرهم) 163

جدول 15: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للميزانية العامة للبرامج المفتحصة حسب القطاعات المعنية برسم السنة المالية 2023 (بالدرهم)..... 165

جدول 16 : الاعتمادات النهائية للميزانية العامة المخصصة للبرامج المفتحصة برسم قانون المالية 2023 (بالدرهم)..... 167

جدول 17: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية للبرامج المفتحصة برسم السنة المالية 2023 (بالدرهم)..... 169

جدول 18: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للبرامج المفتحصة برسم السنة المالية 2023 (بالدرهم)..... 170

جدول 19: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 الخاصة بالبرامج المفتحصة..... 171

جدول 20: معطيات حول القيادة الأفقية والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وتقرير نجاعة الأداء 174

جدول 21: تكريس بعد النوع في استراتيجية البرامج المفتحصة..... 178

جدول 22: مدى انسجام البرامج مع الاستراتيجيات والبرمجة الميزانياتية للقطاعات الوزارية والمؤسسات 181

جدول 23: الإشارة إلى توزيع اعتمادات البرامج حسب المشاريع 184

جدول 24: الإشارة إلى توزيع اعتمادات البرامج حسب الجهات..... 187

جدول 25: هيكلة البرامج 190

جدول 26: علاقة البرامج مع وظيفة الدعم..... 193

جدول 27: انتقائية الأهداف وترجمتها للسياسة العمومية المرتبطة بالبرامج 196

جدول 28: التقائية الأهداف..... 199

جدول 29: وجاهة المؤشرات..... 202

جدول 30: ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء 205

جدول 31: صدقية المعلومات..... 208

جدول 32: جودة محتوى الوثائق المقدمة للنتائج 211
جدول 33: مقارنة النتائج مع القيم التوقعية المحددة 215
جدول 34: أنظمة المعلومات 219
جدول 35: المراقبة الداخلية 222
جدول 36: مراقبة التدبير 225
جدول 37: حوار التدبير 227

السياق العام المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

يُعَدُّ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من المبادئ التي كرسها دستور المملكة لسنة 2011، حيث نص في فصله الأول على ما يلي: "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.".

وقد أكد **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، في خطابه الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 11 أكتوبر2019، على أن "*الحكومة مطالبة بوضع مخططات مضبوطة، تضمن التحضير الجيد، والتنفيذ الدقيق، والتتبع المستمر، لمختلف القرارات والمشاريع، سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي أو المحلي. وبما أن الإدارة موضوعة تحت تصرفها، فإن عليها أن توظف كل الوسائل، لا سيما المعطيات الإحصائية، والآليات المتعلقة بالتفتيش والمراقبة، بما يضمن النجاعة في تنفيذ القرارات، في إطار الشفافية والتعاون والانسجام، بين مختلف المتدخلين. ولا مجال هنا للتهرب من المسؤولية، في ظل التطبيق الصارم، لربط المسؤولية بالمحاسبة*".

كما ركَّز **جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي** الذي ألقاه بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليو 2023 على قيمة الجدية كعنصر أساسي في مسار التنمية ببلادنا:"*واليوم وقد وصل مسارنا التنموي إلى درجة من التقدم والنضج، فإننا في حاجة إلى هذه الجدية، للارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي يستحقها المغاربة. (...) والجدية كمنهج متكامل تقتضي ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص*".

وقد اعتبر تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، الذي تم تقديمه أمام أنظار **جلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، بتاريخ 25 ماي 2021، أن تعزيز مهام التقييم يُعَد أداة أساسية لربط المسؤولية بالمحاسبة، وبشكل أوسع، رافعة لتحسين نجاعة كل فعل عمومي. وفي هذا الإطار، يتعين أن يكون تقييم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج العمومية منتظِما سواء ضمن مقاربة تُسائِل صانعي القرار أو توجُّهٍ يهدف إلى تحسين وتقويم الفعل العمومي في ضوء النتائج المحققة. فبالإضافة إلى عمل البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات عبر مهام المراقبة والافتحاص، يكتسي إدماج منهجية التقييم في عمل ونشاط القطاعات الوزارية المكلفة بتنفيذ السياسات العمومية أهمية كبيرة باعتبارها إحدى آليات قيادة وتقويم المشاريع وفق النتائج المسجَّلَة على أرض الواقع.

ولقد تم إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 في سياق وطني حافل بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية ومواجهة إشكالية تدبير الندرة المائية والنهوض بالاستثمار. كما يتميز هذا السياق بتباطؤ الطلب الخارجي لدى الشركاء الرئيسيين للمغرب إلى جانب تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي جراء تداعيات الجفاف وارتفاع حاجيات التمويل، مقابل انتعاش واضح لبعض القطاعات كالسياحة والنقل، لاسيما بعد فتح الحدود الجوية، والتنامي المتواصل للصادرات المغربية.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنتها **خطب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، بمناسبة عيد العرش في 30 يوليو 2022 وذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2022 وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022، وانسجاما مع مرتكزات البرنامج الحكومي وتماشيا مع التوصيات التي جاء بها التقرير حول النموذج التنموي الجديد، حددت الحكومة **الأولويات الأربع التالية لمشروع قانون المالية لسنة 2023:**

- ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية؛
- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛
- تكريس العدالة المجالية؛
- استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

وللتذكير، فإن **البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026**، ينبني على ثلاثة محاور استراتيجية تتمثل في:

- تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية؛
- مواكبة تحول الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل للجميع؛
- تعزيز الحكامة في خدمة المواطن وإرساء إدارة فعّالة.

وقد كان من أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2023، تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 4%، أخذا بعين الاعتبار تعافي الاقتصاد العالمي والدينامية الملحوظة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وكذا اقتصادات العديد من كبريات الدول الصاعدة في آسيا، واعتمادا على فرضيات محصول للحبوب في حدود 75 مليون قنطار، ومتوسط سعر غاز البوتان بمعدل 800 دولار أمريكي للطن. كما توخى أيضا تحقيق معدل عجز للميزانية يقدر بـ 4,5% من الناتج الداخلي الخام وحصر معدل التضخم في 2%.

وقد تميز تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 بسياق دولي غير مستقر، مطبوع باستمرار التوترات الجيوسياسية، مما أثر سلبًا على الوضع الاقتصادي في مختلف الدول، ترتبت عنه أزمة طاقية وغذائية أدت إلى اضطرابات في سلاسل الإنتاج وارتفاع الضغوط التضخمية. هذا بالإضافة إلى تداعيات الزلزال المؤلم الذي ضرب بلادنا في شتنبر 2023.

وعلى المستوى الدولي، شهد الاقتصاد العالمي تباطُؤا في سنة 2023، حيث بلغت نسبة النمو 3,2% مقارنة بـ 3,5% في السنة السابقة. أما على صعيد أسواق المواد الأولية، فقد تراجعت الأسعار بنسبة 29,9% للمنتجات الطاقية و9,8% للمنتجات الأخرى، نتيجة لانخفاض الطلب وزيادة العرض في المنتجات الفلاحية وارتفاع إنتاج النفط خارج منظمة "أوبك+". كما انخفض التضخم من 8,7% إلى 6,8%، مما دفع العديد من البنوك المركزية إلى وقف سياساتها النقدية المتشددة، وقيام بعضها بخفض أسعار الفائدة الرئيسية.

في ظل هذه الظرفية، وبعد الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، استضاف المغرب الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023. وقد وفرت هذه الاجتماعات منصة متميزة لمناقشة تعزيز تعددية الأطراف وإصلاح النظام المالي العالمي. وقد عكس نجاح تنظيم هذا الحدث الهام، الذي نال إشادة دولية واسعة، قدرة المغرب على الصمود ومواجهة التحديات.

ويتجلى صمود الاقتصاد الوطني في التحسن الملحوظ في نسبة النمو، حيث بلغت 3,4% برسم سنة 2023، مقارنة بـ 1,5% برسم سنة 2022، حيث ارتفعت القيمة المضافة في القطاعات غير الفلاحية بنسبة 3,5% بفضل تعزيز الأنشطة السياحية وزيادة وتيرة الصناعات التحويلية، رغم تراجع أنشطة الصناعات الاستخراجية وقطاع البناء.

في المقابل، عانى القطاع الفلاحي من تأثيرات سنوات الجفاف والإجهاد المائي، حيث سجل انتعاشا طفيفا بنسبة 1,4% في متم سنة 2023 بعد انخفاض كبير بلغ 11,3% في السنة السابقة. كما بلغت نسبة التضخم 6,1% نهاية سنة 2023 بعدما وصلت إلى 6,6% عند نهاية سنة 2022.

وخلال سنة 2023، وتنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية**، تمت مواصلة تنزيل مجموعة من الأوراش الإصلاحية المهيكلة، نذكر منها على الخصوص:

- متابعة تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المواطنات والمواطنين، في إطار تنزيل الورش الملكي الذي أطلقه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** سنة 2020. وقد تمكنت الحكومة، قبل انقضاء سنة 2022، من تعميم خدمات التأمين الإجباري عن المرض، لتمكين كل المواطنات والمواطنين من الاستفادة من خدمات تغطية صحية موحدة، حيث تضاعف عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض 3 مرات، إذ ارتفع من 7,8 مليون شخص سنة 2020 إلى أكثر من 23,2 مليون شخص بحلول يونيو 2023. كما وضعت الحكومة الأسس الضرورية لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، والذي يشكل المرحلة الثانية في مسار تعميم الحماية الاجتماعية، حيث تم الشروع في تنفيذ هذا البرنامج نهاية سنة 2023؛

- اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من تأثير التضخم، حيث اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الميزانياتية والجبائية بهدف دعم الأسر والمقاولات، من خلال تعبئة ما يناهز 17 مليار درهم كنفقات إضافية خارج الميزانية برسم سنة 2023. وقد شملت هذه التدابير دعم مهنيي النقل الطرقي للتخفيف من ارتفاع أسعار النقل،

وإطلاق برنامج استثنائي لدعم الفلاحين ومربي الماشية بقيمة 10 مليارات درهم، منها 5 مليارات درهم لحماية الثروة الحيوانية و4 مليارات درهم لحماية الثروة النباتية، إضافة إلى مليار درهم لتعزيز القدرات المالية لبنك القرض الفلاحي بهدف دعم الفلاحين.

علاوة على ذلك، تم تكييف سياسة الأسعار لمواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على القمح اللين والزيوت الخام وعلى مجموعة من المواد الأساسية الأخرى، إضافة إلى وضع برنامج استثنائي لاستيراد الأغنام بمناسبة عيد الأضحى للسنة الهجرية 1444 (2023) وإلغاء رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة عليها. كما تم الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء وزيادة الحد الأدنى للأجور في القطاعات الفلاحية وغير الفلاحية، ليصل على التوالي إلى 2.303 و3.119 درهما في شتنبر 2023؛

- وضع خارطة طريق للفترة 2023-2026 تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال في المغرب، والتي تعكس **التوجيهات الملكية السامية** والتوصيات الرئيسية للتقرير حول النموذج التنموي الجديد، وتستجيب للأولويات الاقتصادية للمملكة. وتهدف خارطة الطريق إلى تحفيز الاستثمار والمبادرة المقاولاتية عبر سلسلة من الإصلاحات الجديدة، ترتكز على ثلاث دعائم رئيسية. وتهم الدعامة الأولى تحسين الظروف الهيكلية للاستثمار وريادة الأعمال من خلال تحسين الإطار القانوني، وتعزيز الرقمنة واللاتمركز الإداري. كما تسعى الدعامة الثانية إلى تقوية التنافسية الوطنية من خلال تعبئة التمويلات وتحسين الوصول إلى الطاقات المتجددة وتعزيز التنافسية اللوجستيكية. أما الدعامة الثالثة، فتهدف إلى تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، من خلال وضع أنظمة دعم مخصصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، وكذلك للمقاولات الناشئة، لضمان نموها واستدامتها وتشجيع الابتكار ودعم أنشطة البحث والتطوير، الشيء الذي من شأنه تعزيز ثقافة ريادة الأعمال؛

- تسريع تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، وفقا **للرؤية الملكية السديدة**، حيث تمت مواصلة تعبئة غلاف مالي يبلغ 143 مليار درهم للفترة 2020-2027، مع رفع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الماء بـ 5 مليارات درهم في قانون المالية لسنة 2023، وفتح اعتمادات إضافية بـ 1,5 مليار درهم خلال نفس السنة. وتتمثل أبرز مشاريع هذا البرنامج في استكمال مشروع الربط بين الحوضين المائيين لسبو وأبي رقراق، ومواصلة إنجاز السدود لزيادة قدرة تخزين المياه العذبة، وتسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية من خلال برمجة محطات تحلية مياه البحر، وزيادة حجم إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، بالإضافة إلى تعزيز تزويد المناطق القروية بالماء الصالح للشرب.

بالموازاة مع ذلك، شرعت الحكومة في تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، حيث تم البدء، انطلاقا من أكتوبر 2023، في صرف المساعدات الاستعجالية المحددة في 2500 درهم شهريا لمدة سنة، لفائدة 60 ألف أسرة انهارت منازلها جزئيا أو كليا. كما تم إطلاق عملية تأهيل الطرق وتوسعتها، إضافة إلى إعادة

تأهيل المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية التي تعرضت لأضرار جزئية أو لانهيار كلي، وتقديم الدعم للفلاحين لإعادة تشكيل القطيع الوطني، ودعم شراء الأعلاف المركبة في المناطق المتضررة.

ولمتابعة وتمويل هذه المشاريع التي تهم قطاعات التعليم والصحة والتجهيز والسكن والثقافة والسياحة والفلاحة والأوقاف، قررت الحكومة تخصيص 2,5 مليار درهم من اعتمادات الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، وذلك من أجل المباشرة الفورية لتنفيذها.

أما فيما يخص المالية العمومية، فقد استمرت عملية ضبط التوازن المالي التي بدأت بعد جائحة كوفيد-19، مدعومة بتحسن ملحوظ في الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى الإيرادات المهمة من آليات التمويل المبتكرة. ونتيجة لذلك، انخفض عجز الميزانية إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث بلغ الهدف المحدد في 4,5% على مستوى قانون المالية. كما تراجع الدين العمومي المباشر إلى 69,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع ارتفاع طفيف في مكونه الخارجي الذي وصل إلى 17,3%.

الإطار المرجعي لافتحاص نجاعة الأداء ومنهجية الافتحاص

الإطار المرجعي لافتحاص نجاعة الأداء

تنفيذا لأحكام القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وكذا المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 15 يوليو 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله وتتميمه بموجب المرسوم رقم 2.17.607 الصادر في 19 ديسمبر2017، خاصة ما يتعلق منه بإعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء، قامت المفتشية العامة للمالية بافتحاص نجاعة أداء عينة من برامج القطاعات الوزارية والمؤسسات وذلك برسم السنة المالية 2023.

وتنص المادة 66 من القانون التنظيمي سالف الذكر على أن يتم إرفاق مشروع قانون التصفية بتنفيذ قانون المالية بمجموعة من الوثائق والتقارير، من ضمنها تقرير افتحاص نجاعة الأداء. وتطبيقا لأحكام الفقرة الأولى - 5 من المادة 66 والبند الرابع من المادة 69 من نفس القانون التنظيمي، تنص المادة 33 من المرسوم رقم 2.17.607 المذكور آنفا، على أن تقوم المفتشية العامة للمالية بإعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء الذي يرفق بمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية وذلك حسب الكيفيات المحددة بقرار للوزير المكلف بالمالية.

وفي هذا الإطار، يحدد قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 740.18 الصادر في 14 نونبر 2018 بتحديد كيفيات إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء، نطاق الافتحاص، حيث تنص المادة الثانية منه على أنه "ينصب أساسا على هيكلة البرامج، والأهداف المحددة والمؤشرات المرقمة لقياس النجاعة والنتائج المتوخاة، وكذا قيادة البرامج. ولهذه الغاية، يتحقق مفتشو المالية من شروط الفعالية والنجاعة والجودة المرتبطة بالإنجازات". كما تحدد المادة الثامنة منه الكيفيات المتعلقة بأجل التوصل بمشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء قبل متم شهر يوليو من السنة التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني بالافتحاص.

وتستند المفتشية العامة للمالية كذلك على مجموعة من المناشير ذات الصلة، من أبرزها منشور رئيس الحكومة رقم 2021/12 بتاريخ 26 يوليو 2021 والمتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء، إضافة إلى منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 بتاريخ 15 أبريل 2021 والمتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج. وتعتبر هذه المناشير مرجعا أساسيا في تفصيل ما جاءت به مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية والمرسوم سالف الذكر، من حيث الاعتبارات والقواعد اللازم احترامها في عملية هيكلة الميزانية المرتكزة على نجاعة الأداء، لا سيما فيما يتعلق بالبرامج والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، إضافة إلى نظام القيادة على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات.

بالإضافة إلى هذه النصوص المرجعية، يتم الاعتماد، برسم كل سنة مالية، على النصوص التأطيرية الخاصة بإعداد قانون المالية للسنة المعنية، لا سيما مناشير رئيس الحكومة المتعلقة بالتوجهات الكبرى لإعداد مشروع قانون المالية وبإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، كالمنشور رقم 2022/16 بتاريخ 03 غشت 2022 حول إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، والمنشور رقم 2022/05 مكرر بتاريخ 08 مارس 2022 والمتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء.

علاوة على ذلك، يتم الاستناد على نصوص قانونية وتنظيمية أخرى ذات طابع أفقي، كالمرسوم رقم 2.22.580 الصادر بتاريخ 3 مارس 2023 والمتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، والمرسوم رقم 2.17.618 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2018 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، والمرسوم رقم 2.11.112 الصادر بتاريخ 23 يونيو 2011 بشأن المفتشيات العامة للوزارات.

منهجية افتحاص نجاعة الأداء

شمل افتحاص نجاعة الأداء برسم سنة 2023 **عينةً** ضمت **55** برنامجاً من مجموع البرامج المعنية البالغ عددها 119 برنامجا والتي عُهد بتنفيذها إلى 36 قطاعا وزاريا ومؤسسة. وقد تم انتقاء هذه العينة تطبيقا لأحكام المادة 9 من قرار وزير الاقتصاد والمالية المشار إليه آنفا، وفق المعايير التي تعتمدها المفتشية العامة للمالية لهذا الغرض، خصوصا ما يتعلق منها بقاعدة افتحاص مجموع البرامج داخل أجل ثلاث سنوات. كما يتم الحرص على أن تضم العينة جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، بما في ذلك القطاعات التي تعتمد برنامجا وحيدا، مما يُمَكن من تقديم منظور شامل وأفقي لأداء الفاعلين في تنفيذ السياسات والبرامج العمومية.

عمليا، يمكن تقديم التوضيحات التالية بشأن عملية انتقاء عينة البرامج المفتحصة برسم السنة المالية 2023:

- انتقاء البرامج التي لم يتم افتحاصها خلال السنتين الماضيتين، وعددها 24 برنامجا ينفذها 16 قطاعا وزاريا ومؤسسة؛
- إدراج البرامج الفريدة والتي تشرف على إنجازها 6 قطاعات وزارية ومؤسسات؛
- التغطية الشاملة لجميع القطاعات الوزارية والمؤسسات، حيث تمت برمجة 25 برنامجا إضافيا ينفذها 14 قطاعا وزاريا ومؤسسة.

الرسم البياني رقم 1: عينة البرامج التي تم افتحاصها برسم السنة المالية 2023 مقارنة بمجموع البرامج الخاضعة للافتحاص

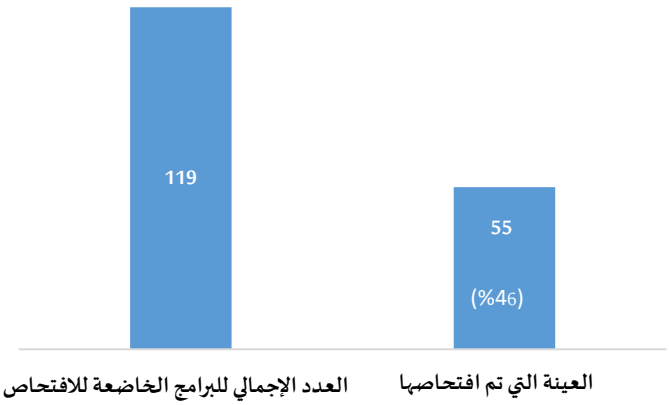

وبهذا الخصوص، يقدم الرسم البياني أعلاه عينة البرامج التي تم افتحاصها نسبة إلى مجموع البرامج الميزانياتية.

وتحرص المفتشية العامة للمالية على جودة كافة التقارير المنجزة من طرفها، ملتزمة في ذلك بمبادئ الموضوعية والحياد والكفاءة والمهنية التي تعزز استقلاليتها على مستوى النسيج المؤسسي المشكل لمنظومة المالية العمومية، كهيئة عليا للتفتيش. وفي هذا الإطار، يتم إعداد تقارير افتحاص نجاعة الأداء وفق منهجية دقيقة تتأسس على المعايير الدولية التي تؤطر مهام الافتحاص بشكل عام وافتحاص نجاعة الأداء بشكل خاص، من خلال الارتكاز على الشروط المرجعية المضمنة في دليل المفتشية العامة للمالية واستنادا إلى النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وبغية التنفيذ الأنجع لمهام افتحاص نجاعة الأداء، توضع رهن إشارة فرق الافتحاص مجموعة من الدلائل والأدوات العملية التي تم إعدادها لهذا الغرض، والتي يتم تحيينها سنويا لمسايرة التحولات التي يعرفها النظام المرجعي لمنظومة قيادة نجاعة الأداء.

وتنهل منهجية افتحاص نجاعة الأداء من عصارة التجربة الطويلة التي راكمتها المفتشية العامة للمالية على مدى 65 سنة من العمل الدؤوب، توسعت فيها مهامها وتجددت فيها آليات اشتغالها. ولا أَدَلَّ على ذلك من الثقة المتواصلة التي ما فَتِئَت تحظى بها من لدن المؤسسات الوطنية والهيئات المالية الدولية المانحة، خاصة فيما يتعلق بالافتحاص السنوي لحسابات المشاريع المُمَوّلة من طرف المانحين الدوليين المتعددي الأطراف، من قبيل البنك الدولي للإعمار والتنمية "BIRD"، والبنك الإفريقي للتنمية "BAD"، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD"، وكذا الوكالات الدولية للتنمية والتعاون، كالوكالة الفرنسية للتعاون "AFD" والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي "AICS" والوكالة اليابانية للتعاون الدولي "JICA"، في إطار شراكة دائمة ومتجددة تجاوز مداها 40 سنة في بعض الحالات، كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة البنك الدولي.

وانسجاما مع هذه التوجهات المهنية المؤطرة لعمليات افتحاص نجاعة الأداء، وتجسيدا لمبدأ المسؤولية، تَعْمَدُ لجان الافتحاص إلى تقديم ومناقشة أهم الخلاصات والتوصيات التي أفضت إليها أشغالها مع مسؤولي البرامج بمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص. في هذا الإطار، خضعت التقارير الأولية برسم السنة المالية 2023 للمسطرة التواجهية بهدف تمكين الوحدات المُفتحصة من ممارسة حقها في الرد كتابة، وذلك طبقا لأحكام الفصل 6 من الظهير الشريف رقم 1.59.269 الصادر في 14 أبريل 1960 بشأن هيئة التفتيش العام للمالية والذي تشير إليه المادة 10 من قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 740.18 السالف ذكره. وبناء على أجوبة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، تمت صياغة التقارير النهائية لافتحاص نجاعة الأداء، وعددها 38 تقريرا.

وتنفيذا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية والمادة 33 من المرسوم رقم 2.15.426 المشار إليه آنفا والمادتين 11 و12 من القرار الوزاري رقم 740.18 سالف الذكر، قامت المفتشية العامة للمالية، في ضوء ما خلصت إليها تقاريرها النهائية من ملاحظات واستنتاجات، بصياغة هذا التقرير التركيبي الذي يتم إرفاقه بمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023.

وفي أفق تحسين أجل إيداع مشروع قانون التصفية لدى البرلمان، تمكنت المفتشية العامة للمالية، عبر مقاربة استباقية، في تحقيق تقدم ملحوظ على مستوى تقليص آجال إنجاز المهام السنوية لافتحاص جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات وإعداد التقرير التركيبي لافتحاص نجاعة الأداء. وفي هذا الإطار، تم تقديم هذا التقرير في آجال قياسية، وهو ما يعكس المجهودات المبذولة في سبيل تقليص هذا الأجل بستة أشهر لينتقل من شهر مارس من السنة الثانية الموالية للسنة المعنية بالافتحاص بالنسبة للتقرير المتعلق بالسنة المالية 2018 إلى ما قبل متم أكتوبر من السنة الموالية للسنة المالية المعنية بالافتحاص بالنسبة للسنة المالية 2023، كما هو مبين في الرسم البياني أسفله.

الرسم البياني رقم 2: تطور آجال صياغة وتقديم التقارير السنوية لافتحاص نجاعة الأداء

(عدد الأيام[1] الفاصل بين تاريخ إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء ونهاية الأجل المحدد لإيداع تقارير نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، والذي يصادف 31 يوليو من كل سنة مالية)

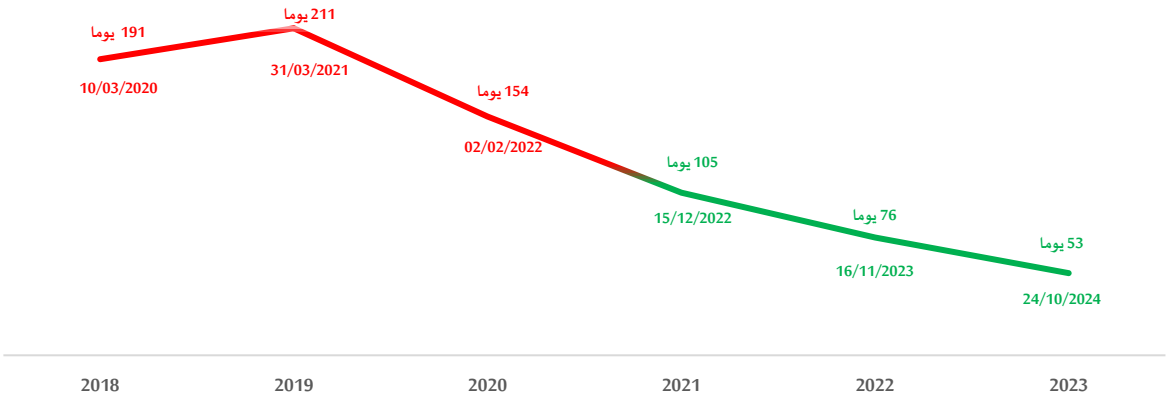

إن الحرص على توطيد هذه المكتسبات بالنجاعة والفعالية اللازمتين يبقى مقترنا بالتعاون والتنسيق الوثيقين والدائمين مع الفاعلين في هذا المجال، ولا سيما مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، باعتبارها شريكا رئيسيا في تنزيل ورش إصلاح المالية العامة القائم على مأسسة نجاعة الأداء وفي مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات في التنزيل الأمثل لهذا الورش الهام. ولعل أهم تجليات هذا التعاون والتنسيق، ما يتعلق ببرمجة مهام الافتحاص من خلال تقديم هذه المديرية لكافة المعطيات والبيانات الكفيلة بتحديد عينة البرامج موضوع الافتحاص من جهة، وتمكين المفتشية العامة للمالية من الولوج إلى النظام المعلوماتي لبرمجة الميزانية «E-BUDGET2» الذي تم تطويره من طرف مديرية الميزانية، لا سيما فيما يخص الاطلاع على مختلف الوثائق والمستندات المتعلقة بمنظومة نجاعة الأداء، خاصة مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء، من جهة أخرى .

ويعرض هذا التقرير بشكل تركيبي أهم الخلاصات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات[2]، وذلك وفق الأجزاء الثلاثة التالية:

[1] لم يؤخذ بعين الاعتبار شهر غشت عند احتساب الفوارق المسجلة، بالنظر إلى كونه فترة عطلة إدارية.

[2] يتضمن هذا التقرير ملحقا خاصا بالجداول التفصيلية للمعطيات الواردة فيه وذلك حسب القطاعات والمؤسسات والبرامج المفتحصة.

- **الجزء الأول:** تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة؛
- **الجزء الثاني:** التدبير الأفقي لنجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة؛
- **الجزء الثالث:** منهجية نجاعة الأداء على مستوى البرامج المفتحصة.

ملخص تنفيذي

افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023

بناء على خلاصات التقارير النهائية لافتحاص نجاعة الأداء، تم إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء المرافق لمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2023، طبقا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية والمادة 33 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 15 يوليو 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه وكذا المادتين 11 و12 من القرار الوزاري رقم 740.18 الصادر في 14 نونبر 2018 المتعلق بتحديد كيفيات إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء.

خلال السنة المالية 2023، وصل مجموع البرامج الميزانياتية الخاضعة للافتحاص 119 برنامجا تمحورت حول 731 مشروعا. وقد حُدِّدَ لمجموع هذه البرامج 375 هدفا، يتم قياسها عبر 775 مؤشرا و343 مؤشرا فرعيا. وقد بلغ عدد المشاريع المفتحصة 414 مشروعا، وهو ما يناهز نسبة 57%من مشاريع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص. ومن جانب آخر، بلغ عدد الأهداف والمؤشرات التي شملها الافتحاص، على التوالي، 187 و362 أي ما يمثل 50% و46% من الأهداف والمؤشرات المعتمدة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

وسجلت لجان الافتحاص في إطار أشغالها مجموعة من النقاط الإيجابية، من بينها إيداع تقارير نجاعة الأداء داخل الأجل التنظيمي من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، بنسبة 67%، مقابل 50%سنة 2022، واعتماد ميثاق التدبير من طرف 69% من طرف هذه القطاعات، مقابل36% تم تسجيلها برسم سنة 2022، وربط جميع الأهداف المفتحصة بمؤشرات مرقمة، إضافة إلى تحقيق 73% من المؤشرات لنتائج تفوق القيم التوقعية المتعلقة بها بـ50%.

الرسم البياني رقم 3: أهم النقاط الإيجابية التي تم تسجيلها بمناسبة افتحاص نجاعة الأداء للسنة المالية 2023

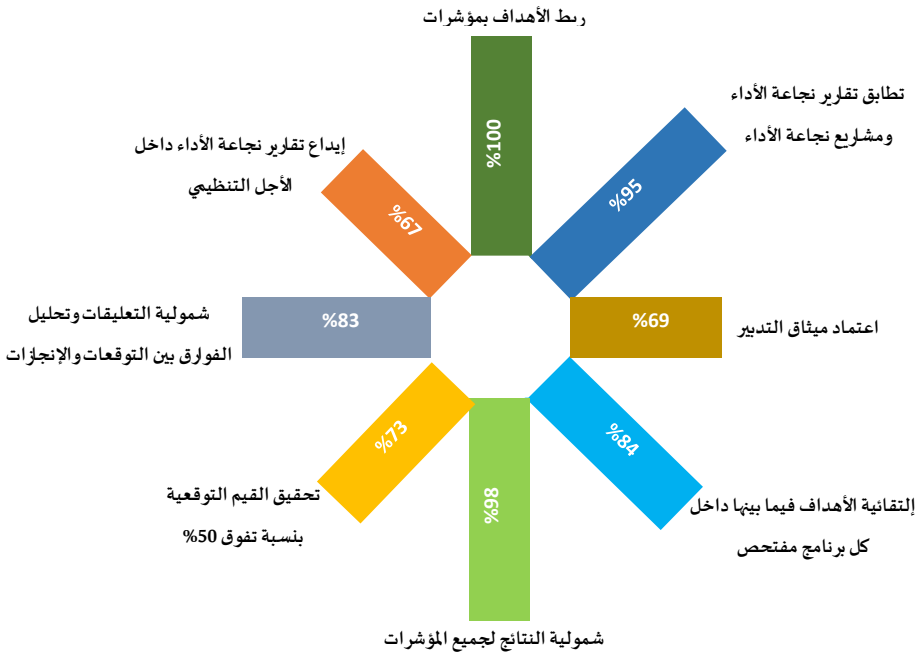

هذا بالإضافة إلى **انسجام غالبية البرامج مع البرمجة الميزانياتية**، وذلك بنسبة تصل إلى 96% من مجموع البرامج. أما فيما يخص تقدير الأهداف، فقد سجلت لجان الافتحاص بالنسبة لترجمة الأهداف للاستراتيجية أو الوثائق الأخرى المعتمدة ذات الصلة أو للاختصاصات، نسبة تقدر بـ90% من مجموع البرامج المعنية.

وفي المقابل، أسفرت أشغال الافتحاص عن تسجيل عدد من الملاحظات التي يمكن تقديمها حسب ثلاثة محاور، وهي: تفعيل التوصيات ذات الأولوية، والتدبير الأفقي لنجاعة الأداء، ومنهجية نجاعة الأداء.

تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة

يكتسي تتبع تنفيذ التوصيات التي تصيغها لجان افتحاص نجاعة الأداء أهمية بالغة، إذ تُركّز مهام الافتحاص على التحقق من مدى التزام القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بتنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها خلال السنوات السابقة. ويعكس هذا التتبع المستمر، التزام المفتشية العامة للمالية بمواكبة هذه القطاعات لاعتماد أفضل الممارسات المتعلقة بمنهجية نجاعة الأداء، والمساهمة في التوزيع الأمثل للموارد لتحقيق الأهداف المحددة لبرامجها.

وفي هذا السياق، خلُصت عملية تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية، التي قامت بها لجان افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، إلى النتائج التالية:

- عدم تقديم عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص **خطط عمل لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية** الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء الخاصة بالسنوات السابقة. وقد تراوحت نسبة القطاعات والمؤسسات التي قدمت هذه الخطط خلال الفترة 2018-2022 ما بين 34% و55% من مجموع القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

- **ضعف النسب العامة لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية** الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء، حيث تم تسجيل معدلات 39% و33% و30% و26% و24%، على التوالي، بالنسبة لسنوات 2018 و2019 و2020 و2021 و2022؛

النسب العامة لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية برسم الفترة 2018-2022 :

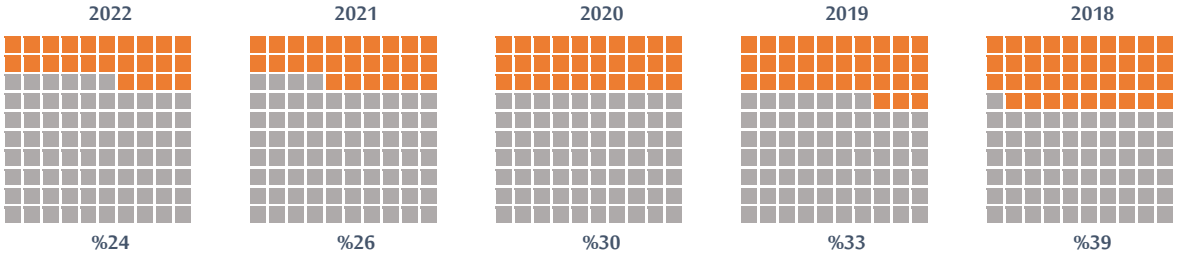

- تعثر القطاعات والمؤسسات المعنية في **الشروع في تنفيذ بعض التوصيات ذات الأولوية**، حيث تراوحت نسبة التنفيذ العامة، بما في ذلك التوصيات قيد التنفيذ، ما بين 71% و85% خلال الفترة 2018-2022.

- **ضعف تدخل المفتشيات العامة** للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في متابعة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية، حيث **تبين أن 28% منها فقط تقوم بتتبع التوصيات الواردة في تقارير نجاعة الأداء.**

تدخل المفتشيات العامة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص في تتبع التوصيات الواردة في تقارير نجاعة الأداء

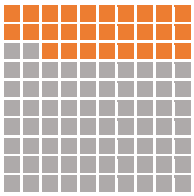

%28

التدبير الأفقي لنجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات

في إطار تنزيل قواعد الإصلاح الميزانياتي، يحظى التدبير الأفقي لنجاعة الأداء بأهمية كبيرة من أجل انخراط كل الفاعلين في هذه الدينامية. وفي هذا الإطار وعلاقة بالقيادة الأفقية، **لم يتم تفعيل نظام القيادة برئاسة الكاتب العام في 13 قطاعاً** وزاريا ومؤسسة من أصل 36. وبالرغم من إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات من قِبل 35 قطاعاً وزاريا ومؤسسة من أصل 36، إلا أن 46% فقط من القطاعات الوزارية والمؤسسات أشركت مصالحها اللاممركزة في هذه البرمجة.

أما فيما يتعلق بإيداع تقارير نجاعة الأداء، يتضح أن **33% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص لم تلتزم بإيداع تقاريرها لنجاعة الأداء داخل الأجل التنظيمية**. وفي المقابل، قام 69% من القطاعات والمؤسسات بإعداد وثيقة "ميثاق التدبير".

نسبة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص التي قامت:

بإيداع تقارير نجاعة الأداء داخل الأجل التنظيمي

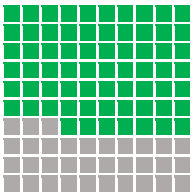

%67

بإعداد وثيقة "ميثاق التدبير"

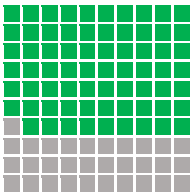

%69

وفيما يخص تعزيز دور المصالح اللاممركزة، يبرز استمرار **تركيز تدبير المشاريع على المستوى المركزي بشكل كبير بنسبة 61% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص والتي تتوفر على مصالح لاممركزة**، مما يعكس تحديًا في نقل صلاحيات تنفيذ المشاريع والعمليات على المستوى اللاممركز. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد بنسبة 17% من **القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية**، إلا أن التقدم المحرز لا يزال محدودًا.

وعلاقة بتنفيذ برامج التكوين والمواكبة المتعلقة بتملك مقاربة نجاعة الأداء وأدوات التدبير المرتكز على النتائج من طرف المصالح المركزية واللاممركزة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، برسم سنة 2023، **لم تقم 70% من القطاعات والمؤسسات بحصر حاجيات التكوين لفائدة مصالحها اللاممركزة**، بينما قامت 22% بتنظيم دورات تكوينية في هذا الصدد دون حصر مسبق لحاجيات المستفيدين المحتملين. وعلى مستوى المصالح المركزية، تشير استنتاجات لجان الافتحاص إلى عدم حصر حاجيات التكوين بالنسبة 63% للقطاعات الوزارية والمؤسسات موضوع الافتحاص.

نسبة حصر القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، برسم سنة 2023، لحاجيات التكوين، فيما يخص مقاربة نجاعة الأداء، لفائدة:

وتظهر هذه النتائج بشكل عام الحاجة الملحة لتعزيز الجهود الرامية إلى **تحسين التنسيق والتخطيط** في كافة الجوانب، بدءًا من تفعيل القيادة الأفقية، وإرساء نظام تعاقدي واضح، وصولاً إلى إشراك المصالح اللاممركزة بشكل أكثر فعالية في البرمجة الميزانياتية وتدبير المشاريع، إضافة إلى تنظيم الدورات التكوينية بما يتماشى مع حاجياتها الفعلية.

منهجية نجاعة الأداء على مستوى البرامج

يتضمن المحور الخاص بمنهجية نجاعة الأداء الملاحظات المتعلقة بتكريس بعد النوع في استراتيجيات البرامج وتحليل هيكلتها وتقدير الأهداف المحددة وافتحاص المؤشرات المرقمة، كما يضم تقدير النتائج وتقييم قيادة البرامج.

- **تكريس بعد النوع في استراتيجيات البرامج**

خصصت الوثائق النموذجية لتعزيز نجاعة الأداء، من خلال نموذجي مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء، حيزًا هامًا للمقاربة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويتمثل ذلك في بلورة استراتيجية لكل برنامج تحدد الأولويات والأهداف بما يتناسب مع احتياجات كل من النساء والرجال، بهدف تقليص الفوارق والحد من جميع أشكال التمييز بينهما.

في هذا السياق، تم التركيز على إدماج مجموعة من العناصر المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجيات البرامج. يتضمن ذلك تحليل الفوارق القائمة بين النساء والرجال في مجالات تدخل البرامج، ودراسة الأسباب الرئيسية وراء هذه التباينات، إضافة إلى تحديد النتائج المتوقعة والإجراءات الضرورية لتحقيقها.

وأظهر افتحاص هذا الجانب إلى أنه **لم يتم إدراج الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في استراتيجيات 51 برنامجًا تابعًا لـ 33 قطاعًا وزاريًا ومؤسسة**، وهو ما يمثل 93% من إجمالي البرامج التي خضعت للافتحاص. كما أنه لم يتم توضيح مسببات الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في استراتيجيات برنامجين من أصل 4 برامج معنية بهذه التباينات، والتي تهم 4 قطاعات وزارية. إضافة إلى أنه لم تتم الإشارة إلى النتائج المتوقعة والإجراءات الواجب اتخاذها في استراتيجيات 50 برنامجًا من أصل 55 برنامجًا، وهو ما يعادل 91% من البرامج التي خضعت للافتحاص.

من أصل 6 قطاعات وزارية ومؤسسات تشرف على تنفيذ برامج فريدة، لم تقم 5 منها بتضمين الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى استراتيجيات برامجها.

- **تحليل هيكلة البرامج**

ارتكز تحليل هيكلة البرامج بشكل خاص على مدى توافقها مع السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، بالإضافة إلى دراسة محتواها، ونطاقها وهيكلتها الإدارية، كما تم تسليط الضوء على علاقتها بوظائف الدعم.

وفي هذا الإطار، خلص التحليل إلى انسجام غالبية البرامج مع الاستراتيجيات القطاعية أو الوثائق الأخرى المعتمدة من قبيل المخططات القطاعية وخرائط الطريق، إذ أن 47 برنامجاً من أصل 55 تابعاً لـ 36 قطاعاً وزارياً ينبثق عن هذه الوثائق، أي بنسبة 85%. كما أن جل البرامج تبقى متناسقة مع البرمجة الميزانياتية بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية رغم أن مشاريع نجاعة الأداء المتعلقة بـ 12 برنامجاً لم تتضمن إشارة إلى توزيع الاعتمادات المالية للبرامج حسب الجهات.

من جهة أخرى، تم تعيين مسؤولين عن 45 برنامجاً من أصل 55، أي بنسبة 82%. وقد تمت هذه التعيينات على مستوى 31 قطاعا وزاريا ومؤسسة من أصل 36، كما تم تحديد أدوار المسؤولين عن البرامج في قرارات التعيين بالنسبة لـ 41 برنامجا، من أصل 45 برنامجاً مفتحصا معنيا، أي بنسبة 91%.

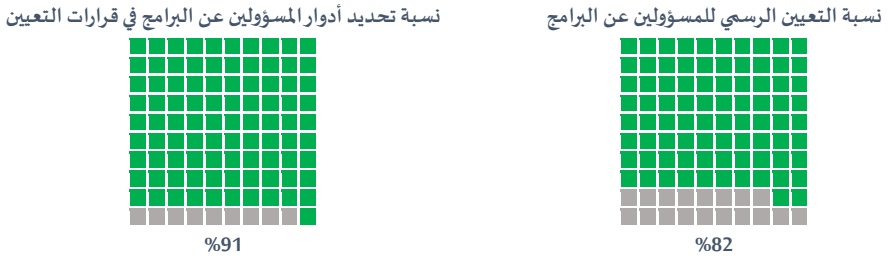

وفيما يخص إرساء حوار التدبير حول هيكلة البرامج، فقد تم تسجيل تقدم ملحوظ مقارنة بسنة 2022، حيث انتقلت نسبة إرساء حوار التدبير من طرف مسؤولي البرامج من 45% إلى 69%. ويتعلق الأمر بـ 38 برنامجا من أصل 55 برنامجاً خاضعا للافتحاص.

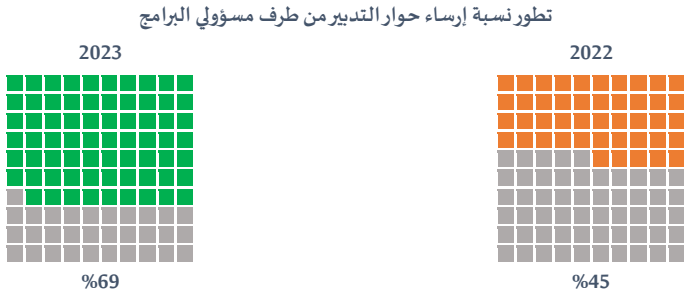

- **تقدير الأهداف المحددة**

يروم تقدير الأهداف المحددة، بشكل عام، إلى التأكد من انتقائيتها وقابليتها للقياس، ومن مدى ترجمتها للسياسة العمومية المرتبطة بالبرامج من جهة، والتحقق من التقائها مع باقي أهداف البرنامج المعني ومع أهداف باقي برامج القطاع الوزاري أو المؤسسة من جهة أخرى.

ومن خلال تحليل البيانات، اتضح **أن 47% من مجموع الأهداف التي خضعت للافتحاص يبقى تحقيقها مرتبطًا بعوامل خارجية**، ويتعلق الأمر بـ 29 قطاعا معنيا بتنفيذ 39 برنامجا، حيث سجل هذا الارتباط بجل أهداف 13 قطاعا معنيا بتنفيذ 15 برنامجا. كما تبين أن 52% من الأهداف المفتحصة لم تتضمن أية إشارة إلى الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها عند عدم تحقيق النتائج المستهدفة. كما أن 23% من الأهداف المفتحصة لم يتم تحديدها في إطار حوار داخلي، مع الإشارة إلى أن 11 قطاعًا وزاريًا لم يقم بتحديد أي هدف من أهداف البرامج المفتحصة في إطار هذا الحوار.

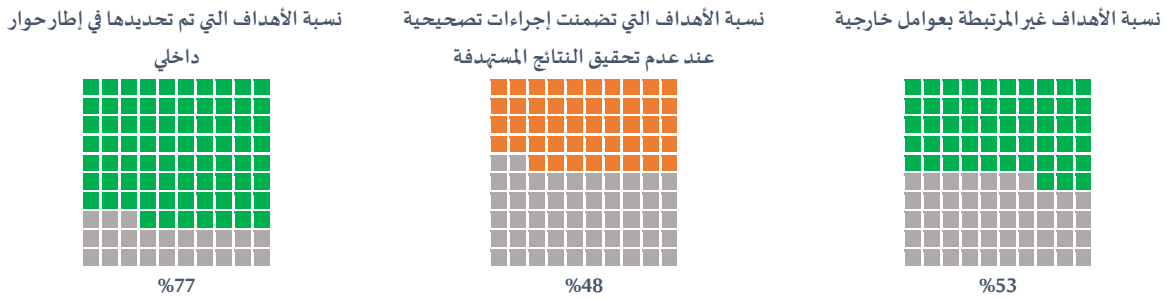

كما أسفر تحليل المعطيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء عن **غياب التقائية الأهداف فيما بينها داخل كل برنامج فيما يخص 29 هدفاً من أصل 184 هدفاً معنيا**، أي ما يعادل 16% (تم استثناء الأهداف الفريدة المكونة لـ 3 برامج)، مع غياب الالتقائية بين أهداف البرامج داخل نفس القطاع، ويتعلق الأمر بـ 44 هدفاً من أصل 159 هدفاً معنيا، أي بنسبة 28%.

- **<u>افتحاص المؤشرات المرقمة</u>**

أظهر افتحاص المؤشرات **ارتباط معظم أهداف البرامج بمؤشرات مرقمة لقياس النتائج**، إلا أن البرامج **لا زالت ترتكز على مؤشرات الأنشطة** لقياس نجاعة أدائها، حيث تمثل **43% من مجموع المؤشرات** التي تم افتحاصها، ما يستدعي تعزيز الجهود لتحسين وجاهة المؤشرات المعتمدة.

> 43% من مجموع المؤشرات المفتحصة متعلقة بقياس الأنشطة عوض قياس نجاعة الأداء.

وعلى صعيد ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء، تم توضيح طرق احتساب وتجميع المعطيات بالنسبة لـ 92% من المؤشرات، كما أُخذت الإنجازات السابقة بعين الاعتبار على مستوى 73% منها. ومع ذلك، لم **تعتمد 5 قطاعات وزارية على الإنجازات السابقة**، فيما **اعتمد 17 قطاعاً وزاريا ومؤسسة بشكل جزئي على هذه الإنجازات**. أما بخصوص المؤشرات، فقد تبين أن 38% منها قابلة لإجراء مقارنات خارجة عن نطاق برامجها. كما أظهرت عمليات الافتحاص أن 37% من المؤشرات تبقى معرضة للتأثر بعوامل خارجية.

أما فيما يتعلق بصدقية المعلومات، فإن **81% من المؤشرات المفتحصة تفتقر لمساطر واضحة لتجميع المعطيات**. وتبين أن 26% فقط من المؤشرات المفتحصة تخضع لأساليب محددة لمعالجة المعطيات المرتبطة بها، مما يحتم مواصلة الجهود من أجل بلورة مساطر لتجميع وتتبع ومعالجة البيانات والمعطيات المتعلقة بالمؤشرات. كما أظهرت نتائج الافتحاص أن 37% فقط من المؤشرات تحظى بضمانات حول مصداقية البيانات المتعلقة بها.

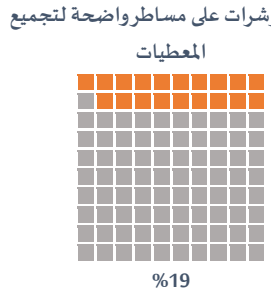

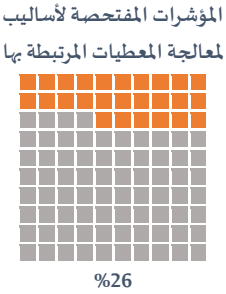

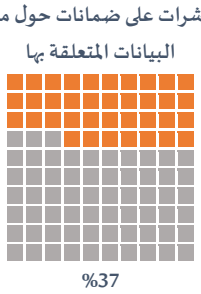

- **تقدير النتائج**

أظهر تقدير النتائج وتحليلها أن غالبية القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023 قد أحرزت تقدمًا جيدًا على مستوى شمولية النتائج لمعظم المؤشرات ضمن تقارير نجاعة الأداء، حيث **بلغت نسبة التغطية 98% من المؤشرات المفتَحَصة**. ومع ذلك، فإن هناك عدة جوانب تتطلب تحسينًا كبيرًا، لا سيما فيما يتعلق بإدراج التعليقات وتحليل الفوارق بين التوقعات والإنجازات، وكذا توفير الوثائق الثبوتية اللازمة لدعم النتائج المسجلة.

من جهة أخرى، اتضح أن نسبة كبيرة من المؤشرات لم تحقق القيم التوقعية المتعلقة بها، حيث أظهرت البيانات أن **62% من المؤشرات لم تبلغ التوقعات المحددة**، مما يستدعي ضرورة تبني الإجراءات التصحيحية التي يتم اقتراحها في بعض الحالات لتحسين الأداء وتحقيق القيم التوقعية. وعلى الرغم من هذا، فإن التطابق العام بين تقارير نجاعة الأداء ومشاريع نجاعة الأداء كان إيجابيًا بنسبة 95%.

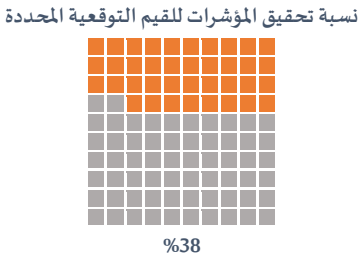

ويمكن القول إن هذه النتائج المسجلة على مستوى مؤشرات القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص لا تزال قابلة للتطوير من خلال إرساء منهجية نجاعة الأداء بشكل أكثر فعالية وكذا معالجة أوجه القصور المتمثلة في عدم تحليل الفوارق وتقديم الوثائق الداعمة وتطبيق الإجراءات التصحيحية بشكل أكثر فعالية.

- **تقييم قيادة البرامج**

على مستوى تقييم منظومات قيادة البرامج، أظهر افتحاص أنظمة المعلومات أنه لم يتم اتخاذ إجراءات لحماية وأمن المعطيات الخاصة بـ 64% من المؤشرات المفتحصة، أي على مستوى 232 مؤشراً. ولم تخضع مصادر المعطيات الخاصة بـ60% من المؤشرات لأي مراقبة، كما لم تتم مراقبة جودة المعطيات لـ 61% من المؤشرات تم اللجوء عند احتسابها لفاعلين خارجيين. وعلى صعيد وظيفة مراقبة التدبير، ورغم صدور المرسوم رقم 2.22.580 المتعلق بإرساء نظام مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية، والذي يهدف إلى وضع إطار تنظيمي موحد بما يتماشى مع مبادئ الشفافية، فقد تبين أن ثمانية قطاعات وزارية ومؤسسات من أصل 36، لا تتوفر

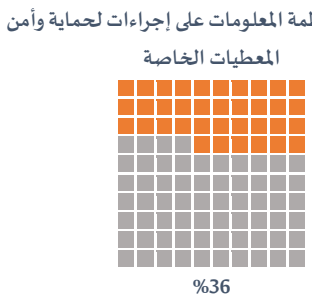

على وحدة إدارية تعنى بوظيفة مراقبة التدبير، كما سُجل غياب أي تدخل فعلي لوحدات مراقبة التدبير في تدبير نجاعة الأداء على مستوى 16 قطاعاً وزاريا معنيا بالافتحاص وعدم اعتماد وحدات مراقبة التدبير على لوحات قيادة متعلقة بمقاربة نجاعة الأداء.

وعلى مستوى أنظمة المراقبة الداخلية، خلصت لجان الافتحاص إلى عدم احترام القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص للمعايير الواجب توفرها من أجل ضمان وجاهة المؤشرات بالنظر إلى الأهداف المحددة بالنسبة لـ 179 مؤشرا من أصل 362، أي ما يعادل نسبة 49%. كما سجلت لجان الافتحاص عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان موثوقية عمليات تجميع واحتساب 265 مؤشراً، أي بنسبة ناهزت 73% من مجموع المؤشرات المفتحصة.

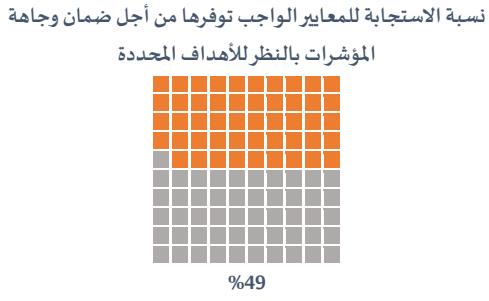

وبخصوص حوار التدبير، تم تسجيل غياب هذا الحوار مع مسؤولي وظيفة الدعم على مستوى 17 برنامجا من أصل 45 برنامجا معنيا، أي ما يعادل 38% من البرامج المفتحصة. كما لوحظ عدم استناد مصالح القطاعات الوزارية المعنية بالافتحاص على آليات حوار التدبير مع المسؤولين المعنيين، خلال تحديد الأهداف، وذلك بالنسبة لـ 43 هدفاً من أصل 187، أي ما يعادل 23% من الأهداف المفتحصة.

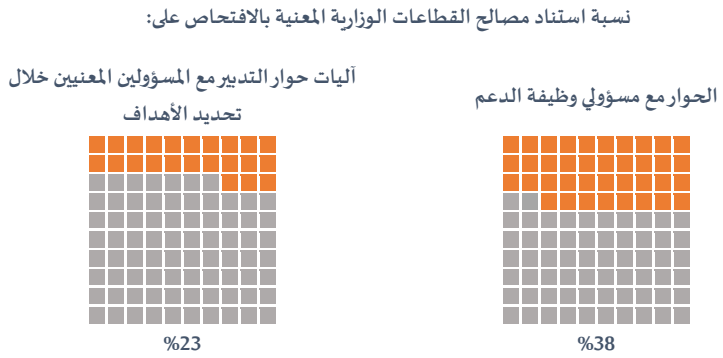

أهم التوصيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم سنة 2023

بناءً على الملاحظات ونقط الهشاشة والمخاطر التي تم رصدها، اقترحت لجان افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، تنزيل عدة توصيات، من بينها توصيات ذات أولوية تمت مناقشتها مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

- الحرص على **تنفيذ التوصيات ذات الأولوية** وتقديم **خطط العمل** المرتبطة بتنزيلها، إضافة إلى **تفعيل دور المفتشيات العامة ووحدات مراقبة التدبير** في تتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء؛

- إرساء **آليات التعاقد** بين مختلف المتدخلين في تنفيذ البرامج ومواصلة ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في تحديد المشاريع والعمليات؛

- تبني **معايير موضوعية وعادلة في توزيع الموارد بين المشاريع والجهات**، وذلك ضمانا لاستخدام أنجع للموارد المتاحة، مع ضرورة انتقاء أهداف تتماشى بشكل مباشر مع أنشطة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بحيث تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق وغير مرتبطة بعوامل خارجية تعيق بلوغها؛

- ترسيخ وتعزيز **الحوار الداخلي في منهجية نجاعة الأداء**، مع مواصلة العمل على اعتماد مؤشرات لقياس نجاعة الأداء عوض مؤشرات لقياس أنشطة البرامج، وتجويد الوثائق والمساطر المتعلقة بتجميع المعطيات؛

- إيلاء العناية اللازمة **لتحقيق النتائج المتوقعة** من جهة، عن طريق **الرفع من نسبة الإنجاز**، ومن جهة أخرى، عبر **تقديم النتائج الخاصة بجميع المؤشرات** وتوضيح التباين القائم بين التوقعات والإنجازات، مع الإشارة إلى الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها؛

- مواصلة العمل من أجل استكمال نزع الصفة المادية عن المساطر المعتمدة في تدبير نجاعة الأداء، لا سيما المعلومات المتعلقة باحتساب لمؤشرات، وإدماجها في الأنظمة المعلوماتية التي تتوفر عليها القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، أو استعمال التطبيق المعلوماتي الذي تم تطويره في هذا الشأن من طرف مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية.

وتثمينا لما يتضمنه هذا التقرير من ملاحظات ونقاط الهشاشة والمخاطر التي تشوب التدبير المرتكز على نجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، حرصت المفتشية العامة للمالية على إعداد مصفوفة تضم أهم الملاحظات ونقاط الضعف المسجلة، حسب كل قطاع وزاري ومؤسسة على حدة، بشكل يمكن من توفير نظرة عامة وشاملة لأهم مكامن الخلل، لا سيما بالنسبة للملاحظات التي يشترك فيها عدد كبير من القطاعات الوزارية والمؤسسات، والتي تستدعي اهتماما خاصا من طرف القائمين على تأطير وتنشيط وتفعيل هذه المقاربة.

وتأتي هذه المصفوفة في انسجام تام مع هيكلة التقرير التركيبي لافتحاص نجاعة الأداء للسنة المالية 2023، وكذا مع باقي الملاحظات التي يزخر بها هذا التقرير، والتي لا تقل أهمية عن تلك المضمنة بالمصفوفة. وقد حرصت المفتشية العامة للمالية على إعداد هذه الأخيرة حسب المحاور التالية:

1. تقييم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية؛
2. تقييم التدبير الأفقي لنجاعة الأداء؛
3. تحليل هيكلة البرامج؛
4. تقدير الأهداف المحددة؛
5. افتحاص المؤشرات؛
6. تقدير النتائج؛
7. تقييم نظام قيادة البرامج.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Inspection Générale des Finances

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
المفتشية العامة للمالية

مصفوفة أهم الملاحظات والخلاصات التي أسفرت عنها مهام افتحاص نجاعة الأداء للسنة المالية 2023

المحاور		أهم الملاحظات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
1. تقييم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية	1.1	عدم صياغة مخطط عمل لتنزيل التوصيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء، برسم أي سنة من السنوات السابقة المفتحصة		■		■	■	■				■					■						■			■		■				■	■	■		■	
	2.1	ضعف النسبة المتوسطة لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة المفتحصة (أقل من 50%)	■		■	■	■	■			■	■	■	■	■		■	■	■			■	■	■	■	■	■	■	■	■		■	■	■	■	■	
	3.1	تفعيل جزئي، في المتوسط، للتوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة المفتحصة (50% أو أكثر)		■					■	■						■					■									■	■						
	4.1	عدم انخراط المفتشية العامة للوزارة أو للمؤسسة في تتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء.		■	■	■	■	■	■		■	■	■	■	■	■	■	■			■	■	■	■		■	■		■	■	■	■	■	■		■	■
	5.1	عدم تفعيل المفتشية العامة للوزارة أو للمؤسسة، أوشغور منصب المفتش العام		■		■															■		■						■	■							■
2. تقييم التدبير الأفقي للنجاعة الأداء	1.2	عدم تحيين المخطط الاستراتيجي عقب نهاية الفترة التي يغطيها، أو التأخر في اعتماد استراتيجية جديدة		■								■					■		■						■			■		■	■			■			
	2.2	عدم إحداث لجنة القيادة أو قصور في تفعيل أدوارها، من قبيل عدم عقدها لاجتماعات دورية أو عدم توثيق أشغالها	■		■	■	■			■	■	■	■			■						■							■	■				■			
	3.2	عدم إيداع تقرير نجاعة الأداء داخل الأجل التنظيمي	■				■		■	■	■				■	■	■					■											■		■		

1 قطاع العمل
2 قطاع حقوق الإنسان
3 قطاع التعاون الخارجية والتعاون الافريقي
4 قطاع المقاربة النهجين بالخارج
5 وزارة الداخلية
6 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
7 قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي
8 قطاع الرياضة
9 وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
10 وزارة الاقتصاد والمالية
11 قطاع السياحة
12 قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
13 الوكالة العامة للتحكيم
14 وزارة التجهيز والماء
15 وزارة النقل واللوجستيك
16 قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات
17 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
18 قطاع الصيد البحري
19 المديرية العامة للدراسات والتقييم والتنمية المجالية
20 المديرية لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
21 قطاع الانتقال الطاقي
22 قطاع التنمية المستدامة
23 وزارة الصناعة والتجارة
24 قطاع الشباب
25 قطاع الطفولة
26 قطاع التواصل
27 وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والمتوسطة والصناعات التقليدية
28 الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
29 الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
30 المندوبية السامية للتخطيط
31 المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
32 قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير
33 قطاع الإسكان وسياسة المدينة
34 وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
35 المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
36 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المحاور		أهم الملاحظات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
3. تحليل هيكلة البرامج	1.3	عدم إرساء ومأسسة حوار التدبير حول هيكلة البرنامج				■			■						■	■	■							■		■	■		■		■	■					
	2.3	عدم مأسسة حوار التدبيريين المسؤول عن البرنامج والمسؤول عن وظيفة الدعم أو نقص في التنسيق بهذا الخصوص	■			■			■					■	■		■		■	■	■		■	■	■	■	■	■	■	■		■	■	■	■		■
	3.3	عدم إرساء ومأسسة نظام تعاقدي بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في تنفيذ مشاريعه (المصالح اللاممركزة والمؤسسات تحت الوصاية)	■		■			■		■								■	■			■	■	■	■	■	■	■		■			■	■	■	■	■	
	4.3	عدم إشراك المصالح اللاممركزة في البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات	■														■		■	■		■	■	■		■	■	■	■		■	■		■		■	
	5.3	وجود نقائص على مستوى استراتيجية البرنامج المضمنة بمشروع نجاعة الأداء												■	■						■	■	■		■					■				■				
	6.3	عدم تقديم مشروع نجاعة الأداء لأهم المشاريع الممولة انطلاقا من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (في حالة تمويلها لمشاريع وعمليات البرنامج)	■				■	■		■	■	■		■	■	■	■	■	■	■			■	■			■	■			■				■		■	
	7.3	عدم الإشارة، على مستوى مشروع نجاعة الأداء، إلى التوزيع الجهوي لاعتمادات المشاريع المبرمجة في إطار الميزانية العامة (البرامج المفتحصة)	■				■			■	■	■	■	■	■	■		■	■		■			■						■	■	■		■	■	■	■	
	8.3	إغفال تغطية البرنامج لبعض التوجهات الاستراتيجية أو اختصاصات الوزارة او المؤسسة	■			■	■								■		■	■					■						■	■		■	■				
	9.3	عدم اعتماد معايير محددة وواضحة لاختيار مشاريع متوازنة، أو لرصد وتوزيع الموارد المخصصة لإنجازها، أو عدم تحديد اعتمادات لبعض المشاريع	■		■			■				■	■							■	■		■	■	■	■			■	■	■	■		■	■	■	■	
	10.3	اعتماد عدد كبير من المشاريع على مستوى البرنامج أو تجاوز العدد الموصى به من المشاريع أو العمليات				■				■						■	■		■	■					■	■												
	11.3	عدم الإشارة إلى الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية، التي تستقطبها بعض البرامج، أو عدم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد التوقعات (تمويلات من طرف المانحين الدوليين أو مساهمات في إطار اتفاقيات)							■		■			■					■																■	■		■
	12.3	ضعف انسجام المشاريع والعمليات مع الأهداف المحددة للبرنامج أو عدم تحري الدقة في اختيار بعض المشاريع								■			■		■					■				■					■	■	■			■			
4. تقدير الأهداف المحددة	1.4	عدم تحديد أهداف البرنامج في إطار حوار داخلي						■	■							■	■									■							■				
	2.4	تجاوز، في المتوسط، سقف عدد الأهداف عن كل برنامج مفتحص		■				■	■			■								■		■					■	■			■			■		■	■
	3.4	عدم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي خلال صياغة أهداف أو مشاريع البرنامج	■		■	■						■			■			■								■							■				
	4.4	ضعف الربط بين مكونات بعض الأهداف ومؤشراتها												■																		■		■		■	■	
	5.4	عدم ترجمة أهداف البرنامج لجميع التوجهات الاستراتيجية للقطاع فيما يخص نطاق البرنامج				■	■				■	■			■		■	■	■			■		■	■	■									■	■		
	6.4	اعتماد نسبة مهمة من الأهداف يظل تحقيقها رهينا بعوامل خارجية (أكثر من 50% من الأهداف عن كل برنامج مفتحص)		■	■	■			■	■	■	■	■	■		■	■	■	■		■	■	■	■	■		■	■	■	■	■	■			■			■

المحاور		أهم الملاحظات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
5. افتحاص المؤشرات	1.5	عدم تحديد بعض أوجل المؤشرات المفتحصة في إطار حوار داخلي																																			
	2.5	محدودية وجاهة بعض المؤشرات لقياس الأهداف الخاصة بالبرنامج (القطاعات التي اعتمدت على أكثر من 50% من المؤشرات ذات الوجاهة المحدودة من مجموع مؤشرات البرامج المفتحصة)																																			
	3.5	نقص أو عدم تعبئة البطائق التعريفية للمؤشرات																																			
	4.5	عدم وجود أو توثيق المسطرة المعتمدة لصياغة المؤشرات و/ أو لتجميع المعطيات الخاصة بها والتأكد من صحتها ومصداقيتها																																			
	5.5	اعتماد محدود أو منعدم للمؤشرات الفرعية على مستوى البرامج المفتحصة																																			
	6.5	غياب ضمانات حول مصداقية البيانات المتعلقة باحتساب نتائج بعض المؤشرات																																			
	7.5	عدم تحديد مؤشرات تخص تتبع بعض المحاور أو المشاريع المهمة داخل نطاق البرنامج المفتحص																																			
	8.5	اعتماد بعض مؤشرات قياس الأنشطة عوض مؤشرات ملائمة لقياس نجاعة الأداء																																			
	9.5	عدم ملاءمة صيغة احتساب بعض المؤشرات لتسميتها																																			
	10.5	عدم تطابق المعطيات الواردة في مشروع نجاعة الأداء مع تلك الواردة في تقرير نجاعة الأداء والمتعلقة ببعض المؤشرات																																			
	11.5	تحديد قيم مستهدفة طويلة الأمد أو غير محينة وأحيانا غير متجانسة مع القيم السنوية																																			
	12.5	عدم تعليل القيم المستهدفة التي تم اعتمادها بالنسبة لأغلب المؤشرات																																			
	13.5	عدم تعليل القيم التوقعية السنوية التي تم اعتمادها بالنسبة لأغلب المؤشرات																																			
	14.5	اعتماد عدد كبير من المؤشرات يرتبط تحقيقها بعوامل خارجية																																			
	15.5	اللجوء إلى فاعلين خارجيين من أجل احتساب نتائج المؤشرات																																			
6. تقدير النتائج	1.6	عدم بلوغ القيم التوقعية السنوية بالنسبة لأغلب المؤشرات																																			
	2.6	تفسير غير دقيق أو غير مدرج على مستوى تقرير نجاعة الأداء، بالنسبة لنتائج بعض المؤشرات																																			
	3.6	غياب تقديم مفصل، على مستوى تقرير نجاعة الأداء، لأهم العمليات والمشاريع غير المنجزة أو العناصر المفسرة لعدم تحقيق القيمة التوقعية لجل المؤشرات المعنية بذلك																																			
	4.6	غياب تحليل للنتائج المحققة مقارنة بالوسائل المعبأة																																			
	5.6	عدم الإشارة إلى الإجراءات التصحيحية لأغلب المؤشرات التي لم تبلغ القيم التوقعية																																			
	6.6	عدم مطابقة النتائج المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في تقرير نجاعة الأداء، لتلك التي تم استنتاجها أو احتسابها من طرف اللجنة																																			
	7.6	عدم الإدلاء بالوثائق المفسرة للنتائج المتعلقة ببعض المؤشرات أو محدوديتها في تفسير هذه النتائج																																			

المحاور		أهم الملاحظات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36
7. تقييم نظام قيادة البرامج	1.7	عدم الاعتماد على نظام معلوماتي مندمج أو منصة رقمية لتجميع ومركزة المعطيات الخاصة بجل المؤشرات ، بشكل يمكن من احتساب النتائج وتتبع نجاعة الأداء																																			
	2.7	عدم تفعيل وظيفة مر اقبة التدبير أو محدودية تدخلها في منظومة نجاعة الأداء																																				
	3.7	عدم إعداد أوتحيين مصفوفة خاصة بالمخاطرعلى مستوى البرامج المفتحصة أوعدم تعميمها																																				
	4.7	عدم التوفرعلى وثيقة ميثاق التدبير أوعدم المصادقة عليها أوعدم احترام بعض التوجيهات التي أسس لها النموذج المعد لذلك																																				
	5.7	محدودية العمل بآليات التنسيق والتعاون والتوثيق في إطار حوار التدبير																																				

الجزء الأول

تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة

تكتسي عملية تنزيل التوصيات الواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية بمناسبة مهام افتحاص نجاعة الأداء، لا سيما ذات الأولوية منها، أهمية قصوى في تجويد مشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء، وبشكل أوسع، في مواكبة تنزيل مقاربة نجاعة الأداء من طرف مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

استنادا إلى هذه الأهمية، أكد منشور رئيس الحكومة عدد 12/2021 بتاريخ 26 يوليو 2021 والمتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية، على ضرورة انكباب القطاعات الوزارية والمؤسسات على تفعيل التوصيات الواردة في تقارير الافتحاص التي تنجزها المفتشية العامة للمالية، خصوصاً من خلال اعتماد مخططات عمل قطاعية، تحدد الجدول الزمني لتنزيل هذه التوصيات، لا سيما ذات الأولوية منها، ودعوة هيئاتها الرقابية لتتبع تنفيذها عملا بمقتضيات المرسوم رقم 2.11.112 بتاريخ 23 يونيو 2011 بشأن المفتشيات العامة للوزارات. وفي ضوء أهم خلاصات حصيلة كل قطاع أو مؤسسة فيما يهم افتحاص نجاعة الأداء، يؤكد نفس المنشور على ضرورة تضمين هاته المخططات القطاعية التقويمات والتدابير الكفيلة بتجاوز الاختلالات التي تم رصدها.

وفي هذا الإطار، تحرص لجان الافتحاص على التأكيد على أهمية تفعيل التوصيات، لا سيما ذات الأولوية، والتي تمت مناقشتها مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية خلال الاجتماعات الختامية لمهام الافتحاص، مع دعوتها لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها.

وتتمحور أهم التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير الافتحاص برسم السنوات السابقة حول النقاط التالية:

- الحرص على تنفيذ التوصيات ذات الأولوية وتقديم خطط العمل المرتبطة بتنزيلها، إضافة إلى تفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات ووَحَدَات مراقبة التدبير في التتبع؛
- مواصلة العمل على تجويد مقاربة نجاعة الأداء من خلال إعادة هيكلة بعض البرامج بشكل يضمن انسجامها بصورة أفضل مع الاستراتيجيات القطاعية والبرمجة الميزانياتية؛
- تفعيل آليات القيادة والإشراف والتتبع المتعلقة بنجاعة الأداء على المستوى الأفقي وكذا على مستوى تدبير البرامج؛
- إرساء آليات التعاقد بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في تنفيذ البرامج؛
- تجويد مضامين تقارير نجاعة الأداء، من خلال الحرص على تطابقها مع مشاريع نجاعة الأداء وتقديم التعليقات الخاصة بالنتائج المحصل عليها، بشكل يضمن تفسيرها ويعزز مقروئيتها، مع الحرص على احترام الأجل التنظيمي لإيداع هذه التقارير؛
- تحديد أهداف مرتبطة بالأنشطة المباشرة للقطاعات المعنية واعتماد مؤشرات وجيهة تمكن من قياس نجاعة الأداء لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية؛
- اعتماد مؤشرات الأداء بدلاً من مؤشرات الأنشطة لقياس الأهداف المحددة، لا سيما المؤشرات التي تُعنى بتكريس بعد النوع الاجتماعي وبقياس جودة الخدمة المقدمة للمرتفقين والشركاء، ووضع مؤشرات فرعية كلما اقتضى الأمر ذلك؛

- تحري الدقة والحرص على الصدقية في احتساب وتقديم النتائج المتعلقة بالمؤشرات عبر وضع مناهج لهذه الغاية، وتوضيح طريقة احتسابها على مستوى البطائق التفصيلية، والالتزام بالمنهجية المعتمدة، وتوثيق مسطرة تجميع المعطيات؛
- إيلاء العناية اللازمة لتحقيق النتائج المتوقعة، من جهة، عن طريق الرفع من نسبة الإنجاز، ومن جهة أخرى، عبر تقديم النتائج الخاصة بجميع المؤشرات، مع توضيح التباين الملحوظ بين التوقعات والإنجازات والإشارة إلى الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها؛
- ترسيخ وتعزيز الحوار الداخلي في تفعيل منهجية نجاعة الأداء؛
- رقمنة المساطر المعتمدة في تدبير نجاعة الأداء وإدماجها في الأنظمة المعلوماتية التي تتوفر عليها القطاعات الوزارية والمؤسسات.

واعتبارا لكون مشاريع نجاعة الأداء لسنة 2023 قد تم إيداعها بمصالح وزارة الاقتصاد والمالية قبل توصل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، بالتقارير النهائية لافتحاص نجاعة الأداء لكل من سنتي 2021 و2022، فإن التوصيات الواردة في هذه التقارير والمتعلقة بـ "هيكلة البرنامج" و"تحديد الأهداف" و"انتقاء المؤشرات"، لن تؤخذ بعين الاعتبار إلا انطلاقا من مشاريع نجاعة الأداء لسنة 2024.

لذا، فالتأكد من تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم سنتي 2021 و2022، اقتصر على المحورين المتعلقين بـ "تقديم النتائج" و"نظام القيادة" على مستوى القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

في المقابل، شملت عملية تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم سنوات 2018 و2019 و2020 جميع المحاور، وذلك نظرا لتوصل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص بهذه التقارير قبل شروعها في إعداد مشاريع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نسبة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص التي قدمت خطط عمل بالنسبة للفترة 2018-2022 من أجل تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي جاءت في تقارير افتحاص نجاعة الأداء المتعلقة بالسنوات السابقة، ارتفعت من 43% برسم سنة 2018 إلى 49% برسم سنة 2019 ثم إلى 55% برسم سنة 2020. في حين عرفت هذه النسبة منحى تنازليا انطلاقا من سنة 2021، حيث سجلت 43% برسم هذه السنة، و34% برسم سنة 2022. ويبين الرسم البياني الموالي تطور هذه النسبة خلال الفترة 2018-2022 (أُنظر الجداول 2 و3 و4 و5 و6 بالملحقات).

الرسم البياني رقم 4: نسب القطاعات الوزارية والمؤسسات التي قامت بتقديم خطط عمل تروم تنزيل التوصيات ذات الأولوية برسم الفترة 2018-2022

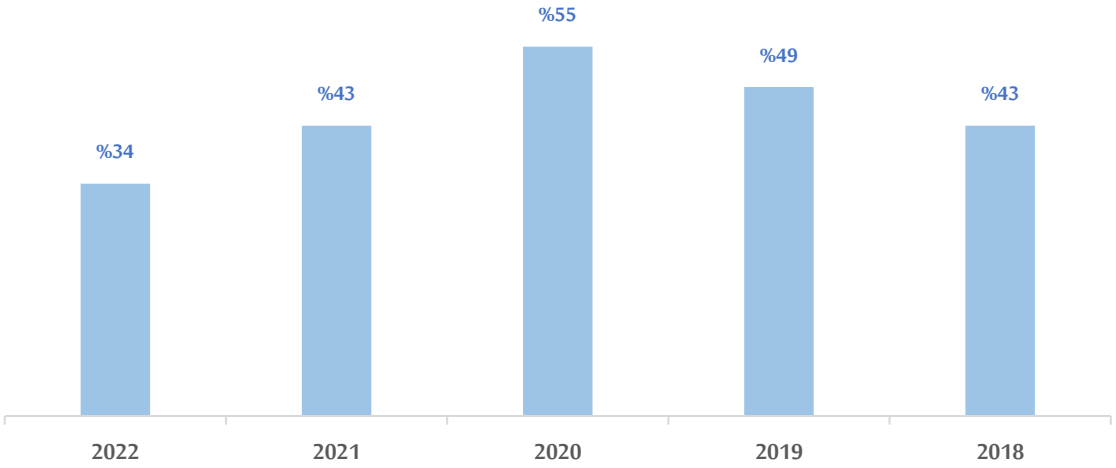

أما بالنسبة لمدى تنفيذ القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، للتوصيات ذات الأولوية، فبالرغم من الانخراط المتباين لهذه القطاعات والمؤسسات في تفعيل هذه التوصيات، فقد تم تسجيل ضعف النسب العامة لهذا التنفيذ برسم سنوات 2018 و2019 و2020 و2021 و2022، إذ بلغت على التوالي 39% و33% و30% و26% و24%، كما يبين ذلك الرسم البياني التالي[3]:

الرسم البياني رقم 5: تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية للفترة 2018-2022

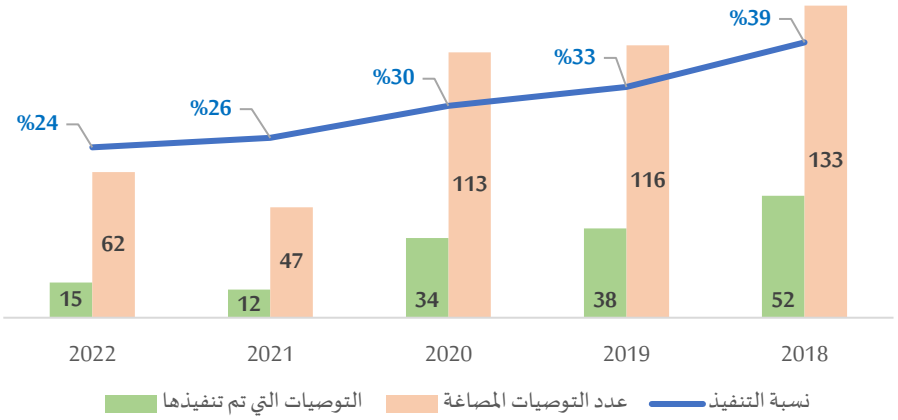

وتعكس معدلات تنفيذ التوصيات ذات الأولوية برسم سنوات 2018 و2019 و2020 بطء وتيرة التنفيذ، حيث لم يتم تحقيق التنفيذ الكلي لهذه التوصيات، رغم مرور أكثر من 3 سنوات على صياغتها وتقاسمها مع القطاعات المعنية، وهو ما يستدعي ضرورة إيلاء العناية اللازمة للتسريع في تنفيذها في أفق الارتقاء بمنهجية نجاعة الأداء.

[3] اقتصر تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية المصاغة برسم سنتي 2021 و2022، على تلك التي تهم المحورين المتعلقين بـ"تقديم النتائج" و"نظام القيادة"، كما تم توضيحه آنفا.

وبإضافة التوصيات ذات الأولوية في طور التنفيذ، تراوحت هذه النسبة ما بين 71% و85% خلال الفترة 2018-2022. وإذا كانت هذه النسب تدل على انخراط القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في تفعيل غالبية التوصيات ذات الأولوية، فإنها بالمقابل تعكس تعثرا في تفعيل باقي التوصيات ذات الأولوية، ويتجلى ذلك في عدم البدء بتنفيذ نسب 26% و23% و29% من التوصيات ذات الأولوية برسم السنوات 2018 و2019 و2020. ويبين الرسم البياني أسفله تطور هذه النسبة خلال الفترة 2018-2022.

الرسم البياني رقم 6: تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية باحتساب التوصيات في طور التنفيذ المتعلقة برسم الفترة 2018-2022

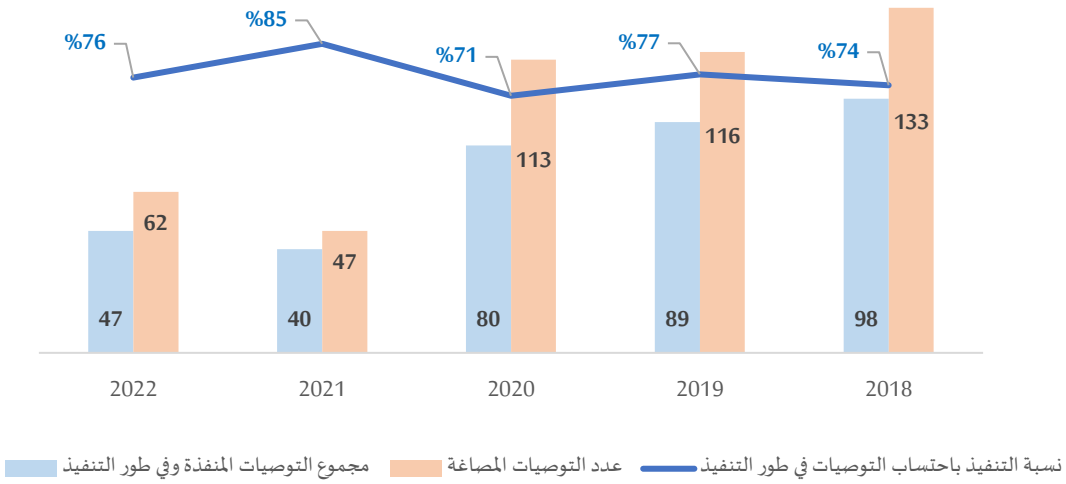

من جانب آخر، فقد تبين للجان الافتحاص أن تنفيذ التوصيات ذات الأولوية[4] عرف تباينا ملحوظا خلال هذه الفترة، حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية (أُنظر الجداول رقم 2 و3 و4 و5 و6 بالملحقات). فبينما حققت بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات نسب تنفيذ مرتفعة خلال الفترة 2018-2022، وذلك باحتساب التوصيات في طور التنفيذ، فإن العديد منها لم تول الاهتمام اللازم لتنفيذ تلك التوصيات، مما أدى إلى تسجيل نسب تنفيذ ضعيفة.

فمقابل انخراط مجموعة من القطاعات الوزارية في تفعيل أغلب التوصيات ذات الأولوية، مثل قطاعات "حقوق الإنسان" و"التربية الوطنية والتعليم الأولي" و"الرياضة" و"السياحة" و"التجهيز والماء" و"الأوقاف والشؤون الإسلامية"، فقد تم تسجيل نسب تنفيذ ضعيفة برسم سنوات 2018 و2019 و2020 على مستوى قطاعي "التكوين المهني"، و"التواصل"، إضافة إلى "المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج"، حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ 34%. كما أن قطاع "المغاربة المقيمين بالخارج" لم يشرع في تفعيل أي من التوصيات التي تمت صياغتها برسم سنوات 2018 و2020 و2022.

كما انكبت لجان الافتحاص على التأكد من قيام المفتشيات العامة للوزارات بتتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الافتحاص، طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.11.112 المشار إليه آنفا. وتبين المعطيات المستخلصة من تقارير

[4] يتم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها حسب كل محور (هيكلة البرنامج وتحديد الأهداف وانتقاء المؤشرات وتحقيق النتائج وإرساء نظام القيادة). ويعتبر القطاع "غير معني" برسم سنة معينة، إذا لم تتم صياغة أي توصية ذات أولوية بخصوصه على مستوى أي من المحاور السابقة، أو لم يخضع للافتحاص برسم نفس السنة.

افتحاص نجاعة أداء 36 قطاعا وزاريا ومؤسسة والواردة في الرسم البياني التالي (أُنظر الجدول رقم 7 بالملحقات)، أنه على الرغم من توفر 81% منها على مفتشيات عامة، إلا أن 28% فقط من هذه الأخيرة تقوم بمهمة تتبع تفعيل توصيات تقارير افتحاص نجاعة الأداء، في حين أن 19% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص أناطت هذه المهمة بوحدات أخرى.

الرسم البياني رقم 7: تتبع التوصيات الواردة في تقارير الافتحاص من طرف المفتشيات العامة على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص

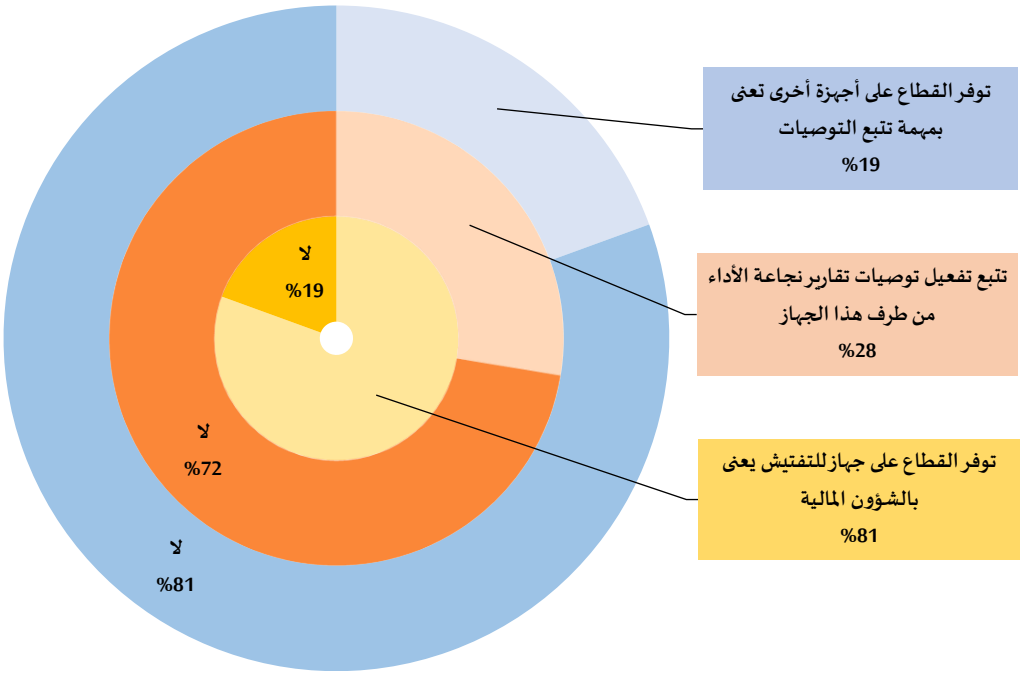

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد البشرية الموضوعة رهن إشارة أجهزة التفتيش والمراقبة المذكورة تبلغ 507 عنصرا بشريا، موزعين بنسب متفاوتة حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

وفي الختام، وبالنظر للأهمية البالغة لعمليات تنزيل وأجرأة التوصيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء، في تكريس وترسيخ منهجية نجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، وجب العمل على تأهيل الأجهزة الموكل إليها تتبع تنفيذ هذه التوصيات، من خلال تمكينها من الأدوات والآليات الكفيلة للاضطلاع بمهامها على أحسن وجه.

الجزء الثاني

التدبير الأفقي لنجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات

تؤسس مقاربة نجاعة الأداء في منظورها الشامل والمندمج للارتقاء بالنقاش حول قوانين المالية إلى مساءلة جدوى الإنفاق العمومي ونجاعة السياسات العمومية. لأجل ذلك، أكدت مناشير رئيس الحكومة، لا سيما المنشور رقم 2021/12 السالف ذكره، على ضرورة تفعيل آليات القيادة والإشراف والتتبع المتعلقة بنجاعة الأداء لضمان انسجام ومواءمة البرامج الميزانياتية مع هذه السياسات.

ويعرض هذا الجزء من التقرير خلاصات لجان الافتحاص المتعلقة بالجوانب الأفقية للتدبير الميزانياتي المهيكل حول البرامج والقائم على نجاعة الأداء. وتشمل هذه الجوانب إعداد الاستراتيجيات القطاعية ومدى مراعاتها لبعد النوع الاجتماعي، وتحديد البرامج والاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بالإضافة إلى إحداث الهيئات الأفقية لقيادتها. كما تتضمن اعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، وإنجاز وإيداع التقارير القطاعية لنجاعة الأداء داخل الآجال التنظيمية.

1. إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات

تلعب الوثائق الاستراتيجية دورا مهما في توجيه وتأطير عمل القطاعات الوزارية والمؤسسات، في إطار ينسجم مع اختصاصاتها وتنظيمها. وتتبوأ هذه الوثائق الاستراتيجية بذلك مركز الصدارة في منهجية نجاعة الأداء باعتبارها المدخل الذي تنبثق منه البرامج والأهداف والمؤشرات. وحرصا على واقعية وصدقية التوقعات، يُفترض في هذه الوثائق الاستراتيجية أن تكون واضحة ومنسجمة مع التوجهات الحكومية فيما يهم أساسا السياسة العامة ومع خصوصيات القطاع والمؤسسة من جهة، وأن يراعى في إعدادها التوافق والتوازن مع الموارد المالية المعبئة من جهة أخرى. إلى جانب ذلك، تتأسس الوثائق الاستراتيجية على تشخيص للمحيط الذي تشتغل في إطاره القطاعات الوزارية والمؤسسات. ومن هذا المنطلق، وجب العمل على تحيين هذه الوثائق الاستراتيجية بما يساير تحولات هذا المحيط.

وبهذا الخصوص، عملت لجان الافتحاص على التحقق من اعتماد القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية لاستراتيجيات واضحة وموثقة ومن مدى تغطيتها لأهداف البرامج الميزانياتية المعتمدة ضمن مشاريع نجاعة الأداء. وقد أسفرت أشغال مهام الافتحاص عن الملاحظات التالية:

- توفر 24 قطاعا وزاريا ومؤسسةً على استراتيجية، وهو ما يمثل 67% من مجموع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص؛

- لوحظ أنه من أصل 24 قطاعا وزاريا ومؤسسة يتوفر على استراتيجيات، 14 منها يتوفر على الوثائق الرسمية المتعلقة بها، وهو ما يمثل 58%. في حين لوحظ اعتماد باقي القطاعات والمؤسسات على مصادر أخرى، تستمد مضامينها من **التوجيهات الملكية السامية** أو من البرنامج الحكومي، علاوة على وثائق أخرى من قبيل خطط العمل القطاعية أو البرامج المرحلية الثلاثية أو النصوص التنظيمية المحددة لاختصاصاتها.

- تحدد جميع الاستراتيجيات المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، أهدافها ومحاورها الرئيسية بشكل واضح. كما أن حوالي 82% من البرامج المعتمدة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص تنبثق عن الاستراتيجيات القطاعية أو الوثائق الأخرى المعتمدة.

ويوضح الرسم البياني أدناه أهم المعطيات المتعلقة بمحور إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة (أنظر الجدول رقم 8 بالملحقات):

الرسم البياني رقم 8: إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات

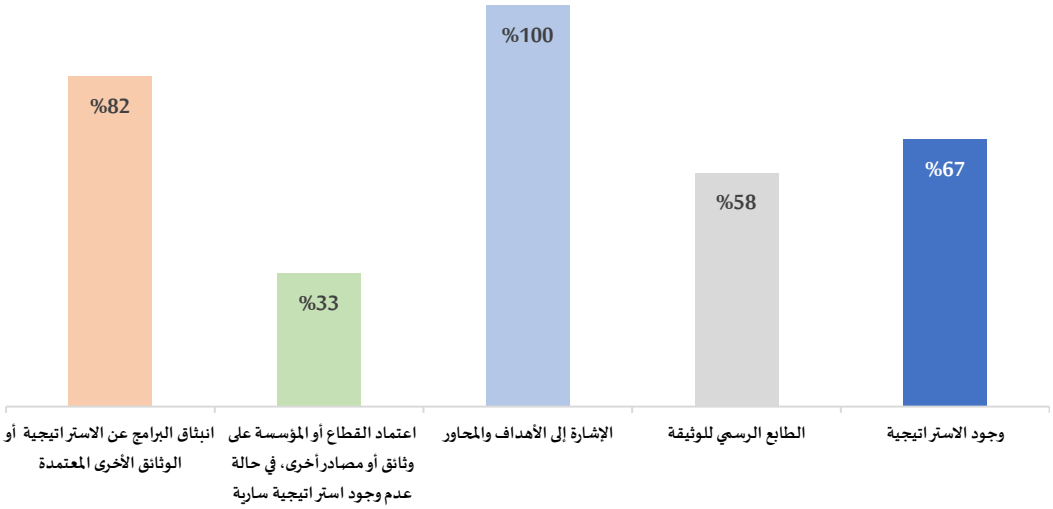

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن هدف تكريس منهجية نجاعة الأداء في القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص بناء على وثائق استراتيجية معتمدة وواضحة ومحينة، في حاجة إلى بذل المزيد من المجهودات، وذلك لاعتبارات عدة، لعل أهمها ما يتعلق باستمرار 33% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص في تنزيل نجاعة الأداء خارج نطاق وثائق استراتيجية محينة ومعتمدة من جانب، وعدم انبثاق 18% من البرامج عن الوثائق الاستراتيجية المعتمدة، من جانب آخر.

ويمكن تقديم أهم المعطيات التي سجلتها لجان الافتحاص فيما يتعلق بإعداد وتنزيل الاستراتيجيات، حسب القطاعات كما يلي:

وزارة العدل - قطاع العدل-

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 300 : المواكبة والقيادة

في ظل غياب وثيقة رسمية للاستراتيجية الخاصة بوزارة العدل، واستنادا إلى ما تم تضمينه من توجهات استراتيجية في مشروع نجاعة الأداء، يمكن القول أن هذه التوجهات تنبني على المحاور السبعة التالية:

1. **تحديث وتطوير المنظومة القانونية والقضائية؛**
2. **تسهيل الولوج إلى العدالة؛**
3. **تأهيل وتحديث الإدارة القضائية؛**
4. **الرفع من نجاعة أداء المحاكم؛**

5. **تخليق منظومة العدالة؛**
6. **تعزيز التعاون الدولي؛**
7. **تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي.**

بخصوص البرنامج المتفحص "**المواكبة والقيادة**"، يتضح أنه ينبثق من المحورين الاستراتيجيين التاليين:

- **المحور الثالث: تأهيل وتحديث الإدارة القضائية:**

يهدف هذا المحور إلى تعزيز اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات التحول الرقمي للعدالة والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، بتنسيق وتعاون مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية. ويغطي محور تأهيل وتحديث الإدارة القضائية ثلاثة جوانب أساسية، وهي تأهيل الإدارة القضائية والتحول الرقمي للعدالة ودعم البنية التحتية للمحاكم.

- **المحور السابع: تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي:**

يهدف هذا المحور إلى إغناء وتنويع الرأسمال البشري للوزارة من حيث الكفاءات والاختصاصات وأعداد الموظفين، بهدف استثمار الكفاءات بالشكل الأمثل والارتقاء بمستوى الموارد البشرية للاستجابة لمتطلبات الإدارة الحديثة. علاوة على الاعتماد على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف من أجل تحقيق التوازن في توزيع الموارد البشرية للوزارة على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية مع عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة.

وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 125 : حقوق الإنسان

اعتمدت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان خطة عمل استراتيجية برسم الفترة 2012-2016، والتي تستند إلى أربعة محاور وهي: (1) مواكبة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، (2) وتنمية الحوار مع الأطراف المعنية، (3) وتعزيز التفاعل مع الفاعلين الدوليين، (4) واعتماد حكامة مؤسساتية.

وقد تم تعزيز هذه الخطة الاستراتيجية باعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021، والتي تتمحور حول (1) الديمقراطية والحكامة، (2) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، (3) وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها، (4) والإطار القانوني والمؤسساتي.

في نفس السياق، تم إعداد مخطط تنفيذي لهذه الخطة، والذي يعتبر إطارًا تعاقديًا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بتنفيذها، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية، وبمراعاة لمهام وأدوار كل طرف. كما أنه يعد وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلة بتنفيذها، مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة ومؤشرات للقياس تساعد على التتبع والتقييم.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل الوطنية، ورغم استيفائها لفترة تنفيذها، لم تُحين بعد، مع العلم أن تحيين هذه الخطة يدخل ضمن الأولويات الاستراتيجية للبرنامج 125 "حقوق الإنسان" (مشروع "النهوض وتتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان")، وكذا أولويات البرنامج الحكومي 2021-2026، خاصة المحور المتعلق بالإصلاح السياسي والديمقراطي.

وجب التذكير أن المندوبية الوزارية قامت خلال سنة 2023، وذلك انسجاما مع التوصيات ذات الأولية المضمنة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنوات السابقة، بإعداد مشروع استراتيجية جديدة برسم الفترة 2024-2030. وينبني مشروع الاستراتيجية الجديدة على خمسة محاور استراتيجية وهي: (1) الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان، (2) والإسهام في تطوير التعاون والتفاعل مع المنظومات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، (3) والمعرفة والخبرة وثقافة حقوق الإنسان وترصيد المكتسبات، (4) والشراكة وخلق الديناميات في مجال حقوق الإنسان، (5) والتحديث المؤسساتي والمهني للمندوبية الوزارية.

هذه المحاور تتوافق بشكل كبير مع أهداف البرنامج رقم 125 "حقوق الإنسان" التي تتمثل في (1) مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان، (2) وتقوية أدوار الفاعل المدني في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، (3) وتعزيز التعاون والتفاعل والحوار مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان، (4) وتعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة. ومع ذلك، وإلى حدود شهر شتنبر 2024، فإن الاستراتيجية الجديدة لم تتم المصادقة عليها.

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 109 : الشؤون القنصلية والاجتماعية

بالنظر إلى المتغيرات الإقليمية والدولية، ومن أجل الاستجابة بفعالية للمهام الموكلة إليه، يعمل قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي على تنفيذ استراتيجية ترتكز على سبعة محاور أساسية، وهي:

1. التعبئة من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة؛
2. الترويج للنموذج المغربي المتميز في أبعاده الإصلاحية والتنموية؛
3. تقوية وتوسيع دائرة علاقات المغرب مع كافة الشركاء على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي ولا سيما الإفريقي؛
4. الدفاع عن قضايا ومصالح المغاربة المقيمين في الخارج؛
5. التحفيز الاستراتيجي لدبلوماسية اقتصادية جديدة وهادفة إلى إشعاع وتقوية مكانة الاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي؛
6. تدعيم وتشجيع الدبلوماسية الثقافية؛
7. تطوير آليات العمل لدى القطاع وتمكينه من الوسائل والموارد الكفيلة بأداء المهام المنوطة به على الوجه الأمثل.

وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 112 : مغاربة العالم

يستند قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على استراتيجيتين وطنيتين وهما :

- **الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج** المعتمدة منذ سنة 2014 والتي تمت أجرأتها في 8 برامج تضم 43 مشروعا وتتبنى رؤية شمولية تروم تعزيز وتنشيط العلاقات بين مغاربة العالم وبلدهم الأم المغرب وذلك عبر ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1. المحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم؛
2. حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛
3. تشجيع مساهمة مغاربة العالم في تنمية الوطن.

- **الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء** وتتعلق بالمهاجرين المتواجدين بالمغرب والتي تم اعتمادها منذ سنة 2014 وتتضمن 81 إجراء موزعا على 11 برنامجا استراتيجيا، تتمحور جميعها حول الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تسهيل إدماج المهاجرين الشرعيين؛
- تأهيل الإطار القانوني؛
- إحداث إطار مؤسساتي ملائم؛
- تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان.

وزارة الداخلية

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 311 : الوقاية المدنية

في ظل غياب وثيقة رسمية لاستراتيجية وزارة الداخلية، فقد تم الاعتماد على المحاور الاستراتيجية كما وردت في مشروع نجاعة الأداء والمتعلقة بمواصلة بلادنا تعزيز مسلسل الإصلاح والدمقرطة وترسيخ صرح دولة الحق والقانون وفتح أوراش الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وهي كالتالي:

- تعزيز الأمن وصيانة الحقوق والحريات، حيث تواصل مصالح وزارة الداخلية نهج سياسة أمنية استباقية في محاربة التطرف والإرهاب والجريمة وذلك وفق مقاربة تضامنية وتشاركية بين المصالح الأمنية الداخلية والخارجية ومع القوات المسلحة الملكية بكل مكوناتها والمواطنين؛

- مواصلة تعميق مسلسل اللامركزية وتوفير المناخ الملائم لتفعيل الجهوية، حيث تعمل الوزارة في نطاق الصلاحيات الموكولة لها على تفعيل هدا الورش الإصلاحي الكبير وعلى ترسيخ آليات التنمية الترابية وفق مبادئ الاندماج والشراكة والفعالية والاستدامة؛

- المساهمة في التنمية السوسيو-اقتصادية والمجالية وتفعيل آليات التضامن والتنمية البشرية، وذلك من خلال الحرص على تعبئة جميع الوسائل من أجل المساهمة في توفير الأرضية الملائمة لإنجاز البرامج والأوراش الإنمائية وكذا الحرص على توفير المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار وإذكاء تنافسية المجالات الجهوية لاستقطاب وتوطين المشاريع وإنعاش الشغل والتشغيل؛

- إرساء أجهزة الحكامة الترابية ودعم اللاتمركز الإداري ورفع تحديات التحول الرقمي وترسيخ اليات المراقبة والتخليق، وذلك عبر إرساء الآليات العملية لتكريس اللاتمركز الإداري على المستوى الميداني.

وتجدر الإشارة إلى عدم توفر أي وثيقة تهم تقييم مدى تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

يندرج البرنامج 311 "الوقاية المدنية" ضمن الهدف المتعلق ب"تعزيز الحكامة الأمنية وتدبير المخاطر والأزمات". وتتوخى استراتيجية هذا الأخير حماية السكان والممتلكات من الكوارث والمخاطر التي تهددها. وتعتمد على مشاريع تهدف إلى دعم التغطية الترابية للمملكة بالبنيات التحتية للوقاية المدنية بغية تقليص مدة تدخل فرق الإنقاذ والتكفل بالضحايا في آجال معقولة.

وفي إطار تعزيز التغطية الترابية وتحقيق العدالة المجالية في مجال التدخل والإسعاف، قامت المديرية العامة للوقاية المدنية بإتمام بناء 5 مراكز للإغاثة ومقرين للقيادات الجهوية ومقرين للوحدات الجهوية المتنقلة للتدخل و4 مقرات للقيادة الإقليمية بعين السبع الدار البيضاء والفداء مرس السلطان والرحامنة وأسا الزاك ومركزين للإغاثة بتغجيجت ودمنات. وقد مكن إنجاز هذه البنيات التحتية من تحسين مؤشر التغطية الترابية لمراكز الإنقاذ، حيث تقلص نطاق تدخل كل مركز من 2330 كلم² في 2022 إلى 2293 كلم² في نهاية 2023.

إلا أنه، ونظرا للتأخر الذي يعرفه إنجاز المستودع الجهوي لتخزين المعدات الأولية لإنقاذ وإيواء المنكوبين المبرمج بمدينة الراشيدية، استقر عدد المراكز المنجزة في 10 عوض 11 كما كان متوقعا.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

البرامج المفتحصة:

- البرنامج رقم 907 : التعليم العالي

- البرنامج رقم 908 : البحث العلمي والتكنولوجي

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بإطلاق المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030). وفيما يلي التوجهات الاستراتيجية لهذا المخطط:

التوجه الاستراتيجي الأول: التميز الأكاديمي:

- تفعيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج ابتداء من السنة الأولى حتى الدكتوراه؛
- محتوى وطرق تدريس مبتكرة، تستجيب للقضايا الوطنية ذات الأولوية وتتسق مع المعايير الدولية؛
- آليات للمواكبة تحفز تكافؤ الفرص وتكرس النجاعة والتميز بشكل عام.

التوجه الاستراتيجي الثاني: التميز العلمي:

- إرساء أسس بحث علمي بمعايير دولية موجه نحو الأولويات الوطنية، ومهيكل حول أقطاب مندمجة؛
- بحث علمي بجيل جديد من الدكاترة يتم تثمين أبحاثهم وانتقائهم من بين أفضل النخب.

التوجه الاستراتيجي الثالث: التميز في الأداء والحكامة:

- إعطاء دفعة قوية لحكامة مؤسسات التعليم العالي باعتماد مقاربة ترسي معالم استقلالية مسؤولة وتضمن التميز العملياتي للمنظومة في شموليتها.

التوجه الاستراتيجي الرابع: فتح المجالات للابتكار:

- تشجيع انبثاق منظومة ابتكار فعالة للمجالات المبتكرة ولاقتصاد المستقبل ولمجتمع الرفاهية.

ولتفعيل هذا المخطط تم تحديد ثلاث دعامات لتسريع التحول تتمثل في:

- التحول الرقمي من خلال إدارة رقمية وخدمات رقمية ومنصات التدريس؛
- نجاعة أداء المنظومة عبر التآزر داخل المنظومة ومع الأطراف المعنية على المستوى الإقليمي والوطني، وجودة التأطير البيداغوجي والتقني والإداري، وتطوير الشراكات الوطنية والدولية ونظام فعال لليقظة والتتبع والتقييم والمسؤولية المجتمعية والبيئية؛
- الهيكلة والتنظيم والتقنين من خلال المراجعة الشاملة للقانون 00-01 وتسريع إصدار نصوصه التطبيقية، ومواصلة تنزيل القانون الإطار 17-51، وإصدار الأنظمة الأساسية.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 904 : محاربة الأمية

- البرنامج رقم 912 : الارتقاء بجودة التربية والتكوين

تعتبر **خارطة الطريق 2022-2026** الوثيقة الاستراتيجية المعتمدة حاليا على مستوى القطاع. وترتكز هذه الخارطة على ثلاثة مجالات ناظمة ومتكاملة تستجيب بالأساس للأهداف المحددة في **القانون الإطار رقم 17-51 والرؤية الاستراتيجية 2015-2030**، وهي: (1) الإنصاف وتكافؤ الفرص، (2) وجودة التربية والتكوين، (3) وحكامة المنظومة والتعبئة.

في هذا الصدد، تروم خارطة الطريق 2022-2026 إلى إرساء مدرسة عمومية ذات جودة من خلال تحديد ثلاثة أهداف استراتيجية:

- ضمان جودة التعلمات من خلال مضاعفة نسبة تلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلمات الأساس؛

- تعزيز التفتح والمواطنة عبر العمل على مضاعفة نسبة التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الأنشطة الموازية؛
- تحقيق إلزامية التعليم عن طريق تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث.

ومن أجل التنزيل الأمثل لهذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، تم اعتماد مقاربة نسقية ترتكز على المحاور الثلاث الأساسية للمنظومة التعليمية: التلميذ(ة)، والأستاذ(ة) والمؤسسة التعليمية تتوزع عليها عشرة التزامات.

4 التزامات لفائدة التلميذ	3 التزامات لفائدة الأساتذة	3 التزامات لفائدة المؤسسة
تلاميذ متفتحون يحققون ذواتهم، متمكنون من التعلمات الأساس ويستكملون تعليمهم الإلزامي: 1. تعميم تعليم أولي ذو جودة؛ 2. ضمان التعلمات الأساس بالسلك الابتدائي؛ 3. مسارات متنوعة بالسلك الثانوي؛ 4. دعم اجتماعي معزز.	مدرسون متفتحون، ملتزمون تمامًا بنجاح التلميذ، مكونون ويحظون بالتقدير: 5. تكوين أساس ومستمر ذو جودة؛ 6. تثمين مهنة التدريس؛ 7. تجديد المقاربات البيداغوجية والوسائل الرقمية.	مؤسسات حديثة يقودها فريق تربوي حيوي وتوفر بيئة مواتية للتفتح: 8. فريق تربوي متحد يساند المدير(ة)؛ 9. مؤسسات منفتحة؛ 10. مؤسسات حديثة.

في المقابل، يعهد تنفيذ البرنامج 904 إلى الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، كمؤسسة عمومية تخضع لوصاية رئيس الحكومة. وتستند في ذلك إلى خارطة الطريق 2023-2027 التي تصبو إلى خفض معدل الأمية إلى مستوى يسمح بالقضاء عليها بحلول عام 2029 وفقا لما تم التنصيص عليه في القانون الإطار 51.17. وانطلاقا من هذا الهدف العام، تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية فرعية تتمثل في: (1) ضمان الولوج العادل والدامج إلى التعلم، (2) وتعبئة الشركاء من خلال الالتقائية على المستويين الوطني والترابي من أجل القضاء على الأمية في أفق سنة 2029، (3) ومواصلة الجهود لتحسين جودة التعلمات، (4) وتعزيز آليات حكامة استراتيجية محاربة الأمية.
ولأجرأة تنزيل هذه الأهداف الأربعة، تم تحديد ما مجموعه عشرون مشروعا عمليا لمواصلة الجهود بغية ترصيد النتائج المتحصل عليها في إطار تنزيل خارطة الطريق السابقة 2017-2021.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 802 : رياضة المستوى العالي

- البرنامج رقم 803 : رياضة العموم

كرس دستور المملكة المغربية ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية كحق أساسي للمواطنين دون أي تمييز. وعلى هذا الأساس، فالأنشطة البدنية والرياضية تعتبر حقا من حقوق الإنسان، يجب ضمان ممارسته للجميع أخذا بعين الاعتبار لمبدأ المساواة بين الجنسين وفي إطار عدالة مجالية ذات بعد وطني. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدولة إلى جعل النشاط الرياضي رافعة قوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ترجمة **للتوجهات الملكية السامية** التي منحت للرياضة مكانة بارزة في السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار يندرج مخطط العمل الاستراتيجي الهادف إلى تطوير عمل مديرية الرياضة 2023-2028 والذي يرتكز على ستة محاور استراتيجية هي: النهوض برياضة العموم ورياضة المستوى العالي وتحسين نظام الحكامة والتكوين والدبلوماسية الرياضية والمنشآت الرياضية.

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 704 : إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية

- البرنامج رقم 705 : تعزيزوتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية

أعدت وزارة الصحة مخطط 2025، ويتعلق الأمر باستراتيجية شاملة للنهوض بالقطاع الصحي ترتكز على ثلاث دعامات أساسية تتضمن "تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية" و"تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض" بالإضافة إلى الدعامة التي تهم "تطوير حكامة القطاع وترشيد تخصيص الموارد واستعمالها".

لمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، يمثل القانون الإطار الجديد رقم 06.22 والمتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية خطوة مهمة في سبيل إضفاء الطابع الرسمي على الإصلاح الشامل للنظام الصحي الوطني، والذي تم إعداده تنفيذا **للتعليمات الملكية السامية** الدّاعية إلى إعادة النّظر، بشكل جذري، في المنظومة الصّحّية، ولمواجهة الاختلالات البنيوية التي يعرفها القطاع ومن أهمها: تعاقب عدد الإصلاحات والنقص المزمن والخصاص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة وضعف حكامة المنظومة الصحية وضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص.
وجدير بالذكر أن القانون الإطار الجديد يحل محل القانون الإطار السابق رقم 09-34، الذي كان ساري المفعول منذ 2011 إلى غاية 2022 . وينقسم هذا القانون الإطار إلى 11 فصلًا، ويرتكز على أربع دعامات أساسية:

- الدعامة الأولى: اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، على كافة المستويات من خلال إحداث الهيئة العليا للصحة وإحداث وكالة الأدوية والمنتجات الصحية وإحداث وكالة للدم ومشتقاته وإحداث المجموعات الصحية الترابية،التي ستتولى على الخصوص، إعداد وتنفيذ البرنامج الطبي الجهوي، وتقوية آليات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- الدعامة الثانية: تثمين الموارد البشرية، لاسيما من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية، لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام، وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح نظام التكوين، وكذا الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية، وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن؛
- الدعامة الثالثة: تأهيل العرض الصحي، بما يستجيب لانتظارات المغاربة في تيسير الولوج للخدمات الطبية وتعزيز جاذبية المؤسّسات الاستشفائية والرفع من جودتها؛
- الدعامة الرابعة، تتعلق برقمنة المنظومة الصحية عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

وزارة الاقتصاد والمالية

البرامج المفتحصة:

- البرنامج رقم 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

- البرنامج رقم 116 : تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك

- البرنامج رقم 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

عملت وزارة الاقتصاد والمالية خلال السنة المالية 2023 على تنفيذ برنامج عمل يسعى إلى تفعيل التزامات الحكومة برسم الفترة 2021-2026، تماشيا مع مخرجات النموذج التنموي الجديد. وقد ارتكز مخطط العمل المذكور، حسب مشروع نجاعة الأداء للسنة المالية 2023، على مواصلة تنزيل أهم الأوراش الإصلاحية الكبرى، نذكر منها:

- مواصلة مواكبة تعميم الحماية الاجتماعية عبر استكمال ورش التغطية الصحية الإجبارية والتنزيل التدريجي لتعميم التعويضات العائلية؛
- مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بهدف تعزيز جاذبية المملكة وجعلها قطبًا إقليميًا ودوليًا للاستثمارات؛
- متابعة تنزيل مشروع الإصلاح الهيكلي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مواصلة تنزيل تدابير القانون-الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي من أجل تعزيز العدالة الجبائية وإحداث نظام جبائي مبسط وشفاف؛
- مواصلة العمل على تنزيل إصلاح أنظمة التقاعد.

وفي إطار الرفع من المردودية في تحصيل المداخيل الجبائية والجمركية، أشار مشروع نجاعة الأداء إلى أن الوزارة تعمل على تطوير آليات وأساليب التحصيل والمراقبة، وكذا متابعة تنفيذ النفقات العامة للدولة، إضافة إلى تعميم الأداء الالكتروني للمستحقات ومواصلة عملية نزع الصفة المادية على مجموعة من المساطر واعتماد خرائطية للمخاطر على أساس قاعدة بيانات تحليلية.

كما تعمل الوزارة أيضا على اعتماد آليات لدعم المواد الأساسية والقطاعات الاقتصادية المتضررة من آثار ارتفاع الأسعار والجفاف على القدرة الشرائية للمواطنين ومواصلة الجهود لمكافحة المضاربة وتحسين الشفافية المالية ومناخ الأعمال. علاوة على ذلك، تنكب مصالح الوزارة على استكمال تنزيل ورش الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، عبر تحيين تصميمها المديري المرجعي للاتمركز الإداري للفترة الممتدة ما بين 2021 و2023، وذلك للمرة الثانية ليغطي الفترة 2023-2025.

بالإضافة إلى ذلك، انخرطت الوزارة في مواكبة البرامج الحكومية ذات الصبغة العرضانية والمتعلقة بإصلاح الإدارة وتجويد العلاقة بالمرتفقين من خلال:

- المساهمة في ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وكذا التركيز على الإجراءات ذات الطابع الاحترازي؛
- تفعيل تتبع إنجاز المخطط الإجرائي المتعلق بكيفية ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية بوزارة الاقتصاد والمالية؛
- تفعيل البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالوزارة؛
- تفعيل مقتضيات القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة؛
- تفعيل آليات النجاعة الطاقية بالوزارة.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 401 : تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية

- البرنامج رقم 404 : الإنعاش السياحي

يتوفر قطاع السياحة على خارطة طريق استراتيجية للفترة 2023-2026 تهدف إلى إعادة تموقع السياحة كقطاع مهم في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال العمل على جذب 17,5 مليون سائح وخلق 200 ألف وظيفة دائمة وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل في أفق 2026.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمدت خارطة الطريق على بناء تصور جديد للعرض السياحي يتمحور حول تجربة الزبون من خلال توفير حقيبة منتوجات سياحية منظمة حول 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية، وتعزيز القدرة التنافسية عبر مضاعفة سعة النقل الجوي وتعزيز خطة التسويق والترويج وتسريع الاستثمارات في منتجات التنشيط والخدمات السياحية وتأهيل العرض السياحي والرأسمال البشري وتعزيز مرصد السياحة.

وقد تم إرساء نظام للحكامة والقيادة الاستراتيجية يضم لجنة وطنية بين وزارية مكلفة بالسياحة تحت رئاسة رئيس الحكومة ولجنة للنقل الجوي ولجنة للمنتوج السياحي و12 لجنة للتتبع الجهوي و10 مختبرات للدفع بين القطاعين العام والخاص تسهر على تنشيط الشعب السياحية.

وبخصوص الإنجازات المتعلقة بسنة 2023، بلغ عدد السياح الوافدين على المغرب 14,5 مليون سائح أي بزيادة قدرها 34% بالمقارنة مع سنة 2022 وتم تسجيل 25.6 مليون ليلة مبيت بمؤسسات الإقامة والإيواء السياحية بزيادة قدرها 35% بالمقارنة مع سنة 2022 وبلغت عائدات الأسفار 105 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 12% بالمقارنة مع سنة 2022.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 407 : الاقتصاد الاجتماعي

في ظل عدم توفر القطاع على استراتيجية رسمية، تم تكليف مكتب دراسات لإعداد استراتيجية وخطة عمل لهذا القطاع على مدى عشر سنوات. من جهة أخرى، ينبني تصور استراتيجية برنامج "الاقتصاد الاجتماعي" على المحاور التالية:

- إدماج فاعلين جدد في حقل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- هيكلة الفاعلين ومواكبة تطوير أنشطتهم باستثمار المؤهلات الترابية؛
- تنويع مجالات التدخل والاستجابة للتحديات الجديدة للمغرب؛
- الحكامة؛

- التوزيع الترابي؛
- الإطار القانوني؛
- التمويل؛
- اليقظة الإحصائية؛
- التغطية الاجتماعية.

الأمانة العامة للحكومة

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 121 : تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة

تقوم الأمانة العامة للحكومة بدور محوري في ضمان حسن سير العمل الحكومي وتنسيق النشاط التشريعي والتنظيمي للحكومة، وذلك من خلال البرنامج الوحيد رقم **121 - تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة**. ومن أجل بناء تصور قطاعي ينسجم مع التطورات والتحديات التي تعرفها الوضعية الراهنة، قامت الأمانة العامة للحكومة بتحيين استراتيجيتها والمصادقة عليها، حيث انتقلت إلى نهج جديد من خلال اعتماد استراتيجية 2023-2027، والتي ترتكز في تنفيذها على أربعة محاور رئيسية تقوم على " **تجويد المنظومة القانونية الوطنية** " و"**تيسير الولوج الى القانون** " و" **رقمنة وتجويد كفاءة الخدمات الإدارية** " و" **تمكين الرأسمال البشري وتطوير البيئة الوظيفية** ".

ورغم الأهمية التي تكتسيها الأمانة العامة للحكومة على المستويين التشريعي والتنظيمي، فإن **إجراءات المصادقة** على استراتيجيتها **عرفت تأخرا مهما**، مما حال دون وضع **رؤية واضحة للقطاع ووضع خارطة طريق** لمختلف مصالحها بالنسبة للسنوات الفارطة.

وفي نفس السياق، سجلت لجنة الافتحاص **غياب تقييم بعدي** لمدى تحقيق الأهداف المسطرة بالاستراتيجية السابقة للأمانة العامة للحكومة كما وردت في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2023، حيث إن الوثائق المقدمة للنتائج **لا تبرز محاور الرؤية الاستراتيجية والإنجازات المحققة** في هذا الإطار، حيث تكتفي بالتصريح بإنجازات بعض المديريات التابعة لها، دون ربطها بالمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

وزارة التجهيز والماء

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 408 : الطرق

- البرنامج رقم 601 : الماء

تتولى وزارة التجهيز والماء مهمة القيام بإعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميادين الطرق والموانئ والماء والأرصاد الجوية والمناخ والتزويد بالماء الصالح للشرب، مع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى القطاعات الوزارية الأخرى والمؤسسات والهيئات المعنية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وقد عملت وزارة التجهيز والماء على بلورة مخطط استراتيجي يحدد التوجهات والمحاور والأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالفترة 2022-2027. وفي هذا الإطار، تم تحديد خمسة توجهات استراتيجية تخص تدعيم القدرة التنافسية

للاقتصاد الوطني والشغل والتنمية البشرية والحفاظ على الرصيد الوطني من البنيات التحتية والإصلاحات المؤسساتية والإدارية. وتتمحور هذه التوجهات حول العناصر التالية:

- الحفاظ على الرصيد الوطني للبنيات التحتية لضمان استدامته وتكييفه؛
- توفير بنيات تحتية عالية الجودة في خدمة اقتصاد تنافسي وشامل ومنصف؛
- ضمان أمن الموارد المائية مع العمل على تثمينها ونجاعة استعمالها واستباقية حدوث الظواهر القصوى؛
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتطوير المهارات والخبرات التقنية والفنية للوزارة؛
- إنجاح تحديث وزارة التجهيز والماء وإدارتها مع التحسين الدائم للأداء.

وقد لاحظت لجنة الافتحاص تأخرا في المصادقة على مشروع المخطط الوطني للماء في انتظار تعديل محتواه ونطاقه بغية تكييفه وضمان انسجامه مع متطلبات القانون الجديد رقم 15-36 المتعلق بالمياه، والذي حدد أفق التخطيط في 30 سنة على الأقل بدل 20 سنة على الأقل.

وفي هذا السياق، لوحظ كذلك التأخر في المصادقة على عقود الفرشات المائية والنصوص التطبيقية المتعلقة بها، ويعزى هذا الوضع إلى تعدد الشركاء والتأخر في إصدار النصوص التطبيقية المرتبطة بقانون الماء 15-36 خصوصا مشروع المرسوم الخاص بالتدبير التشاركي للفرشات المائية الجوفية.

وزارة النقل واللوجستيك

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 411 : النقل البري واللوجستيك

تقوم وزارة النقل واللوجستيك بوضع وتنفيذ سياسة الحكومة في مجالات النقل البري والموانئ والسكك الحديدية والملاحة البحرية والنقل الجوي، بالإضافة إلى إعداد السياسة الحكومية في مجال السلامة الطرقية، في ظل الهيكلة الحكومة الحالية، تم فصل وزارة النقل واللوجستيك عن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، واستمرت الوزارة في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للفترة 2017-2021. كما عملت على إعداد استراتيجية خاصة بها للفترة 2023-2026، والتي تركز على إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعزز فرص العمل وتسهم في نمو اقتصادي مستدام وشامل، فضلاً عن تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ولتنزيل هذه الرؤية، ترتكز استراتيجية الوزارة، حسب مشروع نجاعة الأداء، حول المحاور التالية:

- المحور الأول متعلق بحركية الأشخاص، يهدف إلى توفير خدمات للنقل شاملة ومستدامة؛
- المحور الثاني متعلق بنقل البضائع، يروم تطوير تنافسية قطاع نقل البضائع ليساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا؛
- المحور الثالث متعلق باللوجستيك، يهدف إلى الرفع من وتيرة إنجاز المحطات اللوجستيكية؛
- المحور الرابع متعلق بوضع خطة للتحول الرقمي في القطاع وتجويد حكامته.

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-

البرامج المفتحصة:

- البرنامج رقم 415 : تطوير السلاسل المنتجة

- البرنامج رقم 416 : تعليم وتكوين وبحث

- البرنامج رقم 418 : ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية

- البرنامج رقم 419 : تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية

تغطي استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" برامج القطاع الفلاحي كما وردت في مشروع نجاعة الأداء في مجملها غير أن برنامج "تعليم، تكوين وبحث" يبقى مؤطرا بخارطة الطريق 2020-2030 التي تهدف إلى تكوين 150000 خريج من أجل تزويد سوق الشغل في أفق 2030 بيد عاملة مؤهلة.

وقد ركزت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" في هذا الشأن على تكوين المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي. وفيما يخص برنامج "تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية"، تم التركيز على "برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي" دون الاستراتيجيات الأخرى التي تعنى بنفس الموضوع. وبخصوص برنامج "تطوير السلاسل المنتجة"، سجلت اللجنة عدم إدراج بعض الأهداف التي تبنتها استراتيجية القطاع، كالناتج الداخلي الخام الفلاحي، الصادرات الفلاحية والمردودية.

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 425 : التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

- البرنامج رقم 450 : قيادة وحكامة

يعتبر قطاع الصيد البحري من بين القطاعات الإنتاجية المهمة في المغرب إذ يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي. ولتدعيم وتأطير هذا القطاع وضعت الدولة استراتيجية خاصة به تحت اسم "أليوتيس". **وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية بلغت مداها الزمني سنة 2020. ولذلك، قامت مصالح القطاع بإعداد مخطط إستراتيجي جديد (2021-2030)، إلا أن هذه الإستراتيجية لازالت حاليا في طور المصادقة ولم يتم تقاسمها مع لجنة الافتحاص.**

وحسب ما ورد في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2023، ترتكز الاستراتيجية الجديدة على المحورين التاليين:

- **المحور الأول:** تطوير قدرات الفاعلين لإنجاح تطوير القطاع، سواء كان بحارا أو بائعا أو مصنعا أو مربي أحياء بحرية، حيث وضع العنصر البشري في قلب اهتمام الاستراتيجية الجديدة.
- **المحور الثاني:** تعزيز مكانة المغرب كمركز دولي في سلاسل الإنتاج، والحفاظ على استدامة الثروات السمكية للأجيال القادمة بغية خلق فرص الشغل وقيمة مضافة للقطاع.

ونظرا لعدم تسليم نسخة من هذه الاستراتيجية للجنة الافتحاص لم تتمكن هذه الأخيرة من تقييم مدى انبثاق مشاريع وأهداف نجاعة الأداء الخاصة بالقطاع من استراتيجيته.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 805 : الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية

- البرنامج رقم 806 : التكوين والتعليم الديني

وضع **أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** أسس رؤية شاملة لإصلاح المجال الديني، جاعلاً منه أولوية لضمان إدارة متأنية للشأن الديني وفق منظور يستشرف تطور المجتمع المغربي وتحافظ على الهوية الروحية للبلاد.

ومن أجل تنفيذ رؤية **أمير المؤمنين حفظه الله**، أعدت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية استراتيجية 2022-2026 التي تهدف إلى تلبية تطلعات السكان والتحديات الجديدة المتعلقة بالإشراف الديني، وتوفير أماكن العبادة والثقافة بشكل عادل، وتعزيز المكتسبات في مجال الإصلاح والتعليم الديني وإصلاح وتحديث الإدارة.

أما الأهداف الفرعية لهذه الاستراتيجية فتتضمن نشر القرآن الكريم، وتأطير الحجاج، وتحسين الوضع الصحي للموظفين الدينيين، وتلبية احتياجات السكان من أماكن العبادة والأماكن الثقافية، وتوفير شروط الراحة والأمان في المساجد، وتحديث وترميم الأماكن الدينية التاريخية، ومرافقة التعليم التقليدي، وتطوير التعليم في المؤسسات والمعاهد التابعة لجامعة القرويين، وتحديث وتدريب الموظفين الدينيين، إضافة إلى المساهمة في جهود القضاء على الأمية، وإدارة الخدمات بشكل مثالي، والمساهمة في تطوير الإدارة النموذجية، وإقامة إدارة عامة عادلة تعتمد على نظام الكفاءات.
تتمحور استراتيجية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للفترة 2022-2026 حول أربع ركائز، وهي التأطير الديني، والأماكن الروحية والثقافية، والتكوين والتعليم الديني، والدعم والقيادة.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 132 : الاستثمار ومناخ الأعمال

- البرنامج رقم 180 : دعم وقيادة

خصص **الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، الموجه إلى البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2022، محورا كاملا لموضوع الاستثمار والذي تضمن مجموعة من التوجيهات المتعلقة برفع العراقيل التي لا تزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي على جميع المستويات، بالإضافة إلى الاستمرار في المجهودات الرامية إلى تحسين صورة ومكانة المغرب في مجال مناخ الأعمال والعمل على أن يأخذ القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في مجال الاستثمار، كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار تم توجيه الحكومة، بتعاون مع القطاعين الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار يهدف لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة ما بين 2022

و2026. كما أن الدولة عازمة على تحقيق الهدف المتعلق برفع حصة الاستثمار الخاص إلى حوالي 65% من الاستثمار الإجمالي في أفق 2035، والمشار إليه في توصيات النموذج التنموي الجديد.

ومن أجل تنفيذ هذه التوجهات والتغلب على العقبات التي تواجه الاستثمار، انكبت الوزارة على إعداد استراتيجية وطنية لتنمية الاستثمار الخاص في أفق سنة 2026، مع تحديد أهداف سنوية وقطاعية وجهوية. أما على مستوى مناخ الأعمال فقد أعدت الوزارة، بمعية اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، خارطة طريق لتحسينه للفترة 2023-2026.

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 426 : الجيولوجيا والمعادن

ينبثق برنامج "الجيولوجيا والمعادن "عن الاستراتيجية الطاقية 2009-2030 ويهدف إلى تنزيل استراتيجية القطاع في مجال الجيولوجيا من خلال ضمان توفير بنية تحتية وبيانات محينة وذات جودة حول المؤهلات الجيولوجية والجيوعلمية للمغرب والتي تشكل عنصرا مهما لتحسين جاذبية النشاط المعدني الوطني.

وتتمحور الرؤية الاستراتيجية للقطاع حول تعزيز الجهود من حيث الاستحواذ والتجانس وتوافر البيانات الغنية والمحينة حول المؤهلات الجيولوجية للمغرب والتي تشكل عنصرًا مهما من عناصر الأداء وشرطًا أساسيًا لزيادة الجاذبية الجيولوجية لبلادنا وخاصة تأمين التزود في ظرفية تتميز بالطلب المتزايد على المواد الأولية الطاقية والمعدنية والمائية.

وينبني "مخطط المغرب المعدني" الذي يشكل إحدى استراتيجيتي البرنامج، كما تمت الإشارة إليه في مشروع نجاعة الأداء، على أربع ركائز استراتيجية وهي:

- الركيزة 1: تطوير نسيج تنافسي من الفاعلين؛
- الركيزة 2: إعادة التنظيم المؤسساتي للقطاع؛
- الركيزة 3: تعزيز الوقع الاجتماعي والطابع المسؤول والمستدام للقطاع المعدني؛
- الركيزة 4: تكييف الإطار التشريعي والآليات التمويلية والضريبية للطموحات الجديدة للقطاع .

وقد تمت ترجمة ركائز المخطط إلى 20 محورا تنمويا مقسمة إلى 58 رافعة و127 إجراءً تروم تفعيل المخطط وضمان تنفيذه.

أما فيما يخص المخطط الوطني للجيولوجيا (2021-2030) ، فيتضمن أربعة توجهات استراتيجية وهي:

- تزويد التراب الوطني ببنية تحتية ثلاثية المواضيع تتضمن تراكب الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية والجيوكيميائية مع اقتراح تسع مناطق ذات مؤهلات واعدة، علاوة على التوزيع الزماني والمكاني لهذا البرنامج؛
- إعداد بنية تحتية رقمية مناسبة ومنظومات التحليل المتقدمة؛

- وضع التطبيقات الجيوعلمية التي تقدم عناصر المساعدة على اتخاذ القرار وإعداد الأعمال متعددة الرهانات، بارتباط مع تدبير الموارد المعدنية والتعمير ومتطلبات التنمية المستدامة للتراب الوطني؛
- الارتقاء بقدرات المصلحة الجيولوجية المغربية.

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 501 : ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين

- البرنامج رقم 502 : حماية و تثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ

تتلخص أهم محاور "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2017-2030" فيما يلي:

- ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة تماشيا مع أهداف الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمركز الإداري؛
- تعزيز الترسانة القانونية للبيئة؛
- تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والأوساط البيئية وتثمينها؛
- المساهمة في مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ؛
- تعبئة الفاعلين الأساسيين والشركاء وتعزيز التعاون الدولي والتعاون جنوب-جنوب؛
- تعزيز التوعية والتربية البيئية.

وبعد أربع سنوات من المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتنزيلها، كلف القطاع من طرف اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة خلال سنة 2020 بإجراء تقييم أولي للاستراتيجية المذكورة للفترة 2018- 2020. حيث تم إعداد خارطة طريق خلال سنة 2022 لمراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وذلك بغية ملاءمتها مع المستجدات الوطنية والالتزامات الدولية، مما مكن من اعتماد المبادئ المهيكلة لإعداد استراتيجية وطنية جديدة.

وزارة الصناعة والتجارة

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 470 : دعم و قيادة

- البرنامج رقم 431 : تنمية التجارة و الجودة

شهد قطاع التجارة تعاقب ثلاثة مخططات استراتيجية منذ سنة 2008 انطلاقاً من مخطط رواج (2008-2020)، ومخطط التسريع التجاري (2020-2025)، ومخطط الإنعاش التجاري (2021-2023)، الذي تمت بلورته بناءً على مراجعة الاستراتيجية السابقة قصد الحد من التأثيرات الاقتصادية للأزمة الصحية التي عرفها المغرب إثر جائحة كورونا وما فرضته من تحديات جديدة. ويرتكز مخطط الإنعاش التجاري على المحاور التالية:

- تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة التجار؛
- مواكبة رقمنة القطاع التجاري؛

- عصرنة شمولية لقطاع التجارة؛
- إطلاق إجراءات أفقية تهم التكوين، ووضع إطار تنظيمي، وتشجيع الإنتاج المحلي.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 800 : القيادة والحكامة

تنبني استراتيجية قطاع الشباب على تنفيذ مجموعة من السياسات الاجتماعية الهادفة إلى تنمية الرأسمال البشري وتوسيع مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى تيسير الولوج للثقافة والعلم والتكنولوجيا.

قام قطاع الشباب منذ سنة 2014 بإعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب. والذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 3 أبريل 2014 دون أن يتم تحيينه. وقد اندرجت هذه الاستراتيجية حول رؤية مندمجة للتخطيط والبرمجة بالنسبة للشباب ضمن خطة عمل برسم الفترة 2015-2030. والتي حددت بدورها التدابير والأهداف الاستراتيجية لقطاع الشباب وهي:

- ضمان استثمارات ذات قيمة مضافة لشباب المغرب؛
- مواءمة إجراءات القطاع للاستجابة لحاجيات الشباب؛
- تقديم خدمات ذات جودة عالية للشباب المغربي.

وفقا للمحاور الاستراتيجية التالية:

- الاستماع، التواصل ومعرفة الشباب؛
- تجديد وتجويد العرض للشباب؛
- خلق مبادرات ابتكارية لصالح الشباب؛
- الحكامة.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 820 : القيادة والحكامة

في ظل عدم اعتماد وثيقة استراتيجية تعنى بالتنمية الثقافية أو مخطط عمل يوضح محاور وكيفية تنزيل الرؤية الحكومية في مجال الثقافة، فإن البرنامج رقم 820 "القيادة والحكامة" لا يعتمد على توجهات استراتيجية موثقة ومصادق عليها.

وتجدر الإشارة إلى التعثر الذي عرفه تنفيذ الصفقة رقم DAAF-FNAC/2021/01 المتعلقة بإنجاز دراسة لوضع استراتيجية للقطاع الثقافي والإبداعي لصالح قطاع الثقافة والتي أعطيت انطلاقة أشغالها في 2021/06/01.

ولقد قدم مسؤولو القطاع مسودة لاستراتيجية وطنية مندمجة للقطاعات الثلاثة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، تمت بلورتها خلال سنة 2023، حسب مسؤولي القطاع، وتم عرضها على كل من الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، غير أن هذه الاستراتيجية لم تتم المصادقة عليها بعد.

وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 811 : الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة

يتولى قطاع التواصل مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مختلف ميادين التواصل من صحافة مكتوبة واتصال سمعي بصري وإشهار وسينما وحقوق المؤلفين.

وحسب العرض الذي قدمه السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب سنة 2022، فإن القطاع قد اعتمد على التوجهات الاستراتيجية التالية:

- تطوير قانون الصناعة السينمائية للارتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب كوجهة للتصوير السينمائي؛
- تقوية آليات حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، والسهر على احترام مقتضيات قانون النسخة الخاصة؛
- تطوير قدرات الرصد الإخباري ومضاعفة مبادرات التواصل المؤسساتي لتعزيز صورة المغرب وإشعاعه؛
- ترسيخ آليات الحكامة وتقويتها، خاصة من خلال تثمين الموارد البشرية وتبني وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدبير.

وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 480 : الدعم والقيادة

- البرنامج رقم 433 : الشغل

لتفعيل رؤيتها الاستراتيجية، حددت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات خمسة توجهات استراتيجية، وهي: 1) النهوض بالإدماج الاقتصادي والتشغيل وتحسين اشتغال سوق الشغل، 2) تعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي، 3) النهوض بالحس المقاولاتي ودعم المقاولات الصغرى جدا، 4) تجويد المرفق العمومي وتعزيز سياسة القرب، 5) تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على الصعيد القاري والدولي.

وتستند هذه التوجهات إلى المرجعيات الوطنية والدولية، بما في ذلك **التوجيهات الملكية السامية**، ودستور المملكة، والنموذج التنموي الجديد، والبرنامج الحكومي، إضافة إلى الالتزامات الدولية المرتبطة بمجالات تدخل الوزارة.

كما تعتمد الرؤية الاستراتيجية للوزارة على "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025" والبرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، مع التركيز على البرامج النشيطة للتشغيل والبرامج الحكومية "أوراش" و"أنا مقاول" و"فرصة" و"انطلاقة". كما تشمل هذه الرؤية مجموعة من السياسات والمخططات الفرعية كالمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 والسياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية 2020-2024، ومشروع البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضات الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

وانكبت الوزارة منذ سنة 2022 على إعداد "السياسة الوطنية الجديدة للتشغيل وريادة الأعمال في أفق 2035" ومخططها التنفيذي، وهي من الأوراش الرئيسية المشار إليها في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2023. في هذا الإطار، تمت صياغة هذه السياسة بطريقة تشاركية استنادا إلى مخرجات عملية التقييم المرحلي للاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025، وأخذا بعين الاعتبار البرنامج الحكومي 2021-2026 وتوصيات النموذج التنموي الجديد. لكن هذا المسار يعرف تأخرا حيث لم يتم إلى غاية شتنبر 2024، استكمال مشروع مخطط العمل 2022-2026 المتعلق بالتوجهات الجديدة لسياسة التشغيل وريادة الأعمال في أفق عرضهما والمصادقة عليهما من طرف اللجنة الوزارية للتشغيل.

وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 910 : حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء

- البرنامج رقم 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

أكد **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله**، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب على أهمية التكوين المهني، في تأهيل الشباب، وخاصة في القرى، وضواحي المدن، مبرزا بأن "النهوض بالتكوين المهني أصبح ضرورة ملحة، ليس فقط من أجل توفير فرص العمل، وإنما أيضا لتأهيل المغرب، لرفع تحديات التنافسية الاقتصادية، ومواكبة التطورات العالمية، في مختلف المجالات".

وانسجاما مع متطلبات السياق التنموي العام وتنفيذا للتوجهات الاستراتيجية في مجال التكوين والتشغيل، خاصة مخرجات الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030، اعتمد قطاع التكوين المهني "الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021: "التكوين في كل مكان للجميع ومدى الحياة"، كما تم اعتماد "خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني" والتي تَعتبر إنشاء مدن المهن والكفاءات ركيزتها الرئيسية.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

تماشيا مع الأدوار التي تقوم بها الوزارة في التنسيق بين عمل الحكومة والمجتمع المدني، تروم استراتيجية "نسيج 2022-2026" ربح أربعة رهانات كبرى تشكل أرضيات صلبة ودعامات أساسية للحياة الجمعوية بالمغرب. ويتعلق الأمر برهان الولوج إلى التمويل العمومي وتدبيره وتتبعه، ورهان مشاركة جمعيات المجتمع المدني في السياسات العمومية، وقدرات جمعيات المجتمع المدني التنظيمية والهيكلية، إضافة إلى الرهان المتعلق بالبيئة التي تنشأ وتتطور فيها جمعيات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار، تم تحديد أحد عشر برنامجا و23 مشروعا تتمحور حول:

- المحور الاستراتيجي الأول: مجتمع مدني مستقل ومهيكل ومنظم وقوي، يضم ثلاثة برامج وسبعة مشاريع؛
- المحور الاستراتيجي الثاني: مجتمع مدني مشارك في التنمية وفعال ومؤثر، يضم أربعة برامج وثمانية مشاريع؛
- المحور الأفقي الداعم: البيئة الداعمة للنهوض بالمجتمع المدني، يضم أربعة برامج وثمانية مشاريع.

وقد لاحظت لجنة الافتحاص من خلال الاطلاع على مشاريع نجاعة أداء الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان للفترة 2018-2023، أن مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني ومشروع الديمقراطية التشاركية ينبثقان عن استراتيجية "نسيج"، ابتداء من مشروع نجاعة الأداء لسنة 2023. في حين يسجل غياب وثيقة تحدد توجهات الوزارة وبرمجتها الاستراتيجية لتنزيل مشروع التفاعل مع البرلمان بعد أن استغنت الاستراتيجية الجديدة للوزارة عن المحور المتعلق بالتنسيق بين الحكومة والمؤسسة التشريعية وعن المحور المتعلق بالإدارة والحكامة، وذلك على عكس السنوات السابقة. كما سجلت لجنة الافتحاص بعض النقائص على مستوى الوثيقة الاستراتيجية "نسيج"، أهمها غياب للبرمجة الزمنية وكذا لبعض آليات تنفيذ المشاريع المبرمجة.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 124 : إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

تنبني استراتيجية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وفق مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، على تفعيل **التوجيهات الملكية السامية**، وتنزيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، وتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والولوج إلى المعلومات والمساواة بين الجنسين. وترتكز هذه الاستراتيجية على محوري الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية.

المحور الأول: الانتقال الرقمي

تروم استراتيجية التحول الرقمي في أفق 2030 تطوير المتطلبات الأساسية اللازمة للتحول الرقمي، وتقديم بيئة مواتية لتطوير المنظومات الرقمية والسوق المحلية في المجال الرقمي واعتماد مؤشرات الحكامة ونجاعة الأداء، وتكوين الموارد البشرية المؤهلة في هذا المجال.

وتطمح هذه الاستراتيجية إلى وضع المغرب في مقدمة الترتيب الأفريقي وفق المؤشرات المرجعية العالمية في المجال الرقمي مرتكزة في ذلك على 3 محاور، وهي:

1. الارتقاء بالإدارة الرقمية: إدارة فعالة وخدمات عمومية رقمية ذات جودة تتمحور حول المرتفق؛
2. تسريع الشمولية الرقمية: سد الفجوة الرقمية الجغرافية من خلال تسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات؛
3. تعزيز الاقتصاد الرقمي: تطوير اقتصاد رقمي وطني يتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة.

المحور الثاني: إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية

في إطار الاستمرارية في تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى في مجال إصلاح الإدارة، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أساسا على:

1. متابعة تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بهدف تعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمرتفق، وتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة؛
2. تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري من أجل تأهيل الجهوية المتقدمة وتحسين فعالية اتخاذ القرار على المستوى الترابي؛
3. تفعيل القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية، من خلال الحرص على إعداد وإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، وإخراج المرصد الوطني للمرافق العمومية؛
4. استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
5. تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
6. مراجعة أساليب تدبير منظومة الوظيفة العمومية لتطويرها وترسيخ مهنيتها، وتكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والفعالية، وتنفيذ التزامات الحوار الاجتماعي.

جدير بالذكر أن الانطلاقة الرسمية للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030 "المغرب الرقمي 2030" تمت بتاريخ 25 شتنبر2024، بينما يسجَّل غياب استراتيجية متكاملة مندمجة وموثقة في مجال إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية.

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 030 : قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير

في إطار خطط وبرامج العمل التي تم رسمها للمرحلة الثلاثية 2022- 2024 وبرنامج العمل المرحلي لسنة 2023، ينبني التوجه الاستراتيجي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المجالات التالية:

- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية والاجتماعية والمعيشية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش والتحرير؛

- تدبير منظومة التأمين الصحي الإجباري: التغطية الصحية الأساسية – النظام التكميلي – الإسعاف الصحي؛
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأبناء وبنات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في مجال التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والتعاوني والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الاستثمار في ورش صيانة الذاكرة التاريخية الوطنية والمشتركة وتثمين رصيد منظومة القيم الوطنية وثقافة المواطنة الإيجابية؛
- تمثيل أسرة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير في المحافل الدولية والعربية والإفريقية والترافع والدفاع عن القضية الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية كإحدى الثوابت الدستورية، في المؤتمرات والملتقيات الخارجية.

فضلا عن ذلك، تأخذ المندوبية السامية بعين الاعتبار كل ما يتعلق بدعم المهام الإدارية وتحديث الإدارة وكذا المشاريع المتعلقة بالتعاون الدولي باعتبارهما مكونين أساسيين للرؤية الاستراتيجية.

المندوبية السامية للتخطيط

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

في أفق الإصلاح المؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط الذي دعا إليه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، بتاريخ الثامن من أكتوبر 2021، أعدت المندوبية برنامج عمل استراتيجي للفترة 2022-2026 تحت عنوان "في أفق إصلاح مؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط، تعزيز المكتسبات وتثمين المؤهلات"، وقد تم تقديم هذا البرنامج خلال عرض السيد المندوب السامي بتاريخ 4 يوليو 2022 حول الخطوط العريضة لمشروع إعادة هيكلة المؤسسة والأهداف والركائز المتوخاة من الإصلاح المرتقب خلال نفس الفترة. ويرتكز برنامج عمل المندوبية السامية للتخطيط حول المحاور التالية:

- اعتماد النموذج التنموي الجديد كمرجعية لتنزيل وتحليل أهداف التنمية المستدامة في السياق الوطني؛
- تحيين المعرفة بالبنيات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية للمغرب؛
- إنجاز بحوث وطنية بنيوية كبرى تتوج بإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى؛
- تعزيز جهوية التبادل المؤسساتي لإنتاج المعلومات الإحصائية والاقتصادية؛
- مواصلة إغناء ترسانة المندوبية بالوسائل الخاصة بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي؛
- استكمال رقمنة تدبير المندوبية وتوسيع نطاق وأنماط نشر إنتاجات المندوبية وتحديث موقعها الإلكتروني؛
- تعزيز الشراكة لتثمين العلاقات الخارجية؛
- المساهمة في تحسين التصور الحكومي لإشكالية الموارد البشرية.

وحسب مشروع نجاعة الأداء ستعرف الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025 إنجاز بحوث وطنية بنيوية كبرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي، منها ما هو في طور الإعداد ومنها ما دخل حيز الإنجاز، وستتوج بإنجاز الورش الكبير المتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكنى. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالبحث الوطني حول البنيات الاقتصادية والبحث حول القطاع غير المنظم والبحث حول المؤسسات غير الهادفة للربح، وكذا مجموعة من البحوث الاجتماعية ستركز بالأساس على مستويات معيشة الأسر واستعمال الزمن بالنسبة للرجال والنساء بالإضافة إلى الإحصاء العام للسكان والسكنى الذي سيمكن من تحيين عدد السكان القانونيين للمغرب وتسليط الضوء بشكل دقيق على البنيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان وظروف سكن الأسر.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير -

البرنامجان المفتحصان:

- البرنامج رقم 603 : إعداد التراب ودعم التنمية الترابية

- البرنامج رقم 610 : الدعم والمصالح المتعددة

اعتمد قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير استراتيجية تحت عنوان "معا لإعداد مجالات الغد"، تم إعدادها سنة 2015 استجابة لمتطلبات الدستور والتوجيهات الملكية السامية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم تنمية ترابية متوازنة ومستدامة، مع تعزيز القدرات المؤسساتية والحكامة داخل الوزارة. وترتكز على ثمانية مبادئ توجيهية رئيسية:

1) تقوية سياسة إعداد واستشراف المجالات وذلك من خلال توحيد السياسات العمومية على المستويين الوطني والترابي، وتقليص الفوارق الإقليمية، وتقديم الخبرات الاستشرافية لصانعي القرار، ومراقبة الديناميات الترابية؛
2) مصاحبة المجالات نحو تحقيق تنمية ترابية مستدامة عبر مواكبة الجهات في تصميم وتنفيذ برامج التنمية الجهوية، وتعزيز المشاريع المتكاملة للمناطق الريفية، وكذا دعم الفاعلين المحليين في الهندسة الترابية؛
3) تعزيز التعمير الاستشرافي والمستدام والمحفز من أجل مصاحبة دينامية تنمية الجماعات الترابية مع تحديث أدوات التخطيط الحضري وتعزيز كفاءات الفاعلين؛
4) إعادة تثمين التراث المعماري والمهن عبر حفظ وتثمين التراث العمراني والمناظر الطبيعية، وتحسين الجودة المعمارية مع تعزيز جودة التكوين في الهندسة المعمارية؛
5) تحديث وإثراء الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع من خلال تكييف وإصلاح التشريعات والتنظيمات التي تهم القطاع، وتوفير المرافقة القانونية والدفاع عن مصالح الوزارة؛
6) تطوير المعرفة والخبرات عبر تعزيز التكوين وبناء قدرات موظفي الوزارة، وتطوير البحث والخبرة في مجالات عمل الوزارة؛
7) تقوية كفاءات المهن الداعمة لمصاحبة جيدة تتمثل في تحديث إدارة الموارد البشرية، وتحسين الإدارة المالية واللوجستية، وتعزيز التواصل، وتطوير التعاون وتحديث نظم المعلومات، مع تعزيز الحكامة الجيدة؛

8) تعزيز اللاتمركز الإداري وتحسين تمثيلية الوزارة على المستوى الترابي من خلال إعادة تعريف دور الوكالات الحضرية والمفتشيات الجهوية، ودعم مسار الجهوية المتقدمة.

هذا، ويقوم القطاع، برسم كل سنة مالية، بتحديد برنامج عمل سنوي يحدد الأهداف الاستراتيجية والتدابير والأنشطة المزمع تنفيذها لكل مجال من مجالات تدخل القطاع. ونخص بالذكر مجالات إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية والتعمير والهندسة المعمارية والأوراش القانونية والتواصل والتعاون والنظم المعلوماتية والتكوين وتحديث الإدارة وتدبير الموارد والعمل الاجتماعي.

وقد أسفر افتحاص الإطار الاستراتيجي لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير عن ملاحظة **غياب وثيقة استراتيجية محينة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير**. فرغم مرور عدة سنوات على اعتماد الإطار الاستراتيجي لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير سنة 2015، لا تزال هناك ثغرات جوهرية تعيق عملية تنفيذ هذا الإطار، أبرزها غياب البرمجة الزمنية المحددة لكل مكون من مكونات الاستراتيجية، مما يجعل من الصعب تقييم مدى تقدم المشاريع وتحديد المسؤوليات. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تحديد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الأهداف التي حددتها الاستراتيجية، مما يثير تساؤلات حول جدوى هذه الأهداف في ظل غياب الضمانات المالية الكافية لحقيقها.

كما أن إدماج القطاع، في أواخر سنة 2023، مع قطاع الإسكان وسياسة المدينة، والذي أسفر عن هيكل تنظيمي جديد، يستدعي بالضرورة مراجعة شاملة للإطار الاستراتيجي القديم وإعداد استراتيجية جديدة تتلاءم مع التغيرات الهيكلية والوظيفية للقطاع، وتحدد أولوياته وأهدافه المستقبلية.

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 605 : سياسة المدينة

تشكل سياسة المدينة جانباً هاماً من تدخلات القطاع التي أسهمت بشكل كبير في تحسين الفضاءات وإطار حياة الأسر. ومع ذلك، هناك قيود تفرض نفسها، لا سيما غلبة إعادة التأهيل في المشاريع المقدمة، والتي غالباً ما تقتصر على بناء المرافق العامة دون التفكير الجاد في طبيعة وجودة وأداء الخدمات ومدى توافقها مع الاحتياجات الحقيقية للسكان وقدرتها على ضمان التكامل الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

في هذا السياق، أطلقت الوزارة، بالتعاون مع مصالح رئيس الحكومة، استشارة تقييمية لتدخلاتها في سياسة المدينة تهدف إلى إجراء تقييم مرحلي وتحديد القيود والاختلالات المتعلقة بها، من أجل اتخاذ تدابير تصحيحية في شكل خارطة طريق تشمل تحليل الوضع القائم بهدف تغيير النماذج ونقل المفاهيم التجريبية مع مراعاة القيود القانونية والمالية والإدارية، وتحديد توجهات استراتيجية جديدة قادرة على تحسين النهج وتعزيز تكامل تدخلات كل المعنيين.

وفي انتظار الإعلان عن مخرجات هذه الاستشارة، **تهدف الرؤية الاستراتيجية 2022-2026 في مجال "سياسة المدينة"** إلى ما يلي:

- تبني جيل جديد من المشاريع المتكاملة التي تضمن تنمية المناطق المستهدفة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة(SDG 11) ، والتي تروم تحسين ظروف معيشة السكان وتعزيز الوصول إلى الخدمات والتجهيزات القريبة؛
- تطوير الوظائف الاقتصادية والثقافية في المناطق التي تخضع لتدخلات سياسة المدينة؛
- تعزيز البعد الإقليمي لمشاريع سياسة المدينة من خلال تبني مبادئ الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمركز الإداري؛
- نهج أفقي يهدف إلى تقليص مظاهر الهشاشة والإقصاء الاجتماعي والمكاني في المناطق الحضرية والريفية؛
- اعتماد منهجية جديدة للاتفاقيات تعتمد على توسيع قاعدة الشراكة.

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 010 : القيادة والدعم

انسجاما مع اختصاصات ومهام وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المتمثلة أساسا في إعداد وتنزيل السياسة الحكومية في مجالات حماية الطفولة والأسرة والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين وتحسين وضعية المرأة والتنمية الاجتماعية، قامت الوزارة بإعداد استراتيجية جديدة لتأطير عملها وتحديد التوجهات الرئيسية لبرامجها ومشاريعها. ويتعلق الأمر باستراتيجية "جسر 2022-2026" للتنمية الاجتماعية المندمجة والمبتكرة والمستدامة لتحرير الطاقات.

وترتكز هذه الاستراتيجية على قناعات من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية الجديدة. ويتعلق الأمر بالابتكار في الخدمات الاجتماعية، بتحسين آليات الاستهداف المباشر، والرفع من فعالية المساواة وتعزيز الحقوق. وتقوية متانة الأسرة والروابط الاجتماعية وكذا بمواكبة الجماعات الترابية لمواجهة التحديات الاجتماعية، إضافة إلى وضع فرق مهام قادرة على قيادة التغيير وضمان الالتقائية وتعزيز الشراكة مع مختلف المتدخلين.

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 312 : سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء

اعتمدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج خطة استراتيجية تهم الفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، وذلك في إطار التنزيل الأمثل لاختصاصاتها المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.08.772 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1430 (21 ماي 2009). وقد ارتكزت هذه الخطة على المحاور التالية:

- أنسنة ظروف الاعتقال من خلال تحسين شروط الإيواء والرعاية الصحية والنفسية؛
- تعزيز برامج التهييئ لإعادة الإدماج عن طريق تحسين ولوج السجناء إلى التعليم والتكوين والتشغيل ودعم التواصل وأنشطة التأهيل الموازية؛

- تعزيز الأمن والسلامة داخل المؤسسات السجنية من خلال تقوية التدابير الأمنية الوقائية وأمن المنشآت السجنية؛
- تطوير القدرات المؤسساتية للإدارة عن طريق تثمين الرأسمال البشري وتعزيز آليات الحكامة وتطوير الإدارة الالكترونية؛
- دمج مقارنة النوع والبعد البيئي في تدبير الشأن السجني.

وتتوزع محاور هذه الاستراتيجية على 10 برامج تروم تحقيق 30 هدفا عبر تنفيذ 100 إجراء، مع اعتماد 25 مؤشرا لتقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

البرنامج المفتحص:

- البرنامج رقم 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية

من أجل مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الوطنية والدولية والمتمثلة أساسا في توسع أشكال وفضاءات التعبير، وتنامي دور فاعلين جدد غير ممثلين في الهيئات المجتمعية المنظمة، وأخذا بعين الاعتبار تطور مهام ومقاربات عمل المجالس الاقتصادية والاجتماعية عبر العالم في اتجاه انفتاح أكبر على المواطن وإشعاع أفضل في الفضاء العمومي، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتبني استراتيجية جديدة لعمله تغطي الفترة 2019-2023.

وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة أهداف رئيسية، وهي كالتالي:

- تقوية مساهمة المجلس في التنمية المستدامة للبلاد؛
- انفتاح المجلس على المواطن؛
- زيادة إشعاع المجلس؛
- الرفع من فعالية البنيات الداخلية للمجلس.

2. تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات

تجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها **جلالة الملك محمد السادس، نصره الله و أيده**، يوليها لتمكين النساء، حققت الحكومة خطوات مهمة في تكريس مقاربة النوع الاجتماعي. وفي إطار منهجية نجاعة الأداء، كان لزاما على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقوم بإدراج هذه المقاربة ضمن أولوياتها الاستراتيجية في سبيل ضمان مراعاة الإجراءات المُخطط لها والآليات المعتمدة لتنفيذها للاحتياجات المختلفة لجميع النساء والرجال ضمن الساكنة المستهدفة.

ومن المفترض أن تهدف تدخلات القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى تقليص الفوارق الاجتماعية المبنية على النوع، وذلك مسايرة للالتزامات الوطنية والدولية لكل قطاع ومؤسسة فيما يهم تعزيز المساواة على أساس النوع وبناء على تحليل قطاعي مستجيب للنوع، بخصوص الولوج إلى الخدمات العمومية والفرص التي يوفرها مجال تدخله وكذا بالتمثيلية الكمية والنوعية في الهيئات الإدارية.

وعلى المستوى العملي، يجب أن تقدم الوثائق الاستراتيجية في هذا الباب الأهداف الاستراتيجية في مجال تعزيز المساواة بين النوع والتي تنبثق عن هذا التحليل القطاعي وكذا المنهجية والتدابير المتخذة بغية تقليص الفوارق المسجلة.

وقد قامت لجان الافتحاص في هذا المجال بالتحقق من مدى استحضار مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجيات القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص، ومن إشارة تقاريرها لنجاعة الأداء إلى حصيلة الإنجازات المتعلقة بهذه المقاربة، وكذا من وجود مشاريع وعمليات تستجيب لهذا المنظور، بالإضافة إلى صياغة أهداف ومؤشرات تروم تعزيز بعد النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات العمومية.

وقد خلصت أشغال لجان الافتحاص إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- تضمين مقاربة النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات أو الوثائق الأخرى المعتمدة من طرف القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص، على مستوى 24 قطاعا ومؤسسة فقط، أي بنسبة 67%؛

-إدراج حصيلة أهم الإنجازات المتعلقة بتقليص التفاوتات المبنية على مقاربة النوع الاجتماعي في 29 تقريراً لنجاعة الأداء، أي ما يعادل 81% من تقارير القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص؛

-صياغة أهداف أو مؤشرات أو مؤشرات فرعية تعنى بمقاربة النوع الاجتماعي من قبل 34 قطاعا ومؤسسة، أي بنسبة 94%. وقد تم اعتماد هذه

الرسم البياني رقم 9: النسب المتعلقة بتكريس بعد النوع في القطاعات الوزارية والمؤسسات

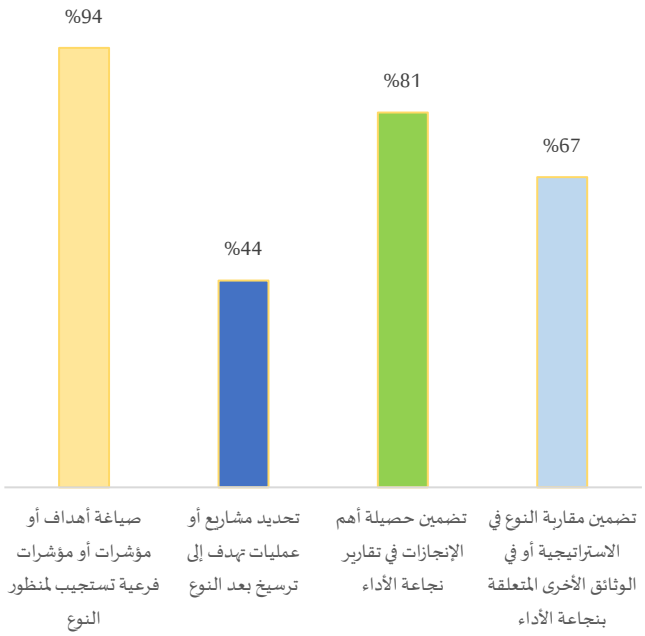

المقاربة عند انتقاء المشاريع أو العمليات المعتمدة من قبل 16 قطاعا وزاريا ومؤسسة، من أصل 36 شملها الافتحاص، أي ما نسبته 44%.

ويُظهر الرسم البياني أعلاه أهم النسب المتعلقة بإدراج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات وبرامج مختلف القطاعات والمؤسسات (أنظر الجدول 9 بالملحقات).

3. برامج القطاعات الوزارية والمؤسسات

حسب مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي لقانون المالية، يُعرَّف البرنامج بأنه "مجموعة متناسقة من المشاريع أو العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري أو المؤسسة تقرن به أهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المتوخاة". وفي سبيل توحيد منظومة نجاعة الأداء، وضع منشور رئيس الحكومة رقم 2021/12 سالف الذكر، مجموعة من المعايير المرجعية التي ينبغي على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تتقيد بها. وفي هذا الإطار، تم حصر عدد البرامج والمشاريع أو العمليات والأهداف والمؤشرات ضمن الحدود التالية:

- من برنامج واحد إلى ستة برامج لكل قطاع وزاري أو مؤسسة؛
- من هدف واحد إلى ثلاثة أهداف لكل برنامج؛
- من مؤشر واحد إلى ثلاثة مؤشرات بالنسبة لكل هدف؛
- من مؤشرين فرعيين إلى ثلاثة مؤشرات فرعية بالنسبة لكل مؤشر.

وقد تبين من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالبرامج، كما وردت في مشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء المنجزة من طرف القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص، برسم السنة المالية 2023، ما يلي:

- بلغ مجموع البرامج الميزانياتية 119 برنامجا شملت 731 مشروعا. وقد حدد لمجموع هذه البرامج 375 هدفا، يتم قياسها عبر 775 مؤشرا و343 مؤشرا فرعيا؛
- باستثناء وزارة "الداخلية" وقطاع "الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات"، التزمت كل القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص بالسقف المحدد في 6 برامج لكل قطاع، فيما اعتمدت ستة قطاعات أو مؤسسات برنامجا فريدا. ويتعلق الأمر بقطاعي "حقوق الإنسان" و"التواصل"، و"المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، و"الأمانة العامة للحكومة"، و"المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، و"المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج".
- تجاوز 18 قطاعا وزاريا أو مؤسسة، في المتوسط، السقف المحدد في 3 أهداف لكل برنامج، مع تسجيل تباين واضح في عدد الأهداف. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد تسعة أهداف، كأعلى قيمة مسجلة، للبرنامج رقم 811 "الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة" ؛
- ناهز متوسط عدد المؤشرات لكل هدف مؤشرين اثنين، وذلك بالنظر الى أن جل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص لم تبلغ السقف المحدد للمؤشرات. واعتبارا لذلك، فإن مسؤولي البرامج يتوفرون على هامش من أجل انتقاء مؤشرات إضافية أكثر وجاهة تمكنهم من قياس الأهداف المحددة بصفة أكثر شمولية.

ويعرض الرسم البياني التالي المعطيات المتعلقة بالبرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات (أنظر الجدول 10بالملحقات):

الرسم البياني رقم 10: العدد الإجمالي للبرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات المتعلقة بالقطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023

وبرسم السنة المالية 2023، شمل افتحاص نجاعة الأداء عينة تتكون من 55 برنامجا من أصل 119 برنامجا خاضعا للافتحاص أشرف على تنفيذها 36 قطاعا وزاريا ومؤسسة. وهو الأمر الذي مكن من تغطية أزيد من 46% من عدد برامج القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

من جانب آخر، بلغ عدد المشاريع المفتحصة 414 مشروعا من أصل 731، وهو ما يناهز نسبة 57 %من عدد مشاريع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى أن متوسط عدد المشاريع بالنسبة لكل برنامج مفتحص جاوز 7 مشاريع.

علاوة على ما ذُكِر، بلغ عدد الأهداف والمؤشرات التي شملها الافتحاص، على التوالي، 187 و362 أي ما يمثل 50% و46% من عدد الأهداف والمؤشرات المعتمدة من قبل القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم السنة المذكورة. وقد بلغ متوسط عدد الأهداف ما قدره 3,4 هدفا. وبالنسبة لمتوسط عدد المؤشرات بالنسبة لكل هدف، فقد ناهز مؤشرين اثنين. مع الإشارة إلى وجود تفاوتات لهذه النسب على مستوى كل برنامج على حدة.

ويقدم الرسم البياني الموالي أهم المعطيات المتعلقة بعدد البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات التي تم افتحاصها برسم السنة المالية 2023 (أنظر الجدول 11 بالملحقات) :

الرسم البياني رقم 11: عدد البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات التي تم افتحاصها برسم سنة 2023

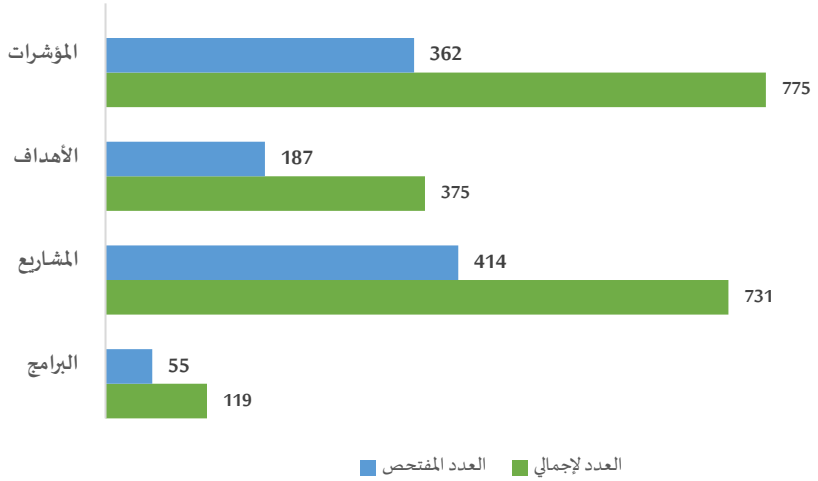

ويقدم الرسم البياني الموالي المعطيات العامة للبرامج المفتحصة حسب التصنيف القطاعي:

الرسم البياني رقم 12: البرامج المفتحصة حسب التصنيف القطاعي

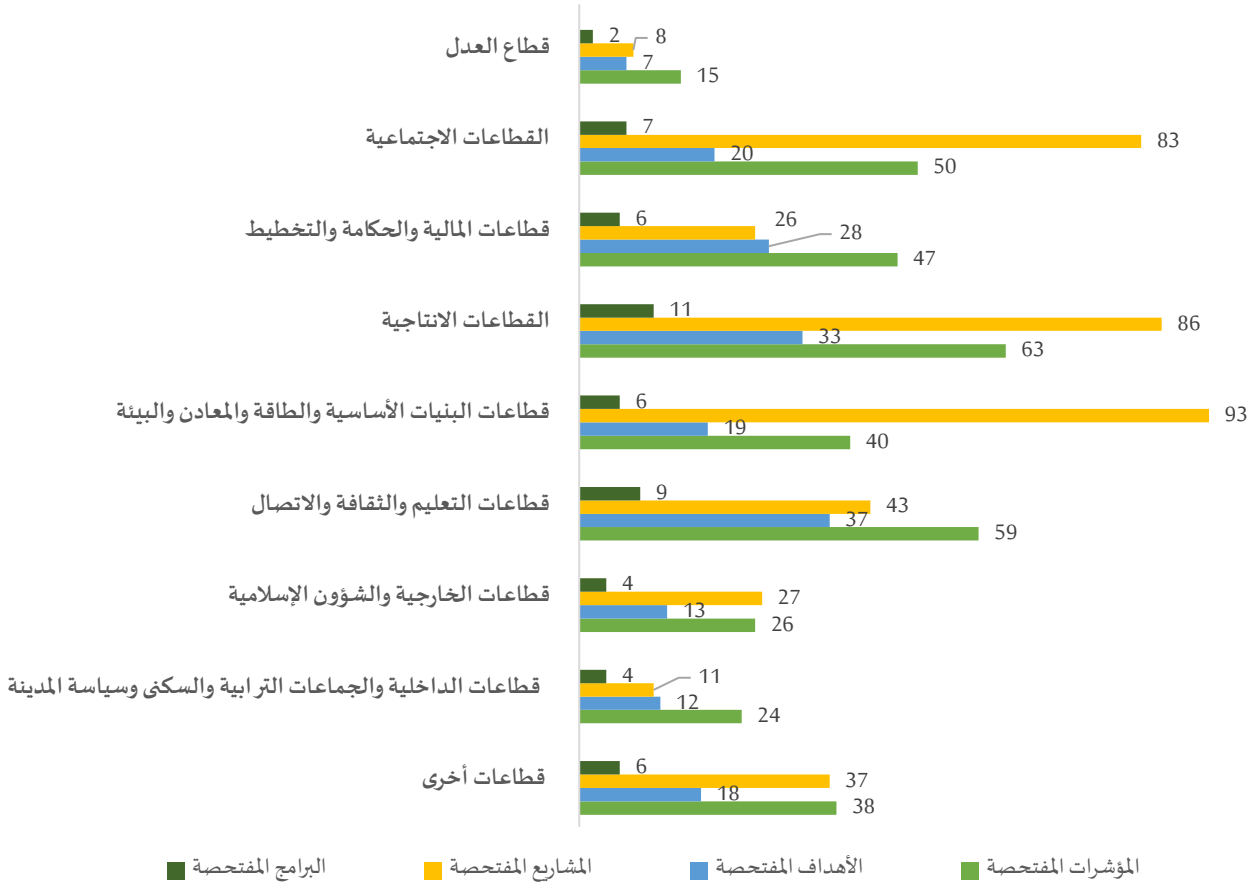

*قطاعات أخرى : يتعلق الأمر بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية والأمانة العامة للحكومة والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

ومن خلال تحليل الرسم البياني أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي :

- بلغ عدد البرامج المفتحصة للقطاعات الاجتماعية والإنتاجية وقطاعات التعليم والبنيات الأساسية 33 برنامجا من أصل 55 برنامجا مفتحصا برسم سنة 2023، أي ما يناهز 60% من مجموع هذه البرامج. وهكذا، بلغ عددها 11 برنامجا بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، و9 برامج على مستوى القطاعات الاجتماعية، و7 برامج لقطاعات التعليم والثقافة والاتصال، فيما لم تتعد البرامج المفتحصة على مستوى قطاعات البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة 6 برامج؛
- استأثرت نفس القطاعات المذكورة بنسب مهمة من حيث عدد المشاريع والأهداف والمؤشرات المفتحصة، والتي بلغت على التوالي، 74% من أصل 414 مشروعا و58% من إجمالي 187 هدفا و59% من مجموع 362 مؤشرا .

الرسم البياني رقم 13: عدد الأهداف والمؤشرات والمؤشرات الفرعية المفتحصة التي تعنى بمقاربة النوع

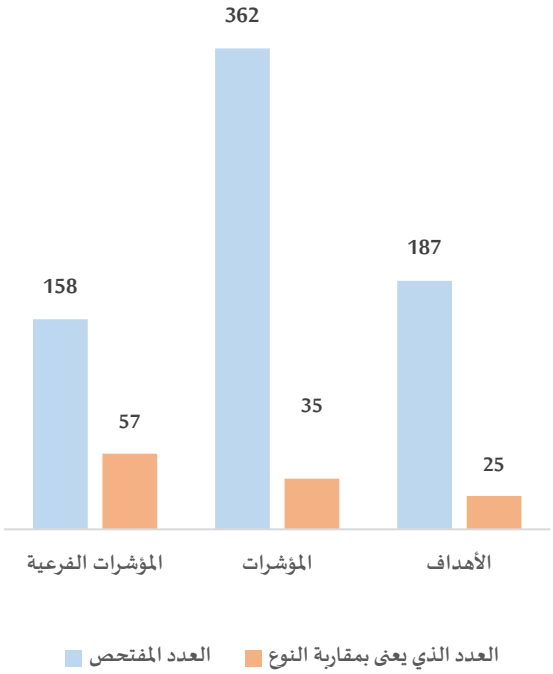

أما بخصوص بعد النوع الاجتماعي، فيمكن إدراج الاستنتاجات التالية والمستخلصة من المعطيات الواردة في الرسم البياني أسفله (أنظر الجدول 13 بالملحقات) .

- بلغ عدد القطاعات والمؤسسات التي حددت أهدافا تعنى بمقاربة النوع 14 قطاعا وزاريا ومؤسسة. وقد بلغ عدد هذه الأهداف 25 هدفا من أصل 187 هدفا مفتحصا، أي بنسبة تناهز 13%؛

- بلغ عدد القطاعات والمؤسسات التي اعتمدت مؤشرات تعنى بالنوع على مستوى البرامج المفتحصة 17 قطاعا، أي بنسبة تناهز 47% من مجموع القطاعات والمؤسسات المعنية؛

- مثل عدد المؤشرات الرئيسية والفرعية المفتحصة التي تعنى بمقاربة النوع، على التوالي،10% و36% من مجموع المؤشرات الرئيسية والفرعية المفتحصة.

4. إعداد ميثاق التدبيرواعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات و إيداع تقارير نجاعة الأداء

في إطار تنزيل قواعد الإصلاح الميزانياتي، أكد منشور رئيس الحكومة رقم 2021/12 بتاريخ 26 يوليو 2021 والمتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية، على ضرورة تفعيل نظام القيادة الميزانياتي على المستوى الوزاري برئاسة الكاتب العام.

كما نص منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 بتاريخ 15 أبريل 2021، والمتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على إعداد وثيقة إطار تحمل اسم "ميثاق التدبير". وتهدف هذه الوثيقة إلى تنظيم أساليب التنسيق والتعاون بين مسؤولي البرنامج وباقي الفاعلين المعنيين بتنفيذه.

فيما يتعلق بالبرمجة الميزانياتية، وطبقاً لمقتضيات المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، فإن قانون المالية للسنة يتوقع إجمالي موارد وتكاليف الدولة، ويقيمها وينص عليها ويأذن بها، وذلك وفقاً للبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة 5. كما يتم تحديث هذه البرمجة الميزانياتية سنوياً لضمان انسجامها مع التطورات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. وبخصوص إعداد مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025، فقد قدم منشور رئيس الحكومة عدد 2022/05 مكرر، بتاريخ 08 مارس 2022، التوجهات العامة التي يجب مراعاتها في هذا الإطار. كما تمت مطالبة القطاعات الوزارية والمؤسسات بإعداد مقترحات البرمجة الميزانياتية سالفة الذكر، مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، وذلك بغية مناقشتها على مستوى لجن البرمجة ونجاعة الأداء خلال الفترة الممتدة من 11 أبريل إلى 12 ماي 2022.

وبخصوص تقارير نجاعة الأداء، تنص المادة 32 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 15 يوليو 2015، كما تم تغييره وتتميمه، على وجوب إرسال هذه التقارير إلى الوزارة المكلفة بالمالية في أجل أقصاه متم شهر يوليو من السنة التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني، وذلك من أجل إعداد التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المرافق لمشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

وقد أسفر افتحاص هذه الجوانب عن تسجيل الملاحظات التالية:

- فيما يتعلق بالقيادة الأفقية لنجاعة الأداء، لم يتم تفعيل نظام القيادة تحت رئاسة الكاتب العام في 13 قطاعاً وزارياً من أصل 36 قطاعاً معنيًا؛

- الإشارة إلى البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات على مستوى مشاريع نجاعة الأداء، من طرف 35 قطاعا وزاريا ومؤسسة من مجموع 36 قطاعا ومؤسسة معنية بالافتحاص. بالإضافة إلى ذلك، قامت ما نسبته 46% من القطاعات المفتحصة المعنية بإشراك مصالحها اللاممركزة في إعداد هذه البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات؛

- إشراك 11 قطاعا ومؤسسة معنية بالافتحاص لمصالحها اللاممركزة في إعداد البرمجة الميزانياتية لـ3 سنوات، أي بنسبة 46% من مجموع القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص والتي تتوفر على مصالح لا ممركزة؛

- لم تتم الإشارة، على مستوى مشاريع نجاعة الأداء، إلى البرمجة الميزانياتية للمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصاية قطاعين اثنين، من أصل 18 قطاعاً معنيًا بتقديم البرمجة الميزانية لثلاث سنوات الخاصة بالمؤسسات الخاضعة لوصايته والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة، والواردة أسماؤها بالقائمة التي حددها قرار الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 314.22 الصادر في 2 فبراير 2022؛

- لم يتم إيداع تقارير نجاعة الأداء داخل الأجل التنظيمي من قِبل 12 قطاعاً وزاريا ومؤسسة من مجموع 36 قطاعاً ومؤسسة معنية، أي بنسبة 33%؛

- تم إعداد وثيقة "ميثاق التدبير" من قبل 25 قطاعاً وزاريا ومؤسسة معنية بالافتحاص، وهو ما يمثل 69%. وقد قامت 24 من هذه القطاعات والمؤسسات بتضمين آليات التنسيق بين مسؤولي البرامج والفاعلين المعنيين بتنفيذها، فيما اعتمد 21 قطاعاً ومؤسسة على مضامين الملحق رقم 2 المنصوص عليه في المنشور رقم 2021/12 قصد إعداد هذه الوثيقة.

ويبرز الرسم البياني التالي المعطيات المتعلقة بالخلاصات التي تم تقديمها في هذا المحور:

الرسم البياني رقم 14: القيادة الأفقية لنجاعة الأداء، وإعداد ميثاق التدبير، واعتماد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، و إيداع تقارير نجاعة الأداء من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص

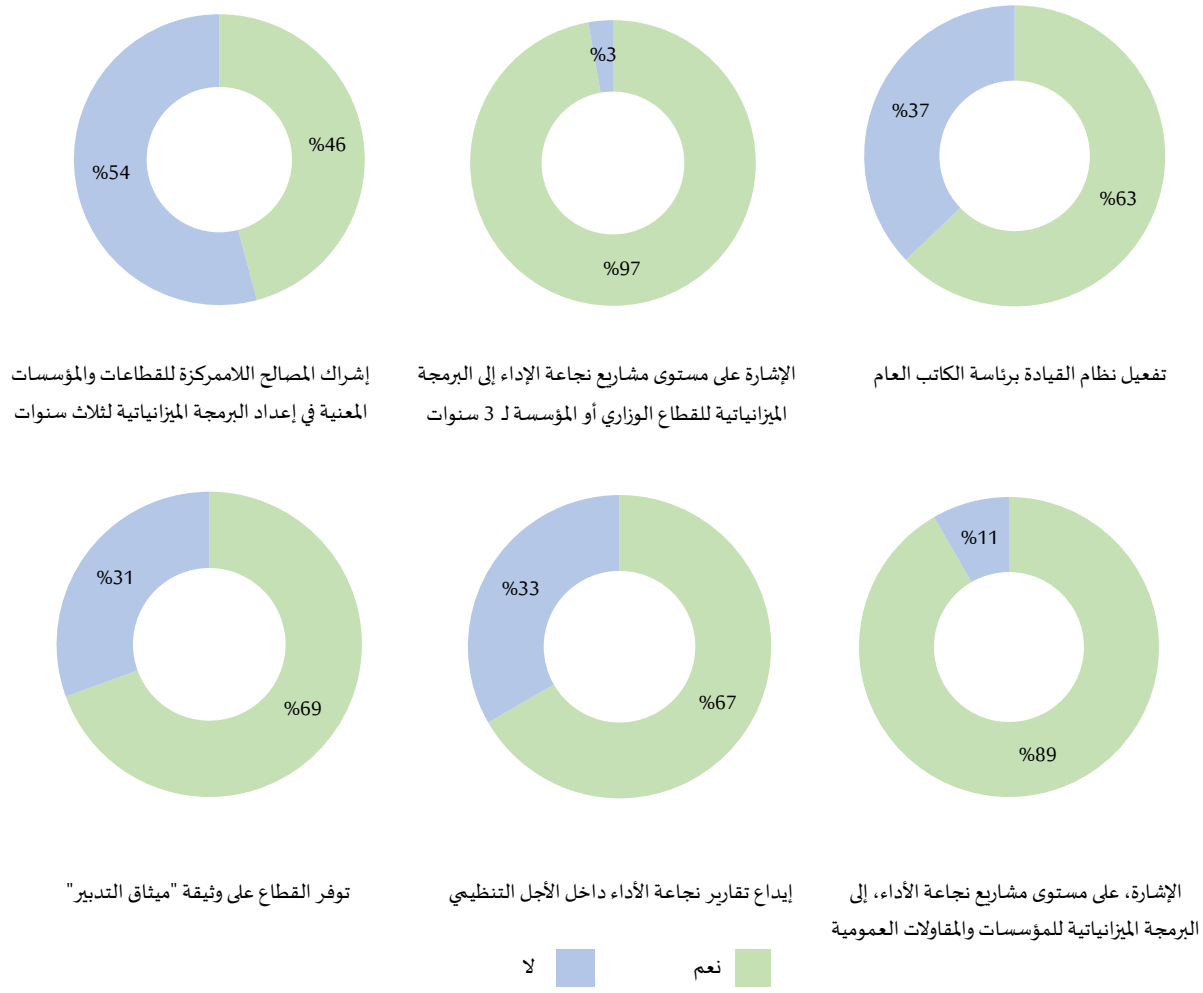

وفيما يخص إرساء نظام التعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ المشاريع والعمليات برسم السنة المالية 2023، فإن 58% من بين 31 قطاعًا معنيًّا لم تُفعّل نظام التعاقد مع المصالح اللاممركزة التابعة لها أو مع المؤسسات الخاضعة لوصايتها.

في المقابل، تُظهر النسب المتبقية قيمًا محدودة لإرساء نظم تعاقدية بطرق مختلفة. فقد تم التركيز على إرساء نظام تعاقدي يشمل المؤسسات الخاضعة تحت الوصاية أو المصالح اللاممركزة بشكل مستقل أو بشكل مشترك، إلا أن هذه القيم لم تتجاوز نسبة 6% لكل خيار، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وقد تم تسجيل ملاحظات أخرى في هذا الشأن بالنسبة لأربعة قطاعات (13% من القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص). فعلى سبيل المثال، لم يشرع قطاع "التربية الوطنية والتعليم الأولي" في وضع نظام للتعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين إلا انطلاقًا من السنة المالية 2024. أما المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، فقد قامت بإرساء نظام تعاقدي مع مصالحها اللاممركزة، دون أن يتضمن مؤشرات لقياس نجاعة الأداء، بل تم الاكتفاء من خلاله بتتبع المهام الموكلة لكل فاعل على حدة.

ويوضح الرسم البياني التالي هذه الملاحظات المتعلقة بإرساء نظام التعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ العمليات:

الرسم البياني رقم 15: إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ المشاريع والعمليات

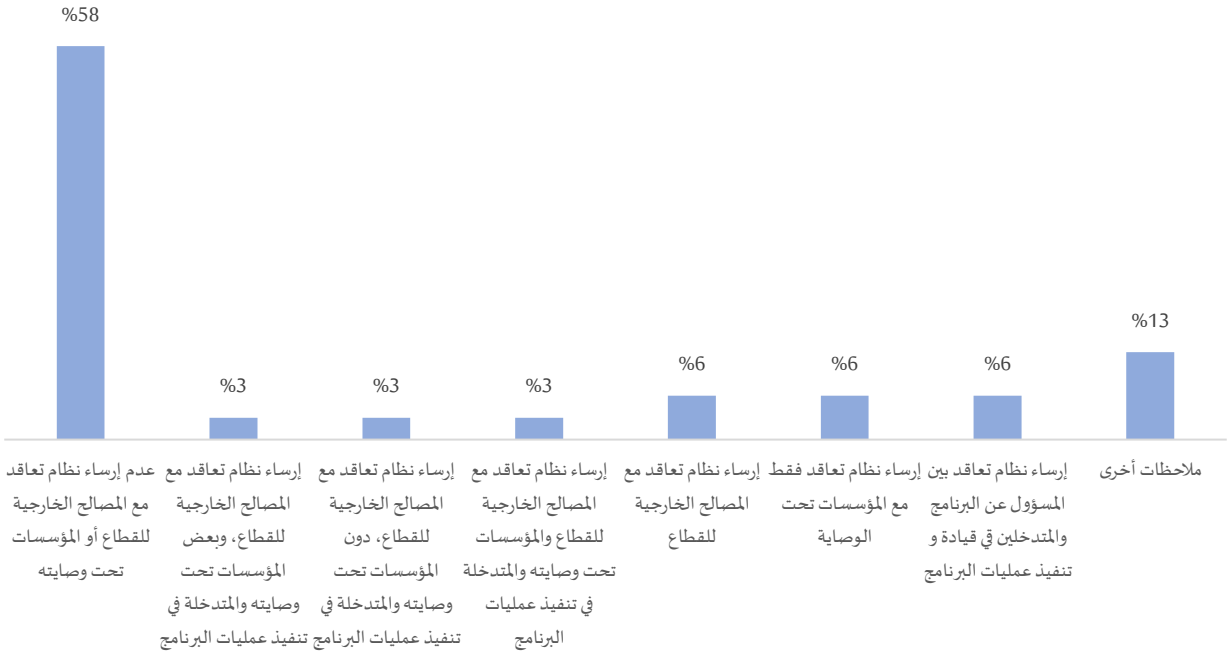

من جهة أخرى، يشير منشور رئيس الحكومة رقم 2022/05 مكرر بتاريخ 8 مارس 2022 والمتعلق بإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، إلى ضرورة تعزيز أدوار الإدارات اللاممركزة في تنفيذ المشاريع عبر تقوية قدراتها ومواردها البشرية والمالية، وذلك في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات.

في هذا الصدد، أفضت استنتاجات مهام الافتحاص، برسم السنة المالية 2023، إلى أن غالبية المشاريع الموكلة إلى 61% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص والمتوفرة على مصالح لا ممركزة، تم تدبيرها وتنفيذها أساسا على المستوى المركزي، في حين تم تدبير عملية تنفيذ البعض منها بخصوص 4% من هذه القطاعات والمؤسسات المعنية على المستوى المركزي.

في المقابل، تفيد استنتاجات لجان الافتحاص إلى أن 17% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية قامت باتخاذ بعض الإجراءات في سبيل توسيع عملية تفويض تنفيذ المشاريع على المستوى الترابي. من جهة أخرى، حققت بعض

القطاعات والمؤسسات الأخرى (13%) تقدمًا ملموسًا في عملية التفويض الموسع لتدبير عمليات ومشاريع البرامج إلى المصالح اللاممركزة.

بشكل عام، وكما يشير إلى ذلك الرسم البياني التالي، يستمر تسجيل التمركز الإداري لإنجاز وتدبير العمليات والمشاريع المضمنة بمشاريع نجاعة الأداء بشكل ملحوظ، مما يستدعي تعزيز الجهود الرامية إلى نقل الصلاحيات والمشاريع بشكل متوازن بين مختلف المصالح اللاممركزة:

الرسم البياني رقم 16: مدى تقدم عملية نقل تنفيذ المشاريع والسلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات والمؤسسات، في إطار البرمجة الميز انياتية لثلاث سنوات

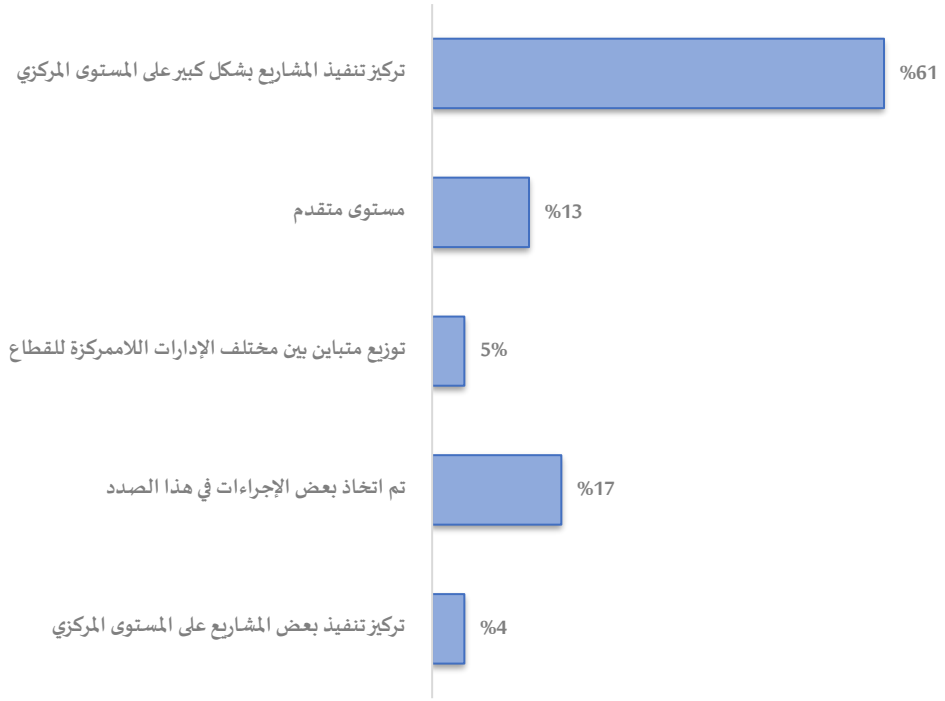

وفيما يخص التقييم العام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة المتعلقة بتطبيق مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023 لصالح المصالح اللاممركزة للقطاع، فإن 70% من أصل 23 قطاعاً معنيًّا لم تقم بحصر حاجيات التكوين لفائدة هذه المصالح. ورغم ذلك، قامت 22% من القطاعات المعنية بتنظيم دورات تكوين ومواكبة دون تحديد مسبق لحاجيات التكوين. من جهة أخرى، تم حصر حاجيات التكوين وتنظيم دورات التكوين والمواكبة لفائدة المصالح اللاممركزة من قِبل مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية لصالح 8% من القطاعات المعنية. ويُوضح الرسم البياني التالي التقييم العام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة لفائدة المصالح اللاممركزة للقطاع:

الرسم البياني رقم 17: تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح الخارجية للقطاع

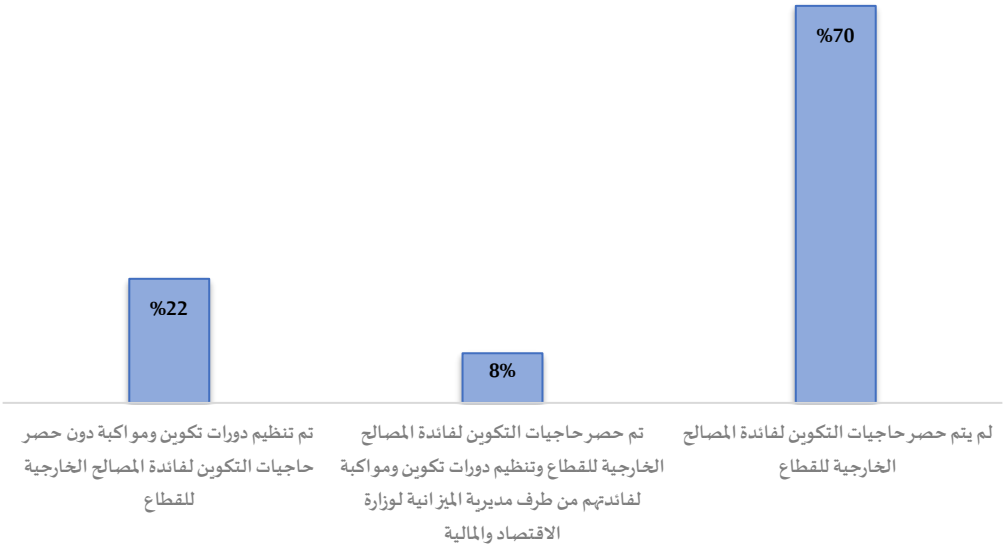

وفيما يتعلق بالتقييم العام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة المرتبطة بتنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023 لفائدة المصالح المركزية، يتضح أن نسبة كبيرة تصل إلى 63% تشير إلى عدم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع، مما يشير إلى نقص في تحديد أولويات واحتياجات التكوين، وهو أمر يعتبر أساسياً قبل الشروع في البرامج التكوينية.

من جهة أخرى، تم تسجيل نسبة 14% لتنظيم دورات تكوينية ومواكبة دون حصر مسبق لحاجيات التكوين، مما يعكس تنفيذًا غير مخطط له بشكل كافٍ، وقد يؤدي إلى تقديم تكوين غير موجه أو غير ملائم للاحتياجات الفعلية. في المقابل، فإن 6% من الحالات تم فيها حصر حاجيات التكوين دون تنظيم دورات فعلية، مما يعكس وجود تصور للاحتياجات دون تحويلها إلى برامج ملموسة على أرض الواقع.

أما الحالات التي تم فيها حصر حاجيات التكوين وتنظيم دورات لفائدة المصالح المركزية، فتتوزع بين تلك التي تولى القطاع مسؤولية تنفيذها (9%) وتلك التي نظمتها مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية (9%)، وهو ما يشير إلى بعض الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة المصالح المركزية. ومع ذلك، تظل هذه النسب محدودة، مما يدل على ضرورة تكثيف الجهود في هذا الاتجاه.

ويعرض الرسم البياني التالي التقييم العام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة المتعلقة بمقاربة نجاعة الأداء لسنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع:

الرسم البياني رقم 18: تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع

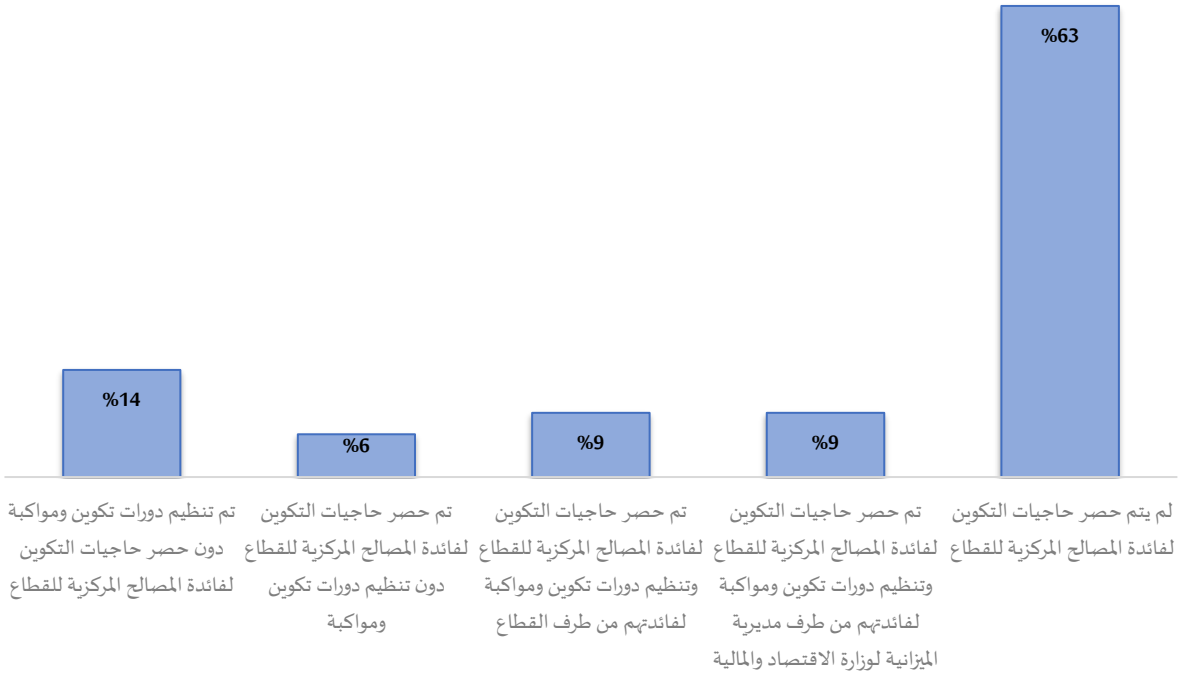

5. الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات

1.5. الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة في مجموع المكونات الميزانياتية

ناهزت الاعتمادات النهائية للقطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم السنة المالية 2023، حسب المعطيات الواردة في تقارير نجاعة الأداء، ما مجموعه 320,8 مليار درهم[5]. كما بلغت الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة 156,4 مليار درهم، وهو ما يمثل 48,7% من مجموع الاعتمادات النهائية المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص (أُنظر الجدول بالملحقات).

2.5. الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة حسب المكونات الميزانياتية

تتوزع الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة حسب المكونات الميزانياتية كما يلي (أُنظر الجدول 14 بالملحقات):

[5] لم تتوصل لجنة الافتحاص بالمعطيات الخاصة بالاعتمادات النهائية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2023

الرسم البياني رقم 19: الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة حسب المكون الميزانياتي برسم قانون المالية 2023

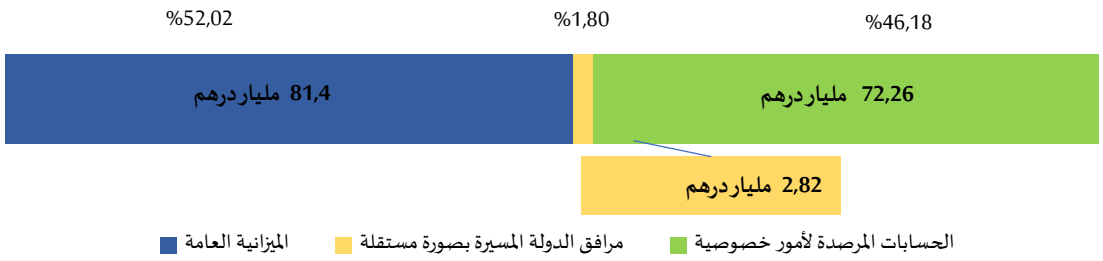

1.2.5. الميزانية العامة

شكلت الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة برسم الميزانية العامة لسنة 2023 ما يناهز 81,40 مليار درهم، حيث حل قطاع "الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات" في المرتبة الأولى من حيث أهمية هذه الاعتمادات، بنسبة 22% من مجموع الاعتمادات النهائية، متبوعا بوزارة "التجهيز والماء" ووزارة "الصحة والحماية الاجتماعية"، بنسبتي 19% و17%.

وقد بلغت اعتمادات الميزانية العامة الملتزم بها، والمخصصة للبرامج المفتحصة، 74,78 مليار درهم، وهو ما يمثل نسبة التزام تبلغ 92%. وتراوحت نسب الالتزام المتعلقة بالبرامج المفتحصة حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص ما بين 41% و99%.

وناهزت الاعتمادات المؤداة في إطار البرامج المفتحصة برسم الميزانية العامة 62,99 مليار درهم، وذلك بنسبة أداء تناهز 84% من الاعتمادات الملتزم بها. وقد سجل كل من قطاع "التربية الوطنية والتعليم الأولي" وقطاع "التواصل" وقطاع "الإسكان وسياسة المدينة" ووزارة "النقل واللوجستيك" و"الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة" و"المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير" و"المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج"، نسب أداء تتجاوز 99%.

ويبين الرسم البياني التالي الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة، ونسبتي الالتزام والأداء المتعلقة بها برسم الميزانية العامة (أُنظر الجدول 15 بالملحقات).

الرسم البياني رقم 20: نسب تنفيذ الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة برسم الميزانية العامة

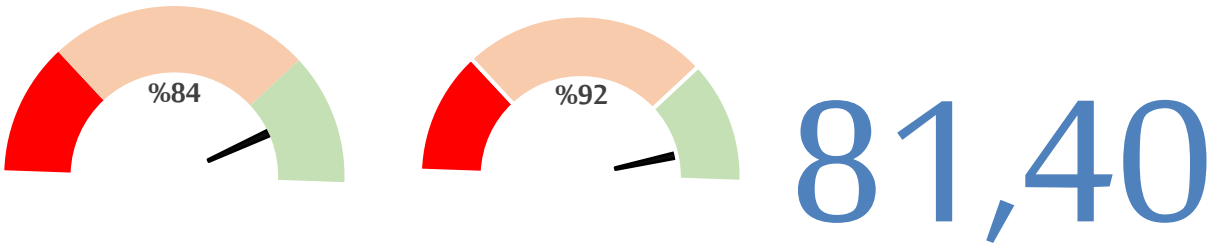

مليار درهم برسم الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الملتزم بها:	الاعتمادات المؤداة:
	74,78 مليار درهم	**62,99** مليار درهم

وفيما يخص توزيع الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة حسب الفصول برسم الميزانية العامة، وكما يبين ذلك الرسم البياني الموالي (أنظر الجدول 16بالملحقات)، تستأثر نفقات الاستثمار بما يناهز 70% من الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة، في حين لم تتجاوز النفقات المتعلقة بفصلي الموظفين والمعدات والنفقات المختلفة، على التوالي، 10% و19%.

الرسم البياني رقم 21: توزيع الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة برسم الميزانية العامة حسب الفصول

2.2.5. الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

بلغت الاعتمادات النهائية للسنة المالية 2023 المخصصة للبرامج المفتحصة برسم الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما مجموعه 72,25 مليار درهم.

وقد ناهزت الاعتمادات الملتزم بها 48,61 مليار درهم، بنسبة التزام تقدر بـ 67% مسجلة تراجعا مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت هذه النسبة 74%. وقد تراوحت نسب الالتزام حسب القطاعات المعنية بالافتحاص ما بين 0% و98%.

وفي المقابل، بلغت الاعتمادات المؤداة 40,98 مليار درهم محققة نسبة أداء وصلت لـ 84% من الاعتمادات الملتزم بها، في حين بلغت هذه النسبة 98% سنة 2022. وقد سجلت ثلاث قطاعات وزارية نسب أداء بلغت 100%. ويتعلق الأمر بكل من وزارتي "الاقتصاد والمالية" و"التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار"، وقطاع " الإسكان وسياسة المدينة".

ويبين الرسم البياني جانبه تنفيذ الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (أُنظر الجدول 17 بالملحقات).

الرسم البياني رقم 22: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للبرامج المفتحصة برسم الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بمليون درهم)

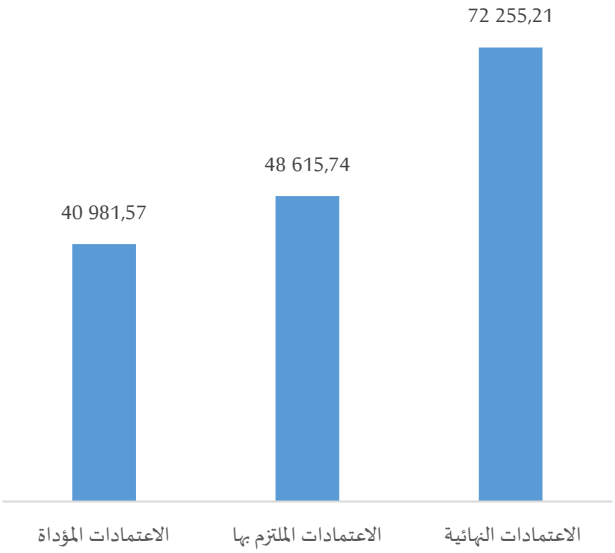

3.2.5. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بلغت الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة برسم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما مجموعه 2,81 مليار درهم. وقد ناهزت الاعتمادات الملتزم بها 1,89 مليار درهم، بنسبة التزام تقدر بـ 67%. وقد تراوحت نسب الالتزام حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص ما بين 0% و100%.

كما ناهزت الاعتمادات المؤداة 1,59 مليار درهم، وذلك بنسبة أداء تصل إلى 84% من الاعتمادات الملتزم بها. وقد سجلت ثلاثة قطاعات وزارية أعلى نسبة أداء (100%)، (أُنظر الجدول 18 بالملحقات).

الرسم البياني رقم 23: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للبرامج المفتحصة برسم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (بمليون درهم)

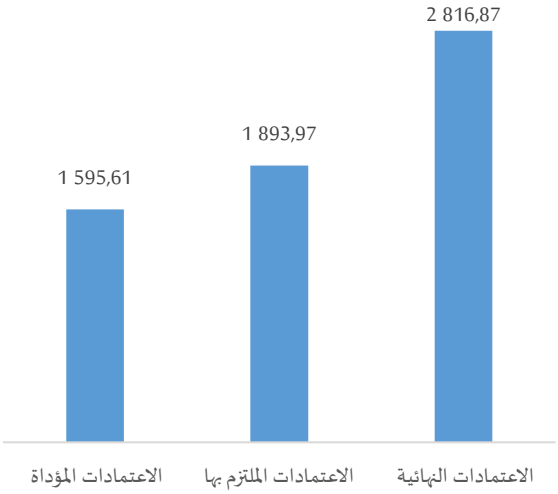

5.2.4. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 الخاصة بالبرامج المفتحصة

بلغت الاعتمادات المخصصة للبرامج المفتحصة برسم السنة المالية 2023، حسب البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025، ما مجموعه 96,6 مليار درهم، وذلك بارتفاع بلغ 11,05% مقارنة بالإسقاطات الأولية لسنة 2023. أما بخصوص إسقاطات سنتي 2024 و2025، فقد عرفت زيادة مقارنة بالسنة المالية 2023 بلغت على التوالي 3,01% و2,14%.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تحديد إسقاطات سنتي 2024 و2025 بالنسبة لبرنامج فريد يخص "إعداد التراب ودعم التنمية الترابية".

الرسم البياني رقم 24: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 الخاصة بالبرامج المفتحصة (بمليون درهم)

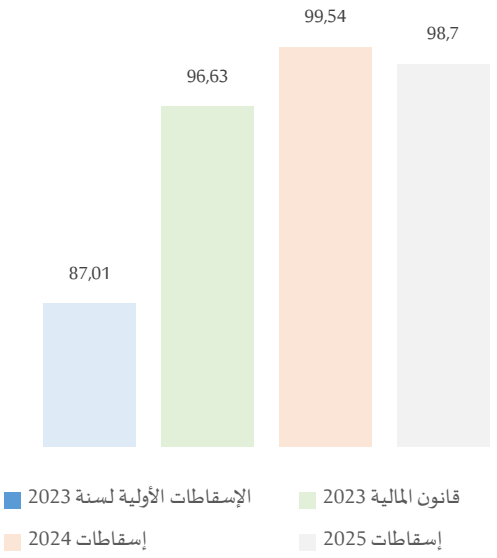

الجزء الثالث

منهجية نجاعة الأداء على مستوى البرامج

يتأسس منطق التدبير الذي يرسمه القانون التنظيمي لقانون المالية على إلزام المدبرين العموميين بتحقيق النتائج بدل الاعتماد فقط على تعبئة الوسائل. وفي هذا الصدد، تعتبر البرامج المكونة لمشاريع نجاعة الأداء الإطار الذي تنفذ من خلاله السياسات العمومية للقطاعات الوزارية والمؤسسات، بما يمكن من تحديد وجهة وغاية الاعتمادات المرصودة. ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من البرامج: برامج متعلقة بالسياسات العمومية وبرامج المساندة والدعم المتعددة الوظائف.

ومن أجل تحديد أهداف أداء كل برنامج، لا بد من تحليل استراتيجي معمق يقوم على تقييم المحيط والموارد، ويمكن من إبراز الأولويات وتحديد الأهداف وآليات العمل اللازمة لتحقيقها. إلى جانب ذلك، يتم العمل على تحديد المتدخلين وهياكل القيادة، لا سيما المسؤول عن البرنامج الذي يتم تعيينه وفق الشكليات التنظيمية المحددة في منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 المذكور آنفا.

وقبل عرض خلاصات لجان الافتحاص حول مدى تطبيق منهجية نجاعة الأداء على مستوى البرامج، سيتم تقديم بعض الاستنتاجات حول تكريس بعد النوع في استراتيجيات البرامج المفتحصة.

1. تكريس بعد النوع في استراتيجيات البرامج

تجسيدا للاهتمام الذي توليه الحكومة لمقاربة النوع في إطار المخطط الحكومي "إكرام"، وفي ضوء مضامين الاستراتيجيات القطاعية التي تُعنى بالنوع الاجتماعي، تشمل استراتيجية البرامج المكونة لمشاريع نجاعة الأداء، وفق منظور النوع، احترام أوليات وأهداف استراتيجية للاحتياجات المختلفة للرجال والنساء بغية تكريس المساواة عبر تقليص الفوارق والحد من التمييز. من هذا المنطلق، يفترض في البرامج المعتمدة أن تبين الوضعية الراهنة لهذه الفوارق في مجال تدخل البرنامج وتحليل مسبباتها، بالإضافة إلى ذكر النتائج المتوقعة وكذا التدابير الواجب اتخاذها.

في هذا الشأن، خصص كل من نموذجي مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء حيزا هاما للمقاربة المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وذلك عبر تقديم استراتيجية كل برنامج للأولويات والأهداف بما يتناسب مع احتياجات كل من النساء والرجال بهدف تقليص الفوارق بينهما والحد من جميع أشكال التمييز.

في هذا الإطار، يتم إدماج مجموعة من العناصر المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجيات البرامج، خاصة ما يتعلق بتحليل الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في مجال تدخل البرنامج، ودراسة الأسباب الرئيسية لهذه الفوارق، بالإضافة إلى تحديد النتائج المتوقعة والإجراءات اللازمة لتحقيقها.

وقد أسفر افتحاص هذا الجانب عن تسجيل الملاحظات التالية:

- لم يتم إدراج الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى استراتيجيات 51 برنامجا تابعا لـ 33 قطاعا وزاريا ومؤسسة، وهو ما يعادل 93% من إجمالي البرامج المفتحصة والبالغ عددها 55 برنامجا ؛
- لم يتم توضيح مسببات الفوارق على مستوى برنامجين من أصل 4 برامج معنية بالفوارق المسجلة بين النساء والرجال؛
- لم تتم الإشارة إلى النتائج المتوقعة والتدابير الواجب اتخاذها في استراتيجيات 50 برنامجا من أصل 55، وهو ما يعادل 91 % من عدد البرامج التي خضعت للافتحاص.

ويقدم الرسم البياني التالي المعطيات الخاصة بهذا المحور:

الرسم البياني رقم 25: أبرز معالم تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات البرامج المفتحصة برسم سنة 2023

تجدر الإشارة إلى تسجيل تحفظ بخصوص إمكانية تضمين القطاعات الوزارية والمؤسسات موضوع الافتحاص لمقاربة النوع على مستوى استراتيجيات برامجها الأخرى، غير تلك التي شملها الافتحاص. بالمقابل، تظل القطاعات والمؤسسات التي تعتمد برنامجا فريدا، معنية بشكل مباشر بهذه الملاحظة، حيث إنه من أصل 6 قطاعات تشرف على إنجاز برامج وحيدة، لم تقم 5 منها بتضمين الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى استراتيجيات برامجها. ويتعلق الأمر ببرامج "حقوق الإنسان"، و"تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة"، و"الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة"، و"قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، و"المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية".

ويشكل برنامج "سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء" الاستثناء الوحيد في هذا الشأن، غير أنه لم يتم ذكر مسببات هذه الفوارق أو تحديد النتائج المتوقعة والتدابير الواجب اتخاذها في هذا الشأن على مستوى استراتيجيته، كما هو مبين من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 26: أبرز معالم تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات برامج القطاعات الوزارية والمؤسسات ذات البرنامج الوحيد موضوع الافتحاص، برسم سنة 2023

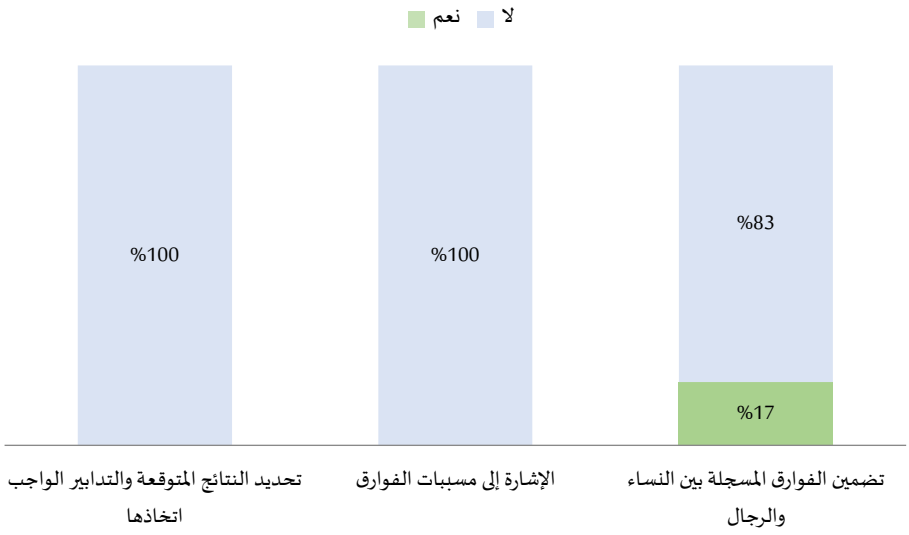

من خلال ما تقدم، يتضح بجلاء التأخر المسجل في تكريس بعد النوع الاجتماعي على مستوى استراتيجيات البرامج المفتحصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، لاسيما بالنسبة لتلك ذات البرنامج الفريد. لذلك، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في تحديد الاستراتيجيات وكذا هيكلة البرامج بغية تقليص الفوارق المسجلة بين الجنسين.

2. تحليل هيكلة البرامج

يفترض في تقديم البرامج المضمنة في مشاريع نجاعة الأداء مراعاة المبادئ الأساسية الآتية :

- تجانس بنية البرنامج مع سياسة القطاع ومع استراتيجيته؛
- استقرار البرنامج بصرف النظر عن الهندسة الحكومية للوزارات؛
- شمولية الأنشطة المحددة لكل برنامج؛
- تحديد سلسلة المسؤوليات؛
- حصر مجال البرنامج وتحديد حكامته.

وبهذا الخصوص، ارتكز تحليل هيكلة البرامج بشكل خاص على مدى توافقها مع السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، بالإضافة إلى دراسة محتواها، ونطاقها وهيكلتها الإدارية، كما تم تسليط الضوء على علاقتها بوظائف الدعم.

1.2. مدى انسجام البرامج مع السياسات العمومية واستراتيجيات الوزارات والمؤسسات

تم في هذا الإطار التأكد من مدى التناسق والانسجام بين البرامج والاستراتيجيات القطاعية أو الوثائق الأخرى المعتمدة من جهة، ومدى ملاءمة البرامج المفتحصة مع البرمجة الميزانياتية من جهة أخرى.

وقد مكن افتحاص هذا الجانب من تسجيل الملاحظات التالية:

- انسجام غالبية البرامج مع الاستراتيجيات القطاعية أو الوثائق الأخرى المعتمدة من قبيل المخططات القطاعية وخرائط الطريق، إذ أن 47 برنامجاً من أصل 55 تابعاً لـ36 قطاعاً وزارياً ينبثق عن هذه الوثائق، أي بنسبة 85% ؛
- تناسق جل البرامج (53 برنامجا من أصل 55) مع البرمجة الميزانياتية بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وذلك بنسبة تناهز 96% من مجموع البرامج المفتحصة. ويشكل البرنامجان 904 "محاربة الأمية" و123 "تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني" استثناء بهذا الخصوص.

ويقدم الرسم البياني التالي النتائج المتعلقة بهذا المحور:

الرسم البياني رقم 27: مدى انسجام البرامج مع السياسات العمومية واستراتيجيات الوزارات والمؤسسات أو الوثائق الأخرى المعتمدة في هذا الشأن

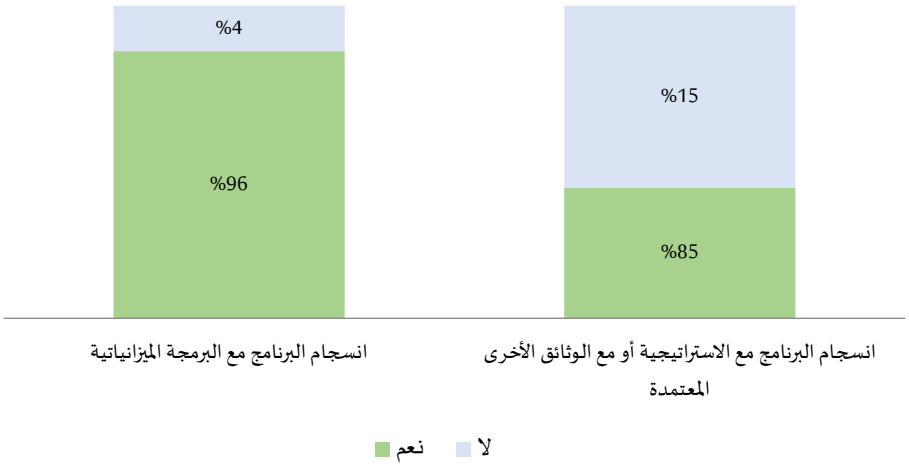

وجب التأكيد في هذا الباب على أن معظم القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية حرصت على تقديم برامج تتسم بالانسجام مع استراتيجياتها أو مع الوثائق الأخرى المعتمدة، بشكل خاص، ومع السياسات العمومية والبرمجة الميزانياتية بشكل عام.

2.2. محتوى البرامج ونطاقها

قامت لجان الافتحاص بدراسة المشاريع والعمليات التي تتكون منها البرامج وعملت على التأكد من تضمين مشاريع نجاعة الأداء لتوزيع الاعتمادات المخصصة لكل برنامج من الميزانية العامة، وذلك وفقاً لأهم المشاريع المكونة له من جانب، وحسب الجهات من جانب أخر، لا سيما بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات التي تتوفر على مصالح لا ممركزة. ويهدف هذا التوزيع كذلك إلى تقديم رؤية أكثر دقة وتفصيلا حول طبيعة المشاريع المخطط لها ضمن كل برنامج، بالإضافة إلى توضيح مصادر تمويلها. ويوضح الرسم البياني أدناه المعطيات المرتبطة بهذا المحور. (أُنظر الجدولين رقم 23 و24 بالملحقات):

الرسم البياني رقم 28: الإشارة على مستوى مشاريع نجاعة الأداء إلى توزيع اعتمادات الميزانية العامة للبرامج حسب الجهات والمشاريع

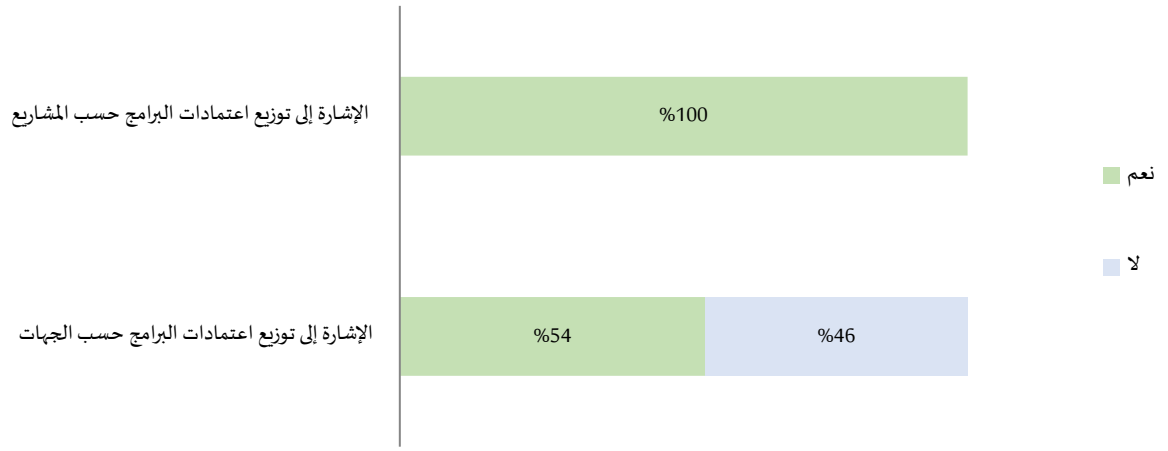

- **الإشارة إلى توزيع اعتمادات الميزانية العامة للبرامج حسب أهم المشاريع**

يتبين من خلال المعطيات الواردة في الرسم البياني أعلاه، أن مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص تتضمن جردًا تفصيليًا للاعتمادات المخصصة من الميزانية العامة لتمويل أهم المشاريع ضمن مجمل البرامج، حيث تحرص القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص على تقديم عرض مفصل للاعتمادات المخصصة لأهم مشاريع برامجها، وذلك على مستوى 54 برنامجًا، أي بنسبة 100%، على اعتبار أن البرنامج رقم 109 " الشؤون القنصلية والاجتماعية" غير معني بهذا التوزيع، حيث يتم تمويل مشاريعه وعملياته برسم سنة 2023، بشكل حصري، في إطار ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المتعلق به.

تجدر الإشارة إلى أن مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة لا تتضمن جردا بأهم المشاريع حسب البرامج والممولة انطلاقا من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، وذلك لعدم تضمينها بنموذج مشروع نجاعة الأداء المعمول به.

- **الإشارة إلى توزيع اعتمادات الميزانية العامة للبرامج حسب الجهات**

في هذا الشأن، تبين أن مشاريع نجاعة الأداء المتعلقة بـ 12 برنامجاً من أصل 26 برنامجا مفتحصا يتولى تنفيذها 25 قطاعا وزاريا ومؤسسة تتوفر على مصالح لا ممركزة، أي بنسبة 46%، لم تتضمن إشارة إلى توزيع الاعتمادات المالية للبرامج حسب الجهات. وبلغ عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لم تشر إلى هذا التوزيع في مشاريع نجاعة الأداء الخاصة بها، 11 قطاعاً وزارياً من أصل 25 قطاعاً معنيًا، أي بنسبة 44%، وذلك خلافا لما تنص عليه مضامين نموذج إعداد مشروع نجاعة الأداء.

3.2. الهيكلة الإدارية لتدبير البرامج

فضلا عن البعد المرتبط بنجاعة الأداء، تكتسي البرامج المدرجة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات مجموعة من الأبعاد، لعل أهمها البعد التدبيري المنصوص عليه في منشور رئيس الحكومة رقم 2021/12 سالف الذكر. في نفس الإطار، ينص منشور رئيس الحكومة رقم 2021/09 على ضرورة تعيين مسؤول عن كل برنامج، مع تحديد الأدوار والمهام المنوطة به، وينص كذلك على وضع ميثاق تدبير يحدد كيفيات التنسيق والتعاون بين مسؤولي البرنامج والفاعلين المعنيين بتنفيذ البرنامج.

وفي هذا الشأن، تمحور الافتحاص حول تحليل البنية الإدارية لتسيير البرامج ومدى توافقها مع تقسيم هذه البرامج، بالإضافة إلى توضيح مهام المتدخلين والمسؤولين عن تنفيذها وتعيينهم بشكل رسمي. وقد أسفرت هذه العملية عن تسجيل النتائج التالية:

- ملاءمة التنظيم الإداري لتقسيم البرامج بالنسبة لأغلب القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص، وذلك على مستوى 43 برنامجاً من أصل 55، أي بنسبة 78%؛
- تعيين رسمي للمسؤولين عن 45 برنامجاً من أصل 55، أي بنسبة 82%. وقد تمت هذه التعيينات على مستوى 31 قطاعا وزاريا ومؤسسة من أصل 36؛
- تحديد أدوار المسؤولين عن البرامج في قرارات التعيين بالنسبة لـ 41 برنامجا، من أصل 45 برنامجاً معنيا، أي بنسبة 91%؛
- إرساء حوار التدبير من طرف مسؤولي البرامج من أجل هيكلتها، بنسبة تناهز 69%. ويتعلق الأمر بـ 38 من أصل 55 برنامجاً خاضعا للافتحاص، وبذلك سجل تقدم ملحوظ مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت هذه النسبة 45%.

ويبرز الرسم البياني التالي المعطيات المتعلقة بالخلاصات التي تم تقديمها في هذا المحور:

الرسم البياني رقم 29: هيكلة البرامج المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023

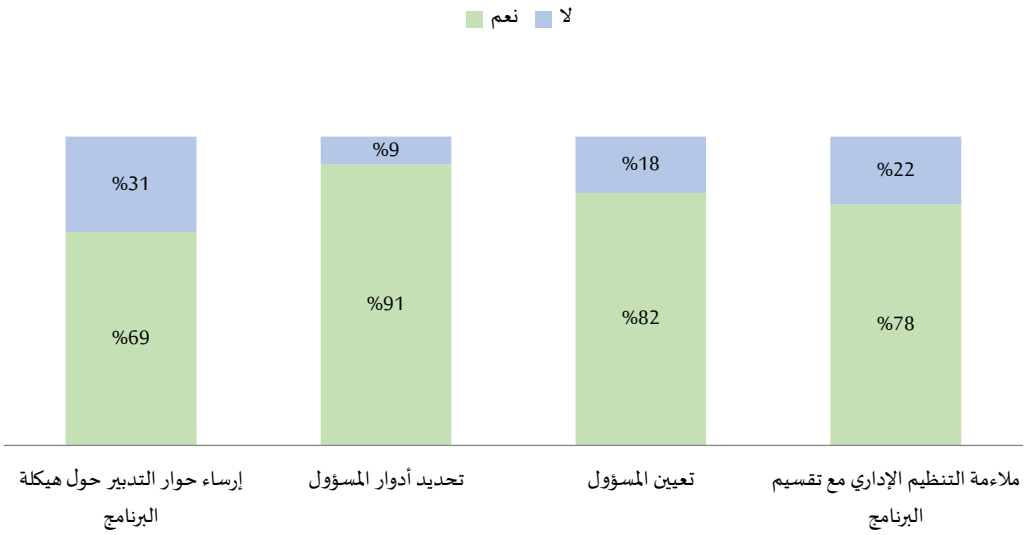

من خلال المعطيات أعلاه، يتضح أن القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية تواصل بذل مجهودات في سبيل إرساء البعد التدبيري المتعلق بهيكلة برامجها. وعليه، وجب العمل على تعميم هذه الممارسات على باقي القطاعات والمؤسسات غير المنخرطة في تكريس هذا البعد على مستوى هياكلها الإدارية، بالنظر لأهمية هذا البعد في الارتقاء بنجاعة الأداء العمومي.

3.2. علاقة البرامج بوظيفة الدعم

حرصت لجان الافتحاص على التأكد من وجود معايير واضحة لتوزيع الموارد بين المشاريع، ومن قدرة البرامج على جذب تمويلات إضافية إلى جانب الاعتمادات المخصصة لها، مع الإشارة إلى ذلك في تقارير نجاعة الأداء عند الضرورة.

وقد أسفرت عملية الافتحاص في هذا المحور عن تسجيل أهم الملاحظات التالية:

- عدم إبراز مسؤولي البرامج للمعايير المعتمدة لرصد وتوزيع الموارد بين المشاريع أو العمليات بخصوص 37 برنامجاً من أصل 55، أي بنسبة 67%؛

- استقطاب 14 برنامجا من أصل 55 برنامجا مفتحصا لتمويلات إضافية إلى الاعتمادات الأولية المرصدة لهذه البرامج، وهو ما يمثل نسبة 25%، وقد تمت الإشارة لهذه التمويلات بالنسبة لـ 4 برامج فقط من أصل 14، ويتعلق الأمر بالبرامج 802 "رياضة المستوى العالي" و426 "الجيولوجيا والمعادن" و905 "قيادة منظومة التكوين المهني" و124 "إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية"؛

- إرساء جزئي لحوار التدبير مع مسؤولي وظيفة الدعم بالنسبة لـ 28 برنامجا من أصل 46 برنامجا معنيا، دون احتساب برامج الدعم والمساندة، أي بنسبة 61%، ويتعلق الأمر بـ 18 قطاعا ومؤسسة.

ويقدم الرسم البياني التالي المعطيات الخاصة بهذا المحور:

الرسم البياني رقم 30: علاقة البرامج المفتحصة بوظيفة الدعم

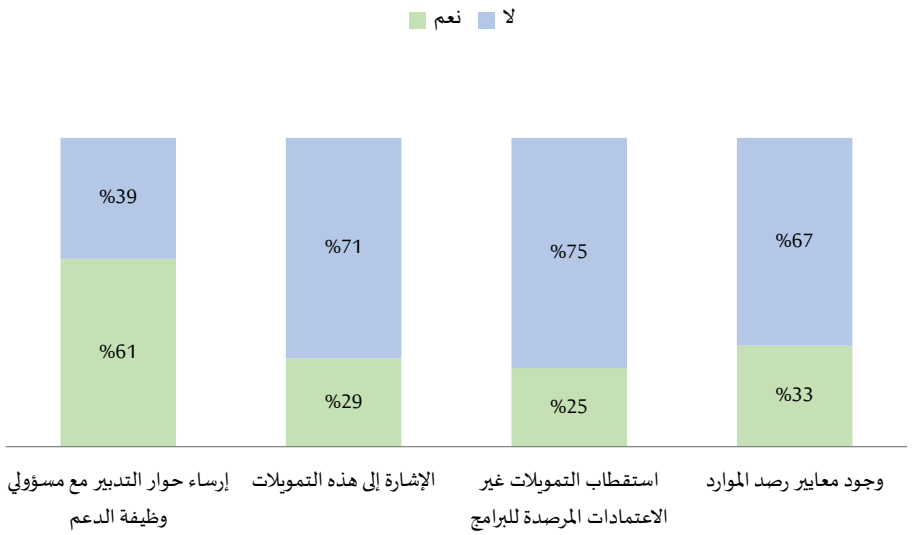

تبعا للملاحظات السابقة، يتعين على جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص الانخراط في إرساء حوار تدبير أساسه إشراك كافة الفاعلين على المستوى المركزي والجهوي، فيما يتعلق بهيكلة البرامج وكذا توزيع الاعتمادات بين المشاريع والعمليات على أساس معايير موضوعية.

3. تقدير الأهداف المحددة

عرَّف القانون التنظيمي لقانون المالية نجاعة الأداء العمومي بكونها تحقيقا للأهداف المحددة سلفا، من حيث الفعالية السوسيو-اقتصادية والنجاعة وكذا الجودة، إضافة إلى ضرورة العمل على توازنها بحسب طبيعة كل برنامج.

ويروم تقدير الأهداف المحددة، بشكل عام، إلى التأكد من انتقائيتها وقابليتها للقياس، ومن مدى ترجمتها للسياسة العمومية المرتبطة بالبرامج من جهة، والتحقق من التقائها مع أهداف البرنامج المعني ومع أهداف باقي برامج القطاع الوزاري أو المؤسسة من جهة أخرى.

1.3. انتقائية الأهداف

في هذا الإطار، تم التأكد من مدى ترجمة الأهداف للرهانات الأساسية المرتبطة باستراتيجيات أو اختصاصات القطاعات الوزارية والمؤسسات التي خضعت للافتحاص، وكذلك من تأثير العوامل الخارجية على تحقيق هذه الأهداف ووجود إجراءات تصحيحية في حال عدم بلوغها، كما تم التحقق من تحديد هذه الأهداف في إطار حوار داخلي. ويوضح الرسم البياني التالي المعطيات المرتبطة بهذا المحور (انظر الجدول 27 بالملحقات):

الرسم البياني رقم 31: انتقائية الأهداف وترجمتها للسياسات العمومية المرتبطة بالبرامج برسم سنة 2023

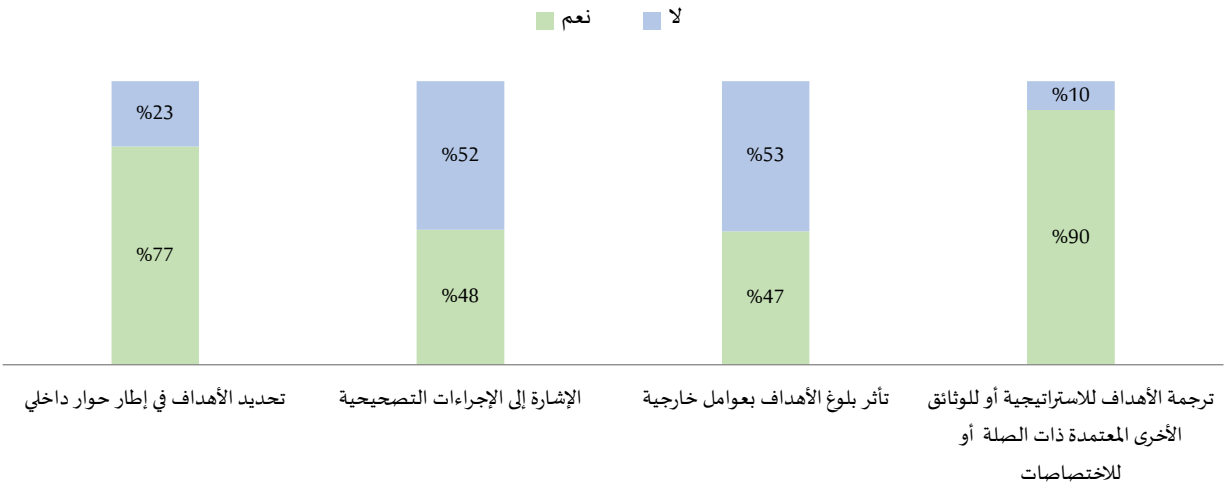

من خلال تحليل البيانات الواردة في الرسم البياني أعلاه، يتبين ما يلي:

- 10% من الأهداف لا تترجم الرهانات الأساسية لاستراتيجيات أو اختصاصات القطاعات الوزارية المعنية بالافتحاص، حيث تم تسجيل هذه الملاحظة بالنسبة لجميع أهداف البرامج المفتحصة لـ 3 قطاعات، ويتعلق الأمر بالبرامج 121 "تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة" و820 "القيادة والحكامة" و904 "محاربة الأمية".
- 47% من مجموع الأهداف التي خضعت للافتحاص يبقى تحقيقها مرتبطًا بعوامل خارجية، ويتعلق الأمر بـ29 قطاعا وزارية ومؤسسة معنية بتنفيذ 39 برنامجا، حيث سجل هذا الارتباط بجميع أهداف 13 قطاعا معنيا بتنفيذ 15 برنامجا. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، أن مقتضيات منشور رئيس الحكومة رقم 2021/21 قد ألحت على الاقتصار على الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاصات القطاع المعني و/أو الهيئات التابعة له أو الخاضعة لوصايته، بما يضمن تقليص تأثير العوامل الخارجية في بلوغ هذه الأهداف.
- 52% من الأهداف المفتحصة لم تتضمن أية إشارة إلى الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها عند عدم تحقيق النتائج المستهدفة؛
- 23% من الأهداف لم يتم تحديدها في إطار حوار داخلي، مع الإشارة إلى أن 11 قطاعًا وزاريًا لم يقم بتحديد أي هدف من أهداف البرامج المفتحصة في إطار هذا الحوار، حيث إن منشور رئيس الحكومة رقم 2021/9 قد عهد إلى مسؤول البرنامج مسؤولية تحديد الأهداف المرتبطة بالبرنامج، علاوة على تنظيم وتنشيط حوار التدبير الذي تحدد كيفياته من خلال الوثيقة الإطار المتعلقة بميثاق التدبير.

2.3. التقائية الأهداف

أسفرت أشغال الافتحاص بشأن التقائية أهداف البرامج فيما بينها ومع أهداف البرامج الأخرى في القطاع عن المعطيات المضمنة بالرسم البياني:

الرسم البياني رقم 32 : التقائية الأهداف المتعلقة بالبرامج المفتحصة برسم سنة 2023

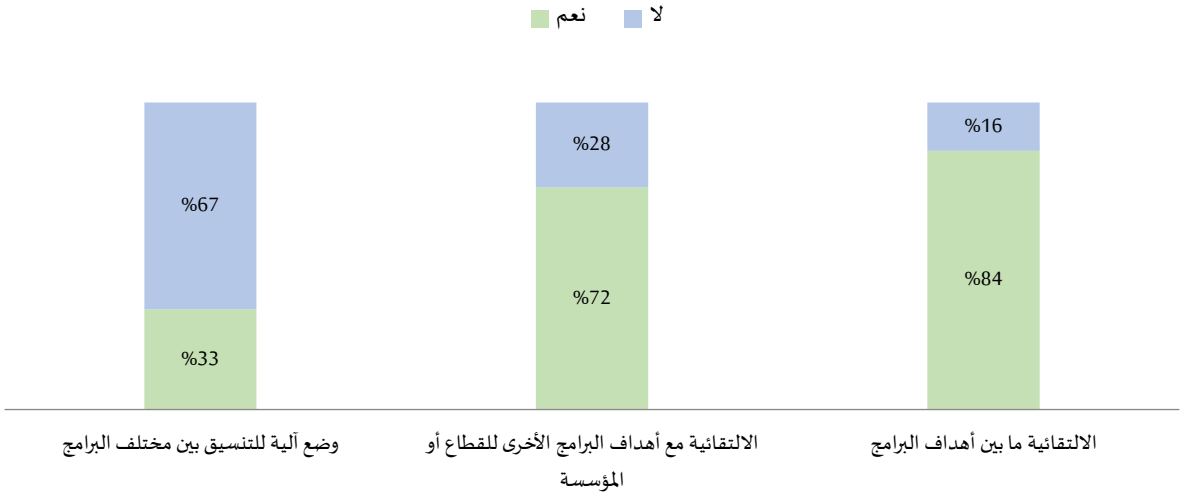

كما أسفر تحليل المعطيات الواردة برسم البياني أعلاه، من جهة، عن الاستنتاجات التالية:

- غياب التقائية الأهداف فيما بينها داخل كل برنامج فيما يخص 29 هدفاً من أصل 184 هدفاً معنيا (دون احتساب الأهداف الوحيدة داخل كل برنامج مفتحص على حدة)، أي ما يعادل 16%؛
- غياب الالتقائية بين أهداف البرامج داخل نفس القطاع، ويتعلق الأمر بـ 44 هدفاً من أصل 159 هدفاً معنيا (دون احتساب الأهداف المكونة للبرامج الفريدة داخل القطاعات والمؤسسات المعنية)، أي بنسبة 28%؛
- عدم إرساء آليات التنسيق بين مختلف البرامج، رغم وجود التقائية في الأهداف، وذلك بالنسبة لـ 18 من أصل 27 قطاعاً ومؤسسة، ويهم هذا الأمر 29 من أصل 43 برنامجاً معنياً، بنسبة تصل إلى 67%.

ومن جهة أخرى، أسفر تحليل هذه المعطيات، عن تسجيل مجمل هذه الملاحظات بالنسبة للقطاعين المعنيين بتنفيذ البرنامجين 800 و820 المسميين "قيادة وحكامة". وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن غياب التقائية الأهداف فيما بينها داخل كل برنامج وبين أهداف البرامج داخل نفس القطاع أو المؤسسة، إضافة إلى عدم إرساء آليات التنسيق بين مختلف البرامج، قد يؤثر على انسجام أهداف البرامج المعتمدة، مما من شأنه أن يحد من نجاعة وفعالية السياسات العمومية المرتبطة بهذه البرامج.

4. افتحاص المؤشرات المرقمة

يهدف افتحاص المؤشرات المرقمة إلى التحقق من مدى ملاءمتها لقياس نجاعة الأداء، وذلك من خلال التأكد من وجاهة هذه المؤشرات مقارنةً بالأهداف المحددة، بالإضافة إلى التحقق من صدقية المعلومات المرتبطة بها.

1.4. وجاهة المؤشرات

شملت أشغال الافتحاص أربعة محاور وهي: التأكد من ربط الأهداف بالمؤشرات، ومن اعتماد مؤشرات منسجمة مع قياس نجاعة الأداء، ومن توفر البطائق التوصيفية للمؤشرات المعتمدة، ومن استشارة المعنيين بالتدبير العملياتي للبرنامج قبل تحديد المؤشرات.

وقد أفضت هذه الأشغال إلى النتائج المقدمة في الرسم البياني التالي (انظر الجدول رقم 29 بالملحقات):

الرسم البياني رقم 33: وجاهة المؤشرات المفتحصة

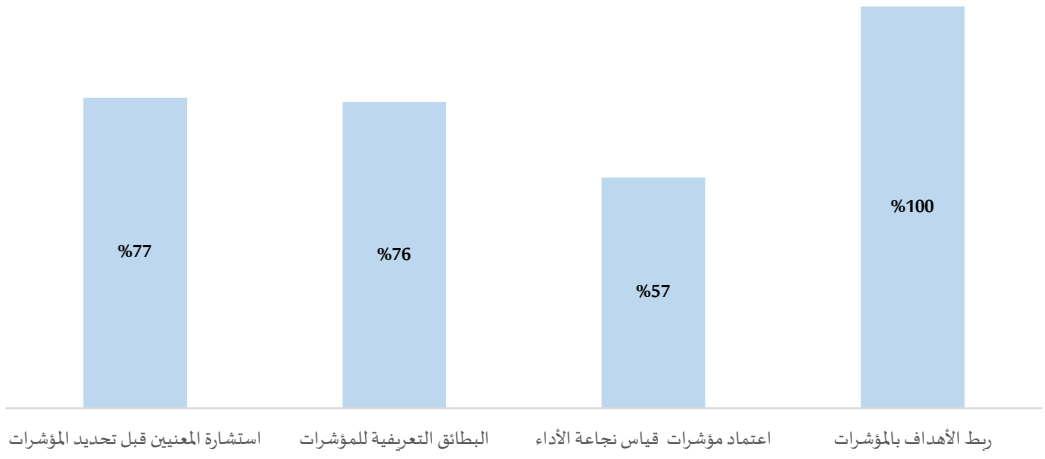

يمكن، بشكل عام، استنباط الملاحظات التالية:

- ربط جميع الأهداف بمؤشرات مرقمة لقياس مدى بلوغ النتائج المسطرة؛
- اعتماد 154 مؤشرا لقياس أنشطة البرامج من أصل 362 مؤشرا مفتحصا عوض مؤشرات لقياس نجاعة الأداء أو تلك التي تم ربطها بالوسائل المستعملة، أي بنسبة تناهز 43% من إجمالي المؤشرات المفتحصة، مما يستدعي مواصلة الجهود من أجل مواءمة المؤشرات لمعايير قياس نجاعة الأداء، خصوصا بعد التحسن الملحوظ مقارنة مع السنة السابقة حيث كانت مؤشرات الأنشطة تمثل نسبة 50% من مجموع المؤشرات المفتحصة؛
- توفر البطائق التعريفية بالنسبة لـ 276 مؤشرا، وهو ما يمثل نسبة 76%؛
- صياغة المؤشرات بعد استشارة المعنيين بتنفيذ البرامج بالنسبة لـ 77% من المؤشرات المفتحصة. بالمقابل، بلغ عدد القطاعات التي لم تتم إشراك المعنيين بخصوص تحديد مؤشرات برامجها المفتحصة، 13 قطاعا من أصل 36.

2.4. ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء

ارتكزت أشغال الافتحاص بهذا الخصوص على التحقق من قابلية المؤشرات لقياس نجاعة الأداء وذلك من خلال التأكد من العناصر التالية: الإشارة إلى كيفية تجميع المعلومات واحتساب المؤشرات، وأخذ الإنجازات السابقة بعين الاعتبار، واختيار مؤشرات قابلة لإجراء مقارنات خارجة عن البرنامج ومدى تأثر المؤشرات بعوامل خارجة عن نطاق تنفيذ البرامج.

وفي ضوء النتائج المفصلة في الرسم البياني أسفله (أنظر الجدول رقم 30 بالملحقات)، يمكن استخلاص ما يلي:

الرسم البياني رقم 34: ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء

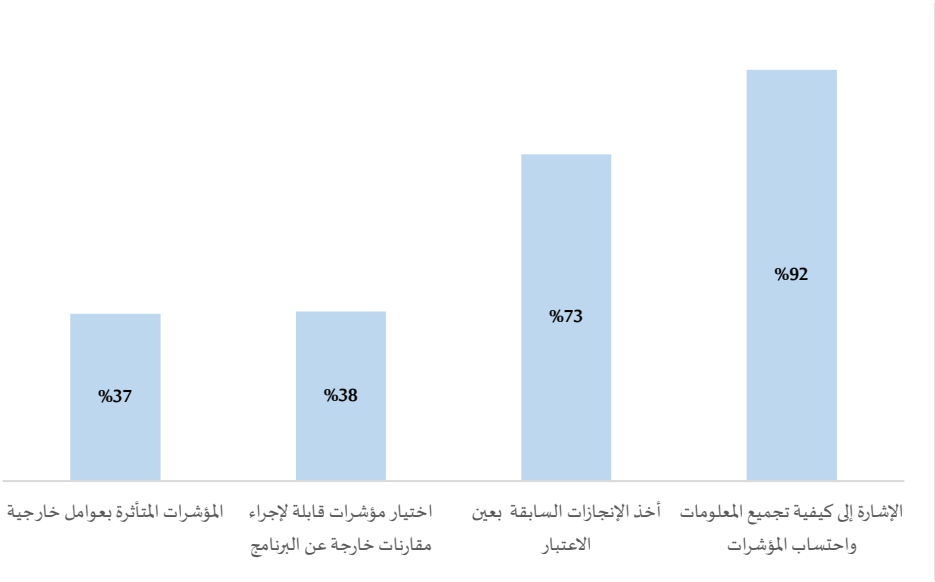

- تم توضيح كيفية تجميع المعطيات وكذا طرق وآليات احتساب المؤشرات بخصوص 332 مؤشرا من أصل 362 مؤشرا خضعت للافتحاص، أي ما يعادل نسبة 92%؛

- تم أخذ الإنجازات السابقة بعين الاعتبار لتحديد المؤشرات والقيم التوقعية المرتبطة بها فيما يخص 261 مؤشرا، أي ما يمثل 73% من العدد الإجمالي للمؤشرات المفتحصة، علما أن 5 قطاعات لم تأخذ هذه الإنجازات بعين الاعتبار من أجل تحديد جميع المؤشرات والقيم التوقعية المرتبطة بالبرامج المفتحصة، في حين تم أخذها بعين الاعتبار بشكل جزئي بالنسبة لـ 17 قطاعا؛

- بلغ عدد المؤشرات القابلة لإجراء مقارنات خارج نطاق البرنامج 137 مؤشرا، بنسبة تناهز 38% من مجموع المؤشرات المفتحصة. في المقابل، تم إحصاء 135 مؤشرا قابلا للتأثر بعوامل خارجية، وهو ما يمثل نسبة 37% من إجمالي المؤشرات موضوع عمليات الافتحاص.

3.4. صدقية المعلومات المتعلقة بنتائج المؤشرات

للتحقق من صدقية المعلومات الواردة في مشاريع نجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء، عمدت لجان الافتحاص إلى التأكد من وجود مساطر لتجميع البيانات المتعلقة بالمؤشرات وأساليب معالجتها، ووجود ضمانات لمصداقيتها (أنظر الجدول رقم 31 بالملحقات). وخلصت هذه الأشغال إلى النتائج التالية:

الرسم البياني رقم 35: صدقية المعلومات المتعلقة بنتائج المؤشرات

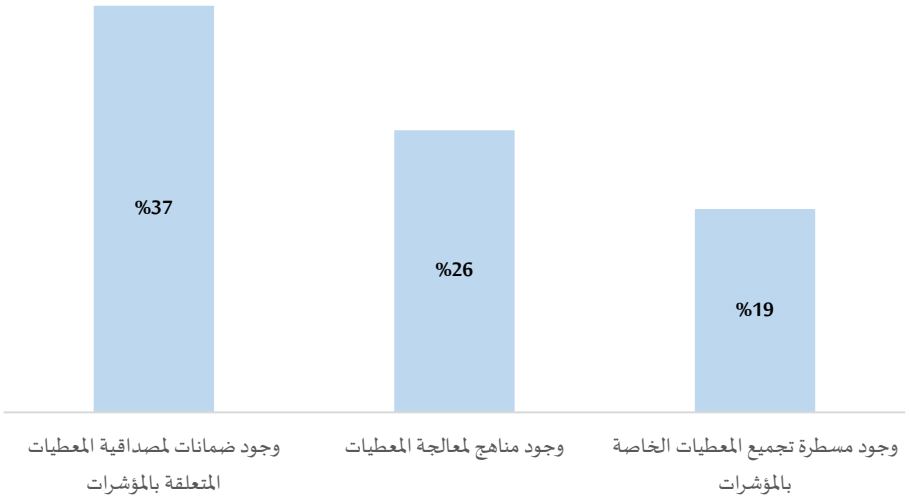

- غياب مساطر لتجميع المعطيات الخاصة بـ 295 مؤشرا، وهو ما يمثل نسبة 81% من العدد الإجمالي للمؤشرات المفتحصة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن 28 قطاعاً من أصل 36، لم تقدم المساطر التي توضح كيفية تجميع المعلومات الخاصة بالمؤشرات التي شملها الافتحاص؛

- اقتصار مناهج معالجة المعطيات على 93 مؤشرا من أصل 362، أي ما يمثل 26%. وسجلت لجان الافتحاص، في هذا الشأن، غياب مناهج واضحة لمعالجة البيانات بالنسبة لجميع المؤشرات المفتحصة على مستوى 23 قطاعا، وغياباً جزئيا على مستوى 6 قطاعات. في حين، اعتمدت 7 قطاعات على مناهج وأساليب محددة لتجميع المعلومات الخاصة بالمؤشرات المرتبطة ببرامجها. لذا، يتعين مواصلة الجهود من أجل بلورة مساطر لتجميع وتتبع ومعالجة البيانات والمعطيات المتعلقة بالمؤشرات؛

- وأخيرا، سجلت لجان الافتحاص فيما يتعلق بوجود ضمانات لمصداقية المعطيات المتعلقة بالمؤشرات، أن 134 مؤشرا تتوفر على هذه الضمانات، أي بنسبة 37% فقط من مجموع المؤشرات.

5. تقدير النتائج

يروم تقدير النتائج التأكد من جودة محتوى الوثائق المقدمة لهذه النتائج وأهميتها، بالإضافة إلى تحليل هذه المخرجات في ضوء المعطيات الواردة في تقارير نجاعة الأداء مقارنة مع الأهداف المحددة في مشاريع نجاعة الأداء.

1.5. جودة محتوى الوثائق المقدمة للنتائج

تم في هذا الصدد التحقق من إدراج نتائج جميع المؤشرات وشمولية التعليقات وتحليل الفروق بين التوقعات والإنجازات المرتبطة بجميع النتائج المدرجة. كما تأكدت لجان الافتحاص من تضمين تقارير نجاعة الأداء للإجراءات التصحيحية لتدارك أوجه القصور وتحسين الأداء مستقبلا، لا سيما في حالة عدم بلوغ النتائج المنتظرة، وكذا الإشارة إلى العوامل الخارجية المؤثرة في تحقيق النتائج.

ويقدم الرسم البياني الموالي (أُنظر الجدول رقم 32 بالملحقات) المعطيات المستنتجة بهذا الخصوص، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- إدراج النتائج على مستوى تقارير نجاعة الأداء بالنسبة لـ 98% من العدد الإجمالي للمؤشرات المفتحصة. وتجدر الإشارة إلى أن 4 قطاعات لم تقدم نتائج تغطي كافة مؤشراتها، أي ما يناهز 11% من مجموع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص؛

- عدم إدراج نتائج المؤشرات الرئيسية على مستوى تقارير نجاعة الأداء والاكتفاء بتضمين نتائج مؤشراتها الفرعية فقط، وذلك بالنسبة لـ 8 مؤشرات من أصل 362 مؤشرا مفتحصا، أي ما يمثل 2% من مجموع المؤشرات المفتحصة. وقد تم تسجيل هذا الأمر على مستوى 4 قطاعات من أصل 36 قطاعا مفتحصا؛

- عدم تقديم التعليقات وتحليل أسباب الفوارق بين التوقعات والإنجازات بالنسبة لـ 61 مؤشرا من أصل 362، وهو ما يعادل 17% من مجموع المؤشرات المفتحصة. ويبلغ عدد القطاعات التي لم تقدم تحليلا للعوامل المسببة لانحراف الإنجازات عن توقعات برامجها أو التي قامت بتقديمها بشكل جزئي، 17 قطاعا، أي بنسبة 47% من إجمالي القطاعات المعنية بالافتحاص؛

- عدم تضمين تقارير نجاعة الأداء الإشارة إلى العوامل الخارجية التي قد تؤثر على النتائج المسجلة لـ 70 مؤشراً من أصل 135 مؤشراً معنيًا، أي ما يعادل 48%؛

- اللجوء إلى تقديم شرح مفصل لأهم العمليات والمشاريع غير المنجزة أو للعناصر التي تفسر عدم تحقيق القيمة التوقعية لـ 105 مؤشراً من بين 265 مؤشراً معنيا، أي ما يعادل 40%. بالإضافة إلى ذلك، فإن 29 قطاعاً من القطاعات المعنية لم تقدم توضيحات مفصلة للعوامل الكامنة وراء عدم تحقيق النتائج المنتظرة والمتعلقة بالمؤشرات التي خضعت للافتحاص، وهو ما يمثل 80% من إجمالي القطاعات المفتحصة؛

- تمت الإشارة إلى الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها في حال عدم تحقيق النتائج المنتظرة لـ 131 مؤشراً من أصل 265 مؤشراً معنيا، والتي لم يتم الوصول إلى القيم التوقعية الخاصة بها، أي ما يعادل 49%. في المقابل، غابت هذه التوضيحات بالنسبة لباقي المؤشرات، كما سُجل غياب تام لإجراءات من هذا القبيل على مستوى 11 قطاعاً مفتحصا.

الرسم البياني رقم 36 : جودة محتوى الوثائق المقدمة للنتائج (عدد المؤشرات المعنية)

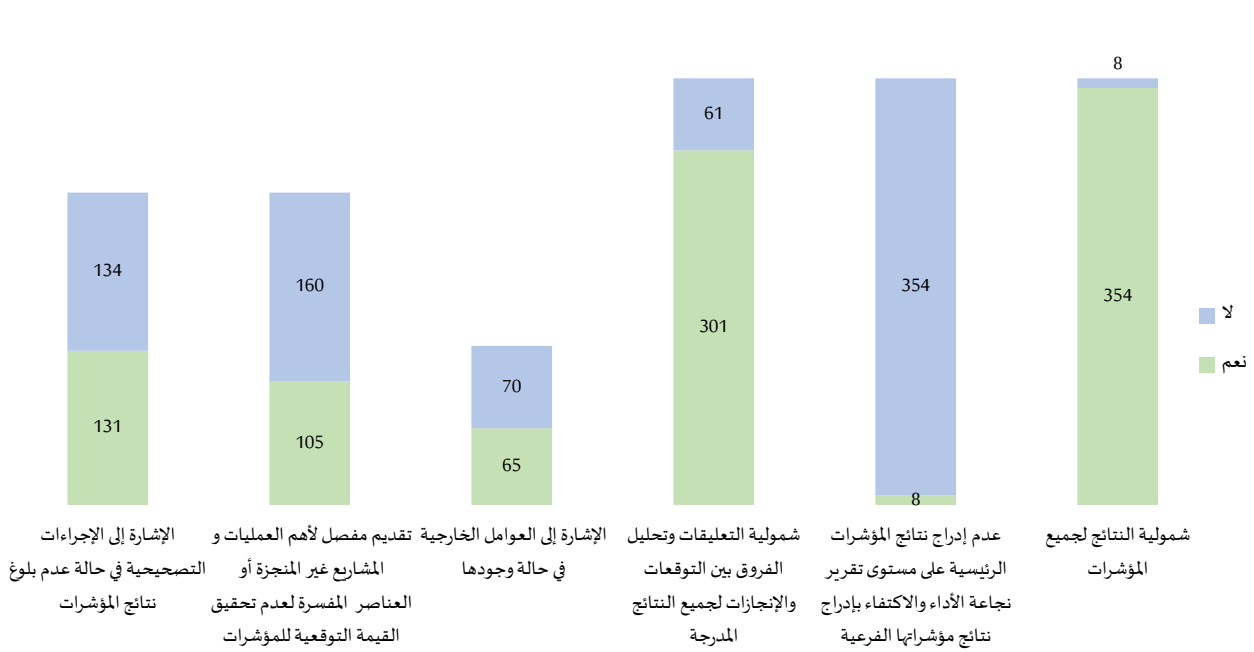

2.5. مقارنة النتائج مع الأهداف المحددة

شملت أشغال الافتحاص بهذا الخصوص، التأكد من تطابق محتوى تقارير نجاعة الأداء مع مشاريع نجاعة الأداء، ومن مدى تحقيق النتائج المتوخاة من خلال تنزيل برامج القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، وكذلك من تقديم الوثائق الثبوتية لهذه النتائج.

بناءً على المعطيات الواردة في الرسم البياني التالي (أُنظر الجدول رقم 33 بالملحقات)، يمكن استنتاج ما يلي:

- تطابق محتوى تقارير نجاعة الأداء مع مشاريع نجاعة الأداء عل مستوى معظم المؤشرات المفتحصة، وهو ما يمثل نسبة 95%. في المقابل، لم يتم تحقيق هذا التطابق بين الوثيقتين المذكورتين بالنسبة لـ 10 قطاعات مفتحصة. كما بلغت نتائج المؤشرات المدرجة بتقرير نجاعة الأداء، التي تتوافق مع استنتاجات لجان الافتحاص، 267 مؤشرا من أصل 362 مؤشرا مفتحصا، وهو ما يمثل نسبة 74%؛

- عدم بلوغ النتائج المحققة للقيم المتوقعة المشار إليها على مستوى مشاريع نجاعة الأداء بالنسبة لـ 224 مؤشراً، وهو ما يمثل 62% من العدد الإجمالي للمؤشرات المفتحصة التي تمت الإشارة إلى نتائجها على مستوى تقارير نجاعة الأداء. ويبقى تحقيق النتائج جزئياً بالنسبة لجل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، إذ

تمكنت 3 قطاعات فقط من بلوغ كافة القيم المستهدفة لبرامجها، في حين حققت القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص نسبا تعادل أو تفوق 50% من القيم التوقعية، وذلك بالنسبة لـ 73% من المؤشرات المفتحصة؛

- عدم الإدلاء بالوثائق الثبوتية المتعلقة بالنتائج التي تم تسجيلها على مستوى 153 مؤشراً من أصل 362 مؤشراً، وذلك بنسبة 42%؛

- عدم تحقيق التوقعات المتعلقة بـ16 مؤشرا من مجموع المؤشرات التي تعنى بمقاربة النوع التي تم الإدلاء بنتائجها، والتي تبلغ 38 مؤشرا، أي ما يمثل 42% من مجموع المؤشرات المعنية بمقاربة النوع.

ويظهر الرسم البياني الموالي الخلاصات الرئيسية المتعلقة بمقارنة النتائج مع الأهداف المحددة:

الرسم البياني رقم 37 : مقارنة النتائج مع الأهداف المحددة (عدد المؤشرات)

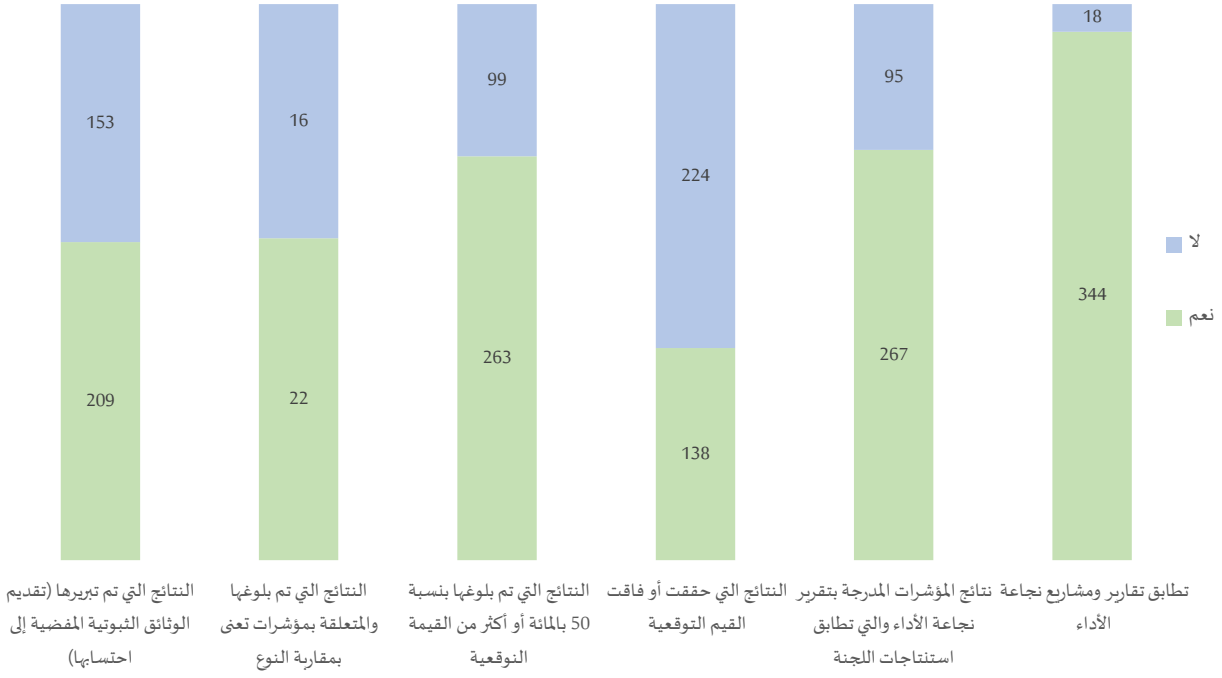

ويمكن تقديم النتائج التي تم تحقيقها على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص بالنسبة لأهم المؤشرات، على الشكل التالي:

قطاع العدل

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 300 "المواكبة والقيادة"

حققت وزارة العدل نتائج إيجابية بالنسبة لأغلب المؤشرات برسم سنة 2023. فباستثناء المؤشرين المتعلقين بـ "نسبة البنايات الملائمة" الذي بلغت نسبة إنجازه 92% (67% مقابل 73% كنسبة متوقعة)، و"عدد المستفيدين من دورات بناء وتعزيز القدرات في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية" الذي بلغت نسبة إنجازه 27% فقط (115 مستفيدا مقابل 420 مستفيدا كهدف)، فاقت النتائج المحققة على مستوى باقي المؤشرات القيم المرجوة، حيث بلغت على سبيل المثال، النسبة المنجزة مقارنة بالنسبة المتوقعة لمؤشر "عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية" نسبة 324% وذلك مقارنة بالنسبة المتوقعة لهذا المؤشر.

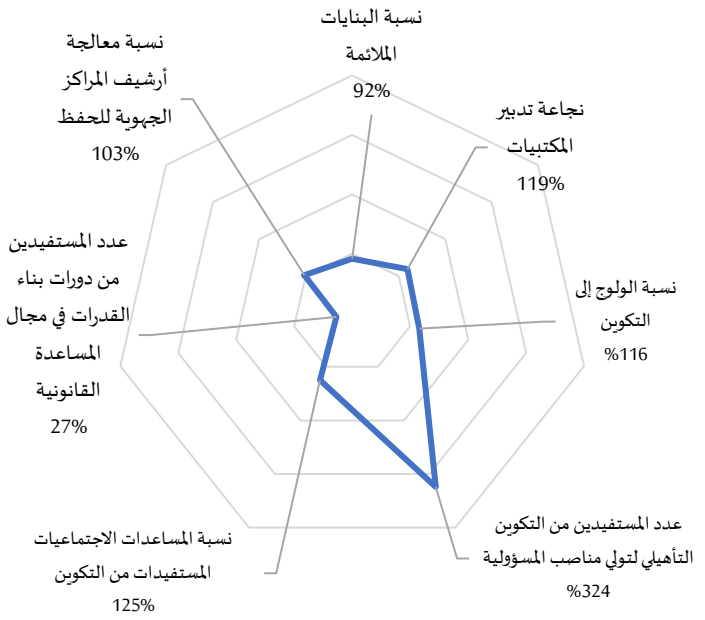

قطاع حقوق الانسان

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 125 "حقوق الإنسان"

لوحظ على مستوى البرنامج رقم 125 "حقوق الإنسان"، تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لأغلب المؤشرات برسم سنة 2023. فباستثناء المؤشرين المتعلقين بنسبة انخراط الجمعيات الشريكة محليا وجهويا ووطنيا في مجال حقوق الإنسان الذي بلغ 33% مقابل نسبة متوقعة مقدرة بـ 60%، ونسبة معالجة شكايات المواطنين الذي حقق 99% من نسبة متوقعة مقدرة بـ 100%، تم تحقيق باقي القيم التوقعية أو تجاوزها على مستوى باقي المؤشرات. حيث تحققت النسبة التوقعية لمؤشر "نسبة معالجة طلبات الولوج إلى المعلومة"، وفاقت الإنجازات التوقعات بالنسبة لخمسة مؤشرات، وهي كالتالي:

- 393% على مستوى مؤشر "نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الأليات الأممية"؛
- 354% على مستوى مؤشر "نسبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالنوع"؛
- 133% على مستوى مؤشر "نسبة تفاعل الجمعيات الشريكة مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛
- 107% على مستوى مؤشر "نسبة التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان"؛
- 111% على مستوى مؤشر "معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات".

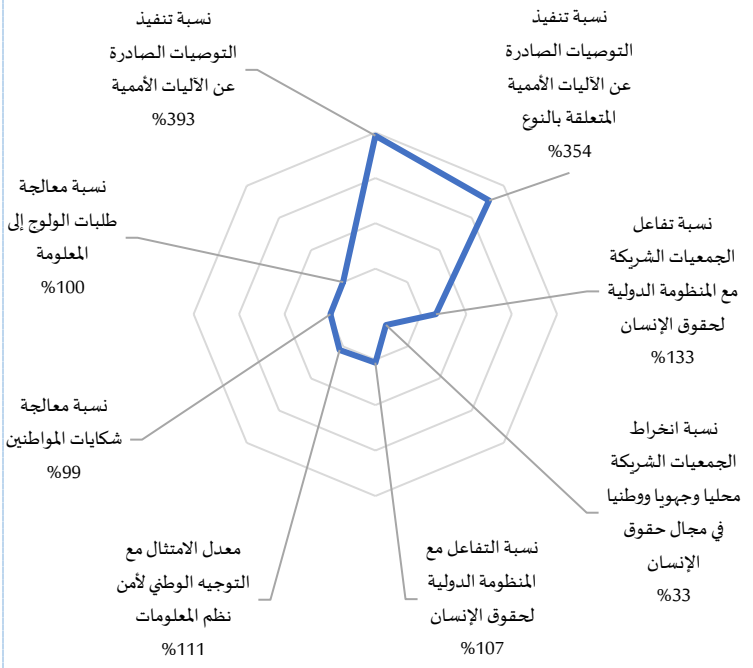

قطاع الشؤون الخارجية و التعاون الإفريقي

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 109 "الشؤون القنصلية والاجتماعية"

يُظهر تحليل حصيلة الإنجازات الخاصة بمؤشرات برنامج "الشؤون القنصلية والاجتماعية" لسنة 2023، أن النتائج المسجلة لم تبلغ القيم المستهدفة بالنسبة لكل المؤشرات. فعلى سبيل المثال، لم يحقق مؤشر "الأجل المتوسط لمعالجة طلبات المستفيدين" سوى 78% من القيمة المستهدفة، في حين أن "العدد المتوسط للوثائق المسلمة من طرف كل موظف قنصلي في اليوم" لم يحقق سوى 88% من القيمة المتوقعة. كما بلغ عدد الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف التي شارك بها المغرب 22 مقارنة بالقيمة التوقعية البالغة 25. ويستوجب هذا الأمر بذل مزيد من الجهود لتحسين نجاعة الأداء وتحقيق النتائج المرجوة.

قطاع المغاربة المقيمين بالخارج

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 112 "مغاربة العالم"

تم بلوغ القيم التوقعية بالنسبة لمؤشري "نسبة معالجة الشكايات وطلبات المساعدة القضائية لفائدة مغاربة العالم" و"عدد اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة فيما يتعلق بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج"، حيث بلغت نسبة إنجاز المؤشر الأول 100%. في حين تجاوز المؤشر الثاني قيمته المتوقعة محققا نسبة إنجاز بلغت 101%.

في حين سجلت باقي المؤشرات نسبا متفاوتة تظل معظمها ضعيفة، حيث لم تتجاوز 4 مؤشرات من أصل 7 نسبة إنجاز 25% من قيمها التوقعية.

فيما يتعلق بمؤشر "عدد المستفيدين من برامج جمعيات المغاربة المقيمين بالخارج المدعمة من طرف الوزارة"، فلم يسجل أي إنجاز برسم سنة 2023. ويعود ذلك، حسب تقرير نجاعة الأداء، إلى توقف العمل بطلب المشاريع الموجه للجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج لإعادة النظر في المقاربة المعتمدة.

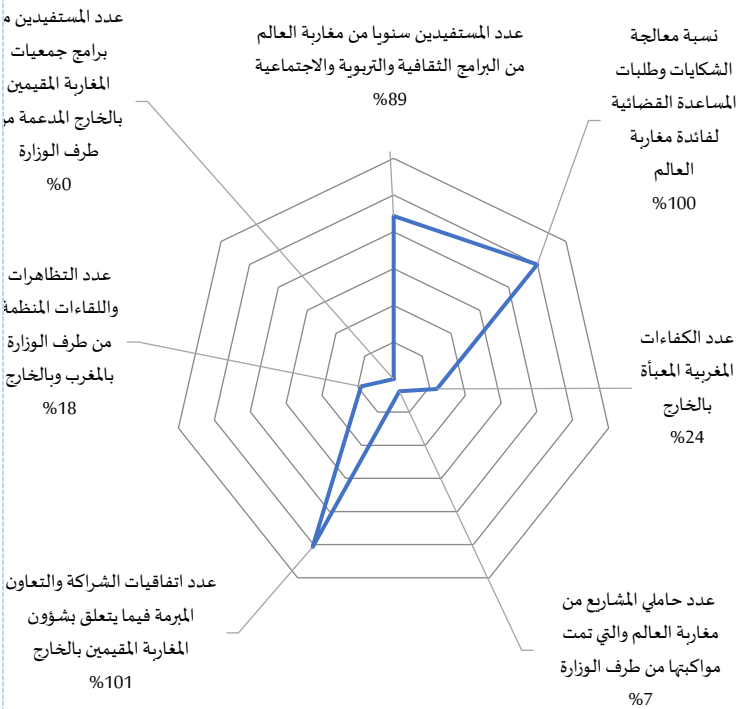

وزارة الداخلية

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 311 "الوقاية المدنية"

على مستوى البرنامج رقم 311 " الوقاية المدنية"، تم تجاوز القيمة التوقعية لمؤشرين اثنين. يتعلق الأمر بمؤشر "نطاق تدخل فرق الإنقاذ"، الذي سجل نسبة إنجاز بلغت 123% مقارنة مع التوقعات، وذلك بفضل إنجاز خمسة مراكز جديدة، ساهمت في تقليص نطاق تدخل كل مركز إنقاذ من 2330 كلم² (إنجاز 2022)إلى 2293 كلم² بدل 2300 كلم² المتوقعة، ومؤشر "نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين" الذي سجل نسبة إنجاز بلغت 176%، حيث ناهزت نسبة الموظفين الذين استفادوا من التكوين 67% بدل نسبة 38% المتوقعة، وذلك بفضل تدارك مجموعة من الدورات التكوينية أجلت عن سنة 2022.

بينما لم يتم تحقيق القيمة التوقعية لمؤشر واحد، يتعلق بِ"عدد المستودعات الجهوية المنجزة قصد تخزين المعدات الأولية لإنقاذ و إيواء المنكوبين"، حيث تم تحقيق نسبة إنجاز في حدود 91% من التوقعات، وذلك راجع للتأخر الذي يعرفه إنجاز مركز الإيواء بمدينة الرشيدية. واستقر العدد المنجز في عشرة مراكز جهوية عوض 11 المتوقعة.

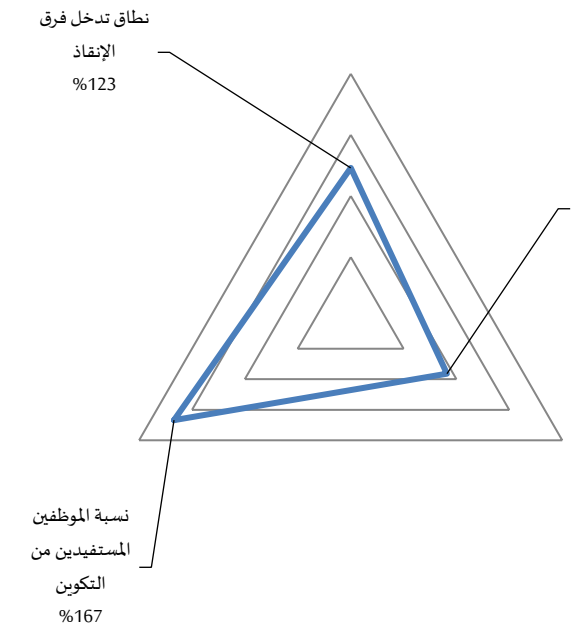

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 907 "التعليم العالي"

يلاحظ على مستوى البرنامج رقم 907 "التعليم العالي" تحقيق القيم التوقعية أو تجاوزها بالنسبة لأربعة مؤشرات و هي "نسبة استعمال الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي" بنسبة إنجاز تقدر بـ103%، ثم "نسبة التأطير البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي" بحصيلة نسبتها 107%، ثم "نسبة التأطير الإداري بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي" بإنجاز تقدر نسبته بـ 108% وأخيرا "عدد المسالك المعتمدة بمؤسسات التعليم العالي الجامعي العمومي" بنسبة إنجاز تقدر ب 101%.بينما لم يتم تحقيق القيم المستهدفة على مستوى باقي المؤشرات.

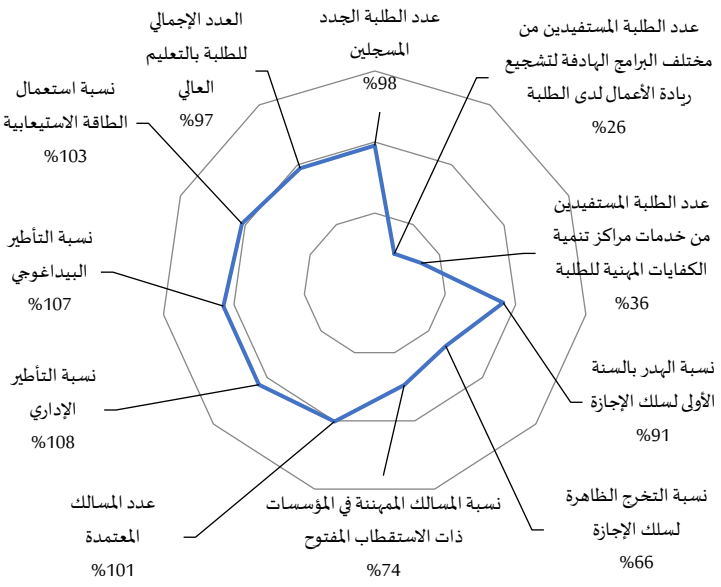

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 908 "البحث العلمي والتكنولوجي"

من خلال تحليل النتائج المسجلة على مستوى البرنامج رقم 908 "البحث العلمي والتكنولوجي"، يظهر جليا الاختلاف بين والمنجزات والقيم التوقعية المتعلقة بمشاريع برنامج "البحث العلمي والتكنولوجي"، بحيث فاقت المنجزات القيم التوقعية على مستوى أربعة مؤشرات من أصل ستة. ففيما يخص مؤشر "عدد أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها" فقد بلغ معدل الإنجاز 104%. أما بالنسبة لمؤشر "عدد المنشورات العلمية في المجلات الدولية المحكمة"، فقد بلغ معدل الإنجاز 122%. وفيما يتعلق بمؤشر "عدد المنشورات العلمية المحملة من قواعد البيانات الإلكترونية التي يوفرها المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني" فقد تم تحقيق نسبة تفوق بلغت ضعفي القيمة التوقعية بمعدل إنجاز وصل إلى 223%).

من جهة أخرى، يستنتج كذلك أن القيم التوقعية لثلاثة مؤشرات لم يتم تحقيق نسبها التوقعية. حيث تم تحقيق نسبة 19% فيما يخص مؤشر "عدد مشاريع البحث والابتكار التي أنجزت بشراكة مع المقاولات في إطار طلبات العروض الوطنية"، كما أن مؤشر "عدد براءات الاختراع المسجلة باسم الجامعات"، عرف نسبة إنجاز ضعيفة تقارب 35%. أما مؤشر "عدد التحليلات والقياسات المختبرية في مجال الأبحاث والابتكار التي أجريت بوحدات الدعم التقني للبحث العلمي" فعرفت تحقيق نسبة انجاز في حدود 80%.

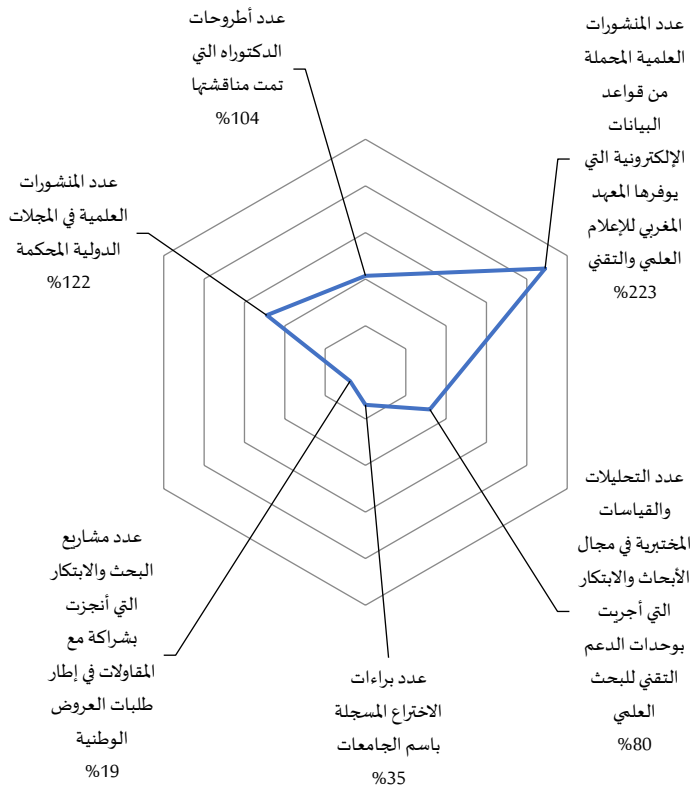

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرامج رقم 904 "محاربة الأمية" ورقم 912 "الارتقاء بجودة التكوين"

بخصوص البرنامج 904 "محاربة الأمية"، الذي تُقاس نجاعة أدائه بمؤشر فريد هو "عدد المسجلين في برامج الوكالة لمحو الأمية"، لوحظ ضعف كبير على مستوى بلوغ القيمة المستهدفة، حيث إن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 60%.

أما بالنسبة للبرنامج 912 "الارتقاء بجودة التربية والتكوين"، والذي يعتمد على عشرة مؤشرات لقياس نجاعة أدائه، فقد تم تسجيل عدم بلوغ القيم المستهدفة لثمان مؤشرات، في حين تم تحقيقها على مستوى مؤشرين فقط.

وفي هذا الصدد، لا تزال ظاهرة الاكتظاظ مستفحلة بخصوص الأسلاك الثلاثة، لا سيما بالسلك الإعدادي حيث لم تتجاوز نسبة إنجاز القيمة المستهدفة 20%. وفي مقابل ذلك، تُوضح نسب إنجاز القيم المستهدفة بشأن نسبة التلاميذ للأستاذ الواحد تقدما ملحوظا حيث ناهزت 100% بالنسبة للسلك الابتدائي والثانوي، فيما لم تتجاوز 70% بالنسبة للسلك الإعدادي. ومن شأن هذا الوضع التأثير سلبا على جودة مناخ التربية والتكوين، لا سيما فيما يخص تمكين المتعلمين من الكفايات الضرورية. وفي السياق ذاته، وبالرغم من كون الأقسام المشتركة بالسلك الابتدائي تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه القطاع، إلا أن الإنجازات ذات الصلة لا زالت لم تَرْقَ بعدُ إلى مستوى التطلعات حيث إن نسبة الإنجاز لم تتجاوز 84% بالمقارنة مع ما هو مستهدف.

لوحظ على مستوى البرنامج رقم 904محاربة الأمية "أن مؤشر "عدد المسجلين في برامج الوكالة لمحاربة الأمية "لم يحقق القيم المتوقعة في تسجيل 900.000 مستفيد(ة)، حيث بلغت نسبة الإنجاز 59%، أي بتسجيل 529.014 مستفيد(ة) فقط.

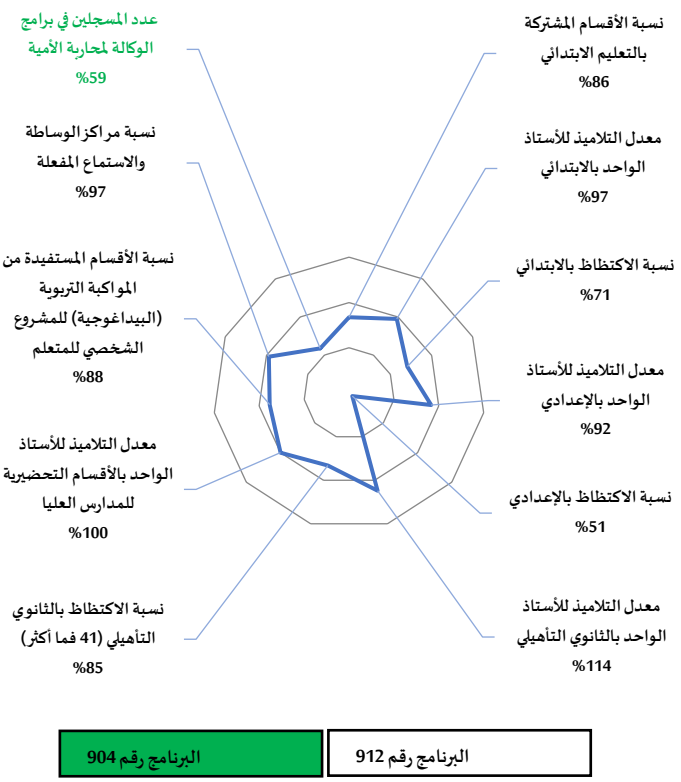

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 802 "رياضة المستوى العالي"

على مستوى البرنامج رقم 802 "رياضة المستوى العالي" يتبين من خلال تحليل النتائج المسجلة خلال سنة 2023، أنه تم تحقيق نسب إنجاز عالية للقيم التوقعية للمؤشرات الأربعة، التي تم تقديم النتائج المتعلقة بها. ويتعلق الأمر في هذا الشأن بما يلي:

- مؤشر "قسط التمويل خارج دعم الدولة فيما يخص الموارد المالية للجامعات الرياضية" الذي بلغت نسبة إنجازه 100%؛
- مؤشر "نسبة تمثيلية النساء في مجال التدبير والتأطير بالجامعات الرياضية" الذي بلغت نسبة إنجازه 113%؛
- مؤشر "نسبة الإناث المشاركات في الملتقيات الرياضية الرسمية الدولية" الذي وصلت نسبة إنجازه إلى 94%.

في حين لم تصل نسبة إنجاز المؤشر المتعلق ب "نسبة الإناث الممارسات المجازات" سوى إلى 78%.

يشار الى أن المؤشرين المتعلقين ب "نسبة الجامعات التي تمتثل لمعايير الحكامة" و"نسبة الممارسين المجازين حسب الفئة العمرية" لم يتم إدراج نتائجهما على مستوى تقرير نجاعة الأداء، الذي اكتفى فقط بتقديم نتائج المؤشرات الفرعية المرتبطة بهما.

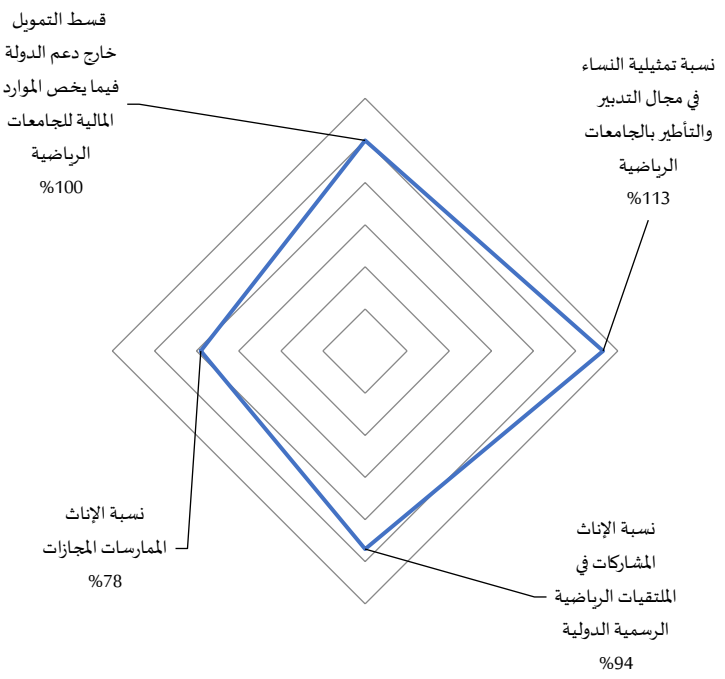

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 803 "رياضة العموم"

على مستوى البرنامج رقم 803 "رياضة العموم"، فإن جميع المؤشرات المتعلقة به لم تبلغ قيمها المتوقعة حيث يتبين من خلال تحليل النتائج المسجلة أن نسبة إنجاز المؤشر المتعلق بـ"عدد التظاهرات الرياضية المنظمة من طرف القطاع" بلغت 85%. وفيما يخص المؤشر الذي يصبو إلى الرفع من "عدد الحصص التحسيسية لفائدة الفتيات والنساء حول أهمية ممارسة الرياضة" فلم يتم تحقيق سوى 42,5% من العدد المتوقع إنجازه. أما فيما يهم المؤشر "نسبة المستفيدين من الأنشطة الرياضية المنظمة من طرف القطاع حسب المجال والجنس" فإن نسبة إنجازه بلغت 65%، أما بخصوص المؤشر الخاص بـ"نسبة الممارسين للرياضة في المدارس الرياضية حسب النوع" فإن نسبة إنجازه لم تتجاوز 23,7 %.

تجدر الإشارة إلى أنه في ظل غياب معطيات ضمن تقرير نجاعة الأداء حول تقدم توقعات و إنجازات مؤشري " نسبة المستفيدين من الأنشطة الرياضية المنظمة من طرف القطاع حسب المجال والجنس" و "نسبة المستفيدين من الأنشطة الرياضية المنظمة من طرف القطاع حسب المجال والجنس" انطلاقا من الوثائق الثبوتية للنتائج التي تم التوصل بها من طرف مصالح القطاع.

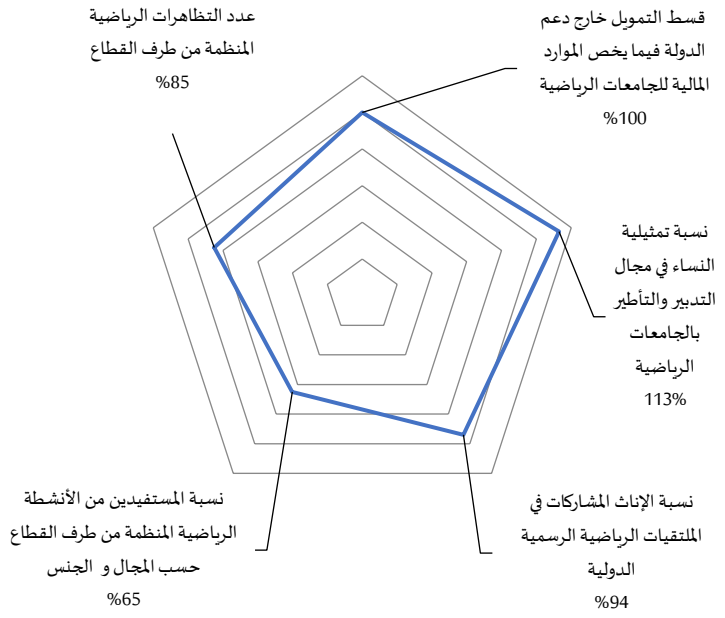

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 704 "إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية"

عرف البرنامج 704 تفاوتا في نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشراته، حيث تم تجاوز توقعات مؤشر "نسبة النقل المنظم للمستعجلات الطبية بين المستشفيات"، كما حقق مؤشر "نسبة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية التي توفر استمرارية الخدمات" نسبة إنجاز إيجابية قاربت 98%، يليه مؤشر "معدل الرد على الطلبات ذات الطابع الطبي الاجتماعي الواردة من المرتفقين ومختلف المؤسسات حسب الجنس" الذي بلغت نسبة إنجازه 78%. فيما سجلت أدنى نسبة إنجاز على مستوى مؤشر "عدد العمليات الجراحية التي أنجزها كل طبيب جراح أسبوعيا" بنسبة إنجاز لم تتجاوز 57%.

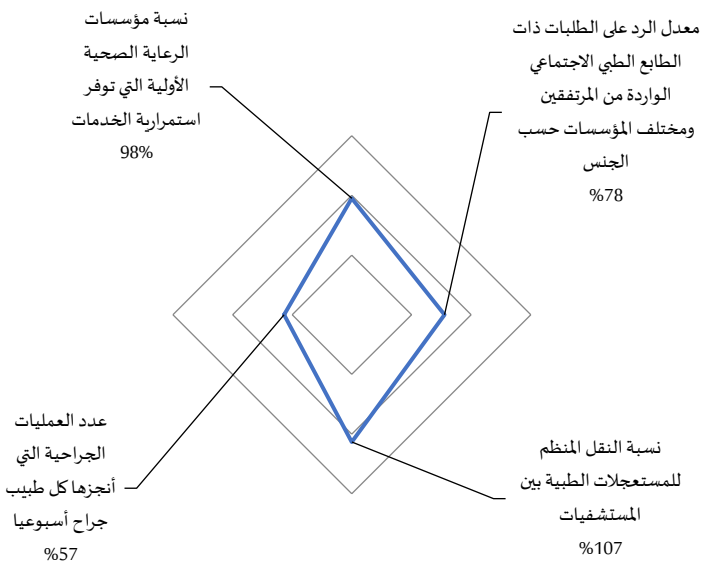

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 705 "تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية"

لقد خلصت عملية مقارنة النتائج مع الأهداف المحددة في مشروع نجاعة الأداء عن وجود تفاوت واضح بين التوقعات والنتائج المحققة الخاصة ببعض المؤشرات المتعلقة بالبرنامج رقم 705 "تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية"، حيث لم ترقَ الإنجازات المحققة خلال سنة 2023 إلى التوقعات التي تم تحديدها، فبالنسبة للمؤشر "عدد مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية التي تم إنجازها وتشغيلها "، فقد تم إنجاز وتجهيز 10.5% فقط من المؤسسات الاستشفائية المتوقعة في مشروع نجاعة الأداء، وذلك راجع لتأخر إنجاز الأشغال على مستوى تلك المؤسسات، بحيث مازالت 299 مؤسسة الرعاية الصحية الأولية في طور الإنجاز. أما فيما يخص "عدد المؤسسات الاستشفائية التي تم إنجازها وتشغيلها"، فلم يتم إنجاز وتشغيل سوى 6 مراكز استشفائية من أصل 25 متوقعة.

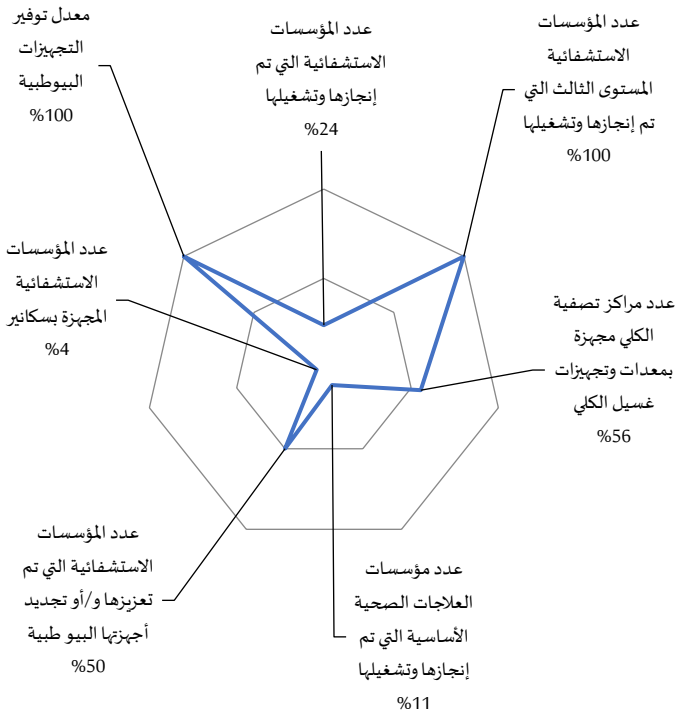

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 115 "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

بالنسبة للبرنامج رقم 115 "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" الذي يتضمن 10 مؤشرات، يتضح أن النتائج المحققة قد فاقت التوقعات بالنسبة لمؤشر واحد بنسبة 25%، وهو "حصة الولايات الموكلة للنساء الممثلات لمديرية المنشآت العامة والخوصصة والمنتميات لوزارة الاقتصاد والمالية في مجالس إدارة المنشآت والمؤسسات العمومية".

فيما يتعلق بباقي المؤشرات، فقد تحقيق القيم المتوقعة لأربعة مؤشرات، وهي "عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي" و"الفرق في التوقعات" و"عدد الدراسات وPolicy brief وPolicy Africa المنجزة" و"عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي".

بالمقابل، لم يتم بلوغ النتائج المرجوة لخمسة مؤشرات، وهي: "معدل توثيق المؤشرات" و"المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة" و"حصة ميزانيات المؤسسات والمنشآت العامة المدروسة من طرف لجنة الميزانية والمعتمدة في المجلس الإداري قبل دجنبر من السنة الماضية" و"عدد تدخلات باحثي المنافسة التابعين لمديرية المنافسة والأسعار من أجل تكريس المنافسة" وأخيرا "عدد القرارات التنظيمية المتخذة من أجل استقرار الأسعار".

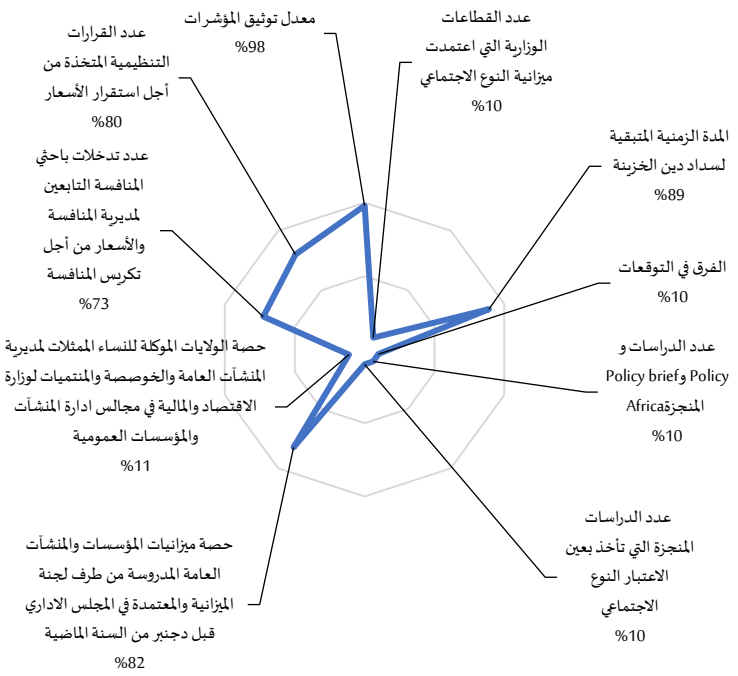

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 116 "تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك"

بالنسبة للبرنامج رقم 116 " تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك "، يتضح من خلال تحليل النتائج المسجلة أن غالبية المؤشرات قد سجلت نتائج تتجاوز التوقعات. حيث تجاوز مؤشري "مدة التخليص الجمركي عند الاستيراد " و" مدة التخليص الجمركي عند التصدير" المدتين المحددتين تباعا في 8 و1,40 ساعة، وذلك بنسبة تجاوز تقدر بـ7,25% و17,14% على التوالي.

كما أن مبلغ المداخيل الإضافية المحصلة نتيجة المراقبة الجمركية، قد تم تجاوزه بنسبة 7,72%.

كما تم تسجيل عدم بلوغ القيم المتوقعة لمؤشر "معدل الرضا العام للمرتفقين المرتبط بمعالجة الملتمسات عبر الأنترنيت".

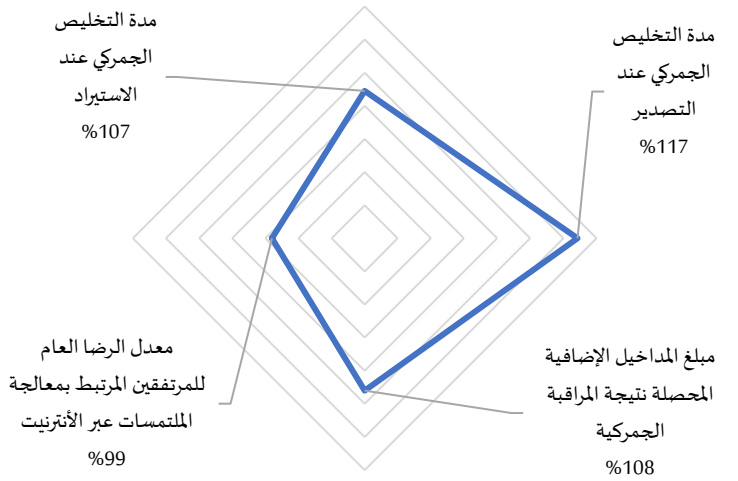

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 118 "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية"

بالنسبة للبرنامج رقم 118 "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية"، يتضح من خلال تحليل النتائج المسجلة أنه تم تحقيق النسبة المتوقعة لمؤشر واحد فقط، وهو "نسبة تطور قنوات التبادل الإلكتروني مع شركاء جدد". بينما لوحظ عدم تحقيق القيم المتوقعة بالنسبة لمؤشرين اثنين وهما: "النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعها" و"نسبة تطور تحصيل الضرائب التي تخص المديرية العامة للضرائب"، مع الإشارة إلى أن الفارق بين الإنجازات والتوقعات لم يتجاوز نقطة مئوية واحدة بالنسبة لهذا الأخير.

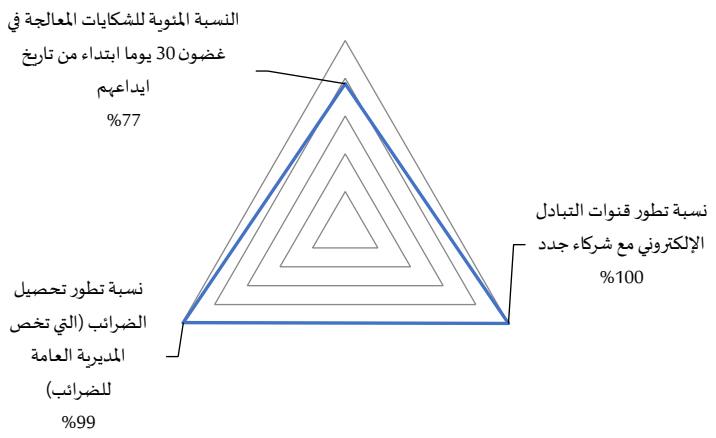

قطاع السياحة

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 401 "تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية"

من خلال تحليل النتائج المسجلة على مستوى المؤشرات المتعلقة بالبرنامج رقم 401 "تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية"، يلاحظ أن مؤشر "معدل تنزيل الإصلاحات القانونية" قد حقق نتيجة فاقت التوقع (75%) بـ 3,3% برسم سنة 2023، في حين لم يتم تحقيق القيمة المتوقعة بالنسبة لمؤشر"معدل مواكبة التمثيليات المهنية"، حيث لا تمثل النتيجة المحققة سوى 33% من القيمة التوقعية المتعلقة بسنة 2023.

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 404 "الإنعاش السياحي"

من خلال تحليل النتائج المسجلة على مستوى المؤشرات المتعلقة بالبرنامج رقم 404 "الإنعاش السياحي"، يلاحظ أن مؤشرات هذا البرنامج قد حققت نتائج فاقت القيم التوقعية برسم سنة 2023، حيث تم تسجيل نتيجة فاقت القيمة المستهدفة لمؤشر "سعة المقاعد المتعاقد عليها مع شركات الطيران" بـ36%، ومؤشر"تدفق السياح المبرمج من خلال عقود الشراكة المبرمة مع متعهدي الرحلات السياحية الكلاسيكية" بـ300%، ومؤشر "عدد الليالي المبرمجة عبر عقود الشراكة المبرمة مع منظمي الرحلات السياحية عبر الإنترنت" بـ 23%.

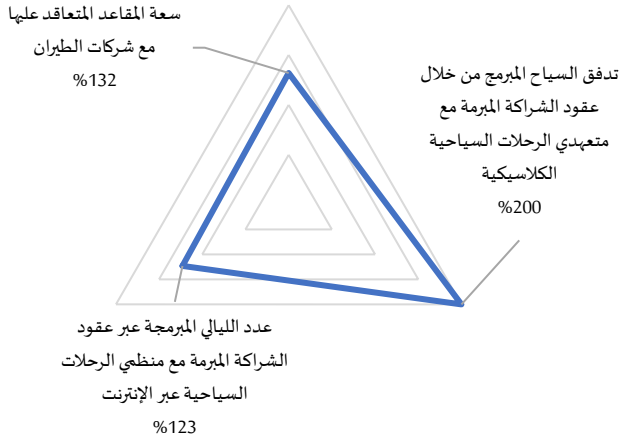

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 407 "الاقتصاد الاجتماعي"

من خلال تحليل النتائج المسجلة على مستوى المؤشرات المتعلقة بالبرنامج رقم 407 "الاقتصاد الاجتماعي" يُلاحظ أنه من بين خمسة مؤشرات، تم تحقيق نتائج إيجابية برسم مؤشر واحد فقط. ويتعلق الأمر بِـ "نسبة مواكبة التعاونيات"، حيث بلغت نسبة الإنجاز 99% من القيمة المستهدفة. أما بالنسبة لباقي المؤشرات، فقد حقق المؤشر المتعلق بِـ "العدد الإجمالي للدورات التكوينية" نسبة إنجاز بلغت 75%. في حين تراوحت نسب الإنجاز بين 45% و60% بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الأخرى.

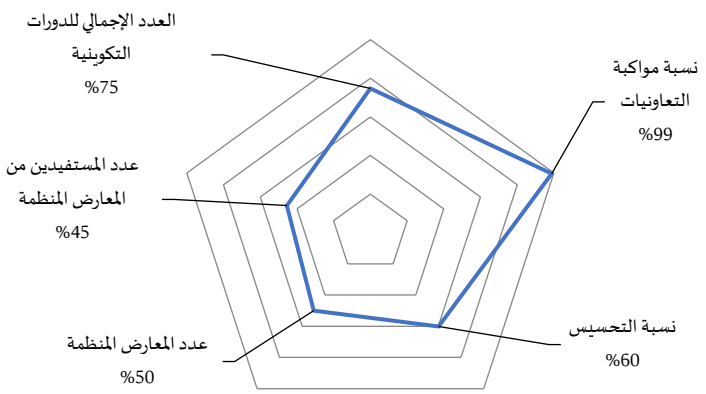

الأمانة العامة للحكومة

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 121 "تدبيروتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة"

من خلال تحليل النتائج المسجلة على مستوى مؤشرات البرنامج رقم 121 "تدبيروتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة"، تبين للجنة الافتحاص وجود تفاوت بين النتائج المدرجة بتقرير نجاعة الأداء والنتائج التي استخرجتها اللجنة انطلاقا من الوثائق الثبوتية للمؤشرات ، فبالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالسياسة العمومية، فقد حقق مؤشر "متوسط مدة دراسة طلبات الاعتراف بالمنفعة العامة التي صاغتها الجمعيات وتقديمها إلى رئيس الحكومة لاتخاذ القرار" نسبة 300% مقارنة بالقيمة التوقعية (6 أشهر)، كما وصل "متوسط مدة دراسة اللجنة المعنية لطلبات الترخيص بالتماس الإحسان العمومي" إلى 150% من القيمة التوقعية (15 يوما)، فيما استقر متوسط "مدة إصدار التراخيص لمزاولة المهن المنظمة" في 27% من قيمته التوقعية (30 يوما).

أما بالنسبة للمؤشرين المتعلقين بوظيفة المساندة والمصالح المتعددة الوظائف، فقد حققت "نسبة النجاعة المكتبية" 165% من القيمة التوقعية (234 11 درهم) و133% في ما يخص "نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية" مقارنة بالقيمة التوقعية(4,5 %).

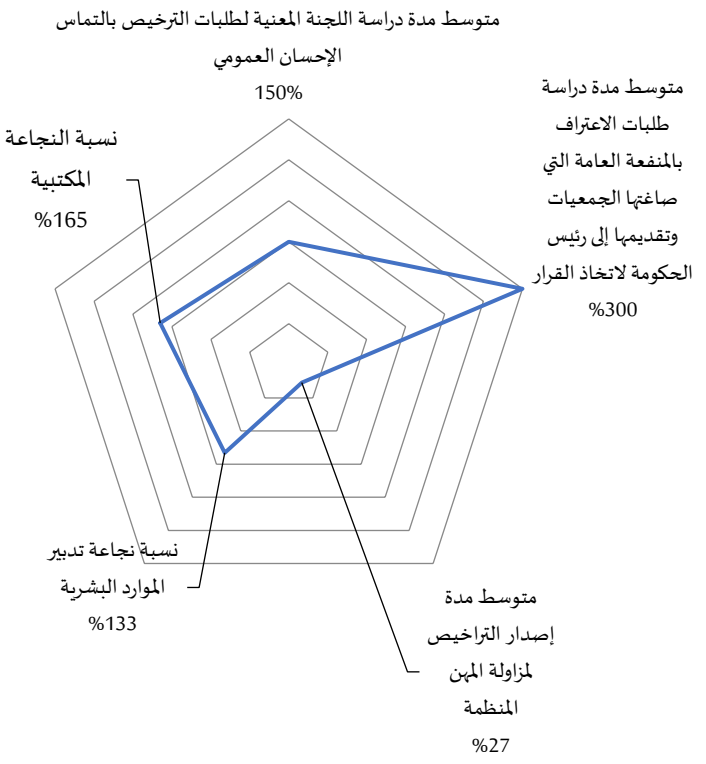

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 601 "الماء"

من خلال تحليل النتائج المسجلة على مستوى مؤشرات البرنامج رقم 601 "الماء"، يتضح أن الإنجازات المحققة لا ترقى إلى التطلعات الواردة بمشروع نجاعة الأداء بالنسبة لأغلب المؤشرات.

فبالنسبة لمؤشر "عدد فرشات المياه التي لها حق الأولوية تتوفر على عقد الفرشة المائية "، بلغت القيمة المحققة 4 مقابل 18 بالنسبة للتوقعات. وقد أفاد المسؤولون بالقطاع غياب الطابع الواقعي لتطور المؤشر إذ أن القيم المتوقعة بالنسبة للمؤشر المذكور كانت جد طموحة عند تحديدها، إذ لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى تعدد المتدخلين في توقيع عقد الفرش المائية وكذا السياق الحالي المتسم بالإجهاد المائي وندرة التساقطات مما دفع إلى إعادة النظر في القيم المتوقعة برسم مشروع نجاعة الأداء لسنة 2024.

وفيما يخص مؤشر "النسبة المئوية لتحديد الملك العمومي المائي"، فقد تم تسجيل نسبة 0% وذلك نظرا لعدم إصدار مرسوم بشأن تحديد الملك العمومي المائي.

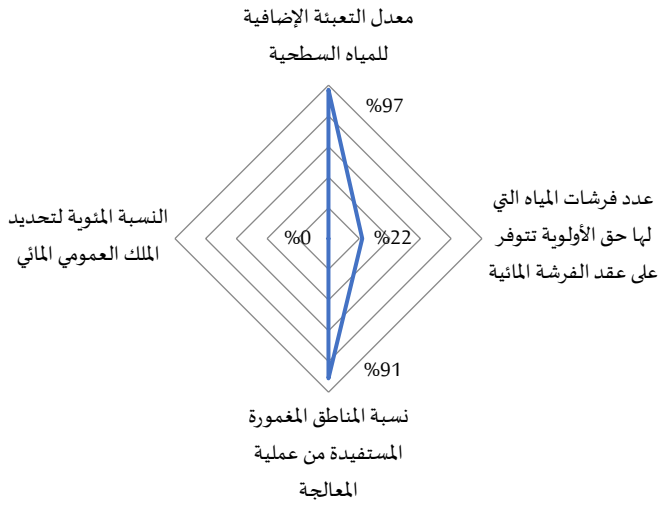

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 408 "الطرق"

على مستوى النتائج المسجلة بالنسبة لمؤشرات البرنامج رقم 408 "الطرق"، فقد تم تحقيق نتائج فاقت التوقعات بالنسبة للمؤشر 1.2.408 "نسبة تقدم أشغال برنامج تحسين حالة المنشآت الفنية" والمؤشر 1.3.408 " نسبة تهيئة المحاور التي تعرف تراكما في حوادث السير". في حين، لم يتم احتساب نتائج المؤشر 2.2.408 " نسبة الطرق التي توجد في حالة جيدة إلى متوسطة" ولم يتم تحقيق النتائج المتوقعة بالنسبة للمؤشر 1.1.408 "نسبة إنجاز الطرق السريعة" وقد بلغ الفارق 18%.

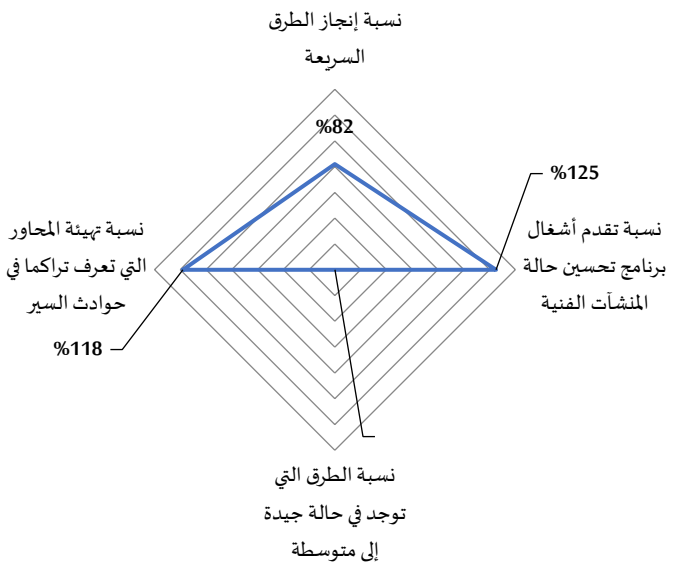

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 411 "النقل البري واللوجيستيك"

من خلال تحليل النتائج المتعلقة بمؤشرات البرنامج رقم 411 "النقل البري واللوجيستيك"، يلاحظ أن مؤشرا واحدا "الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة"، من أصل ستة مؤشرات، حقق نسبة تفوق التوقعات (122%). وباستثناء المؤشر المتعلق بِـ"نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة" الذي حقق نسبة 0%، بسبب تفاقم عدد القتلى بنسبة 1،4% مقارنة بالنسبة للسنة المرجعية (2015)، فقد حققت باقي المؤشرات نسبا إيجابية تتراوح بين 66% بالنسبة" للآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية" و93% بالنسبة لمراكز التكوين في السياقة المهنية الخاضعة لعمليات الافتحاص من طرف مديرية النقل عبر الطرق واللوجستيك.

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 415 "تطوير السلاسل المنتجة"

وجود تضارب في طريقة احتساب مؤشر"عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي" بين مشروع نجاعة الأداء وتقرير نجاعة الأداء. يشير هذا الأخير إلى تحقيق إنجاز يفوق القيمة التوقعية بزهاء 840% والقيمة المستهدفة بما يفوق 424%، حيث تم احتسابه على أساس استهداف عدد المستفيدين المحتملين إلى غاية نهاية2023، البالغ 2.800.000 فلاحا.

واستناداً إلى تقييم النتائج المرتبطة بهذا البرنامج، لوحظ عدم تحقيق القيم التوقعية لخمسة مؤشرات، هي: "نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ثلاث منتجات فلاحية أساسية"؛ "المساحة التراكمية المصادق عليها وفق نمط الإنتاج البيولوجي" (53,3%)؛ مؤشري "المساحة التراكمية المغروسة في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية" و"عدد المستفيدين من مشاريع الفلاحة التضامنية"(67,6% و87,4%) و"نسبة تأطير التنظيمات المهنية (78%).

في المقابل، تم تحقيق القيمة التوقعية لمؤشر "نسبة الوحدات الصناعية المتعاقد بشأنها..." وتجاوز القيمة التوقعية لمؤشر "النسبة التراكمية للمجازر المنجزة أو المؤهلة والمعتمدة" (190%).

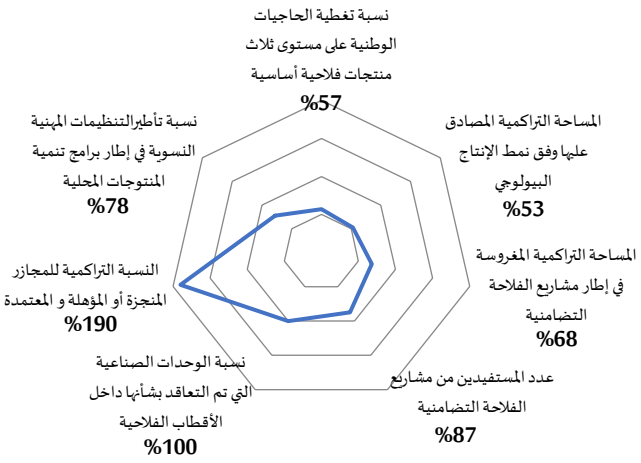

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 416 "تعليم وتكوين وبحث"

بعد تحليل نتائج هذا البرنامج، تبين أن نسبة الإنجاز تو افقت مع التوقعات بالنسبة لمؤشر "النسبة التراكمية للحاصلين على دبلوم بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي". كما تم تجاوز التوقعات بالنسبة لغالبية المؤشرات الأخرى، مما يعكس تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج "تعليم وتكوين وبحث".

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 418 "ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية"

تبين من خلال تحليل نتائج هذا البرنامج، تجاوز التوقعات في إنجاز مؤشرات "المساحة التراكمية التي تمت عصرنتها "و "المساحة التراكمية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه" و"المساحة المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط" و"المساحة التراكمية للمراعي المجهزة" (102% و112% و119% و139%، تواليا). في المقابل، لم يتم تحقيق القيمة التوقعية لمؤشري "المساحة التراكمية الجديدة المجهزة" و"المساحة التراكمية المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة" (47% و82% كمعدل بلوغ القيمة التوقعية).

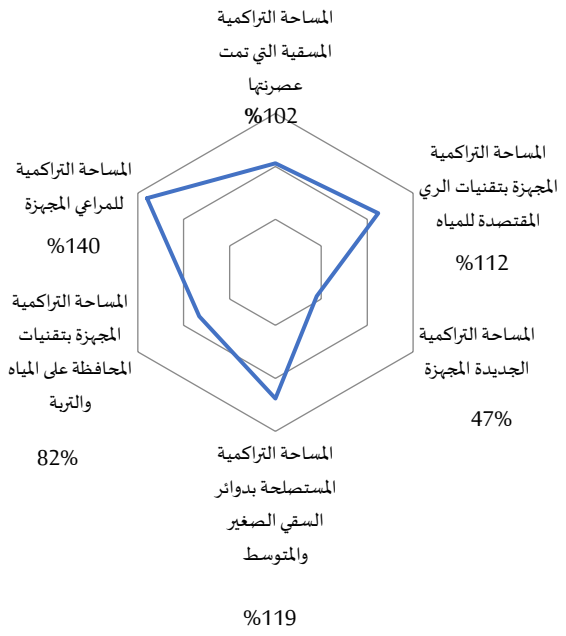

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 419 "تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية"

تبين من خلال تحليل النتائج، عدم تحقيق القيمة التوقعية لمؤشري "طول الطرق والمسالك القروية التي تم بناؤها أو تأهيلها" و"عدد المراكز الصحية التي تم بناؤها أو تأهيلها" (56% و57%، تواليا). في المقابل، تم تجاوز القيمة التوقعية لمؤشر "عدد المؤسسات التعليمية التي تم بناؤها أو إعادة تأهيلها" (124%).

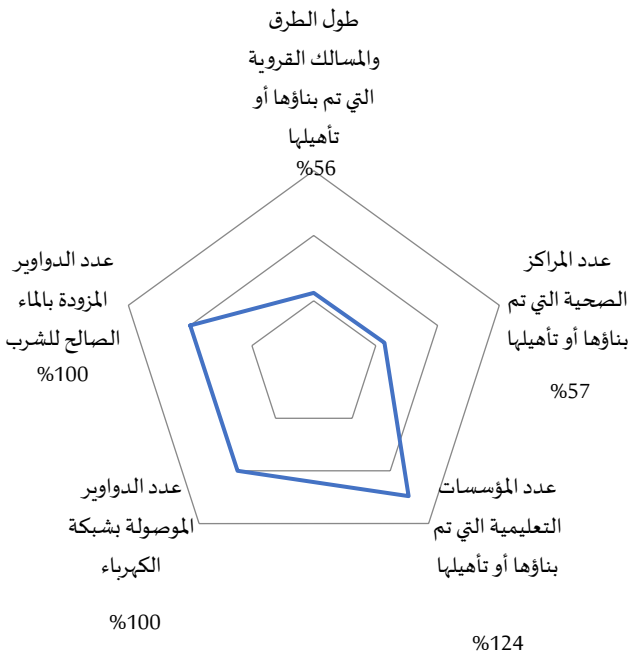

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 425 "التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر"

بالنسبة للبرنامج 425، تمكن القطاع من بلوغ القيمة المستهدفة لأربعة (4) مؤشرات، من بين 8 مؤشرات خاصة بالبرنامج. وهي " نسبة الخريجين نساء ورجالا في إطار برامج التكوين التي تم إعدادها حسب المقاربة باعتبار الكفاءات" و" نسبة إدماج الخريجين رجالا ونساء بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة" و" معدل فاعلية جهاز الإنقاذ" و " المدة الزمنية لردة فعل جهاز التدخل والإنقاذ".

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 450 "قيادة وحكامة"

بالنسبة للبرنامج 450، تمكن القطاع من بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشرين فقط، من بين 5 مؤشرات خاصة بالبرنامج. وهما "نسبة النساء المترشحات لمناصب المسؤولية" و "نسبة الولوج إلى التكوين".

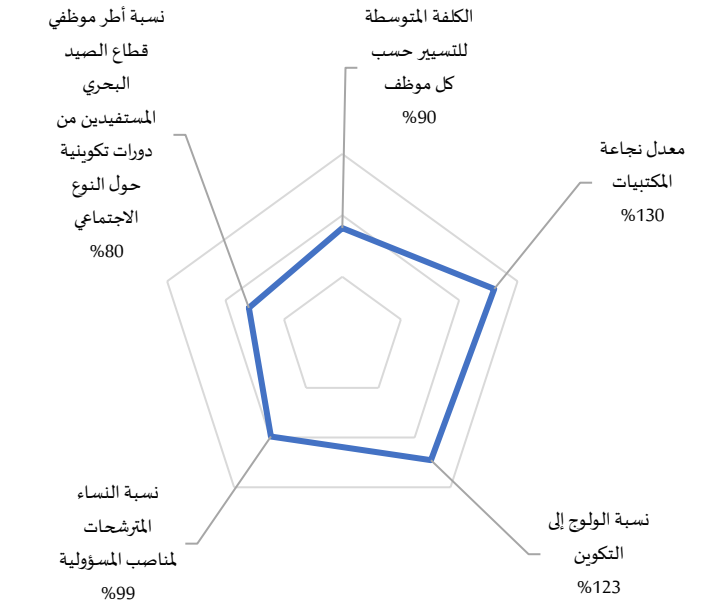

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 805 "الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية"

باستثناء مؤشر "نسبة بناء مساجد جديدة" حققت مصالح الوزارة نتائج مُرضية في باقي مؤشرات برنامج "الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية"، حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى 157% لمؤشر "معدل إنجاز مشاريع تجهيز المساجد"، و 108% لمؤشر "معدل تعميم المركبات الثقافية للأوقاف في الولايات والجهات"، و 107% لمؤشر "معدل تأهيل المساجد المغلقة"، و105% لمؤشر "معدل المحافظة على المساجد التاريخية".

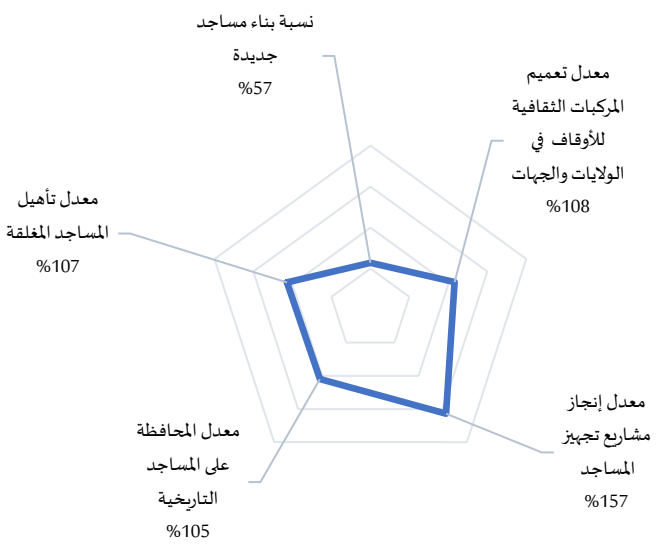

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 806 "التكوين والتعليم الديني"

بالنسبة لبرنامج التكوين والتعليم الديني يلاحظ ما يلي:

- بلوغ القيم المتوقعة أو تجاوزها بالنسبة لأربعة مؤشرات من أصل ستة؛
- تحقيق 92% من القيمة المتوقعة بالنسبة للمؤشر المتعلق بمعدل نجاح التلاميذ المتمدرسين في نهاية الدورة؛
- عدم احتساب المؤشر المتعلق بنسبة الأئمة المرشدين والمرشدات المستفيدين من برنامج التكوين.

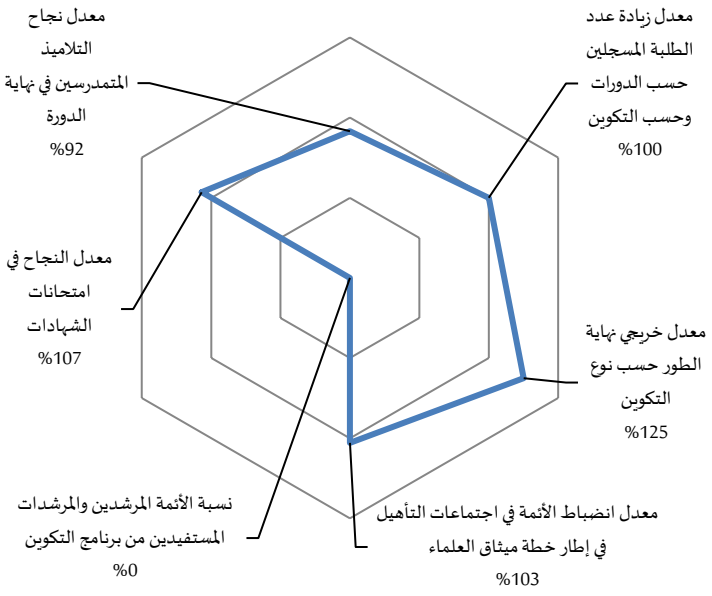

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثماروالتقائية وتقييم السياسات العمومية

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرامج رقم 132 "الاستثماروملاخ الأعمال" و180 "دعم وقيادة"

لم يتم تحقيق القيم التوقعية لغالبية المؤشرات المتعلقة بالبرنامجين 132 و180 رغم كون نسب الإنجاز تجاوزت في المجمل 90%. أما فيما يخص المؤشر المتعلق بنسبة ولوج النساء إلى مناصب المسؤولية فقد تم تجاوز القيمة المستهدفة حيث بلغت نسبة الإنجاز 190%.

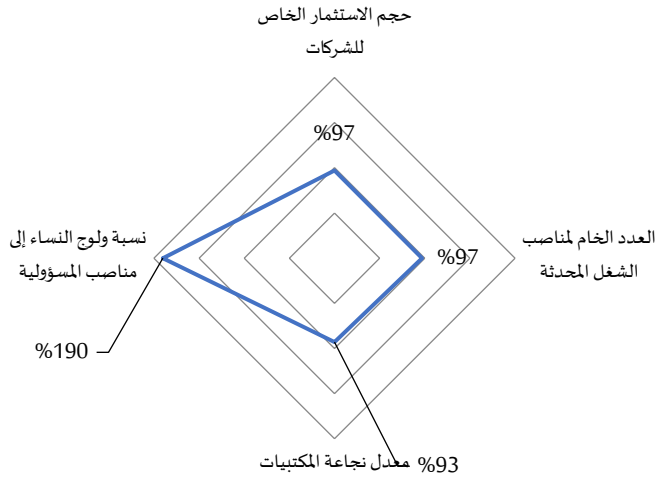

قطاع الانتقال الطاقي

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 426 "الجيولوجيا والمعادن"

فيما يتعلق بإنجازات المؤشرات التسعة لبرنامج "الجيولوجيا والمعادن" برسم 2023، لوحظ ما يلي:

- عدم تحقيق أي إنجاز خلال سنة 2023 فيما يتعلق بـ 77% من مجموع المؤشرات لنفس السنة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى نقص الموارد المالية المخصصة للقطاع؛

- تجاوز التوقع على مستوى مؤشري "نسبة الرخص المعدنية الملغاة" و" نسبة تطور عدد الزيارات المنجزة للمراقبة التقنية للمنشآت المعدنية والشبه المعدنية.

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 501 "ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين"

في ضوء القيم المتوقعة في إطار البرنامج رقم 501 و انطلاقا من المعلومات الواردة في تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، فقد تم تحقيق نتائج فاقت التوقعات بالنسبة لخمسة مؤشرات. كما حقق مؤشران اثنان نتيجة متطابقة مع التوقعات، بينما حاز مؤشران آخران نتائج أقل من المتوقع وهما "نسبة تنفيذ المخطط الوطني للمراقبة البيئية" و"نسبة إنجاز حملات التربية والتحسيس" بنسب تحقيق بلغت على التوالي 70% و90%.

بصفة عامة، بلغ معدل إنجاز التوقعات المتعلقة بمجمل المؤشرات، في المتوسط، ما يناهز 102%.

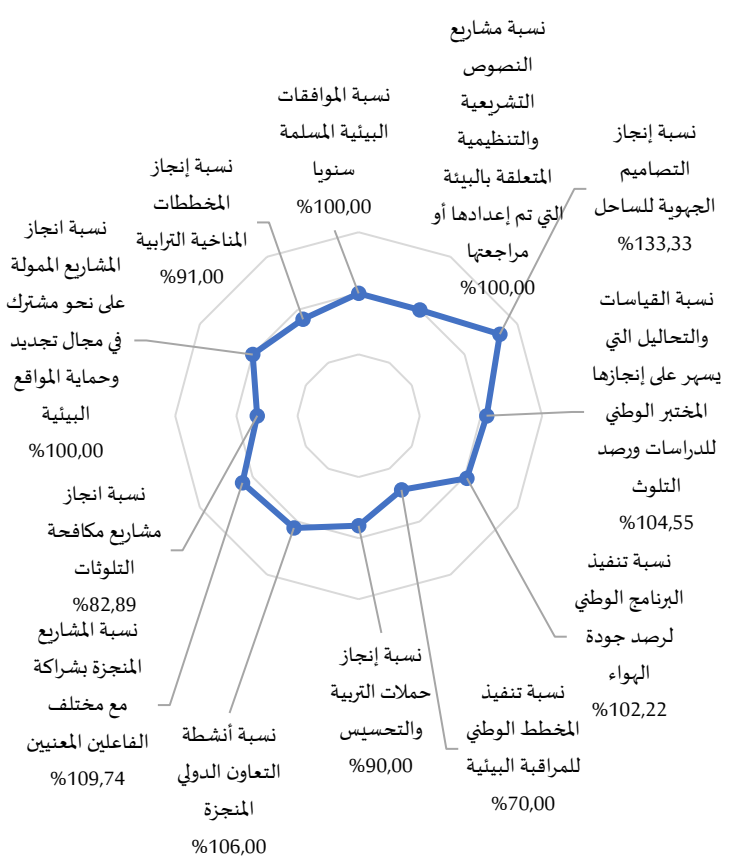

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 502 "حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ"

استنادا إلى القيم المتوقعة في إطار البرنامج رقم 502، و انطلاقا من المعلومات الواردة في تقرير نجاعة الأداء للسنة المالية 2023، تبين أن من أصل 6 مؤشرات مرتبطة بالبرنامج، هناك 3 مؤشرات لم تتضمن أي توقعات أو إنجازات. في المقابل، حقق مؤشر واحد النتائج المنتظرة، في حين لم يحقق مؤشران اثنان التوقعات.

بصفة عامة، بلغ معدل إنجاز التوقعات المتعلقة بمجمل المؤشرات، في المتوسط، ما يناهز 91,30%.

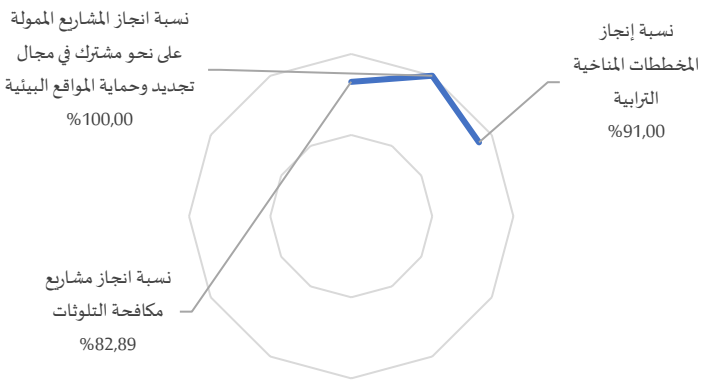

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 470 "دعم وقيادة"

يلاحظ بشكل عام أن النتائج المحصل عليها على مستوى البرنامج رقم 470 "دعم وقيادة" إيجابية، حيث تم تحقيق النتائج المسطرة على مستوى مؤشرين من أصل ستة وهما مؤشر معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية ومؤشر نسبة توفر النظم المعلوماتية. كما تم تجاوز النتائج المتوقعة بالنسبة لمؤشر عدد مشاريع إزالة الطابع المادي للعمليات المهنية والداعمة، في حين حققت باقي المؤشرات نتائج جيدة عموما تراوحت بين 80% و97%.

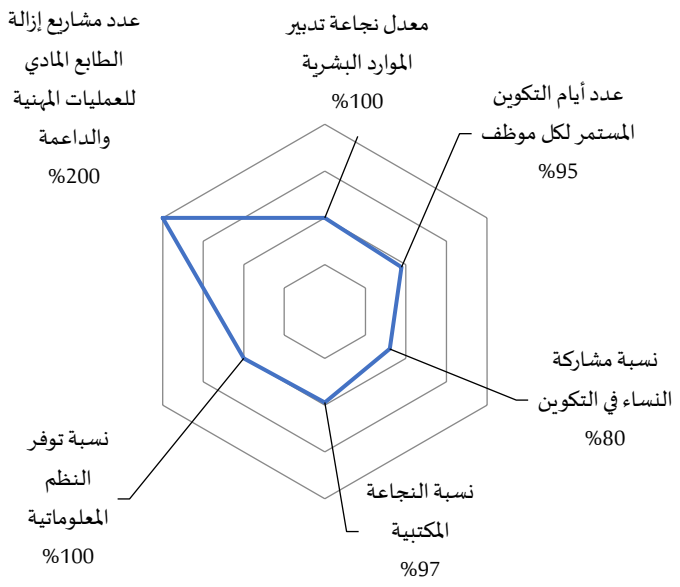

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 431 "تنمية التجارة والجودة"

فيما يخص البرنامج رقم 431 "تنمية التجارة والجودة" فيلاحَظ أن النتائج المحصل عليها تبقى إيجابية في المجمل، حيث تم تجاوز النتائج المتوقعة على مستوى خمسة مؤشرات من أصل عشرة. وقد حقق مؤشران اثنان نسبة إنجاز تتراوح بين 89% و95%. في المقابل، بلغت نسبة الإنجاز 50% بخصوص مؤشر "عدد مفاوضات الاتفاقيات التجارية التفضيلية". وسجل البرنامج نسبة إنجاز ضعيفة بخصوص مؤشرَين إثنين بنتيجة تتراوح بين 0% بخصوص المؤشر المتعلق بـ "عدد المواد المستفيدة من تخفيف ومرونة قواعد المنشأ" و14% لمؤشر "نسبة تطور رقم المعاملات عند التصدير للشركات المواكبة". وتبقى نسبة إنجاز المؤشرين الفرعيين "عدد المنتوجات المراقبة" و"عدد العينات المأخوذة" ضعيفة بالرغم من تسجيل أكثر من 171% في إنجاز الهدف حسب المؤشر الأساسي "عدد نقط البيع المراقبة".

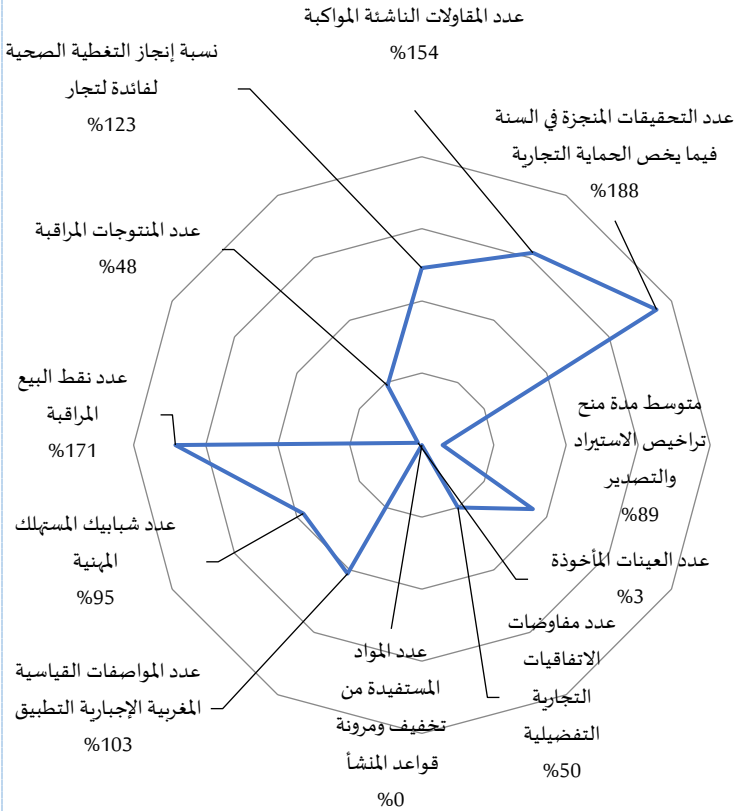

قطاع الشباب

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 800 "القيادة والحكامة"

لوحظ على مستوى البرنامج رقم 800، تحقيق القيم المتوقعة لمؤشرين اثنين من أصل 3 مؤشرات، في حين لم يتم تحقيق القيم المتوقعة لباقي المؤشرات. كما تم تسجيل الملاحظات التالية:

- تجاوز إنجازات بعض المؤشران للقيمة المتوقعة المحددة في سنة 2026. ويتعلق الأمر بمؤشرين وهما : "الكلفة المتوسطة للتسيير حسب كل موظف" و"نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية".
- عدم بلوغ بعض المؤشرات لقيمها المتوقعة. حيث لم ترق الإنجازات المحققة خلال سنة 2023 إلى التوقعات بالنسبة للمؤشر "نسبة الولوج الى التكوين". فقد تم تحقيق النتائج بنسبة 52 %.

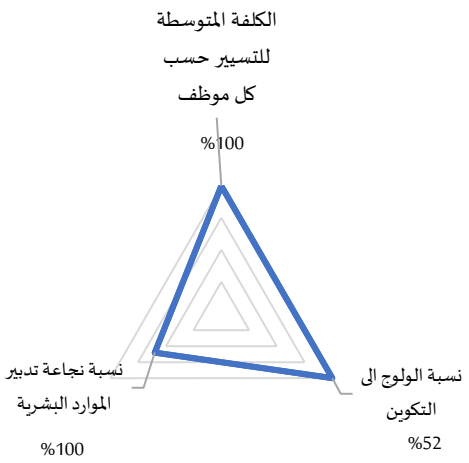

قطاع الثقافة

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 820 "القيادة والحكامة"

يبين الرسم البياني جانبه نسب إنجاز القيم التوقعية للمؤشرات الثلاثة لبرنامج "القيادة والحكامة"، وفيما يلي أهم ما يستشف من تحليله:

- نسبة الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للمصالح اللاممركزة: سجل مؤشر نسبة لاتركيز الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للجهات ارتفاعا مهما بلغ +5,97% مقارنة بالسنة الماضية، إذ انتقل من نسبة 30,38% إلى نسبة 36,35% متخطيا بذلك النسبة المتوقعة له لسنة 2023 وكذا القيمة المستهدفة لسنة 2025.
- نسبة الولوج إلى التكوين: بلغ عدد المشاركين في التكوين 61 موظفا بالقطاع أي بنسبة تعادل 3.96%، وذلك ما يمكن اعتباره ضئيلا بالنظر إلى التوقعات المرتفعة التي تم وضعها.

عدد المراكز الثقافية المبنية: من أصل قيمة توقعية قدرت بأربعة مراكز، تم خلال سنة 2023 إحداث ثلاثة مراكز ثقافية بجهة طنجة تطوان الحسيمة وهي: المركز الثقافي ليكسوس بالعرائش والمركز الثقافي عبد الغاية السواحل بالحسيمة والمركز الثقافي بوزان.

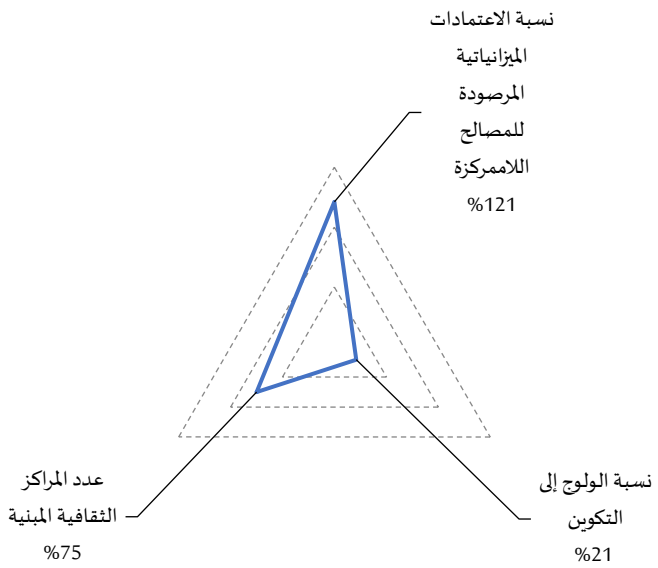

قطاع التواصل

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 811 "الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة"

في ضوء القيم المتوقعة في إطار البرنامج رقم 811 وانطلاقا من المعلومات الواردة في تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، تم تسجيل نتائج متباينة حيث حققت أربعة مؤشرات نتائج فاقت التوقعات ومؤشر واحد حقق نتيجة متطابقة مع التوقعات.

بالمقابل حققت عشرة مؤشرات نتائج أقل من المتوقع ومن بينها ثلاثة لم تسجل بخصوصها أية نتيجة (غير مدرجة في الرسم البياني). ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية: " نسبة الولوج إلى التكوين" و " عدد الأنشطة المحققة من أجل محاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية" و" عدد الحملات الإعلامية عبر القنوات التلفزية الأجنبية".

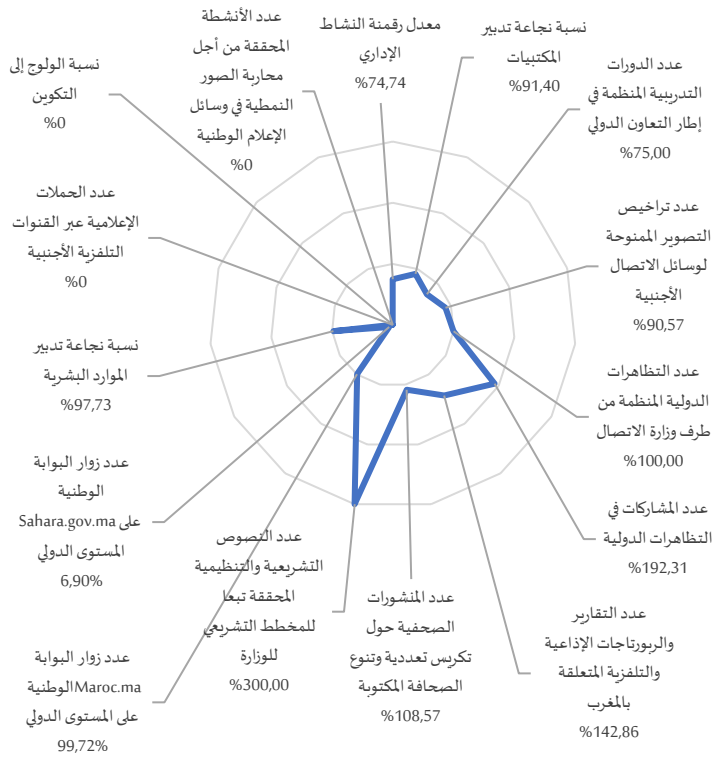

قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 480 "الدعم والقيادة"

لوحظ على مستوى البرنامج 480، بلوغ القيم المتوقعة ل 9 مؤشرات من أصل 10. كما تم تسجيل الملاحظات التالية:

- تجاوز نسب إنجازات بعض المؤشرات للقيم المتوقعة. ويتعلق الأمر بنسبة تخفيض استهلاك الماء ونسبة تخفيض استهلاك الطاقة ومعدل نجاعة تدبير المكتبيات وعدد الأنشطة المنظمة في إطار التعاون جنوب-جنوب وعدد المشاركين في التظاهرات الدولية التي يقوم قطاع التشغيل بتنسيق المشاركة فيها.

عدم بلوغ مؤشر عدد الأطر المستفيدة من التكوينات في إطار التعاون الدولي داخل وخارج المغرب لقيمته المتوقعة.

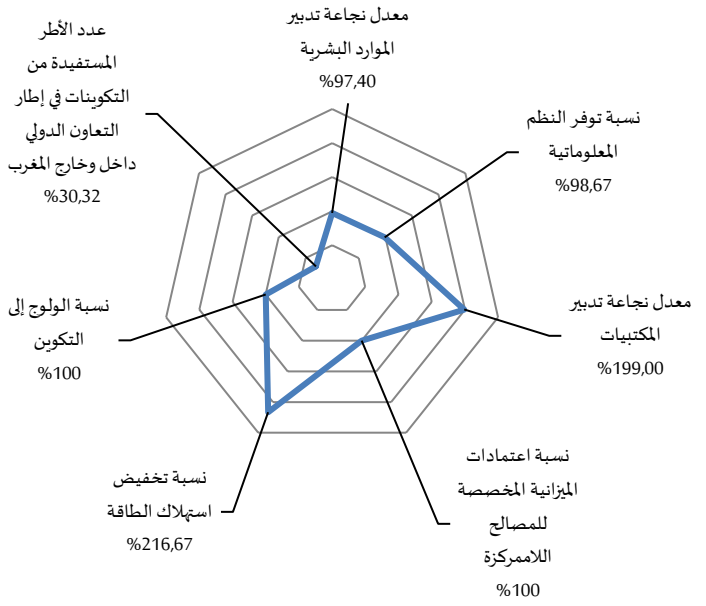

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 433 "الشغل"

من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالبرنامج رقم 433، تبين ما يلي :

-تحقيق أو تجاوز القيم التوقعية لثلاثة مؤشرات، حيث تم تسجيل نسبة إنجاز 100% لكل من مؤشري "نسبة التقارير المرسلة الى مكتب العمل الدولي ومكتب العمل العربي" و"نسبة التكفل بنزاعات الشغل المحالة على مفتشية الشغل"، بينما حقق مؤشر "عدد النصوص القانونية والتنظيمية المعدة " نسبة إنجاز 150 %.

-عدم بلوغ القيم التوقعية لستة مؤشرات، منها مؤشري "عدد المؤسسات التي تم إدراجها في البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية" و"عدد الجمعيات المتعاقد معها في مجال النهوض بالمساواة المهنية والحقوق الأساسية للفئات الخاصة" اللذان حققا نتائج تجاوزت نسبة 50 %. كما لم يتم تحقيق أي إنجاز لمؤشرين وهما "عدد المقاولات المترشحة لنيل جائزة المساواة المهنية" و"عدد المشاركين الذين تم تحسيسهم حول أهمية الوقاية من المخاطر المهنية".

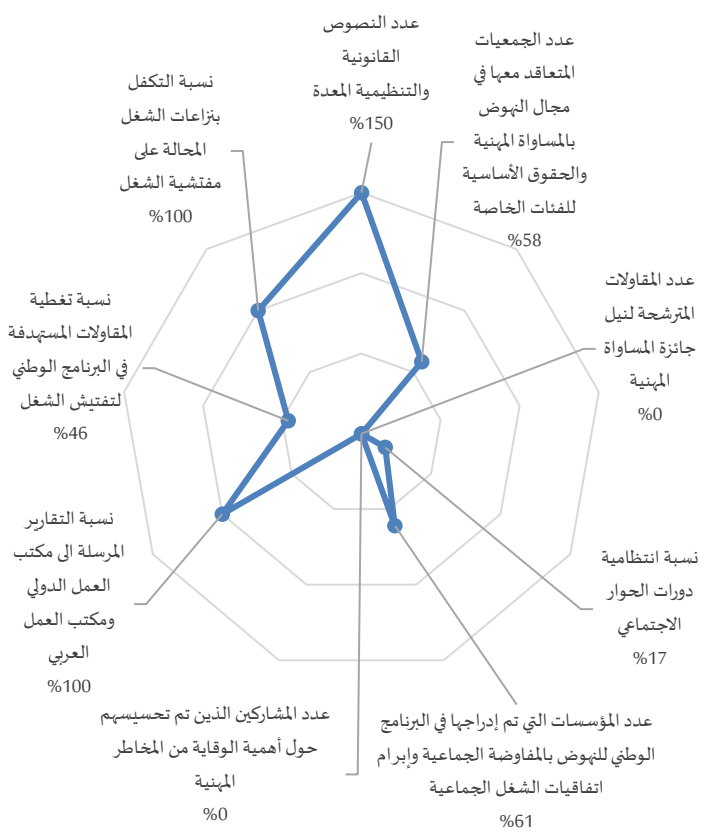

قطاع التكوين المهني

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 910 "حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء"

تبين النسب المبينة في الرسم البياني جانبه تحقيق إنجازات إيجابية على مستوى المؤشرات الثلاثة المعتمدة لقياس نجاعة أداء برنامج "حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء" بالمقارنة مع التوقعات السنوية المستهدفة.

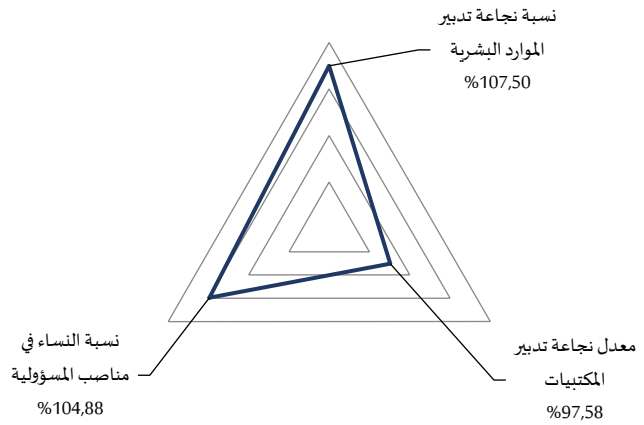

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 905 "قيادة منظومة التكوين المهني"

تبين النسب المبينة جانبه تحقيق إنجازات إيجابية على مستوى غالبية المؤشرات المعتمدة لقياس نجاعة أداء برنامج "قيادة منظومة التكوين المهني" (8 مؤشرات من أصل 12 مؤشرا)، وذلك بالمقارنة مع التوقعات السنوية المستهدفة.

وعلى النقيض من ذلك، عرف المؤشران المتعلقان بـ "أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني" و"أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة " نسبة إنجاز أقل، وهي على التوالي 48% و56%.

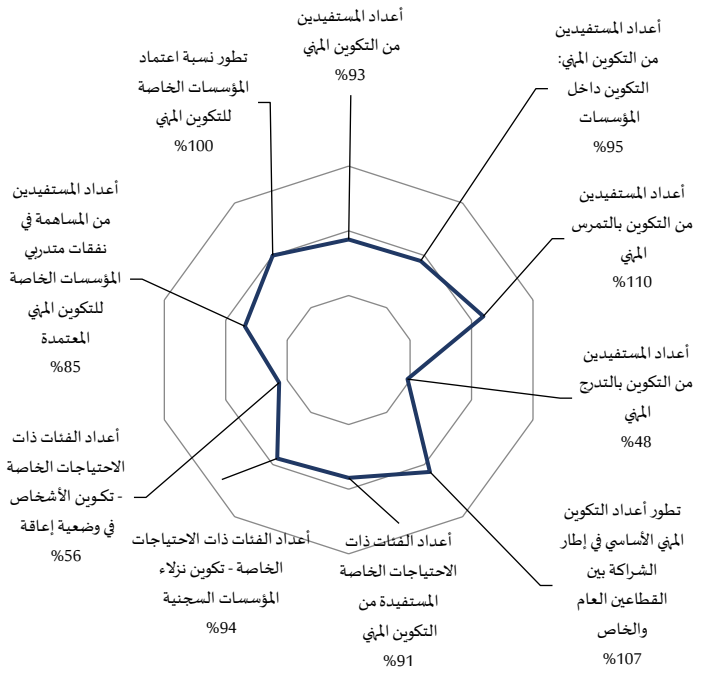

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 123 "تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني"

سجل البرنامج 123 "تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني" نتائج جد إيجابية على العموم برسم سنة2023. حيث حققت المؤشرات الأربعة النتائج التالية:

- 100% بالنسبة لمؤشر عدد النصوص القانونية والتنظيمية التي تم إعدادها أو تعديلها وإحالتها على مسطرة المصادقة؛
- 97,91% بالنسبة لمؤشر نسبة مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفاً بشأنها؛
- 97,27% بالنسبة لمؤشر نسبة الأسئلة الكتابية المجاب عنها؛
- 71,43% بالنسبة لمؤشر عدد الآليات التي تم وضعها لتقوية قدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

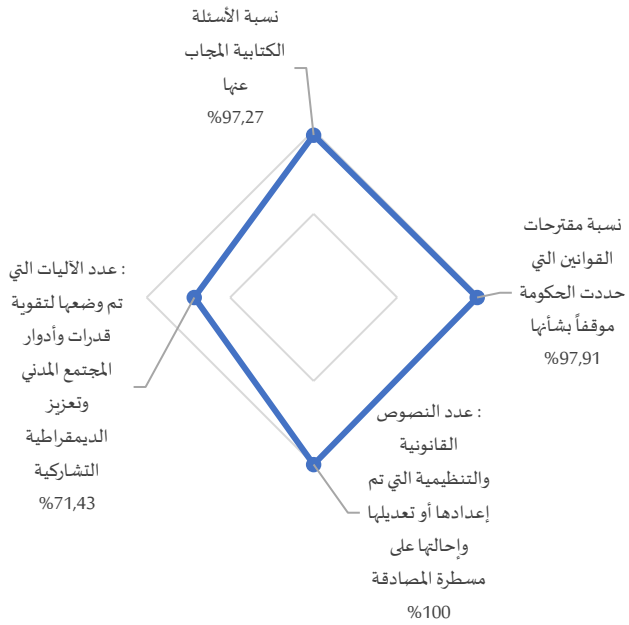

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 124 "إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية"

يبين الرسم البياني جانبه نسب تحقيق القيم التوقعية لأبرز المؤشرات. ويستشف منه تحقيق نسب 50% بالنسبة ل "عدد الإجراءات والتدابير المتخذة لإرساء نظام التدبير بالكفاءات" و"نسبة إنجاز الوحدات النموذجية وفق النظام المرجعي للاستقبال" و47,30% بالنسبة لمؤشر "نسبة النساء الموظفات بالمصالح اللاممركزة المستفيدات من تكوينات محفزة لتقلد مناصب المسؤولية".

كما حقق المؤشران "نسبة الاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية من الأعوان الناطقين بالأمازيغية" و"نسبة الولوج غلى التكوين" نسبتي الإنجاز 69% و76,67% على التوالي.

وقد تم تحقيق القيم التوقعية المسطرة برسم سنة 2023 فيما يخص المؤشر "عدد القرارات الإدارية المبسطة"، في حين لم تسجل أي إنجازات مرتبطة بمؤشر "نسبة انجاز مشاريع القطاع في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد".

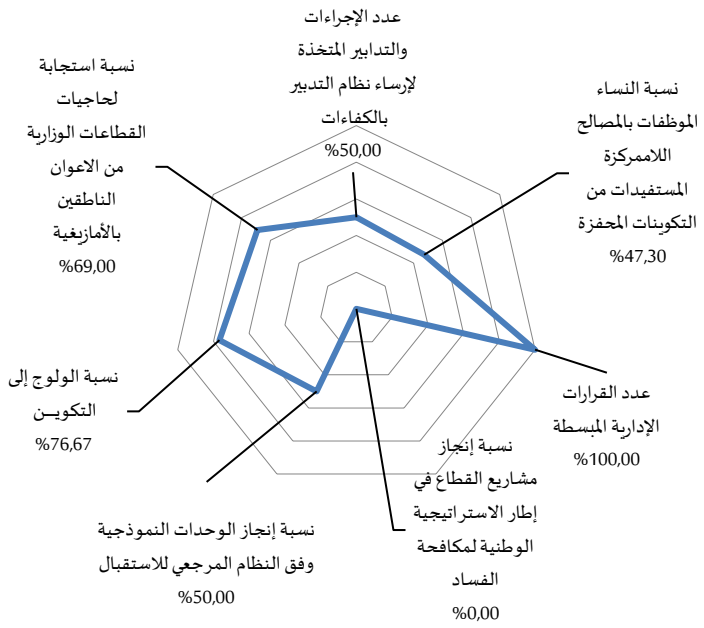

المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 030 "قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير"

فيما يتعلق بنجاعة أداء القطاع و انطلاقا من المعطيات المدرجة بتقرير نجاعة أداء المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تسجل اللجنة تحقيق المؤسسة الأهداف المتعلقة بأغلبية المؤشرات، مع تسجيل تجاوز نتائج بعض المؤشرات للقيم المتوقعة، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

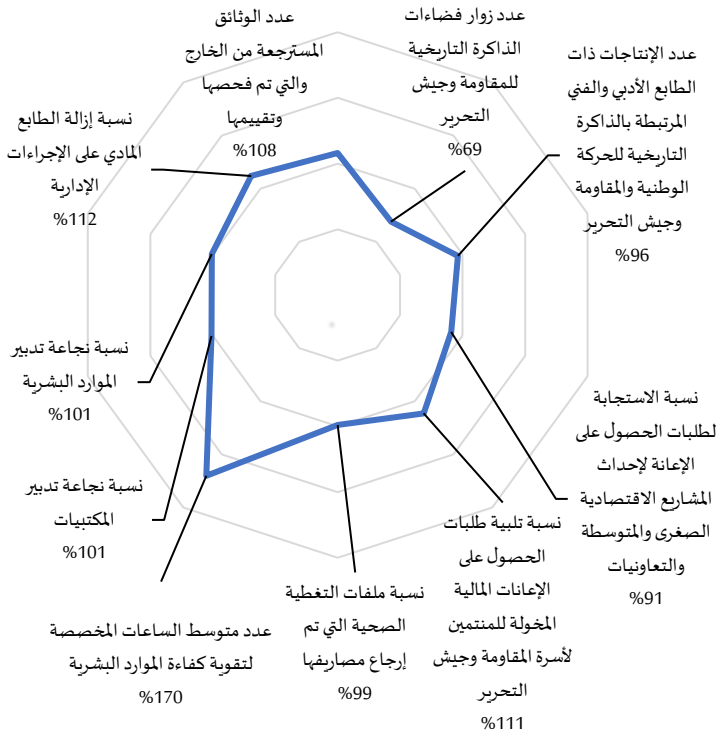

المندوبية السامية للتخطيط

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 126 "إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية"

حققت جميع مؤشرات البرنامج المفتحص قيمها التوقعية لسنة 2023، أي بنسبة 100%.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 603 "إعداد التراب ودعم التنمية الترابية"

بالنسبة للبرنامج 603، لم يحقق المؤشر رقم 1.1.603، والمتعلق بنسبة الإجابة عن الإشكاليات المجالية حسب حاجيات النساء والرجال من مختلف الفئات، أية نتيجة برسم سنة 2023، وهو ما تم تفسيره من طرف مصالح القطاع على مستوى تقرير نجاعة الأداء بعدم اشتمال برنامج عمل سنة 2023 على أية دراسة استشرافية.

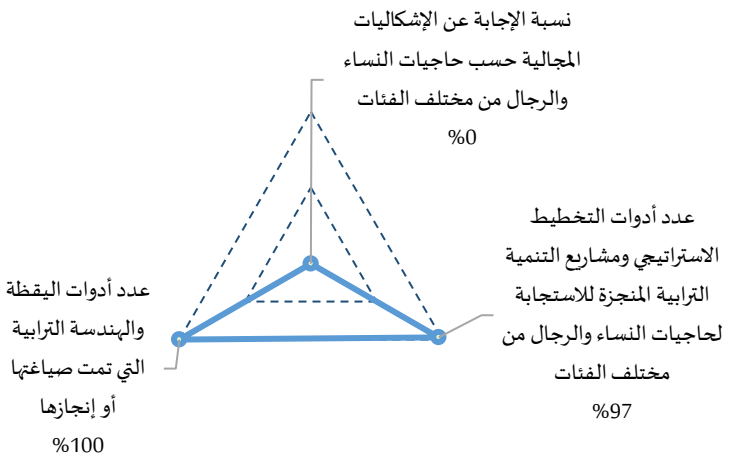

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 610 "الدعم والمصالح المتعددة"

بالنسبة للبرنامج 610، والذي يتضمن 14 مؤشرا، لم يتم بلوغ القيم التوقعية المحددة لستة مؤشرات هي كالتالي :"نسبة النساء المستفيدات من التكوين"، "معدل أيام التكوين"، "نسبة الاعتمادات الميزانياتية المرصودة للمصالح اللاممركزة"، "تكلفة التكوين لطالب واحد بالدرهم"، "نسبة توفر المنصة المعلوماتية" و "معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات". وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة لم تتوصل بجميع المعطيات اللازمة لإعادة احتساب مؤشرين هما مؤشر "نسبة الاختصاصات المنقولة للإدارة اللاممركزة" ومؤشر "معدل رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين".

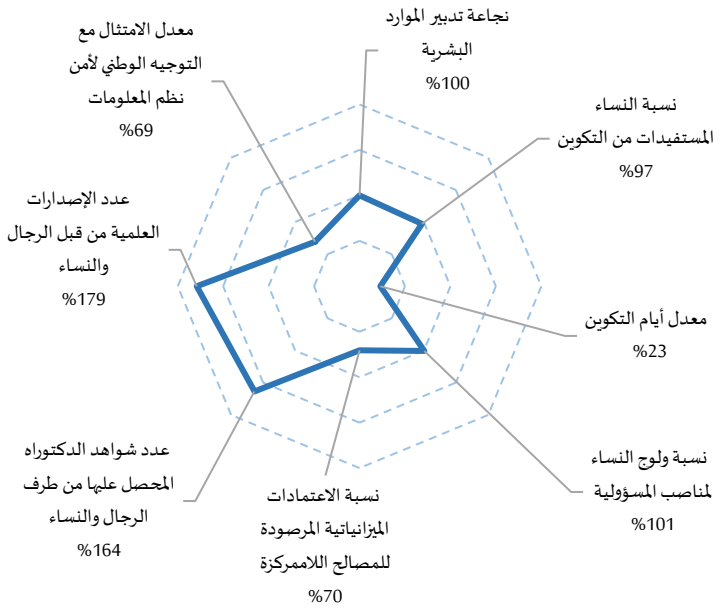

قطاع الإسكان وسياسة المدينة

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 605 "سياسة المدينة"

يعكس المبيان بوضوح التفاوت الكبير بين الإنجازات الفعلية والقيم التوقعية لمؤشرات برنامج "سياسة المدينة". فقد تجاوز مؤشرا "نسبة إنجاز مشاريع سياسة المدينة" و "عدد المراكز القروية المستفيدة من تدخلات الوزارة" التوقعات بشكل ملحوظ، حيث حققا نسبتي إنجاز بلغتا 154.55% و233.33% على التوالي.

في المقابل، أظهر مؤشر المعامل المالي ضعفًا ملحوظًا في الأداء، حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز 52.86%، بينما سجل المعامل المالي التراكمي نسبة إنجاز تقدر بـ 80.57%.

هذا التباين بين المؤشرات، رغم ارتباطها الوثيق، يعود بالأساس إلى عدم تحيين القيم المستهدفة بصفة دورية، بالإضافة إلى وجود قصور في منهجية احتساب هذه المؤشرات، مما يؤثر على مصداقيتها كأداة لتقييم الأداء الفعلي. بناءً على ذلك، يبدو أن النظام الحالي لا يعكس بدقة التقدم الميداني للمشاريع، مما يستدعي مراجعة شاملة لاختيار مؤشرات أكثر دقة وملاءمة، وتبني منهجية احتساب واضحة وشفافة، بهدف تقديم صورة واقعية وشاملة عن الأداء الحقيقي للبرنامج.

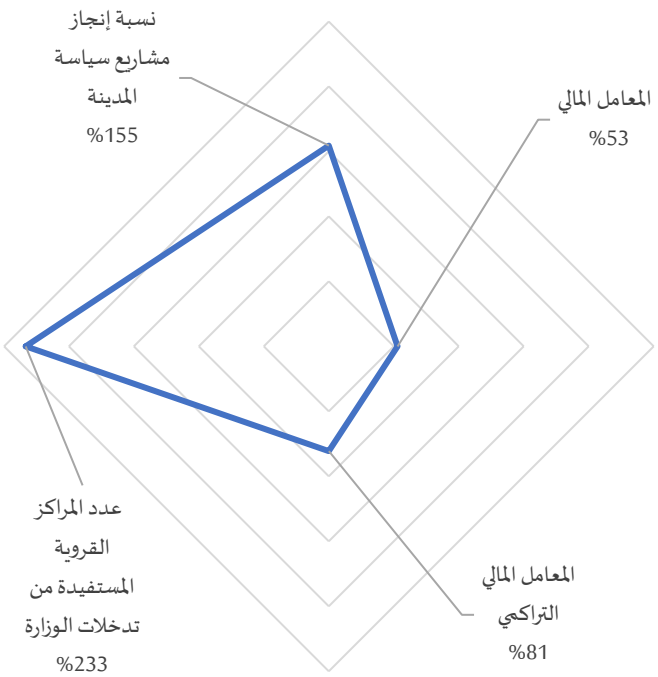

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 010 "القيادة والدعم"

لم يتم بلوغ القيم المتوقعة لأربعة مؤشرات ويتعلق الأمر ب "نسبة الولوج إلى التكوين" و"نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية والمناصب التي تعادلها" و"معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات" وكذا "نسبة نجاعة تدبير المكتبيات" التي لم تتعدَّ نتيجتها 28% مما تم توقعه. بينما سجل المؤشر الخاص ب"نسبة رقمنة الإجراءات المهنية والخدمات المقدمة" نسبة 136%.

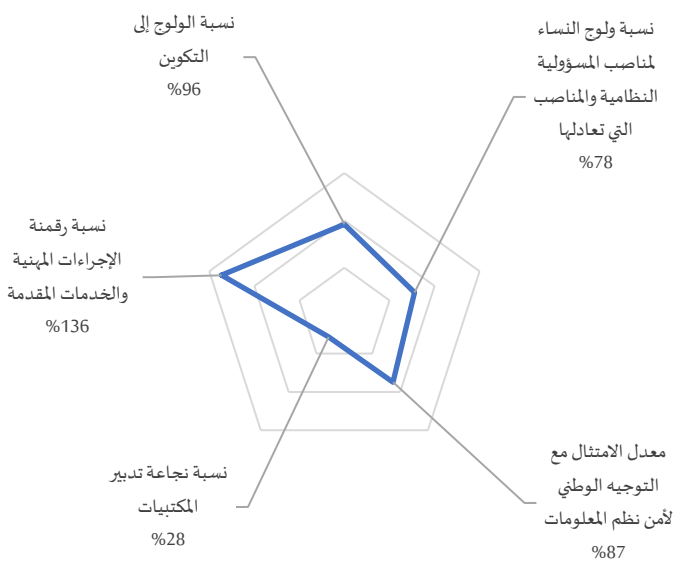

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 312 "سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء"

حققت المؤشرات التالية: "معدل الحوادث" و"معدل ولوج السجناء للتكوين المهني" ومعدل نجاعة تدبير الموارد البشرية" و"معدل ولوج السجناء للتعليم" نتائج فاقت التوقعات، حيث سجلت على التوالي نسب إنجاز 205% و118% و117% و103%.

في حين لم تبلغ مؤشرات أخرى القيم المستهدفة، ويتعلق الأمر بما يلي: "معدل ولوج السجناء للتكوين الحرفي والفني" و"نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر" و"نسبة السجناء المستفيدين من عائد الكلفة" و"نسبة ولوج النساء لمناصب المسؤولية" و"نسبة النجاعة المكتبية" و"المساحة المتوسطة لكل سجين" حيث لم تتجاوز مستويات إنجازها النسب التالية: 48% و58% و67% و75% و89% و91%.

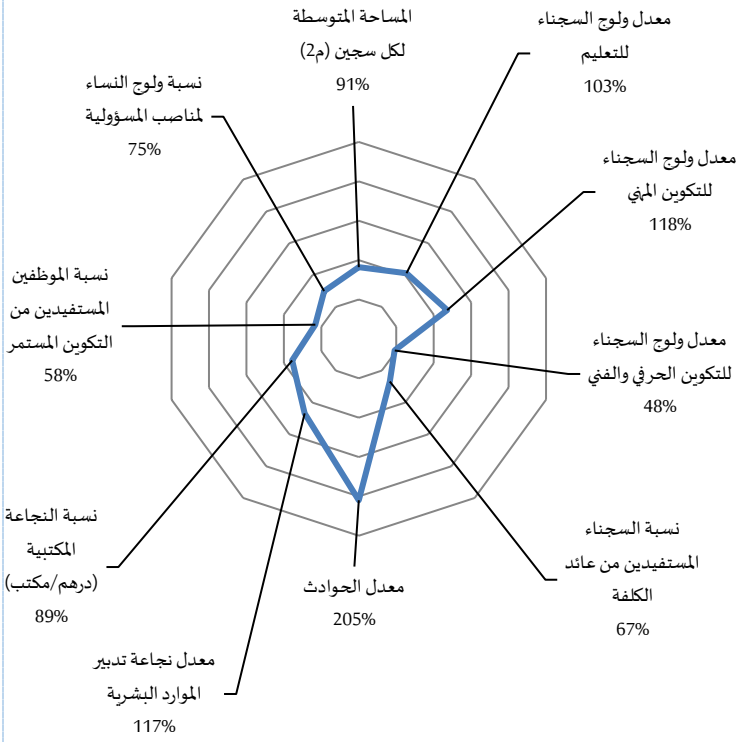

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

نسب إنجاز القيم التوقعية لمؤشرات البرنامج رقم 129 "المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية"

عدم تحقيق سبع مؤشرات للقيم المستهدفة المضمنة في مشروع نجاعة الأداء، نذكر منها على سبيل المثال:

- المؤشر "عدد الشراكات المنفذة فعليا"، بلغ عدد الشراكات المنفذة 6 من أصل 18 (33%) كانت متوقعة خلال سنة 2023؛
- أما فيما يخص مؤشر " عدد الانشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون" فقد تم تحقيق نسبة تناهز 50% من التوقعات؛

أما بالنسبة للمؤشر " نسبة نجاعة تدبير المكتبيات" فقد تم تحقيق النتائج بنسبة 51% من التوقعات.

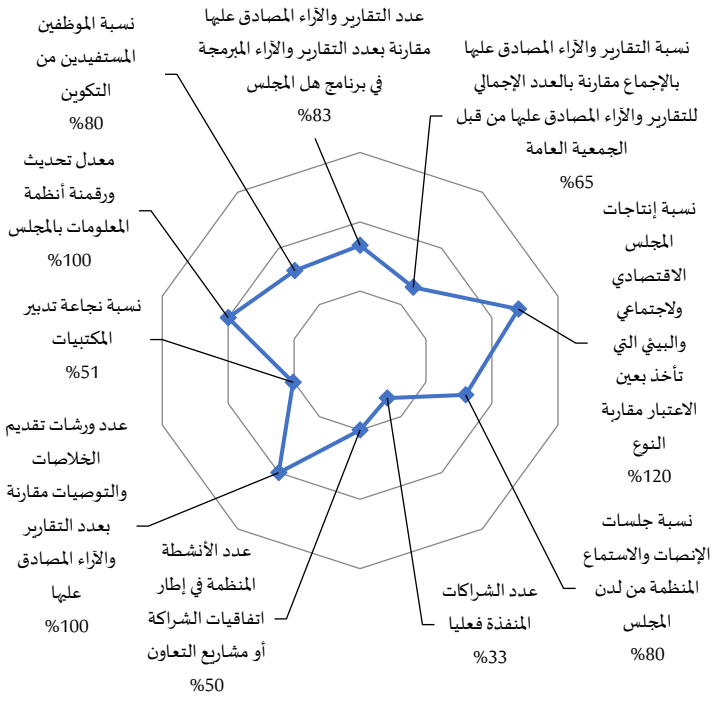

أظهر تقدير النتائج وتحليلها أن غالبية القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023 قد أحرزت تقدمًا جيدًا على مستوى شمولية النتائج لمعظم المؤشرات ضمن تقارير نجاعة الأداء، حيث بلغت نسبة التغطية 98% من المؤشرات المفتَحَصة. ومع ذلك، فإن هناك عدة جوانب تتطلب تحسينًا كبيرًا، لا سيما فيما يتعلق بإدراج التعليقات وتحليل الفوارق بين التوقعات والإنجازات، وكذلك توفير الوثائق الثبوتية اللازمة لدعم النتائج المسجلة.

من جهة أخرى، اتضح أن نسبة كبيرة من المؤشرات لم تحقق القيم التوقعية المتعلقة بها، حيث أظهرت البيانات التي توصلت بها لجان الافتحاص أن 62% من المؤشرات لم تبلغ الأهداف المحددة، مما يستدعي ضرورة تبني الإجراءات التصحيحية التي يتم اقتراحها في بعض الحالات لتحسين الأداء وتحقيق القيم التوقعية. وعلى الرغم من هذا، فإن التطابق العام بين تقارير نجاعة الأداء ومشاريع نجاعة الأداء كان إيجابيًا بنسبة 95%.

ويمكن القول إن هذه النتائج المسجلة على مستوى مؤشرات القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة برسم سنة 2023 يمكن تحسينها من خلال ارساء منهجية نجاعة الأداء بشكل أكثر فعالية وكذا معالجة أوجه القصور المتمثلة في عدم تحليل الفوارق وتقديم الوثائق الداعمة وتطبيق الإجراءات التصحيحية بشكل أكثر فعالية.

6. تقييم قيادة البرامج

تشكل منظومة القيادة رافعة أساسية لتيسير تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف والنتائج المرتبطة بها. ولتقييم هذا الجانب، تم التركيز على أربعة محددات هي أنظمة المعلومات ومراقبة التدبير والمراقبة الداخلية بالإضافة إلى تقدير جودة وفعالية حوار التدبير بين الفاعلين والشركاء المعنيين بالبرامج.

1.6. أنظمة المعلومات

تم في هذا الإطار التأكد من مدى استعمال النظم أو التطبيقات المعلوماتية في تدبير نجاعة الأداء، ومن نوعية المساطر والتدابير الوقائية المعتمدة لضمان موثوقية البيانات، لا سيما الإجراءات التي تحول دون التصرف في المعطيات أو تغييرها وتلك التي تسمح بمراقبة جودة ومصادر المعطيات، خاصة إذا كانت هذه المعطيات واردة من متدخلين خارجيين عن القطاع.

وفي ضوء المعطيات المستقاة من تقارير افتحاص نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية (أنظر الجدول رقم 34 بالملحقات)، يمكن استنتاج ما يلي:

- عدم اتخاذ إجراءات تضمن حماية وأمن المعطيات المتعلقة بنجاعة الأداء على مستوى البرامج المعلوماتية والتطبيقات المستعملة، وذلك بالنسبة لـ 232 مؤشرا، أي ما يمثل 64% من مجموع المؤشرات المفتحصة. ولم يتم اتخاذ هذه الإجراءات على صعيد جميع مؤشرات البرامج التي شملها الافتحاص والمتعلقة بـ 20 قطاعاً من أصل 36 قطاعا ومؤسسة معنية؛

- عدم خضوع مصادر المعطيات الخاصة بـ 219 مؤشرا من أصل 362 لأي مراقبة، أي ما يمثل 60% من مجموع المؤشرات. كما لاحظت لجان الافتحاص أنه لم يتم اتخاذ أية إجراءات بخصوص مراقبة مصادر معطيات جميع المؤشرات المفتحصة على مستوى 20 قطاعاً من أصل 36؛

- عدم مراقبة جودة المعطيات المتعلقة بـ 48 مؤشرا من أصل 79 مؤشرا تم اللجوء عند احتسابها إلى فاعلين خارجيين على مستوى 12 قطاعا، أي ما يعادل 61% من المؤشرات المعنية، حيث اقتصر اتخاذ مثل هذه الإجراءات، بالنسبة لجميع المؤشرات، على 6 قطاعات وزارية من مجموع القطاعات والمؤسسات المعنية بذلك؛

- عدم احتساب النتائج اعتمادا على أنظمة معلوماتية معدة لذلك من طرف القطاعات الوزارية وذلك بالنسبة لـ 281 مؤشرا، أي ما يمثل 78% من مجموع المؤشرات المفتحصة. وقد بلغ عدد القطاعات والمؤسسات التي لا تتوفر على أي مؤشر يتم احتسابه بواسطة نظام معلوماتي مخصص 20 قطاعا وزاريا من أصل 36، أي ما يمثل نسبة 56% من القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

الرسم البياني رقم 38 : معطيات حول استعمال أنظمة المعلومات على مستوى البرامج المفتحصة برسم سنة 2023

2.6. مراقبة التدبير

تعتبر وظيفة مراقبة التدبير عنصرا أساسيا في منظومة تدبير البرامج، حيث تقوم برصد النتائج وتحليلها بهدف ترشيد القرارات وجعلها أكثر فعالية عن طريق مراقبة تُسَاير تطور الأنشطة، وكذا ضبط منحى تحقيق القيم التوقعية للمؤشرات المعتمدة، بُغية تمكين المسؤولين عن البرامج من رؤية واضحة تساعدهم على تتبع إنجاز مختلف المشاريع والعمليات المبرمجة.

وفي هذا السياق، صدر المرسوم رقم 2.22.580 بتاريخ 3 مارس 2023 والمتعلق بإرساء نظام مراقبة التدبير في القطاعات الوزارية، والذي يهدف إلى وضع إطار تنظيمي موحد يضمن إرساء "منظومة مراقبة التدبير" على مستوى القطاعات الوزارية بما يتماشى مع مبادئ الشفافية. كما يشمل المرسوم مقتضيات تعريف المنظومة على مستوى هذه القطاعات والأهداف العامة لإرسائها، والتي تركز بشكل خاص على تعزيز الإشراف الاستراتيجي وقيادة البرامج الميزانياتية، إلى جانب تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. كما يحدد المرسوم الهيئات الإدارية المسؤولة عن مراقبة التدبير، بما في ذلك البنية الإدارية المركزية لمراقبة التدبير والأشخاص المرجعيين، مع تحديد المهام الموكلة إلى هذه الهيئات، لا سيما فيما يتعلق بتفعيل حوار التدبير، وإرساء آليات تتبع الأنشطة، وإعداد المؤشرات والقوائم التركيبية والتقارير المتعلقة بنجاعة الأداء.

وفي ضوء هذا التطور، يهدف هذا المحور إلى التحقق من وجود وحدة لمراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص، أو إن اقتضى الحال، على مستوى البرامج المفتحصة، ومدى انخراطها في تدبير نجاعة الأداء، بالإضافة إلى توفر مسؤولي هذه البرامج على لوحات قيادة محينة تشمل المؤشرات والبيانات المرتبطة بتدبيرها.

ويمكن تلخيص الملاحظات المتعلقة بهذا المحور كما يلي (أنظر الجدول 36 بالملحقات):

- بلغ عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لا تتوفر على وحدة إدارية لمراقبة التدبير 8 من أصل 36، وهو ما يمثل 22% من مجموع القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص؛

- غياب أي تدخل فعلي لوحدات مراقبة التدبير، المحدثة على مستوى القطاع أو البرنامج، في تدبير نجاعة الأداء على مستوى 9 قطاعات، وهو ما يمثل31% من أصل 29 قطاعا ومؤسسة معنيا؛

- عدم اعتماد وحدات مراقبة التدبير على لوحات قيادة متعلقة بمقاربة نجاعة الأداء، على مستوى 20 قطاعا من أصل 29 قطاعا تتوفر على وحدة مراقبة التدبير، أي ما يمثل 69% من هذه الأخيرة.

الرسم البياني رقم 39 : معطيات حول وظيفة مر اقبة التدبير على مستوى القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص

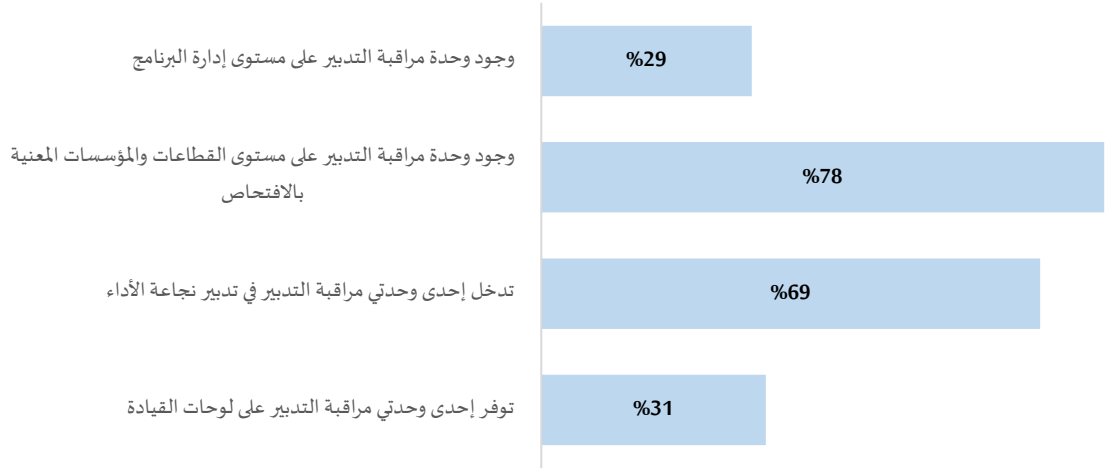

3.6. المر اقبة الداخلية

تم التحقق في هذا الإطار من موثوقية أنظمة المراقبة الداخلية المتعلقة بصياغة المؤشرات بالنظر إلى الأهداف المحددة وكذا توفر ضمانات تؤطر عملية تجميع واحتساب المؤشرات بالنسبة للبرامج المفتحصة.

وقد مكن تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 35 بالملحقات من تسجيل ما يلي:

- عدم احترام القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص للمعايير الواجب توفرها من أجل ضمان وجاهة المؤشرات بالنظر إلى الأهداف المحددة بالنسبة لـ 179 مؤشرا من أصل 362، أي ما يعادل نسبة 49%؛
- عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان موثوقية عمليات تجميع واحتساب 265 مؤشراً، أي بنسبة ناهزت 73% من مجموع المؤشرات المفتحصة. وقد بلغ عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لا تتوفر على أي مؤشر يستجيب لمعايير تضمن عملية تجميعه واحتسابه حسب العناصر والمعايير التي اعتمدت عليها لجان الافتحاص، 21 قطاعا وزاريا ومؤسسة من أصل 36، أي ما يمثل نسبة 58% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص.

الرسم البياني رقم 40 : معطيات حول منظومة المر اقبة الداخلية المتعلقة بصياغة المؤشرات واحتساب نتائجها

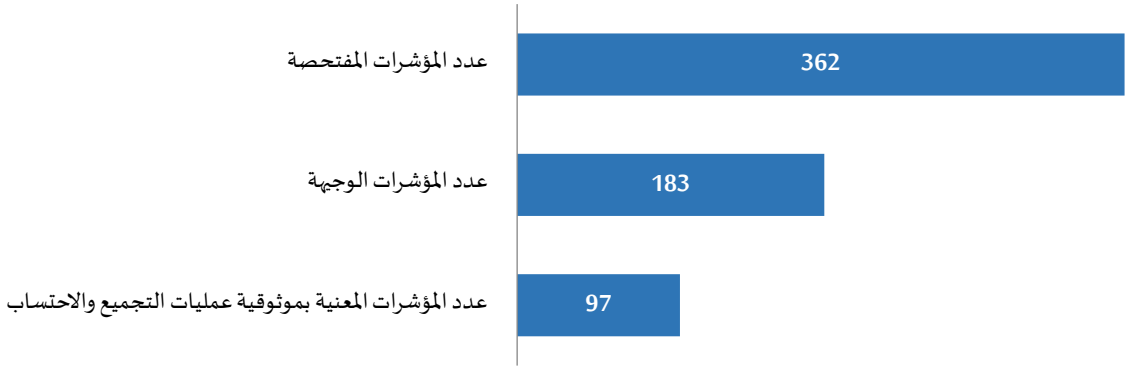

3.6. حوار التدبير

انكبت لجان الافتحاص على التحقق من مأسسة حوار التدبير داخل القطاعات المعنية بالافتحاص عند إعداد وتنفيذ وتتبع البرامج المفتحصة، خاصة ما يتعلق بوظيفة الدعم وهيكلة البرامج وانتقاء الأهداف واختيار المؤشرات.

الرسم البياني رقم 41 : نسبة البرامج التي تمت صياغتها اعتمادا على حوار مع وظيفة الدعم

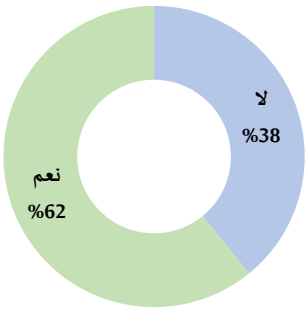

وقد تم في هذا الإطار تسجيل النتائج الواردة في الرسمين البيانيين التاليين (أُنظر الجدول 37 بالملحقات)، والتي يمكن تقديمها كما يلي:

- غياب حوار التدبير مع مسؤولي وظيفة الدعم بخصوص 17 برنامجا من أصل 45 برنامجا معنيا، أي ما يعادل 38% من البرامج المفتحصة؛

الرسم البياني رقم 42: نسبة استشارة المعنيين فيما يخص هيكلة البرامج

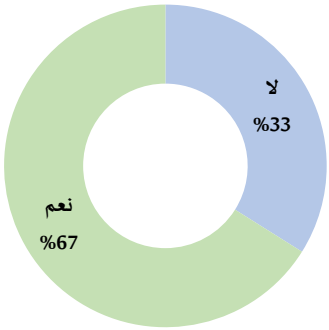

- عدم استشارة المعنيين بهيكلة البرامج بالنسبة لـ 18 برنامجا من مجموع 55 برنامجا، أي ما يمثل نسبة 33%؛

- عدم استناد مصالح القطاعات المعنية بالافتحاص على آليات حوار التدبير مع المسؤولين المعنيين، خلال تحديد الأهداف، وذلك بالنسبة لـ 43 هدفاً من أصل 187، أي ما يعادل 23%. وقد بلغ عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي لم تلجأ مصالحها لاستشارة المعنيين والتنسيق معهم بخصوص تحديد جميع أهداف البرامج المفتحصة، 8 قطاعات أي ما يمثل 22% من القطاعات والمؤسسات المعنية؛

- تحديد 82 مؤشرا من أصل 362 دون اللجوء إلى حوار داخلي، أي ما يمثل 23%. وقد بلغ عدد القطاعات الوزارية التي لم تقم مصالحها باستشارة المعنيين بالتنفيذ، عند انتقاء جميع المؤشرات المفتحصة الخاصة بها، 10 قطاعات وزارية من أصل 36؛

- عدم اعتماد 5 قطاعات وزارية ومؤسسة لآليات حوار التدبير في أي عنصر من العناصر الأربعة سالفة الذكر.

خاتمة

في الختام، سجلت لجان الافتحاص في إطار أشغالها مجموعة من النقاط الإيجابية، تمحورت بشكل أساسي حول هيكلة البرامج وتحديد الأهداف. ومن بينها تكريس بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيات البرامج، وتعيين مسؤول عن كل برنامج وتحديد أدواره على مستوى غالبية البرامج. كما يتضح أن معظم القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص تتوفر على استراتيجيات تحدد توجهاتها العامة ومحاور تدخلها الأساسية والأهداف المراد بلوغها، حيث تنبثق مختلف البرامج من هذه الاستراتيجيات.

وفي المقابل، أسفرت أشغال الافتحاص عن تسجيل عدد من الملاحظات التي تم تقديمها حسب ثلاثة محاور تتعلق بتفعيل التوصيات ذات الأولوية، وبالتدبير الأفقي لنجاعة الأداء، وكذا بمنهجية نجاعة الأداء.

فبخصوص **تفعيل التوصيات ذات الأولوية**، يكتسي هذا الجانب أهمية بالغة، إذ تُركّز مهام الافتحاص على التحقق من مدى التزام القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بتنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها خلال السنوات السابقة. وقد خلُصت هذه العملية إلى عدم تقديم عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات لخطط عمل تروم تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء الخاصة بالسنوات السابقة. بالإضافة إلى تعثر القطاعات والمؤسسات المعنية في تنفيذ التوصيات ذات الأولوية بشكل كلي، حيث تراوحت نسبة التنفيذ، بما في ذلك التوصيات قيد التنفيذ، ما بين 71% و85% خلال الفترة 2018-2022. ويبقى تدخل المفتشيات العامة للقطاعات والمؤسسات المعنية في متابعة تنفيذ التوصيات ذات الأولوية، من أهم الرهانات الحالية حيث تبين أن 22% منها فقط تقوم بتتبع التوصيات الواردة في تقارير نجاعة الأداء.

أما فيما يخص **التدبير الأفقي لنجاعة الأداء**، فلم يتم تفعيل نظام القيادة برئاسة الكاتب العام في مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات. وبالرغم من إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات من قِبل كل القطاعات، إلا أن 46% فقط منها أشركت مصالحها اللاممركزة في هذه البرمجة.

وعلاقة بتعزيز دور المصالح اللاممركزة في تنفيذ المشاريع والعمليات المضمنة بمشاريع نجاعة الأداء، فقد تبين استمرار التركيز في تدبير المشاريع على المستوى المركزي بشكل كبير، مما يعكس تحديًا في توسيع صلاحيات تنفيذ المشاريع والعمليات على المستوى اللاممركز. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد بنسبة 17% من القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، إلا أن التقدم المسجل لا يزال محدودًا.

وتظهر هذه النتائج بشكل عام الحاجة الملحة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق والتخطيط في كافة الجوانب، بدءًا من تفعيل القيادة الأفقية، وإرساء نظام تعاقدي واضح، وصولاً إلى إشراك المصالح اللاممركزة بشكل أكثر فعالية في البرمجة الميزانياتية وتدبير المشاريع، إضافة إلى تنظيم الدورات التكوينية بما يتماشى مع حاجياتها الفعلية.

وارتباطا **بمنهجية نجاعة الأداء**، أظهر افتحاص هذا الجانب إلى أنه لم يتم إدراج الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في استراتيجيات مجموعة من البرامج. وفيما يخص إرساء حوار التدبير من طرف مسؤولي البرامج، فقد تم تسجيل تقدم ملحوظ مقارنة بسنة 2022 بحيث انتقلت نسبة إرساء حوار التدبير من طرف مسؤولي البرامج من 45% إلى 69%. ويتعلق الأمر بـ 38 برنامجا من أصل 55 برنامجاً خاضعا للافتحاص.

ومن خلال استنتاجات لجان الافتحاص، اتضح أن مجموعة من **الأهداف** التي خضعت للافتحاص يبقى تحقيقها رهينا بعوامل خارجية، كما أن تحليل المعطيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء أسفر عن غياب التقائية الأهداف فيما بينها داخل كل برنامج فيما يخص 29 هدفاً من أصل 184 هدفاً معنيا، مع غياب الالتقائية بين أهداف البرامج داخل نفس القطاع، ويتعلق الأمر بـ 44 هدفاً من أصل 159 هدفاً معنيا.

وعلى صعيد **ملاءمة المؤشرات** مع قياس نجاعة الأداء، تفتقر مجموعة من المؤشرات المفتحصة لمساطر واضحة لتجميع المعطيات. وتبين أن 26% منها فقط تخضع لمناهج محددة وموثقة لمعالجة المعطيات المرتبطة بها، مما يحتم مواصلة الجهود من أجل بلورة مساطر لتجميع وتتبع ومعالجة البيانات والمعطيات المتعلقة بالمؤشرات. كما أظهرت نتائج الافتحاص أن 37% فقط من المؤشرات تحظى بضمانات حول مصداقية البيانات المتعلقة بها.

من جهة أخرى، أظهر **تقدير النتائج** وتحليلها أن غالبية القطاعات والمؤسسات المعنية بالافتحاص برسم سنة 2023 قد أحرزت تقدمًا جيدًا على مستوى شمولية النتائج لمعظم المؤشرات الرئيسية ضمن تقارير نجاعة الأداء، حيث بلغت نسبة التغطية 98% من المؤشرات المفتَحَصة. ومع ذلك، فلازالت هناك جوانب أخرى تتطلب مزيدا من التطوير، لا سيما فيما يتعلق بإدراج التعليقات وتحليل الفوارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى تقارير نجاعة الأداء، وكذلك توفير الوثائق الثبوتية اللازمة والمفسرة للنتائج المسجلة.

أما على مستوى تقييم **منظومات قيادة البرامج**، أظهر افتحاص أنظمة المعلومات أنه لم يتم اتخاذ إجراءات لحماية وأمن المعطيات الخاصة بـ 64% من المؤشرات المفتحصة، كما لم تتم مراقبة جودة المعطيات لـ 61% من المؤشرات تم اللجوء عند احتسابها لفاعلين خارجيين.

وعلى صعيد **وظيفة مر اقبة التدبير**، صدر المرسوم رقم 2.22.580 المتعلق بإرساء نظام مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية، والذي يهدف إلى وضع إطار تنظيمي موحد بما يتماشى مع مبادئ الشفافية. في هذا الصدد، تبين أن ثمانية قطاعات وزارية ومؤسسات من أصل 36، لا تتوفر على وحدة إدارية تعنى بوظيفة مراقبة التدبير، كما

سُجل غياب أي تدخل فعلي لوحدات مراقبة التدبير المحدثة لدى القطاعات والمؤسسات الأخرى في تدبير نجاعة الأداء، وذلك على مستوى 16 قطاعاً وزاريا مفتحصاً، إضافة إلى عدم اعتماد معظم هذه الوحدات على لوحات قيادة متعلقة بمقاربة نجاعة الأداء.

وعلى مستوى **أنظمة المراقبة الداخلية**، خلصت لجان الافتحاص إلى عدم احترام القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بالافتحاص للمعايير الواجب توفرها من أجل ضمان وجاهة المؤشرات بالنظر إلى الأهداف المحددة، بالنسبة لـ 179 مؤشرا من أصل 362، أي ما يعادل نسبة 49%. كما سجلت لجان الافتحاص عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان موثوقية عمليات تجميع واحتساب النتائج المتعلقة بـ 265 مؤشراً، أي بنسبة ناهزت 73% من مجموع المؤشرات المفتحصة.

وبخصوص **حوار التدبير**، تم تسجيل غياب هذا الحوار مع مسؤولي وظيفة الدعم على مستوى 17 برنامجا من أصل 45 برنامجا معنيا، أي ما يعادل 38% من البرامج المعنية. كما لوحظ عدم استناد مصالح القطاعات الوزارية المعنية بالافتحاص إلى آليات حوار التدبير مع المسؤولين المعنيين، خلال تحديد الأهداف، وذلك بالنسبة لـ 43 هدفاً من أصل 187، أي ما يعادل 23% من الأهداف المفتحصة.

التوصيات

وبناءً على الملاحظات ونقاط الهشاشة والمخاطر التي تم رصدها، اقترحت لجان افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023، تنزيل عدة توصيات، من بينها توصيات ذات أولوية تمت مشاركتها ومناقشتها مع القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. ويمكن تلخيص أهمها كما يلي:

- الحرص على **تنفيذ التوصيات ذات الأولوية** وتقديم **خطط العمل** المرتبطة بتنزيلها، إضافة إلى **تفعيل دور المفتشيات العامة ووحدات مراقبة التدبير** في تتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير افتحاص نجاعة الأداء؛

- إرساء **آليات التعاقد** بين مختلف المتدخلين في تنفيذ البرامج ومواصلة ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في تحديد المشاريع والعمليات؛

- تبني **معايير موضوعية وواضحة في توزيع الموارد بين المشاريع والجهات**، وذلك ضمانا لاستخدام أنجع للموارد المتاحة، مع ضرورة انتقاء أهداف تتماشى بشكل مباشر مع أنشطة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بحيث تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق وغير مرتبطة بعوامل خارجية تعيق بلوغها؛

- إرساء نظام تعاقدي بين المسؤول عن البرنامج من جهة، ومختلف المتدخلين في تنفيذ عمليات ومشاريع البرنامج من جهة أخرى، مع مراعاة تفريع القيم التوقعية للمؤشرات المعنية حسب كل متدخل على حدة، والاستعانة، إذا

تطلب الأمر ذلك، بمؤشرات مرحلية و/أو عملياتية تمكن من تتبع نجاعة الأداء على مستوى كل متدخل على حدة؛

- ترسيخ وتعزيز **الحوار الداخلي في منهجية نجاعة الأداء**، مع مواصلة العمل على اعتماد مؤشرات لقياس نجاعة الأداء عوض مؤشرات لقياس أنشطة البرامج، وتجويد الوثائق والمساطر المتعلقة بتجميع المعطيات؛

- إيلاء العناية اللازمة **لتحقيق النتائج المتوقعة** من جهة، عن طريق **الرفع من نسبة الإنجاز**، ومن جهة أخرى، عبر **تقديم النتائج الخاصة بجميع المؤشرات** وتوضيح التباين القائم بين التوقعات والإنجازات، مع الإشارة إلى الإجراءات التصحيحية المزمع اتخاذها؛

- **مواصلة العمل من أجل استكمال نزع الصفة المادية** عن المساطر المعتمدة في تدبير نجاعة الأداء، لا سيما المعلومات المتعلقة باحتساب لمؤشرات، وإدماجها في الأنظمة المعلوماتية التي تتوفر عليها القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، أو استعمال التطبيق المعلوماتي الذي تم تطويره في هذا الشأن من طرف مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية.

الملحقات

جدول 1: لائحة البرامج المفتحصة

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة		البرنامج المفتحص
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	300	المواكبة والقيادة
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	125	حقوق الإنسان
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	109	الشؤون القنصلية والاجتماعية
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	112	مغاربة العالم
5	وزارة الداخلية	311	الوقاية المدنية
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	907	التعليم العالي
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	908	البحث العلمي والتكنولوجي
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	904	محاربة الأمية
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	912	الارتقاء بجودة التربية والتكوين
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	802	رياضة المستوى العالي
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	803	رياضة العموم
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	704	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	705	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية
10	وزارة الاقتصاد والمالية	115	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
10	وزارة الاقتصاد والمالية	116	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك
10	وزارة الاقتصاد والمالية	118	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	401	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	404	الإنعاش السياحي
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	407	الاقتصاد الاجتماعي
13	الأمانة العامة للحكومة	121	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة
14	وزارة التجهيز والماء	408	الطرق
14	وزارة التجهيز والماء	601	الماء
15	وزارة النقل واللوجستيك	411	النقل البري واللوجيستيك
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	415	تطوير السلاسل المنتجة
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	418	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	419	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	416	تعليم وتكوين وبحث

17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	425	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	450	قيادة وحكامة
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	805	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	806	التكوين والتعليم الديني
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	132	الاستثمار ومناخ الأعمال
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	180	دعم وقيادة
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	426	الجيولوجيا والمعادن
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	501	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	502	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ
22	وزارة الصناعة والتجارة	470	دعم وقيادة
22	وزارة الصناعة والتجارة	431	تنمية التجارة والجودة
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	800	القيادة والحكامة
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	820	القيادة والحكامة
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	811	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	480	الدعم والقيادة
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	433	الشغل
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	910	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	905	قيادة منظومة التكوين المهني
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	123	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	124	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	030	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير
31	المندوبية السامية للتخطيط	126	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	603	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	610	الدعم والمصالح المتعددة
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	605	سياسة المدينة
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	010	القيادة والدعم
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	312	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	129	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية

جدول 2: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2018، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات[6]

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج			تقدير الأهداف			انتقاء المؤشرات			تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة			العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	2	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	1	4	2	2	50%	100%
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	0	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	2	0	3	2	1	67%	100%
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	3	1	1	5	2	2	40%	80%
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	0	0	3	0	0	0%	0%
5	وزارة الداخلية	0	2	0	2	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	0	3	0%	100%
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	1	2	0	2	0%	100%
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	0	2	1	1	1	1	0	0	2	2	0	0	0	0	0	0	5	4	1	80%	100%
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	1	0	1	1	1	0	5	4	1	80%	100%
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	3	0	1	0%	33%
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	1	0	0	2	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	0	33%	33%
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	1	1	0	1	1	0	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	4	3	1	75%	100%
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	3	1	2	33%	100%

[6] يتم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها حسب كل محور (هيكلة البرنامج وتحديد الأهداف وانتقاء المؤشرات وتحقيق النتائج وإرساء نظام القيادة). ويعتبر القطاع "غير معنيا" برسم محور معين في سنة معينة، إذا لم تتم صياغة أي توصية ذات أولوية بخصوصه على مستوى المحور المعني.

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج				تقدير الأهداف				انتقاء المؤشرات				تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات			
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
13	الأمانة العامة للحكومة	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		2	2	0	100%
14	وزارة التجهيز والماء	0	1	1	0	1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		3	2	0	67%
15	وزارة النقل واللوجستيك	0	2	1	1	1	0	0		1	0	0		0	0	0		4	1	1		8	2	2	50%
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	1	1	1	0	0	0	0		1	0	0		0	0	0		2	1	0		4	1	1	50%
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	0	0	0	0	1	0	1		1	0	1		0	0	0		1	1	0		3	1	2	100%
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0	1	0	1	1	1	0		2	2	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		4	3	1	100%
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	1	0	0	1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		3	1	1	67%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	2	0	2	0	0	0		0	0	0		0	0	0		2	1	1		4	1	3	100%
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		3	2	1		5	1	3	80%
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	1	0	1	1	1	0		1	1	0		0	0	0		2	2	0		5	2	3	100%
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	0	1	0	0	1	0	0		0	0	0		1	0	1		0	0	0		3	0	1	33%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	0	1	0	0	1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	1	1		4	1	2	75%
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	0	2	2	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		4	2	2	50%
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1	1	0	0	0	0	0		0	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		2	1	0		3	1	0	33%

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج				تقدير الأهداف				انتقاء المؤشرات				تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		3	0	1	0%	33%
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		3	2	0	67%	67%
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	1	1	0	غير معني	0	0		0	0	0		غير معني	0	0		1	1	0		2	2	0	100%	100%
31	المندوبية السامية للتخطيط	0	2	1	0	0	0	0		1	0	1		0	0	0		0	0	0		3	1	1	33%	67%
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		3	0	2		2	0	1		3	1	0		8	1	3	13%	50%
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	0	1	0	0	1	0	0		1	0	0		0	0	0		1	0	1		4	0	1	0%	25%
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	2	1	1	1	1	0		4	2	2		1	1	0		0	0	0		8	5	3	63%	100%
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0	2	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		3	1	0	33%	33%
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0	100%	100%
**	المجموع	15	38	15	13	17	9	4		25	9	10		10	2	4		43	17	15		133	52	46	39%	74%

جدول 3: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2019، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات[7]

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج				تقدير الأهداف				انتقاء المؤشرات				تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	0	1	0	1	0	0	1		0	0	0		0	0	0		2	1	1		3	1	2	33%	100%
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		2	2	0		3	3	0	100%	100%
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		2	0	2		3	0	2	0%	67%
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		2	1	0	50%	50%
5	وزارة الداخلية	0	2	0	2	1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		3	0	3	0%	100%
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	0	0	0	0	0	0	0		0	0	0		0	0	0		2	0	2		2	0	2	0%	100%
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	0	1	0	1	1	1	0		0	0	0		0	0	0		1	1	0		3	2	1	67%	100%
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	0	1	1	0	1	1	0		1	1	0		1	1	0		1	1	0		5	5	0	100%	100%
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	1	0	0	1	0	0		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		4	0	1	0%	25%
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0		0	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	1	0	50%	50%
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	1	0	1	1	0	1		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		3	0	3	0%	100%
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		2	1	1		4	1	3	25%	100%

[7] يتم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها حسب كل محور (هيكلة البرنامج وتحديد الأهداف وانتقاء المؤشرات وتحقيق النتائج وإرساء نظام القيادة). ويعتبر القطاع "غير معنيا" برسم محور معين في سنة معينة، إذا لم تتم صياغة أي توصية ذات أولوية بخصوصه على مستوى المحور المعني.

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج				تقدير الأهداف				انتقاء المؤشرات				تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
13	الأمانة العامة للحكومة	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	1	1	50%	100%
14	وزارة التجهيز والماء	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		1	0	1		1	0	1		4	1	3	25%	100%
15	وزارة النقل واللوجستيك	1	2	0	2	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		1	1	0		2	0	2		6	1	5	17%	100%
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		2	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		2	0	1		4	0	1	0%	25%
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		2	1	1	50%	100%
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	2	0	100%	100%
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	1	0	0	1	0	1		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		3	0	2	0%	67%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		2	2	0		3	2	1	67%	100%
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		1	0	0		3	1	1	33%	67%
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	1	0	1	1	1	0		1	0	1		0	0	0		2	0	2		5	1	4	20%	100%
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	0	1	0	0	1	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		1	0	0		4	0	1	0%	25%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	0	2		3	1	2	33%	100%
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	2	0	100%	100%

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج				تقدير الأهداف				انتقاء المؤشرات				تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1	1	0	0	1	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		3	0	0	0%	0%
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		3	0	0	0%	0%
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		3	2	0	67%	67%
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		3	2	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		3	2	0	67%	67%
31	المندوبية السامية للتخطيط	0	2	1	0	1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		0	0	1		4	1	1	25%	50%
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		3	0	2		غير معني	غير معني	غير معني		1	1	2		5	1	3	20%	80%
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0		1	0	1		1	0	1		1	0	1		4	1	3	25%	100%
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	1	0	1	1	1	0		4	2	2		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		7	3	4	43%	100%
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		1	0	0		2	0	0	0%	0%
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		1	1	0		2	1	1	50%	100%
**	المجموع	17	25	8	11	15	7	5		29	8	14		10	4	4		37	11	17		116	38	51	33%	77%

جدول 4: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2020، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات[8]

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج			تقدير الأهداف			انتقاء المؤشرات			تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة			العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	2	75%	**100%**
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	0	2	0	2	غير معني	غير معني	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	2	33%	**100%**
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	2	1	1	50%	**100%**
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	0	0	3	0	0	0%	**0%**
5	وزارة الداخلية	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	غير معني	غير معني	1	0	1	غير معني	غير معني	1	0	1	2	0	2	0%	**100%**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	2	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	2	33%	**100%**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	0	1	0	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	3	2	1	67%	**100%**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	**غير معني**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	1	غير معني	غير معني	2	1	0	4	2	1	50%	**75%**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	4	1	0	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	6	1	0	17%	**17%**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	1	2	1	1	50%	**100%**

[8] يتم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها حسب كل محور (هيكلة البرنامج وتحديد الأهداف وانتقاء المؤشرات وتحقيق النتائج وإرساء نظام القيادة). ويعتبر القطاع "غير معنيا" برسم محور معين في سنة معينة، إذا لم تتم صياغة أي توصية ذات أولوية بخصوصه على مستوى المحور المعني. أو لم يخضع للافتحاص برسم نفس السنة.

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج				تقدير الأهداف				انتقاء المؤشرات				تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				
		تقييم خطة عمل	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ		عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		2	0	2	0%	100%
13	الأمانة العامة للحكومة	1	1	1	0	1	0	1		1	0	1		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		3	1	2	33%	100%
14	وزارة التجهيز والماء	1	2	2	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	2	2		1	0	1		2	1	1		7	5	2	71%	100%
15	وزارة النقل واللوجستيك	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غيرمعني
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		2	1	2		2	0	0		2	0	1		6	1	1	17%	33%
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		1	0	1	0%	100%
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		2	2	0	100%	100%
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غيرمعني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني		2	1	0		غير معني	0	0		غير معني	غير معني	غير معني		3	1	0	33%	33%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	2	0	2	1	0	1		2	0	2		2	0	2		1	0	1		8	0	8	0%	100%
22	وزارة الصناعة والتجارة	0	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني		1	1	0		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	0	1		3	1	1	33%	67%
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	0	1		2	0	2	0%	100%
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	0		2	1	0		3	1	0	33%	33%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		غير معني	غير معني	غير معني		1	0	1		1	0	1	0%	100%

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	هيكلة البرامج			تقدير الأهداف			انتقاء المؤشرات			تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة			العدد الإجمالي للتوصيات					
		تقديم خطة عمل	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات الصباغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	3	1	1	33%	67%
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1	1	0	0	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	0	0%	0%
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	2	0%	100%
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	4	2	0	50%	50%
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	1	1	0	غير معني	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	2	0	100%	100%
31	المندوبية السامية للتخطيط	0	3	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	0	33%	33%
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	4	0	3	1	0	1	1	0	1	8	0	5	0%	63%
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	0	0	0	1	0	1	2	0	2	0%	100%
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	2	0	0	0	3	1	4	8	3	5	38%	100%
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	0	3	1	0	33%	33%
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	0	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	3	0	0	0%	0%
**	المجموع	18	23	8	9	9	2	3	35	13	12	6	1	12	34	10	16	113	34	46	30%	71%

جدول 5: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2021، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات[9]

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تقديم خطة عمل	تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة			العدد الإجمالي للتوصيات				نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
			عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	2	2	0	2	0%	100%
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	1	1	0	1	2	0	2	3	0	3	0%	100%
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
5	وزارة الداخلية	0	غير معني	غير معني	غير معني	3	0	3	3	0	3	0%	100%
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	0	غير معني	غير معني	غير معني	3	2	1	3	2	1	67%	100%
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	1	3	1	2	1	1	0	4	2	2	50%	100%
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	0	3	2	1	1	1	0	4	3	1	75%	100%
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	2	0	1	0%	50%
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	1	0	1	0%	100%
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	2	0	2	1	1	0	3	1	2	33%	100%
13	الأمانة العامة للحكومة	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
14	وزارة التجهيز والماء	0	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	0%	100%
15	وزارة النقل واللوجستيك	1	1	0	1	2	1	1	3	1	2	33%	100%
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	1	0	1	0%	100%

[9] يتم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها حسب كل محور (هيكلة البرنامج وتحديد الأهداف وانتقاء المؤشرات وتحقيق النتائج وإرساء نظام القيادة). ويعتبر القطاع "غير معنيا" برسم أحد المحاور في سنة معينة، إذا لم تتم صياغة أي توصية ذات أولوية بخصوص المحور المعني، خصوصا بالنسبة لسنتي 2021 و2022 لكون التتبع يخص فقط المحورين الأخيرين، أو لم يخضع للافتحاص برسم نفس السنة.

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تقديم خطة عمل	تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة			العدد الإجمالي للتوصيات				نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
			عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	1	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	1	2	1	1	50%	100%
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	1	1	0	100%	100%
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	1	0	1	0%	100%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	1	0	1	1	0	1	2	0	2	0%	100%
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	2	0	1	0%	50%
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	0	2	0	0	0%	0%
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	2	0	1	0%	50%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	1	0	1	0%	100%
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
31	المندوبية السامية للتخطيط	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	0	1	0	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	0%	0%
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	1	2	1	1	50%	100%

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تقديم خطة عمل	تقديم النتائج				وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات					
			عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
**	المجموع	12	13	0	9	34	9	19	47	12	28	26%	85%			

جدول 6: تفعيل التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير سنة 2022، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات[10]

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تقديم خطة عمل	تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات			
			عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	2	2	0	2	0%	100%
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	0	2	1	1	50%	100%
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	0	1	0	1	2	0	2	3	0	3	0%	100%
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%
5	وزارة الداخلية	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	2	2	0	2	0%	100%
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	100%	100%
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	0	3	1	2	1	1	0	4	2	2	50%	100%
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	1	1	0	1	2	0	2	3	0	3	0%	100%
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	1	1	0	100%	100%
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%
13	الأمانة العامة للحكومة	1	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	0%	100%
14	وزارة التجهيز والماء	0	1	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	1	0	100%	100%
15	وزارة النقل واللوجستيك	1	0	0	0	3	1	1	3	1	1	33%	67%
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني

[10] يتم تتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي تمت صياغتها حسب كل محور (هيكلة البرنامج وتحديد الأهداف وانتقاء المؤشرات وتحقيق النتائج وإرساء نظام القيادة). ويعتبر القطاع "غير معنيا" برسم أحد المحاور في سنة معينة، إذا لم تتم صياغة أي توصية ذات أولوية بخصوص المحور المعني، خصوصا بالنسبة لسنتي 2021 و2022 لكون التتبع يخص فقط المحورين الأخيرين، أو لم يخضع للافتحاص برسم نفس السنة.

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تقديم خطة عمل	تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
			عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	2	2	0	2	0%	100%
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	0	1	1	0	1	1	0	2	2	0	100%	100%
22	وزارة الصناعة والتجارة	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	غير معني	غير معني	غير معني	3	1	2	3	1	2	33%	100%
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	0	غير معني	غير معني	غير معني	3	0	1	3	0	1	0%	33%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	1	2	1	1	50%	100%
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	1	1	0	1	1	0	1	2	0	2	0%	100%
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	1	0	1	0%	100%
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	1	0	1	0%	100%
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1	2	1	0	3	1	1	5	2	1	40%	60%
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	0	2	1	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	1	0	50%	50%
31	المندوبية السامية للتخطيط	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	2	0	1	0%	50%
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	0	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	2	0	1	0%	50%
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	0	1	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	1	0%	100%
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	1	1	0	2	0	2	3	1	2	33%	100%
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0	غير معني	غير معني	غير معني	1	0	0	1	0	0	0%	0%

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تقديم خطة عمل	تقديم النتائج			وضع نظام للقيادة				العدد الإجمالي للتوصيات				نسبة التنفيذ
			عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	عدد التوصيات المصاغة	التوصيات التي تم تنفيذها	التوصيات في طور التنفيذ	نسبة تنفيذ التوصيات	نسبة التنفيذ باحتساب التوصيات في طور التنفيذ
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	0	2	0	1	غير معني	غير معني	غير معني	2	0	1	0%	50%
**	المجموع	12	18	7	8	44	8	23	62	15	32	24%	76%

جدول 7: تتبع تفعيل التوصيات ذات الأولوية من طرف المفتشيات العامة للقطاعات والمؤسسات المفتحصة (1: نعم/ لا: 0)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	توفر القطاع على جهاز للتفتيش يعنى بالشؤون المالية	تسمية هذا الجهاز حسب الهيكل الإداري و/أو النص التنظيمي	موارده البشرية (العدد)	تتبع تفعيل توصيات تقارير نجاعة الأداء من طرف هذا الجهاز	توفر القطاع على أجهزة أخرى تعنى بمهامه
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	المفتشية العامة	27	1	1
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	0	غير معني	غير معني	غير معني	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	1	المفتشية العامة	4	0	0
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1	المفتشية العامة	0	0	0
5	وزارة الداخلية	1	المفتشية العامة للإدارة الترابية	160	0	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1	المفتشية العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	6	0	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	1	المفتشية العامة المكلفة بالشؤون الإدارية	27	0	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	1	المفتشية العامة المكلفة بالشؤون الإدارية	26	1	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	المفتشية العامة	62	0	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	غير معني	غير معني	غير معني	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	المفتشية العامة	7	0	0
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	المفتشية العامة للوزارة	2	0	0
13	الأمانة العامة للحكومة	1	المفتشية العامة للأمانة العامة للحكومة	7	0	0
14	وزارة التجهيز والماء	1	المفتشية العامة	12	0	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	1	المفتشية العامة	4	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	1	المفتشية العامة	14	0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	1	المفتشية العامة	12	1	0
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	1	المفتشية العامة	15	1	0
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0	غير معني	غير معني	غير معني	0

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	توفر القطاع على جهاز للتفتيش يعنى بالشؤون المالية	تسمية هذا الجهاز حسب الهيكل الإداري و/أو النص التنظيمي	موارده البشرية (العدد)	تتبع تفعيل توصيات تقارير نجاعة الأداء من طرف هذا الجهاز	توفر القطاع على أجهزة أخرى تعنى بمهامه
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	المفتشية العامة	0	0	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	المفتشية العامة	5	0	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	المفتشية العامة	7	1	0
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	المفتشية العامة	11	0	0
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	1	المفتشية العامة	10	0	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1	المفتشية العامة	7	0	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	1	المفتشية العامة	15	1	0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	0	غير معني	غير معني	غير معني	0
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	0	غير معني	غير معني	غير معني	1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1	المفتشية العامة	7	0	0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	المفتشية الإدارية والتقنية	3	0	0
31	المندوبية السامية للتخطيط	1	المفتشية العامة	7	0	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	1	المفتشية العامة	9	0	0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة –	1	المفتشية العامة	19	1	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	المفتشية العامة للوزارة	9	1	0
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1	المفتشية العامة	13	0	0
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	0	غير معني	غير معني	غير معني	0
	المجموع	29	***	507	8	7

جدول 8: إعداد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المفتحصة

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	وجود الاستراتيجية	تسمية الاستراتيجية	الفترة التي تغطيها الاستراتيجية	توثيق الاستراتيجية (وجود وثيقة)	رسمية الوثيقة	الإشارة إلى الأهداف والمحاور	اعتماد القطاع لو المؤسسة على وثائق أو مصادر أخرى، في حالة عدم وجود استراتيجية سارية المفعول	تسمية هذه الوثائق أو المصادر (خطط عمل، خارطة طريق،...) مع ذكر الفترة التي تغطيها	انبثاق البرامج عن الاستراتيجية أو الوثائق الأخرى المعتمدة
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	إستراتيجية وزارة العدل منبثقة من ميثاق إصلاح منظومة العدالة لكنها غير موثقة في وثيقة رسمية	-	0	0	1	1	ميثاق إصلاح منظومة (غير مرتبط بفترة معينة)	4/4
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1	خطة العمل الاستراتيجية 2012-2016، التي تم تعزيزها باعتماد خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان 2018-2021	2016-2012 2021-2018	1	1	1	غير معني	غير معني	1/1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	1	استراتيجية وزارة الشؤون الخارجية	غير محددة	0	0	1	غير معني	غير معني	3/3
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1	الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الاستراتيجية الوطني للهجرة	غير محددة	1	1	8	غير معني	غير معني	3/3
5	وزارة الداخلية	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	حسب موضوع الاشتغال: - تعزيز الأمن وصيانة الحقوق والحريات؛ - مواصلة تعميق مسلسل اللامركزية وتوفير المناخ الملائم لتفعيل الجهوية؛ -المساهمة في التنمية السوسيواقتصادية والمجالية وتفعيل التضامن؛ -إرساء أجهزة الحكامة الترابية ودعم اللاتمركز الإداري وترسيخ آليات المراقبة والتخليق.	7/7
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1	المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)	2022-2030	0	0	1	غير معني	غير معني	4/4
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	1	خارطة طريق - 2022 - 2026	2026-2022	1	1	1	غير معني	غير معني	5/4
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	1	مشروع تطوير عمل مديرية الرياضة 2023-2028	2023-2028	1	0	1	غير معني	غير معني	3/3

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	وجود الاستراتيجية	تسمية الاستراتيجية	الفترة التي تغطيها الاستراتيجية	توثيق الاستراتيجية (وجود وثيقة)	رسمية الوثيقة	الإشارة إلى الأهداف والمحاور	اعتماد القطاع لو المؤسسة على وثائق أو مصادر أخرى، في حالة عدم وجود استراتيجية سارية المفعول	تسمية هذه الوثائق أو المصادر (خطط عمل، خارطة طريق،...) مع ذكر الفترة التي تغطيها	انبثاق البرامج عن الاستراتيجية أو الوثائق الأخرى المعتمدة
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	مخطط "صحة 2025"	2025-2018	1	1	1	غير معني	غير معني	6/6
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	مخططات استراتيجية	6/6
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	خارطة الطريق الاستراتيجية	2023-2026	1	1	1	غير معني	غير معني	5/5
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	استراتيجية وخطة عمل للاقتصاد الاجتماعي 2022-2032	10	1	0	1	غير معني	غير معني	3/1
13	الأمانة العامة للحكومة	1	استراتيجية الأمانة العامة للحكومة 2023-2027	2023-2027	1	1	1	غير معني	غير معني	1/0
14	وزارة التجهيز والماء	1	المخطط الاستراتيجي	2022-2027	1	1	1	غير معني	غير معني	5/5
15	وزارة النقل واللوجستيك	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	استراتيجيات ومخططات قطاعية.	4/1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	1	استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030	2020-2030	1	1	1	1	خارطة الطريق لبرنامج تعليم وتكوين وبحث غابات المغرب 2020-2030 استراتيجية برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي	7/5
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	0	غير معني	3/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1	استراتيجية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2026-2022	1	0	1	غير معني	غير معني	4/4
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	1	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار الخاص 2- خارطة طريق -1 تحسين مناخ الأعمال	2026-2023	1	0	1	غير معني	غير معني	3/1
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	- الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009-2030؛ - الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع المعادن خارج الفوسفاط 2013-2025؛ - خارطة الطريق الوطنية لتطوير البنية التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية 2015-2025؛ - الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية 2020-2030؛ - الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر 2020-2050؛ - خارطة الطريق الوطنية للهيدروجين الأخضر 2020-2050؛ - استراتيجية تتمين الكتل الحيوية 2021-2030؛ - البرنامج الوطني للجيولوجيا 2021-	3/3

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	وجود الاستراتيجية	تسمية الاستراتيجية	الفترة التي تغطيها الاستراتيجية	توثيق الاستراتيجية (وجود وثيقة)	رسمية الوثيقة	الإشارة إلى الأهداف والمحاور	اعتماد القطاع لو المؤسسة على وثائق أو مصادر أخرى، في حالة عدم وجود استراتيجية سارية المفعول	تسمية هذه الوثائق أو المصادر (خطط عمل، خارطة طريق،...) مع ذكر الفترة التي تغطيها	انبثاق البرامج عن الاستراتيجية أو الوثائق الأخرى المعتمدة
									2030 المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030 المخطط المغربي المعدني 2021-2030	
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	2030-2017	1	1	1	1	خطة عمل للتنمية المستدامة 2017-2030	3/2
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	مخطط الإنعاش التجاري	2023-2021	0	0	1	غير معني	غير معني	3/1
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	المرسوم القاضي بتحديد اختصاصات القطاع	2/2
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	المرسوم القاضي بتحديد اختصاصات القطاع	4/4
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	مخطط العمل للفترة 2017-2021	1/1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	1	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025	2025-2015	1	1	1	غير معني	غير معني	3/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 والاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2016-2021 وخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني لسنة 2019	3/3
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	نسيج	2022-2026	1	1	1	غير معني	غير معني	2/1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021	2/2
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	البرنامج المرحلي للثلاثية 2022-2024	1/1
31	المندوبية السامية للتخطيط	1	في أفق إصلاح مؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط، تعزيز المكتسبات وتثمين المؤهلات	2026-2022	1	1	1	غير معني	غير معني	4/4

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	وجود الاستراتيجية	تسمية الاستراتيجية	الفترة التي تغطيها الاستراتيجية	توثيق الاستراتيجية (وجود وثيقة)	رسمية الوثيقة	الإشارة إلى الأهداف والمحاور	اعتماد القطاع لو المؤسسة على وثائق أو مصادر أخرى، في حالة عدم وجود استراتيجية سارية المفعول	تسمية هذه الوثائق أو المصادر (خطط عمل، خارطة طريق،...) مع ذكر الفترة التي تغطيها	انبثاق البرامج عن الاستراتيجية أو الوثائق الأخرى المعتمدة
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	1	معا من أجل إعداد مجالات الغد	غير -2015 محدد	1	0	1	غير معني	غير معني	3/3
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	0	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	غير معني	1	عرض السيدة الوزيرة امام البرلمان على خلفية مناقشة مشروع قانون المالية - رؤية 2022-2026 المضمنة في تقرير حصيلة القطاع	3/3
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	استراتيجية جسر للتنمية الاجتماعية المندمجة والمبتكرة والمستدامة	2022-2026	1	1	1	غير معني	غير معني	3/0
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1	المخطط الاستراتيجي	2022-2026	1	0	1	غير معني	غير معني	1/1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	من أجل مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي أكثر تأثيرا، وانفتاحا وإشعاعا وفعالية على المستوى الداخلي	غير معني	1	1	1	غير معني	غير معني	1/1
**	المجموع	24	***	***	20	14	31	13	***	119/98

جدول 9: ملخص حول تكريس بعد النوع في القطاعات الوزارية والمؤسسات[11] (1: نعم/ 0: لا)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تضمين مقاربة النوع في الاستراتيجية	تضمين حصيلة أهم الإنجازات في تقرير نجاعة الأداء	تحديد مشاريع أو عمليات تهدف إلى ترسيخ بعد النوع	صياغة أهداف أو مؤشرات أو مؤشرات فرعية تعنى بمقاربة النوع
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	1	1	1
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1	1	1	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	1	1	1	1
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1	1	0	1
5	وزارة الداخلية	1		0	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	0	1	0	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	1	1	1	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	1	0	1	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1	1	0	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	1	1	1	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	0	1	1	1
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	1	1	1
13	الأمانة العامة للحكومة	0	0	0	0
14	وزارة التجهيز والماء	1	1	0	1
15	وزارة النقل واللوجستيك	0	1	0	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	0	0	0	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	0	1	0	1
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	0	1	1	1
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1	1	0	1
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	0	1	0	1
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	1	0	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	0	0	1

[11] يعتبر القطاع "غير معنيا" في حالة عدم توفره على استراتيجية رسمية.

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تضمين مقاربة النوع في الاستراتيجية	تضمين حصيلة أهم الإنجازات في تقرير نجاعة الأداء	تحديد مشاريع أو عمليات تهدف إلى ترسيخ بعد النوع	صياغة أهداف أو مؤشرات أو مؤشرات فرعية تعنى بمقاربة النوع
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	1	1	1
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	0	1	0	1
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1	1	0	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	1	1	1	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1	1	1	1
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	1	1	1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1	1	1	1
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	0	1	0	0
31	المندوبية السامية للتخطيط	0	0	1	1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	1	1	0	1
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	1	1	0	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	1	1	1
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1	1	0	1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	0	0	0	1
	المجموع	24	29	16	34

جدول 10: معطيات حول البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات برسم سنة 2023 (جميع برامج القطاعات أو المؤسسات)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	البرامج	المشاريع	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	4	11	15	29	18
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1	4	4	8	0
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	3	6	8	22	18
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	3	19	6	15	11
5	وزارة الداخلية	7	57	22	36	7
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	4	13	14	27	15
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	5	20	16	40	71
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	3	13	7	13	15
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	6	85	20	50	24
10	وزارة الاقتصاد والمالية	6	28	27	42	8
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	5	10	11	23	1
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	3	10	7	22	9
13	الأمانة العامة للحكومة	1	12	3	5	0
14	وزارة التجهيز والماء	5	79	15	28	5
15	وزارة النقل واللوجستيك	4	19	10	18	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	7	46	19	40	11
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	3	41	9	20	12
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	4	29	13	22	17
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3	8	6	7	0
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	3	18	12	26	1

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	البرامج	المشاريع	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	3	26	9	23	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	3	20	12	20	3
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	2	17	5	13	18
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	4	23	13	21	8
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1	3	9	15	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	3	22	10	26	11
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	3	14	6	17	9
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	2	5	4	7	2
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	2	9	10	20	3
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	9	3	10	0
31	المندوبية السامية للتخطيط	4	12	14	27	17
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	3	7	11	23	0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	3	14	8	16	0
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	3	11	8	18	6
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1	7	5	15	21
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	4	4	11	0
	المجموع	119	731	375	775	343

جدول 11: معطيات حول البرامج والمشاريع والأهداف والمؤشرات التي تم افتحاصها برسم سنة 2023

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	البرامج	المشاريع	الأهداف	الأهداف التي تعنى بمقاربة النوع	المؤشرات	المؤشرات التي تعنى بمقاربة النوع	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الفرعية التي تعنى بمقاربة النوع
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1/4	4/11	3/15	1/3	7/29	2/7	9/18	2/9
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1/1	4/4	4/4	0/4	8/8	1/8	غير معني	غير معني
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	1/3	1/6	3/8	0/3	8/22	0/8	5/18	0/5
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1/3	11/19	3/6	0/3	7/15	0/7	7/11	0/7
5	وزارة الداخلية	1/7	5/57	3/22	0/3	3/36	0/3	0/7	0/7
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2/4	7/13	7/14	0/7	17/27	0/17	15/15	6/15
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	5/2	7/20	11/16	0/11	11/40	0/11	10/71	0/10
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	2/3	10/13	5/7	3/5	10/13	5/10	11/15	4/11
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	2/6	56/85	6/20	0/6	11/50	1/11	2/24	2/2
10	وزارة الاقتصاد والمالية	3/6	14/28	14/27	2/14	17/42	3/17	7/8	0/8
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	2/5	4/10	3/11	0/3	5/23	0/5	0/1	0/0
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1/3	2/10	2/7	1/2	5/22	0/5	1/9	1/1
13	الأمانة العامة للحكومة	1/1	12/12	3/3	0/3	5/5	0/5	غير معني	غير معني
14	وزارة التجهيز والماء	2/5	57/79	6/15	0/6	10/28	0/10	1/5	1/1
15	وزارة النقل واللوجستيك	4/1	7/19	3/10	0/3	6/18	0/6	0/0	0/0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	7/4	37/46	12/19	2/12	25/40	3/25	9/11	4/9

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	البرامج	المشاريع	الأهداف	الأهداف التي تعنى بمقاربة النوع	المؤشرات	المؤشرات التي تعنى بمقاربة النوع	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الفرعية التي تعنى بمقاربة النوع
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	3/2	30/41	6/9	3/6	13/20	7/13	12/12	6/12
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	4/2	15/29	7/13	0/7	11/22	0/11	17/17	0/17
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3/2	6/8	4/6	1/4	4/7	1/4	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	3/1	6/18	4/12	0/4	9/26	0/9	0/1	0/0
21	وزارة الانتقال الطاقي و التنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	3/2	23/26	6/9	0/6	15/23	0/15	0/1	0/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	3/2	13/20	10/12	0/10	15/20	0/15	3/3	1/3
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	2/1	7/17	2/5	1/2	3/13	1/3	2/18	2/2
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	4/1	9/23	3/13	0/3	3/21	0/3	1/8	1/1
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1/1	3/3	9/9	1/9	15/15	1/15	1/1	1/1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	3/2	12/22	7/10	1/7	19/26	2/19	10/11	6/10
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	3/2	11/14	5/6	4/5	15/17	4/15	9/9	9/9
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	2/1	3/5	3/4	0/3	4/7	0/4	0/2	0/0
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	2/1	5/9	7/10	3/7	13/20	2/13	3/3	2/3
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1/1	9/9	3/3	0/3	10/10	0/10	غير معني	غير معني
31	المندوبية السامية للتخطيط	4/1	3/12	3/14	0/3	6/27	0/6	0/17	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	3/2	4/7	7/11	0/7	17/23	2/17	غير معني	غير معني
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	3/1	2/14	2/8	0/2	4/16	0/4	غير معني	غير معني
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	3/1	4/11	2/8	1/2	5/18	1/5	2/6	1/2

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	البرامج	المشاريع	الأهداف	الأهداف التي تعنى بمقاربة النوع	المؤشرات	المؤشرات التي تعنى بمقاربة النوع	المؤشرات الفرعية	المؤشرات الفرعية التي تعنى بمقاربة النوع
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1/1	7/7	5/5	1/5	15/15	1/15	21/21	8/21
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1/1	4/4	4/4	0/4	11/11	1/11	غير معني	غير معني
المجموع		119/55	731/414	375/187	187/25	775/362	362/38	343/158	166/57

طريقة تقديم معطيات الجدول

عنوان العمود	طريقة تقديم المعطيات
البرامج	عدد البرامج المفتحصة/ العدد الإجمالي للبرامج القطاع
المشاريع	عدد المشاريع المفتحصة/ العدد الإجمالي لمشاريع القطاع
الأهداف	عدد الأهداف المفتحصة/ العدد الإجمالي لأهداف القطاع
الأهداف التي تعنى بمقاربة النوع	عدد الأهداف المفتحصة والتي تعنى بمقاربة النوع/ العدد الإجمالي للأهداف المفتحصة
المؤشرات	عدد المؤشرات المفتحصة/ العدد الإجمالي لمؤشرات القطاع
المؤشرات التي تعنى بمقاربة النوع	عدد المؤشرات المفتحصة والتي تعنى بمقاربة النوع/ العدد الإجمالي للمؤشرات المفتحصة
المؤشرات الفرعية	عدد المؤشرات الفرعية المفتحصة/ العدد الإجمالي للمؤشرات الفرعية للقطاع
المؤشرات الفرعية التي تعنى بمقاربة النوع	عدد المؤشرات الفرعية المفتحصة والتي تعنى بمقاربة النوع/ العدد الإجمالي للمؤشرات الفرعية المفتحصة

جدول 12: الاعتمادات النهائية المخصصة للبرامج المفتحصة بالنسبة لمجموع المكونات الميزانياتية مقارنة بمجموع اعتمادات القطاعات المعنية (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	مجموع الاعتمادات المفتوحة للقطاع	مجموع الاعتمادات النهائية للقطاع	مجموع الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة	مجموع الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة	تطور الاعتمادات النهائية بالنسبة للاعتمادات المفتوحة للقطاع	تطور الاعتمادات النهائية بالنسبة للاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة	نسبة الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة للقطاع	نسبة الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة مقارنة بالاعتمادات النهائية للقطاع
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	4.281.390.000,00	6.775.234.996,00	3.861.440.000,00	5.049.907.806,00	%58	%31	%90	%75
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	33.950.000,00	35.499.855,98	33.950.000,00	35.499.855,98	%5	%5	%100	%100
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	3.872.991.000,00	4.030.298.714,00	20.000.000,00	95.417.989,00	%4	%377	%1	%2
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	461.690.000,00	478.189.267,58	331.140.000,00	336.583.610,00	%4	%2	%72	%70
5	وزارة الداخلية	94.464.496.000,00	معطيات غير متوفرة	1.450.895.000,00	1.616.769.936,00	معطيات غير متوفرة	%11	%2	معطيات غير متوفرة
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	15.087.535.000,00	16.164.732.731,71	3.474.499.000,00	3.926.980.660,78	%7	%13	%23	%24
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	68.975.929.000,00	69.386.338.363,73	2.696.928.000,00	2.779.466.079,05	%1	%3	%4	%4
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	2.907.338.000,00	7.815.561.656,96	2.631.226.000,00	7.512.337.564,22	%169	%186	%91	%96
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	31.175.752.000,00	36.086.630.054,40	13.547.595.250,00	17.526.128.777,94	%16	%29	%43	%49
10	وزارة الاقتصاد والمالية	17.400.957.000,00	67.954.717.121,38	12.110.983.446,00	35.890.345.782,80	%291	%196	%70	%53
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	845.667.000,00	912.879.683,45	317.967.000,00	321.536.460,00	%8	%1	%38	%35
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	521.917.000,00	587.477.237,00	60.600.000,00	88.966.778,60	%13	%47	%12	%15
13	الأمانة العامة للحكومة	157.603.000,00	479.228.814,36	157.603.000,00	479.228.814,36	%204	%204	%100	%100
14	وزارة التجهيز والماء	18.394.347.000,00	25.970.360.000,00	14.128.816.000,00	21.323.277.165,00	%41	%51	%77	%82
15	وزارة النقل واللوجستيك	2.186.454.000,00	2.472.003.308,74	1.718.457.000,00	1.773.452.492,25	%13	%3	%79	%72
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	20.907.543.000,00	37.615.871.758,00	16.819.777.000,00	31.011.140.885,00	%80	%84	%80	%82

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	مجموع الاعتمادات المفتوحة للقطاع	مجموع الاعتمادات النهائية للقطاع	مجموع الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة	مجموع الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة	تطور الاعتمادات النهائية بالنسبة للاعتمادات المفتوحة للقطاع	تطور الاعتمادات النهائية بالنسبة للاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة	نسبة الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة للقطاع	نسبة الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة مقارنة بالاعتمادات النهائية للقطاع
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	931.775.000,00	1.566.925.450,51	416.626.000,00	515.057.514,12	%68	%24	%45	%33
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	5.729.222.000,00	6.364.188.733,30	1.814.187.400,00	2.114.628.145,07	%11	%17	%32	%33
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	3.508.313.000,00	3.508.313.000,00	3.496.813.000,00	3.496.813.000,00	%0	%0	%100	%100
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1.326.652.565,61	1.385.004.589,64	107.795.000,00	148.684.073,98	%4	%38	%8	%11
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	402.896.000,00	2.171.567.729,26	255.434.000,00	2.015.433.876,08	%439	%689	%63	%93
22	وزارة الصناعة والتجارة	1.883.158.000,00	2.009.360.017,87	579.852.885,00	696.521.657,90	%7	%20	%31	%35
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	2.041.992.000,00	2.479.349.688,26	813.791.000,00	841.510.123,17	%21	%3	%40	%34
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	1.062.047.000,00	2.271.856.915,87	777.361.161,00	1.965.559.705,00	%114	%153	%73	%87
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	2.419.560.000,00	2.994.634.607,68	2.419.560.000,00	2.994.634.607,68	%24	%24	%100	%100
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	812.998.000,00	844.616.259,97	435.198.000,00	460.651.201,34	%4	%6	%54	%55
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1.726.121.000,00	2.067.019.630,63	1.365.021.000,00	1.394.204.684,00	%20	%2	%79	%67
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	112.086.000,00	112.147.705,68	76.925.000,00	73.810.000,00	%0	%4-	%69	%66
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.508.364.000,00	1.586.762.906,04	1.596.864.000,00	1.835.538.246,93	%5	%15	%106	%116
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	157.231.000,00	163.798.702,21	157.231.000,00	163.798.702,21	%4	%4	%100	%100
31	المندوبية السامية للتخطيط	543.444.000,00	587.932.262,97	85.926.000,00	87.473.624,88	%8	%2	%16	%15
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	1.100.065.000,00	1.477.103.945,99	401.745.000,00	663.454.888,97	%34	%65	%37	%45
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	3.003.676.000,00	7.119.476.343,98	851.630.000,00	2.342.401.679,32	%137	%175	%28	%33
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	930.379.000,00	1.102.318.410,86	672.547.700,00	681.506.495,17	%18	%1	%72	%62
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	3.112.334.000,00	4.084.874.075,23	3.112.334.000,00	4.084.874.075,23	%31	%31	%100	%100
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	134.465.000,00	137.912.922,31	134.465.000,00	137.912.922,31	%3	%3	%100	%100

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	مجموع الاعتمادات المفتوحة للقطاع	مجموع الاعتمادات النهائية للقطاع	مجموع الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة	مجموع الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة	تطور الاعتمادات النهائية بالنسبة للاعتمادات المفتوحة للقطاع	تطور الاعتمادات النهائية بالنسبة للاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة	نسبة الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة مقارنة بالاعتمادات المفتوحة للقطاع	نسبة الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة مقارنة بالاعتمادات النهائية للقطاع
	المجموع	314.122.337.565,61	320.800.187.461,55	92.933.183.842,00	156.481.509.880,34	%2	%68	%30	%49

جدول 13: الاعتمادات المفتوحة للبرامج المفتحصة حسب المكونات الميز انياتية برسم قانون المالية 2023 (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	عدد البرامج المفتحصة	الميز انية العامة (1)	مر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (2)	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (3)	المجموع العام (4)=(1+2+3)
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	3.578.590.000,00	900.000,00	281.950.000,00	**3.861.440.000,00**
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1	33.950.000,00	-	-	**33.950.000,00**
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	1	-	20.000.000,00	-	**20.000.000,00**
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1	331.140.000,00	-	-	**331.140.000,00**
5	وزارة الداخلية	1	1.250.895.000,00	-	200.000.000,00	**1.450.895.000,00**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2	3.451.999.000,00	-	22.500.000,00	**3.474.499.000,00**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	2	2.696.928.000,00	-	-	**2.696.928.000,00**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	2	1.806.226.000,00	25.000.000,00	800.000.000,00	**2.631.226.000,00**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	2	11.159.083.745,00	1.002.000.000,00	1.386.511.505,00	**13.547.595.250,00**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	3	185.673.446,00	55.000.000,00	11.870.310.000,00	**12.110.983.446,00**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	2	317.967.000,00	-	-	**317.967.000,00**
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	60.600.000,00	-	-	**60.600.000,00**
13	الأمانة العامة للحكومة	1	133.603.000,00	24.000.000,00	-	**157.603.000,00**
14	وزارة التجهيز والماء	2	11.348.316.000,00	80.500.000,00	2.700.000.000,00	**14.128.816.000,00**
15	وزارة النقل واللوجستيك	1	1.718.457.000,00	-	-	**1.718.457.000,00**

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	عدد البرامج المفتحصة	الميزانية العامة (1)	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (2)	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (3)	المجموع العام (4)=(1+2+3)
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	4	14.543.377.000,00	400.000,00	2.276.000.000,00	**16.819.777.000,00**
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	2	390.411.000,00	26.215.000,00	-	**416.626.000,00**
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	2	1.814.187.400,00	-	-	**1.814.187.400,00**
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2	3.496.813.000,00	-	-	**3.496.813.000,00**
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	100.535.000,00	7.260.000,00	-	**107.795.000,00**
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	2	103.134.000,00	2.300.000,00	150.000.000,00	**255.434.000,00**
22	وزارة الصناعة والتجارة	2	579.852.885,00	-	-	**579.852.885,00**
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	813.791.000,00	-	-	**813.791.000,00**
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	1	757.361.161,00	-	20.000.000,00	**777.361.161,00**
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1	2.027.310.000,00	22.250.000,00	370.000.000,00	**2.419.560.000,00**
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	2	434.598.000,00	600.000,00	-	**435.198.000,00**
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	2	1.365.021.000,00	-	-	**1.365.021.000,00**
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	76.925.000,00	-	-	**76.925.000,00**
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1	417.364.000,00	-	1.179.500.000,00	**1.596.864.000,00**
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	157.231.000,00	-	-	**157.231.000,00**
31	المندوبية السامية للتخطيط	1	85.926.000,00	-	-	**85.926.000,00**
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	2	384.091.000,00	17.654.000,00	-	**401.745.000,00**
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	1	311.630.000,00	-	540.000.000,00	**851.630.000,00**
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	672.547.700,00	-	-	**672.547.700,00**
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1	2.956.834.000,00	5.500.000,00	150.000.000,00	**3.112.334.000,00**
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	134.465.000,00	-	-	**134.465.000,00**
	المجموع	55	69.696.833.337,00	1.289.579.000,00	21.946.771.505,00	**92.933.183.842,00**

جدول 14: الاعتمادات النهائية للبرامج المفتحصة حسب المكونات الميز انياتية برسم قانون المالية 2023 (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	عدد البرامج المفتحصة	الميزانية العامة (1)	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (2)	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (3)	المجموع العام (4)=(1+2+3)
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1	3.639.494.427,00	1.966.528,00	1.408.446.851,00	**5.049.907.806,00**
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1	35.499.855,98	-	-	**35.499.855,98**
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	1	-	95.417.989,00	-	**95.417.989,00**
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1	336.583.610,00	-	-	**336.583.610,00**
5	وزارة الداخلية	1	1.312.094.210,00	-	304.675.726,00	**1.616.769.936,00**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2	3.443.071.145,59	-	483.909.515,19	**3.926.980.660,78**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	2	2.779.466.079,05	-	-	**2.779.466.079,05**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	2	1.822.749.445,77	36.869.301,45	5.652.718.817,00	**7.512.337.564,22**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	2	13.602.185.101,35	1.524.124.484,07	2.399.819.192,52	**17.526.128.777,94**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	3	227.439.735,80	370.039.320,00	35.292.866.727,00	**35.890.345.782,80**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	2	321.536.460,00	-	-	**321.536.460,00**
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	88.966.778,60	-	-	**88.966.778,60**
13	الأمانة العامة للحكومة	1	136.775.121,71	342.453.692,65	-	**479.228.814,36**
14	وزارة التجهيز والماء	2	15.701.807.165,00	156.200.000,00	5.465.270.000,00	**21.323.277.165,00**
15	وزارة النقل واللوجستيك	1	1.719.286.241,72	-	54.166.250,53	**1.773.452.492,25**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	4	17.864.281.302,00	55.263.204,00	13.091.596.379,00	**31.011.140.885,00**
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	2	457.599.519,35	57.457.994,77	-	**515.057.514,12**
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	2	2.114.628.145,07	-	-	**2.114.628.145,07**
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2	3.496.813.000,00	-	-	**3.496.813.000,00**
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1	141.424.073,98	7.260.000,00	-	**148.684.073,98**
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	2	122.702.560,30	3.343.444,06	1.889.387.871,72	**2.015.433.876,08**

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	عدد البرامج المفتحصة	الميزانية العامة (1)	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (2)	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (3)	المجموع العام (4)=(1+2+3)
22	وزارة الصناعة والتجارة	2	696.521.657,90	-	-	**696.521.657,90**
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	841.510.123,17	-	-	**841.510.123,17**
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	1	893.039.215,81	-	1.072.520.489,19	**1.965.559.705,00**
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1	2.148.060.620,09	129.032.449,79	717.541.537,80	**2.994.634.607,68**
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	2	460.051.201,34	600.000,00	-	**460.651.201,34**
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	2	1.394.204.684,00	-	-	**1.394.204.684,00**
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	73.810.000,00	-	-	**73.810.000,00**
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1	420.762.906,04	-	1.414.775.340,89	**1.835.538.246,93**
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	163.798.702,21	-	-	**163.798.702,21**
31	المندوبية السامية للتخطيط	1	87.473.624,88	-	-	**87.473.624,88**
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	2	643.361.201,73	20.093.687,24	-	**663.454.888,97**
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	1	336.401.679,32	-	2.006.000.000,00	**2.342.401.679,32**
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	681.506.495,17	-	-	**681.506.495,17**
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1	3.066.597.034,93	16.757.247,57	1.001.519.792,73	**4.084.874.075,23**
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	137.912.922,31	-	-	**137.912.922,31**
	المجموع	55	81.409.416.047,17	2.816.879.342,60	72.255.214.490,57	**156.481.509.880,34**

جدول 15: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للميزانية العامة للبرامج المفتحصة حسب القطاعات المعنية برسم السنة المالية 2023 (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الملتزم بها	الاعتمادات المؤداة
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	3.639.494.427,00	3.532.210.533,00	**3.423.960.609,00**
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	35.499.855,98	26.333.944,51	**25.878.566,53**
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	-	-	-
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	336.583.610,00	297.322.058,72	**287.420.469,37**
5	وزارة الداخلية	1.312.094.210,00	1.278.894.832,00	**1.200.985.983,00**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	3.443.071.145,59	2.192.403.953,10	**2.141.235.818,02**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	2.779.466.079,05	2.346.645.607,34	**2.344.007.524,72**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	1.822.749.445,77	1.811.779.881,82	**1.718.531.537,66**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	13.602.185.101,35	13.301.962.193,92	**8.396.747.838,76**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	227.439.735,80	208.751.370,91	**181.909.890,54**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	321.536.460,00	318.369.460,00	**314.800.000,00**
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	88.966.778,60	71.234.307,16	**69.470.256,29**
13	الأمانة العامة للحكومة	136.775.121,71	110.686.049,37	**107.387.917,07**
14	وزارة التجهيز والماء	15.701.807.165,00	15.130.300.000,00	**12.019.560.000,00**
15	وزارة النقل واللوجستيك	1.719.286.241,72	1.678.139.742,00	**1.675.447.684,00**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	17.864.281.302,00	16.866.992.328,00	**14.479.125.439,00**
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	457.599.519,35	379.826.152,10	**355.871.874,46**
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	2.114.628.145,07	2.046.821.255,23	**1.584.296.417,69**
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3.496.813.000,00	1.423.023.970,88	**1.400.197.111,10**
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	141.424.073,98	122.382.499,49	**104.963.438,21**
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	122.702.560,30	113.637.865,59	**77.311.727,05**
22	وزارة الصناعة والتجارة	696.521.657,90	615.231.465,53	**526.201.875,33**
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	841.510.123,17	817.932.153,77	**758.998.873,20**
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	893.039.215,81	871.406.481,10	**763.523.480,59**

ر.ت.	القطاع الوزاري	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الملتزم بها	الاعتمادات المؤداة
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	2.148.060.620,09	2.116.491.843,82	**2.100.796.383,04**
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	460.051.201,34	392.115.879,76	**354.232.838,32**
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	1.394.204.684,00	1.329.461.084,00	**1.293.038.387,11**
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	73.810.000,00	52.951.311,00	**49.806.231,00**
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	420.762.906,04	399.007.147,48	**396.758.698,62**
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	163.798.702,21	159.644.465,02	**158.374.714,84**
31	المندوبية السامية للتخطيط	87.473.624,88	85.428.772,94	**79.690.579,25**
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	643.361.201,73	592.415.975,28	**541.418.230,27**
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	336.401.679,32	312.418.039,55	**310.320.539,55**
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	681.506.495,17	674.694.304,01	**667.142.059,38**
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	3.066.597.034,93	3.008.015.112,46	**2.985.531.176,93**
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	137.912.922,31	102.572.075,05	**95.825.083,13**
	المجموع	81.409.416.047,17	74.787.504.115,91	**62.990.769.253,03**
	نسب الالتزام والأداء	**	92%	**%84**

جدول 16 : الاعتمادات النهائية للميزانية العامة المخصصة للبرامج المفتحصة برسم قانون المالية 2023 (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري	اعتمادات الميزانية العامة لسنة 2022			المجموع العام
		الموظفون (1)	المعدات والنفقات المختلفة (2)	الاستثمار (اعتمادات الأداء) (3)	(4)=(3+2+1)
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	3.175.472.000,00	182.602.000,00	281.420.427,00	**3.639.494.427,00**
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	14.469.000,00	11.421.000,00	9.609.855,98	**35.499.855,98**
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	-	-	-	**-**
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	-	291.640.000,00	44.943.610,00	**336.583.610,00**
5	وزارة الداخلية	1.046.100.000,00	127.364.202,00	138.630.008,00	**1.312.094.210,00**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	-	1.637.819.600,00	1.805.251.545,59	**3.443.071.145,59**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	-	1.827.468.000,00	951.998.079,05	**2.779.466.079,05**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	-	63.855.000,00	1.758.894.445,77	**1.822.749.445,77**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	-	3.691.043.656,33	9.911.141.445,02	**13.602.185.101,35**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	-	152.766.478,00	74.673.257,80	**227.439.735,80**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	-	1.667.000,00	319.869.460,00	**321.536.460,00**
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	-	47.742.286,60	41.224.492,84	**88.966.779,44**
13	الأمانة العامة للحكومة	95.709.000,00	28.386.000,00	12.680.121,71	**136.775.121,71**
14	وزارة التجهيز والماء	-	245.950.000,00	15.455.857.165,00	**15.701.807.165,00**
15	وزارة النقل واللوجستيك	-	50.569.300,00	1.668.716.941,00	**1.719.286.241,00**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية-	-	1.409.754.080,00	16.454.527.222,00	**17.864.281.302,00**
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	244.707.000,00	80.487.000,00	132.405.519,35	**457.599.519,35**
18	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع المياه والغابات -	-	797.841.862,34	1.316.786.282,73	**2.114.628.145,07**
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	16.535.000,00	112.565.000,00	3.367.713.000,00	**3.496.813.000,00**
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	-	85.578.013,36	55.846.060,62	**141.424.073,98**
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	-	31.535.933,08	91.166.627,22	**122.702.560,30**
22	وزارة الصناعة والتجارة	256.376.000,00	165.743.903,30	274.401.754,57	**696.521.657,87**
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	457.437.000,00	143.099.160,00	240.973.963,17	**841.510.123,17**
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة	297.037.000,00	114.315.653,00	481.686.580,81	**893.039.233,81**
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	81.628.000,00	1.576.100.470,00	490.332.150,09	**2.148.060.620,09**
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	272.306.000,00	103.032.000,00	84.713.201,34	**460.051.201,34**

ر.ت.	القطاع الوزاري	اعتمادات الميزانية العامة لسنة 2022			المجموع العام (3+2+1)=(4)
		الموظفون (1)	المعدات والنفقات المختلفة (2)	الاستثمار (اعتمادات الأداء) (3)	
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	90.071.000,00	781.060.000,00	523.073.684,00	**1.394.204.684,00**
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	41.815.000,00	21.960.000,00	10.035.000,00	**73.810.000,00**
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	71.842.000,00	33.457.700,00	315.463.206,04	**420.762.906,04**
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	74.655.000,00	81.650.903,80	7.492.798,41	**163.798.702,21**
31	المندوبية السامية للتخطيط	-	84.476.000,00	2.997.624,88	**87.473.624,88**
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	178.696.000,00	168.640.000,00	296.025.201,73	**643.361.201,73**
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	-	1.400.000,00	335.001.679,32	**336.401.679,32**
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	79.379.000,00	558.068.700,00	44.058.795,17	**681.506.495,17**
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1.829.701.000,00	987.497.805,31	249.398.229,62	**3.066.597.034,93**
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	71.985.000,00	50.980.000,00	14.947.922,31	**137.912.922,31**
	المجموع	8.395.920.000,00	15.749.538.707,12	57.263.957.358,14	**81.409.416.065,26**

جدول 17: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية للبرامج المفتحصة برسم السنة المالية 2023 (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الملتزم بها	الاعتمادات المؤداة	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1.408.446.851,00	1.029.940.497,00	542.628.900,00	73%	53%
5	وزارة الداخلية	304.675.726,00	181.425.729,00	158.659.258,00	60%	87%
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	483.909.515,19	100.636.156,26	100.636.156,26	21%	100%
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	5.652.718.817,00	4.628.165.512,00	4.137.918.481,00	82%	89%
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	2.399.819.192,52	2.348.488.303,12	1.264.465.725,08	98%	54%
10	وزارة الاقتصاد والمالية	35.292.866.727,00	20.605.358.663,32	20.605.358.663,32	58%	100%
14	وزارة التجهيز والماء	5.465.270.000,00	3.993.380.000,00	3.197.870.000,00	73%	80%
15	وزارة النقل واللوجستيك	54.166.250,53	-	-	0%	0%
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	13.091.596.379,00	11.126.060.543,00	6.785.763.133,00	85%	61%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1.889.387.871,72	277.835.616,37	228.815.252,00	15%	82%
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	1.072.520.489,19	922.174.609,53	769.337.466,70	86%	83%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	717.541.537,80	512.559.337,04	507.543.833,84	71%	99%
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.414.775.340,89	380.734.804,17	357.004.774,41	27%	94%
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	2.006.000.000,00	1.549.624.200,74	1.549.624.200,74	77%	100%
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1.001.519.792,73	959.358.525,30	775.944.543,49	96%	81%
	المجموع	72.255.214.490,57	48.615.742.496,85	40.981.570.387,84	67%	84%

جدول 18: الاعتمادات النهائية والملتزم بها والمؤداة لمر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للبرامج المفتحصة برسم السنة المالية 2023 (بالدرهم)

ر.ت.	القطاع الوزاري	الاعتمادات النهائية	الاعتمادات الملتزم بها	الاعتمادات المؤداة	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1.966.528,00	681.748,00	681.748,00	35%	100%
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	95.417.989,00	61.893.269,00	54.256.118,00	65%	88%
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	36.869.301,45	34.895.085,91	17.201.969,31	95%	49%
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1.524.124.484,07	1.215.973.465,00	1.104.162.314,07	80%	91%
10	وزارة الاقتصاد والمالية	370.039.320,00	321.680.636,77	202.180.710,41	87%	63%
13	الأمانة العامة للحكومة	342.453.692,65	30.852.869,60	20.522.053,61	9%	67%
14	وزارة التجهيز والماء	156.200.000,00	81.120.000,00	73.820.000,00	52%	91%
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	55.263.204,00	47.868.818,00	43.201.618,00	87%	90%
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	57.457.994,77	44.720.889,72	35.096.144,19	78%	78%
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	7.260.000,00	7.260.000,00	7.260.000,00	100%	100%
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	3.343.444,06	2.442.476,05	1.289.571,87	73%	53%
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	129.032.449,79	28.856.836,38	23.775.773,17	22%	82%
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	600.000,00	-	-	0%	0%
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	20.093.687,24	14.754.079,88	11.198.127,98	73%	76%
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	16.757.247,57	972.730,90	972.730,90	6%	100%
	المجموع	2.816.879.342,60	1.893.972.905,21	1.595.618.879,51	67%	84%

جدول 19: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2023-2025 الخاصة بالبرامج المفتحصة

ر.ت.	القطاع الوزاري	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	قانون المالية لسنة 2022	الإسقاطات الأولية لسنة 2023	قانون المالية 2023	إسقاطات 2024	إسقاطات 2025
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	5.638.881.000,00	5.691.310.000,00	3.861.440.000,00	3.960.308.000,00	**4.011.512.000,00**
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	34.610.000,00	34.768.000,00	33.950.000,00	34.314.000,00	**34.689.000,00**
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	20.000.000,00	20.000.000,00	20.000.000,00	20.000.000,00	**20.000.000,00**
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	336.338.000,00	336.338.000,00	331.140.000,00	329.640.000,00	**329.640.000,00**
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	1.406.037.000,00	1.416.651.000,00	1.450.895.000,00	1.477.207.895.000,00	**1.504.287.000,00**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	2.789.584.000,00	2.869.584.000,00	3.173.275.000,00	3.421.459.000,00	**3.624.858.000,00**
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	260.224.000,00	271.224.000,00	301.224.000,00	301.251.000,00	**301.224.000,00**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	371.000.000,00	371.000.000,00	371.000.000,00	371.000.000,00	**371.000.000,00**
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	1.431.205.300,00	1.105.605.300,00	2.325.928.000,00	3.774.480.300,00	**4.465.480.300,00**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	2.498.021.000,00	2.498.021.000,00	2.308.453.500,00	2.040.525.000,00	**2.020.525.000,00**
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	52.520.000,00	52.520.000,00	322.772.500,00	53.844.300,00	**54.556.515,00**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	3.653.613.799,00	3.719.413.056,00	3.838.911.195,00	3.378.661.194,00	**3.488.661.194,00**
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيزوتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	6.170.944.000,00	6.170.944.000,00	7.320.172.550,00	7.511.232.650,00	**7.556.232.950,00**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	11.901.052.958,00	11.901.052.958,00	11.892.647.446,00	12.265.717.000,00	**13.397.436.000,00**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	126.348.207,00	126.348.207,00	126.615.000,00	117.724.000,00	**121.500.000,00**
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	91.844.000,00	91.844.000,00	91.721.000,00	98.229.000,00	**93.800.000,00**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	10.912.000,00	10.912.000,00	17.967.000,00	18.212.000,00	**18.212.000,00**
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	300.000.000,00	300.000.000,00	300.000.000,00	300.000.000,00	**300.000.000,00**

12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	57.100.000,00	57.100.000,00	60.600.000,00	60.600.000,00	**60.600.000,00**
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	92.878.000,00	93.848.000,00	95.709.000,00	98.117.000,00	**100.595.000,00**
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	5.061.000.000,00	5.745.000.000,00	5.546.500.000,00	6.791.500.000,00	**6.223.500.000,00**
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	4.826.000.000,00	5.081.000.000,00	8.582.000.000,00	8.413.000.000,00	**9.522.000.000,00**
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	1.262.534.000,00	500.400.000,00	1.718.457.000,00	1.674.300.000,00	**1.392.300.000,00**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	9.377.500.000,00	10.285.700.000,00	9.544.246.527,00	10.788.770.000,00	**11.892.100.000,00**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	4.623.479.000,00	4.940.300.000,00	5.242.500.000,00	4.808.200.000,00	**4.883.200.000,00**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	3.446.000.000,00	6.827.000.000,00	6.947.500.000,00	5.651.500.000,00	**571.500.000,00**
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	964.867.000,00	1.011.190.000,00	1.032.430.473,00	1.054.100.000,00	**1.096.100.000,00**
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	73.702.000,00	73.670.000,00	83.098.000,00	81.827.000,00	**82.827.000,00**
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	335.356.000,00	334.709.000,00	333.528.000,00	328.862.000,00	**329.197.000,00**
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	1.091.249.000,00	1.091.249.000,00	1.091.249.000,00	1.091.249.000,00	**1.091.249.000,00**
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	722.938.400,00	722.938.400,00	722.938.400,00	722.938.400,00	**722.938.400,00**
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	144.729.000,00	0,00	3.423.829.000,00	4.099.342.000,00	**5.094.776.000,00**
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	12.583.000,00	0,00	72.984.000,00	48.602.000,00	**51.938.000,00**
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	107.210.000,00	105.210.000,00	107.790.000,00	109.570.000,00	**111.070.000,00**
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	17.663.000,00	17.663.000,00	36.634.000,00	33.634.000,00	**33.634.000,00**
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	276.860.000,00	276.860.000,00	66.500.000,00	63.500.000,00	**63.500.000,00**
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	410.914.885,00	656.562.185,00	436.027.885,00	442.475.885,00	**449.112.885,00**
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	1.847.969.000,00	2.469.730.019,00	1.883.158.000,00	1.889.605.315,00	**1.896.242.315,00**

23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	800	القيادة والحكامة	610.460.470,00	643.013.470,00	813.791.000,00	736.478.355,00	**749.697.262,00**
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	820	القيادة والحكامة	739.788.161,00	673.450.000,00	777.361.161,00	759.352.161,00	**734.612.161,00**
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	811	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	2.189.534.000,00	2.190.361.000,00	2.197.610.000,00	2.199.663.000,00	**2.201.776.000,00**
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	480	الدعم والقيادة	354.715.000,00	365.132.000,00	390.038.000,00	382.187.000,00	**384.636.000,00**
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	433	الشغل	21.500.000,00	21.500.000,00	45.160.000,00	38.360.000,00	**38.360.000,00**
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع التكوين المهني-	910	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	168.032.000,00	177.737.000,00	174.221.000,00	150.537.000,00	**147.918.000,00**
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع التكوين المهني-	905	قيادة منظومة التكوين المهني	401.300.000,00	468.975.000,00	1.190.800.000,00	1.670.000.000,00	**1.103.000.000,00**
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	123	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	56.967.000,00	55.934.000,00	112.086.000,00	113.137.000,00	**114.220.000,00**
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	124	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	307.672.000,00	308.399.000,00	417.364.000,00	319.171.000,00	**321.031.000,00**
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	030	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	155.863.000,00	156.675.000,00	157.231.000,00	159.108.000,00	**161.040.000,00**
31	المندوبية السامية للتخطيط	126	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	85.234.000,00	90.210.600,00	85.926.000,00	81.357.500,00	**81.479.800,00**
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	603	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	26.600.000,00	21.600.000,00	3.500.000,00	0,00	**0,00**
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	610	الدعم والمصالح المتعددة	310.204.000,00	297.003.000,00	384.732.000,00	389.983.000,00	**400.427.000,00**
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	605	سياسة المدينة	496.400.000,00	496.400.000,00	851.630.000,00	850.230.000,00	**850.230.000,00**
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	010	القيادة والدعم	616.630.500,00	622.366.250,00	672.547.700,00	681.325.000,00	**697.380.000,00**
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	312	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	3013106000,00	3032221000,00	3112334000,00	3158354000,00	**3205720000,00**
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	129	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	121.372.000,00	120.621.000,00	134.465.000,00	132.276.000,00	**134.140.000,00**
	المجموع	***	***	81.521.045.680,00	87.019.263.445,00	96.636.588.337,00	1.575.277.704.060,00	**98.707.660.782,00**

جدول 20: معطيات حول القيادة الأفقية والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وتقرير نجاعة الأداء

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	القيادة الأفقية لنجاعة الأداء "تفعيل نظام القيادة برئاسة الكاتب العام"	إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرنامج	الإشارة على مستوى مشروع نجاعة الأداء إلى البرمجة الميزانياتية للقطاع	إشراك المصالح الخارجية للقطاع في إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث	مدى تقدم عملية نقل تنفيذ المشاريع والسلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات والمؤسسات، في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (منشوررقم 2022/05 مكرر	الإشارة، على مستوى مشروع نجاعة الأداء، إلى البرمجة الميزانياتية للمؤسسات العمومية والمقاولات	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع	إيداع تقرير نجاعة الأداء داخل الأجل التنظيمي	توفر القطاع على وثيقة "ميثاق التدبير"	مطابقة وثيقة التدبير، في حالة اعتمادها، للمحق رقم 2 بالمنشور	وثيقة "ميثاق التدبير" تحدد كيفيات التنسيق بين مسؤولي البرنامج
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	1	1	1
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1	إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرنامج	1	0	لا تتوفر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان غلى مصالح لاممركزة	0	غير معني	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	0	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من طرف القطاع	1	0	0	0
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	0	إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرنامج	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	0	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع دون تنظيم دورات تكوين ومواكبة	1	0	0	0
5	وزارة الداخلية	0	ملاحظات أخرى	1	1	غير معني	1			0	0	0	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد	1	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع دون تنظيم دورات تكوين ومواكبة	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع دون تنظيم دورات تكوين ومواكبة	1	1	1	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	1	ملاحظات أخرى	0	0	ملاحظات أخرى	0	ملاحظات أخرى	ملاحظات أخرى	0	0	0	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	0	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	ملاحظات أخرى	0	0	0	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	0	إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع	1	1	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	ملاحظات أخرى	0	1	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	0	إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع	1	1	توزيع متباين بين مختلف الإدارات اللاممركزة للقطاع	0	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع وتنظيم دورات تكوين	1	1	1	1

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	القيادة الأفقية لنجاعة الأداء "تفعيل نظام القيادة برئاسة الكاتب العام"	إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرنامج	الإشارة على مستوى مشروع نجاعة الأداء إلى البرمجة الميزانياتية للقطاع	إشراك المصالح الخارجية للقطاع في إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث	مدى تقدم عملية نقل تنفيذ المشاريع والسلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات والمؤسسات، في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (منشور رقم 2022/05 مكرر	الإشارة، على مستوى مشروع نجاعة الأداء، إلى البرمجة الميزانياتية للمؤسسات العمومية والمقاولات	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع	إيداع تقرير نجاعة الأداء داخل الآجل التنظيمي	توفر القطاع على وثيقة "ميثاق التدبير"	مطابقة وثيقة التدبير، في حالة اعتمادها، للمحق رقم 2 بالمنشور	وثيقة "ميثاق التدبير" تحدد كيفيات التنسيق بين مسؤولي البرنامج
							طرف مديرية الميزانية لوزارة الاقتصاد والمالية		ومواكبة لفائدتهم من طرف مديرية الميزانية لوزارة الاقتصاد والمالية			
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	1	إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع، دون المؤسسات تحت وصايته والمتدخلة في تنفيذ عمليات البرنامج	1	1	مستوى متقدم	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1	إرساء نظام تعاقد فقط مع المؤسسات تحت الوصاية	1	1	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من طرف مديرية الميزانية لوزارة الاقتصاد والمالية	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من طرف مديرية الميزانية لوزارة الاقتصاد والمالية	1	0	0
13	الأمانة العامة للحكومة	1	غير معني	1	0	غير معني	1	غير معني	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	1	1
14	وزارة التجهيزوالماء	1	غير معني	1	1	تم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	1	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	1	مستوى متقدم	0	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	1	إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع والمؤسسات تحت وصايته والمتدخلة في تنفيذ عمليات البرنامج	1	0	تم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد	1	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من طرف مديرية الميزانية لوزارة الاقتصاد والمالية	1	1	1
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1	إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع، وبعض المؤسسات تحت	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	القيادة الأفقية لنجاعة الأداء "تفعيل نظام القيادة برئاسة الكاتب العام"	إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرنامج	الإشارة على مستوى مشروع نجاعة الأداء إلى البرمجة الميزانياتية للقطاع	إشراك المصالح الخارجية للقطاع في إعداد البرمجة الميزانياتية للثلاث	مدى تقدم عملية نقل تنفيذ المشاريع والسلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات والمؤسسات، في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (منشور رقم 2022/05 مكرر	الإشارة، على مستوى مشروع نجاعة الأداء، إلى البرمجة الميزانياتية للمؤسسات العمومية والمقاولات	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع	إيداع تقرير نجاعة الأداء داخل الآجل التنظيمي	توفر القطاع على وثيقة "ميثاق التدبير"	مطابقة وثيقة التدبير، في حالة اعتمادها، للمحق رقم 2 بالمنشور	وثيقة "ميثاق التدبير" تحدد كيفيات التنسيق بين مسؤولي البرنامج
			وصايته والمتدخلة في تنفيذ عمليات البرنامج									
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	غير معني	1	غير معني	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	0	1
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	0	0	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	0	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	0	1
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	1	مستوى متقدم	0	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	1	1	1	1
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من طرف القطاع	1	1	1	1
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	1	إرساء نظام تعاقد فقط مع المؤسسات تحت الوصاية	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	0	0	0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع التكوين المهني-	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	0	0	0
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1	ملاحظات أخرى	1	0	ملاحظات أخرى	0	ملاحظات أخرى	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1	1

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	القيادة الأفقية لنجاعة الأداء "تفعيل نظام القيادة برئاسة الكاتب العام"	إرساء نظام تعاقد بين المسؤول عن البرنامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرنامج	الإشارة على مستوى مشروع نجاعة الأداء إلى البرمجة الميزانياتية للقطاع	إشراك المصالح الخارجية للقطاع في إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث	مدى تقدم عملية نقل تنفيذ المشاريع والسلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة للقطاعات والمؤسسات، في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (منشور رقم 2022/05 مكرر	الإشارة على مستوى مشروع نجاعة الأداء إلى البرمجة الميزانياتية للمؤسسات العمومية والمقاولات	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تقييم عام لبرمجة وتنفيذ برامج التكوين والمواكبة بخصوص تنزيل مقاربة نجاعة الأداء خلال سنة 2023، لفائدة المصالح المركزية للقطاع	إيداع تقرير نجاعة الأداء داخل الآجل التنظيمي	توفر القطاع على وثيقة "ميثاق التدبير"	مطابقة وثيقة التدبير، في حالة اعتمادها، للمحق رقم 2 بالمنشور	وثيقة "ميثاق التدبير" تحدد كيفيات التنسيق بين مسؤولي البرنامج
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1	غير معني	1	غير معني	غير معني	1	غير معني	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	ملاحظات أخرى	1	0	تركيز تنفيذ بعض المشاريع على المستوى المركزي	غير معني	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	0
31	المندوبية السامية للتخطيط	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	1	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	0	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	1	1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	1	تم اتخاذ بعض الإجراءات في هذا الصدد	1	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	0	0	0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	1	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	1	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	غير معني	1	غير معني	تم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع وتنظيم دورات تكوين ومواكبة لفائدتهم من طرف القطاع	0	1	0	1
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0	عدم إرساء نظام تعاقد مع المصالح الخارجية للقطاع أو المؤسسات تحت وصايته	1	0	تركيز تنفيذ المشاريع بشكل كبير على المستوى المركزي	0	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح الخارجية للقطاع	تم تنظيم دورات تكوين ومواكبة دون حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	1	1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1	غير معني	1	0	غير معني	0	غير معني	لم يتم حصر حاجيات التكوين لفائدة المصالح المركزية للقطاع	1	0	0
**	المجموع	22		35	11	***	22	***	***	24	25	21	24

جدول 21: تكريس بعد النوع في استراتيجية البرامج المفتحصة (0: لا، 1: نعم، غير معني)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	تضمين الفوارق المسجلة بين النساء والرجال	الإشارة إلى مسببات الفوارق	تحديد النتائج المتوقعة والتدابير الواجب اتخاذها
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	1	1	1
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	0	غير معني	0
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	0	غير معني	0
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	0	غير معني	0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	0	غير معني	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	0	غير معني	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	0	غير معني	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	0	غير معني	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	0	غير معني	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	0	غير معني	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	0	غير معني	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	0	غير معني	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	0	غير معني	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	0	غير معني	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	0	غير معني	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	0	غير معني	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	0	غير معني	0
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	0	غير معني	0

12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	1	0	0
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	0	غير معني	0
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	1	1	0
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	0	غير معني	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	0	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	0	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	0	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	0	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	0	غير معني	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	0	1	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	0	غير معني	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	0	غير معني	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	0	غير معني	0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	0	غير معني	0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	0	غير معني	0
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	0	غير معني	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	0	غير معني	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	0	غير معني	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	0	غير معني	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	0	غير معني	0
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	0	غير معني	0

24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	0	غير معني	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	0	غير معني	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	0	غير معني	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	0	غير معني	0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	0	غير معني	0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	0	غير معني	0
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	0	غير معني	0
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	0	غير معني	0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	0	غير معني	0
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	0	غير معني	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	0	غير معني	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	0	غير معني	0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	0	غير معني	0
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	0	غير معني	0
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	1	0	0
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	0	غير معني	0
**	المجموع	***		4	3	5

جدول 22: مدى انسجام البرامج مع الاستراتيجيات والبرمجة الميزانياتية للقطاعات الوزارية والمؤسسات (0: لا، 1: نعم)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	انسجام البرنامج مع الاستراتيجية أو مع الوثائق الأخرى المعتمدة	انسجام البرنامج مع البرمجة الميزانياتية
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	1	1
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	1	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	1	1
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	1	1
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	1	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	1	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	1	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	0	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	1	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	1	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	1	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	1	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	1	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	1	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	1	1
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	0	1

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	انسجام البرنامج مع الاستراتيجية أو مع الوثائق الأخرى المعتمدة	انسجام البرنامج مع البرمجة الميزانياتية
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	0	1
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	1	1
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	1	1
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	0	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	0	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	1	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	1	1
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	1	1
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	1	1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	1	1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	1	1
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	1	1
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	1	1
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	1	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	1	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	1	1
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	1	1

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	انسجام البرنامج مع الاستراتيجية أو مع الوثائق الأخرى المعتمدة	انسجام البرنامج مع البرمجة الميزانياتية
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	0	1
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	0	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	1	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	1	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	1	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	1	1
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	0	0
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	1	1
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	1	1
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	1	1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	1	1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	1	1
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	1	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	1	1
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	1	1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	1	1
**	المجموع	***		47	53

جدول 23: الإشارة إلى توزيع اعتمادات البرامج حسب المشاريع (0: لا، 1: نعم، غير معني[12])

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	0	1	0	0
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	غير معني	1	غير معني	غير معني
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	غير معني	غير معني	1	غير معني
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	غير معني	1	غير معني	غير معني
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	0	1	غير معني	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	0	1	غير معني	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	0	1	غير معني	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	غير معني	1	غير معني	غير معني
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	غير معني	1	غير معني	غير معني
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	غير معني	1	0	غير معني
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	0	1	غير معني	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	0	1	0	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	0	1	0	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	0	1	0	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	غير معني	1	0	غير معني
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	غير معني	1	غير معني	غير معني
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	غير معني	1	غير معني	غير معني
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	غير معني	1	غير معني	غير معني

[12] يعتبر القطاع غير معنيا بالنسبة لمكون ميزانياتي معين، في حالة عدم تمويل مشاريع البرنامج أو البرامج المفتحصة انطلاقا من هذا المكون الميزانياتي.

12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	غير معني	1	غير معني	غير معني
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	غير معني	1	0	غير معني
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	0	1	0	0
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	0	1	0	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	0	1	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	0	1	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	0	1	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	1	1	0	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	0	1	0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	0	1	0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	0	1	0	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	غير معني	1	غير معني	غير معني
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	غير معني	1	غير معني	غير معني
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	غير معني	1	غير معني	غير معني
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	غير معني	1	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	غير معني	1	1	غير معني
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	0	1	0	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	1	1	1	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	غير معني	1	غير معني	غير معني
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	غير معني	1	غير معني	غير معني

23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	غير معني	1	غير معني	غير معني
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	0	1	غير معني	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	0	1	0	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	0	1	0	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	غير معني	1	0	غير معني
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	غير معني	1	غير معني	غير معني
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	غير معني	1	غير معني	غير معني
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	غير معني	1	غير معني	غير معني
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	0	1	غير معني	0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	غير معني	1	غير معني	غير معني
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	غير معني	1	غير معني	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	غير معني	1	غير معني	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	غير معني	1	1	غير معني
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	0	1	غير معني	0
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	غير معني	1	غير معني	غير معني
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	0	1	0	0
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	غير معني	1	غير معني	غير معني
**	المجموع	***	2	53	4	2

جدول 24: الإشارة إلى توزيع اعتمادات البرامج حسب الجهات (1: نعم، لا: 0، غير معني[13])

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	0	0	0
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	غير معني	غير معني	غير معني
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	غير معني	غير معني	غير معني
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	غير معني	غير معني	غير معني
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	0	غير معني	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	غير معني	غير معني	غير معني
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	غير معني	غير معني	غير معني
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	غير معني	غير معني	غير معني
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	غير معني	غير معني	غير معني
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	0	غير معني	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	0	0	غير معني
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	0	0	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	0	0	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	غير معني	غير معني	غير معني
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	0	0	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	0	0	0
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	0	غير معني	غير معني

[13] يعتبر القطاع غير معنيا بالنسبة لدعامة ميزانياتية معينة، في حالة عدم تمويل مشاريع البرنامج أو البرامج المفتحصة انطلاقا من هذه الدعامة الميزانياتية، أو عدم توفره على مصالح لاممركزة.

11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	0	غير معني	غير معني
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	0	غير معني	غير معني
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	غير معني	غير معني	غير معني
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	0	0	0
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	0	0	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	0	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	0	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	0	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	0	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	0	0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	1	0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	1	0	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	1	غير معني	غير معني
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	0	غير معني	غير معني
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	غير معني	غير معني	غير معني
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	غير معني	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	1	0	غير معني
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	1	0	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	1	0	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	0	غير معني	غير معني

22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	0	غير معني	غير معني
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	1	غير معني	غير معني
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	1	غير معني	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	1	0	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	1	0	غير معني
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	1	غير معني	غير معني
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	0	غير معني	غير معني
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	0	غير معني	غير معني
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	غير معني	غير معني	غير معني
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	غير معني	غير معني	غير معني
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	0	غير معني	غير معني
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	1	غير معني	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	0	غير معني	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	1	1	غير معني
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	0	غير معني	0
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	غير معني	غير معني	غير معني
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	1	0	0
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	غير معني	غير معني	غير معني
**	المجموع	***		14	1	0

جدول 25: هيكلة البرامج (0: لا، 1: نعم)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	ملاءمة التنظيم الإداري مع تقسيم البرنامج	تعيين المسؤول	تحديد أدوار المسؤول	إرساء حوار التدبير حول هيكلة البرنامج
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	1	1	1	1
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	1	1	1	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	1	1	1	1
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	1	1	1	0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	1	0	0	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	1	1	1	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	1	1	1	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	0	0	0	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	0	0	0	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	1	0	0	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	1	0	0	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	0	1	1	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	0	1	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	1	1	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	1	1	1	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	1	1	1	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	1	1	0	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	1	1	0	1
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	1	1	1	1

13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	1	1	1	0
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	1	1	1	0
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	1	1	1	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	1	1	1	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	1	0	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	1	0	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	1	0	1	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	1	0	1	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	1	1	1	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	1	1	1	1
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	1	1	1	1
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	1	1	1	1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	1	1	1	1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	1	1	1	1
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	1	1	1	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة – قطاع التنمية المستدامة -	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	1	1	1	1
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة – قطاع التنمية المستدامة -	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	1	1	1	1
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	0	1	1	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	1	1	1	0
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	1	1	1	1
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	0	1	1	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	1	1	1	0

26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	1	1	1	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	1	1	1	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	0	1	0	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	1	1	0	0
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	0	1	1	1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	1	1	1	0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	0	0	1	0
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	1	1	1	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	0	1	1	1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	0	1	1	1
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	0	1	1	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	1	1	1	1
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	1	1	1	1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	1	1	1	0
**	المجموع	***		43	45	46	38

جدول 26: علاقة البرامج مع وظيفة الدعم (0: لا، 1: نعم، غير معني)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	وجود معايير رصد الموارد	استقطاب التمويلات غير الاعتمادات المرصدة للبرامج	الإشارة إلى هذه التمويلات	إرساء حوار التدبير مع مسؤولي وظيفة الدعم
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	0	0	غير معني	غير معني
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	0	0	غير معني	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	0	0	غير معني	1
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	0	0	غير معني	0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	1	0	غير معني	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	1	0	غير معني	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	1	0	غير معني	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	0	1	0	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	0	0	غير معني	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	1	1	1	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	1	0	غير معني	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	0	0	غير معني	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	0	1	0	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	1	0	غير معني	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	1	0	غير معني	1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	1	0	غير معني	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	1	0	غير معني	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	1	0	غير معني	1

12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	1	1	0	0
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	0	0	غير معني	0
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	0	0	غير معني	1
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	0	0	غير معني	1
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	0	0	غير معني	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	0	0	غير معني	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	0	0	غير معني	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	0	0	غير معني	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	0	0	غير معني	1
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	0	1	0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	0	1	0	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	0	0	غير معني	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	0	0	غير معني	0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	1	0	غير معني	1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	1	0	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	0	1	1	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	0	0	غير معني	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	0	0	غير معني	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	0	0	غير معني	غير معني
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	0	0	غير معني	1

23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	0	0	غير معني	غير معني
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	1	0	غير معني	غير معني
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	0	0	غير معني	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	0	0	غير معني	غير معني
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	0	0	غير معني	0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	1	0	غير معني	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	1	1	1	0
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	0	1	0	1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	0	1	1	0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	1	1	0	1
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	0	1	0	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	0	0	غير معني	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	0	0	غير معني	غير معني
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	1	1	0	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	0	0	غير معني	غير معني
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	0	1	0	1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	0	0	غير معني	0
**	المجموع	***		18	14	4	28

جدول 27: انتقائية الأهداف وترجمتها للسياسة العمومية المرتبطة بالبرامج (عدد الأهداف المعنية/ عدد الأهداف المفتحصة)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	ترجمة الأهداف للاستراتيجية أو للوثائق الأخرى المعتمدة ذات الصلة أو للاختصاصات	تأثر بلوغ الأهداف بعوامل خارجية	الإشارة إلى الإجراءات التصحيحية	تحديد الأهداف في إطار حوار داخلي
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	3/3	3/0	3/3	3/3
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	4/4	4/4	4/4	4/4
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	3/3	3/3	3/0	3/3
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	3/3	3/3	3/3	3/3
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/3	3/1	3/0	3/3
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	4/4	4/0	4/0	4/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	3/3	3/0	3/0	3/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/0	1/1	1/1	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/8	10/10	10/0	10/0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	3/2	3/3	3/3	3/3
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	2/1	2/0	2/2	2/2
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	2/2	2/1	2/0	2/2
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	4/4	4/0	4/0	4/4
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	8/8	8/5	8/0	8/8
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	3/3	3/1	3/0	3/3
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	3/0	3/0	3/3
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	2/2	2/1	2/2

11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	1/1	1/1	1/1	1/1
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	2/1	2/0	2/1	2/2
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	3/0	3/2	3/0	3/0
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	3/3	3/0	3/0	3/3
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	3/3	3/2	3/0	3/0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	3/3	3/2	3/3	3/0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	4/2	4/2	4/1	4/4
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	3/3	3/2	3/3	3/3
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	1/1	1/1	1/1	1/1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	4/3	4/0	4/4	4/4
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	3/3	3/0	3/0	3/3
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	3/3	3/0	3/0	3/3
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	3/3	3/2	3/0	3/3
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	4/4	4/1	4/0	4/4
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/2	2/2	2/0	2/2
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/2	2/0	2/0	2/2
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	4/3	4/2	4/2	4/4
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	3/3	3/1	3/3	3/3
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	3/3	3/3	3/3	3/3
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	2/2	2/2	2/2	2/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	8/6	8/2	8/7	8/0

23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	2/2	2/0	2/2	2/2
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/0	3/1	3/0	3/0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	9/9	9/2	9/7	9/9
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	4/4	4/3	4/4	4/4
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	3/3	3/2	3/3	3/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	2/2	2/1	2/0	2/2
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	3/3	3/3	3/3	3/3
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	3/2	3/3	3/0	3/3
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	7/7	3/7	7/2	7/7
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	3/3	3/2	3/0	3/3
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	3/3	3/0	3/0	3/3
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/3	3/2	3/3	3/0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	4/4	4/0	4/4	4/4
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	2/2	2/2	2/2	2/2
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	2/2	2/0	2/2	2/2
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	5/5	5/1	5/5	5/5
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	4/4	4/2	4/4	4/4
**	المجموع	***		187/168	187/88	187/89	187/144

جدول 28: التقائية الأهداف

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	الالتقائية ما بين أهداف البرامج	الالتقائية مع أهداف البرامج الأخرى للقطاع أو المؤسسة	وضع آلية للتنسيق بين مختلف البرامج
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	3/3	3/1	0
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	4/4	غير معني	غير معني
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	3/3	3/3	0
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	3/3	3/3	0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/3	3/3	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	4/4	4/4	1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	3/3	3/3	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	غير معني	1/0	1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/8	10/8	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	3/3	3/3	0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	2/1	2/2	1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	2/2	2/2	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	4/4	4/4	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	8/6	8/0	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	3/0	3/2	0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/0	3/2	0
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	2/2	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	غير معني	1/1	0
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	2/2	2/2	1

13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	3/0	غير معني
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	3/3	3/3	1
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	3/3	3/2	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	3/3	3/3	1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	4/2	4/1	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	3/3	3/1	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	غير معني	1/1	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	4/4	4/3	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	3/3	3/0	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	3/3	3/0	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	3/3	3/3	0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	4/4	4/4	0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/2	2/2	1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/2	2/2	1
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	4/2	4/1	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	3/3	3/3	0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	3/3	3/3	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	2/2	2/2	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	8/6	8/2	0
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	2/0	2/0	0
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/0	3/0	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	9/9	غير معني

26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	4/4	4/4	1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	3/3	3/3	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	2/2	2/2	0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	3/3	3/3	0
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	3/2	3/1	1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	7/6	7/7	0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	3/3	غير معني	غير معني
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	3/3	3/3	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/3	3/3	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	4/4	4/4	0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	2/2	2/2	1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	2/2	2/2	1
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	5/5	غير معني	غير معني
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	4/2	غير معني	غير معني
**	المجموع	***		155/184	115/159	16

جدول 29: وجاهة المؤشرات (المؤشرات المعنية/ المؤشرات المفتحصة)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	ربط الأهداف بالمؤشرات	عدد مؤشرات قياس نجاعة الأداء	البطائق التعريفية للمؤشرات	تعليل عملية تحديد القيم التوقعية السنوية	تعليل عملية تحديد القيم المستهدفة	مؤشرات محتفظ بها بالرغم من تحقيقها نسبة 100% من القيمة التوقيعية خلال السنوات " - - "	استشارة المعنيين قبل تحديد المؤشرات	ترجمة المؤشرات، بشكل مباشر أو غير مباشر، للتوجهات الاستراتيجية الكبرى للقطاع أو المؤسسة، فيما يخص نطاق البرنامج
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	3/3	7/3	7/7	7/0	7/0	7/0	7/7	7/7
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	4/4	8/5	8/8	8/0	8/0	8/1	8/8	8/8
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	3/3	8/2	8/8	8/0	8/0	8/1	8/8	8/8
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	3/3	7/5	7/0	7/0	7/0	7/1	7/7	7/7
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/3	3/1	3/3	3/1	3/1	3/0	3/3	3/3
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	4/4	11/3	11/0	11/0	11/0	11/5	11/0	11/11
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	3/3	6/3	6/0	6/0	6/0	6/2	6/0	6/6
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/1	1/1	1/0	1/0	1/0	1/1	1/0	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/10	10/10	10/0	10/0	10/0	10/0	10/8	10/8
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	3/3	6/6	6/6	6/0	6/0	6/2	6/0	6/6
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	2/2	4/4	4/0	4/0	4/0	4/0	4/0	4/4
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	2/2	4/0	4/4	4/0	4/0	4/0	4/4	4/4
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	4/4	7/1	7/7	7/0	7/0	7/1	7/7	7/7
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	8/8	10/6	10/10	10/10	10/10	10/2	10/10	10/10

10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	3/3	4/4	4/4	4/4	4/0	4/4	4/4
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	3/3	3/3	3/3	3/0	3/3	3/3
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	2/1	2/2	2/2	2/0	2/2	2/2
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	1/1	3/3	3/3	3/0	3/3	3/3	3/3
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	2/2	5/2	5/5	5/0	5/0	5/0	5/2
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	3/3	5/5	5/0	5/0	5/3	5/0	5/5
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	3/3	4/1	4/0	4/2	4/1	4/4	4/4
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	3/3	5/6	0/6	6/1	6/2	6/0	6/6
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	3/3	5/6	6/6	6/0	6/0	6/0	6/6
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	4/4	2/8	0/8	8/6	8/1	8/0	8/7
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	3/3	6/6	6/0	6/1	6/0	6/5	6/6
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	1/1	5/3	5/0	5/0	5/0	5/2	5/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	4/4	6/3	6/0	6/0	6/0	6/0	6/6
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	3/3	8/8	8/8	8/0	8/0	8/0	8/8
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	3/3	5/5	5/5	5/0	5/0	5/0	5/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	3/3	5/5	5/5	5/0	5/0	5/0	5/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	4/4	6/6	6/6	6/0	6/0	6/0	6/6
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/2	2/2	2/2	2/2	2/2	غير معني	2/2
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/2	2/2	2/2	2/2	2/2	غير معني	2/2
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	4/4	9/5	9/2	9/0	9/0	9/0	9/5

21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	3/3	9/9	9/9	9/0	9/0	9/3	9/9
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	3/3	6/6	6/6	6/0	6/0	6/0	6/6
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	2/2	5/3	5/5	5/0	5/0	5/3	5/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	8/8	10/4	10/10	10/2	10/2	10/2	10/3
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	2/2	3/3	3/3	3/3	3/3	3/0	3/3
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/3	3/0	3/3	3/0	3/0	3/0	3/0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	9/9	15/15	15/15	15/15	15/15	15/4	15/15
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	4/4	10/0	10/10	10/0	10/0	10/6	10/10
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	3/3	9/0	9/9	9/3	9/2	9/2	9/9
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	2/2	3/3	3/3	3/1	3/1	3/2	3/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	3/3	12/4	12/12	12/10	12/0	12/0	12/12
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	3/3	4/0	4/4	4/0	4/0	4/0	4/4
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	7/7	13/2	13/13	13/5	13/11	13/0	13/13
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	3/3	10/10	10/10	10/5	10/5	10/0	10/10
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	3/3	6/3	6/6	6/2	6/3	6/2	6/6
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/3	3/0	3/3	3/0	3/0	3/0	3/3
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	4/4	14/5	14/14	14/0	14/0	14/1	14/14
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	2/2	4/2	4/4	4/0	4/0	4/2	4/4
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	2/2	5/5	5/5	5/0	5/0	5/0	5/5
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	5/5	15/6	15/15	15/0	15/0	15/0	15/15
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	4/4	11/2	11/11	11/0	11/0	11/8	11/11
**	المجموع	***		187/187	208/362	276/362	73/362	80/362	62/358	280/362	335/362

جدول 30: ملاءمة المؤشرات مع قياس نجاعة الأداء

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	الإشارة إلى كيفية تجميع المعلومات واحتساب المؤشرات	أخذ الإنجازات السابقة بعين الاعتبار	اختيار مؤشرات قابلة لإجراء مقارنات خارجة عن البرنامج	المؤشرات المتأثرة بعوامل خارجية
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	7/7	7/6	7/3	7/0
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	8/7	8/8	8/0	8/8
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	8/2	8/8	8/0	8/7
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	7/7	7/7	7/0	7/0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/3	3/3	3/0	3/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	11/11	11/6	11/7	11/4
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	6/6	6/4	6/4	6/1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/1	1/0	1/0	1/1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/7	10/0	10/8	10/10
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	6/4	6/0	6/0	6/6
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	4/4	4/0	4/0	4/0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	4/4	4/2	4/1	4/3
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	7/7	7/7	7/0	7/0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	10/10	10/10	10/0	10/5
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	4/4	4/4	4/2	4/0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	3/3	3/0	3/0
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	2/1	2/0	2/1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	3/3	3/3	3/3	3/3

12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	5/5	5/5	5/0	5/0
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	5/5	5/2	5/2	5/3
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	4/4	4/4	4/0	4/0
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	6/6	6/4	6/0	6/4
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	6/6	6/5	6/0	6/2
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	8/8	8/6	8/1	8/3
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	6/6	6/6	6/6	6/4
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	5/5	5/3	5/5	5/2
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	6/6	6/6	6/6	6/0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	8/8	8/8	8/5	8/0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	5/5	5/5	5/3	5/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	5/5	5/5	5/0	5/3
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	6/6	6/6	6/0	6/1
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/1	غير معني	2/2	2/2
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/0	غير معني	2/2	2/0
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	9/7	9/9	9/0	9/4
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	9/9	9/9	9/9	9/2
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	6/6	6/6	6/6	6/6
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	5/2	5/5	5/5	5/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	10/6	10/8	10/7	10/4
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	3/2	3/3	3/3	3/0

24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/3	3/3	3/0	3/1
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	15/15	15/15	15/0	15/1
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	10/10	10/3	10/0	10/5
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	9/9	9/9	9/0	9/5
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	3/3	3/1	3/3	3/1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	12/12	12/12	12/12	12/12
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	4/4	4/0	4/0	4/4
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	13/13	13/3	13/5	13/5
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	10/10	10/9	10/3	10/4
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	6/6	6/6	6/6	6/0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/3	3/3	3/0	3/1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	14/9	14/13	14/9	14/0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	4/4	4/1	4/0	4/2
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	5/5	5/4	5/5	5/1
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	15/15	15/0	15/0	15/1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	11/11	11/2	11/4	11/3
**	المجموع	***		332/362	261/358	137/362	135/362

جدول 31: صدقية المعلومات (المؤشرات المعنية/ المؤشرات المفتحصة)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	وجود مسطرة تجميع المعطيات الخاصة بالمؤشرات	وجود مناهج لمعالجة المعطيات	وجود ضمانات لمصداقية المعطيات المتعلقة بالمؤشرات
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	7/7	7/7	7/6
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	8/0	8/8	8/8
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	8/2	8/2	8/2
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	7/0	7/0	7/2
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/0	3/0	3/2
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	11/0	11/0	11/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	6/0	6/0	6/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/0	1/0	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/7	10/7	10/7
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	6/0	6/0	6/0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	4/0	4/0	4/0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	4/0	4/0	4/1
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	7/0	7/0	7/0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	10/10	10/10	10/8
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	4/4	4/4	4/4
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	3/3	3/3
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/0	2/0	2/2
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	3/0	3/3	3/3
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	5/0	5/0	5/5

13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	5/0	5/5	5/0
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	4/0	4/0	4/1
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	6/0	6/0	6/2
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	6/0	6/3	6/3
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	8/8	8/7	8/7
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	6/6	6/6	6/4
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	5/5	5/5	5/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	6/3	6/3	6/3
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	8/0	8/0	8/8
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	5/0	5/0	5/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	5/0	5/0	5/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	6/0	6/0	6/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/2	2/2	2/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/0	2/2	2/0
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	9/0	9/0	9/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	9/0	9/0	9/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	6/0	6/0	6/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	5/0	5/0	5/2
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	10/0	10/0	10/3
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	3/0	3/0	3/0
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/3	3/3	3/3
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	15/0	15/0	15/0

26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	10/0	10/0	10/7
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	9/0	9/0	9/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	3/3	3/3	3/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	12/4	12/6	12/6
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	4/0	4/0	4/1
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	13/0	13/0	13/9
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	10/0	10/0	10/0
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	6/0	6/0	6/6
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/0	3/0	3/0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	14/0	14/0	14/0
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	4/0	4/4	4/0
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	5/0	5/0	5/0
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	15/0	15/0	15/0
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	11/0	11/0	11/0
**	المجموع	***		67/362	93/362	134/362

جدول 32: جودة محتوى الوثائق المقدمة للنتائج (المؤشرات المعنية/ المؤشرات المفتحصة)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	شمولية النتائج لجميع المؤشرات	عدم إدراج نتائج المؤشرات الرئيسية على مستوى تقرير نجاعة الأداء والاكتفاء بإدراج نتائج مؤشراتها	شمولية التعليقات وتحليل الفروق بين التوقعات والإنجازات لجميع النتائج المدرجة	الإشارة إلى العوامل الخارجية في حالة وجودها (أنظر معطيات التوقعية للمؤشرات	تقديم مفصل لأهم العمليات والمشاريع غير المنجزة أو العناصر المفسرة لعدم تحقيق القيمة	الإشارة إلى الإجراءات التصحيحية في حالة عدم بلوغ نتائج المؤشرات
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	7/7	0/7	7/7	غير معني	1/2	1/2
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	8/8	0/8	8/8	0/8	1/2	2/2
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	8/8	0/8	1/8	0/7	1/8	1/8
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	7/7	0/7	0/7	غير معني	0/7	7/7
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/3	0/3	3/3	غير معني	1/1	1/1
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	11/11	0/11	11/11	0/4	0/11	0/11
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	6/6	0/6	6/6	0/1	0/6	0/6
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/1	0/1	1/1	1/1	1/1	1/1
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/10	0/10	5/10	0/10	0/10	0/10
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	4/6	2/6	4/6	6/6	0/6	6/6
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	2/4	2/4	3/4	غير معني	0/4	4/4

9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	4/4	0/4	1/4	2/3	1/4	3/4
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	7/7	0/7	4/7	غير معني	4/7	7/7
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	10/10	0/10	10/10	4/5	2/5	2/5
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	4/4	0/4	4/4	غير معني	1/1	1/1
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	0/3	3/3	غير معني	1/2	2/2
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	0/2	2/2	0/1	0/1	0/1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	3/3	0/3	3/3	0/3	0/0	0/0
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	5/5	0/5	4/5	غير معني	5/5	4/5
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	5/5	0/5	5/5	0/3	0/5	2/5
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	3/4	0/4	2/4	غير معني	0/2	0/2
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	6/6	0/6	6/6	4/4	4/4	4/4
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	5/6	0/6	5/6	2/2	5/6	5/6
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	8/8	1/8	6/8	3/3	3/8	3/8
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	6/6	0/6	6/6	2/4	2/6	2/6
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	5/5	0/5	3/5	0/2	3/3	0/3

16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	6/6	0/6	2/6	غير معني	2/6	2/6
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	8/8	0/8	8/8	غير معني	0/8	0/8
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	5/5	0/5	5/5	غير معني	0/5	0/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	5/5	0/5	5/5	0/3	1/5	0/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	6/6	1/6	4/6	0/1	2/6	0/6
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/2	0/2	0/2	0/2	0/2	0/2
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/2	0/2	1/2	غير معني	0/2	2/2
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	9/9	0/9	9/9	4/4	5/9	5/9
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	9/9	0/9	8/9	0/2	1/2	2/2
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	6/6	0/6	6/6	0/6	0/6	6/6
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	5/5	0/5	5/5	غير معني	2/2	1/2
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	10/10	0/10	10/10	3/4	4/5	3/5
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	3/3	0/3	3/3	غير معني	1/1	1/1
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/3	0/3	1/3	0/1	0/2	2/2
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	15/15	0/15	11/15	0/1	10/10	8/10
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	10/10	0/10	10/10	5/5	10/10	10/10
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	9/9	0/9	9/9	3/5	6/6	6/6

27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	3/3	0/3	3/3	0/1	1/1	0/1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	10/12	0/12	12/12	12/12	0/7	0/7
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	4/4	0/4	2/4	2/4	0/0	0/0
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	13/13	0/13	10/13	4/5	8/10	2/10
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	10/10	0/10	10/10	4/4	7/10	6/10
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	6/6	0/6	6/6	غير معني	0/6	0/6
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/3	0/3	3/3	1/1	1/1	1/1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	14/14	0/14	14/14	غير معني	2/6	3/6
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	4/4	0/4	4/0	0/2	0/4	0/4
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	5/5	0/5	5/5	0/1	1/4	1/4
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	15/15	2/15	15/15	0/1	5/5	5/5
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	11/11	0/11	11/11	3/3	0/7	7/7
**	المجموع	***		362/354	362/8	362/301	135/65	265/105	265/131

جدول 33: مقارنة النتائج مع القيم التوقعية المحددة (المؤشرات المعنية/ المؤشرات المفتحصة)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	تطابق تقارير ومشاريع نجاعة الأداء (تسمية ورقم وطريقة احتساب المؤشر، القيم التوقعية والمستهدفة والسنوات المتعلقة بها، الإنجازات السابقة،...	نتائج المؤشرات المدرجة بتقرير نجاعة الأداء والتي تطابق استنتاجات اللجنة	النتائج التي تم بلوغها (أو تجاوزها) بنسبة 100% حسب استنتاجات اللجنة)	النتائج التي حققت أو فاقت القيم التوقعية (نسبة إنجاز تعادل أو تفوق 100%)	النتائج التي فاقت نسبة إنجاز 100%) أكثر من القيمة التوقعية (بما في ذلك	النتائج التي تم بلوغها بنسبة 50 بالمائة أو تعني بمقاربة النوع	النتائج التي تم بلوغها والمتعلقة بمؤشرات	النتائج التي تم تبريرها (تقديم الوثائق الثبوتية المفضية إلى احتسابها)
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	7/7	7/4	7/5	7/5	7/6	2/2	7/5
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	8/8	8/5	8/2	8/2	8/6	1/1	8/0
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	8/5	8/8	8/0	8/0	8/8	غير معني	8/2
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	7/7	7/0	7/2	7/2	7/3	غير معني	7/2
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/3	3/3	3/2	3/2	3/3	غير معني	3/3
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	11/11	11/11	11/4	11/4	11/9	غير معني	11/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	6/6	6/6	6/4	6/4	6/5	غير معني	6/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/1	1/1	1/0	1/0	1/1	غير معني	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/10	10/8	10/2	10/2	10/9	غير معني	10/7
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	6/6	6/4	6/2	6/2	6/4	3/3	6/0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	4/4	4/1	4/0	4/0	4/2	2/0	4/2

9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	704	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	4/4	4/1	4/1	4/4	غير معني	4/2
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	705	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	7/7	7/7	7/2	7/4	غير معني	7/7
10	وزارة الاقتصاد والمالية	115	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	10/10	10/10	10/5	10/10	3/3	10/10
10	وزارة الاقتصاد والمالية	116	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	4/4	4/4	4/3	4/4	غير معني	4/4
10	وزارة الاقتصاد والمالية	118	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	3/3	3/3	3/1	3/3	غير معني	3/3
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	401	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	2/2	2/2	2/1	2/1	غير معني	2/2
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	404	الإنعاش السياحي	3/3	3/1	3/3	3/3	غير معني	3/3
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	407	الاقتصاد الاجتماعي	5/5	5/5	5/0	5/5	غير معني	5/4
13	الأمانة العامة للحكومة	121	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	5/5	5/0	5/4	5/4	غير معني	5/0
14	وزارة التجهيز والماء	408	الطرق	4/4	4/4	4/2	4/3	غير معني	4/0
14	وزارة التجهيز والماء	601	الماء	6/6	6/2	6/0	6/2	غير معني	6/4
15	وزارة النقل واللوجستيك	411	النقل البري واللوجيستيك	6/4	6/3	6/1	6/4	غير معني	6/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	415	تطوير السلاسل المنتجة	8/6	8/7	8/3	8/8	1/0	8/1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	418	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	6/6	6/6	6/4	6/5	غير معني	6/0

16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	419	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	5/5	5/5	5/3	5/5	غير معني	5/0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	416	تعليم وتكوين وبحث	6/5	6/6	6/6	6/6	2/2	6/0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	425	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	8/8	8/8	8/1	8/8	5/5	8/8
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	450	قيادة وحكامة	5/5	5/5	5/2	5/5	2/0	5/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	805	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	5/4	5/4	5/4	5/5	غير معني	5/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	806	التكوين والتعليم الديني	6/6	6/1	6/3	6/5	غير معني	6/5
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	132	الاستثمار ومناخ الأعمال	2/2	2/0	2/0	2/2	غير معني	2/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	180	دعم وقيادة	2/2	2/0	2/1	2/2	1/1	2/0
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	426	الجيولوجيا والمعادن	9/9	9/0	9/0	9/2	غير معني	9/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	501	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	9/8	9/9	9/7	9/9	غير معني	9/9
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	502	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	6/5	6/6	6/0	6/0	غير معني	6/6
22	وزارة الصناعة والتجارة	470	دعم وقيادة	5/5	5/2	5/2	5/4	غير معني	5/4
22	وزارة الصناعة والتجارة	431	تنمية التجارة والجودة	10/10	10/8	10/5	10/8	غير معني	10/9
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	800	القيادة والحكامة	3/2	3/3	3/2	3/3	1/0	3/3
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	820	القيادة والحكامة	3/3	3/3	3/1	3/2	غير معني	3/3
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	811	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	15/13	15/15	15/5	15/11	1/0	15/0

26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	10/10	10/0	10/0	10/9	غير معني	10/2
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	9/7	9/2	9/7	9/5	2/0	9/7
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	3/3	3/2	3/3	3/3	1/1	3/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	12/12	12/3	12/10	12/6	3/2	12/10
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	4/4	4/2	4/2	4/4	غير معني	4/4
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	13/13	13/3	13/9	13/8	2/0	13/10
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	10/9	10/5	10/8	10/10	غير معني	10/8
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	6/6	6/6	6/6	6/0	غير معني	6/3
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/3	3/1	3/3	3/2	0/0	3/2
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	14/14	14/6	14/5	14/5	2/1	14/2
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	4/4	4/2	4/4	4/4	غير معني	4/4
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	5/5	5/1	5/5	5/0	1/0	5/5
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	15/15	15/6	15/14	15/8	1/0	15/15
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	11/10	11/4	11/10	11/6	1/1	11/11
**	المجموع	***		362/344	362/138	362/267	362/263	38/22	362/209

جدول 34: أنظمة المعلومات (المؤشرات المعنية/ المؤشرات المفتحصة)

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	إجراءات تفادي التصرف في المعطيات أو تغييرها	مراقبة مصادر المعطيات	احتساب النتائج اعتمادا على أنظمة معلوماتية معدة لذلك من طرف القطاع	المعد من طرف مديرية الميزانية من أجل احتساب النتائج	استعمال التطبيق المعلوماتي لتجميع ومعالجة المعلومات	اللجوء إلى فاعلين خارجيين	مراقبة جودة معطيات الفاعلين الخارجيين
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	7/7	7/7	7/0	7/7	7/0	7/0	غير معني
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	8/8	8/0	8/0	8/0	8/2	8/2	2/2
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	8/2	8/2	8/4	8/0	8/0	8/0	غير معني
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	7/0	7/0	7/0	7/0	7/0	7/5	5/0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/2	3/2	3/0	3/0	3/0	3/0	غير معني
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	11/0	11/0	11/0	11/0	11/11	11/0	11/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	6/0	6/0	6/0	6/0	6/6	6/0	6/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/0	1/0	1/1	1/0	1/1	1/0	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/7	10/7	10/8	10/0	10/10	10/8	10/8
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	6/0	6/0	6/0	6/0	6/6	6/0	6/0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	4/0	4/0	4/0	4/0	4/0	4/0	غير معني
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	4/0	4/0	4/1	4/0	4/0	4/0	غير معني
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	7/0	7/0	7/0	7/0	7/0	7/0	غير معني
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	10/8	10/8	10/8	10/0	10/0	10/0	غير معني
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	4/4	4/4	4/4	4/0	4/0	4/0	غير معني
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	3/3	3/3	3/0	3/0	3/0	غير معني

11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	2/2	2/2	2/2	2/0	غير معني
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	3/3	3/3	3/0	3/3	3/0	غير معني
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	5/0	5/0	5/0	5/5	5/0	غير معني
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	5/5	5/0	5/4	5/0	5/0	غير معني
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	4/1	4/1	4/1	4/0	4/1	1/1
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	6/0	6/4	6/0	6/0	6/0	غير معني
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	6/4	6/0	6/2	6/0	6/2	2/0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	8/8	8/8	8/0	8/0	8/1	1/1
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	6/6	6/6	6/6	6/0	6/0	غير معني
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	5/5	5/5	5/5	5/0	5/5	5/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	6/6	6/6	6/3	6/0	6/0	غير معني
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	8/0	8/0	8/0	8/0	8/0	0/0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	5/0	5/0	5/0	5/0	5/0	غير معني
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	5/0	5/0	5/0	5/0	5/3	3/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	6/0	6/0	6/1	6/0	6/2	2/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	2/0	2/0	2/0	2/0	2/2	2/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	2/0	2/2	2/0	2/0	2/0	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	9/0	9/0	9/0	9/0	9/4	4/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	9/9	9/9	9/0	9/0	9/2	2/2
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	6/6	6/6	6/0	6/0	6/0	غير معني

22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	5/0	5/0	5/5	5/0	5/0	غير معني
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	10/0	10/0	10/0	10/2	10/0	2/0
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	3/0	3/0	3/0	3/0	3/0	غير معني
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	3/0	3/0	3/0	3/0	3/0	غير معني
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	15/15	15/14	15/15	15/2	15/15	2/2
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	10/0	10/2	10/1	10/0	10/0	غير معني
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	9/3	9/3	9/1	9/0	9/0	غير معني
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	3/3	3/3	3/0	3/0	3/0	غير معني
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	12/12	12/12	12/4	12/0	12/10	10/10
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	4/1	4/0	4/1	4/4	4/0	غير معني
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	13/0	13/0	13/0	13/1	13/0	1/0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	10/0	10/0	10/0	10/1	10/0	1/0
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	6/0	6/6	6/0	6/0	6/0	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/0	3/3	3/0	3/0	3/0	غير معني
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	14/0	14/0	14/0	14/0	14/0	غير معني
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	4/0	4/0	4/0	4/0	4/0	غير معني
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	5/0	5/0	5/0	5/0	5/0	غير معني
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	15/0	15/0	15/0	15/15	15/0	غير معني
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	11/0	11/0	11/1	11/0	11/0	غير معني
**	المجموع	***		362/130	362/143	362/81	362/51	362/79	79/31

جدول 35: المراقبة الداخلية

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	وجاهة المؤشرات بالنظر إلى الأهداف المحددة	ضمان عملية تجميع المعلومات واحتساب المؤشرات
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	7/3	7/6
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	8/0	8/8
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	8/2	8/2
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	7/6	7/0
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	3/0	3/3
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	11/3	11/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	6/4	6/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	1/0	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	10/10	10/8
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	6/4	6/0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	4/3	4/0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	4/0	4/0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	7/0	7/0
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	10/6	10/8
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	4/4	4/4
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	3/3	3/3
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	2/2	2/2
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	3/3	3/3
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	5/2	5/5

13	الأمانة العامة للحكومة	121	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	5/2	5/0
14	وزارة التجهيز والماء	408	الطرق	4/3	4/1
14	وزارة التجهيز والماء	601	الماء	6/4	6/2
15	وزارة النقل واللوجستيك	411	النقل البري واللوجيستيك	6/5	6/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	415	تطوير السلاسل المنتجة	8/6	8/8
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	418	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	6/0	6/4
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	419	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	5/3	5/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	416	تعليم وتكوين وبحث	6/3	6/3
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	425	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	8/8	8/0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	450	قيادة وحكامة	5/5	5/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	805	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	3/5	5/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	806	التكوين والتعليم الديني	6/6	6/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	132	الاستثمار ومناخ الأعمال	2/2	2/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	180	دعم وقيادة	2/2	2/0
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	426	الجيولوجيا والمعادن	9/4	9/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	501	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	9/7	9/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	502	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	6/6	6/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	470	دعم وقيادة	5/0	5/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	431	تنمية التجارة والجودة	10/2	10/0
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	800	القيادة والحكامة	3/3	3/0
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	820	القيادة والحكامة	3/0	3/3
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	811	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	15/14	15/0

26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	10/0	10/0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	9/0	9/0
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	3/3	3/1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	12/6	12/4
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	4/1	4/2
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	13/0	13/0
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	10/0	10/7
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	6/0	6/2
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	3/0	3/1
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	14/0	14/9
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	4/4	4/1
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	5/0	5/5
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	15/0	15/6
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	11/0	11/2
**	المجموع	***		362/97	362/183

جدول 36: مر اقبة التدبير

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	وجود وحدة مراقبة التسيير على مستوى إدارة البرنامج	وجود وحدة مراقبة التسيير على مستوى القطاع/الوزارة/المؤسسة	تدخل إحدى وحدتي مراقبة التسيير في تدبير نجاعة الأداء	توفر إحدى وحدتي مراقبة التسيير على لوحات القيادة بخصوص تتبع المشاريع ونتائج المؤشرات
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	1/1	1	1	0
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	1/0	1	1	1
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	1/0	1	1	0
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	1/0	1	0	0
5	وزارة الداخلية	1/0	1	1	0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2/0	1	0	0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	2/0	1	1	1
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	2/0	1	0	0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	2/0	0	غير معني	غير معني
10	وزارة الاقتصاد والمالية	3/3	0	1	1
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	2/2	1	1	0
12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	1/0	1	1	0
13	الأمانة العامة للحكومة	1/0	1	1	1
14	وزارة التجهيز والماء	2/0	1	0	0
15	وزارة النقل واللوجستيك	1/0	1	0	0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	4/4	1	1	0
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	2/0	1	0	1
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2/0	1	1	0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	2/0	0	غير معني	غير معني
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	1/0	0	غير معني	غير معني
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	2/2	1	0	0
22	وزارة الصناعة والتجارة	2/2	1	1	0

23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	1/0	1	1	0
24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	1/0	1	0	0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	1/1	1	1	0
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	2/0	1	1	1
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	2/0	1	0	1
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	1/0	1	1	0
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1/0	1	1	1
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1/0	0	غير معني	غير معني
31	المندوبية السامية للتخطيط	1/0	1	1	0
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	2/0	0	غير معني	غير معني
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	1/0	1	1	0
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	1/0	0	غير معني	غير معني
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1/1	1	1	1
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	1/0	0	غير معني	غير معني
**	المجموع	55/16	28	20	9

جدول 37: حوار التدبير

ر.ت.	القطاع الوزاري أو المؤسسة	تسمية البرنامج المفتحص	رقم البرنامج المفتحص	الحوار مع مسؤولي وظيفة الدعم (الجدول 26 العمود C)	الحوار المتعلق بهيكلة البرامج (الجدول 25 العمود C)	الحوار المتعلق بانتقاء الأهداف (الجدول 27 العمود C)	الحوار المتعلق باختيار المؤشرات (الجدول 29 العمود D)
1	وزارة العدل - قطاع العدل-	المواكبة والقيادة	300	غير معني	1	3/3	7/7
2	وزارة العدل - قطاع حقوق الانسان-	حقوق الإنسان	125	1	1	4/4	8/8
3	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج - قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي-	الشؤون القنصلية والاجتماعية	109	1	1	3/3	8/8
4	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – قطاع المغاربة المقيمين بالخارج –	مغاربة العالم	112	0	0	3/3	7/7
5	وزارة الداخلية	الوقاية المدنية	311	1	1	3/3	3/3
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	التعليم العالي	907	1	1	4/0	11/0
6	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	البحث العلمي والتكنولوجي	908	1	1	3/0	6/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	محاربة الأمية	904	0	0	1/0	1/0
7	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة - قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي -	الارتقاء بجودة التربية والتكوين	912	0	0	10/0	10/8
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة المستوى العالي	802	1	1	3/3	6/0
8	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة- قطاع الرياضة-	رياضة العموم	803	1	1	2/2	4/0
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	704	1	1	2/2	4/4
9	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية	705	1	1	4/4	7/7
10	وزارة الاقتصاد والمالية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	115	1	1	8/8	10/10
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	116	1	1	3/3	4/4
10	وزارة الاقتصاد والمالية	تعبئة وتحصيل الموا رد الجبائية	118	1	1	3/3	3/3
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	تنافسية واستدامة سلسلة القيم السياحية	401	1	1	2/2	2/2
11	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة-	الإنعاش السياحي	404	1	1	1/1	3/3

12	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني– قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني –	الاقتصاد الاجتماعي	407	0	1	2/2	5/5
13	الأمانة العامة للحكومة	تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة	121	غير معني	0	3/0	5/0
14	وزارة التجهيز والماء	الطرق	408	1	0	3/3	4/4
14	وزارة التجهيز والماء	الماء	601	1	0	3/0	6/0
15	وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجيستيك	411	0	0	3/0	6/0
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير السلاسل المنتجة	415	1	1	4/4	8/8
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	ري وتهيئة الفضاءات الفلاحية	418	1	1	3/3	6/6
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية	419	1	1	1/1	5/5
16	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات-	تعليم وتكوين وبحث	416	1	1	4/4	6/6
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	425	0	1	3/3	8/8
17	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع الصيد البحري -	قيادة وحكامة	450	0	1	3/3	5/5
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية	805	0	1	3/3	5/0
18	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التكوين والتعليم الديني	806	0	1	4/4	6/0
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	132	1	1	2/2	2/2
19	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	دعم وقيادة	180	غير معني	1	2/2	2/2
20	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة- قطاع الانتقال الطاقي-	الجيولوجيا والمعادن	426	0	0	4/4	9/0
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	ترسيخ الحكامة البيئية وتعبئة الفاعلين	501	0	1	3/3	9/9
21	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة –	حماية وتثمين البيئة وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ	502	0	1	3/3	6/6
22	وزارة الصناعة والتجارة	دعم وقيادة	470	غير معني	0	2/0	5/0
22	وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	431	1	0	8/0	10/3
23	وزارة الشباب والثقافة والتواصل- قطاع الشباب -	القيادة والحكامة	800	غير معني	1	2/2	3/3

24	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة-	القيادة والحكامة	820	0	0	3/0	3/0
25	وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل-	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العامة	811	1	0	9/9	15/15
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الدعم والقيادة	480	غير معني	1	4/4	10/10
26	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- قطاع الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل	الشغل	433	0	1	3/3	9/9
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	حكامة منظومة التكوين المهني وتعبئة الفاعلين والشركاء	910	غير معني	0	2/2	3/3
27	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات-قطاع التكوين المهني-	قيادة منظومة التكوين المهني	905	1	0	3/3	12/12
28	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	123	1	1	3/3	4/4
29	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	إصلاح الإدارة وتطوير الخدمات العمومية	124	0	0	7/7	13/13
30	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	قدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير	030	1	0	3/3	10/10
31	المندوبية السامية للتخطيط	إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	126	0	0	3/3	6/6
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	إعداد التراب ودعم التنمية الترابية	603	0	1	3/0	3/3
32	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة - قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير-	الدعم والمصالح المتعددة	610	غير معني	1	4/4	14/14
33	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة - قطاع الإسكان وسياسة المدينة -	سياسة المدينة	605	1	1	2/2	4/4
34	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	القيادة والدعم	010	غير معني	1	2/2	5/5
35	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	سياسة تدبير الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء	312	1	1	5/5	15/15
36	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	129	0	0	4/4	11/11
**	المجموع	***		28	37	187/144	362/280

المفتشية العامة للمالية

تقرير افتحاص نجاعة الأداء

مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية

للسنة المالية 2023

المفتشية العامة للمالية

زنقة أبو مروان السعدي، الحي الإداري، أكدال، الرباط

الهاتف : 46-72-67-37 5 (212)+

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

تقرير حول
الموارد المرصدة للجماعات الترابية

مشروع قانون التصفية المتعلق
بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

تقرير حول
الموارد المرصدة للجماعات الترابية

الفهرس

مقدمة ---------- 3

I. الموارد المالية الإجمالية للجماعات الترابية ---------- 4

II. تقديم عام بشأن الموارد المرصدة من طرف الدولة للجماعات الترابية ---------- 6

III. حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة ---------- 7

IV. حصة الجهات من منتوج الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ---------- 9

V. حصة الجهات من منتوج الرسم على عقود التأمين ---------- 10

VI. المخصصات الميزانياتية المدفوعة من طرف الدولة للجهات ---------- 12

VII. الإمدادات والفوائد المدفوعة من طرف الدولة للجماعات الترابية ---------- 13

1. الإمدادات المدفوعة من طرف القطاعات الوزارية ---------- 13

2. الفوائد المدفوعة للجماعات الترابية برسم ودائعها بالخزينة ---------- 14

مقدمة

طبقا لأحكام المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-62 الصادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، يتم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بقائمة من التقارير والوثائق، من بينها، تقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية.

إن إرفاق مشاريع قوانين التصفية بتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية، يعكس إرادة المشرع في توسيع وتقوية آليات إغناء المعلومة المالية الموجهة للبرلمان، وبالتالي تعزيز الآليات الكفيلة بإغناء النقاش حول تنفيذ قانون المالية وعمليات تصفية ميزانية الدولة.

ويشكل هذا التقرير بالنسبة للبرلمانيين معلومة إضافية مهمة، تمكن من قراءة واضحة للعلاقات المالية القائمة بين مالية الدولة ومالية الجماعات الترابية، من حيث الموارد الميزانياتية المجمعة والمدفوعة، كليا أو جزئيا، من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية لتمكينها من أداء المهام المسندة إليها على أحسن وجه.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم وتحليل الموارد المعبئة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات برسم سنة 2023.

هذا، وتتكون الموارد المرصدة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجماعات الترابية، من جهة، من حصة هذه الجماعات من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

وتشمل أيضا هذه الموارد، المبالغ المدفوعة من طرف الدولة للجهات برسم حصصها من حصيلة الرسم المفروض على عقود التأمين.

كما تضم أيضا، المدفوعات المنجزة من طرف الدولة لفائدة الجهات برسم المساهمات الميزانياتية المخصصة لها.

وتشمل الموارد المرصدة لفائدة الجماعات الترابية من جهة أخرى، المساهمات الممنوحة من طرف مختلف الوزارات لفائدة الميزانيات المحلية، وكذا الأموال المدفوعة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية على شكل هبات، من أجل المساهمة مع هذه الأخيرة في إنجاز برامج أو مشاريع جهوية أو محلية.

وفي الأخير، فإن هذه الموارد تشمل أيضا منتوج الفوائد المدفوعة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية برسم أموالها الموضوعة رهن إشارة الدولة.

وسيتم تقديم الموارد المرصدة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية برسم سنة 2023 بطريقة تمكن من إبراز الأسس القانونية المعتمدة لرصدها والمعطيات الرقمية المتعلقة بكل مكون من مكونات هذه الموارد وتوزيعها حسب صنف الجماعة الترابية المستفيدة.

I. الموارد المالية الإجمالية للجماعات الترابية

بلغ إجمالي موارد الجماعات الترابية خلال سنة 2023، مبلغ **48,4** مليار درهم مفصل على الشكل التالي:

نوعية الموارد	الموارد الإجمالية
المداخيل الضريبية	**36 438**
الضرائب المباشرة	**15 204**
رسم الخدمات الجماعية	4 143
الرسم المهني	3 600
رسم السكن	419
الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية	1 972
الحصة المرصدة للجهات من حصيلة الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل	5 070
الضرائب غير المباشرة	**21 234**
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	17 854
الحصة من منتوج الرسم على عقود التأمين	383
الرسم على عمليات البناء	871
الرسم على عمليات تجزئة الأراضي	271
الرسم على محال بيع المشروبات	274
الرسم على استخراج مواد المقالع	196
الرسم على الإقامة بالمؤسسات السياحية	259
الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ	324
الضرائب الأخرى غير المباشرة	802
المداخيل غير الضريبية	**12 001**
مداخيل الأملاك	869
الرسم المفروض على الاحتلال المؤقت للملك العمومي الجماعي	1328
الهبات	1 613
الرسوم المفروضة على مداخيل وكلاء البيع بالجملة للخضر و الفواكه	741
فوائد الأموال المودعة لدى الخزينة	451
المساهمات	3 284
مداخيل الإقتراضات	2 660
مداخيل مختلفة	1 055
مجموع المداخيل	**48 439**

وتتكون الموارد الإجمالية للجماعات الترابية المبينة أعلاه، من موارد ذاتية وموارد محولة من طرف الدولة وموارد برسم الضرائب والرسوم المدبرة من طرف الدولة لحسابها وموارد الإقتراضات، المفصلة منتوجاتها على النحو التالي:

بالنسبة للمداخيل خارج الإقتراضات، للجماعات الترابية (مداخيل عادية)، فقد بلغت ما مجموعه **45,8** مليار درهم بزيادة قدرها 0,4% مقارنة بمستواها برسم سنة 2022.

هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع المداخيل المدبرة من طرف الدولة لحساب الجماعات الترابية بنسبة 10,3% والمداخيل المدبرة من طرف الجماعات الترابية بنسبة 7,2% و تراجع المداخيل التي تم تحويلها من طرف الدولة لفائدة هذه الجماعات بنسبة 3,9%.

أما المداخيل الضريبية، فقد بلغت **36,4** مليار درهم، أي بزيادة قدرها 3,1% مقارنة بمستواها برسم سنة 2022. ويعود هذا إلى ارتفاع الضرائب المباشرة بنسبة 10,2% وتراجع الضرائب غير المباشرة بنسبة 1,2%.

وقد شكلت المداخيل الضريبية 79,6% من المداخيل الإجمالية (دون احتساب مداخيل الإقتراضات) للجماعات الترابية خلال سنة 2023.

وتتكون مداخيل الجماعات الترابية من 39,0% من حصتها من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة.

بنية مداخيل الجماعات الترابية

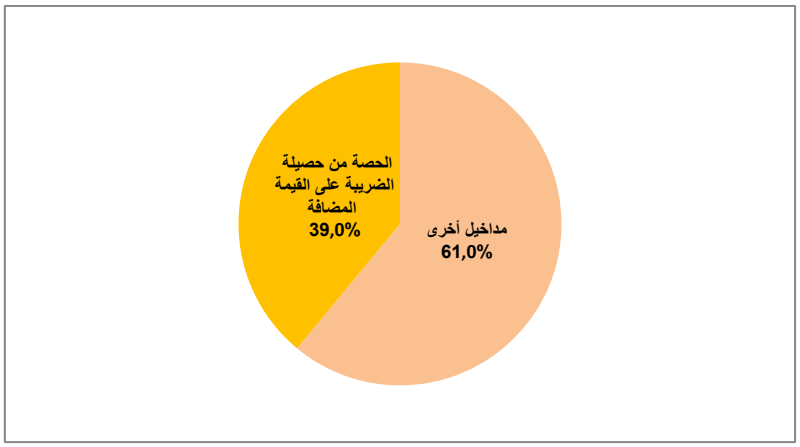

ويمكن توزيع المداخيل حسب صنف الجماعة الترابية، خلال سنة 2023، من تبيان أن الموارد المحولة تتناسب عكسيا مع الموارد الذاتية. وعليه، فإن الموارد المحولة تمثل 48,4% من مداخيل الجماعات مقابل 94,1%بالنسبة للجهات و 90,6% من مداخيل العمالات و الأقاليم.

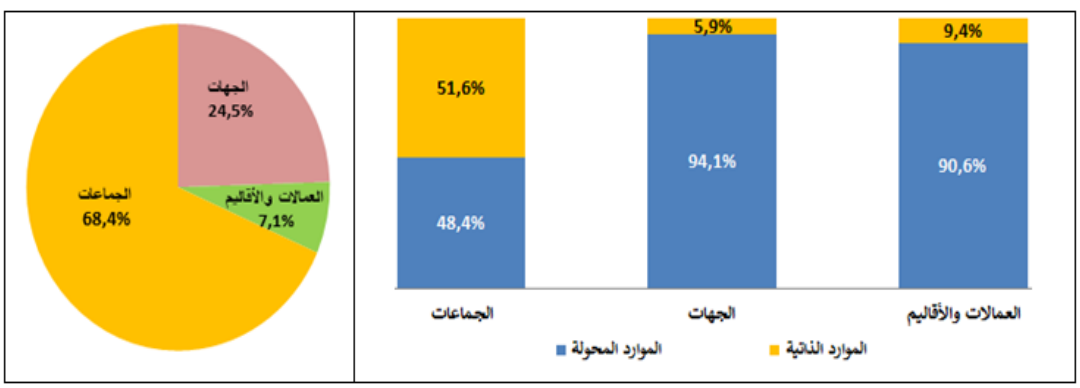

II. تقديم عام بشأن الموارد المرصدة من طرف الدولة للجماعات الترابية

تتكون الموارد المرصدة من طرف الدولة للجماعات الترابية من المداخيل التالية:

- حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة؛
- حصة الجهات من منتوج الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل؛
- حصة الجهات من منتوج الرسم على عقود التأمين؛
- مدفوعات الدولة لفائدة الجهات برسم المساهمات الميزانياتية؛
- المساهمات و الهبات المدفوعة من طرف الدولة للجماعات الترابية؛
- الفوائد المدفوعة للجماعات الترابية برسم ودائعها بالخزينة.

وقد بلغت الموارد المرصدة، بجميع أنواعها، من طرف الدولة للجماعات الترابية ما قدره **28,7** مليار درهم برسم سنة 2023، كما هو مبين في الجدول أدناه:

	المجموع	الجهات	العمالات و الأقاليم	الجماعات
الموارد المحولة	**28 655**	**10 544**	**2 934**	**15 177**
الحصة من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	17 854	743	2 700	14 411
حصة الجهات من منتوج الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل	5 070	5 070	0	0
حصة الجهات من منتوج الرسم على عقود التأمين	383	383	0	0
المساهمات و الهبات	4 897	4 197	177	523
فوائد الأموال المودعة لدى الخزينة	451	151	57	243

وقد سجلت الموارد المرصدة من طرف الدولة للجماعات الترابية تراجعا بنسبة 3,9% مقارنة بمستواها برسم 2022.

ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (-1,8%) وحصة الجهات من منتوج الرسم على عقود التأمين (-40,3%) والهبات (-16,5%) مع ارتفاع حصة الجهات من منتوج الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل (+7,8%) وفوائد أموال الجماعات الترابية المودعة لدى الخزينة (+5,1%).

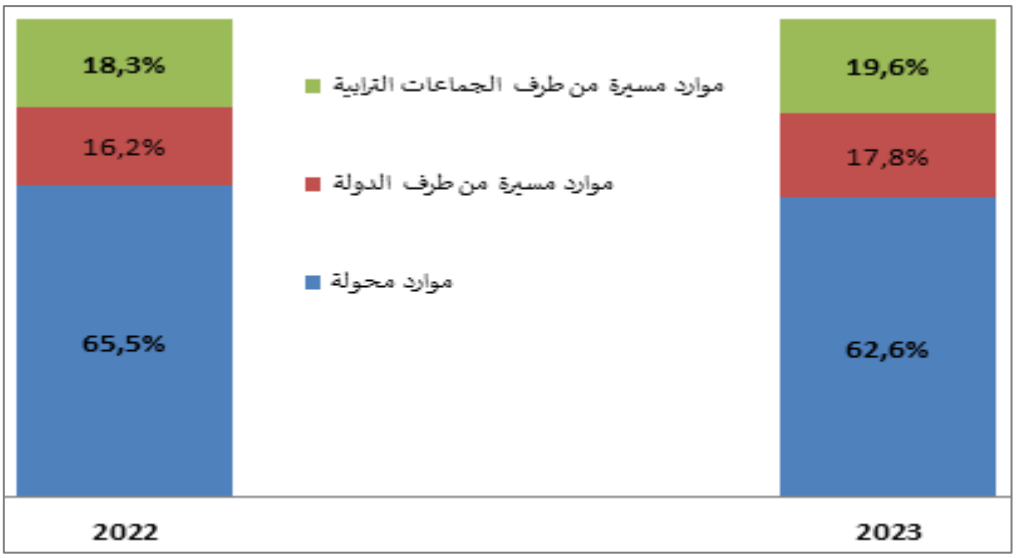

III. حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة

يتم تخصيص حصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، طبقا لأحكام المادة 125 من المدونة العامة للضرائب التي تنص على: "**تدرج حصيلة الضريبة في موارد الميزانية العامة للدولة و بنسبة 30% على الأقل تحدد في إطار قوانين المالية في ميزانيات الجماعات المحلية** ".

ويتم خصم هذه الحصة في حدود 30% من المداخيل الإجمالية للضريبة على القيمة المضافة في الداخل ومن الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد وتدفع في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"، حيث وزير الداخلية آمرا بالصرف.

ويتحمل الحساب الخصوصي المشار إليه أعلاه، حصة الجماعات الترابية من التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية برسم الضريبة على القيمة المضافة.

كما توجه موارد هذا الحساب للمساهمة في تمويل نفقات الجماعات الترابية.

وتنقسم هذه الموارد إلى مكونين أساسيين يستجيب كل واحد منهما لأهداف محددة:

مخصصات إجمالية موجهة لتغطية كل نفقات التسيير للجماعات الترابية

هذه المخصصات توزع بين ميزانيات مختلف الجماعات الترابية وفق معايير تتعلق بعدد الساكنة والمجال الترابي بالنسبة للعمالات والأقاليم والجهد الجبائي وإنعاش الموارد الذاتية للجماعات.

مخصصات خصوصية موجهة بالأساس لتمويل مشاريع الاستثمار للجماعات الترابية

لقد بلغت، خلال سنة 2023، المدفوعات المنجزة من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية انطلاقا من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "**حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة**"، حيث وزير الداخلية آمرا بالصرف، **17,9** مليار درهم موزعة على الشكل التالي:

المخصصات	المبلغ المدفوع
مخصصات إجمالية لفائدة الجماعات	**11 143**
مخصصات خصوصية	**5 286**
مخصصات إجمالية لفائدة العمالات و الأقاليم	**1 425**
المجموع	**17 854**

بمبلغ يناهز **11,1** مليار درهم، تمثل المخصصات الإجمالية الممنوحة للجماعات برسم الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "**حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة**" ما نسبته 62,4% من المبلغ الإجمالي للمخصصات التي استفادت منها الجماعات الترابية خلال سنة 2023.

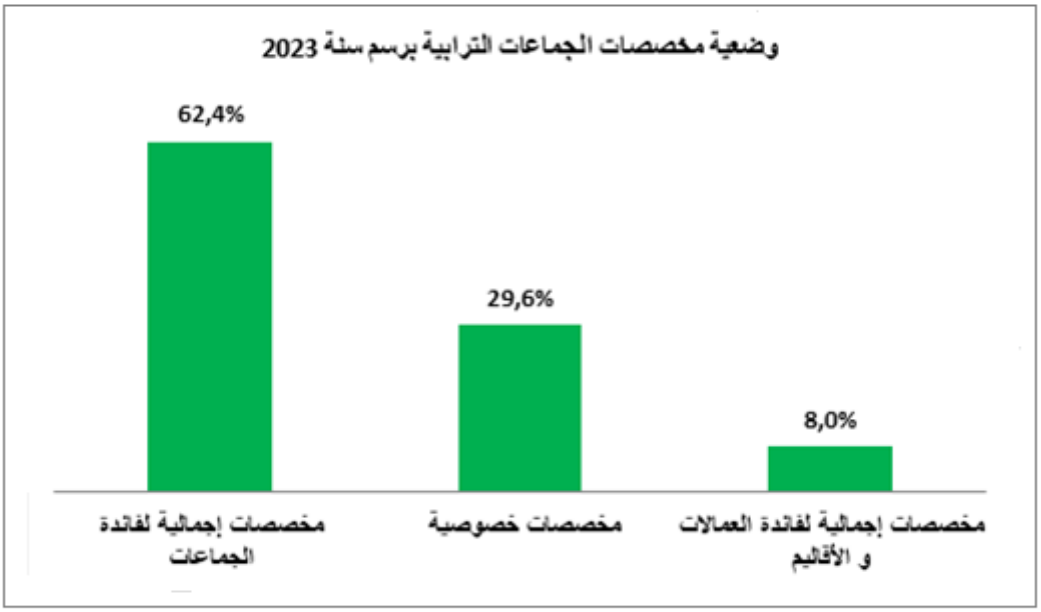

IV. حصة الجهات من منتوج الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل

يتم منح الحصة العائدة للجهات، من منتوج الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وفقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. وتنص هذه المادة على أنه:**" تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة للجهات، بموجب قوانين المالية، بصفة تدريجية، نسبا محددة في 5% من حصيلة الضريبة على الشركات، و 5% من حصيلة الضريبة على الدخل".**

وهكذا، خلال 2023، حددت الحصة العائدة للجهات برسم الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل في 5% وذلك وفق المادتين 9 و 10 من قانون المالية رقم 50.22 برسم السنة المالية 2023 على التوالي.

يدفع المنتوج المتعلق بحصة الجهات من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: **"الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"** حيث وزير الداخلية آمرا بالصرف.

ويتحمل الحساب الخصوصي السالف الذكر، حصة الجهات من التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

وتوزع المبالغ المدفوعة في الحساب الخصوصي المذكور أعلاه برسم حصة الجهات من منتوج الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.15.997 الصادر في 30 دجنبر 2015 على الشكل التالي:

- 50% من موارد الصندوق توزع بحصص متساوية بين الجهات؛
- 37,5% بناء على نسبة السكان؛
- 12,5% بناء على نسبة المساحة.

وقد بلغت المدفوعات المنجزة من طرف الدولة، خلال سنة 2023، لفائدة الجماعات من الحساب المرصد لأمور خصوصية السالف الذكر ما مجموعه 5,1 مليار درهم.

ويبين الجدول أدناه، توزيع هذه المدفوعات بين الاثني عشر (12) جهة:

بملايين الدراهم

الجهات	المبلغ المدفوع
الدار البيضاء-سطات	**614**
مراكش-آسفي	**500**
فاس-مكناس	**485**
الرباط-سلا-القنيطرة	**485**
طنجة-تطوان-الحسيمة	**426**
الشرق	**420**

سوس-ماسة	409
درعة-تافيلالت	383
بني ملال-خنيفرة	378
العيون-الساقية الحمراء	357
الداخلة-واد الذهب	336
كلميم-واد نون	277
المجموع	**5 070**

وقد استفادت جهات الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي وفاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة من حوالي 50% من الحصة المدفوعة للجهات برسم الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل.

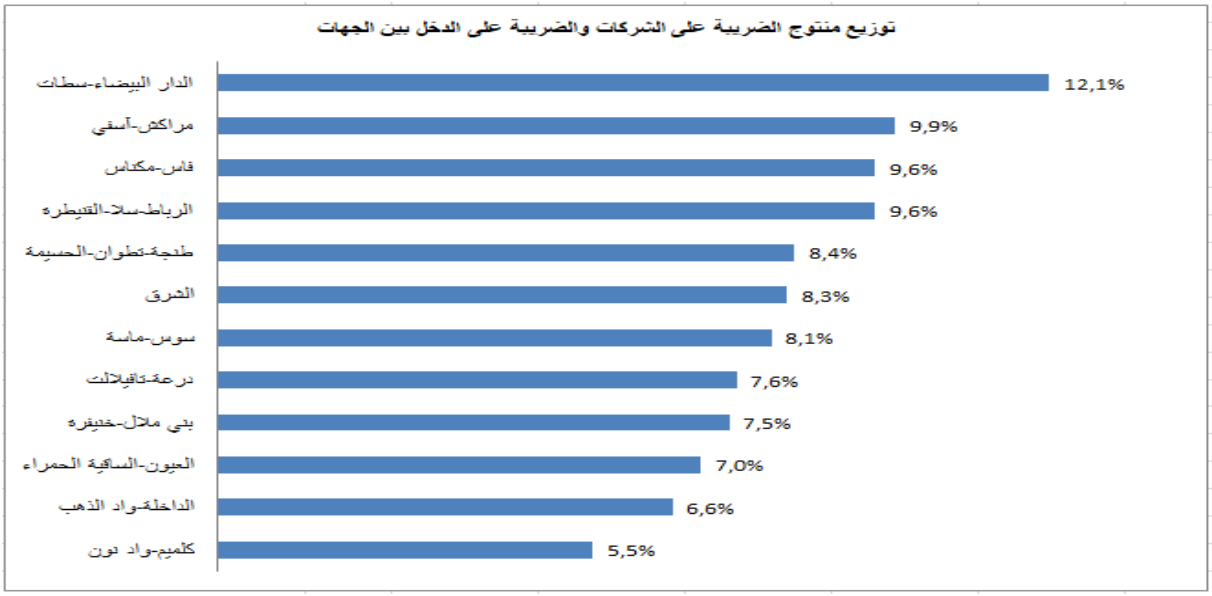

V. حصة الجهات من منتوج الرسم على عقود التأمين

يتم منح الحصة العائدة للجهات المتعلقة بالرسم على عقود التأمين وفقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. وتنص هذه المادة على أنه:" **تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة للجهات، [...] 20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين**".

يتم دفع حصة 20% العائدة للجهات، المتعلقة بالرسم على عقود التأمين، في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "**الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات**"، حيث وزير الداخلية آمرا بالصرف.

ويدفع منتوج الرسم على عقود التأمين للجهات من الحساب المرصد لأمور خصوصية السالف الذكر، و يتم توزيعه بين الجهات بناء على نسبة السكان.

وقد بلغت المدفوعات المنجزة من طرف الدولة، خلال 2023، لفائدة الجهات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المذكور برسم حصة منتوج الرسم على عقود التأمين ما مجموعه 383 مليون درهم. ويبين الجدول أدناه توزيع هذه المدفوعات بين الإثني عشر (12) جهة:

بملايين الدراهم

الجهات	المبلغ المدفوع
الدار البيضاء-سطات	78
الرباط-سلا-القنيطرة	52
مراكش-آسفي	51
فاس-مكناس	48
طنجة-تطوان-الحسيمة	40
سوس-ماسة	31
بني ملال-خنيفرة	28
الشرق	26
درعة-تافيلالت	18
كلميم-واد نون	5
العيون-الساقية الحمراء	4
الداخلة-واد الذهب	2
المجموع	**383**

وقد استفادت جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة من 70% من الحصة المدفوعة للجهات المتعلقة بالرسم على عقود التأمين.

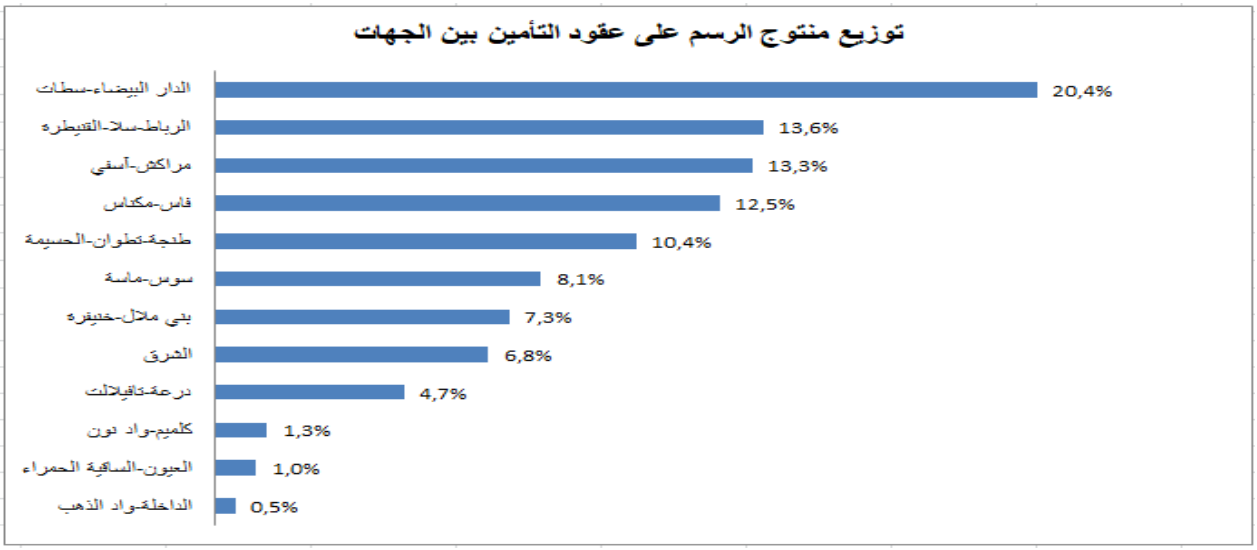

VI. المخصصات الميزانياتية المدفوعة من طرف الدولة للجهات

يتم منح المخصصات الميزانياتية لفائدة الجهات من الميزانية العامة للدولة من الباب المتعلق بالتكاليف المشتركة للاستثمار، وفقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. و تنص هذه المادة على أنه: "تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة للجهات، [...] اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 ملايير درهم سنة 2021".

يتم دفع المخصصات الميزانياتية لفائدة الجهات في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات".

وقد بلغت المدفوعات المنجزة من طرف الدولة، خلال 2023، لفائدة الجهات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المذكور برسم مساهمات الميزانية العامة ما قدره 3,3 مليار درهم، موزعة بين الاثني عشر (12) جهة على الشكل التالي:

بملايين الدراهم

الجهات	المبلغ المدفوع
الدار البيضاء-سطات	394
مراكش-آسفي	321
فاس-مكناس	311
الرباط-سلا-القنيطرة	311
طنجة-تطوان-الحسيمة	274
الشرق	270
سوس-ماسة	263
درعة-تافيلالت	246
بني ملال-خنيفرة	242
العيون-الساقية الحمراء	229
الداخلة-واد الذهب	216
كلميم-واد نون	178
المجموع	**3 255**

وقد استفادت جهات الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي وفاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة من حوالي 50% من الحصة المدفوعة للجهات برسم المخصصات الميزانياتية.

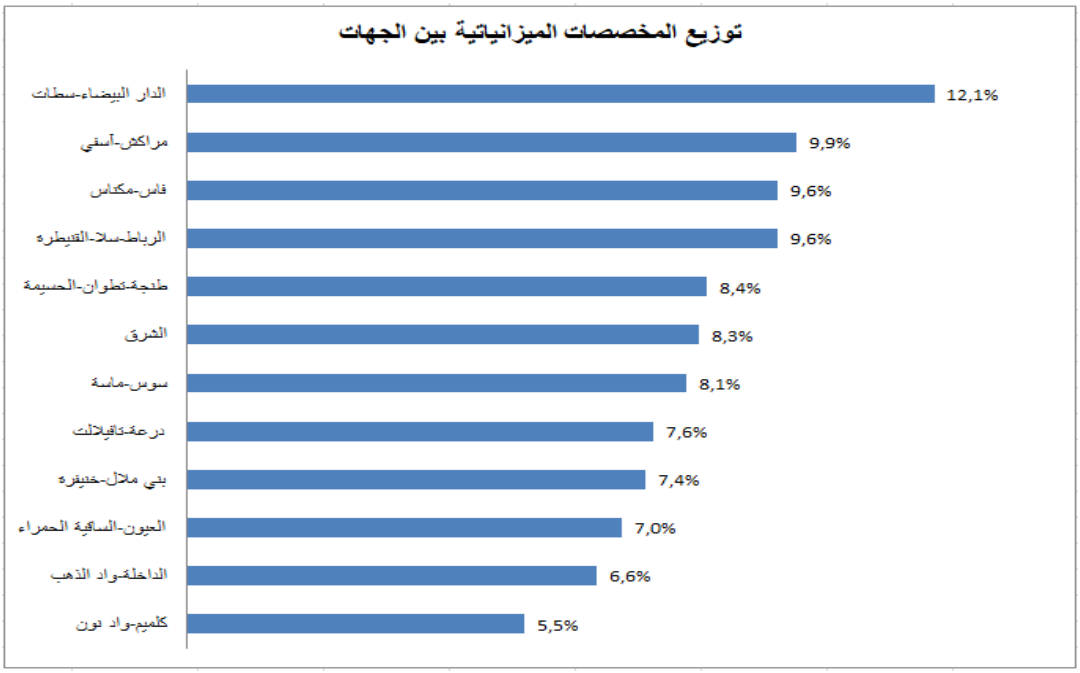

VII. الإمدادات و الفوائد المدفوعة من طرف الدولة للجماعات الترابية

بالإضافة إلى الحصص من منتوج مختلف الضرائب والرسوم و المخصصات الميزانياتية التي تم عرضها أعلاه، فإن الجماعات الترابية تستفيد من موارد مالية أخرى يتم تخصيصها من طرف الدولة على شكل إمدادات و هبات تدفع من طرف القطاعات الوزارية وكذا الفوائد المدفوعة إليها برسم ودائعها بالخزينة.

1. الإمدادات المدفوعة من طرف القطاعات الوزارية

في هذا الصدد، فقد استفادت الجماعات الترابية، خلال سنة 2023، من مخصصات ميزانياتية مدفوعة من طرف القطاعات الوزارية على شكل إمدادات خاصة بالتسيير والاستثمار تقدر بمبلغ **568** مليون درهم.

ويتكون المصدر الرئيسي لهذه التحويلات الميزانياتية من المدفوعات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المسماة: **"صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري"** و**"صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها"** من مبلغي **178** مليون درهم **90** مليون درهم على التوالي.

بملايين الدراهم

القطاع	الميزانية	الامدادات
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	**178**
وزارة الداخلية	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه	**90**

	المستعملة وإعادة استعمالها	
قطاعات مختلفة	دعامات ميزانياتية مختلفة (الميزانية العامة والحسابات الخصوصية)	300
المجموع		**568**

تمثل الإمدادات المدفوعة للجماعات الترابية من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى: "**صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري**" 31% من مجموع الإمدادات الميزانياتية المتوصل بها مقابل 16% من "**صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها**".

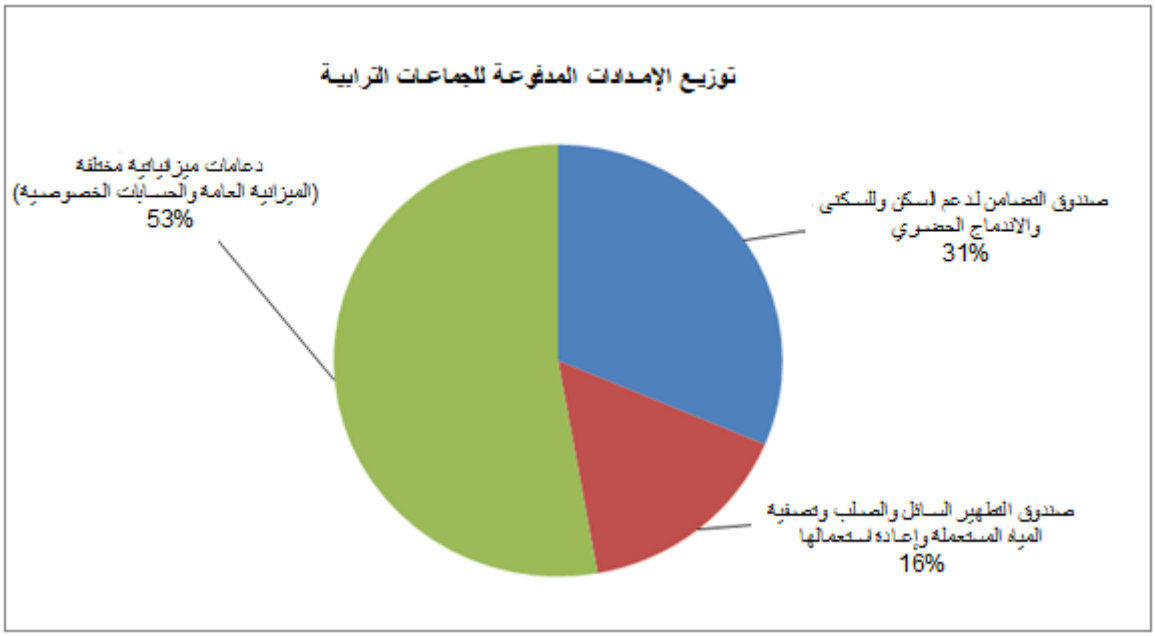

2. الفوائد المدفوعة للجماعات الترابية برسم ودائعها بالخزينة

تطبيقا لمقتضيات المادة 109 من المراسيم 2.17.449 و2.17.450 و2.17.451 الصادرة في 3 نونبر 2017 والمتعلقة على التوالي بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها وللعمالات والأقاليم ومجموعاتها وللجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات، فإن هذه الجماعات الترابية ملزمة بإيداع أموالها بالخزينة العامة للمملكة وأن تكون ودائعها منتجة لفوائد.

في هذا الصدد، فقد استفادت الجماعات الترابية، خلال سنة 2023، من فوائد تقدر بمبلغ **451** مليون درهم. هذا المبلغ موزع حسب الجهات على الشكل التالي:

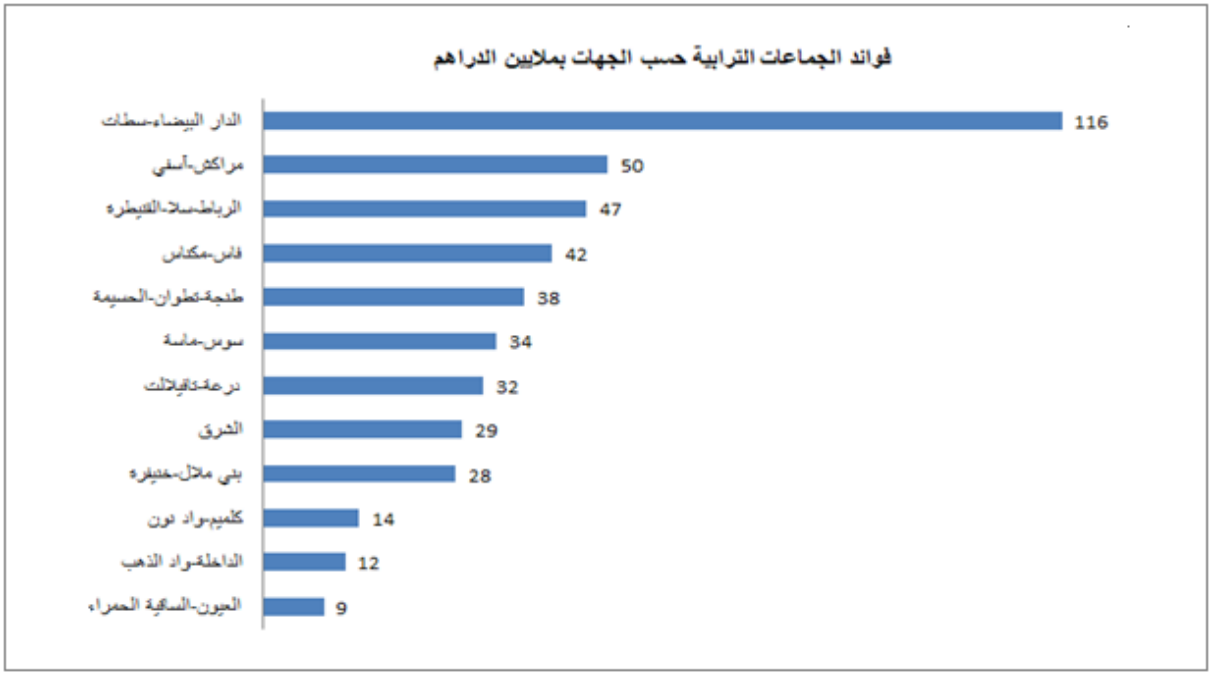
فوائد الجماعات الترابية حسب الجهات بملايين الدراهم
الدار البيضاء-سطات
116
مراكش-آسفي
50
الرباط-سلا-القنيطرة
47
فاس-مكناس
42
طنجة-تطوان-الحسيمة
38
سوس-ماسة
34
درعة-تافيلالت
32
الشرق
29
بني ملال-خنيفرة
28
كلميم-واد نون
14
الداخلة-واد الذهب
12
العيون-الساقية الحمراء
9

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Trésorerie Générale du Royaume

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
الخزينة العامة للمملكة

الحصيلة المحاسبية
والبيانات المالية الأخرى وتقييم الالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية برسم سنة 2023

فهرس

مقدمة..... 2

الفصل الأول : البيـانــات الماليــة 4

- جدول الوضعية الصافية 5

- حساب النتيجة 7

- جدول تدفقات الخزينة 9

- الالتزامات خارج البيان..... 11

الفصل الثاني : معلومات تكميلية متعلقة بالوضعية الصافية..... 13

1 - الأصول الثابتة..... 13

2 - الأصول المتداولة 22

3 - ديون التمويل و مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف..... 26

4 - الخصوم المتداولة..... 29

5 - خزينة الدولة..... 31

الفصل الثالث : معلومات تكميلية متعلقة بحساب النتيجة..... 33

6 - التكاليف..... 33

7-المحصولات…..... 39

الفصل الرابع: معلومات تكميلية أخرى ……..... 42

8 - جدول المرور من الحصيلة الميزانياتية إلى رصيد السنة المحاسبية..... 42

9 - الالتزامات خارج البيان 43

.....

مقدمـــــة

نص القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في المادة 31 على أن الدولة :" تقوم (...) بمسك محاسبة ميزانياتية للمداخيل والنفقات. وتقوم كذلك بمسك محاسبة عامة بالنسبة لمجموع عملياتها. ويمكن للدولة أن تقوم بمسك محاسبة لتحليل كلفة مختلف المشاريع المدرجة في إطار البرامج".

و بين القانون التنظيمي السالف الذكر أن المحاسبة الميزانياتية تنبني على المداخيل التي يتمّ تحصيلها و النفقات التي يؤشر عليها من طرف المحاسبين المعنيين و التي تؤدّى من اعتمادات السنة.

أما بالنسبة للمحاسبة العامة للدولة فهي تقوم على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات و تقتضي ادراج العمليات في حسابات السنة المالية التي ترتبط بها بغض النظر عن تاريخي القبض أو الأداء.كما أن القواعد المطبقة عليها لا تختلف عن تلك المطبقة على المقاولات الخاضعة للقانون الخاص إلّا باعتبار خصوصيات تدخلات الدولة.

و أكد القانون التنظيمي على أن " حسابات الدولة (يجب أن تكون) مطابقة للقانون وصادقة وتعكس صورة حقيقية لثروتها ولوضعيتها المالية".كما أن المجلس الأعلى للحسابات(يقوم) بالتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها ".

و بناء على ذلك يتم إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بالحساب العام للدولة مدعماً بالحصيلة المحاسبية والبيانات المالية الأخرى التي تضم تقييما للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية (المادة 66).

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن :

- المحاسبة العامة للدولة تمسك وفق المرجعية المحاسبية التي تمّت المصادقة عليها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة في نونبر 2008 والتي حددت الإطار المفاهيمي للمحاسبة العامة للدولة و المعايير المحاسبية التي تمّ تبنّيها موضحةً، فيما يخص كل معيار الغايات التي كانت وراء الاختيارات المتبناة، مجال تطبيقه وقواعد القيد والتقييم المحاسبي؛

- محيط ونطاق تطبيق المحاسبة العامة للدولة مرتبط بالشخصية القانونية لمؤسسة الدولة و يشتمل على جميع المصالح والمؤسسات التابعة لها، التي لا تتوفر على شخصية قانونية ذاتية. و بناءً عليه، فإنّ هذا المحيط يشمل جميع الهيئات والمصالح التي تُحدَّد وتُرخَّص وسائل تسييرها في إطار قانون المالية (الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة) مع استثناء المؤسسات العمومية والهيئات المماثلة الأخرى التي تتوفر على الشخصية القانونية الذاتية.

كما وجبت الإشارة على أن مسك المحاسبة العامة للدولة يتم مع مراعاة ستة مبادئ محاسبية أساسية يتم تكييفها مع خصوصيات الدولة و هي كالتالي:

- **مبدأ استمرارية المنهجيات** بحيث تطبَّق على المحاسبة العامة للدولة نفس القواعد ونفس الإجراءات المحاسبية من سنة محاسبية لأخرى؛

- **مبدأ تخصص السنوات المالية** الذي يستوجب ربط التكاليف والمحصولات بالسنة المحاسبية التي تخصها فعلاً حيث يتم قيد المحصولات حال اكتسابها واحتساب التكاليف عند تحملها، بصرف النظر عن تواريخ قبضها أو أدائها؛

- **مبدأ الحيطة** الذي يستوجب الأخذ بعين الاعتبار لكل العوامل التي من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة في التكاليف أو نقصان في محصولات السنة المحاسبية. لهذا، لا يُعتد بالمحصولات إلّا إذا كانت أكيدة ومكتسبة فعلاً للدولة بينما تؤخذ التكاليف بعين الاعتبار بمجرد احتمالها؛

- **مبدأ الوضوح** بحيث يتم قيد العمليات المحاسبية في الحسابات وتحت التبويبات المناسبة، مع التسمية الصحيحة وبدون معاوضة بينها كما أن مكونات الأصول والخصوم تقيم بشكل منفصل. كما يتعين على المحاسبة العامة للدولة أن تستجيب، من ناحية الجودة، لشروط قابلية الفهم والأهمية. لهذا يشترط أن تكون المعلومة المحاسبية مفهومة من طرف المستعملين؛

- **مبدأ الأهمية المعبرة** عملا بهذا المبدأ، يجب أن تكشف البيانات المالية على كل العناصر التي من المحتمل أن تؤثر أهميتها على التقييمات والقرارات .وتعتبر ذات أهمية معبرة، كل معلومة من شأنها التأثير على رأي مستعملي البيانات حول الذمة المالية للدولة ووضعيتها المالية ونتائجها؛

- **مبدأ المشروعية والصدقية** الذي بموجبه يتعين مسك المحاسبة العامّة للدولة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل بصفة تعبّر بأمانة وصدق عن واقع وأهمية الأحداث المسجلة.

هذا وتجذر الاشارة إلى أن إرساء نظام محاسبي قائم على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات يتطلب بالضرورة حيزا من الوقت من أجل :

- تعميم وترسيخ نظام شامل للرقابة الداخلية على مستوى كل المصالح التي لها علاقة مع حسابات الدولة.

- تطبيق القواعد المحاسبية وفقا للمرجعية المحاسبية للدولة التي صادق عليها المجلس الوطني للمحاسبة؛

- تطوير أنظمة معلوماتية تستوفي كل الشروط فيما يتعلق بإمكانية افتحاص و تدقيق العمليات ؛

- جرد و تقييم شامل لأصول و خصوم الدولة وإعداد كل البيانات و الوثائق التي تثبت صحة الأرقام المدرجة في حسابات الدولة.

البيـانـات الماليـة

الفصل الأول – البيــانــات الماليــة

تعد البيانات المالية المرجع المحاسبي الأساسي للأنشطة التي تقوم بها الدولة و قد حددها دليل المعايير المحاسبية للدولة كما يلي :

- بيان الأصول والخصوم المقدّم على شكل جدول للوضعية الصّافية ؛
- حساب النّتيجة المقدّم على شكل لائحة تضمّ التّكاليف والمحصولات ورصيد عمليّات السنة المحاسبية ؛
- جدول تدفّقات الخزينة ؛
- معلومات تكميلية للبيانات المالية.

ـ جدول الوضعية الصافية

يتضمن جدول الوضعية الصافية الأصول والخصوم التي تمّ إحصاؤها وتحديد قيمتها وقيدها. ويعرَض هذا البيان على شكل لائحة، يتمّ إعدادها في آخر السنة المحاسبية.

يتكوّن جدول الوضعية الصافية من:

- قائمة أصول ذات قيمة اقتصادية إيجابية بالنسبة للدولة وتتكوّن من أصول ثابتة وأصول متداولة وخزينة بالأصول؛
- قائمة الخصوم وتتكوّن من واجبات الدولة تُجاه الأغيار عند تاريخ إقفال السنة المحاسبية و هي تشتمل على الدّيون المالية والخصوم المتداولة وخزينة بالخصوم؛
- كما يتضمّن البيان باباً يسمّى"الوضعية الصافية" التي يتمّ تحديدها بمقارنة الأصول مع الخصوم، ويتكوّن هذا الباب من العناصر التالية:
  - مقابلات إدماج الممتلكات؛
  - فوارق إعادة التقييم؛
  - ترحيل من جديد؛
  - رصيد عمليات السنة المحاسبية.

الأصـــــــول	رقم المعلومة التكميلية	المبالغ الصافية بملايين الدراهم	
		2022	2023
الأصول الثابتة (1)	**1**	**1 860 420,34**	**1 983 545,02**
- التثبيتات غير العينية	**1.1**	266,44	219,34
- التثبيتات العينية	**2.1**	1 475 316,97	1 587 446,66
- التثبيتات المالية	**3.1**	369 334,39	389 114,29
- فوارق التحويل بالأصول	_	15 502,54	6 764,73
الأصول المتداولة (خارج عمليات الخزينة) (2)	**2**	**201 627,92**	**215 765,52**
- المخزونات	**1.2**	2 017,88	1.689,79
- دائنيات جبائية ومماثلة	**2.2**	133 798,03	147.262,62
- دائنيات غير جبائية	**2.2**	54 524,38	54.762,20
- الحسابات الانتقالية والانتظارية (مدينة)	**2.2**	11 287,64	12.050,91
الخزينة (3)	**5**	**19 889,61**	**40.812,22**
- خزينة بالأصول	**1.5**	19 889,61	40.812,22
مجموع الأصول (4 = 1 + 2 + 3)		**2 081 937,87**	**2 240 122,76**

الخصوم		المبالغ الصافية بملايين الدراهم	
		2022	2023
الدّيون المالية (5)	**3**	**931 525,73**	**1 007 767,21**
- الديْن الداخلي	**1.3**	647 996,66	701 936,90
- الديْن الخارجي	**2.3**	255 641,16	281 048,38
- مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف	**3.3**	26 238,58	21 999,58
- فوارق التحويل بالخصوم	_	1 649,33	2 782,35
الخصوم المتداولة (خارج عمليات الخزينة)	**4**	**187 456,77**	**227 899,65**
- الموردون	**4**	11 533,68	14 442,80
- المستخدمون	**4**	829,84	829,73
- دائنون آخرون	**4**	126 182,18	131 648,04
- ديون أخرى	**4**	38 171,81	68 832,30
- مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف	**4**	10 739,27	12 146,79
الخزينة (7)	**5**	**154 099,59**	**153 204,76**
- خزينة بالخصوم	**2.5**	154 099,59	153 204,76
مجموع الخصوم (8 = 5 + 6 +7)		**1 273 082,10**	**1 388 871,62**
الوضعية الصافية (9 = 4 - 8)		**808 855,77**	**851 251,15**
- مقابلات إدماج الممتلكات	**-**	865 352,38	860 259,70
- فوارق إعادة التقييم	**-**	89 830,74	175 975,99
- ترحيل من جديد	**-**	-88 423,78	-196 181,60
- رصيد عمليات السنة المحاسبية	**-**	-57 903,57	11 197,05

حساب النتيجة

يتم إعداد حساب النتيجة للدولة، الذي يضمّ مجموع التكاليف والمحصولات، عند نهاية السنة المحاسبية ويقدَّم على شكل لائحة مفصلة لتلك التكاليف والمحصولات.

وينقسم حساب النتيجة لثلاثة أقسام :

- المحصولات :وتتكون من محصولات التسيير المتأتّية من الأنشطة العادية للدولة، ومحصولات التحويلات المتكونة أساساً من المساعدات الممنوحة من طرف الأغيار (أموال المساعدات، الهبات والوصايا)، والمحصولات المالية (فوائد...) ؛
- التكاليف: وتتكوّن من تكاليف التسيير (مستخدمون، سلع وخدمات...)، وتكاليف التحويلات وهي عبارة عن دفعات تقوم بها الدولة لفائدة الأغيار (الأسر، المقاولات، الجمعيات...)، والتكاليف المالية (فوائد وعُمولات...) ؛
- رصيد السنة المحاسبية المتمثّل في الفرق الحاصل بين مجموع المحصولات ومجموع التكاليف.

المحصولات	رقم المعلومة التكميلية	2022	2023
محصولات التسيير (1)		**391 073,21**	**436 898,77**
محصولات السيادة		**328 674,55**	**342 627,08**
- الضرائب المباشرة		134 257,49	140 040,43
- الرسوم الجمركية		14 376,12	17 191,83
- الضرائب غير المباشرة		158 307,97	161 922,58
- رسوم التسجيل والتنبر	1.7	13 686,51	15 692,13
- محصولات ضريبية أخرى		8 046,46	7 780,11
محصولات غير سيادية		**62 398,65**	**94 271,69**
- محصولات الاحتكارات		4 591,36	4 817,64
- عائدات أملاك الدولة		23 945,08	25 716,00
- محصولات أخرى		31 628,14	30 714,71
- استرجاعات عن مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف		2 234,07	33 023,34
محصولات التحويلات (2)		**6 893,74**	**18 806,55**
- الهبات والوصايا	2.7	3 114,60	15 418,11
- أموال المساعدات		2 628,04	2 753,16
- أخرى		1 151,10	635,28
المحصولات المالية (3)		**9 304,58**	**28 218,09**
- محصولات مساهمات الدولة	3.7	7 840,71	8 311,96
- محصولات مالية أخرى		1 463,87	4 023,95
- استرجاعات عن مؤونات لمواجهة تدنى قيمة الأصول		0,00	15 882,18
مجموع المحصولات (4 = 1 + 2 + 3)		**407 271,53**	**483 923,41**
التكاليـف	**6**		
تكاليف التسيير (5)		**355 912,50**	**358 918,06**
- المستخدمون		155 920,19	160 039,17
- السّلع والخدمات		25 693,03	27 482,60
- إعانات عن تكاليف الخدمات العمومية	1.6	83 793,88	82 487,21
- تكاليف التسيير الأخرى		28 433,60	25 215,08
- مخصّصات الاهتلاكات، والمؤونات لمواجهة المخاطر		49 629,41	48 124,83
- أخرى		12 442,40	15 569,16
تكاليف التحويلات (6)		**79 104,06**	**73 052,18**
- الأسر		1 098,77	1 414,11
- الجمعيات		9 470,53	8 012,80
- الجماعات الترابية ومجموعاتها	2.6	21 937,01	23 814,76
- المؤسسات والمقاولات العمومية وآخرون		40 799,00	36 605,04
- تكاليف التحويلات الأخرى		5 798,75	3 205,47
التكاليف المالية (7)		**30 158,54**	**40 756,12**
- فوائد وعُمولات الدّيْن الداخلي		24 011,96	28 329,31
- فوائد وعُمولات الدّيْن الخارجي	3.6	4 866,52	9 520,28
- مخصّصات لمواجهة تدنى قيمة الأصول المالية		0,00	49,18
- أخرى		1 280,07	2 857,35
مجموع التكاليف (8 = 5 + 6 + 7)		**465 175,10**	**472 726,36**
رصيد عمليات السنة المحاسبية (9 = 4 – 8)		**-57 903,57**	**11 197,05**

ـ جدول تدفقات الخزينة

يُبين جدول تدفقات الخزينة مصادر التدفقات الواردة والصادرة خلال السنة المحاسبية مرتبة حسب الفئات التّالية :

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالأنشطة العادية للدولة ؛
- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار؛
- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.

كما يظهر الجزء الأسفل لجدول تدفقات الخزينة رصيد الخزينة في بداية السنة المحاسبية ونهايتها ومبلغ تغيّرات الخزينة إبان السنة المحاسبية.

إنّ جدول تدفقات الخزينة المستخلص من الحسابات المحصورة عند متم سنة 2023 هو كالتالي :

	تدفقات الخزينة	المبالغ بملايين الدراهم	
		2022	2023
تدفقات الخزينة المرتبطة بالنشاط	**الإيرادات**	**347 599,66**	**375 438,02**
	- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	112 552,07	118 284,97
	- الرسوم الجمركية	13 831,26	15 602,25
	- الضرائب غير المباشرة	117 384,64	121 315,94
	- رسوم التسجيل والتنبر	17 799,98	19 989,30
	- أموال المساعدات، وموارد الهبات والوصايا	5 742,64	3 918,07
	- محصولات الاحتكارات	4 222,31	4 328,14
	- عائدات أملاك الدولة	695,61	820,72
	- فوائد وحصص أرباح	8 806,52	10 047,69
	- موارد أخرى	66 564,62	81 130,94
	المدفوعات	**375 665,97**	**366 226,37**
	- نفقات المستخدمين	155 914,16	160 039,17
	- شراء السّلع والخدمات	25 693,03	27 482,60
	- إعانات عن تكاليف الخدمات العمومية	71 453,30	71 506,86
	- نفقات التسيير الأخرى	18 552,86	13 325,51
	- نفقات التحويل	79 104,06	70 118,53
	- نفقات أخرى	24 948,56	23 753,68
	صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بالنشاط (1)	**-28.066,31**	**9.211,65**
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار	**اقتناء التثبيتات**	**54 245,01**	**63 540,45**
	- التثبيتات العينية وغير العينية	35 692,15	45 217,61
	- التثبيتات المالية	18 552,86	18 322,84
	بيع التثبيتات	**23 363,49**	**28 080,81**
	- التثبيتات العينية وغير العينية	23 363,49	26 473,71
	- التثبيتات المالية	0,00	1 607,10
	صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (2)	**-30 881,51**	**-35 459,64**
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل	**الإيرادات**	**195 172,40**	**326 917,42**
	- الدَيْن الخارجي	50 503,34	45 618,43
	- الدَيْن الداخلي	134 305,29	267 298,18
	- التغيُّر الإيجابي للودائع في الخزينة العامة للمملكة	10 363,77	14 000,81
	المدفوعات	**167 637,57**	**278 851,97**
	- الدَيْن الخارجي	28 716,94	18 856,72
	- الدَيْن الداخلي	138 920,63	259 995,24
	- التغيّر السلبي للودائع في الخزينة العامة للمملكة	0,00	0,00
	صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (3)	**27.534,83**	**48.065,45**
	تغيّرات الخزينة (4 = 1 + 2 + 3 = 5 - 6)	**-31 413,00**	**21 817,46**
	الخزينة في بداية السنة المحاسبية (5)	**-102 796,99**	**-134 209,99**
	الخزينة في نهاية السنة المحاسبية (6)	**-134 209,99**	**-112 392,53**

الالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية

(يشتمل هذا الجدول حصرا على الالتزامات التي تمكن تقييمها عند تاريخ حصر الحسابات علما أنه بالنسبة للالتزامات التي يتعذر تحديد مبلغها يكتفى بإدراج الفقرات من النص التشريعي الذي أقرها)

بملايين الدراهم

الالتزامات الممنوحة	2022	2023
الديون المضمونة	165 362,50	181 515,01
الالتزامات الميزانياتية المترتبة عن التأشير على الالتزامات بنفقات الدولة	46 337,59	54 887,86
التزامات أخرى ناتجة عن إتفاقات محددة	52 352,88	20 138,11
التزامات ناتجة عن الاشتراكات في المنظمات الدولية	100 569,44	97 506,75
التزامات التقاعد	59 773,20	64 885,94
المجموع	424 395,61	418 933,67

الالتزامات المتلقاة	2022	2023
الرهون	1,88	0,12
الرهون الرسمية	750,18	872,14
الكفالات	20.180,36	22.239,00
الضمانات الأخرى	443,73	1.015,44
اتفاقيات قروض لم تتوصل الدولة بالمبالغ المتعلقة بها	50.516,93	27.244,50
المجموع	**71.893,08**	**51.371,2**

معلومات تكميلية
للبيـانـات الماليـة

الفصل الثاني – معلومات تكميلية متعلقة بالوضعية الصافية

تتكون الوضعية الصافية من جهة الأصول من أصول ثابتة و أصول متداولة و خزينة بالأصول. أما من جهة الخصوم فتشتمل على ديون مالية و خصوم متداولة و خزينة بالخصوم.

1 - الأصول الثابتة

يُعنى بمصطلح الأصول الثابتة في تبويب جدول الوضعية الصافية كل الممتلكات الموجهة للاستعمال الدائم في مختلف أنشطة الدولة. وتنقسم إلى ثلاث أصناف وهي : التثبيتات العينية والتثبيتات غير العينية والتثبيتات المالية. ومن خصوصيات هذه الأصول أنّ مبالغها لا تخصم مباشرة من النتيجة المحاسبية بل يتم إخضاعها لتقنية قياس مدى اهتلاكها وذلك حسب مدة استعمالها في الدورة الإنتاجية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعطيات المتعلقة بالتثبيتات المدرجة في بيانات سنة 2023 تبقى مؤقتة إلى حين استكمال عمليات جرد وتقييم ممتلكات الدولة.

1.1 - التثبيتات غير العينية

إنّ التثبيتات غير العينية تضم كل الأصول غير المادية وتتكوّن خصوصاً من برمجيات تكنولوجيا المعلوميات المقتناة أو المنتجة داخلياً من طرف مصالح الدولة وشواهد الاختراع والرخص والحقوق والقيم المماثلة.

و يتم قيد النفقات المرتبطة بهذا النوع من التثبيتات ضمن أصول الوضعية الصافية وليس ضمن تكاليف حساب النتيجة لأنّ العمليات الناتجة عنها تترجم المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل الاستثمار، كما تسمح للدولة بتأمين سيرورة المهام المنوطة بها على المدى البعيد. وتُمثل هذه التثبيتات قيمة اقتصادية إيجابية للدولة، حيث تنتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانات خدمات مرتقَبة.

– قواعد التقييم

بين دليل المعايير المحاسبية المعتمد أن التثبيتات غير العينية تخضع لتقييم أولي متبوعاً بتقييم لاحق. و هكذا فبمجرد دخولها في ممتلكات الدولة، يجب أن تُقيَّم كالتّالي :

- بقيمة دخولها ، بالنسبة للتثبيتات المحوزة بمقابل؛
- بكلفة إنتاجها، بالنسبة للتثبيتات المنتَجة داخلياً من طرف مصالح الدولة. ونظرا لما تكتسي هذه العملية من صعوبات في التطبيق فإنه لا تدرج في الوضعية الصافية سوى تلك التي تتجاوز قيمتها مبلغا معينا؛
- بقيمتها السوقية بالنسبة للتثبيتات المحوزة دون عوض.

وقد ُحددت مدد الاهتلاك القصوى المعمول بها في (10) عشرة سنوات بالنسبة للبرمجيات و(6) ستة سنوات بالنسبة للرخص وهي المدد المطابقة لمعدلات المردودية الاقتصادية لتلك البرمجيات والرخص. كما أنّ توزيع مبالغ الاهتلاك يتم بالطريقة الخطية و يترتب عنها تسجيل مبلغ ثابت من التكاليف على المدة النفعية للأصل.

– حركات التثبيتات غير العينية

يلخص الجدول التالي عناصر وحركات التثبيتات غير العينية :

بملايين الدراهم

تثبيتات غير عينية	2022	2023
برمجيات تكنولوجيا المعلوميات المقتناة أو المنتجة في الداخل وشواهد الاختراع والرخص والحقوق والقيم المماثلة.	**850,59**	**860,31**
- شواهد الاختراع والرخص والحقوق والقيم المماثلة	68,09	68,09
- برمجيات تكنولوجيا المعلوميات المقتناة أو المنتجة في الداخل	735,65	739,96
- حقوق وقيم مماثلة	22,32	22,23
- التثبيتات غير العينية الأخرى	24,53	30,02
التثبيتات غير العينية في طور الإنتاج	**77,51**	**115,55**
المجموع الخام	**928,11**	**975,86**
- مبلغ التراكم الحاصل في الاهتلاك	661,66	756,52
القيمة الصافية	**266,44**	**219,34**

عرفت القيمة الصافية للتثبيتات غير العينية عند نهاية سنة 2023 تراجعاً بنسبة % 17,7- مقارنة بالقيمة التي سجلتها في آخر سنة 2022. إذ بلغ الرصيد الخام للتثبيتات غير العينية عند متم دجنبر 2023 ما قدره 975,82 مليون درهم حيث مثلت به قيمة البرمجيات نسبة % 75,82، عند متم السنة 2023 أي بما قدره 739,96 مليون درهم. كما سجل تراكم الاهتلاك التثبيتات غير العينية عند متم سنة 2023 مبلغ 756,52 مليون درهم، وهو ما أفضى إلي قيمة صافية بلغت 219,34 مليون درهم عند متم نفس سنة.

أمّا بخصوص التثبيتات غير العينية في طور الإنتاج و المتكونة من تثبيتات لم يتم تسليمها بعد و من برمجيات قيد الإنتاج، فقد بلغت قيمتها الخامة 115,55 مليون درهم عند متم سنة 2023،أي بزيادة ناهزت 38,04 مليون درهم مقارنة بالقيمة التي سجلتها في آخر سنة 2022.

2.1– التثبيتات العينية

التثبيتات العينية هي أصول مادية ذات قيمة اقتصادية إيجابية يتمّ استعمالها على مدى عدة سنوات وتساهم في تحقيق مهام الدولة. هذه التثبيتات تشتمل على عدة مكونات كالرصيد العقاري للدولة بما فيه من أراضٍ وبنايات والبُنى التحتية ومعدات النقل وعتاد وتثبيتات قيد الإنشاء. وتجدر الإشارة إلى أنّه طبقاً لأحكام دليل معايير المحاسبة العامة للدولة لا تُدرج في بيان الأصول إلّا التي تتمتع الدولة بملكيتها القانونية.

– قواعد التقييم

تُقيَّد التثبيتات العينية في سجلات المحاسبة حسب قواعد التقييم التالية :

- بقيمة دخولها، بالنسبة للتثبيتات المحوزة بمقابل (كلفة الاقتناء، كلفة الإنتاج ...)؛
- بقيمتها السوقية بالنسبة للتثبيتات المحوزة دون عوض؛
- بكلفة إنتاجها، بالنسبة للتثبيتات المنتَجة داخلياً من طرف مصالح الدولة.

– اهتلاك التثبيتات العينية

تُقيَّد التثبيتات العينية في المحاسبة العامة للدولة بقيمة دخولها منقوص منها مبلغ التراكم الحاصل في الاهتلاك وتدني القيمة بفعل الاستعمال العادي. ويتم توزيع مبلغ الاهتلاك السالف الذكر بالطريقة الخطية التي تقتضي تسجيل مبلغ ثابت من التكاليف على المدة النفعية للأصل.

وقد حُددت مدد ونسب اهتلاك التثبيتات العينية كما يلي :

التثبيتـات	النسبة المئوية	مدة الاهتلاك بالسنوات
أراضي	-	-
بنايات وإصلاحات كبرى	4	25
بنيات تحتية	2إلى 4	25إلى 50
عتاد وآليات	10إلى 20	5إلى 10
وسائل النقل	20	5
الأثاث والمعدات المكتبية والتجهيزات المتنوعة	20	5

– حركات التثبيتات العينية

يلخص الجدول التالي عناصر وحركات التثبيتات العينية علما أن هذة المعطيات تبقى مؤقتة إلى حين استكمال عمليات الجرد و التقييم كما تمث الأشارة إليه سالفا.

بملايين الدراهم

تثبيتات عينية	2022	2023
أراضي	952.436,34	1.038.994,84
بنايات وإصلاحات كبرى	46.200,28	47.187,95
بنيات تحتية	381.800,28	381.254,37
عتاد وآليات	67.506,90	75.776,34
وسائل النقل	5.384,08	6.051,51
الأثاث والمعدات المكتبية والتجهيزات المتنوعة	8.597,30	9.706,40
تثبيتات عينية أخرى	2.773,26	3.041,07
تثبيتات عينية قيد الإنجاز	100.682,70	131.476,96
المجموع الخام	**1.565.381,14**	**1.693.489,44**
مبلغ التراكم الحاصل في الاهتلاك	90.064,18	106.042,78
القيمة الصافية	**1.475.316,97**	**1.587.446,66**

سجلت القيمة الصافية للتثبيتات العينية عند نهاية سنة 2023 ارتفاعا بنسبة 7,6% مقارنة بقيمتها المقيدة في آخر سنة 2022 ،إذ بلغت ما قدره 1.587.446,66 مليون درهم. كما عرف حجم تراكم الاهتلاك للتثبيتات العينية عند متم سنة 2023 زيادة قيمتها 15.978,6 مليون درهم مقارنة مع حجم تراكم الاهتلاك المسجل بنفس الفترة من سنة 2022 ليصل إلي 106.042,78 مليون درهم.

وتشكل الأراضي والبنيات التحتية معا الحصة الأوفر من قيمة التثبيتات العينية للدولة عند متم سنة 2023 و ذلك بنسبٍ بلغت على التوالي 61,35% و 22,51% من قيمتها الخامة.

يبين الجدول التالي مبالغ القيمة الخامة ومبالغ الاهتلاك والقيمة الصافية لكل نوع من التثبيتات العينية كل على حدة عند نهاية سنة 2023:

بملايين الدراهم

النـوع	القيمة الخامة	مبلغ الاهتلاك	القيمة الصافية
أراضي	1.038.994,84	0,00	1.038.994,84
بنايات وإصلاحات كبرى	47.187,95	9.311,70	37.876,25
بنيات تحتية	381.254,38	61.816,93	319.437,45
عتاد وآليات	75.776,34	23.095,75	52.680,60
وسائل النقل	6.051,50	4.040,47	2.011,03
الأثاث والمعدات المكتبية والتجهيزات المتنوعة	9.706,40	5.598,08	4.108,32
تثبيتات عينية أخرى	3.041,07	2.179,85	861,22
تثبيتات عينية قيد الإنجاز	131.476,96	0,00	131.476,96
المجموع	**1.693.489,44**	**106.042,78**	**1.587.446,66**

3.1- التثبيتات المالية

تتكوّن التثبيتات المالية من :

- القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة ؛
- مساهمات الدولة المجسدة أو غير المجسدة بسندات، والمخصصات من رأس مال المؤسسات العمومية ؛
- حقوق الإشتراكات في المنظمات الدولية ؛
- التثبيتات المالية الأخرى.

- **القروض والتسبيقات**

تندرج القروض والتسبيقات التي تمنحها الدولة ضمن فئة التثبيتات المالية وتتمثل في أموال مدفوعة للأغيار بمقتضى عقود.

تُمنح القروض لمدد تتجاوز السنتين بينما تُمنح التسبيقات القابلة للإرجاع لمدد تقلّ عن سنتين أو تُساويها تُدفع من موارد الخزينة وتُمنح من أجل المصلحة العامة (الفقرة ج من المادّة 27 من القانون التّنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية).

وقد عرفت مبالغ القروض والتسبيقات التطورات التالية :

بملايين الدراهم

النـوع	2022	2023	التغيير
قروض	526,37	406,15	-120,22
تسبيقات	679,67	986,67	307,00
المجموع	**1.206,04**	**1.392,82**	**186,78**

عرف حجم القروض المسجل عند نهاية سنة 2023 انخفاضا قدره 120,22 مليون درهم أي بنسبة 23 بالمائة مقارنة مع المستوى المسجلة عند متم 2022. بينماعرف مستوى التسبيقات المقيد عند متم سنة 2023 ارتفاعا قدره 307,00 مليون درهم أي بنسبة 45 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022

ـ المساهمات

تتكون المساهمات من حقوق تملكها الدّولة في هيئات ذات شخصية معنوية، وترتبط هذه الحقوق بالوضع القانوني لتلك الهيئات أو بحيازة الدولة لحصص من رؤوس أموالها. وتجدر الإشارة إلى أنّ تعريف المساهمات سالفة الذكر، يرتكز على مفهوم العلاقات المستديمة بين الدولة والهيئات التي تمتلك بها حصصا.

وتتمتع الهيئات المرتبطة بالدولة بأشكال قانونية مختلفة (شركات الدولة ،فروع مؤسسات عمومية وشركات مختلطة) و تتكوّن من 228 مؤسسة عمومية 43 شركة ذات مساهمة مباشرة مع العلم أنّ 78 مؤسسة عمومية لا تُمسك محاسبة عامة و63 مؤسسة عمومية تصدر بيانات مالية لا تمكن من تقييم مبالغ مساهمات الدولة المرتبطة بها.

وتبعا لذلك، فإنّ المعطيات المتعلقة بالمساهمات التي تمّ إدراجها في الوضعية الصافية تهم فقط الهيئات التي تُمسك محاسبة عامة وتسمح، عبر بياناتها، بتقييم مساهمات الدولة طبقاً لأحكام المعايير المحاسبية المعتمدة. وتبلغ الحصة الإجمالية لهذه المساهمات عند متم سنة 2023 ما قدره **383.072,96**مليون درهم، مفصلة كالتالي:

بملايين الدراهم

المؤسسة أو الوحدة	مساهمات الدولة	
	2022	2023
المؤسسات العمومية	256.187,48	288.368,86
شركات ذات مساهمة مباشرة للخزينة	91.960,00	94.704,10
المجموع	**348.147,48**	**383.072,96**

وتتوزع مساهمات الدولة في المؤسسات العمومية عند متم سنة 2023 على الشكل التالي :

بملايين الدراهم

المؤسسات العمومية	مساهمات الدولة
صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	84.407,88
المكتب الوطني للسكك الحديدية	43.288,68
صندوق التمويل الطرقي	30.853,50
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	32.915,21
صندوق الإيداع والتدبير	12.304,79
الوكالة الوطنية للموانئ	9.062,85
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	7.694,94
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	8.986,77
وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	26.044,41
الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء	5.254,11
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	4.072,65
وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	6.678,42
صندوق المقاصة	3.738,79
المكتب الوطني للمطارات	3.974,82
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	1.580,36
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	1.502,29
صندوق التجهيز الجماعي	1.000,00
أخرى	5.008,39
المجموع	**288.368,86**

أمّا الشركات التي تساهم فيها الدولة مباشرة فهي كالتالي:

بملايين الدراهم

شركات ذات مساهمة مباشرة للخزينة	مبلغ مساهمة الدولة
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	15.509,75
مؤسسة محمد السادس	15.000,00
المجمع الشريف للفوسفاط	7.886,38
السلطة المينائية طنجة المتوسط	17.400,00
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	4.750,00
شركة الناظور غرب المتوسط	5.191,00
شركة الدار البيضاء للنقل	4.221,00
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	3.795,08
القرض الفلاحي للمغرب	3.957,61
الشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية	2.226,57
إثمار الموارد	3.000,00
مجموعة العمران	2104,05
بريد المغرب	1.191,40
شركة إتصالات المغرب	1.160,41
الهيئة المغربية للاستثمار	1.000,00
أخرى	6.310,85
المجموع	**94.704,10**

- **حقوق الإشتراكات في المنظمات الدولية**

تدرج المبالغ المدفوعة مقابل انخراط الدولة في الهيئات الدولية ضمن التثبيتات المالية كما هو مقرر في دليل المعايير المحاسبية الذي بين على أن تقييد حقوق الإشتراكات في المنظّمات الدّولية ضمن الأصول يصبح نافذاً إبتداءً من تاريخ دفع حقّ الإكتتاب الممثّل لحصّة الدّولة في هذه المنظّمات.

تشتمل هذه الفئة من التثبيتات المالية على مبالغ الاشتراك في مؤسسات بروتن وودز و الهيئات العربية والإسلامية و المنظمات الجهوية كما هو مبين في الجدول التالي :

بملايين الدراهم

المنظمات الدولية	2022	2023
صندوق النقد الدولي	9.760,89	9.862,35
مؤسسات أخرى منبثقة عن إتفاقية بروتن وودز	813,78	1.523,45
الهيئات العربية والإسلامية	5.129,10	5.047,25
المنظمات الجهوية	4.077,10	4.797,80
المجموع	**19.780,88**	**21.230,85**

يتبين أن مبلغ الاشتراكات سجل زيادة قدرها 1.449,97 مليون درهما بين سنتي 2022 و 2023 وذلك راجع للعمليات المترتبة عن هذه الاشتراكات خلال السنة المحاسبية و لتغيّر سعر الصرف المسجل بتاريخ 31 دجنبر 2023 مقارنة مع السعر المرجعي المعتمد عند قيدها في حسابات الدولة. وتأتي الاشتراكات لدى صندوق النقد الدولي في المرتبة الأولى بنسبة 46,45 بالمائة متبوعة بالاشتراكات لدى الهيئات العربية والإسلامية بنسبة 23,77 بالمائة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الاشتراكات غير المدفوعة تقيد ضمن الالتزامات الممنوحة خارج البيان.

2 – الأصول المتداولة

تشتمل الأصول المتداولة على المخزونات ودائنيات الأصول المتداولة ودائنيات أخرى.

2. 1 – المخزونات

تتكوّن المخزونات من السّلع والبضائع المقتناة والمحوزة من طرف الدّولة المخصَّصة إمّا لإستهلاكها الخاصّ أو لأجل إعادة بيعها أو توزيعها. تشتمل على المنتجات المصنَّعة أو قيْد الإنتاج، وتضمّ، فضلاً عن ذلك، المواد الأوّلية، ولوازم قابلة للإستعمال في عمليّة الإنتاج، كما تشمل على السّلع المقتناة أو المنتَجة من طرف الدّولة والموجَّهة للتوزيع على الأغيار، مجّاناً أو مقابل ثمن رمزي.

وبالتالي فهي تتكون مما يلي:

- مواد ولوازم قابلة للإستهلاك ؛
- قطع غيار متصلة بالتثبيتات العينية ؛
- مخزونات إستراتيجية لمواجهة الكوارث الطبيعية ؛
- مواد تدريبية ومعدات تعليمية ؛
- منتجات قيْد الإنتاج ؛
- سلع ومنتجات أخرى موجّهة للبيع أو مقدَّمة مجاناً أو مقابل تعويض رمزي.

هذا ووجبت الاشارة إلى أنّ المعيار المحاسبي المعتمد فيما يخص المخزونات لا يُطبّق على الأدوات المالية و قطعان المواشي والمنتوجات الفلاحية والغابوية والمنجمية و الخدمات التي مازالت قيْد التّقديم نظراً لصعوبة تقييمها.

بالنسبة للشق المتعلق بحساب كلفة المخزونات، يمكن تبني إحدى الطرق التالية:

- إمّا طريقة الوارد أوّلاً- الصادر أوّلاً ؛
- أو طريقة المتوسط المرجّح للكلفة.

كما وجبت الاشارة على أنه لا تؤخذ بعين الاعتبار في محاسبة الدولة إلّا المخزونات بالغة الأهمية. وعليه فقد أدرجت في حسابات الدولة تلك التي تتولى حفظها وإدارتها كل من وزارة الصحة وإدارة السجون ومصالح الوقاية المدنية. ويلخص الجدول التالي المعطيات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات.

بملايين الدراهم

أصناف مخزونات الدولة	2022	2023
مواد ولوازم قابلة للاستهلاك	1.800,50	1.735,50
مخزونات إستراتيجية لمواجهة الكوارث الطبيعية	124,14	21,50
سلع ومنتجات أخرى موجّهة للبيع أو مقدَّمة مجاناً أو بمقابل تعويض رمزي	199,45	21,79
المجموع الخام	2.124,09	1.778,79
مؤونات تدني قيمة المخزونات	106,21	89
المجموع الصافي	2.017,88	1.689,79

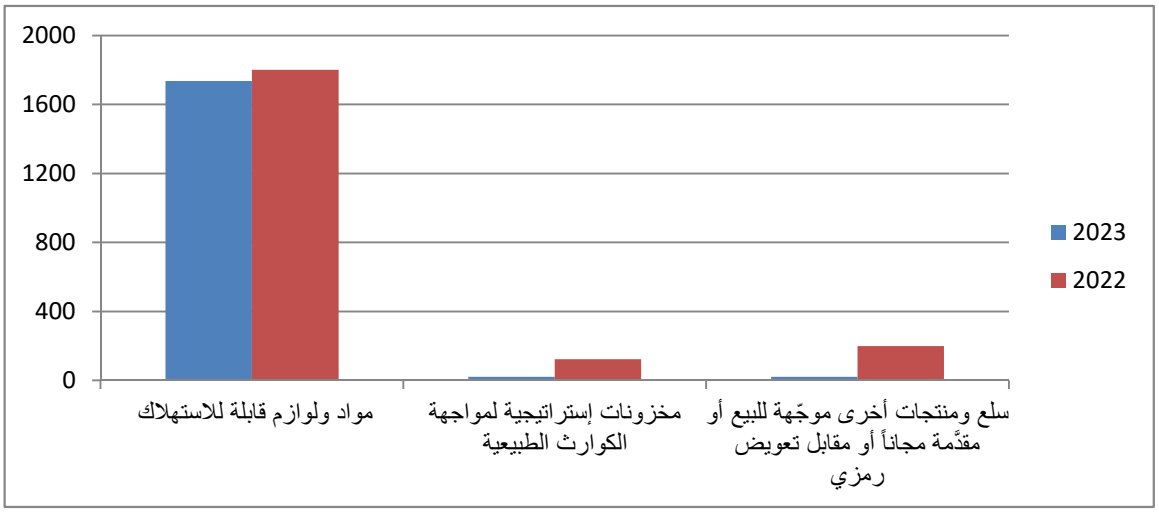

سجلت القيمة الخام للمخزونات نهاية سنة 2023 انخفاضا اجماليا بلغ 345,28 مليون درهم مقارنة مع سنة 2022 أي نسبة % 16,25- .و يعزى هذا الانخفاض إلى تدني قيمة السلع والمنتجات الموجهة للبيع أو المقدَّمة مجاناً أو بمقابل تعويض رمزي(177,65 مليون درهم) و قيمة المخزونات الاستراتيجية لمواجهة الكوارث الطبيعية(102,64 مليون درهم) و قيمة مخزونات المواد واللوازم القابلة للاستهلاك (65 مليون درهم).

هذا و قد حدد مبلغ مؤونات تدني قيمة المخزونات بالنسبة لسنة 2023 في 89 مليون درهم مما ترتب عنه تسجيل مبلغ صافي قدره 1.689,79 مليون درهم أي بانخفاض بلغت قيمته 328,09 مليون درهم مقارنة مع سنة 2022.

2.2- دائنيات الأصول المتداولة

تدرج على مستوى الأصول المتداولة كل المبالغ المستحَقّة لفائدة الدولة من طرف الأغياروهي تتكوَّن من :

- دائنيات مستحَقّة على الملزَمين، والمتمثّلة في الضرائب والواجبات والرسوم الّتي تحصّلها الدولة لحسابها الخاص أو لحساب الأغيار، وكذلك الغرامات والعقوبات المالية؛
- دائنيات مستحَقّة على الزبناء المترتبة عن بيع السلع أو الخدمات ؛
- دائنيات على مدينين آخرين.

وتقيد دائنيات الأصول المتداولة عند إدراجها في حسابات الدولة بالمبلغ المستحَق علماً أنّ كل تقليص لقيمة هذه الدائنيات يستوجب تسجيل مبلغه بالطريقة المعتمدة لقيد تدنّي القيم.

لهذا، تدرج الأرقام المتعلقة بالدائنيات المستحقة بمبلغها الخام وبمبلغها الصافي كما يبين مبلغ المؤونات المرصدة لتغطية الدائنيات غير القابلة للتحصيل. ويتمّ قيد المؤونات سالفة الذكر في حسابات الدولة حينما تظهر صعوبات في تحصيل المبالغ الباقي استخلاصها من طرف المحاسبين العمومين.

و تجدر الإشارة إلى أن احتساب مبلغ مخصصات تدنّي القيمة ارتكز على تقدير إحصائي لكل فئة من الدائنيات، أخذا بعين الاعتبار المعطيات المرتبطة بنِسب التحصيل الملاحَظة خلال السنوات الأخيرة. وأدرجت هذه المخصصات ضمن تكاليف التسيير.

وقد سجلت أرصدة الحسابات المتعلقة بالدائنيات المبالغ التالية :

بملايين الدراهم

نوعية الدائنية	2022	2023	الفارق
دائنيات مستحَقّة على الملزَمين- دائنيات جبائية	**152 615,11**	**167 679,11**	**15 064,00**
- الضريبة على الشركات	17 596,53	19 864,88	2 268,35
- الضريبة علي الدخل	22 966,13	24 331,32	1 365,19
- الضريبة على القيمة المضافة	16 273,68	18 652,09	2 378,41
- رسوم التسجيل والتنبر	2 519,12	2 974,93	455,81
- ضرائب غير مباشرة ورسوم جمركية	20 425,51	21 303,40	877,89
دائنيات جبائية لحساب الجماعات الترابية (الرسم المهني رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية)	33 084,82	36 479,85	3 395,03
- ذعائر وغرامات التأخير وصوائر التحصيل	34 621,50	38 977,55	4 356,05

- دائنيات جبائية أخرى	5 127,82	5 095,09	- 32,73
دائنيات مستحَقّة على الملزَمين- دائنيات غير جبائية	**64 132,54**	**64 610,25**	**477,71**
- غرامات وعقوبات مالية	14,37	13,87	- 0,50
- دائنيات مرتبطة بأملاك الدولة	790,06	764,63	- 25,43
- دائنيات مختلفة - الميزانية العامة - حسابات خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة	63 096,82	63 579,13	482,31
- دائنيات الاحتكار والإمتيازات والإتاوات	15,37	17,98	2,61
- دائنيات أخرى غير جبائية	215,92	234,64	18,72
القيمة الخامة	**216 747,65**	**232 289,36**	**15 541,71**
مخصصات تدنّي القيم	28 425,23	30 264,56	1 839,33
القيمة الصافية	**188 322,42**	**202 024,80**	**13 702,38**

ويتبين أن القيمة الخامة للدائنيات بلغت 232.289,39 مليون درهم متم السنة المحاسبية 2023 محققة بذلك زيادة تقدر ب15.541,71 مليون درهم مقارنة مع سنة 2022، بينما بلغت زيادتها بالقيمة الصافية ما قدره 13.702,38 مليون درهم علما أن الدائنيات الجبائية تشكل القسط الأكبر بما نسبته 72,18 بالمائة من المجموع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدائنيات المقيدة في الوضعية الصافية تتضمن تلك المحصلة للأغيار ويتعلق الأمر على الخصوص بالدائنيات المتعلقة بالرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية لفائدة الجماعات الترابية و التي بلغت قيمتها الخام 36 479,85 مليون درهم عند متم سنة 2023.

وأخذاً بعين الاعتبار الصعوبات التي تعتري عمليات التحصيل، فقد أدرجت في حسابات الدولة مخصصات لتدني القيمة حدِّد مبلغها في 30.264,56 مليون درهم مسجلة ارتفاعاً قدره 1.839,33 مليون درهم مقارنة مع السنة الماضية.

وتدخل ضمن خانة الأصول المتداولة أرصدة كل الحسابات الانتظارية والانتقالية المدينة التي تدرج فيها العمليات التي لم يتمكن المحاسبون العموميون من تنزيلها بصفة نهائية. وانتقلت أرصدة هذه الحسابات من 11.287,64 مليون درهم بتاريخ 31 دجنبر 2022 إلى 12.050,91 مليون درهم عند متم سنة 2023.

3- ديون التمويل و مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف

إن الدّيون المالية للدولة التي تدرج ضمن الخصوم ناتجة عن قرارات تمويلٍ تُتّخَذ على أساس رخص سنوية ممنوحة وفق مقتضيات قانون المالية. و تُقيَّد الدّيون المالية للدولة برسم السنة المحاسبية التي تمّ خلالها إصدار أو إبرام الاقتراضات المطابقة شريطة أن تكون:

- مرخصة بموجب قانون المالية؛
- ديوناً مؤكدة ومترتبة عن التزامات من شأنها أن تؤدّي إلى خروج موارد لفائدة الأغيار؛
- قابلة للتقييم بطريقة صادقة.

و تتكوّن كُلفات الاقتراضات من الفوائد والمصاريف الأخرى التي تتحمّلها الدّولة في إطارعملية الاقتراض، ويمكنها أن تضمّ اهتلاكات أقساط الإصدار و أقساط السّداد المرتبطة بهذه الاقتراضات كما تتكوّن كذلك من الخسائر النّاتجة عن تغيّرات سعر صرف العملات، بالنّسبة للاقتراضات المبرَمة بالعملات الأجنبية.

تجدر الإشارة أنه عملا بالمعايير المحاسبية للدولة، لا تدرج أذون الخزينة التي لا تتعدّى آجالها اثنا وخمسون (52) أسبوعاً ضمن الديون المالية على مستوى الوضعية الصافية بل تسجل ضمن عناصر الخزينة بالخصوم.

1.3 – الديون الداخلية للخزينة

تنقسم الديون الداخلية للدولة إلى ديون طويلة الأمد و إلى ديون متوسطة الأمد كما هو مفصل بالجدول التالي:

بملايين الدراهم

آجال الديون الداخلية	2022	2023
ديون طويلة الأمد (تتجاوز خمس سنوات)	402.031,26	476.340,90
ديون متوسطة الأمد (سنتين إلى خمس سنوات)	245.965,40	225.596,00
مجموع الدين الداخلي	**647.996,66**	**701.936,90**

شكلت سندات الخزينة عند متم سنة 2023 القسط الأوفر من الديون الداخلية بنسبة 94,92 بالمائة و تنقسم سندات الخزينة حسب آجال الاستحقاق إلى ستة مجموعات و هي كالتالي:

بملايين الدراهم

مدة الاستحقاق	الرصيد المستحق 2022/12/31	الرصيد المستحق 2023/12/31
سنتين	72.201,40	94.803,50
خمس سنوات	173.764,00	130.792,50
عشر سنوات	133.851,00	152.831,90
خمسة عشر سنة	122.719,10	154.900,10
عشرون سنة	78.383,80	89.422,00
ثلاثون سنة	37.371,10	43.536,80
المجموع	**618.290,40**	**666.286,80**

2.3 – الديون الخارجية للخزينة

تضم الديون الخارجية للتّمويل مبالغ الإقتراضات المتعاقد عليها مع الدول المانحة أو مع المؤسسات الدولية أو الأبناك التجارية الخارجية و تدرج ضمن خصوم . ووجبت الإشارة إلى أنه يتمّ التّحويل الآني لعمليّات التّمويل المبرَمة بالعُملات الأجنبية حسب سعر المتداوَل لعملة القرض يوم دّفعه أو يوم إصداره.

كما يتم تحويل الدّيون بسعر الصّرف المتداوَل بتاريخ آخر يوم للسّنة المحاسبية لتسجيل الفوارق النّاتجة عن التّحويل في حساب انتقالي وذلك في انتظار التّسوية بأول يوم من السنة المحاسبية الموالية. و هكذا تُسجَّل فوارق التّحويل، المتمثّلة في الخسارة المستترة في حساب "فوارق التّحويل للأصول"، وتلك المتمثّلة في الربح غير المستكشَف في حساب "فوارق التّحويل للخصوم". بعدها يتم تسوية هذه الحسابات في بداية السّنة المحاسبية الموالية، من أجل تصحيح قيَم الدّخول التي سيعاد بواسطتها احتساب فوارق التّحويل الحقيقية وقْت السّداد.

كما يتم أيضا تقييد مؤونة عن مخاطر التّحويل أخذاً بعين الاعتبار مبلغ السّداد المتوقّع برسم سنة المحاسبية الموالية كما هو مقرر في دليل المعايير المحاسبية للدولة.

تتوزع الديون الخارجية المسجلة في الوضعية الصافية للدولة كالتالي :

بملايين الدراهم

مصدر الديون الخارجية	2022	2023
دول أجنبية	33.988,30	34.096,25
منظمات عربية، إسلامية، جهوية ودولية	148 996,38	152.288,00
أبناك أجنبية	72.656,48	94.664.13
مجموع الدين الخارجي	**255.641,16**	**281.048,38**

يتبين أن حجم الديون الخارجية عرف ارتفاعاً بنسبة 9.94 بالمائة في نهاية سنة 2023 مقارنة بمستواه عند متم سنة 2022، حيث انتقل من 255.641,16 مليون درهم إلى 281.048,38 مليون درهم. كما أن الديون اتجاه المنظمات العربية والإسلامية وكذا الجهوية والدولية ما زالت تشكل أكثر من نصف الديون الخارجية بنسبة 54.19 بالمائة من المجموع.

3.3 – اهتلاك الديون العمومية

تطلبت عمليات سداد الديون العمومية عند متم سنة 2023 مبلغ 88.970,16 مليون درهم وهي ترتبط بتسديدات ناتجة عن الدين الخارجي بما قدره 7.520,65 مليون درهم (أي بنسبة 8.45 بالمائة) وتسديدات عن الدين العمومي الداخلي بمبلغ81.449,51 مليون درهم (أي بنسبة 91.55 بالمائة)، وتتوزع كالتالي :

مصدر الاقتراض	إصدارات اهتلاك الاقتراضات 2022	إصدارات اهتلاك الاقتراضات 2023
- دول الإتحاد الأوربي	441,70	477,85
- دول عربية	896,13	865,34
- دول من أمريكا وآسيا	287,87	273,73
- هيئات عربية، إسلامية، جهوية ودولية	5.492,76	5.654,76
- الأسواق المالية الدولية	13.682,26	248,97
مجموع اهتلاك الديْن الخارجي	**20.800,73**	**7.520,65**
- أذون، سندات واقتراضات داخلية أخرى	37.974,57	81.449,51
مجموع اهتلاك الديْن الداخلي	**37.974,57**	**81.449,51**
مجموع اهتلاك الديْن العمومي	**58.775,29**	**88.970,16**

3.3 - مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف

زيادة على ما سبق ذكره، تشتمل ديون التمويل على مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف، حددت في مبلغ اجمالي قدره 21.999.58 (مليون درهم) بتاريخ 31 دجنبر2023 مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 4238.99 مليون درهم مقارنة مع سنة 2022 (26 238,58 مليون درهم).

و تتكون المؤونات التي رصدت لمواجهة المخاطر من مِؤونات مرتبطة بمخاطر صرف العملات بمبلغ 391.12 مليون درهم و من مِؤونات مرتبطة بالتزامات مالية للدولة بمبلغ 21.608.46 مليون درهم.

4 – الخصوم المتداولة

تتكوّن الخصوم المتداولة من الديون غير المالية والمؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف والخصوم الأخرى.

وتعتبَر الديون غير المالية خصوماً مؤكدة تمّ تحديد مبالغها وآجالها بصفة دقيقة. وتتكوّن من ديون التسيير والديون المرتبطة بتحويلات الدولة وديون غير مالية أخرى.

وفيما يخص المؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف، فإنها تُدرج في البيانات المالية عند إقفال السنة المحاسبية وذلك بمجرّد توفر التزام قانوني أو معترَف به من طرف الدولة اتجاه الأغيار، من شأنه أن يؤدّي لخروج فعلي لموارد بدون مقابل منتظَر لمصالح الدّولة. ويتمّ تقييم هذه المؤونات بطريقة تقديرية بحيث يكون المبلغ المقدر كافياً لإبراء ذمة الدولة اتجاه الأغيار.

وتتعلق المؤونات لمواجهة المخاطر بالالتزامات التي وافقت عليها الدولة أو النزاعات القائمة بين الدولة والأغيار أو خسائر الصرف غير المرتبطة بالتمويل.

أمّا المؤونات المخصصة لمواجهة التكاليف فإنّها ترتبط بمؤونات لمواجهة تكاليف التسيير، والعمليات المتعلّقة بإعادة هيكلة الدولة أوإعادة تنظيمها الإداري أو أخيراً ما تقتضيه ضرورة التقيد بمقتضيات قرار تنظيمي (معايير جديدة في المجال البيئي والأمني...).

وبالنسبة للخصوم الأخرى، فهي خصوم لا تستجيب سواءً للتعريف المخصّص لدَيْن غير مالي أو المخصّص لمؤونة لمواجهة المخاطر والتكاليف. وهي خصوم مؤكدة ذات مبالغ معلومة لكن آجالها غير محدَّدة بصفة دقيقة.

وتتوزع الخصوم المتداولة على الشكل التالي :

بملايين الدراهم

مكونات الخصوم المتداولة	2022	2023
ديون اتجاه الموردين	11.533,68	14.442,8
ديون اتجاه المستخدمين	829,84	829,73
دائنين آخرين		
- ديون مترتبة عن التسديدات والتخفيضات و الإرجاعات الضريبية	38.007,34	37.586,92
- الدائنيات المتعين تحصيلها لحساب الأغيار	34.693,63	38.077,57
- ودائع الجماعات الترابية بالخزينة	51.358,67	54.268,00
- ديون أخرى	2.195,92	20.539,15
المؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف	10.739,27	12.146,79
الحسابات الانتظارية أو الانتقالية الدائنة	38.098,42	50.008,70
المجموع	**187.456,77**	**227.899,66**

بالمقارنة مع الأرقام المسجلة متم سنة 2022 يلاحظ أنّ الخصوم المتداولة قد عرفت في مجملها ارتفاعاً بمبلغ 40.442,89 مليون درهم حيث بلغت سنة 2023 ما قدره 227.899,66 مليون درهم.

وفيما يخص الديون غير المالية فإنها ترتبط أساساً بثلاث فئات :

- الديون المترتبة عن التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية التي بلغت 37.586,92 مليون درهم في 31 دجنبر2023 مسجلة انخفاضاً قدره 420,42 مليون درهم مقارنة مع سنة 2022. وتهم بالأساس كل من الضريبة على القيمة المضافة بمبلغ 32.528,16 مليون درهم، والضريبة على الشركات بمبلغ 4.676,70 مليون درهم ؛
- ودائع الجماعات الترابية بالخزينة التى انتقلت من 51.358,67 مليون درهم إلى 54.268,00 مليون درهم أي بارتفاع قدره 2.909,33 مليون درهم ؛
- الدائنيات المتعين تحصيلها لحساب الأغيار والتي تشتمل بالأساس على الدائنيات المتعلقة برسم السكن ورسم الخدمات الجماعية والرسم المهني التي تتكلف مصالح الدولة بتحديد مبالغها واستخلاصها لفائدة الجماعات الترابية والتي بلغت 38.077,57 مليون درهم متم سنة 2023 بزيادة قدرها 3.383,94 مليون درهم.

أما بالنسبة للمؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف، فإنّ المبلغ الإجمالي المدرج في البيانات المالية (146,79 12 مليون درهم) يتوزع بين المؤونات المخصصة لتغطية تكاليف الموظفين (الحقوق المكتسبة - 130,42 6 مليون درهم) و المبالغ المحكوم بها ضد الدولة ابتدائياً من طرف المحاكم الإدارية والعادية والتجارية (016,37 6 مليون درهم).

زيادة على ما سبق ذكره، تشتمل الخصوم المتداولة على أرصدة الحسابات الانتظارية والانتقالية الدائنة التي تهم العمليات أساسا التي لم يتمكن المحاسبون العموميون من تنزيلها بصفة نهائية نظراً لعدم توفر المعلومات اللازمة . وقد بلغت هذه الأرصدة ما قدره 50.008,7 مليون درهم بتاريخ 31 دجنبر 2023 مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 11.910,28 مليون درهم.

5 – خزينة الدولة

تنقسم خزينة الدولة على مستوى الوضعية الصافية إلى أصول و خصوم و تدرج في باب يحمل عنوان "الخزينة". يشتمل هذا الأخير من جهة الأصول على:

- متوفّرات، بما فيها الطّوابع المتواجدة في الصّندوق؛
- قيَم قابلة للتعبئة في آجال القصيرة جدّاً؛
- مماثلات الخزينة، وهي التّوظيفات المالية لآجال قصيرة.

أما من جهة الخصوم فإن "الخزينة" تتضمن:

- ديون ذات آجال قصيرة ؛
- ودائع المؤسّسات والمقاولات العمومية والأشخاص الذّاتيّين والمعنويّين الخاضعين للحقّ الخاصّ،
- عناصر أخرى للخصوم (عمليّات العرض لاستحفاظ سندات الدّولة).

و يمثل الرصيد الصافي لخزينة الدولة الفرق بين قيم مكونات الخزينة بالأصول وقيم مكونات الخزينة بالخصوم.

يبين الجدول و المبيان أسفله قيم مكونات الخزينة بالأصول المسجلة نهاية سنة 2023:

و قد سجلت مكونات الخزينة بالأصول عند متم سنة 2023 المستويات المفصلة أسفله:

بملايين الدراهم

عناصر الخزينة بالأصول	2022	2023
الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب	4.087,27	10.862,20
الحسابات الجارية لدى أبناك أخرى (*)	11.539,52	12.575,50
حسابات مفتوحة لدى الأبناك بالخارج	434,61	539,53
الشيكات والقيم	1.817,37	2.981,44
الصندوق	205,78	243,25
التسبيقات الممنوحة لشسيعي النفقات	9,62	9,63
السندات المضمونة	1.195,30	1.127,61
مماثلات الخزينة	600,14	12.473,06
مجموع الخزينة بالأصول	19 889,61	40.812,22

(*)بما فيهاأرصدة حسابات كتاب الضبط بمحاكم المملكة لدى صندوق الإيداع والتدبير وهي ودائع وانتمانات خصوصية ؛

- أرصدة الحسابات المفتوحة لدى البريد بنك بالمدن التي لا تتواجد فيها وكالات بنك المغرب.

سجلت عناصر الخزينة بالأصول متم دجنبر 2023 قيمة إجمالية بلغت 812,22 40 مليون درهم محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 105,2% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. إذ مثلت منها بنهاية سنة 2023 أرصدة الحسابات البنكية الجارية (بالمغرب وخارج المغرب) نسبة 58,75% و مماثلات الخزينة نسبة 30,56% و الشيكات والقيم والصندوق والتسبيقات الممنوحة لشسيعي النفقات نسبة % 7,93 و السندات المضمونة نسبة 2,76%.

حيث تعزى قيمة الخزينة بالأصول المسجلة بمتم دجنبر 2023 إلى نتاج عمليات التدبير الفعال لخزينة الدولة و التي تندرج في إطار الضمان المستمر للتوازن بين التحملات والموارد عبر توظيف مماثلات الخزينة و إصدار أذون الخزينة.

من جهة الخصوم يفصل الجدول أسفله قيم مكونات الخزينة بالخصوم المسجلة بنهاية سنة 2023 :

عناصر الخزينة بالخصوم	2022	2023
أذون الخزينة (*)	47.473,90	33.095,60
ديون أخرى قصيرة الأجل	6.284,08	6.265,59
ودائع الأموال في الخزينة العامة للمملكة		
- المؤسسات العمومية	56.110,60	62.910,14
- الخواص	37.399,47	43.061,98
- ودائع الأموال إلى أجل	5.534,06	7.072,83
الأوراق المقدمة للأداء	572,56	143,86
التسبيقات المتلقاة	724,92	654,76
مجموع الخزينة بالخصوم	154.099,59	153.204,76

(*) أذون موظّفة عن طريق المناقصة في السّوق المشتركة للأبناك ، لمدّة لا تتعدّى اثنان وخمسون (52) أسبوعاً.

فيما يخص خزينة الدولة بالخصوم، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 153.204,76 مليون درهم نهاية سنة 2023 و هو ما يمثل انخفاضا بنسبة 0,6% بمقارنة مع المستوى المسجل عند متم سنة 2022. إذ تشكل ودائع الأموال في الخزينة العامة للمملكة نسبة % 73,78 من حجم خزينة الدولة بالخصوم بينما مثلت أذون الخزينة و الديون الأخرى قصيرة الأجل و تسبيقات متلقاة و أوراق المقدمة للأداء نسبة 26% من قيمتها المسجلة عند متم سنة 2023.

الفصل الثالث ـ معلومات تكميلية متعلقة بحساب النتيجة

يبين حساب النتيجة مجموع التكاليف والمحصولات عند نهاية السنة المحاسبية ويقدَّم على شكل لائحة مفصلة لتلك التكاليف والمحصولات حسب فئتها وطبيعتها.

6 – التكاليف

ترتبط التكاليف إمّا باستهلاك موارد تدخل في إنتاج سلعة أو خدمة، وإمّا في التزام بالدفع للأغيار، بصفة نهائية وبدون مقابلٍ مباشر في الحسابات و تُدرج في حساب النتيجة في الأبواب التالية:

- تكاليف التسييرو هي مرتبطة بالنشاط العادي للدولة (استهلاك الموارد من أجل حيازة سلع وأملاك أو خدمات)،
- تكاليف التحويلات وهي ناتجة عن التزام أو قرار بالدفْع يكتسي صبغة نهائية وبدون مقابل للأغيار،
- التّكاليف المالية التي ترتبط بعمليات التمويل.

1.6 – تكاليف التسيير

تشتمل هذه الفئة على التكاليف المرتبطة بالنشاط العادي للدولة، وتتكون خصوصاً من:

- تكاليف المستخدمين (الرواتب، الأجور والتعويضات القارّة والعرضية، المساهمات في أنظمة التقاعد والضّمان الاجتماعي...) ؛
- مبالغ مترتبة عن شراء مواد قابلة للاستهلاك (مواد ولوازم، عتاد ومعدات، مواد البناء، قطع غيار...) وخدمات متنوعة (الصيانة والإصلاحات، النقل، البريد والاتصالات، الإيجار، الدراسات، الاستشارة، الدعاية، الإيواء...) ؛
- إعانات مدفوعة لهيئات تساهم في تنفيذ السياسات المباشرة للدولة ؛
- التكاليف المرتبطة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية وكذا إلغاء الدائنيات غير القابلة للتحصيل، والعفو الضريبي، وإبراء الذّمة على وجه الإحسان المقيَّدة سالفاً في حسابات الدولة، شريطة أن لا تُشكّك التصفية في صحّتها ؛
- مخصّصات مؤونات لمواجهة تدنّي قيم الأصول المالية ؛

و قد بلغت تكاليف التسييـــــر عند متم سنة 2023 ما قدره 358.918,06 مليون درهم و هي موزعة كما هو مُبين في الجدول التالي :

بملايين الدراهم

تكاليف التسييـــــر	2022	2023
- المستخدمون	155.920,19	160.039,17
- السّلع والخدمات	25.693,03	27.482,60
- إعانات عن تكاليف الخدمة العمومية	83.793,87	82.487,22
- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية وقرارات إلغاء الدائنيات	23.188,34	22.078,30
- مخصّصات الاهتلاكات، والمؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف وتدني القيم	49.629,41	48.124,83
- تكاليف التسيير الأخرى	17.687,66	18.705,94
المجموع	**355.912,50**	**358.918,06**

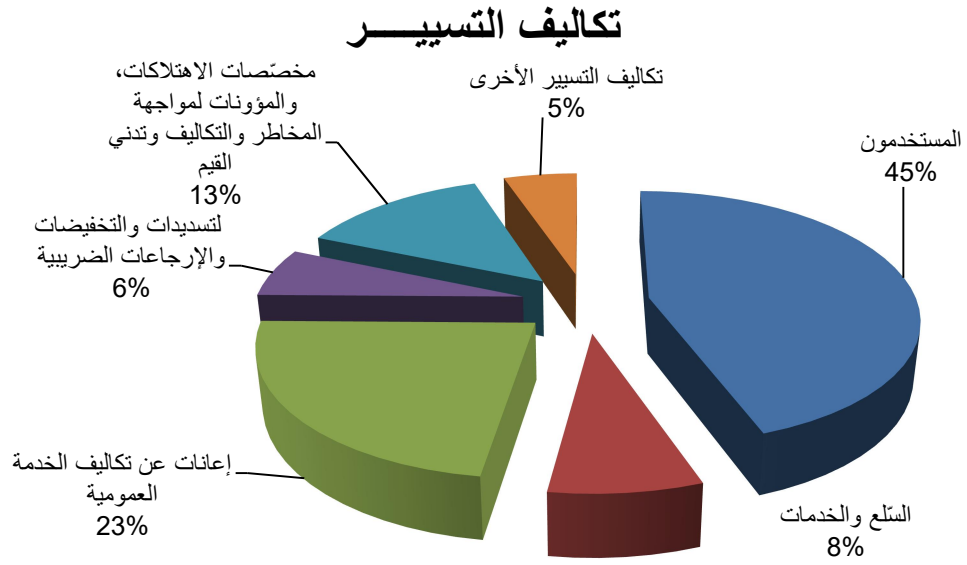

و تشكل التكاليف المتعلقة بالمستخدمين القسط الأكبر من مجموع تكاليف الدولة حيث بلغت ما قدره 160.039,17 مليون درهم في آخر سنة 2023 أي بنسبة 45,6 بالمائة من تكاليف التسيير.

وهي تتكون من أجور وتعويضات قارة بمبلغ 147.060,65 مليون درهم، وعلاوات وتعويضات عرضية قدرها 6.249,79 مليون درهم، ومساهمات في أنظمة التقاعد ومؤسسات الرعاية والضمان الاجتماعي بما مبلغه 5.005,49 مليون درهم، وخدمات إجتماعية مقدمة مباشرة من طرف الدولة بما قدره 1.723,24 مليون درهم.

التكاليف المتعلقة بالمستخدمين

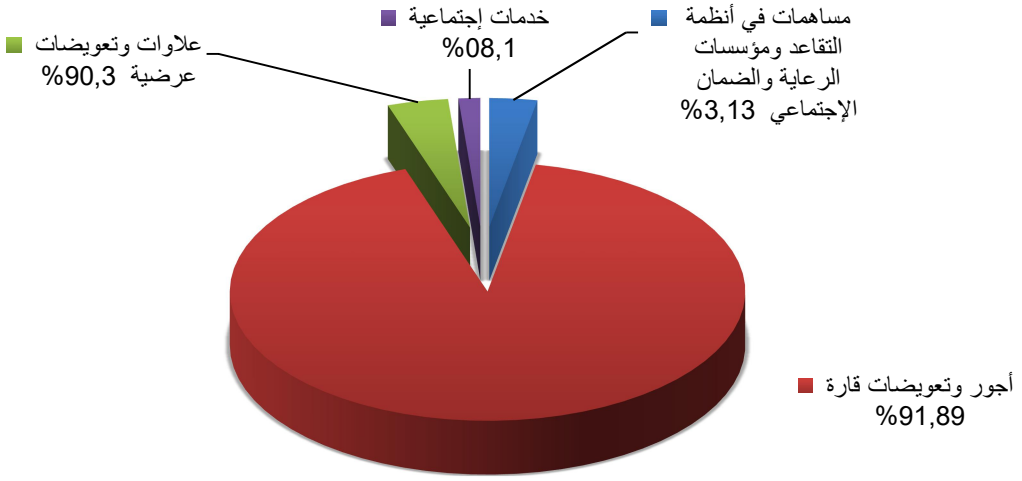

أما التكاليف المرتبطة بشراء مواد قابلة للاستهلاك والتكاليف الناتجة عن الخدمات (صيانة وإصلاحات، نقل واتصالات ....) فقد سجلت أرصدة الحسابات المتعلقة بها متم سنة 2023 مبلغاً قدره 27.482,60 مليون درهم، موزعة بين القيمة الخالصة للمواد القابلة للاستهلاك سالفة الذكر بقيمة 9.531,85 مليون درهم والتكاليف عن الخدمات بما قدره 17.950,76 مليون درهم لتشكل بذلك 7,66 بالمائة من تكاليف التسيير.

وتعتبر الإعانات عن تكاليف الخدمة العمومية فئة مهمة من تكاليف التسيير حيث بلغت 82.487,21 مليون درهم وهي موجهة خصوصاً للشركات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والجمعيات التي تساهم في تنفيذ السياسات المباشرة للدولة لتشكل بذلك 23 بالمائة من تكاليف التسيير.

فيما يخص التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية وقرارات قبول إلغاء الدائنيات غير القابلة للتحصيل والعفو الضريبي وإبراء الذمة على وجه الإحسان، فقد سجلت أرصدة الحسابات المتعلقة بها متم سنة 2023 مبلغ 22.078,30 مليون درهم وتتكون أساساً من تسديدات وتخفيضات وإرجاعات ضريبية (18.724,29 مليون درهم) وإلغاء دائنيات غير قابلة للتحصيل (3.152,47 مليون درهم) وعفو ضريبي وإبراء الذمة على وجه الإحسان (201,54 مليون درهم).

أمّا بالنسبة لمخصّصات الاهتلاكات والمؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف وتدني القيم، فقد حدد مبلغها عند متم 2023 في 48.124,83 مليون درهم مشكلة بذلك نسبة 13,41 بالمائة من تكاليف التسيير لنفس السنة، ما مثل انخفاض قدره 1.504,58 مليون درهم بالمقارنة مع بيانات السنة الفارطة. كما وجبت الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مبلغ المؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف قد تم تحيينه أخذا بعين الاعتبار المعطيات المتعلقة بالنزاعات مع الأغيار والتي صدرت بشأنها أحكام ابتدائية ضد الدولة والمعطيات التي تخص إلتزامات الدولة في إطار اتفاقيات محددة و كذا المعطيات المرتبطة بتقلبات سعر الصرف و تأثيرها المحتمل على الديون الخارجية.

وهي تتوزع كما يلي :

بملايين الدراهم

النوع	2022	2023
- مخصّصات اهتلاكات التثبيتات	13 242,51	16 110,89
- مؤونات لمواجهة تدني قيم المخزونات	106,20	88,94
- مخصصات تدني قيم دائنيات الأصول المتداولة	3 056,63	1 865,61
- مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف	33 224,07	30 059,39
المجموع	**49 629,41**	**48 124,83**

2.6 – تكاليف التحويلات

تشمل تكاليف التحويلات كل المدفوعات بدون مقابل التي تقوم بها الدولة في إطار تدخلاتها لتنظيم الميدانيْن الاقتصادي والاجتماعي، والتي يتم دفعها للمستفيدين مباشرة أو بواسطة هيئات أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإعانات المتعلّقة بتحملات الخدمة العمومية وكذلك مدفوعات المداخيل المحصَّلة من طرف الدولة لحساب الأغيار لا تدخل في خانة تكاليف التحويل.

وتستفيد من هذه التحويلات الفئات التالية :

- الأسر والجمعيات؛
- المقاولات الخاصة؛
- الجماعات الترابية ومجموعاتها؛
- المؤسسات العمومية.

وقد بلغ حجم تكاليف التحويلات إلى غاية 31 دجنبر 2023 ما قدره 73.052,18 مليون درهم، ممثلاً نسبة 15,45 بالمائة من مجموع التكاليف و تتجزأ على الشكل التالي:

بملايين الدراهم

تكاليف التحويلات	2022	2023
- الأسر	1 098,77	1 414,11
- الجمعيات	9 470,53	8 012,80
- الجماعات الترابية ومجموعاتها	21 937,01	23 814,76
- المؤسسات والمقاولات العمومية	40 799,00	36 605,04
- تحويلات أخرى	5 798,75	3 205,47
المجموع	**79 104,06**	**73 052,18**

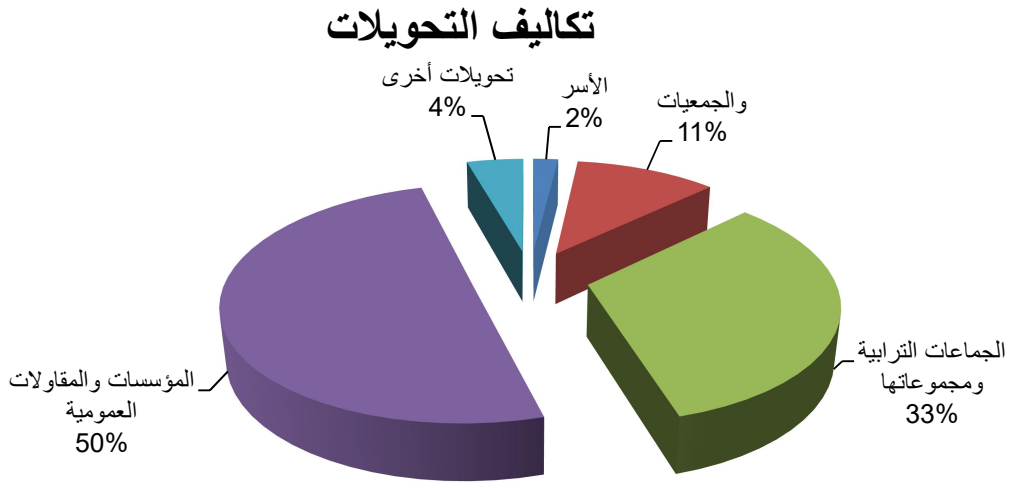

3.6 – التكاليف المالية

إن التكاليف المالية يعنى بها التكاليف المترتبة عن عمليات الاستدانة والأدوات المالية وخزينة الدولة، وهي تتكوّن من :

- تكاليف الفوائد والعُمولات المترتبة عن العناصر المكوّنة للخزينة والأدوات المالية لأجَل والديون المختلفة المرتبطة بعمليات التمويل والخزينة؛
- خسائر الصرف المرتبطة بالديون المالية والأدوات المالية لأجَل المبرَمة بالعملات الأجنبية؛
- الخسائر المترتبة عن بيع مقابلات الخزينة؛
- التكاليف المالية الأخرى المرتبطة بعمليات التمويل والخزينة.

إلى حدود 31 دجنبر 2023، بلغ حجم التكاليف المالية ما قدره 40.756,12 مليون درهم بنسبة 8,62 بالمائة من مجموع التكاليف. و تتوزع على الشكل التالي :

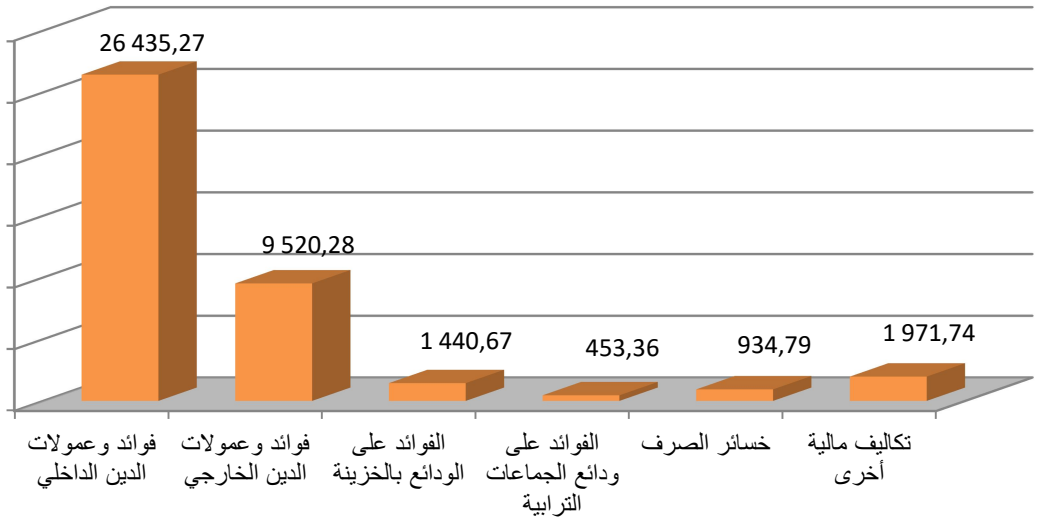

ويتضح أن الفوائد والعمولات المترتبة عن الدين تشكل القسط الأوفر من التكاليف المالية للدولة. وقد بلغت تلك الفوائد والعمولات 26.435,27 مليون درهم بالنسبة للدين الداخلي و 9.520,28 مليون درهم بالنسبة للديون الخارجية أي ما يعادل 88,22 بالمائة من مجموع التكاليف المالية.

أما الفوائد عن الودائع والتي تشمل تلك المتعلقة بالجماعات الترابية وأرصدة الحسابات البنكية المفتوحة لدى الخزينة العامة للمملكة فقد بلغت على التوالي 453,36 مليون درهم و 1.440,67 مليون درهم أي ما يعادل 4,65 بالمائة من مجموع التكاليف المالية.

هذا وقد ترتبت عن الخسائر الناتجة عن تغير صرف العملات تكاليف بلغ مجموعها 934,79 مليون درهم عند متم سنة 2023 بينما بلغت التكاليف المالية الأخرى 1.971,74 مليون درهم.

7 – المحصولات

1.7– محصولات التسيير

تتكوّن محصولات التسيير من محصولات سيادية ومحصولات غير سيادية.

فالأولى ناتجة عن ممارسة الدولة لسيادتها و تُستخلص بشكل نهائي وبدون منح مقابل مباشر مساوٍ للأغيار، وتشتمل على محصولات جبائية (الضرائب والرسوم المماثلة)، غرامات وعقوبات مالية وجزاءات أخرى تعود للدولة وكذا المحصولات السيادية الأخرى.

أما الفئة الثانية فهي محصولات ناتجة عن النشاط العادي للدولة والتي تدخل في دائرة تأثيرها أو مراقبتها.

وهنا وجب التوضيح بالنسبة للمحصولات الجبائية، أنّه طبقاً لمعايير المحاسبة العامة للدولة، يتمّ تحديد مبالغ المحصولات الجبائية الخامة، فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، بتطبيق مقاييس محدّدة بالقانون على المادة الخاضعة للضّريبة (الوعاء الضّريبي) . أمّا بالنسبة للمحصولات الصافية، فإنّها تحدَّد بعدما تُطرح من المبالغ الخامة قيمة قرارات التصفية، المترتبة عن إعادة النظر في صحّة الدائنيات الّتي تمّ احتسابها سابقاً (التخفيضات والإلغاءات المترتّبة عن الأخطاء والشكايات والإجراءات القضائية). و تجدر الإشارة إلى أنّ مبالغ القرارات التي لا تُشكّك في صحّة الدائنيات المصفّاة سابقاً (إبراء الذّمة على وجه الإحسان والعفو الضّريبي وقبول إلغاء الدائنيات غير القابلة للتحصيل)، تُقيد ضمن التكاليف.

وعليه فقد بلغت قيمة محصولات التسيير، برسم السنة المحاسبية 2023، ما قدره 436.898,77 مليون درهم موزعة كما يلي :

بملايين الدراهم

محصولات التسيير	2022	2023
محصولات السيادية (*)	**328.644,35**	**342.528,68**
الضرائب المباشرة منها :	**134.257,49**	**140.040,43**
- الضريبة على الشركات	67.866,61	69.378,34
- الضريبة على الدخل	51.963,00	55.400,62
الضرائب غير المباشرة:	**158.307,97**	**161.922,58**
- الضريبة على القيمة المضافة	126.535,33	129.100,33
- الضريبة الداخلية للاستهلاك	31.772,64	32.822,24
رسوم جمركية	**14.376,12**	**17.191,83**
رسوم التسجيل و التنبر	**13.686,51**	**15.692,13**
محصولات جبائية أخرى	**8.046,46**	**7.780,11**
محصولات غير السيادية	**62.398,65**	**94.271,69**
- محصولات الاحتكار والامتيازات	4.591,36	4.817,64
- محصولات أملاك الدولة	23.945,08	25.716,00
- محصولات أخرى	31.628,14	30.714,71
- استرجاعات عن مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف وتدني القيم	2. 234,07	33.023,34
المجموع	**391.073,21**	**436.898,77**

(*) قيمة صافية

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ المحصولات السيادية التي بلغت 342.627,08 مليون درهم متم سنة 2023 تستأثر بحصة 78,40 بالمائة من مجموع محصولات التسيير. وتشتمل المحصولات السيادية سالفة الذكر خصوصاً على الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة بمبالغ وصلت على التوالي ما قدره 69.378,34 و 55.400,62 و 129.100, 33 مليون درهم.

أما المحصولات غير السيادية فقد بلغت ما قدره 94.271,69 مليون درهم بحصة 21,58 بالمائة من مجموع محصولات التسيير، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 31.873,03 مليون درهم مقارنة مع السنة الفارطة.

2.7. محصولات التحويلات

تشمل محصولات التحويلات الأموال المتلقاة من الأغيار بدون مقابل مباشر مساوٍ من أجل المساهمة بمعية الدولة في تغطية المصاريف ذات النفع العام. وتتكوّن أساساً من أموال المساعدات، والهبات، والوصايا الممنوحة من طرف الأغيار.

و بلغ حجم محصولات التحويلات سالفة الذكر بتاريخ 31 دجنبر 2023، ما قدره 18.806,55 مليون درهم و هي كالتالي:

محصولات التحويلات	2022	2023
الهبات والوصايا	3.114,60	15.418,11
أموال المساعدات	2.628,04	2.753,16
أخرى	1.151,10	635,28
المجموع	**6.893,74**	**18.806,55**

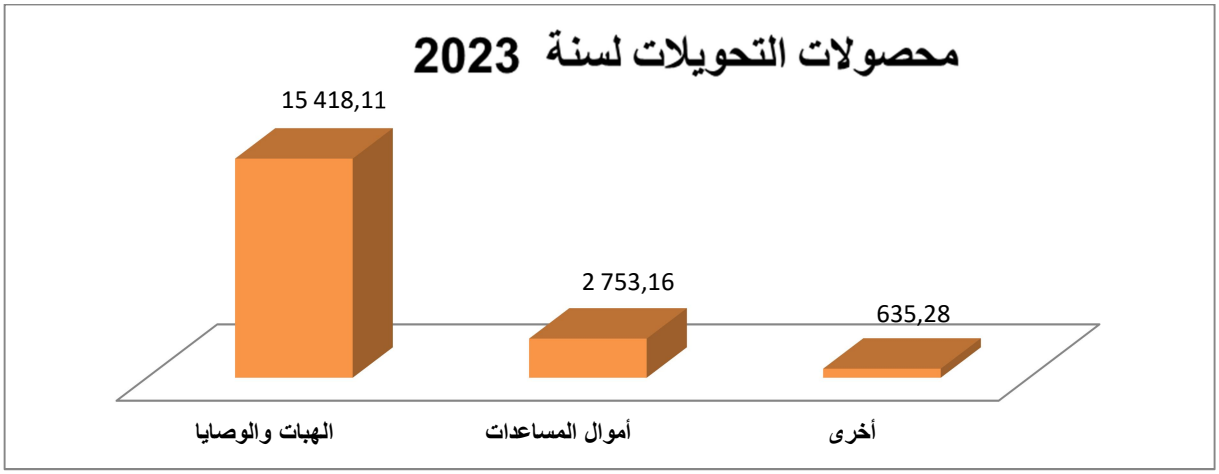

3.7 – المحصولات المالية

تعتبر المحصولات المالية تلك المحصولات المتأتية من التثبيتات المالية وتوظيفات الخزينة والدائنيات المالية وعمليات التدبير النشيط للدين العمومي والأدوات المالية لأجَل والضمانات الممنوحة من طرف الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أرباح الصّرف التي تهمّ العمليّات الأخرى، غير تلك المرتبطة بالتّمويل والخزينة، لا تؤخذ بعين الاعتبار ضمن المحصولات المالية.

هذا وقد بلغ حجم المحصولات المالية متم سنة 2023 ما قدره 28.218,09 مليون درهم مساهمة بذلك بنسبة 5,83 بالمائة من مجموع المحصولات و هي كالتالي:

بملايين الدراهم

المحصولات المالية	2022	2023
محصولات المساهمات	7.840,71	8.311,96
محصولات عن التسبيقات والقروض الممنوحة من طرف الدولة والأدوات المالية لأجَل والعناصر المكوّنة للخزينة	101,35	671,68
أرباح الصرف والمحصولات الأخرى المرتبطة بالدائنيات المالية	494,70	2.284,96
محصولات مالية أخرى	867,82	1.067,31
- استرجاعات عن مؤونات لمواجهة تدني قيمة الأصول المالية	0,00	15.882,18
المجموع	**9.304,58**	**28.218,09**

الفصل الرابع ـ معلومات تكميلية أخرى

8- جدول المرور من الحصيلة الميزانياتية إلى رصيد السنة المحاسبية

يرتكز نظام محاسبة الدّولة أساسا على محاسبة ميزانياتية مبنية على مبدأ القبض والأداء ومحاسبة عامّة تقوم على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات. إلا أن هناك إختلاف واضح بين المحاسبتين لأن بعض العمليّات المدرجة في المحاسبة العامّة لا تجد لها مماثلاً في المحاسبة الميزانياتية (حساب الأغيار، الإهتلاك، المؤونات، تدنّي القيمة، ترحيل النّتائج، القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المتنازل عنها ...) وعلى العكس من ذلك، فإن بعض العمليّات المبيّنة في المحاسبة الميزانياتية لا تجد لها مماثلاً في المحاسبة العامّة (حركة الاعتمادات، تحويل الاعتمادات داخل نفس الباب أو الفصل...).كما أن هناك إختلافا كبيرا في الأزمنة المحددة لإدراج العمليات .

و تفرض هذه الثُّنائية تقديم جدول للرّبط أو التّماثل بين نتائج المحاسبتين كما هو مقرر في دليل المعايير المحاسبية.

ويبين الجدول التالي كيفية المرور من الحصيلة الميزانياتية إلى رصيد السنة المحاسبية :

الحصيلة الميزانياتية بملايين الدراهم	**-24 445,06**
- الميزانية العامة	-47 712,42
- الحسابات الخصوصية	22 534,89
- مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة	732,46
- مبالغ لا تدرج مباشرة في بيان النتيجة	
• التثبيتات المقتناة أو المنتجة داخليا	63 540,45
• اقتراضات - ديون عمومية مدرجة في الميزانية العامة	-146 935,12
• تسديدات - ديون عمومية مدرجة في الميزانية العامة	88 970,16
- فروقات مترتبة عن الاختلاف في الأزمنة المحددة لإدراج العمليات	36 045,68
- مبالغ لا تدرج في المحاسبة الميزانياتية	
• تخفيضات إلغاءات للدائنيات وعفو ضريبي	-3 354,01
• مخصّصات الاهتلاكات، والمؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف	-48 174,00
• استرجاعات عن مؤونات لمواجهة المخاطر والتكاليف وتدني القيم	48 905,52
• تغير قيمة المخزون	-345,36
• القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المخرجة من البيان	-3 011,21
رصيد السنة المحاسبية بملايين الدراهم	**11 197,05**

9- الالتزامات خارج البيان

نص القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في المادة 66 على وجوب إرفاق مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية من بين أخر، بتقييم للالتزامات الخارجة عن الحصيلة المحاسبية. كما أن دليل المعايير المحاسبية للدولة يشتمل على معيار يحدد نوعية تلك الالتزامات و هي كما يلي:

- الالتزامات النّاتجة عن إتفاقات محدَّدة ؛
- الالتزامات النّاتجة عن تفعيل مسؤولية الدولة أو عن واجب معترَف به من طرفها ؛
- التزامات التقاعد (أنظمة غير مساهمة أو أنظمة خصوصية للتقاعد) ؛
- التزامات مرتبطة بدور الدولة كمؤمن أخير.

وما يُميز هذه الالتزامات أنها ترتبط بأحداث مستقبلية غير مؤكّدة أو التزامات تجاه الأغيار غير محتمَل أنّها ستؤدي إلى خروج موارد بدون مقابل منتظَر. وتحدد الشروط التي يجب أن يستوفيها أي إلتزام فيما يلي :

- أن يكون معلوماً وواضحاً؛
- أن يكون مؤكداً عند إقفال السنة المحاسبية، رغم أنّ تطبيقه وأثره الفعلي يبقى مشروطاً. وهكذا، إذا أصبح الواجب مؤكّداً وكان خروج الموارد غير محتمَل، فإنّه يسجَّل خارج البيان، أمّا إذا تحقّق الواجب وتأكّد خروج الموارد أو أصبح محتمَلاً، فإنّه يقيَّد ضمن خصوم البيان.

إن تقييم هذه الالتزامات يتم على أساس مبلغ الالتزام الناتج عن فعل قانوني أو مبلغ مقدَّر بصفة موضوعية من جهة، أو بوصف أدبي، لمّا يتعذّر تقييم المخاطر عند معاينتها أو عند تاريخ حصر الحسابات، من جهة أخرى.

ونظراً للعدد الكبير للخصوم المحتملة للدولة اعتباراً لكونها مؤمِّناً أخيراً يُلتمس منه تغطية مخاطر عديدة مُحتملة أو مُرتقبة وغير مُتوقعة، فإنّه لا تُدرج خارج بيان الدولة إلّا الالتزامات بالغة الأهمية.

أمّا بخصوص الالتزامات المتلقاة، فيتم تقييمها وتسجيلها ضمن قائمة المعلومات التكميلية بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للالتزامات الممنوحة.

هذا وتجب الإشارة على أن التعامل مع الأرقام المتعلقة بالالتزامات الممنوحة من طرف الدولة يستوجب الحذر لكونها تجمع ما بين فئات غير متجانسة ولقابليتها للتغير حسب ما تقتضيه ضرورة تحيين معطياتها و طرق تقييمها.

1.9- الالتزامات الممنوحة من طرف الدولة

إنّ مبالغ الالتزامات الممنوحة التي تم رصدها و تقييمها متم سنة 2023 قد بلغت 418 933,67 مليون درهم وتبقى مؤقتة وقابلة للتغيير وهي كالتالي :

بملايين الدراهم

	2022 (معطيات محينة)	2023
الديون المضمونة	165 362,50	181 515,01
الالتزامات الميزانياتية المترتبة عن التأشير على الالتزامات بنفقات الدولة	46 337,59	54 887,86
التزامات أخرى ناتجة عن إتفاقات محددة	52 352,88	20 138,11
التزامات ناتجة عن الاشتراكات في المنظمات الدولية	100 569,44	97 506,75
التزامات التقاعد	59 773, 20	64 885,94
المجموع	**424 395,61**	**418 933,67**

و تستدعي أرقام الجدول أعلاه التوضيحات التالية:

- **الديون المضمونة**

تقدم الدولة ضمانات للجهات المقرضة لتيسير عمليات الاقتراض التي تباشرها بعض الشركا ت و المؤسسات وذلك من خلال ضمان التسديد في حال عجزها عن الأداء.

و هذه الضمانات تمنحها الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر "الشركة الوطنية للضمان و تمويل المقاولة" التي حلت محل "صندوق الضمان المركزي" بمقتضي القانون رقم 36.20 ووجب التذكير بأنه بموجب مقتضيات القانون سالف الذكر تضع "الشركة الوطنية للضمان و تمويل المقاولة" نظاماً لتغطية المخاطر، وفي حالة عدم كفاية هذا النظام لتغطية المخاطر المترتبة عن إلتزامات الشركة المتعلقة بالضمان التي تتخذها لحسابها الخاص أو لحساب الدولة، تستفيد الالتزامات المذكورة من ضمان الدولة.

و قد بلغ حجم الديون المضمونة من طرف الدولة 181.515,01 مليون درهم عند اختتام السنة المحاسبية 2023 وهي كالتالي:

بملايين الدراهم

المؤسسة العمومية	سنة 2022	سنة 2023
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	47 046,62	56 506,31
المكتب الوطني للسكك الحديدية	30 129,67	37 128,62
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	18 419,06	16 708,19
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	39 047,87	37 028,30
صندوق التمويل الطرقي	6 555,94	5 742,06
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	3 755,22	3 241,22
شركة الدارالبيضاء للنقل	3 977,76	4 185,14
شركة طراموای الرباط-سلا	2 043,12	1 870,98
شركة الناظور غرب المتوسط	4 197,45	4 745,89
المكتب الوطني للمطارات	2 564,02	700,00
جماعة مدينة الدارالبيضاء	1 964,66	2 229,53
أخرى	5 661,11	11 428,76
المجموع	**165 362,50**	**181 515,01**

و يتبين أن حجم الديون المضمونة من طرف الدولة عرف ارتفاعا قدره 16 152,51 مليون درهم ما بين سنتي 2023 و2022 كما أن عدد المؤسسات والشركات العمومية التي ضمنت الدولة قروضها قد بلغ 38 مؤسسة و شركةعلما أن 81,45 بالمائة من المبلغ الإجمالي منح لأربع مؤسسات عمومية و هي :

- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب(31,2%) ؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية (20,50%) ؛
- الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (20,45%)؛
- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة(9,3%).

كما أن نسبة الديون المضمونة التي تم اقتراضها بالعملة الصعبة ما زالت تشكل القسط الأكبر حيث بلغت 68,72 بالمائة من مجموع الديون المضمونة سنة 2023.

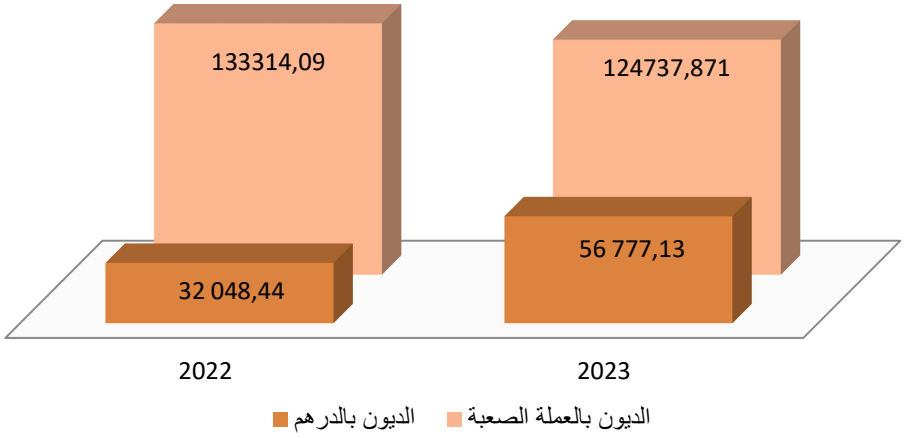

- التزامات أخرى ناتجة عن اتفاقات محددة

إنّها التزامات مبنية عن اتفاقات أبرمتها الدولة إلى متم سنة 2023، مع شركاء وهيئات أخرى وتستوجب فتح اعتمادات مخصصة لها خلال السنوات الموالية. وهكذا، فإنّ المبلغ الذي ما زالت الدولة ملزَمة به في آخر سنة 2023 قد بلغ 20 138,11 مليون درهم.

- الالتزامات الميزانياتية المترتبة عن التأشير على الالتزامات بنفقات الدولة

بلغ حجم الالتزامات بنفقات الدولة المؤشر عليها عند نهاية سنة 2023 ما قدره 54 887,86 مليون درهم، بزيادة قدرها 18.5% مقارنة بمبلغ الالتزامات المؤشر عليها متم سنة 2022 والذي بلغ 46 337,59 مليون درهم كما هو مبين في الجدول التالي :

ملايين الدراهم

	2022	2023	الفارق
الميزانية العامة	14 589,50	20 455,33	5 865,83
الحسابات الخصوصية للخزينة	30 996,26	33 658,31	2662,05
مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة	751,83	774,22	22,39
المجموع	**46 337,59**	**54 887,86**	**8 550,27**

وتُعزى الزيادة السالفة الذكر بالأساس إلى ارتفاع حجم أرصدة الالتزامات المرحلة المتعلقة بالميزانية العامة بنسبة 40,20 في المائة (5865,83+ مليون درهم) ، وعرف حجم الأرصدة الخاصة بالحسابات الخصوصية للخزينة زيادة بنسبة 8,60 في المائة (2662,05+ مليون درهم) ، بينما لم تعرف أرصدة مرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة إلا زيادة طفيفة بنسبة 2,97 في المائة (22,39 + مليون درهم).

- التزامات ناتجة عن الاشتراكات في المنظمات الدولية

بلغ الحجم الاجمالي لالتزامات المالية تجاه مؤسسات بروتن وودز والهيئات العربية والإسلامية والمنظمات الجهوية و التي تتمثل في مبالغ حقوق الإشتراكات التي ما زالت في ذمة الدولة ويستوجب عليها أداءها لاحقاً على شكل دُفعات متم سنة 2023 ما قدره 97.506, 75 مليون درهم مقابل 100 569,44 مليون درهم السنة الماضية اي بانخفاض بلغ 3,05 في المئة وهي موزعة كالتالي:

بملايين الدراهم

المنظمات الدولية	حقوق الإشتراك غير المدفوعة	
	2022	2023
مؤسسات بروتن وودز	10 059,59	9 209,5
الهيئات العربية والإسلامية	3546,2	3 508,98
المنظمات الجهوية	86 364,78	84157,84
مؤسسسات اوروبية و افريقية	598,86	630,43
المجموع	**100 569,43**	**97 506,75**

- التزامات التقاعد

تشمل هذه الفئة التزامات الدولة تجاه الصندوق المغربي للتقاعد من أجل تغطية التكاليف التي يمكن أن تترتب عن الأداءات لفائدة الأنظمة غير المساهمة أو الأنظمة الخصوصية أو تلك التي تسجل عجزاً في تدبيرها المالي كما هو مبين في دليل المعايير المحاسبية للدولة.

وقد بلغت الالتزامات المقدمة من طرف الدولة للصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2023 ما قدره 64.885,94 مليون درهم بالنسبة للأنظمة غير المساهمة والخصوصية (نظام المعاشات العسكرية) وذلك بناء على دراسة اكتوارية أنجزها الصندوق سالف الذكر.

- التزامات نّاتجة عن تفعيل مسؤولية الدولة أو عن واجب معترَف به من طرفها طبقاً لمقتضيات نصوص تشريعية التي تعذر تقييمها

بالإضافة إلى الالتزامات سالفة الذكر هناك التزامات نّاتجة عن تفعيل مسؤولية الدولة أو عن واجب معترَف به من طرفها طبقاً لمقتضيات نصوص تشريعية. و بما أنه يتعذّر تقييم مبلغها عند معاينتها أو عند تاريخ حصر الحسابات فيكتفى بإدراج الفقرات من النص التشريعي المشيرة إلى ذلك الالتزام وهي كما يلي:

1) بموجب الظهير الشريف الصادر في 11 من ذي الحجة 1362 الموافق لـ9 ديسمبر 1943) كما وقع تغييره وتتميمه، تمنح علاوات وإعانات لضحايا حوادث الشغل أو للمستحقين عنهم ؛

2) بموجب مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.60.085 بتاريخ 20 أبريل 1960 بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة يوم 09 مارس 1960 قصد إحداث الشركة المركزية لتأمين المؤمن توضع عمليات هذه الشركة تحت ضمان ومراقبة الدولة (الفصل الخامس)، كما تستفيد من ضمانة الموازنة بمقتضى نفس الاتفاقية المغيرة والمجددة بتاريخ 28 نونبر 2000. كما تستفيد هذه الشركة أيضا، بمقتضى اتفاقية ثلاثية وقعتها مع الدولة وشركة تأمين النقل بتاريخ 4 أكتوبر 2019 ، من ضمانة الدولة فيما يتعلق بتغطية آثار الكوارث (زلازل، فيضانات، إرهاب...).

3) بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.366 بتاريخ 23 أبريل 1974 المتعلق بالتأمين عند التصدير " تتحمل الدولة التأمين من الأخطار التجارية غير العادية والأخطار السياسية وأخطار الكوارث أو الأخطار النقدية المتعلقة بالتأمين من الإعسار كما تتحمل التأمين من الأخطار المترتبة عن التأمين من نفقات دراسة الأسواق والتأمين من نفقات المعارض. ويتم التأمين من الأخطار التجارية العادية المتعلقة بالتأمين من الإعسار تحت مراقبة الدولة أو عند الاقتضاء بمساعدتها المالية." (المادة 7). وبمقتضى المرسوم رقم 2.86.658 بتاريخ 13 أكتوبر 1987 " تناط ... لشركة مساهمة تعين بقرار لوزير المالية مهمة إدارة تأمين الصادرات المنصوص عليه في الظهير الشريف المشار إليه أعلاه. وتؤمن الشركة المعنية :

- لحساب الدولة وتحت مراقبتها : الأخطار السياسية وأخطار الكوارث والأخطار النقدية والأخطار التجارية غير العادية المتعلقة بتأمين الاعتمادات التجارية وتؤمن كذلك الأخطار المتعلقة بتأمين دراسة الأسواق وتأمين المشاركة في المعارض ؛
- لحسابها الخاص وتحت مراقبة الدولة : الأخطار التجارية العادية المتعلقة بتأمين الاعتمادات التجارية ".

4) بموجب الظهير الشريف رقم 25.69.1 بتاريخ 25 يوليوز 1969 بمثابة قانون الاستثمارات الفلاحية و ما ترتب عنه من مراسيم و قرارات تلتزم الدولة بتقديم مساعدات و اعانات تهدف الى الاستعمال الأمثل والتثمين الأفضل لمؤهلات الإنتاج الفلاحي الوطني، عبر تشجيع المقاولين الخواص على الاستثمار في القطاع الفلاحي والمساهمة في عصرنته وتطوير قوته التنافسية وكذلك المساعدة على تنظيم شروط الاستثمار في الأراضي المسقية وتشجيع عصرنة الضيعات الفلاحية وتكثيف الإنتاج. وتتضمن مساعدات الدولة لفائدة الاستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين مكافآت وإعانات مالية وقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الآجال، حسب طبيعة العمليات، والمساعدة التقنية والمادية للمصالح العمومية.

5) بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.92.30 صادر في 22 من ربيع الأول 1414 موافق 10 شتنبر 1993 بتنفيذ القانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين " تشجع الدولة والجماعات المحلية كل مبادرة تصدر عن المنظمات الدولية والهيئات الوطنية المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تهدف إلى إنجاز مشاريع لصالح المعاقين عن طريق مدها بالدعم التقني أو المعنوي أو بمساعدة مالية في حدود الإمكانيات وذلك في إطار سياسة تعاقدية".

6) بموجب مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.97.162 صادر في 2 ربيع الثاني 1418 موافق 7 غشت 1997 بتنفيذ القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، تم التنصيص في بابه الرابع أنّه " تحدث بمؤسسة بريد المغرب مصلحة "صندوق التوفير الوطني" تكون خاضعة لسلطة مدير المؤسسة " (المادة 66) و "تضمن الدولة رد المبالغ المودعة في صندوق التوفير الوطني وتسديد الفوائد الناتجة عنها" (المادة 67).

7) بمقتضى الظهير الشريف رقم 188-02-1 صادر في 12 من جمادى الأولى 1423 موافق 23 يوليو 2002 بتنفيذ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة تقدم الدولة إعانات للمقاولة الصغرى والمتوسطة التي توجد في طور الإحداث وتلك التي تثبت مزاولة نشاطها منذ ثلاث سنوات على الأكثر من أجل تغطية جزء من النفقات المتعلقة بالخدمات المقدمة لها فيما يتعلق بالإعلام والإرشاد والمساعدة التقنية والخبرة والتكوين في مجال إدارة المقاولة.

كما تمنح الدولة بواسطة صندوق النهوض بتشغيل إعانات مالية لتمويل أعمال تأهيل تكميلي لفائدة المقاولين الشباب وتمنح الدولة بواسطة الصندوق سالف الذكر إعانات مالية إلى الغرف المهنية وهيئات التأهيل وغيرها من الهيئات العامة أو الخاصة قصد إعداد الوسائل التي تيسر للمقاولين الشباب القيام بأعمال الإعلام والمساعدة في ميادين تخطيط مشاريع الاستثمار وتقييمها وإنجازها ومتابعة تنفيذها؛

8) نص الظهير الشريف رقم 1.04.278 صادر في 25 من ذي القعدة 1425موافق 7 يناير 2005 بتنفيذ القانون رقم 12.02 بتاريخ 7 يناير 2005 المتعلق بالمسؤولية المدنية في مجال الأضرار النووية على أنه في " في حالة عدم كفاية مبلغ التأمين والضمانة المالية للجهة المستغلة المنصوص عليه لتعويض جميع الأضرار النووية، تقوم الدولة بتسديد الجزء المتبقي من التعويضات، دون أن يتجاوز المبلغ الإجمالي للجزء المتبقي من التعويضات المذكورة مبلغ المسؤولية المدنية الجاري به العمل بالنسبة للجهة المستغلة، كما هو منصوص عليه في المادة 22 من هذا القانون." و" إذا كانت الجهة المستغلة عاجزة عن تغطية مسؤوليتها المدنية كلياً أو جزئياً، فإنّ الدولة مؤهلة لتقديم ضمانتها للجهة المذكورة لتغطية كل أو جزء مسؤوليتها المدنية التي لم يشملها التأمين وذلك في حدود المبلغ المنصوص عليه في المادة 22 من هذا القانون." (المادة 24) ؛

9) بموجب المرسوم رقم 2.10.346 الصادر في 3 ذي الحجة 1431 موافق 10 نوفمبر 2010 تمنح الدولة إعانة لاستعمال الشبابيك الواقية لحماية الأشجار المثمرة من البرد؛

10) بموجب المرسوم رقم 2.12.293 الصادر في 15 من شعبان 1433 موافق 5 يوليو 2012 كما تم تغييره وتتميمه توزع الدولة الدعم للأحزاب السياسية و تحدد طرق صرفه؛

11) بموجب المرسوم رقم 2.12.325 الصادر في 28 من رمضان 1433 موافق 17 أغسطس 2012 كما تم تغييره وتتميمه تصرف الدولة الدعم لإنتاج الأعمال السينمائية ورقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية وتنظيم المهرجانات السينمائية.

12) بمقتضى الظهير الشريف رقم 190-14-1 صادر في 6 ربيع الأول 1436 موافق29 ديسمبر 2014 بتنفيذ القانون رقم 12-18 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يستفيد من هذا التعويض:

- مستخدمو وأجراء المقاولات والمؤسسات العمومية غير الخاضعين للنظام المطبق على موظفي الدولة المتمرنين والمرسمين؛
- مستخدمو الجماعات المحلية المؤقتون والعرضيون والمياومون والمتعاقدون ؛
- الأعوان غير المرسمين التابعون للإدارات العمومية؛
- الأشخاص المقبولون للمساهمة في أعمال الإدارة أو التأطير أو التدبير بقطاع الشباب والرياضة؛

- الأشخاص الذين يمارسون عملا في إطار الإنعاش الوطني؛
- المعتقلون الذين يمارسون عملا بالمؤسسات السجنية ؛
- الأحداث الموضوعون بقرار في مراكز الإصلاح والتهذيب والذين يتابعون تكوينا مهنيا.

13) بموجب الظهير الشريف رقم 1.16.152 صادر في 21 من ذي القعدة 1437 (25 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 110.14 المتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات تم تفعيل الضمان ضد الوقائع الكارثية و عملية منح التعويضات من طرف صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية.
و يهدف صندوق التضامن الى :

- تعويض ضحايا الوقائع الكارثية وفق النصوص المنصوص عليها؛
- منح قروض لمقاولات التامين و اعادة التامين في اطار اتفاقيات يمكن ان يمكن ان تبرم معها لهذا الغرض.

14) بموجب القرار المشترك رقم 2948.17 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1439 موافق 19 يناير 2018 كما تم تغييره وتتميمه تصرف الدولة الدعم للإنتاج الأجنبي للأعمال السينمائية والسمعية البصرية بالمغرب وتحدد شروط ومعايير وطرق الاستفادة منه.

15) بموجب الظهير الشريف رقم 30-21-1 صادر في 9 شعبان 1442 موافق 23 مارس 2021 بتنفيذ القانون - الإطار رقم 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، تلتزم الدولة ب:

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022 ؛
- تعميم التعويضات العائلية من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد منها وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أومن تعويضات جزافية، وذلك خلال سنتي 2023 و2024؛
- توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

16) بموجب أحكام الظهير الشريف رقم 1.23.87 صادر في 16 من جمادى الأولى 1445 (30 نوفمبر 2023) بتنفيذ القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر تلتزم الدولة بتقديم الإعانات التالية:

- إعانات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تقوم على تقديم دعم مباشر للأسر التي لها أولاد بمن فيهم الأولاد المتكفل بهم؛
- إعانة جزافية تقدم للأسر لدعم قدراتها الشرائية و الحد من الهشاشة والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛
- إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

17) بموجب القانون الإطار 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يتعين على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تمكين المتعلمين في مختلف مستويات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التالية وذلك وفق مبادئ الاستحقاق والشفافية وتكافؤ الفرص:

- خدمات الإيواء والإطعام بالنسبة للمتعلمين من ذوي الاحتياج.

- نظام المنح الدراسية لفائدة المتعلمين المستحقين الذين توجد أمهاتهم وآبائهم أو أولياؤهم أو المتكلفون بهم في وضعية اجتماعية هشة.
- تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي، مع تحسين جودتها، وتطوير آليات الاستهداف بها؛
- تعزيز م نظام الدعم "تيسير" ورفع الغلاف المالي المرصود له من أجل ضمان التمدرس وتوسيع الدوائر الجغرافية والأسلاك المدرسية المستفيدة منه.

18) بموجب ظهير شريف رقم 1.14.09 صادر في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014) بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.فإن الدولة تلتزم ب :

- إدراج التنمية المستدامة في السياسات العمومية القطاعية واعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ؛
- ملاءمة الإطار القانوني الوطني من الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بحماية البيئة والتنمية المستدامة ؛
- تعزيز الإجراءات الرامية إلى التخفيف وإلى التكيف مع التغيرات المناخية ومحاربة التصحر ؛
- إقرار الإصلاحات ذات الطابع المؤسساتي والاقتصادي والمالي والثقافي في ميدان الحكامة البيئية.

2.9- الالتزامات المتلقاة من طرف الدولة

يتمّ تسجيل وتقييم الالتزامات المتلقاة من طرف الدولة بنفس طريقة تسجيل وتقييم الالتزامات المقدَّمة.

تتكون الالتزامات المتلقاة المدرجة في هذا التقييم من :

- الرهون و الضمانات المقدمة للمحاسبين العموميون و المحدد في القانون رقم 97-15 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية (المادة 117 وما يليها) الذي يخول لكل مدين إمكانية إيقاف عملية تحصيل الجزء المتنازع عليه شريطة تقديم الضمانات المنصوص عليها؛

- الضمانات التي تعطى لإدارة الجمارك في إطار عمليات الاستيراد للبضائع؛

- الضمانات المقدمة للمحاسبين العموميون من طرف المشاركين في الطلبيات العمومية .

- مبالغ القروض التي كانت موضوع اتفاقيات أبرمت مع الجهات المانحة و التي لم تتوصل الدولة بالمبالغ المتعلقة بها.

يلخص الجدول التالي المبالغ المتعلقة ب بالرهون و الضمانات والكفالات:

بملايين الدراهم

	2022	2023
الرهون	1,88	0,12
الرهون الرسمية	750,18	872,14
الكفالات	20.180,36	22.239,00
الضمانات الأخرى	443,73	1.015,44
المجموع	**21.376,14**	**24.126,71**

أما فيما يتعلق بمبالغ القروض التي أبرمت من أجلها اتفاقيات مع الجهات المانحة و التي لم تتوصل الدولة بالمبالغ المتعلقة بها فهي كالتالي:

الجهة المانحة	باقي السحب بمتم سنة 2022	باقي السحب بمتم سنة 2023
البنك الإفريقي للتنمية	17 650,82	985,01
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	9 728,19	18 343,11
البنك ا لأوروبي للاستثمار	4 203,58	1 094,45
KfW البنك التنموي	2 192,27	3 283,35
الوكالة الفرنسية للتنمية	949,38	2 517,24
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	11 640,47	_
صندوق أوبيك للتنمية الدولية	1 378,59	_
معهد الائتمان الرسمي الإسباني (ICO)	1 119,68	_
المؤسسة البنكية A.S SANTANDER BANCO	1 002,13	_
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	651,81	_
البنك الإسلامي للتنمية	_	296,72
الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية	_	724,64
المجموع	**50 516,92**	**27 244,52**

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

ملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم برسم السنة المالية 2023، مرفقا بالإثباتات الضرورية

مشروع قانون التصفية
المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2023

***

ملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة برسوم
برسم السنة المالية 2023، مرفقا بالإثباتات الضرورية

الفـهـرس

مقـدمـة 1

الجزء الأول: السياقان الدولي والوطني لتنفيذ قانون المالية لسنة 2023 3

أولا. السياق الدولي: تعاف غير مكتمل 3

1. استمرار تباطؤ وتيرة النمو 3

2. انخفاض تدريجي لمستوى التضخم 3

3. أسعار المواد الأولية بالأسواق العالمية 3

ثانيا. السياق الوطني: صمود الاقتصاد الوطني رغم توالي الأزمات 4

1. تحسن النمو الاقتصادي 4

2. انخفاض معدل التضخم 4

الجزء الثاني: دوافع فتح الاعتمادات الإضافية بمرسوم خلال سنة 2023 6

أولا. استمرار حالة الجفاف وتفاقم إشكالية الإجهاد المائي 6

ثانيا. الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 6

ثالثا. انتعاش القطاع السياحي بعد الازمة الصحية 6

الجزء الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2023 لمواجهة تداعيات الأزمات المتتالية والمتزامنة ودعم القطاعات المتضررة 8

أولا. مواصلة مواكبة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب 8

ثانيا. مواجهة إشكالية الإجهاد المائي وتنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 8

ثالثا. مواكبة إقلاع القطاع السياحي 8

رابعا. دعم القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة انعكاسات التضخم 8

المرفقـــــات 9

مرسوم رقم 2.23.431 صادر في 26 من شوال 1444 (17 ماي 2023) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة (ج. ر عدد 7197 بتاريخ 22 ماي 2023). 10

مقدمة

تنص المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على إلزامية إرفاق مشروع قانون التصفية، من بين آخر، بملحق يتعلق بالاعتمادات الإضافية التي تم فتحها بمرسوم خلال السنة المعنية، وذلك تكريسا لمبدأ شفافية تدبير الإنفاق العمومي.

من هذا المنطلق، يأتي إعداد هذا الملحق المتعلق بالاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم برسم السنة المالية 2023، لبسط الظروف العامة التي تم فيها تنفيذ قانون المالية لسنة 2023، لاسيما دواعي لجوء الحكومة خلال شهر ماي من هذه السنة إلى فتح اعتمادات إضافية بواسطة المرسوم رقم 431- 23-2، قدرها **10 ملايير درهم**، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية التي تنص على أنه **"يمكن في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة"**.

وقد اكتسى هذا الإجراء طابعا ضروريا وملحا نظرا لارتباطه بدعم مجموعة من المؤسسات والقطاعات الوزارية، لتحسين وضعيتها المالية أو لتمويل برامج تندرج في إطار اتفاقيات-إطار أو استراتيجيات جديدة تم التوقيع عليها أو إطلاقها خلال هذه السنة، وكذا لتغطية بعض النفقات الإضافية المستعجلة المرتبطة بمواجهة إشكالية ندرة المياه وانعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين.

هكذا، خصصت الحكومة 4 ملايير درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم سنة 2023، كالتزام من الدولة في إطار بروتوكول- اتفاق المتعلق باعتماد تدابير فورية لتسوية الوضعية المالية لهذا المكتب؛ بينما رصدت 1,5 مليار درهم لتسريع تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن؛ في حين خصصت 1,2 مليار درهم لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026؛ فيما تم توجيه 3,3 مليار درهم المتبقية لتغطية بعض النفقات المرتبطة بمواجهة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين.

هذا، وقد تأتى فتح هذه الاعتمادات الإضافية بفضل الدينامية الإيجابية التي سجلتها المداخيل الجبائية خلال سنة 2023، حيث بلغت 91,5 مليار درهم خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة، أي بارتفاع قدره 3,1 مليار درهم أو 3,6% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. كما عرفت تحملات المقاصة تراجعا طفيفا بلغ 560 مليون درهم أو- 4,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022 على إثر تراجع تكلفة غاز البوتان.

يتناول هذا الملحق ثلاثة محاور رئيسية، حيث يستعرض الجزء الأول منه السياقين الدولي والوطني اللذين تم خلالهما تنفيذ قانون المالية لسنة 2023؛ في حين يتطرق الجزء الثاني لدوافع فتح اعتمادات إضافية بمرسوم خلال السنة؛ أما الجزء الثالث، فيستعرض الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمات المتتالية والمتزامنة التي عرفتها البلاد خلال هذه السنة، خاصة ما يتعلق منها بدعم بعض القطاعات المتضررة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

الجزء الأول:

السياقان الدولي والوطني لتنفيذ قانون المالية لسنة 2023

الجزء الأول: السياقان الدولي والوطني لتنفيذ قانون المالية لسنة 2023

أولا. السياق الدولي: تعاف غير مكتمل

تم تنفيذ قانون المالية لسنة 2023 في إطار سياق دولي مضطرب، تميز ببروز بوادر تعاف محدودة في ظل مسارات نمو متباعدة عبر المناطق، واستمرار تداعيات جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية وما خلفته من توترات جيوسياسية. هكذا، وبالرغم من بوادر الصلابة الاقتصادية والتقدم المحرز على مستوى خفض معدل التضخم، ظل النشاط الاقتصادي العالمي بشكل عام أقل من التوقعات التي سادت قبل جائحة كوفيد-19.

1. استمرار تباطؤ وتيرة النمو

خلال سنة 2023، استمرت وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في التباطؤ، حيث انتقلت من 6,6% سنة 2021 إلى 3,6% سنة 2022 ثم 3,3% سنة 2023.

هكذا، تراجعت نسبة النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة من 2,9% سنة 2022 إلى1,7% سنة 2023، نتيجة تراجع وتيرة النمو على صعيد منطقة الأورو من 3,4% سنة 2022 إلى 0,4% سنة 2023. في المقابل سجلت الولايات المتحدة انتعاشا على إثر ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي من 2,5% سنة 2022 إلى 2,9% سنة 2023، كما ارتفعت نسبة النمو بالنسبة للبلدان الصاعدة والنامية من 4% سنة 2022 إلى 4,4% سنة 2023، بعدما سجلت 6,9% سنة 2021؛ كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدني معدل النمو الذي انتقل من 5,2% سنة 2022 إلى 1,9 % سنة 2023.

2. انخفاض تدريجي لمستوى التضخم

بلغ متوسط معدل التضخم على المستوى العالمي 6,6% خلال سنة 2023 مقابل 8,6% سنة 2022؛ إذ تراجع هذا المعدل بالولايات المتحدة الأمريكية حيث انتقل من 8% سنة 2022 إلى 4,1% سنة 2023 وبمنطقة الأورو من 8,4% إلى 5,4%. كما واصل متوسط معدل التضخم تسارعه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليبلغ 16% سنة 2023 مقابل 14,3% سنة 2022. وإجمالا وبشكل محدود، يعود تباطؤ معدلات التضخم على المستوى العالمي أساسا إلى تراجع أسعار المواد الأولية والطاقية والغذائية، نتيجة اعتدال الطلب وتحسن العرض.

3. أسعار المواد الأولية بالأسواق العالمية

تراجع متوسط سعر خام برنت السنوي إلى 82 دولارا للبرميل برسم سنة 2023، مقابل 99 دولارا للبرميل في سنة 2022، مسجلا بذلك انخفاضا بواقع 17%. فيما بلغ متوسط السعر السنوي لغاز البوتان 546 دولارا للطن برسم سنة 2023 مقابل 739 دولارا للطن خلال سنة 2022، أي بانخفاض قدره 26% على أساس سنوي.

كما عرف السعر العالمي لمادة القمح اللين، من أصل فرنسي، انخفاضا بواقع 27%، وذلك بفضل زيادة مستويات العرض، حيث بلغ متوسط السعر 269 دولارا للطن خلال سنة 2023، مقابل 369 دولارا للطن سنة 2022.

هكذا، وبشكل عام، فعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأولية بالمقارنة مع مستويات الذروة التي بلغتها في سنة 2022، ظلت هذه الأسعار في مستويات مرتفعة خلال سنة 2023 بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية.

ثانيا. السياق الوطني: صمود الاقتصاد الوطني رغم توالي الأزمات

أبان الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 عن صمود ملحوظ وقدرة مستدامة على التكيف مع تداعيات الأزمات المتتالية والمتزامنة، سواء كانت داخلية أو خارجية، والتعافي منها. حيث تم تسجيل تحسن في معدل النمو وانخفاض في متوسط معدل التضخم مقارنة مع سنة 2022.

1. تحسن النمو الاقتصادي

خلال سنة 2023، تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق نسبة نمو بلغت 3,3% مقابل 1,3% سنة 2022، وذلك بالرغم من الظرفية الصعبة المرتبطة أساساً بتباطؤ النشاط الاقتصادي للشركاء الخارجيين الرئيسيين للمغرب، وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية وتداعيات زلزال الحوز وتأثيرات الجفاف، بالإضافة إلى استمرار انعكاسات أزمة كوفيد 19 على النسيج المقاولاتي وعلى الطلب الداخلي بصفة عامة.

2. انخفاض معدل التضخم

في سياق اتسم بتباطؤ أسعار السلع الأساسية الدولية، انخفض متوسط معدل التضخم خلال سنة 2023 ليبلغ 6,1% مقابل 6,6% سنة 2022؛ ويبقى هذا الانخفاض المسجل محدودا بسبب استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية (12,5% سنة 2023 مقابل 10,96% سنة 2022)، وذلك ارتباطا بقلة العرض والتساقطات المطرية. أما بالنسبة للتضخم غير الغذائي، فقد انخفض إلى 1,66% مقابل 3,93% سنة 2022، نتيجة تراجع الأسعار الدولية لاسيما الطاقية.

الجزء الثاني:

دوافع فتح الاعتمادات الإضافية بمرسوم خلال سنة 2023

الجزء الثاني: دوافع فتح الاعتمادات الإضافية بمرسوم خلال سنة 2023

بالرغم من الأداء المشجع للاقتصاد الوطني خلال سنة 2023، تباين أداء بعض القطاعات والمؤسسات المتأثرة من توالي مختلف الأزمات. هذا، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للظرفية الدولية والوطنية على القدرة الشرائية للمواطنين.

أولا. استمرار حالة الجفاف وتفاقم إشكالية الإجهاد المائي

على غرار السنوات الماضية، اتسمت سنة 2023 بعجز كبير في مستوى التساقطات المطرية وبموجات حر استثنائية، مما أثر سلباً على مخزون المياه بالسدود الرئيسية واحتياطيات المياه الجوفية، وجعل المغرب في حالة إجهاد مائي هيكلي.

لمواجهة هذه الوضعية، وفي إطار الإهتمام والعناية اللذين يوليهما جلالة الملك لحل إشكالية الماء، ترأس جلالته، يوم 9 ماي 2023، جلسة عمل خصصت لتتبع تنفيذ البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي برسم الفترة (2020 – 2027)، حيث دعى جلالته إلى تسريع تنفيذ هذا البرنامج وتحيين محتواه لتأمين التزود بالماء الشروب. وتهم المشاريع المتضمنة بهذا البرنامج أساسا الربط بين الأحواض المائية بهدف ضمان توزيع مجالي متوازن للموارد المائية، وتحلية مياه البحر، وكذا تطوير عرض السدود لتلبية الحاجيات من المياه وضمان الري في نطاق واسع والحماية من الفيضانات والمساهمة في إنتاج الطاقة الكهرومائية. هذا، بالإضافة إلى تدبير الطلب على الماء وتثمينه من خلال الاقتصاد في مياه الشرب والمياه الصناعية والسياحية وتجهيز الضيعات بالري الموضعي والتهيئة الهيدروفلاحية، وكذا تعزيز تزود العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

ثانيا. الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بدور مهم في تنزيل وتنفيذ مخططات العمل المتعلقة بمحاربة آثار الجفاف وندرة المياه، وكذا تنفيذ مختلف الأوراش المرتبطة بها والتي تندرج ضمن نطاق البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي، برسم الفترة 2020-2027، وذلك وفق التوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن.

كما تمكن المكتب من ضمان استمرارية خدمات تزويد الساكنة بالكهرباء، رغم الإكراهات المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية لاسيما الطاقية، وهو ما أثر سلبا على النتائج السنوية للمكتب نظرا لعدم تعديل تعرفة الكهرباء والماء، في مقابل تدخل الدولة للحفاظ على استقرارها حماية للقدرة الشرائية للمواطنين.

ثالثا. انتعاش القطاع السياحي بعد الأزمة الصحية

سجّل قطاع السياحة زخماً استثنائياً برسم سنة 2023، مظهراً بذلك مرونة ملحوظة على الرغم من توالي الأزمات؛ آخرها كانت خلال شهر شتنبر من سنة 2023، حيث شهد المغرب زلزالا قويا ضرب منطقة الحوز وخلف خسائر فادحة، إلا أن تأثيره على القطاع السياحي كان جد محدود، إذ تميز شهر أكتوبر الموالي لحدوث الزلزال بتوافد 1,2 مليون سائح، أي بزيادة قدرها 3% مقارنة مع ما تم تسجيله في نفس الفترة من سنة 2022. هكذا، تجاوز عدد السياح الوافدين خلال سنة 2023 الرقم المتوقع على مستوى خارطة الطريق برسم الفترة 2023-2026 (13,5 مليون سائح)، حيث سجل عدد الوافدين رقما قياسيا في حدود 14,5 مليون سائح مع نهاية سنة 2023، أي بزيادة قدرها 33,6% مقارنة مع سنة 2022، بما فيها +41,2% بالنسبة للسياح الأجانب و +27,1% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج. ولمواكبة هذه التطورات تم اعتماد خارطة طريق استراتيجية جديدة، مع العمل على استثمار إنجازات الإستراتيجيات السالفة وتصحيح النواقص (رؤيتا 2010 و2020)، وذلك بهدف جعل قطاع السياحة إحدى قاطرات النمو الوطني.

الجزء الثالث:

الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2023 لمواجهة تداعيات الأزمات المتتالية والمتزامنة ودعم القطاعات المتضررة

الجزء الثالث: الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2023 لمواجهة تداعيات الأزمات المتتالية والمتزامنة ودعم القطاعات المتضررة

في ظل هذه الظرفية الاستثنائية والصعبة وما تفرضه من دعم ومواكبة، لجأت الحكومة خلال شهر ماي من سنة 2023 إلى فتح اعتمادات مالية إضافية برسوم، لفائدة الميزانية العامة، قدرها 10 ملايير درهم.

أولا. مواصلة مواكبة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

تعاملت الحكومة مع تقلب أسعار المواد الطاقية بحكامة تمثلت في عدم الزيادة في أثمنة الكهرباء، خلافا لما تم اعتماده في بعض الدول. نتيجة لذلك تحملت خزينة الدولة جزءا كبيرا من تكلفة فاتورة إنتاج الكهرباء المستهلك من طرف المواطنين. إذ وعلى غرار سنة 2022، واصلت الحكومة دعمها المالي للمكتب بهدف الحفاظ على أسعار الطاقة الكهربائية في مستوياتها الاعتيادية، وتمكينه من تدبير ندرة المياه ومواجهة آثار الجفاف. في هذا السياق، تم **تخصيص 4 ملايير درهم من الاعتمادات الإضافية المفتوحة برسوم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب**، في إطار التزام الدولة برسم سنة 2023 تفعيلا لبروتوكول – اتفاق المهد للاتفاقية الإطار 2023-2027.

ثانيا. مواجهة إشكالية الإجهاد المائي وتنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي

في إطار تأمين إمدادات مياه الشرب وقنوات الري، عملت الحكومة على **تخصيص 1,5 مليار درهم من الاعتمادات الإضافية المفتوحة برسوم لتغطية النفقات الإضافية التي يتطلبها تسريع تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027**؛ إذ أنه وفي أعقاب تطور الوضع الهيدرولوجي على المستوى الوطني، وللتخفيف من آثاره السلبية على إمدادات مياه الشرب والري، تم خلال سنة 2023 إدخال تعديلات جديدة على خطة العمل الوطنية برسم الفترة 2020-2027، مما نتج عنه ارتفاع تكلفة هذا البرنامج من 115 مليار درهم إلى 143 مليار درهم، وذلك بهدف تسريع مشروع ربط الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق وأم الربيع وبرمجة سدود جديدة وتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للمناطق القروية، وكذا تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية من خلال برمجة محطات تحلية مياه البحر وزيادة قدرات إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.

ثالثا. مواكبة إقلاع القطاع السياحي

قصد تمكين القطاع السياحي من الاستمرار في نسقه التصاعدي بعد نكسة 2020، ووعيا منها بتفرد المغرب كوجهة سياحية عالمية وبقدرته على منافسة الوجهات السياحية الكبرى في العالم، عملت الحكومة على **تخصيص 1,2 مليار درهم من الاعتمادات الإضافية المفتوحة برسوم في إطار الجهود الرامية إلى تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 لقطاع السياحة**. حيث تروم هذه الخارطة التي تقدر تكلفتها ب 6,1 مليار درهم، استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق سنة 2026 وتحقيق 120 مليار درهم كمداخيل من العملة الصعبة وإحداث 80 ألف فرصة شغل مباشرة و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، فضلا عن إعادة توقع السياحة كقطاع أساسي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

رابعا. دعم القدرة الشرائية للمواطنين في مواجهة انعكاسات التضخم

قامت الحكومة **بتخصيص مبلغ 3,3 مليار درهم من الاعتمادات الإضافية المفتوحة برسوم خلال سنة 2023 لتغطية بعض النفقات المرتبطة بمواجهة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين.**

المرفقـــــات

مرسوم رقم 2.23.431 صادر في 26 من شوال 1444 (17 ماي 2023) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة (ج. ر عدد 7197 بتاريخ 22 ماي 2023).

مرسوم رقم 2.23.431 صادر في 26 من شوال 1444 (17 ماي 2023) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة (ج. ر عدد 7197 بتاريخ 22 ماي 2023).

نصوص عامة

مرسوم رقم 2.23.431 صادر في 26 من شوال 1444 (17 ماي 2023) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 70 و 92 منه ؛

وعلى المادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) ؛

وعلى المادة 21 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.75 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1444 (13 ديسمبر 2022) ؛

وعلى المادة 18 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبالنظر لما تقتضيه المصلحة الوطنية من ضرورة ملحة ؛

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية ؛

وبعد إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 26 من شوال 1444 (17 ماي 2023)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تفتح برسم نفقات الميزانية العامة عن السنة المالية 2023 اعتمادات إضافية مبلغها عشرة ملايير درهم (10.000.000.000 درهم).

المادة الثانية

يقيد مبلغ الاعتمادات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه في الفصول التالية :

• فصل 1.2.2.3.0.13.000 - وزارة الاقتصاد والمالية – التكاليف المشتركة - ميزانية الاستثمار.

البرنامج 197 : دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة.

الجهة 00 : المصالح المشتركة.

المشروع 10 : مساهمات ومساعدات مختلفة.

السطر 12 : تحويلات برسم مخصصات من الرأسمال لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية : ..... 4.000.000.000 درهم.

السطر 14 : تحويلات أخرى : ..... 1.070.000.000 درهم.

المشروع 20 : تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة.

السطر 20 : تسديد لفائدة حسابات خصوصية أخرى للخزينة ..... 1.500.000.000 درهم.

• فصل 1.2.1.3.0.13.000 - وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة - ميزانية التسيير.

البرنامج 197 : دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلة.

الجهة 00 : المصالح المشتركة.

المشروع 60 : عمليات مختلفة.

السطر 10 : مصاريف مختلفة واستثنائية : ..... 3.430.000.000 درهم.

المادة الثالثة

يعرض هذا المرسوم على البرلمان للمصادقة عليه في أقرب قانون للمالية.

المادة الرابعة

يسند إلى الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من شوال 1444 (17 ماي 2023).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

وقعه بالعطف :

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد

والمالية المكلف بالميزانية،

الإمضاء : فوزي لقجع.